غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ أبو عجيلة رمضان عويلي

الأستاذ بشير صالح الصادق

الأستاذ خالد محمد غويلة

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي

تقديم

الأستاذ الدكتور سمير استيتية



الجزء الرابع

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

الجزء الرابع

دراسة وتحقيق

حسين صالح محمد الدبوس   **أبو عجيلة رمضان صالح عويلي**

بشير صالح الصادق   **خالد محمد غويلة**

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

إربد - الأردن

2011

روابط الجملة بما هي خبرٌ عنه

(وهي عشرة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُربَط به مذكوراً كـ «زيدٌ ضربته»، ومحذوفاً مرفوعاً، نحو: (إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1] إذا قدّر « هما ساحران») فقدّره الزجّاج[2]، وردّه الفارسي[3] كما سيأتي في الجهة العاشرة[4]، (ومنصوباً كقراءة ابن عامر[5] في سورة الحديد (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ)[6]، أي: وعَدَهُ) واختُلِف في حذف الضمير العائد على «كل» إذا كان مبتدأ، فحكى صاحب التسهيل الإجماع عليه[7]، ونقل غيره: أنَّ مذهب البصريين المنع[8]، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر[9]، وقال [ابن الربيع][10]: إنّه جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر[11]، وحكى الصفّار عن الكسائي والفراء إجازة

---

(1) طه: 63.

(2) ذكر الزجّاج أنّ «إنْ» بمعنى نَعَمْ، وهذان: مبتدا، واللام في «لساحران» داخلة على مبتدأ محذوف، تقديره: لهما ساحران، والجملة خبر عن «هذان». معاني القرآن للزجاج 3/ 363.

(3) في معاني القرآن المنسوب إلى الزجاج 1/ 204 «... فقال ابو علي: ليس هذا بصحيح، لأن الإضمار ضد التذكير واللام للتأكيد، فإنما تلا هذا على لغة من قال إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المج غايتاها.

(4) ينظر الجهة العاشرة من الجهات التي تدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

(5) المبسوط في القراءات العشر ص 261.

(6) الآية 10.

(7) شرح التسهيل 1/ 312.

(8) انظر رأي البصريين في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 2/ 520، وتفسير اللباب 18/ 464.

(9) انظر قول بن عصفور في حاشية الشمني 2/ 286، وقال أبوحيان في البحر 8/ 218: «وقد أجازه الفراء، وورد في السبعة فوجب قبوله».

(10) في (س): (ابن أبي الربيع)، وهو الصواب.

(11) البسيط 1/ 565، وانظر حاشية الشمنى 2/ 286.- وابن أبي الربيع هو: عبدالله بن أحمد بن عبيدالله، الإمام أبي الحسين ابن أبي الربيع، نحوي أخذ عن الدبّاج والشلوبين، وأخذ عنه محمد بن عبيدالله الأشبيلي وغيره، له «شرح الإيضاح»، وشرح كتاب سيبويه»، توفي سنة 688 هـ بغية الوعاة 2/ 125.

ذلك[1]، وقال الرضي، إن الفرّاء يجيزه قياساً[2]، (ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب «كل» كالجماعة)، أي كباقي السبعة، (لأنّ قبله جملة فعلية (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ)[3] فسَاوَى) أي: من [يقرأ][4] بنصب (كل) (بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل، لأن بعده (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ)[5]) والتسوية والتناسب ما يجب رعايته، (وهذا مما أغفَلُوه) أي: تركوا التعرض له[6] (أعني الترجيع باعتبار ما يعطف على الجملة،فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو: «قام زيد وعمراً أكرمته» للتناسب[7]، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زيداً ضربتُه وأكرمت عمراً»، ولا فرق بينهما)/ وأقول: فليكن هذا سبب 1/353
إغفالهم إيّاه، (وقول أبي النّجم) عطف على قراءة ابن عامر:

.. .. كُلُّـــــهُ لَـــمْ أَصْنَـــعِ[8]

بعض بيت تقدّم شرحه في «كل»[9] (ولو نصب على التوكيد لم يصح) عند أهل البلدين، [أمّا عند البصريّة][10]، فلقوله: (لأنّ «ذنباً» نكرة)، [وأمّا عند

---

(1) انظر قول الصفار في خزانة الأدب 1/ 349، وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 140، وحاشية الشمني 2/ 286، والارتشاف 2/ 1019.

(2) شرح الرضي على الكافية 1/ 239.

(3) النساء: 95.

(4) في (س): (قرا).
- قرأ ابن عامر برفع « كل »، وقرأ الباقون بالنصب. انظر المبسوط ص 261.

(5) النساء: 95.

(6) في (س)، و(ح) بزيادة: وأهملوه.

(7) في (س) و(ح) بزيادة: بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين.

(8) والشاهد فيه: حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر جائز.
- وأبوالنجم هو: الفضل بن قدامة العجلي، من أكابر الرجّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، توفي سنة 130 هـ.
طبقات ابن سلاّم ص 200، والشعر والشعراء ص 400، والأعلام 5/ 151.

(9) ينظر مبحث «كل» شاهد رقم (332).

(10) في (س): (أمّا على رأي البصريين).

الكوفيّة][1]، فلأنه نكرة غير محدودة، (أوْ على المفعولية كان فاسداً معنى) [لأنّ][2] نصب «كل» يقتضي دخولها في حيِّز النفي، فيتوجه النفي حينئذٍ للشمول خاصة، ويفيد ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فيكون أبوالنجم معترفاً ببعض الذنب الذي ادّعته أم الخيار[3] عليه، وهو خلاف الغرض، (لما بيّنا في فصل «كل»[4] وضعيفاً صناعة، لأنّ حقّ « كل» المتصلة بالضمير الاّ تستعمل إلاّ توكيداً أو مبتدأ، نحو: (إنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)[5] قُرِئَ بالنصب) على التوكيد (والرفع) على الإبتداء و«لله» خبره، والجملة خبر «إنّ»[6]، (وقراءةِ جماعة)[7] عطف على قراءة ابن عامر ((أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُون))[8] بالرّفع) أي: يبغونه، (ومجروراً) عطف على مرفوعاً، (نحو: «السمنُ مَنَوانِ بدرهم» أي منه، وقول امرأة) – وهي إحدى النساء اللاّتي اجتمعن، وتعاقدْنَ على أن يَصِفْنَ أزواجهنَّ، وقصتهنَّ في صحيح البخاري، ويُعْرَف حديثهنَّ بحديث أمّ زرع–: («زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريح ريح زرنب»)[9] الأرنب معروف[10]، والزرنب طيب أو شجر طيب الرائحة كما في القاموس[11]، تريد أنَّ زوجها كالأرنب في اللين والنعومة، وكالزرنب في طيب

---

(1) في (س): (وامّا على رأي الكوفيين).

(2) في (س): (وذلك لأنّ).

(3) ام الخيار هي زوجة أبي النجم العجلي.

(4) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ في فصل «لو» وليس بصواب.

(5) ال عمران:154.

(6) قرا ابوعمرو، ويعقوب بالرفع على الإبتداء، ووافقهما اليزيدي، والباقون بالنصب تأكيداً لاسم «إنّ». ينظر النشر في القراءات العشر 2/ 242، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 1/ 491.

(7) في (س) بزيادة: بالجر.

(8) المائدة: 52.

- انظر مختصر شواذ القرآن ص 39، واعراب القراءات الشواذ للعكبري 1/ 442.

(9) جاء في شرح صحيح البخاري 7/ 269 «باب النكاح» إن إحدى عشرة امرأة جَلَسْنَ وتعاهَدْنَ الاّ يكتمن من اخبار أزواجهنَّ شيئاً، والمثبت من نصّ الحديث هنا هو من حديث المرأة الثامنة، وقد عُرِفَ الحديث بحديث أم زرع وأم زرع كان ترتيبها الحادي عشر.

(10) في (س) بزيادة: للذكر والأنثى أولّها والخزز للذكر.

(11) القاموس المحيط (ز ر ب) 1/ 81.

الرائحة، أو إنَّ ثناءه في الناس طيِّب، (إذا لم نقل إنَّ «ال»[1] نائبة عن الضمير[2]، وقوله تعالى)[3] عطف على مدخول، نحو: ((وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)[4] اي إنَّ ذلك منه، لابدَّ من هذا التقدير سواءٌ أقدَّرنا اللام) الداخلة على» من صبر «للإبتداء» و«من» موصولة، أو شرطية، أوْ قدَّرنا اللام موطئة) لجواب القسم (و «من» شرطية، أمَّا على الأوَّل فلأن الجملة) [يعني جملة « إنَّ ذلك لمن عزم الأمور »][5] (خبر) فلابُدَّ من عائد[6]، (وأمَّا على الثاني[7] فلأنه لابُدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنَّه الخبر أم إنَّ الخبر فعل الشرط، وهو صحيح)، وعلى هذا يلزم كون الجملة الاسمية التي يُقدَّر فيها الضمير جواباً للشرط مع عدم اقترانها بالفاء، فيرد عليه ما يرد على أبي البقاء والحَوفي، إلاَّ أنهما جزما بكون «من» شرطية[8] بخلاف المصنف، (وأمَّا على الثالث[9] فلأنها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى) لزم تقدير «منه» في الأوجه الثلاثة– إنما هو إن كانت الإشارة بذلك إلى مصدر «صبر، وغفر» [لا إلى «من»][10] والجملة[11] خبرٌ، لا جواب، و[إلاَّ][12] فالرابط اسم الإشارة، ولا يحتاج إلى تقدير «منه»؛ بل إلى تقدير مضاف، أي: إنَّ ذلك لمن ذَوي عزم الأمور، (وقول أبي البقاء والحَوفي: «إنَّ الجملة جواب

---

(1) إذا لم تُقدَّر «ال» نائبة عن الضمير في قولها: المسُّ، اي مسه فلا بد من تقدير الضمير: المسُّ منه مسٌ.

(2) في (س) بزيادة: وإنا قلنا لم نقدِّر حذراً من الجمع بين العوض والمعوَّض عنه، لأن المقدَّر كالملفوظ

(3) في (س) بزيادة: بالجر.

(4) الشورى: 43.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: أراد بالأول كون «من» موصولة، وبالجملة جلة «إن ذلك لمن عزم الأمور».

(7) في (س) بزيادة: أي: تقدير كون اللام للابتداء و«من» شرطية.

(8) التبيان في إعراب القرآن 2/ 385.

(9) في (س) بزيادة: أي: على كون اللام موطئة و«من» شرطية.

(10) في (س): (وأمَّا إن كانت إلى «من»).

(11) في (س) بزيادة: الاسمية.

(12) ساقط من (س).

الشرط»[1] مردود[2]، لأنها اسمية)[3] لابُدَّ لها من الفاء، (وقولهما[4]: «إنها على إضمار الفاء»[5] مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن يكون اللام للابتداء، لا للتوطئة) لأنها إن كانت للقسم كان ينبغي أن يُجاب السابق، وهما جَعَلا الجملة جواباً للاُحق.

(تنبيه: قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل، إحداها: أن يكون[6] معطوفاً بغير الواو، نحو: «زَيْدٌ قامَ عمروٌ فهو» أو «ثم هو») [وأمَّا إذا عُطف][7] بالواو[8] فالضمير للربط، لأن الواو لمطلق الجمع، فالاسمان معها، أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى، أو مجموع فيه الضمير.

353 / ب (والثانية: أن يُعاد العامل، نحو: «زيدٌ/ قام عمرو، وقام هو»)[9] وإنما اشترط ذلك، لأن الواو ليست للجمع في الجمل[10]، ولهذا منعوا «الزيدان يقوم ويقعد»، وأجازوا «قائم وقاعد».

(والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو: «حُسْنُ الجارية الجارية أعجبتني هو» فـ«هو» بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية[11]، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى)[12] فحينئذٍ لا يحصل الربط في الجملة الأولى كما مرّ[13]،

---

(1) التبيان في إعراب القرآن 2/ 385.

(2) ردّه السمين الحلبي. انظر الدر المصون 6/ 86.

(3) في (س) بزيادة: والاسمية إذا وقعت جواباً للشرط.

(4) في (س) بزيادة: أي: وقول أبي البقاء والخوني.

(5) التبيان في إعراب القرآن 2/ 385.

(6) في (س) بزيادة: الضمير.

(7) في (س): (وأما إذا كان معطوفاً).

(8) في (س) بزيادة: نحو: «قام عمرو وهو».

(9) في (س) بزيادة: على أن يرجع «هو» إلى زيد.

(10) في (س) بزيادة: بل في المفردات.

(11) في (س) بزيادة: وهو «هي».

(12) في (س) بزيادة: وإذا قدر «هو» من جملة أخرى.

(13) في (س) بزيادة: في الفرق الثامن من فروق البدل وعطف البيان.

(وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه) هذا قول سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب[1]، وقال الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين: إنَّ العامل فيه مقدَّر من جنس الأول. ذكره الرضي[2]. (إنْ تصحَّ المسألة) مبتدأ مؤخر خبره قوله: «قياس»[3] لا العكس، (ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في «زيدٌ ضربت عمراً وأباه»، ويمتنع الرفع [والنصب][4] مع الفاء وثُم» ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه»ونحوه من «عمرو» لم يجوزا) أي الرفع بالابتداء والنصب بالاشتغال لانتفاء الضمير (بناءً على ما مَرّ من الاختلاف في عامل البدل)، فإنْ قلنا: إن عامل البدل هو عامل المبدل منه جازت المسألة، وإن قلنا: إنه عامل مقدر امتنعت، [فتأمل][5].

(فإن قدّرته بياناً جاز [بالاتفاق][6]) كأنه لم يعتد بالقول: بأن العامل في البيان مُقَدَّر من جنس الأول، قال الرضي: «أمَّا الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال، قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة، وقال بعضهم: إن [عامل البيان][7] مقدر من جنس الأوَّل»[8] (أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبُّه» رفعت زيداً أو نصبته، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد).

---

(1) في (س) بزيادة: أو المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الأول ما بشر الثاني.

(2) شرح الرضي على الكافية 1/ 300، وانظر الكتاب 1/ 150، وفي شرح المفصل للزمخشري 3/ 67 «والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه انه في حكم تكرير العامل ...»، وانظر المتقضب 4/ 295.

(3) في (س) بزيادة: المقدم.

(4) في (س): (ولا النصب).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): (باتفاق) وكذلك في نص المغني.

(7) في (س): (عامل الثاني) وهو الصواب.

(8) كتاب الكافية في النحو 1/ 299.

الثاني من الروابط العشرة: (الإشارة، نحو: (وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[1] [فـ«أولئك» فيها رابط وقع موقع «هم»][2]، (وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[3]، (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً)[4]، ويحتمله[5] (وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ)[6]، وخصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد[7]، فيمتنع «زيد قام هذا » لمانعيْن، و«زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة) فإنَّ «أولئك» رابطة بين اسم «إن» وخبرها، كأنه قيل: «كلها»، [وليس المبتدأ فيها موصولاً ولا موصوفاً][8]، (ولا حجة عليه في الرابعة، لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً) من «لباس التقوى»، والخبر «خير»، وفيه أنه لا وجه [لتخصيص هذا الاحتمال بها][9]، [لجريانه أيضاً في الأولين][10]، (وجوز الفارسي كونه صفة لِـ« لباس»[11]، وتبعه جماعة منهم أبوالبقاء[12]، وردّه

---

(1) الأعراف: 36.

(2) في (س) (فإن اسم الإشارة رابط وقع موقع «هم»).

(3) الأعراف: 42.

(4) الإسراء: 36.

(5) اي: ويحتمل ان يكون بياناً أو بدلاً من «لباس» و«خير» خبرٌ أوّل والرابط الإشارة، وعقّب على هذا الدماميني بأن الاحتمال الذي ذكره يقتضي ان الآيتين السابقتين متعيتان لما استشهد به عليه، وليس كذلك، بل احتمال البدل والبيان جارٍ فيهما أيضاً. ينظر حاشية الشمني 2/ 187.

(6) الأعراف: 26.

- في (س) بزيادة: فإنَّ «ذلك» يحتمل كونه مبتدأ خبره «خير» والجملة خبر لِـ «لباس التقوى».

(7) انظر تخصيص ابن الحاج في ارتشاف الضرب 3/ 1116، والهمع 1/ 371.

- وابن الحاج هو: أبوالعباس أحمد بن محمد أحمد الأزدي الإشبيلي، قرأ على الشَلَوْبين، له كتاب سيبويه إملاء، ومختصر خصائص ابن جني وغيرهما، توفي سنة 647 هـ. بغية الوعاة 1/ 359.

(8) في (س): (ولما لم يكن المسند إليه فيها).

- و في (س): بزيادة: كانت الحجة على ابن الحاج.

(9) في (س): (التخصيص هذا بالآية الرابعة).

(10) في (س): (فإن هذا الاحتمال يجرى أيضاً في الآية الأولى و الثانية).

(11) قال الفارسي في الحجة 4/ 12: «قوله»: ذلكَ صفة أو بدل أو عطف بيان..».

(12) التبيان في إعراب القرآن 1/ 419.

الحَوفي: بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف)[1]، لأن الموصوف أخص أو مساوٍ، كما قال ابن الحاجب: وأن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذُكر من أنَّ اسم الإشارة أعرف من ذي اللام[2].

(الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو:

(الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)[3]، (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ)[4]، وقال:

لاَ أرَى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ   نغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرَا)

بيت من الخفيف [لعدي][5]،/ التنغيص: التكدير[6]، ومقتضى الظاهر لا 1/354 أرى الموت يسبقه شيء، فاستغنى عن الضمير بإعادة الموت، [وهو][7] إن لم يكن مبتدأ حالاً فهو مبتدأ في الأصل.

قال الرضي: وضع الظاهر مقام الضمير- إن كان في معرض التفخيم- جاز قياساً، وإلاَّ فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأوّل، وإلاَّ فلا، وقال الأخفش: يجوز - وإن لم يكن بلفظ الأوّل - في الشعر، وفي غيره، قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً)[8]، ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقاً[9]، ولا وجه له مع وروده.

---

(1) انظر قول الحَوفي في البحر المحيط 4/ 283.
(2) شرح الرضي على الكافية 1/ 312 .
(3) الحاقة: 2،1.
(4) الواقعة: 27.
(5) في (س) لسواد بن عدي.
(6) في (س): بزيادة: ويُروى «يشبه» مكان «يسبق».
(7) في (س): (لكنَّه).
(8) الكهف: 30.
(9) شرح الرضي على الكافية 1/ 92.

(الرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زيْد جاءني أبوعبدالله» إذا كان «أبوعبدالله» كُنْيَةً له، أجازه أبوالحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) [1]، وأجيب بمنع كون «الذين» مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على «الذين يتقون» [2]، ولئن سلم فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي: منهم)، فـ«مَن» هذه بيانية، لا تبعيضية، لأن «الذين يُمَسِّكون بالكتاب» لا يكونون غير مصلحين، (وقال الحَوفي: الخبر محذوف، أي: مأجورون، والجملة دليله [3].

والخامس: عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زيْد نعم الرجل») قيل: ظاهره أنَّ العموم جاء من قبل أنَّ اللام للاستغراق [4]، قال ابن الحاجب: هذا غلط لأنّا نقطع أنَّ المتكلم بقوله: «نعم العبدُ صُهيب» [5] لم يقصد مدح جميع من في العالم، وإنما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور [6]، وفي اللباب: أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير، نحو: «زيْد نعم الرجل» [7]، قال صاحب العباب: فإنَّ اللام في «الرجل» لما كان للجنس كما قيل،

---

(1) الأعراف: 170.
- وانظر قول ابي الحسن الأخفش في تفسير اللباب 9/ 373، وهمع الهوامع 1/ 374.

(2) اي في قوله تعالى في سورة الأعراف: 169: (والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون)، وهذا الراي للزمخشري، فقد ذكر الوجهين: الإبتداء، والجر بالعطف. انظر الكشاف 2/ 165.

(3) انظر قول الحوفي في الدر المصون 3/ 368.

(4) قائله الدماميني. ينظر حاشية الشمني 2/ 188.

(5) اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي كشف الخفاء 2/ 289: «ذكر إلبهاء السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث،... وقال في اللآلي منهم من يجعله من كلام عمر رضي الله عنه، وكثر السؤال عنه ولم أقِفْ له على أصل...»، وفي الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص 409: «قال السيوطي: لم نظفر به في شيء من كتب الحديث. وقال ابن حجر: إنه ظفر به لابن قتية، ولكن بغير سند». وفي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 238 جعله من الأحاديث، ولعمر في شرح الكافية 4/ 487، والهمع 2/ 569، وبلا نسبة في شرح الأشموني على الألفية 3/ 283.

(6) انظر قول ابن الحاجب في الشمني 2/ 188، وفي كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 91 «... وهذا الخطأ... الا ترى أنك إذا قلت: «نِعْمَ الرَّجلُ» لم تُرِدْ جميعَ الرِّجال، هذا مقطوع به في قَصْدِ المتكلِّم، ولذلك وَجَبَ انْ يكونَ المفسِّرُ له مطابقاً...».

(7) اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 185.

قيل، والجنس مشتمل على كل أفراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره، فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي[1]. (وقوله:

.. .. فَأمَّا الصَّبْرُ عنها فلا صبرا[2])

آخر بيت من الطويل لابن ميادة، أوّله:

ألا ليت شعري هل إلى أمِّ جحدرة[3] سبيل؟

فـ «شعري» اسم «ليت» [حذف خبرها][4]، أي: [ليتني أشعر][5]، فناب عنه مصدره كما نابت الياء عن اسم «ليت» و«سبيل» مبتدأ خبره «إلى أمّ جحدرة»، وأمّا شرطية و«الصبر» مبتدأ خبره جملة «فلا صبرا» والشاهد فيه حيث العموم سدَّ مسد ضمير المبتدأ، (كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناسُ»، و«عمرو كل الناس يموتون»، «خالد لا رجل في الدار» وأمّا المثال) يعني

---

(1) انظر قول صاحب العباب في حاشية الشمني 2/ 188.

(2) عجز بين لابن ميادة في الأغاني 2/ 270، وخزانة الأدب 1/ 452، وشرح أبيات سيبويه 1/ 289، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر، والكتاب 1/ 386.

(3) ورُوي في شواهد الإيضاح 1/ 124، 132، والمقرب ص 124: امُّ مَالِك، وفي خزانة الأدب 1/ 430 أم مَعْمَر، وكذلك في الكتاب 1/ 386.

- وأمُّ جحدرة هي: بنت حسان المُرِيَّة إحدى نساء بني جَذِيمَة بن يَرْبوع بن غَيْظ بن مُرَّة، وكان الرّماحُ يشبّبُ بها فحلف أبوها ليُخرجنَّها إلى رجل من غير عشيرته ولا يزوِّجها بنجد، فقدم عليه رجل من الشام فزوَّجه إيَّاها وخرج بها إلى الشام فتبعها ابنُ ميادة حتى ادركه اهل بيته فردوه مُضْنِياً لا يتكلم من الوجْد. ينظر الأغاني 2/ 261.

(4) في (س): (خبره محذوف).

(5) في (س): (ليتني الشعر).

«زيد نعم الرجل» (فقيل الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناءً على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة)[1]: هو كون رابط الجملة بما هي خبر عنه إعادة المبتدأ بمعناه، وفيه بحث، فإن هذه الإعادة إنما تكون خلفاً للضمير في الشعر عند سيبويه[2]، والمثال المذكور جائز عند الكل، ولا يختص الأخفش بإجازته حتى يخرج على مذهبه، (وعلى القول: بأن «ال» للعهد[3]، لا للجنس، وأمّا البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له عن شيء)، وفيه أنّ قوله: «فلا صبر» نفي لأن يكون لأحد صبر عنها، وهو عام[4].

(والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذاتُ ضمير على جملة خالية منه، أو بالعكس)[5]، أي: ويقع ملتبساً بالعكس، وهو أن يعطف بفاء السببيّة جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير، مثاله، (نحو: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ)[6] ومثال عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه قوله:

وَإِنْسَانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيغرَقُ[7]

---

(1) تقدم هذا في الرابع وهو إعادة المبتدأ بمعناه.

(2) الكتاب 1/ 386.

(3) في فاعِلَيْ «نعم، بئس».

(4) في (س) بزيادة: فصبره داخل فيه.

(5) في (س) بزيادة: فالباء متعلق بمحذوف، والعطف من قبيل عطف الجمل.

(6) الحج: 63.

(7) بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 180، وخزانة الأدب 2/ 192، ولكُثير في المحتسب 1/ 150، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 103 و1/ 151، وشرح الاشموني 2/ 100، وهمع الهوامع 1/ 374، والشاهد في «فيبدو»، حيث عطف بالفاء لافتضائه التسبب.- في (س) بزيادة: بيت من الطويل لذي الرمة.

«إنسان العين»: المثال الذي يرى في السواد[1]، و«تارة» نصب على الظرفية، وقيل: على المصدر[2]، وجملة «يبدو» عطف على [جملة][3] «يحسر الماء»، والشاهد فيه: حيث وقعت الجملتان خبراً ولا رابط في الأخيرة، وهو المستتر في «يبدو» العائد إلى «إنسان»، و«تاراتٍ» عطف على «تارة»، و«يَجُمُّ» بالجيم من الجموم، وهو الكثرة، والجملة خبر [لـ«هو»][4] محذوفاً، و«يغرق» [كـ«يعلم»][5] عطف على «يَجُمُّ»/. 354/ ب

(كذا[6]، والبيت محتمل لأن يكون أصله «يحسر الماء عنه»، أي: ينكشف عنه) قيل: ما قالوه أظهر، لأن الحذف خلاف الأصل، ولا ضرورة تدعو إليه، فما في البيت كما في قولهم: «الذي يطير فيغضبُ زيد الذباب».

(وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه) يعني في الجملة السادسة التي لها محل، وهو أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعهما[7].

(والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وحده[8]، نحو: «زيد قامت» هند وأكرمتها»، ونحو: «زيد قام وقعدت هند»، بناءً على أن الواو للجمع، الجملتان كالجملة، كمسألة الفاء)[9] المذكورة في الجملة السادسة[10]، وإنما الواو

---

(1) في (س) بزيادة: (ويحسر بالماء من باب نصر»، و«ضرب» يستعمل لازماً بمعنى «ينكشف» ومتعدياً بمعنى «يكشف» و«الماء» فاعله).

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 151.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (من باب عِلم).

(6) في (س) بزيادة: قالوا وهو نص المغني.

(7) ينظر مبحث الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، مغنى اللبيب 2/ 488.

(8) انظر راي هشام في همع الهوامع 1/ 473.

(9) في (س) بزيادة: يعني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة.

(10) في (س) بزيادة: ولهذا اكتفى منها بضمير واحد، كذا الواو عند هشام.

للجمع في المفردات، لا في الجمل؛ بدليل جواز «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم ويقعد»)، ولعلَّ أبا البقاء اختار مذهب هشام بحيث قال في (هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)[1]: الجملتان في موضع نصب صفة لرجلين[2].

(الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول[3] على جوابه بالخبر، نحو: «زيدٌ يقوم عمرو إن قام») فـ«زيد» مبتدأ خبره جملة «يقوم عمرو» ولا رابط فيها، و«إن قام» جملة شرطية حُذف جوابها بقرينة «يقوم»، والتقدير: زيدٌ إنْ قام يقم عمرو، وبهذا يفترق عن القسم الأوَّل، فإنَّ الضمير فيه واقع في الخبر، فسقط ما قيل: إنه من صورة القسم الأوَّل، فلا يُعَدُّ قسماً برأسه[4].

(والتاسع: «ال» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنه: (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)[5]. الأصل: مأواه، وقال المانعون[6]: التقدير: هي المأوى له.

والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو: «هِجِّيرَى أبي بكر لا إله إلاَّ الله») أي: قوله في الهاجرة، قاله ابن عقيل[7]، [وفي الصحاح][8]: الهجِّير مثال الفسيق الدَّأبُ والعادة، وكذلك «الهِجِّيرَي»[9]؛ وقيل: الجملة في المثال ليست مِمَّا الكلام فيه، لأنها في حكم المفرد؛ إذا المراد لفظها[10]، [وأجيب][11]: بأن

---

(1) القصص: 15.

(2) التبيان في إعراب القرآن 2/ 288.

(3) في (س) بزيادة: بالرفع صفة ثانية لشرط.

(4) قاله الدماميني.حكاه حاشية الشمني لكلا من 2/ 198.

(5) النازعات: 40-41.

(6) أي: المانعون لكون «ال» تنوب عن الضمير وهم البصريون. وانظر البحر المحيط 8/ 415، وحاشية الدسوقي على المغنى 3/ 119.

(7) المساعد 1/ 231.

(8) في (س): (قال الجوهري).

(9) الصحاح (هـ ج ر) 2/ 852.

(10) قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 188.

(11) في (س): (وقد مرّ جوابه).

الكلام في مطلق الجملة[1]؛ (ومن هنا اختيار ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾)[3].

تنبيه: الرابط في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[4] إمَّا النون) [فإنَّها][5] بمنزلة «هُنَّ» (على أن الأصل: «وأزواج الذين». وإمَّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي)، أي: كلمة «هم»، (وما أضيف إليه). نحو: لفظ «هم» (على التدريج)، وهو أن يحذف إحدى الكلمتين أوَّلاً ثم أن يحذف الآخر، (وتقديرهما[6]: إما قبل «يَتَرَبَّصْنَ»، أي: أزواجهم يتربصن بعدهم؛ وهو قول الأخفش)[7] عزاه أبو حيان للمبرد[8]؛ [وما بعده للأخفش][9]: (وإمَّا بعده: أي: يتربصن بعدهم، وهو قول/ الفراء[10]، وقال الكسائي، وتبعه ابن مالك: «الأصل يتربصن أزواجهم»، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن[11]، فامتنع ذكر الضمير[12]؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً[13]، وحصل الربط بالضمير) الذي هو النون (القائم مقام الظاهر؛ [وهو «أزواج»][14] المضاف للضمير[15]) [وفي تفسير اللباب][16] اختُلف في «الذين» فذهب الكسائي والفراء

---

(1) الحبيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 188.

(2) الإخلاص: 1.

(3) الأنبياء: 97.

(4) البقرة 234.

(5) في (س): (لأنها).

(6) في (س) بزيادة أي تقدير لفظة «هم» وما أضيف إليه.

(7) انظر قول الأخفش في معاني القرآن 1/ 372.

(8) البحر المحيط 2/ 232.

(9) ساقط من (س).

(10) معاني القرآن للفراء 1/ 150.

(11) في (س) بزيادة في قوله تعالى ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ وإنما أقيم الضمير مقام الأزواج.

(12) في (س) بزيادة الذي أضيف إليه الأزواج.

(13) في (س) بزيادة لو الضمير لا يمكن إضافته إلى شيء.

(14) ساقط من (س).

(15) انظر قول الكسائي في ارتشاف الضرب 3/ 118.

(16) ساقط من (س).

إلى أنه مبتدأ لا خبر له، ومنعه المبرد والزجاج بأن مجيء المبتدأ بدون الخبر مُحال، وذهب الجمهور إلى أن له خبراً، فقال الزّجاج: خبره «يتربصْن»، لأن فيه رابطاً من حيث المعنى، لأن النون عائد على «أزواج الذين»، ولم يحتج إلى حذف، وقال الأخفش: العائد محذوف، أي: «يتربصْن بعدهم» أو «بعد موتهم»، وقال المبرد: «يتربصْن» خبر محذوف، أي: أزواجهم يتربصْن، والجملة خبر الأول[1]؛ وقال أبوالبقاء: الخبر محذوف تقديره: وفيما يُتلى عليكم حكم الذين يتوفون، ويتربصْن بيان حكم المتلو، وهو قول سيبويه[2].

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

(وهي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت[3]، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة[4]) أخَّرَ اسم كان؛ لكونه[5] كثير اللواحق (في «لولا ريد لأكرمتك» إنَّ «لأكرمتك» هو الخبر[6]، وقول ابن عطية) عطف على اسم «كان» (في (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)[7]إنَّ «لأملأنَّ» خبر «الحق» الأوّل فيمن[8] قرأ بالرفع) عاصم وحمزة[9]، (وقوله)، أي: وقول ابن عطية: (إنَّ التقدير: أن «أملأ»[10] مردود؛ لأنَّ «أن» تُصيِّر الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً)

---

(1) في (س) بزيادة: (كذا في البحر واللباب).

(2) البحر المحيط 2/ 232، وتفسير اللباب 4/ 188، ومعاني القرآن للزجاج 1/ 315، والتبيان 1/ 151.

(3) في الجمل التي لها محل من الإعراب.

(4) تقدّم عن ابن الطراوة في «لولا» أن جوابها أبداً هو خبر المبتدأ، وردّ المصنف: بأنه لا رابط بينهما. انظر مبحث «لولا»، مغني اللبيب 1/ 302.

(5) في (س) بزيادة طويلاً.

(6) انظر قول ابن الطراوة في ارتشاف الضرب 3/ 1089، والجنى الداني ص 601.

(7) ص: 84، 85.

(8) في (س) بزيادة: اي: في قراءة من قرأ.

(9) في (س) بزيادة: فإنهما قرآ بنصب الثاني ورفع الأول على أنه مبتدأ خبره مضمر: أي فالحق مني، والحق أنا.

(10) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 4/ 516.

لا يكون مفرداً) كذا ردّه أبو حيّان[1]، [قال الحلبي][2] تأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة[3]، (بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولا زيد موجود، والحق قسمي)، و«لأملأنّ» جواب القسم (كما في «لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ») [إلاّ أن][4] حذف الخبر هنا ليس بواجب، لأنه ليس نصاً في اليمين بخلاف «العمرك».

(الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلاّ الضمير) [يعني غالباً][5]، فلا ينتقض بقول الحماسي:

وإنّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الموتَ سُبّةً ... إذَا مَا رَأتْهُ عَامِرٌ وسلولُ[6]

قال المرزوقي: كان الوجه «مَا يَرَوْن» حتى يرجع الضمير إلى القوم[7] (إمّا مذكوراً، نحو: (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ)[8]، أوْ مقدراً إمّا مرفوعاً كقوله:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكن ... عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ)

تقدم شرحه في فصل«رُبَّ»[9].

(أي: هو عار، أوْ منصوباً كقوله:

(1) البحر المحيط 7/ 393.
(2) في (س): (قال تلميذه).
(3) الدر المصون 5/ 547.
(4) في (س): (لكن).
(5) في (س): (هذا الحصر محمول على الغالب).
(6) بيت من الطويل للسَّمَوْءَل في ديوانه ص 91، ورُوِيَ: أنَا أناسٌ، وبلا نسبة في لسان العرب (س، ل، ل) 33/ 343، والمخصص 17/ 41، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 114.
(7) أي: ما يَرَوْنَ القتل سُبة. شرح ديون الحماسة للمرزوقي 1/ 114.
(8) الإسراء: 93.
(9) انظر مبحث «رُبَّ» شاهد رقم (31).

.. ..   وَمَا شـيء حميـتَ بمستباح[1]).

عجز بيت من الوافر لجرير، صدره:

أبحْتَ حِمَى تهَامة بعـد نجـد[2]   .. ..

«تهامة» الناحية الجنوبية من الحجاز، و«نجد» الناحية التي بين الحجاز والعراق[3]. (أي: حميته، أو مجروراً، نحو: (وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ)[4] فإنه على تقدير: «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)[5] على تقدير: «فيه» مرتين، وهل حذف الجار والمجرور معاً، أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

ويوماً شهدناه سُليماً وعامراً)[6]   .. ..

صدر بيت من الطويل عجزه:

---

(1) لجرير في شرح ديوانه ص 116، والكتاب 1/ 87، 130، وبلا نسبة في خزانة الأدب 6/ 42، وسر صناعة الإعراب 1/ 402، والشاهد فيه أن الضمير الرابط هو ضمير نصب مقدّر.

(2) في (س) بزيادة: وقبله: وقوم قد سموت فدانوا يُدْهم في ململة رواح، «سموت» ارتقيت، و«الدُهم» الخيل الكثير، و«الململة» الكتيبة التي بعضها داخل في بعض، و«الرواح» الضخمة.

(3) معجم البلدان 2/ 63.

(4) البقرة: 48.

(5) الروم: 17، وانظر المحتسب 2/ 206.

(6) لرجل من بني عامر في شرح المفصل 2/ 46، ولسان العرب (ج ز ي) 14/ 144، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 38، وخزانة الأدب 7/ 181، 8/ 202، 10/ 174، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 88، والشاهد فيه أنه حذف حرف الجر وانتصب الضمير على أنه مفعول به.

قليلٌ سوى الطَّعْنُ النهال نوافله[1]

«سُليم» بضم، و«عامر» قبيلتان[2]، و«قليل» هنا [بمعنى][3] النفي[4]، و«النهال» جمع نهل[5] [جمع ناهل][6] بمعنى/ العطشان، أو الريان، [وهو ضدٌّ][7]، ووصف «الطعن» بالنهال كوصف الدينار بالصغر، ويحتمل أن يكون صفة للرماح بتقدير المضاف، أي: سوى الطعن طعن الرماح، و«النوافل» [فاعل «قليل»][8] جمع «نافلة» وهي العطية التي لا يجب فعلها، والمعنى: ويوماً حضرنا هاتين القبيلتين فيه قلَّ عطاء ذلك اليوم سوى الطعن بالرماح العطاش إلى دمائهم، (اي: شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان، الأوَّل: عن سيبويه[9]، والثاني: عن أبي الحسن[10]) قال ابوالفتح[11]: وقول أبي الحسن أريق في النفس وآنس من ان يُحذف الحرفان معاً[12]، (وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلاَّ الهاء، أي: أنَّ الجار حُذف أوَّلاً ثم حُذف الضمير) فيكون قوله [مثل قول أبي الحسن][13]، (وقال آخر: لا يكون المحذوف إلاَّ «فيه» وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران) أي: التدريج وعدمه (والأقيس عندي الأوَّل[14]. انتهى[15]).

---

(1) في (س) بزيادة: الشهود الحضور.
(2) الانساب للسمعاني 4/ 113، 3/ 238.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: أي: الإعطاء في ذلك اليوم سوى الطعن.
(5) في (س) بزيادة: كجمل وجمال.
(6) في (س): ونهل جمع ناهل.
(7) في (س): وهو من الأضداد.
(8) ساقط من (س).
(9) الكتاب 1/ 386.
(10) الأخفش، ينظر معاني القرآن 1/ 258.
(11) في (س) بزيادة: في المحتسب.
(12) المحتسب 2/ 164.
(13) في (س): (مثل ما مرّ من قول الأخفش).
(14) الأمالي الشجرية 1/ 6، ونص ابن الشجري: «والأقيس عندي أن يكون حَرْفُ الظرف حُذف أولاً فجعل الظرف مفعولاً على السَّعَة..».
(15) أي: انتهى كلام ابن الشجري.

[قال الرضي][1]: مذهب الكسائي [التدريج][2]، وهو أن يُحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً، إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع[3]، (وهو مخالف لما نقل غيره) هذا اعتراض على ابن الشجري بأن غيره لم ينقل هكذا، بل نقل عن سيبويه حذفهما معاً، وعن أبي الحسن حذف الجار أوّلاً كما مرّ آنفاً، وأجيب بأنهما في الجواز متحدان دون الاختيار، فلا مخالفة بين النقلين[4]، (وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يُقدَّر في الآية الأولى ضمير، بل يُقدَّر أن الأصل: يوماً يوم لا تجزي، فأبدل «يوم» الثاني من الأوّل، ثم حُذف المضاف[5]، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حُذف[6]، ثم إن ادّعى أنَّ الجملة باقية على محلِّها من الجرِّ فشاذٌّ، أو أنَّها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع) [أراد بذلك تضعيف قول أبي حيان][7] [قيل: ساحته][8] بريئة عمّا نسبه من الأولوية، فإنه قال في البحر: يجوز عند الكوفيين أن يكون التقدير: يوماً يوم [لا][9] تجزي، فيصير كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾[10] ويكون «يوم» الثاني بدلاً [من الأول][11]، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه،

---

(1) في (س): (وفي شرح الرضي).

(2) في (س): (مثل هذا الحذف التدريج).

(3) شرح الرضي على الكافية 3/ 110.

(4) وفي البحر المحيط ما يوافق ابن الشجري وهو: «الوجهان»، أي: لا يجزي فيه، ولا يجزيه، جائزان عند سيبويه والأخفش والزجّاج. البحر المحيط 1/ 347، والمنصف للشمني 2/ 189.

(5) البحر المحيط 1/ 347.

(6) في (س) بزيادة: أراد به تضعيف قول أبي حيان.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (قيل: ساحة أبي حيان بريئة).

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (س) والصواب ما جاء في (ظح) لأنه مطابق لما في البحر المحيط 1/ 347.

(10) الانفطار: 19.

(11) في (س): (من يوم الأول).

كقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[1]، وعلى هذا فلا حاجة إلى تقدير، لأنّ الظرف متى أضيف إلى جملة[2] لم يؤْتَ له بضمير إلاّ في الضرورة، كقوله:

مَضَتْ سنةٌ لعام وُلِدْتُ فيه وسبع بعد ذاك وحِجَّتان[3]

(الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء) قَيَّد به، لأن صلة الحرف مثل «إن»، و«ما» مستغنية عن الرابط، (ولا يربطها غالباً إلاّ الضمير، إمّا مذكوراً، نحو: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)[4]، ونحو: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)[5]، (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ)[6] هذه آية الزخرف أثبت «الهاء» نافع وابن عامر وحفص[7]، وحذفها الباقون، واتفقوا على حذفها من قوله تعالى (وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ)[8]، (ونحو: (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ)[9]، وإمّا مقدّراً، نحو: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[10]، ونحو: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)[11] و(وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ)[12] [على قراءة الباقين][13]، (ونحو:

---

(1) يوسف: 82.

(2) في (س) بزيادة: لفظة(بعده).

(3) بيت من الوافر للنابغة الجعدي في الأغاني 5/ 6، و«سنة» بدل مائة في الشعر والشعراء ص 180، وخزانة الأدب 3/ 168، وفي شرح أبيات المغني 7/ 253 «مضت مئة، ولم يتنبه أحد من الشراح لهذا التحريف» وللنمر بن تولب في الدرر 1/ 478 وفيه روي: «مضت مائة... وعشر بعد ذاك وحجتان» والشاهد في الهاء في «فيه» حيث استشهد على ندور إعادة ضمير الجملة إلى المضاف إليه.

(4) البقرة: 3.

(5) يس: 35.

(6) الزخرف: 71.

(7) وقرأ الباقون بغير الهاء، انظر المبسوط في القراءات العشر ص 245.

(8) فصلت: 31.

(9) المؤمنون: 33.

(10) مريم: 69.

(11) يس: 35.

(12) الزخرف: 71.

(13) في (س): (على قراءة غير حفص ونافع وعامر).

(ولحو: (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)[1]، والحذف في الصلة أقوى منه في الصفة) [لكون اتصالها بالموصول أشد، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير][2] مفرد، (ومن الصفة أقوى منه/ في الخبر)[3] لأنها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى (وقد يربطها ظاهر قد يخلف الضمير كقوله: 356 / 1

فيارَبُّ ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع[4]

تقدم شرحه في اللام الجارّة[5] (وهو قليل) قيل؛ بل قال [الفارسي][6] في التذكرة: من الناس من لا يجيز هذا[7]، وقال بعضهم: لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ فأحرى أن لا يجيزه في الصلة[8]، وصرَّح المصنِّف في الجهة الثالثة بأن باب ذلك الشعر[9]، ولم يأت ابن مالك بما يدل على قلّته، ولا على اختصاصه بالشعر، بل قال في تعريف الموصول: هو من الأسماء ما افتقر[10] إلى عائد أو خلفه[11]، قال ابن عقيل: أتى به ليشمل ما وقع الرابط فيه يخلف العائد، وهو الظاهر، نحو: أبوسعيد الذي رويتُ عن الخدري[12]، أي: عنه (قالوا: وتقديره: وأنت الذي في

(1) المؤمنون: 33.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س) بزيادة: قال الرضي: جواز حذف الضمير من الصلة أحسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول أشد، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد، نحو: (أهذا الذي بعث الله رسولاً) ثم في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ، نحو: «جاءني رجل ضربت».
(4) والشاهد فيه وضع الاسم الظاهر «الله» موضع الضمير من «رحمتك».
(5) ينظر مبحث اللام الجارّة شاهد رقم (343).
(6) في (س): (أبوعلي).
(7) انظر قول أبي علي في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل3/ 6.
(8) ينظر ارتشاف الضرب 2/ 999، وانظر المصدر السابق.
(9) ينظر الجهة الثالثة من الباب الخامس من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.
(10) في (س) بزيادة: (أبداً).
(11) شرح التسهيل 1/ 186.
(12) المساعد 1/ 136.
- بو سعيد هو: ابوسعيد بن مالك بن سنان الخُدري، صحابي من حفّاظ الحديث المكثرين للرواية، غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة 74هـ. حلية الأولياء 1/ 69، وصفة الصفوة 1/ 234، والأعلام 3/ 87.

رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدِّروا: في رحمتك، كقوله[1]:

وأنتَ الذي أخلفتني ما وعـدتَني[2] .. ..)

صدر بيت من الطويل لأمامة حبيبة بن الدمينية[3]، عجزه:

وأشْمَتَّ بي مَنْ كانَ فيك يلوم

والشاهد في «أخلفتني» إذ الأصل: أخلفني، لِئلاَّ يُبقي الصلة بلا عائد، (وكأنهم كرهوا بناء قليل) وهو ربط صلة الموصول المخبر به عن حاضر بالاسم الظاهر (على قليل) وهو ربطها بضمير المخاطب، (إذ الغالب «أنتَ الذي فعل» وقولهم: «فعلتَ» قليل، ولكنه مع هذا فهو مقيس) لأن الموصول لَّما أُسنِد إلى «أنتَ» أخذ حكم الخطاب، [قيل:][4] وللمبالغة في كونه مخالفاً للقياس، قال المازني في قول علي رضي الله عنه:

«أنا الذي سمَّتْني أمِّي حيدره»[5]:

---

(1) في (س) بزيادة: أي: كقول من قال.

(2) لعشوق ابن الدمينة، أولأميمة امرأته في الأغاني 17/ 100، ولأمامة حبيبة بن الدمينية في ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1381، وبلا نسبة في البيان والتبيين 3/ 370، والحيوان 3/ 55.

(3) وأمامة هو: عبدالله بن عبدالله بن احمد بن عامر بن تيم الله، والدُّمينية أمه، شاعر بدوي أكثر شعره الغزل والنسيب والفخر، توفي سنة 130 هـ. الشعر والشعراء ص 489، ومعاهد التنصيص 1/ 160، والأعلام 4/ 102.

(4) في (س): (قال بعض المحققين).

(5) رجز للإمام علي في ديوانه ص 14، وادب الكتاب ص 71، وخزانة الأدب 6/ 26 إلى 67، وبلا نسبة في خزانة الأدب 2/ 294، 6/ 90، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 3/ 1078، والهمع 1/ 336، والشاهد فيه عود ضمير المتكلم على الموصول مع أن حق الضمير العائد على الموصول الغيْبة.

تمامه: ضرغامُ آجام وليث قسورَة اكِيلكم بالسيف كيل السندرة

لـو لم أسمعـه لم أجـوِّزه[1]، وقـال[2] عبـدالقاهر: لـولا اشـتهار [ردِّه][3] لرددته[4]. (وأمّا «أنت الذي قام زيدٌ» فقليل غير مقيس) لأن زيـداً لـيس بعائـد، ولاَ دلالته فيه على الخطاب، (وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـاتِ وَٱلنُّـورَ ثُـمَّ ٱلَّـذِينَ كَفَـرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ)[5]: إنه يجوز كون العطف بـ«ثم» على الجملة الفعلية[6]، ضعيف؛ لأنه يلزمْ أن يكون من هذا القبيل[7]) أي: القليل (فيكون الأصل: «كفـروا بـه»؛ لأن المعطوف على الصلة صلة، فلابد مـن رابـط)[8] وللزمخـشري أن يقـول: إنَّ الثواني يتسامح فيها كثيراً[9]، نعم اعترض عليه [ابن المنيِّر][10]: بأن العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها[11]، وأجاب التفتازاني: بأن هذا العطف علـى الصلة ليس على قصد أنه صلة برأسه ليتوجـه الاعـتراض بأنـه لا معنـى لقولنـا: «الحمد لله الذي عدلوا»؛ بل هو داخل تحـت الـصلة بحيـث يكـون المجمـوع صـلة

---

(1) وفي شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 115 «قال المازني: لولا صحة مورده وتكرره لرددته».

(2) في (س) بزيادة الشيخ.

(3) في (س): (مورده)، وهو الصواب.

(4) في خزانة الأدب 6/ 36، «... إن المازني قال: لولا اشتهار مَورِده وكثرته لرددته» وكذلك في شرح الحماسـة للمرزوقي 1/ 115، ولم أقع على هذا القول منسوباً إلى عبدالقاهر.

(5) الأنعام: 1.

(6) الكشاف 2/ 6.

(7) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ من هذا القبيل، وهو وضع المظهر، أعني «بربهم» موضع المضمر.

(8) في (س) بزيـادة: وفيـه بحث، فإنـه قـد رجـح في بحـث الـلام الجـارة عطـف «ثـم جـاءكم رسـول» علـى «آتيتكم» في قوله تعالى: (إذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة).

(9) التمس الشمني هذا المخرج للزمخشري. ينظر حاشية الشمني 2/ 191.

(10) في (س): (صاحب الانتصاف).

(11) حاشية الكشاف 2/ 4.

- وابن المنيِّر هو: احمد بن محمد بن منصور، من علماء الإسكندرية وأدبائها، له تصانيف منها «الانتصاف من الكشاف»، و«تفسير حديث الإسراء»، و«التيسير العجيب»، وغيرها، توفي سنة 683 هـ فوات الوفيات 1/ 149، وبغية الوعاة 1/ 389، والأعلام 1/ 220.

- وفي (س) بزيادة: (لو قلت: الحمد لله الذين كفروا بربهم يعدلون، لم يستقم).

واحدة، كأنه قيل: الحمد لله الذي كان من تلك النعم العظام ثم من الكفرة والكفران[1].

(وأمّا إذا قدّر العطف على «الحمد لله» وما بعده، فلا إشكال)، [وقيل[2]]: إنه عطف على «الظلمات»، أي: ثم جعل الذين كفروا بربهم يعدلون، وعبّر عن خلقهم بالجعل، لأنه خلق بجعل الطين إنساناً.

(الرابع: الواقعة حالاً، ورابطها إمّا الواو والضمير، نحو: ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾[3]، أوْ الواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[4]، ونحو: «جاء زيد والشمس طالعة»، أوْ الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[5]، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية[6]، أنه لابدّ من تقدير الضمير، أي: طالعة وقت مجيئه[7]، وزعم الزمخشري/ في الثالثة 356/ب أنها شاذة نادرة[8]) هذا مذهب الفراء، واختاره الزمخشري في المفصل[9]، وقال في آية الزمر: ﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[10] جملة في موضع الحال إن كان[11] ترى من رؤية البصر[12]، وقال الحلبي: هذا رجوع عن ذلك المذهب[13]، (وليس كذلك،

---

(1) حاشية التفتازاني على الكشاف 1/ 187، وانظر حاشية الشمني 2/ 190.
(2) في (س): (وجوّز بعض المحققين).
(3) النساء 43.
(4) يوسف 14.
(5) الزمر:60.
(6) في (س) بزيادة: وهو كون الرابط الواو فقط.
(7) في سر صناعة الإعراب 2/ 641 «وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك تضمينها إيّاه مخيّراً» وهذا ما يناقض ما ذكره المصنف في قوله: «وزعم ... أنّه لابدّ من تقدير الضمير».
(8) شرح المفصل 2/ 64.
(9) المصدر السابق.
- وفي (س) بزيادة: فإن كانت اسمية قالوا ما شذّ من قولهم: كلمته فوه إلى فِيّ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة.
(10) الزمر: 60.
(11) في (س) بزيادة كان وهو الصواب.
(12) الكشاف 4/ 142.
(13) الدر المصون 6/ 21.

لورودها في مواضع من التنزيل، نحو: ﴿ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَـدُوٌّ ﴾[1]) [أي: متعادين][2]، وجوّز أبوالبقاء أن يكون استئنافاً[3]، ﴿ فَنَبَـذُوهُ وَرَآءَ ظُهُـورِهِمْ ﴾[4] هذا من آية ال عمران، وليس من تمامها «كأنهم لا يعلمون» بل من تمام آية البقرة، وهي ﴿ نبذ فريق من الـذين أوتـوا الكتـاب كتـاب الله وراء ظهـورهم كـأنهم لا يعلمون ﴾[5] قال أبوالبقاء: «كأنهم لا يعلمون» في موضع حـال، والعامـل «نبـذ» و[ذو][6] الحال «فريق»، تقديره: مُشبهين للجهـال[7]،﴿ وَاللَّـهُ يَحْكُـمُ لاَ مُعَقِّـبَ لِحُكْمِهِ ﴾[8] قال الزمخشري: إن الاسمية حال، كأنه قيل: والله يحكم نافذاً حكمه، كما تقول: جاءني زيد لا عمامة على رأسه، ولا قلنسوة[9]، تريـد حاسراً، وهـذا أيضاً رجوع عن مذهبه، ووجه اليمنى بأن مراده أن الاكتفاء من الاسمية بالضمير إنما يكون في جملة يمكن أن ينتزع مـن طرفيهـا هيئـة تـدل علـى معنـى مفـرد، ولا كذلك «جاءني زيد هو فارس»[10]، ورُدَّ بأنه حُكم بالشذوذ في قولهم: «كلَّمْتُهُ فوه إلى فِيَّ»، مع امكان الانتزاع المذكور، إذ المعنى: كلّمته مـشافهاً[11] ﴿ وَمـا أَرْسَـلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[12]. ذهب أبوبكر الأنبـاري إلى أن

---

(1) البقرة: 36، والاعراف: 24.
- وفي (س) بزيادة: وهذه الجملة حال.
(2) في (س): (اي: اهبطوا متعادين).
(3) التبيان 1/ 49.
(4) ال عمران: 187.
(5) البقرة: 100.
(6) في (س): (وصاحب).
(7) التبيان في إعراب القرآن 1/ 83.
(8) الرعد: 41.
(9) الكشاف: 503.
(10) انظر قول اليمني في حاشية الشمني 2/ 190.
- واليمني هو: يحي بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلوي، عماد الـدين الـيمني الـصنعاني، المعـروف بالفاضل اليمني، وبالفاضـل العلوي، مفـسِّر أديب، من شافعية اليمن، من كتبـه: «تحفـة الأشـراف في كـشف غوامض الكشاف»، و«درر الأصداف في حلِّ عقد الكشاف»، و«شرح اللباب للأسفراييني» في النحـو، ولـه نظم، توفي بعد 750 هـ كشف الظنون 2/ 1480، وخزانة الأدب 1/ 351، 5/ 107، الأعلام 8/ 163.
(11) حاشية الشمني 2/ 190.
(12) الفرقان: 20.

ذهب أبوبكر الأنباري إلى أن الجملة بعد «إلاَّ» حال، لكن قدر معها الواو[1]، وقال الزمخشري: صفة لمحذوف[2]، فقدَّره تبعاً للزجَّاج: وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلاَّ آكلين[3]، وقدَّره ابن عطية: رجالاً أو رسلاً[4]. ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[5] [وأجاز][6] الزمخشري أن تكون الجملة مفعولاً ثانياً على أن «ترى» من رؤية القلب[7].

وبما قرَّرْنا يظهر أن ما ذُكر من الآيات يمكن أن يُنازع الزمخشريُ فيها.

(وقد يخلو منها[8] لفظ فيقدَّر الضمير، نحو: «مررْتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم»[9] أو الواو[10]، كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِره ورفيقُه بالغيب [ما][11] يدري[12])

بيت من الكامل للمسيَّب بن علس، خال الأعشى، «نَصَفَ» بمعنى انتصف[13]، و«الماء غامره» حال من النهار، وقال الجوهري: يعني والماء غامره،

---

(1) انظر رأي الأنباري في تفسير اللباب 14/ 503، وقال أبوحيان: «وهذا هو المختار» انظر البحر المحيط 6/ 449، وانظر التبيان 2/ 259.
(2) الكشاف 3/ 267.
(3) تقدير الزجّاج: ما أرسلنا رسلاً إلاَّ هُمْ يأكلون الطعام، وإلاَّ أنهم ليأكلون الطعام. معاني القرآن للزجّاج 4/ 62.
(4) المحرر الوجيز 4/ 205.
(5) الزمر: 60.
(6) في (س): (وجوّز).
(7) وأجاز أن تكون حالاً إن كانت «ترى» من رؤية البصر. الكشاف 4/ 142.
(8) أي: الواو والضمير.
(9) أي: قفيز منه بدرهم، وجملة «قفيز بدرهم» حال من «البُرّ» على تقديره مسعَّراً. حاشية الدسوقي على المغنى 3/ 126.
(10) أوْ يقدَّر الواو.
(11) في (س): (لا).
(12) للمسيّب بن علس في أدب الكاتب ص 359، ولسان العرب (ن ص ف) 9/ 331، وللأعشى في خزانة الأدب 3/ 233، 235، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 642، وشرح الأشموني 1/ 440، وشرح المفصل 2/ 65، والشاهد في حذف الرابط لفظاً، ويبقى تقديراً، أي: «والماء غامره».
(13) في (س) بزيادة: وقوله.

فحذف واو الحال[1]، واعترض بأنه لِمَ قُدِّر[2] الواو مع أنه يمكن تقدير الضمير؟ بل هو أولى؛ لأنه الأصل في الربط، فيقال: الماء غامره فيه[3]، وأُجيب بأنه إنما قدَّرها حملاً على الكثير في ربط الاسمية[4]، و«بالغيب» [متعلق بـ«يدري»][5] أوْ خبر «رفيقه»، أي: ملتبس بالأمر المغيب، و«ما يدري» خبر آخر[6].

(الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتَغل عنه، نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه أو عمراً أخاه» إذا قدَّرت الأخ بياناً[7] لِـ«عمرو» فإن قدَّرته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء)، لأن البدل يكون من جملة أخرى، ولابدَّ[8] في الاشتغال من اتحاد الجملة، (وكذا لا يصح النصب والرفع إذا عطفت بغير الواو) فقلت: «زيداً ضربت عمراً فأخاه» أوْ «ثم أخاه» كما مرّ في التنبيه السابق[9]، (وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ﴾[10] «الذين» مبتدأ، و«تعساً» مصدر لفعل محذوف هو الخبر) تقديره: فتعسوا/ أو فاتعسوا، وقدَّره الزمخشري فقال: تعساً لهم، أو فقضى[11]، وقال 357 / أ أبوحيان: إضمار ما هو من لفظ المصدر أوْلَى[12]، (ولا يكون[13] منصوباً لمحذوف يفسر «تعساً»[14]، كما تقول: «زيداً ضرباً أباه»، ولذا[15] لا يجوز «زيداً جدعاً له»

---

(1) الصحاح (ن.ص.ف) 4/ 159..
(2) في (س) بزيادة: على الخصوص.
(3) هذا الاعتراض للدماميني. ينظر حاشية الشمني 2/ 191.
(4) المجيب الشمني، انظر المصدر السابق.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س) بزيادة: أو متعلق بـ «يدري» ولكنّه قُدِّم على طريق التوسع.
(7) في (س) بزيادة: أي: عطف بيان.
(8) في (س) بزيادة: أيضاً.
(9) انظر التنبيه السابق في روابط الجملة.
(10) محمد: 8.
(11) في الكشاف 4/ 322 «تعساً لهم، او فقضى تعساً لهم».
(12) البحر المحيط 8/ 77.
(13) في (س) بزيادة: الذين.
(14) في (س) بزيادة: كما جوَّزه أبوحيان تابعاً للزمخشري.
(15) في (س): وكذا.

ولا «عمراً سقياً له»، خلافاً لجماعة منهم أبوحيان[1]؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف علة لقوله: ولا يجوز[2]، ومن قصر على الثاني فقد قصر لا بالمصدر، لأنه لا يتعدى بالحرف، [وفيه جنوح إلى تقدير الزمخشري، وتعريض لأبي حيان][3]، [قيل: مقتضاه][4] أنها لو تعلقت في الآية بالمصدر لجاز النصب على [الاشتغال][5]، وفيه نظر، لوجود المانع وهو الفاء[6]، وقد تقدّم [في اللام][7] نقلاً عن ابن مالك: أن اللام في «سقياً لك» متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين[8]، وردّه المصنف: بأن فيها تهافتاً[9]، (وليست للتقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة) [فيعارضه قول ابن الحاجب][10] في الإيضاح: أنها تسقط، فيقال: سقياً زيد وجدعاً إياه[11]، (وقوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ﴾[12] إن قدرت «من» زائدة) بناءً على أنها تُزاد بعد الاستفهام ولو بغير «هل» – فتكون «آية» مفعولاً ثانياً لِـ«آتينا» فـ«كم» استفهامية حذف تمييزها، أي: كم جماعة[13] (فَـ«كَمْ» مبتدأ) وما بعده خبر (أو مفعولاً ثانياً لِـ«آتينا» مقدَّراً بعده [لصدارته][14] وإن قدرتها بياناً لِـ«كم» كما هي بياناً لِـ«ما» في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[15] لم يجز

---

(1) يجوز عند أبي حيان أن يكون «اللاين» منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: «فتعساً لهم» كما تقول: «زيداً جدعاً له»، البحر المحيط 8/ 38.

(2) في (س) بزيادة: ولا يكون.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (قيل هذا يقتضي).

(5) في (س): (على شريطة التفسير).

(6) في (س) بزيادة: والفاء تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(7) في (س) (حرف اللام).

(8) شرح التسهيل 3/ 321.

(9) ينظر حرف اللام مغنى اللبيب 1/ 247.

(10) في (س): (هذا معارض بقول ابن الحاجب).

(11) الإيضاح في شرح المفصل 1/ 297.

(12) البقرة: 211.

(13) في (س) بزيادة: فيكون «آية» مفعولاً ثانياً.

(14) في (س): (لأن الاستفهام له الصدر).

(15) البقرة: 106.

واحداً من الوجهين) يعني إذا جعلت «كم» كناية عن الآيات، و[من][1] آية» تميزاً لها فلا يجوز أن تُجعل «كم»[2] مبتدأ ولا مفعولاً[3] لمحذوف يُفسره المذكور، يعني إذا جعلت «كم» كناية عن الآيات، (لعدم الراجع حينئذٍ إلى «كم»[4]، وإنما هي مفعول ثانٍ قدم، مثل: «أعشرين درهماً أعطيتُك»، وجوزه الزمخشري في «كم» الخبرية والاستفهامية[5]) يعني على سبيل [التقرير[6]]، قال التفتازاني: على تقدير الخبرية، فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقريع، وعلى تقدير الاستفهام، فمعنى التقرير الحمل على الإقرار، وهو لا ينافي التقريع[7]، (ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تعلّق العامل على العمل) [يعني يلزم الزمخشري][8] على جعلها خبرية تعليق «سَلْ» عن العمل بناءً على [أن المراد][9] بالنحويين أكثرهم، [لقوله في النوع الثاني عشر][10]: إن كم الخبرية تعلّق، خلافاً لأكثرهم[11]، وبناءً على الظاهر، وهو عمل «سَلْ» في الجملة التي فيها «كم» باعتبار المحل، لأنَّ مصبَّ السؤال على هذه الجملة، [فسقط][12] ما قيل: إنّا لا نسلّم أن «سَلْ» عامل في هذه الجملة باعتبار المحل حتى يلزم التعليق؛ بل عمله في محذوف، أي: سلْ بني إسرائيل عمّا آتيناهم من الآيات، كثيراً من الآيات

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: حينئذٍ.

(3) في (س) بزيادة: لفعل.

(4) في (س) بزيادة: ولابد من الربط في جملة الخبر وفي المفسرة في باب الاشتغال.

(5) الكشاف 1/ 280.

(6) في (س): (التقدير).

(7) حاشية السعد على كتاب الكشاف ل/ 97ب.

(8) في (س): (هذا اعتراض على الزمخشري).

(9) في (س): (أنه مراد).

(10) في (س): (وإلاّ تناقض ما ذكره في النوع الثاني عشر).
- في (س) بزيادة: (من الجهة السادسة).

(11) ينظر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة، مغني اللبيب 2/ 675.

(12) في (س): (فيندفع).

آتيناهم[1]، [فتأمل][2]، (وجوّز بعضهم زيادة «مَن كما قدّمنا[3]، وإنما تُزاد بعد الاستفهام بـ«هل» خاصة) مثل: ﴿ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ ﴾[4]، وأنكر الرضي زيادة «من» في مميِّز «كم» الاستفهامية، فقال: لم أجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو[5]، ومن لطائف التفتازاني أنه قال في مقابلته: وأقول سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بيِّنة. فتأمل[6]، (وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون اللام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز[7]، ويرى أنها في «رطل من الزيت» و«خاتم من حديد» زائدة لا مبيِّنة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض/ والاشتمال، ولا يربطهما إلاّ الضمير، ملفوظاً به، نحو: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[8] فإن «كثيراً منهم» بدل من الواو بدل البعض، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[9] «قتال فيه» بدل من الشهر الحرام بدل اشتمال، (أو مقدَّراً نحو: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾[10]، أي: منهم، نحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾[11]، أي: فيه، وقيل: إن «ال» خلف عن الضمير، أي: ناره، وقال الأعشى:

---

(1) قاله الدماميني. ينظر حاشية الشمني 2/ 191.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س) بزيادة: حيث قال: إن قدرت من زائدة.
(4) الملك: 3.
(5) شرح الكافية في النحو 2/ 97.
(6) المطوّل ص 234.
(7) في (س) بزيادة: وأمّا في باب التمييز لا يشترطه.
(8) المائدة: 71.
(9) البقرة: 217.
(10) آل عمران: 97.
- وفي (س) بزيادة: فإنه بدل البعض من الناس بتقدير الضمير.
(11) البروج: 4.

لَقَد كـانَ في حَـوْلٍ ثَـواءٍ ثَوَيتُـهُ   تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَـائِمُ[1])

بيت من الطويل، «الحول» السنة، و«الثواء» الإقامة، ويُرْوَى ثويتُـه بفـتح التاء وضمها، و«تَقَضَّى» اسم كان، وهو كالانقضاء بمعنى الفراغ، و«لُبَانَاتٍ» جمع لُبانة بضم اللام وهي الحاجة مـن غـير فاقـة، بـل مـن همَّـة، و«الـسآمة» الملالـة، و«يسأمَ» نصب بإضـمار «أن» عطفـاً علـى المـصدر، أي: تقـضّى لُبانـات وسـآمة سائم[2]، (أي: ثواء ثويته فيه، فالهاء من ثويته مفعول مطلق، وهو ضـمير الثـواء، لأن الجملة صلته، والهاء رابطة الصفة، والضمير المقدّر رابط للبـدل وهـو ثـواء» بالمبدل منه وهو «حول»، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من «ثويته» للحـول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في» وليس بشيء، لخلو الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف)[3] [وإنّما رُجِّح تقـدير][4] المـصنف لـسلامته مـن الاتـساع الذي هو خلاف الأصل، [وأنه][5] مبني على حذف الجار والمجرور معـاً، لا علـى التدريج، وإلاّ فالاتـساع لازم علـى تقـديره أيـضاً، (ولاشـتراط الـرابط في بـدل البعض وجب في نحو قولك: «مررت بثلاثة زيدٌ وعمروٌ» القطـع بتقـدير: مـنهم، لأنه لو اتُّبِعَ لكان بدلَ بعضٍ من غير[6] ضمير) هذا إذا لم يُنْوَ معطـوف محـذوف، وأمّا إذا نُوِيَ فلا يجب القطع، بل يجوز هو والبـدل.[صـرّح بـه البيـضاوي[7]] في

---

(1) للأعـشى في ديوانـه ص 181، والكتـاب 3/ 38، والمقـتضب 1/ 27، 2/ 26، 4/ 297، والـشاهد فيـه أن الضـمير المقدر رابط للبدل «ثواء» للمبدل منه «حول».

(2) في (س) بزيادة: وعن يونس قال: كان عمرو بن العلاء يضعف قول الأعشى: لقد كان في حول ثواء ثويتـه، ويقول: ما أعرف له معنى ولا وجهاً يصحّ، وقال أبوعبيدة: معناه: في ثواء حول ثويته. ذكره الـسيوطي.

(3) في (س) بزيادة: وفيه بحث، لجواز أن يقدر في الصفة ضمير عائد إلى الموصوف، أي: ثويته إياه.

(4) في(س): (لكن ما قدّره...).

(5) في (س): (إلاّ أنه).

(6) في (س) بزيادة: تقدير.

(7) في (س): (صرّح بذلك القاضي).

قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾[1] لكن جعل الزمخشري «مقام ابراهيم» عطف بيان لـ«الآيات»[2]، واعتذر عنه المصنف في النوع الثاني[3] بأنه قد يكون عبّر عن البدلَ بعطف البيان لتآخيهما[4].

(تنبيه: إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك) يعني إلى رابط آخر، بدليل أنّه عدّ كون الجملة نفس المبتدأ من الروابط.

(الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلاّ الضمير، إمّا ملفوظاً به لحو: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» أو «وجهاً منه»، أوْ مقدَّراً، لحو: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهاً»، أي: منه، واختلف في نحو: «زيدٌ حسنُ الوجهُ» بالرفع، فقيل: التقدير: منه[5]، وقيل: «ال» خلف عن الضمير[6]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾[7] «جنات» بدل أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع [عطف بيان][8] في النكرات[9]، وقول الزمخشري: إنه معرفة، لأن «عدناً» علم على الإقامة بدليل ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ ﴾[10] لو صحّت تعينت البدليّة بالاتفاق، إذ لا تُبيَّن

---

(1) ال عمران: 97.
- تفسير البيضاوي 1/ 171.

(2) الكشاف 1/ 415.

(3) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

(4) ينظر الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثالث. مغنى اللبيب 2/ 655.

(5) هذا مذهب سيبويه والبصريين، ينظر الكتاب 1/ 202، 203، والارتشاف 5/ 2352.

(6) هذا مذهب الكوفيين، ينظر الارتشاف ص 2352.

(7) ص: 49، 50.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: وجوّز الكوفيون والفارسي وقوعه فيها، وأما تخالف في التنكير والتعريف فلم يذهب إليه أحد سوى الزمخشري، وقد عرفتَ أن المصنف قد اعتذر عنه، ولكن الرضي قال: والصواب تجويز التخالف في عطف البيان أيضاً.

(10) مريم: 61.

المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عَدْن» مصدر «عَدَنَ» فهو نكرة، و«التي»[1] في الآية بدل، لا نعت) [فلا دليل][2] حينئذٍ على ما ادَّعاه من أن «عدناً» معرفة (و«مفتَّحة» حال من «جنات» لاختصاصها بالإضافة[3]، أو صفة لها، لا صفة [لـ«حسن»[4]] لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت، و«الأبواب» مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله[5] أو بدل من ضمير مستتر/ في «مفتحة»[6]، والأوّل أوْلى، 358 / ب
لضعف مثل: «مررت بامرأة حسنةٍ الوجه») [برفع الوجه على أنه من المستتر في الصفة، وإبدال ذي اللام فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين[7]] (وعليهما) أي: على تقدير «مفتحة» حالاً أو صفة (فلابد من تقدير أن الأصل: «الأبواب منها») على رأي البصريين، أو («أبوابها»، ونابت «ال» عن الضمير) على رأي الكوفيين وجماعة، (وهذا البدل بدل بعض، لا اشتمال، خلافاً للزمخشري[8]) وهذا الخلاف مبني على أنَّ أبواب الدار هل بعض[9]، أوْ لاَ؟ وإنما هي مشتملة على الدار.

(التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلاَّ الضمير، إمَّا مذكوراً، نحو: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ ﴾[10]، أوْ مقدَّراً، أو مَنْوِياً عنه، نحو: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي

---

(1) أي: ولفظ التي في آية مريم.
(2) في (س): (فلا يكون دليلاً).
(3) في (س) بزيادة: قال الزمخشري: والعامل فيها ما في «للمتقين» من معنى الفعل، وقال الحوفي: مقدّر، أي: يدخلونها مفتّحة.
(4) في (س): (للحسن).
(5) في (س) بزيادة: على رأي الجمهور.
(6) في (س) بزيادة: على رأي الفارسي، واختاره الزمخشري.
(7) في (س): (لأن «حسنة» مجرور على الصفة رافع الضمير موصوفة، والوجه بدل من، وإبدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين، وقيل: لأن فيه إضماراً واحداً وفي الثاني إضماران).
(8) قال الزمخشري: «وهو من بدل الاشتمال»، الكشاف 4/ 102.
(9) في (س) بزيادة: من الدّار.
(10) المائدة: 115.

الْحَجِّ ﴾[1] أي: منه[2]، أوْ الأصل: في حجه) ثم حُذف الضمير، وناب «ال» منابه[3]، (وأمّا قوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾[4]، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾[5]، وقول الشاعر:

فمن تكن الحضارة أعجبته ... فأي رجال بادية ترانا؟[6]

بيت من الوافر للقطاني، «الحضارة» بكسر[7] المهملة وفتحها خلاف البداوة، والمراد أهلها، بدليل قوله: فأيُّ رجال بادية، لأن التفصيل[8] بين الحضريين والبدويين، وأي» مفعول ثانٍ لِـ«ترانا» على صيغة الخطاب، وينبغي أن يكون جواب «أمّا» مقدَّراً[9]، أي: فليست مخالفة لما تقدّم، وقوله: (فقال الزمخشري في الآية الأولى) دليل على ذلك لا جواب [أمّا][10]، لأنه ليس جوابا عن جميع ما ساقه: (إن الرابط عموم المتقين[11]، والظاهر أنه لا عموم فيها، [و][12] «المتقين» مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين، والبيت محذوف، تقديره في الآية الأولى: يحبه الله)، وقوله: «فإن الله يحب المتقين» [سبب

---

(1) البقرة: 197.

(2) على تقدير البصريين.

(3) في (س) بزيادة: على مذهب الكوفيين.

(4) آل عمران: 76.

(5) المائدة: 56.

(6) للقطاني في ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 347، وروي فيه «فأيّ أناسٍ»، ولسان العرب (ح ض ر) 4/ 197، وبلا نسبة في لسان العرب (بدا) 14/ 68، وإصلاح المنطق ص 111.

- في (س) بزيادة: (لأن التفصيل إنما يصح).

(7) في (س) بزيادة: الحاء.

(8) في (س) بزيادة: إنما يصح.

(9) في (س): (إمّا محذوفاً تقديره: فليست...).

(10) ساقط من (س).

(11) الكشاف 1/ 402.

(12) في (س): (وأنّ).

الجواب قام مقامه، لا جواب][1]، لأن وفاء كل أحد واتقائه لا يصير سبباً لمحبته جميع المتقين، (وفي [الثالثة][2] يغلب، وفي البيت فلسنا على صفته).

(العاشر: العاملان في باب التنازع، فلابُدّ من ارتباطهما، إمّا بعاطف كما في «قام [وقعد][3] أخواك») هذا [على قول الكوفي][4]، ولو قال: [كما][5] في «قاما وقعدا أخواك» كما في بعض النسخ لكان [على قول البصري][6] (أوْ عمل أولهما في ثانيهما، نحو: ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾[7]، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً ﴾[8]) وفيه تسامح، فإن الأول وهو «كان [وظن][9] ليس عاملا في الفعل الثاني، بل في محل الجملة التي منها الثاني[10] (أوْ كون ثانيهما جواباً للأوّل) عطفاً على[11] ارتباطهما (إمّا جوابية الشرط، نحو: ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾[12] فإنّ «يستغفر» بالجزم جواب الشرط الذي تضمنه الأمر، وهو «تعالوا»[13] تنازعا في «رسول الله» وتعالوا» يطلب جرّه بـ«إلى» ويستغفر» رفعه، فأعمل الثاني[14]، وقيل: يمكن أن يقال إنها ليست من هذا الباب، لأن «تعالوا» أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنظر إلى مقبل عليه[1]،

---

(1) في (س): (لسبب الجزاء قام مقامه، لا جزاء).
(2) في (س): (والثانية)، وهو الصواب كما في مغني اللبيب 2/ 584.
(3) في (س): (وقعدا).
(4) في (س): (على رأي الكوفيين).
(5) ساقط من (س).
(6) في (س): (على مذهب البصريين).
(7) الجن: 4.
(8) الجن: 7.
- في (س) بزيادة: وأن «كان»، ويقول» تنازعا في «سفيهنا»، وكذا «ظنوا، ظننتم» تنازعا في «أن لن يبعث».
(9) في (س): (وظنوا).
(10) هذا الكلام للدماميني. ينظر حاشية الشمني 2/ 193.
(11) في (س) بزيادة: قوله.
(12) المنافقون: 5.
(13) في (س) بزيادة: وهُمْ.
(14) في (س) بزيادة: دون الأوّل وإلاّ لقيل: إلى رسول الله.

عليه[1]، (ونحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[2] فتنازعا في «قطرا»، فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقيل: أفرغه، لأن المختار إضمار المفعول في الثاني، وفيه دليل للبصرية على أن المختار إعمال للثاني، وإلاَّ لكان [أفصح][3] الكلام على غير المختار (أوْ جوابية السؤال، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّـهُ يُفْتِيكُمْ فِيالْكَلاَلَةِ﴾[4] أوْ نحو: ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد»[5]) قيل: أجازه ابن أبي الربيع[6]، (ولذلك) أي: لوجوب ارتباطهما بوجه من الأوجه

(بطل قول الكوفيين[7]: أن من التنازع قول امرئ القيس:

.. .. كفاني ولم أطلب قليل من المال[8])

تقدّم شرحه في «لو»[9] (وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح،/ وقد ارتكبه مع لزوم حذف معمول الثاني، وتركَ إعمال 358/ب

---

(1) قائله الحلبي ونصه: «ويمكن ان يقال: ليست من الإعمال في شيء». ينظر الدرر المصون 6/ 321.

(2) الكهف: 96.

- في (س) بزيادة: (فإن الفعلين).

(3) في (س): (بأفصح).

(4) النساء: 176.

(5) لأنه لا يوجد رابط بين العاملين المتنازعين قام، قعد.

(6) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 193.

(7) ذكر الشمني أنه لا يبطل الاّ على تقدير «ولم أطلب» استئنافاً. حاشية الشمني 2/ 193.

(8) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص 39، والانصاف 1/ 84، وخزانة الأدب 1/ 327، 462، والكتاب 1/ 79، والمقتضب 4/ 76، صدره:

ولو انما اسعى لأدنى معيشة فلو.. .. ..

(9) والشاهد فيه أن «كفاني، ولم أطلب» تنازعاً «قليل»، واعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني، فلما اعمل الأول من غير ضرورة مع حذف المفعول من الثاني دل على أن إعمال الاول اولى كما هو مذهب الكوفيين. ينظر مبحث «لو» شاهد رقم (414).

[الثاني][1] مع تمكنه منه) أي: من إعمال الثاني بأن يقول: ولم أطلب قليلاً[2]، فإنه لا ينكسر به البيت (وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن «كفاني» طالب للقليل، و«أطلب» طالب[3] محذوفاً للدليل)، وهو قوله:

ولكنما أسعى لمجد مُؤَثَّل[4]

(وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: «ولم اطلب» معطوفاً على «كفاني»، وحينئذٍ يلزم كونه مثبتاً، لأنه حينئذٍ داخل في حيّز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت[5] طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله:

ولو أنّما أسعى لأدنى معيشة .. ..)

وذلك تناقض (وإنما لم يَجُزْ أن يُقَدّر[6] مستأنفاً، لأنه لاَ ارتباط حينئذٍ بينه وبين كُفاني»[7]) [وقد مرَّ أن هذا علة لبطلان قولهم[8]]: (فلا تنازع بينهما[9] فإن:

---

(1) في (س): (الأول)، والصواب ما في (ظ ح).

(2) في (س) بزيادة: من المال.

(3) في (س) بزيادة: للملك محذوفاً، وكذا في مغنى اللبيب.

(4) صدر بيت من قصيدة لامريء القيس التي منها البيت السابق عجزه:

وقـد يُـدرِكُ المجـدَ المؤثَّـلَ أمثـالي

(5) في (س) بزيادة: أي: الشاعر.

(6) أي: «ولم يطلب».

(7) في (س) بزيادة وفيه بحث، فإنه إذا لم يجز تقدير «ولم يطلب»، مستأنفاً، كيف يبطل قولهم بالتعليل المذكور سابقاً.

(8) ساقط من (س)، لما تقدم بيانه في الهامش السابق.

(9) في (س) بزيادة: وهو المطلوب عند البصرية إذ لا يمكن الاستدلال به على رجحان إعمال الأول عند الكوفية.

قلت: إنما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لوْ دَعَوْتَ لأجابني غيرَ متوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني[1] حتى يلزم إثبات التواني؟) يعني لا نسلّم أن الواو للعطف فليكن واو الحال، أو واو الإعتراض، سلمنا أنه للعطف، فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء، [وردَّ][2] بأن الاحتمال الراجح في الواو العطفُ، والراجح هنا العطف على الجزاء، والمرجوح لا يصلح الاستدلال به[3]، (قلت: أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصّل[4]، وَوَجَّهَ به قول الفارسي والكوفيين إنَّ البيت من التنازع وإعمال الأوّل وفيه[5]) أي: في هذا التوجيه (نظر لأن المعنى حينئذٍ لوثبت: أنّي أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة) صفة القليل (بعدم طلبه موقوفا على طلب له) قيل: هذا مشكل، لأن كلامه يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزاء، والمعلق عليه نفس الشرط، وهو فاسد، فلو حذف الانتفاء، وقال: فيكون كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على أن «لو» لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لـ«استقام»، لكن يصير قوله: (فيتوقف عدم الشيء على وجوده) غير مستقيم[6].

(ولهذه القاعدة) وهي لزوم الارتباط بين العاملين في باب التنازع (بطل قول بعضهم في ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[7] إنَّ فاعل تَبيَّن» ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من «أن» وصلتها بناء على أن تبيّن» وأعلم» تنازعا كما في «ضربني وضربت زيداً») أراد بالبعض [الزمخشري][8]، فإنه قال: فاعل «تبيّن» مضمر تقديره: فلما تبيّن أن الله على كل

---

(1) في (س) بزيادة: وكذا على تقدير الواو للاعتراض، بل للعطف على مجموع الشرط والجزاء.

(2) في (س): (ويُجاب).

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 212.

(4) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 131.

(5) الإيضاح للفارسي ص 104.

(6) قائله الدماميني، ينظر حاشية الشمني 2/ 193.

(7) البقرة: 259.

(8) في (س): (صاحب الكشاف).

شيء قدير قال: أعلم أنَّ الله على كل شيء قدير، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه[1]، قال التفتازاني: أي أسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير، وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وعند الكوفيين بالعكس، لكن ترك الضمير في «أعلم» كون الكلام على مذهبهم إذ المختار حينئذٍ إضمار المفعول[2] (إذ الارتباط بين «تبيّن»، و«أعلم») علة لقوله: «بطل»، وقيل: الظاهر أن هذا القول ليس بباطل، فإن «لما» رابطة بين الجملتين بعدها، وتبين جزء من الأولى، وقال جزء من الثانية، و«أعلم» من معمولات الجزء الثاني فظهر أن بين «تبيّن»، و«أعلم» ارتباطاً بهذا الاعتبار كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ﴾[3] (على أنه لو صحّ لم يحسن حمل التزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة) قال التفتازاني في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[4]: أن التنازع خلاف الأصل، لما فيه من التزام الإضمار قبل الذكر، فلا يُصار إليه حيث يكون عنه غنى[5]، [اعترض[6]] بأن المصنف قد ذكر قريباً في قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[7] فيمن فتح «بين»: [أن بعضهم قال][8]: إنَّ «بين» ظرف والفاعل ضمير راجع إلى «ما كنتم تزعمون» على أنَّ الفعلين تنازعاه[9]، فهو مثل «ما» في

---

(1) الكشاف 1/ 335.

(2) حاشية التفتازاني على الكشاف 1/ 108.

(3) الجن: 7.

- قائله الدماميني، ينظر حاشية الشمني 2/ 193.

(4) الأعراف: 185.

(5) حاشية السعد على الكشاف ل/ 221ب.

(6) في (س): (قيل: هذا ممنوع).

(7) الأنعام: 94.

- والفتح قراءة أبوجعفر ونافع وحفص عن عاصم والكسائي، وقرأ الباقون بالرفع. انظر المبسوط في القراءات العشر ص 115.

(8) ساقط من (س).

(9) هذا الاعتراض من الدماميني، ينظر حاشية الشمني 2/ 193.

هذا المحل مع أنه لم يستضعفه، وفيه أنه أتى بصيغة التمريض كما سيأتي[1] (وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل[2]، كـ«ضربني وضربت زيد» حتى إن البصريين لا يجيزونه إلاّ في الضرورة، والصواب أن مفعولَ «أطلب الملكُ محذوفاً، كما قدمنا، وأنَّ فاعل «تبيّن» ضمير مستتر، وإمّا للمصدر، أي: فلمّا تبيّن له تبيّن، كما قال في ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[3]) وقد مرَّ في الجملة التفسيرية[4] أن فاعل «بدا» راجع إلى البدء المفهوم منه[5]، وغفل عنه من قال: يعني قالوا إن [«بدا»][6] مصدر مدلول عليه بالجملة الآتية وهو «السجن» (أو لشيء دلَّ عليه الكلام، أي فلما تبيّن له الأمر أوْ ما أشكل عليه ونظيره) في كون الفاعل ضمير «شيء» دلّ عليه الكلام قولهم: («إذا كان غداً فأتني»، أي: إذا كان هو، أي: ما نحن عليه من سلامة) هذا متعلق بـ«كان»[7] و[إلاّ فبخبرها محذوفاً][8].

(الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأوّل، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو: «جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم» ومن ثم كان مردوداً قول الهروي في الذخائر: «جاء القوم جميعاً» على الحال، و«جميعٌ» على التوكيد، وقول بعض من عاصرناه)[9] وهو قاضي القضاة، بهاء الدين أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل الآمدي المصري الشافعي، لازم الشيخ أبا حيان اثنتي عشرة سنة إلى أن قال: ما تحت أديم السماء انحى من ابن عقيل، توفي سنة تسع وستين

---

(1) في (س) بزيادة: في الحادي عشر من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة.

(2) في (س) بزيادة: إذا لم يذكر.

(3) يوسف: 35.

(4) ينظر الجمل التي لا محل لها من الإعراب في مغني اللبيب 2/ 461.

(5) في (س) بزيادة: كما صرّح به في الجملة المفسّرة.

(6) في (س): (إن فاعل «بدا»)، وهو الصواب.

(7) في (س) بزيادة: إذا كانت تامّة.

(8) في (س): (وإلاّ فبمحذوف هو خبر كان).

(9) في (س) بزيادة: قيل: هو.

وسبعمائة[1]، ولـه تفسير على سورتي البقرة وآل عمران، كما سيصرّح به المصنّف[2] (في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾[3]: إن «جميعا» توكيد لِـ«ما»[4]) وقال في شرح التسهيل: أغفل أكثر النحويين ذكر «جميع، وعامة» في ألفاظ التوكيد، وذكرهما سيبويه، وهما مثل «كل» في المعنى، فيقال: جاء القوم جميعهم أو عامّتهم[5]، وقال الخضراوي: خالف المبردُ سيبويه في «عامتهم»، وقال: هو بمعنى أكثرهم[6]، (ولو كان كذا لقيل: 'جميعَه»، ثم التوكيد بـ«جميع» قليل فلا يحمل على التنزيل) حتى إنَّ سيبويه لم يذكر شاهداً على ذلك قال ابن مالك: قد ظفرتُ به في قول امرأة ترقص ابنها[7]:

فـــداك حـــيُّ خـــولان جمـــيعهم وهَمـــدان
وكـــلُّ ال قحطـــان والأكرمـــون عـــدنان

---

(1) في (س) بزيادة: (قال السيوطي).

(2) في التاسع من الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الإعتراض على المعرب من جهتها.

(3) البقرة: 29.

(4) انظر قول ابن عقيل في شرح التصريح 2/ 134.

(5) شرح التسهيل 3/ 291.

(6) في شرح التصريح 2/ 136 «وفي الإفصاح أن المبرد خالف سيويه فزعم أن «عامّتهم بمعنى: أكثرهم»...».

- والخضراوي هو: أبوعبدالله محمد بن يحي بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من تصانيفه «المسائل النحب»، وألإفصاح بفوائد الإيضاح»، وغيرها، توفي سنة 646 هـ. بغية الوعاة 1/ 267.

(7) في حاشية النسخة ظَنيت من المزج»، وفِداك» بكسر الفاء مبتدأ، وَحيُّ خولان» خبره، وبفتحها فعل، وَحيَّ خولان» فاعله، والكاف مفعوله، «وخولان وهمدان قبيلتان من اليمن، قحطان أبواليمن، وعدنان أبومعد، والعرب كلها منهما».

- بيتان من المزج لامرأة من العرب ترقص ابنها في شرح التصريح 2/ 135، وهمع الهوامع 3/ 166، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 330، والمقاصد النحوية 3/ 138، والشاهد في قولها: «جميعهم» فإنه تأكيد بمنزلة «كل» في المعنى والاستعمال.

(والصواب أنه حال، وقول الفراء والزمخشري)[1] عطف على قول المروي (في قراءة بعضهم[2]﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾[3]: إنَّ «كُلاًّ» توكيد[4]، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «قمتم ثلاثتكم»، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ«كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: «جاءني كل القوم»، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرجها ابن مالك على أنَّ «كلاًّ» حال[5]، وفيه ضَعْفَان: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر كقول بعضهم: «مررتُ بهم كلاًّ»، أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي) تقدم هذا/ البحث كلّه في «كل»[6] 359/ب
(واحترزت بذكر «الأوّل» عن «أجمع» وإخوانه، فإنها إنما يُؤكَّد بها بعد «كل»، نحو: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[7]) [يريد أنها لا يؤكد بها مجتمعة إلاّ

---

(1) في (س) بزيادة: بالرفع.

(2) قراءة النصب قرأ بها عيسى بن عمر، وابن السميقع، ينظر البحر المحيط 7/ 448.

(3) غافر: 48.

(4) في (س) بزيادة: (وقد تقدم نقل عبارة الزمخشري في بحث «كل»).

- الكشاف 4/ 175، ومعاني القرآن للفراء 3/ 10، وعبارة الفراء كما في معاني القرآن لم يذكر فيها أن النصب على التوكيد، ونص قول الفراء: «رفعت «كل» بـ «فيها» ولم تجعله نعتاً لـ «إنَّا» ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر «إنَّا» «فيها»».

(5) وحاصل ما ذكره ابن مالك: إن «كل» في هذه القراءة ليس تأكيداً، بل حال من ضمير «فيها»، أي: إنَّا مستورون فيها حال كوننا كلاًّ، أي: جميعاً. شرح التسهيل 3/ 293، وحاشية الدسوقي 3/ 528.

(6) ينظر مبحث «كل» في مغني اللبيب 1/ 219، وقد ذكر ابن مالك هناك أن الأجود البدلية.

(7) الحجر: 30.

- في (س) بزيادة: قيل: هذا سهو ظاهر، فقد قال الله تعالى: ﴿وجنود إبليس أجمعون﴾، و﴿لأصلبنكم أجمعين﴾، وغيرها من الآيات، ومن العجب خفاء مثل هذا على المصنف، وأقول: لعلّ كلام المصنف مبني على الأكثر في الاستعمال أن يتبع «أجمع» وأخواته «كلا»، ولهذا جعل ابن مالك انفرادهنّ عن «كل» استغناء، حيث قال: وقد يغنين عن «كل» فيؤتى بـ«أجمع» وفروعه دون «كل»، نحو: «لأغوينهم أجمعين»، و«لموعدهم أجمعين»، و«من الجنة والناس أجمعين».

بعد «كل»[1]]، لا أنّها لا يُؤكَّد بها مطلقاً إلاّ بعد «كل» حتى يرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2]، [قال الرضي: لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدّمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته، وإلاّ فلك الاقتصار على أيها شئت، بل لك أن تذكر العين من دون النفس، وأجمع وأخواته من دون كل][3].

---

(1) في (س): (قيل: مراده أن «أجمع» وأخواته لا يؤكد بها مجتمعة مع ألفاظ التوكيد إلاّ بعد «كل»).

(2) الشعراء: 49.

(3) ساقط من (س).

- وانظر شرح الرضي على الكافية 2/ 375، 376.

الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة

(وهي عشرة)؛ بل أحد عشر؛ بل اثنا عشر كما سيأتي[1]

أحدها: التعريف، نحو: «غلام زَيْدٍ».

الثاني: التخصيص، نحو: «غلام امرأةٍ» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف؛ فإنَّ «غلام رجل» أخصُّ من «غلام»، ولكنه لم يتميَّز بعينه كما تميَّز «غلام زيد»).

- [قيل: هذا بيان لمعنى التخصيص في العرف، إذ لولاه لتوهّم أنّه اسم لمفهوم شامل لِما لم يبلغ درجة التعريف، ولِما بلغها، فسقط الاعتراض بأن مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص ولم يُرد به ما ذكر لدخل فيه التعريف، وليس كذلك][2].

(الثالث: التخفيف، كـ« ضارب زيد»، و«ضاربا عَمْرو»، و«ضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهنَّ أن يعملْن النصب، ولكن الخفض أخفُّ منه، إذ لا تنوين معه، ولا نون، ويدلُّ على أنَّ هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيْد»، [و«الضاربو زيد»][3]، ولا يجتمع على الاسم تعريفان.

---

(1) في (س) بزيادة: وسنقف عليها في الأمر السادس، وفي المغنى تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله (أحد عشر).

(2) في (س): (اعترض بأن مقتضى كلامه أنه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكر لدخل فيه التعريف وليس كذلك، فإن التخصيص في عرفهم تقليل لا اشتراك في النكرة، نحو: «رجل صالح» فهذا فيه تخصيص بخلاف «زيد» فإنه في اصطلاحهم معرفة، ولا يقال له مخصَّص، وأجيب بأن مراده بيان لمعنى التخصيص في العُرف، إذ لولاه لتُوهم أنه اسم مفهوم شامل لِما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها).

- قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 194.

(3) زيادة من المغنى.

قيل: يُنتَقَضُ بـ«أي» الموصولة المضافة إلى معرفة، فإنَّ تعريفها على المشهور بصلتها، وإضافتها معنوية قطعاً، [فتفيد التعريف][1] في نحو: «جاءني أيهم أكرمته»[2]

وقال الرضي: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لم يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا[3]

(وقوله تعالى: ﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[4]) إذ لو تعرّف بالإضافة لزم وصف النكرة بالمعرفة، (ولا تُوصَف النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[5] وقول أبي كبير) بالباء الموحّدة، عامر بن الحُليس الهذلي الجاهلي[6]، زوج أم تأبّط شرّاً.

(فَأَتَتْ به حُوشَ الفؤاد مُبطّناً) سُهُداً إذا ما نامَ لَيْل الهوجل[7]

---

(1) في (س): (فيجتمع تعريفان).

قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 195.

شرح الرضي على الكافية 1/ 274.

المائدة: 95.

في (س) بزيادة: لأنه صفة لـ « هَدْياً ».

الحج: 9.

في (س) بزيادة: من شعراء الحماسة.

لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 3/ 1073، وخزانة الأدب 8/ 194، 302، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 88، و«حوش الجنان» في الشعر والشعراء ص 446، ولسان العرب (س هـ هـ) 3/ 224، و(ح و ش) 6/ 290، و (هـ ج ل) 11/ 690، والشاهد قوله: «رب غابطنا» بجر «رب» فدل ذلك على أن اسم الفاعل «غابط» لم يعرف بدخول الضمير «نا» عليه بدليل دخول «رب» عليه وهي لا تدخل إلاّ على النكرة.

وأبوكبير الهذلي هو: عامر بن حُليس، شاعر فحل من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام وأسلم، لم تذكر كتب التراجم سنة وفاته. انظر الشعر والشعراء ص 446، وخزانة الأدب 8/ 209، والأعلام 3/ 250.

وتأبط شرّاً هو: أبو زهير فهمي ثابت بن جابر بن سفيان، شاعر عدّاء من فتاك العرب، توفي سنة 80 ق.هـ انظر الشعر والشعراء ص 193، وخزانة الأدب 1/ 134، والأعلام 2/ 97.

بيت من الكامل، ضمير «به» لتأبط شراً، و« حُوش الفؤاد » بضم المهملة، أي: [حديد القلب، وإضافته لفظيّة][1]، فلذلك وقع حالاً، (ولا تنتصب المعرفة على الحال)؛ و«مُبطّناً » حال أيضاً، أي: ضامر البطن، وكذلك « سُهُداً » بضمتين، أي: قليل النوم، و« الموجل » الأحمق، وأسند «نام» إلى الليل مجازاً. (وقول جرير[2]:

يَا رُبَّ غَابطنا لو كان يطلبكم .... [3]

صدر بيت من البسيط عجزه:

لاَقَى مباعدة منكم وحرمانا

«لاقى» جواب[4]، و«الغابط» من الغبطة، وهي: تمني حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، والشاهد فيه [فإن إضافته لفظية][5]، ولهذا دخلت عليه «رُبَّ» (ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف، وفي التحفة[6] أن ابن مالك ردَّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلاَّ تخفيفاً»، فقال: «بل تفيد أيضاً التخصيص»[7]، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب»، وهذا سَهْوٌ، فإن «ضارب زيد» أصله

---

(1) في (س): (ولدته حال كونه حوش الفؤاد، أي حديد القلب، والشاهد فيه فإن الإضافة فيه غير محضة).

(2) في (س) بزيادة: يهجو الأخطل.

(3) لجرير في شرح الديوان ص 702، وسر صناعة الإعراب 2/ 457، وشرح أبيات سيبويه 1/ 540، والكتاب 1/ 427، والمقتضب 4/ 150، ولسان العرب (ع،ر،ض)7/ 74، وهمع الهوامع 3/ 47، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 305، والمقتضب 3/ 227.

(4) في (س) بزيادة: لو، وحرمانا من حَرَم الشيء يحرِمه من باب ضرب.

(5) في (س): (فإن الإضافة غير محضة).

(6) هو شرح للكافية مؤلفه ابراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن ابراهيم بن ثابت الطائي تقي‌الدين النيلي. بغية الوعاة 1/ 410، كشف الظنون 2/ 1376.

(7) في الهمع: 2/ 505 «وذكر ابن مالك في نكتة عن الحاجبية أنها قد تفيد التخصيص...»، ومذهب ابن مالك في المسألة كالجماعة في شرح الكافية 1/ 409، فهي عنده لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً، لأنها في نية الانفصال.

«ضارب زيداً» بالنصب، وليس أصله «ضارباً» فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة. فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص، لأنها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صحَّ وصف اسم الله تعالى بـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[1]، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل/ هنا: إمَّا الماضي، كقولك: «هو مالك عبيدِهِ أمس»، أي: ملك 360
الأمور يوم الدين على حدِّ ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[2]، ولهذا قرأ أبوحنيفة «مَلَكَ يوم الدين»[3]) بصيغة الماضي (وإمَّا الزمان المستمر، كقوله: «هو مالك لعبيد»، فإنه بمنزلة قولك «مولى العبيد»).

قال التفتازاني: فإن قيل: التقيد بيوم الدين ينافي الاستمرار لكونه صريحاً في الاستقبال قلنا: معناه الثبات [والاستمرار][4] من غير اعتبار حدوث[5] الأزمنة، كأنه قيل ثابت المالكية في يوم الدين. (انتهى[6] ملخصاً، وهو حسن، ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلَّم على قوله تعالى: ﴿ وجَاعِلُ الليلَ سكناً والشمس والقمر حسبانا ﴾[7]، فقال: قُرِئَ بجرِّ «الشمس والقمر» عطفاً على «الليل»، وبنصبهما[8] بإضمار «جعل»، أو عطفاً على محلِّ «الليل»، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية، بل هو دالٌّ على «جعل» مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿ فالق الحبِّ والنَّوىَ ﴾[9]، و﴿ فالق

(1) الفاتحة: 4.
(2) الأعراف: 44، وفي مغنى اللبيب الاستشهاد بالآية التي قبلها وهي: ﴿ ونادى أصحاب الجنة ﴾ ورقمها 45.
(3) انظر البحر المحيط 1/ 134، وفي تفسير ابن عطية 1/ 68 «قرأ يحي بن يعمر والحسن بن أبي الحسن وعلي بن أبي طالب «مَلَكَ»».
(4) في (س): (الاستقرار).
(5) في (س) بزيادة: في حدِّ.
(6) الكشاف 1/ 59، وقد تصرف المصنف في نص الزمخشري.
(7) الأنعام: 96.
(8) قراءة الجر عن أبي‌حيوة ويزيد بن قُطَيْب السَّكُوني، والنصب قراءة الجمهور، انظر تفسير ابن عطية 3/ 326.
(9) الأنعام: 95.

الإصباح)[1]، كما تقول: «زيْد قادر عالم» ولا تقصد زمناً دون زمـن[2]، انتهـى. وحاصله أنَّ إضافة الوصف إنَّما تكون حقيقية إذا كان بمعنـى الماضـي، وأنَّـه إذا كان لإفادة حدثٍ مستمر في الأزمنة كانت إضافته غـير حقيقيـة، كـان عـاملاً[3]، وليس [الأمر][4] كـذلك.) [فقـد تقـدَّم في أقـسام العطـف أن التفتـازاني أجـاب عنه][5].

(الرابع: إزالة القبح أو التجوّز، كـ «مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ الوجه»، فـإن «الوجه» إنْ رُفِعَ قَبُحَ الكلام، لِخُلُوِّ الصفة لفظـاً عـن ضـمير [موصـوف][6]) لا معنىً، لأن «أل» خلف [عنه][7] (وإنْ نُصبَ حصل التجـوُّز بإجرائـك الوصـف القاصرَ مُجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث، كقوله:

إنارة العقل مكسُوفٌ بطوْع هوىً ... وعقلُ عَاصِي الهوَى يزداد تنويرا[8])

بيت من البسيط[9] فيه معنىً رائق وموعظـة حـسنة، ذُكِّـرَ خـبر المؤنـث، لاكتسابه التذكير من المضاف إليه، و«يزداد» خبر لقوله: «وعقل عاصي» و«تنويراً»

---

(1) الأنعام: 96.

(2) الكشاف 2/ 38. والمثال عند الزمخشري هو «اللهُ قادر عالم».

(3) في (س) بزيادة: وتُسمى هذه الإضافة لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً وغير محضة لأنها في تقدير الانفصال.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): [وقد تقدَّم الجواب عنه نقلاً عن التفتازاني والشريف الجرجاني، فليرجع إليه].

(6) في (س): [ضمير الموصوف]، وكذلك في المغني.

(7) في (س): [عن الضمير].

(8) البيـت بـلا نـسبة في الأشـباه والنظـائر 5/ 236، وخزانـة الأدب 4/ 227، 5/ 106، وشـرح الأشـموني 1/ 501، والـشاهد: اكتـساب المـضاف المؤنـث «إنـارة» مـن المـضاف إليـه «العقـل» بـدليل تـذكير خـبره «مكسـوف».

(9) في (س) بزيادة: قال العيني: قيل: إن قائله من المولّدين، و«إنارة» مبتدأ ذُكِّر خبره.

تمييز، قيل (ويحتمل أن يكون منه (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)[1]) قال الزمخشري: وإنما ذُكِّر «قريب» على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحُّم، أو لأنه صفة لمحذوف، أي: شيءٌ قريب، أوْ على تشبيهه بـ«فعيل» الذي بمعنى مفعول كما شبّه ذاك به، أوْ أنّه بزنة المصدر الذي هو النقيض والضغيب[2] أوْ لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي[3]. [قال التفتازاني: هذا خارج عن قانون النجاة لأنه لم يفرِّقوا في الأشياء إلى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو صفة][4]، واعترض صاحب التقريب: بأن الوجوه المذكورة ليس بمطّردة ليس بقادح[5]، [وهنا وجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لاكتساب المرجع من المضاف إليه][6] (ويبعده (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)[7])، ولم يقل: ويردّه، لأن ما قيل مناسبته مرجحة لا يلزم اطرادها حتى يكون تخلفها في موضع آخر قادحاً[8]، (فَذُكِّرَ الوصف) اراد به ما يقابل الجامد، لا النعت النحوي حيث لا إضافة (ولكن ذكر الفرّاء أنّهم التزموا التذكير في «قريب» إذ لم يرد قريب النسب قصداً للفرق[9]، وأمّا قول الجوهري: «إنَّ التذكير لكون التأنيث مجازيّاً»[10] فَوَهْمٌ؛ لوجوب التأنيث في نحو: «الشمس طالعة، والموعظة نافعة» وإنما

---

(1) الأعراف: 56.

(2) في لسان العرب (ض غ ب) 1/ 55، والضَّغيب والضغاب: صوت الأرنب والذئب.

(3) الكشاف 2/ 83، وفي البحر المحيط 5/ 71: وقيل: هو مصدر رجاء على فعيل كالنقيض وهو صوت الأرنب والنقيقة.

(4) تصويب بمقتضيه السياق، والنص في النسخة الأصل: «ولا بين أن يكون المسند فعلاً خارج عن قانون النجاة، لأنهم لم يفرقوا بين ان يكون...».

(5) حاشية السعد على الكشاف ل/ 215 أ.

- وصاحب التقريب هو: أبوحيّان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط، وقد سبق أن ترجمت له، والتقريب هو مختصر لمقرّب بن عصفور، وصنعه أبوحيان ثم شرح هذا المختصر وسمّاه التدريب. ينظر كشف الظنون 2/ 649.

(6) ساقط من (س).

(7) الشورى: 17.

(8) استشهد المصنف بآية الشورى على إبطال ان يكون «قريب» جاء مذكراً في آية الأعراف من باب الإضافة فقد ذُكِّرَ في آية الشورى ولا إضافة. حاشية الدسوقي 3/ 143.

(9) معاني القرآن للفراء 1/ 380.

(10) الصحاح 1/ 198.

يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين[1] لا المضمرين) قيل: يمكن حمل [كلامه][2] على أنَّ المؤنث غير الحقيقي يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر، ولكن قد ينوب عنه عطف قوله:/ ولأن مالا يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره 360 / ب على قوله، لأنه أراد بالرحمة الإحسان[3].

(السادس: تأنيث المذكر، كقولهم: «قُطِعَتْ بعض أصابعه»[4] وقرئ (تلتقطه بعض السيارة)[5]) بتاء التأنيث[6]، (ويحتمل أن يكون منه (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)[7]، و(كُنتُمْ على شَفَا حُفرةٍ منَ النَّارِ فأنقذكم منها)[8] أي: من الشفا (ويحتمل أن الضمير لِـ«النار») ولم يذكر احتمال أنه لِـ« الحفرة »، لأنه إذا أمكن عوده إلى المضاف لا اعتبار لِعوْدِهِ إلى المضاف إليه، قال أبوحيان: الإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة والنار، لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ منهما بخلاف العكس، فعود الضمير إلى الشفا هو الظاهر، من حيث اللفظ ومن حيث المعنى[9].

(وأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال:

---

(1) في (س) بزيادة: صفة المجازي والحقيقي.

(2) في (س): (كلام الجوهري).

(3) قاله الدماميني. حاشية الشمني 2/ 195.

(4) لفظه «بعض» مذكر، اكتسبت التأنيث من «أصابعه» ولذلك أُنّث لها الفعل «قُطعَتْ» وفي الخصائص 2/ 415: «وأمّا تأنيث المذكر فقراءة من قرأ: «تلتقطه بعض السيارة» وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه...».

(5) يوسف: 10، وهذه القراءة قراءة الحسن، انظر إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 2/ 62.

(6) في (س) بزيادة: ومعناه أنه يجوز التأنيث، فالتذكير الأصل، وهو الأفصح، ولهذا قرأ الجمهور «يلتقطه» بالتذكير.

(7) الأنعام: 160.

(8) آل عمران: 103.

(9) البحر المحيط 3/ 22.

طولُ الليالي أسْرَعَتْ في نقْـضي وَنَقَضْنَ كُلّي ونَقَضْنَ بَعْـضي[1]

بيت من الرجز للأغلب بن جعشم العجلي[2]، عمـر في الجاهلية عمرًا طويلاً، وأدرك الإسلام [فأسلم][3]، ويقال إنـه أول مـن رجـز الأراجيـز فجعله قصائد[4] وقيل: إنه للعجاج[5]، والشاهد في «أسـرعت» فإنّـه أنّـثَ مـع أنّـه خبر «طول» لتأنيث المضاف إليه، (وقال:

وَمَا حُبُّ الـدِّيار شَـغَفْنَ قَلْبِـى ....)[6]

صدر بيت من الوافر عجزه:

.... ولكن حُبُّ مـن سَـكَن الـديارا

والشاهد في «شَغَفْن» فإنه أنَّث ضميره العائد إلى «حُب» لتأنيـث المـضاف إليه، وفيه شاهد على أن المضاف يكتسي الجمع من المضاف إليه، ذكره الرضي[7].

(وأنشد سيبويه:

---

(1) للأغلب العجلي في الأغاني 21/ 28، وخزانة الادب 4/ 224، وشرح أبيات سـيبويه 1/ 366، وللعجاج في الكتاب 1/ 53، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 106، والخصائص 2/ 418، وشرح الأشموني 1/ 449، والصاحبي في فقه اللغة ص 252، والمقتضب4/ 199.

(2) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص 407/ خازنة الأدب 2/ 239، والأعلام 1/ 335.

(3) في (س): [حسن إسلامه].

(4) الشعر والشعراء ص 407 «وهو أوّل من شبه الرجز بالقصيد وأطاله...».

(5) شرح شواهد المغني 2/ 881.

(6) لمجنون ليلى في ديوانه ص 120، وخزانة الأدب 4/ 227.

(7) شرح الرضي على الكافية 2/ 216.

- وفي (س) بزيادة: ولم يذكره المصنف.

وتَـشْرَقُ بـالقول الـذي قـد أذعْتَـهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناة مـن الـدَّم)[1]

بيت من الطويـل للأعـشى، «تـشرق» مـن شَـرِق بريقِـهِ إذا غـصٌ بـه[2] و«أذعته» أفشيته، والخطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه، و«القناة» الـرمح، والكـاف للتشبيه، و«ما» مصدرية، والشاهد في «شَـرِقَتْ»[3] والمعنـى: إنـك تـشرق بـالقول الذي أفشيته كما أن القناة تشرق بالدم ولا تشربه.

(وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهريُّ في قوله:

تجنب صديقا مثل «ما» واحذر الذي يكون لعمرو بين عُربٍ وأعْجُـمِ

فإن صديق السوء يُزري وشاهدى: «كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّم»[4]

ومراده بـ«مـا» الكنايـة عـن الرجـل النـاقص كـنقص «مـا» الموصـولة، وَبـ«عمرو» الكناية عن الرجل المتزيِّد الآخذ ما ليس لَهُ، كأخْذِ «عَمْرو» الـوَاوَ في الخطِّ) قيل: ليس المراد الكناية، وإنما المراد تشبيه الـصديق المـأمور تجنّبـه بــ «مـا» الموصولة في الإتصاف بـالنّقص، والحـذر مـن الـشخص الـذي يكـون شـبيها بــ

---

(1) للأعشى في ديوانه ص186، والأشباه والنظائر3/ 197، وخزانة الأدب 5/ 106، وشـرح أبيـات سـيبويه 7/ 105، والكتـاب1/ 52، ولـسان العـرب(ص د ر) 4/ 446، و (ش ر ق) 10/ 178، وبـلا نـسبة في الخصائص 2/ 417، والمقتضب 4/ 179، وشرح الأشموني 1/ 500.

(2) في (س) بزيادة: من باب علم.

(3) في (س) بزيادة: حيث أنّث مع انه مسند إلى (صدر) لا إلى المضاف إليه.

(4) بيتان من الطويل لإبن حزم الظـاهري في حاشـية الأمـير 2/ 13، وشـرح أبيـات المغـني7/ 108، وخزانـة الأدب5/ 105، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 145.

- وابن حزم هو: أبومحمد، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظـاهري، عـالم الأنـدلس في عـصره واحـد أئمـة الإسلام، من مؤلفاته «الفصل في الملل والأهواء والنّحل»، و«المحلى»، و غيرهمـا، معجـم الأدبـاء3/ 546 ووفيات الأعيان3/ 325، والأعلام4/ 254.

«عمرو» في التزيد وأخذ ما ليس له[1]، وقد أكثر الشعراء من ذكرِ واو «عمرو» وقال أبونواس يهجو أشجع السلمي:

قُل لِمَنْ يَدَّعِي سُليما شفاها ... لَسْتَ مِنها ولا قُلامَةَ ظفر
إنما أنت مِنْ سُليم كواوِ ... أُلحِقَتْ بالهجا ظلماً بعمرو[2]

وقال التهامي: لغو كحرف زيدَ لا معنى له، أو واو عمرو فقدها كوجودها[3]، وقال أبوسعيد الرستمي:

أفِي الحقِّ يُعطَى ثلاثون شاعرًا ... ويُحْرَمُ مَا دُونَ الرضَى شاعر مثلى
كما سَامحوا عمرًا بواو مزيدةٍ ... وضُويِقَ بسم الله في ألف الوصل[4]

(وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحيّة المضاف للإستغناء عنه[5] فلا يجوز «أمةَ زيدٍ جاءَ» ولا «غُلَامَ هندٍ ذهَبَتْ» ومن ثمَّ ردَّ ابن مالك في التوضيح

---

(1) قاله الدماميني -حاشية الشمني 8/ 195.

(2) بيت من الطويل لأبى نواس في ديوانه1/ 539 بلفظ «سُلَيْما سفاها» وفى خزانة الأدب5/ 105 بلفظ «ايها المدعى».

- واشجع السلمي هو: ابو الوليد، اشجع بن عمرو السلمي، من بنى سُليم شاعر فحل، كان معاصراً لبشار، توفى سنة 195 هـ معاهد التنصيص 4/ 62، والشعر والشعراء ص373، والأعلام1/ 331.

- في (س) بزيادة: ويحكى أن بعضهم رأى في منامه قد كتب على ظفره واو، فقص على العابر رؤيا" فاخبره انه دعى في نسبه.

(3) انظر قول التهامى في حاشية الأمير2/ 113.

(4) البيتان من المتقارب وهى منسوبة لأبي سعيد الرستمي في يتيمة الدهر 3/ 373.

- وابو سعيد الرستمي هو: محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن رستم من ابناء اصبهان واهل بيوتها، ومن يقول الشعر في الرتبة العليا، ومن شعراء العصر في الطبقة الكبرى، كذا في يتيمة الدهر3/ 355.

(5) وفي (س) بزيادة: وزاد ابن مالك قيدا ثانياً، وهو كون المضاف بعضه، او لبعض، نحو: «اجتمعت أهل اليمامة».

قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية (لا تنفعُ نفساً/ إيمانها)[1] بتأنيث 361 / أ
الفعل: إنه من باب «قُطِعتْ بعضُ أصابعه»[2] لأن المضاف لو سقط هنا لقيل: «نفسًا لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، نحو: «زيداً ظَلَمَ» يريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفيّة، نحو: (تؤتي أكلها كل حين)[3]، وقوله:

أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان ....)[4]

تقدّم شرحه في الباب الثالث[5].

(وقول المتنبي:

أيَّ يومٍ سَرَرْتَنِي بوصَالِ لَمْ تَرُعْنِي ثلاثة بصدود)

---

(1) الأنعام: 158.

(2) ينظر نص أبي الفتح في المحتسب 1/ 347. ونص ابن مالك: « لأنك لو حذفت الإيمان، وأسندت «تنفع» إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع، لأنه بمنزلة قولك: زيداً ظَلَمَ، وتريد: ظَلَمَ زيدٌ نفسه، فتجعل فاعل «ظلم» ضميراً لا مفسر له إلا مفعول فعله، فتصير العُمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقارا لازماً وذلك فاسد وما أفضى إليه فاسد، وقد خفي هذا المعنى على ابن جني، فأجاز في المحتسب أن تكون قراءة أبي العالية من جنس «تسفهت أعاليها مرُّ الرياح» وهو خطأ بيِّنٌ، والتنبيه عليه متعيِّن...»، وانظر شرح التصريح على التوضيح 1/ 689.

- وأبو العالية هو رفيع بن مهران الريّاحي، قارئ ثقة من الطبقة الثانية، مات سنة 90 هـ. تهذيب الكمال 6/ 220، وتهذيب التهذيب 6/ 283.

- وفي (س) بزيادة: مقول القول أبى الفتح وبيان الرد عليه، وقوله.

(3) إبراهيم: 25.

(4) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب (أ ي ن) 13/ 42، وبلا نسبة في الخصائص 3/ 270 وهمع الهوامع 3/ 114. تمامة: ليس عليَّ حَسَبِي بضُؤْلان، والشاهد في «بعض» اكتسب الظرفية من المضاف إليه «الأحيان».

(5) ينظر الباب الثالث من الكتاب في أحكام ما يشبه الجملة وهو الشاهد رقم 800 من شواهد المغنى.

تقدم شرحه في فصل «أي» لكن أنشده هناك «لَـمْ تُرُعْنـي»[1] (و«أيّ» في البيت استفهاميّة مُرادٌ بها النفـي، لا الـشرطية، لأنّـه لـو قيـل مكـان ذلـك: «إنْ سَرَرْتَنِي» انعكس المعنى) لأنّ البيت موضـوع للـشكاية، ولا تُظهـر الـشكوى إن قلت: «إنْ سَرَرْتَني يومًا بوصال لم تُرُعْني ثلاثة أيام بالإعراض»، (ولا يقـال: يـدلُّ على انها شرطية انّ الجملـة المنفيّـة – إن اسْتُؤْنِفَتْ، ولم تُـربط بـالأولى- فـسد المعنى) هذا تعرّض منه لنفى ما يدلُّ علـى أنّهـا شـرطية بعـد تعـرض لنفـي أنهـا شرطية (لأنّا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفة لِـ «وصـال» والـرابط محـذوف، أي: لم ترعني بعده، ثم حذفا دفعة، أو على التدريج، أو حالاً من تاء المخاطب في «سررتني» والرابط فاعلها، وهي حال مقدرة [أو معطوفة بفاء مقدرة][2]) عطف على «حالاً» (فلا موضع لها، أي سررتني غير مقدر أنك تروعني) تفسير للحالية، فالأولى تقديمه على قوله: أو معطوفة (ومَنْ رَوَى«ثلاثةٌ» بالرفع، فالحاليـة ممتنعة، لعدم الرابط) [بناءً على أنَّ الأصل عدم التقدير، و إلا فيجـوز أن يقـدر الـضمير كما مرَّ في فصل «أي»[3]][4].

(الثامن: المصدرية، نحو: ﴿ وسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنقَلِبون ﴾[5] فـ« أي مفعول مطلق) لإضافته إلى مصدر (ناصبُه «ينقلبون» و«يعلم» معلقة عن العمل بالإستفهام، وقال:

سَتَعْلَمُ ليلـى أيَّ دَيْـنٍ تـداينتْ وأيُّ غـريمٍ للتَّقاضِـي غَرِيمُهـا)

---

(1) ينظر فصل «أي» وهو الشاهد رقم126 من شواهد المغنى.
- في (س) بزيادة: وكلامه هنا يدل عليه.
(2) في (س): [أو معطوفة بالنصب عطف على «حالاً» بفاء محذوفة].
(3) في (س): (بل غير ممتنعة، ان يجعل الربط بتقدير ضمير، اي: بصدود منك ولكن تقدم وجه ما قاله في فصل «أي»).
(4) ينظر فصل «أي» مغنى اللبيب.
(5) الشعراء: 227.

[تقدَّم شرحُه في الباب الثاني[1]، وأورده هنا شاهدا لتعليق «يعلم» بـ«أي» وانتصاب أي بما بعدها، كما في الآية][2]، [وقيل استطرادًا لمناسبته للآية[3]][4]، فسقط ما قيل: إنه لا معنى له لإنشاده[5]، والكلام عليه هنا، لأنه بصدد أن يذكر ما يكتسبه الاسم بالإضافة، وهنا ليس كذلك[6].

(«أي» الأولى واجبة النصب بما بعدها، كما في الآية، إلا أنها هنا مفعول به، كقوله: «تداينت مالاً» لا مفعول مطلق، لأنها لم تُضف لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالإبتداء، مثلها في (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى)[7] و(وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً)[8].

التاسع: وجوب التصدير[9]، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غلامُ مَنْ عندك؟»، والخبر في نحو: «صبيحة أيِّ يومٍ سفرك؟»، والمفعول في نحو: «غلامَ أيِّهم أكرمت؟»، و«مِن» و مجرورها في نحو: «مِن غلام أيِّهم أنت أفضل؟»، ووجب الرفع في نحو: «علمْتُ أبو مَنْ زيد»، وإلى هذا يشير بعض الفضلاء) هو الشيخ أمين الدين العروضي الحليُّ:

عَلَيْكَ بأربَابِ الصدور فمن غَدَا ... مضافًا لأربَابِ الصُّدور تُصَدَّرَا
وإياكَ أن ترضى صحابةَ ناقصٍ ... فَتَنْحَطُّ قدرًا من عُلاكَ وتحقرا

---

(1) ينظر باب التعليق من الباب الثاني، وهو الشاهد رقم 772 بالمغني.

(2) في (س): (تقدم شرحه في باب التعليق من الباب الثانى، وإنما ذكره هنا على سبيل الإستطراد، أو شاهدٍ لتعليق «يعلم» بـ«أي»، وانتصاب «أي» بما بعدها).

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني 2/ 16..

(5) قائله الدماميني، المصدر السابق.

(6) في (س) بزيادة: وهنا لم يكتسب الإسم بالإضافة حالة لم تكن له قبلها.

(7) الكهف: 12.

(8) طه: 71.

(9) في (س) بزيادة: أي: تاسع الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه وجوب تصدير المضاف مثل ما أضيف إليه.

فرفع «أبو» مِنْ ثمَّ خفْضُ مُزمَّلِ   يُبيِّن قَولـــي مُغرِيًا ومُحذِّرا[1]

أبيات من الطويل، «عليك» إغراء، و«إيّاك» تحذير[أشار][2] إليها آخر كلامه، وضمير «يُبيِّن» راجع إلى «رَفعُ»، و«خفْضُ» باعتبار المذكور[3] وبه صحّ أن يقع خبرًا عنهما فلا حاجة [إلى القول:][4] بأنه خبر عن/ أحدهما وخبر الآخر محذوف، وقوله: «مغرياً و محذّرا» قيد لمحذوف، والتقدير على أن يكون الحذف من الثاني مثلا، فرفع «أبو مَن» يبيّنُ قولي وخفضُ «مزمَّل» كذلك، وهما يبيِّنان قولي، مغرياً ومحذّراً، لا قيد للمذكور، لأن رفعَ «مَن» يبيّنُ قوله: مغريا فقط، وخفْضُ «مزمل» يبين قوله: محذرا فقط[5] (والإشارة بقوله: «ثم خفض مزمل» إلى قول إمرئ القيس: 361/ب

كـأن أباناً في عَـرانين وَبْلِـهِ   كبيرُ أنـاسٍ في بجادٍ مُزمَّـلِ[6]

«أبان» جبل بعينه، والمشهورُ «كأنَّ ثبيراً» وهو جبل بمكة، وعرانين جمع عرنين [وهو الأنف، واستعارة][7] الأوائل المطر شُبّهت بالأنوف في التقدم[8]،

---

[1] الأبيات: لأمين الدين العروضي الحلّي في حاشية الأمير2/ 14، وحاشية الدسوقي6/ 149،وحاشية الشمني2/ 196، وشرح أبيات مغني اللبيب 7/ 110، وخزانة الأدب5/ 104
- وأمين الدين العروضي الحلّي هو: محمد بن موسى، أمين الدين الأنصاري، الحلّي نحوي من أهل الحلة بمصر، توفي سنة 673 هـ له شعر حسن وكتب منها: ارجوزة في العروض سماها « الجوهرة الفريدة». انظر بغية الوعاة 1/ 192، وخزانة الأدب 5/ 106، والأعلام 6/ 682.

[2] في (س): (كما يشير).

[3] في (س) بزيادة: لأنه خبر عنهما.

[4] في س: (قيل).

[5] في (س) بزيادة: ولا يخفى أنه تكلف.

[6] - بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص25، و «كان ثبيرا» في خزانة الأدب 5/ 98، 9/ 37، و«كان أبانا» في شرح شواهد المغني 2/ 883، و«أفانين» بدل «عرانين» في لسان العرب (ع ق ق) 10/ 255، و(ز م ل) 11/ 311، وفي لسان العرب (خ ز م) 12/ 177 «كان ثبيرا»، و(أ ب ن) 13/ 6، وتاج العروس (خ ز م) 8/ 274، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 10.

[7] في (س): (وهو الأنف أو معظمه هنا استعارة).

[8] في (س) بزيادة: إذ الأنوف تتقدم الوجوه.

و«الوبل» جمع وابل وهو المطر العظيم القطر، و«البجاد» بكسر الباء كساء مخطط، و«المزمل»[1]، [اسم مفعو[2] الملتف بالثياب، يقول: كانّ أباناً في أوابل مطر من السحاب سيّد أناس تلفّف بكساء مخطط، وشبه تغطيه بتغطي هذا الرجل بالكساء. (وذلك أن «مزملاً» صفة لِـ«كبير» فكان حقّه الرفع ولكنه خُفض لمجاورته للمخفوض.

العاشر: الإعراب، نحو: «هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ» فيمن أعربه[3]).

قيل: لا ينبغى ذلك في هذه الأمور، لأن «خمسة عشر» عند من يضيفه معرب مطلقاً، سواء أضيف إلى معرب أو مبني، نحو، «هذه خمسةُ عشرُك»[4] بضم الراء (والأكثر البناء) قال الرضي: إذا أضيف العدد المركب، فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه، والإضافة كاللاّم لا تنافي البناء، والأحد عشر مبني إتفاقاً، والأخفش والفراء يجعلُهما كالمضاف والمضاف إليه، فيكون «خمسة عشر زيد» كـ «ابن عرس زيد»[5].

(الحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير» و«مثل» و«دون» وقد أُسْتُدِلَّ على ذلك بأمور منها قوله تعالى: (وحِيل بينهم وبين ما يشتهون)[6]، (ومِنَّا دون ذلك)[7] قاله الأخفش[8]، وخولف[9]، واجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: حِيل هو، أي: الحول[10]، كما في قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: بفتح الثانية.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وهو الأخفش، وحكى سيبويه إعراب الجزء الثاني مع بناء الأول على الفتح، نحو: هذا أحد عشرك.

(4) قائله الدماميني، حاشية الشمني 2/ 196.

(5) شرح الرضي على الكافية 3/ 307.

(6) سبأ/ 54.

(7) الجن/ 11.

(8) انظر قول الأخفش في الإرتشاف 3/ 1450.

(9) في الدر المصون 5/ 455، «لا يبنى المضاف إلى غير متمكن مطلقا، فلا يجوز قام غلامك».

(10) البحر المحيط 7/ 281.

وقالـت مـن يَبْخَـلْ عليـك ويُعْتَلَـل   يَسُؤْكَ وإن يكشَفْ غرامُكَ تُدْرَبِ[1]

بيت من الطويل لإمرئ القيس، ضـمير «قالـت»، لزوجتـه أم جنـدب[2] ففضلته على زوجه، فقال بمَ فَضَّلْتِهِ؟ قالت: فرس ابن عبده[3] أجْرَى من فرسك، قال وبمَ ذاك؟ قالت: سمعتك زجرْت وضربْتَ وحرَّكت، وهو قوله:

فلِلصوتِ أُلْهـوبٌ وللسـاق دِرَّةٌ   وللزجر منه وقْع أهْوَجَ مِتْعَبِ[4]

وأدرك فرسُ ابن عبدة الطريدة ثانيا من عنانه، وهو قولُه:

وأقبـل يهـوي ثانيـا مـن عنانـه   يَمُـرُّ كَمَـرِّ الـرائحِ المتحلـب[5]

فغضب عليها وطلقها[6].

---

(1) لإمرئ القيس في ديوانه ص42، وشرح ابيات المغني 7/ 114، وشرح الأشموني 1/ 325، والشاهد فيه في « يعتلل » فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر، أي: يعتلل هو، أي: الإعتلال المعهود.

(2) في (س) بزيادة: حكي عن الأصمعي ان علقمة بن عبده أتاه وهو قاعد في الخيمة، وخلفه ام جندب فتذاكرا الشعر، فقال لإمرئ القيس: انا اشعر منك، وقال علقمة: بل انا اشعر منك، فقال إمرئ القيس: قل، وأنا أقول، وتحاكما إلى أم جندب. والنص موجود في هامش ظ.

(3) ابن عبده هو: علقمه بن عبده بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلى من الطبقة الأولى، معاصر لإمرئ القيس، توفي سنة 20 ق هـ. الشعر والشعراء ص152، ومعاهد التنصيص 1/ 175 ن والأعلام4/ 247.

(4) لإمرئ القيس في ديوانه ص40 ورُوي في الموشح ص36 والشعر والشعراء ص152 «اهوج مُنعب» الهوج: الحمق، و«النَّعب» من سير الإبل وقيل: النَّعْب ان يحرك البعير راسه إذا اسرع، لسان العرب (هـ و ج) 2/ 394، (ن ع ب) 1/ 764.

(5) بيت من الطويل لعلقمة بن عبدة التميمي. رويَ «فادركهن ثانياً من عنانه» في الموشح ص36، والشعر والشعراء ص126، ومعاهد التنصيص 1/ 176، وخزانة الأدب 3/ 284.

(6) طبقات فحول الشعراء 1/ 139، والموشح ص35، وديوان إمرئ القيس، وحاشية الشمني 2/ 196.

و«يعتلل» يعتذر، و«يسوءك» يحزنك، و«تَـدْرَب» بالـدال المهملـة تتعـود، وقيل: بالمعجمة مضارع ذرب كعَلِمَ، أي: احتد لسانه[1]

(أي: يعتلل هو، أي: الإعتلال، ولابد عندي من تقدير «عليك» مدلولا عليها بالمذكور، ويكون حالا من الضمير[2] في «يعتلل» ليتقيدّ بها، فتفيد ما لم يفده الفعل) لأن المصدر[3] لا ينوب عن الفاعل من غير تقييد لفوات الفائدة[4]، قيـل: [لا حاجة إلى ذلك][5]، لأن الفعل إنما يدل على مصدر نكرة، والنائب هنا مصدر [معرف][6] معهود [كما قدره المصنف][7] فيفيد فائـدة لم يفـدها الفعـل [وفيـه أن الـلام يجـوز أن تكـون للجـنس لا للعهـد][8] (وعـن الثـاني بأنـه علـى حـذف الموصوف، أي: ومنّا قوم دون ذلك،/ كقولهم: «ومنّا ظعنٌ ومنّـا أقـام» أي: منّـا 362 / 1
فريق ظعن ومنّا فريق أقام، ومنها قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم)[9] فـيمن فـتح «بين» قاله الأخفش[10]، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل «بين» ظرف والفاعـل ضـمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل، لأن (و مـا نَرَى معكم شفعاءَكم)[11] يدل على التهاجر وهو يستلزم عـدم التوصـل، أو إلى (ما كنتم تزعمون) على أن الفعلين) يعني «تقطّع» و «ظلّ» (تنازعـاه[1]) فأعمـل

---

(1) حاشية الشمني 2/ 196. في (س) بزيادة: والمعنى متى يبخل عليك بالوصل ويعتـذر لـك عـن تركـه بعـذر يحزنك ذلك، فحينئذ تخضع وتذل، وإن يكشف غرامك بإنالتك بمرامك من الوصل يحتدُّ لسـانك فـلا يكـون حينئذ خضوع ولا ذلة.

(2) في (س) بزيادة: المستتر.

(3) في (س) بزيادة: المطلق.

(4) في (س) بزيادة: فلا يقال ضرب ضرب.

(5) في (س): (لا حاجة إلى ما ذكره).

(6) في (س): (معروف). وهذا القول: للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 196.

(7) في (س): (كما صرح به المصنف).

(8) في (س): (وفيه بحث لجواز أن تكون اللام للجنس).

(9) الأنعام: 94.

(10) قرأ المدنيان والكسائي وحفص بنصب النون، وقرأ الباقون برفعها. ينظر النشر في القراءات العشر 2/ 260، وانظر معاني القرءان للأخفش 1/ 256.

(11) الأنعام: 95.

- في (س) بزيادة: تمام الآية «الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء لقد تقطع بينكم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون».

(تنازعاه[1]) فأعمل فيه الثاني وأضمر الفاعل في الأول راجعا إليه، قيل: تخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنِّف فعله، ولا الإقرار عليه[2]، فإنه معترف بضعفه كما مرّ قريبا[3]، وفيه أن الإقرار عليه ممنوع كما مر قريباً، (ويؤيِّد التأويل قوله:

أَهُمُّ بـأمرِ الحـزمِ لـو أستطيعُه ... وقد حِيل بين العَيْرِ والنَّزوانِ[4])

بيت من الطويل (بفتح «بين» مع إضافته إلى معرب) فيجب التأويل بأن يُدّعَى [أن النائب عن الفاعل ضمير المصدر، أي: حِيل هو، أي الحول][5]، والحزم الضبط والأخذ بالإحتياط، والعير الحمار الوحشي والأهلي، والنزوان بفتحات الوثوب على الأنثى للضراب (ومنها قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مثلَ ما أنكم تَنطقون)[6] فيمن فتح «مثلاً»[7] وقراءة بعض السلف[8] (أَنْ يُصيبَكم مِثْلَ ما

---

(1) عند أبي البقاء ثلاثة أوجه على قراءة النصب: «أحدها: ظرف لـ (تقطّع) والفاعل مضمر، أي: تقطع الوصل بينكم، ودل عليه شركاء والثاني: وهو وصف لمحذوف، أي: لقد تقطع شيء بينكم، أو وصل، والثالث: وهذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب، وجاز ذلك حملا على أكثر أحوال الظرف، وهو قول الأخفش». انظر التبيان 1/ 389. وفي الدر المصون سبعة أوجه على قراءة النصب بدأ بأولها: وهو أن: «بين ظرف...». الدر المصون 3/ 126. في (س) بزيادة: يعني «تقطع» و«ضلّ» تنازعا «ما كنتم تزعمون».

(2) قائله الدماميني
– حاشية الشمني 2/ 196.

(3) في (س) بزيادة: في قوله تعالى: «فلما تبيّن له قال أعلمُ أن اللهَ على كلِّ شيء قديرٌ».

(4) بيت من الطويل لصخر بن عمرو السلمي(أخي الخنساء) في خزانة الأدب 1/ 438، والشعر والشعراء 1/ 352، ولسان العرب (ن ز ا) 15/ 319، وبلا نسبة في المنصف 2/ 197، والشاهد في «بين» بالفتح مع إضافته إلى معرب.

(5) في (س) : (أن النائبمن الفاعل مصدر معرف معهود، أي: وقد حيل الحول، وحيل بمعنى حجز).

(6) الذاريات: 23، وانظر المبسوط في القرآت العشر ص 253.

(7) في (س) بزيادة: وهو من عدا حمزة والكسائي وأبابكر والحسن وابن اسحاق والأعشى.

(8) في (س) بزيادة: هو عبدالله والجدري وابن اسحاق.

أصاب)[1] بالفتح) [ويؤيد قراءة الرفع على فاعل «يصيب»[2]][3] (وقول الفرزدق:

.... وإذا ما مِثلَهم بشر)

بعض بيت تقدم في «إذ»[4] (وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات، لأنها تثنّى وتجمع[5] لقوله تعالى: (إلاّ أمم أمثالُكم)[6]، وقول الشاعر:

.... والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ)

تقدم شرحه في«أما»[7]، واعتُرض بأنَّ الزمان المبهم كـ«يوم»، و«حين» إذا أضيف إلى الجملة يُبنَى مع أنه يُثنَّى ويُجمعُ[8] وأجيب بأن الكلام فيما يُبْنَى لكونه مبهماً أضيف إلى مبني، لا لكونه ظرفا أضيف إلى جملة[9]، (وزعم أن «حقاً» إسم فاعل من «حقّ يحقّ» وأصله «حاقٌ» كما في «بَرٌ» و«سَرٌ» و«نمٌ») فالأول مخفف من «بارٌ» بمعنى مُحسن، والثاني من «سارٌ» [بمعنى مبشِّر][10] والثالث من نامَ ومنه النمّام (ففيه ضمير مستتر، و«مثل» حال منه، وأن الفاعل «يصيبكم» ضميره تعالى، لتقدمه في (ومَا توفيقيَ إلاّ بالله[11])[12]). وقيل: ضمير العذاب، و«مثل»

---

(1) هود: 89.

(2) قراءة الجمهور «مثلُ» بالرفع، والنصب قراءة مجاهد والجحدري وابن اسحاق. ينظر تفسير ابن عطيه 3/ 202.

(3) في (س): (ويؤيده قراءة الرفع، لأن «مثلا» في كل منهما فاعل «يصيكم»).

(4) ينظر مبحث (إذا) شاهد رقم (120) في مغني اللبيب.

(5) شرح التسهيل 3/ 263.

(6) الأنعام: 39.

(7) ينظر بحث (أمّا) مغني اللبيب شاهد رقم(81).

(8) حاشية الشمني 2/ 197.

(9) المصدر السابق.

(10) ساقط من (س).

(11) هود: 88.

(12) شرح التسهيل 3/ 263.

ضمير العذاب، و«مثل» مصدر، بل نعت لمصدر محذوف، أي يصيبكم إصابة مثل ما أصاب[1] (وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة) قيل: شاذ، وهو قول سيبويه[2] وقيل: غلط لأن الفرزدق تميمي لم يعرف شرط إعمال «ما»[3] وقيل: «مثلهم» حال والخبر محذوف، أي في الوجود[4]، (ومنها[5] قوله:

لم يَمنعْ الشُّربَ منها غير أن نطقت   حمامة في غضون ذات أوقال[6])

تقدم شرحُه في فصل «غير»[7] (فـ«غير» فاعل لـ«يمنع» وقد جاء مفتوحاً) قيل: ليس هذا من الإضافة إلى المبني، إذ المعنى «غير نطق حمامة»[8] وأجيب بأن المضاف إليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدري، فيكون مبنيا غاية الأمر أنه في تأويل مفرد معرب[9]. (ولا يأتي فيه بحث ابن مالك[10]، لأن قولهم: «غَيْرَانِ، وأغيار» ليس بعربي، ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني[11]. فمردود[12]، ويلزمهم بناء «غلامك» و«غلامه» ولا قائل بذلك) قال الرضي: مذهب النحاة أن باب «غلامي» مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم ابنُ الحاجب فعدّه من قسم المعرب المقدّر إعرابه، وهو الحق بدليل/362/ب

---

(1) البحر المحيط 5/ 255، واللباب في علوم الكتاب 10/ 550.

(2) الكتاب 1/ 60، وعبارة سيبويه: «وهذا لا يكاد يعرف».

(3) حاشية الشمني 2/ 197.

(4) المقتضب 4/ 91، وشرح الرضي على الكافية 2/ 88، وحاشية الشمني 2/ 197.

(5) أي: من البناء بإضافة المبهمات إلى مبني.

(6) والشاهد فيه أن «غير» اكتسبت البناء لإضافتها إلى مبني.

(7) ينظر فصل «غير» شاهد رقم(260) في مغني اللبيب.

(8) قائله الدماميني.

- حاشية الشمني 2/ 197.

(9) شرح الرضي على الكافية 3/ 175.

(10) وبحث ابن مالك السابق أنّ «مثل» لا يكون فيه بناء ، لأنه يخالف المبهمات، فهو يثنى ويجمع.

(11) كتاب الجمل في النحو للجرجاني ص57.

(12) لأن «غلام» المضاف ليس من المبهمات.

المقدّر إعرابه، وهو الحق بـدليل/ إعـراب نحـو «غلامـه وغلامـك» ومـن أيـن أنّ الإضافة إلى المبني مطلقاً سببُ البناء بل لها شرط[1].

(الباب الثاني[2]: أن يكون المضاف زمانا مبهما، والمضاف إليه «إذ» نحو: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ)[3]، و(مِنْ عذابِ يومِـئذٍ)[4] يقرآن بجر يوم وفتحه[5].

الثالث[6]: أن يكون زمانا مبهما، والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً كان البناء، كقوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الـصبا وقلتُ: ألَمّا أصْحُ والشيب ُوازع؟[7])

بيت من الطويل للنابغة الذبياني[8]، «عاتبـت» لمـتُ، و«الـصِّبا» بالكـسر الميل إلى الجهل، و «أصْحُ» من الصحو وهو الإفاقة من السكر، وفيه شـاهد علـى الجزم بـ«لَمّا» بعد همزة الإستفهام، و«الوازع» المانع، يعني أنه بكى لشوقه وميله إلى محبوبته، ثم رجع نفسه بالملامة على الإنهماك في سكر الصبوة، ووَبَّخَهَا على عدم

---

(1) شرح الرضي على الكافية 1/ 86.

(2) ذكر أن البناء هو الحادي عشر من الأمور التي يكتسبها الإسم بالإضافة، وبين أن ثلاثة أبواب: تقدم الأول، وهذا هو الباب الثاني.

(3) هود: 65.

(4) المعارج: 11.

(5) قرأ نافع، والكسائي، وأبوجعفر بفتح الميم، والباقون بالكسر. ينظر البدور الزاهرة 2/ 388، واتحاف فضلاء البشر 2/ 560.

(6) في (س) بزيادة: لم يُعد الباب لقرب العهد من الثاني.

(7) للنابغة الذبياني في الأضداد ص140، وفيه «ألّا تصح» وخزانة الأدب 2/ 456، وسر صناعة الإعراب 2/ 506، وشرح أبيات سيبويه 2/ 53، والكتاب 2/ 330، ولسان العرب (و ز ع) 8/ 390، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 111، وشرح الأشموني 1/ 508، وشرح المفصل 3/ 12، 4/ 591. والشاهد في «حين» حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم.

(8) النابغة الذبياني هو: أبو أمامة زياد بن معاوية، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، توفي سنة 18 ق.هـ. الشعر والشعراء ص59، وخزانة الأدب 2/ 135، والأعلام 3/ 54.

الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك، وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات، إن البياض قليل الحمل للدنس.

(أو بناء عارضا كقوله:

لأجْتَذِبَنْ منهن قلبي تَحَلُّمًا   على حين يَسْتَصْبِينَ كلُّ حليم[1])

بيت من الطويل «لأجْتَذِبَنْ» بنون التأكيد الخفيفة، أي: لأستلبن و«التحلم» تكلّف الحِلم بالكسر[2]، و«على» ظرف له، أو للفعل، ويستصبين بمعنى يصبين كـ«يستجيب» بمعنى يُجيب، أو بمعنى يطلبن الصبوة، وبناء المضارع لإتصاله بنون الإناث[3] باق على إعرابه.

(رُويا بالفتح وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك[4]، مرجوح عند ابن عصفور[5]، فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة إسمية) سواء كان صدرها معربا أو مبنيا (فقال البصريون: يجب الإعراب[6]، والصحيح جواز البناء[7]، ومنه قراءة نافع (هذا يومَ ينفعُ الصادقين)[8] بفتح «يوم»، وقراءة غير

---

(1) بلا نسبة في خزانة الأدب 3/ 307، وشرح الأشموني 1/ 509، وشرح ابيات المغني 7/ 125، وهمع الهوامع 1/ 218. والشاهد فيه «على حين يستصبين» فإن «حين» بُني لإضافته إلى نون النسوة.

(2) في (س) بزيادة : نصْب على الحال أو المفعول له.

(3) في (س) بزيادة: عارض على إعرابه، وإعرابه بمشابته الإسم عارض على ذاته لكونه مبني الأصل، والبيت حجة على من ذهب إلى انه مع نون الإناث باق على إعرابه.

(4) شرح التسهيل 3/ 255.

(5) المقرب ص368.

(6) شرح الرضي على الكافية 3/ 181، وأوضح المسالك 3/ 136.

(7) وعلى هذا ابن مالك في الألفية قال:

وقبلَ فعلٍ مُعربٍ او مبتدا   اعربْ ومن بنى فلن يُفنّدا

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ص387.

(8) المائدة: 121. قرأ نافع «يوم» بالنصب والباقون بالرفع. انظر النشر 2/ 256.

أبي عمرو وابن كثير (يوم لا تملك نفس)[1] بالفتح[2]، وقال:

إذا قلتُ هذا حين أسلو يهجني ... نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر[3])

بيت من الطويل لأبي صخر عبدالله بن سلمة الذهلي[4]، «سلاه وسلا عنه» أي: نَسِيَهُ وتركَه، و«يهيج» مضارع هَاجَه، أي[5]: أثاره[6]، و«يطّلع» بتشديد الطاء.

(وقال آخر:

ألم تعلمي- يا عَمْرَكِ اللهُ- أنني ... كريمٌ على حين الكرام قليل
وأنّي لا أخزَى إذا قيل: مُمْلِق ... سخيٌّ، وأخزَى أن يقالَ بخيل[7])

---

(1) الإنفطار: 19.

(2) ينظر الحجة في القراءات السبعة 6/ 383، والنشر 2/ 399.

- وأبو عمرو هو: أبو عمرو بن العلاء بن زياد بن عامر التميمي المازني البصري، إمام في اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، توفي سنة 154 هـ. وفيات الأعيان 3/ 466، وفوات الوفيات 2/ 28، والأعلام 3/ 41.

- وابن كثير هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن درع القرشي البصري الدمشقي، أبو الفداء حافظ مؤرخ فقيه، من كتبه: «البداية والنهاية»، و«تفسير القرآن الكريم»، وغيرهما. توفي سنة 774هـ الدرر الكامنة 1/ 18، والبدر الطالع 1/ 202، والأعلام 1/ 320.

(3) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 975، وشرح أبيات المغني 7/ 125، والكامل ص953، ولسان العرب(ط ل ع) 8/ 235، والشاهد في « حيث » بني على الفتح لأنه المضاف إليه فعلاً معرباً.

(4) جاء في جميع النسخ « الذهلي » والصواب الهذلي. كما في الخزانة 6/ 261، وشرح أشعار الهذليين 2/ 915.
- في (س) بزيادة: من شعراء الدولة الأموية.

(5) في (س) بزيادة: بمعنى.

(6) في (س) بزيادة: والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

(7) لبشر بن هذيل في ديوان المعاني 1/ 89، ولمؤبال بن جهم المدجحي أو لبشر بن هذيل في شرح شواهد المغني 2/ 884، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 505، وهمع الهوامع 1/ 218، والشاهد في « حين » حيث يجوز فيها الإعراب والبناء لأنه أضيف إلى مبنى وهو « عاتب ».

بيت من الطويل لمؤبال بن جهم[1]، «يا» للتنبيه أو للنداء، والمنادى محذوف، و«عمرك الله» بمعنى: سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة، وهو مفعول مطلق[2]، والأصل تعميرك الله، والإسم الشريف إما فاعل للمصدر، أو نصب على نزع الخافض، كم في «عمرتك الله» والمعنى: ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك، ولا يخلو منه، وحقيقته: عمرت قلبك بتذكير الله، ثم حُذف القلبُ والتذكيرُ والباءُ، وقيل: عمرتك الله، و«أُخزَى» مضارع «خَزَى» كعلم، أي: ذلَّ وهَانَ، أو مضارع «أخزَاه الله» و«المَلْقُ» الفقير (رُويا بالفتح[3] حُكِيَ أن المصنف لَما أنشد في بعض كتبه قول أبي صخر [شاهدا على البناء][4] قال: لقد سالني سائل من أين تهبُ الصّبا؟ فأنشدته:

ألم تعلمي _ يا عمْرك الله.. البيتين

قيل: وجه صلاحية هذا للجواب أنه أشار به إلى البيتُ المشارك له في بناء «حين» المضاف إلى الجملة، [ولا يخفى أنه صريح في ذكر محل الصبا][5]، إذا قيل: فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر[6]، (ويحكى أن ابن الأخضر)[7] علي بن عبدالرحمن الأشبيلي، تلميذ الأعلم، مات سنة أربع عشرة وخمسمائة (سُئِلَ بحضرة

---

(1) في (س) بزيادة: (المذحجي).

(2) في (س): (وقيل منصوب على أنه مفعول مطلق).

(3) اي: حين في هذا البيت وبيت ابي صخر السابق، وهو: إذا قلت حين اسلو يهجني.

(4) في (س): (شاهدا على بناء الاسم).

(5) في (س): (ولا يخفى ان البيت المشار إليه بإنشاد ذينك البيتين صريح في ذكر الصبا).

(6) في (س) بزيادة: فظهر المقصود، ولا يخفى انه بعيد.

(7) انظر ترجمة ابن الأخضر في بغية الوعاة 2/ 174، ومعجم المؤلفين 2/ 457، والأعلام 4/ 299.

(سُئِلَ بحضرة ابن الأبرش[1]) خلف بن يوسف الأندلسي، مات[2] سنة اثنين363 / أ وثلاثين/ وخمسمائة (عن وجه النصب[3] في قول النابغة:

أتاني- أبيْتَ اللعن- أنك لُمْتَني　　وتلك التي تستكُّ منها المسامع
مقالة أن قد قلت: سوف أناله　　وذلك من تلقاء مثلك رائع)[4]

بيتان من الطويل، «أبيت اللعن» دعاء للمخاطب بأن يجعله الله أبيًا للّعن بأن يكون شريف النسب عالي الهمة، والجملة معترضة بين «أتاني» وفاعله «أنك لمتني»، و«استكاك المسامع» ضمّها وضيقها، و«التلقاء» بالكسر الجهة والناحية، [و«الرائع» إسم فاعل من «راعه»[5]] إذا أفزعه.
(فقال[6]:

....　　ولا تصحب الأردي فتردى مع الردِي[7])

---

(1) وابن الأبرش هو: أبو القاسم، خلف بن يوسف بن فرتون بن الأبرش الأندلسي الشنتريني، كان إماما في العربية واللغة، وله حظ وافر من الفرائض، ويستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب والمقتضب، توفي سنة 532 هـ. بغية الوعاة 1/ 556، وكشف الظنون 5/ 286، ومعجم المؤلفين 1/ 676.

(2) في (س) بزيادة: بغرناطة.

(3) في (س) بزيادة: أي: تقييد النصب.

(4) للنابغة الذبياني في ديوانه ص34، ولسان العرب (س ك ك) 10/ 440، وشرح شواهد المغني 2/ 816، 885، والشاهد في «مثلك» حيث بني على الفتح لأنه مضاف إلى مبني.

(5) في (س): (والراع إسم فاعل من راع يروعه).

(6) أي: قال ابن الأخضر مجيبا: ذلك السائل.

(7) عجز بيت من الطويل لعدى بن زيد في ديوانه ص107، وشرح شواهد المغني 2/ 885.

[بيت][1] من الطويل صدره:

إذا كُنتَ في قوم فصاحب خيارهم[2] ....

(فقيل له[3]: الجواب؟، فقال ابن الأبرش: أجاب[4]، يريد أنه لمّا أضيف إلى المبني اكتسب فيه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحله الرفع بدلا من «أنك لمتني» وقد روي بالرفع)[5] على البدل، وعلى أنه خبر للمبتدأ وهو «تلك» (وهذا الجواب) أي: جواب ابن الأخضر (عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف) وهو «مقالة» (ولو صحّ لصحّ البناء في نحو: «غلامَك وفرسَه»)، ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع إبهامها، لكونها تثنّى وتجمع، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء) أي: بمقالة (أو بإضمار «أعني») وهو ظاهر (أو على المصدرية) أي: قائلا، أو مقول مقالة، والجملة حال، (وفي البيت إشكال، لو سأل سائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أن قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه) يعني أنه مشكل في الصورة، لأنه بحسب الظاهر من إضافة الشيء إلى نفسه، مثل: «كل الدراهم» و«زيد نفسه» وإلا فليس[6] في الحقيقة، بل من إضافة الأعم إلى الأخصّ، [فسقط ما قيل:][7] إنه لا إشكال، فإن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص المعروفة عندهم بإضافة البيان «كشجراً راك»، أي: مقالة هو قولك: سوف أنالُهُ[8] وجوابه أن

---

(1) في (س): (عجز بيت).

(2) في (س) بزيادة: عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي.

(3) أي: فقال السائل لابن الأخضر: أين الجواب؟.

(4) القصة في الخزانة 1/ 433.

(5) في (س) بزيادة: برفع مقالة.

(6) في (س) بزيادة: منها.

(7) في (س): (فاندفع ما قيل).

(8) قائله الدماميني. حاشية الشمني 2/ 197.

الأصل: «مقالة» فحُذف التنوين للضرورة، لاَ لِلإضافة، و«أنْ» وصلتها بدل، من «مقالة»، أو من «أنك لمتني»، أو خبر لمحذوف[1]، وقد يكون الشاعر إنما قال: «مقالة أن» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة، فأنشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين) لئلا ينكسر الوزن[2]، وقيل: هذا أمر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق إلى القدح في كل ما يُستدلُ به، بأن يقال: إنما قال كذا، ولكن حُذف، فقيل كذا، وارتكاب ذلك أمر شنيع[3]، [وردّ][4] بأنه لا يلزم منه ذلك وإنما يلزم منه القدح في كل ما ورد على خلاف الأصل وليس ارتكاب ذلك فيه بشنيع[5] (ويُرْوَى «ملامة» وهو مصدر لـ«لمتني» المذكورة أو لأخرى محذوفة) وصف «لمتني» تارة بالمعرفة وأخرى بالنكرة، لأن كل كلمة أريد لفظها يجوز أن تعامل معاملة المعرفة والنكرة.

الأمور التي لا يكون معها الفعل إلاّ قاصراً

(وهي عشرون:

أحدها: كونه على «فَعُل») بالضم يعني بضم العين بطريقة الأصالة (كـ«ظَرُف» و«شَرُف») فلا يرد عليه، نحو «قلتُه» و«طلتُه» [عند سيبويه][6]، فإن أصله «فَعل» فلما سكن آخره[7] لزم حذف عينه، فحوّل إلى «فعُل» بالضم، ثم

---

[1] أي: أن «أن قد قلتَ» في محل نصب، على أن «مقالة» نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني، أو على أنه مصدر، او تكون «أنْ قد قلتَ» في محل رفع بدل من «أنك لمتني» لأن المبدل منه فاعل «أتاني» او تكون «أنْ قد قلتَ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي أنْ قد قلتَ.

- انظر حاشية الدسوقي 3/ 197.

[2] في (س) بزيادة: وأمّا إذا ما نقلت حركة الهمزة المحذوفة بعد التخفيف إلى التنوين فلا.

[3] قائله الدماميني، حاشية الشمني2/ 197.

[4] في (س): (واجب).

[5] انظر حاشية الشمني 2/ 197.

[6] ساقط من (س).

[7] في (س) بزيادة: للضمير.

نقِلت حركة[1] [عينه][2] إلى فائه، [ليعلم أن المحذوفة][3] واو[4][5]، وقيل: إنه اختار قول ابن الحاجب[6]: أنّ الضم ليس محوّلاً، بل واقع في الفاء ابتداء، لبيان بنات الواو[7]. (لأنه وقف على أفعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحول المتعدي قاصرا إذا حوّل وزنه إلى «فعُل» لغرض المبالغة والتعجب، نحو: «ضَرُبَ» الرجلُ و «فَهُم»، بمعنى: ما أضربه وأفهمه!، وسُمع «رحُبَتْك الطاعة»/) في الصحاح قال الخليل: قال نصر بن سيار«أرحبكم الدخول 362/ب
في طاعة الكِرْمَانِيُّ» أي: أوسعكم، قال: وهي شاذة، ولم يجيء في الصحيح «فعُل» بالضم متعديا غيره[8]، وفي القاموس: «رحبكم الدخول في طاعته» ككرمَ وَسِعَكم شاذ، لأن «فعُل» ليست متعدية، إلاّ أن أبا علي حكى عن هذيل تعديتها[9] (و«أن بِشْرا طَلُع اليمن») [قاله علي بن ابى طالب][10] – رضي الله عنه – حين بعث معاوية إلى اليمن بُسْر بن أرطأة الخارجي في جيش كثير وأمره أن يقتل كل من كان في طاعة علي _ رضي الله عنه _ وقتل خلقا كثيرا[11] (ولا ثالث لهما) أي: لِـ «رَحُبَ» وطَلُعَ في التعدي (ووجهما أنهما ضمّنا معنى «وَسِعَ» و«بَلَغَ».

---

(1) في (س): (حركته).
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): (ليعلم ان عينه التي حذفت).
(4) الكتاب 4/ 40، والشمني 2/ 197.
(5) في (س) بزيادة: وهذا مذهب سيبويه ،
(6) قاله الشمني 2/ 198.
(7) شرح شافية ابن الحاجب 1/ 74.
(8) الصحاح (ر ح ب) 1/ 134.
- ونصر بن سيار هو: هو نصر بن سيار بن رافع بن حريّ بن ربيع بن كنانة، امير من الدهات الشجعان، توفي سنة 131 هـ البيان والتبيين 1/ 28، وخزانة الأدب 2/ 219، والأعلام 8/ 23.
(9) القاموس المحيط (ر ح ب) 1/ 75.
(10) في (س): (وهذا مسموع عن علي بن أبي طالب).
(11) ينظر الإصابة في تمييز الصحابة 1/ 148، وشذرات الذهب 1/ 53، 64، 68.
- وبُسْر بن ارطاة هو: ابوعبدالرحمن بُسْر بن ارطاة (او ابن أبي ارطاة) العامري القرشي، قائد فتاك من الجبارين، ولد بمكة قبل الهجرة وأسلم صغيرا، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين، ولاه معاوية على البصرة بعد مقتل على رضي الله عنه، غزا الروم سنة 50 هـ فبلغ القسطنطينية، مات بدمشق، وقيل في المدينة سنة 87 هـ.
ميزان الإعتدال 1/ 309، والإصابة في تمييز الصحابة 1/ 151، والأعلام 2/ 51.

الثاني والثالث: كونه على « فَعَلَ » بالفتح، أو «فِعل» بالكسر ووصْفُهُما على «فعِيل») يعني ولا يكون لهما وصف على غيره، فلا ينتقض بـ«علم» لأن وصفه أيضا جاء على «فاعل» (نحو: «ذلّ» و«قَوِيَ») ووصفهما «دليل» و«قوي» فقط.

(الرابع: كونه على «أفعَلَ» بمعنى صار ذا كذا، نحو: «أغدَّ البعيرُ» «أحصدَّ الزرعُ» إذا صارا ذوي غدّة وحصاد.

والخامس: كونه على «افعلَلَّ» كـ«اقشعَرّ»، و«اشمأزّ».

السادس: كونه على «افوَعلَ» كـ«اكْوَهَدّ» الفرخ، إذا ارْتَعَدَ.

السابع: كونه على «افْعَنْلَلَ» بأصالة اللامين كـ« احْرَنْجَمَ » بمعنى «اجتمع») فإن أصله «حَرْجَمَ» وزان «فَعْلَلَ» وهو دليل الأصالة.

(الثامن: كونه على «افعَنْلَلَ» بزيادة إحدى اللامين كـ«اقْعَنْسَسَ الجملُ» إذا أبى أن ينقاد) فإن أصله «قعس» وهو دليل الزيادة.

(التاسع: كونه على «افْعَنْلَى» كـ«احْرَنْبَى الديك» إذا انتفش، وشذّ قوله:

قد جَعَلَ النّعاس يَغْرَنْدِيني أطردُه عنّي ويَسْرَنْدِيني)[1]

رجز[2] (ولا ثالث لهما، و«يَغْرَنْدِيني» بالعين المعجمة يعلُوني ويغلبُني، وبمعناه «يَسْرَنْدِيني».

العاشر: كونه على «اسْتَفْعَلَ» وهو دالٌّ على [التّحول][3] كـ«استحجر الطين» وقولهم: «إن البغاث بأرضنا يَسْتَنْسِرُ»[4]) هذا مثل معناه: مَنْ جاوَرَنا فَخَرَ بنا، كما في الصحاح، وقال الفيومي: استنسر البغاث، صار نسرا، وعليه قوله: إن

---

(1) الرجز بلا نسبة في الخصائص 2/ 258، وسر صناعة الإعراب 2/ 690، وشرح الأشموني 1/ 343، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 113، وشرح أبيات المغني 7/ 131، ولسان العرب (س ر د) 4/ 196، والمنصف لابن جني 1/ 86،/ 111، والشاهد فيه قوله: «يغرنديني ويسرنديني» فجعلهما متعديين شذوذاً.

(2) في (س) بزيادة: ذكره الجوهري، والنعاس النوم، والهاء في «أطرده» راجع إليه.

(3) في (س): (التحويل).

(4) مثلٌ يضرب للضعيف يصير قويا، وللذليل يعزُّ بعد الذل. مجمع الأمثال 1/ 13.

البغاث بأرضنا يستنسر، أي: أن الضعيف يصير قويا بأرضنا[1]، وفي القاموس: البُغاث- مثلثة- طائر أغبر، جمعه بغثان كـ« غزلان» وشرار الطير[2][3].

(الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل»، نحو: «انطلق» و«انكسر».

الثاني عشر: كونه مطاوعاً لمتعدٍ إلى واحد، نحو: «كسرتُه فانكسر» و«أزعجتُه فانزعج» فإن قلت: قد مضى عدُّ «انفعلِ» قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن «انفعل»، تقول: «ضاعفت الحسنات فتضاعفت»، و«علمته الحساب فتعلم»، و«ثلّمتُه فتثلّم»، وأصله أن المطاوعَ ينقص عن المطاوِع درجة، كـ«ألبستُه الثوب فلبسَه»، و«أقمته فقام»، وزعم ابن برِّي أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لإثنين، نحو: «استخبرتُه الخبرَ فأخبرني الخبرَ»، و«استفهمته الحديث فأفهمني الحديث»، و«استعطيته درهماً فاعطاني درهماً»، وفي التعدي لواحد، نحو: «استفتيته فأفتاني»، و«استنصحته فنصحني»، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكرهُ ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحدُ الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله[4] لذلك التأثير).

قيل: حقه أن يقول أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق لئلا ينتقض بنحو: «ضربتُ زيداً فتألّمَ» إذ الضرب الإيلام على رأي المصنف كما سيجيء، في أوائل الخاتمة[5]، [وقيل:إنما ترك هذا القيد][6] لشهرته مع أن/ 1/364

---

(1) المصباح المنير (ب غ ث) ص39.

(2) القاموس المحيط (ب غ ث) 1/ 168.

(3) في (س) بزيادة: قال يونس: فمن جعله واحدا فجمعه بغثان كغزلان، ومن قال للذكر والأنثى بغاثه فالجمع بغاث، مثل نعامة ونعام، وقال الفراء بُغاث الطير شرارها، و ما لا يصيد منها، ومعنى استنسر البغاث، كالنسر، وهو طائر لاغلب له، وإنما له ظفر كظفرِ الدجاجة.

(4) في (س) بزيادة: أي: فاعل الفعل الآخر.

(5) قالله الدماميني

- حاشية الشمني 2/ 198.

- في (س) بزيادة: في الباب الخامس.

(6) في (س)(وأجيب إنما لم يذكر هذا القيد).

مقصوده اخراج نحو: استخبرته فأخبرني عن المطاوعة، وذلك يحصل بدونه[1] وقيل: الظاهر أن قول المصنف هناك «الضرب» بمعنى الإيلام المعروف توسع، وإلا فلا إيلام في ضرب الطبول ونحوه[2].

(الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه، نحو: «تدحرج» و«احرنجم» و«اقشعر» و«اطمأن») أصله طمأن زيد في أوّله همزة وفي آخره نون معناه «سكن».

(الرابع عشر: أن يضمَّن معنى فِعْلٍ قاصر، نحو: قوله تعالى (ولا تَعْدُ عيناكَ عنهم)[3]، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره[4])[5]، (أذاعوا به)[6]، (وأصلح لي في ذريتي)[7]، (لا يسمعون إلى الملإ الأعلى)[8]، وقولهم: «سمع الله لمن حمده»[9]، وقوله:

يَجْرَحُ في عَرَاقيبِها نَصْلي[10])

---

(1) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 198.

(2) قاله ابن الوحى، كذا في هامش المخطوط.
_ في (س) بزيادة:مثل:

إن السماحة و المروؤة والندى ... في قبة ضربت على ابن الحشرج.

(3) الكهف: 28.

(4) قاله ابن الوحى ، كذا في هامش المخطوط. _ في (س) بزيادة:مثل:

إن السماحة و المروؤة والندى ... في قبة ضربت على ابن الحشرج.

(5) النور: 61.

(6) النساء: 82.

(7) الأحقاف: 14.

(8) الصافات: 8.

(9) في فتح الباري 2/ 359 باب ما يقول الإمام ومَن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع «...عن أبي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال: سمع الله لمن حمده قال: ربنا ولك الحمد».

(10) بيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه ص221، وخزانة الأدب2/ 128، وشرح المفصل 2/ 39.والبيت بتمامه:

وإن تعتذر بالمَحْلِ من ذي ضروعها ... إلى الضيف يجرَحْ في عراقيبها نَصْلي.

والشاهد في «يجرح» حيث حذف مفعوله، إذ المراد يجرحها، وأصبح الفعل كاللازم.

بعض بيت من الطويل تمامه:

وإن تعتذر بالمَحْلِ من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح...)

البيت «المحل» انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ، والمراد بـ«ذي ضروعها» لبنها، والعراقيب جمع عرقوب[1] كعصفور [وهو في رجل الدابة][2] بمنزلة الركبة في يدها، وضمير «تعتذر» للناقة، أي: أن تعتذر عن قلة لبنها بيبوسة الأرض وقلة المطر الجرها للضيف، ثم شرع في [نشر][3] ما لفّه أولاً من الأمثلة على الترتيب [فقال: ضمّنت][4] معنى ولا «تَنْبُ» راجع إلى «ولا تَعْدُ» فإن «عدا» متعد بمعنى «جاوز» و«نَبَا ينبو» لازم بمعنى «بَعُدَ»، (و«يخرجون») راجع إلى «يخالفون»[5] فإن «خالف» متعدٍ، و«خرج» لازم تدخل[6] في صلته، (وتحدثوا) راجع إلى «إذّاعُوا به»[7] متعدٍ[8]، و«تحدث» لازم يتعدى بالباء، و«بارك» راجع إلى«أصْلِحْ» فإن «أصلح» متعدٍ و«بارك» لازم يُوصَلُ بـ«في» ولا «يصغون» كـ«يغزون» أو«يرضون» راجع إلى «يسّمعون»[9] «لا يسمّعُ» متعدٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾[10]، و«صغى» لازم بمعنى «مَالَ» يوصَل بـ«إلى»، (و«استجاب») راجع إلى «سمع الله لمن حمده» فإن «سمع»[11] متعد واستجاب لازم يوصل بـ« اللام» وقال ابن مالك: يعني قيل: «الله حَمِدَ من حمده» واللام

---

(1) في (س) بزيادة: بضم العين.

(2) في (س): (عرقوب الدابة في رجلها).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (فإنها ضمنت).

(5) في (س) بزيادة: عن امره.

(6) في (س) بزيادة: عن.

(7) في (س) بزيادة: لأن «إذاع» متعد.

(8) في (س) بزيادة:تقول اذّعت الحديث، اي: افشيته.

(9) في (س) بزيادة: إلى الملإ، لأن «سمع» متعدٍ.

(10) التوبة: 6.

(11) في (س) بزيادة: كما مرّ.

للمنفعة، والهاء للكناية، كما في المستصفى[1]، وذكر في الفوائد الحميدية أنها للسكتة والاستراحة[2]، («ويَعِثُ أو يُفْسِدُ») راجع إلى «يجرح» فإن «جرح» [متعدٍ][3] و[«عثا»][4] وكذا «فسد» [لازم][5] يوصل بـ«في» نحو قوله تعالى: (ولا تعثوا في الأرض مفسدين)[6]، (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها)[7]، وقيل: «يعث» من عاث الذئب في الغنم بمعنى أفسد[8]، (والستة الباقية أن يدلَّ على سجية)، وهي الخَلق والطبيعة (كـ«لَؤُمَ» و«جَبُنَ» و«شَجُعَ» أو على عَرض كـ« فرح و«بَطِرَ» و«أشِرَ» و«حزِنَ» و«كَسِلَ»)، كلها من باب «تعب»[9] (أو على نظافة كـ«طَهُرَ» و«وَضُؤَ» أو دَنَسٍ) هذا رابع الستة (كـ«نَجِسَ»[10] و«رَجِسَ» و«أجْنبَ» أو على لَون كـ«احْمَرَّ» و« اخْضَرَّ» و«أَدِمَ» و«احْمَارَّ» و«اسوادَّ» أو على حِلْية) هذا سادس الستة (كـ«دَعِجَ» و«كَحِلَ» و«شَنِبَ» «سَمِنَ») كلها من باب «تعب»، و«الدَّعَجُ» محركة شدة سواد العين مع سعتها، والكحل محركة أن يعلو منابت الأشفار خِلقة، والشنب محركة ماء ورقة وبرد وعذوبة في الأسنان، أو نقط بيض [فيها][11] أو حدة الأنياب تراها كالمنشار كما في القاموس[12]، (وهَزِلَ) كـ«ضرب» و«فرح» نقيض «جدَّ»، وأمَّا نقيض سَمِنَ فمبني على المفعول، يقال: هزلت الدَّابة هزالاً.

---

(1) لم أهتد إلى قول ابن مالك فيما توفر لديَّ من مصادر.

(2) الفوائد ف النحو لابن مالك اختصر التسهيل منها، انظر كشف الظنون 2/ 1301، وفي كشف الظنون 1/ 405، في تعريفه بكتاب التسهيل قال: «وهو مجلد... لخصه في مجموعته المسماة بالفوائد، وهو كتاب جامع لمسائل النحو...».

- في (س) بزيادة: كذا نقل عن الثقات.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (وعات).

(5) في (س): (يأتي لازم كذلك).

(6) البقرة: 59.

(7) الأعراف: 84.

(8) معجم كتاب العين (ع ي ث) 2/ 231، ومختار الصحاح (ع ي ث) ص197.

(9) في (س): (علم).

(10) في (س) بزيادة: بالكسر ينجسُ نجسا، فهو نجِسٌ ونَجْسٌ أيضا.

(11) ساقط من (س).

(12) القاموس المحيط(ش ن ب) 1/ 92.

(تنبيه: في فصيح ثعلب في باب المشدد: «فلان يتعهد ضيعته») وهي العقار والأرض المغلة والحرفة، وقيل: ما يعيش منه الإنسان وإن كان حرفه[1] (قال ابن درستويه: و لايجوز عنده «يتعاهد» لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين،/ ولا يكون إلا متعدياً[2]، ويردّه قوله: 364/ب

تجاوزتُ أحْراساً إليها ومَعْشَرا ....)[3]

تقدم شرحه في «لو».

(واجاز الخليل «يتعاهد» وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما) أي: جمع الحَكم بين أبي زيد ويونس (وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد») أي: من تعديتها فاعترف يونس بفضيلة أبي زيد وضبطه (فقال يونس: يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه[4]، ونقل ابن عصفور عن ابن السيِّد أنه قال في قول أبي ذؤيب:

بَيْنا تعانُقِه الكُماة ورَوغِهِ يومًا أُتِيحَ له جَرِئٌ سَلْفَعُ)[5]

تقدّم شرحه في الألف الهاوي[6] (إن من رواه بجرِّ «التعانق» «مخطئ، لأن» تفَاعَلَ «لا يتعدى[7]، ثم ردّ عليه») أي: ردّ ابن عصفور على ابن السيد (بأنه إن

---

(1) لسان العرب(ض ي ع)8/ 230.

(2) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص185.

- وابن درستويه هو: أبومحمد عبدالله بن جعفر بن دُرستويه الفسوي، قرأ على المبرد الكتاب، له تصانيف عدة منها: «تصحيح الفصيح»، و«الكتّاب»، و «الإرشاد»، وغيرها، توفي سنة 347هـ. طبقات النحويين واللغويين ص116، ووفيات الأعيان3/ 44، والأعلام 4/ 76.

(3) تمامه: «عليّ حراصاً لو يسرّون مقتلي»، والشاهد في «تجاوزت» حيث جاء متعدياً لواحد.

(4) ينظر إنباه الرواه 2/ 34.

(5) الشاهد في « تعانق » حيث جاء متعدياً خلافاً لابن السيد.

(6) ينظر حرف الألف شاهد رقم(602) في مغني اللبيب.

(7) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 568.

(بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخوله متعديا إلى واحد، نحو: «عاطيته الدرهم»، و«تعاطينا الدراهم»، وإن كان متعديا إلى واحد فإنه يصير قاصرا، ونحو: «تضارب زيدٌ وعمرٌو» إلا قليلا، نحو: «جاوزت زيدا وتجاوزنه»، و«عانقته وتعانقته»[1]، انتهى[2]، وإنما ذكر ابن السيد إن «تعانق» لا يتعدى ولم يذكر أن «تفاعل» لا يكون متعديا) حتى يرد عليه ما أورده[3] ابن عصفور، وفيه بحث، (وأيضا فلم يخصَّ الرد برواية الجرّ، ولا معنى لذلك) لأن الخطأ في تعدية «تعانق» سواء رُوِي بالجر، أو بالرفع، قيل: التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق الآخر، والفعل منه لازم، كما قال ابن السيد[4]، فلا يُقال: «زيد تعانق عمرا»، وإنما يقال: عانقه، أو اعتنقه، أو تعانقا، فالبيت حينئذ مشكل، [وفيه أن الإشكال يندفع بما ذكره ابن عصفور][5]، [وكذا بما نقل أبو حيان عن أستاذه أبي جعفر من أنه يقال: تعانقته و تعنقته، بمعنى واحد متعديين إلى مفعول[6]][7].

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

(وهي سبعة، بل ثمانية، بل ثلاثة عشر، كما ستقف:

---

(1) المصدر السابق.

(2) في (س) بزيادة: أي:كلام ابن عصفور، ثم رد عليه المصنف بوجهين فقال.

(3) في (س) بزيادة:من أن «تفاعل» إن كان قبل دخول التاء متعديا، وفيه بحث.

(4) أي: كما قال ابن السيد فيما نقله عنه ابن عصفور.

(5) في (س): (وفيه أنه لا إشكال لجواز أن يكون «تعانق» بمعنى «تعنق» على أن ابن عصفور عدّه مما لا يتعدى قليلا).

- ما ذكره ابن عصفور هو أن «تفاعل» إذا كان قبل دخول التاء متعديا إلى واحد، فإنه يصير بعد دخولها قاصرا إلا قليلا، نحو: «عانقته وتعانقته». شرح الجمل لإبن عصفور 2/ 568.

(6) ساقط من (س).

(7) لم اعثر على قول أبي حيان فيما توفر لديّ من مصادر.

- وأبو جعفر هو: أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، محدثا، مؤرخا، نحويا، اديبًا، من أبناء العرب الداخلين للأندلس، من كتبه «صلة الصلة»، و«ملاك التأويل»، و«البرهان في ترتيب سور القرآن»، وغيرها، توفي سنة 708 هـ. الدررالكامنة 1/ 54، وبغية الوعاة 1/ 291، والأعلام 1/ 86.

أحدُهما: همـزة «أفعـل»، (أذهبـتم طيبـاتِكم)[1]، (ربنـا أمَتَّنـا اثنتين واحييتنا اثنتين)[2]، (والله أنبتكم من الأرض نباتا ثـم يعيـدُكم فيهـا ويخرِجكم إخراجا)[3]، وقد يُنقل المتعـدي إلى واحـد بـالهمزة إلى المتعـدي إلى اثـنين، نحـو: «البستُ زيداً ثوباً»، و«أعطيتُه ديناراً»)، قال الجـوهري: «أعطـاه مـالا» و الإسم العطاء، وأصله: عطاو بالواو، لأنه من عطوتُ الشيء تناولته باليد، إلا أن العرب تهمز الواو والياء بعد الألف[4]، (ولم يُنقل متعدٍ إلى اثنتين بالهمزة إلى ثلاثـة إلاّ في «رأى»، و«عَلِـم»، وقاسـهُ الأخفـش في أخواتهـا الثلاثـة القلبيـة، نحـو: «ظـن»، و«حسب»، و«زعم»[5])، قال الرضي: وعند الأخفشُ ينقل بالهمزة إلى ثلاثة بـاقي أفعال القلوب أيضاً قياسياً، لاسماعـاً، فتقـول: «أحـسبتك زيـدا منطلقـا»، وكـذا «أظننتك»، و«أخيلتك»، و«أزعمتك»، و«أوجدتك»، و لـو جـاز القيـاس في هـذا لجاز أيضاً في غيرها، نحو: «اكسوتك عمرا جبةً»، و لجاز بالتـضعيف أيـضا فيهـا، وفي غيرها، ولم يجز بالإتفاق[6]، (وقيل النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسـي في القاصر والمتعدي/ إلى واحد والحق أنه قياسى في القاصر، سمـاعي في غـيره، 1/365
وهو ظاهر مذهب سيبويه[7].

---

(1) الأحقاف: 19.

(2) غافر: 10.

(3) نوح: 18،17.

(4) الصحاح (ع ط ا) 6/ 422.

(5) ينظر قول الأخفش في الإرتشاف ص2133، وشرح جمل الزجاج لإبن عصفور 1/ 249، وحاشية الصبان 2/ 42، وشرح كافية ابن الحاجب 4/ 144.

(6) شرح الرضي على الكافية 4/ 142.
- في (س) بزيادة: فثبت ان هذا موكول إلى السماع.

(7) ذكر ابو حيان في الإرتشاف 4/ 2093 في التعدي بالهمزة اربعة مذاهب، احدها: أنه سماعي في اللازم والمتعدي، وهو مذهب المبرد، وانظر المقتضب 4/ 181،178، والثاني: انه قياسي فيهـا، وهـو مذهب ابي الحسن، وظاهر مذهب ابي علي. انظر راي ابي الحسن في المساعد 1/ 446، والثالث: انه قياسّي في اللازم - إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر- سماعٌ في التعدي، وهو ظاهر مذهب سيبويه. انظر الكتاب 4/ 96، والرابع: أنه مقيس في كل فِعل إلا في باب «علم» وهو مذهب ابي عمرو وجماعة. وينظر راي ابي على في المساعد 1/ 446.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في «جَلَسَ زيدٌ وَمَشَى وَسَارَ»: «جالستُ زيدا، وماشيته، وسَايرتُه») قيل: إنما كان «فاعَلَ» متعديا دون تفاعل؛ لأن وضعه لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير تعلق بذلك وضع تفاعل للنسبة إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق به[1].

(الثالث: صوغه على «فعلتُ» بالفتح «أفعلُ» بالضم لإفادة الغَلَبة تقول: «كَرَمْتَ زيداً» بالفتح، أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صوغُه على «استفعل» للطلب أو النسبة للشيء، كـ«استخرجتُ المالَ»، و«استحسنت زيدا»، و«استقبحت الظلم») أي: نسبت الحُسن إلى زيد، والقبح إلى الظلم، (وقد يُنقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «استكْتبتُه الكتابَ»، و«استغفرتُ اللهَ الذنبَ»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذّنب» لتضمنه معنى «استتبتُ»، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قولُ ابنِ الطراوة وابنِ عصفور[2]، وأماّ قول أكثرهم: إنّ «استغفر» من باب «اختار») يعني به كل فعل تعدّى إلى واحد بنفسه وإلى ثانٍ بحرف الجر، وهو مقصور على السماع، والذي سُمع فيه هو «اختار»، و«استغفر»، و«أمَرَ»، و«سمَّى»، و«كنَّى»، و«دعا»، و«زوّج» كما في البحر[3] (فمردود)[4] لأن صوْغ الفعل على «استفعل» مما يتعدى به الفعل حتى إذا كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين، و«غَفَرَ» متعدٍ إلى واحد، [فيكون «استغفر» متعديا إلى اثنين عملاً بهذا الأصل فلا يكون من باب اختار][5].

---

(1) حاشية الشمني 2/ 199.

(2) شرح جمل الزجاجي 1/ 281.

(3) البحر المحيط 4/ 397، والكتاب 1/ 39.

(4) وَرَجه ردّ المصنف لقول الأكثر، أنّ صَوْغ الفعل على «استفعل» من الأمور التي يتعدى بها الفعل حتى إذا كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين، و«غفر» متعدٍ إلى واحد، فإذا صيغَ على «استفعل» تعدّى إلى اثنين فلا يكون من باب « اختار »، حاشية الشمني 2/ 199.

(5) في (س): (فإذا صيغ على «استفعل» تعدّى إلى اثنين عملا بهذا الأصل، فيكون القول بأنه متعدٍ إلى الثاني بالحرف كـ«اختار»).

- في (س) بزيادة: مردود لخروجه عن هذا الأصل، على ابن الحاجب صرّح بأن «استغفر» يتعدى بنفسه تارة.

الخامس: تضعيف العين، تقول في «فرح زيد»: «فرَّحتُه»، ومنه (قد أفلح من زكّاها)[1]، (وهو الذي يسيّركم)[2] وزعم أبوعلي أن التضعيف في هذا للمبالغة، لا للتعدية، لقولهم: «سِرْتُ زيداً»، وقوله:

فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّة مَنْ يَسيرُها[3]

عجز بيت من الطويل، قال الجوهري: سارت الدابةُ، وسارها صاحبها يتعدّى ولا يتعدّى، قال الهذلي:

فلا تَجْزَعَنْ من سنة أنت سِرْتَها   فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّة مَنْ يَسيرُها

يقول أنت جعلتها سائرة في الناس[4] (وفيه نظر، لأنَّ «سرتُه» قليل، و«سيّرته» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سِرْته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً[5]، وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى: (نزل عليك الكتاب مُصَدِّقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هُدىً للناس)[6] قيل: هكذا في النسخ، وهو سَبْق قلم، والصواب: قد اجتمعت التعدية بالهمزة

---

(1) الشمس: 9.

(2) يونس: 22.

(3) عجز بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر 2/ 399، وليس في ديوانه، ولخالد بن زهير الهذلي في خزانة الأدب 5/ 84، والخصائص 2/ 212، وفيها «فلا تغضبَنْ»، و«سيرة» بدل سنة، و«لا تغضبَنْ» في لسان العرب (س ي ر) 4/ 390، ولخالد بن أخت ذؤيب في الصحاح (س ن ن) 2/ 371 و شرح أشعار الهذليين 1/ 212، ولخالد بن عتبة الهذلي في لسان العرب (س ي ر) 13/ 226، والشاهد في «يسيرها» حيث جاء متعدياً دون تضعيف.

(4) الصحاح (س. ن. ن) 2/ 371.

(5) لسان العرب (س ي ر) 4/ 389.

(6) آل عمران: 3،2.

وبالتضعيف[1]، [قلت: وكان المصنف اختار أن يتعلق الباء بـ«نزل»، لا بمحذوف هو حال][2]، وما قيل: أنه لا يتعلق بـ«نزل» لأنه قد تعدى إلى مفعولين، أحدهما بحرف، فلا يتعدى إلى ثالث[3]، ليس بشيء، نعم [لا يلائمه][4] قوله: (وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقاً، فقال لما نزل القرآن منجماً والكتاب جملة واحدة جيء بـ«نزل» في الأول و«أنزل» في الثاني)[5] [وقد سبقه إلى هذا الفرق بعينه الواحدي][6] (وإنما قال هو في خطبة الكشاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزّلَه بحسب المصالح منجماً»[7] لأنه أراد بالأول إنزاله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزال المذكور في (إنّا أنزلناه في ليلة القدر)[8] وأمّا قول القفّال) أبي بكر محمد بن علي الشاشي، مات سنة أربع عشرة وثلاثمائة، و«شاش» بلدة بما وراء النهر، وقد يُمنَعُ كما في القاموس[9]/ (إن 365 / ب المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أوْ الذي أُنزل في شأنه[10]، فتكلف لا داعي إليه) لجواز أن يكون ظرفاً لِـ«أنزل» لكنه ذهب إليه كثير[11]، منهم ابن الأنباري قال: أنزل في إيجاب صومه على الخلق القرآن، كما تقول: أنزل في الزكاة آية[12]،

---

(1) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 199.

(2) اي: حال من الفاعل، وأي: نزله محقاً او من المفعول، أي: نزله متلبساً بالحق، نحو: جاء بكر بثيابه، أي متلبساً بها. انظر تفسير اللباب 5/ 13.

- في (س): (ولكَ أن تقول: اختار المصنف أن يكون «بالحق» متعلق بـ«نزل» لا لمحذوف على أنها حال.

(3) قائله مكي. ينظر المشكل 1/ 24، واللباب في علوم الكتاب 5/ 14.

(4) في (س): (لا يلائم).

(5) الكشاف 1/ 411.

(6) ساقط من (س).

- انظر الوسيط في تفسير القرين المجيد 1/ 412.

(7) الكشاف 1/ 3.

(8) القدر: 1.

(9) القاموس المحيط 2/ 287.

(10) القفّال هو: أبوبكر محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي القفّال، من أكابر علماء عصره، أوّل من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، من كتبه «أصول الفقه»، و«محاسن الشريعة»، و«شرح رسالة الشافعي»، توفي سنة 365 هـ. وفيات الأعيان 4/ 200، ومعجم المؤلفين 3/ 498، والأعلام 6/ 274.

(11) في (س) بزيادة: (المحققين).

(12) انظر قول ابن الأنباري في التفسير الكبير 5/ 73.

ومنهم أبوالبقاء، قال المعنى في فضله، كما تقول أنزل في الشيء آية[1]، ومنهم البيضاوي قال: أنزل في شأنه القرآن، و هو قوله تعالى: (كتب عليكم الصيام)[2] (وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قوله تعالى: (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)[3] فقرن «نزل» بـ«جملة واحدة») وهي تُنافي التنجيم والتدريج، [وفيه أن الزمخشري][4] قد دفعه بقوله: «نُزِّل» ههنا بمعنى «أنزل» لا غير، كـ «خبَّر» بمعنى «أخبر» وإلاّ كان متدافعاً[5]، وقال في (وَمَا نتنزَّل إلاّ بأمر ربِّك)[6]: التَّنزُّل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الإطلاق، لأنه مطاوع «نَزَّلَ» ونَزَل يكون بمعنى «أنْزَلَ» وبمعنى التدريج، واللائق بهذا الموضع النزول على مهل[7]، ولهذا قيل: إنه إنما يحمل « نزل » على التدريج عند عدم القرينة الدالة على خلافه[8].

(وقوله تعالى: (وقد نزَّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يُكفر بها)[9] وذلك إشارة إلى قوله تعالى: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا)[10]

---

(1) التبيان في إعراب القرآن 1/ 126.

(2) البقرة: 182.

- ونص البيضاوي: «أي: ابتدئ فيه إنزاله وكان ذلك في ليلة القدر، أو انزل فيه جملة إلى السماء الدنيا، ثم نزل منجماً إلى الأرض، أو انزل في شانه القرآن، وهو قوله: (كتب عليكم الصيام)». تفسير البيضاوي1/ 105.

(3) الفرقان: 32.

(4) في (س): (لكن الزمخشري).

(5) الكشاف 3/ 90.

(6) مريم: 64.

(7) الكشاف 2/ 516.

(8) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 199.

(9) النساء: 139.

- في (س) بزيادة: قد ورد فيها «نزل» بالبناء للفاعل في قراءة عاصم، و«أن» مخففة اسمها ضمير الشان.

(10) الأنعام: 68.

- في (س) بزيادة: الآية، يعني: فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره.

وهي آية واحدة[1]) ومع ذلك استعمل [فيها][2] «نزل» وهو ينافي قول الزمخشري بإقتضائه التدريج في التنزيل، ولا تدريج مع وحدة الآية، [وكان المصنف قد اكتفى بهذا عن إيراد][3] قوله تعالى: (وقالوا لولا نُزِّل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية)[4] والجواب عنهما ما مرَّ من أنه إنما يُحمل على التدريج عند فقد المنافي، وهو موجود ههنا[5]، ويشكل على الزمخشري أيضا قوله تعالى: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب)[6]، وأجيب بأن المراد به كل نجم وحده، وسمِّي الكل باسم البعض مجازاً، أو لأنَّ «أنزل» يشمل الأمرين، و«نزل» لا يشمل إلاَّ الإنزال مرة واحدة. (والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثّلنا، وفي المتعدِّي لواحد[7]، نحو: «علمتُه الحساب»، و«فهمته المسألة»، ولم يسمع في المتعدِّي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدية لاثنين أن تنقل بالتضعيف إلى ثلاثة[8]، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا)[9] يعني القاصر والمتعدِّي لواحد، لقوله: ولم يُسمع في المتعدِّي لاثنين، ولهذا قيل: كان حقّه أن يذكر قول سيبويه أولاً[10]، (وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي لواحد.

السادس: التضمين) يأتي تفسيره في الباب الثامن[11]، وقد يكون سببا لكون المتعدِّي قاصراً، كما مرَّ[12] أو بالعكس. (فلذلك عُدِّيَ «رَحُبَ» و«طَلُعَ»

---

(1) والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدريج. انظر حاشية الدسوقي على المغنى 3/ 167.

(2) في (س): (في شانها).

(3) في (س): (ولعل المصنف اكتفى بورودها هنا).

(4) الأنعام: 37.

(5) في (س) بزيادة: فيحمل «نزل» على «أنزل».

(6) الكهف: 1.

(7) في (س) بزيادة: عطف على قوله: «في القاصر».

(8) انظر قول الحريري في ارتشاف الضرب 4/ 2133.

(9) في حاشية الأمير 2/ 18، «أي: القاصر والمتعدي لواحد، أمّا المتعدي لاثنين فلا يسمع، كما قال: قيل».

(10) قائله الدماميني، ينظر حاشية الشمني 2/ 199.

(11) ينظر الباب الثامن.

(12) ينظر النوع الرابع عشر من الأمور التي يكون معها الفعل إلاّ قاصراً.

إلى مفعول واحد لمّا تضمَّنا معنى «وَسِعَ» و«بَلَغ»[1]، وقالوا «فَرِقْتُ زيداً»[2]، و(سَفِهَ نَفْسَهُ)[3] لتضمنها معنى «خاف»، و«امْتَهَنَ») أي: ابتدل (أو «أهلك» ويختص التضمين عن غيره) أي: ينفرد عن غيره (من المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّيَ «أَلَوْتَ» بقصر الهمزة بمعنى «قَصَرت» إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لاَ آلُوكَ نُصحاً» و«لاَ آلُوكَ جُهداً» لما ضُمِّنَ معنى: لاَ أمنعكَ) قال الفيومي: منعتُه الأمر ومن الأمر[4]، [وفي الأصول قد أثبت الشارح][5] «الألو» متعدياً إلى مفعولين، لقولهم: «لا آلوك جهدا»، فجعله كالمنع، والظاهر أنه من قبيل الحذف والإيصال (ومنه قوله تعالى: (لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)[6]) وجوَّز أبوالبقاء نصبه على التميز،/ وعلى نزع الخافض، 366/ب
وكونه مصدراً في موضع حال[7]، وقال ابن عطية: لا يقصرون لكم فيما فيه الفساد عليكم[8]، قيل: فعلى هذا يكون المضمر و«خبالاً» منصوبين على نزع الخافض، اللاّم و«في»[9] (وعُدِّيَ «أخبر» و«خبّر» و«حدّث» و«أنبأ»، و«نبّأ» إلى ثلاثة لمّا ضُمِّنت) أي: هذه[10] الخمسة (معنى «أعلم» و«أرى») ماضين (بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو: (أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم)[11]، (نبِّئوني بعلم)[12].

---

(1) تقدّم هذا في النوع الأول مما يكون الفعل فيه قاصراً في كلام نصر بن سيّار «رَحُبَتكم الدخول في طاعته»، و«إنّ بِشراً طَلَعَ اليمن».
(2) الفَرَق بالتحريك: الخوف، وقد فرِق بالكسر. وتقول فرِقتُ منك، ولا تقلْ فَرِقْتُكَ، ينظر الصحاح (ف ر ق) 4/ 304.
(3) البقرة: 130.
(4) المصباح المنير (م ن ع) 1/ 580.
(5) في (س): (قال بعض المحققين، قال التفتازاني).
(6) آل عمران: 118.
(7) التبيان في إعراب القرآن 1/ 229.
(8) المحرر الوجيز 1/ 496.
(9) قاله ابن عادل الحنبلي. ينظر اللباب في علوم الكتاب 5/ 489.
(10) في (س) بزيادة: الأفعال.
(11) البقرة: 32.
(12) الأنعام: 144.

السابع: إسقاط الجار توسعاً[1] ويقال الحذف والإيصال وهو نوع من إجراء القاصر مجرى المتعدي (نحو: (ولكن لا تواعدهنَّ سراً)[2] أي: نكاح، (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُم)[3] أي: عن أمره، (واقعدوا لهم كُلَّ مرصدٍ)[4] أي: عليه، وقول الزجاج: «أنه ظرف»[5] ردّه الفارسي بأنه مختصٌ بالمكان الذي يُرصَد فيه؛ فليس مبهماً[6]، وقوله:

.... كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ)

تقدم شرحه في الديباجة[7] (أي: في الطريق، وقول ابن الطراوة: «أنه ظرف»[8]، مردود أيضا بأنه غير مبهم[9]، وقوله: إنه اسم لكلّ ما يَقبَلُ الاستطراقَ[10] فهو مبهم، لصلاحيته لكلّ موضع مُتنازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق، ولا يُحذَف الجار قياساً إلاَّ من «أنْ» و«أنّ») [خلافاً للأخفش الصغير، فإنه أجاز حذفه قياساً إذا تعيَّن[11]][12]،[13] وينتقض [الحصر][14] بقول

---

(1) في (س) بزيادة: وسيأتي أنه مقصور على السماع إلاّ في مواضع خلافاً للأخفش.

(2) البقرة: 233.

(3) الأعراف: 150.

(4) التوبة: 5.

(5) معاني القرآن للزجاج 2/ 430، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج 1/ 119.

(6) المسائل المشكلة ص 549.

(7) انظر شاهد رقم (3) في المغنى.

(8) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء في الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ص 67.

(9) في شرح شواهد الإيضاح ص 156: «وقوله: الطريق، أي: في الطريق فأسقط الجار وعدّي الفعل لأنه مكان مخصوص».

(10) أي: وقول ابن الطراوة. ينظر رسالة الإفصاح ص 68.

(11) ساقط من (س).

(12) انظر راي الأخفش الصغير في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 153.

(13) في (س) بزيادة: وهنا.

(14) ساقط من (س).

الرضي: إن حذف الجار صار قياساً[1] في بابي المفعول فيه والمفعول لـه كما كان قياساً[2] مع «أن» و«إن»، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثـة[3]، [كما ينتقض حصره بقول المصنف][4] (وأهمل النحويون هنا ذكر « كي » مع تجويزهم في نحو: «جئتك كي تكـرمني» أن تكـون «كـي» مـصدرية، والـلام مقـدرة، والمعنى لأن تكرمني) ذلك أن تقول: إنما أهملوه اكتفاءً بذكر «أن» [فإنها][5] بمنزلـة «أن» كما مرَّ في «كي»[6] (وأجازوا أيضا كونها تعليلية، و« أنَّ » مضمرة بعدها، ولا يحذف مع «كي» إلاَّ لام العلة، لأنها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيهـا[7]، قـال الله تعالى: (وبشِّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنَّ لهم جنَّـات)[8] (شَـهِدَ الله أنَّه لا إله إلاَّ هو)[9] أي: بأنَّ لهم، وبأنـه (وترغبـون أن تنكحـوهن)[10] أي: في أن، أو: عـن، علـى خـلاف في ذلـك بـين المفـسرين) [وإنمـا اختلفـوا فيـه][11] لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة كما قال في الخاتمة[12]، وجوَّز الزمخشري كِلا التقديرين، فقال: في أن تنكحوهن لِـدَمَامَتِهِنَّ[13]، وروي أنَّ عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- كان إذا جاءه وَلِـيُّ اليتيمـة نظـر، فـإن كانـت

---

(1) في (س) بزيادة: أي: «في»، و«اللام».

(2) في (س) بزيادة: حذف حرف الجر.

(3) شرح الرضي على الكافية 2/ 26.

(4) في (س): (كما أن كلام الرضي ينتقض بقول المصنف).

(5) في (س): (لكونها).

(6) ينظر مبحث «كي» في مغني اللبيب 1/ 206.

(7) أي: «أنَّ»، و«أن»، فإنه يحذف معهما كل جار.

(8) البقرة: 24.

(9) آل عمران: 18.

(10) النساء: 126.

(11) في (س): (وإنما اختلفوا في المقدر من الحرفين في الآية).

(12) ينظر الخاتمة التي تحدث فيها عن الحذف في الباب الخامس.

(13) هذا التقدير وقع خطأ من الناسخ، والصواب ما جاء في (س، ح) وهو (فقال: في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن) لأنه مطابق لما في الكشاف 1/ 567.

اليتيمة نظر، فإن كانت جميلة غنيّة قال: زوِّجها غيرك، والْتمس لها من هو خير منك، وإن كانت ذميمة لا ما لها قال: تزوّجها، فأنتَ أحقُّ بها[1].

(ومّا يحتملها قوله:

ويَرغَبُ أن يبني المعالي خالدٌ ويرغبُ أن يرضَى صَنيع الألائمِ[2])

بيت من الطويل (أنشده ابن السيِّد) «المعالي» جمع معلاة بفتح الميم، وهي كسب الشرف، و«الصنيع» فعل القبيح، و«الألائم» جمع «ألأم» من: لَؤُمَ الرجلُ فهو لئيم[3] (فإن قدّر «في» أولاً و«عن» ثانياً فمدْحٌ لخالد، وإن عُكس فذمٌّ له، ولا يجوز أن يقدّر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض) [لا يقال: لا تناقض، لا اختلاف الزمان][4]، بأن يراد يرغب الأول وقت غير وقت يراد بالثاني، لأن المراد بكل من الفعلين الاستمرار (ومحل «أنْ» و« أنْ » وصلتها بعد حذف الجار نصبٌ 366 / ب عند الخليل وأكثر النحويين[5]، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب/ مما حُذف منه) احترز بذلك عن نحو: الله لأفعلنَّ، بالجرّ، فإنه نادر (وجوّز سيبويه أن المحلُّ جرٌّ، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنه خبر لكان قوياً، وله نظائر، نحو قولهم: «لاهِ أبوك»[6]) أصله: لله درُّ أبيك، فحذف الجار مع اللام الأولى وبقي عمله، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (وأما نقل ابن مالك أنَّ الخليل يرى أن الموضع جرٌّ، وأنَّ سيبويه يرى أنه نصب[7] فسهو) أي:

---

(1) الكشاف 1/ 567.

(2) لم اعثر على قائلة فيما توفر لدي من مصادر، واستشهد به على حذف الجار قياساً قبل «أن» أي: ويرغب في أن، ويرغب عن أن.

(3) في (س) بزيادة: دني الأصل شحيح النفس.

(4) في (س): (لا يدفع بالحمل على اختلاف الزمان).

(5) الكتاب 3/ 182.

(6) المصدر السابق.

(7) شرح التسهيل 2/ 148.

سهو مقلوب، وتبعه الرضي فقال: إنها في محل النصب عند سيبويه، وقال الخليل والكسائي: باقية على ما كانت عليه من الجر، والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة[1]، (ومما يشهد لمدّعي الجر قوله تعالى: (وأنّ المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً)[2]، (وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)[3] هذه الآية في سورة المؤمنين، لكن التلاوة «فاتقون» دون فاعبدون[4]، نعم[5] هي في الأنبياء لكن بكسر «إن»[6] وبدون واو قبلها (أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً لأن المساجد لله، فاعبدون لأن هذه أمتكم امة واحدة) [قال الحلبي][7]: هو رأي الخليل وجعله كقوله تعالى: (لإيلاف قريش)[8]، فإنه متعلق بقوله: (فليعبدوا)[9] [قيل][10]: يشكل تقديم معمول ما بعد الفاء عليها[11] إلاّ أن يتخرّج على حذف «أمّا» الشرطية[12]، وقد مرّ أن الرضي حكى أن حذفها مطّرد، وإذا كان ما بعد الفاء أمراً أوْ نهياً، وما قبلها منصوباً به المفسر به[13]، (ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أنّ» وصلتها، لا تقول «أنك فاضل عرفت») علّل ذلك في

---

(1) شرح الرضى على الكافية 4/ 138.

(2) الجن: 18.

(3) الأنبياء: 91 والصواب كما في سورة الأنبياء (إنّ هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون).

(4) الآية التي وردت في سورة المؤمنين كُسرت فيها همزة «إن»، وسبقت بالواو، والتلاوة فيها «فاتقون» بدل «فاعبدون»، قال تعالى: (وإنّ هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون) المؤمنون: 53..

(5) في (س) بزيادة: وقع في سورة الأنبياء، لكن «أنّ» مكسورة بدون واو قبلها.

(6) وكذلك في سورة المؤمنون.

(7) ساقط من س.

(8) قريش: 1.

(9) الدر المصون 6/ 396، وحاشية الشهاب 9/ 570.

- في (س) بزيادة: (ذكره الشهاب).

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: (فقيل).

(12) لأن في الكلام معنى الشرط، إذ المعنى: « إمّا لا فليعبدوه لإيلافهم على معنى: ان نِعَمَ الله عليهم لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة، التي هي نعمة ظاهرة ». الكشاف 4/ 287 البحر المحيط 10/ 548، تفسير البيضاوي 2/ 624.

(13) في (س): (او بمفسَّر به) وهو الصواب كما في شرح الرضي على الكافية 4/ 475.

- وفي (س) بزيادة: فيكون تقديم المعمول مغتفراً، وقيل إن الفاء لا تمنع عن العمل فيما قبلها عند الزمخشري والحوفي وأبي البقاء.

تقول «أنك فاضل عرفت») علّل ذلك في النوع الثاني عشر[1] بالالتباس بأن الـتي بمعنى لكل، وقوله:

(وما زرتُ ليلى أن تكـون حبيبـةً إلـيَّ ولا دَيْـن بهـا أنـا طَالِبُـه[2])

بيت من الطويل للفرزدق، «قوله» مبتدأ وخبره (رَوَوْهُ بخفـض «ديـن»[3] عطفاً على [محل][4] «أن تكون» إذ أصله: لأن تكـون) [علـة للزيـادة][5] أي: مـا زرت ليلى لكونها حنينة أي: مشتاقة إليَّ ولا لديْن أنا طالب لذلك الدين منها أو عليها، [والباء][6] بمعنى «مِن» أو «على»، [وقيل: يحتمل القلب][7] والأصل: ولا دين أنا طالب به، (وقد يجاب بأنه عطفٌ على تـوهُّم دخـول الـلام) فـلا يكـون شاهداً لمدعي الجر (وقد يُعترض بأن الحمل على العطف علـى المحـل أظهـر مـن العطف على التوهم) لقلته وندرته (ويُجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات) [لما عرفت][8] أن الإستدلال بالمحتمل إمَّا ممتنع أو ضعيف.

(وهنا مُعَدٍّ ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال : «كَسِيَ زيد» بوزن «فَرِحَ»، فيكون قاصراً، قال:

---

(1) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.

- ينظر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة في مغني اللبيب 2/ 675.

(2) للفرزدق في ديوانه 1/ 84، و«سلمى» بدل «ليلى» في الإنصاف 1/ 395، شرح أبيات سيبويه 2/ 87 والكتاب 3/ 29، وفي شرح الأشموني «ليلى» 1/ 346، والشاهد في «أن تكون حبيبة» حيث حذف منه حرف الجر إذ أصله «لأن تكون».

(3) في (س) بزيادة: هذه الجملة خبر لقوله: «ما زرتُ».

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (وهو علّة الزيادة).

(6) في (س): (على أنّ الباء).

(7) في (س): (ولا حاجة لما قيل: أنه من باب القلب).

(8) في (س): (لما عُرف).

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الْجَـوَارِي فَتَنْبُو العيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجافِ[1]

بيت من الوافر [لأبي خالد الخارجيّ][2]، وقبله:

لقـــد زَادَ الحيـــاة إليّ حُبّـــاً بنـــاتي أنهـــنَّ مـــن الـــضعاف
أحــاذر أن يَـرَيْنَ الفقـر بَعْـدي وأن يَـشْرَبْنَ رَنْقـاً بعـد صـافِ

وبعده:

[ولولاهُنّ][3] قد سـوّمتُ مهـري وفي الـــرحمن للـــضّعفاء كـــافِ

[كتبها][4] جواباً لقول قطري بن فجاءة المازني:

أبـا خالـدٍ أنفـر فلـست بخالـد وماجعل الـرحمنُ عـذراً لقاعـد
أتزعم أن الخارجيُّ على المـدى وأنت مقيم بين لصٍ وجاحدِ[5]

---

(1) لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحبطي في الأغاني 18/ 49، ولأبي خالد القناني في لسان العرب (ك ر م) 12/ 511، ولسعيد بن مسحوج الشيباني في لسان العرب(ك س ا)15/ 224، ولمرداس بن أدية في لسان العرب (ع ج ف)9/ 234، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر1/ 270، والمنصف 2/ 115، والشاهد «كَسِيَ» حيث حولت حركة الكاف إلى الفتح فأصبح قاصراً.

(2) في (س): (لأبي خالد من قعد الخوارج).
- وأبوخالد الخارجي هو:...

(3) في (س):ولولا ذاك.

(4) في (س):(وهذه الأبيات كتبها خالد الخارجي).

(5) لقطري بن الفجاءة في اللسان (ك ر م)12/ 511، والكامل 3/ 123، وشرح أبيات المغني 7/ 139.
- وقَطَرِيُّ بن الفجاءة هو: أبونعامة، قطري بن الفجاءة الكناني المازني التميمي، من رؤساء الأزارقة وأبطالهم، كان خطيباً فارساً شاعراً، توفي سنة 78هـ وفيات الأعيان 4/ 93، وخزانة الأدب 10/ 163، والأعلام 5/ 200.
- وفي (س) بزيادة: ذكره السيوطي.

فالرنق بفتح النون مصدر «رنِق الماء» بالكسر [إذا أنكدر][1]، وسكنها[2] للضرورة، و«تنبو» تتباعد، و«العجاف» جمع «عجفا» وهي الهزيلة، و«الكَرِم»، [وقيل بكسر الراء][3] [يوصف به المفرد والجمع مذكراً أو مؤنثاً كما في الصحاح][4]، يقول: إن حُبِّي للحياة وتخلّفي[5] لأجل بناتي فإنّي إن قُتِلْتُ لم يبق/ لهن من يقوم بأمرهن فَيَعْرَيْنَ ويَجُعْنَ وتَنْبُو عين من يَتَزوجَهُنَّ عَنْهُنَّ، 367 / أ
ولولاهُنَّ سوّمت مُهري للحرب، أي: جعلت له علامة (فإذا فتحت السين صار بمعنى «سَرَّ» و«غطّى»، وتعدّى إلى واحد كقوله:

وأركبُ في الروْع خيفانة كَسَا وَجْهَهَا سَعَف مُنْتَشِر[6])

بيت من المتقارب لامرئ القيس يصف فرساً، «الروْع» الفزع، [و«خيفانة» أي: فرس خفيفة شبهها بالجرادة][7]، و«السَّعَفُ» محركة جريد النخل أو ورقه [شبه به شعر ناصية الفرس][8]، وقد عاب الأصمعي هذا الوصف، وقال: إن الشعر إذا غطّى وجه الفرس فذلك هو الغمم الذي يكره في الخيل، كما أن السفا هو قصر شعر الناصية مذموم فيها، والجيد الاعتدال[9]، قال ابن حبيب: أخطأ الأصمعي، لأن امرؤ القيس أعلم بالخيل منه[10]، وردّ بأن هذا ليس بكافٍ

(1) في (س): (إذا تكثر).
(2) في (س) بزيادة: الشاعر.
(3) في (س): (وقيل: الكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام).
(3) ساقط من (س).
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: من الحرب إنما هو.
(6) لامرئ القيس في ديوانه ص 163، ولسان العرب (خي ف)9/ 102، (س ع ف)9/ 151، والموشح ص44.
(7) في (س): (الخيفانة واحدة الخيفان، وهو الجراد إذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة شبه به الفرس لخفتها وضمورها).
(8) في (س): استعير لشعر ناصية الفرس.
(9) انظر الموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي 1/ 37، والموشح ص 29.
(10) انظر قول ابن حبيب في حاشية الشمني 2/ 200.

في التخطئة[1]، والجواب ما قاله ابن بشر الآمري: [إنه] [2] تخلّص عن الغمم بقوله: متشر، لأن الغمم إنما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين[3]، و«انتشار الشعر» تفرقه (أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب، فتعدى لاثنين، نحو: «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً»، قالوا: وكذلك «شَتِرَتْ عينُه» بكسر التاء، قاصر بمعنى: انقلب جفنها، و«شَتَرَ الله عينه» بفتحها متعدٍّ بمعنى: قلبها، وهذا عندنا) [معاشر البصريين][4] (من باب المطاوعة، يقال: «شَتَرَهُ فَشَتَرَ»، كما يقال: «ثَرَمَهُ») أي: ضربه على فِيهِ (فثرم وثَلَمَهُ فَثَلِمَ) أي: كسر فانكسر، والمتعدية [منها][5] بفتح العين، واللازمة بكسرها، (ومنه: « كَسَوتُه الثوبَ فكسِيَه»، ومنه) أي: من باب كسوته الثوبَ (البيت أي: بيت أمرئ القيس، ولكن حُذف فيه المفعول) يعني الثاني أي: كسا وجهها جمالاً[6]، ونحوه، وههنا معديات أخر: إسقاط الهمزة، نحو: أكَبَّ الرجل وكبته أنا، والبناء على أفعوعل مراد به المبالغة نحو: جلا الرجل واجْلَوْلَيْته، وتكرير اللام نحو: صعر خده وصعررته، ووَاوَمَعَ[7]، وإلاّ[8]، [وكأنه لم يذكرها][9] لعدم التعويل عليها عند الأكثرين.

---

(1) ردّه الدماميني، انظر المصدر السابق.

(2) ف (س): (إن امرؤ القيس).

(3) الموازنة 1/ 37، وانظر حاشية الشمني 2/ 200.

- وابن بشر الآمدي هو: ابوالقاسم، الحسن بن بشر بن يحي الآمدي، عالم بالأدب، راوية، من الكتاب، له شعر، من كتبه «الموازنة بين أبي تمام والبحتري»، و«المؤتلف والمختلف»، وغيرهما، توفي سنة 370هـ إنباه الرواة 1/ 320، ومعجم الأدباء 2/ 469، والأعلام 2/ 185.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (من هذه الأفعال).

(6) في (س) بزيادة: او حسناً.

(7) في (س) بزيادة: نحو: «قمت وعمراً».

(8) في (س) بزيادة: نحو: «قام القوم إلاّ زيداً».

(9) في (س): (ولم يذكرها المصنف).

الباب الخامس
من الكتاب في ذكر الجهـات
التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

(وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُرَاعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأوّل واجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً، أو مركّباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السُّوَر على القول بأنه من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

ولقد حُكِيَ لي أنّ بعض مشائِخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصَّل:

لا يُبعِـــدُ الله التلبُّــــبَ والـــــ ـغارات إذْ قال الخَمِـيسُ: نَعَـمْ[1])

بيت من السريع مدرج آخر صدره اللام من «الغارات» لعمرو بن سعد المرقّش[2][3] على صيغة الفاعل من «الترقيش» لُقّبَ به لقوله:

الـــدار وَحْـشٌ والرّسُـوم كمـا رَقَّـشَ فِـي ظَهْـرِ الأَدِيـم قَلَـمْ

(1) بيت من السريع للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص 60، وشرح أبيات المغني7/ 142، وشرح المفصل 1/ 94، ولسان العرب (ع م م) 12/ 427، (ن د ى) 15/ 316، والشاهد في «نعم» مفرد أنعام، وهي خبر لمبتدأ محذوف.

(2) هو: ربيعة بن سعد بن مالك، ويقال: بل هو عمرو بن سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة، وهو ابن عشّاق العرب المشهورين، وصاحبته أسماء بنت عوف بن مالك بن ضبيعة بن قيس، ويعرف بالمرقش الأكبر، انظر الشعر والشعراء ص 119، والأغاني 6/ 127، وخزانة الأدب 8/ 313، ومعجم الشعراء ص 247.

(3) في (س) بزيادة: احد العشاق كان يهوى ابنة عمه اسمها أسماء، ولُقّب بالمرقش.

وأوّلُ القصيدة:

هَـلْ بالـدِّيارِ أنْ تُجيب صَـمَـمْ   لَوْ كَانَ رَسْمٌ نَاطقاً [بكَلَمْ[1]][2]

[قيل[3]]: هي ليست بصحيحة الوزن ولا حسنة الروي[4][5]، قال ابن قتيبة: ولا اعلم شيئاً منها مستحسن إلاّ قوله:

النَّـشْرُ مِـسْكٌ والوجـوهَ دَنـا   نيرُ، وأطْـرافُ الأكُـفُ عَـنَمْ[6]

«التلبُّب»: التشمّر، و«الغارات»: جمع غارة اسم [فاعل[7]] للإغارة على العدو، و«الخميس»: الجيش، لأنه خَمّسَ فِرق: مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة، والمعنى: لا يُبْعِدُ الله عنّا أنْ نشمّر في غارات/ الأعداء ومحاربتهم حين يقول العسكر: 367/ب هذه نعم (فقال: «نَعَمْ» حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حُسْنُ لغة كنانة في «نَعَمْ» الجوابية وهي «نعِمْ» بكسر العين، وإنما «نَعَمْ» بالفتح هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي: هذه نَعَمْ) فاغتنموها وأغيروا عليها (وهو

---

(1) في (س): (كلم).

(2) في (س) بزيادة: ومنها:

لـبس علـى طـول الحيـاة نـدم   ومـن وراء المـرء مـا يعلـم

يهلـك والـد ويخلـق مولـود   وكـل ذي أب يـتـم

(3) في (س): (قال شارح شواهد التلخيص).

(4) ينظر معاهد التنصيص 2/ 82.

(5) في (س) بزيادة: ولا فصيحة ولا لطيفة المعنى.

(6) ينظر الشعر والشعراء ص 120،
- والعَنَمُ: شجرٌ لَيِّنُ الأغصان لطيفها يشبه البنان كانه بنان العذارى، انظر لسان العرب (ع ن م) 12/ 429

(7) ساقط من (س).

عن الشاهد) قال صاحب المفصّل: أورده شاهداً لحذف المبتدأ[1]، (وسألني أبو حيـان - وقد عَرَض اجتماعُنا- عَلاَمَ عُطِفَ «بِحَقَلَّدِ» من قول زهير:

ثَقِــيٌّ نَقِــيٌّ لَــمْ يُكَثِّــرْ غنيمــةً   بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَـى وَلا بِحَقَلَّـدِ[2]؟)

بيت من الطويل، النهكة: الظلم والغلبة، وفي القاموس [الحقلّد كعلمّس: الضيّق البخيل والضعيف[3]]، وفي قول زهير الآثِم أوالحُقْدُ والعداوَةُ، وكزِبْرِجٍ السيّءُ الخُلُقِ الثَّقيلُ الرُّوحِ[4]، (فقلت: حتى أعرف ما «الحقلَّدِ» فنظرنا فإذا هو السَّيِّءُ الخُلـق) ضمير هو إمّا للحقلّد على أن السَّيءُ الخلق مدلوله؛ لأن الضيّق في الإنسان سوء الخلق، أوْ لأبي حيّان لِمَا كان بينهما من المنافسة فأورد كلامه على وجه يحتمل الأمرين إشارة إلى ما يُنَسبُ إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق[5]، (فقلت: هو معطوف على شيءٍ مُتوهم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة)، ويحتمل أن يعطف على «بِنَهْكَةٍ»[6] بتقدير مضاف أي: ولا بنهكة حقلّد، هذا ظاهر إذا أُريدَ بالحقلّد الضعيف[7] [وكذا][8] إذا أريد السيءُ الخُلق؛ لأنه لا يفخر بغلبته وأسره لكونه صفة نقص، (فاستعظم ذلك) أي: عدّه عظيماً حيث زعم أنه أي: قوله في تفسير قوله تعالى: (أو كالذي مرَّ على قرية)[9]: والعطف على [المعنى][10] في لسان العرب[11] موجود قال الشاعر:

---

(1) شرح المفصل 1/ 94.

(2) بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 234، ولسان العرب (ح ق ل د) 3/ 154.

(3) في (س): (والحقلّد بفتحتان وتشديد اللام، وقال الجوهري: الضيق البخيل).

(4) القاموس المحيط (حقلّد) 1/ 299.

(5) هذا الكلام للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 201.

(6) في (س) بزيادة: ذي قربى.

(7) في (س) بزيادة: كما في القاموس.

(8) في (س): (وامّا).

(9) البقرة: 259.

(10) ساقط من (س).

(11) أي في لغة العرب.

ثَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّر غنيمةً بنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلا بِحَقَلَّدِ

أي: بسَيِّء الخلق، المعنى في قوله: لم يُكثِّرْ ليس بمكْثِر، ولذلك راعى هذا المعنى فعطف عليه قوله: ولا بحقلّدِ[1] (وقال الشلوبين: حُكِيَ لي أنَّ نحوياً من كبار طلبة الجزولي سُئل عن إعراب «كلالة» في قوله تعالى: (وإنْ كان رجلٌ يُورث كلالة)[2] فقال: أخبروني ما «الكلالة»؟، فقالوا له: الورثة إن لم يكن فيهم أبٌ فما عَلاَ، ولا ابن فما أسفل: فقال هي إذن تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثُهُ كلالةٌ، ثم حُذف الفاعلُ وبُنِيَ الفعل للمفعول فارتفع الضمير العائد إلى رجل واستتر) للاختصار، فقيل: «يُورثُ»، (ثم جيء بـ «كلالة» تمييزاً[3]، ولقد أصاب النحوي في سؤاله) واستكشافه عن معنى «كلالة» بقوله: أخبروني ما الكلالة؟ (وأخطأ في جوابه) هي إذن تمييز، (فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حُذِفَ لأجله وتراجع عمّا بُنِيَتْ الجملة عليه من طيِّ ذِكْر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل! «ضُرِبَ أخوك رجلاً») [على بناء المفعول][4]، والأصل: ضَرَب رجلٌ أخاك، فَحُذِفَ الفاعل وبُنِيَ «ضرب» للمفعول وأقيم «أخاك» مقامه، فقيل: ضُرِبَ أخوك ثم جيء بالفاعل منصوباً على التمييز يعني أن هذا التركيب لم يوجد لأنه نقض لغرض حَذْف الفاعل بإتيانه في صورة التمييز ورجوع عما بُنِيَ عليه الكلام من حذف الفاعل فيه، وفيه أنه شهادة على النفي، (وأمّا قراءة من قرأ (يُسبَّح لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصال رِجالٌ)[5] بفتح[6] الباء فالذي سوَّغ فيها أن يذكر الفاعل[7] أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حُذف فيها)[8] جواب عما يقال: إن ذكر/ الفاعل بعد حذفه[9] ليس بمُمْتَنِعْ 368/أ

---

(1) انظر البحر المحيط 2/ 301.
(2) النساء: 12.
(3) في (س) بزيادة: أي: منصوبة على التمييز.
(4) ساقط من (س).
(5) النور: 36، 37.
(6) قرأ ابن عامر وأبوبكر بفتح الباء، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر النشر في القراءات العشر 2/ 332.
(7) في (س) بزيادة: بعدما حُذف.
(8) في (س) بزيادة: هذا.
(9) في (س) بزيادة: جائز.

بمُمْتَنِعْ كما في هذه القراءة، يعني أنّ الممتنع إنّما هو حَذْفُ الفاعل في كلام ثم ذكره فيه، وهذه القراءة ليست كذلك، فإنّ الفاعل فيها إنما حُذِفَ في كلام ثم ذُكر في كلام آخر؛ لأن «رجال» [فيها][1] فاعل لفعل محذوف [والجملة جواب لسؤال مُقَدَّر][2] وكإعراب هذا المعرب «كلالة» تمييزاً) خبر [مقدم[3]] أو مبتدأ خبره (قول بعضهم في هذا البيت:

يَبْسُطُ للأَضْيافِ وَجْهاً رَحْباً   بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْباً[4]

بيتان من الرجز لا بيت[5].

(إنّ الأصل: كما بَسَط كَلْبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ) [أي: المصدر][6] (للمفعول[7] فَرُفِعَ،) [وصَارَ بَسْط ذراعاه،][8] (ثم أُضِيفَ إليه) فَخُفِضَ (ثم جِيءَ بالفاعل[9] تمييزاً)، وهذا أيضاً نقض للغرض ورجوع عمّا بُنِيَ عليه الكلام، وهو متدافع؛ لأن ما حذف لا يذكر.

(والصواب في الآية أن «كلالة» بتقدير مضاف أي: ذا كلالة، وهو إمّا حالٌ من ضمير «يُورث» فـ«كان» ناقصة، و«يُورثُ» خبر، أو تامة فـ«يُورثُ» صفة، وإمّا خبر

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (وقع معه جواباً لسؤال مقدر).

(3) ساقط من (س).

(4) رجز بلا نسبة في لسان العرب (ص ف ح) 2/ 4/ 5، و(ق ن ن) 13/ 348، وكتاب العين 5/ 27، والمخصص 9/ 175، وتاج العروس (ص ف ح)، و(ق ن ن) 6/ 541، والشاهد في « كلباً » حيث كان تمييزاً بعد أن كان فاعلاً حيث حذف ثم جيء به تمييزاً وهذا نقض للغرض الذي من أجله حذف الفاعل.
وفي جميع هذه المصادر يروى:

يَصفح لِلقِنَّة وجهاً جَأباً   صَفْحَ ذراعيه لعظم كلباً.

(5) أشار إلى أنهما بيتان، لكنه لم يذكر البيت الثاني في جميع النسخ، ولم تذكر المصادر إلاّ هذا البيت.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: وهو ذراعيه.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: وهو كلب.

[لكان][1] فـ«يُورثُ» صفة، ومَنْ فَسَّرَ «الكلالة» بالميت الذي لم يترك والداً ولا ولداً[2] فهي أيضاً حالٌ أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومَن فَسَّرَهَا بالقرابة فهي مفعول لأجله[3].

وأمَّا البيت فتخريجه على القلب) بتقديم المفعول على الفاعل (وأصله: كما بَسَطَ ذِرَاعَاه كَلْباً، ثم جيءَ بالمصدر وأُضِيفَ للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلباً على المفعول المقلوب على الفاعل.

وَهَا أَنَا مُوردٌ بعون الله تعالى أمثلة[4]) فيه إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم الإشارة، [وهو شاذٌ وقد مرَّ نظيره في الذيباجة][5] (متى بُنِيَ فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظَر في موجب المعنى حصَلَ الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه الوَهْمُ بهذا السبب، وسترى لك مُعيَّناً.

فأحدها: قوله تعالى: (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ)[6] فإنه يتبادر إلى الذهن عَطْفُ «أن نفعل» على «أن نترك» وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنَّما هو عَطْفٌ على «ما» فهو معمول لِـ«التركِ» والمعنى: أن نتركَ أن نفعلَ، نعم من قرأ «تفعل» و«تشاء» -بالتاء لا بالنون- فالعطف على «أن نترك» قال الزمخشري: قرأ ابن أبي عبلة بتاء الخطاب فيهما، و«ما نشاء» هو ما كان يأمرهم به من ترك التَّطْفِيف والبخسْ، والاقتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير، وقيل: كان نهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها[7].

---

(1) في (س): (لكان الناقصة).

(2) وهذا القول لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن العباس وسليم بن عبيد وقتادة والحكم وابن زيد الزهري وأبي اسحاق السبعي. انظر تفسير ابن عطية 2/ 19، وفي اللباب في علوم الكتاب 6/ 222: لعلي بن أبي طالب وابن مسعود.

(3) في (س) بزيادة: أي يورث لأجل كلالة.

(4) في (س) بزيادة: وقد وقع نظير هذا التركيب في خطبة الكتاب.

(5) ساقط من (س).

(6) هود: 87.

(7) الكشاف 2/ 396.

- وابن أبي عبلة هو: إبراهيم بن أبي عبلة، شمّر بن يقظان بن عبدالله المرتحل، ويكنى أبو إسماعيل، وقيل أبو سعيد الرملي، وقيل الدمشقي، ثقة، تابعي، له: «حروف القرآن»، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى جهيمة بنت يحي الأوصابية، توفي سنة 152هـ. تهذيب التهذيب 1/ 142، وغاية النهاية 1/ 19.

(ومُوجبُ الوهم المذكور أن المُعْرِبَ يرى «أن» والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف.
ونظير هذا سواء، أن يُتَوَهَّمَ في قوله:

لَمَّــا رأيــتُ أبَــا يَزيــدَ مُقَــاتِلاً أدَعَ القِتَالَ وأشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[1])

تقدّم شرحه في لمّا[2].

(أن الفاعلين متعاطفان، حين يرى الفعلين مضارعين منصوبين، وَقَدْ بَيَّنْتُ في فصل «لَمَّا» أنَّ ذلك خطأ، وأنَّ «أدعَ» منصوب بـ«لَنْ» و«أشهدَ» معطوف على «القتال»)[3] على حد قول ميسون:

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتقرَّ عَيْني .. ..[4]

(الثاني: قوله تعالى: (وَإِنِّي خِفْتُ المَوالِيَ من ورائي)[5]، فإن المتبادر تعلُّقُ «مِن» بـ«خِفْتُ» وهو فاسد في المعنى)؛ [لأن الخوف ثابت في الحال][6]، ولو تعلَّق بـ «خِفْتُ» لزم أن يكون ثابتاً بعد موته، وهذا الفساد [مبني][7] على الظاهر المتبادر، وإلاَّ فيجوز تعلّقه/ بـ«خِفْتُ» [بناء على أن كون المفعول في طرف يكفي مصححاً لتعلّقه 368 / ب

(1) بيت من الكامل بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 233، والخصائص 2/ 441، وشرح الأشموني 2/ 283، وشرح أبيات المغني 5/ 154، 7/ 153، 8/ 108، والشاهد في «واشهد» حيث يُتوهم أنه معطوف على «أدعَ» وهذا ليس بصحيح.

(2) انظر فصل «لمّا»، شاهد رقم (461).

(3) في (س) بزيادة: لن أدع القتال وشهود الهجاء.

(4) والشاهد في «وتقر» حيث نصب بأن مضمرة بعد الواو ليكون المصدر المنسبك معطوفاً على الاسم السابق.
- وميسون هي: ميسون بنت بَحْدل بن أُنيف، من بني حارثة بن جانب الكلبي أمُّ يزيد بن معاوية، شاعرة، وكانت بدويّة ثقلتْ عليها الغُربة عن قومها لمّا تزوجت معاوية، فسمعها تقول هذه الأبيات فطلّقها. انظر خزانة الأدب 8/ 507، جمهرة الأنساب ص 50، والأعلام 7/ 339.

(5) مريم: 5.

(6) في (س): (لأن الخوف ثابت له الآن).

(7) في (س): (بناءً).

بفعله كما في «رَمَيْتُ الصَّيْدَ في الحرم»][1] إذا كان الصيد فيه دون رميك (والصواب تعلقه بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايتهم من بعدي وسُوءَ خلافَتِهم) فيه إشارة إلى أنه يكفي في تعلّق الظرف بجامد وجود معنى الفعل بل رائحته كما مرَّ في الباب الثالث[2]، فلا حاجة إلى جعل اللام في الموالي موصولة كما تُوهم عبارة الزمخشري[3] [والقاضي[4]] حتى قيل: فالموالي على هذا جمع مولى فخفف مولى كما قالوا في معنى[5]، (أو لمحذوف[6] وهو حال من «الموالي» أو مضاف إليهم) عطف على حال (أي: كائنين من ورائي) أي: خفتهم مقدراً كونهم من بعدي، (أو فِعلَ الموالي من ورائي[7]، وَأمّا من قَرأ «خَفَّتِ الموالي» - بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء - فـ«مِن» متعلّة بالفعل المذكور[8]) قراءة عثمان بن عفان، ومحمد بن علي، وعلي بن الحسين رضي الله عنهم[9]، [قال الزمخشري][10]: وهذا على معنيين، أحدهما: أن يكون ورائي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق[11] بالموالي أي: قَلُّوا وعجزوا عن إقامة[12] الدين،

---

(1) في (س): (بناء على أن يكفي كون المفعول في ظرف مصححاً لتعلق ذلك بفعله، نحو...).

(2) ينظر الباب الثالث «في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور» في مغني اللبيب 2/ 503.

(3) وعبارة الزمخشري كما في الكشاف: «وهذا الظرف لا يتعلق بـ«خِفْتُ» لفساد المعنى ولكن بمحذوف، أو بمعنى الولاية في الموالي، أي: خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي، أو خفت الذين يلون الأمر من ورائي»، وعبارة البيضاوي: «وهو يتعلق بمحذوف، أو بمعنى الموالي، أي: خفت الموالي من ورائي، أو الذين يلون الأمر من ورائي» ينظر الكشاف 2/ 502، وحاشية الشهاب 2/ 27.

(4) في (س): (البيضاوي).

(5) في هامش «ط» نُسب هذا القول لسعدي أفندي.

- وسعدي أفندي هو: سعد الله بن أمير خان الشهير بسعدي جلبي، أو سعدي أفندي، قاضٍ حنفي من علماء الروم، منشأه ووفاته في الأستانة، عمل في التدريس وولي القضاء بها مدة، ثم تولى الإفتاء إلى أواخر حياته، له: «وصف الفوائد البهية»، «حاشية على تفسير البيضاوي»، و«حاشية على العناية شرح الهداية للبابري» وغيرها. توفي سنة 945 هـ. انظر الأعلام 3/ 88.

(6) في (س) بزيادة: عطف على قوله: بالموالي.

(7) في (س) بزيادة: والفعل مصدر يتعلق به الجار.

(8) في (س) بزيادة: قال الزمخشري.

(9) في المحتسب 2/ 81 «قراءة عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص وابن يعمر وسعيد بن جُبير وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وشُبَيْل بن عَزْرة».

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: الظرف.

(12) في (س) بزيادة: أمر.

والثاني أن يكون بمعنى قُدّامي فيتعلق بـ «خفّت» [أي: خفوا ودرجوا قُدامي][1]، وإنما أطلق المصنّف، [بجواز أن يتعلق بـ «خفت»][2] على المعنى الأول أيضاً بناء على أن عجزهم يقع بعد موته[3].

(الثالث: قوله تعالى: (وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ)[4] فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ«تكتبوه») كما قال أبوالبقاء[5] (وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين) مع أنها تنقضي في زمن يسير (وإنّما هو حالٌ، اي: مستقرّاً في الذمة إلى أجله) اظنُّ أن [هذا ما جوَّزه أبوالبقاء من انه حال من الهاء[6]، فلا وجه لعدِّه وجهاً مستقلاً][7].

(ونظيره قوله تعالى: (فَأَمَاتَهُ اللهُ مِئَةَ عَامٍ)[8] فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ «أَمَاتَهُ»، وذلك ممتنع مع بقائه) أي: بقاء «أَمَاتَ» (على معناه الوضعي) أي: الحقيقي لا المجازي[9]؛ (لأن الإمَاتة سَلْبُ الحياة وهي لا تُمتَدُّ)، هذا معنى قول أبي البقاء؛ لأن الإماتة تقع في أدنى زمان[10]، (والصواب أن يُضمَّن «أَمَاتَهُ» بمعنى «أَلْبَثَهُ»، فكأنه قيل: فَأَلْبَثَهُ اللهُ بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعلق به الظرفُ) وهو «مائة» [لإضافته إلى الظرف][11]، (بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي: معنى اللّبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في معنى الامتداد؛ فلو صحَّ ذلك)، أي: [تعلّق الظرف][12]

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (لعدم المانع من تعلقه بـ«خفت»).

(3) في (س) بزيادة: عن إقامة أمر الدين.

(4) البقرة: 282.

(5) التبيان في إعراب القرآن 1/ 187.

- في (س) بزيادة: وردّه أبوحيان واخذ منه المصنف.

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 187.

(7) في (س): (وهذا قول أبي البقاء: ويجوز أن يكون حالاً من الهاء، ومن عدَّ هذا القول وجهاً ثالثاً لم يُصب).

(8) البقرة: 259.

(9) في (س): (أي: الحقيقي الأصلي لا المجازي).

(10) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 169.

(11) في (س): (لاكتسابه الظرفية من المضاف إليه).

(12) في (س): (تعلق «مائة عام»).

بالإماتة بمعنى الإلباث (لَعَلَّقْنَاهُ بما فيه) أي: في معنى الإماتة (من معناه الوضعي ويصير هذا التعلق بمنزلة) عطف على قوله: حينئذٍ يتعلق، [أي:][1] يصير [تعلق الظرف][2] بأمَاتَهُ على التضمين بمنزلة تعلقه بلَبِثَ في (قوله تعالى: (قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مَائَةَ عَامٍ)[3] فيكون بينهما موافقة في تعلق الظرف باللُّبث، وهذا هو الداعي إلى تضمين «أماته» معنى «ألبَثه» فسقط ما قيل: لا داعي إلى هذا التكلف؛ إذ يمكن تعلق الظرف بما في أماته من معنى الموت[4]، والموت إمّا عدم الحياة عمّا من شأنه الحياة أوْ وَصْفٌ وُجُودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف، وعلى كلٍّ فامتداده ممكن[5] [وكانه][6] اخذ من قول أبي البقاء: انه ظرف لأماته على المعنى، أي : أَلْبَثَهُ ميِّتاً مائة عام[7]، (وفائدة التضمين: أن يدلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، ويدُلُّكَ) أي: يرشدك (على ذلك)، أي: على الدلالة على معنى كلمتين (أسماء الشرط والاستفهام) فإنّ كل منهما يدل على معنى كلمتين[8] ألا ترى أنَّ «مَنْ وَأَيْنَ» يتضمنان معنى/ «إن والهمزة» (ونظيره أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُود يولد على الفطرة حتّى يكونَ أبَواهُ هُمَا اللَّذان يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ»[9]. ولا يجوز أن يتعلّق «حتى» بـ«يُولد»[10]، لأنّ الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونه على الفطرة؛ فالصواب تعلُّقها بما تعلّقت به «على»، وأنّ «على» متعلّقة بكائن محذوف 1/369

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (تعلق «مائة عام»).

(3) البقرة: 259.

(4) في (س) بزيادة: لا بالإماتة نفسها.

(5) قائله الدماميني، ووافقه عليه الأمير. انظر حاشية الشمني 2/ 201، وحاشية الأمير على المغني 2/ 120.

(6) في (س): (ولعله).

(7) انظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 269.

(8) في (س) بزيادة: الحرف والاسم.

(9) نص الحديث كما في الموطا ص 153: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفطرةِ، فَأَبواهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تَنَاتَجُ الإبلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّ فيها من جَدْعَاءَ؟»، وفي صحيح البخاري 3/ 340: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إلاّ عَلَى الفطرة، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البهيمةُ جَمْعَاء، هل تحسُّون فِيهَا مِنْ جَدْعَاء؟».

(10) في (س) بزيادة: جملة استئنافية لبيان كون الحديث نظيرا لما سبق.

منصوب على الحال من الضمير في «يُولَد»، و«يولَد» خبر «كلّ»)، قيل: كيف يصحُّ كونه حالاً وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارناً للعامل فيها[1]، وأجيب بأن [ذلك][2] مقارن للعامل الذي هو «يولد» غاية الأمر أنه استمر بعد مقارنته إلى غاية، وذلك لا يقدح في كونه مقارناً له[3].

(الرابع: قول الشاعر:

تركتِ بنا لوماً ولو شئتِ جَادَنا ... بُعَيْدَ الكرَى ثلجٌ بِكِرمَانَ نَاصِحُ[4]

بيت من الطويل لجرير[5]، «تركتِ»[6] خطاب لامرأة، و«جَادَنا» أي: أرْوَانا من جيدت الأرض فهي مجودة إذا أصابها الجود، وهو المطر الغزير، و«الكرى» النعاس، وكرمان [كسكران][7]، وقد يُكْسَرُ أو لَحْنٌ إقْليمٌ بين فارس بين فارس وسجِسْتَان كما في القاموس[8]، وأضاف الثلج إليها؛ لأنها بلاد ثلج، والناصح خالص البياض[9] شبَّه

---

(1) في قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 201.

(2) في (س): (الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية).

(3) قائله الشمني. ينظر حاشية الشمني 2/ 202.

(4) لجرير في شرح ديوانه لإليا الحاوي ص 120، وفيه «لُوحاً»، وفي خزانة الأدب 5/ 252، «لوحاً»، وهو مطابق لنص المغني تحقيق محمد محي الدين، ولجرير أيضاً في شرح أبيات سيبويه 7/ 153، وبلا نسبة في المقرب ص 157، والشاهد في «بعيد الكرى» حيث تعلق بـ«ثلج» لما فيه من معنى الفعل.

(5) في (س) بزيادة: يمدح عبدالعزيز بن مروان، وقبله:

منعت شفاء النفس ممن تركته ... به كما يجري مما يجن الجوانح

رأيتك مثل البرق يحسب أنه ... قريب وأدنى صوبه منك نازح

مدحناك يا عبدالعزيز وطالما ... مُدحت ولم يبلغ فعالك مادح

تفديك بالآباء في كل موطن ... شباب قريش والكهول الجحاجح

(6) في (س) بزيادة: بكسر التاء.

(7) في (س): (بفتح الكاف) .

(8) القاموس المحيط (ك ر م) 4/ 172.

(9) في (س) بزيادة: كالناصع.

ثغرها لبياضه كالثلج (فإنَّ المتبادر تعليقُ «بُعَيدَ الكَرَى» بـ«جَاد»، والصَّواب تعليقه بما في «ثلج» من معنى «بَارِد»؛ إذ المراد وَصفُها بأن ريقها يوجَدُ عقيب الكرى بارداً) إلاَّ في وقت عقيب الكرى على أنه صفة محذوف كقول الفقهاء: يفعلُ ذلك عقيب الصلاة، ذكره الفيومي[1]، وقيل: هو لحن[2]، [والصحيح عقِب بلا ياء بكسر القاف][3] (فما الظنُّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنَّهُ يتمنى أن يجود له به) [أي: بالريق][4] (بُعَيْدَ الكرى دون ما عداه من الأوقات، و«اللُّوحُ» - بفتح اللام- العطش) مصدر «لأحَ» بمعنى: عطش، وأمَّا «لاَحَ» بمعنى: «لمع وظهر» فمصدره «لوح»[5].

(الخامس: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾[6] فإن المتبادر تعلُّق «مع» بـ«بَلَغَ»؛ قال الزمخشري: أي: فَلَمَّا بَلَغَ أن يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه قال: ولا يتعلَّق «مع» بـ «بَلَغَ» لاقتضائه أنهما بَلَغَا معاً حد السعي) بناءً على أن معنى المعيَّة المصاحبة [ومفاعلة][7] وقد قَيَّدَ الفعل بها، فيجب الاشتراك فيها، وأمَّا إذا أُرِيدَ المعيَّة اللائقة كما في ﴿ وأسلمت مع سليمان ﴾[8] فلا محذور (ولا بـ«السعي» لأن صلة المصدر لا تتقدَّم عليه[9]) [لأنه عند العمل مؤول بـ «أن» مع الفعل. هذا ما قالوا[10]،] [وقال الرضي: وأنا لا أدري مانعاً منه إذا كان ظرفاً أو شبهه، وليس كلُّ مؤوَّل بشيء حكمه

---

(1) انظر المصباح المنير (ع ق ب) ص 250.

(2) في تاج العروس (ع ق ب) 1/ 388: «ونَقَلَ شيخنا في هذا انه لُغَيّةٌ رديئة..».

(3) في (س): (والصحيح عقب الكرى بكسر القاف بلا ياء.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (اللوح)
- وفي لسان العرب (ل و ح) 2/ 585، «لاحه العطش لَوْحاً... ولأحَ البرقُ يلُوح لَوحاً ولؤحاً» وانظر المحيط في اللغة (ل و ح) 3/ 212.

(6) الصافات: 102.

(7) في (س): (وهي مفاعلة).

(8) النمل: 44.

(9) انظر الكشاف 3/ 347.

(10) في (س): (وهذا قول النحاة، لأنهم جعلوا عمل المصدر لتأويله بـ «أن» مع الفعل، ومعمول فعل «أن» لا يتقدَّم).

حكم ما أُوّل به[1]] (وإنّما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلمّا بَلَغ الحدّ الذي يَقْدِرُ فيه على السَّعي، فقيل مَعَ مَنْ؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي: أنه لم يَسْتحكم قوّته بحيث يسعى مع غيرِ مشفق) قال صاحب الفرائد: أنه على تقدير: فلما بلغ السعي كائنا معه فلا حاجة إلى البيان[2]، وردُّه الطِيبي بأن المعنى لا يساعد عليه، وبينه تلميذه بأن السعي معه معناه اتفاقهما فيه، فالصحبة بين الشخصين، وما قدره يقتضي الصحبة بين السعي وإبراهيم عليه السلام[3].

(السادس: قوله تعالى: (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه)[4] فإنَّ المتبادر أنَّ «حيث» ظرف مكان، لأن المعروف في استعمالها؛ ويردُّه أنّ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقَّ للرسالة، لاَ أنّ علمه في المكان، فهو مفعول به لا مفعول فيه، وحينئذٍ فلا ينتصب بـ«أعلم» إلاّ على قول بعضهم بشرط تأويله بـ« عالِم» والصواب انتصابُه بـ«يعلم» محذوفاً دلَّ عليه «أعلم») تقدَّمتْ هذه/ الآية مع ما فيها من المباحث في 369 / ب «حيث»[5].

(السابع: قوله تعالى: (فَخُذْ أَرْبَعَةً من الطير فَصُرْهُنَّ إليك)[6]) بضمِّ الصاد وكسرها من صاره يصُوره ويَصِيرُه إذا أَمَالَهُ وقطعه (فإن المتبادرتعلُّق «إلى» بـ «صُرْهُنَّ»، وهذا لا يصحّ إذا فُسِّرَ «صُرْهُنَّ» بـ «قَطِّعْهُنَّ») لأن «إلى» ليست من صلته، قال أبوالبقاء: فعلى هذا يتعلق بمحذوف، أي: فقَطِّعْهُنَّ بعد أن تُمِيلَهُنَّ إليك، والأَجْوَدُ عندي أنْ يكونَ «إليك» حالاً من «هُنَّ»، أي: مقربة أو مُمالة إليك[7]، (وإنّما تعلُّق

---

(1) في (س): (وخالفهما الرضي لكثرة تقدمه على المصدر، على أن الظرف يكفيه رائحة الفعل، وليس كل مؤول في حكم المؤول به من كل وجه).
- انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 406.

(2) صاحب الفرائد هو: أبوالحامد فصيح الدين محمد بن عمر المابرنابازي، اختصر فيه الكشاف. انظر كشف الظنون 2/ 1242.

(3) تلميذ الطيبي هو: علي بن عيسى، صاحب «حدائق البيان في شرح التبيان». انظر كشف الظنون 1/ 341.

(4) الأنعام: 124.

(5) انظر مبحث «حيث» في مغني اللبيب 1/ 151.

(6) البقرة: 260.

(7) التبيان في إعراب القرآن 1/ 171.

بـ«خُذْ»[1]) [ففي الآية تقديم وتأخير[2]]، (وأمَّا إنْ فُسِّرَ بأمِلْهُنَّ فالتعلُّق بـه) [أي: بـ «خذ» صحيح[3]]، وقيل: هو مبتدأ خبره «به»[4] (وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي: إلى نفسك، لأنه لا يتعدَّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المنفصل إلاَّ في باب «ظن») يعني: وما أُلحِقَ به من «فَقِدَ، وَعَدِمَ»[5] [بقرينة[6]] أنه ذكرهما في «على»[7] وأمَّا «رأى» البصريَّة، كقول عائشة – رضي الله عنها: «لقد رأيتنا مع النبي [عليه السلام][8] عُدْم مَا لنا طعام إلاَّ الأسودان التمر والماء»[9] فإلحاقها به شاذ، (نحو: (أنْ رَآه)[10]) أي: علم نفسه ((استغنى) (فلا تحسبنَّهم بمفازة)[11] فيمن ضمَّ الباء») وأمَّا فيمن فتحها

---

(1) في (س) بزيادة: وفيه بحث.

(2) ساقط من (س).

- وفي حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 3/ 186: «فكأنه قيل: خُذْ إليك أربعة من الطير فصرهنَّ».

(3) في (س): (أي: تعلّق «إلى» بـ«صرهنَّ» صحيح). ولعل الصواب ما جاء في «س»، فالهاء في «به» تعود على «فصرهنَّ» بعد تفسيره بـ «أملهن» لأن المصنف قد ذكر أن «صرهنَّ» إذا فُسِّرَ بـ«قطعهنَّ» تعلق «إليك» بـ«خذ»، وفي البحر المحيط 2/ 310: إذا كان «فصُرْهنَّ» بمعنى الإمالة فتعلق «إليك» به، وإذا كان بمعنى التقطيع تعلّق بـ «خذ» وكذا في اللباب 4/ 370، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 171.

(4) القائل وحي زادة، وكذا في حاشية المخطوط.

(5) أي: من لفظي «فَقِدَ وعَدِم» فلا يقال: ضربْتُكَ وضربْتُني.

(6) في (س): (بدليل).

(7) في (س) بزيادة: فلا ينتقض الحصر بهما كما ظُنَّ، وأما «رأى» الحُلميَّة، نحو: «إنيّ أراني» فباب «ظن» يشملها).

(8) مثبتة في (س).

(9) لم أجده بهذا اللفظ، ولقد جاءت الأحاديث كثيرة فيها موضع الشاهد، منها حديث أبي الدّرداء: « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في يوم شديد الحر...» أخرجه أحمد «كتاب الصيام» 7/ 264، ومسلم 2/ 158 كتاب الصيام باب التخيير في الصوم والفطر في السفر، والبيهقي 6/ 283، والحديث أخرجه البخاري وليس فيه موضع الشاهد «كتاب الصوم» 1/ 479 بلفظ: «خرجنا مع النبي – صلى الله عليه وسلم – في بعض أسفاره في يوم حارٍّ...» الحديث، ومنها حديث ابن مسعود: «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلاَّ منافق قد عُلِم نفاقه...» أخرج مسلم «كتاب المساجد» باب صلاة الجماعة 1/ 367، ومنها حديث أبي بكرة: «لقد رأيتنا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإنَّا لنرمُلُ بالجنازة رَمْلاً» أخرجه أحمد 6/ 819 كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة.

(10) العلق: 7.

(11) آل عمران: 188.

الباء») وأمّا فيمن فتحها وقرأ بتاء الخطاب فليس من هذا الباب[1] (ويجب تقدير هذا المضاف[2] في نحو: (وهُزِّي إليك بجذع النَّخْلَةِ)[3] (واضْمُمْ إليك جناحك)[4] و(امسِك عليك زوجك)[5]، وقوله:

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلَهِ مقاديرها[6])

تقدم شرحه في «على»[7]، (وقوله:

دَعْ عَنكَ نَهْباً صِيحَ في حجراته ... .)

تقدم في «عن»[8].

(قوله: «حَجراته» بفتحتين: نواحيه، وقول ابن عصفور: إنْ «عن» و«على» من ذلك اسمان[9] كما في قوله:

غدتْ من عليه بَعْدَ ما تَمَّ ظَمْؤُها[10] ... .)

---

(1) قرأ ابن كثير وأبوعمرو بالباء، وقرأ الباقون بالتاء وفتح الباء، وقُرئ شاذاً بتاء الخطاب وضم الباء، انظر النشر في القراءات العشر 2/ 246، والبذور الزاهرة 1/ 258 والاقناع في القراءات السبع ص 390.

(2) أي: هزّي إلى جهتك ونحوك، واضمم إلى جهتك، وامسك على نفسك.

(3) مريم: 25.

(4) القصص: 32.

(5) الأحزاب: 37.

(6) بيت من المتقارب للأعور الشنّي في شرح أبيات سيبويه 1/ 274، والكتاب 1/ 64، وبشر بن حازم في العقد الفريد 3/ 167، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 62، وأمالي ابن الحاجب 3/ 150، والجنى الداني ص 471، وخزانة الأدب 1/ 163، والمقتضب 4/ 196، والشاهد في «عليك» فهو مضاف متعلق بمحذوف «هون على نفسك».

(7) شاهد رقم (232).

(8) شاهد رقم (242).

(9) المقرب ص 66، 67.

(10) والشاهد في «من عليه» حيث جاءت «على» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها.

تقدم في «على»[1].

(وقولـه: فلقـد أرَانـي للرِّمـاحِ دَرِيئَـةً   مِـن عَـن يَمِـيني مَـرَّةً وأمَـامي[2])

تقدم في «عن»[3].

(دفعاً للمحذور المذكور[4] وَهْمٌ؛ لأن معنى «على» الاسمية «فَوْقَ» ومعنى «عن» الاسمية: «جانب»، ولا يتأتَّيان هنا، ولأن ذلك لا يَتَأتَّى مع «إلى» لأنها لا تكون اسماً) قيل: هذا كله كلام أبي حيان، والإنصاف أن ينسبه المصنف إليه؛ لأنه حيثما يَمُرُّ لَهُ بادنى غلط يصرِّح بالردِّ عليه، [وقد يَمُرّ له بكلام حسن فَيُرُدُّهُ غير منسوب إليـه][5]، وما أحق أباحيان بأن يتمثل بقول القائل:

إنْ يسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بهـا فرحـاً   عنى ومَا سمعوا مـن صـالح دفنوا[6]

[وفيه أن ذلك مِن دَيْدَنِ المصنفين][7]، وكم من مثل ذلك وقع له![8].

---

(1) انظر مغني اللبيب، شاهد رقم (231).

(2) بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة في خزانة الأدب 10/ 172، 174، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 136، وبلانسبة في الأشباه والنظائر 3/ 13، واوضح المسالك 3/ 57، وشرح الأشموني 1/ 473، وابن عقيل 3/ 29، وشرح المفصل 8/ 40، وهمع الهوامع 2/ 466. والشاهد في من عن على أسرار اسم بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها.

(3) انظر مغني اللبيب شاهد رقم (240).

(4) في(س) بزيادة: خبر المبتدأ وهو قول ابن عصفور.

(5) ساقط من (س).

(6) بيت من البسيط لقَعْنب بن امّ صاحب في شرح الحماسة للمرزوقي 3/ 1450، وكتاب الحماسة البصرية 2/ 948، والموشح ص 130، واللسان (ض ن ن) 13/ 261، والكتاب 1/ 29.
- وفي هامش النسخة (س): (وبعده: صُمٌّ إذا سمعوا خيراً ذكرتُ به وإنْ ذكرتُ بسوءٍ عندهم أذنوا).

(7) في (س): (وفيه ان اكثر ما ذكره المصنفون ماخوذ بعضه من بعض، فمن اين الجزم انه كلام ابي حيان).

(8) في هامش (ظ) نُسب للدماميني، ولم أعثر عليه في حاشية الشمني، ووجدته في حاشية الدسوقي 3/ 187، منسوباً للدماميني.

(الثامن: قوله تعالى: (يَحْسَبُهُمُ الجاهلُ أغنياءَ من التعفّف)[1] فإن المتبادر تعلق «من» بـ«أغنياء» لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنّهُم ظَانٌ قد استغنوا من تعففهم عَلِم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنّمَا هي متعلّقة بـ« يحسب»، وهي للتعليل)[2] وفي تفسير اللباب أي: سبب حسبانهم أغنياء تعففهم، فهو مفعول له، وجرّه هنا بالحرف واجب؛ لفقد شرط النصب وهو اتحاد الفاعل، ولو وُجد لكان الأحسن جرّه بالحرف أيضاً، لأنه معرّف بـ«ال»[3]، قال ابن عطية: التعفف داخل في المحسبة، أي: أنه لا يظهر لهم سؤال، فالجاهل بهم مع علمه بفقرهم يحسبهم أغنياء عنه، فـ«مِن» لبيان الجنس[4]، وقال أبوحيان: هذا ليس المصطلح عليه مثل: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان)[5][6] وكأنه سمى الجهة التي هم أغنياء بها بيان الجنس، أي: بيَّنت بأيِّ جنس وقع غناهم، بالتعفف لا بالمال، وهذا المعنى يؤول إلى أن «من» سببية لكنها تتعلّق بأغنياء لا بـ«يحسب».

(التاسع: قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إلى الملإ من بني إسرائيل مِنْ بَعْدِ مُوسى إذ قالوا)[7] فـ «مِن» الأولى للتبعيض متعلقة بمحذوف هو حال[8]،/ وصلة للملإ على رأي الكوفيين، والثانية للإبتداء متعلقة بما يتعلق[9] الأولى، قال أبوالبقاء[10]: بالجار الأول[11]، هذا على قول من ينسب العمل للظرف الواقع خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة، (فإن المتبادر تعلّق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينتهِ علمه أو نظره إليهم) 370 / أ

(1) البقرة: 273.
(2) في (س) بزيادة: هذا كله مأخوذ من أبي البقاء.
(3) اللباب في علوم الكتاب 4/ 435.
(4) المحرر الوجيز 1/ 370.
(5) الحج: 30.
(6) البحر المحيط 2/ 342.
(7) البقرة: 246.
(8) في (س) بزيادة: من الملإ.
(9) في (س) بزيادة: مَن.
(10) في (س) بزيادة: متعلقة.
(11) في التبيان في إعراب القرآن 1/ 159: («من بعد» متعلق بالجار الأول، أو ما يتعلق به الأول والتقدير: من بعد موت موسى).

إشارة إلى معنى «ألم تر» تقرير النفي، وأن الرؤية تحتمل العلمية والبصرية (في ذلك الوقت) أي: وقت قولهم: ابعث لنا ملكاً[1]، وقال أبوالبقاء: أو بدل من «بعد» لأنهما زمانان[2]، [ورد، أولاً: بأنه على تقدير إعادة «مِن»، و«إذ» لا يُجَرُّ بـ «من»، وثانياً بأنه لو كان «إذ» مما يُجَرُّ بـ «من» كـ «وقت»، و«حين» لم يصح ذلك إيضاً؛ لأن العامل في «من بعد» محذوف أي: كائنين من بعد][3]، فلو قيل: كائنين حين قالوا لنبيءٍ لهم: ابعث لنا ملكاً، لم يصح هذا المعنى[4]، (وإنما العامل مضاف محذوف، أي: أَلَمْ تَرَ إلى قصتهم وخبرهم، إذ التعجب) المستفاد من «أَلَمْ تَرَ» (إنما هو من ذلك) الخبر (لا مِن ذواتهم)؛ لأن الذوات لا يُتَعجَّب منها؛ بل من أحداثها[5].

(العاشر: قوله تعالى: (فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ)[6] فإنَّ المتبادر تعلّق الإستثناء بالجملة الثانية) وهي: «من لم يطعمه فإنه مني» (وذلك فاسد، لاقتضائه أنَّ من اغترف غَرفة بِيَده ليس مِنه)؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي (وليس كذلك؛ بل ذلك مُبَاح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى) وهي «فمن شرب منه فليس مني»، والثانية معترضة بين المستثنى والمستثنى منه، [قال ابن المُنَيِّر][7]: في الآية دليل على أنَّ الإستثناء إذا تعقّب جُملاً لا يتعيَّن عَوْدُه على الأخيرة[8]، [واعتُرِضَ][9]، أولاً بأنَّ الإستثناء إما أن يعود إلى الأخيرة أَوْ لجميع الجمل، واختصاصه بالأولى لم يقل به أحدٌ، ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج دلّ على

(1) في(س) بزيادة: إذا لم يكن ظرفاً للإنتهاء ولا للنظر فكيف يكون معمولاً لهما أو لأحدهما؟ ولم يتعرض لقول أبي البقاء.

(2) التبيان في إعراب القرآن 1/ 159.
- وفي (س) بزيادة: مع أنه لا يصح لفظاً ومعنى.

(3) في(س): (اما لفظاً فلأنَّ البدل على تقدير إعادة العامل، و«من» لا تدخل على «إذ»، واما معنى فلأنه لو كان «إذ» مما تدخل عليه «من» كـ«وقت» و«حين» لم يصح ذلك ايضاً، لأن العامل في «من بعد» محذوف هو حال، أي: كائنين من بعد).

(4) ردّه الحلبي، انظر الدر المصون 1/ 597.

(5) في(س) بزيادة: فصار المعنى: الم تر ماجرى للملإ من بني إسرائيل إذ قالوا، فالعمل في «إذ» هو ذلك المحذوف والمعنى على تقديره.

(6) البقرة: 248.

(7) في (س): (وفي الانتصاف وفي هذه الآية).

(8) ينظر الكشاف بهامشه الانتصاف لابن المنَيِّر 1/ 322. وحاشية الشمني 2/ 202.

(9) في (س): (واعترضه القرافي).

إرادة الأولى، وثانياً بأن عوْده على الأخيرة أوْ إلى الكلِّ حيث لم يقترن به ما يدلُّ على خلافه[1]، قيل: الثاني حَسَنٌ والأوَّل غير وارد[2]، (وَوَهَمَ أبوالبقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية[3]، وإنما سهُل الفصل بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنه إذا ذكر أن الشّاربَ ليس منه اقتضى بمفهومه أنَّ من لم يطعمه منه) يعني إذا لم يكن مَن يشرب مِن النهر من أتباع طالوت يفهم بطريق مفهوم المخالفة[4] أن من لم يطعمه يكون من أتباعه (فكان الفصل به كلا فصل).

(الحادي عشر: قوله تعالى: (فاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيْديكم إلى المرافِقِ)[5] فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «اغسلوا»، وقد ردَّه بعضهم[6] بأنَّ ما قبل الغاية) يعني الحدث الواقع قبلها (لابُدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها) سواءً تكرر بحسب أجزاء محله بأن يقع مرة واحدة في محلٍّ ذي أجزاء متصلة[7] لـ «غسلتُ من الأصابع إلى المَرافِقِ»؛ لأن [في كل جزء من المغسول غسلاً][8] أوْ تكرر بنفسه بأن يقع مرتين أو أكثر في محل واحد كما قال: (تقول: «ضَرَبْتُه إلى أنْ مَاتَ» ويمتنع «قَتَلْتُه إلى أنْ مَات»، وَغَسْلُ اليد لا يتكرر قبل

---

(1) في نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 2/ 618، «فهذا يتعين عوده إلى الجملة الأولى دون الثانية لأن مناسبة المعنى تقتضيه» وكذا في شرح تنقيح الأصول للقرافي ص 197. وهذا ينافي ما نقله عنه الشارح من اعتراض، إذ إنه ذكر في هامش النسخة «ظ»، و«ح»: اعترضه القرافي، والدماميني أيضاً ذكر أنَّ صاحب الاعتراض القرافي، انظر حاشية الشمني 2/ 202.

(2) في (س) بزيادة: على صاحب الانتصاف.

(3) في التبيان في إعراب القرآن 1/ 161، («إلاَّ من اغترف» استثناء من الجنس، وموضعه نصب، وأنت بالخيار، إن شئت جعلته استثناء من «مَنْ» الأولى، وإن شئت مِن «مَن» الثانية.
- وفي (س) بزيادة: وقد عرفت وجه كونه وهماً.

(4) مفهوم المخالفة هو: «أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق»، انظر: التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه 1/ 266.

(5) المائدة: 6.

(6) في حاشية الشمني 2/ 202: «هذا الرد في كلام القرافي»، وفي نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 2/ 23، قال القرافي: «لا نسلم أن الغاية دخلت في آية الوضوء، لأن القاعدة أن المغيَّا يجب ثبوته قبل الغاية، وتكرره إليها...، ويتعين أن يكون العامل في قوله تعالى: (إلى المرافق) فعلاً مضمراً، وهو المغيَّا، تقديره: اتركوا من آباطكم إلى المرافق، فإلى غاية للمتروك لا للمغسول». في (س) بزيادة: قيل: هذا الرد في كلام القرافي.

(7) في (س) بزيادة: كـ «سرْتُ من البصرة إلى الكوفة».

(8) في (س): (في كل من المسافة سيراً ومن المغسول غسلاً).

الوصول إلى المرفق؛ لأنَّ اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب ومَا بينهما) قيل: يرد عليه أن «إلى» إذا تعلقت باسقطوا كما اختاره لا يوجد التكرر قبل الوصول إلى المرفق[1]، [وليس بشيء][2]، (قال: والصواب تعلُّق [«إلى»[3]] بـ«اسقطوا» محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل؛ لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل؛ بل من/ المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنَّ ما بعد «إلى» يكون غير داخل[4] 370/ب بخلاف «حتى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بَقِيَ داخلاً في المأمور بغسله.

وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشرع اسمٌ للأكف فقط، بدليل آية السرقة[5]، وأنه قد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم في التيمم على مَسْح الكفين[6]، فكان ذلك الفعل) منه صلى الله عليه وسلم[7] (تفسيراً للمراد بـ«الأيدي» في آية التيمّم[8]، قال: وعلى هذا فـ «إلى» غاية للغسل، لا الإسقاط) وفي التلويح: ذهب بعضهم إلى أنه غاية للإسقاط، وذكروا لهذا تفسيرين، أحدهما: أنَّ صدر الكلام إذا كان مُتناولاً للغاية كاليد فإنها اسم للمجموع إلى الإبط، كانَ ذكر الغاية لإسقاط ما وراءها لا لِمَدِّ الحكم إليها؛ لأن حكم الإمتداد حاصل، فيكون قوله: «إلى المرافق» متعلقاً بـ«اغسلوا»[9] وغاية له، والثاني: أنه غاية للإسقاط ومتعلّق به، كأنه قيل: اغسلوا أيديكم مسقطين إلى المرافق، فتخرج عن الإسقاط، فتبقى داخلة تحت الغسل[10]، والأوّل أوجه لظهور أن الجار والمجرور متعلق بالفعل المذكور (قلت: وهذا) أي: كون الأيدي اسماً لِلأكف فقط

---

(1) قائله وحي زادة كذا في حاشية المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) أي: غير داخل في حكم ما قبله، وهو هنا الغسل.

(5) (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديَهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم) المائدة: 38.

(6) في شرح صحيح البخاري «كتاب التيمم، باب التيمم للوجه والكفين» 1/ 478 «وقال عمار مرة: فضرب النبي بيديه الأرض، فتفل فيهما، فمسح وجهه وكفيه».

(7) في (س) بزيادة: وهو الاختصار.

(8) في (س) بزيادة: هي: «فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم».

(9) في (س) بزيادة: بقوله.

(10) ينظر شرح التلويح على التوضيح 1/ 216.

- والتلويح: من تصنيف سعد الدين التفتازاني المتوفي سنة 792، وهو شرح بالقول شرح به تنقيح للقاضي صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبي النجاري الحنفي المتوفي سنة 747هـ انظر كشف الظنون 1/ 496.

وهذا) أي: كون الأيدي اسماً لِلأكف فقط (إن سُلّم فلا بد من تقـدير محذوف أيـضاً، أي: ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكـف) قيل: ولابد من شيء آخر وهو أن يكون «أيديكم» مفعولاً لِـ «اغسلوا» [مضمراً][1]، إذ لو كانت متعلقة بالمذكور لاستحال المعنى، وإنما هو من عطف الجمل[2][3]، ورُدَّ بأنـه لا حاجة إلى ذلك، [وما][4] ذكره من استحالة المعنى ليس بـصحيح؛ لأن عطـف الأيـدي على الوجوه بالواو لا يقتضي إلاّ الجمع بينهما في المفعوليـة لـ«اغـسلوا» لا التعلـق بـ «اغسلوا» المقيد بالوجوه[5].

(الثاني عشر: قول ابن دُرَيْد[6]:

إنْ امْـرأ القَـيْس جَـرَى إلى مَـدى　　　فَاعْتَاقَـهُ حِمَامُـهُ دُونَ المَـدَى[7])

بيت مـن قـصيدته[8] المعروفـة بالمقـصورة مـن الرجـز، [قـال المـسعودي:][9] قدعارضه فيها جماعة من الشعراء وشرحوها[10]، فامرؤ القيس هو ابن حجـر الكنـدي،

---

(1) في (س): محذوفاً.

(2) قاله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 203.

(3) في (س) بزيادة: وحرف الغاية متعلق بالمحذوف.

(4) في (س): (وإنما).

(5) رده الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 203.

(6) في (س) بزيادة: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري، إمام في اللغة والأدب والشعر، توفي سنة 321. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 4/ 323، والأعلام 6/ 80.

(7) بيت من الرجز من قصيده ابن دريد المعروفة بالمقصورة، وهو البيت الثلاثون من المقصورة. انظر شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي ص 20، والمقصورة هذه قصيدة طويلة نظمها ابن دريد في مدح ابني ميكال فبناها على بحر الرجز، وجعل حرف الروي فيها ألفاً مقصورة، وقد ضمنها كثيراً من الأمثال والأخبار والحكم والمواعظ، واستخدم فيها الأسماء العربية المقصورة، والشاهد في «إلى» حيث جاء متعلقاً بكون خاص منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى.

(8) في (س) بزيادة: الطويلة.

(9) في (س): (نقل الخلكاني عن المسعودي).

(10) انظر مروج الذهب 4/ 321.

قال الأصمعي: كان إذا عرق فاح منه ريح الكلب، لأن أمه ماتت وهـو رضـيع فطلبوا من يرضعه، فلم يجدوا، فأرضعوه بلبن الكلبة[1].

و«جَرَى» بمعنى سَارَ وَذَهَـبَ، و«المدى» الغايـة، و«أعتاقـه» فعـل مـاض من الإعتياق، وهو الحبس، و«الحمام»[2] [ككتاب][3] قـضاء المـوت وقـدرهُ، (فـإنَّ المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «جرى») قيل كما اختاره من قال يقول [الشاهد][4] مسلياً نفسه: إن امرؤ القيس ذهب إلى بلوغ غاية، ووصول نهاية فحبسه الموت دون وصـوله، وأدركـه قبل بلوغه إلى مأموله[5]، (ولو كان كذا لكان الجـري قـد انتهـى إلى ذلـك المـدى، وذلك مُنافض لقوله:

فَأَعْتَاقَــه حَمَامُــه دون المــدَى

وإنما «إلى مدى» متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى) أي: راغباً إلى مدى[6]، [وغفل عنه من قال: لا يقال طلب إلى كذا][7]، ويجوز أن يتعلق بيجري بتقدير مضاف في الآخر أي: دون قطع المدى، أوَ على أنَّ المعنـى اراد الجـري[8] (ونظيره قوله[9] أيضاً يصف الحاج:

يَنْوِي الـتي فَـضَّلَهَا ربُّ العُلَـى لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهـا علـى البِنَـى[10]

---

(1) انظر قول الاصمعي في حاشية الشمني 2/ 203.
(2) في (س) بزيادة: بالكسر.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س): (الشاعر) وهو الصواب.
(5) قائله ابن الوحى، كذا في هامش المخطوط.
(6) في (س) بزيادة: كما في القاموس.
(7) في (س): (وفي تقدير المصنف نظر، إذ لا يقال: طلبت إلى كذا).
(8) قائله الدماميني، حاشية الشمني 2/ 203.
(9) أي: قول ابن دريد في المقصورة.
(10) رجز لابن دريد في ديوانه ص 120.

ينوي أي: يقصد الحاج، والموصول صفة الكعبة، والعُلَى جمع علياء، والتّربَة التراب، والبُنى بضم الباء جمع بُنيَة كغُرفَة وبكسرها جمع بِنيَة كقِربَة[1]، وإنّما كُتبت بالألف لوقوعها في القافية.

(فإنّ قوله:/ «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فضّل» لا بأقربها 371 / أ
وهو «دحى» بمعنى «بسط» لفساد المعنى[2].

الثالث عشر: ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه «قَيِّماً» من قوله تعالى: ﴿ ولم يجعل له عوجاً قيماً ﴾[3] صفة لـ «عوجاً») خبر محذوف، [وقيل: مبتدأ وخبر][4]، والجملة مقول قول مقدر[5]، (قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوجُ قيماً؟ وترحّمتُ على مَنْ وقف)، أي: قلت: رَحِمَ اللهُ من وقف من القراء (على ألف التنوين [في «عوجاً»][6] وقفة لطيفة) يقال لها عند القراء: سكته، قال الشاطبي: وسكتة حفص دون قطع لطيفة على التنوين في «عوجاً»[7] (دفعاً لهذا الوَهْم، وإنّما (قَيِّماً) حال: إمّا من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيّماً) والجملة استئناف ولم يقدره، وأنزله[8] لأن حذف المعطوف مع العاطف تكلّف، وقيل غير معهود في العربية[9]، (وإمّا من «الكتاب» وجملة النفي)

---

(1) في (س) بزيادة: وعلى التقديرين يكتب بياء.
(2) لإفادته أنّ الله بسط تربتها على البنى جمع بنية كغرفة. انظر حاشية الدسوقي 3/ 191.
(3) الكهف: 2،1.
(4) ساقط من (س).
(5) قائله وحي زادة، كذا في هامش المخطوط.
(6) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 613.
(7) انظر الوافي في شرح الشاطبية ص 310.
- والشاطبي هو: أبوالقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الرعيني الضرير مقرئ، نحويّ، مفسر، محدّث، ناظم، صاحب «حرز الأماني» قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية و«ناظمة الزهر في أعداد آيات السور» وغيرهما، توفي سنة 590 هـ. وفيات الأعيان 4/ 71، وطبقات الشافعية 4/ 174، والأعلام 5/ 180.
(8) في (س) بزيادة: بالعطف.
(9) قائلة سنان المندر كذا في حاشية المخطوط.
- في (س) بزيادة: وفيه بحث.

يعني «ولم يجعل» (معطوفة على الأول) أي: على [أن][1] «قيماً» حال من اسم محذوف (ومعترضة) بين الحال وصاحبها [وهو «الكتاب»][2] (على الثاني، قالوا: ولا يكون معطوفة، لئلاّ يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها) لأن «قيّماً» إذا كان حالاً من الكتاب لم تكمل الصلة بعد، (وإمّا من الضمير [المجرور][3] باللام إذا أعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على») [وإن استقام معناه][4] ، [لكن سياق الآية يقتضي وصف الكتاب والتنويه بشأنه، فيناسب جعل الحال من ضميره][5]، قال أبوالبقاء: والحال حينئذٍ مؤكدة، وقيل منتقلة[6]، وردَّ بأن القول بالإنتقال لا يصح[7] (أو جملة النفي) [عطف على قوله: وجملة النفي][8] (و«قيّما» حالان من «الكتاب» على أن الحال يتعدد، وقياس قول الفارسي في الخبر: أنه لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة[9] أن يكون الحال كذلك) قيل: فعلى هذا كان الأولى أن يجعل الواو للإعتراض[10][11] (لا يقال: قد صحّ ذلك في النعت) [يعني والحال في المعنى نعت لديها، فكما أن النعت يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة][12]، نحو: (وهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاه)[13] ينبغي أن يكون الحال كذلك (بل قد تثبت في الحال في نحو: (لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى)[14] ثم قال تعالى: (وَلاَ جُنُباً) [يعني أن

---

(1) في (س): (تقدير).

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (وذلك يقتضي كونه حالاً من الكتاب أو من ضميره لا من العبد وضميره).

(6) التبيان في إعراب القرآن 2/ 140.

(7) ردّه الحلبي، انظر الدر المصون 4/ 430.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر كتاب الشعر 1/ 239، 243.

(10) قاله ابن عادل الحنبلي، انظر تفسير اللباب 12/ 416.

(11) في (س) بزيادة: وفيه أن ما ذكره الفارسي خلاف مذهب الجمهور.

(12) ساقط من (س).

(13) الأنبياء: 50.

(14) النساء: 43.

الاختلاف بذلك مسموع في الحال نفسها][1]، [فلا حاجة في إجازته][2] إلى التعليق بشبهها للنعت لِتُحملَ عليه، (لأن الحال بالخبر اشبه) تعليل لقوله: لا يقال، ومما يدلُّ على أن الحال بالخبر أشبه من النعت أنه لو حذف العامل من نحو: «جاء زيد راكباً» انتظم من الحال [وذِيها][3] مبتدأ وخبر لا نعت ومنعوت، وإن الشيخ عبدالقاهر عبّر في دلائل الإعجاز عن الحال بالخبر، وحكم باتّحادهما معنى[4]، (ومن ثَمَّ اختُلف في تعددها، واتُّفِقَ في تعدّد النعت، وأمّا «جُنباً» عطف على الحال، لا حال) جواب عن قوله: بل قد ثبت في الحال... انتهى، يعني [أنه][5] حال بطريق التبعية والعطف لا بالأصالة، والكلام إنما هو في الحال بالأصالة، وإذا كان كذلك لم ينهض الرد به على الفارسي، لأنه يُغْتَفَر في التابع ما لا يُغْتَفَر في المتبوع، (وقيل: المنفية حال، و« قيّما » بدل منها[6]) وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز، (عكسُ «عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ») فإن الجملة هنا بدل من المفرد.

(الرابع عشر: قول بعضهم في (أحْوَى)[7] إنه صفة لـ(غُثَاءً)[8]، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسِّر «الأحْوَى»/ بالأسود من الجفاف واليُبس، وإمّا إذا فُسِّر بالأسود من شدة الخُضرة لكثرة الريِّ كما فُسِّر[9] 371 / ب

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (فلا حاجة في إجازة اختلاف الحالل بالإفراد والجملة...).

(3) في (س): (وصاحبها).

(4) دلائل الإعجاز ص 173.

(5) في (س): (أن «جنباً»).

(6) الجملة المنفية هي: «ولم يجعل له عوجاً» وهذا القول نسبه أبو حيان في البحر 6/ 94، والرازي في التفسير الكبير 21/ 64 إلى صاحب حل العقد، وهو ركن الدين حسن بن محمد العلوي الاستربادي المتوفى سنة 717هـ وكتابه هذا شرح لمختصر المنتهي لابن الحاجب، وهو كتاب في الأصول، انظر كشف الظنون 1/ 686، 2/ 1855.

(7) الأعلى: 5.

(8) في البحر المحيط 8/ 453: «والظاهر أن «أحوى» صفة لـ «غثاء»».

- في (س) بزيادة: مُخفّف الثاء ومشددها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من النبات ونحوه.

(9) في الكشاف 4/ 451 «قد اذهَامَّتَان من شدة الخضرة».

(مُدْهامَّتان)[1] فجعَلهُ صفة لـ«غُثاء» كجعْلِ «قِيَماً» صفة لـ«عِوجاً»، وإنّما الواجب أن تكون حالاً من «المرعى») [يعني على المعنى الأوّل][2]، (وأخّر لتناسب الفواصل).

(الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: (﴿أَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾)[3] فيمن رفع «جنات») ابن أبي ليلى والأعمش وأبي بكر في رواية عن عاصم[4] (إنه عطف على «قنوان»[5]، وهذا يقتضي أنّ جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، [وليس كذلك][6] [وأجيب بأنه عطف على «قنوان» تغليباً للمجاورة، مثل:

وزجّجْن الحواجب والعيونا][7]

---

(1) الرحمن: 64.

(2) ساقط من (س).

(3) الأنعام: 99.

(4) انظر المبسوط في القراءات العشر ص 116.

- وابن أبي ليلى هو: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى يسار بن هلال الأنصاري الكوفي، قاض، فقيه، من أصحاب الرأي، وَلِّي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية ثم لبني العباس، توفي سنة 148هـ انظر وفيات الأعيان 4/ 179، وتهذيب التهذيب 9/ 301، والأعلام 6/ 189
- وأبوبكر هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، شيخ القراء في عصره، ومصنّف «السبعة»، وكان ثقة مأموناً، له تصانيف منها: «القراءات الكبير»، و«القراءات الصغير»، و«قراءة عاصم»، وغيرها، توفي سنة 324 هـ انظر الوفي بالوفيات 8/ 200، وغاية النهاية في طبقات القراء 1/ 139.

(5) القائل برفع «جنات» عطفاً على «قنوان» هو: القرطبي في تفسيره جامع البيان 5/ 383، إلاّ أنه رجع قراءة النصب بقوله: «والقراءة التي لا أستجيز أن يُقرأ ذلك إلاّ بها النصب...»، والزمخشري في الكشاف 2/ 49 قال: فيه وجهان، أحدهما: أن يُراد: وثم جنات من أعناب، أي: مع النخل، والثاني: أن يعطف على «قنوان» على معنى: وحاصله، أوْ ومخرجه من النخل قنوان وجنات من أعناب، والفراء في معاني القرآن 1/ 347: «ولو رفعت «الجنات» تبع القنوان كان صواباً».

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (وأجيب أنه من قبيل «وزججن الحواجب والعيونا» فعطف الحواجب تغلباً للمجاورة، لأنّ العيون لا تزجج).

- عجز بيت من الوافر صدره: إذا مالغانيات برزن يوماً.، وهو للراعي النميري في لسان العرب (ز ج ج) 2/ 287، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 212، والإنصاف 2/ 610، وأوضح المسالك 2/ 247، والخصائص 2/ 432، وشرح الأشموني 1/ 389، وشرح ابن عقيل 3/ 242، وعمدة الحافظ 2/ 1105، والشاهد في «العيونا» حيث نصب بفعل مضمر، أي: وكحلن العيونا.

[وأن ذلك مبني على أن «من أعناب» صفة «جنات»][1]، وهذا ليس بمتعيّن لجواز أن يكون خبراً لـ «جنات» فيكون من عطف مفرد على مبتدأ وآخر على خبره، غايته أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة[2]، وقد صرّح ابن مالك بجوازه[3]، [كما منع المسوّغات][4]، وعلى تسليم أنه صفة «جنات» أجاب التفتازاني بأنها لما كانت مفروشة تحت أشجار النخل جاز وصفُها بكونها مخرجة من الوصف مجازاً، لكونها مُدركة من خلالها كما يدرك القنوان، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز[5]، (وإنما هو مبتدأ بتقدير: «وهناك جنات أوْ وَلَهُم جنات، ونظيره قراءة من قرأ (وحُورٌ عين)[6] بالرفع[7] بعد قوله تعالى: (يطاف عليهم بكأس من معين)[8] [هذا سَهْوٌ ظاهر، وقد بيّنّا وجهه في الجهة الأولى التي لا محل لها من الإعراب][9] [(أي: ولهم حور) على أنه خبر لمحذوف][10]، [وجوز

---

(1) في (س): (ثم ما ذكره المصنف مبني على أن يكون «من أعناب» صفة «جنات»).

(2) في (س) بزيادة: ولم يرد منع ذلك.

(3) شرح التسهيل 1/ 291.

(4) ساقط من (س).

- وفي (س) بزيادة: وأنشد عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي على أن العطف على الخصوص فخصّص كما مرّ.

(5) حاشية السعد على الكشاف ل/ 197 ب.

(6) الواقعة: 22.

(7) قرأ أبوجعفر وحمزة والكسائي بخفض الاسمين، وقرأهما الباقون بالرفع، وانظر النشر في القراءات العشر2/ 383.

(8) الصافات: 45.

(9) في (س): (هذا من سورة الصافات وليس بعده «حور عين»، والصواب بعد قوله تعالى: (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدّعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيّرون ولحم طير مما يشتهون) من سورة الواقعة، والذي قرأ «حورٌ عين» بالرفع الجمهور).

- وانظر الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(10) ساقط من (س).

عطفه][1] على «وِلدان» وعلى المستكن في «متكئين»، وعلى مبتدأ محذوف هو وخبره، أي: لهم هذا كله وحور العين[2] (وأمّا قراءة السبعة (وجنَاتٍ) بالنصب فبالعطف على (نبات كل شيء) وهو من باب (وملائكته ورسله وجبريل وميكال)[3] [يعني من باب عطف الخاص على العام][4].

(السادس عشر: يول ابن السيِّد في قوله تعالى: (من استطاع إليه سبيلاً)[5] إن «مَنْ» فاعل بالمصدر[6]، ويردُّه أن المعنى حينئذٍ: ولله على الناس أن يحجَّ المستطيع[7]؛ فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج) قيل: هذا مبني على أن اللام في «الناس» للاستغراق، وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى، والمراد حينئذٍ بالناس مَنْ جَرَى ذكرهم، وهم المستطيعون، وبيانه أن «حج البيت» مبتدأ، والخبر «لله على الناس»، والمبتدأ - وإن تأخر لفظاً - فهو مقدّم رتبة[8]، وردُّ بأن كونها هنا للعهد في غاية البعد، وما ذكره في بيانه إنّما يقتضي تقدّم «حج البيت» في الرتبة على قوله: «على الناس» لا تقدّم «من استطاع» الذي هو المعهود عليه مع أنّه لا يدفع الضَّعف الذي ذكره[9] بقوله: (وفيه مع فساد المعنى ضَعف من جهة الصناعة؛ لأنّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة

---

(1) في (س): (وخرّجت على العطف).

(2) ينظر اللباب في علوم الكتاب 18/ 390، والشمني 2/ 204.

- في (س) بزيادة : وإلى هذا يشير قوله: أي: ولهم حور.

(3) البقرة: 98.

(4) ساقط من (س).

(5) آل عمران: 97.

(6) انظر قول ابن السيد في شرح التصريح 2/ 193.

(7) في(س) بزيادة: قال أبوالبقاء: فعلى هذا في الكلام حذف تقديره: من استطاع منهم، فيكون في الجملة ضمير يرجع على الأول، وفيه بحث.

(8) قائله الدماميني، ينظر حاشية الشمني 2/ 204.

(9) رده الشمني

- المصدر السابق.

- في(س) بزيادة : المصنف.

المصدر إلى المفعول[1] شاذ)، [وقول أبي البقاء: فعلى هذا في الكلام حذف، أي: من استطاع منهم، ليكون ضميرٌ في الجملة يرجع على الأوّل ليس بشيء[2]][3]، (حتى قيل: إنه ضرورة كقوله:

أَفْنَى تِلادِي وما جَمَّعتُ من نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقِيزِ أفواهُ الأباريقِ[4])

بيت من البسيط للمغيرة بن الأسود الأسدي[5] الملقّب بـ «الأُقَيْشِر» لحمرة وجهه[6]، التِلادَ بالكسر المال القديم[7]، [وهو مفعول «أفنى» وفاعله «قرع»][8]، والنَّشَبُ المال الثابت[9]، والقواقيز[10] جمع قاقُوزَة بالزّاي، [ويُروَى

---

(1) الفاعل هو «مَن»، والمصدر هو «حجّ»، والمفعول هو البيت.

(2) التبيان في إعراب القرآن 1/ 225.

(3) ساقط من (س).

(4) بيت من البسيط للأُقَيْشِر الأسدي في الأغاني 11/ 276، وخزانة الأدب 4/ 447، والشعر والشعراء ص372، ولسان العرب (ق ق ز) 5/ 369، والمؤتلف والمختلف ص 67، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص338، والإنصاف 1/ 233، وأوضح المسالك 3/ 212، وشرح الأشموني 1/ 649، واللمع ص 258، والمقتصب 1/ 21، والمقرب ص 196، والشاهد في «قرع القواقيز أفواه» حيث أضاف المصدر «قرع» إلى مفعوله «القواقيز» ثم أتى بفاعله «أفواه».

(5) هو أبو مُعرض المغيرة بن عبدالله بن مُعرض الأسدي، شاعر هجاء، عالي الطبقة، ولد في الجاهلية، ونشأ في الإسلام، وعمّر طويلاً، لُقّب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر، توفي سنة 80 هـ. انظر الشعر والشعراء ص 371 وفيه المغيرة بن الأسود بن وهب، ومعاهد التنصيص 3/ 243، والأعلام 7/ 277.

(6) في (س) بزيادة : (وقبله:

أقول والكأس في كفّي أقلّبها ... أخاطبُ الصيد أبناء العماليق

لا تشربَنْ أبداً راحاً مُسوَّدة ... إلا مع الشمِّ أبناء البطاريق

الصِّيد بالكسر جمع أصيد وهو الملك الذي لا يلتفت إلى غيره، ونحوه، والعماليق الجبابرة الذين كانوا بالشام على عهد موسى عليه السلام، والراح الخمر، والمسوَّدة المتوالية، والشمّ جمع أشم مأخوذ من الشمم في الأنف، والبطاريق كبار الروم، الواحد بطريق).

(7) في (س) بزيادة : أوْ مَا ولد عندك من مالك، وأصل التاء فيه واواً.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة : كالدّار ونحوها.

(10) في (س) بزيادة : الأقداح.

قوارير جمع قَارُورَة، وهي قدح/ يُشرب به][1]، قال الجوهريّ: ولا تقل قَاتُزَة، 1/372
وحُكِيَ عن ابن السكيت أن القاقزة مُوَلّدة[2]، والأباريق جمع إبريق معرّب آبرى كما في القاموس[3].

(فيما رواه برفع «أفواه») فاعلاً للقرع، والنصب مفعولاً؛ لأن من قرعك فقد قرعته[4]، (والحق جواز ذلك في النثر، إلاّ أنه قليل، ودليل جواز هذا البيت، فإنه رُوِيَ بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى) يعني رواية الرفع دليل على جوازه في السعة إذ لا ضرورة في ارتكابه مع الاقتدار على النصب، وهذا دَفْعٌ لما يقال: يحتمل أن يرتكبه الشاعر ضرورة (وذلك أن «القواقير» الفاعل و«الأفواه» مفعول، وصحّ الوجهان؛ لأن منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديثُ: «وحَجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً»[5]) بدل من الحديث وهو: «بُنِيَ الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلاّ الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحجُّ البيت من استطاع»[6] [فإنّ «الحج» مضاف إلى مفعوله و«من» فاعله][7] (ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال[8]؛ لأنه ليس فيه ذكر وجوب على الناس) كما في الآية فإنّ «على» تدل على الوجوب (والمشهور في «مَن» في الآية

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الصحاح (ق ز ز) 3/ 43.
وابن السكيت هو: ابويوسف، يعقوب بن اسحاق، إمام في اللغة والأدب، من كتبه «إصلاح المنطق»، و«الأضداد»، و«القلب والإبدال»، توفي سنة 244 هـ انظر وفيات الأعيان 6/ 395، وبغية الوعاة 2/ 349، و الأعلام 8/ 195.

(3) القاموس المحيط (ب ر ق) 3/ 218.

(4) في (س) بزيادة: فتكون إضافة المصدر إلى المفعول، وعلى رواية النصب إلى الفاعل.

(5) في (س) بزيادة: وقوله: «وحج البيت» بدل من الحديث.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان 1/ 65) .

(7) في (س): (فإنّ الحجّ مصدر مضاف إلى المفعول وهو البيت، وأتى فاعله بعده).

(8) أي: ولا يتأتى في نص الحديث الإشكال الذي جاء في الآية وبيت الأقيشر من إضافة المصدر إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

أنها بدل من «الناس» بدلَ بعض) [تقدير «منهم»[1]]، لكن يلزم الفصل بين البدل والمبدول منه بالأجنبي، (وجوَّز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج[2] وعليهنّ) أي: على بدلية «من» إبتدائية من موصولة وابتدائيتها شرطية[3] (فالعموم) في الناس[4] (مُخصَّصٌ إمَّا بالبدل) [إذا كانت «من» بدلاً] [5] (أو بالجملة)أي: بجملة «من استطاع فليحج» [إذا كانت «من» مبتدأ][6]، ونقل أبوالبقاء كون «من» خبر المحذوف، أي: [هم][7]، أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضاً[8].

(السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: (ا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي)[9] إنَّ انتصاب (أُوَارِي) في جواب الاستفهام[10]، ووجهُ فساده أن جواب الشيء مُسبَّبٌ عنه[11]، والمواراة لا تتسبَّبُ عن العجز)، [ولا ينفع أن يُصارَ إلى أن الاستفهام للإنكار بمعنى النفي][12]، وهو سبب، [أي: إن لم أعجز واريتُ كما قال][13] التفتازاني[14]؛ لأنه لابُدَّ في النصب

---

(1) في (س): (وحُذفَ الرابط لفهمه، أي: من استطاع منهم).

(2) انظر قول الكسائي في إعراب القرآن للنحاس 1/ 396.

(3) في (س) بزيادة: على احتمال قول الكسائي.

(4) في (س) بزيادة: في قوله : «ولله على الناس حج البيت».

(5) في (س): (عند من جعل «من» بدلاً).

(6) في (س): (عند من جعلها مبتدأ).

(7) في (س) بزيادة : هم من استطاع.

(8) التبيان 1/ 225.

(9) المائدة: 31.

(10) الكشاف 1/ 660.

(11) في (س) بزيادة : أي: حاصل منه وصادر عنه.

(12) في (س): (ولا يدفعه كون الاستفهام للإنكار بمعنى النفي).

(13) في (س): (أي: إن لم أعجز واريت كما قيل).

(14) حاشية السعد على الكشاف ل/ 175 ب.

من سببية النفي قبل دخول النفي، ولهذا فسروا «وما آتيتنا فتحدثنا» بأنه لا يكون
منك إتيانٌ فتحديث، لأ بأن لم تأتنا فتحدثنا، وقيل: هو مـن قبيـل أتعـصي ربك
فيعفو عنك بالنصب[1] لينسحب الإنكار التوبيخي على الأمرين، ويشعر بأنـه في
العصيان، وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل، حيث يجعل سبب العقوبـة سبب
العفو، ويكون التوبيخ على هذا الجعل، فكذا هُنـا نـزّل نفـسه منزلـة مـن جعـل
العجز سبب الموارة دلالة على التعكيس المؤكّد للعجز والقصور عما تهدى إليه
غراب، (وإنما انتصابه بالعطف على «أكون») هذا هو الظـاهر لا يظهـر للعـدول
عنه جهة كما قال التفتازاني[2]، (ومن هنا امتنع نَصْبُ « تُـصبح» في قولـه تعـالى:
(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[3] لأن إصباح
الأرض مخضرّة لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيـل: إنما
لم يُنصب لأن «الم تر» في معنى: قد رأيت، أي: أنه استفهام تقريـر[4] مثـل: (أَلَمْ
نشرح)[5]) فزال معنى الاستفهام الحقيقي، فلا جواب لـه، ولا نـصب، (وقيـل:
النـصب جـائز كمـا في قولـه تعـالى: (أَفَلَـمْ يَسِيرُوا/ فِـي الْأَرْضِ فَتَكُـونَ لَهُـمْ
قُلُوبٌ)[6] ولكن قَصَد هُنـا إلى العطـف علـى «أنـزل» علـى تأويـل «تـصبح» بـ 372/
«أصبحت» والصواب القول الأوّل[7]) وهو امتناع نـصب «تـصبح» (ولـيس «الم
تر» مثل «أفلم يسيروا» لما بيّنا) من أنّ جواب الشيء لا مسبب عنه[8]، وإصباح
الأرض مخضرّة لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر، وزيادة العقل وكماله يتسبب عن
السير في الأرض.

---

(1) الشمني 2/ 205، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 195.
(2) حاشية السعد على الكشاف ل/ 175 ب.
(3) الحج: 63.
(4) حاشية الشهاب على البيضاوي 6/ 540، وفتح القدير 3/ 367.
(5) الشرح: 1.
(6) الحج: 46.
(7) في (س) بزيادة: من الأقوال المذكورة في عدم انتصاب «تصبح».
(8) في (س): (جواب الشيء مسبب عنه).

(الثامن عشر: قول بعضهم في (فلولا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة)[1] إنَّ الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإنَّ الضمير و«قرباناً» مفعولان، و«آلهة» بدل من «قرباناً»[2]، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أنّ «آلهة» هو المفعول الثاني، وأنَّ «قرباناً» حال[3]) قال أبوحيان: ويظهر أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب[4]، قيل والمعنى اتخذوه متجاوزين عبادة الله قرباناً، لا متجاوزين عن أخذه قرباناً حتى لا يفسد المعنى[5]؛ (ولم يُبيِّن وجه فساد المعنى؛ ووجهه أنهم إذا ذُمُّوا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه) أي: مفهوم ذمهم على ذلك (الحثَّ على أنْ يتخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت: «أتَتَّخِذُ فلاناً معلماً دُونِي؟» كُنتَ آمراً له أن يتخذك معلماً دونه، والله تعالى يُتَقَرَّبُ إليه بغيره، ولا يُتَقَرَّبُ به إلى غيره، سبحانه)، وقال الحلبي: وجهه أن القربان اسم لما يُتقرَّب به الإله، فلو جعلناه مفعولاً ثانياً [و«آلهة» بدل منه][6] لزم أن يكون الشيء المتَقَرَّبُ به آلهة، والغرض أنّه غير الآلهة، بل هو شيء يُتقرّب به إليها، فهو غيرها، فكيف «الآلهة» بدلاً منه[7]، [وقيل][8]: إن «الآلهة» إذا كان بدلاً من قرباناً، وكان «قرباناً» في حكم المطروح يكون التقدير: فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله[9]، وهذا فاسد، لأنه يفهم منه نفي إلهية الله مع أنهم كانوا مُقِرِّين بإلهيته تعالى مع قولهم: بأن الأصنام آلهة[10]، [وفيه

---

(1) الأحقاف: 28.

(2) في (س) بزيادة: وإليه نحا ابن عطية والحوفي وأبوالبقاء والبيضاوي.

- ينظر تفسير ابن عطية 546، والتبيان في إعراب القرآن 2/ 403، وتفسير البيضاوي 2/ 397.

(3) الكشاف 4/ 313.

(4) البحر المحيط 8/ 66.

(5) قائله سعدي أفندي كذا في حاشية المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) انظر الدر المصون 6/ 143.

(8) في (س): (وقال اليمني).

(9) انظر قول اليمني في حاشية الشمني 2/ 205.

(10) في (س) بزيادة: وأن هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وفيه بحث.

انّ هذا توجيه لكلام بما لا يرضي صاحبه][1]، [فإنّه][2] قال في المفصل: قولهم إنّ البدل في حكم تنحية الأوّل إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتأكيد والصفة في كونهما تُتِمَّتَيْن لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأوّل واطراحه[3].

(التاسع عشر: قول المُبرد في قوله تعالى: (أوْ جَاؤُوكم حَصِرَتْ صُدروهم)[4] إنّ «حصرتْ صدورهم» جملة دعائية[5]، وردّه الفارسي بانه لا يُدعَى عليهم بأن يَحْصِرَ صدورهم عن قتال قومهم[6]، وذلك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسْلَبُوا أهليّة القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.

مُتَمِّم العشرين[7]: قول [أبي الحسين][8] في قوله تعالى: (ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين)[9] فيمن نوّن «مائة»[10] إنّه يجوز كون سنين منصوباً بدلاً من «ثلاث» أو مجروراً بدلاً من «مائة»[11]، والثاني مردود[12]، فإنه إذا أُقِيمَ مقام مائة فسد المعنى)، بناءً على أن المبدل منه في نيّة الطرح [لفظاً ومعنى][13].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (فإن الزمخشري).

(3) شرح المفصل لابن يعيش 3/ 66.

(4) النساء: 90.

(5) المقتضب 4/ 121.

(6) انظر قول الفارسي في الدر المصون 2/ 411.

(7) في (س) بزيادة: بالإضافة، أي: واحد من العشرين، ولهذا لم يقل والعشرون، وقد سبق تحقيقه.

(8) في (س): (أبوالحسن).
- والصواب أبوالحسن كما في (س) ويقصد به أبوالحسن الأخفش.

(9) الكهف: 25.

(10) في (س) بزيادة : وهم غير حمزة والكسائي، وهما قرآ بإضافة «مائة» إلى «سنين».
- انظر المبسوط في القراءات العشر ص 164.

(11) في معاني القرآن للأخفش 2/ 632: «فإن كانت السنون تفسير للمائة في جر، وإن كانت تفسيراً للثلاث في نصب».

(12) الثاني هو كون «سنين» بدلاً من «مائة» فهو مردود لأن النص يصبح على معنى «لبثوا.. ثلاث سنين» على نية طرح المبدل منه وإحلال البدل محله.

(13) ما بين المعقوفين ساقط من (س).
- وفي (س) بزيادة: وفيه بحث.

(الحادي والعشرون: قول المبرّد في (لَوْ كان فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لفسدتا)[1]
إنّ اسم الله تعالى بدل من «آلهـة»[2] ويـردُه أنّ البـدل في بـاب الإستثناء مستثنى موجب له الحكم، أمّا الأوّل: فلأنّ الإستثناء إخراج، و«ما قام أحد إلاّ زيد» مفيد لإخراج «زيد») عند عدم القيام، فثبت له القيام (وأمّا الثاني: فلأنّه كلما صدقَ «ما قام أحد إلاّ زيد» صدقَ «قام زيدٌ»، واسم/ الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا 373 / أ
مُوجَب أمّا الأول فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه) تقدم تحقيقه في «إلا»[3] (ولأن المعني حينئذٍ لو كان فيهما آلهة يستثنى منهم الله لفَسدتَا، وذلك يقتضي أنّه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا) لأنّ النفي يرجع إلى القيد غالباً، (وإنما المراد أن الفساد يترتَّبُ على تقدير التعدُّد مطلقاً) سواء كان مقيَّداً باستثناء الله عنهم أوْ لاً، بل وجد فيهم الله، (وأمّا أنه ليس بموجب له الحُكم فلأنّه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا، لم يستقم)، قيل: صرّح بعض الفضلاء بأن البدل في باب الاستثناء هو «إلاّ» وما دخلت عليه، ففي نحو: ما قام أحدٌ إلاّ زيد، ليس البدل كلمة «زيد» بمفردها، وكيف؟ وهي لا تقوم مقام المبدل منه للزوم عكس الواقع، إذ هو موجب له القيام، ولَوْ أقمته مقام «أحد» لكان القيام منفيّاً عنه، وإذا كان كذلك فكيف يتأتى ما ذكره في الآية؟ ولو قيل: «فيها» على رأي المبرّد: لو كان فيهما إلاّ الله لفسدتا لم يفسد المعنى، (وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لَوْ كان مَعَنَا رجلٌ إلاّ زيد لَغَلَبْنَا»[4]) تقدم أيضاً في «إلاّ»[5] (لأنّ «رجلاً» ليس بعَامٍّ فيُستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كان معنا جماعة مُستثنى عنهم زيدٌ لغلبنا،

---

(1) الأنبياء: 22.

(2) ما ذكره المبرّد هو أنّ «إلاّ» وما بعدها صفة، فهو لم يصرّح بما ذكره المصنف نقلاً عنه، وانظر المقتضب 4/ 408، وفي البحر المحيط 6/ 283: «وأجاز أبوالعباس المبرّد في «إلاّ الله» أن يكون بدلا...».

(3) نقل المصنف حديث المبرّد في الآية في باب «إلاّ» وكان له فيما تقدم ردٌ عليه، ينظر باب «إلاّ» مغني اللبيب 1/ 84.

(4) انظر الكتاب 2/ 331.

(5) انظر بحث «إلاّ» في مغني اللبيب 1/ 85.

اقتضى أنّه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا، وهذا وإن كان معنىً صحيحاً) «هذا» مبتدأ وما بعده حال، والخبر محذوف، أي: ليس المراد بدليل قوله: (إلاّ أن المرادَ إنما هو أنّ زيداً وحدَه كافٍ) فالاستثناء منقطع.

(فإن قيل: لا نُسَلِّم أنّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين، لأنهما واقعان في سياق «لو» وهي للامتناع، والامتناع انتفاء. قلت: لو صحَّ ذلك[1] لصحَّ أن يقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني ديَّارٌ) فإن «من» و«ديَّار» مختصَّان بالنفي لا يستعملان في الإثبات (ولو جاءني فَأُكْرِمَه بالنصب لكان كذا وكذا) جواب «لو»[2] في الأمثلة الثلاثة (واللاّزم) [وهو صحة هذه الأمثلة][3] (ممتنع) لكونه غير مسموع وكذا اللزوم، وهو كون «لو» نافية.

(الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كلمته فاه إلى فِيّ»: إنّ انتصاب «فاه» على إسقاط الخافض[4]، أي: من فيه[5]، وردّه المبرّد، فقال: إنما يتكلم الإنسان في نفسه لا مِن في غيره[6]) أي: من فمه، وهما مترادفان.

(وقد يكون أبو الحسن [إنما قال ذلك في «كلَّمني فاه إلى فِيّ» أو قاله في ذلك][7]، وحمله[8] على القلب لفهم المعنى) والأصل: كلَّمتُه من فِيّ إلى فيه (فلا يرد عليه سؤال أبي العباس[9]) لكن يرد عليه أن القلب قليل في اللسان، [وما

---

(1) أي: مجيء «لو» للنفي، والنكرة بعدها للعموم.

(2) في (س) بزيادة: المذكورة.

(3) في (س): (وهو صحة هذه التراكيب الثلاثة).

(4) انظر قول الأخفش في ارتشاف الضرب 3/ 1559، وشرح التسهيل 2/ 324، وشرح الرضي على الكافية 2/ 21.

(5) في (س) بزيادة: بكسر «إن» مقول القول، وبالفتح بدلاً منه.

(6) انظر رأي المبرد في ارتشاف الضرب 3/ 1559، والمساعد 2/ 10.

(7) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب تحقيق محمد محي الدين 2/ 617.

(8) في (س) بزيادة: كلمته فاه إلى فِيّ.

(9) في (س) بزيادة: بقوله: «إنما يتكلم الإنسان من في نفسه».

[وما حصل عنه مندوحة][1] لم يرتكبوه[2] [كما في الأشباه[3]][4] (فلنعدل إلى مثال غير هذا) لا شبهة فيه إنه إنما لحن فيه.

(حُكِيَ عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي[5]:

أَظَلُـــومٌ إنَّ مُـــصَابَكُمْ رجـــلاً   أَهْـدَى الـسلامَ تَحِيَّـةً ظُلْـمٌ[6])

بيت من الكامل، نسبه العيني للحارث بن خالد المخزومي، وقال: وما قاله الحريري في الدرة: إنه للعرجي، ليس بصحيح[7].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: في السعة.

(3) الأشباه والنظائر 2/ 296.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: بفتح العين وسكون الراء، عبدالله بن عمرو بن عثمان - رضي الله عنه - منسوب إلى العرج موضع بمكة، أو بين مكة والمدينة.

(6) البيت للحارث بن خالد المخزومي في الاشتقاق ص 99، والأغاني 9/ 234، وخزانة الأدب 1/ 432، وللعرجي في ديوانه ص 318، ودرة الغواص ص 87، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة 1/ 284، وشرح أبيات المغني 7/ 158، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 226، وأوضح المسالك 3/ 210، وشرح الأشموني 1/ 547، وشرح عمدة الحافظ 2/ 731، والشاهد في "مصابكم" حيث عمل عمل فعله، وهو مصدر ميمي، والتقدير إن إصابتكم رجلاً وأهدى السلام في محل النصب صفة لرجل وظلم مرفوع لأنه خبر إن.

- والعرجي هو: عبدالله بن عمر بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي، شاعر غزل مطبوع، وكان من الأدباء الظرفاء الأسخياء، ومن الفرسان المعدودين، توفي سنة 120هـ. الشعر والشعراء ص 381، ومعاهد التنصيص 3/ 172، والأعلام 4/ 109.

(7) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 547.

- والعيني هو: أبومحمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني الحنفي، مؤرِّخ وعلاّمة، من كبار المحدّثين، من كتبه "المقاصد النحوية" في شرح شواهد شروح الألفية، و"فرائد القلائد"، وغيرهما، توفي سنة 855هـ. بغية الوعاة 2/ 275، ومعجم المؤلفين 3/ 797، والأ؟علام 7/ 162.

- والحارث بن خالد المخزومي هو: الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، شاعر غزل، من أهل مكة نشأ في أواخر أيام بن ربيعة وكان ذهب مذهبه، وكان يهوى عائشة بنت طلحة ويتشبب بها، توفي سنة 80هـ. الموشح ص 269، والأغاني 9/ 227، والأعلام 2/ 154.

الهمزة في «أظلوم» حرف نداء، قال العيني، والصواب «ظليم» ترخيم «ظُلَيْمة» تصغير «ظلمة» وهي اسم أم عمران[1] المذكورة في قوله:

اقـوى مِـنْ آل ظُليمـةَ الحـزْمُ　　　فالغَمْرَتانِ فَـأوْحَشَ الْخطْـمُ[2]

«اقوى» خلا، والحزم، والخطْـمُ - بـضم الحـاء فيهـا - موضـعان وكـذا الْغَمْرَتان، بفتح العين.

(إنَّ الصواب «رجلٌ» بالرفع خبر لِـ «إنَّ»[3]، وعلى هذا الإعـراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصّل له معنى البتة)، قيل: بـل معنـىً صـحيح بـان يجعل/ «المصاب» اسم مفعول لا مـصدراً، وهـو اسـم «إن»، و«رجـل» خبرهـا، وجملة «أهْدَى» صفة «رجل»، و«ظُلـم» خـبر محـذوف، أي: هـذا ظلـم، أوصـفة أخرى لِـ«رجل» [على وجه المبالغة[4]][5].

نعم تعيـين اليزيدي الـرفع لا وجه لـه، [إذ لا مانع أن يكـون المـصاب مصدراً و«رجلاً» منصوباً به و«ظلم» خبر «إنَّ»][6] و«تحيَّة» مصدر «أهْـدَى» مـن باب قَعدْتُ جلوساً.

---

(1) في (س) بزيادة: زوجة عبدالله بن المطيع وكان الحارث يتشبب بها.
- وانظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه الشواهد للعيني 1/ 547.

(2) البيت من الكامل للعرجي، وهو أوّل القصيدة التي منها البيت السابق، وانظر ديوان العرجي ص 318.

(3) في (س) بزيادة: بكسر «إن» مقول قال.

(4) قاله الدماميني، ذكر جواز تخريج رفع «رجل» على جعل «مصابكم» اسم مفعول لا مصدراً، وهو اسم «إنَّ» ويُرفع «رجل» على انه خبر، و«اهدى السلام» جملة صفة لِـ «رجل»، و«ظُلم» خبر مبتدا محذوف، أي: هذا ظلم. ينظر حاشية الشمني 2/ 205.

(5) ساقط من (س).
- في (س) بزيادة: على حدِّ: رجل عدل، أي: مظلوم.

(6) ساقط من (س).

(وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب، رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أنَّ بعض أهل الذمّة بَذَلَ لَهُ مائةَ دينار على أن يُقرِئَهُ كتابَ سيبويه فامتنع من ذلك مع مَا كَانَ به من شدّة احتياج، فَلاَمَهُ تلميذُه المبرِّد، فأجَابَه بأنّ الكتاب مُشْتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا يَنبغي تمكين ذِمِّي من قراءتها؛ ثم قُدِّر أنْ غَنَّت جاريةٌ بحضرة الْوَاثِق) أبي جعفر هارون بن محمد بن المعتصم بن هارون الرشيد[1] (بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نَصْبِ «رجل» وَرَفْعِه).

رُوي أن الجارية لما غنّت أطرب كل من كان في القصر إلاّ واحداً، فقال له الواثق: لِمَ لَمْ تطرب؟، فقال: لَحَنَتْ الجارية، فلم يعجبني غناها، فقال: في أي موضع؟ قال: في نَصْبِها رجلاً، بل رجلٌ على أنه خبر «إن» (وأصرَّت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك[2]، فأمر الواثق بإشخاصه) وإحضاره (من البصرة فلما حضر أوجب النصب، وشرحه بأن «مصابَكم» بمعنى: إصابتكم، و«رجلاً» مفعوله، و«ظُلم» الخبر[3]، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضتي، فقلت: هو كقولك: «إن ضربَك زيدا ظلم» فاستحسنه الواثقُ، ثم أمر له بألف دينار، ورده مكرماً. فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فعوضنا ألفا)[4] قيل: ما حكوه أن المعارض للمازني هو اليزيدي فيه نظر، لأن اليزيدي أبا محمد كان يؤدب المأمون، وتوفي سنة اثنين وستين ومائة، والواثق توفي سنة سبع وعشرين ومائتين[5]، قال الصفدي: لعل هذا اليزيدي أحد أولاده

(1) من خلفاء الدولة العباسية، وُلِّيَ الخلافة بعد أبيه، توفي سنة 232 هـ. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 315، والأعلام 8/ 62.
(2) في (س) بزيادة: روي، فقالت الجارية: حاشا لله، بل هو «رجلا» بالنصب.
(3) في (س) بزيادة: أي: خبر «إن».
(4) انظر القصة في إنباه الرواه 1/ 283، والأغاني 9/ 234، ودرة الغواص ص87.
(5) قاله شهاب الدين المصري في شرح درة الغواص ص 302.

فإنهم كانوا خمسة كلهم علماء وأدباء شعراء رواة أخبار[1]، والأقرب ما ذكره أبوحيان في كتاب البصائر: أنّ المعارض للمازني هو يعقوب بن السكيت[2] فإنه سأله في مجلس الواثق بمَ نُصِيبَ رجلا؟ فقال له المازني: بـ «مُصابكم» فما فهم عنه ابنُ السكيت حتى قال له: هو مثل قولك: «إن ضربَك رجلا من أمره كذا وكذا ظلم»، [فلما علم الواثق قصور يعقوب[3]] قال للمازني: إلق عليه شيئا فقال له المازني: ما وزن « نكتل» في قوله تعالى: (فأرسل معنا أخانا نكتل[4]) قال نَفْعَل[5]، قال المازني أخطأت، إنما وزنه «نفْتَعل»، لأن أصله «نكتيل» بالياء فلما خرج [من عنده[6]] قال له [يعقوب[7]]: ما دعاك إلى تخطئتي بين يدي الواثق؟ قال: ما سألتك عن شيء أظن بأحد جهله.

(الجهة الثانية:

أن يراعِي المعربُ معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك: احدها قول بعضهم: (وثمودا فما أبقى)[8] إن «ثمودا» مفعول مقدم[9]، وهذا ممتنع، لأن لِـ« ما » النافية الصدر، فلا يعمل ما

---

(1) انظر قول الصفدي في درة الغواص وشرحها ص 302، واولاد اليزيدي هم «إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق ويعقوب، وعبدالله». انظر الوافي بالوفيات 4/ 123، 6/ 112، 267، 16/ 260.

(2) البصائر والذخائر 3/ 111.

- وابن السكيت هو: يعقوب بن إسحاق بن السكيت، ويكنى ابو يوسف، إمام في اللغة والأدب، عهد إليه المتوكل بتعليم اولاده، من كتبه: «إصلاح المنطق»، و«الأضداد»، و«الإبدال»، وغير هما، توفي سنة 244 هـ.

وفيات الأعيان 6/ 395، وإنباه الرواة 4/ 56، والأعلام 8/ 195.

(3) في (س): (فلما سمع ذلك الواثق، وعلم قصور ابن السكيت).

(4) يوسف: 63.

(5) أي: وزن نكتل هو نفعل.

(6) في (س): (من عند الواثق).

(7) في (س): (ابن السكيت).

(8) النجم: 50.

(9) في معاني القرآن للزجاج2: 77: «... ولا يجوز أن ينصب بقوله: (فما أبقى) لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها... فكيف وقد أتت " ما " بعد الفاء»، وانظر إعراب القرآن للنحاس 4/ 189.

بعدها فيما قبلها)، وفيه مانع آخر وهو وجود الفاء العاطفة، واعـتراض المـصنف مبني على ظاهر قوله، [وإلا فله أن يقول:إن «أمّا» محذوفة أي: «وأمـا ثمـود فمـا أبقى» فلا يمتنع التقديم كما في قوله تعالى: (وثيابـك فطهـر)[1]][2] (وإنمـا/ هـو 374 / أ معطوف على «عادا») من قوله تعـالى: (وإنـه أهلـك عـاداً الأولى)[3] ، (أو هـو بتقدير: وأهلك ثمـودا) [قاله أبو البقاء][4]، وقيل لا حاجة إليه[5].

(وإنما جاء: ونحن عن فضلك مـا اسـتغنينا) [6] تقـدم شـرحه في «إذا»[7] (لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بـن فائـد[8] (ومـن شـرٍّ مـا خلق)[9] بتنوين «شرٍّ» فـ «ما» بدل من «شر» بتقدير مضاف، أي: ومن شر شـرما خلق، وحذف الثاني بدلالة الأول)، فلا تكون هذه القراءة مما نحن فيه؛ لأن «مـا»

---

(1) المدثر: 4.

(2) في (س): (ولذلك البعض أن يجعل « إما محذوفة »، أي: وأما ثمودا فما أبقى، فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين «أما»، والفاء بشيء مما في حيزها ولو كان مقترنا بماله الصدر، نحو: أما زيد فإني ضارب، على ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء، وإلا لكان هنا مانعان، أحدهما: ما ذكره المصنف، والآخر: وجود الفاء العاطفة، تأمل..)، وهذا القول للدماميني انظر حاشية الشمني2/ 205.

(3) النجم: 49.

- في (س) بزيادة: هذا ظاهر حسن.

(4) في (س): (كذا قدّره أبو البقاء).

- التبيان في إعراب القرآن 2/ 488.

(5) قاله شهاب الدين الخفاجي، انظر حاشية شهاب الدين على البيضاوي 9/ 22.

(6) الرجز لعبدالله بن رواحة في شرح أبيات سيبويه 2/ 322، والكتاب 3/ 511، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني 2/ 254، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 234، وخزانة الأدب 7/ 127، والمقتضب 3/ 13، والشاهد في «عن فضلك» جاء متقدماً عن «ما» لأنه ظرف وهذا جائز في الشعر عن ابن هشام.

تمامه: فثبت الأقدام إن لاقينا وأنزلن سكينة علينا

(7) ينظر فصل «إذا» شاهد رقم (137).

(8) نسبها في البحر 8/ 533، إلى عمر بن فائد، وفي إعراب القراءات الشاذة للعكبري 2/ 760: «وهي قراءة ضعيفة جدا» وفي البيان 2/ 548: «وهذه القراءة نروى عن أبي حنيفة».

- وعمرو بن فائد هو: أبو علي الأسواري البصرى، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار. غاية النهاية 1/ 602.

(9) الفلق/ 2.

موصولة لا نافية، وفيه رد على ابن عطيه حيث قال: قرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة الذين يرون أن الله لم يخلق الشر من شرٍّ بالتنوين ما خلق على النفي، وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل[1]، وجوز أبو البقاء كون «ما» زائدة[2]، وقيل: يحتمل أن تكون إبهامية كما في قولك اعطني كتابا ما، و«خلق» صفة[3] له، واعترض[4] بأن «خلق» لا يكون صفة لشر ولا لـ «ما»، أما على مذهب من جعل من حروف الصلة فظاهر، وأمّا على مذهب من جعلها اسماً فلأن وصفها ينافي الغرض من وضعها، وهو زيادة الإبهام[5].

(الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: (الذين كفروا يُنادَوْن لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسَكم إذ تُدْعَوْن إلى الإيمان فتكفرون)[6] إنها ظرف للمقت الأول، أو الثاني[7]، وكلاهما ممنوع، إما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت،)ذلك الوقت(وإنما يمقتونها في الآخرة)، [وفي الأمالي][8][أجيب بأن المراد إذ صح كونكم تدعون مثل قوله تعالى: (إذ ظلمتم)[9] ومعناه إذ ثبت ظلمكم أي: قامت الحجة عليكم، فيكون «إذ تدعون للآخرة» أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون إذ تدعون

---

(1) انظر المحرر الوجيز 5/ 538، وفي البيان 2/ 548: "وتوهم قومٌ ما نافية على تقدير ما خلق من شر"
- وعمرو بن عبيد هو: أبو عثمان البصري عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، اشتهر بعلمه وزهده واخباره مع المنصور وغيره، من كتبه «التفسير»، و«الرد على القدرية»، وغيرهما، توفي سنة 144 هـ. وفيات الأعيان 3/ 460، والأعلام5/ 81.
(2) التبيان في علوم القرآن2/ 517.
(3) في (س) بزيادة: والعائد محذوف.
- قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 106.
(4) في (س) بزيادة: بأن الغرض من وصف النكرة وتنقيص إبهامها مناف للغرض منها.
(5) صاحب الإعتراض الشمني. ينظر حاشية الشمني 2/ 206.
(6) غافر: 9.
(7) انظر الخصائص 3/ 256.
(8) ساقط من (س).
(9) الزخرف: 38.

للدنيا[1])[2] (ونظيره[3] قول من زعم في (يوم تجدُ)[4] إنه ظرف لـ «يحذركم» حكاه مكي قال: وفيه نظر[5]، والصواب الجزم بأنه خطأ)، [هذا تعريض لمكي][6] (لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة ولا يكون مفعولا به لـ «يحذركم» كما في (وأنذرهم يوم الآزفة)[7] لأن «يحذر» قد استوفى مفعوليه[8]، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا) فيكون «يوم تجد» مفعولا به[9].

(وأمّا امتناع تعليقه[10]- وهو رأي جماعة منهم الزمخشري[11] - فلإستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي)، وهو أكبر[12]، قال أبوحيان: هذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئ فضلا عمن يدّعي من العجم أنه شيخ العرب والعجم[13]، [قال تلميذه الحلبي: ومثل هذا لا يخفى على أبي القاسم، وإنما أراد أنه دال على ناصبه، وعلى تقدير ذلك فهذا مذهب كوفي، قال: أو لأن الظرف يتسع فيه مالا في غيره[14]][15]، (ولهذا[16] قالوا في قوله:

---

(1) امالي ابن الحاجب1/ 51.

(2) في(س): (واجيب بأن المراد: إذ صح كونكم تدعون وذلك في الآخرة حين قامت عليهم الحجة بأن المراد بانفسكم: أمثالِكم من المؤمنين إذ تدعون للدنيا).

(3) في (س) بزيادة: أي: نظير القول بتعليق «إذ» بالمقت الثاني في فساد المعنى.

(4) آل عمران/ 30.

(5) مشاكل إعراب القرآن ص 134.

(6) في (س): (تخطئة لمكي. حيث لم يصرح بكونه خطا).

(7) غافر/ 17.

(8) في(س) بزيادة: أحدهما ضمير «كم» والثاني نفسه.

(9) في (س) بزيادة: لا فيه فساد المعنى.

(10) في (س) بزيادة: أي: تعليق «إذ تدعون» بالأول.

(11) الكشاف 4/ 158.

- في(س) بزيادة: جملة معترضة بين «أمّا» وجوابها وهو قوله.

(12) في (س) بزيادة: الذي هو الخبر.

(13) البحر المحيط 7/ 435.

(14) انظر الدر المصون 6/ 32.

(15) في (س): (واجيب بأن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، وقال البيضاوي: «إذ ظرف» لفعل دل عليه المقت الأول، قال الحلبي: مذهب كوفي قال به الزمخشري).

(16) في(س) بزيادة: أي: للزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

وهُــنَّ وقُــوفٌ ينتظِـــرْنَ قَــضَاءَهُ بِضَـاحِي غَداة أمـره وَهْوَ ضَامِزُ[1]

بيت من الطويل للشماخ[2]، قال الحطيئة في وصـية: أبلغـوا الـشماخ أنه أشعر غطفان[3]، ضمير «هن» للأتن[4]، وضمير «قـضاءه» للحمـار، والقـضاء الحكم، والغداة مابين صلاة الفجر وطلـوع الـشمس، وضـاحيها وقـت ضـحاها وهي تـشرق، والـضامز بـالزاي الـساكت (إنَّ البـاء متعلقـة بـــ «قـضائه»، لا بــ «وقوف» ولا بـ «ينتظرن»، لئلا يفصل بين «قضاء» و«أمره» بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره «أمـره» معمـولا لِـــ «قـضى» محـذوفا لوجـود مـا 374/ب يعمل[5]) وهو قضاء، لأنه مصدر مضاف إلى فاعله[6]/.

(ونظير ما لزم الزمخشري) من الفصل بين المصدر ومعموله (هنا) أي: في تعليق «إذ» بالمقت الأول (ما لزمه إذ علق (يوم تبلى السرائر)[7] بـ «الرجـع»[8] من قوله تعالى: (إنه على رجعه لقادر)[9] وإذا علق «أياماً» بـ«الـصيام»[10] مـن

---

(1) البيت للشماخ في لسان العرب (ض م ز) 5/ 365، وفي جمهرة أشعار العرب ص832 برواية ولهن صليل..، وتاج العروس (ض م ز) 4/ 42، والأمالي الشجرية1/ 195، والشاهد في «بضاحي» حيث جاءت الباء متعلقة بـ «قضائه» لئلا يفصل بين «قضاء» ومعموله بأجنبي.

(2) الشماخ هو: الشماخ بن ضرار بن سنان بن أمامة، والشماخ لقبه، واسمه مَعقِل، وهو شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وحسن إسلامه، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة، توفي سنة 30 هـ طبقات ابن سلام ص53، والموشح ص86، ومعاهد لتنصيص 2/ 32.

(3) انظر قول الحطيئة في الأغاني 2/ 195.

(4) في (س) بزيادة: وكذا ضمير «ينتظرن» والجملة حال أو خبر ثان.

(5) الأمالي الشجرية 1/ 189.

(6) في (س)بزيادة: و«أمر» مفعوله.

(7) الطارق: 9.

(8) الكشاف 4/ 737.

(9) الطارق: 8.

(10) الكشاف 1/ 251.

قوله تعالى: (كُتِبَ عليكُم الصِّيام كَما كُتب على الَّذين مِن قَبلِكم لعلَّكم تتَّقُون أيَّاماً)[1] فإن في الأول الفصل بخبر «إن» وهو لـ«قادر») وقد مر أن ذلك مغتفر في الظروف [وبه أجاب التفتازاني عن الثاني][2]، (وفي الثاني الفصل بمعمول «كُتب» وهو «كما كتب»[3] فإن قيل: لعله يقدر «كما كتب» صفة لـ«الصيام» فلا يكون متعلقا بـ «كتب» قلنا: يلزم محذور آخر، وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله) وأيضا إن المصدر إذا وصف لا يعمل[4]، (ونظير اللازم له) أي للزمخشري (على هذا التقدير)[5] (إذ قال في قوله: (وصدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرام)[6] إن «المسجد» عطف على «سبيل الله»[7]، فإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه)، أي: مجيء المعمول وهو «المسجد» [وهنا حاشية][8] عنه حاصلها: أنْ عَطْفَ «وكُفر به» على «صَدٌّ عن سبيل الله» لوجهين: الأول: إن الكفر بالله والصد عن سبيل الله متحدان معنى، فكأنه لا فصل بالأجنبي ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه، فهو بمنزلة أن يقال: وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام، الثاني: إن هذا التقدم لغرض العناية ومثله لا يعد فصلا، [قال التفتازاني:][9] والأول أوجه[10]، وقال اليمني: [كلاهما][11] ضعيف، وقال أبوالبقاء: الجيد أن يتعلق بمحذوف أي:

---

(1) البقرة: 182_183.

(2) ساقط من (س).

(3) في(س) بزيادة: قال التفتازاني: انتصاب «أياما» بـ«الصيام» بناء على تجويزعمل المصدر في الظرف مع تخلل الفاصل، وإن لم يجز في غيره.

(4) في (س) بزيادة: وبقي أنه ينتصب «أياما» بـ«كتب»، و«كما» إما مصدر لـ«كتب»، أو نعت للصيام.

(5) في (س) بزيادة: تقدير «كما كتب» صفة الصيام.

(6) البقرة: 217.

(7) الكشاف 1/ 286.

(8) في (س): (قال التفتازاني).

(9) ساقط من(س).

(10) انظر حاشية السعد على الكشاف ل/ 98ب، وفي حاشية الشمني 2/ 207 «في حاشية التفتازاني: وههنا حاشية عن المصنف يعني صاحب الكشاف».

(11) في (س): (كلا الوجهين ضعيف).

ويصدون عن المسجد الحرام[1]، قال التفتازاني: وهو في غاية الرداءة[2] (والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي: مقتكم إذ تدعون، وصوموا أياماً، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ «قادر»؛ لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيره في التعليق بمحذوف (يوم يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ)[3] الا ترى أن «اليوم» لو علّق بـ «بُشرى» لم يصح من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم لـ«لا»، وامّا (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)[4] فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها)، فالأكثرون على جوازه استدلالاً بهذه الآية، قالوا: إن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل، قال الرضي: ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول زيدا لن أضرب، ومنع الكوفية من ذلك، لأن مذهبهم إنها حرف كما وافقهم المبرد، وإن كان مذهبه إنها فعل نظرا لعدم تصرفها ومشابهتها لـ«ما»، وجوز الرضي [تعلقه][5] بـ«ليس» بناءً على أن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث[6].

(والصواب أن خفض «المسجد» بباء محذوفة لدلالة ما قبلها، لا بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض)[7].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن 1/ 142.

(2) حاشية السعد على الكشاف ل/ 98ب.
- في (س) بزيادة: لأنه مثل: اشارت كليب بالأكف الأصابع.

(3) الفرقان: 22.

(4) هود: 8.

(5) في (س): (تعلق الظرف).

(6) شرح الرضي على الكافية 4/ 201.

(7) اخذ المصنف بمذهب البصريين، وقد اجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة65، «هل يجوز العطف على الضمير المخفوض» 2/ 463.
- في (س) بزيادة: (هذا مذهب جمهور البصريين).

[قال أبو حيان في النهر:][1] والذي نختاره أنه عطف على الضمير المجرور وإن لم يعد جاره[2]، وأجازه الكوفيون ويونس والأخفش وأبو علي الشلوبين[3]، ولسنا متقيدين بإتباع مذهب جمهور البصريين، بل نتبع/ الدليل. (ومن أمثلة 375 / أ ذلك) الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي (قول المتنبيء[4]:

وفاؤكما كالرَّبع إشجاه طاسمُه   بأن تُسعِدَا والدمع أشفاه ساجِمُهْ)[5]

بيت من الطويل، أشجاه أحزنه، والطاسم الدارس، والإسعاد الإعانة، والساجم الهامل وهو الغائض والسائل الذي لا مانع له.
(وقد سأل أبو الفتح المتنبيء عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبر، وعلق الباء بـ«وفاؤكما») أي: وفاؤ كما بالإسعاد مشبه للربع[6] (فقال له)[7] معترضاً على إعرابه هذا: (كيف تخبر عن إسم لم يتم[8]؟ فأنشده قول الشاعر:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادُ دارَها   تَكْرِيتَ تَمنعُ حَبَّها أن يُحْصَدا)[9]

---

(1) في (س): (وفيه رد أبي حيان حيث قال).
(2) النهر الماد 1/ 217.
(3) انظر هذا في شرح التصريح على التوضيح 2/ 183.
(4) في (س) بزيادة: يمدح سيف الدولة عند نزوله انطاكية.
(5) البيت للمتنبيء في ديوانه ص256، والخصائص 2/ 403.
(6) في (س) بزيادة: قال ابن الحاجب: الظاهر أنه أراد أن يخبر عن «وفاؤ كما» بقوله: «بأن تسعدا»، أي: وفاؤكما حاصل بأن تسعدا ، وقوله: «كالربع» مقدم، والمراد التأخير.
(7) في (س) بزيادة:أي: قال ابو الفتح مخاطبا المتنبيء.
(8) الخصائص 2/ 403، والأمالي الشجرية1/ 193.
(9) للأعشى في شرح الديوان ص58، والخصائص 2/ 402، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية 1/ 194 و«حلت» بدل «جعلت».

بيت من البسيط «كمن» خبر ليس، أنّث ضمير «من» باعتبار المعنى، وإياد كَكتاب حَيٌّ مِن مَعد، وتكريت بفتح الأوّل بلدة سُميت بتكريت، بِنْتُ وَائل كما في القاموس[1]، وضمير حبها لإيَاد، وهو ما يُزرع غالبا، (أي: أن «إياد» بدل من «مَن» قبل مجيء معمول «جَعَلتْ» وهو «دارهاُ») وتكريت بدل منها وجملة «يمنع» مفعول ثان لـ «جَعلتْ» (والصواب تعليق «دارها» وبـ« أن تسعدا» بمحذوف أي: جَعَلَتْ ووفيتما، و معنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي: هامل، كما أن الربع إنما يكون أبعثَ على الحزن إذا كان دراساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: (لا عَاصِمَ اليومَ مِـن أمْـرِ الله)[2]، (لا تثريب عليكم اليوم)[3]، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لاَ مَانِعَ لما أعطيْتَ ولا مُعطِي لما منعتَ»[4] باسم «لا») [متعلق بتعليق][5] (وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم «لا» حينئذ مُطُول، فيجب نصبه وتنوينه) قيل: الزجاج منهم يرى أنَّ الفتحة في إسم «لا» وإن التنوين حذف إستخفافاً[6]، فيمكن أن يخرّج هذا على مذهبه[7]، نعم يلزم في الآية الثانية الفصل بين المصدر ومعموله الذي هو «اليوم» بخبر «لا»، لكنه مغتفر في الظروف، وقد جوز الزمخشري تعلق «اليوم» بـ «يغفر» وبالمقدر في «عليكم» من معنى الإستقرار[8].

---

(1) القاموس المحيط (ك ري ت) 1/ 161.

(2) هود/ 43.

(3) يوسف/ 92.
والآية بتمامها «لاتثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين».

(4) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، باب «استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته» 5/ 90.

(5) في (س): (متعلق بتعليق جماعة).

(6) في (س) بزيادة: لكثرة الإستعمال.

(7) معاني القرآن للزجاج 1/ 67، 69، 336.

(8) في الكشاف 2/ 473: (فإن قلت: م تعلق اليوم؟ قلت بالتثريب، أو بالمقدر في «عليكم» من معنى الاستقرار، أو بـ «يغفر»).

(وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين، وقد مضى) [يعني مذهبهم في الجملة المعترضة][1] لا التعليق بمحذوف [لأنه لم يمض][2].

(الرابع: وهو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: (ولَولاَ فَضْلُ الله عَلَيْكُم)[3]، بمحذوف[4]، أي: كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو «الفضل» لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف، ولهذا لُحِّن المعري في قوله:

فلولا الغمد يمسكه لسالا)[5]

تقدم شرحه في فصل «لولا»[6].

(الخامس: قول بعضهم في (ومِن ذرِّيَّتِنا أُمةً مُسلمة لَكَ)[7] إن الظرف كان صفة لـ «أمة» ثم تقدم عليها فانتصب على الحال)[8]، والواو داخلة في الأصل على «أمة»، وقد فصل بينهما بقوله تعالى: (مِن ذرِّيَّتِنا) وهو جائز، لأنه من جملة المعطوف، [قاله أبو البقاء][9]، (وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف

---

(1) في (س): (أي: مذهب البغداديين في الجملة المعترضة من الباب الثاني).

(2) في (س): (لأنه لم يتعرض هناك لتخريج الحديث عليه).

(3) النساء: 82.

(4) الدر المصون 2/ 402.

(5) عجز بيت من الوافر، صدره: يبيت الرعبُ منه كلَّ عضب، وهولأبي العلاء المعرّي في أوضح المسالك 1/ 221، والجنى الداني ص600، وشرح ابن عقيل 1/ 251، وشرح الأشموني 1/ 169، وبلا نسبة في المقرب ص126، والشاهد في «الغمد يمسكه» حيث ذكرا لخبر بعد «لولا» وهذا لا يجوز لأن الخبر بعد لولا واجب الحذف.

(6) انظر فصل لولا، شاهد رقم (422).

(7) البقرة: 127.

(8) في (س) بزيادة: لعل المراد بالبعض أبي البقاء، فإنه أجاز ذلك، ثم قال:....

(9) ساقط من (س).

- وانظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 98.

والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف[1]، فما الظن بالحال التي هي شبيه بالمفعول به؟) لأن كُلاً منهما فضلة منصوب من غير توسط حرف لفظا ولا تقديرا[2]، [وفيه أنه لايرد هذا على أبي البقاء، إذ لا يلزم مذهب أبي علي][3]، (ومثله قول أبي حيان في (فاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُم أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً)[4] إن «أشدّ» حال كان في الأصل صفة لـ «ذكراً»[5]) فيلزم الفصل بين العاطف/ والمعطوف 375/ب بالحال، وأبوحيان قد استشعر بهذا الإعتراض، وأجاب عنه بأن الحال مفعول فيه في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز فيه[6]، قيل:ولو قيل[بانه][7] من عطف الجمل، والتقدير[8]: واذكروه أشدّ ذكرا[9]، وفي الآية الأولى «واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك» لم يتجه السؤال من أصله.

(السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: (فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُون)[10] متعلقة بـ «ناظرة»[11] ويرده أن الإستفهام له الصدر، ومثله[12] قول ابن عطيه في (قَاتَلهم اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُون)[13]: إن «أني» ظرف من «قاتلهم»[14] وأيضا يلزم كون «يؤفكون» لا موقع له حينئذ) وهذا فاسد لإتفاقهم على ان

---

(1) المسائل البصريات 2/ 775.

(2) في (س) بزيادة: وفيه بحث.

(3) في (س): (فإنه من اين علم أن ذلك يلتزم مذهب أبي علي وقد أجاز ذلك غيره).

(4) البقرة: 199.

(5) البحر المحيط 2/ 112.

(6) البحر المحيط 2/ 112.

(7) في(س): (بأن ذلك).

(8) في (س) بزيادة: في هذه الآية.

(9) في حاشية الشمني 2/ 258: «قالوا أن هذا من عطف الجملتين».

(10) النمل/ 36.

(11) انظر قول الحوفي في الدر المصون 5/ 313.

(12) في (س) بزيادة: أي: مثل قول الحوفي في إعمال ماقبل الإستفهام فيها.

(13) التوبة/ 30.

(14) المحرر الوجيز 3/ 25.

«أنى» إذا وقع بعدها فعل له محل من الإعراب (والصواب تعلقهما بما بعدهما) [من «يرجع» و«يؤفكون»][1] (ونظيرهما[2] قول المفسرين (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)[3]: إن المعنى: إذا انتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبوحاتم في كتاب الوقف والإبتداء، وهذا لا يصح في العربية) لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل فيما قبلها كما مر في إذا[4] قيل: لا نسلم أنهم قصدوا أن «من الأرض» الملفوظ به متعلق بـ «تخرجون»، وإنما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به[5]، وغاية الأمر أنهم أظهروا مرجع الضمير فقالوا: المعنى: [إذا أنتم تخرجون من الأرض[6] دون منها،و فيه إن هذا إنما يتمشى إذا لم يصرحوا بتعليق ما قبل إذا بما بعدها][7].

(وقول بعضهم) عطف على القريب أو على البعيد[8] (في (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا)[9]: إن «ملعونين» حال من معمول «ثقفوا» أو «أخذوا») قيل المراد بالبعض الكسائي أو الفراء، فأنهما يجيزان تقديم معمول الجواب على إرادة الشرط[10] (ويرده أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم) [قيل: أي على أنه صفة لـ «قليلا»[11] وفيه بحث][12] (وأما قول أبي البقاء: إنه حال من

---

(1) في (س): (أي: تعلق الباء بـ«يرفع»، وتعلق «أنى» بـ «يؤفكون»).

(2) في (س) بزيادة: (في تعلقهما بما بعدهما).

(3) الروم/ 25.

(4) ينظر بحث «إذا» في مغني اللبيب 1/ 103.

(5) في (س) بزيادة: (والأصل في التقدير هكذا: ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض انتم تخرجون منها).

(6) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 208.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) : (عطف علة قول الحوفي، أو المفسرين).

(9) الأحزاب: 61.

(10) قاله الحلبي. انظر الدر المصون 5/ 425.

(11) قاله الشمني، ينظر حاشية الشمني 2/ 208.

(12) ساقط من (س).

فاعل (يجاورنك)[1] فمردود لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان) [تقدم هذا البحث في الجملة المعترضة][2] قال ابن عطية في (لا تَدْخُلوا بيوت النبيء إلاَّ أنْ يُؤْذَنَ لَكُم إلى طَعَامٍ غَيرَ نَاظِرِينَ)[3]: الإستثناء على الحال والوقت معاً، كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن، ولا تدخلوا إلا غير ناظرين[4]، ورده أبوحيان بأن النحاة نصوا على أنّ «أنْ» المصدرية لا تقع موقع الظرف، وإن جازفي المصدر الصريح نحو: آتيك صياح الديك، وأنه لا يقع بعد «إلا»[5] إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفته، ولا يجوز فيما عدا ذلك عند الجمهور، وأجازه الكسائي والأخفش[6].

(وقول آخر) عطف على قول الحوفي (في (وكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)[7] إنّ «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور[8]، وهذا ممتنع إذا قدرت «أل» موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصلة لا يتقدم على مجهول) قال ابن الحاجب[9]: وإنما فسر الأكثرون عن ذلك لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أن «أل» لما كانت في سورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت

---

(1) الأحزاب: 60.

- التبيان في إعراب القرآن 2/ 324.

(2) ساقط من (س).

(3) الأحزاب/ 53.

(4) هذا قول للزمخشري، وليس كما قال الشارح في قوله: قال ابن عطيه. انظر الكشاف 3/ 563، والبحر المحيط7/ 237.

(5) في(س) بزيادة: في الإستثناء.

(6) البحر المحيط 7/ 237.

(7) يوسف: 20.

(8) لعل الآخر هو أبوحيان، فقد قال في البحرالمحيط5/ 292: «تعلق الجار، إما بـ «أعني» مضمرة أو بمحذوف يدل عليه «من الزاهدين»، أو بالزاهدين.».

(9) في (س) بزيادة: صرح ابن الحاجب بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى: «وقاسمهما اني لكما من الناصحين» والظاهر في «لكما» في مثل هذا الموضع إنه متعلق بـ «الناصحين» ونحوه.

صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم[1]، (فيجب تعلقها بـ«أعني» محذوفة) اعترض بأن «أعني» متعد بنفسه لا بواسطته[2]، وأجيب بأن نفس فيه مفعول/ «أعني» لا الضمير بواسطة «في»[3] (أو بـ «زاهدين» محذوفا مدلولا عليه 376 / أ بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تلعق به «من الزاهدين») [اعترض][4] بأنه لا معنى للإخبار بأنهم كائنون فيه[5]، وأجيب بأن الإخبار ليس لمجرد كائنين فيه، وإنما هو بـ «كائنين» المتعلق به فيه ومن الزاهدين[6]، (وأما إن قَدَّرتَ «أل» التعريف)، أي: تعريف الجنس (فواضح[7]).

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ويشكو عنه:

أبعدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بَياض لَهُ   لأنتَ أسْودُ في عَيني مِن الظُّلَمِ)[8]

بيت من البسيط[9]، «ابعد» أمرٌ من «بَعِدَ» كـ «فَرِحَ» بمعنى هلك، و«بياضاً» [أي: شيباً][10] تمييز[11]، «ولا بياض له» صفته، أي لا حُسن سار له؛

(1) أمالي ابن الحاجب 1/ 152.
(2) قاله الدماميني، ينظر حاشية الشمني 2/ 209.
(3) حاشية الشمني 2/ 209.
(4) في (س): (قيل فيه نظر).
(5) المعترض الدماميني.انظر حاشية الشمني 2/ 209.
(6) المجيب الشمني، انظر المصدر السابق.
(7) أي يجوز التعلق بالزاهدين المذكور – وإن تقدم عليه.
(8) بيت من البسيط للمتنبي في ديوانه ص36، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 4/ 36. ودرة الغواص ص37، والشاهد في «أسود» حيث يجوز تعلق «من» به واعتباره اسم تفضيل على رأي الكوفيين.
(9) في(س) بزيادة: وأول القصيدة: ضيف ألمّ برأسي غير محتشم والسيف أحسن فعلا منه باللمم
- المحتشم: المستحي، والمعنى: إن شيبه ظهر دفعة بغير تراخ.
(10) ساقط من (س).
(11) في (س) بزيادة: محول عن فاعل.

لأن العرب تطلق البياض على الحسن السار [أيضا][1] (إن «من» متعلقة بـ«أسود»[2] وهذا يقتضي كونه إسم تفضيل[3]، وذلك ممتنع في الألوان) هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون بناء اسم التفضيل من البياض والسواد، لأنهما أصلا الألوان، [ذكره الرضي][4] وحينئذ [فلا بأس لحمل كلام المتنبي عليه لأنه كوفي][5].

(والصحيح أن «من الظلم» صفة لـ «أسود») [مذكر سوداء][6]، (أي: أسود كائن من جملة الظلم) جمع ظلمة، والمراد هنا ليال ثلاث من آخر الشهر[7]، [وفيه تفويت لغرض المتنبي][8] من كون بياض الشيب عنده أشد سواداً من سواد الظلم، (وكذا قوله:

يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ   ذَهَبَتْ بِخُضرته الطُّلَى والأَكْبُدُ[9])

بيت من الكامل للمتنبي أيضا يصف شجاعا، يقول يلقاك أيُّها المخاطب غير المعيَّن ذلك الشجاع مرتدياً، أي: متقلداً بالسيف، [فإنه شبه تقلّده بالسيف بالإرتداء، وهو لبس الرداء][10]، وأراد بـ «أحمر من دم» السيف، وجملة «ذهبت

---

(1) ساقط من (س).

(2) هذا مذهب كوفي، انظر شرح الرضي على الكافية3/ 450، وشرح ديوان المتنبي للعكبري4/ 36، ودرة الغواص ص37.

(3) في (س) بزيادة: يشير إلى الأسود ليس باسم تفضيل، بل الوصف الذي مؤنثه سوداء، و«من الظلم» صفته، كما قال الصفدي.

(4) في(س): (كما قاله الرضي).

- انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 450.

(5) في (س): (فلا اعتراض على المتنبي لأنه كوفي).

(6) ساقط من (س).

(7) في(س) بزيادة: وهو المراد هنا، قيل: إلا إنه إنما معتد التفضيل بناء على مذهب الكوفيين.

(8) في(س): (وتخريج المصنف مفوت لغرضه).

(9) للمتنبي في ديوانه ص50، شرح ديوان المتنبي للعكبري 1/ 327، والشاهد في «من» حيث يجوز تعلقه بـ«أحمر» اسم تفضيل على رأي الكوفيين.

(10) في(س): (متقلدا سيفا، والإرتداد لبس الرداء، لكنه استعارة لذلك).

بخضرته» استئناف جواب عما قيل: [أين ذهبت خضرة جوهر السيف حتى وصفته بـ «أحمر»][1] و«الطلى» بضم المهملة الأعناق واحدتها «طلية» أو «طلاوة» قال الواحدي: ولولا الرواية مضبوطة بالطاء حملناه على التحريف من «الكِلى» جمع «كِلية» [بالكاف، فإنه أنسبَ بالأكبد جمع كبد][2]، [لكن يخالف ما في الصحاحين][3].

(«من دم» إما تعليل، أي: أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في: «سقياً لَكَ» إن اللام متعلقة بـ «سقياً»، ولو كان كذا لقيل: سقياً إياك، فإن سَقي يتعدى بنفسه) يعني فاللازم باطل، قيل: [حق][4] على [ما صرّح به لابن الحاجب في الإيضاح][5] (فإن قيل: اللازم للتقوية مثل: (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ)[6] فلام التقوية لا تلزم) وهذه اللام لازمة، [وهذا عند غير ابن الحاجب][7]، (ومن هذا امتنع في (والَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ)[8] كون «الذين» نصباً على الإشتغال لأن «لهم» ليس متعلقا بالمصدر.

التاسع: قول الزمخشري في: (وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَار وابتغاؤكم من فَضْلِهِ)[9]: إنه من اللف والنشر)[10] وهو ذكر متعدد على التفصيل

---

(1) في(س): (أين ذهبت خضرة جوهره، والباء للتعدية، أي: ذهبت خضرة ذلك السيف بدماء الطلى والأكباد).

(2) فس(س): (لكن في الصحاح إن جمعه أكباد، وفي القاموس أكباد وكبود).
- وما نسبه الشارح للواحدي لم أقع عليه في شرح ديوان المتنبي للواحدي.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (بل حق).

(5) قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 209، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لإبن الحاجب1/ 330.
- في (س): (ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك: سقيا زيدا وجدعا إياه).

(6) البقرة/ 90.

(7) في (س): (وهذا كله على رأي غير ابن الحاجب).

(8) محمد/ 9، تقدم في حرف اللام، قال المصنف: «وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: «والذين كفروا فتعسا لهم» كون «الذين» في موضع نصب على الإشتغال فوهمٌ»، انظر مبحث اللام في مغني اللبيب 1/ 247.

(9) الروم: 22.

(10) في الكشاف3/ 480، قال الزمخشري: «هذا من باب اللف، وترتيبه: ومن آياته منامك وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين القرينين الأولين بالقرينين الآخرين، لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشئ واحد مع إعانة اللف على لإتحاد...».

والإجمال، ثم ذكر ما لكل منه من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه، (وإن المعنى منامك وابتغاؤكم من فضله بالليل وبالنهار) إلا أنه فصَل بين القرينين الأولَيين بالآخريْن، لأنهما زمان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الإتحاد، (وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للإبتغاء مع تقدمه عليه)، أي: على الإبتغاء، (وعطفه)، أي: عطف النهار على(معمول «منامكم» وهو بالليل[1]، وهذا لا يجوز في/ الشعر، فكيف في أفصح الكلام؟) قيل: ليس في قول 376/ب الزمخشري ما يقتضي ذلك، بل مقتضاه أن يكون «بالليل» راجعاً «للمنام» و«النهار» راجعاً لـ «ابتغاء الفضل» ويحتمل أن يكون رجوعهما إليه لا باعتبار عملهما فيهما، بل باعتبار تعلقهما بهما معنى[2]، فيكون قوله تعالى: «بالليل والنهار» خبر محذوف[3]، أي: ما ذكر من المنام [والإبتغاء][4] بالليل والنهار، والإبتغاء - وإن تأخر لفظاً - هو متقدم تقديراً، لأنه من تتمة الأول، والجملة معترضة، [وقيل][5]: إن الزمخشري أراد بكلامه هذا تفسير المعنى لا تفسير الإعراب[6] [وقد أجازه الزمخشري أيضا، لكنه استظهر الأول لتكرره في القرآن، وأشد المعاني ما دل عليه القرآن][7] (وزعم عصري) [يعني ابن عقيل][8] (في تفسير له على سورة البقرة وآل عمران في قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)[9]: أن «مِنْ» مُتعلقة بـ«حَذَرَ» أو بـ «الموْت»، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني تقديم معمول المضاف إليه على المضاف)؛ وفي الأول مانع معنوي، وهو أن إضافة حَذَرَ إلى الموت إضافة المحذور

---

(1) في (س) بزيادة: فإن الباء مقدر في النهار.
(2) قاله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 209.
(3) في (س) بزيادة: أي: ذلك بالليل والنهار.
(4) في (س): (وابتغاء الفضل).
(5) في (س): (ويقال والذي يظهر ان الزمخشري).
(6) قاله وحي زاده كذا في حاشية المخطوط.
- في (س) بزيادة: (فلا يرد عليه ما ذكره المصنف).
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): (هو قاضي قضاة بهاء الدين المعروف بابن عقيل).
(9) البقرة: 18.

منه، فلا يجوز تعلق «مِن» [به][1]، فكأن المصنف يقول بجوازه، ولهذا اقتصر[2] على الصناعي، (وحامله على ذلك أنه لو علقه بـ «يجعلون») [كما قال الزمخشري][3] (وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان «حذر الموت» مفعولا له، وقد أجيب بأن الأول تعليل لجعل مطلقا، والثاني تعليل له مقيدا بالأول، والمطلق والمقيد غيران)، قيل: كأنه نسيَ ما قدمه [في آخر الباب الرابع][4] من أن قولهم: «غيران و أغيار» ليس بعربي[5]، وفيه أن المصنفين لا يلتزمون ما يتكلمون به العرب، [ألا ترى أن المصنف حكم][6] بأن «لا غير» لحن وأنَّ «أل» لا تدخل على «كل»[7] وقد استعملها في مواضع من الكتاب؟ (فالمعلَّل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ).

(العاشر: قول بعضهم في ﴿ قَلِيلاً مَا يُؤْمِنُون ﴾[8]: إن «ما» بمعنى «مَنْ») [وفي تفسير اللباب قال المهدوي][9]: ذهب قتادة إلى أن المعني: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويون[10][11].

---

(1) في (س): (فلا يمكن تعلق «من الصواعق» به).

(2) في (س) بزيادة: المانع.

(3) في(س): (كما ذهب إليه الزمخشري).
- وفي الكشاف 1/ 118، «من الصواعق متعلق بـ «يجعلون» أي: من أجل الصواعق يجعلون أصابعهم في آذانهم».

(4) في(س): (ما قدمه في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة).

(5) قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 209، وقد رده الشمني بقوله: «وأقول لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى أن العرب لم تكلم به أنه لايتكلم به، وإنما يلزم ذلك من التزم أنه لا يتكلم إلا بما تكلم به العرب دون المولدين».

(6) في(س): (ونظيره قول المصنف).

(7) انظر ما تقدم في الباب الرابع «الأمور التي يكتسبها الإسم بالإضافة».

(8) البقرة/ 87.

(9) في (س): (قال صاحب اللباب: إن المهدوي قال).

(10) تفسير اللباب 2/ 272.
والمهدوي هو: أبو العباس احمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، المغربي، نحوي، لغوي، مقرئ مفسر، أصله من المهدية من بلاد افريقية، ودخل الأندلس، من تصانيفه تفسير «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، و«الهداية في القرآت السبع» وغيرهما، توفي سنة 440 هجري.
طبقات المفسرين 1/ 85، بغية الوعاة 1/ 351، والأعلام 1/ 184.

(11) في (س) بزيادة: (وقالوا).

(ولو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر)[1] [وأجيب بأنه لا يلزم الرفع، لأن نصبه على الحال من ضمير المصدر المحذوف وافٍ بهذا المعنى، أي: فيؤمنون أي الإيمان في حالة قلته[2]][3].

(الحادي عشر: قول بعضهم في: (وما هو بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ)[4] إنّ «هو» ضمير الشأن، و«أن يعمّر» مبتدأ، و«بمزحزحه» خبر)، [أجازه الفارسي في الحلبيات[5]، قال أبوحيان:][6] وهذا ميل منه إلى مذهب الكوفيين وهو أنّ مفسِّر ضمير الشأن يجوز أن يكون غير جملة إذا انتظم إسناداً معنوياً، نحو: [«ما بقائم زيد»][7] فـ«هو» مبتدأ [ضمير الشأن عندهم][8]، و«بقائم» خبر، و«زيد» فاعل بقائم، [ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسَّر إلاّ بجملة سالمة من حرف الجر[9]، وفي كلام المنصف ردٌّ عليه في جعل ما بعد ضمير الشأن في الآية غير جملة][10]، (ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر[11]، ونظيرُه قول بعضهم في حديث بَدْءِ الوحي «ما أنا بقارئ»[12]: إنّ «ما» مفعولة مقدّم لِـ «قارئ» وأنا

---

(1) في (س) بزيادة ولم يقرأ به أحد، هذا فساد من جهة الصناعة، قيل: والمانع معنوي ظاهر... فلا فائدة في قولنا... يؤمنون به قليل.

(2) انظر تفسير اللباب 2/ 272.

(3) ساقط من (س).

(4) البقرة: 95.

(5) انظر حاشية الشمني 2/ 209.

(6) في (س): (قال أبوحيان: أجازه الفارسي في الحلبيات).

(7) في (س): (ما هو بقائم زيد).

(8) ساقط من (س).

(9) البحر المحيط 1/ 483.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: لأنه يزداد في الخبر في سياق الإيجاب، قيل: فيه ردّ على ابي حيان في جعله ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة، قال أبوالبقاء: هو ضمير «أحد» و«بمزحزحه» خبر «ما» و«من» متعلقة به، و«أن يعمّر» فاعله أو هم ضمير التعمير، و«أن يعمر» بدل من «هو».

(12) شرح صحيح البخاري، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، 1/ 33، وصحيح مسلم بشرح النووي، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم 1/ 197.

قاريء مبتدأ وخبر[1]، ودخول الباء في الخبر يَأبى ذلك) هذا على أن «ما» استفهامية، [وفي شرح المشارق لابن ملك[2]،/ قال شارح صحيح مسلم:][3] إنها 377 / أ نافية، معناه: لا أحسن القراءة[4]، [وما قاله بعض الشراح من أنها استفهامية فضعيف؛ لأن الباء تدخل في خبرها][5].

(الثاني عشر: قول الزمخشري في (أيْنَما تكونُوا يدركُكُم الموتُ)[6] فيمن رفع «يدركُ»[7]) خرَّجه أبوالفتح على حذف فاء الجواب، أي: فيدرككم[8]، (إنه يجوز كون الشرط متَّصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا[9]؛ يعني

(1) هذا مذهب الأخفش، ففي فتح الباري 1/ 22، قال ابن حجر: «ما: نافية، إذا لو كانت استفهامية لم يصح دخول الباء، وإن حكي على الأخفش جوازه فهو شاذ»، وفي فتح الأبيّ والسنوسي على صحيح مسلم 1/ 455، «أجاز الأخفش زيدٌ بقائم، ولقوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة بمثلها) أي: مثلها، وهذا إيجاب محض، فكيف بالاستفهام القريب من النفي؟، وفي فتح المنعم 2/ 300 «... وإن حكي على الأخفش جوازها، فهو شاذ».

(2) في (س): (وعن ابن مالك) والصواب كما في (ظ ، ح).

(3) ساقط من (س).

(4) في مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار 2/ 103 «... وأقول: ليت علمي لم يجعل المنفي إحسان القراءة لا نفسها؟...» وفي صحيح مسلم بشرح النووي 1/ 197، قال النووي: «معناه لا أحسن القراءة، فما نافية، وهذا الصواب».

- وابن ملك هو: عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكرماني، المعروف بابن ملك، فقيه حنفي، من المبرزين، له شرح على مشارق الأنوار النبوية في صحيح الأخبار المصطفوية للإمام رضي الدين حسن بن محمد الصغاني، سمّاه «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار»، و«شرح المنار» في الأصول وغيرها، توفي سنة 801 هـ. الضوء اللامع 4/ 329 وكشف الظنون 2/ 1688، والأعلام 4/ 99.

(5) ساقط من (س).

(6) النساء: 77.

(7) في (س) بزيادة: وهو طلحة بن سليمان، وهي قراءة ضعيفة.

(8) في المحتسب 1/ 296 «هو لعمري ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة، إلاّ أنه ليس بمردود، لأنه قد جاء عنهم، ولو قال مردود في القرآن لكان أصح معنى، وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فَيدرككم الموتُ، ومثله بيت الكتاب: من يفعل الحسنات الله يشكرها، والشرّ بالشرّ عند الله مثلان».

(9) في الكشاف 1/ 569 «قرئ يدركمْ بالرفع، وقيل: على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: حمل على ما يقع موقع «أينما تكونوا» وهو أينما كنتم... ويجوز أن يتصل بقوله: «ولا تظلمون فتيلاً» أي: ولا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم» أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتدأ بقوله: «يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة».

فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدي (يدرككم الموت ولَوْ كنتم في بروج مشيّدة)[1]، وهذا مردودٌ بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلاّ وفعلُ الشرط ماضٍ، تقول: «أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ»، ولا تقول: «أنت ظالم إنْ تفعل» إلاّ في الشعر[2]؛ وأما قول أبي بكر) محمد [بن السريّ، الشهير بابن][3] السّراج[4]، (في كتاب الأصول: إنه يقال: «آتيك إنْ تأتيني»[5] فنقله من كتب الكوفيين، وهُم يجيزون ذلك[6]، لا على الحذف، بل على أن المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا) البصريين، (لأنَّ الشرط له الصدر.

الثالث عشر: قول بعضهم في (بالأخسرين أعمالاً)[7] إن «أعمالاً» مفعولٌ به[8]، وردّه ابن خروف بأنْ «خَسِرَ» لا يتعدّى كنقيضه «رَبِحَ» ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: (كرّةٌ خاسرة)[9] إذ لَمْ يَرِدْ أنها خسِرت شيئاً، وَثلاثتهم ساهونٌ[10]، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به[11]، ولأن «خَسِرَ» متعدٍّ[12]، ففي التنزيل: (خَسِرُوا أنفسَهم)[13]، (خَسِرَ الدنيا والآخرة)[14]،

---

(1) النساء: 77.

(2) الكتاب 3/ 80، وانظر الارتشاف 4/ 1880.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أخذ عنه الزجاج والسيرافي والفارسي، مات سنة 316.

(5) الأصول في النحو 2/ 189.

(6) قال أبوحيان: «وأجاز الكوفيون سوى الفراء حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على المعنى فأجازوا أنت ظالم ان تفعلْ». انظر الارتشاف 4/ 1879.

(7) الكهف: 99.

(8) لم اعثر على قائله في كتب التفسير وإعراب القرآن، ولعلّ الزمخشري من البعض الذين يقصدهم المصنف، حيث أنه شبه التمييز بالمفعول به لأنه يقع آخر، وانظر شرح المفصل 2/ 71.

(9) النازعات: 12.

(10) أي: ابن خروف والصفار، والبعض الذي ذهب إلي أن «أعمالاً» مفعولاً به.

(11) في (س) بزيادة: بيان لسهو البعض.

(12) في (س) بزيادة: بيان لسهو ابن خروف.

(13) الأنعام: 13.

(14) الحج: 11.

وأما «خاسِرة» فكأنَّه على النسب، أي: ذاتُ خُسْرٍ[1]) وإنَّما لم يجزم بـه لجـواز أن يكون مجازياً، أي: خاسرٌ أصحابها كما قال الزمخشري[2]، (و«رَبِحَ» أيضاً يتعـدَّى، يقال: «ربح ديناراً». وقال سيبويه: «أعمالاً» مشبَّه بالمفعول به[3]، ويردُّه أن اسـم التفضيل لا يشبَّه باسم الفاعل، لأنَّه لاتلحقه علامات الفـروع) التأنيـث والتثنيـة والجمع (إلاَّ بشرط) وهو كونه خالياً عن «من» فإذا وُجد الشرط، فإن كان معَرفـاً [بـ«أل»][4] أو مُضافاً إضافة لا يقصد معها التفضيل على المـضاف إليـه وجَبَـتْ مطابقته لصاحبه، [وإن قُصِد معها التفـضيل عليـه][5] جـازتْ المطابقـة وعـدمها، (والصواب أنه[6] تمييز) [وَلعلّه لم يَقُلْ به البعض][7]، وكذا سـيبويه، لأنَّ التمييـز إذا كان لا يطابق ما قُصد من الإفراد والتثنيـة و الجمـع، بـل يُفـرد [في الكـلِّ][8] لِشمولِه القليل والكثير، يقال: طابَ الزيدون عملاً، وجَادَ الأذكياء وَعْياً، واعتـذر بأنَّ ذلك إذا كان باقياً علـى مـصدريّة، وأمَّـا إذا قُـصِد اخـتلاف أنواعـه جـازتْ المطابقة، نحو: تخالف الناس آراء[9]، وقال أبوالبقاء: جاز جمعه لأنَّه منـصوب عـن أسماء الفـاعلين[10]، بمعنـى إنَّ «أعمـالاً» ههنـا جمـع «عمـل» بمعنـى «عامـل» لا مصدر، والصفة تقع تمييزاً، نحو: لله درُّه فارساً، لا جمع «عامـل» فـإنَّ جمعـه علـى «أفعال» نادر، ولا جمع «عمِل» كـ «كتِف» بمعنى: ذو عملٍ، كما في القـاموس[11]،

(1) في الدر المصون 6/ 473 «خاسرة» صفه، أي: ذات خسران.

(2) الكشاف 4/ 695.

(3) في الكتاب 1/ 201 باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، قال سيبويه: «فإذا ثنيت أو جمعتَ فأثبتَ النون فليس إلاّ النصب»... ومن ذلك قوله تعالي: (قُلْ هل نُنبِّئكم بالأخسرين أعمالاً).

(4) في (س): (معرفاً باللام).

(5) في (س): (وإذا كان مضافاً إضافة يقصد معها التفضيل).

(6) في (س) بزيادة: أي: أن أعمالاً تمييز.

(7) في (س): (ولعله لم يذهب إليه البعض).

(8) في (س): (جميع الأحوال).

(9) انظر ارتشاف الضرب 4/ 1626.

(10) انظر التبيان في اعراب القرآن 2/ 162.

(11) القاموس المحيط (ع م ل) 4/ 22.

وإلى ذلك أشار البيضاوي بقوله: وجمع، لأنه من أسماء الفاعلين أو لتنوع أعمالهم[1]، ومن قال: أشار به إلى أنّ الأخسرين بمعنى الخاسرين[2] فَقَدْ وَهِمَ.

(الجهة الثالثة: أنْ يُخرج على ما لم يثْبُت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهلٍ أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة أحدها: قول أبي عبيدة في (كما أخرجَكَ ربُك مِنْ بيتك بالحق)[3] إن الكاف حرف قسم) بمعنى واوه[4] (وإنّ المعنى: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك[5]، وقد شنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته[6] وسكوته عنه،) [فإنّه][7] من أمارات الرِّضَى[8] (قال[9]: ولو أن قائلاً قال: «كالله لأفعلنّ» لاستحقّ أنْ يُبصَق/ في وجهه[10]، وَيُبطل هذه المقالة[11] أربعة أمور، أنْ الكاف لم تجئ بمعنى واو القَسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه، وربْطُ الموصول بالظاهر وهو الفاعل «أخرج»، وباب ذلك الشعر كقوله: 377/

.. .. وَأنتَ الذي في رحمة الله أطْمَعُ[12]

(1) تفسير البيضاوي 2/ 24.
(2) قائله سعدي أفندي كذا في حاشية المخطوط.
(3) الأنفال: 5.
(4) في (س): (بمعنى واو القسم).
(5) في مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/ 240، «مجازها مجاز القسم، كقولك: «والذي أخرجك ربك» وقال أبوحيان في البحر 4/ 456: «قاله أبوعبيدة وكان ضعيفاً في النحو».
- وأبوعبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، من أئمة العلم والأدب واللغة، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث، وأخذ عنه أبوعبيد وأبوحاتم والمازني والأثرم وعمرو بن شبّة، من كتبه «نقائض جرير والفرزدق»، و«مجاز القرآن»، و«معاني القرآن»، وغيرها، توفي سنة 209 هـ وفيات الأعيان 5/ 235، وبغية الوعاة 2/ 294، والأعلام 7/ 272.
(6) في (س) بزيادة: هذا القول.
(7) في (س): (فالسكوت).
(8) في (س) بزيادة: وكذا حكاه أبوالبقاء، لكنه استبعده.
(9) في (س) بزيادة: أي: ابن الشجري.
(10) أمالي ابن الشجري تحقيق محمود الطناحي 3/ 184.
(11) أي: مقالة أبي عبيدة في: جعل الكاف من «كما» حرف قسم.
(12) عجز بيت من الطويل صدره: فياربّ ليلى أنتَ في كلّ موطنٍ، وهو لمجنون ليلى في شرح أبيات المغني 7/ 86، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 122، وشرح التسهيل 1/ 186، وهمع الهوامع 1/ 339.

تقدّم شرحُه في اللام الجارّة[1].

(ووَصْله بأوّل السورة[2] مع تَبَاعُدِ ما بينهما، وقد يُجَابُ عن الثاني بأنّه)، أي: إطلاقُ «ما» على ذي العلم (قد جاء نحو: (والسماء وما بناها)[3] وعنه) أي: رُوِيَ عن أبي عُبَيْدَة (أنّه قال: الجواب (يُجَادِلُونك[4]))[5] ويَرُدُّه عدم توكيده) فإنَّ جواب القسم إذا كن مضارعاً مثبتاً وَجبَ عند البصريين شيئان: اللأم وإحدى النونين، نحو: (وليسجننَّ وليكوننَّ)[6]، وعند الكوفيين [أحدهما][7]، و(ويجادلونك) عاد عنهما، قيل: كأنه أراد به دفع الأمر الرابع[8]، (وفي الآية أقوال أخر؛ ثانيها[9]:) فالضمير [لِلأقوال][10] من غير نظر إلى قيْد

---

(1) ينظر فصل اللام الجارّة شاهد رقم (343).

(2) أي: ربط الاسم الموصول بأول السورة، وهذا يقتضي أن أول السورة وهي قوله تعالى: (الأنفال لله والرسول) هو دليل جواب القسم المحذوف. ينظر حاشية الدسوقي 3/ 213.

(3) الشمس: 5.

- في (س) بزيادة: وما خلق الذكر والأنثى.

(4) الأنفال: 5، والآيتان بتمامهما «كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون يجادلونك في الحق بعدما تبيّن كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون».

(5) رواه أبوحيان في البحر المحيط 4/ 456. ولم يذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن.

(6) يوسف: 32.

(7) في (س): (وإمّا اللام، وإمّا إحدى النونين).

(8) قائله وحي زادة كذا في حاشية المخطوط.

(9) قال الدماميني: «تأمل قوله: آخر مع قوله: ثانيها فإنه اعتبر القول المتقدم أولها حتى يكون هذا ثانيها، لا يصح، لأن الأقوال يقيّد كونها آخر لا يشمل ذلك أصلاً» وردُّه الشمني بقوله: «وأقول الضمير في ثانيها راجع إلى الأقوال لا يقيد كونها أخر». حاشية الشمني 2/ 210.

(10) في (س): (راجع للأقوال).

كونها أخر على حدّ ما قاله شارح الشمسيّة في تعريف العلم[1] (أنّ الكاف

مبتدأ، وخبره «فاتّقوا الله»، ويفسده اقترانُه بالفاء، وخُلُوُّه من رابط، وتباعد ما بينهما؛ وثالثها: أنها نعت مصدر محذوف، أي: يُجادلوك في الحق الذي هو إخراجُك من بيتك جِدَالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه، ورابعها) [نسبه أبوحيان للزجاج[2]][3]، (وهو أقرب مما قبله – أنها نعت مصدر أيضاً، ولكن التقدير: قل الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربُّك إيّاك من بيتك وهم كارهون؛ وخامِسُها) [عزاه أبوحيان للأخفش[4]][5] (وهو أقرب من الرابع ، أنها نعت لِـ«حق»، أي: أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك؛ والذي سهَّل هذا تقاربهما ووصف الإخراج بـ«الحق» في الآية؛ وسادسها – وهو أقرب من الخامس – أنّه خبر لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزاة مثلُ حالهم في كراهية خروجك للحرب[6]، وفي الآية أقوال أُخَر منتشرة).

ذكر أبوالبقاء منها [أربعة][7] ، وهي كونها صفة لمصدر محذوف تقديره: وأصلحوا ذات بينكم إصلاحاً كما أخرجك، وفيه رجوع عن خطاب الجميع إلى خطاب واحد، وأطيعوا الله طاعةً كما أخرجك، والمعنى: طاعة محققة، ويتوكلون

---

(1) الشمسية متن مختصر في المنطق لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي المتوفى سنة 693 هـ شرحها سعد الدين التفتازاني، وقطب الدين محمد بن محمد التحتاني المتوفى سنة 766 هـ وشرحها علاء الدين علي بن محمد المتوفى سنة 871 هـ انظر كشف الظنون 2/ 1063، 4/ 56.

(2) البحر المحيط 4/ 456، واعراب القرآن المنسوب للزجاج 1/ 288، 2/ 701.

(3) ساقط من (س).

(4) البحر المحيط 4/ 456، ومعاني القرآن للأخفش 2/ 540.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: واقتصر الزمخشري على ذكر السادس والرابع.

(7) في (س): (ثلاثة أقوال).

توكلاً كما أخرجك، [وهو كارهون كراهية كما أخرجك[1]][2]، [ومجموع الأقوال على ما في تفسير اللباب عشرون قولاً[3]][4].

(المثال الثاني: قول ابن مهران) مؤلف كتاب الشامل في قراءة العشرة توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة[5]، [وفي القاموس][6]: «مهران» بالكسر قرية باصبهان، وجَدُّ أحمد بن الحسين المقرئ[7]، (في كتاب الشواذ فيمن قرأ (إنَّ البقر تَّشابهت)[8] بتشديد التاء: إنَّ العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أوَّل الماضي[9]، وانشد:

تَتَقطَّعت بِيَ دُونَكَ الأسبابُ[10]

[1] ساقط من (س).

[2] في التبيان في إعراب القرآن 1/ 456، ذكر سبعة أوجه، منها الأربعة التي ذكرها الشارح، والخامسة ثابتة لله ثبوتاً كما أخرجك، والسادس: هو صفة لحق، تقديره: أولئك هم المؤمنون حقاً مثل ما أخرجك، والسادس تقديره: يجادلونك جدالاً كما اخرجك.

[3] في (س): (وعدّها الحلبي أربعة عشر فيكون مجموع الأقوال عشرين قولاً).

[4] تفسير اللباب 9/ 450.

[5] في (س): (381 هـ).

[6] ساقط من (س).

[7] القاموس المحيط (م هـ ر) 2/ 142، واصبهان أشهر بلدة بالجبال، وتسمى بالعجمية «سبهان»، و«سباه» العسكر، و«هاب الجمع، عُربت إلى «أصبهان» وأصبهان اسم للإقليم بأسره. انظر السمعاني 1/ 175، ومعجم البلدان 1/ 206.

[8] البقرة: 69، وهي قراءة ابن أبي اسحاق، انظر البحر المحيط 1/ 419.

[9] ابن مهران هو: أبوبكر بن الحسين بن مهران النيسابوري، إمام عصره في القراءات، أصله من أصبهان، ومن كتبه «آيات القرآن»، و«الشامل»، و«غرائب القراءات»، وغيرها، توفي سنة 381هـ. غاية النهاية 1/ 50، وكشف الظنون 2/ 1025، والأعلام 1/ 115.

[10] عجز بيت من الكامل، صدره: طلبٌ لِعُرْفِكَ يابن يحي بعدما، وهو بلانسبة في همع الهوامع 3/ 281، وشرح أبيات المغني 7/ 175، والضرائر ص 55، والشاهد في «تقطعت» حيث زاد التاء في أول الماضي.

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة (إنَّ البقرة) بتاء الوحدة، ثم أُدغمت في تاء «تشابهت» فهو إدغام من كلمتين)، [نحو: الشجرة تمايلت][1].

(الثالث: قول بعضهم في (ومَا لَنا أنْ لا نقاتل)[2] إنَّ الأصل: ومَا لَنا وأنْ لا نقاتل، أي: وما لنا وتَرْكَ القتال، كما تقول: «مالك وزيداً»، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه[3])، قال أبوحيان: ذهب إليه قوم منهم أبي جرير الطبري، وليس بشيء، لأنّ الحذف خلاف الأصل، ولا يذهب إليه إلاّ لضرورة، ولا ضرورة/ هنا لصحة المعنى بدونه[4]، قال أبوالبقاء: «ما» استفهام مبتدأ و«لَنَا» 1/378
الخبر، و «أن»، أي: في «أن»، أي: في ترك القتال، فتعلق «في» بالإستقرار وبالجار، فيكون في موضع نصب عند سيبويه وجرٌ عند الخليل، وقال الأخفش: «أن» زائدة والجملة حال ، أي : وما لنا غير مقاتلين ، وقد أعملت «أن» وهي زائدة[5]، ورُدَّ بأنَّ الزيادة خلاف الأصل[6].

(الرابع: قول محمد بن مسعود الزكي[7] في كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة -: إن «الذي» و«أن» المصدرية يتقارضان) أي: يستعمل أحدهما في موضع الآخر[8] (فتقع «الذي» مصدرية كقوله:

أتفْرَحُ أكبادُ المحِبِّينَ كالَّذِي ... أرَى كَبِدِي مِن حُبِّ مَيَّةَ يَفْرَحُ؟[9])

---

(1) ساقط من (س).
(2) البقرة: 244.
(3) في (س): ذكر هذه الأقوال بعد الآية غير انه قدّم قول أبي البقاء.
(4) البحر المحيط 2/ 265، وجامع البيان لابن جرير 2/ 811.
(5) التبيان في إعراب القرآن 1/ 159.
(6) ردّه أبوحيان في البحر المحيط 2/ 265، عندما ذكر قول ابن جرير، قال: «وهذا ومذهب أبي الحسن ليّنا بشيء لأن الزيادة والحذف خلاف الأصل».
(7) في (س) بزيادة: تقدم ترجمته في اللام غير العاملة.
(8) في (س) بزيادة: وسيأتي بحث التعارض في آخر الكتاب.
(9) لجميل في ديوانه ص 35 وروايته «بثنة»، وفي شرح أبيات المغني 7/ 177 روايته: كما كبدي من ذكر ميّ، وهو منسوب لذي الرمة، وليس في ديوانه.

بيت من الطويل لجميل[1]، تَقْرَحُ تجرح، والأكباد جمع كبد، وهي مؤنثة، والذي مصدريّة صلتها «أرى»[2] بحذف العائد، ويقرح بياء الغيبة مفعول ثانٍ لِـ «أرى» وكبدي مفعول به لِـ «يقرح»، والذي وصف لمحذوف، أي: كالقرح الذي أراه يقرح كبدي من حبِّ ميَّة، ويُرْوَى ثنية، فإنَّ جميل شبَّبَ بامرأة يعبِّر عنها تارة «بُثينَةَ» [بضم الباء][3] على صيغة التصغير، وأخرى «ميَّة» وأخرى «ثنية» وزان ميَّةَ.

(وتقع «أنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زَيْدٌ أعْقَلُ مِنْ أنْ يَكْذِبَ»، أي: مِنَ الّذي يكذِبُ)[4]، انتهى.

فإمَّا وقوع «الذي» مصدريّة فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك[5]، وجعلوا منه (ذَلِكَ الّذِي يُبَشِّرُ عِبادَه)[6]، (وخُضْتُمْ كالّذِي خَاضُوا)[7]. في شرح التسهيل لأبي حيّان ما ذهب إليه يُونُس ليس بشيء لأنه إثبات الاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل[8]، والأحسن في الآية

---

(1) في (س) بزيادة: وأول القصيدة:

أمِنْ آل ميّة تغتدى أم تروح	وللمغتدى أمضى هموماً وأسرح
إذا لم تظفر بشيء طلبته	فبعض التأتي في اللبانة أنجح
فوالله ما يدري جميل بن يعمر	أليلى تبقى أم بثينة أنزح

أسرع أعجل، والتأتي الرفق، واللبانة الحاجة، والنجاح بلوغ الحاجة.

(2) في (س) بزيادة: وكبدي مفعولها الأول، وجملة «تقرح» مفعولها الثاني، وقيل: يحتمل أن يكون «الذي» موصولاً اسمياً صلته «أرى».

(3) ساقط من (س).

(4) محمد بن مسعود الزكي هو: محمد بن مسعود الغزي، وفي بغية الوعاة الغزي، أكثر أبوحيان من النقل عنه، وقال صاحب البغية: ولم أعرف شيئاً من أحواله، توفي سنة 421. انظر بغية الوعاة 1/245، وكشف الظنون 1/236، ومعجم المؤلفين 3/714.

(5) نسب للفراء في شرح التسهيل 1/215، وفيه أن ابن خروف قد اختاره، والذي في معاني القرآن للفراء 1/446 أن «الذي» صفة لمصدر محذوف، انظر شرح الكافية الشافية 1/110.

(6) الشورى: 23.

(7) التوبة: 69.

(8) في (س) بزيادة: وقد ثبت اسمية «الذي».

تقدير: ذلك الذي يبشر به عباده فلمّا صار منصوباً حذف[1]، (وامّا عكسه) اي: وقوع «أن»[2] بمعنى الذي (فَلَمْ أعرف له قائلاً به والذي جَرّأَهُ عليه[3] إشكال هذا الكلام) يعني[4]: زَيْدٌ أعْقَلُ مِنْ أنْ يَكْذِبَ (فإنَّ ظاهرهُ تفضيل «زيد» في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له) فإن الكذب ليس من ذوي العقول (ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وَقَلَّ من يتنبّهُ لإشكالها،) قيل: الوجه الذي [ذكره ابن مسعود][5] مشكل نفسه، لأنَّ «أن» إذا كانت بمعنى الذي لم يتأتَّ من مثل قولنا: أَنْتَ أعْقَلُ مِنْ أنْ تكذِبَ، وَأنَا أعْقَلُ مِنْ أنْ أكْذِبَ، لأنَّ صلة الموصول يجب أن تكون على صيغة الغيبة، والمصنف سكتَ على ذلك، وأخذ يُؤَوِّل اللفظ بما يوافقه، ولا ينجيه ذلك من الاعتراض[6]، وقد يقال: فليكن ذلك ممّا خالفهم (وظهر لي توجيهان احدُهما: أنْ يكونَ في اللام تأويل على تأويل فيؤَوَّل «أن» والفعل [بالمصدر][7] وَ يؤَوَّل المصدر بالوصف، فَيُؤَوَّل إلى المعنى الذي أراه) أي: ابن مسعود، (ولكن بوجه يقبله العلماء، الا ترى أنّه قيل في قوله تعالى: (وما كان هذا القرآن انْ يُفْتَرَى)[8]، إنَّ التقدير: ما كان إفتراء[9]، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرَى[10]، وقال أبوالحسن في قوله تعالى: (ثُمَّ يَعُودُون لِما قَالُوا)[11]: إنَّ المعنى: ثم يعودون للقول، والقولُ من تأويل المقُول فيهنّ[1]) ضمير «هنّ» لـ

---

(1) التذيل والتكميل في شرح التسهيل 3/ 18.
(2) في (س) بزيادة: المصدرية.
(3) في (س) بزيادة: جرأ صاحب البديع على وقوع «ان» بمعنى «الذي».
(4) في (س) بزيادة: قولهم.
(5) في (س): (ذكر صاحب البديع).
(6) قائله الدماميني. أنظر حاشية الشمني 2/ 210 .
(7) ساقط من (ظ ح) والتصويب من (س) .
(8) يونس/ 37.
(9) في البحر المحيط 5/ 158 «والظاهر انَّ «ان يفتري» هو خبر كان، اي: إفتراء اي: ذا افتراء، أو مفتري» و في اللباب في علوم الكتاب 10/ 329: «ان يفتري» فيه وجهان احدهما: انه خبر «كان» تقديره: و ما كان هذا القرآن افتراء، اي: ذا افتراء....، أو يكون بمعنى مفتري.
(10) في (س) بزيادة: وسيأتي البحث في آخر الكتاب.
(11) المجادلة: 3 .

فيهنّ»[1]) ضمير «هنّ» لـ «أل»[2] في المقول[3]، أي: يعودون للنساء اللائي يقال: فيهنّ (لفظ الظهار) وهو قول الزوج: أنتِ عَلَيَّ كظهر/ أمّي، (وذلك هو الموافق 378 / ب لقول جمهور العلماء: إنّ العَوْد الموجب للكفارة العَوْد إلي المرأة لا العَوْد إلي القول نفسه كما يقول أهل الظاهر[4])، [في البحر][5] الظاهرأن قوله تعالي: ثم يعودون لما قالوا) أن يعودوا إلي اللفظ الذي سبق منهم، وهو قول الرجل ثانياً: أنتِ مِنّي كظهر أمّي، فلا يلزم الكفارة بالقول الأول إنّما يلزم بالثاني، وهذا مذهب أهل الظاهر[6]، (وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف، لأنّ التفضيل على الناقص لا فضْل فيه) كما في المثال، فإنّه يؤوّل إلي "زيد أعقل من الكاذب"، والتركيب مسوق للمدح، فلا يصحُّ له[7].

(إذا أنتَ فضّلت امرأً ذا براعة على ناقصٍ كان المديح منَ النقص[8]

التوجيه الثاني: أنّ «أعْقَلَ» ضمن معنى «أبعد» فمعنى المثال: أبعدُ الناس من الكذب لفضله من غيره، فـ «من» المذكورة ليستِ الجارّة للمفعول، بل متعلقة بـ «أفْعل» لما تضمّنه من معنى البُعد، لا لما فيه من المعنى الوضعيّ)[9].

---

(1) في معاني القرآن للأخفش 2/ 705 قال الأخفش: «و المعنى: فتحرير رقبة من قبل أن يتماسّا فمن لم يجدْ فإطعام ستين مسكيناً ثم يعودون لما قالوا: «أن لا نفعله»....».

(2) في (س): (اللام).

(3) في (س) بزيادة: لأنها موصولة.

(4) ينظر المحلّى لابن حزم الظاهري 10/ 51 «كتاب الظهار» والبحر المحيط 8/ 232.

(5) في (س): (قال أبو حيان).

(6) أنظر البحر 8/ 232.

(7) في (س) بزيادة: كقوله.

(8) قال البغدادي في شرح أبيات المغني 7/ 178: «لم أقف على تتمته ولا على قائله».

(9) في (س) بزيادة: اعترض بأن المصدر المسبوك من «أن» والفعل ينبغي أن يضاف إلى الضمير الذي أسند إليه الفعل، فيصير المعنى: زيدٌ أبْعَدُ النّاس من كذبه، لضرورة التفصيل، وبان كلام المصنف الجمع بين الإضافة وإدخال «من» على المفضّل عليه، وهو ممتنع، وأجيب عن الأوّل: بأنه لا يجب إضافته ولا نسبته إلى فاعل ذلك الفعل، لأن المصدر لا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر فاعله، وعن الثاني: بان «من» الأولى متعلقة بـ «أفعل» لما ضمنه من معنى البُعد، كما قاله المصنف. وهذه الزيادة من كلام الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 211.

وأمّا «من» الثانية فهي بمعنى «علي» متعلقة بفضله، [فلا يلزم الجمع بين الإضافة و«من» كما ظن][1].

(والمفضل عليه متروك أبداً مع «أفعلَ» هذا لقصد التعميم) وبهذا ينحلُّ الإشكال المشهور في نحو: «أكثر من أن يُحصَى» وهو أنّ ما بعد «مـن» لا يَصلُح ان يكـون مفـضلاً عليـه، إذا لـيس مـشاركاً لمـا قبلـه في أصـل الفعـل، فأجاب الشريف[2] في شرح المفتاح بأن المعنى: أكثر مما يمكن أن يحصى، والتفتازاني[3] بما في المتن، حيث قال: «مَن» متعلّقة بفعل يتضمنه اسـم التفـضيل، أي: متباعـدة في الكثرة من الإحصاء، وما أورد عليه الشريف من أنّ «مـن» إذا لم تفـضيلية، فقـد استعمل «أفعل» التفضيل بدون الأشياء الثلاثة فمـدفوع بمـا في المـتن[4]، [فإنـه لا خير فيه، لأن المقدّر كالملفوظ كما في قوله:

.. .. دعائمـــه أعـــزُّ وأطـــوَلُ[5]

أي: أكثر من خلافها][6].

(ولولا خشية الإسهاب لأوْرَدْتُ لَكَ أمثلَة في هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب).

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) : (السيد الشريف).

(3) في (س): (واختاره التفتازاني ما ذكره المصنف حيث قال:...).

(4) في (س): (فمدفوع بما قاله المصنف ايضاً).

(5) بعض بيت من الكامل للفرزدق في شرح ديوانه 2/ 318 والمطول ص 75 والبيت بتمامه:

إنَّ الـذي سَـمَكَ الـسماء بنـى لنـا ... بيتـــا، دعائمـــه اعـــزُّ واطـــوَلُ

والشاهد في جواز حذف المفضول، اي: اعز من دعائم كل بيت، فالمقدر كالملفوظ.

(6) ساقط من (س).

ومن أمثلته [قولهم][1]: أنا أكبرُ مِن أنْ أشعر، وأنت أعظم من أن تقـول: كذا، قال الرضي: ليس المقصود تفـضيل المـتكلم علـى الـشعر والمخاطـب علـى القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر والقول، و«أفعل» التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فـ«مِن» في مثله ليست تفضيلية، [بل هي ما فيقولك: بنتُ مِنْ زيد[2]][3]، تعلقت بـ«أفعـل» المـستعمل بمعنـى: متجـاوز، و بــ «أين» بلا تفضيل، ومنها قوله:

النـاسُ أكْـيَسُ مـن أن يمـدحوا رجـلاً حتـى يَـرَوْا عنـده آثـار إحـسـان[4]

قال التفتازاني: «أي: الناس متباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الإحسان».

---

(1) ساقط من (س).

(2) شرح الرضي على الكافية 3/ 455.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت من البسيط بلا نسبة في كتاب التمثيل والمحاضرة ص 305، ورواية البيت فيه:

النـاسُ أكْـيَسُ مـن أن يحمـدوا رجـلاً حتـى يَـرَوْا عنـده آثـار إحـسـان

وبلا نسبة أيضاً في نفح الطيب 6/ 289، وفيه: «مالم يروا» بدل «حتى يروا».

(الجهة الرابعة:

أن يخرِّج على الأمور البعيدة والأوْجه الضّعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإنْ كان لم يظهر لهُ إلاَّ ذاكَ فله عذرٌ، وإنْ ذكر الجميع فإنْ قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطالب) بالدَّال المهملة، أي: تمرينه، قال الجوهري: [رجل مدرَّب][1]، وقد درَّبته الشدائد حتى قَوِيَ ومَرَنَ عليها، ودرَّبتُ البازيَ على الصَّيد، أي: ضَرَّيْتُه[2]، وقيل بالمعجمة، [أي: تحديد بذهنه][3]، وقال الجوهريّ: التدريب التحديد، يقال: [سنان][4] مدرّب[5]. (فحَسَنٌ إلاَّ في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أنْ يخرّج إلاَّ على ما يغلب على الظّن إرادته، فإن لم يغلب شيءٌ فليذكر الأوجه المحتملَةَ مِن غير تعسُّف، وإن أراد مجرّد الإعراب على الناس) بالعين المهملة [عدّاه بـ«على» لتضمنُّه معنى العلو][6]، وقيل: بالمعجمة من: أغْرَبَ الرجلُ، أي: جاءَ بشيء غريب[7] (وتكثير الأوجه فصعب شديد، وسأضْرِبُ لك أمثلة مما خرّجوه على الأمور المستبعدة لتجنبها[8]:

---

(1) ساقط من (س).

(2) مختار الصحاح (د ر ب) 1/ 190.

(3) في (س): (ذهب الطالب) وهو تصحيف النون باء.

- قائله وحي زادة، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س): (سيف).

(5) الصحاح (د ر ب) 1/ 194.

(6) في (س): (وتعديته بـ «على» بتضمين معنى العلو).

(7) قائله وحي زادة، كذا في هامش المخطوط.

(8) في (س) بزيادة: وأمثالها.

أحدُها: قول جماعة في (وقِيلِه)[1] إنه عطف على لفظ (الساعة)[2] فيمن خفض) حمزة وعاصم[3]، (وعلى محلِّها[4] فيمن نصب) [وهو باقيهما][5] (مع ما بينهما من التباعد) [وعلى علم الساعة بتقدير: المضاف فيمن رفع][6]، وقال أبو البقاء: مبتدأ خبره «يارب»[7] (وَأبْعَدُ منه قولُ أبي عمرو[8] في قوله تعالى: (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ)[9] إنَّ خبره (أولئك يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ)[10]) [حُكي][11] أنه سُئِلَ بلال بن أبي بردة عن هذا فقال: لم أجد لها نفاذاً، فقال أبوعمرو: إنَّه منك لقريب أولئك يُنَادَوْنَ[12]، قال الحَوفي: ويردّه كثرة الفصل، وإنَّه ذكر هنا المشار إليهم وهو قوله تعالى: (والَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ)[13] (وأبعدُ من هذا قول الكوفيين) [يعني غير الفراء][14] فإنه قال: لا نجده مستقيماً لِتَأخُّرِهِ جداً عن قوله تعالى: (والقرآن)[15]، (والزجاج[16] في قوله تعالى: (صَ وَالقرآنِ ذِي

---

[1] (وقيله يَا ربِّ إن هؤلاء قَومٌ لا يؤمنون) الزخرف: 88.

[2] (وتباركَ الذي له مُلكُ السماوات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة وإليهِ تُرجعون) الزخرف: 85.
- لعلّ منهم ابن عطية وأبي حيان، انظر المحرر الوجيز 5/ 67، والبحر المحيط 8/ 30.

[3] النشر في القراءات العشر 2/ 370، والبذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 2/ 286.

[4] قائله الزجاج، انظر معاني القرآن للزجاج 4/ 421، والبحر المحيط 8/ 30.

[5] في (س): (وهو فيما عدا حمزة وعاصم).
- انظر النشر في القراءات العشر 2/ 370.

[6] في (س): (وقرئ بالرفع على أنه عطف على علم الساعة بتقدير مضاف، أي: وعنده علم قيله، وقيل: روي هذا عن الكسائي.
- وقراءة الرفع لأبي قلابة والحسن وقتادة، انظر المحتسب 2/ 306، ومختصر شواذ القرآن ص 137.

[7] التبيان في إعراب القرآن 2/ 391.

[8] أي: أبوعمر بن العلاء.

[9] فصّلت: 40.

[10] فصّلت: 43.

[11] في (س): (عن هذا حكي...)

[12] في تفسير ابن عطية 5/ 19 « ذكر النقاش أن بلال بن أبي بردة...».

[13] فصّلت: 43.

[14] في (س): (فينبغي أن يستثنى منهم الفراء).

[15] ص: 1.
- معاني القرآن للفراء 2/ 397.

[16] في (س): ذُكر «الزجاج» بعد قوله: «وابعد من هذا قول الكوفيين».

الذِّكْرِ)[1] إنْ جوابه (إنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ)[2]، وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين (في (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ)[3] إنَّه عطف على (وَوَهَبْنَا لَهُ إسحاق)[4]) [والأحسن أن يقول: وأبعد من هذا؛ لأن الفصل هنا أكثر من الفصل بين القسم وجوابه هناك][5]، (وقول الزمخشري) عطف على قول جماعة، لا على قول الكوفيين، ولاَ على قول بعضهم [كما لا يخفى عليك، وإنْ خفي على مَن رجَّحَ عطفه على قول بعضهم][6] (في (وكُلُّ أمْرٍ مُسْتَقِر)[7] فيمن جرَّ[8] مستقر، إنْ «كلا» عطف على الساعة في (اقتربت الساعة)[9]) قال أبو حيان: هذا بعيد لوجود الفصل بثلاث جمل[10] [قال الحلبي:][11] وإذا دلّ دليل فلا يبالي بالفواصل[12]، (وأبعد منه قوله) اي: الزمخشري (وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ)[13] إنه عطف على (وفي الأرض آيات)[14] [لوجود الفصل بثماني عشرة آية][15] (وأبعد من هذا

---

(1) ص: 1.

(2) ص: 63.

- معاني القرآن للزجاج 4/ 319.

(3) الأنعام: 155.

(4) الأنعام: 85.

- انظر الكشاف 2/ 77.

(5) في (س): (ولا يخفى أن الفصل هنا أكثر من الفصل بين القسم وجوابه هناك، فالأحسن أن نقول: وأبعد من هذا، مشيراً إلى قول الكوفيين والزجاج).

(6) في (س): (لما فيه مَا لأ يخفى كما خَفِي على من قال: الأوْلى أن يُعطف على قول بعضهم).

- الذي رجح عطفه على قول بعضهم وحي زاده، كما جاء في هامش المخطوط.

(7) القمر/ 3.

- قرأ أبو جعفر بخفض الراء، وقرأ الباقون برفعها. انظر النشر 2/ 380.

(8) في (س) بزيادة: (أبو جعفر) وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 380.

(9) القمر: 1.

- الكشاف 4/ 432.

(10) البحر المحيط 8/ 172.

(11) في (س): (قال تلميذه الحلبي).

(12) الدر المصون 6/ 221.

(13) الذاريات: 38.

(14) الذرايات: 20.

- في الكشاف 4/ 406 «وفي موسى» عطف على «وفي الأرض آيات» أو على قوله: «وتركنا فيها آية».

(15) في (س): (وإنما كان أبعد لوجود الفصل بثماني عشرة آية).

قوله في (فَاستَفْتِهِم أَلِرَبِّكَ البنات)[1] إنّه عطف على (فَاستَفْتِهِم أَهُمْ أشدُّ خلقاً)[2]، قال: هو معطوف على مثله في أوّل السورة وإنْ تباعدت بينهما المسافة[3]. انتهى).

قال أبوحيان: إذا كانوا قد عَدُّوا الفصل بجملة نحو: كُلْ لَحْماً، واضربْ زيداً وخبزاً، من أقبح التركيب، فكيف بجمل كثيرة وقصص متباينة؟[4] [قال الحلبي:][5] إنّ الفصل وإن كثر بين الجمل المتعاطفة مُغتفر، وأمّا المثال فمن قبيل المفردات[6]، (والصواب خلاف ذلك كله)، [أي: ما ذكر][7] من الآيات، (فأمّا (وَقِيله) فيمن خفض، فقيل: الواو للقَسم وما بعده الجواب)، يعني هؤلاء قوم (واختَارَهُ الزمخشري[8])، وقال الحلبي: [محذوف][9]، أي: لأفعلن بهم ما أريد[10]، (وأمّا من نصب، فقيل: عطف على (سِرَّهم)[11] أو على مفعول محذوف معمول لِـ«يكتبون»[12] أو لِـ«يعلمون»[13]، أي: يكتبون ذلك[14]، أو يعلمون

---

(1) الصافات: 149.
(2) الصافات: 11.
(3) الكشاف 4/ 64.
(4) البحر المحيط 7/ 360.
(5) في (س): (قال تلميذه الحلبي).
(6) الدر المصون 5/ 514.
(7) في (س): (أي: كل ما ذكر).
(8) لم يذكر الزمخشري أن الواو للقسم، بل إنه قال: «أن يكون الجر والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه». انظر الكشاف 4/ 270.
(9) في (س): (الجواب محذوف).
(10) في الدر المصون 6/ 108 «تقديره: لَتُنصَرُنَّ أوْ لأَفْعَلَنَّ بهم ما أريد».
(11) الزخرف: 80، نسبه النحاس في إعراب القرآن 4/ 123، وأبوحيان في البحر 8/ 30 للأخفش ولم أجد هذا في معاني القرآن للأخفش، وذكر هذا الوجه ابن الأنباري في البيان 2/ 255 دون نسبة، وفي معاني القرآن للزجاج 4/ 421 نُسب للأخفش.
(12) نسبه النحاس في إعراب القرآن 4/ 123 للزجاج، ولم يذكره الزجاج في معاني القرآن، وانظر البيان2/ 355، والبحر 8/ 30.
(13) البيان 2/ 355، ونقله أبوحيان في البحر 8/ 30، وقال: «وهو قول لا يكاد يُعقل».
(14) في (س) بزيادة: ويكتبون قيله.

الحق[1]، أو أنّه مصدر لِـ«قال» محذوفاً [2]) والقول والقال والقيل بمعنى (أو نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري[3]) [فأوجه النصب ستة،][4] وذكر الحلبي أيضاً[5]: إن نصبَه بإضمار فعل، أي: الله يعلم قبل رسوله[6]، ونصبه على محل «بالحق» أي: شهد بالحق وبـ«قيله» فتكون ثمانية[7].

(وأمّا (إنَّ الذين كَفَرُوا بالذّكر)[8] فقيل: «الذين» بدل من «الذين» في (إنَّ الذين يُلْحِدُونَ)[9] والخبر (لاَ يَخْفَوْنَ) واختاره الزمخشري)[10] يعني بطريق اللزوم، لأن المحكوم به على البدل محكوم به على المبدل منه، وإلاّ لِمَ يُصَرِّح الزمخشري بخبرية [«لا يخفون»؟][11] (وقيل: مبتدأ[12] خبره مذكور، ولكن حُذِفَ رابطه[13]، ثمّ أختلف في تعيينه)، أي: تعيين خبر «إن» (فقيل: هو (مَا يُقَالُ لَكَ)[14]، أي: في شأنهم[15]؛ وقيل: هو (لَمَّا جَاءَهُم)[16] أي: كفروا به[17])

---

(1) في (س) بزيادة: ويعلمون قيله.

(2) إعراب القرآن للنحاس 4/ 123، والكشاف 4/ 270، ونُسب إلى الأخفش ولم أجده في المعاني له، وانظر البيان 2/ 355.

(3) الكشاف 4/ 270.

(4) في (س): (الأوجه التي ذكرها المصنف هنا ستة).

(5) في (س) بزيادة: وجهين آخرين.

(6) في (س) بزيادة: والثاني أنه.

(7) الدر المصون 6/ 109، 110.

(8) فصلت: 40.

(9) فصلت: 39.

(10) الكشاف 4/ 207.

- وفي (س) بزيادة: وكون «لا يخفون» خبراً.

(11) في (س): (بذلك).

(12) في (س) بزيادة: أي: مستأنف.

(13) قائله أبوحيان، انظر البحر المحيط 7/ 479.

(14) فصلت: 42.

(15) قائله أبوحيان، انظر البحر المحيط 7/ 479.

- وفي (س) بزيادة: هذا ما ذهب إليه أبوحيان.

(16) فصلت: 40.

(17) المحرر الوجيز 5/ 19.

يعني: إنّ [الخبر][1] ما انتظم من المذكور والمحذوف/ [2]، وحُكِيَ أنّه سَألَ عيسى بن عَمرو عَمرو بن عُبيد عن ذلك، فقال: معناه في التفسير إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به»، فقال عيسى: أجَدْتَ يا أبا عثمان[3]، قال الحلبي: فقدَّر الخبر من جنس الصلة، وفيه نظر للزوم اتحاد الخبر والمخبر عنه في المعنى من غير زيادة فائدة، نحو: سَيّدُ الجارية مالكها[4]، وهذا مدفوع أولاً: بأنّ الخبر مقيد بقوله تعالى: (لما جاءهم)، وبقوله تعالى: (وإنّه لَكِتابٌ عَزيزٌ)، وكفى به فائدة وفارقاً بينه وبين المثال، وثانياً: بأنّ الاتحاد بين المبتدأ والخبر مثل: شعري شعري، يدل على الكمال، إمّا في الحسن كما في الشعر، [وإمّا][5] في القبح والفساد كما في الآية (وقيل[6]: (لاَ يَأْتِيه الباطل)[7] أي: لاَ يَأْتِيه منهم[8]) أوْ لاَ يَاتيه باطلهم على رأي الكوفيين (وهو بعيد؛ لأن الظاهر ان (لا ياتيه) من جملة خبر «إنّ») و«إن» صفة لكتاب، وقال بعض الكوفيين: [خبر«إنّ» هو][9] «وإنَّهُ لكتابٌ عَزيز»[10]، قال الحلبي: هذا غير متعقل[11]، وقال أبو البقاء[12]: محذوف، أي: مُعاندون، أوْ هَالِكُون[13]، فيكون مجموع ما ذكر في [الخبر][14]، ستة أوجه، (وَأمّا (صَ والقرآن)[15] الآية؛ فقيل: الجواب محذوف، أي: إنّه

379 / ب

---

(1) في (س): (إنّ خبر «إنّ»).
(2) في (س) بزيادة: تأمل.
(3) انظر المحرر الوجيز 5/ 19، واللباب في علوم الكتاب 17/ 146.
(4) الدر المصون 6/ 68.
(5) في (س): (اوفي القبح).
(6) في (س) بزيادة: قائله أبوحيان.
(7) فصلت: 42.
(8) قائله أبوحيان، انظر البحر المحيط 7/ 479، وانظر الدر المصون 6/ 68.
(9) ساقط من (س).
(10) لعل البعض منهم الفراء، فإنه قال في كتابه معاني القرآن 3/ 19 «يقال: أين جواب إنه؟ فإن شئت...، وإن شئت كان في قوله: «وإنّه لكتاب عزيز».
(11) الدر المصون 6/ 68.
(12) في (س) بزيادة: خبر إنّ.
(13) التبيان في إعراب القرآن 2/ 379.
(14) في (س): (في خبر «إنّ»).
(15) ص: 1.

لَمعْجِزٌ[1]، بدليل الثّناء عليه بقوله (ذِي الذكر)[2] أو ((إنّكَ لمِنَ المرسلين)[3] بدليل (وعَجِبُوا أنْ جَاءَهُم مُنذِر مِنهم)[4]) [وعلل أبوحيان][5] بأنّه نظير (يَس والقُرْآن الحَكِيم)[6] (أوْ مَاالأمرُ كما زعموا،) قاله ابن عطية[7] (بدليل (وقَالَ الكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كذاب)[8]) وقال الحَوفي وأبوالبقاء[9]: لقد جاءكم الحق[10]، (وقيل: مذكور؛ فقال الأخفش: (إنْ كلٌّ إلاّ كذّبَ الرّسلَ)[11])[12] (وقال الفرّاء وثعلب: (صَ) لأنّ معناها: صَدَقَ الله[13]) أو صَدَقَ محمد، وهذا بناءً منهما، على أنّ هذا الحرف منقطع في جملة هو دالّ عليه، (ويَرُدُّه أنّ الجواب لا يتقدّم، فإنْ أُريد إنّه دليل الجواب فقريب) إلى الحق أوْ القبول (وقيل: (كم أهلكنا)[14] الآية، وحُذِفَت اللام للطول) قاله ثعلب والفراء أيضاً[15]، واستبعده أبو البقاء؛ لأن «كم» في موضع نصب بـ«أهلكنا»، وقيل: المعنى لقد أهلكنا كثيراً من القرون[16].

---

(1) الكشاف 4/ 73.
- في (س) بزيادة: قاله الزمخشري.
(2) ص: 1.
(3) يس: 2.
(4) ص: 3.
(5) في (س): (قال ابوحيان: لكن علله بقوله...).
(6) يس: 1.
- البحر المحيط 7/ 367.
(7) المحرر الوجيز 4/ 492.
(8) ص: 3.
(9) في (س) بزيادة: تقديره.
(10) التبيان 2/ 352.
(11) ص: 13.
(12) في معاني القرآن للأخفش 2/ 669: «فيزعمون ان موضع القسم في قوله: (إنْ كُلٌّ إلاّ كَذّبَ الرُّسُلَ)».
(13) معاني القرآن للفراء 2/ 396.
(14) ص: 2.
(15) انظر معاني القرآن للفراء 2/ 397، والبيان 2/ 312.
(16) التبيان في إعراب القرآن 2/ 353.

(وَأمّا (ثُمَّ آتَيْنا)[1] فعطف على (ذَلِكُمْ وصَّاكُمْ بِـه)[2] وثـم لترتيـب الأخبار، لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأنَّا آتينا موسى الكتاب، وأمَّا (وَكُلُّ أمْرٍ مستَقِرٌّ)[3] فمبتدأ حذف خبره، أي: وكُلُّ أمرٍ مستقرٌّ عند الله واقع، أوْ ذكر، وهو (حِكْمَةٌ بالِغَةٌ)[4]، وما بينهما إعتراض؛ وقـول بعـضهم) وهـو أبوالفـضل الرازي (الخبر «مستقر» وخفض على الجِوَارِ حملٌ علـى مـا لم يثبـت في الخـبر[5]) يعني خبر المبتدأ، فإنه لم يثبت فيه الخفـض علـى «الجـوار» وإنّمـا ثبـت في النعـت والعطف بلا خلاف [قاله][6] الحلبي[7] (وأمّـا (وفِـي مُوسَـى)[8] فعطـفٌ علـى (فيها) من (وتركْنا فيها آيـة)[9]) أجـازه الزمخـشري أيـضاً قـال: وفي «موسـى» معطوف على «وفي الأرض آيـات»[10] أوْ علـى قولـه: «وتركنـا فيهـا آيـة» علـى معنى: وجعلنا في موسى آية كقوله:

علفتهـا تبنـاً ومـاءً بـارداً[11]

---

(1) الأنعام: 155.

(2) الأنعام: 152.

(3) القمر: 3.

(4) القمر: 5.

(5) في البحر المحيط 8/ 172 «خرّجه صاحب اللوامح على أنه خبر لكل».

- وأبوالفضل الرازي هو: عبدالرحمن بن احمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي، مقرئ فاضل عارف بالأدب والنحو والقراءات، له تصانيف منها: «جامع الوقوف»، و«اللوامح»، توفي سنة 454 هـ. كشف الظنون 2/ 1567، وبغية الوعاة 2/ 75، والاعلام 3/ 294، وغاية النهاية 1/ 361.

(6) في (س): (كما قال الحلبي).

(7) الدر المصون 6/ 221، وانظر البحر المحيط 8/ 172.

(8) الذاريات: 38.

(9) الذاريات: 37.

(10) الذاريات: 20.

(11) الكشاف 4/ 406.

- صدر بيت من الرجز عجزه: حتى غدتْ همّالة عيناها... وهو بلا نسبة في لسان العرب (ز ج ج) 2/ 287، و(ق ل ر) 3/ 367، و(ع ل ف) 9/ 255، والأشباه والنظائر 2/ 108، والإنصاف 2/ 613، وأوضح المسالك 2/ 245، والخصائص 2/ 431، وشرح الأشموني 1/ 389، وشرح أبيات المغنى 7/ 323، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1147، والشاهد في «وماء» حيث عطفه على «تبناً» فلا يصح أن يقال: الواو بمعنى «مع» لانعدام معنى المصاحبة، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام وهو «سقيتها ماء».

أورده أبوحيان بأنّه لا حاجة إلى إضمار «جعلنا» لإمكان أنْ يتعلق في «بتركنا»[1]، [وأجاب الحلبي بأنه][2] أراد الوجه الأول، وأظهر الفعلين تنبيهاً على مغايرة الفعلين[3].

(الثاني: قول بعضهم في (فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يطَّوَّفَ بِهِمَا)[4] إنَّ الوقف على فلا (جناح)[5]) على انَّ خبر «لا» محذوف، أي: في الحج، قال أبوالبقاء: والجيّد أن يكون «عليه» في هذا الوجه خبراً، و «أن يطَّوَّفَ» مبتدأ[6]، [وفي تفسير اللباب][7] الظاهر أن «عليه» خبر «لا» و«أن يطَّوَّفَ» أصله: في أن يطَّوَّفَ، والوقف في هذا الوجه على «بهما»[8].

(وأنَّ ما بعده[9] إغراء ليفيد صريحاً مطلوبيَّة التطوف بالصَّفا والمروة) لأنَّ الإغراء في الحقيقة أمر، لأنّه في تقدير:/ ليلزم السعي بهما، والأمر للوجوب، 1/380 (ويردُّه أنَّ إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أنَّ إنساناً يهدِّدُه: «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي») حكاه سيبويه[10]، [وهو شاذ][11] (أي: ليلزم رجلاً غيري)، يشير إلى أنَّ «عليه» اسم فعل بمعنى لِيلزمَ، [وقد يؤوّل بأنَّ تقدير: عليه أن يهدد رَجُلاً

---

(1) البحر المحيط 8/ 139.

(2) في (س): (وأجاب تلميذه الحلبي بأن الزمخشري).

(3) الدر المصون 6/ 190.

(4) البقرة: 157.

(5) جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج 1/ 153 «أن بعض القراء وقف على «فلا جناح» ثم ابتدأ «عليه أن يطوّف» فليس بالمتجه لأن سيبويه قال: إن هذا يكون في الخطاب دون الغائب فلا يجوز حمله على الإغراء». وانظر النشر 1/ 231، والدر المصون 1/ 414.

(6) التبيان في إعراب القرآن 1/ 109.

(7) في (س): (قال صاحب اللباب).

(8) اللباب في علوم الكتاب 3/ 96.

(9) في (س) بزيادة: وهو «عليه أن يطوّف بهما».

(10) الكتاب 1/ 250.

(11) في (س): (وهو الذي حكاه سيبويه، وقال: هو شاذ لا يقاس عليه).

ليسني، فيكون من باب حذف المبتدأ، لاَ مِنْ بابِ الإغراء][1]، (والذي فَسَّرَتْ بـه عائشة رضي الله عنها، خلاف ذلك)، أي[2]: قول البعض (وقصّتها مع عروة بن الزبير[3] مسطورة في صحيح البخاري)، [قال عروة: سألتُ عائشة رضي الله عنها فقلت لها:][4] أرأيت قول الله تعالى: (إنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ البيتَ أوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أنْ يَطَّوَّف بِهِمَا)[5] فَوَاللهِ ما على أحـد جنـاح أن يطوف بهما، قالت: بِئْسَمَا قُلْتَ يابنَ أختي، إنَّ هذه لـو كانـت كمـا أَوَّلْتَهـا عليـه كانت لا جناح عليه ألاَّ يطوف بهما، ولكنها أُنْزِلَتْ في الأنصار[6] قبل أن يسلموا يَهِلُّون لِمناة الطَّاغية التي كانوا يَعبدونها عند المُشَلَّل[7]، فكان مَن أهَلَّ يتحـرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما جـاء الإسـلام سـألوا رسـول الله - صـلى الله عليـه وسلم - عن ذلك فأنزل الله تعالى: (إنَّ الـصَّفَا وَالْمَـرْوَةَ مِـنْ شَـعَائِرِ اللهِ) الآيـة قالت عائشة رضي الله عنها: وقد سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسـلم الطـواف بينهما، فليس لأحَدٍ أن يتركه[8]، فظهر وجه مخالفة [تفـسيرها][9] لقـول الـبعض، فإنها وإنْ ذهبت إلى مطلوبيَّة التطوّف بهما استدلّت عليـه بفعـل الـنبي صـلى الله عليه وسلم[10] لاَ بالآية؛ بل بيَّنتْ سبب النزل.

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: خلاف.

(3) في (س) بزيادة: (رضي).

(4) في (س): (وهي ما روى هشام بن عروة عن ابيه انه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها...)

(5) البقرة: 157.

(6) في (س) بزيادة: كانوا.

(7) المُشَلَّل: موضع بين مكة والمدينة، انظر اللسان (ش ل ل) 11/ 624.

(8) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة، وجُعل من شعائر الله 1/ 405.

- وعروة بن الزبير هو: أبوعبدالله بن العوام الأسدي القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان عالما بالدين صالحاً كريماً، لم يدخل شيء من الفتن، توفي بالمدينة سنة 93 هـ. صفة الصفوة 1/ 107، ووفيات الأعيان 3/ 255، والأعلام 4/ 226.

(9) في (س): (تفسير عائشة).

(10) في (س) بزيادة: حيث قالت: وقد سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(ثم الإيجاب لا يتوقف على كون «عليه» إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك) قال أبو البقاء: في[1] (صِبْغَةَ الله)[2]: انتصابه بفعل محذوف، أي: اتبعوا [صبغة الله][3]، وقيل: هو إغراء، أي: عليكم دين الله[4]، [ورُدّ][5] بأنّ هذا في الحقيقة ليس زائداً، فإنّ الإغراء نصب بإضمار فعل[6]، [وفيهما بحث][7]، أمّا في الأول [فلما سيأتي في شروط الحذف: إنّ اسم الفعل دون معموله لا يحذف][8]، وأمّا في الثاني فلأنّ الإغراء ليس نصباً بالإضمار مطلقاً، بل بينهما عموم وخصوص من وجه، فالنصب [بالإضمار عام له][9] ولغيره مثل: أهلاً وسهلاً، والإغراء شامل، لما حُذف عامله [كما في الآية][10]، [ولما لم يحذف كما سيأتي][11]، (وأمّا قول بعضهم في (قُلْ تعالَوا أتلُ ما حَرَّمَ ربكم عليكم ألاّ تشركوا به شيئاً)[12]: إنّ الوقف قبل «عليكم» وإنّ «عليكم» إغراء[13] فحسنٌ) لكونه إغراء المخاطب، [ولسلامته عن التأويل الآتي][14]، (وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية) هو أن «ما» موصولة، و«أن لا تشركوا»

---

(1) في (س) بزيادة: قوله تعالى

(2) البقرة: 138.

(3) في (س): (دين الله) وهو الصواب كما في التبيان 1/ 102.

(4) المصدر السابق، واللباب في علوم الكتاب 2/ 526.

(5) في (س): (قال الحلبي).

(6) رده الحلبي وابن عادل الحنبلي، أنظر الدر المصون 1/ 388، واللباب في علوم الكتاب 2/ 526.

(7) في (س): (وفي كل منهما بحث).

(8) في (س): (فلأن عامل اسم الفعل في الإغراء لا يحذف، كما سيأتي في شروط الحذف).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): (مثل: «صبغة الله»).

(11) في (س): (وعلى ما لم يحذف مثل: «عليه رجلاً ليسني»).

(12) الأنعام: 152.

(13) قاله ابن الأنباري في البيان 1/ 349، وقال أبو حيان في البحر 4/ 251: «وهذا بعيد لتفكيك الكلام عن ظاهره».

(14) في (س): (وسلامته عن التأويل الذي أشار إليه بقوله...).

بدل أو [خبر محذوف][1]، وكلاهما مشكل، لأن المُحَرَّم هو الإشراك لا نفيه (مُخَرِّج للتأويل) بأن «لا» زائدة لا نافية، هذا إذا جعلت «أن» مصدرية، [وأمّا إذا جعلت مفسّرة][2] ففيه إشكالان [ذَكَرْنَا ذَلِكَ في «لا» الزائدة][3].

(الثالث: قول بعضهم في (إنّما يريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البيت)[4]:

إنَّ «أهل» منصوب على الإختصاص[5]، [قال: أوْ عَلَى المدح][6]، [هذا مبني على الفرق بينهما، ولم يفرق الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (قائماً بالقسط[7])[8]، وردّه أبوحيان بأنّ الذي ذكره النحويون، أنّ المنصوب على المدح، أو الذم، أو الترحم قد يكون معرفة وقبله معرفة يصلح أن يكون تابعاً لها، وقد لا يصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد يكون نكرة وقبله نكرة، فلا يصلح أن يكون نعتاً لها، وأمّا المنصوب على الإختصاص فَنَصُّوا على أن لا يكون نكرة ولا معرَّفاً إلاّ بـ«ال» أو بالإضافة أو العَلَمية أو لفظ «أي»[9]][10] (وهذا ضعيف،/ لوقوعه 380 / ب بعد ضمير الخطاب، مثل: «بك الله نرجو الفضل»[11]) أي: أعني الله بهذا

---

(1) في (س): (خبر مبتدا محذوف).

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (وقد تقدم ما يتعلق بهذه الآية مفصلاً في «لا» الزائدة).
- انظر مبحث «لا» الزائدة، مغني اللبيب 2/ 279-280.

(4) الأحزاب: 33.

(5) قال أبوالبقاء في التبيان في 2/ 321: «يجوز أن ينتصب على التخصيص والمدح، أي: أعني أو أخص»، وقال أبوحيان في البحر المحيط 7/ 224: «وانتصب أهل على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب، ومنه: «بك الله نرجو الفضل» وأكثر ما يكون في التكلم.

(6) في (س): (وهو ما نصب على المدح).

(7) «شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط» آل عمران: 18.

(8) أي: لم يفرّق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم وبين المنصوب على الاختصاص، وجعل حكمهما واحداً، انظر الكشاف 1/ 372.

(9) البحر المحيط 2/ 422.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: بنصب اسم اللات، أي: بك نرجو الفضل.

أعني الله بهذا الخطاب أو أمدح الله حين أقول: [أرجو الفضل][1]، (وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلم، كالحديث «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءَ لاَ نُورَثُ»[2] والصواب[3] أنّه منادى) تقديره: يأهل البيت.

(الرابع: قول الزمخشري في: (فَلاَ تَجْعَلُوا لله أنداداً)[4] إنّه يجوز كون «تجعلوا» منصوباً في جواب الترجي»[5] أعني (لعلكم تتقون)[6] على حدِّ النصب في قراءة حفص (فَأَطَّلِعَ)[7] وهذا لا يجيزه بَصريٌ[8]، وَيَتَأَوَّلُونَ قراءة حفص: إمّا على أنّه جواب للأمر[9] وهو (ابْنِ لِي صَرْحاً)[10] أو على العطف على الأسباب[11]، على حد قوله:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي[12])

تقدم شرحه في «لو»[13].

---

(1) ساقط من (س).

(2) ذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 2/ 367، وفي البخاري كتاب الفرائض 4/ 85، ومسلم كتاب الجهاد 3/ 170: «لا نورث ما تركناه صدقة».

(3) في (س) بزيادة: في نصب «أهل البيت».

(4) البقرة: 71.

(5) الكشاف 1/ 261.

(6) البقرة: 182.

(7) غافر: 37، قرأ حفص بنصب «اطلع» وقرأ الباقون برفعها، وانظر النشر 2/ 365.

(8) في حاشية الدسوقي على المغنى 3/ 223 «النصب في جواب الترجي على مذهب الكوفيين».

(9) انظر اللباب في علوم الكتاب 17/ 55.

(10) غافر: 36.

(11) أي: عطف «أطّلعَ» على «الأسباب».

(12) تقدم البيت في «لو» وفي الباب الخامس في الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الإعتراض على المعرب من جهتها، وهو لميسون بنت بحدل. انظر ما سبق، والشاهد في عطف المضارع «تقرّ» على المصدر الصريح.

(13) انظر باب «لو» شاهد رقم (424).

(أوْ على العطف على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو: أنْ أبْلُغَ[1]، على حد قوله:

.... ولاَ سَابقٍ شَيْئاً......)

تقدم شرحه في «إذا»[2].

(ثم إنْ ثبت قول الفراء: إنّ جواب الترجّي منصوب كجواب التمنّي[3]، فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المُجمَع عليها؟ وهذا) أي تخريج الزمخشري الآية (كتخريجه قوله تعالى: ﴿ قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ ﴾[4] على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية[5]، وقد مَضَى البحث فيها) أي: في الآية في آخر الباب الثالث[6]، (ونظير هذا) محمولاً (على العكس[7] قول الكرماني) محمد بن يوسف شارح صحيح البخاري[8]، توفي ببغداد سنة ست وثمانين وسبعمائة، [وله حاشية على

---

(1) في قوله تعالى: ﴿ لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۞ أسباب السماوات ﴾ غافر 36،37، أي العطف أي: توهم أنْ «أن» موجودة، وهذا لأبي حيان، انظر البحر المحيط 7/ 446، وحاشية الدسوقي 3/ 223.

(2) انظر بحث «إذا» شاهد رقم (135).

- في (س) بزيادة: وذكر التأويلين الأخيرين في أقسام العطف.

(3) ثبت هذا عنه في معاني القرآن 3/ 9، وكرّر هذا ا لفراء في الآيتين 3،4 من سورة عبس ﴿ وما يدريك لعله يزكّى أو يذكرُ فتنفعه الذكرى ﴾ قال: «ولو كان نصباً على جواب الفاء لِـ«لعلّ» كان صواباً...»، انظر معاني القرآن للفراء 3/ 235.

(4) النمل: 67.

(5) الكشاف 3/ 382.

(6) ينظر الباب الثالث «كيفية تقديره باعتبار المعنى» مغني اللبيب 2/ 518.

(7) أي: من جهة أن الاستثناء هنا منفصل، وفيما مضى منقطع، وكل منهما واقع بعد نفي، وقد أُعرب كلّ من الاستثناءين بخلاف الراجح، أي: أنّ الراجح في المتصل الإبدال بعد النفي، والراجح في المنقطع بعد النفي الاستثناء.

(8) في (س) بزيادة: تلميذ العضد.

تفسير البيضاوي إلى سورة يوسف[1]][2] ((وَمَنْ يَرْغَبُ عَن مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ))[3]:) إنّ «من» نصب على الاستثناء و«نفسه» توكيد[4]، فَحَمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل «مَا قَامَ إلاَّ زيداً» كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل[5] في مثل «مَا فيها أحَدٌ إلاّ حمارٌ» وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين[6]) وهو كون «مَنْ» في محل رفع على البدل من الضمير في «يرغب» لأنّ الكلام غير موجب، وفي نصب «نفسه» سبعة أوجه[7]: إنّه مفعول به على أنّ «سَفِهَ» يتعدى [بنفسه][8] حكاه المبرد وثعلب، أو[9] على تضمين[10] معنى «جهل» قاله الزجّاج وابن جنيّ، ومعنى «أهْلَكَ» قاله أبوعبيدة، أوْ على[11] إسقاط الجار، أي: في نفسه، قاله بعض البصريين[12]، أو توكيد لمؤكد محذوف، أي: سفه قوله نفسه، حكاه مكي[13]، أو تمييز على قول الفراء[14]، أو شبه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين[15] [كذا في البحر[16]][17].

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر ترجمته في بغية الوعاة 2/ 280.

(3) البقرة: 129.

(4) وذكر هذا الحلبي ثم قال: «وهو تخريج غريب...» انظر الدر المصون 1/ 374.

(5) ينظر الكشاف 3/ 382.

(6) علة لمحذوف، أي: وكلا التخريجين غير صواب، لأنه إنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 3/ 225.

(7) في (س) بزيادة: أحدهما ما ذكر، والثاني هو المختار.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: الثالث.

(10) في (س) بزيادة: سفه.

(11) في (س) بزيادة: الرابع.

(12) في (س) بزيادة: وردّ بأن كلاً من التضمين والإسقاط لا ينقاس والخامس أنه.

(13) في (س) بزيادة: وردّ بأن الصحيح إن حذف المؤكد وإبقاء التوكيد لا يجوز، والسادس أنه.

(14) في (س) بزيادة: وضعف التمييز لا يقع معرفة، والسابع أنه.

(15) في (س) بزيادة: وردّ بأن ذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل،

(16) في (س): (كل ذلك مغترف من البحر).

(17) انظر البحر المحيط 1/ 565، ومعاني القرآن للفراء 1/ 79، ومعاني القرآن لأبي عبيدة 1/ 56، ومعاني القرآن للزجاج 1/ 211، وشرح الفصيح لابن هشام اللّخمي ص 71.

(الأ ترى إلى إجماعهم على الرفع في (ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شهداء إلاَّ أنفُسُهُم)[1] وَأنَّ أكثرهم قرأ بهِ في (مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنهُم)[2]، وأنّه لم يقرأ أحدٌ بالبدل في (وَمَا لِأحَدٍ عِندَه مِن نِعْمَةٍ تُجزى إلاَّ ابتغاء وَجْهِ ربِّه الأعلى)[3] لأنّه منقطع؟، وقد قيل: إنَّ بعضهم قرأ به في (مَا لَهُم بِهِ من علم إلاَّ إتّباعَ الظَّنِ)[4] وإجماع الجماعة على خلافه، ونظير حمل الكرماني «النفس» على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: (والمطلَّقات يَتَربَّصْنَ بأنفسِهِنَّ)[5] إنَّ الباء زائدة و«أنفسهنَّ» توكيد للنون[6]، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل، نحو: «قُمْتُمْ أنتم أنفُسُكُمْ»[7].

الخامس: قول بعضهم) [وهو ابن عطية][8] ((لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ))[9] إنَّ اللام لِلأمر، والفعل مجزوم[10]، والصواب أنها لام العلّة[11]، والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله:

لِتَقُمْ أنْتَ يَا ابْنَ خَيْرَ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا)

---

(1) النور: 6.

(2) النساء: 65، وقرأ ابن عامر بالنصب وقرأ الباقون بالرفع. انظر النشر 2/ 250.

(3) الليل: 19، قرأ ابن وثاب بالرفع على البدل في موضع «نعمة» لأنه رفع وهو لغة تميم، انظر البحر 8/ 479، وقال الفراء: «لو رفع «إلاَّ ابتغاء» رافع لم يكن خطأ...فيكون الرفع على اتباع المعنى» انظر معاني القرآن للفراء 3/ 273، ومختصر شواذ القرآن ص 175.

(4) النساء: 156، قاله الحلبي 2/ 458.

(5) البقرة: 226.

(6) لعل البعض منهم ابن عادل الحنبلي فقد ذكر ذلك في تفسير اللباب وعلّل عدم التأكيد بضمير رفع منفصل بقوله: «لأن هذا المؤكَّد خرج عن الأصل لمَّا جُرَّ بالباء الزائدة أشبه الفضلات فخرج بذلك عن حكم التوابع فلم يُلتزم فيه ما التزم في غيره» انظر اللباب 4/ 108.

(7) في (س) بزيادة: وقد تقدم ما يتعلق بهذا في حرف الباء.

(8) ساقط من (س).

(9) الزخرف: 12.

(10) قال ابن عطية: «لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام كي» وانظر المحرر الوجيز 5/ 47.

(11) في (س) بزيادة: وجوّز صاحب اللباب أن يكون للصيرورة.

تقدم شرحه في اللام الجازمة[1]، وفي تفسير اللباب[2] نصُّ النحويون على قلّتها ما عدا أبا القاسم الزجاجي فإنَّهُ جعلها لغة جيدة[3]، وقُرئ شاذاً «فلتفرحوا»[4]، وقال الجزري في النشر الكبير: [فروى رُوَيس بالخطاب، وهي قراءة أُبَيّ][5]، وإليه يشير قول البيضاوي:/ وعن يعقوب بالتاء[6]، وبهذا ضعّف 1/381 قول من قال: أنها قراءة يعقوب[7]، وليست بقراءته شاذة، إذ الصحيح في الشاذ إنه ما وراء القراءات العشرة، وقراءة يعقوب من العشر.

(السادس: قول التبريزي في قراءة يحي بن يعمر (تَمَاماً على الذي أحْسَنُ)[8] بالرَّفع[9]: إنّه أصله: أحْسَنوا، فحذف الواو اجْتزاءً عنها بالضمة[10]، كما قال:

---

(1) انظر بحث اللام الجازمة، شاهد رقم (376).

(2) في (س) بزيادة: جوّز ابن عطية أن تكون لام «فتستووا» للأمر، وفيه بعد لقلّة دخولها على أمر الخطاب.

(3) اللباب 17/ 236، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص 28.

(4) يونس: 59، ذكر ابن خالويه في مختصره ص 62 أنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الكسائي في رواية زكريا بن وَرْدان.
- و في (س) بزيادة: وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم».

(5) في (س): (إنها قراءة أبي ورواية رويس ورويس راوي يعقوب).
- النشر في القراءات العشر 2/ 285.
- ورُوَيس هو: محمد بن المتوكل البصري، ويكنى أباعبدالله اللؤلؤي، مقرئ حاذق، ضابط مشهور، أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، توفي سنة 238 هـ. غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 234.

(6) تفسير البيضاوي 1/ 439.

(7) في البحر 5/ 61، ورُويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قاله صاحب اللوامح، وقال: وقد جاء عن يعقوب كذلك.

(8) الأنعام: 155.

(9) وقراءة الحسن والأعمش وابن اسحاق، انظر اتحاف فضلاء البشر 2/ 38 والمحتسب 1/ 244، واللباب 8/ 521.

(10) انظر قول التبريزي في البحر المحيط 4/ 256.
- والتبريزي هو: عبدالصمد التبريزي، نزيل العراق، مقرئ، من آثاره «مختصر الشاطبية في القراءات السبع»، توفي حوالي سنة 535 هـ. كشف الظنون 1/ 649، طبقات القراء 1/ 391، معجم المؤلفين 2/ 152.
- ويحي بن يعمر هو: يحي بن يعمر الوشقي العدواني، يكنى بأبي سليمان او ابي سعيد، تابعي عارفاً بالحديث والفقه ولغات العرب، من كُتّاب الرسائل الديوانية، وأول من نقط المصاحف، وأخذ اللغة عن أبيه والنحو عن أبي الأسود، توفي سنة 129 هـ وفيات الأعيان 6/ 173، وبغية الوعاة 2/ 345، والأعلام 8/ 177.

إذا مَـا شَـاءَ ضَـرُّوا مَـنْ أرَادُوا   وَلاَ يَـأْلُوهُمُ أحَـدٌ ضِـرَارَا)[1]

بيت مـن الـوافر، ضـمير الجمـع للممـدوحين[2]، ومعنـى «لاَ يَـأْلوا» لا يستطيع، والضِّرار مصدر ضارَّه إذا شاركه في الضرر، والمعنى: لا يستطيع أحدٌ أنْ يضارَّهم ولا يقـاومهم في إيقـاع الـضرر علـيهم، (واجتمـاع[3] الـواو، وإطـلاق «الذي» على الجماعة كقوله:

وَإنَّ الـذي حَانَـتْ بِفَلْـجٍ دِمَـاؤُهُمْ[4]   ....)

تقدَّم شرحه في «كل»[5]

(ليس بالسَّهل[6]، والأوْلَى قَولُ الجماعة[7]، إنّه بتقـدير مبتـدأ، أي: هـو أحسن) وضعّفهُ أبو البقاء[8]، (وقد جاءت[9] منه مواضع، حتّى إنّ أهـلَ الكوفـة يقيسونه، والاتّفاقُ على أنه قياس مع «أيٍّ»)، كقوله:

---

(1) بيت من الوافر بلا نسبة في خزانة الأدب 5/ 229، والإنصاف 1/ 386، ومعاني القرآن للفراء 1/ 91، والشاهد في « إذا ما شاء » فحذف الواو واكتفى بضم الهمزة التي قبلها للدلالة عليها.

(2) في (س) بزيادة: مثل: ضمير «ضروا» أو «أرادوا»، وكلا ضمير «هم».

(3) في (س) بزيادة: حذف.

(4) صدر بيت من الطويل للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب 2/ 277، وشرح أبيات المغني 4/ 180، والكتاب 1/ 187، ولسان العرب (ق ل ج)2/ 349، والمؤتلف والمختلف ص 39، والمقتضب 4/ 146، وبلانسبة في سر الصناعة 2/ 537، وشرح المفصل 3/ 155، وعجزه: هُمُ القوم كُلُّ يَا أمُّ خالِدِ، والشاهد في «الذي» حيث حذفت النون من الذين استخفافاً وأطلق الذي على الجماعة.

(5) انظر بحث «كل» شاهد رقم (315).

(6) في (س) بزيادة: خبر لقوله: اجتماع حذف الواو.

(7) أي: قول الجماعة في قوله تعالى: «على الذي أحسن».

(8) التبيان في إعراب القرآن 1/ 441.

(9) في (س) بزيادة: أي: من حذف العائد إلى الموصول.

فَسَلِّم على أيهم أفضلُ[1]

....

تقدّم شرحه في «أي»[2]

(أمّا قول بعضهم في قراءة ابن محيصن (لِمَن أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)[3]

إنّ الأصل: أنْ يُتِمُّوا بالجمع[4] فَحَسَنٌ؛ لأنّ الجمع على معنى «مَنْ»، مثل: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إليك)[5] ولكن أظهر منه قول الجماعة[6]: على أنّه جاء على إهمال «أن» الناصبة حملاً على أختها «ما» المصدريّة).

أُعترض أولاً: [بأنّ هذا الحمل قليل غير مقيس، واعتبار معنى « مَن » كثير مقيس][7].

وثانياً: بأنّه قد ذكر في الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد، وذلك منافٍ لقوله هنا[8][9].

---

(1) عجز بيت من المتقارب، صدره: إذا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ، وهو لغسان بن وعلة في الدرر 1/ 272، وشرح التصريح 1/ 135، وشرح أبيات المغني 2/ 152، والإنصاف 2/ 715، ولغسّان أوْ لرجل من غسان في خزانة الأدب 6/ 61، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 150، وشرح الأشموني 1/ 126، وشرح ابن عقيل 1/ 162، وشرح المفصل 3/ 147، 4/ 21، 7/ 87، ولسان العرب (أ ي ا) 14/ 59، والشاهد في «أيهم» موصول مضاف إلى الضمير ومصدر صلته محذوف والتقدير: على أيهم هو أفضل، ولذلك بني على الضم.

(2) انظر مبحث « أي » شاهد رقم (117).

(3) البقرة: 231.

(4) في البحر المحيط 2/ 223، نُسبت هذه القراءة لابن مجاهد، وكذا في اللباب 4/ 172.

(5) يونس: 42.

(6) أي البصريين، وعند الكوفيين هي المخففة من الثقيلة، وشذّ وقوعها موقع الناصبة. انظر البحر المحيط 2/ 172.

(7) في (س): (بأنه لا وجه لكون هذا أظهر، فإنّ حمل «أن» على «ما» في الإهمال قليل غير مقيس بخلاف اعتبار معنى «من» فإنه كثير مقيس).

(8) في (س): (وبأن كون هذا حسناً يقتضي سداده فينا فيه قوله في الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد).

(9) قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 213.

وأجيب عن الأوّل: بأنّ وجه أظهريته تبادره إلى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافي ذلك، وعن الثاني: بأنّ هذا الحل مّما وَقَعَ في المصحف على خلاف اصطلاح أهل الخط، [ولا نسلّم إمكان الأصل فيه][1].

(السابع: قول بعضهم في قوله تعالى: (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شيئاً)[2] فيمن قرأ بتشديد الرّاء وضمها[3]: إنّه على حَدِّ[4] قوله:

.... يُصْرَعْ أخوكَ تُصرعُ[5])

عجز بيت من الرجز لجرير بن عبدالله البَجَلي، أو لعمرو بن خثارم البجلي[6] صدره: يَا أَقْرَعَ بن حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ[7].

---

(1) في (س): (وإمكان الأصل فيه ممنوع).

- المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 213.

(2) آل عمران: 120.

(3) قرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر بضم الضاد ورفع الراء وتشديدها، وقرأ الباقون بكسر الضاد وجزم الراء المخففة. انظر النشر 2/ 242.

(4) أي: إنّه على نيّة التقديم، والتقدير: لا يضركم إن تصبروا وتتقوا، فلا يضركم فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وهذا التخريج لسيبويه، انظر الكتاب 3/ 67، البحر المحيط 3/ 46، واللباب 5/ 501.

(5) عجز بيت من الرجز لجرير بن عبدالله البَجَليّ في شرح أبيات سيبويه 2/ 98، والكتاب 3/ 67، ولسان العرب (ب ج ل) 11/ 46، ولهُ أو لعمرو بن خثارم العجليّ في خزانة الأدب 8/ 20 وشرح أبيات المغنى 1/ 372، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 623، وشرح الأشموني 2/ 327 وشرح ابن عقيل 4/ 36، وشرح المفصل 8/ 158، والمقتضب 2/ 72.

(6) وجرير بن عبدالله البَجَليّ هو: جرير بن عبدالله بن مالك البجلي، يُكنى أبا عمرو، وقيل أبا عبدالله، صحابي، وكان جيلاً، قال عمر رضي الله عنه: هو يوسف هذه الأمة، توفي سنة 51 أو 54 هـ انظر الإصابة 1/ 232، والخزانة 232.

- وعمرو بن خثارم البجلي: شاعر جاهلي من بني عشيرة، وله شعر يمدح فيه البجليين، الخزانة 8/ 23، معجم الشعراء د/ عفيف ص 181.

(7) في (س) بزيادة: قال العيني.

فالأقرع الأوّل بُنِيَ على الفتح[1]، والثاني على الضم، والشاهد في «تُصرَعُ» الثاني حيث رُفع وهو سَادٌّ مَسَدَّ جواب الشرط، ذكره الْعَيْني[2].

(فَخرّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلاّ في الشعر، والصواب أنّه مجزوم، وأنّ الضمة إتباعٌ) بضمّة الضاد (كالضمة في قولك: «لم يَشُدُّ» و«لَمْ يَرُدُّ»، وقوله تعالى: (عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)[3] إذا قُدِّرَ «لا يضركم» جواباً لاسم الفعل)، [فإنّ «عليكم» إغراء بمعنى: ألزموا][4] (فإنْ قُدِّرَ استئنافاً[5] فالضمة إعرابٌ) لا إتباع، (بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مُضيّ فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: (وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ)[6]: لا يجوز أنّ «ما» شرطية لرفع «تَوَدُّ»[7] [وهذا) الامتناع ثابت][8] (مع تصريحه في المفصّل بجوار الوجهين[9]) الجزم والرفع (في نحو: «إنْ قَامَ زيدٌ أَقُومُ» ولكنّه لمّا رَأى الرفع مرجوحاً لم يَسْتَسْهِلْ تخريج المتفق عليه، يوضح لك هذا أنّه جوّز ذلك الرفع في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأوّله بالماضي، فقال: قرئ (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)[10] برفع «يدرك»؛ فقيل: هو على حذف الفاء) أي: فيدرككم [قال الحلبي][11]: خرّجه المبرّد على ذلك، وزعم سيبويه أنه ليس بجواب إنّما هو دَالٌّ على الجواب[1]،

---

(1) في (س) بزيادة: لكونه قد وصف بـ«ابن».

(2) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 327.

(3) المائدة: 7.

(4) في (س): (يعني إذا خرج الآية على أن يكون « عليكم » إغراء بمعنى «الزم» يكون «لا ينصركم» مجزوماً، وضمة الراء للإتباع بضمة الصاد).

(5) في (س) بزيادة: يكون مرفوعاً.

(6) آل عمران: 30.

(7) الكشاف 1/ 381.

(8) في (س): (وهذا، أي:الامتناع من الزمخشري ثابت).

(9) شرح المفصل لابن يعيش 7/ 53.

(10) النساء: 77.

(11) ساقط من (س).

الجواب[1]، (ويجوز أن يقال: إنّه محوّل على ما يقع موقعه وهو «أينما كنتم»، كما حُمِل:

ولا ناعب[2]..........   ....

على ما يقع موقع/ «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين»[3]) [4] 381 / ب
وهذا عطف على التوهّم، والأول جواب على التوهم، وردّ أبوحيان بأنّ العطف على التوهم لا ينقاس[5]، (وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً) منهم الفاضل الطيبي حيث قال: قد خالف المصنف ههنا ما ذكره في آل عمران عند قوله تعالى: (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ)[6] وقال: لا يصحُّ أن تكون «ما» شرطية لارتفاع «تودُّ» ولم يجعل هنا رفع «يدرك» مانعاً على أنه أوّل الشرط بالماضي، (والصواب ما بيّنتُ لك) حاصله رفع التناقض عنه بأنه امتنع من جعل «ما» شرطية لرفع «تودُّ» لكونه قراءة الجماعة، فلم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بخلاف رفع «يدرك» فإنه قراءة شاذة فلم يبالي بالتسمح

---

(1) الدر المصون 2/ 397، والمقتضب 2/ 72.

(2) الشاهد في «ولا ناعب» حيث جاء مجروراً مع انه معطوف على «مصلحين» خبر ليس، وذلك لأنه توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائدة.

والبيت: مَشائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ   وَلاَ نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(3) انتهى كلام الزمخشري انظر الكشاف 1/ 568.

(4) في (س) بزيادة: يعني ان قوله تعالى: «يدرك» محمول على فعل يقع «أينما تكونوا» مع ذلك الفعل، وهو «أينما كنتم»، أي: فرضَ الشرط ماضياً حتى لا يلزم جزم الجواب كما حصل العطف في قول الشاعر: «ولا ناعبٍ» بالجر على اسم منصوب هو «مصلحين» يقع موقع مجرور من «ليسوا بمصلحين».

(5) البحر المحيط 3/ 311.

(6) آل عمران: 30، وانظر الكشاف 1/ 381.

فيها لقلة[1] (قال:) أي: الزمخشري (ويجوز أن يتصل) [أي: الشرط][2] (بقوله: (ولا تظلمون) انتهى[3]، وقد مضى رده) في الثاني عشر من أمثلة الجهة الثانية[4][5].

(الثامن: قول ابن حبيب: إنّ «بِسْمِ اللهِ» خبر، و«الحَمْدُ»[6] مبتدأ و«للهِ» حال[7]، والصواب أن «الحمد لله» مبتدأ وخبر، و«بسم الله» على ما تقدّم في إعرابها[8].

التاسع: قول بعضهم: إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمها على لغة من قال: «سِمٌ» أو «سُمٌ»، ثم سكّنت السين؛ لئلاّ تتوالى كسرات، أو لئلاّ يخرجوا من كسر إلى ضم[9]، والأَوْلَى قولُ الجماعة: إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين[10]، وهم الذين يَبْتَدِئُونَ «اسماً» بهمزة الوصل) وإليه يشير قول الشاعر:

في الاسم خمسُ لغات ليس يَعْرِفُها ... إلاّ ذو العلم والأدب فاستمعا
أُسم واسم هُمَا أصلان وزنهما ... أُفع وإفع وهذا القول متبع

---

(1) في (س) بزيادة: واعترض بأن هذا الاعتذار له غير ظاهر، فإن الزمخشري يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها، ولذلك لا يبال بتخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن لظن أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم. هذا الاعتراض للشمني، والنص السابق للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 213.

(2) في (س): (يعني قوله تعالى: «أينما تكونوا»).

(3) انتهى كلام الزمخشري، انظر الكشاف 1/ 569.

(4) انظر الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

(5) في (س) بزيادة: حيث قال: هذا مردود بأن الجواب لا يحذف إلاّ وفعل الشرط ماض.

(6) الفاتحة: 1.

(7) والمعنى: الحمد حالة كونه كائن باسم الله تعالى. حاشية الدسوقي 3/ 229.

(8) انظر آخر التعلق بمحذوف.

(9) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الأولى 1/ 8، ولسان العرب (س م و) 14/ 401، وأوضح المسالك 1/ 34.

(10) هو رأي البصريين والكوفيين معاً، انظر الإنصاف 1/ 8.

وبعـد ذاك سِـمٌ يـاقوم ثـم سُـــــمٌ   من بعد ثم سمى هذا الذي وضعـوا[1]

ثم إنه إنما ذكر هذا المثال استطراداً، لأنـه لـيس مـن الأمـور الـتي تـدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[2].

(العاشر: قول بعضهم في الرَّحيم من البسملة: إنه وُصِلَ بنيّـة الوقـف[3] فالتقى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكُسرت الميم لالتقائهما، وممّن جوّز ذلك ابـنُ عطية[4]، ونظير هذا قولُ جماعةٍ منهم المبرد: إنّ حركة راء «أكبر» من قول المؤذّن: «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنّه وصل بنيّة الوقف[5]، ثـم اختلفـوا، فقيـل: هـي حركة السـاكنين[6]، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في (الم الله)[7]) قـال التفتازاني: مقتضى قياس الوقف أن يقال: «ألم» بسكون الميم وفـتح الهمـزة؛ لكـن اطبق القراء على فتح الميم وطرح الهمزة، فذهب سيبويه وكثير من النحـاة إلى أنّـه حُرِّك لالتقاء السـاكنين، وأوثر الفتحة للخفّة والمحافظة على التفخيم في الله، وإليـه ذهب الزمخشري في المفصّل اتباعاً لكتاب سيبويه[8]، (وقيـل: هـي حركـة الهمـزة

---

(1) في المحصل في شـرح المفصل للورقي ل/ 35ب «أنـشدني عمـاد الـدين محمـد البنـدنيجي، قـال أنـشدني عبدالرحمن بصلى البندنيجي» ثم ذكر هذه الأبيات.

(2) تعقّب الدماميني المصنف بقوله: «هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الكتاب لأنه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والنظر في ذلك ليس من الإعراب في شيء...» انظر حاشـية الـشمني 2/ 213.

(3) أي: وصل مع ما بعده «الحمد» فالميم ساكنة واللام ساكنة من الحمد، وهمزة الوصل حذفت لأنها تحـذف عند الوصل، وهذا يقتضي كسـر الميم من «الرحيم»، انظر شرح طيبة النـشر في القـراءات العـشر 1/ 299، والدر المصون 1/ 62.

(4) المحرر الوجيز 1/ 65.

(5) هذا قول المنسوب للمبرد لم اجده في المقتضب، والكامل للمبرد، وفي تفسير اللباب 5/ 8، «حكي عن المبرد أنه يُجيز: اللهُ أكبرَ اللهُ أكبر...».

(6) وهو مذهب سيبويه والجمهور، انظر الكتاب 4/ 153، والبحر المحيط 2/ 389، وتفسير اللباب 5/ 4.

(7) آل عمران: 1.

(8) حاشية السعد على الكشاف ل/ 113أ، والكتاب 4/ 153، وشرح المفصل 9/ 123.

نُقلت[1]، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داعٍ)، قيل: بل لداعٍ صحيح لأنّ الأذان لم يُسمع إلاّ موقوفاً، ففي نقل الهمزة إيذان بأنه واقف حكماً من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكناً لأجل الوقف، ثم نقل إليها حركة الهمزة ووصل مع نيّة الوقف، ولو حرّك الراء بالضمة الإعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحساً ولا حكماً، فخرج عن سُنّة الأذان بالكلية[2] (والصواب أن كسرة الميم إعرابية وأنّ حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج[3] إلاّ في نـدور) كقـراءة بعـضهم[4] (ونـزّل الملائكـة تنـزيلاً)[5] [وأجـاب عنـه الزمخشري][6]/ فقال في «الم الله»: هذا ليس بـدرج، لأنّ ميمـه في حكـم الوقـف، 1/382
والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنما حُـذفت تخفيفـاً، وألقيـت حركتهـا على السـاكن قبلها، لتدلّ عليها[7]، وقال التفتازاني: جاز نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها تخفيفاً سواء كانت للوصل كما في واحد اثنان أو للقطع كما في ثلاثة أربعة على ما حكى سيبويه، وهو ثقة، فلا وجه لمنع المازني، [وليس من إجراء الوصل مجرى الوقف في شيء حتى يتوجه اعتراض ابن الحاجب بأنـه ضـعيف لا تُبنى عليه القراءة المجمع عليها، ويُدفَع بأنه قويٌّ عند الحاجة كما في ثلاثة أربعة[8]][9].

---

(1) قاله الزمخشري في تفسير سورة آل عمران، انظر الكشاف 1/ 363، وقال ابن عطية: «ومن قال بأن حركة الهمزة ألقيت على الميم فذلك ضعيف لإجماعهم على أن الألف الموصولة تسقط في الوصل فما يسقط فلا تلقى حركة».

(2) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني2/ 214.

(3) في (س) بزيادة: فتنقل حركتها.

(4) قرأ ابن كثير بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام ونصب الملائكة، وقرأ الباقون بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللام ورفع الملائكة، انظر النشر 2/ 334.

(5) الفرقان: 25.

(6) في (س): (وفيه أن الزمخشري قال:).

(7) الكشاف 1/ 363.

(8) حاشية التفتازاني على الكشاف 1/ 113، وانظر المنصف للمازني 1/ 18، والكتاب 1/ 29، 4/ 170.

(9) ساقط من (س).

(الحادي عشر: قول جماعة في قوله تعالى: (تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي العَذَابِ الْمُهِين)[1]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم[2]، وهذا معنى حسن، إلاّ أنّ فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى[3] أنّ «تبيّن» بمعنى «وضح» لا بمعنى «علم»؛ (و«أنّ» وصلتها بدل اشتمال من «الجن»، أي: وضح للناس أنّ الجن لو كانوا. انتهى.

الثاني عشر: قول بعضهم في (عيناً فيها تُسَمَّى)[4] إنّ الوقف هنا[5]، أي: عيناً مسمّاة معروفة، وإنّ «سَلْسَبيلا» جملة أمريّة، أي: اسْألْ طريقة مُوصلة إليها) هذا مما عُزي إلى علي - رضي الله عنه - قال الزمخشري: وهذا غير مستقيم على ظاهره إلاّ أنْ يُراد أنّ الجملة جُعلت عَلَماً لِلعين كـ«تأبّط شرّاً»، وسُمِّيَتْ به لأنّه لا يشرب منها إلاّ مَن سَأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح، وهو - مع استقامته في العربية - تكلّفٌ وابتداع، وَعَزْوُهُ إلى مثل علي - رضي الله عنه - أبدع[6]، وفي شعر المحدثين:

سَلْ سبيلا إلى راحة النفس ... براح كأنها سلسبيلاً[7]

---

[1] سبأ: 14.

[2] انظر البحر المحيط 7/ 257، والتبيان 2/ 328، معني القرآن للفراء 2/ 357 واللباب 16/ 35.

[3] رجحه أبوحيان أيضاً، انظر البحر المحيط 7/ 257.

[4] الإنسان: 18.

[5] نقل ذلك الزمخشري في الكشاف 4/ 672، وقال أبو حيان: «... وقد نسبوا هذا القول إلى علي كرّم الله وجهه وأعجب من ذلك توجيه الزمخشري له واشتغاله بحكايته...» انظر البحر 8/ 390.

[6] الكشاف 4/ 673.

[7] بيت من الخفيف لبعض المحدثين في الكشاف 4/ 673، والدر المصون 6/ 446، والإيضاح في علوم البلاغة 6/ 104 وفيه برواية «سل سبيلا فيه...».

(ودُونَ هذا في البُعد قول آخر: إنّه علم مُركب كـ«تأبّط شرّاً»[1]، والأظهر أنّه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أنّ السلسال مبالغة في السلس)، قال الزجّاج: السلسبيل في اللغة صفة لما كان في غاية السلاسة[2]، والزمخشري يقال: شراب سلسل وسلسال وسلسبيل، وقد زيدَت الباء في التركيب حتى صارت الكلمة خماسيّة، ودلّت على غاية السلاسة[3]، وتعقّبهُ أبوحيان بأنّ الباء ليستْ من حروف الزيادة[4]، وأجيب بأنه أراد بزيادتها عدم التفاوت في المعنى بوجودها وعدمها، قال ابن الأعرابي: لم أسمع السلسبيل إلاّ من القرآن[5]، وقال مكيٌّ: هو اسم أعجميّ نكرة فلذلك صُرف[6]، (ثم يحتمل أنّه نكرة، ويحتمل أنّه عَلَم منقول، وصُرِف لأنّه اسم لِمَاء[7]، وتَقدُّم ذِكْرُ العين لا يُوجب تأنيثه، كما تقول: «هَذِهِ وَاسِطٌ»[8] بالصَّرف؛) وإن حمل على هذه (ويبعد أن يقال: صُرف

---

[1] أي: قول آخر من أقوال الزمخشري، انظر الكشاف 4/ 673.

[2] معاني القرآن للزجاج 5/ 261.

[3] الكشاف 4/ 672.

[4] قال أبوحيان: «فإن كان عني أنه زيد حقيقة فليس بجيد، لأن الباء ليست من حروف الزيادة المعهودة في علم النحو، وإن عني أنها حرف جاء في سنخ الكلمة وليس في سلسبيل ولا سلسال فيصح ويكون مما اتفق معناه وكان مختلفاً في المادة»، انظر البحر 8/ 390.

[5] الدر المصون 6/ 446.

- ابن الإعرابي هو: أبو عبدالله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، راوية نسابة علاّمة باللغة، من أهل الكوفة، سمع من المفضل الضّبيّ الدواوين وصحّحها، وأخذ عن الكسائي وابن السكيت وثعلب وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي، من آثاره: «النوادر»، و«تفسير الأمثال»، و«معاني الشعر»، و«الأنواء»، وغيرها، توفي سنة 231 هـ. معجم الأدباء 5/ 336، وفيات الأعيان 4/ 306، والأعلام 6/ 131.

[6] مشكل إعراب القرآن ص 735 انظر الدر المصون 6/ 446.

- وفي (س) بزيادة: ولهذا أشار بقوله.

[7] إذا كانت نكرة صرف لأنه لا توجد فيه العلتان، وكذلك إذا كان اسماً للماء، وإذا كان اسماً للعين مُنع من الصرف، والحاصل أنه يجوز فيه الوجهان. انظر حاشية الدسوقي 3/ 231.

[8] واسط: مدينة تقع بين البصرة والكوفة، بناها الحجاج، انظر معجم البلدان 5/ 347، صُرف لأنه اسم موضع، ويمنع من الصرف لأنه اسم بلد.

للتناسب) مع زنجبيلا[1]، (كـ«قواريرا»[2] لاتفاقهم على صرفه[3]) أي: صرف «سلسبيلا»[4]، قال الحلبي قرأ طلحة «لسبيلَ» دون تنوين، ومُنعتْ من الصرف للعلميّة والتأنيث؛ لأنها اسم لعينٍ بعَيْنها، وعلى هذا فكيف صُرِفت في قراءة العامّة؟ فَيُجاب بأنّها سُمّيت بذلكِ لاَ عَلَى جهة العلميّة، بل على جهة الإطلاق، أو يكون من باب تنوين «سلاسل»، و«قوارير»[5].

(الثالث عشر:

قول مكيٍّ وغيره في قوله تعالى: (وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا)[6]: إنّ «زَهْرَةَ» حال من الهاء، أوْ من «ما» وإنَّ التنوين حُذف للساكنين[7] مثل قوله:

وَلاَ ذَاكِـــرِ اللهِ إِلاَّ قَلِـــيلاً[8])

عجز بيت يأتي شرحه في حذف التنوين[9]./ 382/ ب

---

(1) والزنجبيل هو: مما ينبت في بلاد العرب بأرض عُمان، وهو عروق تسري في الأرض وليس بشجر، وقيل: العود الحرِّيف الذي يحذي اللسان. انظر اللسان «زنجبيل» 11/ 312.

(2) في قوله تعالى: (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا ۞ قواريرا من فضة قدروها تقديرا) سورة الإنسان: 15، 16.

(3) أي: إتفاقهم على صرف «سلسبيلا» واختلافهم على صرف «قواريرا».

(4) في (س) بزيادة: وأما «قوارير» ففيه خلاف.

(5) الدر المصون 6/ 446.

(6) طه: 130.

(7) مشكل إعراب القرآن ص 446.

(8) عجز بيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني 12/ 310، والأشباه والنظائر 6/ 206، وخزانة الأدب 11/ 399، وشرح أبيات سيبويه 1/ 196، والكتاب 1/ 169، ولسان العرب (ع ت ب) 1/ 578، و(ع س ل) 11/ 447، والمقتضب 2/ 313، وسر صناعة الإعراب 2/ 534، وشرح المفصل 2/ 6، وصدره: فألفيته غيرَ مستعتبٍ، والشاهد في «ذاكر» أراد «ولا ذاكراً» بالتنوين إلاّ أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

(9) انظر مبحث حذف التنوين من هذا الكتاب.

(وَإِنْ جرّ «الحياة» على أنّه بدل من «ما»، والصواب أنّ «زهرة» مفعول بتقدير: جعلنا أو آتيناهم، ودليل ذلك ذِكْر التمتيع) [فلا تعسّف فيه][1]، لأنّ حذف الفعل [الدليل][2] شائع فصيح، (أوْ بتقدير: «أذمُّ» لأنّ المقام يقتضيه، أو بتقدير: «أعني» بياناً لِـ«ما» أوْ للضمير، بدل من «أزواج» إمّا بتقدير: ذوي زهرة، أوْ عَلَى أنّهُم جُعِلُوا نفس الزهرةِ مجازاً للمبالغة، وقال الفرّاء: هو تمييز لِـ«ما» أوْ لِلْهاء[3]، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل: بدل من «ما») قاله أبوالبقاء[4]، (وردّ بأنّ ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ ﴾[5] من صلة ﴿ مَتَّعْنَا ﴾، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي[6]، وبأنّ الموصول لا يُتْبع قبل كمال صلته، وبأنّه لا يقال: «مَرَرْتُ بزيدٍ أخاك» على البدل؛ لأنّ العامل في المبدل منه لا يتوجّه إليه بنَفْسِهِ؛ وقيل: من الهاء[7]، وفيه ما ذكر[8]، وزيادةُ الإبدال من العائد) فيزيدُ ضُعفاً، (وبعضهم يمنعه)، أي: الإبدال من العائد (بناءً على أنّ المبدل منه في نيّة الطرح فيبقى الموصول بلاَ عائد في التقدير؛ وقد مرّ) في «أن» المفتوحة (أنّ الزمخشري مَنع

(1) في (س): (وليس في ذلك شيء من التعسّف).

(2) في (س): (لقيام قرينة).

(3) قال الفرّاء: «نصبت الزهرة على الفعل متعناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها، وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريفَ الكريم...» معاني القرآن 2/ 196، وقد ذكر في إعرابها عدة وجوه، انظر التبيان 2/ 198، والبيان 2/ 155.

(4) ذكر أبوالبقاء سبعة أوجه في نصب «زهرة» وهي: أن يكون منصوباً بفعل محذوف دلّ عليه «متعنا»، والثاني: أن يكون بدلاً من موضع «به»، والثالث: أن يكون بدلاً من أزواج، والرابع: أن يكون على الذم أو أعني، والخامس: أن يكون بدلاً من «ما» والسادس: أن يكون حالاً من الهاء أوْ من «ما»، والسابع: أنه تمييز لِـ«ما» أوْ للهاء في «به»، وانظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 197.

(5) طه: 130.

(6) ردّه الحلبي انظر الدر المصون 5/ 66.

(7) قاله ابن الأنباري: انظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 155.

(8) أي: مجموع ما ذكر من الأعتراضات، وليس المراد الجميع؛ إذ الذي يأتي هنا إنّما هو الاعتراض الأول والثالث، وأمّا الثاني فلا يأتي هنا، لأنه ليس في هذا الوجه إبدال من الموصول. انظر حاشية الدسوقي 3/ 233.

في (أَنْ أَعْبُدُوا اللهَ)[1] أنْ يكون بدلاً من الهاء في(أَمَرْتَنِي بِهِ) وَرَدَدْنَاهُ عليه[2][3]، ولو لزم إعطاء مَنْوِيُّ الطَّرح[4] لزم إعطاء مَنْوِيُّ التَّاخير حُكمَ المؤخَّر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْداً غلامُهُ»، ويُردُّ ذلك)، أي: امتناع المثال (قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ)[5] والإجماع[6]) عطف على قوله تعالى، ومجموع ما ذُكر هنا في نصب «زهرة» [تسعة أوجه، وذكر الحلبي أيضاً إنّه مفعولٌ ثانٍ لـ« متَّعنا » بتضمينه معنى «اعطينا» وإنه صفة لـ«أزواجاً»[7]].

(تنبيه:

وقد يكونُ الموضع لا يتخرَّج إلاّ على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرجه، كقراءة ابن عامر وعاصم) [في رواية أبي بكر][8] ((وكَذلِك نُجِّيَ المؤمنينَ)[9])

---

[1] المائدة: 117 (مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أمَرْتَني به أن اعبدوا الله).

[2] الكشاف 1/ 726، انظر مبحث «أنْ» مغني اللبيب 1/ 40.

[3] في (س) بزيادة: وأيد ردّه عليه بقوله.

[4] في (س) بزيادة: حكم المطروح.

[5] البقرة: 123.

[6] في (س) بزيادة: بالرفع.

[7] في (س): (عشرة أوجه: نصبه على الحال من الهاء في «به»، وعلى الحال من «ما» وأنه مفعول لفعل مضمر وعلى الذم وأنه بدل من «أزواج»، وأنه بدل من الهاء وأنه تمييز، والتاسع مفعول ثان لـ«متّعنا» على تضمينه معنى «أعطيناه»، والعاشر إنّه صفة لأزواج، ذكرها الحلبي).
- انظر الدر المصون 5/ 66.

[8] في (س): (والأولى كقراءة ابن عامر ورواية أبي بكر عن عاصم).

[9] الأنبياء: 87.
قرأ ابن عامر وأبوبكر بنون واحدة وتشديد الجيم على معنى «ننجي» ثم حُذفت إحدى النونين تخفيفاً...» وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 324.

- في (س) بزيادة: (قيل: هذا اعتراض من المصنف بأنّ هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تخرج إلاّ على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله، وأجيب بأنه ليس في كلام المصنف اعتراف بأنّ هذه القراءة غير فصيحة، غاية الأمر فيه اعتراف بأنها مرجوحة) هذا من كلام الدماميني والذي أجاب عليه الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 215.

[وممّن ذهب إلى مَرْجوحيّته الزمخشري وأبوالبقاء وابن الحاجب[1]][2]، ولا يلزم من المرجوحيّة عدم الفصاحة، قال الحلبي: هذه القراءة متواترة، ولا التفات على من طعن على قارئها - وإن كان أبوعلي قال: إنّها لحن - وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبواسحق الزجّاج، وأمّا الزمخشري فلم يطعن عليها، إنّما طعن على بعض الأوجه فقال: قُرِئ «نُجّي» والنون لا تُدغَم في الجيم، ومَن تمحّل لصحّته فجعله «فعّل» وقال: «نُجّي» النجاء للمؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فتعسّف بارد[3]، (فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي وإنابة ضمير المصدر مع أنّه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول مع وجوده) [كذا قاله أبوالبقاء][4]، قال الحلبي: إنّما سُكّنت لامُه تخفيفاً كما سُكّنت في (مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا)[5] في قراءة شاذة، وإسناد الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول به رأي الكوفيين والأخفش[6]، (وقيل: مضارع أصله: «نُنْجي» بسكون الثانية[7]) وإدغامه في

(1) لم يرجّح الزمخشري كما أنّه لم يطعن ونص الزمخشري قد نقله الشارح فيما نَسَبَهُ للحلبي. انظر الكشاف 3/ 133.

وما نسبه الشارح أيضاً لأبي البقاء بأنّه ذهب إلى مرجوحية هذه القراءة ليس صحيح، فقد ذكر أبوالبقاء أن الجمهور على الجمع بين النونين وتخفيف الجيم، وقال: ويقرأ بنون واحدة وتشديد الجيم، وذكر فيه ثلاثة أوجه استضعفها كلها، وانظر التبيان 2/ 211.

وكذلك ابن الحاجب لم يذهب إلى مرجوحيتها، بل إنّه طعن في جميع أوجهها، قال ابن الحاجب: «لا يظهر فيها وجه مستقيم»، وانظر الأمالي النحوية لابن الحاجب 1/ 96.

(2) ساقط من (س).

(3) الدر المصون 5/ 106، والكشاف 3/ 133، معاني القرآن للزجاج 3/ 403، وانظر قول أبي على في الحجة للقراءات السبع 5/ 259.

(4) ساقط من (س)، وانظر التبيان 2/ 211.

(5) في قوله تعالى: (اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إنْ كنتم مؤمنين) البقرة: 278، «وذروا ما بقَى» بفتح القاف، «وما بقِيْ» بكسرها وسكون الياء، قراءة أُبَيّ. انظر مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ص 24.

(6) الدر المصون 5/ 106.

(7) ذكر هذا عُبَيْد عن أبي عمرو، وكذا هارون عنه، فقد ذكر أنّها مدغمة، وذهب إلى مثل هذا الفارسي وقال إنّه إخفاء خفي على السامع، انظر الحجة 5/ 255، وأمالي ابن الشجري 2/ 215.

الجيم (وفيه ضَعف، لأنّ النون عند الجميع تُعفى ولا تُدغم) قال اليمني: هذه القراءة تدلّ على جواز هذا الإدغام، فإنّ العربية تُؤخَذُ من القرآن المعجز لفصاحته[1] (وقد زعم أنّها أُدغمت فيها قليلاً وانّ منه «أُتْرُجّ»[2]) أصله: [«أترنج»[3]] (و«إجّاصة») بالكسر أصلها انجاصة، وهو ثمر معروف، وفي القاموس: لا تقل انجاص، أوْ لُغيّة[4]، (و«إجّانة») وأصلها: «إنجانة»، قال الفيومي: هي بالتشديد إناءٌ يُغسل فيه الثّياب، والجمع أجاجين، والإنجانة لغة يمتنع الفصحاء من/ استعمالها[5]، (وقيل: مضارع وأصله: «نُنَجّي» بفتح ثانيه 383 / أ وتشديد ثالثه[6]، ويُضَعّفَهُ أنّه لا يجوز في مضارع «نبأتُ» و«نَقّبْتُ» و«نَزّلتُ») كلّها من التفعيل (ونحوهنّ[7] إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلاّ في شذوذ، كقراءة بعضهم: (وَ نُزِّلَ الملائكةَ تنزيلاً)[8]) بضمِّ النون ونصْب «الملائكة»، والأصل: «نُنَزِّل» بنونين، وحُذفتْ إحداهما، وقرأ أبوعمرو وابن كثير

---

(1) انظر قول اليمني في حاشية الشمني 2/ 214.

(2) الأتْرُجُ والأتْرُجّةُ والتُّرُنْجةُ والتُّرُنْجُ حامضهُ مُسكّنُ غُلْمَةَ النّساء ويَجْلُو اللّون والكَلَفَ وقِشرُهُ في الثياب يمنع السوس. انظر القاموس المحيط (ت ر ج) 1/ 187.

(3) في (س): (اترنجى)

(4) القاموس المحيط (ا ج ص) 2/ 306.

(5) المصباح المنير (أ ج ن) ص 10.

(6) هذا القول لابن الشجري في الأمالي 2/ 216، 217، وابن جني في الخصائص 1/ 398، والمحتسب 2/ 164.

- وفي (س) بزيادة: ثم حذفت النون الثانية، واستحسنه الحلبي، وقال: فاستثقل توالي مثلين فحذفت الثانية في «تظاهرون» ولكن أبوالبقاء استضعفه بوجهين، أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي من الكلمة، وحذفها يبعد جداً، والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف «تظاهرون»... الحلبي كون الثانية أصلاً لا أثر له في منع الحذف، ألا ترى أنهم اختلفوا في «إقامة» مع أن الأولى أصل، لأنها عين الكلمة، وبأن اختلاف الحركة لا أثر له أيضاً، لأنّ الاشتغال باتحاد لفظ الحرفين على أيّ حركة كان.

(7) أي: من كل ماضٍ مبدوء بالنون.

(8) الفرقان: 25.

في رواية عنهما[1] بهذا الأصل، وفي الآية اثنتا عشرة قراءة ثنتان في المتواتر وسائرها شاذ، ذكره الحلبي[2].

---

(1) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 334، والمحتسب 2/ 164، والمختصر في شواذ القراءات ص 106.

(2) الدر المصون 5/ 251.

وفي المختصر لابن خالويه ص 106 قرا ابن السعود «ونُزِّل الملائكة» و«أُنْزِل الملائكةَ»، وقرا جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو «ونَزَلَ الملائكةُ»، وقرأها هارون عن أبي عمرو «ونُنَزِّ لُ الملائكة»، وقرا أبي «ونُزِّلت الملائكةُ».

(الجهة الخامسة:

أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوْجُه الظاهرة، فَلْنُورد مسائل من ذلك) إشارة إلى ما لاَ ترك (لِيتمرَّن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها).

(باب بالمبتدأ:

مسألة:يجوز في الضمير المنفصل من نحو: (إنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ)[1] ثلاثة أوجه:) فعلى المعرب أن يذكر جميعها (الفَصْلُ وهو أرجحُها، والإبتداءُ وهو أضْعَفُها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد).

هذا كقولك: زَيْدٌ أَزْهَدُ النّاس، فإنَّ مَا عدا زيداً من الناس منه ما هو زاهد، ومنه ما هو ليس بزاهد فلا تناقض فيه حتى [يقال: إنَّ التفضيل غير مراد لئلاَ يلزم أن يكون الفصْل الذي حُكم بأرجحيّته ضعيفاً، والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحاً][2].

(مسألة: يجوز في الاسم المُفْتَتَح به من قولك: «هَـذَا أَكْرَمْتُهُ» الإبتداء والمفعوليّة، ومثله «كَمْ رَجُل لقِيته»، و«مَنْ أَكْرَمْتـه»، لكن في هاتين يُقدَّر الفعل مُؤَخَّراً [3]) لصدارة «كم» و«مَن» (ومثلهما[4]) في جواز الوجهين وتقدير الفعل

---

(1) البقرة: 126، وآل عمران: 35.

(2) في (س): (وقيل: ينبغي أن يكون التفضيل غير مراد، لئلاَ يلزم الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفاً، والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحاً، وهو متناقض على أن الابتداء إنّما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لأنْ يكون فصلاً، وهنا لا يتعين، وأجيب بأنّ ذلك كقولك:...) وهذا القول للدماميني والجواب عليه للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 215.

(3) في (س) بزيادة: فيقال: «كم رجل لقيته»، و«من أكرمت أكرمته».

(4) في (س) بزيادة: أي: مثل: «كم رجل لقيته»، و«من أكرمته».

مؤخراً («رُبَّ رجلٍ صالح لَقِيتُه») [لكن بينهما فرق][1] من حيث إنّ المفعول والابتداء في الأول كم، ومَن، وفي الثاني المجرور و«رُبَّ» كما مرَّ في «رُبَّ»[2].

(مسألة: يجوز في المرفوع من نحو: (أفِي اللهِ شَكٌّ)[3]، و«مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ» الإبتدائية والفاعليّة وهي أرجَحُ لأنّ الأصلَ عدم التقديم والتأخير) وهذا مختار ابن مالك[4]، وفيه مذهب ثالث ذكره في الباب الثالث[5]، ([ومثله كلمتا «غُرف» في سورة الزمر[6]، لأنّ الظرف الأوّل معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا «نار » في قول الخنساء:

وإن صخر لتأتمُّ الهُداةُ بـه)   كأنّـه عَلَـمٌ في رأسِه نـارُ[7]][8]

(ومثله[9] في جواز الوجهين ورجحان الفاعلية (الاسم الثاني للوصف في نحو: «زيد قائمٌ أبوهُ»، و«أقَائم زيدٌ» لِمَا ذكرناه) من الأصل[10] (ولأن «الأب») في المثال (إذا قدر فاعلاً كان خبر زيد مفرداً وهو الأصل في الخبر، ومثله...

---

(1) في (س): (وإن كان بينهما وبين هذا فرق).

(2) انظر مبحث «رُبَّ» مغني اللبيب 1/ 156.

(3) إبراهيم: 10.

(4) شرح التسهيل لابن مالك 2/ 106.

(5) إذا وقع بعد الجار والمجرور والظرف اسم مرفوع جاز فيه ثلاثة مذاهب: المذهب الأول يجوز الفاعلية والابتدائية والأرجح الابتدائية، والثاني الأرجح الفاعلية، والثالث وجوب الفاعلية. انظر مغنى اللبيب 2/ 511.

(6) سورة الزمر: 9. (لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار...).

(7) البيت من البسيط للخنساء في ديوانها ص 386، وخزانة الأدب 1/ 413، 5/ 456، 8/ 113، والشاهد في «نار» حيث يجوز فيها الابتدائية والفاعلية وهي أرجح.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب من المغني 2/ 638.

(9) في (س) بزيادة: أي: مثل هذا مرفوع.

(10) في (س) بزيادة: عدم التقديم والتأخير. أي من أن تقديره مبتدأ يستدعي خلاف الأصل من التقديم والتأخير.

«ظلمات» من قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾[1]) فاعل الظرف، لأنه صفة[2] لِـ«صَيِّب»، وهذا أرجح من كونها مبتدأ، و«فيه» خبر مقدم (لأنَّ الأصل في الصفة الإفراد[3]، فإن قلت: «أقائمٌ أنت» فكذلك)، أي: مثل «أقائم زيدٌ» في جواز الوجهين ورجحان فاعلية «أنت» (عند البصريين) لأنه اسم تالٍ للوصف (وأوْجب الكوفيون في الضمير الإبتدائية)[4] وكون «قائم» خبراً مقدماً[5]، وثمرة الخلاف تظهر في مثل: أقائمان أنتما؟، وأقائمون أنتم؟ (ووافقهم ابن الحاجب، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك)[6]، قيل: قو الغجدواني وغيره من شارحي الكافية: إنّه أراد بالظاهر خلاف المستتر وهو معناه لغوي، ليدخل نحو: «أقائمٌ زيد» و «أقائمٌ أنتم» مقتضٍ لحمل كلام ابن الحاجب على ما هو بريءٌ منه، وكيف وهو يصرح بأنه لا خلاف في امتناع: أقائم أنتم؟[7] (وحجّتهم أنّ المضمر المرتفع بالفعل لا يجاورُه منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا») فيقاس عليه [الوصف][8] في مثل: أَقَائمٌ أنت، لكونه/ في حكم الفعل (والجواب 383 / ب أنّهُ إنّما انفَصَل من الوصف لئلاً يُجهل معناه، لأنّه يكون معه مستتراً) مثل: «أنتَ قائم»، و«أنا قائم» (بخلاف مع الفعل فإنّهُ يكون بارزاً كـ«قمتُ» و«قمتَ»، ولأنّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصلَ، ولأنّ المرفوعَ بالوصف سَدَّ في اللفظ مسَدَّ واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل

---

(1) البقرة: 19.

(2) في (س): (لأنه قد قوي بكونه صفة).

(3) في (س) بزيادة: كالخبر.

(4) انظر رأي الكوفيين في الهمع 1/ 361.

(5) في (س) بزيادة: وأنت مبتدأ.

(6) الأمالي النحوية لابن الحاجب 3/ 25.

(7) قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني2/ 215.

– والغجدواني هو: جلال الدين أحمد محمود الغجدواني، أحد شرّاح كافية ابن الحاجب. انظر كشف الظنون 2/ 1371.

(8) في (س): (الصفة).

بخلاف فاعل الفعل. ومّا يُقْطَعُ به على بُطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾[1]، وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ....[2]

صدر بيت من الطويل عجزه:

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[3]

«ما» نافية، و«وافٍ» مبتدأ، [و«أنتما» فاعل سد مسدَّ الخبر][4] لاعتماده على النفي و«مَن» موصولة صلتها «أقاطع» مِن قاطع أخاه، والمعنى: يا صاحبيَّ مَا أنتما وافيان بعهدي وصحبتي إذا لم تكونا لأجلي على من أقاطعه وأهجره.

(فإنّ القول بأنّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري[5] في الآية مُؤَدٍّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي) وأجيب [بأنّ «عن» متعلقة بـ«ترغب» مقدراً بعد «أنت»][6] وبان المبتدأ ليس أجنبياً من كل وجه لا سيما والمفعول ظرف والمقدم في نِيَّة التأخير[7]، (والقول بذلك في البيت مُؤَدٍّ إلى الإخبار عن الإثنين بالواحد) قيل: ليس هذا ممّا يقطع به على بطلان مذهبهم، أمّا الآية فيحتمل تعلق

---

(1) مريم: 64.

(2) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 189، وشرح الأشموني 1/ 147، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 269، وشرح أبيات المغني 7/ 185، وشرح الندى ص 133، وهمع الهوامع 1/ 361، والشاهد في «أنتما» حيث جاء فاعلاً لِـ«وافٍ» ساد مسد الخبر لاعتماده على النفي.

(3) في (س) بزيادة: قال العيني: أي: يا خليلي.

(4) في (س): (والشاهد فيه حيث سدّ مسد الخبر).

(5) الكشاف 3/ 22.

(6) في (س): (بان «عن» متعلقة بمحذوف، اي: ترغب عن آلهتي، نعم كون الصفة مبتدأ ارجح لاستغنائه عن الحذف).

(7) المجيب الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 215.

«عن» فيها بمحذوف، وأمّا البيت فيحتمل أن يكون «أنتما» مبتدأ، وخبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: ما وافٍ بعهدي[1]، [والتقدير: خَليلَيّ أنتما إذا لم تكونا على من أقاطعه فما أحدٌ وافٍ بعهدي[2]][3]، ويندفع به الإحتجاج على المخالف[4]، وأجيب بأنّ مراد المصنف بالقطع الظن الغالب، فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك[5].

(ويجوز في نحو: «مَا فِي الدَّار زيدٌ» وجهٌ ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لِـ«مَا» الحجازيّة، والظرف في موضع نصب على الخبريّة[6]، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً)، [وفي الرضي][7] قال ابن عصفور: وتَبِعَهُ العَبْدِيّ، لا يبطل عملها إذا كان الخبر المقدم ظرفاً لكثرة التوسع فيه، وقال أبوعلي: زعموا أنّ قوماً جَوّزوا أعمالها متقدمة الخبر ظرف كان أوغيره، قال الربعي: الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي[8].

(مسألة:

---

(1) قاله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 215.
- وفي (س) بزيادة: أي: أن عدم قيامكما معي على من أقاطعه سبب لأن يكون أحد وافيا بعهدي لأنّ من سواكما ليس بمنزلتكما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: هذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه.

(4) في قوله: «وىما يقطع به على بطلان مذهبهم».

(5) المجيب للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 215.

(6) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 607.

(7) في (س): (قال الرضي).

(8) شرح الرضي على الكافية 2/ 187، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 607.
- والعَبْدِيّ هو: أبوطالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العَبْدِي، فاضل من كبار النحاة، كان نحويا لغوياً قيّماً بالقياس، قرأ على السيرافي والرّماني والفارسي، له شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي، توفي سنة 406 هـ. وفيات الأعيان 1/ 101، وبغية الوعاة 1/ 298، والأعلام 1/ 104.
- في (س) بزيادة: وأمّا قولهم: إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
قال سيبويه: حكي أن بعض الناس نصب «مثلهم» وقال: هذا لا يكاد يعرف، وقيل: إن خبر «ما» محذوف، أي: إذا ما في الدنيا بشر، و«مثلهم» حال من «بشر».

يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زَيْدٌ ضُرِبَ فِي الدَّارِ أَخُوهُ» أن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير «زيد» [المقدَّر][1] في «ضُرِبَ»، وأن يكون نائباً عن فاعل «ضُرِب» على تقديره خالياً من الضمير[2])، فمعنى الأول: أنّ زيداً مضروب مع وجود أخيه في الدار، ومعنى الثاني: أنّ أخا زيد مضروب في الدار[3]، (وأن يكون مبتدأ خبره الظرف، والجملة حال، والفرّاء والزمخشري يَرَيَانِ هذا الوجه شاذاً رديئاً، لِخلوّ الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعليّةَ في نحو: «جاء زيدٌ عليه جُبّةٌ»[4]، وليس كما زعما)، [وفي الرضي][5] قال جار الله: بناءً على أنّ انفراد الضمير في الاسمية ضعيف[6]...إنّ قولهم: جاءني زيدٌ عليه جبّة وشيء، بمعنى: مستقرةً عليه جبّةٌ وشيء، يريد أنّه ليس بجملة بل هو مفرد تقديراً، فلذا خَلاَ مِن الواو، وذلك لأنّ الظرف إذا اعتمد على ذي الحال[7] جاز/ أن يرفع الظاهر، فإن أراد أنّه وجب أن يكون في تقدير 1/384 المفرد ففيه نظر لقوله:

وإن امـرءاً أَسْـرى إِلَيْـكَ وَدُونَـهُ ... مِـنَ الأَرْضِ مَوْمَـاةٌ وبَيْـداءُ سَـمْلَقُ[8]

وإن أراد أنّه لا يمتنع أن يقدر بمفرد فمسلم[9].

---

(1) في (س): (المقدم).

(2) في (س) بزيادة: فيكون هذا غير معنى الأول.

(3) هذا تقدير معنى، والذي يترتب عليه اختلاف هذين التقديرين أنك إذا قلت: زيد ضُرب أخوه في الدار، كان أخوه نائب فاعل والظرف لغو، والضرب واقع على الأخ.
وإذا قلت: زيد ضرب مستقراً في الدار أخوه، كان أخوه فاعلاً بالضرب والظرف مستقراً في محل نصب حال من ضمير «زيد» والضرب واقع على «زيد» حال استقرار أخيه في الدار

(4) انظر شرح المفصل 2/ 65.

(5) في (س): (قال الرضي).

(6) في (س) بزيادة: مطلقاً.

(7) في شرح الرضي على الكافية 2/ 42: «إذا اعتمد على المبتدأ».

(8) بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص 124، وخزانة الأدب 3/ 237، 5/ 285، ورواية الديوان:

وإن امـرءاً أسـرى إليـك ودونـه ... فيـافٍ تنوفـاتٌ وَبَيْـداء خيفَـق

وفي اللسان (م و م) 2/ 566 «والموماة: المفازة الواسعة الملساء»، والسملق الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه، انظر اللسان (س م ل ق) 10/ 146، والشاهد في «ودونه من الأرض موماةٌ» فإن هذه الجملة من المبتدأ والخبر لا الظرف وحده، وصاحب الحال الفاعل المستتر في قوله: «أسرى» العائد إلى امريء.

(9) شرح الرضي على الكافية 2/ 42، 43.

(والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: (وكَأَيِّن مِن نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ)[1] وهو ان «رِبِّيُّون» فاعل بالظرف يعني: «معه»، وأنه نائب عن فاعل «قتل»، وأنه مبتدأ مؤخر خبره الظرف، (قيل: وإذا قُرئ بتشديد «قتّل»[2] لزم ارتفاع «ربيّون» بالفعل لأنّ الكثير لا ينصرف إلى الواحد) قاله ابن جنّي[3] (وليس بشيء؛ لأنّ «النبيء» هنا متعدد لا واحد، بدليل «كأيّن») فإنها تدل على الكثرة وهو الغالب فيها[4]، (وإنّما أفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة:

«زيدٌ نعم الرجلُ» يتعيَّن في «زيد» الابتداء) والجملة بعده خبر، هذا على القول بفعليّة «نعم، وبئس»، أمّا على القول باسميهما فجوّزوا كونهما مبتدأين، والمخصوص الخبر وبالعكس كما في شرح أوضح المسالك[5]، (و «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد»، قيل: كذلك[6]) في تعيّن «زيد» للابتداء[7] (وعليهما فالرّابط العموم، أوْ إعادة المبتدأ بمعناه) محمولاً (على الخلاف في الألف واللام اللجنس هي أم للعهد؟) فعلى الأوّل فالرابط العموم، وعلى الثاني فالإعادة، لأنّ المراد بـ«الرجل» «زيد» المذكور، [واختار ابن الحاجب هذا][8]، (وقيل: يجوز أيضاً أن يكونْ خبراً لمحذوف وجوباً، أي: الممدوحُ زيدٌ[9]. وقال ابن عصفور: يجوز فيه

---

(1) آل عمران: 146.

(2) قراءة قتادة، انظر المحتسب 1/ 271، والمختصر في شواذ القرآن ص 29.

(3) المحتسب 1/ 272.

(4) في (س) بزيادة: مثّل المصنف بهذا في حرف الكاف.

(5) أوضح المسالك 3/ 380، وشرح التسهيل 3/ 16.

(6) في (س) بزيادة: أي: مثل زيد نعمْ الرجل.

(7) هذا مذهب سيبويه والأخفش، انظر الكتاب 2/ 176، وانظر راي الأخفش في إعراب القرآن للنحاس1/ 247.

(8) شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 99.

- في(س) بزيادة: (واختار ابن الحاجب كونها للعهد، وأنه ذهني).

(9) نُسب هذا القول لسيبويه، انظر الكتاب 2/ 177، والارتشاف 4/ 2054، وشرح التسهيل 3/ 16.

وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حُذف خبره وجوباً[1]، أي: زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّه[2]) هذا شرط المحذوف قياساً، فلا يرد على القول بحذف المبتدأ وجوباً، ليس بقياس ولو سلّم ففعل المدحَ مع فاعله سادّ مسَدَّه.

(مسألة:

«حبّذا زيد» - على القول: بأنّ «حبّ» فعل، و«ذا» فاعل - أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ«حبّذا» والرابط الإشارة).

قال ابن خروف: هذا قول سيبويه وأخطأ من زعم غير ذلك، ذكره ابن عقيل واختاره ابن الحاجب[3] واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يفرد ولم يذكر في التثنية والجمع والتأنيث[4]، وأجيب [بأنّه جرى مجرى المثل][5] مث: «في الصيف ضيّعت اللبن»[6] فلم يُغيّرا، (وأن يكون خبراً لمحذوف) كأنّه لما قيل: حبذا قيل: من المحبوب؟ فقيل: زيد، أي: هو زيد (ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حُذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنّه يرى أن «حبذا» اسم، وقيل: بدل من «ذا») قائله ابن كيسان[7] (ويردُه أنّه لا يَحلُّ محلَّ الأول، وأنّه لا يجوز الاستغناء عنه)، قيل: قد يمنع الخصم كلا منهما[8]، [وسند الأول قولك: «فَتَنَتْ

---

(1) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 618.

(2) ردّه ابن مالك انظر شرح التسهيل 3/ 17.

(3) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 170، وشرح الرضي على الكافية 4/ 237 والكتاب 2/ 180، والارتشاف 4/ 2059.

(4) حاشية الشمني 2/ 217.

(5) في (س): (أجيب بأنّ صفة «حبذا» جرتْ مجرى المثل).
- وانظر حاشية الشمني 2/ 217.

(6) يُضرب هذا مثلاً للرجل يُضيّعُ الأمر ثم يريد استدراكه. والمثل كما في جمهرة الأمثال 1/ 575، 324، «الصيفَ ضيّعْتِ اللبن».

(7) انظر رأي ابن كيسان في الارتشاف 4/ 2060، والمساعد 2/ 143.

(8) في (س) بزيادة: ويلتزم البدل في بعض الصور مع أنّه مقصود بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور «رُبَّ» الظاهر مستنداً بقولك.

«فَتَنَتْ هِنْدُ حُسْنُها»][1]، و«أكلت الأرغفة جُزْءاً منها» [مع أنّه لا يَصحّ حلول شيء منها محل المبدل منه][2]، [وسند الثاني][3] قول الشاعر:

فَما كَانَ قَيْس هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ ولكــن بُنْيَــانُ قَــوْمٍ تَهَــدَّما[4]

فإنه يمتنع بدون البدل، أعني ما كان قيس هلك واحد، ويصح معه[5]، (وقيل: عطف بيان[6]، ويردُّه قوله:

وحبّــذا نَفَحــاتٌ مِــنْ يَمَانِيَّــةٍ ....)[7]

صدر بيت من البسيط لجرير[8] عجزه:

.... تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانا

النفحات جمع نفحة، مِن: نَفَحَ الطّيب إذا فاح، واليمانية ريح تهبُّ من قبل اليمن وهي الجنوب، وقيل هي هنا المرأة، وقيل: صِفة محذوف، أي: من 384 / ب

---

(1) ساقط من (س). أي: سند الأول وهو أنه لا يحل البدل محل المبدل منه.

(2) في (س): (مع أنّه لا يصح أكلت جزءاً منها).

(3) ساقط من (س).أي: وسند الثاني انه لا يجوز الاستغناء عن البدل.

(4) بيت من الطويل لعبدة بن الطيب في الأغاني 14/ 83، 21/ 26، وخزانة الأدب 5/ 205، وديوان المعاني2/ 175 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 792 وشرح المفصل 3/ 65، والشعر والشعراء ص 1/ 156، ولمرداس بن عبده في الأغاني 14/ 90، والشاهد في « هلكه » حيث جاء بدلاً من «قيس» ولا يحل محل المبدل منه.

(5) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 217.

(6) الارتشاف: 4/ 2060، وشرح الرضي على الكافية 4/ 256.

(7) البيت لجرير في شرح ديوان جرير لإيليا الحاوي ص 703، ولسان العرب (ح ب ب) 1/ 291 والمقرب ص 74، والجنى الداني ص 357 وشرح المفصل 7/ 140، والشاهد في «ذا» من «حبذا» لا تتبع المخصوص «نفحات» فهي تلزم الإفراد والتذكير.

(8) في (س) بزيادة: يهجو الأخطل.

جهات يمانية والأصل: يمينيّة بتشديد الياء نسبة إلى اليمن/ فحُـذفت إحـدى يـائي النّسب تخفيفاً، وعُوِّض عنها الألف، والريّان جبل ببلاد عامر[1].

(ولاَ تُبيِّنُ المعرفةُ بالنكرة باتّفاق) وقد يُعتَـذَرُ عنـه بأنـه عَبّـر عـن البـدل بعطف البيان كما اعتذر به المصنف عن الزمخشري من النوع الثاني[2] (وإذا قيل: «حبّذا» اسم للمحبوب) هذا قول المبرّد وابن السرّاج ومـن وافقهمـا[3]، [ونسبه ابن السراج ومن وافقهما][4] ونسبه ابـن هـشام اللخمـي [وغـيره][5] إلى الخليـل وسيبويه ادّعَوْا أنّ تركيب «حبَّ» مع «ذا» أزَالَ فعليّة «حبَّ»[6]، وصـار المجموع اسماً بمعنى المحبوب[7]، وردُّ بأنّ فيه دعوى خـروج الـشيء عمّـا اسـتقرَّ لـه بغير دليل، وترجيح ابن عصفور له بكثرة دخـول «يـاء» علـى «حبـذا»[8] ضـعيف؛ إذ دخول «يا» على الأمر أكثر من[9] [دخولها على «حبذا»][10] والمنادى في الموضعين

---

(1) في (س) بزيادة: وضمير «هبّت» للريح، و«الصفا» الصخرة الملساء، و«حوران» مدينة بالشام.

(2) في (س) بزيادة: في «مقام إبراهيم» إنه عطف بيان على «آيات بينات».

(3) في الارتشاف 4/ 2059 «وذهب المبرد وابن السراج والسيرافي والأكثرون إلى أنهما تركبا وصارا اسماً واحداً»، انظر المقتضب 2/ 145، والأصول 1/ 115.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: لأنّ الفعل اقوى.

(7) انظر راي الخليل في الكتاب 2/ 180، وانظر المساعد: 2/ 141.

- وابن هشام اللخمي هو: أبوعبدالله محمد بن احمد بن هشام إبراهيم بن خلف اللخمي، الأندلسي السبي، اديب نحوي، لغوي مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه: «المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان»، و«شرح الفصيح»، و«شرح مقصورة ابن دريد»، وغيرها. انظر بغية الوعاة 1/ 48، والأعلام 5/ 18.

(8) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 623.

(9) في (س): (منه).

(10) ساقط من (س).

محذوف، أوْ «يا» للتنبيه[1] [ذكـره ابـن عقيـل][2]، (فهـو مبتـدأ و«زيـد» خـبر، أو بالعكس عند مَن يُجيزُ في قولك: «زيد الفاضِلُ» وَجْهَيْنِ، وإذا قيل: بأنّ «حبـذا» كله فعل فَـ«زيدٌ» فاعل) قاله قوم منهم الأخفش وأبوبكر خطّاب، ونُسب إلى ابن درستوية[3]، وردّ بعدم النظير، فلم يركّب فعل مِن فعل واسم، وبأنـه دعـوى بـلا دليل[4]، (وهذا أضْعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله:

الأ حبّـذا - لَوْمَـا الحيـاءُ - وربُّمَـا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَـيْسَ بالمتقَـارِبِ[5])

---

(1) في (س) بزيادة: كـ«الأ».

(2) ساقط من (س).

- وانظر المساعد 2/ 141، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 623.

(3) انظـر راي الأخفـش في شـرح التسـهيل 3/ 26، وراى خطّـاب في المسـاعد 2/ 142 وانظـر الإرتشـاف 4/ 2059.

- وابوبكر خطّاب هو: خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، كان مـن جِلّـة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسـان، رَوَى عن أبي عبدالله بـن الفخّار وابي عمـر احمـد بـن الوليـد وغيرهما، ورَوَى عنه إبناه: عبدالله وعمر، واختصر «الزاهر» لابن الأنباري، وله الترشيح. توفي سـنة 450 هـ انظر بغية الواعة 1/ 553 وكشف الظنون 948،507.

(4) ردّه ابن مالك في شرح التسـهيل 3/ 26.

- في (س) بزيادة: قال الربعي: لماذا... والمخصوص فاعل «حبّ».

(5) البيت لمراد أوْ لمرداس بن هماس في الدرر 2/ 284، ولمرداس بن همّام الطـائي أوْ مـرداس بـن همّـاس في شرح أبيات المغني 7/ 188، ولمرداس بن همّاس في ديوان الحماسـة لأبي تمّـام ص 172، وشـرح ديـوان الحماسة للمرزوقي، 3/ 1408، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 47، والهمـع 3/ 41، وحاشـية الـصبان 3/ 41، والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره: الا حبذا حالي معك.

بيت من الطويل لمراد بن همّاس الطائي، [أوْ][1] لمرداسِ بـن همّاس[2]، فـ«ألا» للتنبيه، والحياء مبتدأ خبره محذوف، أي: لمنعني، ومنحتُ [فعل متكلم][3]، أي: اعطيت هو، أي: [«وما» ليس مفعوله الثاني][4]، ويُرْوَى: «مِـنْ»، أي: ربّما احبْتُ من لا يُنصفني ولاَ مطمع فيـه. (والفاعـل لا يُحـذف) وهـو المخـصوص بالمدح، واختلف في تقديره، [فقيل][5]: الاَ حبّذا حَالي مَعَك[6]، وقيـل: الاَ حبّذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحي أنْ أذكُرهُنّ[7]، وقيل: الا حبّذا حبيب لاَ أسَمِّيه، لأنّ مراده إيهام المحبوب[8]، لقوله: لو ما الحياء، أي: لو ما الحيـاء يمنعني لـسمّيته، وهذا دليل على أن غرضه تعلق بعدم التّسمية.

(مسألة:

يجوز في نحو: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[9] ابتدائيّة كل منهما، وخبرية الأخر) من «صبر» المذكور والاسم الآخر المحذوف، لأنّ جميلاً صفة «صَبْرٌ» سواء جعل مبتدأ أوْ خبر، (أي: شاني صبر جميل، أوْ صَـبْرٌ جميـل أمثـلُ مِـن غـيره[10]، وسيأتي في الخاتمة بيان أيّهما الأوّل[11].

---

(1) في (س): (وقيل).

(2) ومرداس بن هماس هو: مرداس بن همّاس الطائي، وقيل مراد بن ميّاس، وقيل مراد بـن هجّاش، شاعر اسلامي، انظر شرح الحماسة للمرزوقي 3/ 408، ومعجم الشعراء المخضرمين والأمويين د.عزيزة ص 445.

- في (س) بزيادة:

هَوِيتُـك حتـى كـاد يقـتلني الْهَـوَى ... وذلك حتى لأنني كُـلُّ صَاحِبٍ
وحَتّــى رَاى بِــي أعَادِيـــــك ... عَلَيك ولـولا أنـتَ مَـا انْ جانِي

(3) في (س): (بتاء المتكلم).

(4) في (س): (و« ما » موصولة).

(5) ساقط من (س).

(6) قائله العيني انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 47.

(7) في شرح الحماسة للتبريزي 3/ 189: «قال أبوالعلاء: لوما الحياء، أي: حبـذا ذكـر هـؤلاء النساء لولا أن استحي ان اذكرهن»، وانظر شرح الأشموني ومعه شـرح الشـواهد للعيـني 2/ 47، وشـرح ابيـات المغني 7/ 189.

(8) قائله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 216.

(9) يوسف: 18، 83.

(10) في (س) بزيادة: نشر على ترتيب اللف.

(11) في (س) بزيادة: من التقديرين.

(باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة:

يجوز في: «كان» من نحو[1]: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ)[2] ونحو: «زَيْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ» نقصان «كان» وتمامها وزيادتها وهو أضعفها) ينبغي أنْ يُجعل «أَفْعَل» مُستعملاً لغير التفضيل، لئلاً يكون القول بالتمام والنقصان ضعيفاً، [نعم يرد عليه تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده][3]، [ولكن دُفِع بأنّه لم يخرجه وإنما ذِكْر التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها][4]. (قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر[5])، قال ابن مالك: يجوز زيادتها وسطاً [باتفاق][6] كقول أبي أمامه الباهلي:

---

(1) أي: وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ، ووقع بعد الظرف اسم مرفوع. انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 3/ 242.

(2) ق: 37.

(3) في (س): (قيل: كيف يسوغ له تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده). قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 217.

- وفي (س) بزيادة: ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة؟ ثم كيف ذكر هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب، وهو معقود لذكر هذه الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، وذكر بعض الأوجه وترك بعضها لا يتأتى منه خلل في الإعراب إلاّ أنْ يصرح المعرب بأن ما ذكره متعيّن لا يمكن غيره، أو يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح، فهذا خلل، لا من جهة الترك بل من جهة أمر آخر أخصّ منه) هذا السقط تكملة لكلام الدماميني السابقة، انظر المصدر السابق.

(4) ساقط من (س).

- دفعه الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 217.

(5) في شرح المقرب 1/ 92قال ابن عصفور: «وليس فيها ما يزاد بقياس وذلك بين الشيئين المتلازمين إلاّ كان». وفي (س) بزيادة: كقوله:

تـرى أم عمـرو دمعهـا وقـد تحـدّرا ... بكـاء علـى عمـرو ومـا كـان أصـبرا

(6) في (س): (باتفاقها) وبزيادة: نحو: ما كان أحسن زيداً.

«يا نبيَّ الله أو نبي كَانَ آدَم»[1] وآخِراً على رأي[2] فيقال: زيد قائم كان[3]، قال ابن عقيل: هذا مذهب الفراء، والصحيح المنع[4]؛ إذ لم يستعمل، والزيادة خلاف الأصل فتقتصر على موضع استعمالها، (والظرف متعلّق بها على التمام، وبإستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلاّ أن قدّرت الناقصة شأنيّة فالاستقرار مرفوع لأنه خبرُ المبتدأ).

مسألة:

(فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ/ مَكْرِهِمْ)[5] يحتمل في «كان» الأوجه الثلاثة، 1/385 إلاّ أنّ الناقصة لا تكون شأنيّة، لأجل الاستفهام، ولتقدّم الخبر) لأنّ خبر ضمير الشان لا يكون إلاّ جملة خبرية متأخرة لجميع أجزائها، (و«كيف» حال على التمام، وخبر لـ«كان» على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة:

(وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً)[6] تحتمل «كان» الأوجه الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبرُ إمّا لـ« بشر» و«وحياً» استثناء مفرّغ من الأحوال) [قال أبوالبقاء:][7] منقطع؛ لأنّ الوحي ليس من جنس الكلام[8]، (فمعناه: موحياً) إن كان «وحياً» حالاً من فاعل « يكلمه»

---

(1) اخرجه احمد في مسنده 7/ 427.
- وابوامامة الباهلي هو: صُدَيّ بن عَجْلان بن وَهْب، ويقال: ابن عمرو، وابوامامة الباهلي صحابي؛ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان وعلي وأبي عبيدة بن الجراح وغيرهم، توفي سنة 86 هـ. انظر الكنى والأسماء 1/ 26، وتهذيب الكمال 9/ 93، وتهذيب التهذيب 4/ 420.
(2) انظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 1/ 360.
(3) في (س) بزيادة: كما يقال: زيد قائم ظننت.
(4) المساعد 1/ 268.
(5) النمل: 53.
(6) الشورى: 48.
(7) في (س): (فيه ردّ على أبي البقاء فإنه قال).
(8) التبيان 2/ 386.

(أوْ موحىً) إن كان حالاً من مفعوله (أوْ من وراء حجاب بتقـدير: أوْ موصـولاً ذلك من وراء حجاب)[1] [هذا لم][2] يكرر موصولاً اعتماداً علـى مـا ذكـره مـن «وحيا»، وقيل: ترك الضبط ليصير الاحتمال قائماً، فإن جعلته حـالاً مـن الفاعـل كسرت الصاد في «موصولاً» [ومن المفعـول][3] فتحتهـا (و أوْ يرسـل بتقـدير: أوْ إرسالاً، أي: أو ذا إرسال)[4]، قال الزمخشري: «وحيـاً» و«أنْ يرسـل» مـصدران واقعان موقع الحال، و«من وراء حجاب» ظرف واقع موقع الحال أيضاً، والتقدير: ما صحّ أن يكلّم أحداً إلاّ موحياً أو مُسْمِعاً من وراء حجـاب أو مرسـلاً[5]، وردّه ابوحيان بأنَّ وقوع المصدر موقع الحال غير مُنقاس، وإنما قاس منه المـبرّد مـا كـان نوعاً للفعل، وبأنَّ «أن يرسل» لا يقع حالاً لنصِّ سيبويه على أنَّ «أنْ» والفعـل لا تقع حالاً، وإن كان المصدر الصريح يقع حالاً[6].

(وإمَّا وَحْياً) عطف على قوله: إما لبشر (والتفريـغ في الأخبـار، أي: مـا كان يكلّمهم إلاّ إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعل ذلك تكليماً على حَذْف مضاف)، أي: تكليم إيحاء أوْ تكليم إيصال، أو تكليم إرسـال، قيـل: الإيصال تكليم من غير احتياج إلى تقدير، فينبغي أنْ يُجعل ذلك إشـارة إلى أبْعـد مذكور في كلامه، وهو الإيحاء فيدخل الإرسال بطريق الأولى[7][8].

---

[1] في (س) بزيادة: هذه الحال أيضاً إن كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعـل، وإن كانـت مـن المفعـول فاسـم مفعول.

[2] في (س): (وإنما لم).

[3] في (س): (وإن جعلتها حالاً من المفعول).

[4] في (س) بزيادة: قرأ غير نافع «أو يرسل» بالنصب عطف على «وحياً» لا علـى «يكلمـه» إذ يـصير التقـدير حينئذٍ: وما كان لبشر أن يرسل الله رسولاً فيفسـد لفظاً ومعنى، قاله الحلبي، وقال مكي: لأنه يلزم منه نفي الرسل وهي المرسل إليهم.

[5] الكشاف 4/ 238.

[6] البحر المحيط 7/ 504، وانظر المقتضب 1/ 48، 2/ 6، 30، والشمني 2/ 217.

[7] قاله الدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 217.

[8] في (س) بزيادة: قال الزمخشري: ويجـوز أن يكـون «وحيـاً» موضـوعاً موضـع «كلامـاً» لأن الـوحي كـلام خفي...إرسالاً جعل الكلام على لسـان رسـول بمنزلة الكلام بغير واسطة.

(و«البشر» على هذا تبين) أي: اللاّم للتبيين متعلقة بمحذوف[1] كما مرّ في اللام[2]، أو على التمام والزيادة، فالتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر (في البشر[3])، أراد بالأحوال المعاني القائمة بمحالها «ففي» على بابها، أوْ الأحوال النحوية «ففي» بمعنى من.

(مسألة:

«أينَ كانَ زيدٌ قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان، فالخبر إمّا قائماً و«أين» ظرف له، أو «أين» فيتعلق بمحذوف و«قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ«قائماً» حال، و«أين» ظرف له) هذا على تقدير التمام مسلّم، وأمّا على تقدير الزيادة [فلاَ][4] لأنّ «أيْن» حينئذٍ ظرف مستقر خبر عن «زيد» لا ظرف لَغْو «قائماً»[5]، (ويجوز كونه ظرفاً لِـ«كان» إن قُدِّرت تامة.

مسألة:

يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصان «عسى» فاسمها مستتر، وتمامُها فـ«أنْ» والفِعْلُ مرفوع المحل بها[6]) على أنه فاعل « عسى»، ولا يحتاج إلى منصوب، لأنّه حينئذٍ بمعنى «قرب».

(مسألة:

يجوز الوجهان في: «عَسَى أن يقوم زيد»، فعلى النقصان «زيد» اسمها، وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار[7]) أي: في أحد الفعلين، وقيل: في

---

(1) في (س) بزيادة: والتقدير عند المنصف: ارادني لبشر، وعند ابن عصفور: راعني.
(2) انظر مبحث اللام، مغني اللبيب 1/ 246.
(3) في (س) بزيادة: قيل.
(4) في (س): (ففيه نظر).
(5) هذا الكلام للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 218، وحاشية الدسوقي 3/ 244.
(6) حاشية الصبان1/ 412.
(7) في الصورة وجهان: 1) ان يكون «زيد» فاعل لـ«يقوم»، وأنْ وصلتها فاعل لـ«عسى». وهو مذهب الشلوبين (2) جوز المبرد والسيرافي والفارسي جواز الوجهين، وهما: «زيد» فاعل لـ«يقوم» وأن يكون اسماً لـ«عسى»، انظر الأشموني 1/ 211.

«عسى» لأنّ «أن» والفعل فاعل «عسى»، و«زيد» فاعل «يقوم»[1]، (وكُلّ شيء) من المرفوعين (في محله) لا تقديم ولا تأخير، (ويتعين التمام في نحو: «عَسَى أن يقوم زيدٌ في الدار» و(عسَى أنْ يبعثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً محموداً)[2]) وإنّما لم يجز نقصان « عسى» [فيه][3] ([لئلاً يلزم فصل صلة «أن» معمولها)، وهو «في الدار»] [4] (بالأجنبي وهو اسم «عسى») وأمّا إذا كانت تامة فلا يلزم الفصل [به][5]، لأن «زيداً»/ معمول» يقوم». 385 / ب

(مسألة:

(وَمَا رَبُّك بِغَافِلٍ)[6] تحتمل «ما» الحجازيّة والتميمية، وأوْجب الفارسي والزمخشري الحجازيّة ظناً أن المقتضى لزيادة الباء[7] الخبر) [قال في المفصل:][8] دخول الباء في الخبر، نحو: «ما زيد بمنطلق» إنّما يصحّ على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق[9]، (وإنما المقتضى نفيه)، أي: نفي الخبر لا نصبه، (لامتناع الباء في: «كان زيد قائماً» وجوازها)، أي: وجواز زيادة الباء (في:

.... لَمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ)[10]............

---

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 1/ 304.

(2) الإسراء: 7.

(3) في (س): (في هذا التركيب).

(4) في (س): (لئلاً يلزم فصل صلة «أن» وهي يقوم ومعمولها وهو «في الدار»).

(5) في (س): (بالأجنبي).

(6) الأنعام: 133.

(7) في (س) بزيادة: نصبٌ.

(8) في (س): (فإن الزمخشري قال في المفصل).

(9) شرح المفصل 2/ 114، وانظر رأي الفارسي في الإيضاح ص 121.

(10) البيت للشنفري في شرح أبيات المغني 7/ 189، والخزانة 3/ 319، والأشباه والنظائر 2/ 15، وشرح الأشموني 1/ 206، وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 464، وأوضح المسالك 1/ 294، وشرح ابن عقيل 1/ 310، وارتشاف الضرب 3/ 1215، والمساعد 1/ 286.

بعض بيت من الطويل تمامه:

وَإِنْ مُدَّت الأَيْدِي إِلَى الزَّاد لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذَا أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

من لاميّة العرب للشنفري الأزدي[1]، وهي من غرر القصائد كثرة الحكم والفوائد، ورُويَ عن عمر – رضي الله عنه – أنه قال: «عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ لَامِيَّةَ العَرَب»[2]، الأَجْشَع[3] أفعَل من الجَشَع وهو الحرص على الأكل[4]، والشاهد في بـ«أعجلهم» فإنّ الباء زيدت في خبر «كان» لكونه منفياً (وفي «مَا إِنْ زيد بقائم») فإن الباء زيدتْ في خبر «ما» الكافة بـ«إن» مع أنّه مرفوع و«إن» هذه زائدة لتأكيد النفي، وقال الكوفيون: نافية لا زائدة، ويرده أن النفي على النفي إثبات[5].

(مسألة:

«لا رَجُل ولا امرأة في الدار» إنْ رفَعْتَ الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح)، [والظرف لهما][6]، و«لا» مُلغاة عن العمل لتكررها، (أوْ اسمان لِـ«لا» الحجازيّة[7])، والظرف خبرها، (فإن قلت: «لاَ زيد وَ لاَ عمرو في الدار» تعيَّن

---

(1) والشنفري هو: شاعر جاهلي من الصعاليك، قحطاني من الأزد، وهو من بني الحارث بن ربيعة، الأواس بن الحجر بن الهنْء، وهو من أشهر عدائي العرب، وقد مات قتيلاً على يد أحد بني سلامان، سمط اللآلي ص414، والأغاني 21/ 179، والخزانة 3/ 322.

(2) في (س) بزيادة: أولها:

اقيموا بني عمي صُدور مَطيكم فإني إلى قوم سواكم أميَلُ

(3) في (س) بزيادة: بالجيم.

(4) في (س) بزيادة: وفعله جشع بالكسر.

(5) إذا كانت «أن» مؤسسة للنفي، و«ما» نافية مؤسسة للنفي إذاً لا يجوز دخول الباء في الخبر لأن نفي النفي إثبات، والباء الزائدة لا تدخل في الخبر المثبت. إذاً الصواب ان تكون زائدة. انظر الأشموني 1/ 387.

(6) في (س): (والظرف خبر لهما).

(7) في (س) بزيادة:أي: المشبهة بليس.

الأوّل[1]؛ لأنّ «لا» إنّما تعمل في النكرات؛ فإن قلت: «لا رجلٌ في الدار» برفع «رجل» وتنوينه (تعيّن الثاني، لأنّ «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو: (فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ)[2] إنْ فتحتَ الثلاثة) على قراءة[3] من عدا أبا عمرو وابن كثير (فالظرف خبر للجميع عند سيبويه) فإنَّ مذهبه أن «لا» المفتوحة اسمها لا تعمل عمل «إنّ» في الخبر[4]، فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في نحو: «زيد وبكر وخالد في الدار»[5]، وهذه الفتحة فتحة بناء عند الجمهور، وفتحة إعراب عند الزجّاج والسيرافي[6]، (ولِوَاحِدٍ عند غيره[7]؛ ويقدَّر لِلآخرَيْن ظرفان، لأنّ «لا» المركّبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول، فكيف عوامل؟) فإنّ قوله تعالى: (في الحجِّ) إذا كان خبراً للجميع يجب أن يعمل فيه ثلاثة عوامل حاصلة من تكرير «لا»، [قال الرضي: لا بأس من تواردهما إذا كانا متماثلين اتفاقاً، نحو: «إنَّ زيداً وإنَّ عمراً قائمان»[8]][9]، (وإنْ رفعتَ الأوّلَيْن) – مع فتح الثالث كما قرأ أبوعمرو وابن كثير – (فإن قدّرت «لا» معهما حجازية تعيّن عند الجميع إضمار خبرَيْن إنْ قدّرت «لا» الثانية كالأولى وخبراً واحداً) عطف على «خبرَيْن» باعتبار محله كما يقال: «عجبت من ضرب زيدٍ وعمراً»، وقيل: منصوب بفعل محذوف، أي: وأضمرت أوْ قدّرت خبراً واحداً[10] (إنْ قدّرتها مؤكّدة لها وقدّرتَ الرفع بالعطف) قيل: فحينئذٍ تكون

---

[1] أي: كونهما مبتدآن.

[2] البقرة: 196.

[3] النشر في القراءات العشر 2/ 211.

[4] في (س) بزيادة: فهما في موضع الرفع.

[5] الكتاب: 275.

[6] انظر التسهيل لابن مالك 2/ 58، وشرح الكافية للرضي2/ 155، والجنى الداني 291، والارتشاف3/ 1296.

[7] هذا الرأي للأخفش في الارتشاف 3/ 1298.

[8] شرح الرضي على الكافية 2/ 168.

[9] ساقط من (س).

[10] قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 218.

«لا» زائدة لتأكيد النفي فلا يتأتّى تفريعه على كـون «لا» معهـا جميعـاً حجازيّة،
ويحتمل أن يكون قوله: «وأضمرت» خبراً معطوفـاً علـى قولـه: «فـإن قـدّرت لا
معها حجازية» فتكون قسيماً لَهُ، ولا يكون من التفريـع في شـيء، وفيـه أنّ كـون
الثانية مؤكّدة لِـ«لاَ» الحجازيّـة يـستلزم كونهـا حجازيّـة أيـضاً[1]، (وإنّمـا وجـب
التقدير في الوجهين لاختلاف خَبَري الحجازيّة والتَّبْرئـة بالنـصب والرفـع) نـشر
على ترتيب اللّف، والباء متعلق بالإختلاف، (فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما) لامتنـاع
اجتماع النصب والرفع في محلٍّ واحد، (وإنْ قدّرت الرفع بالإبتداء فيهما - على
أنهما مهملتان) أي: غير عاملتين لا حجازيّة ولا تبرئـة، (قدّرت عند غير سيبويه
خبراً واحداً لْلأوّلَيْن أوْ للثّالث)، لأنّ «لا» في الأوّلَيْن مهملة ومـا بعـدها مبتـدأ،
وفي الثالث/ عاملة في خبرها، ولو قُدِّر الظـرف خـبراً عنـد الكـلّ لـزم أن يكـون
معمولاً لعاملين مختلفين الابتداء و«لا»، وفيه بحث؛ إذِ الكلُّ في قـوة لا شـيء مـن /386
الأمور الثلاثة، (كما تقدَّر في «زيْد وعمرو قائم» خبراً لِلأوّل أوْ الثاني، ولم يمتنع
لذلك عند سيبويه)؛ لأنّه لا يرى لِـ«لاَ» المفتوحة اسمها في الخبر كما قدَّر[2].

- في (س) بزيادة: وقد يقال: إذا قدّرت «لا» الثانية مؤكدة للأولى، والرفع بالعطف، كما صرّح بقوله.

(1) قائله الدماميني والشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 218.

(2) في (س) بزيادة: (فلا مانع لجعل الظرف خبراً عن الكل).

(باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية: من ذلك قوله: ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾(1) ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾(2)، أي: ظلماً ما، أو شيئاً ما) [illegible] (أي: لا للمفعول، مثل: ﴿ وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾(3)، ومن ذلك ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾(4)، أي: نقصاً، أو شيئاً، وكذا ﴿ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [illegible] مفعوله)، قيل: يحتمل أن يكون الماء حالا، أي المصدر المفهوم من الفعل، [illegible] مفعول به(5)، [illegible] لأن المذكور [illegible](6)، (وإذا ﴿ [illegible] ﴾(7) [illegible] قبل ارتفاعه مصدر [illegible](8) لا مفعول، لأن اعطاه لا جزاء) أي مفعول به إلا بواسطة، [illegible] ومفعول به [illegible] قال: لأن [illegible] ليس [illegible] ولكن الاعطاء، وإذا [illegible] لما [illegible] قال أبو حيان: لما [illegible] لأن [illegible] يكون إسناد [illegible] لأنه [illegible] كان إلا جزاء(10) كان إسناده له مجازاً؛ لأنه مصدر [illegible](11).

---

1) [illegible].
2) [illegible].
3) [illegible].
4) [illegible].
5) في [illegible] [illegible].
6) [illegible].
7) [illegible].
8) في [illegible] [illegible].
9) [illegible].
10) في [illegible]: (لا جزاء).
11) [illegible].

(ما يحتمل المصدريّة والظرفيّة والحاليّة:

من ذلك «سِرْتُ طويلاً»، أي: سَيراً طويلاً أوْ زمناً طويلاً، أوْ سِرتهُ طويلاً، ومنه (وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ للمتَّقِين غيْرَ بعيدٍ)[1] أي: إزلافاً غير بعيد، أوْ زمَناً غير بعيد، أوْ أزلفته الجنة، أي: الإزلاف في حالة كونه غيرَ بعيد، إلاّ أن هذه[2] مؤكّدة) يعني لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك؛ لأنّ الإزلاف «القرب» بمعنى عدم البعد، (وقد يجعل حالاً من «الجنة» فالأصل غير بعيدة، وهي أيضاً حال مؤكّدة) يعني لعاملها من جهة المعنى (ويكون التذكير على هذا بمنزلة في (لَعلّ الساعة قريب)[3]، قال الحلبي: إنّما ذُكّر «قريب» لأنّ «الساعة» بمعنى الوقت أوْ البعث، أوْ على معنى النسب، أي: ذات قرب، أوْ على حذف مضاف، أي: مجيء الساعة[4]، وقيل: للفرق بينها وبين قرابة النسب[5]، وقيل: لأنّ تأنيثها مجازي نقله مكي[6] وليس بشيء[7]، [وقال البيضاوي: تذكير غير بعيد][8]؛ لأنه صفة محذوف، أي شيئاً غير بعيد، [و][9] على زنة المصدر، أوْ لأنّ الجنة بمعنى البستان[10].

- (ما يحتمل المصدريّة والحاليّة، نحو: «جاء زيد ركضاً»، أي: يركض ركضاً، أوْ عامله «جاء» على حدّ «قعدت جلوساً») مذهب سيبويه أنّ المصدر في

---

(1) ق: 31.

(2) في (س) بزيادة: الحال.

(3) الشورى: 15.

(4) الدر المصون 6/ 79.

(5) قائله الفرّاء، تقدمت الإشارة إليه في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، وانظر الدر المصون 6/ 79.

(6) مشاكل إعراب القرآن ص 598.

(7) في (س) بزيادة: هذا فانظر أيّ وجه مّا ذكرنا يناسب ممّا عنه فيه.

(8) في (س): (قال البيضاوي: فيه وتذكيره).

(9) في (س): (أوْ).

(10) تفسير البيضاوي 2/ 424.

مثله وفي (أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً)[1] منصوب بفعل مقدّر[2]، ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنّه منصوب بفعل الظاهر[3]، [ورجّح الرضي هذا بأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه،][4] (أوْ التقدير: جاء راكضاً، وهو قول سيبويه[5]، ويؤيّده قوله تعالى: (ائتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين)[6] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) فيجعل المصدر بمعنى الفاعل ليطابق الجواب السؤال[7]، قال الزمخشري: فإن قلت: هلاّ قيل طائعين على اللفظ أوْ طائعات على المعنى، لأنها سموات وأرضون، قلت: لَمّا جُعِلْنَ مُخَاطَبات ومُجيبات، وَوُضِعْنَ بالطَّوْع والكره، قيل: طائعين في موضع طائعات، نحو قوله تعالى: (ساجدين)[8]

(ما يحتمل المصدريّة والحالية والمفعول لأجله- من ذلك/ (يُـرِيكُمْ الْبَـرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)[9]، أي: فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنعُ حذفَ عامل المصدر المؤكّد إلاّ فيما استثنى[10]) يعني أنه أراد بذلك 386 / ب

---

(1) (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) نوح: 17.

الكتاب 4/ 81.

انظر رأي المازني والسيرافي في شرح الرضي على الكافية 1/ 303، والارتشاف 3/ 1354، أما مذهب المبرّد فهو موافق لمذهب سيبويه وليس كما نُسب إليه، قال المبرّد في المقتضب 3/ 204: «وكذلك: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) لو كان على «أنبت» لكان إنباتاً، ولكن بمعنى -والله أعلم- أنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً».

في (س): (قال الرضي: وهو أولى).

وانظر شرح الرضي على الكافية 1/ 303.

الكتاب 1/ 370، وقال: «راكضاً» لأنّ الحال تكون مشتقة.

(6) فصلت: 10.

(7) في (س): (يعني أن «طائعين» حال لا غير، فيحتمل «طوعاً» و«كرهاً» عليه ليطابق الجواب السؤال).

يوسف: 4.

انظر الكشاف 4/ 195.

الرعد: 13.

(10) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 175.

[غير][1] ما حُذف عامله قياساً جوازاً، نحو: «أنتَ سيراً»، ووجوباً، نحو: «انت سيراً سيراً»، وسماعاً، نحو: «سقياً وجدعاً» لاَ مَا نَابَ المصدرُ المؤكد[2] فيه مَنَابَ الفعلِ، وجُعل عوضاً منه كهذه الصور حتى يرد عليه إعتراض [ابن ابنه] [3] في قوله:

وحَذْفُ عَامِلِ المؤكّدِ امتنعْ   وفي سِوَاه لـدليلٍ مُتَّسع[4]

بأنّه حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور.

(أوْ خائفين وطامعين[5]، أوْ لأجْلِ الخَوْف والطمع؛ فإنْ قُلنا: «لا يُشترط اتحاد فاعل الفعل[6] والمصدر المعلَّل» وهو اختيار ابن خروف[7] فواضح)، [قال الرضي: وهو الذي يَقْوَى في ظنّي، وإنْ كان الأغلب هو الاتحاد، والدليل على قول العجاج:][8]

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ   مَخَافَةً وزَعَلَ المحْبُورِ

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (وقيل: وكأنه يحاول بذلك دفع اعتراض ابن ابن مالك على أبيه في قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع... وفي سواه لدليل متسع، بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور بأنّ الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه، لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفاعل، وجُعل عوضاً منه كهذه الصور). وهذا القول المذكور للشمني إلاّ أنه في «ظ» نقله بتصرّف. انظر حاشية الشمني2/ 219.

(3) في (س): (ابن ابن مالك) وهو الصواب، وفي الشمني: «بدر الدين ابن مالك».

(4) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2/ 175.

(5) في (س) بزيادة: هذا إذا كانا حالين من المخاطبين، ويجوز أن يكونا حالين من «البرق»، كأنّه في نفسه خوف وطمع، أوْ على ذا خوف وطمع.

(6) في (س): (فاعل المصدر).

(7) انظر قول ابن خروف في الدر المصون 4/ 334.

(8) في (س): (قال الرضي: وهو الذي في ظني أنه لا يشترط اتحاد الفعلين، واستدل بقول العجاج...).

والْهَوْلَ مِنْ تَهَورِ الهُبُورِ[1]

فإنَّ الهول بمعنى الإفزاع والتور ليس بمفزِع، بل فَزِع، فيكـون [فاعلـه][2] غير فاعل الركوب، [وقال أبوعلي][3] في التذكـرة علـى القـراءة الـشاذة (هَـذَا يَـوم يَنْفَـعُ الـصَّادِقِينَ صِـدْقَهُمَ)[4] بنـصب «صِـدْقَهُمَ»: إنّ معنـاه: لـصدقهم في الدنيا[5]، فأجَازَ عدم الاتحاد في الفعل وعدم المقارنة في الزمان.

(وإنْ قيل باشتراطه فوجهه أنّ «يريكم» بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليـل باعتبار الرؤية لاَ الإراءَة، أوْ الأصل إخافةً وإطماعاً، وحُذفت الزوائد)، [أوْ على حذف مضاف][6]، أي: [إراءة خوف وطمع كما في الكشاف][7].

(وتقول: «جاء زيد رغبة»، أي: يرغَبُ رغبة، أوْ مجيءَ رغبةٍ) [بيان لكون «رغبة» مفعولاً مطلقاً لمحـذوف، أوْ لمـذكور بتقـدير المـضاف][8]، (أوْ «راغبـاً»، أوْ للرغبة، وابن مالك يمنع الأوّل[9] لمَّـا مـرَّ[10]) [مـن منعـه حـذف عامـل المـصدر

(1) الرجز للعجاج في الخزانـة 3/ 110، وشـرح أبيـات سـيبويه 1/ 147، وشـرح المفـصل 2/ 54، والكتـاب 1/ 369، وشرح الرضي على الكافية 1/ 110، ولعبدالله بن رؤبة أوْ للعجاج في شـرح شـواهد الإيـضاح ص 184، وبلانـسبة في أسرار العربية ص 187، ورواية الخزانة «تهوُّلِ»، وكذا في الكتاب، وفيـه «القبـور» بدل «الهبور».
- وانظر شرح الرضي على الكافية 1/ 511.

(2) في (س): (فاعلَ القول).

(3) في (س): (ونقل عن أبي علي).

(4) المائدة: 121.

(5) انظر قول أبي على في شرح الرضي على الكافية 1/ 512.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (وزاد الزمخشري وجهاً آخر، وهو إراءة خوف وطمع).
- الكشاف 2/ 488.

(8) في (س): (لكون «رغبة» مصدراً وعامله على الأول محذوف، وعلى الثاني مذكور، لكنه بتقدير مضاف).

(9) أي: يمنع حذف عامل المصدر المؤكد، وقد سبقت الإشارة إليه.

(10) في (س) بزيادة: في الآية.

المؤكد][1]، (وابن الحاجب يمنع الثاني[2]، لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها) لأنّ تقديره كذلك يؤدي إلى إخراج "رغبة" عن كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه، [وفيه أنّ هذا إنّما][3] يضر عند عدم القرينة، وإلاّ فَقَدْ ورد في التنزيل [(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)][4]، (إذ يصحّ في «ضَرَبْتُه يومَ الجمعة» أن يقدر: ضَرْبَ يوم الجمعة) بإضافة المصدر إلى «يوم» مع أنّه لا يقال لـ«يوم» أنّه مصدره بل هو ظرف (قلت: وهو حذف بلا دليل إذ لم تدعُ إليه ضرورة) [تأييد لقول ابن الحاجب][5] بإثبات مانع آخر من حذف المضاف في المثال. (وقال المتنبي:

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفاً يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي
وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ)[6]

بيت من البسيط، وهو أوّل ما قاله في صباه، وبه افتتح ديوانه[7]، «أبلاه»، أي: جعله بَالياً، أي: أسقَمَه وأذهب قُواه وصَيَّرهُ نَحِيفاً، وخصّ «يَومَ النَّوى» لأنّ الهوى عذب مع الوصال وسُمٌّ مع الفراق، والأسف أشدُّ الحزن، و«الوَسَنُ» محركةً وبها ثقلُ النوْم أوْ أوّلُه، أوْ النّعاس كما في القاموس[8].

---

(1) ساقط من (س).

(2) شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 226، وأمالي ابن الحاجب 2/ 648.

(3) في (س): (وهذا المحذور إنما).

(4) يوسف: 82.

- وفي (س): (وارسال القرية).

(5) في (س): (هذا تأييد لمذهب ابن الحاجب).

(6) للمتنبي في ديوانه ص 7، وأمالي ابن الحاجب 2/ 648.

(7) في (س) بزيادة: وبعده:

كَفَى بجِسْمِي نُحُولاً أنَّنِي رَجُلٌ … لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

(8) القاموس المحيط (و س ن) 4/ 277.

قيل: الواحدي جَهَّل الشارحين وأخطأ في البيت الأوّل لتفسيره الْوَسَن بالنوم[(1)(2)].

(والتقدير: آسَف أسَفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به)، وهو «بدني»، (أوْ إبْلاء أسَفٍ) فيكون مصدراً نوعياً[(3)]، (أوْ لأجلِ الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل[(4)] فلا إشكال، وأمّا من اشترطه فهو على إسقاط لام العلّة توسعاً، كما في قوله تعالى: (تَبْغُونَهَا عِوَجاً)[(5)]، أوْ الاتحاد موجود/ تقديراً: إمّا على أنّ الفعل المعلّل مطاوع «أبلى» محذوفاً، أي: فَبَلِيتُ أسَفاً، ولا يقدر: فَبَلِي بَدَنِي؛ لأنّ الاختلاف حاصل؛ إذ الأسَفُ فِعْلُ النفس لاَ الْبَدَن، أوْ لأنّ الهوىَ لمّا حصل بتسبُّبه كان كأنه قال: «أبْلَيْتُ بِالْهَوَى بَدَنِي») قيل: كأنّه لم يذكر تقدير الحاليّة لوضوحه، ويحتمل وجهاً رابعاً أسهل من ذلك، وهو أن يكون تمييزاً محولاً عن الفاعل، أي: أبلى أسفُ الهوى، أي: الأسف الباعث عليه الهوى فأضيف إليه، لمكان هذه الملابسة، [وهذا تقدير][(6)]، لا حذف فيه ولا احتياج إلى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولاً به[(7)]، وقيل: لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور[(8)]. 387 / أ

ـ (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه، نحو: «أكرمتُكَ وزَيداً» يجوز كونُه عطفاً على المفعول به) والمعطوف على المفعول به مفعول به، (وكونُه مفعولاً معه،

---

(1) قائله وحي زاده كذا في حاشية المخطوط، وفي شرح ديوان المتنبي للواحدي ص 5 «والمعنى: يقول أذى الهوى بدني إلى الأسف والهزال يوم الفراق، وبعْد هجر الحبيب بين جفني والنوم، أي: لم أجد بعده نوماً.

(2) في (س) بزيادة: والنُّحولُ الهزال.

(3) في (س) بزيادة: بتقدير مضاف.

(4) في (س) بزيادة: أي: اتحاد فاعل المصدر مع فاعل عامله.

(5) آل عمران: 99.

(6) في (س): (وهذا تأويل).

(7) قائلة الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 219.

(8) قائله الشمني، انظر المصدر السابق.

نحو: «أكْرَمتكَ وهذا» وكونه معطوفاً[1] على الفاعل) وهو ضمير المتكلم المتصل، وإنْ لم يؤكد بالمنفصل، (لحصول الفصل بالمفعول) وهو الكاف، وهذا[2] يتأتى من المثال الأوّل أيضاً، لكن لّما كان «زيداً» منصوباً لم يحتمل الرفع بخلاف هذا[3]، (وقد أجيز في «حَسْبُكَ وزيداً درهم» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار «يحتسب»[4]) فتكون الواو لعطف جملة على جملة (وهو)، أي: كون «زيد» مفعولاً به (الصحيح) وهو مذهب سيبويه[5] ومختار ابن مالك[6]، (لأنه لا يعمل في المفعول معه إلاّ ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) أراد بجنس ما يعمل[7] مطلق الفعل، وما يجري مجراه ممّا يتعدّى إلى المفعول الصريح و«حسب» [ليس كذلك فلا يلزم ألاّ يعمل الفعل اللازم في المفعول معه][8]. قيل: ولأصحاب القول الأول أن يقولوا: حكم اسم الفعل في التعدّي واللزوم حكم الفعل لموافقته معنىً، و«حسب» اسم فعل معنى «يحسب»، أي: يكفي، وذا متعدٍ، فيكون ممّا جرى مجرى الفعل[9].

---

(1) في (س) بزيادة: عطف على مفعول «يحتملها».

(2) في (س) بزيادة: الوجه.

(3) في (س) بزيادة: ولهذا ذكره على حدفه.

(4) في (س) بزيادة: مضارع احسبني الشيء، كفاني، وضمير «يحسب» عائد إلى «درهم» لتقدمه رتبة، فإن خبر المبتدا، اعني «حسبك» بمعنى «كافيك» فالضمة إعرابية والكاف مضاف إليه.

(5) الكتاب 1/ 310.

(6) شرح التسهيل لابن مالك 2/ 248.

(7) في (س) بزيادة: في المفعول به.

(8) في (س): (وبهذا يندفع ما سبق إلى بعض من عبارة المصنف فإنها توهم أنّ الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه، فيشكل حينئذٍ بنحو، سِرْتُ وَالنِّيل.

(9) في (س) بزيادة: وهو جنس ما يعمل في المفعول به، وأيضاً بترجيح القول الأوّل لسلامته من العطف على الجملة قبل أن يُكمل اجزاؤها.

(ويجوز جرّه، فقيل: بالعطف) على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهذا جائز عند يونس والأخفش والكوفيين، واختاره ابن مالك[1].

(وقيل: بإضمار «حسب» أخرى) أي: «حسبك، وحسبُ زيد»[2] عند من لم يجز العطف عليه دون إعادة الجار[3]، (وهو الصواب[4]، ورفعُهُ بتقدير «حسب»[5] فحذفت)، أي: كلمة «حسب» المرفوع [بالعطف][6]، على «حسبك»، (وخلَفها المضافُ إليه) وأعرب [بإعرابها][7]، (ورَوَوْا بالأوجه الثلاثة قوله:

إذا كانتْ الْهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا   فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ)[8]

---

(1) أي: واختار ابن مالك جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. وانظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 373، وانظر القول بجواز جر «زيد» بالعطف في المصدر السابق 2/ 262، وشرح الرضي على الكافية 1/ 522.

(2) في (س) بزيادة: درهم.

(3) مذهب البصريين جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في الضرورة، وأما في السعة فيجيزونه بتكلف، وكذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه. انظر شرح الرضي على الكافية1/ 522.

- وفي (س) بزيادة: هذا قول أكثر البصريين القائلين بمنع العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض.

(4) في (س) بزيادة: فيه بحث فإنه يقتضي أن القول الأول خطأ وليس كذلك.

(5) في (س) بزيادة: والأصل: حسبك وحسب زيد.

(6) في (س): (المعطوف).

(7) في (س): (إعراب المضاف).

(8) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 7/ 549، وشرح الأشموني 1/ 383، وشرح شواهد الإيضاح ص 374، وشرح أبيات المغني 7/ 191، وشرح عمدة الحافظ ص 407، وشرح المفصل 2/ 51، ولسان العرب (ح س ب) 1/ 312، (هـ ي ج) 2/ 395، (ع ص ا) 101/ 66، والشاهد في «والضحاك» حيث رويَ بالرفع عطف على «حسبك» والنصب مفعول معه او به، وبالجر عطف على الكاف بتقدير مضاف.

بيت من الطويل، الهيجاء الحرب تُمدُّ كما في البيت وتُقْصَر، والعصا هنا الجماعة وانشقاقها كناية عن تفرقها واختلاف الكلمة، والسيف المهنَّد المطبوع من حديد الهند، والضَّحَّاك[1] مفعول معه أوْ به، وبالجر عطف على الكاف بتقدير مضاف، وقيل: على أنّ الواو واو قسم[2]، وبالرفع عطف على «حسبك» بتقدير مضاف أيضاً، وقيل: على «سيف»، لأنه بنيّة التأخير، كقوله: عليك ورحمة الله السلام[3].

---

(1) في (س) بزيادة: بالنصب.

(2) شرح شواهد الإيضاح ص 375.

(3) في شرح عمدة الحافظ لابن مالك 2/ 667، «ومنهم من يرفعه كأنه قال: فحسبك سيف مهند والضحاك أيضاً حسبه سيف مهند».

باب الاستثناء

(يجوز في نحو: «مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إِلاّ زَيداً» كون «زيداً» بدلاً من المستثنى منه، وهو أرجحها) أي: أَرْجَح الوُجُوه، والمرجّح مقدم معنىً، وأفْعَل ليس للتفصيل كما مرّ، ووجه رجحانه ظاهر، لأنّ الكلام غير موجب، (وكونه منصوباً على الاستثناء) هذا جائز، لكنه غير مختار[1]، (وكون «إلاّ» وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها)، أي: ضعيف الوجوه، لأنّ كون «إلاّ» 387/ب نعتاً خلاف الأصل فيها، أو لفَقد شرط وقوع «إلاّ» صفة، وهو تعذّر الاستثناء كما اختاره ابن الحاجب[2]، وقيل لأنّ حَمْلَ «إلاّ» على الصفة مشروط بِكَوْن «إلاّ» تابعة لجمع منكور[3]، (ومثله: « لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاّ شَيْئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ»)، أي: لا يُعْتَدُّ به، ذكره صَوْناً لِلمثال عن العَبَث ظاهراً، (فإن جئت بـ« ما» مكان «ليس» بَطل كونه بدلاً؛ لأنها لا تعمل في الموجب.

مسألة:

يجوز في نحو: «قَامَ القَوْمُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاه» كَونُ الضمير منصوباً) بتقدير «حاشا» فعلاً، (وكونه مجروراً) بتقديره حرفاً، (فإن قلت: «حَاشَايَ» تعيَّن الجرّ) لِفَقْدنُون الوقاية (أوْ «حَاشَاني» تعيَّن النصب)، لوجودها (وكذا القول في «خَلاَ» وَ «عَدَا».

مسألة:

يجوز في نحو: «مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاّ زَيْدٌ» كَوْن «زَيد» بدلاً من «أحَد»، وهو المختار) لكونه في غير الموجب من غير تأويل، (وكونه بدلاً من ضميره،[4])

---

(1) في (س) بزيادة: كما قال ابن الحاجب، ويجوز النصب ويختار البدل.

(2) شرح الرضي على الكافية 2/ 125.

(3) قائله ابن الحاجب، نفس المصدر السابق.

(4) في (س) بزيادة: وإنما جاء الإبدال من هذا الضمير.

لاشتمال النفي عليه معنى، إذ المعنى: ما يَقولُ أَحَدٌ ذلك إلاَّ زَيْد، (وأنْ يُنصَبَ على الاستثناء، فارتفاعُه من وَجْهَيْن، وانتصابه من وجه، فإن قلت: «مَا رَأيْتُ أحَداً يَقُولُ ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ» فبالعكس.) يعني انتصابه من وجهين: الاستثناء والبدل من «أحَد» وارتفاعه من وجه، وهو البدل من ضمير «يقول»، و«رَأيْتَ» بمعنى: عَلمت، قال سيبويه: إذا كان بمعنى: «أبْصَرت» وجب نصْب المستثنى، لأنه ليس من نواسخ الإبتداء[1]، قال الرضي: وأنا لا أرى بأساً مع غير نواسخ الابتداء أيضاً بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمِل النفي عامل ذلك الضمير، نحو: «مَا كَلَّمْتُ أحَداً يُنْصِفُنِي إلاَّ زيد»، لأنّ المعنى: مَا أنْصَفَنِي أحَدٌ كَلَّمته إلاّ زيد[2]، (ومن مجيئه مرفوعاً قوله:

فِـي لَيْلَـةٍ لاَ نَـرَى بِهَـا أحَـداً يَحْكِـي عَلَيْنَـا إلاَّ كَوَاكِبُهَـا)

تقدم شرحه في «على»[3]، قال الرضي: «ترى» من رؤية العين، وفي جعله من رؤية القلب، كما ذهب إليه سيبويه نظر لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت، [فالإنصاف][4] والحكاية منفيّان معنىً، فمن ثَمَّة جاز الإبدال من ضمير «يحكي» ولو قلت: لا أُؤْذِي أحداً يُوَحِّد الله، لم يجز الإبدال من ضمير «يُوَحِّد»، لأنَّ التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى فقط[5]، (و«على» هنا بمعنى «عن» أوْ ضُمِّنَ «يحكي» معنى «يَنِمُّ» أوْ «يُشَنِّع».

---

(1) الكتاب 2/ 314.

(2) شرح الرضي على الكافية 2/ 92.

(3) انظر فصل « على » شاهد رقم (224).

(4) في (س): (والإبصار) والصواب ما جاء في (ظ ، ح) فالإنصاف مستفاد من قوله تعالى في المثال السابق: ما كلّمت أحداً ينصفني إلاّ زيد، والحكاية مستفادة من قول الشاعر: يحكي علينا.

(5) شرح الرضي على الكافية 2/ 93.

ـ ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك: «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً»[1] أنْ «الضيفَ» غيرُ «زيد»، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «من») لأنَّها لبيان الجنس، (وإنْ قُدِّر نفسَه)، أي: نفس الضيف، (احتمل الحال والتمييز[2])، قال ابن مالك: لا يلزم في ضمير الجملة تقدير الاسناد إليه في الأصل[3]؛ بل هو على قسمين: غالب، وهو أن يكون[4] [مقدّراً إسناد الفعل إليه مضافاً إلى الأول][5] كما في: «طَابَ زَيْدٌ علماً» وغير غالب، وهو أن لا يكون كذلك كما في: «امْتَلأَ الكُوزُ مَاءً» [ومنه ما نحن فيه،][6]، (وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «مِنْ») دَفعاً لتوهّم الحالية (ومن ذلك: «هَذَا خَاتَمُ حديداً»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما)، أي: من كون «حديداً» حالاً، وكونه تمييزاً، وقيل: من النصب والجر بـ«مِن»[7] (الخفض بالإضافة) لحصول التخفيف بها.

ـ (من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول: نحو: «ضَرَبْتُ زيداً ضَاحِكاً»، نحو: ﴿ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً ﴾[8]، [ينبغي أن يُجعل حالاً من

---

(1) في (س) بزيادة: إنْ قدرت.

(2) في (س) بزيادة: ويكون من التمييز غير الغالب على ... ذهب إليه ابن مالك.

(3) في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 283، «ميز الجملة منصوب منها بفعل يُقدر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول».

- وفي (س) بزيادة: مضافاً إلى الأول.

(4) في (س): بزيادة: لذلك.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) انظر الارتشاف 4/ 1631.

(8) التوبة: 36.

- في (س) بزيادة: سيجيء «لقيته مصعداً منحدراً» لا يجعل الأولى لغير الأقرب إلا بدليل تقليلاً للفصل.

- في (س) بزيادة: سيجيء «لقيته مصعداً منحدراً» لا يجعل الأولى لغير الأقرب إلا بدليل تقليلاً للفصل.

المفعول، لسلامته عن الفصل، إلاّ أن يقال: لمّا كان الفصْل هنا في موضع واحد اغتُفر][1]، (وتجويز الزمخشري الوجهين/ في (ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً)[2] وَهْم، 1/288
لأنّ «كافّة» مختصٌ بمن يعقل، وَوَهْمُه في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَآفَّةً لِّلنَّاس)[3] إذ قدّر «كافة» نعتاً لمصدر محذوف[4]- أي: إرسالةً كافة - أشدُّ، لأنّه أضَافَ إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما أُلتزم فيه من الحاليّة) [قد يقال:][5] إنّما قدّره الزمخشري كذلك فراراً عن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، فإنّ سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه[6]، ونُقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز استدلالاً بهذه الآية[7]، وجعلها الزجّاج حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة[8]، وعدّه الرضي تعَسّفاً[9]، حُكي عن القاضي أبي سعد العقباني أنه قال: اجتمعت بمراكش بيهودي يشتغل بالعلوم، فقال لي: ما دليلكم على عموم رسالة نبيِّكم؟ قلت لهُ: قوله صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ إلى الأحمر والأسود»[10]، فقال لي: هذا خبر آحاد، فلا يفيد إلاّ الظنّ، والمطلوب في المسألة

---

(1) في (س): (فينبغي ان يكون هنا كذلك لأنّ كونها للأقرب سلم عن الفصل بخلاف كونها للأبعد، إلاّ ان يفرق بأنّ الفصل هنا لكونه في موضع واحد اغتفر).

(2) البقرة: 206.
- الكشاف 1/ 820.

(3) سبأ: 28.

(4) الكشاف 3/ 592.

(5) في (س): (ولعل الزمخشري).

(6) الكتاب 2/ 124، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 336، وشرح الرضي على الكافية 2/ 30.

(7) انظر هذا في شرح الرضي على الكافية 2/ 30، وحاشية الشمني 2/ 220.
- وابن كيسان هو: ابوالحسن محمد بن احمد إبراهيم، عالم بالعربية، نحواً ولغة، اخذ عن المبرد وثعلب، من كتبه: «المهذب» في النحو، و«المختار في علل النحو»، وغيرهما، توفي سنة 299هـ إنباه الرواة 3/ 57، وبغية الوعاة 1/ 81، والأعلام 5/ 308.

(8) انظر راي الزجّاج في الكشاف 3/ 392.

(9) شرح الرضي على الكافية 2/ 30.

(10) اخرجه البخاري 1/ 112 كتاب الصلاة، وفي صحيح مسلم 1/ 302، كتاب المساجد ومواضع الصلاة: «بعث إلى كل احمر واسود...». واخرجه احمد 5/ 38.

القطع، فقلت له: قوله تعالى: (وَمَا أرسَلْنَاكَ إلاَّ كَافَّة للنَّاسِ)، فقال: هذا لا يكون حجَّة إلاَّ على من يقول بصحّة تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وأنا لاَ أقُولُ بصحّته[1]، قال بعض الأفاضل: دليل عموم رسالته في غاية الظهور، لكن من لم يجعل الله له نوراً فما لَهُ من نور، من ذلك: كتبه صلى الله عليه وسلم إلى القياصرة والأكاسرة وملوك الحبشة، وغيرهم بدعوتهم إلى الإسلام، وإجماع الأمّة المعصومة على ذلك[2]، (ووهمه[3] في خطبة المفصل إذ قال: «محيط بكافّة الأبواب»[4] أشدُّ وأشدُّ) يعني من الأول، وأشدُّ يعني من الثاني، فلا يلزم عطف شيء على نفسه، وقيل المراد: مضاعفة الشدة في الوهم، (لإخراجه عن النّصْب البتة).

في اللباب: ومن الأسماء مَا يلزم النصب على الحال، نحو: «طُرّاً»، ومثله: كافّة، وقاطبة، واستهجن إضافتهما[5]، [قال السيد عبدالله:][6] قد وقع «كافّة» مضافاً في كلام البلغاء والفُصَحاء، منه قول عمر – رضي الله عنه -: «قَدْ جَعَلْتُ لآلِ بني كَاكِلة عَلى كافّة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً ابريزاً» كتبه عمر بن الخطاب، ختمه «كفى بالموت واعظاً يا عمر»[7]، وهذا الخط موجود في

---

(1) في الشمني 2/ 220: (وههنا حكاية أخبرنا بها ... العلامة أبوالفضل محمد بن الشيخ أبي اسحاق إبراهيم التلمساني...).

- والعقباني هو: سعيد بن محمد بن محمد التجيبي التلمساني العقباني، قاضٍ فقيه مالكي، من أهل تلمسان، وُلّي القضاء فيها وفي بجاية ومراكش وسلا ووهران، له كتب منها: «شرح جمل الخونجي»، و«العقيدة البرهانية»، و«شرح الحوفية»، وغيرها، توفي سنة 811 هـ. الأعلام 3/ 101، معجم المؤلفين 1/ 769.

(2) قائله سعد أفندي كذا في هامش المخطوط.

(3) في (س) بزيادة: أي: وهم الزمخشري.

(4) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 17.

(5) لم أقع عليه في كتاب اللباب للكعبري، فالشارح قد نقله من حاشية الشمني للدماميني، انظر حاشية الشمني2/ 221، ودرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 302.

(6) في (س): (قال شارحه السيد عبدالله).

(7) انظر هذا في حاشية الشمني 2/ 221، ودرة الغواص وشرحها وحواشيها ص22.

آل بني كاكلة إلى الآن، فلا وجه[1] للاستهجان، قيل: إنْ صحّ هذا سقطت[2] الأوجه الثلاثة بأسرها[3].

ـ (من الحال ما يحتملُ باعتبار عامله وجْهَين، نحو: (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيخاً)[4] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة)، صوابه الواو، لأنَّ مفعول الاحتمال لا يكون مردداً، رجّح الكوفيون الأوّل؛ لسبقه، والبصريون الثاني؛ لقربه، وفي الأقليد[5] عن المنصف: سُئلتُ بمكة عن ناصب الحال في هذه الآية، فقلت: ما في حرف التنبيه أو اسم الإشارة من معنى الفعل، فقيل لي: العامل في الحال وذيّها يجب أن يكون واحداً، وقد اختلف هنا، حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرته، وفي ذيها معنى الابتداء، فقلت: تقديره: «هذا بعلي أُنبِّه عليه شيخاً، أو أُشير إليه شيخاً»، فالضمير هو ذو الحال والعامل فيه وفي الحال واحد، كما ترى، (وعلى الأول فيجوّزها قائماً ذا زيد[6]، [قال:

ها بيِّنـا ذا صـريحُ النُّصْحِ فاصْـغِ لَـهُ وَطِـعْ فَطَاعَـةُ مُهْـدٍ نُـصْحَهُ رَشَـدُ[7])

بيت من البسيط.

«صريح النصح» خالصه، و«اصغ» أمر من «صغا» بمعنى مَالَ من بَابَيْ ضَرَبَ وتَعِبَ، ومن باب «قَعَد» لغة أيضاً، و«طِعْ» أمر من طاع بمعنى: انقاد،

388/ ب

---

(1) في (س) بزيادة: التخطئة.
انظر حاشية الشمني 2/ 221، ودرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 302.

(2) في (س) بزيادة: ما أورده المصنف على الزمخشري.

(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 221.

(4) هود: 72.

(5) الإقليد شرح للمفصّل لتاج الدين احمد بن محمود بن عمر الجَنْدي المتوفي سنة، انظر كشف الظنون 2/ 1775.

(6) في (س) بزيادة: يمتنع لاستلزامه تقديم الحال، اعني «قائماً» على العامل المعنوي وهو «ذا».

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 901، وشرح عمدة الحافظ 1/ 434، وشرح ابيات المغني7/ 13، والشاهد في «بيِّناً» فإنه حال من المضاف إليه «النصح».

و«المُهدي» مُعطي الهديّة، و«الرَشَد» بفتحتين خلاف الغيِّ، (وعلى الثاني/ يمتنع)، لاستلزامه تقديم الحال، على العامل المعنوي وهو «ذا»،][1] (وأمّا التّقديم عليهما فيمتنعُ على كل تقدير).

ـ (من الحال ما يحتمل التَّعَدُّدَ والتَّداخل؛ نحو: «جاءَ زيدٌ راكباً ضَاحكاً»، فالتعدُّد على أن يكون عاملها «جاء»، وصاحبهما «زيد»؛ والتدّاخل على أنّ الأولى من «زيد» وعاملها «جاء»، والثانية من ضمير الأُولى[2] وهي العامل؛ وذلك واجب عند من منَع تعدُّد الحال[3]) قياساً على الزمان والمكان، قال الرضي: لا وجْه للقياس؛ لأنّ وقوع الفعل في زمانيْن أو مكانيْن مختلفين من غير عطف أحدهما على الآخر محال، نحو: «جَلَسْتُ خَلْفَك أمامَك» و«ضربتُ اليومَ أمسَ»[4]، وجوّز الجمهور – وهو الحق – أنْ يجيء لشيء واحدٍ أحوال متخالفة متضادّة كانت، نحو: «إشتريتُ الرمّانَ حُلوا حَامضاً» أو غَيرِ متضادّة، كقوله تعالى: ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُوماً مَّدْحُوراً﴾[5].

(وأمّا «لقيتُه مُصْعِدا مُنحَدِراً» فمن التعدّد ، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل) لعدم إمكان تقْييد الأُولى بالثانية؛ لاستحالة الجمع بينهما، (ويجب كَوْن الأُولى من المفعول والثّانية من الفاعل تقليلاً للفصْلِ) [فإنّ الفَصْل حينئذٍ فصْل واحد][6]، بين الفاعل وحاله بالمفعول، [وحاله بخلاف العكس][7]، فإنّه حينئذٍ فصلان، أحدهما: بين الفاعل وحاله بالمفعول، والثاني: بين المفعول

---

(1) ساقط من (س).

(2) اي: من الضمير المستكن في «راكباً» لأنها وصف مشتق فيه ضمير.

(3) يمنع ابن عصفور تعدد الحال لصاحب واحد قياساً على الظرف، وقال: كما لا يقال قمتُ يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً، واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل، انظر المقرب 1/ 155، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 349.

(4) شرح الرضي على الكافية 2/ 12.

(5) الأعراف: 18.

(6) في (س): (فإنّه يلزم حينئذ فصل واحد).

(7) في (س): (بخلاف ما إن جعلت الأولى من الفاعل والثانية من المفعول).

وحاله بحال الفاعل، قال الرضي: إذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معاً، فإنْ كانا متفقين [فالأوْلى تثنيتهما][1]؛ لأنّه أخْصَر، ولا مانع من التفريق[2]، نحو: «لَقيتُ زيداً راكباً راكباً»، وإنْ كانا مختلفين - فإنْ كان هناك قرينة يُعرف بها صاحب كل منهما - جاز وقوعهما كيف ما كانا، نحو: «لقيتُ هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرة»، وإلاّ فالأوْلَى جعْل كلُّ حال جَنْب صاحبه، نحو: «لَقِيتُ مُنحدراً زيْداً مُصعداً»، ويجوز على ضَعْف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل، نحو: «لَقِيتُ زيداً مُصْعداً مُنحدراً»، والمُصْعَد «زيد»[3].

قيل: فانظرْ كيف حكم على ما جعله المصنف واجباً بأنّه جائز على ضعف[4]، [قيل: إنّ المصنّف لم يجعل وجوب الأولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقاً، بل بالقياس إلى عكسه][5]، [وهذا لا ينافي جوازه بالقياس إلى جعل كل حال بجنْب صاحبها][6]، والرضي [لم يجعل ذلك جائزاً مطلقاً][7]؛ بل بالنظر إلى جعل كل حال بجنب صاحبه، وهذا لا ينافي وجوب القياس إلى عكسه[8].

(ولا يُحمل على العكس إلاّ بدليل، كقوله:

---

(1) في شرح الرضي على الكافية 2/ 11: «فالأوْلى الجمع بينهما».

(2) في (س) بزيادة: لقيت راكباً زيد راكباً.

(3) شرح الرضي على الكافية 2/ 11.

(4) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 221.

- وفي (س) بزيادة: وبينهما بوْن بعيد.

(5) في (س): (وقد يقال أن المصنف إنما جعله واجباً بالقياس إلى عكسه).

(6) ساقط من (س).

(7) ساقط من (س).

(8) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 221، 222.

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجرُّ وَرَاءَنَا   عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرطٍ مُرَحَّلِ[1])

بيت من معلقة امرئ القيس، ويُروَى: عَلَى أَثَرنا أذيَالُ مِرط[2]، «الذيل» طرف الثوب، و«المِرْط» بالكسر[3] كساءٌ من صُوف أوْ خزٍّ، و«المرحَّل» بالحاء المهملة المنقَّش بنقوش تشبه رحال الإبل، يقول: أخرجتُها من خِدْرِها حَال كَوْني مَاشِياً وَكَوْنها تُجرّ على آثار أقدامنا ذَيْل مرطها ليقفِي به الأثر عَلَى القافَة قَصْداً للسُّتر.

(ومن الأوّل قوله:

عَهِدْتُ سعاد ذاتَ هَوَىً مُعَنّى   فَزِدتُ، وعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا[4])

بيت من الوافر، وقول شيخ العروض: أنّه من الكامل ينادي بأنه عن فنه غافل[5].

«عهدتُ» فعل متلكم بمعنى صادفت و«سعاد» مفعوله، و«ذات هوىً» حال منها، لاَ مِن فاعل «عَهِدْتُ» بدليل تأنيثها[6]، و«مُعَنًّى» بتشديد النون[7]، أي:

389/ أ

[1] انظر ديوان امرئ القيس ص 14، ورواية الديوان: «تمشي»، ولامريء القيس في خزانة الأدب 1/ 453، وشرح التصريح 1/ 602، وأوضح المسالك 2/ 340، والشاهد في «أمشي تجر» جملتان كل منهما في محل نصب حال، فالأولى صاحبها تاء المتكلم في «خرجت»، والثانية صاحبها هاء الغائب في «بها».

[2] في (س) بزيادة: فالباء للتعدية، والأثر، والأثر واحد.

[3] في (س) بزيادة: بكسر الميم وسكون الراء.

[4] البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 337، وشرح أبيات المغني 7/ 195 وشرح شواهد المغني2/ 901، والمقاصد النحوية 2/ 385، وشرح التصريح 1/ 602، وشرح التسهيل 2/ 350، والشاهد في « ذات هوى مُعَنّى » فإن « ذات هوى » حال من المفعول وهو « سعاد »، و« معنّى » حال من الفاعل وهو تاء في عهدتُ.

[5] قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

[6] في (س) بزيادة: وهو المراد بالدليل.

[7] في (س) بزيادة: وزان مثنى.

أسيراً في الحب، حال من فاعل «عهدتُ» و«زدتُ» فعل متكلم ايضاً، إمّا لازم حذف مميِّزه، أي: زدتُ أسْراً[1]، أوْ متعدٍّ حذف مفعوله،/ أي: زدت اسري وعشقي، قيل: الأوّل أنسب؛ لأنّ الحبَّ مَا لاَ يدخل تحت الاختيار، وفيه بحث، و«عاد» بمعنى «صار» اسمه «هَوَاهَا»، وخبره «سُلواناً» وهو[2] نِسْيَان الشيء، يقول: كنتُ أنا وسعاد متحابّين، فأمّا أنا فَصِرْتُ إلى ازْدِيَاد المحبّة، وامّا هي فصارت إلى السُّلو ونسيان المودّة، قال العيني: هذا من عكس الزمان، حيث يأتي دائماً بضدِّ المقصود[3].

---

(1) في (س) بزيادة: وغراماً.

(2) في (س) بزيادة: بالضم.

(3) المقاصد النحوية 2/ 386.

(باب إعراب الفعل)

(مسألة: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنا» لَكَ رَفْعُ، «تحدِّث» على العطف، فتكونُ شريكاً في النفي، أو الاستئناف فتكون مُثبتاً، اي: فَأَنْتَ تحدِّثنا الآن بدلاً عن ذلك) الإتيان[1]، (ونَصْبُه بإضمار «أنْ» وله معنيان: نفي السَّبب) وهو الإتيان (فيتفي المسَبَّبُ) وهو الحديثُ، (ونفي الثّاني)، أي المسبّب (فقط) حتى كأنّه قيل: ما تأتينا محدِّثاً؛ بل غير مُحدِّث، (فإن جئتَ بـ«لن» مكان «مَا» فللنصب وجهان: إضمار «أنْ»، والعطف) على مدخول «لن»، (وللرّفع وجهٌ وهو القَطع، وإنْ جئت بـ«لَمْ» فللنصب وجه وهو إضمار «أنْ»، وللرفع وجه وهو الإستئنافُ، ولك الجزمُ بالعطف، فإن قلت: «مَا أنْتَ آتٍ فتحدِّثِنا» فَلاَ جَزْمَ ولاَ رَفْعَ بالعطف، لِعَدَمِ تقدُّم الفعلِ[2]، وإنما هو على القَطْع) يعني الإستئناف، لكنّه تفنُّنٌ في التعبير[3].

(مسألة:

«هَلْ تأتِيني فَأُكْرِمُكَ» الرفعُ) أي: لَكَ الرفعُ محمولاً (على وجهين) الاستئناف والعطف على «تأتيني»، (والنصبُ على الإضمار، و«هَلْ زَيدٌ أخُوكَ فتكرمُه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف)، قيل: لا يظهر أنّ هنا مانعاً غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، وليس بمانع على الصحيح، وفيه أنّ المانع هنا عدم تقدّم فعل مرفوع، وكأنّه لم يذكر النصب على إضمار «أن» لِظهوره[4].

---

(1) في (س) بزيادة: تقدم ذلك في أقسام العطف

(2) في (س) بزيادة: حتى تبعه «تحدث فيهما».

(3) في (س) بزيادة: حيث ذكر الاستئناف في موضعين والقطع في موضعين.

(4) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 222.

(وهَلْ لَكَ التِفَاتُ إليْه فَتكرمه» الرفع[1] على الاستئناف) وسَكَتَ عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم، (والنصب إمَّا على الجواب، أو على العطف على «التفات» وإضمار «أنْ» واجب على الأوّل) لِقيام القرنية الدّالة على المحذوف مع كون الحذف أخصَرَ، قاله ابن الحاجب[2]، وقال غيره: لأنّها لو أظهرت لَظَهَرَ عَطْف الاسم على الفعل، وذلك غير مستحسن[3]، (وجائز على الثاني) لأنَّ الفاء تدخل على الاسم الصريح، نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ فغضبه»، ولأنَّ الفعل قد يؤوَّل بالاسم بلا إضمار «أنْ» مثل: «تسمع بالمعيدي خير»[4]، أي: سَمَاعُكَ، (وكالمثال سواء) خبر مقدّم للمبتدأ وهو ((فَلَوْ أنَّ لَنَا كَرَّةً فنكُونَ)[5]) [و«سواء»][6] حال المبتدأ على حدِّ قوله:

لِغَـــيرِهِ مُوحِـــشاً طلــــل[7]

وأراد بالمثال «هَلْ لَكَ التِفَاتٌ إليْه فتكرمه» وقيد المشابهة بقوله: (إنْ سُلِّم كون «لو» للتمنّي)، لأنّها لو كانت للشرط انتفت المشابهة للمثال تأتّي النصب على الجواب في الآية[8].

---

(1) في (س) بزيادة: اي: لك الرفع.
(2) شرح الرضي على الكافية 4/ 63.
(3) انظر حاشية الشمني 2/ 222.
(4) يضرب هذا المثل لمن خبره خير من مرآه، انظر مجمع الأمثال 1/ 176.
- في (س) بزيادة: (من أن تراه، بالرفع).
(5) الشعراء: 102.
(6) في (س): (وقوله: سواء بمعنى مستوياً).
(7) استشهد به المصنف دون نسبة على تقدم الحال على صاحبها النكرة. وروايته هناك: لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ. انظر مغني اللبيب 1/ 100.
(8) في (س) بزيادة: لقد تقدم ذكر الآية في بحث «لو».

(مسألة:

«لَيْتَنِي أجِدُ مَالاً فَأُنفِقُ مِنْهُ» الرفعُ على وجهين) العطف على «أجد»، والاستئناف (والنصب على إضمار «أن»، و«لَيْتَ لِي مَالاً فَأُنفِق مِنه» يمتنع الرفع على العطف) لعدم تقدم الفعل، ولم يتعرّض للنصب والاستئناف لظهوره.

(مسألة:

«لِيَقُمْ زَيْدٌ فَيُكْرِمه») بنون المتكلم، عظيماً، أو مشاركاً، أو بتاء الخطاب، (الرفع على القطع) [أو نحن][1]، أوْ «فَأنْتَ تكرمه»[2] (والجزم بالعطف والنصب على الإضمار) سكت عن الرفع على العطف، لظهور امتناعه.

(] مسألة:

نحو: (أفَلَمْ يَسيرُوا في الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا)[3] يحتمل الجزم بالعطف والنصب على[الإضمار][4] مثل: (أفَلَمْ يَسِيرُوا في الأَرْضِ فتكونَ لَهُمْ قُلُوبٌ)[5]) قال الحلبي: «فتكون منصوب على جواب الاستفهام، وقيل على جواب النفي[6]»، (ونحو: (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أجُورَكُمْ)[7] يحتمل «تَتَّقُوا» الجزم بالعطف وهو الراجح، والنصب/ بإضمار «أنْ» على حدِّ قوله: 389/ ب

(1) ساقط من (س).
(2) في (س) بزيادة: والقطع يصدّر بالواو والفاء مثل الإعتراض.
(3) يوسف: 109.
(4) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 648.
(5) الحج: 46.
(6) انظر الدر المصون 5/ 156.
(7) محمد: 36.

ومَنْ يقترب منّا ويخضعَ نُؤْوِه[1] .. ..)

صدر بيت من الطويل، لا من الرمل، كما وهم، وعجزه:

ولا يخشى ظُلماً – مَا أقَامَ – وَلاَ هَضْماً

«الهضم» من «هضَمَ» أخاه، إذا لَمْ يُنْصِفه، وفِيهِ تَلْوِيح إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾[2]، قال خالد الأزهري[3]: بنصب «يخضع»، ولا يصح الوزن إلاّ به[4]، يعني إذا جزم ينكسر البيت من غير ضرورة.

---

(1) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 214، وشرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 333، وشرح أبيات المغني 7/ 196، وشرح عمدة الحافظ ص 361، وشرح التصريح 2/ 409، والشاهد نصب «يخضع» بـ«أن» مضمرة مؤولاً على مصدر متوهّم، والمعنى: من يكن منه اقترابٌ وخضوع نؤوه.

(2) طه: 112.

(3) في (س) بزيادة: الرواية.

(4) شرح التصريح على التوضيح 2/ 409.

(باب الموصول)

مسألة:

يجوز في نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ ومَاذَا صَنَعْتَه» مَا مَضى شرحه) في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه[1]، (وقوله تعالى: (مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ)[2]، و«ماذا» مفعول مطلق، لا مفعول به، لأنَّ « أَجَابَ» لا يتعدّى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاطُ الجار ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذٍ: ما الذي أَجَبْتُم به، ثم حُذِفَ العائد المجرور من غير شرط حذفه[3]، والأكثرُ في نحو:[«مَنْ ذا لَقِيتَ؟»][4] كونُ «ذا» للإشارة خبراً، و«لقيت» جملة حالية، ويقلُّ كون «ذا» موصولة، و«لقيت» صلة) [لا][5] يختصُّ بلغة طي[6]، (وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير (مَنْ ذَا الَّذِي)[7] إذ لا يدخل موصولٌ على موصولٍ إلاّ شاذاً كقراءة زيد بن علي (وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ)[8] بفتح الميم واللام[9])، قال الرضي: يجوّز الكوفيون كون «ذا» و«جميع» أسماء

---

(1) انظر الباب الثاني، مغني اللبيب 2/ 435.

(2) القصص: 65.

(3) في (س) بزيادة: كما سيأتي بعد أسطر.

(4) في (س): (ماذا لقيت).

(5) في (س): (لأنه).

(6) في «ذو» الطائية أربع لغات أشهرها أنها لا تتصرف مع بنائها، والثانية: ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه، وذات لمفرد المؤنث ومجموعه، والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: ذوات، والرابعة: وهي تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرّفاتها، انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 23.

(7) البقرة: 255، أي: من الكثير هنا مجيء «ذا» الاشارية بعد «مَنْ» ثم بعده اسم موصول، ولا يجوز جعل «ذا» بعده موصولاً لئلا يدخل موصول على موصول بعده.

(8) البقرة: 21.

(9) انظر الكشاف: 122، والبحر المحيط 1/ 234.

- وزيد بن علي هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، يكنى أبو الحسين، ويقال له: زيد الشهيد، رَوى عن ابيه واخيه أبي جعفر الباقر وغيرهما، توفي سنة 122 هـ. تهذيب الكمال 6/ 479، وتهذيب التهذيب 3/ 419، والأعلام 3/ 59.

الإشارة موصولاً بعد «ما» استفهامية كانت أوْ لاً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ ﴾[1]

أي: أنتم الذين، و﴿ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾[2] أي: مَا الَّتِي[3]، ولَمْ يُجوِّز البصريون ذلك إلاَّ في «ذَا» بشرط كونه بعد «مَا» أوْ «مَنْ» الاستفهاميتين إذا لم تكن زائداً[4]، وقال ابن قاسم: وَمَنَع بعض النحويين وقوع «ذا» موصولة بعد «من»[5] لأنَّ «مَن» يختص بمن يعقل، فليس فيها إبهام كما في «ما».

(مسألة:

﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[6]) تقدَّم إعرابه في بحث «ما»[7] («ما» مصدرية، أي: بالأمر، او موصول اسمي، أي: بالذي تُؤمَره، على حدِّ قولهم:

أَمَرْتُـــكَ الخَـــيرَ .. ..

وأمَّا من قال: «أمرتُكَ بكذا» وهو الأكثر [فمشكل][8]، لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً، نحو: (ويَشْرَبَ مِمَّا تشْرَبونَ)[9] أي: منه، وقد يقال: إنَّ «اصْدَعْ» بمعنى: «اؤْمَرْ» فيكون التقدير: فاؤمر بما تُؤمَر بِهِ (وأمَّا ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا) في

(1) البقرة: 85.
(2) طه: 17.
(3) في (س) بزيادة: يمينك.
(4) شرح الرضي على الكافية 3/ 24.
(5) الجنى الداني ص 23.
(6) الحجر: 94.
(7) انظر بحث (ما)، مغني اللبيب 1/ 346.
(8) في (س): (فيشكل).
(9) المؤمنون: 33.

الأعراف[1]، فيحتمل أن[يكون][2] الأصل: بما كذبوه، فلا إشكال) لأن حذف العائد المنصوب كثير؛ بل أكثر[3] (أَوْ بِمَا كَذَّبُوا بِهِ، ويُؤيّده التصريح به في سورة يونس[4]، وإنما جاز اختلاف المتعلق لأنّ (مَا كَانوا لِيؤمِنُوا) بمنزلة «كذبوا» في المعنى) فيتّفق متعلق الجارين (وأمّا (ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ)[5] فقيل: «الذي» مصدريّة[6]، أي: ذلك تبشير الله)[هذا على رأي يونس وهو قول الفراء[7]][8]، (وقيل: الأصل يبشّرُ الله به ثم حذف الجار توسُّعاً فانتصب الضمير ثم حذف[9]) قيل: لو فُتِحَ باب حذف العائد المجرور بهذا الطريق لوُجد السبيل إلى حذف كل عائد مجرور، وبطلانه معلوم، والأَوْلى أن يُقدر ذلك التبشير الذي يبشِّره الله عباده كما قال الزمخشري، نعم قال أبوحيان: وليس بظاهر؛ إذ لم يتقدّم في هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدلّ عليه من بشر أوْ شبهه[10].

---

(1) الآية 101.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: من الذكر .

(4) الآية: (ثم بعثنا من بعده رسلاً إلى قومهم فجاؤوهم بالبينات فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل كذلك نطبع على قلوب المعتدين) يونس: 44.

(5) الشورى: 23.

(6) في (س) بزيادة: وقد تقدم كون «الذي» مصدرية في المثال الرابع من الجهة الثالثة، لكنه مردود بجواز كون « الذي » موصولاً صفة لمحذوف كما في (خضتم كالذي خاضوا)، وهذا الكلام للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 223.

(7) ذكر المصنف هذا من قبل عن يونس والفراء والفارسي، وأنه ارتضاه ابن خروف وابن مالك، وعلى رأي يونس لا يحتاج المصدرية إلى عائد، وكذا قال الفرّاء، انظر شرح التسهيل 1/ 215، وانظر الارتشاف2/ 996، ومعاني القرآن للفرّاء 1/ 446، سورة التوبة آية 69 قوله تعالى: (وخضتم كالذي خاضوا) قال الفرّاء: «يريد كخوضهم الذي خاضوا» وانظر حاشية الدسوقي 3/ 262.

(8) ساقط من (س).

(9) الدر المصون 6/ 80.

(10) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 223، وانظر الكشاف 4/ 222 والبحر المحيط 7/ 493.

(مسألة:

يجوز في نحو: (تماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)[1] كوْنُ «الذي» موصولاً اسمياً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه) فالمراد حينئذٍ بالذي: [إمّا][2] غير من يعقل كما قال ابن قتيبة[3]، أي: على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع، من أحسن/ الشيء أجاد معرفته، أي: زيادة على علمه، [وإمّا][4] مَن يعقل، اي على العبد الذي أحسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما أمِرَ به، وقد فسّر الزمخشري بهما[5]، (وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج إلى عائد، أي: تماماً على إحسانه)، على أنَّ الضمير «أحسن» لله تعالى أوْ لِـ«موسى»، (وكونه نكرة موصوفة[6] فلا يحتاج إلى صلة[7][8])، قال أبوالبقاء: وليس بشيء[9]، لأنَّ الموصول لا بدَّ له من صلة، (ويكون «أحسن» حينئذٍ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجر[10])، لأنه غير متصرف، (وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني) ونقل ابن عقيل عن ابن

---

(1) الأنعام: 154، تقدمت في حرف الكاف، وتكررت في الباب الثالث «جعل المتعلق الواجبُ الحذفِ فعل لو وصف».

(2) ساقط من (س).

(3) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص 399، ص 400، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 263، والشمني2/ 223.

(4) في (س): (ويجوز أن يراد به).

(5) الكشاف 2/ 77.

(6) في (س) بزيادة: بأحسن.

(7) في (س) بزيادة: ولا إلى عائد.

(8) ذكر هذا أبوحيان لبعض نحاة الكوفة، ونقله عنه الشمني، انظر البحر المحيط 4/ 255، والشمني 2/ 223.

(9) التبيان 1/ 411.

(10) في (س) بزيادة: وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني كابن مالك فإنّه قال في التسهيل: وقد يقع الذي مصدرية وموصوفة بمعرفة وشبهها في امتناع لحاق ال»، فالأولى نحو: مررت بالذي أخيك، والثانية: مررت بالذي مثلك، حكاها الفرّاء عن العرب، وحصل من ذلك أن «الذي» يكون موصولة وموصوفة مستغنية بالصفة، ومصدرية محكوماً بحرفيتها.

مالك أنّه قال: وهو حاصل كلام أبي علي، وهو مذهب الفرّاء، وهو صحيح، وبه أقول[1].

(مسألة:

نحو: «أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ» يجوز فيه كون «ما» بمعنى «الذي»، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف) لاحتياج الجملة الواقعة صلة أوْ صفة إليه، (وكونها مصدريّة فلا عائد، ونحو: (حتّى تنفقوا ممّا تُحبُّونَ)[2] يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدريّة؛ لأنّ المعاني لا ينفق منها[3]، وكذا (وممّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُون)[4] فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبون) و(مَا رَزَقْنَاهُمْ) بالحُبِّ والرزق، وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق، فقد تعَسَّفْتَ من غير مُحْوِجٍ إلى ذلك)[5] وإنما حكم بالتعسّف؛ لأنّ التأويل على التأويل جمع بين المجازين فلا يرتكب من غير داع، (وقال أبوحيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مَرَرْتُ بِما مُعجَب لَكَ» لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو: «سَرَّني ما مُعْجَبٍ لَكَ» لثبت ذلك) لانتفاء احتمال الزيادة، لعدم وقوعها بعد الباء، وفيه بحث لما مرَّ في «ما» الزائدة أنّها تقع بعد الرفع، مثل: «شتَّان مَا زَيْد وَعَمرو»[6].

(انتهى[7]، ولا أعلمهم زَادوا ما بعد الباء إلاّ ومعناها السببيّة، نحو: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُم لَعَنَّاهُمْ)[8] (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لهم [9])) ردٌّ لدعوى أبي

---

(1) المساعد 1/ 167، وانظر شرح التسهيل 1/ 219، ومعاني القرآن للفراء 1/ 365.
(2) آل عمران: 92.
(3) أي: المعاني التي منها المحبة، إذ لو كانت مصدرية لكان التقدير: حتى تنفقوا من حبّكم، وذلك غير ممكن.
(4) البقرة: 3.
(5) في (س) بزيادة: جواب لقوله: فإن ذهبت.
(6) انظر مبحث «ما» الزائدة، مغني اللبيب 1/ 342.
(7) أي: كلام أبي حيان، انظر البحر المحيط 1/ 180.
(8) المائدة: 13.
(9) آل عمران: 159.

حيان احتمال زيادة «ما» في المثال بأنّ الباء فيه للإلصاق، لا لسببيّة[1]، قيل: وفيه إشعار بموافقة أبي حيان على أنّه لو سمع «سرّني ما معجب» ثبت كون «ما» موصوفة، والظاهر أنّه لا يثبته، ولو سمع ذلك، لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها[2]، وأجيب بأنّ كلام أبي حيان مبني على الأصل، وهو عدم الحذف[3].

(مسألة:

إذا قلت: «أعجبني من جاءك» احتمل كون «مَن» موصولة أوْ موصوفة) صوابه الواو كما مرّ، (وقد جوّزوا[4] في ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[5])، وفيه سؤال مشهور، وهو أن محطّ الفائدة الخبر، ولا فائدة في هذا الخبر، أجاب التفتازاني بأنّ مضمُون الجار والمجرور مبتدأ، بمعنى: وبعض الناس من هو كذا، فيكون مَناط الفائدة تلك الأوصاف[6]، وفي قول الحماسي:

فَمِـنْهُم لُيُـوثٌ لاَ تُـرام وبَعْـضُهم ... مِمَّـا قمـشت وضـمّ حَبْـلُ الحاطب[7]

---

(1) في (س) بزيادة: «وما» لا تزداد بعد الباء إلاّ إذا كانت للسببية.
(2) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 223.
(3) أجاب عنه الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 224.
(4) أي جوّزوا الوجهين: الموصولة والموصوفة في «مَن» في الآية.
(5) البقرة: 8، وانظر الكشاف 1/ 94.
(6) حاشية السعد على الكشاف ل/ 128.
(7) بيت من الكامل لموسى بن جابر الحنفي ي الأغاني 11/ 318، وديوان الحماسة للمرزوقي ص 363، وخزانة الأدب 1/ 295، ويحي بن منصور الحنفي في جمهرة اللغة ص 707، وبلا نسبة في الاشتقاق ص 245، والمخصص 15/ 151، والشاهد في «فمنهم ليوث» حيث إن مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى «ومن الرجال رجال» ويكون مناط الفائدة الأوصاف المذكورة.
- والحماسي هو: موسى بن جابر بن أرقم بن سلمة بن عبد الحنفي اليمامي، شاعر نصراني جاهلي، كثير الشعر، وكان يلقب أزيرق اليمامة، ويعرف بابن ليلى، ويقال له: ابن الفريعة، توفي سنة 1369 هـ شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 363، وخزانة الأدب 1/ 296، والأعلام 7/ 320.

تأنيس لِمَا ذكرنا، حيث وقع قرينة منهم، وهي بعضهم مبتدأ لا خبراً، (وضعّف أبوالبقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام[1]، وأجيب بأنها نزلت في عبدالله بن أُبَيْ) رئيس المنافقين (وأصحابه[2]).

(1) التبيان 1/ 27.

(2) المجيب أبوحيان انظر النهر الماد 1/ 50، وتبعه السمين في الدر 1/ 110، وابن عادل الحنبلي في اللباب 1/ 226.

- وعبد الله بن أُبَي هو: هو عبدالله بن أبي مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي، ويكنى أبا الحباب، رأس المنافقين في الإسلام، كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم، وأظهر الاسلام بعد غزوة بدر، مات سنة 9 هـ. الأعلام 4/ 65.

باب التوابع

(لحو: (آمَنَّا بِرَبِّ العالمين ربِّ مُوسى وَهَارُونَ)[1] يحتمل[2] بدل الكلّ) قاله أبوالبقاء في الأعراف[3]، وعلّل البيضاوي بقوله: لئلاّ يُتوهّم أنّهم أرادوا به فرعون[4]، وقيل: نعت لِـ«رب العالمين»[5] وفيه بحث، (وعطف البيان) قاله الزمخشري في الشعراء، وعلّل بأنّ فرعون كان يدّعي 390/ب الربُوبيَّة، فأرادوا أن يعزلوه[6]، وتبعه المصنف، وأمّا ما ذكره في اللباب الرابع من أنّ ابن طراوة ذهب إلى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأوّل، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه[7]، فليس بمرضيّ عنده كما لا يخفى. 390/ ب

(ومثله (نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ واسْمَاعِيلَ واسْحَقَ)[8] قال أبوالبقاء: «إبراهيم» وما بعده بدل تفصيلي من آبائك[9]، وقال الزمخشري: عطف بيان[10]، وقال المهدوي: منصوب بإضمار «أعني»[11]. ((فانظُرْ كَيْفَ كانَ عَاقِبَةُ

(1) الأعراف: 121، 122، وانظر سورة الشعراء: 47، 48.

(2) أي: «رب موسى».

(3) التبيان 1/ 438.

(4) تفسير البيضاوي 1/ 354.

(5) انظر تفسير اللباب 9/ 264.

(6) الكشاف 3/ 319.

(7) انظر الباب الرابع: ما افترق فيه عطف البيان والبدل، الأمر السادس: أنّه لا يكون بلفظ الأول 2/ 527 من مغني اللبيب، وفيه رد المصنف على ابن الطراوة وابن مالك.

(8) البقرة: 133.

(9) التبيان 1/ 101.

(10) الكشاف 1/ 219.

(11) انظر قول المهدوي في البحر المحيط 1/ 573.

- والمهدوي هو: أبوالعباس أحمد بن عامر بن أبي عباس المهدوي التميمي، مقرئ أندلسي، نحوي لغوي مفسر عالماً بالأدب والقراءات، أصله من المهدية بالقيروان، له كتب منها: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» وهو تفسير كبير للآيات يذكر القراءات والإعراب، واختصره وسماه «التحصيل في مختصر التفصيل» و«تعليل القراءات السبع»، توفي سنة 440 هـ. إنباه الرواة 1/ 126، وبغية الوعاة 1/ 351، والأعلام 1/ 184.

مَكْرِهِمْ أنَّا دَمَّرْنَاهُمْ)[1] فيمن فتح الهمزة)، عاصم وحمزة والكسائي[2]، (ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضاً، أي: هي)، أي: العاقبة ((أنَّا دَمَّرْنَاهم)) يشعر كلامه بأنه يحتمل[3] البيان؛ لكن لم أقف عليه، وقد ذكر الحلبي منه عشرة أوجه:

كونه على حذف الجار، أي: لأِنَّا ، وكان تامة و«عاقبة» فاعل، و«كيف» حال.

وكونه بدلاً من «عاقبة».

وكونه خبر مبتدأ محذوف، ويجوز مع هذه الثلاثة أن تكون ناقصة، ويجعل «كيف» خبرها، فتصير الأوجه ستة، وتزيد مع الناقصة وجهاً آخر، وهو أن يجعل «عاقبة» اسمها و«أنَّا» خبرها، و«كيف» حال.

وكون «كان» زائدة، و«عاقبة» مبتدأ خبره «كيف» و«أنَّا» بدل من «عاقبة».

وكونه على حذف الجار، إلاَّ أنَّ الباء ذكره أبوالبقاء، وكونه بدلاً من «كيف»، وهذا وَهْمٌ من قائله[4].

(مسألة:

نحو: (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى)[5] يجوز فيه كون «الأعلى» صفة لِـ«اسم» أوْ صفة لِـ«الرَّب»)، وعلى الأوَّلِ يتعيَّن جعل «الذي» نعتاً لِـ«الاسم»، أوْ مقطوعاً؛ لئلاً يلزم الفَصْل بين الصفة والموصوف بصفة غيره، وهنا سؤال

---

(1) النمل: 51.

(2) في النشر 2/ 338، «فقرأ الكوفيون ويعقوب بفتح الهمزة وقرأ الباقون بكسرها». وفي اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 2/ 330 «فعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الهمزة ... والباقون بكسرها».

(3) في (س) بزيادة: عطف.

(4) انظر الدر المصون 5/ 320.
وفي التبيان قال أبوالبقاء: «هو في موضع نصب، أي: بأنَّا أوْ لأنَّا».

(5) الأعلى: 1.

مشهور[1]، وهو أن المقصود بالتسبيح هو الربّ تعالى، لا اللفظ الدّال عليه، فكيف عُلّق التسبيح بالاسم[2]؟ قال أبوالبقاء: قيل لفظة اسم زائدة، [وقيل:][3] في الكلام حذف مضاف، أي: سبِّح مسمى اسم ربك، ذكرهما أبوعلي في كتاب الشعر، وقيل: هو على ظاهره، أي: نَزِّه اسمه على الابتذال والكَذِب إذا أقسمتَ به[4].

(وأمَّا نحو: «جَاءَني غلامُ زيدٍ الظريف» فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلاّ بدليل؛ لأنّ المضاف إليه إنّما جيء به لغرض التخصيص) الظاهر لغرض التعريف، (ولم يُؤتَ به لذاته)، قيل: الفرق بينهما أنّ المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف، وهو التسبيح، ومضافٌ لّما بعده، وليس المضاف إليه في المثال كذلك[5]، (وعكسه) أي: عكس المثال: (كُلُّ فتىً يَتَّقِي فَائِزُ[6]) (فالصفة للمضاف إليه) لاَ للمضاف كما في المثال، فالعكس بمعنى القلب، لاَ العكس المنطقي، (لأنّ المضاف) الذي هو «كلُّ» (إنّما جيء به لقصد التعميم لاَ للحُكْم عليه، ولذلك) [أي: لكون المقصود في مجيء المضاف في «كل فتىً»][7] التعميم (ضعف قوله:

---

[1] في (س) بزيادة: وهو أنه يوهم كون الاسم عين المسمى، لأنّ المقصود تنزيهه تعالى، لا تنزيه اسمه، أجاب البيضاوي: بأنّ المراد به اللفظ، لأنه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة له عن الرفث وسوء الأدب.

[2] هذا الكلام والزيادة التي في (س) من كلام الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 225.

[3] ساقط من (س).

[4] التبيان 2/ 498، 499، وما نسبه أبوالبقاء للفارسي لم أجده في كتاب الشعر.

[5] قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 225.

[6] هذا شطر بيت من المتقارب، ولم نقف له على تتمة ولا قائل، كذا في حاشية الدسوقي 3/ 266، ومغني اللبيب لمحقيق محمد محي الدين عبدالحميد 2/ 651 ولم اجد عليه تعليقاً في شرح أبيات، ولا شرح الشواهد للسيوطي، والشاهد في «كل فتى جائز» حيث الصفة «فائز» للمضاف إليه «فتى» المغني بعكس المثال السابق.

[7] في (س): (لكون الصفة في «كل فتى يتقي» للمضاف إليه).

وَكُــلُّ أَخٍ مُفَارِقُــهُ أَخُــوهُ   لَعَمْــرُ أَبِيــكَ إِلاَّ الْفَرْقَــدَانِ

تقدم شرحه في «إِلاَّ»[1]، فإنَّ قوله: «إلاَّ الفَرْقَدانِ» صفة لِـ«كلُّ» لاَ لِـ«أخٍ» وَإلاَّ لاَنْجر»[2].

(مسألة:

نحو: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾[3] و«مَرَرْتُ بالرَّجلِ الَّذِي فَعلَ» يجوز في الموصول أن يكون تابعاً، أوْ بإضمار «أعني»، أوْ «أمدح»، أوْ «هو») [هذا في المثال، وفي الآية يُقدَّر «هم»][4]، (وعلى التبعيَّة فهو نعت لاَ بدل)، وجه تعين النعت فيهما أنَّ الموصول [الذي يمكن][5] جعله نعتاً[6] [يمتنع جعله بدلاً على أنَّ ذا اللام أعْرف منه عند ابن كيسان[7]؛ لأنَّ الموصوف أخصُّ/ من النعت، قال الرضي: فإن وجدتَ الأخصَّ في مذهب تابعاً لغير الأخصّ فهو بدل عند صاحب اهل المذهب[8]][9].

نعم ذكر الحلبي[10] في الآية ثلاثة أوجه أظهرها أنّه نعت والثاني بدل، والثالث عطف بيان[11].

---

(1) انظر مبحث «إلاَّ» شاهد رقم (106).

(2) في (س) بزيادة: والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود، و«كل» لإفادة الشمول فقط، وفيه أيضاً فصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

(3) البقرة: 2، 3.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (مادام يمكن).

(6) في (س) بزيادة: يتعين هذا ويغني عن غيره، ولهذا لم يذكر الزمخشري ولا أبوالبقاء غيره

(7) انظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي على الكافية 2/ 313.

(8) المصدر السابق.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: وغيره.

(11) الدر المصون 1/ 92.

- في (س) بزيادة: ويؤيد ما ذكرنا.

(إلاّ إذا تعذّر، نحو: ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ ﴾[1] لأنّ النكرة لا تُوصف بالمعرفة) وكونه بدلاً لا يتعيَّن؛ لاحتماله النعت المقطوع كما صرّح به في النوع الثاني[2].

---

(1) الهمزة: 1، 2.

(2) انظر النوع الثاني من الجهة السادسة وهو «يشترط التعريف في عطف البيان ونعت المعرفة، والتنكير في الحال والتمييز».

(باب حروف الجر

مسألة: نحو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» تحتمل الكاف عند المعربين الحرفية، فيتعلق باستقرار؛ وقيل: لا تتعلق[1])، هذا قول الأخفش وابن عصفور[2]، (الاسمية[3] فتكون مرفوعة المحلّ وما بعدها جرٌّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق)، لعدم الحاجة إليه كما في «زيدٌ مثل عمرو»، (ونحو: «جَاءَ الذي كَزَيْدٍ» يتعيَّن الحرفيّة، لأنَّ الوصل)، أي: كون الشيء صلة للموصول بالمتضافيين[4] ممتنع)، بخلاف الجار والمجرور.

ـ مسألة: «زيدٌ عَلَى السَّطح» يحتمل «على» الوجهين) كونُ «على» حرفاً، وكونها اسماً[5] بمعنى «فوق» (وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف)، لأنها في موضع الخبر.

ـ مسألة: قيل في نحو: (والضُّحَى واللَّيل)[6]: أنّ الواو) الثانية (تحتمل العاطفة والقسميّة، والصواب الأول)؛ لعدم احتياجه إلى تقدير جواب آخر،

---

(1) في (س) بزيادة: وقد تقدم في الباب الثالث أن هذا...

(2) ذكر في الباب الثالث « ذكر ما لا يتعلق » في شبه الجملة أن الأخفش وابن عصفور ذهبا إلى أن كاف التشبيه لا تتعلق... انظر شبه الجملة 2/ 510 مغني اللبيب وانظر رأي الأخفش وابن عصفور في شرح الجمل لابن عصفور 1/ 483، والجني الداني ص 86، والارتشاف 4/ 1710

(3) ذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسماً إنما يجوز في ضرورة الشعر، وذهب الأخفش والفارسي وابن مالك على أنها تكون اسماً في الكلام وقد كثر جرّها بالحرف وأضيف إليها وأسند إليها، لكن كل هذا في الشعر. انظر الكتاب1/ 407، انظر رأي الأخفش في الجني الداني ص 79، وسر صناعة الإعراب 1/ 290، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 169، ورأي الفارسي في الإيضاح ص 207.

(4) في (س) بزيادة: أي: بالمضاف والمضاف إليه.

(5) في (س) بزيادة: ظرفاً.ى

(6) الضحى: 1، 2.

لاتحاد القسم والمقسم به، (وإلاَّ فلا يحتاج كلٌّ إلى جواب)، لتعدد القسم والمقسم به، (وممَّا يوضحُه)، أي:رجحان الأوّل، (مجيء الفاء) محل الواو (في أوائل سورتي والمرسلات[1] والنازعات[2])، فإنَّ الفاء لا يكون للقسم، فيتعيَّن العطف، فيناسب حمل سورة الضحى عليها.

---

(1) الآية: (والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً) المرسلات: 1-2.

(2) الآية: (والنازعات غرقاً والناشطات نشطاً والسابحات سبحاً فالسابقات سبقاً) النازعات: 1-4.

(باب في مسائل[1] مفردة

مسألة: (يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ)[2] فيمن فتح الباء) ابن عامر، وابوبكر[3]، (يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأوّل[4] - وهو الأولى -)، لوليه الفعل، ولأنّه أقرب إلى المفعول به من الآخرين؛ ولهذا لم يرجح أحدهما (أوْ الثاني أوْ الثالث[5]، ونحو: (ثم نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى)[6] النائب الظرف[7] أوْ الوصف) يعني «أخرى» فإنها في الأصل صفة مصدر محذوف، أي: نفخ فيه نفخة أخرى، (وفي هذا ضعف، لضعف قولهم: «سِيرَ عليه طويل») أي: سَيْرٌ طويلٌ، لأنّ شرط قيام المصدر مقام الفعل أن يكون ملفوظاً به كما قال الرضي[8]، ولأنّه يلزم الجمع بين المجازين كما قال المصنف في «ما» الكافّة[9].

ـ مسألة:

«تجلّى الشَّمْسُ» يحتمل كون «تجلّى» ماضياً تُركت التاء من آخره لمجازية التأنيث، وكونه مضارعاً أصله: «تتجلّى» ثم حُذفت إحدى التاءين على حدِّ قوله تعالى: (ناراً تَلَظَّى)[10] ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلاّ لقيل: «تلظّت»؛ لأنّ

---

(1) لم يذكر المصنف إلاّ مسألتان، وعلّل الدسوقي بقوله: «مراده بالجمع ما فوق الواحد» حاشية الدسوقي على المغني 3/ 268.

(2) النور: 36.

(3) النشر في القراءات العشر 2/ 332.

(4) وهو «له».

(5) والثاني هو «فيها»، والثالث هو «الغدوّ».

(6) الزمر: 68.

(7) في (س) بزيادة: لقربة من الفعل.

(8) شرح الرضي على الكافية 1/ 220.

(9) انظر قول المصنف في «ما» الكافة، مغني اللبيب 1/ 337.

- ولعلة أخرى وهي: أنّه إذا وُجد في الجملة ظرف ومصدر كان الظرف أولى بالنيابة من المصدر ولأن الجار والمجرور هو القائم مقام المفعول به عند حذف الفاعل، انظر حاشية الدسوقي 3/ 268.

(10) الليل: 14.

التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً، وبما ذكَرْنا من الوجهين)؛ بل من الوجه الثاني[1] (في المثال الأوّل تعلم فساد قول من استدلّ على جواز نحو: «قَامَ هِنْدٌ» في الشعر بقوله:

تمنّى ابْنَتَاي أَنْ يعيش أبوهما[2]) .. ..

صدر بيت من الطويل للبيد عجزه:

وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبيعَةَ أَوْ مُضَر[3].

(يجوز أن يكون أصله: تتمنى)، فلا يمكن الاستدلال به، أو يضعف، فإن قيل: أليس شوكة التأنيث ضعفت بالتثنية، فجوّز تذكير الفعل كما في قوله تعالى:

---

(1) عُلِم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعاً محذوفاً من إحدى التاءين ... انظر حاشية الشمني 2/ 226.

وفي حاشية الدسوقي على المغني 3/ 268: «وأجيب بأنّ قوله: «وبما ذكرنا من الوجهين» فيه حذف مضاف، أي: من جواز الوجهين وهو كون «تجلى» ماضياً أوْ مضارعاً فالسقوط جاء من جوازهما».

(2) البيت للبيد بن ربيعة في الأغاني 15/ 379، وخزانة الأدب 4/ 314، وشرح أبيات المغني 2/ 22، وشرح المفصل 8/ 99، وشرح الرضي على الكافية 3/ 397، وأمالي الشجري 2/ 317، والشاهد فيه شذوذ حذف التاء من «تمنى» لأن فاعله حقيقي التأنيث وهو «ابنتاي».

(3) في (س) بزيادة: وبعده:

فقوما وقولا بالذي تعلمانه	ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعراً
وقولا هو المرء الذي لا صديق	أضاع ولا خان الخليل ولا غرر
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

«إلى الحول» متعلق بقولا، وقوله ثم اسم السلام عليكما، كناية عن الأمر بترك ما كان أمرهما به من القول والبكاء، والاسم مقحم، وقد استشهد به أبوالبقاء وغيره على ذلك.

﴿ قَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾[1]؟، قيل تذكيره في الآية بناء على كون نسوة جمع تكسير لم يبق فيه لفظ الواحد بخلاف التثنية، ولهذا لم يُسمع «قَامَ الهندان»[2].

(الجهة السادسة: أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئاً، ويشترطون في آخر نقيض ذلك/ الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم)[3] يعني بها اتيان الفعل على ما ينبغي، (وصحيح أقيستهم، فإذا لَمْ يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلنورِد أنواعاً مِن ذلك مُشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأوّل: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان والاشتقاق للنعت) [قال الرضي: إنّ جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق][4]، ولذلك استضعف سيبويه، نحو: «مررتُ برجل أسد» وصفاً[5]، قال ابن الحاجب في شرح كافيته: لا فرق بين أن يكون مشتقاً أوْ غيره[6]، لكن لمّا كان الأكثر في الدلالة على المعنى من المتبوع هو المشتق، تُوهّم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق.

(ومن الوَهَمِ في[7] الأوّل قول الزمخشري في ﴿ مَلِكِ النَّاس إِلَهِ النَّاس﴾[8] إنَّهُمَا عَطفَا بَيانٍ[9]، والصواب أنهما نعتان)، [ويجوز أن يكونا بدلين][10]، (وقد يُجاب بأنهما جريا مجرى الجوامد؛ إذ يُستعملان غير جاريَيْن على موصوف، وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا: «إله واحد »، و«ملك عظيم») ويُجاب عن

---

(1) يوسف: 30.

(2) انظر البحر المحيط 5/ 301، وتفسير اللباب 11/ 77، والنسوة اسم جمع عند سيبويه والمبرد، انظر المقتضب2/ 292.

(3) في (س) بزيادة: ويراد بالحكمة هنا.

(4) في (س): (قال الرضي: هذا مذهب الجمهور).

(5) شرح الرضي على الكافية 2/ 289، وانظر الكتاب 1/ 434.

(6) المصدر السابق.

(7) اي: عطف بيان.

(8) الناس: 2، 3.

(9) الكشاف 4/ 828.

(10) في (س): (وجوّز الحلبي كونهما بدلين ايضاً).

الثاني بما صرّح في الكشاف بأنّ الإله اسم غير صفة[1]، واعتُرض بأنه متناقض بجعله معنى المعبود، وأجاب التفتازاني بأنه لم يجعله بمعنى المعبود حتى يكون صفة، بل جعله اسماً يقع على المعبود ثم غلب على المعبود بحق، وهذا القدر لا يقتضي الوصفية.

(ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: «مررت بهذا الرجل»:

إنّ الرجل نعت)، قال ابن الحاجب[2]: إنّما التزم وصف[3] هذا بذي اللام للابهام[4]، [قال ابن عطية في أول سورة يوسف: القرآن نعت لهذا، ويجوز فيه البدل، وعطف البيان فيه ضعيف[5]][6].

(قال: ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمُهم أن عطف البيان لا يكون إلاّ أخَصَّ من متبوعه، وليس كذلك فإنّه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخَصَّ من النعت، وقد هُدِيَ ابن السيِّد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني[7]، انتهى) [ظاهر كلام الرضي أن الحامل لهم على ذلك ليس ما قاله ابن مالك، بل هو صدق حد النعت عليه][8]، فإنّه قال: والأكثرون على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره، ولأنّه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجوليّة، وهذا حدّ النعت، [أي: ما دلَّ على معنى من متبوعه][9]،

---

(1) في الكشاف 4/ 828 «إله الناس، خاص لا شركة فيه فجعل غاية للبيان».
(2) في (س): (منهم ابن الحاجب حيث قال:).
(3) في (س) بزيادة: باب.
(4) شرح الرضي على الكافية 2/ 316.
(5) المحرر الوجيز 3/ 219.
(6) ساقط من (س).
(7) انتهى كلام ابن مالك، انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 320.
(8) ساقط من (س).
(9) ساقط من (س).

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق، والجواب أنّه ليس بشرط في الوصف[1][2].

(قلت: وكذا الزجّاج والسّهيلي، قال السّهيلي: وأمّا تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح، كما سَمّى التوكيد وعطف البيان صفة[3]،) قيل: هذا تشبيه الشيء بنفسه مع غيره.

(وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك) أي: في نحو: «مررتِ بهذا الرجل» (الصفة والبيان، ثم استشكَلَهُ بأنّ البيان أعرف من المبين وهو جامد)؛ قيل: وقد يمنع هذا، وقد أسلفنا في فَصْل «ال» أن سيبويه جعل ذا الجمّة من قولهم: بأنّ هذا الجمّة، عطف بيان واسم إشارة أخصّ منه، ونحن قد أسلفنا الجواب هناك[4].

(والنعت دون المنعوت أوْ مُسَاوٍ لَهُ) يعني في رتبة التعريف، فلا يكون النعت أعرف من المنعوت، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف حتى تظهر هذه المسألة، فمذهب سيبويه وعليه الجمهور أن أعرفها المضمر ثم العلم/ ثم اسم 1/392
الإشارة ثم ذو اللام والموصول، [وأمّا المضاف إلى أحَدِ الأربعة، فتعريفه مثل

---

(1) شرح الرضي على الكافية 1/377.

(2) في (س) بزيادة: ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام، أما اسم الجنس، فلأنه هو الدال على الماهية، والمحتاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهيّة المشار إليه وأما التعريف باللام، فلأنّ تعيين الماهية حَصَل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الإشارة، فلم يبق إلاّ تطابق النعت والمنعوت مع أنهما كلمات بمنزلة قولك: الرجل المعهود، لأنّ اللفظ هذا لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دلّ عليه الرجل، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد، فنظرة شدة احتياج المبهم إلى صفته، فيفهم من هذا أن الحامل لهم على ذلك صدق حدّ النعت عليه لا ما ذكره ابن مالك. وهذا الكلام للشمني، انظر حاشية الشمني 2/226.

(3) في نتائج الفكر للسهيلي ص 168، قال السهيلي: «... كقولك: هذا الرجل، فالرجل تبين لـ« هذا» أي: عطف بيان، وتبينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت...»، وانظر الكتاب 2/ 351، 359، 378، 2/ 184.

(4) انظر فصل «ال» وانظر الكتاب 2/ 184، 186، 190، 191، والهمع 3/ 159.

تعريف المضاف إليه[1] [عند سيبويه][2]، [وأنقص منه عند المبرد][3]، فالظريف في «رأيت غلام الرجل الظريف» بدل عند المبرد[4]، وصفة عند سيبويه[5]، ومذهب الكوفيون أن الأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام، وعند ابن كيسان أعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول[6]، وعند ابن السرّاج أعرفها اسم الإشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام[7]، وقال ابن مالك: اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يشتبه مفسره ثم اسم الإشارة والمنادى ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه[8]، (وهو مشتق أوْ في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قُدِّر)، أي: ذو اللام في المثال[9]، (نعتاً، فاللام فيه للعهد، والاسم مؤوّل بقولك: الحاضر أوْ المشار إليه، وإذا قُدِّر بياناً فاللام لتعريف الحضور، فيساوي)، أي: المعرف الحضوري (الإشارة بذلك) التقدير، (ويزيد) عليها (بإفادته الجنس المعين) الذي هو جنس الرجل (فكان) أي: الرجل على هذا التقدير (أخصّ) من هذا لعدم دلالته على الجنس المعين (قال: هذا)، أي: كون الرجل مؤوّلاً بالحاضر أوْ المشار إليه عند تقديره نعتاً (معنى قول سيبويه) إنّ الرجل نعْتٌ لاسم الإشارة (انتهى)[10].

---

(1) في (س): (والمضاف في رتبة المضاف إليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف إلى غير المعرف باللام).

(2) الكتاب 2/ 7، وشرح الرضي على الكافية 2/ 313.
- ساقط من (س).

(3) في (س):(وعند المبرد المضاف أنقص من المضاف إليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف إلى الأربعة).

(4) المقتضب 4/ 282.

(5) الكتاب 2/ 7.

(6) انظر رأي الكوفيين وابن كيسان في اللباب 1/ 494، وشرح الرضي على الكافية 2/ 313.

(7) الأصول في النحو 2/ 313، وانظر اللباب 1/ 494، وشرح الرضي على الكافية 2/ 313، والإنصاف2/ 708.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 115، وانظر شرح الرضي على الكافية 2/ 313.

(9) في (س) بزيادة: في نحو: مررت بهذا الرجل.

(10) شرح الجمل لابن عصفور 1/ 300، 301، 302، 303، 304. وقد تقدم زعم ابن عصفور في فصل «ال»، انظر مغني اللبيب 1/ 62.
- وفي (س) بزيادة: كلام ابن عصفور.

(وفيما قاله نظر؛ لأنّ الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ«مَرَرْتُ بزيدٍ هذا»، فأمّا نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، إنّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟).

قيل: إنّما احتاجوا[1] إلى تأويل هذا بمعنى المشار إليه، أوْ الحاضر؛ لأنّهم يروْن أنّ النعت لابدّ أن يكون مشتقاً أوْ مؤوَّلاً[2]، وهذا لا يقدح في تأويل ابن عصفور[3]، لأنّ «أل» متى سُلِّم كونه للحضور ـ كما يراه هو، وكان مدخوله هو الحاضر ـ لزم أن يكون الرجل بعد بمعنى الحاضر، لا من جهة كونه تفسيراً لهذا؛ بل من جهة دلالة الأداة[4]، (قال الزمخشري في (ذَلِكُمْ اللهُ رَبُّكُمْ)[5]: يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة، أوْ بياناً، و«ربُّكم» الخبر[6])، ثم قال: لَوْلاَ أنّ المعنى يَأْباهُ، وردّه أبوحيان أولاً: بأنّ الله عَلَمٌ، لاَ جِنْس، فلا يُوصف به، وثانياً: بأنّه يكون قد أخْبَرَ عن المشار إليه بتلك الصفات والأفعال أنّه مَالِككم ومُصْلِحُكم، وهذا معنى سائغ لائق[7]، [وفي الكشاف:][8] أمّا أبَا المعنى على تقدير[9] الوصف، فقيل: إن المقصُود أنّه المتفرّد بالالهيّة؛ لأن المتفرّد هو ربكم، لأنّ المشركين ما كانوا مُعترفين بالمتفرّد على الإطلاق، وأمّا عطف البيان، فقيل: لأنّه[10] تخييل الشركة، الا ترى أنّك إذا قلت: «ذلك الرَّجُلُ سَيِّدُكَ عندي، ففيه

---

(1) في (س) بزيادة: النحويون.

(2) في (س) بزيادة: بمشتق.

(3) في (س) بزيادة: ولا يدفعه.

(4) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 227.

(5) الأنعام: 102، فاطر: 13.

(6) عبارة الزمخشري في سورة فاطر، انظر الكشاف 3/ 615، وفي سورة الأنعام، قال الزمخشري: « ذلكم إشارة إلى الموصوف ممّا تقدم من الصفات، وهو مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة » انظر الكشاف 2/ 51.
- في (س) بزيادة: عبارته في سورة فاطر، ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أوْ عطف بيان، و«ربكم» خبر.

(7) البحر المحيط 7/ 292.

(8) في (س): (قال صاحب الكشاف).

(9) في (س) بزيادة: تجويز.

(10) في (س) بزيادة: يوهم.

نوع شركة، لأنّ «ذا» اسم[1] مبهم[2]، (فجوّز في الشيء الواحد البيان والصفة)، وبينهما تنافٍ[3]، ويُدفع بأنّه جاز أن يُجعل بياناً نظراً إلى جموده، وصفة نظراً إلى جواز تأويله بالمشتق، كالمستحق للعبادة، (وجوّز/ كون العَلَم نعتاً، وإنما يُنعَت ولا 392/ ب
ينعت به[4])، قد يقال إنّما جعله وصفاً باعتبار أصله، لا باعتبار علميّة[5]، (وجوّز نعت الإشارة بما ليس مُعّرفاً بلام الجنس، وبذلك مّما أجمعوا على بطلانه[6])، وهذا أيضاً بإعتبار أصله المنقول عنه قبل العلميّة، وهو الإله الذي بمعنى المعبود، فاللاّم حينئذٍ للجنس، فكأنّه قيل: ذلكم المعبود ربّكم.

(النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولِنعت المعرفة، والتنكير للحال، والتميز، وَأفْعَلَ «مِنْ» ونعت النكرة.

ومِن الوَهَمِ في الأوّل[7] قولُ جماعة في «صديد» من (ماءٍ صَدِيدٍ)[8]،[9] وفي (طَعَامِ مَسَاكِين)[10] من (كَفَّارَةُ طَعَامِ مَسَاكِين) فيمن نوّن «كفارة»:) [وهو مَا عَدَا نَافع وابن عامر][11]، قال الحلبي: رفع طعام على ثلاثة أوجه: أنّه بدل من «كفارة»، وأنّه بيان لها، قاله الفارسي، وأنّه خبر مبتدأ محذوف[1]، (إنهما عطفا

---

(1) ما نسبه الشارح للزمخشري لم أجده في الكشاف في جميع السور التي فيها (ذلكم الله ربكم) وهي سورة يونس: 3، 32، والزمر: 6، وغافر: 62، 64، والأنعام: 102، وفاطر: 13.

(2) في (س) بزيادة: ونقل عن استاده أن ذلك يشار فيه إلى ما يسبق فللدلالة على جدادة ما بعده بسبب الأوصاف السابقة ولو كان وصفاً أوْ بياناً لكان المشار إليه ما بعده، قال: وهذا في الأوّل حسن دون الثاني إلاّ أن يكون قوله: أوْ عطف بيان إشارة إلى المذهب الذي يجعل الجنس الجاري على المبهم غير وصف فيكون حكمه حكم الوصف، أي: في كونه إشارة إلى ما بعده.

(3) في (س) بزيادة: لأنّ البيان لا يكون إلاّ جامداً والصفة لا تكون إلا مشتقاً.

(4) في (س) بزيادة: ويجاب بأنّه جار مجرى العلم لغلبته عنده.

(5) في (س) بزيادة: وبهذا يندفع قوله.

(6) في (س) بزيادة: فإن جعله نعتاً لاسم الإشارة باعتبار.

(7) في (س) بزيادة: أي: في اشتراطهم التعريف للبيان ولنعت المعرفة.

(8) إبراهيم: 16.

(9) في (س) بزيادة: ومنهم الزمخشري فإنّه قال: «صديد» عطف بيان لـ«ما».

(10) المائدة: 95.

(11) النشر 2/ 255.

- في (س) بزيادة: قرأ نافع وابن عامر بإضافة «كفارة» والباقون بتنوينها.

محذوف[1]، (إنهما عطفا بيان[2]، وهذا إنّما هو مُعترِض على قول (البصريين) [معنى أكثرهم][3]، (ومَن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً[4]، وأمّا الكوفيون فيرون أنَّ عطف البيان في الجوامد كالنعتِ في المشتقات[5]، فيكون في المعارف النكرات، وقول بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:

.. .. مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[6]

بيت من الطويل صدره:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ

«ساورتني» أي: وَاثبتني، و«ضَئيلة» وزان قَبِيلَة: حيَّة دقيقة أتتْ عليها سُنون كثيرة فَقَلَّ لحمها، واشتدَّ سُمُّها، و«مِنَ» للبيان، و«الرُّقْش» جمع «رَقْشاء» حَيَّة فيها نُقَط سوداء وبَيَاض، و«السُّمُّ» مثلث السين معروف، و«النّاقع» بالقاف: البَالِغ.

(إنّه نعت)، [قال ابن عقيل: أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة][7]، [وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يُوصَف به إلاَّ ذلك

---

(1) الدر المصون 2/ 610.

(2) القائل أن «طعام» عطف بيان هو الفارسي، انظر الحجة 3/ 258 وانظر البحر 4/ 24.
والقائل أن «صديد» عطف بيان هو الزمخشري، انظر الكشاف 2/ 513.

(3) ساقط من (س).

(4) لأنّ البصريين شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في نكرات، انظر البحر 4/ 24، والهمع 3/ 160.

(5) انظر رأي الكوفيين في الهمع 3/ 159، فقد ذكر أنّه يوضحه ويخصصه، ويكون في النكرات والمعارف، وضرب مثلين: جاء أخوك زيد، والثاني: (من شجرة مباركة زيتونة).

(6) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص 53، وخزانة الأدب 2/ 404، والكتاب 2/ 89، والشاهد في «ناقع» استشهد به على جواز نعت المعرفة بالنكرة.

(7) ساقط من (س).

الموصوف][1]، وجعل منه هذا البيت[2]، (والصواب أنّه خبر للسُّمّ، والظرف متعلق به، أوْ خبر ثان[3]) [كونه صواباً يعني على أن اللام في «السُّم» ليست جنسيّة، وإلاّ فيجوز أن يُجعل من باب:][4]

ولقد أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني[5]

(وليس من ذلك) الوهم[6] (قول الزمخشري في (شَدِيدُ الْعِقَاب)[7]: إنّه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى[8] في أوائل سورة المؤمن، وإنْ كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها لا تكون إلاّ في تقدير الانفصال، ألاَ ترى أن (شَدِيد العِقَابِ) معناه: شديد عقابه؟، ولهذا قالوا: كُلُّ شيءٍ إضافته غير محضة فإنّه يجوز أن تصير إضافته محضة إلاّ الصفة المشبهة، لأنّه جَعَلَهُ)، [متعلق][9] بقوله: وليس من ذلك، أي: انتفى كون قول الزمخشري من الوهم في الأوّل بجعل «شديد العقاب» صفة لله، لأنّه جعل شديد العقاب (على تقدير «أل»، وجعل سبب

---

[1] في (س) : (قال ابن الطراوة: حيث جوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلاّ ذلك الموصوف، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلاّ ما حكي عن الأخفش).

[2] انظر رأي ابن عقيل في المساعد 2/ 401، وانظر رأي ابن الطراوة في الهمع 3/ 146، وشرح الأشموني2/ 63.

[3] في (س) بزيادة: أوْ بدل.

[4] في (س) : وهذا التصويب مبني على أن يكون اللام في «السم» جنسية وإلاّ فيكون من قبيل ...).

[5] والشاهد فيه على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «ال» الجنسية لفظي لا يفيد لتعيين وإن كان في اللفظ معرفة.

- في (س) بزيادة: وقد خرّج المصنف على ذلك قولهم: ما يحسب بالرجل خير منك أن تفعل كذا، في بحث حذف «ال».

[6] في (س) بزيادة: في شرط التعريف لنعت المعرفة.

[7] غافر: 3.

[8] في الكشاف 4/ 125، «وأمّا «شديد العقاب »فأمره مشكل لأنّه في تقدير: شديد عقابه لا ينفكُّ من هذا التقدير ...».

[9] في (س): (تعليل).

حذفها إرادة الإزدواج، وأجاز وصفيّته أيضاً أبوالبقاء[1]، لكن على أنّ «شديداً» 1/393
بمعنى «مشدّد» وكما أنّ «الأذينَ» في معنى «المؤذّن») واستعمال «فعيل» بمعنى اسم الفاعل من المزيد شائع كالبديع[2]، (فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قدّمه) أي: رجّحه (الزمخشري أنّه)، أي: «شديد العقاب» (وجميع ما قبله أبْدال[3]، أمّا أنّه بدل فلتنكيره[4]، وكذا المضافان قبلَهُ[5] وإنْ كان من باب اسم الفاعل، لأنّ المراد بهما المستقبل، وأمّا البواقي)، والمراد بهما «العزيز العليم» إنْ أريد البواقي من جميع ما قيل (شديد العقاب)، ([فلتناسب، وردّ على الزجاج في جعله (شديد العقاب) بدلاً][6] وما قبله صفات[7]، وقال في جعله بدلاً وحده بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر[8]) قال: والوجه أن يقال: لمّا صُودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد آذنت بأنّ كلها أبدال غير أوصاف، ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها/ كلّها على «مستفعلن» فهي محكوم عليها بأنها من الرجز، فإن وقع فيها جزء واحد على «متفاعلن» كانت من الكامل[9]، وناقشه أبوحيان أوّلاً: بأنّ لا نبوّ في كلام الزجّاج، لجريه

---

(1) قال أبوالبقاء: «وأمّا «شديد العقاب» فنكرة، لأنّ التقدير: شديد عقابه، فيكون بدلاً ولا يجوز أن يكون «شديد» بمعنى «مشدَّد» كما جاء «أذين» بمعنى: مؤذن، فيكون الإضافة محضة فيتعرّف فيكون وصفاً أيضاً».

(2) في (س) بزيادة: والسميع.

(3) الكشاف 4/ 153.

(4) أي: وحيث كان نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتاً، لأنّه يُشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البيان، إذ بدل النكرة من المعرفة جائز، انظر حاشية الدسوقي 3/ 274.

(5) أي: «غافر الذنب وقابل التوب» قبل «شديد العقاب».

(6) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، واستدركه في الهامش.

(7) معاني القرآن للزجاج 4/ 366.

(8) الكشاف 4/ 153.

(9) في (س) بزيادة: وسبب ما نقل عن الزمخشري أن توسيط البدل بين الصفات وإن أجاز في النحو، لكن لا يجوز في النظم، لأنّ الوصف يؤذن بانّ موصوف، والبدل بخلافه فيكون بمنزلة استئناف القصد بعدما جعل غير مقصود، وفيه تنافر بيِّن، وقد ظهر في كلام الزمخشري أن في هذه التوابع ثلاثة أقوال: كونها أبدال وكونها صفات، وكون «شديد العقاب» بدلاً غير صفة، وهذا قول الزجاج وقدح فيه الزمخشري.

على القواعد، بمعنى توافق النعت للمنعوت في التعريف والتنكير أمرٌ لازم بخلاف البدل[1]، [قيل: لكنه][2] غير جارٍ على قاعدة أخرى وهي تقديم النعت على البدل عند الاجتماع، [قال اليمني][3]، [وجه النُبوِّ أنَّ هذه النكرة لو كانت بدلاً فقط، والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله أجنبياً بين الصفات][4]، وثانياً: بأنَّه جعله قول: «فقد آذنت» جواب لِـ«ما»[5]، وليس في كلامهم «لمَّا قَامَ زيدٌ فقد قام عمرو»[6] ودُفع بأنَّا لا نسلِّم أنَّه جواب لِـ«ما» بل هو دليل جواب محذوف، أي: صُودفت هذه النكرة الواحدة،[سلمنا ذلك][7]، لكن لا نسلم أن «قد» حرف دخل على الجواب مقروناً بالفاء؛ بل الجواب هو «آذنت» و«قد» اسم بمعنى «حسب»، أي: لمَّا صُودفت هذه النكرة الواحدة فحسب أذنت هذه المصادفة، بأنَّ الكل أَبْدال[8]، وثالثا: بأنَّه يلزم على إعراب هذه التوابع أبدالاً تكرير البدل، وهو ليس بدل البدل، ولاَ أعرفُ في جوازه أوْ منعه نصاً عن أحد النحويين[9]، ورُدَّ بأنَّ مثل هذا لا ينهضُ ردّاً على الزمخشري، ورابعاً: بأنَّ التفعيل جمع «تفاعل» أوْ «تفعول» أو «تفغيل»، وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه الأوزان.

---

(1) البحر المحيط 7/ 430.

(2) في (س): (وما قيل في جوابه من أنه ...).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (فإذا جعل «شديد العقاب» بدلاً صار البدل بين صفتين فدخل ما هو كأجنبي بين شيئين هما جزئين في النبو) وانظر قول اليمني في حاشية الشمني 2/ 229.
- وفي (س) بزيادة: فأنت خبير بأنَّه جواب بما لا يرضى صاحبه.

(5) في (س) بزيادة: وهو تركيب غير عربي.

(6) انظر البحر المحيط 7/ 430.

(7) في (س): (سلمنا أن الجواب مذكور).

(8) في (س) بزيادة: ولا يخفى فيه من التكلف.

(9) البحر المحيط 7/ 431.

فصوابه أن يقول: أجزاؤها كلها على «مستفعلن»[1]، ورُدَّ بأنّ التفاعيل جمع «تفعيل»، لا اعتبار أن اللفظ المفرد يُوزَن بدليل؛ بل باعتبار أنّه اسم موضوع للفظ خاص يُوزَن به ما يماثله في مطلق الحركات والسكنات، فالتفاعيل بمنزلة الأجزاء، فكما أنّ مفردها «جزء» وهو اسم اللفظ الموزون به، فكذلك مفرد التفاعيل تفعيل، وهو اسم لمفهوم الجزء [عند العروضيين][2]، لا شيء يوزن به، فلفظ «فعولن» مثلاً يُطلق عليه جزء تفعيل، سمّاه بذلك الخليل واضع الفن، (ومن ذلك)[3]، والصواب: ومن الوهم في الثاني، [أي: فيما شرط فيه التنكير][4] (قولُ الجاحظ:)، أبي عثمان عمرو بن بحر[5] البصري، من كبار المعتزلة، مات بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين[6]، (في بيت الأعشى[7]:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنهُم حَصَى[8] .. ..)

صدر بيت من الرجز عجزه:

(وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ)

(1) البحر المحيط 7/ 431.
(2) في (س): (عندهم).
(3) في (س) بزيادة: كذا في بعض النسخ، والصواب ما في بعضها.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: بن محبوب الكناني الليثي.
(6) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان 3/ 470، وبغية الوعاة 2/ 228، والأعلام 5/ 74.
(7) في (س) بزيادة: ميمون.
(8) بيت من السريع للأعشى في ديوانه ص 94، وأوضح المسالك 3/ 295، وشرح الأشموني 2/ 53، والشاهد في «بالأكثر منهم» حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة «من» وذلك ممتنع.

من قصيدة يمدح بها عامر بن الطفيل، ويهجو علقمة بن علاثة[1] منها قوله:

أَقُــولُ لَمَّــا جَــاءَنِي فخــرُه سُـبحانَ مِــن علقمــة الفَــاخِرِ

علقَمَ لاَ تَسفَهْ ولاَ تَجْعَلَنْ عِرْضَكَ لِلْوَارِدِ والصَّادِرِ

فـ«الحَصَى» العدوُّ، و«العزة» القوة والغلبة، و«الكاثر» فسَّره الجوهري بالكثير[2]، قيل: وقد يجعل اسم الفاعل من كثرتهم إذا غلبتهم في الكثرة، (إنّه يُبْطِلُ قولُ النحويين: «لا تجتمع «أل» و«مِنْ» في اسم التفضيل»[3]، فجعل كلاً مِن «أل»، و«مِن» معتدّاً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تُقدر «أل» زائدة، أوْ معرّفة) بالتشديد، (و«مِن» متعلقة بِـ«أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور)، قيل: يلزم عليه إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة[4]، (أوْ بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولك: «أنتَ مِنهُمْ الفَارِسُ البَطَلُ»، أي: أنت من بَيْنِهم) يعني أنَّ «مِن» في البيت ليست تفضيلية؛ بل لبيان الجنس بتقدير مضاف، [أوْ للتبعيض][5]، (وقول

---

(1) عامر بن طفيل هو: عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، فارس قومه، وأحد فتّاك العرب وشعرائهم وسادتهم في الجاهلية، يكنّى أباعلي، أدرك الإسلام شيخاً، فوفد على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه، فدعاه إلى الإسلام فاشترط إنْ يجعل له نصف ثمار المدينة وأن يجعله وليّ الأمر من بعده، فردّه، فعاد حنقاً، فمات في الطريق قبل أن يبلغ قومه سنة 11هـ. الشعر والشعراء ص 207، والخزانة 3/ 79، والأعلام 3/ 252.

- وعلقمة بن علاثة هو: علقمة بن علاثة بن عوف الكلابي العامري، والٍ من الصحابة، من بني عامر بن صعصعة، كان في الجاهلية من أشراف قومه، وفد على قيصر، ونافر عامر بن طفيل ثم أسلم وارتد أيام أبي بكر، ثم عاد إلى الإسلام، وولاّه عمر بن الخطاب حوران فنزلها إلى أن مات سنة 62 هـ. الإصابة 2/ 503، والخزانة 1/ 188، والأعلام 4/ 248.

(2) الصحاح (ك ث ر) 2/ 529.

(3) انظر قول الجاحظ في شرح الرضي على الكافية 3/ 453، وأوضح المسالك 3/ 294.

(4) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 229.

(5) ساقط من (س).

(وقول بعضهم: «أنّها متعلقة بليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها إنّها تدل عليه)، وليس في «ليس» إلاّ قول واحد: وهو عدم دلالتها على الحدث،/ ففائدة التقييد بقوله عند من قال: انتهى التنبيه على ان انتفاء تعليق الظرف بـ«ليس» عند من لا يقول بأنّ أخواتها تدل على الحدث من باب أولى[1]، (ولأنّ فيه فصلاً بين «أفعل» وتمييزه بالأجنبي) عطف على قوله: بأنها لا تدل، (وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم)، أي: الموهوم، يعني: برائحة الفعل، أوْ بما أُوِّل بمعناه[2] (وفي «ليس» رائحة قولك: انتفى، وبأن الفصل بالتميـيز)، [والصواب كما في بعض النسخ:][3] وبأن فصل التمييز، (وقد جاء في الضرورة في قوله:

عَلَى أنَّنِي بَعْـدَ مَـا قَـدْ مَـضَى ثلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَولاً كَمِـيلاً[4])

بيت من المتقارب لعباس بن مرداس السلمي، وبعده:

يُـذَكِّرُنِيكَ حَـنِينُ الْعُجُـولِ وَنَـوْحُ الْحَمَـامِ تَـدعُوا هَـدِيلاً.

«كَمِيلاً» بمعنى كامل صفة «حَوْلاً» تمييز ثلاثون فُصِلَ بينهما بالجار والمجرور، و«على» متعلق بِـ«يُذَكِّرُنِيكَ» و«الْعُجول» كقبول الناقة التي فقدت وَلَدَها، و«الحنين» مَدّ الصَّوت اشتياقاً إلى إلْفٍ أوْ وطن أوْ وَلَدٍ، و«نوْح الحمامة»

---

(1) هذا كلام الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 229.

(2) في (س) بزيادة: كما مرّ في الباب الثالث.

(3) في (س): (كذا في بعض النسخ، والصواب ما في بعضها).

(4) بيت لعباس بن مرداس السلمي في أساس البلاغة (ك م ل) 2/ 320، وتهذيب اللغة 10/ 266، وشرح أبيات المغني 7/ 203، وشرح شواهد المغني 2/ 908، وكتاب العين 5/ 379، وبلا نسبة في تاج العروس (ك م ل)8/ 104، والكتاب 2/ 292، ولسان العرب (ك م ل) 11/ 598، والمقتضب 3/ 55، وهمع الهوامع 2/ 349، والشاهد في «كميلا» حيث فصل بينه وبين العدد ثلاثون وهذا جائز في الضرورة، أي: الفصل بين التميز والعدد.

صَوْتُها، و«الهديل» كعظيم صوت الحمام، وقيل ذكره، وقيل: فرخ تزعم الأعراب أنَّ جَارِحاً صَادَه في سفينة نوح ـ عليه السلام ـ فالحمام تبكيه إلى يوم القيامة، وهو على الآخرين مفعول لِـ«تدعوا» وعلى الأوَّل مفعول مطلق له، لأنَّه بمعنى تهذل، أوْ لفعل دلَّ عليه «تدعوا»، ومفعوله محذوف، أوْ حال، أي: هاذلاً، قال الجاحظ: يقال في الحمام: هذل ويهذل باللام، وربَّما قالوا بالراء، وقال أبوزيد: يقال: الجمل يهدر، ولا يقال باللام. ذكره السيوطي[1].

(ومن الوهم في الثاني[2]) [وعلى ما صوَّبنا][3]، فالصَّواب هنا[4]، ومن ذلك، أي: من الوهم في شرط التنكير (قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ)[5] بالنصب[6]: إنَّ «قَلْبَهُ» تمييز[7])، [هذا مخالف لَمَا][8] نقل عن الزمخشري[9] [إنَّه قرأ «أثَّم قلبَه» أي: جعله اثماً][10]، فإنَّه جعل [«أثَّم» فعلاً ماضياً من التأثيم][11] (والصواب أنَّه مشبَّهٌ بالمفعول به)، [فيكون «آثم» صفة مشبَّهة ممَّا جاء على فاعل][12] (كَـ«حسن وجْهَه») وفيه خلاف، فمذهب الكوفيين

---

(1) شرح شواهد المغني 2/ 909، وانظر كتاب الحيوان 3/ 243.
- وفي (س) بزيادة: والشاهد في قوله: « للهجر » فإنّه فصل به بين « ثلاثون » ومميزه وهو « حولاً » و« أفعل » أقوى في العمل مع ثلاثون.

(2) في (س) بزيادة: كذا في النسخ التي وقع فيها ومن دون ذلك قول الجاحظ.

(3) في (س): (وأمّا على ما صوبنا).

(4) في (س) بزيادة: أن يقول.

(5) البقرة: 283.

(6) انظر المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص 25.

(7) لم يذكر هذا مكي في كتابه مشكل إعراب القرآن ص 124 بل استبعده حيث قال: «... وأجاز ابوحاتم نصب «قلبه» بـ«آثم»ينصبه على التفسير، وهو بعيد لأنه معرفه». وفي تفسير اللباب 4/ 513 « ... انه منصوب على التميز حكاه مكي...»

(8) ساقط من (س).

(9) في الكشاف 1/ 357: «قرأ ابن أبي عبلة: «أثم قبله» أي: جعله إثماً» وتفسير اللباب 4/ 514.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): (ان «أثم» فعل ماضٍ مشدد العين، و«قلبه» مفعول به، أي: جعله إثماً).

(12) ساقط من (س).

الجواز مطلقاً، ومذهب المبرّد المنع مطلقاً، ومذهب سيبويه منعه في النثر، وجوازه في الشعر[1]، [وكذا الخلاف في وقوع التميز معرفة، منعه البصريون][2] وأجازه الكوفيون[3]، [فكأنَّ مكّياً خرّجه على مذهبهم][4]، (أوْ بَدل من اسم «إنَّ») وهو الضمير، وفي الإبدال منه خلاف، وأما لزوم الفصل بالجر بين البدل والمبدل منه، فقال الحلبي: لا محذور فيه، كما لا محذور في الفصل بين النعت والمنعوت[5].

(وقول الخليل والأخفش والمازني في «إيَّاي» و«إيَّاك» و«إيَّاهُ»: إنَّ «إيَّا» ضمير أضيف إلى ضمير[6]، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلاَّ للنكرات وهو الإضافة)، وقيل لعل مذهبهم جواز إضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف، ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين[7]، (وقول بعضهم في «لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله»: إنَّ اسم الله تعالى خبر «لا» التبرئة) وفيه أنّه لم يذكر فيما سبق وجوب تنكير معمول «لا» التبرئة[8] [صريحاً ولا إشارة][9]، فتأمّل[10] ([ويردُه أنّها لا تعمل إلاَّ في نكرة منفية، واسم الله تعالى

---

(1) انظر مذهب الكوفيين في شرح الرضي على الكافية 3/ 436، وانظر المقتضب 4/ 159، والكتاب 1/ 199، والبحر المحيط 2/ 373.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر مذهب البصريين والكوفيين في شرح الرضي على الكافية 2/ 72.

(4) في (س): (ولك أن تقول أن مكياً خرجه على مذهب الكوفيين).

(5) الدر المصون 1/ 689، وانظر البحر المحيط 2/ 373.

(6) واختاره ابن مالك ونسبه إليهما، انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 444، والجني الداني ص 536، وفي الممع 1/ 243 «وهو مردود لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر»، والارتشاف 930، وانظر رأي الخليل في الكتاب 1/ 279 واستدل على صحة مذهبه بقولهم: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإياهُ وإيَّا الشّواب»، انظر شرح الجمل لابن عصفور 2/ 16.

(7) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 229.

(8) في (س) بزيادة: ولو قال هناك ونحو هذا لاندفع.

(9) ساقط من (س).

(10) انظر مبحث التبرئة في مغني اللبيب 1/ 264.

معرفة مُوجبة][1]، نعم يصحُّ أن يُقال: إنّه خبر لِـ«لا» مع اسمها، فإنّها في موضع رفع بالإبتداء عند سيبويه[2]).

قيل: كيف يجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أنَّ تعريف المبتدأ غير صادق عليهما؛ إذ ليس مجموع «لاَ إِلَهَ» اسماً مجرداً، ولا صفة[3]، وأجيب بأنّه اسم مجرد مركب من كلمتين كـ«خمسة عشر» في «عندي خمسة عشر»[4]، (وزعم/ أنَّ المركبة 394/ أ
لا تعمل في الخبر، لِضَعفها) وعجزها (بالتركيب من[5] أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر، كذا قال ابن مالك[6]، والذي عند سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وأمّا «لا رَجُلَ ظَرِيفاً» بالنصب فإنّه عند سيبويه مثل «يَا زَيْدُ الفَاضِلُ» بالرفع[7])، في كون كل منهما نعتاً تابعاً لحركة بنائيّة، قال الرضي: لمّا كانت الضمة التي هي الحركة البنائيّة تحدث[8] بحدوث حرف النداء، وتزول بزوالها صارتْ كالرفع[9]، وحرف النداء كالعاملة لها، وكذلك فتحة «لا رجلَ»، فلمشابهته للرفع جاز أن يرفع التوابع المفردة؛ لأنّها كالتابعة للمرفوع، وقلل شيئاً من استنكار تبعيّة حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنّه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع، أي: الضم [بخلاف التابع المضاف؛ إذ المنادى المضاف واجب

---

(1) ساقط من (س).

(2) الكتاب 2/ 274.

(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 229.

- وفي (س) بزيادة: واقعة بعد نفي أوْ استفهام رافعة الظاهر.

(4) المجيب للشمني، وانظر حاشية الشمني 2/ 229. وفي (س) بزيادة: وفي إعراب لا إله أقوال ذكرناها في فصل غير.

(5) في (س) بزيادة:متعلق بالضعف بتضمين في معنى العجز، أي: لعجزها من أن ...

(6) شرح التسهيل لابن مالك 2/ 55.

(7) الكتاب 2/ 275.

(8) في (س) بزيادة: المنادى.

(9) في (س) بزيادة: وصارت.

النصب[1]][2]، وبهذا يندفع ما نُقِل عن شارح الكافية تاج الدين التبريزي: أنّ الحركة الإعرابية إنّما تحدث بعامل، ولا عامل هنا يمكن إحداثه للرّفع، ضرورة أنّ المتبوع وهو المنادي مفعول به فإنّما يتسلّط عليه عامل النصب[3].

(وكذا البحث في «لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ»[4] للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لاَ إِلَهَ إلاَّ إله واحد» للإيجاب: وإذا قيل: «لا مُسْتحق للعبادة إلاَّ إله واحد، أوْ إلاَّ الله» لم يتّجه الإعتذار المتقدّم) هو قوله: نعم يصحُّ أن يقال[5]. انتهى، (لأنَّ «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر بعدم التركيب، وزعم الأكثرون أنَّ المرتفع بعد «إلاَّ» في ذلك كلّه بدل من محل اسم «لا» كما قولك: «مَا جاءني مِنْ أحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ»، ويُشكل على ذلك أنّ البدلَ لا يصلحُ هنا لحلوله محلّ الأوّل)، لأنّه منفي، والبدل مثبت[6]، ويُدفَع بأنّه ليس أمراً لا بُدَّ منه اعتباره في البدل[7]، وبأنَّ التفتازاني قال في (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ واحدٌ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هو)[8]: إنّما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض بـ«إلاَّ»، فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في البدل منه، ولكن بعد نقضه، ونقض النفي إثبات[9].

---

(1) شرح الرضي على الكافية 1/ 364.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر هنا في حاشية التبريزي 2/ 230.

- وتاج الدين التبريزي هو: أبومحمد على بن عبدالله بن أبي الحسن الأربلي ثم التبريزي، احد الأئمة الجامعين لأنواع العلوم، عالماً كبيراً مشهوراً في الفقه والمنقول والعربية والحساب، وغير ذلك، قرأ النحو على السيد ركن الدين الاستربادي والركن الحديثي، والأصول على القطب الشيرازي، وأدرك البيضاوي ولم يأخذ عنه، له كتب منها: شرح الكافية سمّاه «مبسوط الكلام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام»، وكتب في التفسير والأصول والحساب منها: «الكافي في علوم الحديث»، وغيرها، توفي سنة 746 هـ بغية الوعاة 2/ 171، وكشف الظنون 2/ 1375، والأعلام 4/ 306.

(4) البقرة: 163.

(5) في (س) بزيادة: أنّه خبر «لا» مع اسمها.

(6) في (س) بزيادة: لأن البدل لابد ان يكون نكرة فلا تحلُّ المعرفة عله.

(7) في (س) بزيادة: بدل قد يتخلف.

(8) البقرة: 163.

(9) حاشية السعد على الكشاف ل/ 82ب وانظر الشمني 2/ 230.

(وقد يجاب بأنه بَدل من الاسم مع «لا» فإنهما كالشيء الواحد، ويصحُّ أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر، حينئذٍ، فيقال: «الله مَوجود»)، وقيل: هذا لا يصلح أن يكون جواباً؛ لأنهم قالوا: المرتفع بدل من محل اسم «لأ» ولم يقولوا: بدل من مجموع «لا» واسمها، وعلى تقدير التسليم، فما فهو البدل من الأقسام[1]؟ قيل: هو بدل الكل من الكلِّ؛ لكن باعتبار اللفظ دون المعنى[2].

(وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف) اختاره أبوحيان، قال: ولولا تصريح النحويين بأنه بدل على الموضع من اسم «لا» لَتَأَوَّلْنا كَلاَمَهُمْ على أنّهم يريدون بقولهم: بدل من اسم «لا» بدلاً من الضمير العائد على اسم «لا»[3]، (ولم يتكلَّم به الزمخشري في كشافه[4] على المسألة اكتفاءً بتأليف مفرد له فيها، زعم فيه أنَّ الأصل: «اللهُ إلَهٌ» فالمعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثمَّ قُدِّم الخبر، ثمَّ أدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدأ ورُكِّبَتْ «لا» مع الخبر) [قيل:][5] هذا مّما يتحيَّرُ في تعقُّله الأذكياء،[ويتعجَّبون من كلامه، هذا][6] وأنا أوَضِّحُه لك بكلام وجيز، وهو أنَّه لو بَدَّلَ «لاَ» و«إلاَّ» بكلمة «إنّما»، وقيل: «إنّما إلَهُ اللهُ» لكان كلاماً تامّاً من غير تقديره، وإنّما هو النّفي وإلاَّ[7]. (فيقال له[8]: فما تقول في نحو «لاَ طَالِعًا جبلاً إلاَّ زيد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إنَّ «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع، لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين،/ فأمَّا قوله: «يجب كون المعرفة المبتدأ») هذا يُفْهَمُ من قوله: فالمعرفة 394/ ب

---

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 230.
- وفي (س) بزيادة: المذكورة في باب البدل.

(2) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 230.

(3) البحر المحيط 1/ 637.

(4) الكشاف 1/ 236.

(5) في (س): (قال بعض المحققين).

(6) ساقط من (س).

(7) في هامش المخطوط نسب هذا القول لعصام الدين في حاشية الجامي، وفي حاشية الجامي ص 162 «وقول الزمخشري بالاستغناء عن التقدير لعدم داع معنوي، فلا وجه لتحير الأذكياء فيه».

(8) أي: الزمخشري.

مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة، (فقد مرَّ) في الباب الرابع مع شواهده[1]. (أنَّ الإخبار عن النكرة المخصَّصَة المقدَّمة بالمعرفة جائز، نحو: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ)[2].

ومن ذلك) الوهم في شرط التنكير لنعت النكرة (قول الفارسي في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ»: إنَّ «ما» مصدريَّة، وإنَّها وصِلتها صفةٌ لـ«رَجُلٍ»[3]، وتبعه ذلك صاحب الترشيح[4]) خطاب بن يوسف القرطبي، يقال له: أبوبكر الأزدي، مات بعد الخمسين وأربعمائة. (قال:) أي: صاحب الترشيح، وقيل: الفارسي، (ومثله قوله تعالى: (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ)[5]، أي: في أيِّ صورة مشيئته) على تأويل المصدر باسم المفعول (أي: يشاؤها. وقول أبي البقاء في (تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُدَ إِلاَّ اللهَ)[6]: إنَّ «أنْ» وصلتها بدل من «سواء»[7] وبدلُ الصفة صفةٌ، والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة) فالحرف المصدري يعم كل حرف مصدري[8]، فأفاد هُنَا ما لم يفده فيما تقدم، حيث قال: إن «وأن» وصلتها محكوم لها بحكم الضمير، وأراد «بنحو ذلك» أن يكون الفعل مسنداً إلى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسنداً إلى نكرة، مثل: «لاَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكْذِبَ أَحَدٌ» لم يكن المصدر المقدر معرفة[9].

---

(1) انظر الباب الرابع «ويشهد الابتدائية النكرة ...» مغني اللبيب 2/ 522.

(2) آل عمران: 96.

(3) المسائل المشكلة ص 275.

(4) الترشيح مختصر لكتاب « الزاهر لابن الأنباري » انظر كشف الظنون 2/ 948، وانظر ترجمة صاحب الكتاب في بغية الوعاة 1/ 553.

(5) الانفطار: 8.

(6) آل عمران: 64.

(7) التبيان 1/ 217.

(8) في (س) بزيادة: سواء كان «أن» و«إذ» أو غيرهما.

(9) هذا الكلام منتزع من كلام الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 230.

(وقولهم بعضهم في (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ)[1]: أنَّ «الَّذِي» صفة[2]، والصواب: أنَّ «مَا» في المثال[3] شرطية حُذف جوابها، أي: فهو كذلك، و«الصفةُ» الجملتان معاً[4]) وفي تصويب هذا دون قول الفارسي بحث، فإن المثال يحتاج على رأيه أيضاً إلى حذف[5] مضاف[6] أو تأويل المصدر باسم المفعول[7] إذ لا معنى لقولك: مررت برجل مشيتك، [قيل: إعتراض][8] المصنف مبني على ظاهر كلامه، فإنه يشعر أنه قدّر «ما» بمصدر صريح من غير تقدير وتأويل[9].

(وأمّا الآية الأولى، فقال أبوالبقاء: «ما» شرطية أو زائدة، وعليها فالجملة صفة لِـ«صورة» والعائد محذوف، أي: عليهما)، أي: في أي صورة إن شاء ركبك عليها، (و «في» متعلقة بـ«رَكَّبَكَ»[10]، انتهى. وكان حقه[11]) أي: حق أبي البقاء ـ خبر كان واسمها ـ [أن يقطع][12] (إذ علق «في» بـ«ركبك») ظرف لـ«حق» (وقال: «الجملة صفة» أن يقطع[13] بأن «ما» زائدة إذ لا يتعلق الشرط الجازم لجوابه).

---

(1) الهمزة: 1.

(2) في الارتشاف 4/ 1908 «وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف بكون النعت نكرة إذا كان لمدح أو ذمّ، وجعل منه «ويل لكل هُمزة لُمزة «فالذي وصف لهمزة».

(3) في (س) بزيادة: يعني: مررت برجل ما شئت من رجل.

(4) في (س) بزيادة: يعني مجموع جملتي الشرط والجواب.

(5) في (س): فإن كلام الفارسي أيضاً مبني على حذف مضاف.

(6) في (س) بزيادة: اي: رجل ذي مشيتك.

(7) في (س) بزيادة: أي: برجل مشيتك.

(8) في (س): (إلاّ أن يقال إن اعتراض المنصف...).

(9) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 230.

(10) التبيان 2/ 493.

(11) في (س) بزيادة: بالنصب.

(12) ساقط من (س).

(13) في (س) بزيادة: اسم كان لكونه أعرف.

قيل: هذا من باب نفي الشيء بنفي ملزومه، إذِ المراد من عدم تعلق الشرط بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه، وإنما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية، ولاحتمال أن يقال: أن غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه[1].

(والصواب: أن يقال: إن قُدِّرت «ما» زائدة فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير: شاءها، و«في» متعلقة بـ«ركبك» أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بـ «عدلك»، أي: وضعك في صورة أيِّ صورة) أشارَ إلى أن تعلّق «في» بـ«عدّل» على تضمين معنى «وضع» وإلى أن الاستفهام مخرج على حقيقته، ولهذا عمل فيه ما قبله.

(وإنْ قُدِّرت «ما» شرطيّة فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضاً وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلقة بـ«عدلك» أي: عدّلك في صورة أيُّ صورة، ثم استُؤنف ما بعده.

والصواب: في الآية الثانية[2] أنها على تقدير مبتدأ) والجملة استئناف[3]، كأنه لما قيل: تعالوا إلى كلمة سواء قال القائل: ما هي؟، قيل: أن لا تعبدوا إلاّ الله، (وفي الثالثة[4] أنّ «الذي بدل أو صفة مقطوعة بتقدير: هو، أوْ أذمُ، أو أعني)، قطع النعت جملة مخالفة للمنعوت إعراباً،/ وشرطه أن يتضمن النعت المدح أو الذم أو الترحم أو التشنيع[5]، نحو: مررت بزيد الغاصب حَقِّي، وإلاّ لم يجز قطعه، كقولك بزيد البزاز، إلاّ بعد «بل» ، و«لكن»، يونس أوجب الاتباع في الترحم، أمّا على النعت فيما أمكن، أو على البدل فيما لم يكن[6]، والخليل أجاز 1/395

(1) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 230.

(2) في (س) بزيادة: وهي قوله تعالى: «إلى كلمة سواء ..الآية».

(3) في (س) بزيادة: بياني.

(4) في (س) بزيادة: وهي قوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع).

(5) في (س) بزيادة: مررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين، وقد يكون تشنيعاً.

(6) انظر الكتاب 2/ 74، 75، 76.

قطعه رفعاً ونصباً كما في المدح والذم[1]، والرفعُ بتقدير: هو، والنصب بتقدير: اعني أو ما يناسبه[2]، ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً كما في الآية، وإلاّ عرف في النكرة بالواو الاعتراضية، نحو: هذا رجل فاسقاً وقاتلاً للفقراء، ويجوز في المعرفة أيضاً، ذكره الرضي[3]، (هذا هو الصواب خلافاً لمن اجاز وصفُ النكرة بالمعرفة[4] مطلقاً، ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أوّلاً بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن «الأوْلَيَان» صفة لِـ(فَآخَرَانِ يِقُومَانُ مَقَامَهُمَا)[5] الآية، لوصفهما بـ«يقومان»[6]، وكذا قال بعضهم[7] في قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ)[8]) هكذا في النسخ، لكن التلاوة بالواو لا بـ«إنَّ»، قال السفاقسي: «الذين» خبر مبتدأ محذوف، أو العكس، أو منصوب بإضمار «أعني»، وقال بعضهم: صفة لـ«كل مختال» لأن الكل ـ وإن كان نكرة ـ فهو تخصيص نوعاً ما، فساغ لذلك وصفه بالمعرفة.

(ومن ذلك) الوهم في الثاني (قول الزمخشري في (إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلهِ)[9] إنَّ «أن تقوموا» عطف بيان على «واحدة»[10]، وفي (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)[11] إنه عطف بيان على (آيات)[12] مع اتفاق النحويين[13] على أن

---

(1) المصدر السابق.

(2) في (س) بزيادة: ولا يجوز إظهار هذه المقدرات أصلاً.

(3) شرح الرضي على الكافية 2/ 323.

(4) انظر همع الهوامع 3/ 146.

(5) المائدة: 107.

- وفي (س) بزيادة: (من الذين استحق عليهم الأوليان).

(6) معاني القرآن للأخفش 2/ 479.

(7) نسبه ابن عطية للأخفش، انظر المحرر الوجيز 5/ 268، والبحر المحيط 8/ 224 ولم اجده في معاني القرآن للأخفش.

(8) الحديد: 23، 24.

(9) سبأ: 46.

(10) الكشاف 3/ 598.

(11) آل عمران: 97.

(12) الكشاف 1/ 415.

(13) في (س) بزيادة: البصريين والكوفيين.

البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً) [بل يجب أن يتوافقان في التعريف عند البصريين، وفي التعريف والتنكير عند الكوفيين ووافقهم الفارسي][1].

(وقد يكون)، أي: الزمخشري (عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيدْ قوله تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُجْدِكُمْ)[2]: إن «مِن وُجْدِكُمْ» عطف بيان لقوله تعالى: «مِنْ حَيْثُ سَكَنتُمْ» وتفسير له قال: «ومِن: تبعيضيّة حُذِفَ مُبَعَّضُها، أي: أسكنوهن مكاناً من مسكنكم مما تطيقون[3]، انتهى.

وإنما يريد البدل، لأن الخافض لا يعاد إلاّ معه)، وفيه تعريض لأبي حيان حيث ناقش بأنه لم يعهد في عطف البيان إعادة العامل إنما عهد في البدل، ولذلك أعربه أبو البقاء بدلاً[4].

(وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مرّ) في النوع الأول نقلاً عن السهيلي[5][6].

---

(1) في (س): (وحكم عطف الكوفيين حكم النعت، فيتبعون النكرة والمعرفة وتبعهم في ذلك ابوعلي، ولمّا البصريين فلا يجوز إلاّ أن يكونا معرفتين، ويجعلون ما يوهم جوازه بدلاً).
- وفي الارتشاف 4/ 1943 «وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري الى انه يكون في النكرة تابعاً للمعرفة، واختاره ابن عصفور وابن مالك».
- وانظر رأي الفارسي في شرح الأشموني2/ 94، وانظر المقرب 244،وشرح التسهيل لابن مالك3/ 326.

(2) الطلاق: 6.

(3) الكشاف 4/ 561.

(4) البحر المحيط 8/ 281، التبيان 2/ 457.

(5) تقدم هذا في النوع الأول من هذه الجهة.

(6) في (س) بزيادة: في النوع الأول.

(النوع الثالث:

اشتراطهم في بعض[1] ما التعريف شرطهُ تعريفاً خاصاً، كمنع الصرف، اشترطوا له تعريف العلميّة، أوْ شبهه، كما في «أجْمَعَ») فإن أحد السببين فيه شبه العلمية على أنّ تعريفه تعريف إضافي، لأنّه في تقدير: «أجْمعه» حيث لا يؤكّد به إلاّ المعرفة، وعدم ملاءمة ظهور الإضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملاءمة تقديرها، [وهذا قول الخليل][2]، [وقيل:][3] وضعي[4]، وهو التعريف من غير إرادة فهو شبه العلميّة، [وقيل: تعريف التأكيد تعريف العلميّة][5]، [وإليه ذهب الفارسي][6]، وعلى هذا لا حاجة لقوله: أشبهه.

(وكنعتِ الإشارة، و«أي» في النداء، اشترطوا لها تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعليْ «نعم»، و«بئس»، لكنها) أي: اللام الجنسية (تكون مباشرة له) أي: للفاعل (أوْ لِما أضيف إليه) نحو: نعم غلام الرجل زيد، والمراد بمباشرة اللام له: دخولها عليه، (بخلاف ما تقدم) من نعت الإشارة وأي (فشرطها المباشرة له) نحو: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي ﴾[7]، و﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا ﴾[8]، (ومن الوهم

---

(1) أي: في بعض الأبواب.

(2) في (س): (وهذا الوجه مرويٌّ عن الخليل).
- انظر رأي الخليل في حاشية الشمني 2/ 231، وشرح الرضي على الكافية 1/ 119، وشرح الكافية الشافية2/ 87.

(3) في (س): (وقال بعضهم: تعريفه تعريف وضعي).

(4) في شرح الكافية الشافية قال ابن مالك: « فصار «جمع» لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنه علم، وليس بعلم... ويفهم من كلامي على تعريف « جمع » الكلام على تعريف «أجمع» فلا حاجة إلى زيادة». انظر شرح الكافية الشافية 2/ 87، وشرح الرضي على الكافية 1/ 120 وفي توجيه اللمع لابن الخباز ص 269: «وأجمع معرفة، فإن قلت: من أي أقسام المعارف هو؟ قلت: هو علم موضوع معنى».

(5) في (س): (وأمّا إذا جعل تعريفه تعريف العلميّة كما قال بعضهم).

(6) ساقط من (س).
- انظر رأي الفارسي في حاشية الشمني 2/ 231.

(7) الإسراء: 9.

(8) البقرة: 21.

في ذلك) أي: فيما شُرط فيه تعريف اللام[1] (قول الزمخشري/ في قراءة ابن أبي 395/ب
عبلة (إنَّ ذَلِكَ لَحقٌّ تَخاصُمَ أَهْلِ النَّارِ)[2] بنصب «تخاصم»[3]: إنّه صفة للإشارة[4][5]، وقد مضى) في النوع الأوّل[6] (أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الإشتقاق) و«تخاصم» ليس مشتقاً (كما اشترطوه في غيره من النعوت، ولا يكون «التخاصم» أيضاً عطف بيان، لأنّ البيان يشبه الصفة، فكما لا تُوصف الإشارة إلاّ بما فيه «ال»[7]) وإن كانت زائدة فيدخل فيه نحو: هَذَا الَّذِي قَامَ، وقيل: حمل[8] على المعرف باللام، لأنّ الموصول ذا اللام مع صلته بمعناه[9]، و«والَّذِي قَامَ» بمعنى القيام، وإنما لا يوصف اسم الإشارة إلاّ بما فيه «ال» لأنه مبهم الذات ولما قصد تعيينه بالوصف لم يكن تعيينه بمثل لإبهامه، [وبالمضاف][10] المكتسب تعريفه من المضاف إليه، لئلاّ يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل الفقير، (كذلك ما يعطف عليها[11]، ولهذا منع أبوالفتح في (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخ)[12] في قراءة ابن مسعود برفع «شيخ»[13] كون «بعلي» عطف بيان، وأوجب كونه خبراً، و«شيخ» إمّا خبر ثان، أو خبر لمحذوف،

---

(1) في (س) بزيادة: الجنسية.

(2) ص: 64.

(3) انظر إعراب القراءات الشواذ للعُكبري 2/ 399.

(4) الكشاف 4/ 105.

(5) في (س) بزيادة: وردّ عليه أنّه لا يجوز الفصل بين اسم الإشارة وصفته، كما يجيء.

(6) انظر النوع الأول في مغني اللبيب 2/ 654.

(7) في (س) بزيادة: ويدخل فيه الموصول الذي فيه « ال ».

(8) في (س) بزيادة: الموصول.

(9) قائله الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 2/ 316.

(10) في (س): (ولا بالمضاف) وهو الصواب.

(11) في (س) بزيادة: أي: كما لا يكون وصف الإشارة المعرف باللام كذا عطف البيان الجاري على اسم الإشارة لا يكون إلاّ معرفاً بها.

(12) هود: 72.

(13) انظر المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص 64.

او بدل من «بَعْلِي»، أو «بَعْلِي» بدل، و«شَيْخٌ» الخبر[1]، ونظير مَنْع أبي الفتح ما ذكرنا مَنْع ابن السِّيد في كتاب «المسائل والأجوبة» وابن مالك في «التسهيل»[2] كون عطف البيان تابعاً للمضمر لامتناع ذلك في النعت) بيان لوجه التشبيه والتنظير بين المنعين[3]، (ولكن أجازه سيبويه: «يهذان زيد وعمرو» على عطف البيان[4]، وتبعه الزيَادي[5]) أبو اسحاق إبراهيم بن سفيان قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي[6]، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، وله في جارية سوداء:

ألاَ حبّــــذا حبّـــــذا حَبّــــذاء	حَبيـــبٌ تحامـــت فيـــه الأذى
وَيَـــا حَبّـــذا أبْـــرَد أنْيَابــــه	إذَا اللّيــلُ أظلَــمَ واجلَــوَّذَا[7]

(فأجاز: «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعتَ الإشارة لا يكون إلاّ طبقها)، أي: طبق الإشارة في اللفظ، ومن قال أنّث الضمير باعتبار المضاف إليه فقد وَهِم، فذكروا له[8] ستة شروط، كونه بـ«ال» وكونه جنساً لا وصفاً وهذا غالب، وكونه مفرداً، وكونه متصلاً، فلا يقال: مررت بهذا في الدار الفاضل، وأنه لا يقطع، وأنه لا يخالف متبوعه في إفراده وغيره، فلا يجوز «يهذين الرجل والمرأة»، كذا نقل

---

(1) المحتسب 1/ 447.

(2) شرح التسهيل 3/ 325.

(3) في (س) بزيادة: قال ابن مالك: عطف البيان هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع والتوضيح والتخصيص جامداً.

(4) الكتاب 2/ 192، والارتشاف 1922.

(5) انظر رأي الزيادي في ارتشاف الضرب 4/ 1922، والمساعد 2/ 413.

(6) في (س) بزيادة: وكان يشبّه في معرفة الشعر ومعانية.
- انظر ترجمة الزيادي في معجم الأدباء 1/ 100، وبغية الوعاة 1/ 414.

(7) الأبيات من المتقارب ذُكرتْ مع ترجمته في المصادر السابقة، ولسان العرب (ج ل ذ) 3/ 482.
- واجلوّد: أسرع، انظر لسان العرب (ج ل ذ) 3/ 482.

(8) أي: أن نعت اسم الإشارة اشترطوا فيه ستة، انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 383.

عن المصنف[1] (وممّن نصّ على منع النعت في هذا سيبويه والمبّردُ والزجّاج[2]، وهو مقتضى القياس، ومنعُ سيبويه فيها مخالف لإجازته في النداء[3].

ـ النوع الرابع:

اشتراطهم الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان) لم يقل في بعض المعمولات لقوله: (والاختصاص في بعضها)، أي: بعض الألفاظ (كالمبتدءات وأصحاب الأحوال[4])، [وإنما اشترط الإبهام في نصب المكان حملاً على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل لاشتراكهما في الإبهام، كما حمل عليه الزمان المحدود لاشتراكهما في الزمانية، ولم يحمل عليه المكان المحدود للاختلاف ذاتاً أوْ صفة، ولا على المكان المبهم، لأنه فرع، فالحمل عليه كالاستعارة من المستقر والسؤال من الفقير][5].

(ومِن الوَهْم في الأوّل[6] قول الزمخشري[7] في (فَاسْتَبَقُوا / الصِّرَاطَ)[8]، 396/ب
وفي (سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى)[9]، وقول ابن الطراوة في قوله:

---

[1] في حاشية الشمني 2/ 231 «... في حواشي التسهيل للمصنف ذكروا نعت اسم الإشارة ستة شروط...».

[2] أي: منع النعت في هذه المسألة: مررت بهذين الطويل والقصير، انظر الكتاب 2/ 8، والمقتضب 4/ 222، وانظر رأي الزجاج في الارتشاف 4/ 1922، والمساعد 2/ 413، والتصريح 2/ 114.

[3] أي: لإجازته النعت، وذلك في قوله: ياهذان الطويلُ والقصيرُ، في الكتاب 2/ 192، قال سيبويه: «وكذلك: ياهذان زيدٌ وعمرٌو، وإن شئت قلت: زيداً وعمراً، تُجري ما يكون عطفاً على الاسم مُجرَى ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، بازيدُ الطويلَ...».

[4] في (س) بزيادة: ووجه اشتراط الإبهام في ظروف المكان ما قاله الرضي: إنه إنما نصب الفعلُ جميع أنواع الزمان، لأنّ بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلولة، فطرد النصب فيه وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه دلالة وضعيّة نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي: الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور كالجهات الست، والمحدود الفرسخ والميل، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة.

[5] ساقط من (س).

[6] في (س) بزيادة: وهو اشتراطهم الإبهام.

[7] الكشاف 4/ 27، 3/ 60.

[8] يس: 66.

[9] طه: 21.

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثعلبُ)

تقدم شرحه في الديباجة[1].

(وقول جماعة في «دخلت الدار» أوْ «المسجد» أوْ «السوق»: إنّ هذه المنصوبات) السّت (ظروف[2]، وإنما يكون ظرفاً مكانياً) أي: منصوباً على أنه مفعول فيه (ما كان مبهماً، ويُعرَفُ)، أي: المكان المبهم (بكونه صالحاً لكل بقعة كـ«مكان»، و«ناحية»، و«وجهة»، و«جَانب»، و«أمَام»، و«خَلْف»، والصواب: أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسّعاً[3]، والجار المقدّر «إلى» في (سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى)[4] و«في» في البيت[5]، و«في» أوْ «إلى» في الباقي)، أي: «الصراط»، و«الدار»، و«المسجد»، و«السوق» والأصَحُّ إنّ «دَخَلَ» لازمٌ، وانتصاب ما بعده من الأمكنة على الظرفية بتقدير: «في» عند سيبويه[6]، ويرجّحه سيبويه استعماله بإظهار «في» في الأمكنة، نحو: «دَخَلْتُ في البَلَدِ»، ولزوم إظهار «في» في غيرها، نحو: «دَخَلْتُ في الأَمْرِ» وأن مصدره الدخول، وهو من الأوزان الغالبة في اللازم، [وأنّ نقيضَهُ لازمٌ بلا خلاف][7]، وقال الجرمي: متعدٍّ فما بعده مفعول به[8]، [قيل:][9] وما استصوبه المصنف من التخريج على إسقاط الجار توسعاً ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم[10]؟ وأجيب:

---

(1) قائله ساعدة بن جؤية، وتقدم في مقدمة المصنف، انظر المغني 1/ 16، وتكرر في الباب الرابع في تعدية الفعل القاصر 2/ 602، وما تقدّم فيه هو نصب «الطريق» على الظرفيّة شذوذاً، لأنه غير مبهم.

(2) لعلّ منهم سيبويه، انظر الكتاب 1/ 35، والمساعد 1/ 522، والارتشاف 3/ 1435.

(3) قال الشمني: « وهذا مذهب ابن مالك » انظر حاشية الشمني 2/ 231.

(4) طه 21.

(5) بيت ساعدة المتقدم: كما عسل في الطريق...

(6) الكتاب 1/ 410.

(7) في (س): (وكونه ضد الخروج الذي هو لازم).

(8) انظر رأي الجرمي في الارتشاف 3/ 1435، وشرح الرضي على الكافية 1/ 492 والمنصف 2/ 231.

(9) في (س): (واعترض على المنصف).

(10) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 232.

بأنّ الذي اقتضى ذلك كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية[1].

(ويحتمل أنّ «استَبقُوا» ضُمِّنَ معنى «تَبَادَرُوا»، وقد أُجيزَ الوجهان[2] في (فاستبقوا الخيرات)[3] ويحتمل (سِيرَتَهَا) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمال[4]، أي: سنعيدها طريقتها، ومن ذلك) الوهم في اشتراط الإبهام (قول الزجّاج في (واقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ)[5]/ إنّ «كلاً» ظرف[6]، وردّه أبوعلي في «الإغفال») وهو كتاب وضعه فيما أغفله الزجّاج (بما ذكرنا) من أنّه على إسقاط 396/ب
الجار لأنّه مكان مختص لا يصل إليه الفعل إلاّ بواسطة «في» .

(وأجاب أبوحيان بأنّ «اقعدوا» ليس على حقيقته، بل معناه: ارصدوهم [كل مرصد][7]، ويصح ارصدوهم كل مرصد، فكذا يصحّ قعدتُ كل مرصد، قال: «قعدتُ مجلس زيد» كما يجوز «قعدت مقعده»، انتهى[8][9].

وهذا[10] مخالف لكلامهم، إذا اشترطوا توافق مادّتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر) هذا مخالف لقول الرضي: وينصب أيضا كل ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق ممّا اشتق منه، نحو: جَلَسْتُ مَوْضِعَ القِيَام،

---

(1) الجيب الشمني، انظر المصدر السابق.

(2) أي: النصب على نزع الخافض، والتضمين.

(3) البقرة: 148.

(4) في البحر المحيط 6/ 22، قال أبوحيان: «اختلفوا في إعراب "سيرتها"، فقال الحوفي: مفعول ثاني لـ«سنعيدها» على حذف الجار... قال: ويجوز أن يكون بدلاً من مفعول «سنعيدها»، وقال هذا الثاني ابوالبقاء قال: بدل اشتمال، أي: صفتها وطريقتها...»، وانظر التبيان 2/ 182.

(5) التوبة: 5.

(6) وقد تقدم حديث الزجّاج وردّ الفارسي في الباب الرابع «تعدية الفعل القاصر»، انظر مغني اللبيب 2/ 602، وانظر معاني القرآن للزجاج 2/ 430.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب في مغني اللبيب 2/ 661.

(8) البحر المحيط 5/ 12.

(9) في (س) بزيادة: يشعر بأنّ القعود إذا لم يكن بمعنى الرصد والجلوس.

(10) أي: كلام أبي حيان.

وتَحرَّكتُ مَكَانَ السُكُون، وَقعدتُ مَوْضِعَكَ، وَمَكَانَ زَيْدٍ، وجَلَسْتُ مَنْزِلَ فُلاَن، وَقَعَدْتُ مَرْكِزَهُ، قال الله تعالى: (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) وإلاَّ فلا ينصبه، فلا يقال: كَتَبْتُ الكِتَابَ مَكَانَكَ، ورميت بالسهم موضعك، وشَتَمْتُكَ مَنْزِلَ فُلاَن[1].

(والفَرْقُ أنَّ انتصابَ هذا النوع على الظرفية على خلاف القِياس؛ لكونه مُختصاً) لا يصل إلى الفعل بنفسه (فينبغي الاَّ يتجاوز به مَحلَّ السَّمَاع وأمَّا نحو: «قعدتُ جلوساً» فلا دافع له من القياس.

وقيل: التقدير: [اقعدوا لهم][2] على كل مرصد[3]، فحذفت «على» كما قال:

وأُخْفِي الذي لَـوْلاَ الآسَـى لَقَـضَاني)

تقدم شرحه في «على»[4] (أي: لقضى عليَّ) وقيل: التقدير بكُلِّ مَرْصَد، ذكره أبوالبقاء[5]، فالباء بمعنى «في» فينبغي أن يقدر «في» لأنَّ المعنى: «عليها».

(وقياس قول الزجّاج أن يقول[6] في (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيم)[7] مثل قوله في (واقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ)[8]. والصواب في الموضعين أنهما على تقدير «على» كقولهم: «ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ» فيمن نصبهما، أوْ أنَّ «لأقعدنَّ»، و«اقعدوا» ضُمِّنَا معنى لألْزَمَنَّ، والزَمُوا) قيل: ليس تخريجه أولى من تخريج الزجّاج، فإن الزجّاج رآه ظرف مكان فلزمه مخالفة الإستعمال في نصب

---

(1) شرح الرضي على الكافية 1/ 490.

(2) ساقط من (س).

(3) هذا على راي الأخفش، انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 548.

(4) انظر مبحث «على»، مغني اللبيب 1/ 163.

(5) التبيان 1/ 471.

(6) اي: كان على الزجّاج أن يعرب «صراطك» ظرفاً، ولم يقل الزجّاج بهذا، فقد ذكر في معاني القرآن2/ 324 أنه لا اختلاف بين النحويين أن المحذوف «على».

(7) الأعراف: 16.

(8) التوبة: 5.

غير المبهم، وما خرّجه المصنف من نصبه «على اسقاط الجار أوْ التضمين غير قياس.

(من الوهم في الثاني) اي: في اشتراط الاختصاص (قول الحوفي في (ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ)[1]: إنَّ (بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) جملة يخبر بها عن (ظلمات)، و «ظلمات» غير مختص[2]، والصواب قول الجماعة: إنّه خبر لمحذوف، اي: تلك ظلمات، نَعَم، إنْ قُدِّرَ أنّ المعنى: ظلمات أيُّ ظلمات، بمعنى: ظلمات عظام أوْ متكاثفة، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها[3] كما قال:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُشِينُهُ[4])

صدر بيت من الطويل لمروان بن أبي حفصة[5]، المعروف بابن السمط عجزه: ولَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرف حاجبُ، وقبله:

يــصمُّ عــن الفحــشاء حتــى كأنــه إذا ذكـرت في مجلـس القـوم غائِبُ[6]

---

(1) النور: 40.

(2) انظر رأي الحوفي في الدر المصون 5/ 223، فقد ذكر السمين راي الحوفي، وقال: « فيه نظر، لأنّه لا مسوّغ للابتداء بهذه النكرة اللهم إلاّ أنْ يقال: إنّها موصوفة تقديراً، اي: ظلمات كثيرة متكاثفة »، وانظر البحر المحيط 6/ 424.

(3) ذكر هذا ابوحيان في البحر 6/ 424.

(4) لأبي الطمحان القيني في ديوان المعاني 1/ 23، ولابن السمط في معاهد التنصيص 1/ 127، ولمروان بن ابي حفصة في شرح شواهد المغني 2/ 909، وبلا نسبة في امالي القالي 1/ 238.

(5) مروان بن ابي حفصة هو: مروان بن سليمان بن يحي بن ابي حفصة يزيد، يكنى ابا السمط، نشا في العصر الأموي وأدرك زمناً من العهد العباسي فقدم بغداد ومدح المهدي والرشيد، توفي سنة 182 هـ. طبقات الشعراء لابن سلام ص 21، 123، والشعر والشعراء ص 516، والأعلام 7/ 208.

(6) في (س) بزيادة: يشينه: يَعيبُه من الشَّين وهو العيب، والعُرف بالضم الإحسان.

فذكر في مع الحاجب الأوّل إشارة إلى أن الأمر الذي يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف، وَأَوْرَدَهُ علماء البيان شاهداً لورود تنكير المسند إليه للتعظيم والتحقير، فجعل التفتازاني تنكير الحاجب الأوّل للتعظيم، والثاني للتحقير، حيث قال له «حاجب» أي: مانع عظيم، وليس له حاجب، [أي: مانع خير][1]، فكيف بالتعظيم!؟[2] [قال صاحب الأطول][3]: لو عكس لأقبل عليه الذوق السليم حيث يفيد أنّه يكفيه مانع حقير عن العيب، ولابد له مانع عظيم عن الإحسان[4]، (صحَّ) جواب «إنْ قُدِّرَ» (وقول الفارسي[5] في (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)[6]: أنّه من باب «زيداً ضربتُه»[7]، واعترضه ابن الشجري بأنّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً، ليصحَّ رفعه بالابتداء[8])،وردّه الحلبي بأنا لا نسلم اشتراط ذلك، يدلُّ عليه قراءة من قرأ و«سورةً أنزلناها» بالنصب، ولئن سلّمنا ذلك فثمة مسوغ وهو العطف، كقوله:

---

(1) في (س): (أي: مانع حقير).

(2) المطوّل ص 88.

(3) في (س): (قال بعض المحققين).

(4) الأطول 1/ 108،

- وصاحب الأطول هو: إبراهيم محمد بن عربشاه الإسفراييني عصام الدين، صاحب «الأطول» في شرح التلخيص للقزويني، في علوم البلاغة، ولد في اسفرايين وتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، كان أبوه قاضياً، له كتب أخرى منها: «ميزان الأدب»، «وحاشية تفسير البيضاوي»، وغيرهما، زار في آخر عمره سمرقند فتوفي بها سنة 945 هـ. كشف الظنون 1/ 477، وشذرات الذهب 8/ 291، والأعلام 1/ 66.

(5) في (س) بزيادة: عطف على قول الحوفي.

(6) الحديد: 27.

(7) في الإيضاح ص 88 قال الفارسي: «فقوله: (وَرَهْبَانِيَّةً) محمول على فعل كأنه قال: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها».

(8) لم أجد الآية عند أبي الشجري في أماليه، غير أني وجدت حديثاً في الآية: (والقمر قدرناه منازل) يس/ 39، فقد ذكر رأي أبي علي في النصب، وحَمْله سيبويه على «زيداً ضربته». انظر تفصيل هذه المسألة في أمالي الشجري 1/ 336-337.

عندي اصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي[1]

فتأمّل[2].

(المشهور أنّه عطف على ما قبله، و«ابْتَدَعُوهَا» صفة ولابُدَّ من تقدير مضاف، أي: وحبُّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبوعلي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأنّ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل[3] وقد يُتخيَّل ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا[4]) كونه كـ«زيداً ضربتُه»[5]) حيث قال: هو نصْب بـ«تحبون» المدلول عليه بـ«تحبونها»[6]، ومن غفل عنه قال: ساحته بريئة ممّا أسنده المصنف إليه، إذ ليس فيما ذكره باب الاشتغال، (ويجاب بأنّ الأصلَ «وصفة أخرى») فيكون مختصاً[7].

(ويجوز كون «تحبونها» صفة، والخبر إمّا «نصرٌ») أي: هي نصر قاله أبوالبقاء[8]، وفيه بحث، (وإمّا محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و«نصرٌ» بدلٌ، أوْ خبر لمحذوف.

وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي:

---

(1) صدر بيت من الطويل عجزه: فهل بأعْجَبَ مِنْ هذا امرُؤٌ سَمِعَا، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 112، وشواهد المغني 2/ 863، وشرح التسهيل 1/ 292، والشاهد في «وشكوى» حيث جعل مسوغ الابتداء بالنكرة هو العطف.

(2) الدرر المصون 6/ 281.

(3) قال أبوحيان: «... وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبوعلي معتزلياً، يقولون: ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد، فالرأفة والرحمة من خلق الله، والرهبانية من ابتداع الإنسان، فهي مخلوقة له »، انظر البحر المحيط 8/ 226.

(4) الصف: 13.

(5) في (س) بزيادة: يعني من باب الاشتغال.

(6) في التبيان 2/ 452 قال أبوالبقاء: «قوله: وأخرى» في موضعها ثلاثة أوجه: أحدها: نصب على تقدير: ويعطكم أخرى، والثاني: نصب بـ«تحبون» المدلول عليه بـ«تحبونها»، والثالث: موضعها رفع، أي: ولَثَمَّ أخرى، ويكون الخبر «نصرٌ»، أي: هي نصرٌ».

(7) في (س) بزيادة: المبتدأ.

(8) التبيان في إعراب القرآن 2/ 452.

فارسـاً مـا غـادروه ملحمـاً[1] ....)

صدر بيت من الرمل لامرأة من بني الحارث، وقيل: لِعلقمة[2]، عجزه:

غيرَ زُمَّيْل ولا نِكْسٍ وَكِلٌ

المغادرة الترك، ومُلحماً بضم الميم المهملة طعمة للسباع، والزُمَّيْل بضم الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف، والنكس بكسر النون[3] الضعيف والمقصر عن غاية الكرم، والوَكَلْ بفتحتين العاجز.

(إنّه من باب الاشتغال[4] كقول أبي على في الآية[5]) خبر مبتدأ، **(والظاهر/أنّه نصب على المدح، لَمّا قدّمنا)** من أن المنصوب في باب الاشتغال 397 /أ شرطه أن يكون مختصاً ليصحّ رفعه بالابتداء، **(و«ما» في البيت زائدة)** فيكون «فارساً» قد تخصص بالوصف الذي نبهتْ عليه «ما» الزائدة[6]، **(ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنّه من باب الاشتغال)**، وفيه أنّه لا وجه حينئذٍ لاستظهار نصبه على المدح لأنّ في كلٍّ منهما إظهار الناصب إلاّ أن يقال: إنّ المقام يقتضي المدح، لأنّه بصدد الرثاء، وهو مقام تعديد المحاسن وذكر الصفات المحمودة بخلاف الاشتغال.

---

(1) لعلقمة الفحل في ديوانه ص 133، وله أوْ لأمرأة من بني الحارث في شرح شواهد المغني 2/ 664، ولامرأة من بني الحارث في شرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي 3/ 1107، وحاشـية الـشمني 2/ 232. وفي حاشـية الشمني قال الدماميني: «ولم أر في الحماسة النصب في «فارس» وإنما رأيته فيها مرفوعاً، ولعل النـصب فيهـا رواية»، وبلا نسبة في شرح ألفية ابن مالك الناظم ص 241، والشاهد في «فارساً» حيث اختير فيه النـصب على الرفع والتقدير: غادروا فارساً ما غادروه، والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

(2) قائله العيني، انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 339.

(3) في (س) بزيادة: وسكون الكاف، الذي لا خير فيه.

(4) قال بدر الدين بن مالك في باب «اشتغال العامل عن المعمول» في شرح الألفية لابن الناظم ص 241: «.. وأنشد ابن الشجري على جوازه...» وذكر البيت، إذاً كان الأوْلى أن يقول المصنف: وقـولَ ابـن الـشجري فإن ابن ابن مالك نقل عن ابن الشجري.

(5) أي: (ورهبانية ابتدعوها) الحديد: 27.

(6) في (س) بزيادة: فيصحّ نصبه على شرطية التفسير لكونه مختصاً يمكن رفعه بالابتداء.

ـ النوع الخامس:

اشتراطهم الإضمار[1] في بعض المعمولات والإظهار في بعض، فمن الأوّل: مجرور «لولا») على من جعله حرف جر[2][3] (ومجرور «وحْد») على رأي من يرى أن المضاف يعمل في المضاف إليه[4]، (ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: لولاي، ولولاك، ولولاه، وحْدي، ووحْدك، ووحدهُ)، ولا تقول: لولا زيد[5]، ووحْد زيد بالجر فيهما (ومجرور «لبّيْ»، و«سَعْدَيْ»، و«حنانيْ»[6])، كلها حكاية بحذف المضاف إليه[7]، قال الرضي: «لبّيك» مثنى عند سيبويه، مفرد كَلدى عند يونس قلب ألفها ياءً لّما أُضيف إلى المضمر، وليس بوجه لبقائها مضافاً إلى الظاهر [كقوله:

فلـبي فلـبيْ يـديْ مـسورِ[8]][9]

واعتذر عنه ابوعلي[10] بأنّ الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف، واصل «لبيك» : ألَبُّ لَكَ إلْبَابيْن، أي: أقيم لخدمتك وامتثال أمرك ولا أبرح عن مكاني

---

(1) اي: بعض المعمولات شرط فيها ان يكون عملها في المضمر، فلا تعمل في غيره.

(2) اي: على راي سيبويه، انظر الكتاب 2/ 373.

(3) في (س) بزيادة: يعني على راي سيبويه ان «لولا» حرف جر كما تقدم في بحث «لولا».

(4) هو رأي سيبويه كما في الكتاب 1/ 42، وانظر الهمع 2/ 501، وفي توجيه اللمع لابن الخباز ص 251: «فقال عبدالقاهر: إنه بالمضاف».

(5) في (س) بزيادة: بالجر، وكذا لا تقول: ....

(6) في (س) بزيادة: الظاهر ان.

(7) في (س) بزيادة: لأنّ أصلها: لبين وسعدين، وحنانين، بنون التثنية.

(8) عجز بيت من المتقارب، صدره: دعَوْتُ لِمَا نابني مِسْورا، وهو لرجل من بني أسد في الدرر 3/ 68، وشرح شواهد المغني 2/ 910، ولسان العرب (ل ب ي) 15/ 239، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 747، وشرح الأشموني 1/ 504، وشرح ابن عقيل 3/ 55، والكتاب 1/ 352، والشاهد في «فلبي يدي» حيث جاء «لبي» مضافاً إلى ظاهر، وهو نادر شاذ، لأن هذا من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر.

(9) ساقط من (س).

(10) في شرح الرضي على الكافية: «قال ابوعلي معتذراً ليونس».

كالمقيم في موضع، والتثنية للتكرير[1]، أي: إلباباً كثيراً [متالياً][2]، فحذف زوائده، وردّ إلى الثلاثي بحذف الفعل وحرف الجر، ليرفع المجيب بسرعة لاستماع الأمر[3]، ويجوز أن يكون من «لَبَّ بالمكان» بمعنى: «أَلَبَّ»، فلا يكون محذوف الزوائد[4]، وفيه أنّه بعد مجيء «لبّ» ما الوجه للقول بحذف الزوائد في «لبيك» و«سَعْدَيك» مثل «لبّيك، أي: أُسْعِدك اسعادين، إلاّ أنّ «أَسْعِد» يتعدى بنفسه، ومعنى «حَنَانَيْك» تحنّن، تحنناً بعد تحنّن (ويشترط لمّن ضمير الخطاب، وشذّ نحو قوله:

...... فيا لَبَّيْ إذ هدرتْ لهم[5] ....)

بعض بيت من الطويل تمامه:

دعُوني فيا لَبَّيْ إذ هدرتْ لَهُـمْ ... شَقاشيقُ أَقْوَامٍ فأسْكَتَهَا هَـذْرِي

ضمير «دعوني» لقومه، والياء مفعوله، و«يا» حرف نداء[6]، أي: يا قوم، و«لَبّيْ» مضاف إلى ياء المتكلم، و«هدرتْ» صوتتْ[7]، فاعله «شقاشيق» جمع

---

(1) في (س) بزيادة: كما في: «فارجع البصر كرّتين».
(2) في (س): (متنافياً).
(3) في (س) بزيادة: وقيل: ليفرغ المخاطب عن سماع الجواب بسرعة للأمر... مؤونة سماعه.
(4) انتهى كلام الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 331، 332.
(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 908، وفي شرح أبيات المغني 7/ 207، وخزانة الأدب 2/ 81، برواية: «أسكتها بدري»، والشاهد في «لبّيْ» حيث جاء مضافاً إلى ياء المتكلم شذوذاً.
(6) في (س) بزيادة: حُذف مناداه.
(7) في (س) بزيادة: واللام متعلّق به.

«شقشقة» بالكسر، وهي شيء كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج[1]، و«أسكتها» فعل ماضي فاعله «هدري»، أي: صوتي، والهاء لشقاشيق.

(وقول آخر:

لقلتُ لَبَيْهِ لِمَنْ يدعوني[2])

رجز، وقبله:

إنَّــكَ لَــوْ دَعَــوْتَنِي وَدُونِــي   زَوْرَاءَ ذَاتَ مَتْــرعٍ بَيُــونِ

«زوراء» كحمراء الأرض البعيدة، و«ذات مَترع» صفتها من قولهم: حوض ترع، بالتاء والراء، أي: ممتليء، وقيل: بالنون والزاي، ومن قولهم: بئر نزوع إذا كانت قريبة القعر، و«بَيُون»[3] كـ«بَيُول»[4] أي: واسعة [بعيدة الأطراف][5]، والشاهد في لبّيه حيث أضيف إلى ضمير الغائب شذوذاً، وقيل: التفاتاً من الخطاب إلى الغيبة[6].

كما شذّتْ إضافتها إلى الظاهر في قوله:

فلبَّيْ فلبَّيْ يديْ مِسْوَرِ[7])

---

(1) في (س) بزيادة: والقياس شقاشق، أشبعت الكسرة كما في الصياريف.

(2) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 2/ 82، والدرر 1/ 413، وسر الصناعة 2/ 746، وشرح الأشموني 1/ 504 وشرح شواهد المغني 2/ 910، وشرح ابن عقيل 3/ 52، ولسان العرب (ل ب ب) 1/ 73، وهمع الهوامع، والشاهد في «لبّيه» أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ.

(3) في (س) بزيادة: بفتح الموحدة، وضم الياء المخففة.

(4) في (س) بزيادة: البئر البعيدة القعر الواسعة.

(5) ساقط من (س).

(6) شرح التصريح 1/ 697

(7) تقدم تخريجه.

عجز بيت من المتقارب لأعرابي من بني أسد صدره:

دعوتُ لَمّا نابَني مِسْوَراً

[فاللام جارة][1]،/ و«ما» موصولة، و«نابني»، أي: أصَابَني النائبة، و«مسور» كمنْبر اسم رجل مفعول «دعوت»، و«لبّي» [فعل ماضٍ][2]، أي: قال: لَبّيك، والأصل فَلَبّاني، فحذف المفعول، [والفاء فيه للعطف المؤذن بالتعقيب وسببه في قلبي][3] «يدي مسور» معناه: فإجابة له مني بعد إجابة إذا سألني في أمر نَابَهُ جزاءً لِصنْعه، وذلك أن رجلاً دعا مسورا، ليغرم عنه ديّة لَزِمَتْه فأجابه إلى ذلك، وخَصّ يَدَيْه بالذّكر؛ لأنهما اللّتان أعطتاه المال، وقيل: مُقحم[4]. 397 / ب

(ومن ذلك)، أي: ممّا اشترط فيه الإضمار (مرفوع خبر كاد وأخواتها إلاّ عسى)[5] تقول: «كَادَ زَيْدٌ يموت»، ولا تقول: يموت أبوه، ويجوز «عَسَى زَيْد أنْ يَقُومَ أبُوه» فيرفع السببيّ، ولا يجوز رفعُه الأجنبيَّ، نحو: «عسى زيدٌ أن يقوم عمروٌ عندَه».

ومن ذلك[6] مرفوع اسم التفضيل من غير مسألة الكحل[7][8] وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار[9]، وكذا مرفوع نحو: «قُمْ»، و«أقومُ»، و«نَقومُ»،

---

(1) في (س): (فاللام في «لما» جارة متعلقة بـ«دعوت»).

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) في شرح شواهد العيني «قيل: هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية»، انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 504.

(5) عسى: من أفعال الرجاء يجوز أن يكون فاعل الخبر فيها اسماً ظاهراً بشرط أن يكون هذا مرفوع سببياً مضافاً، فالضمير هو اسماً، ولا يكون أجنبياً، انظر حاشية الدسوقي 3/ 290.

(6) أي: في اشتراط الإضمار في فاعل اسم التفضيل.

(7) مسألة الكحل هي قولهم: «ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينِه الكحلُ من زيد» فقد جاء في هذه المسألة فاعل اسم التفضيل «أحْسَنَ» اسماً ظاهراً وهو «الكحل»، انظر الكتاب 2/ 31، والارتشاف 5/ 2335.

(8) في (س) بزيادة: وهي مستغنية عن البيان.

(9) أي: مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل يُشترط فيه أمران: الإضمار والاستتار، انظر الارتشاف 5/ 2335.

و«تقوم») أي: مرفوع أمر الحاضر وصيغة المتكلم والمخاطب، (ومن الثاني)، أي: من اشتراط الإظهار (تأكيد اسم المظهر[1] والنعت والمنعوت) لأنّ المضمر لا ينعت به عند الجمهور خلافاً للكسائي في ضمير الغائب[2] (وعطف البيان والمبين) لمّا مرّ أن البيان في الجامد كالنعت في المشتق.

(ومن الوهم في الأوّل)، أي: في اشتراط الإضمار (قول بعضهم في «لولايَ وموسى» : أن موسى يحتمل الجر) ووجه إيراد «موسى» دون زيد أو عمرو ظاهر (وهذا خطأ، لأنّه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعَدْ؟) قيل: هذا على قول من ذهب إلى أن العامل في المعطوف عامل في المعطوف عليه وأما إذا قيل: إنّه حرف العطف فلا إشكال[3].

(فيقال: ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور أعدْتَ الجار أمْ لم تُعِده، وقولي[4]: «مجرور» لأنّه يصحّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً لأنّ «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يُقْدَحُ في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظية[5].

فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة[6] في قول هُدْبَةَ:

عَسَى الكربُ الذي أمْسَيتَ فِيهِ يَكُــون وَرَاءَهُ فَــرجٌ قَرِيــبُ[7])

---

(1) في (س) بزيادة: نحو جاءني زيد زيد، ولا يجوز: زيد هو.

(2) انظر رأي الجمهور والكسائي في شرح الرضي على الكافية 2/ 310.

(3) في هامش المخطوط قائله ابن الوحي.

(4) أي: في قوله «يحتمل الجرّ».

(5) أي: كون الاسم الواقع بعد «لولا» مجرداً من العوامل اللفظية، فيكون مبتدأ، حاشية الدسوقي 3/ 291.

(6) في (س) بزيادة: عطف على قول بعضهم.

(7) والشاهد في «فرج» حيث جعله اسم كان وهذا غير جائز لما يلزم عليه من رفع خبر عسى اسماً أجنبياً فهذا ممتنع بالإجماع.

تقدم شرحه في «عسى»[1].

(إنَّ «فرج» اسم كان)، فيكون مخالفاً لما مرّ من أن خبر «عسى» لا يرفع الأجنبي[2]، (والصواب أنّه مبتدأ خبرهُ الظرف، والجملة/ خبر «كان» واسمها 1/ 398 ضمير الكرب) هذا إنّما هو على تقدير «كان» ناقصة[3].

(وأمّا قوله:

وَقَـدْ جَعَلْـتُ إِذَا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُنِـي ثَوْبِي فأنهضُ نهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[4])

بيت من البسيط لأبي حيّة النميري[5].

قيل: إنّه وقع فيه تحريف[6]، والأصل هكذا:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجعنِي ظَهْرِي فأنهضُ نهْضَ الشَّارِبِ السَّكر
وكنتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيَّ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِن الشجر «أنهض»: أقوم، و«النهض» مصدره[7]، و«الثمل» محركة السكر كما في القاموس[8].

(فـ«ثوبي» بدل اشتمال من تاء «جعلت» لا فاعل «يثقلني»)؛ بل فاعله مستتر فيه، أي جعل ثوبي يثقلني، فسقط ما قيل: ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسم «جعل» وهو شرط فيه[9]، كذا قيل[1]، ويمكن أن يجعل الجملة الفعلية

---

(1) انظر بحث «عسى» شاهد رقم (247).

(2) في (س) بزيادة: و«فرج» هنا أجنبي فلا يرفعه خبر عسى.

(3) وأمّا إذا كانت تامّة فـ«فرج» فاعل، و«وراءه» خبرها.

(4) البيت لعمرو بن احمر في خزانة الأدب 9/ 359، 362، ولأبي حيّة النُميري في الحيوان 6/ 483، وشرح التصريح 1/ 280 إيضاح شواهد الإيضاح 1/ 79، ولابن احمر أو لأبي حيّة النميري في الدرر 1/ 261، ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني 2/ 911، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 305، وشرح الأشموني 1/ 222، والشاهد في « ثوبي » حيث جله بدل اشتمال من تاء «جعلت».

(5) في (س) بزيادة: وقيل: للحكم بن عبدل... الأسدي، من شعراء الدولة الأموية.

(6) انظر شرح شواهد المغني 2/ 911، وفي الدرر 1/ 261، «والبيت من آخر خمسة أبيات لأبي أحمر الباهلي، وقيل: لأبي حيّة النميري، وهي رائية لا لامية».

(7) في (س) بزيادة: والنهوض.

(8) القاموس المحيط (ث م ل) 3/ 354.

(9) شرح التصريح 1/ 280.

المصدرة بإذا خبراً لـ«جَعل» كما في قول ابن عباس - رضي الله عنه -: «فَجَعل الرَّجُل إذا لم يستطع أنْ يخرج أرسل رسولاً»[2] لكنه قليل، ولهذا لم يخرِّج المصنف البيت عليه.

(ومن الوهم في الثاني) أي: في اشتراط الإظهار (قول أبي البقاء في (إنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ)[3]: إنّه يجوز كون «هو» توكيداً[4] وقد مضى[5])، [أي: الاعتذار كما أشار إليه بـ«قد»][6]، وقد مرّ أن سوق كلام أبي البقاء يأباه، (قول الزمخشري في قوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي)[7]: إذا قدّرت «أن» مصدرية، وأنها وصلتها عطف بيان على الهاء[8]) تقدم هذا البحث في «أن» المصدرية[9].

(وقول النحويين في نحو: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)[10] إنَّ العطف على الضمير المستتر[11]) هذا بناءً على ما يقتضيه ردّ ابن مالك عليهم من أن

---

(1) في (س) بزيادة: وهذا دفع لمّا يقال: إنّ جعل من أخوات «كاد» فلم يجل فاعل خبره وهو «يشغلني» اسماً ظاهراً وهو «ثوبي»؟.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب التفسير» 3/ 253.

- وابن العباس هو: عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، يُكنى أبا العباس، حبر الامة الصحابي الجليل، ولد بمكة ونشأ في عصر النبوة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث الصحيحة، له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديثاً، كفَّ بصره آخر عمره فسكن الطائف وتوفي بها سنة 68 هـ الإصابة 2/ 330، وصفة الصفة 1/ 246، والأعلام 4/ 95.

(3) الكوثر: 3.

(4) ذكر أبوالبقاء في «هو» ثلاثة أوجه: الابتداء، والتوكيد، والفصل، انظر البيان 2/ 514.

(5) في (س) بزيادة: يعني مضى الجواب عنه في شرح ضمير الفصل، حيث قال: وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في «شانئك»، لا لنفس شانئك، فلا يرد ما قيل، وإذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيمه، ولو قلنا: إنّ ضمير «مضى» للتوهيم فهو مثارة وضعف ما مضى هناك.

(6) ساقط من (س).

(7) المائدة: 117.

(8) في الكشاف 1/ 727 قال الزمخشري: «... ويجوز أن تكون «أن» موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً».

(9) انظر بحث «أن» المصدرية، مغني اللبيب 1/ 40.

(10) البقرة 35، والأعراف: 19.

(11) في (س) بزيادة: وجعل هذا من الوهم في الثاني.

عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً أوْ يصحُ في موضعه ظاهر[1]، فسقط ما قيل: جعل ذلك من الوهم في الثاني وهم، لأنّ الثاني هو اشتراط الإظهار في بعض المعمولات، ولم يشترط أحد في العطف على فاعل الفعل الأمر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً[2]، (وقدّر ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجملة، والأصل: وليسكن زوجك[3]، وكذا قال في (لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ)[4]، إنّ التقدير: ولا تخلفه أنت[5]، لأنّ مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوعَ الفعل المضارع ذي النون لا يكون إلاّ ضمير المتكلم).

أجاب التفتازاني عن الأوّل بأنّ صحة أمر الغائب بصيغة «أفعل» للتغليب، مثل: أنت وزيد فعلتما، وأنا وزيد فعلنا، وإيثاره على «أسكنا» للإشعار بالأصالة والتبعية، وبهذا ينافي الجواب عن الثاني[6] أيضاً[7]، (وجُوّز في قوله:

نُطـوِّف مـا نُطـوِّف ثـم نـأوي ذَوُو الأمْــوَالِ مِنّــا والْعَــدِيمَ
إلى حُفَــرٍ اسَــافِلُهنَّ جُــوفٌ وأعلاَهُــنَّ صُــفَّاحٌ مُقِــيمَ[8])

بيتان من الوافر لبُرج بن مسهر، فالحفر هنا القبور، والجُوف بضم الجيم جمع أجوف/ بمعنى الواسع، والصفّاح بضم المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر. 398 / ب

---

(1) شرح التسهيل 3/ 371.

(2) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 232.

(3) شرح التسهيل 3/ 371.

(4) طه: 58.

(5) شرح التسهيل 3/ 372، وانظر الباب الثاني «الجملة التابعة لجملة لها محل» مغني اللبيب 2/ 490.

(6) حاشية السعد على الكشاف ل/ 52ب.

(7) في (س) بزيادة: فيقال: إن الإخبار عن المخاطب بالمضارع ذي النون لتغليب المتكلم عن المخاطب.

(8) البيتان للبُرْج بن مُسْهِر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 3/ 1277،وشرح شواهد المغني1/ 280، 2/ 912 والمؤتلف والمختلف ص 75، والشاهد في «ذوُو» حيث جوّز أن يكون فاعلاً بفعل غيبة محذوف.

(كون «ذَوُو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي: يأوي ذَوُو الأموال وكونه وما بعده توكيداً على حدِّ «ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ») [ويجوز ارتفاعهما على البدل][1]، [ويجوِّزوه في البيت][2]، وقد نصّوا على أن البدل إذا كان مفيداً للإحاطة جاز كونه بدلاً من ضمير الحاضر كما في نحو: قُمنا أوّلنا وآخرنا، قيل: كأنهم امتنعوا عن ذلك لاشتراطهم صحة حلوله محل البدل منه، [وقد علمت ما فيه][3].

([ـ تنبيه: من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره، وهو «نِعْمَ»، و«بئسَ»، تقول: «نِعْمَ الرجلان الزيدان»، و«نِعْمَ رجلين الزيدان»، ولا يقال: «نِعْمَا» إلاّ في لُغَيَّة[4]، أوْ بشرط إفراده وتذكيره، وهو «رُبَّ» في الأصَحّ][5].

ـ النوع السادس:

اشتراطهم المفردَ في بعض المعمولات والجملةَ في بعض. فمن الأول الفاعل ونائبه، وهو صحيح، فأمَّا (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه)[6]، (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ)[7]، فقد مرّ البحث فيهما)

---

(1) في (س): (اجازوا فيه ايضاً البدل وهو بدل البعض من الكل).
- ي (س) بزيادة: لكن يُستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كله.
(2) في (س): (فَلِمَ لم يجوّزوا في البيت البدليّة؟).
(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 232.
- في (س): (وقد علمت انه لا يمتنع ذلك).
(4) هي لغة «اكلوني البراغيث».
(5) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 665.
(6) يوسف: 35.
(7) البقرة: 11.

في آخر الجملة التابعة لجملة لها محل[1]، والآية الأولى مثال الفاعل، والثانية مثال نائبه، وكأنه أراد بالمعمولات معمولات العوامل اللفظية، ولهذا لم يذكر المبتدأ هنا.

(ومن الثاني)، أي: مما اشترط فيه الجملة (خبر «أنْ» المفتوحة إذا خُفِّفَتْ) وقد تقدم في فصل «أن» أنه لا يجوز إفراده إلاّ إذا ذكر اسمها[2]، ولو قُيِّد بذلك هنا لكان أحسن، (وخبر القول المحكى نحو: «لا إله إلاّ الله») يعني به خبر القول المحكي بلا خلاف، فلا يرد عليه ما قيل، أن القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ، وهي مسألة خلاف تعرض إليها الزمخشري حيث قال في (قَالُوا سَمِعْنَا فَتىً يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيم)[3]، قيل: هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى، والصحيح أنه فاعل «يُقال» لأن المراد الاسم لا المسمى[4]، (وخرج بذكر المحكى قوله: «قولي حقٌ») وكذلك خبر ضمير الشأن) لأن خبره مفسره، وقد مرَّ[5] أنه لا يكون إلاّ جملة، لكنّه ليس بمفتوح عليه، فإن الكوفيين والأخفش أجازوا تفسيره بمفرد[6].

(وعلى هذا فقوله تعالى: (وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّه آثِمٌ قَلْبَهُ)[7] إذا قدر ضمير «إنه» للشأن لزم كون آثم خبراً مقدماً و«قلبه» مبتدأ مؤخراً، وإذا قدّر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون «آثم» الخبر، و«قلبه» فاعل به) هذا بيان لاحتمال الوجهين من الإعراب من غير نظر إلى رجحان أحدهما فلا يشكل عليه ما قدمه من أنه إذا أمكن في الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحمل على كونه

---

(1) انظر الباب الثاني «الجملة التابعة لجملة لها محل»، مغني اللبيب 2/ 492.

(2) تقدم شرحه في فصل «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون، انظر مغني اللبيب 2/ 39.

(3) الأنبياء: 60.

(4) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 232، وانظر الكشاف 3/ 124.

- في (س) بزيادة: فلك أن تقول: حاكياً المفرد المراد به مجرد اللفظ «قولي إبراهيم» فيرد على المصنف على القول المختار، وقد أشرنا إلى دفعه.

(5) في (س) بزيادة: في بحث ضمير الشان مغني اللبيب.

(6) انظر بحث ضمير الشان.

- في (س) بزيادة: كما مرّ.

(7) البقرة: 283.

للشأن لمخالفته القياس [كما ظن][1]، (وخبر أفعال المقاربة[2]، ومن الوهم[3] قول بعضهم في (فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ)[4]: إنّ «مسحاً» خبر «طفق») فذهل عن هذا الشرط (والصواب أنه مصدر لخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً.

وجواب الشرط وجوب القسم) عدّهما من المعمولات، لا يخلو عن حزارة، وإنما اشترط كونهما جملتين لأن الشرط تعليق مضمون جملة بأخرى/ 1/399
والقسم تأكيد جملة بجملة أخرى، ولم يتعرض لصلة الموصول مع أنها لا تكون إلا جملة لأنها غير معمولة لعامل.

(ومن الوهم[5] قول الكسائي وأبي حاتم في نحو: (يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ)[6]: إن اللام وما بعدها جواب[7]) [قد يقال:][8] إن هذا مذهب لهما فلا يعدّوهما[9] (وقد مرّ البحث في ذلك) في اللام، حيث قال: أجاز أبوالحسن أن يتلقى القسم بلام «كي» وجعل منه هذه الآية، قال أبوعلي: وهذا عندي أولى من أن يكُون متعلقاً بـ«يحلفون» والمقسم عليه محذوفاً، والجماعة يأبون هذا، لأن القسم إنما يجاب بالجملة[10].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: عطف على خبر «أن» المفتوحة.

(3) في (س) بزيادة: يعني في خبر أفعال المقاربة.

(4) ص: 33.

(5) في (س) بزيادة: يعني في شرط جواب القسم.

(6) التوبة: 62.

(7) في البحر المحيط 5/ 65، «... وأخطأ من ذهب إلى أنها واب قسم...».

(8) في (س): (وقد يُعتذر).

(9) في (س) بزيادة: عذر المصنف بعد هذا عند ذكر قول الأخفش.

(10) انظر مبحث لام الجر، مغني اللبيب 1/ 236.

(وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً)[1]: إن جواب الشرط محذوف[2]، وإن تقديره: ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل (فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ)[3][4] أوْ «كمن هَدَاهُ اللهُ» بدليل(فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ)[5] والتقدير الثاني باطل[6]) هذا إن كان معتقد ابن مالك إن «من» شرطية؛ لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً؛ فتأمل[7].

(ويجب عليه كون «مَن» موصولة) قيل: يكون أراد الموصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط[8][9] [لكونه خبر المبتدأ الموصول المشابه لاسم الشرط][10].

(وقد يُتوهَّم أنَّ مثل[11] هذا قولُ صاحب اللوامح - وهو أبوالفضل الرازي - فإنه قال في قوله تعالى: (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)[12]: لا بُدّ من إضمار جملة معادلة، والتقدير: كمن لا يخلق، انتهى[13]) وردّه أبوحيان لأن تسمية هذا المقدر جملة إن أراد إنها جملة من جهة الألفاظ فصحيح، وإن أراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك، بل هو مفرد[14][15]. (وإنما هذا) أي: تقدير «كمن

---

(1) فاطر: 8.

(2) تقدم الحديث عن الآية في مبحث الهمزة، انظر مغني اللبيب 1/ 20، وانظر قول بدر الدين بن مالك في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص 705.

(3) فاطر: 8.

(4) في (س) بزيادة: وقد... في بحث الهمزة وجه تقدير المفرد مع...

(5) فاطر: 8.

(6) لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً للشرط، انظر حاشية الدسوقي 3/ 295.

(7) في (س) بزيادة: ولك أن تقدر متعلق الجار فعلاً، وبه يندفع قوله.

(8) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 233.

(9) في (س) بزيادة: من حيث كونه شبيهاً به في المعنى، وذلك أن المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط،فصلته كجملة الشرط، وخبره كجملة الجزاء في المعنى.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: أي: مثل التقدير الثاني.

(12) النمل: 60.

(13) انظر قول صاحب اللوامح في البحر المحيط 7/ 84.

(14) البحر المحيط 7/ 84.

(15) في (س) بزيادة: وأشار المصنف إلى دفعه بقوله: .

لا يخلق» جملة (مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصّله الظرفَ من نحو: «زيد في الدّار» جملة ظرفية[1]، لكونه عندهم خلفاً عن جملة مقدّرة، ولا يعتذر بمثل هذا[2] عن ابن مالك[3]؛ فإن الظرف لا يَكون جواباً[4]، وإن قلنا إنّه جملة.

ـ النوع السابع:

اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في البعض. ومن الأول جملة الشرط)، أي: جملة [أدواته][5] غير «لولا» [لما تقدّم][6] أن مثل «لولا زيد لهلك عمرو» في تقدير: لولا زيد موجود[7]، وهي اسمية، لكنّه ليس بمتفق عليه، [فإن بعضهم يجعل ما بعدها][8] فاعلاً بفعل محذوف مثل: «ثَبَتَ» [كما في الأمالي][9].

(وجملة جواب «لو» و«لولا» [و«ولوما»][10] والجملتان بعد «لمّا»[11]) قيل: الأَلْيَقُ [أن يقول][12]: والجملة بعد «قلما» و«طالما» وشبهها، حتى [لا يتحيرُ الطالب عند قوله][13]: ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب. (والجملة التالية

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 88.

(2) في (س) بزيادة: أي: بمثل تسمية الظرف جملة.

(3) عن ابن مالك فيما ذهب إليه من تقدير في سورة فاطر المتقدمة.

(4) في (س) بزيادة: للشرط، وإلى كونه خبراً للمبتدأ كما قدره أبو الفضل، فلا نزاع في جوازه وحسنه.

(5) في (س): (أدوات الشرط).

(6) في (س): (لما سبق في بحث اللام).

(7) انظر مبحث اللام، مغني اللبيب 1/ 301.

(8) في (س): (قال بعضهم يجعل الواقع بعد « لولا »).

(9) في (س): (ذكره ابن الحاجب في الأمالي).
- انظر أمالي ابن الحاجب 4/ 94.

(10) ساقط من جميع النسخ والتصويب في مغني اللبيب 2/ 667.

(11) في (س) بزيادة: المشددة المذكورة في حرف اللام، نحو: (وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا نُوحاً).

(12) في (س): (وكان ينبغي أن يذكر).

(13) في (س): (ليبني عليه عند قوله:).

أحرفَ التخصيص، وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري[1] ومتابعيه، نحو: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا)[2]) أي: لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ آمَنُوا.

(ومن الثاني) أي: من اشتراط الاسمية (الجملة بعد «إذا» الفجائية/ 399 / ب
و«ليتما» محمولة على القول الصحيح[3] فيهما) احترز به عن قول ابن أبي الربيع وطاهر القزويني فإنهما جوّزا أن يقال: ليتما قام زيد[4]، كما ذكره في «ليت»[5]، ولم يذكر الخلاف في «إذا» الفجائية، قال ابن عقيل: وقد حكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية بعدها نحو: خرجتَ فإذا قد قام زيد[6].

(ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين[7] في نحو: (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ)[8] و(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[9] و(وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[10]: إنّ المرفوع مبتدأ[11]، وذلك خطأ،

---

(1) في (س) بزيادة: حيث قال: ويجب كون خبر «أنّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف كما مرّ في بحث «لو».
- انظر الكشاف 1/ 200.

(2) البقرة: 103.

(3) في (س): (على الصحيح) وبزيادة: أي: محمولة على القول الصحيح في «إذا» و«ليتما».

(4) في همع الهوامع 1/ 520 «قال أبوحيان: ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن«ليتما» تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبوجعفر الصفار عن البصريين، وانظر شرح التصريح 1/ 317.
- طاهر القزويني هو: طاهر بن احمد بن محمد القزويني، ويعرف بالنجار «بهاء الدين ابومحمد» أديب، نحوي، صرفي، مشارك في عدة علوم، من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، ولب الألباب في مراسم الإعراب، توفي سنة 756 هـ. انظر الصفدي 14/ 91، معجم المؤلفين 2/ 9.

(5) انظر مبحث «ليت»، مغني اللبيب 1/ 314.

(6) المساعد 1/ 511.

(7) انظر قول الأخفش في معاني القرآن للأخفش 2/ 550، في إعراب آية التوبة.

(8) النساء: 128، وتقدمت الآية في «إمّا».

(9) التوبة: 6.

(10) الإنشقاق: 1.

(11) انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 550، 736، وشرح التسهيل 2/ 109.

لأنّه خلاف قول من اعتمد عليهم[1]، وإنما قاله سهواً[2]، وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أوْ الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعراب خطأ، لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة،نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة[3]، وأجازوا[4] أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور[5] [وعن ابن مالك أن سيبويه لا يجيز غير هذا[6]، قال ابن عقيل: ذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعد «إذا» لكن بشرط أن يكون الخبر فعلاً][7].

(وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبّاء)، بالمدّ[8] ملكة الجزيرة، وتُعدُّ من ملوك الطوائف[9]، ونسبه العيني للخنساء الشاعرة[10]:

---

(1) خطأ بسبب دخول أدوات الشرط على الاسم وهو مبتدأ، وهو مخالف للبصريين إذ يرون أن جملة الشرط لا تكون إلاّ فعلية، انظر حاشية الدسوقي على المغنى 3/ 297.

(2) سهواً عن مذهب البصريين في المسألة.

(3) في (س) بزيادة: لأنّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم، فهو مناقض للفعل بعد الاسم، مجزوماً في قول عدي:

فمتى واغِلٌ يَنُبْهم يُحيُّو ... هُ وتُعطَفْ عليه كأسُ الساقي

وبه استدلّ البصريون على مذهبهم.

(4) أي: الأخفش والكوفيين، وهو مذهب ثان نُقِل عنهم، وهم في هذا الرأي موافقون لمذهب البصريين، انظر حاشية الدسوقي 3/ 297.

(5) في (س) بزيادة: أي: جمهور البصريين.

(6) شرح التسهيل 4/ 93.

(7) ساقط من (س).

- المساعد 1/ 507.

(8) في (س) بزيادة: بنت عمرو.

(9) في (س) بزيادة: وقصتها مع قصير وجذيمة مشهورة.

(10) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 302.

(ما لِلجِمَالِ مَشْيُها وئيدًا[1]) وبعده: أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدًا

أَمْ جِرْفَانًـــا بَـــارِداً شَـــدِيدًا   أَمْ الرِّجَـــالُ جُثَّمَـــا قُعُـــودًا

وقصتها مع قُصَيْر بن سَعيد مَوْلَى جُذَيْمَة [الأَبْرَشي][2] أنّه جعل الرجال المقاتلة في جوَاليق[3] وحملها على الجمال موهماً أنّها تجارة أوْ هديّة فلما قدم أخبرت الزبّاء[4] فصعدت إلى أعلى قصرها، فلمّا رأت الجمال قالت تلك[5] الأبيات[6]

فالجمال جمع جمل، ووئيد[7] كوَعِيد صوت شدة الوطي على الأرض يسمع كالدويّ من بعد، والجندل الحجر، والصرفان[8] [كنزوان][9] جنس من الثمر، قال أبوعبيدة: لم يكن يُهْدَى للزبّاء شيء أحبُّ إليها من الثمر الصرفان[10]، وبارد [نائب][11]، وجثّما جمع جَاثم من جثم تلبّد بالأرض، وقعود جمع قاعد.

---

(1) بيت من الرجز للزبّاء في أدب الكاتب ص 200، والأغاني 15/ 230، وجمهرة اللغة ص 742، ص 237، وخزانة الأدب 5/ 191، 7/ 274، 1/ 247، والدرر 1/ 355، وشرح الأشموني 1/ 302، واوضح المسالك 2/ 86، وشرح شواهد المغني 2/ 718، 912، معاني القرآن للفرّاء 2/ 424، ولسان العرب (و أ د) 3/ 443، وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 576، والشاهد في «مشيها وئيداً» حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل وإن «مشيها» فاعل ارتفع بقوله «وئيداً» وهو اسم الفاعل.

ساقط من (س).

الجواليق هو وعاء من الأوعية، كذا في لسان العرب (ج ل ق) 10/ 36.

في (س) بزيادة: بقدومه.

انظر القصة في الأغاني 15/ 220.

في (س): ذكّر تكملة البيت والبيت الذي يليه بعد القصة، فالكلام فيه تقديم وتأخير.

في (س) بزيادة: بفتح الواو وكسر الهمزة.

في (س): (والصرفات) وبزيادة: بفتح مهملتين.

ساقط من (س).

انظر قول أبي عبيدة في لسان العرب (ص ر ف) 9/ 139.

في (س): (ثابت).

(فيمن رفع «مَشْيَها»[1] وذلك عند الجماعة) البصرية (مبتدأ حُذف خبره وبقي معمول الخبر، أي: مشيها يكون وئيداً أوْ يوجد وئيداً[2]، ولا يكون [بدلاً][3] من الضمير المستتر في الظرف) [يعني للجمال كما قال أبوعلي، وجوّز أيضاً أن يكون مبتدأ، ووئيداً حال سدّت مسَدَّ الخبر][4] (كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنّه عائد على «ما» الاستفهامية) تعليل لقوله: لا يكون بدل بعض (ومتى أبدل اسم من اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام) نحو:/ مَا لِزَيْدٍ أَقَوِيٌّ أَمْ ضَعِيفٌ (فذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنّه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه)، وفيه بحث، ويُروى بالنصب على المصدر[5]، أي: تمشي مشيها. 400/أ

(ومن ذلك)، أي: الوهم في اشتراط الجملة الفعلية (قول بعضهم في بيت الكتاب:

وَقَلَّمَا وِصَالٌ على طول الصدد يدوم[6]

---

(1) في (س) بزيادة: وذلك إمّا أن يكون بالتبعية على أنّه بدل من ضمير الظرف ولا سبيل إليه بما ذكره المصنف، وإما بالأصالة على أنّه مبتدأ أوْ فاعل، فلا سبيل إلى الأوّل أيضاً، إذ لا خبر له من حيث المعنى إلاّ «وئيداً»، وهو منصوب، تعين أن يكون فاعل «وئيداً» الذي هو حال من الجمال، أي: أي شيء ثبت للجمال حال كونها وئيداً مشيها، هذا وجه استدلال الكوفية بذلك على جواز تقديم الفاعل، وأشار إلى ردّه بقوله:

(2) انظر الدرر 1/ 355، وشرح شواهد المغني 2/ 718.

(3) في (س): (بدل بعض).

(4) ساقط من (س).

- انظر قول الفارسي في شرح شواهد المغني 2/ 913.

(5) شرح التصريح 1/ 397.

(6) عجز بيت من الطويل، صدره: صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا، وهو للمرار الفقعسي في خزانة الأدب 1/ 242، 3/ 340، والدرر 2/ 263، وشرح أبيات سيبويه 1/ 204، وشرح شواهد المغني 2/ 717، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 143، 257، وشرح المفصل 7/ 116، 8/ 132، 10/ 76، والكتاب 1/ 31، 3/ 15، ولسان العرب (ط و ل) 11/ 412، و(ق ل ل) 11/ 554، والمقتضب 1/ 84، 78،

تقدّم شرحه في «ما» الزائدة[1].

(إنّ «وصال» مبتدأ[2]، والصواب أنّه فاعل بـ«يدوم» محذوفاً مفسّراً بالمذكور) [وجه توهيمه ما تقدّم][3] أنّ «قلّ» المكفوفة بـ«ما» لا تدخل إلاّ على فعلية، وفيه بحث، لجواز أن يكون هذا الإعراب بناءً على أن «ما» مع «قلّ» مصدرية، لا كافة، كما ذهب إليه بعضهم[4]، إلاّ أنّ يقال: إنّ وَصْل «ما» المصدرية بالجملة الاسمية - وإن ذهب إليه ابن مالك[5] - نادر فلا يحمل عليه مع حصول المندوحة عنه.

(وقول آخر في نحو: «آتيكَ يوم زيداً تلقاه»: إنّه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه[6]؛ لأنّ الزمنَ المبهم المستقبل يحمل على «إذا» في أنّه لا يضاف إلى الجملة الاسمية) يُفهم منه أن هذا القول صواب عند غير سيبويه، فمراد المصنف مجرّد التنبيه على أنّه مخالف لقول سيبويه، [لا تخطئة له][7]، كيف وقد مرّ في الجهة الثانية أن سيبويه قال في ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[8]: إنّ «أعمالاً» شبيهة بالمفعول[9] به وصوّب المصنف كونه تمييزاً.

والشاهد في «وصال» حيث يعرب فاعلاً بـ«يدوم» ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأن «قلّ» المكفوفة بـ«ما» لا تدخل إلاّ على الجملة الفعلية.

(1) انظر بحث «ما» الزائدة شاهد رقم (509).

(2) استشهد به سيبويه في الكتاب 1/ 31، 3/ 115، على أنّه ضرورة لوقوع الاسمية بعد «قلّما» لأنّ «ما» تكفّ الفعل «قلّ» ولا يقع بعد «قلّما» إلا الجملة الفعلية، وكذا في المبرّد، انظر المقتضب 1/ 84، 78.

(3) في (س): (وهم هذا البعض ما تقدّم هناك).

(4) انظر الدرر 2/ 263، وحاشية الشمني للدماميني 2/ 234، وانظر ما تقدّم في بحث «ما» الزائدة، مغني اللبيب 1/ 337.

(5) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 223، 227.

(6) الكتاب 3/ 119.

(7) في (س): (لا تخطئة هذا القائل مستند إلى كلام سيبويه).

(8) الكهف: 103.

(9) انظر الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، مغني اللبيب 2/ 625، والكتاب 1/ 201.

(وأمّا قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾[1] فقد مضى[2]) [في الجملة المضاف إليها][3] (أن الزمن هنا محمولٌ على «إذ» لا على «إذا»، وأنّه لتحقّقِهِ نُزِّلَ منزلة الماضي) كما في ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[4][5].

(وأمّا جواب ابن عصفور[6] عن سيبويه بأنّه إنّما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو: ﴿ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾[7] في قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ فمردود، وإنّما ذلك) أي: اشتراط حمل الزمان المستقبل على «إذا» (في اسم الزمان ظرفاً كان أوْ غيره، ثم هذا الجواب) الذي تداركه ابن عصفور(لا يتأتّى له في قوله:

وكُنْ لِي شَفيعاً يَومَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ[8]

[تقدّم شرحه في الجملة المضاف إليها][9]، يعني أن «يوم» هنا اسم زمان منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ«شفيعاً» لا بدل، فبقى سالماً عن دافع، فالجواب الشامل للآية والبيت ما ذكره المصنف أن الزمن هنا محمول على «إذا»، انتهى.

---

(1) غافر: 16.

(2) انظر الباب الثاني، الجملة الرابعة (المضاف إليها) مغني اللبيب 2/ 482.

(3) في (س): (في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب).

(4) الكهف: 99، يس/ 51، الزمر/ 68، ق 20.

(5) في (س) بزيادة: كما هو مشهور.

(6) تقدم جواب ابن عصفور في الجهة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب حيث قال: «إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على أذا إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف»، انظر مغني اللبيب 2/ 482.

(7) غافر: 15.

(8) بيت من الطويل لسواد بن قارب في الجني الداني ص 54، والدرر 1/ 257، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 125، وشرح الأشموني 1/ 205، وشرح شواهد المغني 2/ 835، وشرح ابن عقيل 1/ 310، وهمع الهوامع 1/ 465، والشاهد في «يوم» حيث جاء هنا منصوب على الظرفية لـ« شفيعاً » والزمن هنا محمولاً على «إذا».

(9) في (س): (تقدّم شرحه وما تعلق به في الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها).

(ومن الوهم) في اشتراط الفعلية (أيضاً قول بعضهم في قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِن رَّأْسِهِ)[1] بعدما جزم بأنّ «مَنْ» شرطية: أنّه يجوز كون الجملة الاسمية) وهي «به أذىً» (معطوفة على «كان» وما بعدها[2]، ويردّه ان جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها) لأنّ المعطوف على الشرط شرط، وفيه بحث لمّا سيأتي[3] أنّه يُغتفر في الثواني مالا يُغتفر في الأوائل، وإن منه قول الشاعر:

إنْ تُركَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ / فَإنّا مَعْشَرٌ نُـزُلُ[4] 400 / ب

قال يونس: أراد أوْ أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط[5][6]، (على أنّه لو قدّر «من» موصولة) لا شرطية (لم يصحّ قوله أيضاً، لأنّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية، لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشرط)، ويجاب عنه أيضاً[7] [بما ذكر آنفاً][8]، [وكان الصواب في الآية عند][1]

---

(1) البقرة: 196.

(2) نسبه أبوحيان في النهر الماد 1/ 272 لأبي البقاء العكبري، ولم أعثر عليه في التبيان ولا في إعراب القراءات الشواذ للعكبري.

- وفي (س) بزيادة: نسب أبوحيان هذا القول لأبي البقاء حيث قال: أجاز أبوالبقاء ان يكون (أوْ بـه أذىً) معطوفاً على «كان» واعرب «به» خبراً مقدماً متعلق بالاستقرار، و« أذىً » مبتدأ مؤخر، والهاء في «به» عائد على «من» ثم خطّأه بما ذهب إليه المصنف بقوله: .

(3) في (س) بزيادة: في القاعدة الثامنة.

(4) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص 154، ورواية الديوان: قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا. وللأعشى في الدرر 2/ 186، والكتاب 3/ 51، والشاهد في «أو تنزلون» حيث عطف الجملة الاسمية على جملة الشرط.

(5) انظر الكتاب 3/ 51، وهذا القول والبيت موجود في الباب الثامن القاعدة الثامنة (كثيراً ما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوّل) مغني اللبيب 2/ 799.

(6) في (س) بزيادة: وهذا عين ما نحن فيه.

(7) في (س) بزيادة: بأنّه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل.

(8) ساقط من (س).

- في (س) بزيادة: ولم يذكر ما هو الصواب عنده.

عند][1] المصنف إضمار «كان» لدلالة الأولى عليها، أي: وكان «به» أذىً، فاسم «كان» إمّا ضمير «من» وإما «أذىً» و«به» خبر مقدّم[2]، ويرشدك [إليه][3] تقدير «كان» في البيتين الآتيين، وأجازوا [كون][4] به عطفاً على «مريضاً» و«أذىً» فاعل الظرف، أي: كائناً به أذىً، [أوْ][5] «أذىً» مبتدأ، و«به» خبر[6]، أوْ الجملة عطف على «مريضاً» .

(وقول ابن الطاهر في قوله:

فَــإِنْ لاَ مَــالَ أُعْطِيــهِ فَــإِنِّي ... صَـدِيقٌ مِـنْ غُـدُوٌّ أَوْ رَوَاحِ[7])

بيت من الوافر.

(وقول آخرين في قول الشاعر:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَـى أَرْسَـلَتْ بِـشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْـسُ لَيْلَـى شَـفِيعُهَا[8])

---

(1) في (س): (واظن أنه...).

(2) في (س) بزيادة: على اسمها.

(3) في (س) (إلى ما ذكرنا).

(4) في (س) (أن يكون).

(5) في (س) (وأن يكون...).

(6) في (س) بزيادة: مقدماً.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 913، والشاهد فيه اشتراط الجملة الفعلية بعد «إن» الشرطية والتقدير: فإن أكن لا مال اعطيه.

- وابن طاهر هو: ابوبكر بن محمد بن احمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، نحوي مشهور، حافظ بارع، وله على الكتاب طرر مدوّنة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك، اخذ الكتاب عن ابن الرمّاك وابن الأخضر، واخذ عنه ابن خروف، وعبدالحق السّوكني، مات في عشر الثمانين ومائة، أنظر بغية الوعاة 1/ 28.

(8) والشاهد فيه حذف الفعل بعد « هلاّ » التحضيضية، والتقدير: فهلاّ كان الشأن نفس ليلى.

تقدم شرحه في «ألاَّ» المفتوحة المشدّدة[1].

(إنّ ما بعد «إنْ») الشرطية ([لا][2] و«هلاَّ») التحضيضيّة (جملة اسمية نائبة عن الفعلية[3]، والصواب أن التقدير في الأولى: فإنْ أكُنْ، وفي الثاني: فهلاَّ كان، أي: الأمر والشأن)، وتفسير للمستتر في «كان» (والجملة الاسمية فيهما خبر[4]).

ومن ذلك) الوهم في اشتراط الفعلية (قول جماعة منهم الزمخشري في (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)[5]: إنّ الجملة الاسمية جواب «لو»، والأوْلى أن تقدر الجواب محذوفاً، أي: لكان خيراً لهم، أوْ أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمني، فلا يحتاج إلى جواب[6]).

قيل[7]: ذلك مذهب لهم اختاروه، [فليس تخريجهم عليه غلطاً][8]، وإنّما وجه الردّ أن يقال: الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وينصب الدليل على ذلك[9].

(ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ)[10]: إنّ الجملة جواب لـ«ما»[11] والظاهر أنّ الجواب جملة فعلية محذوفة، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا

---

(1) انظر مبحث «ألاَّ» شاهد رقم (109).

(2) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 669.

(3) في الجنى الداني ص 613، بعدما ذكر أن «هلاَّ» لا يليها إلاّ الفعل، قال: «وذهب بعض النحويين إلى مجيء الجملة الإبتدائية كقول الشاعر: (وذكر بيت المجنون) ثم قال: وتأوّله ابن طاهر وغيره على إضمار «كان» الشأنية....

(4) في (س) بزيادة: أي: في البيتين، خبر لـ«كان» المقدرة.

(5) البقرة: 103.

(6) الكشاف 1/ 200.

(7) في (س) بزيادة: ليس تخريجهم على وقوع الاسمية في هذا المحل غلطاً منهم لأنهم يصرحون بجوازه.

(8) ساقط من (س).

(9) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 234.

(10) لقمان: 32.

(11) شرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 281.

أن جواب «لما» لا يقترن بالفاء)، وفيه أنهم إذا جوّزوا كون جواب «لما» جملة اسمية مقرونة بالفاء وكان هذا مذهباً لهم يعدُّوهُما؟.

(ومن الوهم في الثاني)، أي: اشتراط الجملة الاسمية (تجويز كثير من النحويين الاشتغال[1] في نحو: «خرجتُ فإذا زيد يضربهُ عمرُو») [فيكون تقديره:][2] خرجت فإذا يضرب زيد عمرو، والحال أنّ «إذا» المفاجأة لا تقع بعدها إلاّ الاسمية[3]. (ومن العجب أنّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته[4] مع قوله فيها في بحث الظروف، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها)، فيكون بين كلاميه تنافٍ[5]، [قيل: والتوفيق بأنّ المراد باللزوم مبالغة في الاختبار بعيد عن الاعتبار، والأوْلى أن المراد / به لزوم فيما سوى باب الاشتغال][6][7]. 1/401

(وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيداً أضربه» أن يكون انتصاب «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنّما زيداً أضربه»[8]، والصواب أن انتصابه بـ«ليت» لأنّه لم يُسمع نحو: «ليتّما قام زيدٌ» كما سُمع «إنّما قام زيدٌ»)، فيكون قياسه عليه قياساً مع الفارق.

---

(1) في (س) زيادة: أي: النصب على شرطية التفسير.

(2) في (س) (ووجه الوهم أن تقديره حينئذٍ).

(3) في (س) بزيادة: وإلى هذا يشير قوله.

(4) شرح الرضي على الكافية 3/ 184.

(5) في (س) بزيادة: ووفق تارة بأنّ المراد يلزم المبتدأ بعدها غلبة الوقوع، وتارة بأنّ المراد اللزوم من غير تركيب الإضمار على شريطة التفسير، واعتذر ابن الحاجب نفسه بأنّه قال: كان القياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعدها أن يمتنع النصب فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها، كقولك: خرجتُ فإذا عبدالله يضربُه عمرو، ولأن لزوم وقوع المبتدأ والخبر منافٍ للنصب، ولكنهم جوّزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر، وفضّله نجم الدين سعيد بأنّه لمّا كان بعد «إذا» مبتدأ وخبر مشتغل عن المبتدأ بضميره أُجريَ هذا الكلام مجرى غيره ممّا لا يقع بعد «إذا»، نحو: «زيد ضربته»، وكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا، وكأنهم قطعوا النظر عن «إذا»، ورُوعي مجرد صورة المبتدأ والخبر.

(6) قائله عصام الدين شارح الكافية، انظر شرح عصام على الكافية ص 217.

(7) ساقط من (س).

(8) البسيط 2/ 643.

(تنبيه:

اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[1] إن الجملة معطوفة[2] على ﴿ وَيُنَجِّي اللهُ الَّذِينَ اتَّقَوا ﴾[3][4]: بأنّ الاسمية لا تعطف على الفعلية[5]، وقد مرّ أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا تمنع التعاطف)، قيل: لكن التناسب مطلوب، ولا يقع التخالف إلاّ لنكتة تقتضيه، فأُريد في قضية الكافرين الدلالة على ثبات خسرانهم، فناسب الآيتان بالاسمية، وفي قضية المؤمنين تصوير نجاتهم ممّا نالَ غيرهم من السوء إشعاراً لتعظيم مِنّة الله تعالى عليهم، فناسب الآيتان بالفعلية ذات المضارع[6]، وقد مرّ في أقسام العطف أن في المسألة ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والجواز في الواو فقط[7].

(وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللهُ ﴾[8]: أنّه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[9]: هذا مردود، لأنّ الاسمية لا تُبدل من الفعلية، انتهى[10].

---

(1) الزمر: 63.

(2) الكشاف 4/ 143.

(3) الزمر: 61.

(4) في (س) بزيادة: مقول قول الزمخشري، وقوله:.

(5) التفسير الكبير 27/ 11.

- وفي (س) بزيادة: متعلق بـ«اعترض».

(6) قاله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(7) تقدّم هذا عند المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف 2/ 558، وذكر ثلاثة مذاهب الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً، ونقل هذا عن ابن جني، والثالث وهو لأبي علي، انظر ما تقدّم، وانظر سر الصناعة 1/ 263.

(8) البقرة: 253.

(9) نفس الآية السابقة.

- انظر التبيان 1/ 163.

(10) في (س) بزيادة: مقول قول بعض المتأخرين.

وكأنه أراد بالبعض السفاقسي فإنّه صرّح بذلك في إعرابه[1]، (ولم يقم دليل على امتناع ذلك) جواب عن الرد المذكور، وفيه أنّه قد مرّ [في الجملة التالية لجملة لها محل][2] أن شرط كون الثانية أوفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، فلينظر هنا هل يوجد ذلك.

(ـ النوع الثامن: اشتراطُهم في بعض الجمل الخبريّة وفي بعضها الإنشائيّة. فالأوّل كثير كالصِّلة، والصفة، والحال)، [وفي كلها خلاف][3]، (والجملة الواقعة خبراً لـ«كان»)، يعنى وأخواتها، قال الرضي: لا يقع أخبار هذه الأفعال جملة طلبيّة[4]، (أوْ خبراً لـ«إنَّ») يعني وأخواتها، لكن قال الرضي: ليت، ولعل، وكان وأن المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب، وأمّا «إنَّ»، و«لكن» فلا ارى مانعاً [من ذلك][5] كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً[6].

(أوْ لضمير الشأن[7]، قيل: أوْ خبراً لمبتدأ) مطلقاً، قال ابن مالك: ولا يمتنع كونها طلبيّة خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسميّة خلافاً لثعلب[8]، قال الرضي: أمّا الاوّل فهو وَهْمٌ، ويدل على جواز كونها طلبيّة قوله

---

(1) ....

(2) ف (س): (في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل).

- انظر الباب الثاني (الجمل التي لها محل «الجملة السابعة: الجملة التابعة لجملة لها محل» مغني اللبيب2/ 490).

(3) في (س): (كون هذه الثلاثة خبرية مشهور مع خلاف يسير).

(4) شرح الرضي على الكافية 4/ 202.

- في (س) بزيادة: ويبن علتها على التفضيل.

(5) في (س): (من وقوع الجملة الطلبية خبراً لها).

(6) شرح الرضي على الكافية 4/ 337.

- في (س) بزيادة: نحو: إنّ زيداً لا تضربه، وإنك لا مرحباً بك، وإن زيداً هل ضربته؟، واضرب احداً ولكن عمراً لا تضربه، قال: ولو أرادت لقالت وهي صادقة: إنّ الرياضة لا تنصبك للشيب.

(7) في (س) بزيادة: قال ابن مالك: ولا يفسَّر إلا بجملة خبرية.

(8) شرح التسهيل 1/ 309.

تعالى: (بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ)[1]، وأمّا الثاني فالأولى الجواز، إذ لا منع، نحو: زيدٌ واللهِ لأضربنّه[2]، (أوْ جواباً للقسم غير الاستعطافي[3])، [وقد مرّ معناه، ومعنى القسم الاستعطافي في حرف الباء][4].

(ومن الثاني[5] جوابُ القسم الاستعطافي كقوله:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ رَيّا ....[6])

صدر بيت من الوافر لمجنون ليلى، حكي[7] أنّه مرّ ذات يوم بزوج ليلى وهو جالس يصطلي، فوقف/ عليه ثم أنشأ يقول: 401 / ب

بَرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيلى قُبيل الصبح أم قَبَّلْتَ فاها
وَهَل رَفَّتْ عَليك قُرون ليلى رَفيف الأُقْحُوَانَةِ في نَدَاهَا[8]

---

(1) ص: 60.

(2) شرح الرضي على الكافية 1/ 238.

(3) في (س) بزيادة: قال ابن جني: القسم جملة إنشائية مؤكد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف.

(4) ساقط من (س).

- انظر الباب الثاني الجملة المجاب بها القسم وما بعدها، مغني اللبيب 2/ 468.

(5) في (س) بزيادة: أي ممّا اشترط فيه الجمل الإنشائية.

(6) لمجنون ليلى في ديوانه ص 225، والأغاني 2/ 25، وخزانة الأدب 10/ 52، والشاهد في « هل ضممت» حيث جاء جواب القسم الاستعطافي جملة إنشائية وهذا شرط فيه.

- ومجنون ليلى هو: قيس ابن الملوّح بن مُزاحم العامري، شاعر غزل من المتيّمين، لم يكن مجنوناً وإنّما لُقب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد، توفي سنة 68 هـ. الأغاني 2/ 25، وخزانة الأدب 10/ 52، والأعلام5/ 208.

(7) القصة في الأغاني 2/ 26.

(8) في (س) بزيادة: فقبض بكلتا يديه قبضتين من الجمر فما فارقهما حتى سقط مغشياً عليه، وسقط الجمر مع لحم راحتيه، فقام زوج ليلى مغموماً بفعله متعجباً منه.

«ريّا» اسم امرأة، و«رقّت» بالراء والفاء من الرفيف وهو البريق، و«الأقحوانة» وردة يشبّه بها [الأسنان][1]، و«والندى» المطر والبلل.

(وقوله: بعيشكِ يا سَلْمى ارحمي ذا صبابة) أبى غير ما يُرضيك في السِّر الجهر[2] بيت من الطويل، «ذا صبابة» أي: صاحب عشق، مفعول «ارحمي» «أبى» فعل ماض[3]، [و«غير» مفعوله][4]، والجملة صفة «ذا»، و«في» متعلقة بـ«أبى» أو بـ«يرضى».

(وما ورد على خلاف ما ذكر فمؤوّل[5]، فمن الأوّل)،أي: ما ورد إنشائية، وأوّل بالخبرية (قوله:

وَإِنّـي لَـرَامٍ نظـرةً قِبَـلَ الـتي لَعلّي -وإنْ شـطَّت نواهـا- أزُورَها)

تقدّم شرحه في الجملة المعترضة[6]، (وتخريجه على إضمار القول، أي: قِبَلَ التي أقول لَعَلّي، أوْ على أنّ الصلة «أزورها» وخبر «لعل» محذوف، والجملة المعترضة، أي: لعلّي أفعل ذلك) هذا بعيد، ولكن [لا يبعد][7] في الشعر، (وقوله:

جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذئب قَطّ[8])

---

(1) في (س): (الإنسان).

(2) البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 112، وهمع الهوامع 2/ 486، والشاهد في «يا سلمى ارحمي..» حيث اشترطوا في جواب القسم الاستعطافي أن يكون جملة إنشائية.

(3) في (س) بزيادة: بمعنى منع فاعله ضمير «ذا».

(4) في (س): («وغير» منصوب).

(5) في (س) بزيادة: أي: ما ورد في الصلة والصفة وغيرهما من المواضع المذكورة إنشائية مؤولة بالخبرية.

(6) انظر مبحث الجملة المعترضة شاهد رقم (622).

(7) في (س): (لا يضرُّ).

(8) عجز بيت من الرجز، صدره: حتى إذا جنَّ الظَّلامُ واختلَطْ، وهو للعجاج في ديوانه ص 404، وخزانة الأدب 2/ 95، 3/ 30، 5/ 23، والدرر 2/ 366، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 115، وشرح الأشموني 2/ 68، وشرح ابن عقيل 3/ 199، وشرح المفصل 3/ 52، 53، والشاهد في « هل رأيت الذئب قط » وذلك لأنها جملة إنشائية وظاهرها أنها صفة لقوله: مذق، وليس كذلك، إذ لا توصف النكرة بالجملة الإنشائية، فيؤوّل بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط.

تقدّم شرحه في «لا»[1] (وقوله:

.... فإنّمـا أنـت أخٌ لا نَعْدَمُـه[2]

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أخ مقول فيه: لا جَعَلَنَا اللهُ نعدمه، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك؛ وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وَجَدْتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلُه»[3]) هذا مثل يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم، وجملة «أخْبُرْ» أمْرِيّة وقعت حالاً من «الناس» لتقدير القول، (أي: صادفتُ الناس مقولاً فيهم ذلك[4])، قال التفتازاني في قوله تعالى: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً)[5]: في الصحاح خَبَرْتُ الشيء أخْبُرُهُ خُبْراً، بالضم، وخِبْرَةً بالكسر بَلَوْتُه، اختبرته[6]، وتقليه وتقلاه تبغضه، والجزم هنا على أنّه جواب للأمر الذي وقع موقع ثاني مفعول «وجدت» بتقدير: القول، أي: وجدتُ الناس مقولاً في حقهم هذا، ومفعول «أخْبُرْ» محذوف، أي: أخْبُرْه، والهاء في «تَقْلُه» هاء السكت، أوْ ضمير أُفرد نظراً إلى اللفظ، أوْ كل واحد، وقال الميداني: يجوز رفع «الناس» على الحكاية، ومن نصبه فقد نصبه بـ«أخْبُرْ»، و«وجدتُ» بمعنى عرفت، أي: وجدتُ الأمر كذلك، بمعنى: عرفت هذه القضية وخففها. قال أبوعبيدة: الأمر في معنى الخبر، أي: إذا أخبرتهم قليتهم[7].

---

(1) انظر مبحث «لا» شاهد رقم 405.

(2) عجز بيت من الرجز، صدره: واختَلَفَتْ امْرَاسُه وقيمُهْ، وهو لأبي محمد الحَذْلمي الفقعسي في مجالس ثعلب 1/ 195، وشرح أبيات المغني 7/ 226.

- و في (س) بزيادة: فإن جملة «هل رأيت» إنشائية وقعت صفة لـ«مذق» وجملة «لا نعدمه» دعائية وقعت صفة لـ«أخ».

(3) مجمع الأمثال 2/ 420.

(4) في (س) بزيادة: اي: اخبُرْ تقْلَه.

(5) البقرة: 26.

(6) الصحاح (خ ب ر) 2/ 300.

(7) انظر مجمع الأمثال 2/ 420.

- الميداني هو: ابوالفضل احمد بن محمد النّيسابوري الميداني، اديب، باحث، صاحب «مجمع الأمثال» وله «السامي في الأسامي»، وغيرهما، توفي سنة 518 هـ. إنباه الرواة 1/ 156، وفيات الأعيان 1/ 148، والأعلام 1/ 214.

(وقوله:

وكُـــوني بالمكـــارم ذكّـــريني ودَلّـــي دَلَّ مَاجِـــدَةٍ صَـنَاعِ[1])

بيت من الوافر، وقبله:

الأ يَـــا أمْ فَـــارِعٍ لاَ تُلُـــومِي عَلَى شيْءٍ رَفَعْـتُ بـهِ سَمَاعِي

والمعنى لا تلوميني على ما يرفع به صيتي وذكري، وذكّريني به، وكوني مذكّرتي بالمكارم، و«دَلّي» أمر من: دلّت المرأة دلاًّ، من بابي «تَعِبَ، وضَرَبَ»، اي: تدلّلت تدلُّلاً، والاسم الدلال بالفتح[2]، و«الماجدة» الشريفة الكريمة، و«امرأة صَناع» كسحاب/ حاذقة ماهرة بعمل اليدين. 1/402

(والجملة في هذا مؤوّلة بالجملة الخبريّة)، لا بتقدير القول، (أي: وكُوني تذكريني) فوضع الأمر موضع الخبر، (مثل قوله تعالى: (قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً)[3]، أي: فيمدّ وقوله:

إنَّ الَّـــذِينَ قَتَلْـــتُمْ امـــس سَـــيِّدَهم لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُم عن لـيلِكُم نَامَا[4])

---

(1) البيت لبعض بني نهشل في خزانة الأدب 9/ 269، 267، وبلا نسبة في الدرر 1/ 212، وشرح الحماسة للمرزوقي 2/ 657، وشرح شواهد المغني 2/ 914، وسر صناعة الإعراب 1/ 389، والأشباه والنظائر 6/ 234.

(2) في (س) بزيادة: وهي جرأتها على زوجها في تفنج وتشكل كأنها تخالفه وما بها خلاف.

(3) مريم: 75.

(4) البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب 10/ 268، 271، والدرر 1/ 285، وشرح التصريح 1/ 444، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 914.

بيت من البسيط [وقع فيه خبر «إنّ»][1] إنشائية بتقدير: أقول لكم لا تحسبوا واسناد «نَامَ» إلى ضمير الليل مجاز، [أي: لذا أهله][2]، أي: لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الأخذ بثأر سيدهم منكم، (وقوله:

إنِّـي إذَا مَـا القَـومُ كـانوا انْجِيَـهْ واضْطَرَبَ القَـومُ اضْـطِرابَ الأرشِيَهْ
هُناكَ أوْصِينِي وَلاَ تُوصِي بِيَهْ[3])

رجز من أبيات الحماسة[4]، قال التبريزي: خبر «إنّ» أوْصِينِي، والمعنى: إنّي أهْلٌ لأنْ يُوصَى غيري ولا يُوصَى غيري بي، و«ما» زائدة، و«انجِيَهْ» جمع «نجي» من النجوى وهي المشاورة[5]، و«الأرشِيَهْ» جمع «رشا» ككساء، وهو الحبل الذي يجعل في الدلو، والمعنى: إنّ الناس إذا اضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال في الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأي لا يتزلزل لسداد فكره (وينبغي أن يستثنى من منع ذلك) [أي: وقوع الإنشائية][6] (في خبري «إنّ» وضمير الشان خبرُ «أن» المفتوحة إذا خُففت، فإنّه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: (أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا)[7] في قراءة من قرأ «أن» بالتخفيف و«غَضِبَ» بالفعل، و«الله» فاعل[8])، قال الحلبي: قرأ نافع بتخفيفها، ويلزم عدم الفصل بين «أن» المخففة

---

(1) في (س): (استشهد به لوقوع خبر «إن» وهو «لا تحسبوا»...).

(2) في (س): (المراد أهله).

(3) لسُحَيْم بن وثيل اليربوعي في لسان العرب (ن ج ا) 15/ 308، وبلا نسبة في أساس البلاغة (ن ج و) 2/ 426، وخزانة الأدب 10/ 268، ولسان العرب (ر و ى) 14/ 348، وشرح شواهد المغني 2/ 914.

(4) في (س) بزيادة: وعجز الصدر الأخير: وَشُدَّ فوقَ بعضهم بالأروية.

(5) في (س) بزيادة: واضطرب القوم، أي: لجزعهم لم يثبتوا على الحيل.
- انظر شرح الحماسة للتبريزي 2/ 101.

(6) في (س): إشارة إلى الجمل الإنشائية بتأويل المذكور).

(7) النور: 9.

(8) وهي قراءة نافع، انظر اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 2/ 292.

المخففة والفعل الواقع خبراً، فإن أجيب بأنّه دعاء، أُعترض بأنّ الدعاء طلب، وقد نصوا على أن الطلبية لا تقع خبراً، حتى تأوّلوا قول الشاعر:

إنّ الرِّياضــة لا تنــصبك للــشَّيْبِ[1]

على إضمار القول[2]، (وقوله: [«أمّا أن][3] جزاك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم يلتزم)، أي: المانع (قول الجمهور في وجوب كون اسم «أن» هذه ضمير شأن[4] فلا استثناءَ بالنسبة إلى ضمير الشأن)، بل بالنسبة إلى وقوع خبر «أن» إنشاء (إذ يمكن أن يقدّرَ[5]: والخامسة أنّها[6]، وأمّا أنك)، والخبر جزاك الله وهو «إنشاء» لكونه دعاء للمخاطب، (وأمّا (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ)[7]، فيجوز كون «أنْ» تفسيرية)، لأنّ «نُودِيَ» فيه معنى القول، هذا دفع لِمَا يقال: ان «بُورك» إنشاء[8] وقع خبراً لـ«أن» المخففة. (ومن الوهم في هذا الباب) الذي اشترط فيه وقوع الجملة خبرية (قول بعضهم في قوله تعالى: (وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا)[9]: إنّ جملة الاستفهام حال من العظام[10]، والصواب أن «كيف»

(1) عجز بيت من البسيط، صدره: وَلَوْ أرادتْ لقالتْ وهي صادقةٌ وهو للجُميح الأسدي في الأشباه والنظائر 6/ 234، وخزانة الأدب 10/ 267، وسر صناعة الإعراب 1/ 388، والمفضليات ص 21، والشاهد في «لا تنصبك للشيب» حيث وقع خبر إن جملة إنشائية وهذا غير جائز عندهم فتأوّلوه على إضمار القول.

(2) الدر المصون 5/ 211.

(3) في (س): (أن ما).

(4) في (س) بزيادة: بل جوّز وقوع خبر «أن» المخففة عن ضمير الشان.

(5) في (س) بزيادة: في الآية.

(6) في (س) بزيادة: وفي المثال.

(7) النمل: 8.

(8) في (س) بزيادة: دعاء.

(9) البقرة: 259.

(10) قاله أبوالبقاء، انظر التبيان 1/ 170.

- في (س) بزيادة: أراد البعض أبا البقاء، قال الحلبي: وهذا ليس بشيء، لأنّ هذه جملة استفهام والاستفهام لا يقع حالاً.

وحدها حال من مفعول «ننشرُ»[1]، وأن الجملة)، أي: جملة «كيف نُنشرها» (بدل من «العظام»)، قيل: قد تقدّم أن من شرط البدل حلوله محل المبدل منه، وهنا ليس كذلك، لأنّه يلزم/ تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل، [والجواب أنّه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع][2]، (ولا يلزمُ من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جوازُ ذلك في الجملة؛ لأنّ الحال كالخبر وقد جاز بالإتفاق، نحو: «كيف زيد»، واختلف في نحو: «زيد كيف هو». 402/ب

وقول آخرين[3]: إنّ جملة الاستفهام حال في نحو: «عرفتُ زيداً أبوُ مَن هُوَ» وقد مرّ) في الجملة الواقعة مفعولاً[4]، وفي الفرق بين البدل والبيان، وفي المثال الثالث عشر من الجهة الأولى[5].

(واعلم أنّ النّظر البَصَريّ يُعلّق فعله كالنّظر القلبيّ، قال الله تعالى: (فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً)[6] كما قال تعالى: (انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[7])، قيل: سَاقَ هذا الحكم مساق الحكم الذي لا خلاف فيه، فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني: ولم أقف على تعليق النظر البصري إلاّ من جهة

---

(1) في (س) بزيادة: وهو الضمير المنصوب.

(2) في (س): (قد مرّ أنّه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل).

- قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 235.

(3) في (س) بزيادة: أي: منهم الوهم في هذا الباب قول قوم آخرين.

(4) في (س) بزيادة: حيث قال: اختلف في نحو: عرفت زيداً من هو، قيل: جملة الاستفهام حال، وردّ بأنّ الاستثنائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عرف» معنى «علم» وردّ بأنّ التضمين لا ينقاس، وقيل بدل من المنصوب، والأصل: عرفت شأن زيد، وقال في الفرق بين البدل وعطف البيان: أنّه لا يكون جملة بخلاف البدل، وهو أصحّ الأقوال في «عرفت زيداً أبو من هو»، وقال في المثال الثالث عشر من الجهة الأولى: وقيل في: (فلم يجعل له عوجاً قيماً): المنفية حال، و«قيماً» بدل منها عكس «عرفت زيداً أبو من هو».

(5) انظر مبحث الجملة الواقعة مفعولاً في مغني اللبيب 2/ 479، والفرق بين البدل والبيان، مغني اللبيب 2/ 527، والمثال الثالث عشر من الجهة الأولى في مغني اللبيب 2/ 613، 614.

(6) الكهف: 19.

(7) الإسراء: 21.

الزمخشري[1]، وأجيب بأنّ ذلك لا يعارض كونه جازماً به، ولا يقتضي أن غير الزمخشري ينفيه[2]، وقيل: فكأنّه وقف على هذا الحكم [بعدما قال هناك][3]: فإن أبا حيان صرّح بجواز تعليقه في هذه الآية[4]، وهذا ليس بشيء لِمَا أسلفنا في الجملة الواقعة مفعولاً، وقد قال المصنف هناك: ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلاّ من جهته[5].

(ومن ذلك) الوهم في اشتراط الجملة الخبرية (قول الأمين المحلّي[6]) [نسبة إلى محلة وهي بلدة بمصر][7] (فيما رأيتُ بخطه: إنّ جملة التي بعد الواو من قوله:

اطلُبْ وَلاَ تَضْجَرْ من مَطْلَبٍ[8] ....)

تقدّم إنشاده في الجملة المعترضة[9].

(حالية، وإنّ «لا» ناهية[10]، والصواب أنّ الواو للعطف، ثم الأصحُّ أن الفتحة إعراب مثلها في «لاَ تأكُل السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَن» لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة.

---

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 235، وانظر مغني اللبيب 2/ 480.
(2) قاله الدماميني، انظر المصدر السابق.
(3) في (س): (بعدما قال في الباب الثاني على هذا الحكم).
(4) انظر البحر المحيط 6/ 107.
(5) في هامش المخطوط، قائله ابن الوحى.
(6) في (س) بزيادة: محمد بن علي الأنصاري، احد أئمة النحو بالقاهرة.
(7) ساقط من (س).
(8) والشاهد في الواو في «ولا تضجر» فإن بعضهم ادعى أنه للحال و«لا» ناهية وغلط في هذا والصواب أنه للعطف، كما في «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً» وحركة الراء إعراب كما في «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، وليست بناء بأن يكون أصله: ولا تضجرن حذفت منه النون.
(9) انظر بحث الجملة المعترضة شاهد رقم (637).
(10) أنظر قول الأمين المحلي في شرح التصريح 1/ 609.

ـ النوع التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يُوصَف ولبعضها أن لا يُوصف، فمن الأوّل مجرور «رُبَّ» إذا كان ظاهراً[1]، و «أيّ» في النداء[2] و«الجمّاء في قول بعضهم: «جَاؤُوا الجمَّاءَ الغفيرَ») تقدّم شرحه في «ال»[3] الزائدة[4]، فإنّه لم يسمع استعماله بدون «الغفير»، (وما وُطِّئَ به[5]) مبني للمفعول من التوطئة، و«به» نائب فاعله[6]، (من خبرٍ أوْ صفةٍ أوْ حال) بيان لـ«ما» (نحو: «زيدٌ رجلٌ صالح») مثال للخبر الموطى، («ومررت بزيدٌ الرجلُ الصالح») مثال للوصف الموطى، (ومنه: (بَلْ أنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ)[7]) مثال للخبر الموطى أيضاً، والأقرب أن يذكر جنبه، ((ولقد ضَرَبْنَا للناسِ فِي هَذَا القُرْآنِ)[8] إلى قوله تعالى: (قُرْآناً عَرَبِيّاً)[9]) مثال للحال الموطئة (وقال الشاعر:

أأكْـــرَمُ مِـــن ليلَـــى عَلَـــيَّ فَتَبْتَغِـــي ... بِهِ الجاهَ، أمْ كُنتُ امْرَأً لاَ أُطِيعُهَـا[10][11])

---

(1) في (س) بزيادة: تقدّم في حرف الراء.

(2) في (س) بزيادة: تقدّم في حرف الألف.

(3) انظر مبحث «ال» الزائدة في مغني اللبيب 1/ 64.
- الجمّاء الغفير: جماعة من الناس، وجاؤوا الجمّاء الغفير، أي: لجماعتهم، انظر لسان العرب (ج م م) 12/ 109.

(4) في (س) بزيادة: ووجه اشتراط الوصفية فيه.

(5) في (س) بزيادة: عطف على مجرور.

(6) في (س) بزيادة: وقوله.

(7) النمل: 47.

(8) الزمر: 27.

(9) الزمر: 28.

(10) البيت لمجنون في ديوانه ص 51، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص 206، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص 185، وللمجنون أوْ لابن الدمينة أوْ للصمة بن عبدالله القشيري في شرح شواهد المغني 1/ 221، ولأحد هؤلاء أوْ إبراهيم الصولي في خزانة الأدب 3/ 59، 8/ 516، 10/ 247.

(11) في (س) بزيادة: وقبله، وُنُبِّئتُ ليلى أرسلَتْ بشفاعة ... إليّ فَهَلاَّ نفسُ ليلى شفيعها.
تقدم إنشاده في بحث «ألا» المشددة المفتوحة.

[بيت من الطويل للمجنون][1]، «أكرَمُ» [اسم][2] تفضيل مبتدأ/ خبره محذوف، أي: موجود في الدنيا، والهمزة للاستفهام الانكاري، و«تبتغي» بمعنى تطلب منصوب بـ 1/403
جواب الاستفهام، لكن سكّن الياء، [قيل][3]: وليس بضرورة لثبوت مثله في [الـ
كان قليلاً[5]، و«أم» محتملة للاتصال والانقطاع، والشاهد في «امرأ لا اطيعها» فإن «امرأ» خبر مُوطي لِـ«كان» وفيه ما مرّ.

(ومن ثمّ)، أي: من اجل وجوب [وصف مجرور «رُبَّ»][6] (ابطل ابوعلي كونَ الظرف من قول الأعشى:

رُبَّ رَفْــدٍ هَرَقْتُــهُ ذلــكَ الْيَــوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْـشَرٍ أَقْيَـالِ[7])

بيت من الخفيف مدرج آخر صدره واو «اليوم»[8]، «الرفد» بكسر الراء العطاء، وبفتحها وقد تكسر: القدح الضخمة، و«هرقته»[9]، وأسرى جمع أسير، والمعشر جماعة من الناس، والأقتال[10] جمع قِتْل بكسر القاف [وسكون التاء الفوقية][11]، وهو العدد[12]، أوْ جمع قَيْل بفتح القاف وسكون الياء التحتيّة، وهو ملك من ملوك حمير دون الملك الأعظم.

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س) (فعل).
(3) ساقط من (س).
(4) في (س): (السبعة).
(5) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 235.
(6) في (س): (الوصف لمجرور «رُب»).
(7) البيت للأعشى في ديوانه ص 174، وخزانة الأدب 9/ 559، 565، 569، وشرح شواهد الإيضاح ص 215، ورواية الديوان «... من معشر أقتال»، وكذا في الإيضاح للفارسي ص 200، والشاهد في جعل «من معشر» متعلقاً بـ«أسرى» وهذا غير جائز عند أبي علي لئلا يخلوا ما عطف على مجرور «رُبَّ» وهو «أسرى» من صفة.
(8) في (س) بزيادة: وأوّل عجزه ميمه.
(9) في (س) بزيادة: أصله: اراق.
(10) في (س) بزيادة: إن كان بالتاء.
(11) ساقط من (س).
(12) في (س) بزيادة: وإن كان بالياء آخر الحروف.

(متعلقاً بـ«أسرى»[1] لئلا يخلو ما عُطف على مجرور «رُبَّ» من صفة)، ومجرور «رُبَّ» الظاهر لا بد من وصفه، وقد ذكرنا في فصل «رُبَّ»[2] [أنّه مختلف فيه][3]، وأما إنّ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ففيه أنّه يُغتفر في الثاني مالا يُغتفر في الأوّل[4]، (قال: فأمّا قوله:

فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتَ ولَيْلَةٍ ... بآنِسَةٍ كَأنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[5])

تقدم شرحه في «رُبَّ»[6].

(فَعلى أنّ صفةَ الثاني محذوفةٌ مدلول عليها بصفة الأول)، والتقدير: رُبَّ يوم قد لهوت بآنسة فيه، وليلة لهوتُ بها فيها[7]، (ولا يتأتّى ذلك)، أي: تقدير الوصف في المعطوف (هنا)، أي: في بيت الأعشى، ([وقد يجوز ذلك هنا][8] لأن الإراقة إتلاق، وقد تجعل دليلاً عليه) فيكون التقدير: رُبَّ رفدٍ أتْلَفْتُه وأسرى من أقيال أتلفتهم، فلا وجه لإبطال تعلق الظرف بـ«أسرى».

(ومن الثاني)، أي: من اشتراط عدم الوصف (فاعِلاً «نِعم»، و«بئس» والأسماء المتوغّلة في شبه الحرف إلاّ «مَنْ»، و«ما» النكرتين) احترز به عن الموصولين فإنهما لا توصفان، ولا يوصف بهما أصلاً، (فإنهما توصفان، نحو:

---

(1) الإيضاح ص 201.

(2) في (س) بزيادة: أن هذا مذهب المبرّد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، نسبه في البسيط إلى البصريين، وأنّه خالف في ذلك الأخفش والفراء والزجّاج وابنا طاهر وخروف، قال ابن مالك: هو ثابت بالنقل الصحيح في كلام الفصيح.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: ولما ورد قول الشاعر على قول أبي علي بموجب وصف مجرور «رُبَّ» وما عطف عليه.

(5) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص 29، وخزانة الأدب 1/ 80، وشرح شواهد الإيضاح ص216، والشاهد في «وليلة» حيث جاء موصوفها محذوفاً، أي: لهوت فيها.

(6) انظر بحث «رُبَّ» شاهد رقم (206).

(7) في (س) بزيادة: واعترض المصنف عليه بقوله:

(8) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 673.

«مَررْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ، ولِمَا مُعجب لَكَ»، والحق بهما الأخفش «أيّا»[1]، نحو: «مررْتُ بأيٍّ مُعْجَبٍ لك»، وهو قويٌ في القياس، لأنها معربة) والمعرب لا يكون متوغلاً في شبه الحرف، (ومن ذلك)، اي: ممّا لا يوصف (الضمير) مطلقاً، لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل للحاصل، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب.

(وجوّز الكسائي نعته إن كان للغائب والنعت لغير التوضيح) كالمدح والذم والترحم، (نحو: (قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ علاَّم الغُيُوب)[2]، ونحو: (لاَ إلَهَ إلاَّ هُوَ الرَّحْمَن الرَّحِيم)[3] فقدّر «علاّم» نعتاً/ للضمير المستتر في «يقذف»، 403/ب
و«الرحمن الرحيم» نعتين لِـ«هو»[4])، ونحو: «مررت به المسكين، ومررتُ به الخبيث، قال الرضي: الجمهور يحملون مثل ذلك على البدل[5]، (وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعِلي «نعم» و«بئس») هذا موافق لقول صاحب التسهيل: وقد يوصف خلافاً لابن السّراج والفارسي[6]، واعترض عليه المصنف في حاشيته[7] بأن منع الوصف قول النحويين ولا وجه لتخصيصهما بالمنع[8]، ومخالف لقول أبي حيّان في الارتشاف: لا يجوز وصفه عند البصريين، وأجازه قوم منهم ابن السراج والفارسي[9]، ولقول الرضي، ولا يمتنع عند أبي على والمبرد، وهو الحق خلافاً لغيرهما[10].

---

(1) انظر قول الأخفش في همع الهوامع 1/ 220.

(2) سبأ: 48.

(3) البقرة: 164.

(4) تقدّم هذا للكسائي في «ما افترق فيه عطف البيان والبدل»، انظر مغني اللبيب 2/ 526، وانظر الارتشاف 4/ 1931، وشرح الرضي على الكافية 2/ 310.

(5) شرح الرضي على الكافية 2/ 310.

(6) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 10، والأصول في النحو لابن السراج 1/ 120.

(7) في (س) بزيادة: على التسهيل.

(8) أي: تخصيص الفارسي وابن السراج، انظر قول المصنف في حاشية الشمني 2/ 236، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 310.

(9) ارتشاف الضرب 4/ 2045، والأصول 1/ 120، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 109.

(10) شرح الرضي على الكافية 4/ 252.

(تمسّكاً بقوله:

نِعْـمَ الفتـى المُـرّيُّ أنـتَ إذا هُـمُ　　　حَضَرُوا لَدَى الحجرات نَارَ المَوْقِـدِ[1])

بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى[2]، فـ«المرّيّ» نسبة إلى مُرَّة أبي قبيلة وهو نعت للفتى، و«أنت» مخصوص بالمدح، و«إذا همُ» الأضياف المشار إليه بقوله:

خَلِـطُ أَلُـوفُ للجميـع بِبَيْتِـهِ　　　إذْ لاَ يَحِـلُّ بحَيْـزَةِ المُتَوَحِّـدِ

و«لدى» أي: عند، و«الحجرات» جمع حجرة وهي شدة الشِّتاء، وَالسُّرادق، و«الموقد» اسم فاعل من الإيقاد، وشاهدُ «بئس» قوله[3]:

لـيس الفتـى المـدعوا بالليـل حـاتمٌ[4]

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 25، وخزانة الأدب 9/ 407، وشرح شواهد المغني 2/ 912، والأصول في النحو لابن السراج 1/ 120، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 4/ 252، والشاهد في «المريّ» حيث جاء نعتاً لفاعل «نعم» وهو «الفتي».

(2) في (س) بزيادة: يمدح سنان بن أبي حارثة المرّي، وأوّل القصيدة:

لِمَـنِ الـدِيَار غَـشِيتَها بالفَدْفَـدِ　　　كَـالْوَحْيِ فِـي حَجَـرِ المَسِـيل المُخلَـدِ

وقبله:

وإلى سِـنَانٍ سَـيْرُهَا وَوَسِـيجُهَا　　　حَتَّـى تُلاَقِيهـا بِطَلْـقِ الأَسْعَـدِ

«الفدفد» مكان مرتفع فيه صلابة وحجارة، وأرض مستوية، و«كالوحي»، أي: كالكتاب، وإنّما جعله في حجر المسيل لأنه أصل له، و«المخلد» المقيم من أخْلَدَ إذا قام، و«الوسيج» بالجيم، ضَربٌ من السَّير، و«الطلق» اليوم لا برد فيه ولا أذى، و«الأسعد» اليمْن.

(3) في (س) بزيادة: لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عليَّ بهيّن.

(4) عجز بيت من الطويل، صدره: لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عليَّ بهيِّن، وهو ليزيد بن قنانة في شرح الحماسة للمرزوقي 3/ 1464، والدرر 2/ 241 وخزانة الأدب 9/ 408، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 34 وهمع الهوامع 3/ 29، والشاهد في «المدعو» حيث جاء نعتاً لفاعل بئس وهو «الفتى».

وفي التنزيل (بِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ)[1].

(وحمله الفارسي وابن السرّاج على البدل[2]) بناءً على أن الصفة تخصّصُه والمقصود العموم والإبهام، قال الرضي: وليس بشيء، لأن الإبهام مع مثل هذا التخصص بَاقٍ؛ إذ المخصوص لاُ يُعيَّن، فهو كقوله تعالى: (ولَعَبْدٌ مُؤْمِن)[3].

(وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصص مع إقامة الفاعل مقام الجنس) بحمل لامه على الجنسيّة، لاَ على العهديّة كما هو رأي البعض[4]، (لأن تخصيصه حينئذٍ[5] مُنافٍ لذلك القصد[6]، فامّا إذا تُؤُوِّل) أي: فاعل «نعم» في نحو: «نعم الرجل [الكريم][7] زيد» (بالجامع لأكْمل الخصال فلا مانع من نعته[8] حينئذٍ، ولإمكان يُنْوَى في النَّعتِ ما نُوِيَ في المنعوت) علّة لنفي المانع، يعني أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت، (وعلى هذا يُحمل البيت، انتهى[9]).

(وقال الزمخشري وأبوالبقاء في (وكمْ أهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أحْسَنُ)[10]: إن الجملة بعد «كم» صفة لها[11])، أي: جملة «هم أحسن»، لقوله:

---

(1) هود: 98.

(2) انظر شرح التسهيل3/ 10، والأصول في النحو 1/ 120.

(3) البقرة: 221.

- انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 252.

(4) وقد مرّ في روابط الجمل «الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: «زيد نعم الرجل » فقد نقل الشارح قولاً لصاحب العباب جاء فيه: «إن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل...».

وفي الارتشاف 4/ 2043 «و"ال" هذه ذهب الجمهور إلى أنها جنسية... وقال قوم إلى أنها عهدية في الذهن لا في الخارج، وذهب قوم إلى أنها عهدية شخصية وهو مذهب ابن ملكون والجواليقي، ومحمد بن مسعود، ورجحه أبوعبدالله الشلوبين الصغير...»، وانظر شرح الرضي على الكافية 4/ 240.

(5) في (س) بزيادة: أي: حين إذا قصد بالنعت التخصيص.

(6) في (س) زيادة: أي: قصد إقامة الفاعل مقام الجنس.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: ووصفه بالكريم ونحوه.

(9) أي: انتهى كلام ابن مالك، انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 10.

(10) مريم: 74.

(11) في (س) بزيادة: أراد بالجملة.

- انظر الكشاف 3/ 38، والتبيان 2/ 175.

(والصواب أنّها صفة لِـ«قرن»[1])، لاَ لِـ«كم»، لأنها متوغّلة في الإبهام فلا توصف، قيل: وهذا لم يقم دليل على منعه، وماذا يصنع المصنف بمثل: «كم من رجل قام»؟ فإنّه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لِـ«كم» التي هي مبتدأ، أي: كثير من الرجال قام[2]، (وجمع الضمير)، وإن كان «القرن» مفرد اللفظ (حملاً على معناه، كما جُمع وَصف «جميع» في: (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[3].

النوع العاشر:

تخصيصُهم جوازَ وَصْفِ بعض الأسماء بمكانٍ دون آخر، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ) حال من العامل، أوْ صفة له، (فإنّه لاَ يوصف قبل العمل)، لما مرّ في الجهة الثانية أن إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ممنوع[4] (ويُوصَفُ بعده، وكالموصول، فإنّه لا يوصف قبل تمام الصلة) لما تقدم في الجهة الرابعة أنّه لا يتبع قبل تمام صلته[5] (ويُوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجوازَ في البعض) عطف على تخصيصهم وهما من الشروط المتضادة كما صرّح به في أوّل الجهة السادسة[6]، (وذلك هو الغالب) في الأسماء المتمكنة، كالأعلام وأسماء الجناس جامدة كانت أوْ مشتقة.

(ومن الوهم في الأوّل قول بعضهم في قول الحطيئة) يخاطب الزبرقان ابن بدر:

---

(1) في (س) بزيادة: فإن الزمخشري قال: «كم» مفعول «أهلكنا» و«من» تبين و«هم أحسن» صفة لِـ«كم»، وأبا البقاء قال: «كم» منصوب بِـ«اهلكنا» و«هم وأحسن» صفة لِـ«كم» وإنّما كان قولهما غير صواب، لأنّ «كم» متوغلة....

(2) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 236.

- وفي (س) بزيادة: قال الرضي: وإذا انجرّ المميز لمن وجب تقدير «كم» منونة، يعني أنّها تكون نكره حينئذٍ، والظرف صفة لها، وفيه بحث لأنهم صرّحوا بأنْ «من» في ضمير «كم» زائدة.

(3) يس: 32.

(4) انظر الجهة الثانية مغني اللبيب 2/ 620.

(5) انظر الجهة الرابعة مغني اللبيب 2/ 626.

(6) انظر الجهة السادسة مغني اللبيب 2/ 653.

(ازمَعْتُ يَأساً مُبيناً مِنْ نَـوالِكُمُ ... ولن ترى طَارِداً للحُرِّ كاليأس[1])

بيت من البسيط[2]، وبعده[3]:

دَعِ الْمَكَـارِمَ لاَ تَرحَـلْ لِبُغْيَتِهَـا ... واقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لاَ يَعْـدَمْ جَـوَائِزَهُ ... لاَ يذهبُ العُرفُ بَيْنَ اللهِ وَالنَّـاسِ

أبَانَ بمعنى: بَانَ، أي ظَهر، و«النَّوال» الْعَطاء، وما أحسن ما قيل: ولقد سعدت بجوده وبما نوى لي من نوالي (إنَّ «مِن» متعلقة بـ«يأساً»[4]) وهو مصدر وُصِفَ بقوله «مبيناً»، (والصواب أنْ تعلَّقها بـ«يَئِسْتُ» محذوفاً، لأنَّ المصدر لا يُوصَف قبل أن يأتي معموله.

---

(1) البيت للحطيئة في ديوانه ص 85، والأغاني 2/ 184، وحماسة البحتري ص 199، والخصائص 3/ 258، والدرر 2/ 304، وشرح شواهد المغني 2/ 916، ولسان العرب (ن س س) 6/ 230، واستشهد على أن المصدر «ياساً» لا يتبع قبل ان يستكمل عمله.

- والزبرقان بن بدر هو: الزبرقان بن بدر التميمي، صحابيّ من رؤساء قومه، وكان فصيحاً شاعراً فيه جفاء الأعراب، قيل: اسمه الحصين، ولقب بالزبرقان «وهو من أسماء القمر» لحُسْن وجهه، ولاّه رسول الله صلى عليه وسلم صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر، وتوفي في أيام معاوية، سنة 45 هـ انظر الأغاني 2/ 179، والإصابة 1/ 543، والأعلام 3/ 41.

(2) في (س) بزيادة: وقبله:

لَمَّا بـدا لـي مـنكم عيـب انفسـكم ... ولم يكـن لجراحـي مـنكم آسـي.

(3) في (س) بزيادة:

جـاراً لقـوم أطـالوا هُـونَ منزلـه ... وَغَـادَرُوه مُقيمـاً بَـيْنَ ارْمَـاسِ.

مَلُّـوا قِـرَاهُ وهَرَّتْـهُ كِلاَبُهُـمْ ... وَجَرَّحُـوهُ بأنيـاب وَاضْـرَاس

(4) وفي الخصائص 3/ 259 «فلا يجوز أن يكون قوله "من نوالكمْ متعلقاً بياس وقد وصفه بـ«مبين» وإن كان المعنى يقتضيه لأنّ الإعراب مانع منه، لكن تضمر له حتى كأنك قلت: يئست من نوالكمْ».

وقال أبو البقاء في (وَلاَ ءَامِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً)[1]: لا يكون «يَبْتَغُونَ» نعتاً لِـ«ءَامِّينَ» ؛ لأنّ اسم الفاعل إذا وُصِف لم يعمل في الاختيار) [كأنه][2] أراد به القول المختار، لاَ ما يقابل الاضطرار كما توهم؛ لأنّه لا يعمل في الاضطرار أيضاً، ولهذا أوّلوا قوله:

إذا فَاقِــدٌ خَطْبَــاءُ فَــرْخَيْنِ رَجَّعَــتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمي في الخَلِيطِ الْمزَايِـلِ[3]

بأنّ نصب «فرْخَيْنِ» بفعل يفسره «فاقد» تقديره: فقدت فرخين، واستدلّ به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف؛ لأنّ «فرخين» معمول لِـ«فاقد» بعدما وُصف بِـ«خطباء»، ذكره العيني[4].

(بل هو حال من «آمين») يعني من ضميره (انتهى[5]، وهذا) أي: امتناع عمل اسم الفاعل الموصوف (قول ضعيف)، وهو قول ابن عصفور في المقرب[6]، واختاره ابن مالك فقال: يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف[7] خلافاً للكسائي، قال ابن عقيل: وبقوله أخذ النحاس في المصغّر وباقي الكوفيين في المسألتين إلاّ الفرّاء فإن مذهبه كمذهب البصريين، وهو أن المصغّر لا يعمل فلا يقول: هذا ضُوَيْرب زيداً، بالنصب، بل يجب الإضافة/ وكذا الموصوف قبل

---

(1) المائدة: 2.

(2) في (س): (العلة).

(3) بيت من الطويل لبشر ابن حازم في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 555، وبلا نسبة في حاشية الصبّان 2/ 294.

(4) شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 555.

(5) أي: انتهى كلام أبي البقاء، انظر التبيان 1/ 314.

(6) المقرب ص 137، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) 1/ 565 «... إنْ كانت الصفة بعد العمل على... فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل...».

- في (س) بزيادة: فإنّه قال: لا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط وهي أنّه لا يُوصف ولاَ يُصغر، وأن يعتمد.

(7) شرح التسهيل 3/ 72.

العمل، فلا تقول هذا ضارب عاقل زيداً، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف، فتقول: هذا ضارب زيداً عاقل[1]، وإليه يشير قوله: (والصحيح جواز الوصف 1/404 بعد العمل)؛ لأنّ الوصف يضعف شبهه بالفعل[2].

ـ (النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتّصل بالناسخ، نحو: «كان قائماً زيد» ومنع ذلك في البعض[3] نحو: «إنّ زيداً قائم») يعني خبر«إنّ» وأخواتها إذا لم يكن ظرفاً فإنّه [لا][4] يجوز حينئذٍ أن يتقدم، حيث يتوسع في الظرف مالا يتوسع في غيره، وعلّل الفاضل الهندي [عدم جواز ذلك][5] بأنّ في تقديمه قلب صورة عمل المقصود به بالانحطاط من عمل الفعل[6].

(ومن الوهم في هذا قول المبرّد في قولهم: «إنّ من أفْضَلهم كان زيداً» : إنّه لا يجب أن يُحمل على زيادة «كان» كما قال سيبويه[7]؛ بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة واسمها ضمير «زيد» لأنّه متقدم) على «كان» (رتبة، إذ هو اسم «إنّ» و «مِن أفضلهم» خبر «كان» و«كان» معمولها خبر «إنّ» فلزمه تقدير خبر «إنّ» على اسمها مع أنّه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد.

---

(1) المساعد 2/ 191، والهمع 3/ 69.

(2) في (س) بزيادة: وذلك المنع إنّما يتحقق قبل العمل لا بعده.

(3) في (س) بزيادة: عطف على «إجازتهم».

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (س): (عدم جواز تقديم خبر «إنّ»).

(6) الفاضل الهندي هو: محمد بن حسن تاج الدين الأصبهاني، المتوفى سنة 1137 هـ من آثاره: «كشف اللثام عن قواعد الأحكام»، و«شرح العوامل المائة للجرجاني»، و«منية الحريص على نهج التلخيص»، انظر هدية العارفين 2/ 318، وتاريخ الأدب العربي 10/ 297.

(7) انظر المقتضب 2/ 354، والجملة في الكتاب 2/ 153: «وقال الخليل: «إنّ من أفضلهم كان زيداً»، على إلغاء كان».

- النوع الثاني عشر: إيجابُهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم، كالاستفهام والشرط و«كم» الخبرية[1]، نحو: (فأيَّ آيَات اللهِ تُنكِرُون)[2]، و(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنقَلَب يَنقَلِبُون)[3]، (أيّما الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ)[4] فـ«أيّ» في الآية الأولى والثالثة مفعول به، وفي الثانية مصدر، (ولهذا قُدِّر ضمير الشأن في قوله:

إنْ مَـنْ يـدخُل الكنيـسةَ يومـاً يَلْــقَ فِيهَــا جَــآذِراً وظبــاءَ)

تقدم شرحه في «إن» المكسورة[5].

(ولبعضها[6] أن يتأخر: إمَّا لذاته كالفاعل ونائبه وشبهه[7]) وهو اسم كان الناقصة وأخواتها، قال الرضي: القياس أن لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً، لكنهم سموه فاعلاً على القلة[8]، (أوْ لضعف الفعل كمفعول التعجب، نحو: «ما أحسن زيداً» أوْ لعارض معنويّ أوْ لفظي، وذلك كالمفعول في نحو: «ضرب عيسى موسى»[9] فإن تقديمه[10] يوهم أنّه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى

---

(1) في (س) بزيادة: لتضمنها إنشاء التكثير ونحو التمني وغيره ممّا يغيّر معنى الكلام بدخوله، قيل: إنّما كان للمغيِّر الصدارة لأنّه لو أُخِّر لم يعلم السامع أنّه متعلق بما قبله من الكلام أوْ بما بعده فيشوش ذهنه، ورُدَّ بأنّه لا يجري فيما لا يأتي بعده كلام، وقيل: لأنّه إذا لم يكن المغير في أول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن يسلك طريقاً يجب عليه الرجوع عنه، وفيه أنّه يلزم تقديم الخبر المشتمل على المغير، نحو: «زيد قام أبوه» فإنّه تصير الجملة إنشائية إلاَّ أن يقال: «الإنشاء لا يكون خبراً».

(2) غافر: 81.

(3) الشعراء: 227.

(4) القصص: 28.

(5) انظر مبحث «إنْ» شاهد رقم (48).

(6) في (س) بزيادة: أي: وإيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه.

(7) في (س) بزيادة: أي: مشبه الفاعل.

(8) شرح الرضي على الكافية 4/ 188.

(9) في (س) بزيادة: مثال لما فيه عارض معنوي أوجه التأخير.

(10) في (س) بزيادة: بأنْ يقال: عيسى ضرب موسى.

ضميره) فيلتبس المقصود بخلاف ما قيل: «زيداً ضرب عمرو» و«الكمثرى اكل موسى» فإنّه لا يلتبس [لوجود القرينة][1]، وسيأتي في الجهة الثامنة أن ابن الحاج ذكر في نحو: «ضرب موسى عيسى» إنّ كلاً منهما يحتمل الفاعلية والمفعولية، وإن الذي التزم فاعليته الأوّل إنّما هو بعض المتأخرين، وإن الالباس دافع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات[2].

(وكالمفعول الذي هو «أي» الموصوله، نحو: «سأكرمُ أَيُّهُم جَاءَني») مثال لعارض لفظي أوجب التاخير (كانهم قصدوا الفرق بينها وبين «أي» الشرطية والاستفهامية[3]) قال ابن مالك: ولا يلزم/ استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين[4]، قال ابن عقيل: فيجوز مضيه، نحو: «أعجبني أيهم قام» وهذا خلاف مذهب الجمهور، واجازه الأخفش على قلة، ويجوز «أيهم قرأ أحب» والكوفيون استندوا إلى ما ورد على وقوع ما قالوه بقوله تعالى: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[5].

(والمفعول الذي هو «أنَّ» وصلتها) [فكأنّه لم يعد الكاف منه][6] لاشتراكه في العلة والقربة من المعطوف عليه (نحو: «عرفتُ أنك فاضلٌ» كرهوا الابتداء بـ«أنَّ» المفتوحة لئلا يلتبس بـ«أنَّ» التي بمعنى «لعلَّ»، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخيره إذا كان «أنَّ» وصلتها، نحو: (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ)[7] فأنْ يجبَ تأخير المفعول الذي أصله التاخير، نحو: (ولاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)[8] أحقّ وأولَى) خبر لقوله: «فأنْ يجبَ» فإنّه مبتدأ بتاويل المصدر، والجملة جواب

---

(1) في (س): (للقرينة المعيّنة للمفعولية).

(2) انظر ما سيأتي في الجهة الثامنة، وانظر مغني اللبيب 2/ 686.

(3) في (س) بزيادة: وجوب تاخر المفعول في ذلك مذهب الكوفيين.

(4) شرح التسهيل 1/ 196.

(5) مريم: 69.

- المساعد 1/ 148.

(6) في (س): (عطفاً على مدخول الكاف، ولم يعدّه).

(7) يس: 41.

(8) الأنعام: 81.

«إذا» (والمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أوْ القسم أوْ أحرف الاستثناء، أوْ ما النافية، أوْ «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأوّل)، أي: فيما يجب أن يتقدم على عامله (قول ابن عصفور في (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)[1]: إنّ «كم» فاعل «يهد») قد مرّ [كلامه][2] والرد عليه في بحث «كم»، (فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الأخفش، وهي أن بعض لا يلتزم صَدَرِيَّة «كم» الخبريّة، قلت: قد اعترض برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه، أي: أَوَلَمْ يُبَيِّن اللهُ لَهُمْ، أوْ إلى الهدى، والأول قول أبي البقاء[3]، والثاني قول الزجاج[4])، [وقد مرّ أن المصنف جوّز كون الفاعل][5] ضمير العلم، ونقل عن أبي البقاء كونه ضمير الإهلاك[6].

---

(1) السجدة: 26.

(2) في (س): (كلام ابن عصفور).

- انظر مبحث «كم» مغني اللبيب 1/ 207، وفيه ردّ المصنف قول ابن عصفور بقوله: «وكذا قول ابن عصفور: ...: إنّ «كم» فاعل مردود بانّ «كم» لها الصدر، وقوله إنّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنّه يقول: «ملكتَ كم عبد» فيخرجها عن الصدريّة خطأً عظيم؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه وتعالى على هذه اللغة...».

وفي معاني القرآن للأخفش 2/ 660 قال الأخفش بعد ذكر الآية: بالياء يعني «الم يُبيِّن» وقال بعضهم «أوَلَمْ نَهْدِ» اي: أوَلَمْ نُبيِّن لَهُم.

(3) أحال العكبري في إعراب «كم» في هذه الآية وتقدير الفاعل على الآية 128 من سورة طه، وهي: (افلم يهد لهم كم اهلكنا) وفي نص العكبري في التبيان ما يدل على أنه ذكر في الفاعل وجهين: ما عُزِيَ له هنا، وكذا ما ذُكر على انه للزجاج، انظر التبيان 2/ 196.

(4) معاني القرآن للزجاج 4/ 211.

(5) في (س): (وجوّز المصنف في فصل «كم» أن يكون...).

(6) انظر مبحث «كم» مغني اللبيب 1/ 207، والتبيان 2/ 196.

(وقال الزمخشري: الفاعل الجملة) [صرّح به في سورة طه][1]، وقال في «الم» السجدة: الفاعل ما دلّ عليه «كم أهلكنا»، لأن «كم» لا تقع فاعله، تقديره: أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كثرة إهْلاَكِنَا القرون، أو هذا الكلام كما هو بمضمونه، ومعناه كقولك: [يعصم][2] لا إله إلاّ الله الدماء والأموال[3]، (وقد مرّ) في الجملة التابعة لجملة لها محل (أن الفاعل لا يكون جملة)[4]، وفيه[5] أنه قال في الجملة التفسيرية: والصواب في (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا)[6] أن النائب الجملة، وقولهم: الجملة لا يكون فاعلاً ولا نائباً، جوابه أن التي يراد بها لفظها يُحْكَمُ لها بحكم المفردات[7] وقد عرفت أن هذا مراد الزمخشري، فلا وجه للاعتراض عليه (و«كم» مفعول «أهلكنا»)[8] هذا على وجهي الصواب، وعلى قول الزمخشري، وأما على قوله: (والجملة مفعول «يهد») فعلى وجهي الصواب خاصة (وهو مُعَلّق عنها و«كم» الخبرية تُعلّق خلافاً لأكثرهم) وفيه بحث تقدم في خامس الأشياء المحتاجة إلى الرابط[9].

---

(1) في (س): (قال في سور طه).
- وانظر الكشاف 3/ 6.
- وفي (س) بزيادة: فاعل «ألم يهد» الجملة بعده، يريد «يهد لهم» هذا بمعناه ومضمونه، ونظيره قوله تعالى: (وتركنا عليهم في الآخرين سلام على نوح في العالمين) أي: تركنا عليهم هذا الكلام، ويجوز أن يكون فيه ضمير أو...... الرسول.

(2) في (س): (بعضهم).

(3) الكشاف 3/ 522.

(4) انظر مبحث الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب مغني اللبيب 2/ 491، حيث قال: «فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: «يعجبني قام زيد»، وفصّل الفرّاء وجماعة ونسبوه لسيبويه...».

(5) في (س) بزيادة: بحث.

(6) البقرة: 10.

(7) انظر هذا في الباب الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب « الجملة التفسيرية» مغني اللبيب2/ 462.

(8) في (س): ذكر الشارح قول المصنف: «وكم مفعول أهلكنا والجملة مفعول يهدِ وهو معلق عنها» ثم قال: وهو معلق عنها على تضمين «يهد» معنى يبيّن، هذا على وجهي الصواب خاصة، وأما الأوّل فعليهما وعلى قول الزمخشري.

(9) انظر مبحث الأشياء المحتاجة إلى رابط مغني اللبيب 2/ 581.

(ومن الوهم في الثاني) أي: [فيما يجب][1] تأخيره عن العامل[2] قول بعضهم في بيت الكتاب:

.... وَقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدود يَدُوم[3] / 1/ 405

تقدّم شرحه في «ما» الزائدة[4]: (إن «وصال» فاعل بـ«يدوم») قيل: لأ وَهْمَ فيه على مذهب سيبويه، فإنه يرى تقدم الفاعل لضرورة الشعر[5]، (وفي بيت الكتاب أيضاً:

أظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أمْ حِمَار[6])

عجز بيت من الوافر لخدّاش بن زهير[7]، وصدره:

فإنَّــك لا تُبــالي بعــد حَــوْلٍ

---

(1) في (س): (فيما اشترط).

(2) في (س) بزيادة: كالفاعل.

(3) تقدم تخريجه في النوع السابع من الجهة السادسة.

(4) انظر مبحث «ما» الزائدة شاهد رقم (509).

(5) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 81، والكتاب 3/ 115.

- في (س) بزيادة: كما تقدّم هناك

(6) لخداش بن زهير في شرح شواهد المغني 2/ 918، والكتاب 1/ 48، المفصل 7/ 95، والمقتضب 4/ 94، ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص 247، وخزانة الأدب 9/ 291، وشرح أبيات سيبويه1/ 270، ولثروان في خزانة الأدب 7/ 177، وبلا نسبة في الخزانة 7/ 179، 9/ 285، 23، 295، 296، 10/ 498، 11/ 168، والشاهد في « ظبيٌ » حيث جعل اسم لكان وهذا غلط والصواب أنه اسم لكان محذوفة مدلول عليها بالمذكورة.

(7) خدّاش بن زهير هو: خدّاش بن زهير بن ربيعة ذي الشامة بن عامر بن صعصعة، شاعر من شعراء قيس الجددبن، شهد حروب الفجار، وقام بتسجيل وقائعها، تميز بالهجاء والفخر، عدّه ابن سلام من شعراء الطبقة الخامسة من الجاهليين، لم تذكر كتب الترجمة سنة وفاته. طبقات الشعراء ص 61، والشعر والشعراء ص 430، والمؤتلف والمختلف ص 136، والأعلام 2/ 302.

- في (س) بزيادة: أوْ لثروان بن فزارة.

وبعده:

لقـد لَحِـقَ الأَسَـافِلُ بالأَعَـالِي	وَمَـاجَ اللُّـؤْمُ واختـلطَ النِّجار
وَعَـادَ الْعَبْـدُ مِثْـلَ أَبـي قُبَيْسٍ	وَسِـيقَ مَـعَ المَعَلْهَجَـة العِشَارُ

[«مَاجَ الْبَحْرُ» اضْطَرَبْنَ أَمْوَاجُه][1]، والنِّجَارُ[2] [ككتاب][3] الأصل، و«عَادَ» صَارَ، و«الْعَبْدُ» المملوك[4]، و«أبي قُبَيْس»[5] مصغر أبي قابُوس تصغير ترخيم، وهو النعمان بن المنذر[6] [ملك العرب][7]، و«المَعَلْهَجَة» تأنيث الْمَعَلْهَجُ وهو الهجين من الرجال وغيرهم، يقال: رجل هَجِين، أي: أبوه خيرٌ من أمّه، و«العِشَارُ»[8] جمع عشراء[9]، وهي الناقة[10]، يريد أنه كثر اللؤم والدناة فاشتبه الأصل والنسَب واكتسب الناسُ أخلاقَ اللِّئام، فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يُبالي إنسان أهَجِيناً كان أمْ غير هَجِين، وصار الخسيسُ مثل الرَّئيس، وحَصَلَتِ الأموالَ اللئامُ.

---

(1) في (س): (مَاجَ من مَاجَ الْبَحْرُ يَمُوجُ مَوْجاً).

(2) في (س) بزيادة: بكسر النون وتخفيف الجيم.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: القِنْد بكسر الفاء وسكون النون وهو الجبل الصغير.

(5) في (س) بزيادة: على الرواية الأولى.

(6) في (س) بزيادة: وعلى الثانية جبل مكة.

- النعمان بن منذر هو: النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني من ملوك آل غسان في الجاهلية، تولى حوران والأردن وبني قصر السويداء، توفي سنة 323 ق هـ. مروج الذهب 2/ 114، والأعلام 8/ 38.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: بالكسر.

(9) في (س) بزيادة: بالمدّ.

(10) في (س) بزيادة: التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل.

(إن «ظبي» اسم كان) هذا يوافق [ما حكاه التبريزي في شرح اللّباب عن بعض النحويين][1] أنّ بني دَارِمْ وبَنِي نَهْشَل يقدمون اسم كان ويقولون: قائم كان عبدالله[2]. (والصواب أن «وصال» فاعل بـ«يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ«كان» محذوفة مفسرة بـ«كان» المذكورة) فيكون مثل (إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ)[3] (أوْ مبتدأ والأوّل أوْلَى، لأنّ همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أوْلى منها بالاسمية، وعليها) أي: على الإعرابين المذكورين (فاسم «كان» ضمير راجع إليه) إلى «ظبي» (وقول سيبويه[4]: «إنّه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأوّل لأنّ «ظبياً» المذكور اسم «كان» وخبره) أي: خبر «كان» المحذوف المفسَّر بالمذكور («أمّك») لأنّ المفسر في حكم اللغو [حتى قالوا: لا ضمير فيه][5]، (وأما على الثاني[6] فخبر «ظبي» إنّما هو الجملة، والجمل نكرات[7]) قال الرضي: والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة، لأنّ التنكير والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وإنّما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة

---

(1) في (س): (قال التبريزي في شرح اللباب: وحكى بعض النحويين...).

(2) شرح اللباب للتبريزي: هو شرح لكتاب اللباب في النحو لتاج الدين محمد بن محمد بن احمد بن السيف، المعروف بالفاضل الاسفرايني المتوفي سنة 684 هـ سماه كشف الإعراب. انظر كشف الظنون 2/ 1544.

- وبني دارم نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، بطن من تميم، انظر الأنساب2/ 440. وبني نهشل هم ايضاً بطن كبير من تميم، نسبة إلى نهشل دارم، المصدر السابق 5/ 546.

- في (س) بزيادة: وعلى نعتهم يكون «ظبي» في البيت اسم «كان».

(3) النساء: 176.

(4) استشهد به سيبويه على جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة، انظر الكتاب 1/ 48.

(5) في (س): (حتى ذهبوا إلى أنه لا ضمير فيه).

(6) في (س) بزيادة: أي: على تقدير «ظبي» مبتدأ.

(7) في (س) بزيادة: هذا هو المشهور، ووجه بعضهم بأن الجملة حكم والحكم يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لوقع لغواً، نحو: «السماء فوقنا»، وردهُ الرضي... معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً بل أن يكون الشيء مجهولاً بل معناه أن لا يكون الذات مشاراً إليها إلى خارج في الوضع ولو سلمنا كون الشيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا إن ذلك المجهول المنكر ليس نفي الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول......».

لمناسبتها للنكرة من حيث يصحّ تأويلها بالنكرة كما تقول في «قام رجل ذهب أبوه»: قام رجل ذاهب أبوه[1]، (ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك» على ضمير النكرة عنده) عند سيبويه (نكرة على أن الاسم مقدّم) [وردُّ][2] بأنّ الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ، نحو: «ضربت رجلاً وهو راكب»، ولو كان نكرة لصحّ وصفه[3] [والجواب][4] إنّ [الضمير][5] إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة لحو: «جاءني رجلٌ فضربته» وإلاّ فنكرة، نحو: «أرجل ضربته أوْ امرأة ؟» [ذكره الرضي][6]، (وقول بعضهم[7] في قوله تعالى: (إنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَ الْفُؤَادَ/ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً)[8]: إنَّ «عنه» مرفوع 405/ب الحل بـ«مسؤولا»[9]، والصّواب أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بـ«مسؤولا» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن «عنه» في موضع نصب[10]) [وتقدم ذلك][11] في فصل «كل»[12]، قيل: ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أنَّ «عنه» مرفوع الحل بـ«مسؤولا» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور فلا يتم رد المصنف عليه، ولا يخفى [بعده][13].

---

(1) شرح الرضي على الكافية 2/ 298.

(2) في (س): (وما قيل).

(3) في (س) بزيادة: رده الرضي.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (ذلك).

(6) ساقط من (س)
- شرح الرضي على الكافية 4/ 209.

(7) في (س) بزيادة: أي من الوهم في الثاني قول الزمخشري.

(8) الإسراء: 36.

(9) القول للزمخشري انظر الكشاف 2/ 624.

(10) هذا من كلام أبي حيان، انظر البحر المحيط 6/ 34.

(11) في (س): (قد مرّ الكلام في ذلك في...).

(12) انظر فصل «كل» مغني اللبيب 1/ 224.

(13) في (س) بزيادة: إنّه احتمال بعيد.
- قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 239.

(وقول بعضهم في قوله:

أليتَ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمهُ[1] ....)

تقدم شرحه في «إذا»[2].

(إنّه من باب الاشتغال[3]، لا على اسقاط «على» كما قال سيبويه[4]) قيد للمنفي لا للنفي (وذلك) أي: كون البيت من باب الاشتغال (مردود، لأنّ «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه[5].

وقول الفرّاء في (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[6] فيمن خَفَّفَ «إنْ»[7]: إنّه أيضاً من باب الاشتغال[8] مع قوله إنّ اللام بمعنى إلا، وإن نافية، ولا يجوز بالاجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها) قيل: فيه نظر، أمّا اوّلاً: فلا يلزم من كون اللام بمعنى «إلا» أن يُعْطى حكمها، فكم من كلمة بمعنى اخرى وهما

---

(1) والشاهد في «حبّ» حيث لا يجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال لأنه على تقدير: «لا اطعمه» ولا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فـ«حبّ» منصوب على إسقاط حرف الجر.

(2) انظر فصل «إذا» شاهد رقم 139.

(3) أورده ابن السرّاج في «الأصول»، وقال: قد خولف في ذلك، قال أبوالعباس «يعني المبرّد» إنّما معناه: آليت أطعم حب العراق، أي: لا اطعم. يريد أنّه من باب الاشتغال، انظر الأصول لابن السراج 1/ 179، وشرح أبيات المغني 2/ 259.

(4) الكتاب 1/ 38.

(5) لأنّ «لا» لها صدر الكلام ما بعدها فيما قبلها، فيكون بذلك تخريج سيبويه اوْلى.

(6) هود: 11.

(7) قرأ ابن كثير ونافع (وَإن كُلاً لَمَا) خفيفتين، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر «وَإن كُلاً» خفيفة «لمّا» مشدّدة الميم وقرأ ابوعمرو والكسائي وخلف يعقوب «وإنّ كُلاً» مشدّدة «لَمَا» خفيفة، انظر المبسوط في القراءات العشر ص 142.

(8) قال الفرّاء: «وأمّا الذين خففوا «إنْ» فإنهم نصبوا «كلاً» بـ«ليوفينّهم» وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ ليوفينهم كُلاً، وهو وجه لا اشتهيه، لأنّ اللازم إنّما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله،...» معاني القرآن للفرّاء 2/ 29، 30، فكيف يجعل المصنف هذا من الوهم عند الفرّاء وهو يذكر أن النصب على الاشتغال لا يشتهيه ؟!.

مختلفان في الأحكام، وأمّا ثانياً: فمن المشهور عن الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر، فيلزم أن يكون «قائم» في «ما زيد إلاّ قائم» عاملاً في «زيد» مع وقوعه بعد «إلاّ» فحكاية الإجماع مشكلة[1]، والجواب عن الأوّل أن المتبادر من الاتحاد في المعنى الاتحاد في الأحكام، وعن الثاني أن الخبر في الحقيقة ليس قائم وإنّما هو العامل المقدر الذي استثنى منه «قائم»[2]، وما قيل: إنّ قول المصنف مبني على مذهب البصريين[3] فلا يرد عليه النقض بمذهب الكوفيين فليس بشيء.

(على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم[4]، وأما قوله تعالى: (وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً)[5] إنّ «إذا» ظرف لـ«أخرج»[6] وإنّما جاز تقدمالظرف على لام القسم لتوسّعهم [في الظرف][7]) [اعترض][8] بأنّه نصّ في فصل «إذا» على أن التوسع في الظرف بالتقديم خاص بالشعر، فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك[9]!؟ وقد تقدم جواب[10]، (ومنه[11]قوله:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ[12])

---

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 238.

(2) المجيب الشمني، انظر المصدر السابق.

(3) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س) بزيادة: وهي لام «ليوفينهم».

(5) مريم: 66.

(6) في (س) بزيادة: هذا جواب «أما» لكن... ساقطة في النسخ.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (قيل: هنا بحث).

(9) في (س) بزيادة: وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام.

(10) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 238.

(11) في (س) بزيادة: أي من التوسع في الظرف.

(12) بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص 125، وخزانة الأدب 7/ 126، والدرر 1/ 464، والشاهد في «عَوْضُ لا نتفرق» حيث جاز تقدم الظرف «عوض» على «لا» النافية وهي التي لها الصدر لأنه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره.

- في (س) بزيادة: عَوْضُ لا نتفرقُ.

تقدم شرحه في بحث «عَوْض»[1].

(اي: لا تتفرّق أبداً، و«لا» النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل) [في الآية][2]: العامل محذوف، أي: إذا ما متُّ أبعث لسوف أخرج.

ـ النوع الثالث عشر:

منعُهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها، فمن الأوّل الفاعل، ونائبه[3]) قيل: يريد بالفاعل، فاعل غير المصدر، وبحذفه حذفه لفظاً، ومعنى فلا ينتقض بفاعل المصدر، ولا بنحو: «ما قام وقعد إلاّ أنت»، لأنّ المحذوف منه محذوف لفظاً لا معنى، وقول بعضهم: إنّه من باب التنازع مردود بقول ابن الحاجب: إنّه لو كان منه لوجب أن يكون [في أحدهما][4] ضمير، لأنهما موجهان إلى الفاعل، فيقال مثلاً: «ما ضربت وما أكرم إلا أنت»، وعند ذلك يفسد المعنى لأنّه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما، والمقصود/ حصرهما فيه[5]. 1/406

(والجار الباقي عمله إلاّ في مواضع، نحو قولهم: «الله لأفعلنّ»، و«بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت»، أي: والله، وبكم من درهم) [ويقاس عليهما عند ابن مالك][6]، وكذا[7] في باب «كان» كقوله:

---

(1) انظر مبحث «عوض» شاهد رقم (242).

(2) في (س): (في الجواب عن الآية).

(3) في (س) بزيادة: هذا هو المشهور عند الفحول والمتلقيّ بالقبول.

(4) في (س): (في أحد العاملين).

(5) قائله الدماميني، حاشية الشمني 2/ 238.

(6) ساقط من (س).

- انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/ 186.

(7) من «كذا» إلى قوله: «خيراً» جاء ترتيبه في (س) بعد قول الشاعر أشارت كلياً بالأكفّ الأصابع، وبزيادة: أي: لا من رجل.

بَـدَالي أنّـي لَـسْتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَى ... وَلاَ سَـــابِقٍ شَـيْـئاً إذَا كَـانَ جَائِـيَـا[1]

ولا المشبه بـ«أن»، كقوله: «إلا رجل جزاه الله خيراً» وقد تقدم [أنّه يجر بـ«رُبَّ» محذوفة بعد الواو، والفاء، و«بل»، ومع التجرد][2]، ويُجَرُّ بغير «رُب» [أيضاً محذوفاً][3]، في جواب ما تضمن مثله نحو: «زيد» في جواب من قال: بمن مررت؟ وفي معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو:

لَكَ مِمَّا يَدَاكَ تُجْمَـعُ مَـا تنفقـه ... ثُـــمَّ غَيْـــرِكَ المَحْـــزُونُ[4]

أوْ منفصل بـ«لا» كقوله:

مَـا لِمُحِـبٍّ جَلَـدٌ أنْ يَهْجُـرَا ... وَلاَ حَبِيـــبٍ رَأفَـــةٌ فَيَجْـبُرَا[5]

أوْ بـ«لو» حكى الأخفش أنّه يقال: جيء بزيد وعمرو ولو كليهما، وفي مقرون بعدما تضمنه بالهمزة، نحو أن يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيد بن عمرو، أوْ بـ«هلا» يقال: جئت بدرهم، فيقال: هلاّ دينار، حكاهما الأخفش[6]، أوْ بـ«أن» والفاء الجزئيين، كقولهم: «مررت برجُل إلاّ صالحٍ فطالحٍ «أي إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح، حكاه يونس[7]، قال ابن مالك: ويقاس على جميعها خلافاً للفرّاء في جواب نحو: «بمن مررت؟»، وقد يُجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً[8]، لقوله:

---

(1) بيت من الطويل لزهير بن أبي سُلمى، وقد سبق تخريجه في الجهة الرابعة، والشاهد في «سابقٍ» حيث حذف حرف الجر وبقي عامله.

(2) في (س): (بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقل).

(3) ساقط من (س).

(4) بيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح التسهيل 3/ 191، والشاهد في « غيرك » حيث جاء مجروراً لحرف متصل، أي: لغيرك.

(5) البيتان من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل 3/ 191، وشرح الأشموني 1/ 485، والدرر 2/ 97، والشاهد في «ولا حبيب» حيث جر لكونه عطفاً على «المجد» بحرف منفصل وهو «لا».

(6) انظر قول الأخفش في...

(7) انظر قول يونس في الكتاب 1/ 262، وكتاب الشعر لأبي علي 1/ 51، وشرح الأشموني 1/ 486.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 186.

إذا قيـــل أيّ النـــاس شـــرّ قبيلـــة أشـــارت كليـــاً بـــالأكف الأصـــابع[1]

(ومن الثاني أحد معمولي «لات») تقدم في فصل «لات»[2] (ومن الوهم في الأوّل قول ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: «قامُوا ليس زيدا»، و«ولا يكون زيداً»، و«مَا خَلا زيداً»: إنّ مرفوعهنّ محذوف وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم[3]) يعني «القوم» إن ذكروا «إلاّ» فالعائد إليهم[4]، (والصواب أنّه مضمر عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق[5] كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كُنَّ نساءً ﴾[6] على «البنات» المفهومة من «الأولاد» في (يُوصيكم اللهُ في أَوْلاَدِكُم)) فإن قيل حينئذٍ: يلزم أن لا يفيد الخبر شيئاً غير ما أفاد المخبر عنه، لأنّ البنات نساء، فجوابه يفهم من قول الزمخشري: «فإن كن نساءً» فإن كانت البنات أوْ المولودات نساء خلصاً ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن، وجوّز أن يكون ضمير «كن» مبهماً و«نساء» تفسيراً له على أن «كان» تامة[7].

(وأمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل) السابق على أفعال الاستثناء (أي: لا يكون هو - أي القائم - زيداً) هذا مذهب بعض النحاة[8]، لكن لا يطرد بدليل: القوم اخوتك ليس زيداً، ولا يكون زيداً (كما جاء «لا يزني الزاني

---

(1) والشاهد في «كليب» حيث جر بـ«إلى» مقدرة تقديره: إلى كليب.
- في (س) بزيادة: (أي: إلى كليب).

(2) انظر مبحث «لات» مغني اللبيب 1/ 282.

(3) في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 306 «ويستثنى بليس، ولا يكون فينصبان المستثنى خبراً، واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف، وكذا الأفعال الثلاثة».
- وفي شرح الكافية 1/ 325، قال ابن مالك: «... إلاّ أن المرفوع بهما لا يكون إلاّ مستتراً».

(4) في (س) بزيادة: كما في المثال.

(5) في (س) بزيادة: قال ابن عقيل: ذهب البصريون والكوفيون إلى أنّه مضمر لا محذوف وجعله البصريون عائد إلى البعض لمّا سبق.

(6) النساء: 11.

(7) الكشاف 1/ 511، 512.

(8) انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 319، وحاشية الشمني 2/ 238.

حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[1]) تقدم الحديث في الباء الجارة[2] (وإمَّا على المصدر المفهوم [من الفعل][3] ذلك في غير «ليس» و «لا يكون») [وعُلِّلَ][4] بأنّ المستثنى بهما خبر لهما، فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الخيار بالذات عن الحدث وهو ممنوع، [فإن قيل: هناك مضاف محذوف][5] أقيم المضاف إليه مقامه، [أجيب بأنّ][6] دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط[7]، (تقول: «قاموا خلا زيداً» أي: جانبَ هو - أي قيامهم - زيداً)، هذا مذهب الكوفيين وهو غير مطرد أيضاً[8].

(ومن ذلك الوهم[9] قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونُها في موضع جرٍّ بإسقَاطِ حرف القسم[10]، وهذا مردود بأنّ ذلك مختصٌّ عند البصريين باسم الله تعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود، ونحوهنّ ولا يصحّ أن يقال: قدّر (ذَلِكَ الْكِتَاب)[11] في البقرة، وَ(اللهُ لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ)[12] في آل عمران جواباً[13]) مفعول ثان يقدر

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الحدود) 4/ 275.
(2) انظر مبحث الباء الجارّة، مغني اللبيب 1/ 126.
(3) ساقط من جميع النسخ والتصويب من مغني اللبيب 2/ 278.
(4) في (س): (قيل قيد به).
(5) في (س): (والقول بحذف المضاف...).
(6) ساقط من (س).
(7) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 238.
(8) في (س) بزيادة: كما عرفت.
(9) في (س) بزيادة: في الأوّل.
(10) ذهب إلى هذا الزمخشري والعكبري، انظر الكشاف 1/ 67، والتبيان 1911.
(11) البقرة: 2.
(12) آل عمران: 1.
(13) نقل الشهاب الخفاجي نصّ ابن هشام في المسألة بدءاً من الحديث في فواتح السور ثم قال: «ولعمري، لقد استسمن ذا وَرَمَ، وقد وهّمهم وهو الواهم، وقد ساقه هنا بعضهم ظناً منه أنه غيرُ مندفع، وهو كلام واه فإن اتباع البصريين ليس بفرض، فكفى لصحة ما ذكر كونُه على مذهب الكوفيين، وأمّا اعتراضه الثاني بأنّه ليس في تلك السُّوَر أجوبة فجوابه ظاهر، لأنّه كثيراً ما يستغنى عن الجواب بما دلّ عليه...، وأمّا حديث الاستطالة وهو حذف اللام الجوابية لطول القسم... فهو جواب حُذِفَت لامه لما ذكر، فليس بلازم، بل هو الأغلب كما صرّح به ابن مالك...» حاشية الشهاب على البيضاوي 1/ 277.

بتضمين معنى «جعل»، (وحُذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله:

وربُّ السموات العُلَى وبُروجهَا والأرضَ ومَا فِيها المقدَّرُ كائِنُ[1])

بيت من الطويل، (وقول ابن مسعود[2]: «واللهِ الذي لا إله غيرُهُ هذا مَقَامُ الَّذِي أُنزِلَتْ عليه سورة البقرة[3]» لأنَّ ذلك[4]) أي: حذف اللام من الاسمية (- على قلته - مخصوص باستطالة القسم) قال ابن مالك: ولا يستغنى عن «أن» واللام غالباً دون استطالة[5]، قال ابن عقيل: استظهر بـ«غالبا» على ماجاء عن أبي بكر - رضي الله عنه - «واللهِ أنا كُنْتُ أظلم منه»[6]، فإن طال ما بين القسم وجوابه [قال المصنف][7] حَسُنَ الحذف كقول بعض العرب: «أُقسمُ بمن بعث النبيئين مُبشرين ومُنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيِّدهم أجمعين»[8].

---

(1) والشاهد في «المقدر كائن» حيث ان اصلها «للمقدر» فحذفت اللام من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للاستطالة.

(2) في (س) بزيادة: بالجرِّ عَطفٌ على قوله: قول كثير.

(3) جاء هذا عن ابن مسعود بمناسبة الحديث عن جمرة العقبة من بطن الوادي، انظر صحيح مسلم 9/ 42-44 « باب الحج ».

(4) في (س) بزيادة: علة لقوله: لا يصحّ.

(5) شرح التسهيل 3/ 205.

(6) انظر قول أبي بكر في المساعد 2/ 313.

(7) في (س): (قال ابن مالك).

(8) المساعد 2/ 313.

- في (س) بزيادة: قال أبوحيان: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عنهما فينبغي أن يحمل على الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله:

حَنّتْ نُوارُ ولاتَ هنّا حَنّتِ[1])   ....

صدر بيت من الكامل لشبيب بن جعيل الثعلبي[2] يخاطب أمه نُوار بنت عمرو بن كلثوم حين أسر، وعجزه:

وبَـدَا الَّـذِي كانـتْ نُـوارُ أجَنّـتِ[3]

«حنّتْ» من الحَنين وهو الشوق، وفاعله «نوار»[4] من باب حذام، والواو للحال، و«بدا» ظهر، و«أجَنّت» بالجيم سُرّتْ (إنّ «هنا») بضم الهاء وتشديد النون (اسم «لات») بمعنى «ليس» (و«حنّت» خبرها بتقدير مضاف، أي: وقت حنّت[5]، ماقتضى إعرابه) أي: إعراب ابن عصفور (الجمع بين معموليها، وإخراج «هنّا» عن الظرفية) بجعله اسم «لات»[6] (وإعمال «لات» في معرفة

---

(1) صدر بيت لشبيب بن جعيل في الدرر 1/ 135، وشرح شواهد المغني 2/ 919، والمؤتلف والمختلف ص 105، ولجحل بن نضلة في الشعر والشعراء 102 ولهما معاً في خزانة الأدب 4/ 183، وبلا نسبة في الجنى الداني ص 489 وشرح الأشموني 1/ 213، والشاهد في «حنّتِ» حيث جعلها خبراً لـ«لات» بتقدير مضاف محذوف على راي ابن عصفور.

(2) شبيب ابن جعيل التغلبي هو: شاعر جاهلي، كان بنوقتيبة بن معن الباهليون أسروه في حروب كانت بينهم وبين تغلب، وأمه هي بنت عمر بن كلثوم، وفي هذا البيت يخاطب أمه. المؤتلف والمختلف ص 105، وخزانة الأدب 4/ 186.

(3) في (س) بزيادة: ونسبه أبو عبيد إلى حجل بن نضلة الباهلي، قاله في نوال.

(4) في (س) بزيادة: علة امرأة.

(5) في المقرب ص 115 «لات هنّا ذكرى جُبَيْرة او من   جاء منها بطائف الأهوال

فأعملها في «هنّا» وهو معرفة، والعطف على خبرها كالعطف على خبر «ما» إذا كان منصوباً»، انظر المساعد 1/ 285.

(6) في (س) بزيادة: ومعنى الظرفية... بتقدير في على أنه مفعول فيه.

ظاهرة)، لأنّ «هنّا» اسم إشارة وهو من المعارف، و«لا» لا تعمل إلاّ في النكرات، (وفي غير الزمان)، لأنّ «هنا» للإشارة إلى المكان[1]، [لكن قال ابن مالك: وَقَدْ يُراد بهنّا الزمان[2]، ومثل ابن عقيل بهذا البيت[3]][4] (وهو)، أي: غير الزمان (الجملة النائبة عن المضاف وحُذف المضاف إلى جملة، والأولى قول الفارسي: إنّ «لات» مهملة، و«هنا» خبر مقدم، و«حنّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أنْ» مِثل: «تسمع بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه»[5])، [وقال][6]، ابن الخبّاز: إنّها مهملة، و«هَنّا» مضافة إلى «حنّت»، وردّ المصنف بأنّ اسم الإشارة لا يضاف،/ وذهب بعضهم إلى 406 / ب أن «هَنّا» خبر «لات» واسمها محذوف، أي: ليس الحين حين حنينها، [ذكره السيوطي][7].

(النوع الرابع عشر:

تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر:) [ينبغي أن يلحق السجع بالشعر][8]، فإنّه في النثر له ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك كما مرّ[9].

---

(1) في (س) بزيادة: وأجيب عن هذا بأنّ «هنا» إخراج عن المكانية واستعمل للزمان كقوله تعالى: «وهناك ابتلى المؤمنون».

(2) قال ابن مالك في شرح التسهيل 1/ 250: «وقد يُراد بهنالِك وهناك وهنّا الزمان».

(3) المساعد 1/ 285، 1/ 193.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر خزانة الأدب 4/ 183.

- هذا المثل يُضرب لمن خبره خير من مرآه، انظر مجمع الأمثال 1/ 177.

(6) في (س): (وذهب).

(7) ساقط من (س)، وانظر شرح الشواهد للسيوطي 2/ 919، وخزانة الأدب 4/ 184.

- وابن الخباز هو: أبوعبدالله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلي، نحوي ضرير، له من المصنفات «النهاية في النحو»، و«الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية»، وغيرهما، توفي سنة 639 هـ. انظر شذرات الذهب 5/ 202، 203، وبغية الوعاة 1/ 304، والأعلام 1/ 117.

(8) في (س): (قيل: والأولى في الشعر والسجع).

(9) في (س) بزيادة: قال [illegible]

(وذلك كثير، وقد أُفرد في التّصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدل الغلط والنسيان[1])، [فالفرق بينهما أن المبدل منه إنْ لم يكن مقصوداً بالنسبة، ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط وإن كان مقصوداً، وبيّن بعد ما ذكره فساد قصده فبدل نسيان][2]، (وزعم بعض القدماء أنّه)، [أي: أن كلاً من البدلين][3]، (لا يجوز في الشعر، لأنّه يقع غالباً عن تَرَوٍّ وفكر) قال الرضي: ولا يجيء الغلط الصرف وبدل النسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن رويّة وفطانة، فلا يكون في الشعر أصلاً[4]، [وقال خطاب الماردي: لا يوجد بدل الغلط في كلام العرب، لا نثرها، ولا نظمها[5]][6]، وقال ابن السيد وغيره: [إنّه][7] وجد في الشعر[8] منه قول ذي الرمّة:

لَمياءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وفي اللِّثَاتِ وفي أنْيَابِها شَنَبُ[9]

فإن الحُوة السواد، واللعس سواد مشرّب حُمرة، وتخرج على التقديم والتأخير، [أي: في شفتيها حُوّة، وفي اللثات لعس][10]، [ذكره ابن عقيل][11]، ورُدّ بأنّه يلزم تقديم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل[12].

---

(1) في (س) بزيادة: وهما ما قصدا فيه الثاني فقط، فإن بين فيه فساد القصد الأوّل فبدل النسيان، وإلاّ فبدل الغلط، نحو: «مررت برجل حمار» أردت أن أقول: مررت بحمار فغلط أو نسيت، ذكره سيبويه.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) شرح الرضي على الكافية 2/ 386.

(5) انظر قول الخطاب الماردي في ارتشاف الضرب 4/ 1970، وخطاب الماردي قد سبقت ترجمته، وهو صاحب كتاب الترشيح.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (إنّ بدل الغلط).

(8) انظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص 129.

(9) بيت من البسيط لذي الرمّة في ديوانه ص 5، والخصائص 3/ 291، والدرر 1/ 507، و(ل ع س) 6/ 207، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 129، والشاهد في «العين» فإنه بدل غلط من «حوة» واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً.

(10) في (س): (أي: في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب).

(11) ساقط من (س).

(12) ردّه الدماميني، كذا في هامش المخطوط. وانظر قول ابن عقيل في المساعد 2/ 435.

(النوع الخامس عشر:

اشتراطهم وجودَ الرابط في بعض المواضع وفقدَه في بعض: فالأوّل قد مضى مشروحاً) في الباب الرابع[1]، (والثاني الجملة المضاف إليها، نحو: «يومَ قام زيد») علل ابن مالك ذلك بأنّ المضاف إلى الجملةإنّما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة، فإن سُمع عدّ ذلك نادراً[2]، (فأمّا قوله:

(وتُسْخِنُ ليلــةً لا يــستطيع نُباحاً بهَا الكلبُ إلاَّ هريـرا[3])

بيت من المتقارب للأعشى، وقبله:

وتبْـــرُدُ بَـــرْدَ رِدَاء العَـــرُو سِ رَقْرقَتْ بِالصَّيْف فيه العبيرَا

«تسخن» مضارع سَخَنَ، مثلث العين، قاله الفيُّومي[4]. من السخونة ضدّ البرودة، فاعله ضمير المرأة، [ومن لم يقف على ما قبله تردد في أن حرف المضارعة نون أوْ تاء][5]، و«نُباح الكلب» صياحه و«هَرِيرَهُ» صوته دون نُباح مِن قِلّة صبره على البردِ، [و«بها» عائد إلى الليلة[6]] (وقوله:

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِـدَتْ فِيـه وعَـشْرٌ بَعْـدَ ذاكَ وحِجّتِـانِ[7])

---

(1) انظر الباب الرابع «الأشياء التي تحتاج إلى ربط».

(2) شرح التسهيل 3/ 253 وانظر حاشية الشمني 2/ 239.

- في (س) بزيادة: فقلّد المصنّف حيث قال.

(3) البيت للأعشى في ديوانه ص 87، وخزانة الأدب 1/ 82، والدرر 1/ 478، والارتشاف 4/ 1830.

(4) المصباح المنير (س خ ن) ص 163، استشهد به على نذور إعادة ضمير الجملة «فيه» إلى المضاف إليه.

(5) في (س): (ومن توقف في أن المضارعة هنا نون أوْ تاء لم يقف على ما قبله).

(6) في (س): (والباء في «بها» بمعنى في والفاعل عائد إلى الليلة).

(7) تقدم تخريجه في الأشياء التي تحتاج إلى ربط.

بيت من الوافر للنابغة الجعدي[1]، واللام في «لَعام» بمعنى في، وهو مبني على الفتح [لإضافته إلى جملة «وُلدت»][2] وضمير «فيه» عائد إليه، وعينه واو، ولام السنة هاء أوْ واو، وهما والحِجّة بكسر الحاء بمعنى (فنادر[3])، أي: فشيء نادر، وقيل: [لاَ بُدَّ أنْ يؤول][4]، /بتقدير مضاف في المبتدأ، أي: فأمّا نحو قوله: 407/أ وقوله: فنادر، وإلاّ فالواجب التثنية للمطابقة[5]، (وهذا الحكم خَفِيَ على أكثر النحويين[6]، والصواب في مثل قولك: «أعجبني يومٌ ولدتُ فيه» تنوين «اليوم» وجعل الجملة بعده صفة له)، [لكن][7] لا مانع من الإضافة لجواز أن يتعلق الظرف بمحذوف، أي: أعني منه[8]، وقد خرّج بعضهم البيت الثاني عليه][9]، (وكذلك «أجْمَعْ» وما تصرّف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وأمّا قولهم: «جاءَ القومُ بأجْمُعِهِمْ» فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع [لقولك][10]: «جَمْع» على حدِّ قولهم: «فَلْسٍ» و«أَفْلُسٍ» والمعنى: جاؤوا لجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله:

---

(1) النابغة الجعدي هو: أبوليلى عبدالله بن قيس بن جَعْدَة بن كعب بن ربيعة، شاعر جاهلي من المعمَّرين، نادَمَ المنذر أبا النعمان بن المنذر، مات بأصبهان وعمره 120 سنة. طبقات ابن سلاّم ص 53، والشعر والشعراء ص 177، والمؤتلف والمختلف ص 252، واستشهد به على ندور إعادة ضمير الجملة في «بها» إلى المضاف إليه «الليلة».

- في (س) بزيادة: وقبله:

ومَــن يَــكُ سَــائلاً عَنّــي فإنّــي ... مِــنَ الفتيــانِ أيــامَ الختــانِ
فَقَــدْ أبْقَــتْ صُــرُوفُ الــدَّهْرِ عَنّــي ... كَمَــا أبْقَــتْ مِــن الســيفِ اليمــاني

أيام الختان وقعة لهم

(2) في (س): (لإضافته إلى مبنى وعينه واو).

(3) في (س) بزيادة: خبر للمبتدأ بتقدير موصوف.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 323.

(6) في (س) بزيادة: ولذلك قال ابن السراج: لو قلت: اعجبني يوم قمت منه، امتنعت الإضافة، لأنّ الجملة حينئذٍ صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفة.

(7) في (س): (لأنّه).

(8) في (س) بزيادة: فتكون الجملة المضاف إليها خالية من الضمير.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): (كقولك) وهو الصواب.

هذا وَجَدِّكُمُ الصَّغَار بعينه[1] ....)

صدر بيت من الكامل، عجزه:

لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ

قال العيني: نسبه سيبويه لرجل من بني مدحج، وأبورياش لهمام بن مرة، وابن الأعرابي لرجل من بني عبد مناف، والحاتمي لابن أحمر، [والأصفهاني لضمرة بن ضمرة][2]، وكان له أخ يُدعى جندباً، وكان أبوه وأهله يُؤْثِرُنَه عليه فأَنِفَ من ذلك وقال قصيدة هو منها[3]، ومنها قوله:

---

(1) البيت لرجل من مذحج في الكتاب 2/ 292، ولضمرة بن جابر في الخزانة 2/ 35، ولرجل من مدحج أوْ لضمرة بن مضمرة، أوْ لهمّام أخي جسّاس ابني مرة في تلخيص الشواهد ص 405، ولعمر بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيم في إيضاح شواهد الإيضاح 2/ 277، ولرجل من بني عبد مناف، أوْ لابن أحمر، أوْ لضمرة بن ضمرة، أوْ لرجل من مدحج، أوْ لهمّام بن مرّة، أوْ لرجل من بني عبد مناة في الدرر2/ 476 ولهني بن أحمر، أوْ لزرافة الباهلي في اللسان (ج ي س) 6/ 61، ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص 45، ولعامر بن جوين الطائي، أوْ منقذ بن مرّة الكناني في حماسة البحتري ص 97، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 4/ 162، وأمالي ابن الحاجب 3/ 91، وأوضح المسالك 2/ 16، وشرح الأشموني 1/ 260، واللمع ص 99، والشاهد في «بعينه» فالباء فيه زائدة.

(2) في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني: «... والأصفهاني لضمرة ابن جابر» 1/ 260.

(3) المصدر السابق.

- وفي (س) بزيادة: أوّلها:

يَاضَمْرَ أخْبِرْنِي ولَسْتَ بِكَاذِبٍ ... أخُوكَ نافِعُكَ الذي لا يَكْذِبُ

- أبورِيَاش هو: إبراهيم بن أبي هاشم أحمد أبورياش الشيباني، وقيل القيسيّ اليماميّ، كان من حفاظ الأدب ومن رواة الأدب، له «شرح الهاشميات»، توفي سنة 349 هـ بغية الوعاة 1/ 409ن والأعلام 1/ 85.
- وهمّام بن مرّة هو: همّام بن مرّة بن ذهل بن شيبان، جدّ جاهلي، وهو أخو جساس قاتل كليب، له شعر واخبار، ولم تذكر كتب التراجم سنة وفاته، انظر جمهرة الأنساب ص 324، 470، والأعلام 8/ 94.
- والحاتمي هو: أبوعلي محمد بن الحسن بن المظفر البغدادي، أديب، شاعر، لغوي، أدرك بن دريد واخذ عنه، من آثاره «حلية المحاضرة في صناعة الشعر»، و«الرسالة الحاتمية»، وغيرهما، توفي سنة 388 هـ. وفيات الأعيان 4/ 362، وبغية الوعاة 1/ 87، والأعلام 6/ 82.
- وابن أحمر هو: هنيء بن أحمر من بني الحارث بن مرّة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، شاعر جاهلي، لم تذكر كتب التراجم سنة وفاته. المؤتلف والمختلف ص 45، والأعلام 8/ 100.
- الأصفهاني هو: أبوالفرج علي بن الحسين بن محمد بن احمد بن الهيثم، أديب، كاتب، شاعر، إخباري، نسّابة، نحوي، لغوي، من تصانيفه «الأغاني»، وغيره، توفي سنة 356 هـ انظر إنباه الرواة2/ 251، ووفيات الأعيان 3/ 307، والأعلام 4/ 278.
- ضمرة بن ضمرة هو: بن جابر بن قطن بن نهشل، شاعر جاهلي، ذميم الخلقة، ذكي، حكيم، كان لسان قومهم ويدهم، فارساً شريفاً سيداً، عاش زمن النعمان بن منذر. العقد الفريد 2/ 235، والبرصان ص 95، وطبقات ابن سلاّم ص 176.

وإذا تكُـــونُ كريهـــةٌ أُدعَــى لَهـــا ... وإذا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُـدعَى جُنْدُبُ[1]

أراد بالكريهة الحرب أوْ كل أمر فيه شدة، [و«الحَيْسُ» ثمر يخلط بسمن واقط ثم يُدَلَّكُ ذلك حتى يختلط، و«هذا» مبتدأ، و«الصَّغار» كسحاب الذلة والهَوان خبره، والواو في «وَجَدِّكم» للقسم، أي: وحق حَظِّكم وَبَخْتِكم][2]، و«بعينه» تأكيد للصَّغار، والباء زائدة، ([فكان يصحّ إسقاطها])، وقيل: حال بمعنى: حقاً[3]، و«أمُّ» اسم «لا» و«لِي» خبرها، وكان تامة و«ذاك» فاعله إشارة إلى الأمر استجلب له الصَّغار، والجملة الشرطية معترضة، وجواب الشرط محذوف.

(النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة كـ«قبل»، و«بَعْد» و«غير»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أيّ» الموصولة، فإنها لا تُبنى إلاّ إذا أُضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: (أَيُّهُم أَشَدُّ)[4])، تقدم البحث عنها في «أي»[5]، (ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة (هُم أشدُّ): مبتدأ وخبر[6]، و«أيّ» مبنيّة مقطوعة عن الإضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين) على أن «أيًا» إذا لم تضف كانت معربة.

(ـ الجهة السابعة:

أن يَحمِلَ) أي: المعرب (كلاماً على شيء)، أي: على معنى، أوْ وجه من الإعراب والعطف ونحو ذلك، (ويشهد استعمالُ آخر في نظير ذلك الموضع)، أي: موضع ذلك الكلام (بخلافه)، أي: بخلاف ذلك الشيء، (وله أمثلة:

---

(1) في (س) بزيادة: ضمر: مرخم ضمرة، وجملة «لستَ بكاذب» حالية، أوْ مستانفة في توصية له بالصدق على الأول، وثنا عليه به على الثاني.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 260، وانظر شرح شواهد المغني 2/ 922.

(4) مريم: 69.

(5) انظر مبحث «اي» مغني اللبيب 1/ 91.

(6) تقدّم رأي ابن الطراوة وحديث المصنف فيه في «اي»، انظر مغني اللبيب 1/ 92، وانظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف 2/ 1016.

أحدها: قول الزمخشري في (مُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ)[1]: أنّه عطف على (فَالِقِ الحَبِّ وَالنَّوَى)[2]، ولم يجعله معطوفاً على (يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ الْمَيِّت)[3]/ لأنّ 407/ب
عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ المَيِّت وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ)[4] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك)، ويدفع[5] بأنّه إنّما جَعل عطفاً على (فَالِقِ الحَبِّ)، لأنّ قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ) في موضع بيان له، ولهذا ترك العاطف، و(مُخْرِجُ الْمَيِّتِ) لا يصلح بياناً له، فلا يحسن عطف عليه، وإن شاع في الكلام «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ المَيِّت وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) وحسن التقابل كما في (يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَار وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ)[6] وجاز عطف الاسم على المضارع لأنّه بمعناه [كما][7] قاله التفتازاني[8].

(الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: (مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً)[9]: إنّ جملة «يُضِلُّ» صفة لِـ«مثلاً» أوْ مستأنفه[10]) وجوّز أبوالبقاء أيضاً كونها حالاً من اسم الله[11]، (والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثّر: (مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاء)[12]، قيل جوّز الجماعة الأمرين في الآية الأولى لاستقامتهما، وأمّا الثانية فوُجِد فيها ما يُعين الاستئناف فَصِير إليه، وليس

(1) الأنعام: 95.
(2) نفس الآية السابقة.
- وانظر الكشاف 2/ 45.
(3) نفس الآية السابقة.
(4) يونس: 31.
(5) في (س) بزيادة: وسبقه إلى هذا صاحب الانتصاف، لكن في كلام الزمخشري ما يدفعه...
(6) الحج: 61.
(7) في (س): (كذا).
(8) حاشية السعد على الكشاف ل/ 196ب، وانظر الشمني 2/ 239.
(9) البقرة: 26.
(10) لم يذكر مكي هذا في مشكل إعراب القرآن ص 54، وانظر هذا في التبيان 1/ 42.
(11) التبيان 1/ 42.
(12) الآية 31.

نعتة هذا بمقتضٍ لتعيينه في محل آخر وُجد فيه ما يجوز غيره[1]، وأجيب بأن القرآن يفسر بعضه بعضاً، فإذا تكرر نظم منه وكان له في موضع محمل واحد، وفي آخر ذلك المحمل وغيره، حُمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره[2].

(الثالث: قول بعضهم في (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ)[3]: إنّ الوقف هنا ويبتدئ (فِيهِ هُدىً)) قال الزمخشري والوقف علي «فيه» هو المشهور، وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على «لاَ رَيْبَ» ولاَ بُدَّ للواقف أن ينوي خبراً، ونظيره قوله تعالى: (قَالُوا لاَ ضَيْرَ)[4] والتقدير: لا ريب فيه هدىً[5]، (ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة (تَنزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ)[6].

- الرابع: قول بعضهم في (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ)[7] إنّ الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعلا من عزم الأمور مبالغة[8]، والصواب أن الإشارة للصبّر والغفران) لكن فيلزم حينئذٍ عدم الارتباط لأنّ المال ولمن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الأمور، فلا بد من تقدير الرابط[9]، قيل: الإشارة باعتبار إضافتها إلى ضمير «مَن» فكأنّه قيل: إن صبره وغفرانه[10]، (بدليل (وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ)[11] ولم يقل: إنكم) على أن الخطاب لجماعة من الفريقين فيتعيّن فيها أن تكون

(1) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 239.
(2) المجيب للشمني، انظر المصدر السابق.
(3) البقرة: 1.
(4) الشعراء: 50.
(5) الكشاف 1/ 76.
(6) الآية 1.
(7) الشورى: 43.
(8) تقدم الكلام في هذه الآية في روابط الجملة.
(9) في (س) بزيادة: أي: منه.
(10) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.
(11) آل عمران: 186.

الإشارة[1] للصبر والتقوى لا للصّابر والمتّقي، لأنهما مخاطبان، والمخاطب لا يُشار إليه من حيث هو المُخاطب.

(الخامس: قولهم في (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)[2]: إنَّ التقدير: تزعمونهم شركاء[3]، والأولى أن يُقدر: تزعمون أنهم شركاء بدليل (وَمَا نَرَى شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ)[4] ولأن الغالب/) عطف على 1/ 408
«بدليل» على أن الباء للتعليل وعلى محذوف، أي: لَمّا ذكر، (على «زعم» أن لا يقع على المفعولَيْن[5] صريحاً، بل على «أنّ» وصلتها، ولم تقع في التنزيل إلاّ كذلك، ومثله في هذا)، أي: في وقوع «زعم» على «أن» وصلتها («تعلم»[6]) أمر حاضر [من التعلم][7] (كقوله:

تَعَلَّمْ رسُـولَ اللهِ أنَّـكَ مُـدْرِكي[8] ....)

نصف بيت من الطويل، أي: أعلمْ يا رسول الله [أنك واجدي][9] في خدمتك كلما طلبتني وأمرتني.

---

(1) في (س) بزيادة: راجعة.
(2) القصص: 62.
(3) الكشاف 3/ 430.
(4) الأنعام: 94.
(5) في (س) بزيادة: مستعملاً بأن.
(6) في (س) بزيادة: على صيغة.
(7) في (س): (من التفعل).
(8) صدر بيت عجزه: وأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ باليد.
وهو ملفّق من بيتين لأسيد بن أبي الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 627، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 279. والشاهد في «تعلم» حيث وقع المفعول التي «أن وصلتها» وهو «أنك مدركي»،والبيتين هما:

تعلَّـم رسـول الله أنـك قـادرٌ ... علـى كـلِّ حـيٍّ مُـتْهَمِينَ ومُنْجِـدِ
وأنـك كالليـل الـذي هـو مـدركي ... وأنَّ وعيـداً منـك كالأخـذ باليـد.

(9) في (س): (أنك مدركي، أي: واجدي).

(ومن القليل فيهما) [وهو وقوعهما][1] على المفعولَيْن صريحاً، (كقوله:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ[2]   ....)

صدر بيت من الخفيف لأبي اميّه أوس الحنفي، عجزه:

إنّمَا الشيخ مَنْ يَدُبُّ دَبِيباً[3]

[«زعمت» بمعنى: ظنّت][4]، ولهذا نصب مفعولَيْن ياء المتكلم، وشيخاً، وجملة «ولسْتُ بشيخ» حالية، [ودبَّ الصغير يَدُبُّ من باب ضربَ، دَبيباً سَارَ سَيْرَ البَنا][5]، (وقوله:

تُعَلَّمْ شِفَاءَ النفس قَهْرَ عَدُوِّها[6]   ....

صدر بيت من الطويل لِزِيَاد بن سيّار[7] من أقران النابغة، عجزه:

---

(1) في (س): (وقوع «زعم»، «تعلم»).

(2) لأبي امية أوس الحنفي في الدرر 1/ 331، وشرح التصريح 1/ 361، وشرح شواهد المغني 2/ 922، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 38، وشرح الأشموني 1/ 275، وهمع الهوامع 1/ 538، والشاهد في «زعمتني» حيث وقع مفعوله الثاني صريحاً وهو «شيخاً» وهو قليل.

(3) في (س) بزيادة: وبعده:

إنّما الشيخ من يستره الحي	ويمشي في بيته محجوباً
إنْ أراد الخروج خوف بالذئب	وإن كان لا يرى الحي ديبا

(4) في (س): (زعمتني: على صيغة الغائبة، وهو بمعنى «ظنّ»).

(5) في (س): (و يدب بكسر الدال يدرج في المشي رويداً، ودبياً نصب على المصدرية).

(6) لزياد بن سيّار في خزانة الأدب 9/ 137، والدرر 1/ 334، وشرح التصريح 1/ 359 و شرح شواهد المغني 2/ 923، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 31، وشرح الأشموني 1/ 278، وشرح ابن عقيل 2/ 32، وهمع الهوامع 1/ 541، والشاهد في تعلم الشفاء، حيث وقع «تعلم» صريحاً وهو «شفاء» وهذا قليل.

(7) زياد بن سيّار هو: زياد بن سيّار بن عمرو الفزاري: شاعر جاهلي من أهل المنافرات، توفي نحو سنة 10 ق.هـ. انظر خزانة الأدب 9/ 131، والأعلام 3/ 41.

فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التحيُّلِ والْمَكْرِ

واستشهد به المصنف في التوضيح علَى أن «تعلَّمْ» بمعنى اعْلَمْ بنصب المفعولين[1]، و«بَالِغ» أمر حاضر عطف على «تعلَّمْ»، واللّطف الرفق في المعاملة، والتحيُّلْ من الحيلة، بمعنى: الاحتيال وهو الأنسب بالمكر بمعنى الخديعة[2]، ومن قال: التحيّل الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرّف فكأنه جعله بالخاء المعجمة[3].

(وعكسها[4] في ذلك) التعدي («هَبْ» بمعنى «ظنَّ») هذا مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك[5] (فالغالب تعدِّيه إلى صريح مفعولين[6]، كقوله:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا[7])

بيت من المتقارب لابن همّام السَّلُولِي[8]، «أجِرْنِي» أي: أغِثْنِي واجعلني في جوارك يا أبا خالد، «وإلاَّ»، أي: وإن لم تجرني فهبْنِي، أدْخَلَ الفاء في الجواب لأنه إنشاء، ولأنه جامد و«امرأ» مفعول ثانٍ موطى لقوله: هالكاً.

---

(1) في (س) بزيادة: (شفاء النفس، وقهر عدوها).
(2) شرح التصريح على التوضيح 1/ 359.
(3) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.
(4) في (س) بزيادة: أي: وعكس «زعم»، «تعلم».
(5) شرح الكافية الشافية 1/ 242.
(6) في (س): (المفعولين).
(7) البيت لعبد الله بن همّام السلوليّ في خزانة الأدب 9/ 37، والدرر 1/ 332، وشرح التصريح 1/ 361، وشرح شواهد المغني 2/ 923، ولسان العرب (و هـ ب) 1/ 804، ومعاهد التنصيص 2/ 285، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 37، وشرح الأشموني 1/ 278، وشرح ابن عقيل 2/ 3، وهمع الهوامع 1/ 539، والشاهد في «هب» حيث نصب مفعولين صريحين أولهما الضمير والثاني «امرأ» وهو الغالب فيه.
(8) وابن همّام السلوليّ هو: عبدالله بن همّام السلوليّ، أخو عامر بن صعصعة، شاعر اسلامي من التابعين، أدرك معاوية، وكان يقال له: «العطاء» لحسن شعره، توفي سنة 100 هـ الشعر والشعراء ص 434، وخزانة الأدب 9/ 37، والأعلام 4/ 143.

(ووقوعه على «أنْ» وصلتها نادر، حتى زعم الحريري أنَّ قول الخواص: «هَبْ أنْ زيداً قائمٌ» لحنٌ)، قال في ذرة الغواص: يقولون: «هَبْ أني فعلت، وهبْ أنه فعل» والصواب إلحاق الضمير المتصل به، فيقال: هَبْني فعلت، وهبْهُ فَعَل[1]، [ونقلَ شارحه عن ابن برِّي][2] أنه إذا جعل «هبْني» بمعنى: احسبني وَعُدَّني فلا تمتنع أن تقول: هبْ أنّي فعلت[3] (وَذَهِلَ)، أي الحريري (عن قول القائل: «هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً») سبب هذا أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم واخوين لأم، واخوين لأب وأم بالنصف للزوج، والسدس للأم، والثلث للأخوين لأم، ولم يجعل لأخوين لأب وأمٍّ شيئاً، فقالاَ لَهُ: يا أمير المؤمنين هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً فأشركنا بقرابة أمّنا في الثلث، فأشركهم فيه، وتسمى هذه المسألة عند علماء الفرائض بالحماريّة[4]. 408/ب

(السادس: قولهم في (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[5] إنَّ (لاَ يُؤْمِنُون) مستأنف أوْ خبر لِـ«إنَّ»[6]، وما بينهما اعتراض والأولى الأوّل بدليل (وسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[7]) [اعتراض بان

---

(1) ذرة الغواص ص 131.

(2) في (س): (وقال ابن بري).

(3) ذرة الغواص وشرحها وحواشيها ص 421.

- وشارح ذرة الغواص هو: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري، قاضي القضاة، وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، من أشهر كتبه «ريحانة الألبا»، و«شرح ذرة الغواص في أوهام الخواص»، و«طراز المجالس»، وغيرهما، توفي سنة 1069هـ. كشف الظنون 1/ 741، والأعلام 1/ 238.

- (س) بزيادة: لأنها بمعنى حسبت، وفي الناس هبني فعلت، أي: احسبني و«اعددني» كلمة للأمر فقط.

(4) انظر نص هذه المسألة في لباب الفرائض ص 55، ص 56.

(5) البقرة: 6.

(6) انظر الكشاف 1/ 88، واللباب في علم الكتاب 1/ 309.

(7) يس: 10.

- في (س) بزيادة: (قيل: هذا من نمط ما تقدم، فيقال: وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون «لا يؤمنون» خبراً عنه، ولم يوجد في آية يس، فرتب على كل ما يقتضيه، وقد مرّ الجواب عن هذا).

الباب][1] موضوع لذكر ما يدخل على المعرب [خلل][2] من جهته، والمصنف قد اعترف بأن ما ارتكبوه خلاف الأولى فلا يكون خطأ، فليس ثمة خلل دخل على المعرب، ثم أنّه عبّر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بالصواب وهُنا بالأولى[3] [ويُدفع بأنّا لا نسلم أن الباب موضوع لذلك، وإنما قال كذلك بناء على الأعم الأغلب، سلمنا ذلك][4]، [لكن لا نسلم أن المراد بالخلل][5] الخطأ، بل ما يشمل خلاف الأولى كما أن المراد بالصواب ما غلب على الظن[6].

(السابع: قولهم في نحو: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد)[7]، (وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ)[8]: إنّ المجرور في موضع نصب أوْ رفع على الحجازيّة والتميميّة[9]) على التوزيع[10] (والصواب الأوّل، لأنّ الخبر [بعد «ما»][11] لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء إلاّ وهو منصوب)، ولم يحمل في باب «كان» إيجاب الفارسي والزمخشري الحجازية في الآية الثانية على ذلك، لأنهما جعلا المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر[12] (نحو: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم)[13]، (مَا هذا بشراً)[14])، قيل: ليس في التنزيل من مثل «ما» الحجازيّة المنصوبة الخبر لفظاً سوى هاتين الآيتين، فما معنى إدخال كلمة «نحو»؟[15].

---

(1) في (س): (ثم قيل: إن الباب...).

(2) في (س): (من الخلل).

(3) صاحب الاعتراض الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 240.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (قيل: إن المراد بالخلل...).

(6) الردّ للشمني، حاشية الشمني 2/ 240.
- في (س) بزيادة: وقد يقال: لا يبعد أن يكون وضع الباب بناء على الأعم الأغلب.

(7) فصلت: 46.

(8) البقرة: 74، 85، 140.

(9) انظر البحر المحيط 1/ 433.

(10) في (س) بزيادة: والنشر المرتب.

(11) ساقط من (س).

(12) انظر باب كان مغني اللبيب 2/ 642، وكتاب الشعر 2/ 443.

(13) المجادلة: 2.

(14) يوسف: 31.

(15) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(الثامن: قول بعضهم في (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ)[1]: إنَّ اسم الله سبحانه مبتدأ أوْ فاعل، أي: الله خلقهم أوْ خلقهم الله[2] والصواب الحمل على الثاني بدليل (ولَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمِ)[3]، هذا إذا لم يمنع مانع منه فلا يعارض قوله تعالى: (قُلْ مَن يُنجِيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ قُلِ اللهُ يُنجِيكُم مِّنْهَا)[4] فإنَّ قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه، وقيل: إنَّ الكلام إنّما هو في خصوصية الجواب الذي مسنده خلقَ، لا في كل جواب[5].

(التاسع: قول أبي البقاء في (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى)[6]: إنَّ الظرف حال، أي: على قصدي تقوى،) ورضوان، (أوْ مفعول[7] «أسَّسَ»[8]، وهذا الوجه لتعيّنه في (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى)[9]) وجه تعيينه هنا عنده لانتفاء الوجه الأوّل فيه، وهو النصب على الحالية من فاعل «أسس» [على ما صرّح به][10] أبو البقاء، ولا فاعل في «لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ» حتى يكون حالاً منه، ومن خَفِيَ عليه هذا قال: لم يظهر لي الوجه الذي عُيِّنَ عنده الوجه الأخير وهو كونه ظرفاً لغواً متعلقاً بـ«أُسِّسَ» مع احتماله لأنَّ يكون ظرفاً مستقراً في محل نصب

---

(1) الزخرف: 87.

(2) انظر اللباب في علوم الكتاب 7/ 237.

(3) الزخرف: 9.

(4) الأنعام: 63 - 64، وفي حاشية الشمني للدماميني 2/ 40، قال: «هذا مُعارض بقوله تعالى: قُل من ينجيكم من ظلمات البر...» الآية.

(5) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 240.

(6) التوبة: 108.

(7) التبيان 1/ 491.

(8) في (س) بزيادة: عبارة أبي البقاء، قوله تعالى: (على تقوى) يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في «اسس»، أي: قصد التقوى، والتقدير: قاصداً بنيانه التقوى، ويجوز أن يكون مفعولاً لـ«اسس».

(9) التوبة: 109.

- في (س) بزيادة: الثاني أن هذا الوجه مرجوح عند أبي البقاء لتأخيره إيّاه، ولعلّ.

(10) في (س): (على راي).

على الحال من الضمير المستكن في «أُسِّسَ» كما كان حالاً من «بُنيَانه» في تلك الآية[1].

(تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من/ وجه واحد، ويُوجد ما يُرجِّح كلاً منها، 409 / أ
فينظر أولاها، كقوله تعالى: (فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً)[2] فإنَّ «الموعد» محتمل للمصدر، ويشهد له (لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنتَ)[3] فإنَّ الضمير يعود إلى الموعد، والإخلاف لا يقع إلاَّ على الموعد[4]، (وللزمان يشهد له (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ)[5]، وللمكان ويشهد له (مَكَاناً سُوًى)[6] وإذا أعرب (مَكَاناً) بدلاً منه[7]، لا ظرف لتخلفه تعيّن ذلك)، أي: كون «موعداً» مكاناً، لأنّ البدل يكون من جنس المبدل منه[8]، وفي نصب «مكاناً» وجه آخر، [قال الزمخشري][9]، إنّه بدل من المكان المحذوف المضاف إلى الموعد[10]، وإنّه بفعل دلّ عليه المصدر[11]، وإنّه بالمصدر[12]، ورد هذا بأنّه مصدر قد وصف[13]، وأجيب بأنّه مبني على مذهب الكوفيين، ولو سلّم أنّه مبني على مذهب البصريين، لكن عمل المصدر إذا وصف

---

(1) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 240.
(2) طه: 57.
(3) نفس الآية السابقة.
(4) في (س) بزيادة: فيُرجِّح كونه مصدراً.
(5) طه: 58.
(6) طه: 57.
(7) في (س) بزيادة: أي: من الموعد.
(8) في (س) بزيادة: هذا ما ذكره، ولم أره في كلامهم، فإنهم ذكروا في نصب «مكاناً» وجوهاً، احدهما...
(9) ساقط من (س).
(10) في (س) بزيادة: قاله الزمخشري، والثاني.
(11) في (س) بزيادة: قاله الزمخشري، والثالث.
(12) الكشاف 3/ 72.
- وفي (س) بزيادة: قاله الزمخشري أيضاً.
(13) ردّه أبوالبقاء، انظر التبيان 2/ 185.

إنّما يمنع من المفعول الصريح إمّا في الظرف وشبهه فلا[1]، [وجوز أبو البقـاء][2]، كونه مفعولاً ثانياً لِـ«اجعل» و«موعداً» على هذا مكان[3]، [والحلبي كونه ظرفاً لِـ«اجعل» على أنّه يتعدّى إلى واحد][4].

(الجهة الثامنة:

أن يحمل [المعرب][5] على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الذي قبله)؛ [إذ لا دافع فيه][6]، غايته أن بعض الآيات يُقوّي بعض الأوجه، (وله أمثلة:

أحدها: قول بعضهم في (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[7]: إنّها «إنّ» واسمها أي: إنّ القصة، و«ذان» مبتدأ[8]) إشارة إلى موسى وهارون، و«ساحران» خبر المبتدأن والجملة مفسرة لضمير القصة خبر لِـ«إنّ» (وهذا) الإعراب (يدفعه رسم «إنّ» منفصلة، وهذان متصلة) هذا من العطف على معمولي عاملين، والمجرور مقدم.

(والثاني: قول الأخفش وتبعه أبوالبقاء في (وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّار)[9]: اللام للإبتداء، والذين مبتدأ، والجملة بعده[10] خبر[11]،) يعني قوله تعالى: (أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً) (ويدفعه أن الرسم (وَلاَ) وذلك يقتضي أنّه مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَات)[12] لا مرفوع بالابتداء، والذي

---

(1) أجاب السفاقسي.
(2) ساقط من (س) وبزيادة: الرابع.
(3) التبيان 2/ 185.
(4) في (س): (قاله أبوالبقاء: الخامس: إنه ظرف لِـ« اجعل »على أنه يتعدى إلى واحد، قاله الحلبي).
- انظر الدرر المصون 5/ 30.
(5) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب.
(6) في (س): (لأنّه ليس فيه دافع).
(7) طه: 63.
(8) انظر التبيان 2/ 186.
(9) النساء: 18.
(10) في (س) بزيادة: أي: بعد «الذين» مع صلته.
(11) التبيان 1/ 264، ولم أهتد إلى هذا في معاني القرآن للأخفش.
(12) النساء: 18.

حملها على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميِّت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف) فلا يكون كلاماً مفيداً، مثل: السماء فَوْقَنَا، تقدس كلامُ الله تعالى عنه، (ويمكن أن يُدَّعَى لهما[1])، [أي: جواب للأخفش وأبي البقاء عن ذلك الدفع][2]، (انَّ الألف في «لاَ» زائدة كالألف في (لأَذْبَحَنَّهُ)[3] فإنها زائدة في الرسم، وكذا في (وَلأَوْضَعُوا)[4]، والجواب) عن هذا الحامل [المذكور][5]، (أن هذه الجملة) يعني (ولا الذين يموتون) (لم تذكر ليُفاد معناها بمجرَّدِهِ بل ليسَوِّى بينها وما بين قبلها) يعني لم يذكر [لإفادة][6] مجرد معناه الظاهر حتى يلزم عدم الإفادة؛ بل للتسوية بين مضمون هذه الجملة ومضمون مَا عُطف عليها من قوله تعالى: (وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ)[7] الآية، (اي: لا فرق في عدم الانتفاع بالتَّوبة بين مَن/ أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر)، فهذه فائدة جديدة حاصلة للمخاطب (كما نُفي الإثم) [خبر محذوف][8] [أي:][9] ونفي نفع التوبة لمن مات على الكفر في هذه الآية لقصد التسوية مثل نفي الإثم (عن المتأخر في (فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْه)[10] مع أن حكمه)، أي: حكم المتأخر وهو عدم الإثم (معلوم، لأنَّه آخِذٌ بالعزيمة بخلاف المتعجِّل فإنَّه آخذ بالرخصة) والعزيمة أحْوَط من الرخصة، فإذا نُفي الإثم عن المتعجِّل الذي أخَذَ بالرخصة فَنَفْيُه عن المتأخر أوْلى[11] (محمولاً على معنى يستوي في عدم الإثم من تعجل ومن لم يتعجل) قيل: إنّ أهْل الجاهلية كانوا فريقين منهم

(1) في (س) بزيادة: جواباً عن قوله: ويدفعه أن الرسم «ولا».
(2) ساقط من (س).
(3) النمل: 21.
(4) التوبة: 47 (.. وَلأَوْضَعُوا خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُم الْفِتْنَة...).
(5) في (س): (يعني عن قوله: والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر).
(6) في (س): (اي: لإفادة).
(7) النساء: 18.
(8) في (س): (خبر مبتدأ محذوف).
(9) في (س): (تقديره).
(10) البقرة: 203.
(11) في (س) بزيادة: على معنى حال من الإثم، أي: كما نفي الإثم.

من جعل المتعجل آثماً ومنهم من جعل المتأخِّر آثماً، فورد القرآن بنفي الإثم عنهما جميعاً[1]، فَسَوْق الكلام حينئذٍ ليس لأجل التخيير، بل لأجل نفي الإثم المتوهم على التقديرين، (وحَمْل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديد) هذا جواب عن قوله: ويمكن أن يدعى[2]، انتهى.

(والثالث: قول ابن الطراوة في (أَيُّهم أَشَدُّ)[3]: هم أشد، مبتدأ وخبر، و«أيُّ» مضافة لمحذوف[4]، ويدفعه رسم «أَيُّهم» متصلة وأن «أيًّا»[5] إذا لم تُضف أعربت باتفاق.

والرابع: قول بعضهم[6] في (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)[7]: إنّ «هُم» الأولى ضمير رفع مؤكد للواو[8]، والثانية كذلك)، أي: مثل «هم» الأولى في الرفع والتأكيد (أوْ مبتدأ وما بعده خبر[9]، والصواب أن «هُمْ» مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها[10]، ولأن الحديث) أي: الكلام (في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس اسْتَوْفُوا، وإذا أعْطَوْهُمْ أخْسَرُوا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذُوا من الناس اسْتَوفوا وإذا تولُّوا الكيل أوْ الوزن هُم على الخصوص أخْسَروا، وهو كلام متنافر، لأنّ الحديث في

---

(1) قاله الزمخشري، انظر الكشاف 1/ 278.

(2) في (س) بزيادة: لما أن الألف في «لا» زائدة.

(3) مريم: 69.

(4) تقدم قول ابن الطراوة في الآية في موضعين: الأوّل في «أيّ» انظر مبحث «أي» مغني اللبيب1/ 92، والثاني: في الجهة السادسة النوع السادس عشر من هذا الباب.

(5) في (س) بزيادة: بفتح أن عطف على فاعل «يدفعه».

(6) في (س) بزيادة: وهو عيسى بن عمرو وحمزة.

(7) المطففين: 3.

(8) في (س) بزيادة: وعلى هذا المكيل والمكيل له محذوفان.

(9) ذكر الزمخشري في الكشاف 4/ 721 عن عيسى بن عمرو وحمزة أنهما كانا يرتكبان ذلك وفي التبيان 2/ 494، ذكر ابوالبقاء في « هم » وجهان منهما أنه ضمير متصل مؤكد لضمير الفاعل.
- في (س) بزيادة: قال ابوالبقاء: في «هم» وجهان، أحدهما: ضمير مفعول متصل والتقدير: كالوهم وقيل هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف أخرى والمفعول هنا المحذوف، اي: كَالُوهم الطعام وعلى هذا لا يكتب «كَالوا» و«وزنوا» بالألف، والثاني: أنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل فعلى هذا يكتبان بالألف.

(10) في (س) بزيادة: وهذا يدل على ان الضمير منصوب.

الفعل لا في المباشر) كذا قاله الزمخشري[1] وتعقّبه أبوحيان بأنّه لا تنافر فيه بوَجْه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل، غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء وهو «على الناس» مذكور، وفي «كَالُوهُم» أوْ «وَزَنُوهُم» محذوف للعلم به، لأنّ المعلوم أنهم لا يخسرون ذلك لأنفسهم[2].

(الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: (ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِير جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)[3]: إنّ «جنات» بدل من «الْفَضْل»[4] والأولى أنّه مبتدأ) خبره «يدخلونها» (لقراءة بعضهم) وهو الجحدري[5] (بالنصب على حدّ «زيداً ضربتُه») وجوّز أبوالبقاء كونه خبراً ثانياً لِـ«ذلك» وخبراً لمحذوف[6].

(السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: (إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سُلْطَان إلاَّ مَنِ اتَّبَعَك)[7]: إنّه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل[8]) قال الرضي: لاَ يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض/ البصرية، يقال: له 1/410
عليَّ عشرة إلاَّ خمسة، وكذلك لا يمتنع استثناء الأكثر، نحو: لَهُ عَليَّ عشرة إلاَّ

---

(1) الكشاف 4/ 721.

(2) البحر المحيط 8/ 431.

(3) فاطر: 32- 33.

(4) لم يذكر هذا مكي، فقد ذكر وجهين: الرفع على الابتداء، و« يدخلونها » الخبر، أو على إضمار مبتدأ، أي: هي جنات، وذكر المسألة أبوحيان، ونقل البدلية عن الزمخشري وابن عطية، انظر مشكل إعراب القرآن ص552، والبحر 7/ 299، والكشاف 3/ 622، والمحرر الوجيز 4/ 440 ثم ردّ أبوحيان البدلية واستشهد للابتداء بقراءة النصب على الاشتغال، وما عزاه المصنف لمكي عزاه أبوحيان لغيره.
- في (س) بزيادة: قاله الزمخشري وابن عطية.

(5) انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية ص 124.
- والجحدري هو: أبوالمجشّر عاصم بن العجاج الجحدري، ويقال له: عاصم بن أبي الصباح، قرأ القرآن على نصر بن عاصم وعلى بن يحي بن يعمر، والحسن البصري، وغيرهم، قرأ عليه المعليّ بن عيسى، وهارون بن موسى الأعور. ميزان الاعتدال 3/ 68، معرفة القراء الكبار 1/ 210.

(6) التبيان 2/ 336.

(7) الحجر: 42.

(8) في حاشية الشمني 2/ 240، «وهكذا وُجد في أكثر النسخ، معناه أكثر من المستثنى منه أو: أكثر من الباقي بعد الاستثناء، وفي بعضها الأكثر من الأقل، وهو ليس بصواب».
وفي حاشية الدسوقي 3/ 333 يرى أن الصواب حذف «من الأقل».

سبعة أوْ ثمانية، وفاقاً للكوفيين[1]، (والصواب أن المراد بـ«العباد» المخلصون لا عموم المملوكين، وأنّ الاستثناء منقطع[2] بدليل سقوطه في آية سبحان (إنَّ عِبَادِيَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سُلْطَانٌ وكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلا)[3])، [اعترض][4] أولاً بأنّه لا معنى لقوله: «استثناء الأكثر من الأقل» وهو غير متصوّر، والصواب إسقاطه من الأقل[5]، وثانياً بأنّ اختياره لكونه منقطعاً مقدوح فيه بأنّه ارتكاب لخلاف الأصل من غير ضرورة لإمكان حمله على الاتصال، وهو الأصل فيه، وحينئذٍ يكون المراد بالعباد عموم المملوكين، ولا يضر في ذلك ورُود آية سبحان بدون استثناء، لأنّه أريد بالعباد المخلصون[6]، وثالثاً بأنّ هذا المثال لا يصحُّ لهذه الجهة؛ [إذ هي موضوعة لأنْ يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وظاهر أن الدافع عنده لدعوى الجماعة ورُود آية سبحان مجردة عن الاستثناء، فهو من أمثلة الجهة التي قبلها][7]، [والجواب عن الأوّل: أن الاستثناء هنا ضُمِّنَ معنى التمييز والإفراد، وعن الثاني: أن الاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل، لكنه فصيح شائع غير مشروط بعدم إمكان الاتصال، وأن الفرق بين الآيتين بالخصوص والعموم بعيد والأولى اتحادهما في أحدهما لاتحاد القصة، وعن الثالث:][8] بأنّ المصنف لم يذكر قوله: «وأن الاستثناء منقطع» لكونه من هذه الجهة، بل لكونه لازماً لكون المراد بالعباد المخلصون[9]، (ونظيره المثال الآتي.

---

(1) شرح الرضي على الكافية 2/ 114.
- في (س) بزيادة: وقال السفاقسي: اجازه الكوفيون وابن خروف، ومنعه جمهور البصرية.

(2) في (س) بزيادة: لأنّ إضافة «عبادي» إضافة تشريف، فلا يصدق على الغاوين.

(3) الإسراء: 65.

(4) في (س) (قيل: فيه نظر).

(5) في (س) بزيادة: وفيه انّه يجوز أن يُضمّن الاستثناء معنى التميز والإفراد.

(6) في (س) بزيادة: فترك الاستثناء فيه أن الاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل لكنه فصيح شائع غير مشروط بعدم إمكان اتحادهما في العموم والخصوص لاتحاد القصة.

(7) في (س): (وهو من أمثلة الجهة المعقودة لأنّ يحمل الكلام علي شيء ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه) وبزيادة: وقد يقال: ان المصنف لم يذكر قوله: «وإن الاستثناء منقطع، انتهى.» لكنه من هذه الجهة، بل لكونه دفعاً لسؤال مقدر، وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء؟.

(8) ساقط من (س).

(9) انتهى.الاعتراض، وهو للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 241.

السابع: قول الزمخشري في (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أحدٌ إلاَّ امْرَأتَك)[1]: إنّ مَن نصَبَ قدَّر الاستثناف من (فَاسْرِ بِأهْلِكَ) ومَن رَفَعَ[2] قدَّره من (يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أحَدٌ)[3] ويُرَدُّ[4] باستلزامه)، أي: قول الزمخشري (تناقض القراءتين، فإنّ المرأة تكون مَسْرِيًّا بها على قراءة النصب.

قال الرضي: ولمّا كان أكثر القراء على النصب تكلّف جار الله، لئلاّ تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار، فقال: امرأتك بالرفع بدل من «أحد»، وبالنّصْب مستثنى من «فَاسْرِ بِأهْلِكَ» لاَ مِن «لاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أحَدٌ» [فاعترضه المصنف][5] بلزوم تناقض القراءتين، وبيّنه[6] بأنّ الاستثناء [من «اسر»][7] يقتضي كونها غير مُسرىً بها، ومِنْ «يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أحَدٌ» يقتضي كونها مَسْرِياً بهَا، لأنّ الالتفات بعد الإسْراء، فيكون مَسْرِيّاً بها وغير مُسْرىً بها، والجواب إنّ الإسراء وإن كان مطلقاً في الظاهر إلاّ أنّه في المعنى مقيَّد بعدم الالتفات، إذ المراد: اسْرِ بأهْلِكَ إسراء لا التفات فيه إلاّ امرأتك فإنك تسري بها إسراءً مع الالتفات، فاسْتثْنِي على هذا، إنّ شئت من «اسْرِ» أوْ مِن «لاَ يَلْتَفِتْ»، ولاَ تَناقض[8]،/ (وفيه)، أي: [في رد ابن الحاجب][9] (نظر لأنّ إخراجها من جملة النهي لا يدل [على أنّها مسرىً بها،؛ بل][10] على أنّها معهم) قوله: (وقد رُوِي أنّها تبعتهم، وأنّها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها)[11] جملة 410 / ب

---

(1) هود: 81.

(2) قرأ ابن كثير وابوعمرو بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، انظر المبسوط في القراءات العشر ص 142، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 1/ 291.

(3) الكشاف 2/ 392، 393.

(4) من هنا إلى قوله: على قراءة النصب ذكره الشارح بعد قول الرضي، وبزيادة: هذا إشارة إلى اعتراض ابن الحاجب.

(5) في (س): (اعترضه ابن الحاجب).

(6) في (س): (وبيان التناقض).

(7) في (س): (من الله).

(8) شرح الرضي على الكافية 2/ 99.

(9) في (س): (إشارة إلى جوابه).

(10) ساقط من (س).

(11) انظر الرواية في الكشاف 2/ 393.

حالية في موضع التعليل لكونها معهم، كأنه قال: وإنّما حكمنا بكونها معهم لهذه الرواية لا للإخراج المذكور.

(وبعده)، أي: وأقول بعدما مضى ثَبْتَهُ (فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سَبَقَه إليه غيرُه) [وهو الزجّاج، ومحي السنة][1] (والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من «أحد» كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثرين على ذلك) الوجه المرجوح (مستدلاً بقوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[2] فإنَّ النصب) تعليل لوجه الاستدلال (فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم: «زيداً ضربته»[3]) يعني في جواز الأمرين مع اختيار الرفع مع أن السبعة على النصب، وقراءة الرفع شاذة[4]، فعُلِمَ منه جواز مجيء قراءة الأكثرين على الوجه المرجوح، ولما ورد عليه أنَّ النصب راجح، لأنَّ في الرفع خوف إلباس المفسِّر بالصفة بخلاف النصب، لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يحمل على الاشتغال، فلما نصب الاسم [اندفع الالباس][5]، ولهذا اختير النصب، [دفعه بقوله:][6] (ولم ير) أي: سيبويه (خوف إلباس المفسّر بالصفة مرجحا، كما رآه بعض المتأخرين)

---

(1) في (س): (الزجّاج صاحب المعالم).
- انظر معاني القرآن للزجّاج 2/ 62، 70، وتفسير البغوي 2/ 396.
- ومحي السنة هو: أبو محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي، ويعرف بابن الفرّاء، ويلقب محي السنة وركن الدين، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه، جليلاً ورعاً زاهداً، له من التصانيف: «معالم التنزيل» في التفسير، و«شرح السنة»، و«المصابيح»، وغيرها، توفي سنة 516 هـ. وفيات الأعيان 2/ 136، طبقات المفسرين 1/ 162، وطبقات الشافعية للسبكي 4/ 46.

(2) القمر: 49، وفي حاشية الدسوقي على المغني 3/ 335، «حاصل ذلك أن بعضهم قرأ «إنا كل» بالرفع، وفي هذه القراءة يحتمل أن يكون «خلقناه» صفة لِـ «شيء» مخصصة، و«بقدر» خبر، وهنا لا يفيد عموم القدر في جميع المخلوقات فيوهم وجود شيء ليس مخلوق له... وهذا قول القدرية وهو باطل، ويحتمل أن «خلقناه» خبر، و«بقدر» خبر ثاني، والمعنى: كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر، وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية...».

(3) الكتاب 1/ 148.

(4) انظر مختصر شواذ القرآن ص 149.

(5) في (س): (اندفع التباس المفسر بالصفة).

(6) في (س): (أجاب عنه المصنف بقوله).

مثل ابن الحاجب[1] فتعيّن رجحان الرفع لكونه في الابتداء، فتحقق أن الأكثرين على الوجه المرجوح عنده، (وذلك)، أي: عدم رؤية خوف الإلباس (لأنه)، أي: سيبويه (يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر) من خاف، أصله: خوِف بكسر العين (و«طُلتُ» بالضمّ) من طال، أصله طوُل بضم العين (أنّه محتمل لِفعْلي الفاعل والمفعول[2]) يعني: أن كلاًّ منهما يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل، وأن يكون مبنياً للمفعول، (ولا خلاف أن نحو: «تُضَارُّ» محتمل لهما، وأن نحو: «مختار» محتمل لوصفهما)، أي: لوصف الفاعل والمفعول، (وكذلك نحو: «مُشْتَرِيّ» في النسب) فإنّه يحتمل أن يكون اسم فاعل من اشترى حُذفت ياؤه للنسب، وأن يكون اسم مفعول منه حُذفت ألفه ثم كُسرت الرّاء، لذلك قال صاحب المغني: وإذا كانت الياء خامسة فصاعداً، نحو: «المشتري والمستدعي» فلا يجوز فيها إلاّ حذف الياء لزيادة الثقل، ولو قُلبت ألفاً لوجب حذفها أيضاً، ومن قال: «مشتري» اسم فاعل من «اشترى» فإذا لحقته ياء النسبة حُذفت الياء المشددة الواقعة في آخر الكلمة، ولا تنظر إلى الإلتباس اكتفاءً بالقرينة المميِّزة بين المنسوب وغير [فقد وَهِم][3].

(قال الزجّاج في (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُم)[4]: إنّ النحويين يجيزون كون الأوّل اسماً والثاني خبراً والعكس[5]/ وممّن ذكر الجواز فيهما الزمخشري) 1/411
قال: و«تلك» مرفوع أوْ منصوب اسماً أوْ خبراً وكذلك «دعواهم»[6] (قال ابن الحاج: و كذا نحو: «ضرب موسى عيسى»[7] كل من الاسمين محتمل للفاعلية

---

(1) ردّ ابن الحاجب على الزمخشري في هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية 1/ 457، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 330، 331.

(2) الكتاب 4/ 340 ، 341.

(3) في (س): (فقد خبط خبْط عشواء).

- صاحب المغني هو: منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، ويكنى أبا الخير، تقي الدين، نحوي، يمني، له: «المغني» في النحو، و«الكافي»، توفي سنة 680 هـ.
كشف الظنون 2/ 1751، وبغية الوعاة 2/ 302، والأعلام 7/ 33.

(4) الأنبياء: 15.

(5) معاني القرآن للزجاج 3/ 386.

- في (س) بزيادة: (اي: كون الأول خبراً والثاني اسماً).

(6) الكشاف 3/ 107.

(7) انظر قول ابن الحاج في ارتشاف الضرب 3/ 1348، وهمع الهوامع 1/ 580، وانظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي 1/ 215.

والمفعولية، (والذي التزم الفاعلية الأوّل إنّما هو بعض المتأخرين) مثل ابن الحاجب[1]، (والإلباس واقع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات، انتهى) قيل: لكنه خلاف الأصل، والأصل مراعاة ما يدفع الإلباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول، وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه، ومنع الترخيم من نحو: يا مسلمة، على لغة التمام، وترك إعلال نحو: «أبيض» وترك بناء فعل التعجب، واسم التفضيل من الفعل المجهول، فتأمل.

(والذي أجزمُ به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَد)[2] في قراءة ابن مسعود) - رضي الله عنه - وهذه القراءة - وإن كانت شاذة - لا بُدَّ من التوفيق بينها وبين المتواترة في الإعراب، ولهذا وفّق علماء الفرائض بين قوله تعالى: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُس)[3] وهو متواتر وبين قوله تعالى: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ) من قراءة أبي[4]، بأنّ المراد: أولاد الأم إجماعاً، بدلالة قراءة أُبي[5].

(وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية[6] الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون) عطف[7] على قوله: بدليل سقوطه بحسب المعنى، أوْ على محذوف (وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإنْ لم يكونوا مؤمنين، يؤيده ما جاء في

---

(1) في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 125 قال الزمخشري: «... والأصل فيه أن يلي الفعل» قال ابن الحاجب: «... وقد وجب تقديم الفعل، فينبغي أن يَلِيَه الجزءُ الآخرُ المفتقرُ إليه لا غيرُه من الفضلات».

(2) هود: 81.
- انظر قراءة ابن مسعود في البحر المحيط 5/ 248.

(3) النساء: 12.

(4) في تفسير اللباب 2/ 228، «وقرأ أبيٌّ «أخ أوْ أخت من الأم»

(5) انظر المبسوط 15/ 173، وانظر التركات والوصايا والقضايا المتعلقة بها في الفقه الاسلامي ص 428.

(6) اي: بدليل سقوط الاستثناء في آية الحجر، وهي (فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وامضوا حيث تؤمرون) الحجر 65.

(7) في (س) بزيادة: قيل: هذا يقتضي أن تكون الجهة السابقة، وهي: أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمالاً آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، ولا يناسب الجهة الثامنة، وهي: أن يحمل كلاماً على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه، لأنّ الدافع في الآية خارج عن هذا الموضع، فتأمل.
من هنا إلى قوله: «أوْ على محذوف» ذكره في (س) متقدماً بعد قوله: «وأن الاستثناء منقطع» ففي الكلام تقديم وتأخير.

ابن نوح عليه السلام (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)[1] [اعتُرِض][2] بأنّ الابن أهلٌ من جهة اللغة، وعليه قول نوح: إنّ ابني من أهلي، وسَلْبُ الأهليّة عنه مثل سلب الحياة عن أهل النار في قوله تعالى: (لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحْيَا)[3] (ووجه الرفع أنّه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة ونظيره) [في كون الاستثناء منقطعاً][4] ((لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ)[5]) [كذا قاله ابن خروف][6] (واختار أبوشامة ما اخترتُه من أنّ الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازيّة) الراجحة (والرفع على التميميّة[7]) المرجوحة (وهذا) القول منه (يدل على أنّه جعل الاستثناء من جملة النهي) لا من جملة الأمر وإلاّ لتحتّم النصب على اللغتين جميعاً على تقدير الانقطاع (ومَا قَدّمْتُه أَوْلى؛ لضعف اللغة التميمية، ولما قدمتُ من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبوعبيدة[8] وغيره.

الجهة التاسعة: أن لا يتأمل) أي المعرب (عند ورُود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: «زيدٌ أحْصَى ذهناً») الذهن قوة للنفس معدة لاكتساب المعارف والعلوم، (و«عَمْرٌو أحصى/ مالاً» فإنّ الأوّل اسم تفضيل) بمعنى: أعقل وأحفظ 411 / ب
(والمنصوب تمييز «أحسن وجهاً»، والثاني على أن «أحْصَى» فعل ماضٍ) من الأفعال متعدٍ إلى واحد، (والمنصوب مفعول مثل: (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً)[9] ومن الوهم قول بعضهم) وهو الزجّاج والتبريزي، كما في الحلبي (في (أَحْصَى

---

(1) هود: 46.
(2) في (س) (قيل: فيه نظر).
(3) الأعلى: 31.
- هذا الاعتراض لابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(4) ساقط من (س).
(5) الغاشية: 22، 23، 24.
(6) ساقط من (س).
(7) وإلى هذا ذهب أبوحيان انظر البحر 5/ 249، وفي الدر المصون 4/ 120، ذكر السمين أن ما ذكره أبوحيان هو قول الشيخ شهاب الدين أبوشامة.
(8) أي: حكى قراءة ابن مسعود، انظر قول أبي عبيدة في البحر المحيط 5/ 248.
(9) الجن: 28.

لِمَا لَبِثُوا أَمَداً)[1]: إنّه من [باب][2] الأوّل) [لا من الثاني كما قال أبو علي والزمخشري وابن عطية[3]][4]، (فإنَّ الأمد ليس مُحصياً بل مُحصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعَل» كونه فاعلاً في المعنى كـ«زيدٌ أكثرُ مالاً» بخلاف «مَالُ زيدٍ أكثرُ مال) فإنَّ فاعل الأوّل في المعنى «مال» لا زيد، وفاعل الثاني في المعنى «مال زيد» لا مطلق المال.

(الثاني[5]: نحو: «زيدٌ كاتب شاعر»، فإنَّ الثاني خبر أوْ صفة للخبر، ونحو: «زيد رجل صالح»، فإنَّ الثاني صفة لا غير، لأنّ الأوّل لا يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة، ومثلهما «زيد عالِمٌ يفعلُ الخيرَ»، [و«زيدٌ رجُلٌ يفعلُ الخير»][6]، وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية) وهي «يفعل» (صفة فيهما)، أي: في المثالين[7] (والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ)[8]: إنّ «يختصمون» خبر ثان أوْ صفة) واختار أبوالبقاء كونه صفة، قال: وهي عامل في «إذا»[9]، [ورُدَّ][10] بأنَ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف[11]، (ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوْجَبَ الفارسي في (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)[12] كون «خاسئين» خبراً ثانياً لأنّ جمع المذكر

---

(1) الكهف: 12.
(2) ساقط من (س).
- انظر الدر المصون 4/ 437.
(3) انظر الكشاف 2/ 660، وتفسير ابن عطية 3/ 500.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: أي: المثال الثاني.
(6) ساقط من (س).
(7) في (س) بزيادة: وفيه تسامح لا يخفى.
(8) النمل: 45.
(9) التبيان 2/ 281، واختار ابن الأنباري الوصفية والحالية، انظر البيان 2/ 223، واختار الحلبي الوصفية، انظر الدر المصون 5/ 318.
(10) في (س): (ورده السفاقسي).
(11) في البيان 2/ 223، قال ابن الأنباري: «ولا يجوز أن تكون « إذا » منصوباً بقوله: «يختصمون» لأنّ ما يكون في حيّز الصفة لا يجوز أن يتقدم على الموصوف، كما أن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف».
(12) البقرة: 65، والأعراف: 166.

السالم لا يكون صفة لما لا يعقل) وجوّز أبوالبقاء كونه صفة[1]، [وردُّ عليه بذلك][2]، [ودُفع][3] بأنهم مشبَّهون بالعقلاء، كقوله: (أَتَيْنَا طَائِعِينَ)[4]، وقول الزمخشري، أي: كونوا جامعين بين القرديّة والخسو[5] مبني على أن الخبر لا يتعدد، وقيل: حال من اسم «كونوا»[6]، قال الحلبي: والأجود أن يكون حالاً من المستكن في «القردة»، لأنّه معنى مشتق، أي: كونوا ممسوخين[7].

(الثالث: «رأيتُ زيداً فقيهاً»، و«رأيتُ الهلال طالعاً» فإنّ «رأى» في الأوّل علميّة، و«فقيهاً» مفعول ثانٍ، وفي الثاني بَصَريَّة، و«طالعاً» حال)، ولم يجز هذا في الأوّل لأنّ الغالب في الحال أن تكون منتقلة، و«فقيهاً» ليس كذلك، (وتقول: «تركت زيداً عالماً» فإنْ فسَّرت «تركت» بِـ«صيّرت» فـ«عالماً» مفعول ثان، أوْ بـ«خلّفت» فحال، وإذا حمل قوله تعالى: (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ)[8] على الأوّل فالظرف و«لا يبصرون» مفعول ثان، وتكرّر) يعني ان كُلاً منهما مفعول ثانٍ تكرر باعتبار كونه مفعولاً ثانياً لا باعتبار ذاته، (كما يتكرر الخبر)، وأراد بالأوّل جعل بمعنى صيّر، قيل: وعلى هذا يتصوّر للفعل الواحد مفاعيل متعددة أكثر من ثلاثة، وليس أحدها تابعاً للآخر، كما تقول: «ظننت زيداً فقيهاً عالماً شاعراً كاتباً ظريفاً»، [ثم اعترض][9]/ بأنّ الإخبار عن مجموع الظرف و«لا

---

(1) في التبيان 1/ 63، قال أبوالبقاء: «وهو صفة لِـ قردة ، ويجوز أن يكون الخبر ثانياً، وأن يكون حالاً من فاعل كان، والعامل فيها كان»، وانظر البيان 1/ 90، واختار الحلبي الوصفية، انظر الدر المصون 5/ 318.

(2) في (س): (واعترض عليه بذلك).

- ردّه السمين الحلبي لأنّ القردة غير عقلاء، وانظر الدر المصون 1/ 252، وكذا ابن عادل الحنبلي حيث قال: «وفيه نظر من حيث إنّ القردة غير عقلاء، وهذا جمع العقلاء»، انظر تفسير اللباب 2/ 149.

(3) في (س): (واجب).

(4) فصلت: 10.

- دفعه ابن عادل الحنبلي في تفسير اللباب 2/ 49، حيث قال: «... إلاّ أنّه يمكن أن يقال: إنهم مشبهون بالعقلاء، كقوله: (لي ساجدين) و(اتينا طائعين)».

(5) الكشاف 1/ 176.

(6) قاله ابن عادل، انظر تفسير اللباب 2/ 149، وكذا ابن الأنباري في البيان 1•90.

(7) الدر المصون 1/ 252.

(8) البقرة: 17.

(9) في (س): (وفي عبارته بحث).

يبصرون» بقوله: مفعول ثان لا يتأتى، أمّا أوّلاً: فلأنّه منافٍ لغرضه من جَعْل كلٍّ منهما مفعولاً، وأمّا ثانياً: فلأن وصفه بالتكرار غير مستقيم، إذ المجموع لم يتكرر[1]، (أوْ الظرف مفعول ثانٍ، والجملة بعده حال، أوْ بالعكس، وإن حمل على الثاني)، أي: على «خلّفت» فحالان.

(الرابع: اغْتَرفَ غَرفَةً، إنْ فتحتَ الغين فمفعول مطلق، أوْ ضممتها فمفعول به)، وفي القاموس «غَرَفَ الماءَ يَغرِفه، ويَغْرُفُه أخَذَهُ بيده كاغْتَرَفَهُ، والغَرْفَةُ لِلْمَرَّة، وبالكسر هيئة الغَرْفِ، وبالضم اسم مفعول كالغرافة، لأنك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة[2]»، (ومثلهما «حَسَوْتُ حَسْوَةً، وحُسْوَة»)، قال الفيومي: الحُسوة بالضم مِلْءُ الفمِ ممّا يُحْسَى، وبالفتح قيل: لغة، وقيل مصدر[3].

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 242.
(2) القاموس المحيط (غ ر ف) 3/ 186.
(3) المصباح المنير (ح س ا) ص 85.

(الجهة العاشرة:

أن يُخرّج على خلاف الأصل)، أي: القانون، لقوله: (أوْ على خلاف الظاهر لغير مُقتضٍ، كقول مكي في (وَلاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي)[1] الآية: إنَّ الكاف نعت لمصدر، أي إبطالاً كالذي[2]، ويلزمه أن يقدِّر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفقه)، كذا قدَّره الزمخشري[3]، وأكثر المعربين، اكتفوا بتقدير المضاف الأوّل وقدموا هذا الوجه على كونه حالاً[4]، (والوجه أن يكون «كالذي» حالاً من الواو، أي: لا تُبطلوا صدقاتِكم مُشبِّهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه)، وقيل: حال من ضمير المصدر المقدَّر كما هو رأي سيبويه ذكره الحلبي[5]، (وقول بعض العصريين[6]) وهو ابن الأكفاني الحكيم المشهور على ما نقل عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف (في قول ابن الحاجب: «الكلمة لفظ»[7]: أصله: الكلمة هي لفظ[8])، [قيل:][9] لا وجه[10]، لا يراد هذا القول الرَّكيك بين أقوال هؤلاء الكبار، وليس بشيء، لأنه موافق [لقول صاحب

---

(1) البقرة: 264.

(2) مشكل إعراب القرآن ص 116، وانظر البيان 1/ 174.

(3) الكشاف 1/ 340.

(4) البيان 1/ 174، والبحر المحيط 2/ 321.

(5) الدر المصون 1/ 637.

(6) ذكر في (س) قول ابن الحاجب بعد قوله: وقول بعض العصريين: «ثم قال: في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف المراد بهذا الرجل العصري ابن الأكفاني...».

(7) شرح الرضي على الكافية 1/ 19.

(8) انظر قول ابن الأكفاني في حاشية الشمني 2/ 243، وحاشية الأمير 2/ 154.وابن الأكفاني هو: محمد بن إبراهيم بن ساعد السنجاري، المعروف بابن الأكفاني، فاق في عدة علوم فأتقن الرياضي والحكمة وتقدم في معرفة الطب، وكان مستحضراً للتواريخ وأخبار الناس، من تصانيفه «إرشاد القاصد»، و«اللباب في الحساب»، وغيرهما، توفي سنة 749 هـ. انظر الدرر الكامنة 3/ 170، والبدر الطالع 2/ 18، والأعلام 5/ 299.

- أبوالعباس هو: أبوالعباس الصعيدي، أحمد بن إبراهيم بن سباع بن ضياء شرف الدين الدمشقي الشافعي، الإمام المقرئ النحوي، خطيب الجامع الأموي بدمشق، تلا القرآن بثلاث روايات على السخاوي، وأحكم العربية على مجد الدين الأربلي، ثم طلب الحديث على ابن عبدالدائم والكرماني، وغيرهما، توفي سنة 705 هـ. انظر أعيان العصر وأعوان النصر 1/ 95، والدرر الكامنة 1/ 56.

(9) في (س): (وما قيل)، ولعله صواب.

(10) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

البسيط:][(1)] [الضمير العائد على المبتدأ من الجملة التي وقعت خبراً عنه][(2)] - إنْ كان مبتدأ - جاز حذفه، نحو: زيد هو قائم؛ إذا لا مانع من ذلك، [ذكره أبو حيان][(3)]، (ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل: إنّه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يحذف)[(4)]، أي: ضمير الفصل، (مع قوله وقول غيره: إنّه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاءَ الَّذي هُوَ في الدَّار»[(5)]، لأنّه لا دليل حينئذٍ على المحذوف وردّه) أي: ومع ردّ ابن عصفور (على من قال في بيت الفرزدق:

.. .. .. وَإِذَا مَا مِثْلَهُم بَشَرُ[(6)])

تقدم شرحه في «إذا»[(7)].

(إنّ «بَشر» مبتدأ و«مثلهم» نعت لمكان محذوف خبره، أي: وإذ ما بشرٌ مكاناً مثل مكانهم، بأنّ مثلاً لا يختص بالمكان[(8)]، فلا دليل حينئذٍ) لأنّ حذف الموصوف مشروط باختصاص الصفة به، [ولهذا يجوز أن يقدَّر في «جاءني كاتب»: رجل كاتب، لا في «جاءني طويل»][(9)].

---

(1) في (س): (قول بعضهم).
- في (س) بزيادة: قال أبوحيان: العائد على المبتدأ في الجملة التي وقعت خبراً عنه إنْ كان مرفوعاً لم يجز حذفه سواء كان مبتدأ أوْ غيره، قال صاحب البسيط.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).
- انظر ارتشاف الضرب 3/ 1069.

(4) قال ابن عصفور في شرح الجمل «الشرح الكبير» 2/ 65، و«الشرح الصغير» 2/ 163: «فإنْ كان المبتدأ اسماً ظاهراً، نحو قولك: «زيد هو القائمُ» فيجوز فيه أن يكون بدلاً أوْ مبتدأ، أوْ فصلاً».

(5) شرح الجمل لابن عصفور «الشرح الكبير» 1/ 185.

(6) بعض بيت للفرزدق، وقد تقدم تخريجه، وتمامه:
فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

(7) انظر مبحث «إذا» شاهد رقم «120».

(8) شرح الجمل «الشرح الكبير» 1/ 605.

(9) في (س): (كما إذا قلنا «جاءني كاتب» يجوز أن يقدر: رجل كاتب، بخلاف «جاءني طويل»).

(وكقول الزمخشري) في المفصل (في قوله:

لا نســب اليــوم ولا خلــة[1] .. ..)

صدر بيت [من الوافر، وقيـل:][2] مـن الـسريع [لأنـس بـن عـانس][3]، عجزه:

اتَّـسَعَ الخَـرقُ علـى الراقـع

رُوِيَ: اتَّسَعَ الفتق على الراتق[4].
واستصْوَبَ لأنّ قبله:

(1) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر 2/ 476، وشرح التصريح 1/ 347، وشرح شواهد المغني 2/ 601، والكتاب 2/ 285، ولسان العرب (ق م ر) 5/ 115، و(ع ت ق) 10/ 238، وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيويه 2/ 9، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 2/ 124، وأوضح المسالك 2/ 20، وشرح الأشموني 1/ 621، وشرح ابن عقيل 2/ 12، وشرح المفصل 2/ 101، 113، 9/ 138.
استشهد به الزمخشري على أن «خلة» منصوب بفعل مقدر والصواب أن تكون «لا» زائدة للتوكيد وتكون « خلة » عطفاً على محل اسم «لا» التي قبلها.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (لأنس بن عباس بن مرداس) وهو الصواب كما في المصادر التي روت هذا البيت.
- وأنس بن عباس هو: أنس بن عباس بن مرداس السلميّ، شاعر جاهلي، كان والده فارساً شاعراً من سادات قومه، وجدّته لأبيه الخنساء الشاعرة. انظر الشعر والشعراء ص 184، والموشح ص 106،127.
- في (س) بزيادة: ويقال أبوعامر جدُّ العباس بن مرداس.

(4) في شرح شواهد المغني 2/ 601،: «ورَوَى القالي عجزه: اتسع الفتق على الراتق»، وفي شرح الشواهد للعيني: «رواه القالي في نوادره: اتسع الفتق على الراتق، وقيل هو الصواب» انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 261، وفي الدرر 2/ 470 «قلت: كلتا القافيتين مَرْوِيَّتان، ثم يحتمل أن يكون قائلهما واحد، أوْ اثنين، ويكون الشطر الأوّل وهو قوله: لا نَسَبَ اليوم ولا خُلَّةَ صار منها على توارد الخواطر أوْ على السرقة الشعرية.

لاَ صُـلْحَ بَيْنِـي فَـاعْلَمُوهُ وَلاَ   بَيْنَكُم مَا حَمَلْتَ عَلَى عَاتِقِي

«لا» لِنفي الجنس، و«نَسَب» اسمها[1]، و«اليوم» في محل الخبر، أوْ هو محذوف، أي:/ لا نَسَبَ اليومَ حَاصِلٌ بَيْنَنَا، (إنّ النصب)، أي: نصب خُلّةً 12
(بإضمار فعل، أي: ولا أرى خُلّةً[2]) قال يونس: هو مبني، ولكنه نوّنه للضرورة[3]، [قال العيني:][4] وليس بشيء[5]، (وإنّما النصب مثله في: «لا حول ولا قوة») يعني على أحد الوجوه المذكورة فيه، وهو فتح الأوّل ونصب الثاني على أن «لا» زائدة للتأكيد.

(وقول الخليل في قوله:

الاَ رَجُـلاً جـزاه الله خـيراً[6]   .. ..)

تقدم شرحه في «الا»[7] (إنّ التقدير: ألاَ تُرُوْنِي رجلاً، مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أوْلى من تقدير فعل غير مذكور[8]) يعني أن نصب «رجلاً» بمحذوف مفسر بمذكور أوْلى من نصبه بمحذوف غير مفسّر بمذكور.

---

(1) في (س) بزيادة: مبني على الفتح.

(2) في شرح المفصل لابن يعيش 2/ 101 قال الزمخشري: «... فذهب سيبويه والخليل إلى أنها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف كأنه قال: لا نسب اليوم ولا أرى خلة».

(3) انظر قول يونس في الكتاب 2/ 308.

(4) في (س): (ورده العيني).

(5) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 261.

(6) صدر بيت من الوافر، عجزه: يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ. وهو لعمرو بن قعاس، أوْ (قنعاس) المرادي في خزانة الأدب 3/ 50، 4/ 82، 182، وشرح شواهد المغني 1/ 214، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص 431، وأمالي ابن الحاجب 1/ 68، والجنى الداني ص 382، وشرح الأشموني 1/ 268، وشرح المفصل 2/ 101، والكتاب 2/ 308، ولسان العرب (ح ص ل) 11/ 155، والشاهد في «رجلاً» حيث قيل: إنه منصوب بفعل مقدر تقديره: الا تروني والأوْلى أن يكون منصوب لمحذوف مفسر بمذكور، أي: الا جزى الله رجلاً جزاه الله.

(7) انظر مبحث «الا» شاهد رقم (102) في مغني اللبيب.

(8) انظر قول الخليل في الكتاب 2/ 308.

(وقد يُجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدُها: أنّ «رجلاً» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأنّ النكرة هنا موصوفة بقوله:

.. .. يَــدُلُّ عَلَــى مُحَـصِّلَةٍ تُبِيــتُ

الثاني: أن نصبَه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسّرة بين الموصوف والصفة، ويجابُ بأنّ ذلك جائز كقوله تعالى: (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ)[1].

تقدم هذا في بحث «ألا»[2].

(الثالث: أنّ طَلَبَ رَجُلٍ هذه صِفَتُه أهَمُّ من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى) مِنَ الحمل على الاشتغال، (وأما قول سيبويه في قوله:

آلَيْتَ حَـبَّ العـراق الـدّهرَ أَطْعَمـهُ[3] .. ..)

تقدم شرحه في «إذا»[4].

(إنّ أصله: آليت على حَبِّ العراق[5]، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياس بخلاف حذف الجار)، فإنّه سماعي (فجوابه: أن «أطعمه» بتقدير: لا أَطْعَمُه، ولا النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر كـ«لام» الابتداء و«ما» النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبلهُ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

---

(1) النساء: 176.

(2) انظر مبحث «ألا» مغني اللبيب 1/ 83.

(3) تقدم تخريجه في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة.

(4) انظر مبحث «إذا» شاهد رقم (139) في مغني اللبيب.

(5) انظر رأي سيبويه فيما تقدم والكتاب 1/ 38.

وإنّما قال)، أي: سيبويه (في (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)[1]: إنّه على تقدير «يا»[2]، ولم يجعله صفة على المحل) قيل: وكذا قال في: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ)[3]: إنّه نِداء ثان؛ لأنّ «اللهمَّ» لا يُوصف، لأنّه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وَصَار مثل «حَيْهَل» إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على مضيِّهما بخلاف مثل «سيبويه، وخالويه» حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة، هكذا قرر بعضهم[4]، وهو خير من تعليل المصنف بقوله: (لأنّ عنده[5] «أن اسم الله سبحانه وتعالى لمّا اتصل به الميم المعوّضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجز نعته») [كما أجازه المبرّد واختاره ابن الحاج، ذكره الحلبي][6] (وإنّما قال) أي: سيبويه (في قوله:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِن سَلْمَى عَوَائِدُه ... وَهَاجَ أحزانَكَ المكنُونَةَ الطَّلَلُ
رَبْعٌ قُوَاءٌ أذَاعَ المعصراتُ به ... وكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤهُ خَضِلُ[7]

«اعتاد»[8] فعل ماضٍ، فاعله «عوائده»، ومفعوله «قلبك» و«هاج» أي: رفع عطف عليه، و«الطلل» فاعله، و«أحزانك» مفعوله، و«الربع» الدار بعينها، و«القَواء» بالفتح والمدّ المنزل الذي لا أنيس به[9]، و«المعصرات» السحائب إذا 413 شارفت أن تعصرها الرياح فتمطر، وهي فاعل «أداع» بمعنى «فشى»،/ ومفعوله محذوف، أي: الحصب، والجملة صفة بعد صفة لربع، و«حيران» غير منصرف

---

(1) الزمر: 46.
(2) الكتاب 2/ 196.
(3) آل عمران: 26، قاله الدسوقي في حاشيته على المغني 3/ 342.
(4) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(5) في (س) بزيادة: علة لعدم الجعل.
(6) في (س): (قال الحلبي: «أجاز المبرّد وصفه، واختاره الزجّاج»).
- انظر الدر المصون 2/ 55.
(7) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في الخصائص 1/ 226، 3/ 226، وشرح ابيات سيبويه 1/ 351، وشرح شواهد المغني 2/ 924، والكتاب 1/ 281، ولسان العرب (ذ ي ع) 8/ 99، والشاهد في "ربع" حيث لم يجعله بدلاً لأن هذا على خلاف الأصل، فجعله خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو ربع.
(8) في (س) بزيادة: بيتان من البسيط.
(9) في (س) بزيادة: وصفة الربع، و«اذاع» بمعنى: أفشى صفة بعد صفة.

صفة لسحاب [وهو الدابر][1]، و«سَار» اسم فاعل، أي: سَاير في الليل و«ماؤه» فاعله، و«خَضِلٌ» كخشن الرطب، وهو صفة للربع أيضاً، أوْ خبر عن الماء [على المجاز][2].

(إنَّ التقدير: هو ربع[3]، ولم يجعله على البدل من الطلل لأنَّ الرَّبع أكثر منه، فكيف يُبْدَل الأكثر من الأقل؟) وليس من أقسام البدل بدل الكل من البعض، قيل: هذا مشكل، لأنه كما يمتنع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الإخبار بالأكثر عن الأقل[4]، وأيُّ شيءٍ فرض مصحِّحاً للإخبار كان بعينه مصحِّحاً للبدلية[5]، وأجيب بأنَّ مصحِّح الإخبار بالأكثر عن الأقل المبالغة وهي لا معنى لها في الإبدال[6].

(ولئلاَّ يصير الشعر مَعِيباً؛ لتعلّق أحَدِ البيتين بالآخر؛ إذ البدل تابع للمبدل منه، ويُسَمَّى ذلك في القوافي تضميناً) وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصحّ إلاَّ به[7]، (ولأن أسماء الديار قد كثُر فيها أن يُحْمل على عامل مُضمر، يُقَال: دِيَار مَيَّة، ودِيَارَ الأَحْبَاب، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا مَوْضع أُلِف فيه الحذف. وإنّما قال الأخفش في «مَا أحْسَنَ زيداً»: إنَّ الخبر محذوف[8] بناءً على أن «ما» معرفة موصولة، أوْ نكرة موصوفة، وما بعدها صِلة أوْ صفة مع أنّه إذا قدر «ما» نكرة تامة، والجملة بعدها خبراً ـ كما قال سيبويه[9] ـ لم يحتج[10] إلى تقدير خبر؛ لأنّه)، [أي: الأخفش][11] (رأى[12] أن «ما» التامة غير ثابتة، أو غير فاشية، وحذف الخبر فاشٍ، فترجّح عنده الحمل عليه.) أي: على حذف الخبر.

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (على الإسناد المجازي).

(3) الكتاب 1/ 282.

(4) في (س) بزيادة: وقد صُرِّح بأنَّ الإخبار يصحُّ ولا بد له من مصحح.

(5) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 243.

(6) المجيب للشمني، انظر المصدر السابق.

(7) انظر الكافي في العروض والقوافي ص 121.

(8) انظر قول الأخفش في الجنى الداني ص 337، والارتشاف 4/ 2065، وشرح الرضي على الكافية4/ 233.

(9) الكتاب 1/ 72.

(10) في (س) بزيادة: اي: الأخفش.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: علة لعدم الاحتياج.

(وإنّما أجاز كثير من النحويين[1] في نحو قولك: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، كون «زيد» خبراً لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبراً؛) فعلى الأوّل فـ«نِعْم الرجلُ زيدٌ» [جملتان][2]، وعلى الثاني [جملة][3]، (أنّ «نِعْمَ»، و«بِئْسَ» مَوضوعان للمدح والذّم العَامَّيْن، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل؛) فإذا قيل: «نِعم الرجل زيد»، أوْ «نِعْمِ رجُلاً زيد» كان فيه إطناب بإيهام الفاعل أوّلاً، وتفسيره ثانياً، وفيه من المحاسن إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى الإطناب من وجه حيث لم يقل زيد، وإلى الإيجاز من وجه حيث حذف المبتدأ، وإيهام الجمع بين المتنافيين وهي الإيجاز والإطناب، قال[4] في شرح «بانت سعاد»: وجوّزوا في قول المُلَبِّي: «إنّ الحمد والنعمة لك» فتح «إنّ» وكسرها، والكسر أرجح، لأنّ الكلام جملتان، وتكثير الجمل في مقام الثناء والتعظيم مطلوب[5].

(ولهذا) أي: لتناسب مقام المدح للإطناب بتكثير الجمل (يجيزون في نحو: (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُون)[6] أن يكون «الذين» نصباً بتقدير «أمْدَحُ»، أوْ رفعاً بتقدير «هم»[7] مع إمكان كونه صفة تابعة) للمتقين، فلا حذف ولا تقدير (على أنَّ التحقيق الجزمُ بأنّ المخصوص مبتدأ، وما قبله خبر)، فـ«على» للعلاوة[8] [أوْ للاستدراك][9]، وهو متصل بقوله: «لأنّ/ «نعم»، و«بئس» '413

(1) في الارتشاف 4/ 2054 «... ونُسبَ هذا إلى سيبويه، وقال به جماعة منهم الجرمي، والمبرّد، والزجّاج، وابن السرّاج، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، والصيرمي».
وانظر الكتاب 2/ 177، والمقتضب 2/ 142، ومعاني القرآن للزجّاج 1/ 172، والأصول 1/ 112، وانظر رأي الجرمي في التصريح 2/ 83، وانظر رأي السيرافي والصيرمي في المساعد 2/ 134، ورأي الفارسي في الإيضاح ص 113، ورأي ابن جني في اللمع ص 200.

(2) في (س): (كلامين).

(3) في (س): (كلاما واحداً).

(4) في (س) بزيادة: المصنف.

(5) شرح قصيدة كعب بن زهير ص 146.

(6) البقرة: 1، 2.

(7) انظر الكشاف 1/ 79، والبحر المحيط 1/ 163.

(8) في (س) بزيادة: للتعويل.

(9) في (س): (ومعناه الاستدراك).

موضوعان» (وهو اختيار ابن خروف وابن البادش، وهو ظاهر قول سيبويه[1]) وقيل: لا يجوز إلاّ هذا الوجه، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكى الأندلسي ذلك عن سيبويه، ذكره الفاضل الهندي[2].

(وأمّا قولهم: «نِعْمَ الرجلُ عبدالله» فهو بمنزلة: «ذهب اخوه عبد الله» مع قوله:)، أي قول سيبويه (وإذ قال: «عبدالله نِعْمَ الرَّجُل» فهو بمنزلة «عبدالله ذهب اخوه»[3] فَسَوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه[4]) حيث جعل المخصوص فيهما مبتدأ خبره الجملة، وهذا يدل على أنّها جملة واحدة لا حذف فيها، ولا تقدير، لأنّ الكلام في صورة تقديم المخصوص يمتنع فيه تقدير شيء، (والذي غرَّ أكثر النحويين) في تقدير المبتدأ، وجعْل الكلام جملتين (أنّه)، أي: سيبويه (قال: «كأنه)، أي: القائل (قال: «نِعْمَ الرجل»، فقيل له: من هو[5]؟ فقال: عبدالله»[6]) وهذا يدل على تقدير المبتدأ، لأنّ مقول القول لابد أن يكون كلاماً تاماً (وَيَردُ عليهم أنه قال أيضاً: «وإذا قيل: «عبدُالله» فكأنّه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْمَ الرجل»[7]، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص)، يعني أنه يَرِد على المغرُورين بهذا القول الذي ظاهره أن الكلام مع المخصوص المتأخر جملتان غايتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتداؤها وبقي خبرها، النقض بأنّ سيبويه كما قال كذلك قال أيضاً قولاً ظاهره أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان كذلك، وهذا ما قال به أحد (وإنّما أراد)، أي: سيبويه بقوله: «فقيل له: من هو؟ فقال: عبدالله»

---

(1) الكتاب 2/ 176، وشرح التصريح 2/ 83، والارتشاف 4/ 2054، وشرح الرضي على الكافية 4/ 254.

(2) انظر قول الفاضل الهندي في شرح الرضي على الكافية 4/ 254.

- والأندلسي هو: القاسم بن أحمد الموفق الأندلسي المرسي اللُّوْرقي، من علماء العربية بالأندلس، أخذ عن أبي الحسن بن الشُّريك، محمد بن نوح الغافقي، وأبي البقاء العكبري، وابن الأخضر، وكان له معرفة بالفقه والأصول وعلوم الأوائل، له شرح المفصل، وشرح الشاطبية، وغيرهما، توفي سنة 661 هـ.

معجم الأدباء 4/ 579، وبغية الوعاة 2/ 251، والأعلام 5/ 172.

(3) الكتاب 2/ 176.

(4) في (س) بزيادة: وإنّما في قولهم: نعم الرجل عبدالله.

(5) في (س) بزيادة: الذي مدحته.

(6) الكتاب 2/ 172.

(7) الكتاب 2/ 172.

(أنَّ تعلّق المخصوص بالكلام تعلّق لازم، [فلا تحصل الفائدة إلاَّ بالمجموع قدِّمَتَ أوْ أخِّرْتَ][1]) لأنَّ الكلام جملتان [حتى يستدل به][2]، [فهو من تتمة الرد على المغرورين][3]، وقيل: جواب عما يقال: إذا لم يُرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فماذا أراد به؟.

وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حُذِفَ خبره[4]، ويردُّه أن الخبر لا يُحذف وجوباً إلاَّ أن يسدَّ شيء مسدَّه، وذلك وارد على الأخفش في «ما أحسن زيداً» فإنَّ الخبر عنده محذوف كما مرَّ[5].

(وأما قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وَشِفَاء وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴾[6]: إنّه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر،) فحذف المبتدأ (أوْ في آذانهم منه وقرٌ، والجملة خبر «الذين»[7] مع إمكان ان يكون لا حذف فيه)، لتمام الكلام بدونه (فوجهه أنّه لمّا رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن) كلاماً في شأن القرآن (قدّر ما بينهما كذلك)، قال ابن الحاجب: وإنّما احتيج إلى تقدير «هو» ليحصل ربط بين الجملة الثانية والأولى؛ لأنَّ الأولى قوله: ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدىً وَشِفَاء ﴾ إخبار عن القرآن بأنّه للمؤمنين هدى وشفاء، فإذا لم يكن في/ الثانية ذِكْرُ القرآن كانت أجنبيّة عنها[8]. 1/414

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (فلا يتم الاستدلال بكلامه هذا).

(3) ساقط من (س).

(4) في شرح الجمل لابن عصفور «الشرح الكبير» 1/ 618، ذكر ابن عصفور في المخصوص المؤخر ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون خبر المبتدأ مضمر، والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والثالث: أن يكون مبتدأ، ونعم الرجل جملة في موضع الخبر، وقد تقدم على المبتدأ.

(5) في (س) بزيادة: بناءً على أنَّ «ما» موصولة، أوْ موصوفة، وما بعدها صلة، أوْ صفة ولما ورد على قوله فيما سبق من أن الحذف خلاف الظاهر فلا يحمل عليه إلاَّ لمقتضٍ قول الزمخشري في الآية، وقول الفارسي في المثال، والمراد رفعه.

(6) فصلت: 44.

(7) الكشاف 4/ 208.

(8) أمالي الحاجب 1/ 60.

- في (س) بزيادة: فلذلك قدّر «هو».

(ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلاّ على ذلك، اللهم إلاّ أن يقدّر عطف «الذين» على «الذين»، و«وَقْر» على «هُدىً» فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه[1]، وعليه فيكون (في آذانهم) نعتاً لـ(وَقْر) قُدِّم عليه فصَار حالاً، وأمّا قول الفارسي في: «أوّل ما أقولُ إنّي أحمد الله» فيمن كسر الهمزة: إنّ الخبر محذوف تقديره: ثابت[2]، فقد خُولف فيه، وجُعلت الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة[3]، وذكرها أبوبكر) محمد بن السراج (في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية[4]، فتوهم الفارسي أنّه أراد الحكاية بالقول المذكور[5])، يعني أقول (فقدّر الجملة) يعني «إني أحمد الله» (منصوبة المحل)، على أنّه مفعول به، أوْ مطلق (فبقي المبتدأ) يعني «أوّلُ ما أقولُ» (بلا خبر فقدّره، وإنّما أراد أبوبكر أنّه[6]) أي: المتكلم (حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله)، لا الحكاية بالقول.

---

(1) انظر الكتاب 1/ 60.

(2) الإيضاح ص 128، وكتاب الشعر: 332.

(3) بل ذكرها سيبويه، انظر الكتاب 3/ 143.

(4) في الأصول 1/ 272، قال ابن السراج: «فإذا أردت أن تحكي قلت: أوّل ما أقول: إنّي أحمد الله».

(5) قال الفارسي في كتاب الشعر 1/ 332: «أوّل ما أقول أني أحمد الله...، وإن كسرت «إنّ» كانت الجملة في موضع نصب بـ«أقول»، والخبر مضمر...»، وانظر الإيضاح ص 128.

(6) في (س) بزيادة: بقوله: الكسر على الحكاية.

(خاتمة)

أي: هذه خاتمة للباب الخامس في بيان أقسام الحذف، وأحكامه[1]، وخاتمة الشيء ما لا يكون مقصوداً، ولكن يتعلق به تعلق اللاحق بالسابق للتكميل.

(وإذ قد انجرَّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجِّه القول إليه) أدْخَلَ الفاءَ لإجراء «إذا» مجرى الشرط لا يلزم منه إعطاؤها حكم الشرط من كل وجه حتى يقال: يصد عن ذلك وجود «قد» لامتناع دخولها في الشرط (فإنّه من المهمّات، فنقول: ذِكْرُ شروطه، وهي ثمانية:

أحدها: وجود دليل «حالي») يعني غير مقالي بقرينة المقابلة، وإلاّ فالمقالي حالي ايضاً (كقولك لمن رفع سوطاً: «زيداً» بإضمار «اضرب»)، فإنَّ رَفْعَ السوط قرينة موجب [لتقدير «اضرب»][2] (ومنه (قَالُوا سَلاَماً)[3] أي: سلَّمنا سلاماً)، فإنَّ مجيء الملائكة [قرينة له][4] (ومقالي، كقولك لمن قال: مَن أضْرِبُ؟: «زيداً»)، فإنَّ السؤال بمن أضرب؟ [دليل قولي على تقدير: اضرب][5] (ومنه[6] (وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْراً)[7]) اي: انزل خيراً، وفيه

(1) في (س) بزيادة: ولَمَّا لَمْ يسبق ذكرها نكَّرَها للتعظيم.

(2) في (س): (لتقدير الناصب لِـ «زيداً»).

(3) هود: 69.

(4) في (س): (قرينة لتقدير عمل «سلاماً»).

(5) في (س): (دليل قول يدل على ان الناصب لِـ «زيد»، «اضرب» مضمراً).

(6) في (س) بزيادة: أي: ومن الحذف لدليل مقالي.

(7) خلط المصنف بين آيتين في سورة النحل، الأولى الآية 24، وهي قوله تعالى: (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين»، والثانية الآية 30 وهي: «وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيراً للذين احسنوا في هذه الدنيا حسنة...».

سهو في التلاوة، فإنَّ الآية في سورة النحل هكذا ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْراً ﴾[1].

(وإنّما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثّلنا، أوْ أحد رُكنيها، نحو: ﴿ قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[2]، اي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف [خبر][3] الأولى ومبتدأ الثانية.

أوْ لفظاً) عطف على «أحد» (يفيد معنى فيها) والجملة صفة «لفظاً» والظرف صفة «معنى» [كقوله:][4] (وهي مبنيّة عليه[5]، نحو: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُاْ ﴾[6] اي: لا تفتؤ،) فإنَّ جملة «تفتؤ» مبنية في إفادة المعنى على [لفظ][7] حرف النفي.

(وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي،) [هذا في حكم الاستثناء من الأوّل، كأنه قال: فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلاَّ عند حصول ضرر معنوي فحينئذٍ يُشترط وجوده][8] (كما في قولك: «ما ضربت إلاَّ زيداً») فـ«زيداً» ـ وإن كان فضلة ـ لم يجز حذفه، لمّا فيه من ضرر معنوي[9] (أوْ صناعي كما في قولك: «زيد ضربته»، وقولك: «ضربني وضربتُه زيدٌ» وسيأتي شرحه[10]،) اي: شرح ضرر/ 414 / ب
الصناعي في الشرط السابع والثامن[11].

---

(1) الآية 30.

(2) الذاريات: 25، وفي (س) سقطت الآية.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: صفة ثانية لـ«معنى».

(6) يوسف: 85.

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: فلذلك لم يجز حذفه بخلاف «ضربت زيداً».

(10) في الشرط الثامن والتاسع من شروط الحذف.

(11) في (س) بزيادة: من شروط الحذف.

(ولاشتراط الدليل فيما تقدم) أي: فيما يحصل في حذفه ضرر معنوي (امتنع حذف الموصوف في نحو: «رأيتُ رجلاً أبيض») إذ لو قيل «رأيت أبيض» لم يُدْرَ أن الموصوف المحذوف إنسانٌ، أوْ غيره[1] (بخلاف «رأيْتُ رَجُلاً كَاتِباً») بناءً على أن الغالب أن لا يوصف بهذا الوصف الصبي والمرأة[2]، [فيندفع الاعتراض بأنّ الموصوف هنا لو حذف لم تدل الصفة على خصوصية الرجل، وإنّما تدل على أعمّ منه، وهو إنسان][3].

(وحَذْفُ الجار) عطف على حذف الموصوف (في نحو: «جَاءني غُلاَم زَيْدٍ» بخلاف نحو: (وجاء ربك)[4]) أي: أمر ربك، [إذ لا ضَرر معنوي في حذفه][5] (وحذف العائد في نحو: «جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الدار»[6]) فإنْ عائد الموصول المبتدأ لا يحذف صناعة إلاَّ عند طول الصلة (بخلاف نحو: (لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[7]) تقدم[8] البحث عنها في «أي»[9] (وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن؛ لأنّ ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثمَّ جاز حذفه في باب «إنَّ»: «إنّ بك زيد مأخوذ»؛ لأنّ عَدَمَ المنصوب دليل عليه][10]، وحذف الجار[11]

---

(1) في (س) بزيادة: فإنْ قيل: كيف قال: ولاشتراط الدليل مع أنّه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلاً، وإنّما اشترط انتفاء الضرر المعنوي، أجيب بما أسلفنا أن قوله: ولكن يشترط، انتهى في حكم الاستثناء من الأوّل. هذه الزيادة من كلام الشمني، انظر ذلك في حاشية الشمني 2/ 244.

(2) في (س) بزيادة: وأنّه لو كان الموصوف به امرأة لقيل: كاتبة.

(3) في (س): (فلا يرد ما قيل: أن الموصوف وهو «رجل» بخصوصه ولو حذف).
- المعترض الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 244.

(4) الفجر: 24.

(5) في (س): (فحذف المضاف لانعدام ضرر معنوي فيه بخلاف غلام زيد).

(6) في (س) بزيادة: فإنْ «هو» عائد إلى الموصول.

(7) مريم: 69.

(8) في (س) بزيادة: إذ ليس فيه ضرر صناعي.

(9) انظر بحث «أي» مغني اللبيب 1/ 91.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: أي: واسع حذفه لضرر صناعي.

في نحو: «رَغِبْتُ فِي أنْ تَفْعَلَ»، أوْ «عن أنْ تفعل») فإنَّ حذفه يؤدي إلى الالتباس في أن المحذوف، أي: الحرفين (بخلاف «عجبت من أن تفعل»، وأمَّا (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ)[1] فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنّما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها؛ فالخلاف في الحقيقة في القرينة[2].

وكان مردوداً قول أبي الفتح:) عطف على قوله: امتنع حذف الموصوف[3]، (إنّه يجوز «جلستَ زيداً »بتقدير مضاف[4]، أي جلوس زيد؛ لاحتمال أن المقدّر كلمة «إلى»، وقول جماعة:) عطف على قول أبي الفتح (أن بني تميم لا يثبتون خبر «لا» التبرئة[5]، وإنّما ذلك عند وجود الدليل، وأمَّا نحو: «لاَ أحَدَ أغْيَرُ من الله»[6]، وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لاَ رَجُلَ يفعلُ كذا»، فإثبات الخبر فيه إجماع)، من بني تميم وغيرهم، وقال الرضي نقلاً عن الأندلسي[7]: والحق أن بني تميم إذنْ كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند الجميع، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم[8].

(وقول الأكثرين:) عطف على قول جماعة (إنّ الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنّما ذلك) الوجوب (إذا كان) أي: الخبر (كوناً مطلقاً[9]، نحو: «لولا زيدٌ لكان كذا» يريد: لولا زيدٌ موجود، أوْ نحوه. وأما الأكوان الخاصة التي لا

---

(1) النساء: 127.

(2) انظر الكشاف 1/ 605، وأسباب نزول القرآن للواحدي ص 187، والبحر المحيط 3/ 378.

(3) في (س) بزيادة: أي: ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردوداً وإنّما تقدم خبر كان لطول اسمها.

(4) سر صناعة الإعراب 1/ 131.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 290، 292.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه (باب التوبة) 4/ 265.

(7) في (س) بزيادة: ان بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أوْ قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه راساً، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز... .

(8) شرح الرضي على الكافية 1/ 292.

(9) انظر هذا عند المصنف في مغني اللبيب 1/ 301، في بحث «لولا».

دليل عليها لو حُذفت فواجبة الذكر[1]، نحو: «لولا زيدٌ سَالمنا مَا سَلِم»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «لولا قَومُك حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسلام لأسَّسْتُ البيتَ على قواعد إبراهيم»[2]) تقدم هذا في «لولا»[3].

(قال الجمهور:) عطف على قوله: امتنع[4] (لا يجوز «لاَ تَدْنُ من الأسد يَأكُلْكَ» بالجزم؛ لأنّ الشرط المقدّر - إنْ قُدِّر مثبتاً - أي: فإنْ تَدْنُ - لم يناسب فعل النهي الذي جُعل دليلاً عليه، وإن قُدِّر منفياً - أي: فإنْ لاَ تدنُ فَسَدَ المعنى بخلاف «لا تدنُ من الأسد تسلَمْ»، فإنّ الشرط المقدّر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة،/ ولَكَ أن تجيب عن الجمهور) يعني الأكثرين القائلين: بأنّ الخبر بعد 415 / أ «لولا» واجب الحذف، والجماعة القائلين: بأنّ بني تميم لا يثبتون خبر «لا»، [وبما قررنا ظهر أنّه لا تنافي بين قوله هذا، وبين قوله: فإثبات الخبر فيه إجماع، كما ظن][5] (بأنّ الخبر إذا كان مجهولاً) بأن لا يُذكر ولا يُدَلُّ عليه بقرينة (وَجَب أن يُجْعَل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب «لولا»، وعند بني تميم في باب «لاَ»، فيقال: «لولا قيامُ زيدٍ»، و«لا قيامَ» أي: موجود، ولا يُقال: «لولا زيدٌ»، و«لا رجُلَ» ويراد «قائم»؛ لئلاً يلزم المحذور المذكور) وهو الحذف من غير دليل[6].

---

(1) في (س) بزيادة: هذا منع لقول الأكثرين: إنّ الخبر بعد «لولا» واجب الحذف على إطلاقه.

(2) في صحيح مسلم (كتاب الحج) باب «نقض الكعبة وبنائها 2/ 293، 294: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت...» ويروى: «حديثو عهد بكفر...» و«حديثو عهد بشرك...».

(3) انظر بحث «لولا» في مغني اللبيب 1/ 302.

(4) في (س) بزيادة: حذف الموصوف.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: فيما قررنا ظهر أنه لا تنافي بين قوله: فإثبات الخبر فيه إجماع، وبين قوله: ولك أن تجيب عن الجمهور، انتهى. كما قيل إن الأول يقتضي ان نحو: «لا رجل يفعل كذا» تركيب عربي، وإن إثبات، أي: الخبر على هذه الصورة أمر واجب، وإن الثاني يقتضي إن الجمهور قائلون بانه غير عربي من حيث الخبر الخاص في باب «لولا» وعند تميم في باب «لا» وإنه إذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ او اسم «لا» واضيف إلى ما كان مبتدأ في الأصل، وجعل الخبر كونا عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب.

(وأمّا «لوْلاَ قومُكِ حديثو عهد» فلعله مما روي بالمعنى،) فلا يكون فيه دليل؛ لأنّه يحتمل أن لا يكون لفظهُ صلى الله عليه وسلم، قيل: هذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل لفظ يستدل به منها، وقد اتخذ أبوحيان هذا المعنى وزراً له في الرد على ابن مالك حيث يَسْتدل على بعض احكام النحو بالألفاظ الحديثية[1]، وقال سراج الدين البقليني: إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب، ومجرد وجود لفظة في حديث لا يثبت بها قاعدة نحوية، وكذلك مجرد وجود لفظة في كلام العرب، فابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به لِلاعْتضاد، لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك، وأبوحيان يتوقف من جهة ما دخله من تغيير الرواة، وأمّا ما نقل عن العرب من نظم ونثر مع الاستقراء، فلذلك الذي يثبت به قواعد أبواب النحو، والذي ذهب إليه ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح[2].

(وعن الكسائي) عطف على قوله: عن الجمهور (في إجازته الجَزْمَ بأنّه يُقدِّر الشرط مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة النحوية على القرينة اللفظية، [وهذا وَجْهٌ حَسنٌ إذا كان المعنى مفهوماً][3]) وإنما تعرض للجواب عن مذهب الكسائي قبل بيانه بناءً على شهرته، قال الرضي: إنَّ الكسائي يجوِّز عند قيام القرينة أن يُضمر المثبت بعد النفي، وعلى العكس فيجوز «لا تكفر تدخل

---

(1) قاتله الدماميني، انظر الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة، «مكاتبة بين الدماميني وسراج الدين البلقيني» ص 26، 27.

(2) انظر الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية «مكاتبة بين الدماميني والبلقيني» ص 28، 29.

- سراج الدين البلقيني هو: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني الأصل، الشافعي المصري، يكنى أباحفص، مجتهد حافظ للحديث، من العلماء بالدين، تعلم بالقاهرة، وَوُلي القضاء بالشام سنة 769 هـ من كتبه «التدريب» في فقه الشافعية، و«تصحيح المناهج» في الفقه، وغيرهما، توفي بالقاهرة سنة 805 هـ. الضوء اللامع 6/ 85، وشذرات الذهب 7/ 51، والأعلام 5/ 46.

(3) في (س): أخّر هذه العبارة بعد نقل كلام الرضي.

النار»، كما يجوز «لا تكفر تدخل الجنة»، ويجوز أيضاً «أسْلِم تدخل» بمعنى: إن لا تسلم تدخل النار، وقال غيره: بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفياً وإثباتاً، وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده النقل[1].

(تنبيهان)

احدهما: انَّ دليل الحذف نوعان:

أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدَّم[2]، والثاني: صناعي، وهذا يختصُّ بمعرفة النحوي، لأنَّه إنما عُرف من جهة الصناعة، وذلك) الدليل (كقولهم[3] في ([لا أقسم][4] بيوم القيامة القيامة)[5]:) قراءة قنبل بلام بعدها همزة دون الف[6] (إن التقدير: لأنا أقسِمُ؛ وذلك لأن فِعْلَ الحال لا يقسم عليه في قول البصريين) وجوّزه الكوفيون (وفي/ «قُمتُ وأصُكُّ [عينَه]»[7]: إن التقدير: 415/ ب
وأنا أصُكُّ، لأن واو الحال لا تدخلُ على المضارع المثبتُ الخالي من «قد») إلاَّ في الضرورة أو على سبيل الشذوذ، كقول ابي الطيِّب:

---

(1) شرح الرضي على الكافية 4/ 121.

(2) ذكر هذا في اول هذا الشرط، وفصَّل القول فيهما، وذكر بعد ذلك الدليل الصناعي، ثم قال: «وسيأتي شرحه».

(3) في (س) بزيادة: أي: ارباب الصناعة.

(4) في (س): (لا قسم).

(5) القيامة: 1.

(6) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 393.

- وقنبل هو: ابوعمر محمد بن عبدالرحمن المخزومي مولاهم المكي، إمام من اعلام القراء، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره تلا علي ابي الحسن القوّاس وغيره، اخذ عنه ابن شنّبور، وابن مجاهد، وغيرهما، توفي سنة 291 هـ. سير اعلام النبلاء 11/ 165، والنشر 1/ 120، والأعلام 6/ 190.

(7) في (س): (عينان).

أَأُحِبُّـهُ وَأُحِـبُّ منـه مَلاَمـةً؟ إِنَّ الْمَلاَمَةَ فيـه مـن أَعْدَائِـهِ[1]،

[وقول صاحب المطوّل][2]: كما هو رأي البعض[3]، يشعر بأن البعض يجوِّزه مطلقاً، قال [صاحب الأطول][4]: فلم نعثر عليه مع التفحيص البليغ[5]، (وفي «إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ» إن التقدير: امْ هي شاء، لأن «أمْ» المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل)، يعني على رأي [بعض النحاة][6]، وإلاّ فكثير منهم لا يرى «أمْ» المنقطعة عاطفة.

(وفي قوله:

إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْـهُ وَأَعْـصِهِ فِي الخطـوب)

بيت مدرّج من الخفيف للأعشى[7]، (إنَّ التقدير: إنَّه، أي: الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيما قبله)، إلاّ الابتداء، أو الجار، وإنما حمل «مَن» على الشرطية دون الموصولة مع أنها لا تحتاج إلى تقدير؛ لقوله: «أَلُمْهُ» فإنه مجزوم لوقوعه خبراً لـ«مَن»، أي: إنْ لاَمَ أحدٌ بني حسان أَلُمْهُ وأعْصِهِ، عطف عليه، و«في» متعلقة بـ«أَلُمْهُ»، و«الخطوب» الشدائد.

(ومثله) في إضمار ضمير الشأن (قول المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَن يُبصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[8])

---

(1) بيت من الكامل للمتنبي في ديوانه ص 350، والشاهد في «وأحبُّ» فقد دخلت الواو على المضارع المثبت الخالي من «قد» شذوذاً.
(2) في (س): (وأمّا قول التفتازاني في شرح التلخيص).
(3) شروح التلخيص 4/ 501.
(4) في (س): (وقال بعض المحققين).
(5) الأطول 2/ 248.
(6) في (س): (على رأي كثير من النحاة).
- وفي (س) بزيادة: (فسقط مل قيل: إنه لو قال لا يقع بعدها إلاّ الجمل لكان أحسن).
(7) في (س) بزيادة: ميمون.
(8) بيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ص 345، والأشباه والنظائر 8/ 46، والشاهد في «ولكن مَن» وفيه نفس الشاهد السابق.

تقدّم شرحه في «لكن»[1].

(وفي (وَلَكِن رَسُولَ اللهِ)[2] إن التقدير: ولكن كان رسولَ الله؛) بالنصب[3] على أنه خبر «كان»[4] (لأن ما بعد «لكن» ليس معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنّه مُثبت، وما قبلها منفي،) وهو (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ) فَعَطْفُه عَلَيْه يُفْضِي إِلَى فساد المعنى (ولا يُعطَفُ بالواو مفرد على مفرد إلاّ وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة صحّ تخالفهُما كما تقول: «ما قام زيدٌ وقام عمرو») و«قام زيد ولم يقم عمرو».

(وزعم سيبويه في قوله:

ولـسْتُ بِحَـلاَّلِ الـتِّلاعِ مَخافـةً ... ولكـنْ مَتـى يَسْتَرْفِدِ القـومُ أرْفِـدِ[5])

بيت من الطويل لطرفة بن العبد البكريّ، «الاسترفاد» طلب الرفد وهو العطية، و«الحلاّل» بالتشديد مِن حَلَّ إذا نزل، [قال العيني:][6] وضَبطَهُ بالجيم، فسّره بقوله: لستُ ممن يستتر في التلاع مخافة الضيف[7].

---

(1) انظر بحث «لكن» مغني اللبيب 1/ 321.

(2) الأحزاب: 40.

(3) في (س) بزيادة: رسول الله.

(4) في (س) بزيادة: وإنما ارتكبوا الحذف لدليل صناعي.

(5) البيت لطرفة بن العبد في خزانة الأدب 9/ 69، والكتاب 3/ 78، وشرح التسهيل لابن مالك 4/ 90،71، والشاهد في «لكن متى» وفيها أنه لا يجوز دخول لكن على اسم الشرط، فإذا قيل تقديره: لكن أنا، فلا يحتاج إلى تقدير ضمير الشأن.
- طرفة بن العبد هو: أبوعمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، شاعر هجاء غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، توفي سنة 60 ق هـ. الشعر والشعراء ص 103، ومعاهد التنصيص 1/ 364، والأعلام 3/ 225.

(6) ساقط من (س).

(7) المقاصد النحوية 3/ 385،
- والتلاع مفرد تلعة وهي أرض مرتفعة غليظة يتردد فيها السيل، وهي أيضاً مجرى الماء من أعلى الوادي إلى بطون الأرض، انظر اللسان (ت ل ع) 8/ 36.
- في (س) بزيادة: ورُوي التلاع بدل التلال جمع تلعة، وهي ما ارتفع من الأرض، وكذا التلة.

(انْ التقدير: ولكنْ أنا[1]، وَوَجّهُوهُ بأنْ «لكنْ» تُشبه الفعل فلا تدخلُ عليه[2]، وبيانُ كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبةٌ بفعل الشرط)، وهو «سترفد» (والفعلُ مقدَّم في الرتبة عليه)، اي: على « متى» فيلزم دخول شبه الفعل على الفعل وهو ممنوع، (وردّه الفارسيّ بأن المشبَّه للفعل هو «لكنْ» المشددة لا المخفَّفة؛ ولهذا لم تعمل المخفَّفة لعدم اختصاصها بالأسماء[3])، وفيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي، [فسقط الجواب][4] بأن الشبه المعنوي موجود في المخففة، وهو كونها بمعنى: استدركت فلعلَّ سيبويه اعتبره فلم يبال بفقد الشبه اللفظي.

(وقيل: إنما يُحتاج إلى التقدير إذا دخلت/ عليها الواو؛ لأنها حينئذٍ 416 / أ
تخلصُ بمعناها، وتخرج عن العطف) توجيه آخر لسيبويه قبل عرضه لمخالفته قول ابن عصفور وابن كيسان أن «لكن» عاطفة والواو زائدة كما مرّ في «لكن»[5].

(التنبيه الثاني:

شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف)، يعني في المعنى سواء كان طِبْقه في اللفظ، نحو: «زيداً ضربته، أوْ لاً، نحو: «عمراً مَرَرْتُ به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي، بل يكتفي عنده بأن يكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وإن اختلف المعنيان (فلا يجوز «زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو» أي: ضاربٌ، وتُريد بـ«الضارب» المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يُقدَّر أحدُهما بمعنى السَّفر، من

---

(1) الكتاب 3/ 78.

- في (س) بزيادة: ولما ورد عليه انه تقدير من غير دليل صناعي وغير صناعي دفعه بقوله:... انظر الكتاب 1/ 442.

(2) في (س) بزيادة: ولما لم يظهر معنى التوجيه الذي ساقه دخول الفعل على الفعل قال:...

(3) في خزانة الأدب 9/ 71،70 «... قال ابوعلي في التذكرة القصرية:... تقديره: ولكن أنا. إن قيل هذا لم يحتج إلى الضمير، لأن «لكن» إنما تشبه الفعل إذا كانت ثقيلة، فإذا خفّت زال عنها شبه الفعل، وإذا كان كذلك صلحت للجملتين، وإذا صلحت لهما لم تحتج إلى ضمير». قال البغدادي بعد أن نقل كلام الفارسي الذي نقله ابن هشام: وهذا كما ترى مخالف لكلام أبي علي من وجوه، ولا ادري من اين نقله.

(4) في (س): (فسقط ما قيل) وبزيادة: إن شبه المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى، أما الأول فلبنائها على الفتح كالماضي، وامّا الثاني فلأنها بمعنى «استدركت».... هذا من كلام الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 244.

(5) انظر شرح جمل الزجاجي «الشرح الكبير» 1/ 227، وانظر مبحث «لكن» في مغني اللبيب1/ 322.

قوله تعالى: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأرض)[1]، والآخر بمعنى الإيلام المعروف)، هذا ليس معناه الموضوع لغة؛ بل معناه المقصود منه[2]، [وفي شرح البزدوي][3] الضرب اسم لفعل بصورة معقولة، أي: معلومة، وهو استعمال آلة التأديب في محلٍّ صالح للتأديب، ومعنى مقصود الإيلام، فإن المقصود من هذا الفعل ليس إلاّ الإيلام؛ ولهذا لَوْ حَلَفَ لا يضرب فلاناً فضربه بعد موته لا يَحْنَث[4] [لفوات معنى الإيلام][5].

(ومن هنا أجمعوا على جواز «زيدٌ قائمٌ وعمروٌ»، و«إنَّ زيداً قائمٌ وعمرُو»، وعلى مَنْع «ليت زيداً قائمٌ وعمرُو»، وكذا في «لعلّ»، و«كأنَّ»؛ لأنَّ الخبر المذكور مُتَمَنّىً، أو مُتَرَجّىً، أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنَّه خبر المبتدأ)، قيل: حكاية الإجماع على منع ذلك في «ليت»، و«لعلَّ»، و«كأنَّ» أمر غريب لا يحتمل مثله من المصنف، فإن الخلاف في المسألة مشهور مذكور في التسهيل وغيره[6]، قال ابن مالك: يجوز رفع المعطوف على اسم «إنَّ»، و«لكن» بعد الخبر بإجماع، وأنَّ في ذلك «كإنَّ»، وكذا البواقي عند الفرّاء[7]، قال ابن عقيل: فأجاز الفراء فيما عُطِفَ على اسم غير «إنَّ» من أخواتها ما أجازه مع «إنَّ»، واستشهد بقوله:

---

(1) النساء: 101.

(2) هذا كلام الشمني، انظر حاشية الشمني2/ 244.

(3) في (س): (وفي الكشف شرح البزدوي).

(4) لم أعثر عليه في مظانه في كتاب كشف الأسرار للبزدوي ، وفي حاشية الشمني 2/ 244، «قال الشيخ عبدالعزيز في شرح البزدوي في أصول الحنفية...».

- والبزدوي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم فخر الإسلام البزدوي، فقيه، أصولي، من أكابر الحنفية، نسبته إلى «بزدة» قلعة بقرب نسف، له تصانيف منها: «كنز الأصول» يعرف بأصول البزدوي، و «المبسوط»، وغيرهما، توفي سنة 482 هـ.

انظر كشف الظنون 4/ 388، والأعلام 4/ 228.

(5) ساقط من (س).

(6) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 244.

- في (س) بزيادة: أقول: مراد المصنف بالإجماع إجماع البصريين، يدل عليه قول ابن مالك في التسهيل ...

(7) شرح التسهيل 2/ 47.

يَـا لَيْتَنِـي وَأَنْـتَ يـا لَمِـيسُ ... في بلَـدٍ لـيس بـه أنِـيسُ[1]

والنصب عند البصريين متعين، والبيت مُتأوّل على أنَّ التقدير: يا ليتني وأنت معي في بلد، وجملة «أنت معي» حالية.

(فإن قلت: كيف تصنعُ بقوله تعالى: (إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي)[2] في قراءة من رفع)، وهو ابن عباس- رضي الله عنه -[3] (وذلك محمولٌ عند البصريين على الحذف من الأوّل للدلالة على الثاني، أي: إنَّ الله يصليّ وملائكتُه يصلون، وليس عطفاً على الموضع، و«يصلُّون» خبراً عنهما؛ لئلاَّ يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار)، لإسنادها إلى الملائكة (والمحذوفة بمعنى الرحمة)، لإسنادها إليه تعالى، وقد مرَّ أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف في المعنى فتأمل.

(وقال الفرّاء في قوله تعالى (أَيَحْسِبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ)[4]: إنَّ التقدير: لَيَحْسَبْنا قادرين[5]، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم؛/ إذ التردد في الإعادة كفرٌ، فلا يكون مأموراً به. 416 / ب

وقال بعض العلماء[6] في بيت الكتاب[7]:) من الخفيف:

---

(1) انظر المساعد 1/ 337، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 52.
- والبيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في خزانة الأدب 4/ 113، 7/ 339، 9/ 260، 10/ 17، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 364، والمساعد 1/ 337، والشاهد في «وانت» بكسر التاء فقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلاً وهو ياء المتكلم، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية «ليت» بـ«لكن وإنّ» في جواز العطف بالرفع على أسمائهن.

(2) الأحزاب: 56.

(3) في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص 120: «إنّ الله وملائكته بالرفع، عبدالوارث عن أبي عمرو».

(4) القيامة: 3، 4.

(5) لم أجد مثل هذا عند الفرّاء في معاني القرآن بعد الآيتين 3/ 208، بل قال: «بلى نقوى قادرين»، وانظر مثل هذا منسوباً إلى الفرّاء في إعراب القرآن للنحاس 5/ 79، وما نسبه المصنف للفراء نسبه إليه ابن عادل الحنبلي في تفسير اللباب 9/ 546.

(6) منهم ابن جني، انظر الخصائص 2/ 429..

(7) في (س) بزيادة: سيبويه.

(لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إلاَّ   ولها في مفارق الرأس طيباً[1]

إنَّ «ترى» المقدّرة الناصبة لِـ«طيبًا» قلبيّةٌ لاَ بَصريّة، لئلاَّ يقتضي كون الموصفة مكشوفة الرَّأس، وإنّما تُمدَح النساء [بالخفر][2] والتَّصَوُّن، لاَ بالتبذُّل، مع أنَّ «رأى» المذكورة بَصريَّة، قلتُ: الصوابُ عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف) أي: الشفقة (ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرَّحمة[3]، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دُعاءُ بعضهم لبعض[4]) قال صدر الشريعة[5]: إن سياق الآية لإيجاب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته في الصلاة على النبي، فلا بُدَّ من اتحاد معنى الصلاة [في الجميع][6]، سواء أكان معنىً حقيقياً، أوْ مجازياً، أما الحقيقي فهو الدعاء، فالمراد أن الله يَدْعوا ذاته بإيصال الخير إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة، فالذي قال إنَّ الصلاة من الله الرحمة أراد هذا إلاَّ أن الصلاة وُضِعَتْ للرحمة، وأما المجازي فكإرادة الخير له، ونحوه ممّا يليق بهذا المقام، ثم إنْ اختلف ذلك المعنى لأجل اختلاف الموصوف فلا بأس، ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع، ولما بيّنوا اختلاف المعنى

---

(1) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات في الكتاب 1/ 285، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 35، والخصائص 2/ 429، وشرح المفصل 1/ 125، والمقتضب 3/ 284، والشاهد في « طيباً » فهو منصوب براي قلبية، أي: لله تراها إلاَّ وتعلم لها في مفارق الراس طيباً.

(2) في (س): (بالحد).
- والخَفَر هو: شدّة الحياء، انظر لسان العرب (خ ف ر) 4/ 253.

(3) في (س) بزيادة: يعني العطف والإحسان.

(4) في (س) بزيادة: قيل هذا هو الذي اختاره السهيلي حيث الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد، فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة، إنما معناها العطف، ويكون محسوساً ومعقولاً، وهذه الزيادة للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 245.

(5) في (س) بزيادة: في التوضيح. «وفي حاشية الشمني قال الدماميني: «قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية»، انظر حاشية الشمني 2/ 245.

(6) ساقط من (س).

باعتبار اختلاف المسند إليه، يُفهم منه أن معناه واحدٌ، لكنه يختلف بحسب الموصوف، لاَ أنَّ معناه مختلف وضعاً[(1)].

(وأمّا قول الجماعة[(2)]) من البصريين الذين حملُوا الآية على الحذف من الأوّل لدلالة الثاني (فبعيد من جهات:

احدها: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمُه؛ لمّا فيه من الإلباس حتى إنّ قوماً نفوْهُ، ثم إنّ المثبتون له يقولون: متى عَارَضَهُ غيرُه ممّا يخالِفُ الأصْلَ كالمجاز قُدِّم عليه) يعني إذا حملت الصلاة على معنى [كل][(3)]، وهو العطف، كان ذلك من قبيل التواطئ والتشكيك، وهو أوْلى من الاشتراك والمجاز، قيل: وجوابه إنّ ذلك إنّما يكون أوْلَى إذا دَارَ اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتضٍ لأحدهما بخصوصه، أما إذا دلّ الدليل على الاشتراك، أوْ المجاز بخصوصه فإنّه يتعين، وقد دلّ الدليل[(4)] على أن الصلاة مشتركة بين الرحمة والاستغفار لتبادر الذهن إليه عند الإطلاق، وفيه إنّ كثيراً من المحققين منهم ابن مالك ذهب إلى أن الصلاة حقيقة في الدعاء، ومجاز في غيره، فكيف دلّ الدليل على الاشتراك[(5)].

(الثانية: أنّا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً) يعني غير مشترك (يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً)، [فلا يرد ما قيل][(6)]: إنّه معروف يقال: أرِضَ الرجلُ، بمعنى أُرْعِدَ، أوْ زُكِمَ، وأرِضَ الجذْعُ، بمعنى أكَلَتْهُ

---

(1) انظر شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه 1/ 124، 125، وانظر حاشية الشمني 2/ 245.

- وصدر الشريعة هو: عبدالله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، صدر الشريعة الأصغر، فقيه أصولي، من آثاره: تنقيح الأصول، كان حيّاً سنة 747 هـ. انظر معجم المؤلفين 2/ 296.

(2) وهو ما تقدم من أنَّ الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة.

(3) في (س): (كلي).

(4) في (س) بزيادة: هنا.

(5) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(6) في (س): (وبما قيدناه سقط ما قيل).

الأرضَة، وهي دُوَيبَةٌ تأكل/ الخشب، والإسناد حقيقي في الموضعين، والفعل 417/أ واحد، واختلف معناه باختلاف المسند إليه[1].

(الثالثة: أنَّ الرحمة فعلُها متعدٍّ، والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي)، لأنَّ المفسر لا بُدَّ أنْ يساوي المفسر في العموم والخصوص، قيل: وقد فُسِّر «آمين» بـ«استجب» و الأوّل قاصر والثاني متعدٍّ[2]، [ودفع بأنَّ الكلام][3] في الفعلين، و«آمين» ليس بفعل[4].

(الرابعة: أنّه لو قيل مكان «صلَّى عليه»: «دَعَا عَلَيه» انعكس المعنى، وحقُّ المترادِفَين صحة حلول كل منهما محلَّ الآخر) هذا ما اختاره ابن الحاجب في أصوله من [أنه يجب، بمعنى أنّه يصحُّ مطلقاً][5]، [واختار البيضاوي التفصيل][6]، فإنْ كان من لغة واحدة صحَّ، وإلاَّ[7]، واختار الإمام أنّه غير واجب[8].

(وأمَّا آية القيامة[9] فالصواب فيها قول سيبويه: إنَّ «قادرين» حال[10]، أي: بَلَى نجمعُها قادرين؛ لأنَّ فعل الجمع أقربُ من فِعل الحسبان)، فيرجح عمل «نجمع» في «قادرين» دون «يَحْسِبُ» كما هو مختار البصريين في التنازع، قيل: هذا

---

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 245.
- في (س) بزيادة: ومنه «كَثَا» إنْ أسندته إلى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته، وإلى النَّبْتِ كان معناه طلع أوْ غلظ وطال والتفَّ، وإلى القِدر كان معناه أزبدتْ وغَلَتْ، ومنه فَمُز إنْ أسندته إلى الرجل كان معناه ذلَّ وصَغُر، وإلى الماشية كان معناه سَمِنَ.
(2) قاله الدماميني، كذا في هامش المخطوط، ولم أقع عليه في حاشية الشمني للدماميني.
(3) في (س): (وفيه أن الكلام).
(4) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(5) في (س): (أنه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقاً).
- انظر مختصر المنتهي لابن الحاجب 1/ 134، وحاشية الشمني 2/ 245، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 356، وفواتح الرحموت 1/ 242.
(6) في (س): (ومختار البيضاوي إنْ كان من لغة واحدة).
(7) في فواتح الرحموت 1/ 242 «... وإن كان من لغتين ممتنع، واختاره البيضاوي في المناهج».
(8) المصدر السابق 1/ 242، وحاشية الشمني 2/ 245، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 356.
(9) الآيتان 3، 4، وتقدمنا قبل قليل (أيحسب الإنسان...).
(10) قال سيبويه: «وأما قوله جل وعزَّ (بلى قادرين) فهو على الفعل الذي أظهرَ، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين، حدثنا بذلك يونس»، انظر الكتاب 1/ 346.

علة لجعل «قادر» حالاً من «نجمع» لا مِن «يحسب»[1]، (ولأن «بَلَى» إيجابٌ للمنفيّ، وهو في الآية فعل الجمع)، وهو « لن نجمع»[2] (ولو سُلِّم قول الفرّاء)، ان التقدير: بلى ليحسبنا قادرين[3] (فلا يُسَلَّمُ أنَّ الحسبان في الآية «ظنٌّ» ، بل اعتقاد وَجزْمٌ، وذلك لإفراط كفرهم)، وعنادهم فيكون تقديره بذلك أوْلى لموافقته الملفوظ.

(وأمّا قولك المغرب[4] في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المدَر[5]) في القاموس [«المدَرَ محرّكة قِطَعُ الطين اليابس، وَاحِدَتُه بهاء، والمدُن والحَضَرُ][6]، ومِدْرَتُكَ بَلْدَتُكَ، أوْ قَرْيَتُكَ[7]، (يخالف أهل الوبر[8]،) هو صوف الإبل (وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شُعيب عليه السلام ابْنَتَيْه لِسَقْيِ الماشية[9]، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال أهل العجم)، ومذهب أهل البدوية غير مذهب أهل الحضر[10].

---

(1) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
- وفي (س) بزيادة: ولا يخفى ما فيه من الحزازة.

(2) في (س) بزيادة: فإنَّ «لن» لتأكد نفي الاستقبال.

(3) تقدم قوله في الآية قبل قليل.

(4) إشارة إلى قول ابن جنّي في البيت:

لــن تراهــا ولــو تأملــتَ إلاّ ولهــا في مفــارق الــرأس طيــا

(5) في (س) بزيادة: وَاحِدَته مدرة، وفي بعض النسخ المدن جمع مدينة.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس المحيط (م د ر) 2/ 136.

(8) في (س) بزيادة: هو محركة.

(9) في قوله تعالى في سورة القصص: 23: (ولَمّا ورد مَاءَ مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون وَوَجَدَ من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وأبونا شيخ كبير).

(10) الكشاف 3/ 406.

(الشرط الثاني:

ألاّ يكون ما يُحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعلُ ولا نائبه ولا مُشبهه)، على صيغة المفعول لا الفاعل كما تُوهِّم، أراد به اسم «كان» وأخواتها، (وقد مضى) في النوع الثالث عشر (الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء[1].

وقال الكسائي وهشام والسُّهَيْليُّ في نحو: «ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زيداً»: إنَّ الفاعل محذوف لا مُضْمَرٌ[2])، قيل: شبهتهم في ذلك قول الشاعر:

وهل يُرْجع التَّسليم أوْ يَكْشف العَنَا ... ثَلاثُ الأثَافِيِّ والدِّيار البَلاَقِعُ[3]

وذلك أنّه على تقدير إعمال الثاني «يجب أن يرجعن»، وعلى تقدير إعمال الأوّل ان يقول: «يكشفْن»، ولم يقل ذلك، فلزم حذف الفاعل، إمّا من الأوّل أو الثاني[4]، (وقال ابن عطية في (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا)[5]: إنَّ التقدير: بئس المثلُ مثلُ القوم[6]، فإنْ أراد أنَّ الفاعل لفظ «المثل» محذوفاً فمردود)، بأنَّ الفاعل/ لا يُحذف، (وإنْ أراد تفسير المعنى، وإنَّ في «بئس» ضمير «المثل» مستتراً، فأين تفسيره؟[7]، وهذا[8] لازم للزمخشري، فإنّه قال: تقديره: بئس 417/ ب

---

(1) ذهب ابن مالك إلى أن أفعال الاستثناء: خلا، وعدا، وحاشا، فاعلها محذوف، ومَضَى هذا، انظر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة، وانظر شرح التسهيل 2/ 306.

(2) انظر الارتشاف 4/ 2143.

(3) بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 332 والدرر 2/ 494، والمقتضب 2/ 176، 4/ 144، وشرح المفصل لابن يعيش 2/ 122، وفيه «يكشف العمى»، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 632، 2/ 35، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 115، 166، 408، وبلا نسبة في التكملة للفارسي ص 277، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 240.

(4) نسبه الدسوقي للدماميني، انظر حاشية الدسوقي على المغني 2/ 357.

(5) الجمعة: 5.

(6) نسبه ابو حيان في البحر المحيط 8/ 264، لابن عطية، ولم يذكر ابن عطية ذلك في المحرر الوجيز5/ 307.

(7) في (س) بزيادة: يعني فليس هنا تفسير للضمير، ويجب إذا كان فاعل «نعم، وبئس» ضميراً مستتراً أن يفسّر بنكرة منصوبة على التميز.

(8) في (س) بزيادة: أي: خلوّ فاعل «بئس» إذا كان ضميراً من مفسّر.

بئس مثلاً[1])، وأجاب السفاقسي بحمله على تفسير المعنى لا الإعراب، (وقد نصّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نِعْمَ»، و«بِئْسَ» لا يحذف[2])، يعني إلاّ شاذاً لما سيأتي أن حذف التمييز في باب «نعم» شاذ[3]، [قيل][4]: مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض رداً على الزمخشري، فله أن يقول: الحذف لا ينافي التمييز، فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد[5]، وقد سُمِعَ في «نِعْمَ»، ففي الحديث «مَن توضأ يوم الجمعة فَبِهَا ونِعْمَتْ»[6] وادّعاءُ شذوذه ممنوع[7]، [وفيه بحث][8].

(والصواب أن «مَثَلُ القوم» فاعل، وحُذف المخصوصُ، أي: مَثَلُ هؤلاء، أوْ مضاف[9]، أي: مَثَلُ الذين كذبوا) وإنما ارتكب حذف المضاف، ولم يجعل «الذين كذبوا» مخصوصاً بالذم لعدم تصادقه على الفاعل[10]، (ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿ قالوا خيرا ﴾[11]) أي: أنزل خيراً[12] (و«يا عَبْدَ اللهِ») فإنّه في تقدير: ادعوا عبدالله (وزيداً ضربتُه) أي: ضربتُ زيداً ضربتُه، على الاشتغال.

(الثالث:

الاّ يكون) أي: المحذوف (مُؤكَّداً) بفتح الكاف (وهذا الشرط أوّل من ذكره الأخفش، مَنَعَ في نحو: «الذي رأيتُ زيدٌ» أن يؤكد العائد المحذوف بقوله:

---

(1) الكشاف 4/ 531.

(2) الكتاب 2/ 175، 176.

(3) في (س) بزيادة: لا يُحمل عليه القرآن مع إمكان غيره ممّا هو كثير شائع، ومنع شذوذه مكابرة.

(4) في (س): (فسقط ما قيل).

(5) في (س) بزيادة: كما سيأتي.

(6) هذا جزء من حديث، تمامه: «من توضأ يومَ الجمعة فَبِهَا ونِعْمَتْ، ومَن اغتسل فَالغُسلُ أفضَلُ» انظر الحديث في سنن الترمذي، باب «ما جاء في الوضوء يوم الجمعة » 2/ 369، وسنن النسائي باب « فضل غسل الجمعة » 3/ 94.

(7) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 246.

(8) في (س): (وفيه أيضاً أن الأوّل خراج عما نحن فيه).

(9) في (س) بزيادة: عطف على المخصوص.

(10) في (س) بزيادة: المخصوص.

(11) النحل: 30.

(12) في (س) بزيادة: كما مرّ.

«نفسه»)، على أن يكون التقدير: «الذي رأيتَه نفسه زيد»[1]، ثم يُحذف الضمير ويبقى تأكيده، (لأنّ المؤكّد مُريدٌ للطُّول، والحاذف مُريد للاختصار، وتَبِعَهُ الفارسي، فرده في كتاب «الإغفال» قولَ الزجّاج في (إنّ هذان لساحران)[2]: إنّ التقدير: إنّ هذان لهما ساحران[3]، فقال:) أي: الفارسي («الحذف والتأكيد) باللام (متافيان»[4]) تقدم هذا في باب «إنّ» المكسورة[5] (وتَبِعَ أبَا علي أبو الفتح،) قدّم المفعول لأنّ المقام مقام الإضمار (فقال في الخصائص: لا يجوز: «الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ»[6]، كما لا يجوز إدغام نحو: «اقْعَنْسَسَ»)، فإنّه لمّا أُلْحِق بِـ«احْرَنْجَمَ» لزم ثباته [على فكّه][7]، لئلاً يلزم نقض الغرض من الإلحاق، لخروجه عن موازنة «احرنجم»، وإليه يشير قوله: (لمّا فيهما جميعاً من نقض الغَرض، وتبعهم[8] ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ: «ضربتُ ضرباً»؛ لأنّ المقصودَ به تقويه عامله وتقرير معناه، والحذف مُنافٍ لذلك[9]) بخلاف المصدر المبيّن عدداً، أوْ نوعاً، فإنّه يدل على معنى زائدٍ على معنى الفعل، فأشبه المفعول به، فجاز حذف عامله، كما جاز حذف عامله[10].

(وهؤلاء) الأربعة[11] (كلُّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإنّ سيبويه سأل الخليل عن نحو: « مررتُ بزيد »، و« أتاني أخوه أنفُسهما»،) أي: نفساهما

---

(1) في (س) بزيادة: بنصب «نفسه» على أنّه تأكيد معنوي للضمير المنصوب.

(2) طه: 63.

(3) معاني القرآن للزجاج 3/ 363.

(4) نص الفارسي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج هو: «فقال أبو علي: ليس هذا بصحيح لأنّ الإضمار ضد التأكيد، واللام للتأكيد».
انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج 1/ 204، وانظر الحجة للفارسي 5/ 230.

(5) انظر باب «إنّ» المكسورة في مغني اللبيب 1/ 48.

(6) انظر الخصائص 1/ 287.

(7) في (س): (على هذا الإدغام).

(8) أي: تبع الأخفش والفارسي وابن جني في عدم جواز حذف المؤكد وذِكْر توكيده.

(9) انظر شرح الكافية الشافية 1/ 295، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 183.

(10) في (س) بزيادة: كما جاز حذف عامل المفعول به.

(11) وهم: الأخفش، والفارسي، وابن جني، وابن مالك.

(كيف ينطق بالتأكيد؟ فأجابه بأنّه يُرْفَعُ بتقدير: هما صَاحِبَاي أنفسُهما، ويُنْصَبُ بتقدير: أعْنِيهما/ أنْفسَهُما[1]، ووافقهما على ذلك جماعة[2]، واستدلوا بقول 418 / أ
العرب: «إنَّ مَحَلاً، وإنَّ مرتَحلاً»[3]) تقدم شرحه في «إذا»[4] (وإنَّ مالاً وإنَّ ولداً فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكد بـ«إنَّ»، وفيه نظر، فإنَّ المؤكَّدَ نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر.

وقال الصفّار: إنّما فَرَّ الأخفش من حَذْف العائد في نحو: «الذي رأيتُه نفسَه زيدٌ»؛ لأنَّ المقتضيَ لحذفه الطول[5]، ولهذا لا يُحذف في نحو: «الذي هو قائم زيدٌ» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكّدون؟) يعني أن المانع من الحذف في المثال [عنده][6] ليس التوكيد كما زعموا، بل عدم طول الصلة، فإنَّ ضمير الصلة لا يحذف إلاّ به.

(وأمّا حَذْفُ الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافيَ بينهما؛ لأنّ المحذوف لدليل كالثابت)، هذا التدليل للشرط الثالث نظير تدليل الشرط الثاني بقوله: «ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله.

(ولِبَدْرِ الدين بن مالك مع والده) جمال الدين بن مالك (في المسألة بحث أجَادَ فيه[7]،) قال في شرح قوله:

وَحَذْفُ عَامِلِه المؤكّد امتَنَع وفي سِوَاه لِدَلِيل مُتَّسع

---

(1) الكتاب 2/ 247، والنص في الكتاب: «... والنصب على «أعنيهما» ولا قَدْحَ فيه، لأنّه ليس مّما يُمدح به...».

(2) منهم الفرّاء كما في الارتشاف 3/ 1249، والأصول في النحو 1/ 258.

(3) في (س) بزيادة: صدر بيت للأعشى.
- صدر البيت من المنسرح عجزه: وإنّ في السَّفْر ما مَضى مَهَلاً. وهو للأعشى في ديوانه ص 174، والدرر 1/ 287، وشرح الحماسة للمرزوقي 2/ 989، والكتاب 2/ 141، وشرح شواهد المغني 1/ 379، والأصول 1/ 247، والخصائص 2/ 373، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 4/ 376، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 15.

(4) انظر مغني اللبيب شاهد رقم (121).

(5) حاشية الدسوقي 3/ 359.

(6) في (س): (عند الأخفش).

(7) في (س) بزيادة: أي: أتى بالقول الجيد الحسن في ذلك البحث.

إنّه سهو منه، اليس في قولك: «ضرباً زيداً» مصدراً مؤكداً، وعامله محذوف وجوباً؟ وكذا «سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً»[1]، ودفعه ابن عقيل بأنّه ليس بصحيح، وما استدل به على دعواه ليس منه، وَذلك لأنّ «ضَرْباً زَيْداً» ليس من التأكيد في شيء، بل بمثابة «اضرب زيداً»، لأنّه واقع مَوْقِعَه، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد، لأنّ المصدر فيها نائب مَنَابَ العامِلَ، دالٌ على ما يدلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الْجَمْعُ بَيْنَهما المؤكّد، ويدل أيضاً على ان «ضرباً زيداً» ليس من المصدر المؤكد لعامله، أنّ المصدر المؤكد لا خلاف في انّه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل[2].

(الرابع:)

من شروط الحذف (الاّ يُؤدّي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنّه اختصار للفعل، وأمّا قول سيبويه في «زيداً فاقْتُلْه»، وفي «شأنَكَ والحجَّ»، وقوله:

يَأَيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونكما[3] إنـيَ رَأيـتُ النـاس يحمدونكا

يثْنُونَ خَيْراً ويُمَجِّدُونَكا

---

(1) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2/ 175، 176.

(2) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر 2/ 341، وشرح التصريح 2/ 291، وخزانة الأدب 6/ 194، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344، 2/ 276، والانصاف 1/ 228، واوضح المسالك 4/ 88، وشرح الأشموني 2/ 205، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 532، والصحاح (م ي ح) 1/ 600، والشاهد في « دلوي دونكما » حيث جاء معمول اسم الفعل مقدماً عليه.

- وفي (س) بزيادة: رجز لجارية من الأنصار، روي أنّها اقبلت بدَلْوِها عام الحديبية، وناجية بن جندب السلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في... ... يميح على الناس فقالت:... .

(3) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر 2/ 341، وشرح التصريح 2/ 291، وخزانة الأدب 6/ 194، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344، 2/ 276، والانصاف 1/ 228، واوضح المسالك 4/ 88، وشرح الأشموني 2/ 205، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 532، والصحاح (م ي ح) 1/ 600، والشاهد في «دلوي دونكما» حيث جاء معمول اسم الفعل مقدماً عليه.

- وفي (س) بزيادة: رجز لجارية من الأنصار، روي أنّها اقبلت بدَلْوِها عام الحديبية، وناجية بن جندب السلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في... ... يميح على الناس فقالت: ... .

قال ناجيه:

قَــدْ عَلِمَــتْ جَارِيَــةٌ يَمَانِيَــهْ   أنّي أنا الْمَـائحُ واسمِـي نَاجِيَـهْ
[وَطَعْنَــةٍ ذاتِ رَشَــاشٍ وَاهِيَــهْ   طَعَنْتُها تحت صُدُورِ العَادِيَـهْ][1]

قال الجوهري: المائح الذي يَنـزِلُ الْبِئْرَ فَيَمْلَـؤُ الـدَّلْوَ، وذَلِـكَ إذا قَـلَّ مَاؤُهَا[2]، (إنّ التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجَّ، ودُونَكَ دَلْوِي[3]، فقالوا: إنّما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنّما التقـدير: خـذ دلـوي، والـزمْ زيـداً، والـزم الحجَّ،) وإنّما قال: قالوا؛ لأنّ ظاهر/ كلام سيبويه إنّـه تفسير إعـراب، ولـذلك 418/ ب
نسب ابن مالك لسيبويه جواز إعمال اسم الفعل مضمراً[4]، (ويجـوز في «دلـوي» أن يكون مبتدأ، و«دونك» خَبَره،) قـال الرضـي: لا يتقـدم عنـد البـصريين ههنـا منصوبات أسماء الأفعال عليها، نظـراً إلى الأصـل، وجـوّزه الكوفيـون اسـتدلالاً بقوله:

يَاأيُّها المائح دَلْوِي دُونَكا

---

(1) ساقط من (س).
- وفي (س) بزيادة: قال السيوطي: المائح بالمهملة الميح، يقال مَاحَ إذا انحدر في الركى لملء الدلو.
- والبيتان من الرجز لناجية بن جندب السلمي في الدرر 2/ 340، والاستيعاب 4/ 1523.
وناجية هو: ناجية بن جندب بن عمير بن يعمر بن دارم بن عمرو بن واثلة بـن سـهم بـن مـازن بـن سلامان بن أسلم بن أفصى، وقيل: كان اسمه ذكوان فـسماه رسـول الله ناجيـة، إذ نجـا مـن قـريش، ويقال ناجية بن عمر وناجية بن عمير، وقد قيل: جنـدب بـن ناجيـة في بعـض روايـات في حديثـة في البُدْن، وهو حديث واحد، وناجية هو الذي تدلّى في البئر يوم الحديبية، مات في خلافة معاوية بالمدينة، انظر تهذيب التهذيب 10/ 399، وتهذيب الكمال 19/ 5/ والاستيعاب 4/ 1522.
(2) انظر الصحاح (م ي ح) 1/ 600.
(3) الكتاب 1/ 273، 274 «باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه «ما جرى منه الأمر والتحذير»».
- وفي (س) بزيادة: هذا مقول قول سيبويه.
(4) هذا الكلام للشمني، انظر حاشية الشمني2/ 246، وانظر رأي ابـن مالـك في شـرح الكافيـة الـشافية لابـن مالك1/ 462.

و«دونك» عند البصريين هنا ليس باسم فعل، بل هو ظرف خبر لـ«دلوي»، أي: دلوي قدّامك فخذها[1].

(الخامس:

أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلاّ في مواضع قَوِيَتْ فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل،) منها الجر بـ «من» مقدرة بعد «كم» الاستفهامية في نحو: «بكم درهم اشتريت؟»، ومنها حذف لام الطلب مطرداً عند بعضهم في نحو: «قل له يفعل»، ومنها حذف « أن » الناصبة في مواضع مخصوصة، (ولا يجوز القياس عليها،) أي: على تلك العوامل.

(السادس:

أن لا يكون عِوضاً عن شيء، فلا تُحذف «ما» في «أمّا أنتَ منطلقاً انطلقْتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا»،) قيل: هذا مخالف لما أسلفه في «ما» الزائدة[2] من أن أصله: إنْ كنت لا تفعل غيره، فهذا تصريح منه بأنّ العوض كلمة «ما» لا كلمة «لا»، وأجيب بأنّه لا مخالفة بين كلاميه؛ لاختلاف المعوض عنه، فإنّ «ما» عوض عن ما وقعت في موقعه، وهو «كنت»، ولا عوض عن منفيها، وهو «تفعل»[3]، (ولا التاء من «عِدَة» و«إقامة»، و«استقامة»،) وإنّما ذكر هذا على سبيل الاستطراد، وإلاّ فهو من وظيفة أهل الصرف[4]، (فأمّا قوله تعالى: ﴿ وإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾[5] فمِمّا يجب الوقوف عنده) [فلا يجوز أن يتعدّى ويُجعل أمراً يقاس عليه، لكنه يخالف ما نقل ممّا في شرح الشافية

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 88، 89.

(2) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 246.

(3) المجيب الشمني، نفس المصدر السابق.

(4) من قوله: «إنّما ذكر هذا» إلى هنا في (س) ذكره بعد قوله تعالى: «وإقام الصلاة».

(5) الأنبياء: 73.

ان الحكم][1] بـالتزامهم التعـويض في «إجـازة»[2] غـير مـسلم، لأنـه يجـوز تـرك التعويض في مصدر «أفعل»، تقول: «أريته إراء»، قال الله تعالى: (وإقامَ الصَّلاَة)، فإنْ قلت يُحمل المذكور على الشاذ قلت الحمل على الشائع أوْلى؛ لئلاَّ يلزم ورود القرآن على اللغـة النـادرة، وأيـضاً نـص النحـاة عـلى جـواز تركـه فـلا يخـالف النص،وعلى هذا ذهب الفرّاء على أن جواز ترك التعـويض مـشروط بالإضـافة، ليكون المضاف إليه سادّاً مسدّ التاء[3]، وعند سيبويه الجواز مطلقاً[4] ثابتاً، وقولهم «أريته إراءً» ـ كما ذكرنا ـ يقوى الأصح، (ومن هنا)، أي لأجل الشرط الـسادس (لم يُحذف خبر «كان» لأنـه عِـوَضٌ أوْ كـالعِوض مـن مـصدرها، ومـن ثمـةَ لا يجتمعان،) [أي: خبر «كان» ومصدرها][5]، وفي الأشباه قال ابن إياز: حذف خـبر «كان» ضعيف في القياس، وقلما يوجد في الاستعمال، (ومـن هنـا) عطـف عـلى «من هنا» (قال ابن مالك: «إنَّ العرب لم تقدِّر أحْرُفَ النداء عِوَضاً من «أدْعُـوا»، و«أنادي»، لإجازتهم حذفها[6]،) وفيه بحث مرَّ في اللام الجارّة[7].

(السابع والثامن:

أن لا يؤدي حذفه/ إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمـال 419 / أ العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ، ولِلأمرِ الأوّل مَنَـعَ البـصريون حَذْفَ مفعول الفعل الثاني من نحو: «ضَرَبني وضَـرَبْتُه زيـدٌ » لـئلاَّ يتـسلط) أي: الفعل الثاني (على «زيد»، ثم يُقطع عنه برفعه بالفعل الأوّل، ولاجتماع الأمرين)

---

(1) في (س): (فلا يجوز ان يتعدى في شرح الشافية، ويجعل امراً يقاس عليه).

(2) شرح شافية ابن الحاجب 1/ 163.

(3) انظر راي الفرّاء في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 225، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 165، وشرح الرضي على الكافية 2/ 205.

(4) الكتاب 4/ 83.

(5) في (س): (اي: من اجل انّ خبر «كان» عوض من مصدرها لا يجتمع الخبر مع المصدر، ولم يسمح أصلاً).

(6) انظر شرح التسهيل 3/ 385.

- وفي (س) بزيادة: اي: حذف حرف النداء.

(7) انظر بحث اللام الجارّة في مغني اللبيب 1/ 233.

تهيئة العامل[1] وإعمال العامل الضعيف (امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في «زيدٌ ضربتهُ»[2] لأنّ في حذفه تسليط «ضَرَبَ» على العمل في «زيد») وإن كان مقدماً عليه (مع قطعه عنه برفعه) برفعه على الابتداء، (وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حَمَلُوا على ذلك) أي: زيد ضربته («زيد ما ضربته»، و«هل ضربته» فمنعوا الحذف[3]، وإن لم يُؤَدِّ إلى ذلك)، المحذور المذكور في «زيد ضربته»[4] لأنّ «ما» و«هل» يمنعان ما بعدهما عن العمل فيما قبلهما، (ولذلك) أي: ولاجتماع الأمرين، وفي بعض النسخ وكذلك، أي: كما منع البصريون الحذف في «زيد ضربته»، (منعوا رَفْعَ «رأسها» في «أكلت السمكة حتى رأسها» إلاّ أن يُذكر الخبرُ فتقول: مأكولٌ)، لأنّه إذا لم يذكر[5] يلزم تهيئة «حتى»، و«أكلت» للعمل مع العطف عنه، وإعمال الضعيف وهو الابتداء[6] مع إمكان إعمال القوي وهو «حتى»، و«أكلت»، وقيل: لأنّ الجار لا يعمل إلاّ في المفردات، و«حتى» العاطفة لا تعطف إلاّ المفردات (ولاجتماعهما مع الإلباس)، أي: إلباس الفاعل بالمبتدأ (منع الجميع تقدم الخبر في «زيدٌ قامَ»)، أراد بالجميع جميع البصريين، وإلاّ فالكوفيون [يجيزون ذلك][7]، (ولإنتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو: «زيدٌ ضربَ عمراً»[8]، وإن لم يجز تقديم الخبر فأجازوا «زيداً أجله أحرز»[9])، فعل ماضٍ من الإحراز[10]، (وقال البصريون في نحو قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: مع قطعه.

(2) في (س) بزيادة: وهو ضمير المنصوب في «ضربته».

(3) في (س) بزيادة: أي: حذف المفعول فيهما.

(4) في (س) بزيادة: من لزم التسليط وإعمال الضعيف.

(5) في (س) بزيادة: له خبر.

(6) في (س) بزيادة: لكونها معنوياً.

(7) في (س): (يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك).

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/302.

(9) في (س) بزيادة: فزيداً مفعول احرز، واجله مبتدا، واحرز فعل...

(10) في (س) بزيادة: خبره.

.. .. بِمَا كَانَ إِيَّاهم عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا[1])

عجز بيت من الطويل صدره:

قَنَافِـذُ هَـدَّاجُونَ حَـوْلَ بُيـوتهم

قاله الفرزدق يهجو جريراً، وأراد بـ«عطيـة» أبـاه، وبـ«إيَّـاهم» رَهْطَـه، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل في طلبهم، والقنفذ يضرب به المثل في السـرى، يقال هو أسرى من قنفذ، وقنافذ خَبر لِـ«هم» محذوفاً، و«هَدَّاجُون» جمـع «هـدَّاج» بمعنى متحرك[2]، والمعنـى: إنَّ أبـا جريـر هـو الـذي عـوّدهم بـالفجور والخيانـة، [وقيل: يحتمل أن يكون مدحاً لقوم بأنهم يتفقـدون قاصـديهم ولا ينـامون عمـن ينزل بهم، والأوّل أقرب، قاله العيني[3]][4]، (إنَّ «عطية» مبتدأ، و«إيّاهم» مفعـولُ «عوّد»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن[5])، [وجوّز الرضي في البيـت زيادة «كان»][6]، قيل: وذلك منقوض بقولهم: المعمول لا يكون إلاَّ حيـث يكـون العامل، والبيت محمول على الضرورة، أوْ النذرة[7]، فلا يتوجّه حينئذٍ قوله: (وقد خَفِيَتْ هذه النكتة) بمعنى تجويزهم تقديم معمول الخبر/ على المبتدأ في نحو: «زيد ضرب عمراً» مع امتناع تقديم الخبر (على ابن عصفور فقال: «هربُوا مـن محـذور

---

(1) تقدم تخريجه.

(2) في (س) بزيادة: من هدج الظليم، إذا مشى في ارتعاش، وهو صفة للقنافذ، والباء في بما للسببية.

(3) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 190.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر رأي البصريين في شرح الرضي على الكافية 4/ 206، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 367، 368.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 206.

- ساقط من (س).

(7) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

- وهو أن يفصلوا بين كان» واسمها بمعمول خبرها[1]-) [فإنَّ][2] البصريين لا 419/ ب
يجيزون الفصل بينهما بغير الظرف، [وأجازه الكوفيون][3]، [كما في الرضي][4]،
(في محذور آخر، وهو تقديمُ معمول الخبر حيث لا يتقدم الخبر) إذا كان فعلاً
(وقد بيَّنا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله،) وذلك
المعنى مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه وإعمال الضعيف مع إمكان
إعمال القوي، وإلباس المبتدأ بالفاعل، (وهذا بخلاف علّة امتناع تقديم المفعول
على «ما» النافية في نحو: «مَا ضَرَبْتُ زيداً»، فإنّه لِنفس العلّة المقتضية لامتناع
الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية حشواً،) معترضاً بين العامل والمعمول.

(تنبيه:

ربما خُولِف مُقتضى هذين الشرطين، [السابع والثامن][5]، (أوْ أحدهما في
ضرورة، أوْ قليل من الكلام، فالأوّل كقوله:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا[6]) .. ..

صدر بيت، عجزه:

بالحقِّ لا يَحْمَدُ الباطل

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 1/ 393.
(2) في (س): (فإنهم).
(3) في (س): (خلافاً للكوفيين).
(4) ساقط من (س).
- انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 205، 206.
(5) في (س): (السابع هو القطع والثامن وهو إعمال الضعيف).
(6) البيت من السريع للأسود بن يعفر في شرح أبيات المغني 6/ 38، وبلا نسبة في المقرب ومعه مثل المقرب ص126، وشرح الكافية الشافية 1/ 149.

ومخالفة الشرطين فيه واضحة، فإنَّ الأصل: وخالد يحمده ساداتُنا، فَحذْفُ المفعول يؤدِّي إلى [تسليط «يحمد» على العمل في «خالد»][1]، وقد قُطع عن ذلك، ورُفع «خالد» بالابتداء فجمع الأمران.

(وقوله:

.. ..   كُلُّــــــه لم أصْـــــنَعِ)

تقدم شرحه في «كل»[2]، (هو في صِيَغِ العموم أَسْهَلُ، ومنه قراءة ابن عامر (وكُلٌّ وَعَدَ الله الحسنى)[3]

والثاني[4] قوله:

بعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِريـــنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهُ[5]

بيت مدرّج من مجزوء الكامل المرفَّل لعاتكة بنت عبدالمطلب، وقبله:

سَـــائِلْ بِنَـــا فِـــي قَوْمِنـــا   وَلْيَكْـــفِ مِـــن شَـــرٍّ سماعُـــه
قَيْـــساً وَمَـــا جَمَعُـــوا لنـــا   في مَجْمَـــعٍ بـــاقٍ شَـــنَاعُه

(1) في (س): (تسليط «يحمد» على الفعل في «خالد» النصب على المفعولية).

(2) بعض بيت من الرجز لأبي النجم، تقدم شرحه في روابط الجملة، وفي بحث «كل» شاهد رقم (332).

(3) الحديد: 10، وتقدمت هذه القراءة في روابط الجملة، وانظر المبسوط في القراءات العشر ص261.

(4) في (س) بزيادة: وهو ما خولف فيه مقتضى أحد الشرطين.

(5) البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب في الدرر 2/ 351، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 743، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 284، وأوضح المسالك 2/ 199، وشرح الأشموني 1/ 360، وشرح ابن عقيل 2/ 165، والشاهد في «لحوا شعاعه» حيث تنازع «لحوا، يعشى» في شعاعه فأعمل «يعشى» وأضمر في «لحوا» إذ أصله لحوه حيث حذف الضمير ضرورة.

فيـــــه الـــــــسَّنَوَّرُ والقَنَـــــــا والكَبْشُ متلمـع قناعـه بنـاي عنا[1]

و«قيساً» نصب بفعل دلَّ عليه «سائل»، وشناعه قبيحه، والـسَّنور الـدّرع، ومتلمّع من لَمَعَ إذا بَرَق[2]، و«بعكاظ» متعلّق به، أوْ«مجمع» وضمير «فيه» لِعكاظ أوْ لـ«مجمع»، واللّمح سرعة إبصار الشيء، وشعاعه فاعـل «يغـشى»، أي: شـعاع عكاظ، أوْ القناع، وهو ما يظهر مـن النـور، قـال الجـوهري: عكـاظ اسـم سـوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كـل سـنة فيقيمـون شـهراً، ويتبـايعون، ويتناشدون شعراً، ويتفاخرون، فلما جاء الإسلام هدم ذلك[3].

(فإنَّ فيه تهيئة «لَمَحُوا» للعمل في «شعاعُه» مع قطعه عن ذلـك بإعمـال «يُغْشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي)، لأنَّ العاملين فيه فعلان، فـلا قوة لأحدهما في أصل العمل، وإن رجّح البـصريون إعمـال الثـاني، والكوفيـون إعمال الأوّل في التنازع.

(وذكر ابن مالك في قوله:

عَمَمْـــتَهُمْ بالنَّـــدَى حتـــى غُـــواتُهُمْ فَكُنْتَ مَالِـكَ ذِي غَـيٍّ وذِي رَشَـدِ[4]

---

(1) في (س) بزيادة: سائل بنا، أي: عنّا، وليكْف من شرٍّ سماعه، اي: يكفي من الشرّ ان تتحدث به، وإن لم يكن له حقيقة.

- عاتكة بنت عبدالمطلب هي: عاتكة بنت عبدالمطلب بن هشام، شاعرة، وهي من عمّـات النبي - صـلى الله عليه وسلم - أختلف في إسلامها، وقال ابن سعد: أسلمت بمكة وهـاجرت إلى المدينـة. طبقـات ابـن سـعد 8/ 264، والإصابة 4/ 357، والأعلام 3/ 242.

(2) في (س) بزيادة: يُروى بالرفع خبراً عن الكبش، وبالنصب حالاً.

(3) الصحاح (ع ك ظ) 3/ 426.

(4) البيت من البسيط غير معروف قائله، فهوبلا نسبة في الجني الـداني ص 553، وشـرح التـسهيل 3/ 167، وحاشية الدسوقي 1/ 354، والشاهد في «حتى غواتُهم» في رواية الرفع حيث فيه تهيئة «حتى» للعمل ثم قطعها عنه.

تقدّم شرحه في «حتى»[1]./ 1 / 420

(إنّه يُروَى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة[2]، فإنْ ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأوّل) يعني ما خُولف فيه مقتضي الشرطين، فإنَّ الخبر بعد «حتى» غير مذكور، وفيه تهيئة «حتى» لِلْجرّ مع قطعها عنه، وإعمال الابتداء مع ضعفه، وترك إعمال «حتى» مع قوتها، (في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع الجر «حتى» والنصب) بالعطف على مفعول «عَمَمْتَ» (وقد رُويَا)، [فثبت هنا بمعنى صَحَّ، فشكُّه في ثبوت رواية الرفع لا ينافي جزمه بثبوتها في فصل «حتى» إذ الجزم به لا يقتضي صحّتها][3].

---

(1) انظر بحث «حتى» شاهد رقم (198).

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 167.

(3) في (س): (قيل: شك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الإمام العدل بثبوتها غير مناسب ومنافٍ أيضاً لجزمه بذلك في فصل «حتى»، وأجيب بأنّ الشك إنّما هو في الصحة على أن «ثبت» بمعنى «صحّ»).

وهذا القول للدماميني، والمجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 248.

أنَّهُ قد يُظَنُّ أنَّ الشيءَ مِنْ باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين أن يقولوا: «يُحْذَفُ المفعولُ اختصاراً واقتصاراً»، ويريدون بالاختصار الحذفَ لدليلٍ)، فلا يعارض هذا قوله في أول الخاتمة: وأمّا إذا كان المحذوف فضلة، فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل[1]، لجواز أن يوجد دليل من غير اشتراط، (وبالاقتصار الحذفَ لغير دليل) على المحذوف، ولا إرادة له، ويسمى متروكاً، وهو ما لا يبقى معناه، ولا أثره[2]، والمقدر والمطوي ينتظمان المحذوف[3]، (ويُمثّلونه بنحو: (كُلُوا واشْرَبُوا)[4]، أي: أوْقِعُوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدّى إلى إثنين «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[5] أي: تكنْ منه خِيلَةٌ) بالكسر مصدر «خَالَ» بمعنى ظنَّ.

(والتحقيق أن يُقال: إنّه تارة يتعلّق الغرضُ بالإعلامِ بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أَوْقَعَهُ أوْ مَن أوْقَعَ عليه، فَيُجَاءُ بمصدره)، أي[6]: بمصدر الفعل [الذي تعلّق الغرض بذلك][7] من غير تعيين فاعله الذي [أحْدث][8] ذلك الفعل [وَأَوْجَدَهُ][9]، ومفعوله الذي أوْقَع ذلك الفعل عليه مسنداً، أي: [منسوب][10] ذلك المصدر إلى فعل كَوْن عام، [فالمراد بالإسناد مجرد النسْبة والتعلّق، ومن لم يعتبر هذا قال:][11] وفيه قلب، والأصل: فَيُجَاءُ بفعل كوْن عام مسنداً إلى مصدر

---

(1) انظر الشرط الأوّل من شروط الحذف ...

(2) في (س) بزيادة: والمحذوف ما يبقى معناه ولا يبقى أثره.

(3) في (س) بزيادة: والمضمر هو الذي يبقى أثره ومعناه، قال السيد الشريف في «الم» من سورة البقرة قول الزمخشري فقدرها مجرورة بإضمار الباء القسمية لا بحذفها، إشارة إلى أن المضمر يبقى أثره دون المحذوف.

(4) البقرة: 60.

(5) انظر مجمع الأمثال 2/ 332، جمهرة الأمثال 2/ 263.

(6) في (س) بزيادة: يُؤْتى.

(7) في (س): (الذي تعلّق الغرض بالإعلام لمجرد وقوعه).

(8) في (س): أوْقع.

(9) في (س): (أي: احدثه وَأَوْجَدَهُ).

(10) ساقط من (س).

(11) ساقط من (س).

ذلك الفعل، فأوقع الباء موقع «إلى»، [وبالعكس][1]، [ومَن قال:][2] والصواب أن يقال: فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام[3]، [فكأنّه بَناهُ على قول ابن جني][4]: متى وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه[5].

(فيقال: «حَصَلَ حريقٌ») مصدر مثل: [وجيف][6]، (أوْ نَهْبٌ) إذا نهبَ زيدٌ ثياباً، وأنت إذا أُخبرتَ عن مجرّد وقوع النَهْب من غير تعلّق الغرض بأنّ الفاعل «زيدٌ» والمفعول «ثياب»، قلت: حصل نَهْب[7]، وإذا لم يتعلق الغرض بمن أوقع النَهْب قلتَ: نُهِب ثيابٌ، على بناء المفعول.

(وتارة يتعلّقُ بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فَيُقْتَصَرَ عليهما)، [أي: الفاعل والفعل][8] (ولا يُذْكَرُ المفعولُ)، مع إنَّ الفعل متعدٌ[9] (ولا يُنْوى إذ المُنوي كالثابت، ولا يُسمَّى محذوفاً)، [بل متروكاً فرقاً بينهما][10] (لأنَّ الفعل يُنَزَّلُ لهذا القصد/ منزلةَ مَا لاَ مفعول له، ومنه[11] (ربِّي الذي يُحْيِ وَيُميتُ)[12]) أي: يُحيي كلَّ مَيِّتٍ ويُميتُ كلَّ حيٍّ، ثم نزل منزلة اللازم، ومنه 420 / ب

---

(1) في (س): (وإلى موقع الباء).
- هذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني2/ 248.
(2) في (س): (ولعل ما قيل).
(3) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 248.
(4) في (س): (مبني على قول ابن جني).
(5) الخصائص 2/ 69، 82.
(6) في (س): (مصدر مثل: النَهيق)، وبزيادة: لا اسم فاعل بمعنى المحروق.
- والنَّجيف: النَّصْلُ العريض، والنَّجيف من السهام: العريض النَّصل، وانظر لسان العرب (ن ج ف) 9/ 324.
(7) في (س) بزيادة: فتأتي بمصدر وتُسند فعلاً عاماً مثل حصل إلى ذلك المصدر.
(8) في (س): (على ذكر الفعل والفاعل فقط).
(9) في (س): بزيادة: إليه.
(10) في (س): (بل يسمى متروكاً فرقاً بينه وبين المحذوف).
(11) في (س) بزيادة: أي: ممّا يتعلّق فيه الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل دون المفعول.
(12) البقرة: 258.

قال: أي: يُحيي كلَّ حيٍّ ويُميت كل ميّت[1] لقد عكس، ((هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ)[2]، (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا)[3]، (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ)[4]، إذ المعنى: ربّي الذي يَفعلُ الإحياءَ والإماتةَ، وهل يستوي مَن يتّصِفُ بالعِلْمِ ومَن ينتفي عنه العلمُ؟، وأوْقِعُوا الأكلَ والشربَ، وَذَرُوا الإسْرافَ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك[5]، ومنه على الأصحّ (ولَمّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ)[6] الآية، ألا تُرى أنّه عليه الصلاة والسلام، إنّما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّيادِ وقومُهُما على السَّقْيِ، [لا يكون][7] مَذُودِهما غَنَماً ومَسْقِيُّهم إبلاً، وكذلك المقصودُ من قولهما نَسْقِي السَّقْيُ، لا المسْقِيُّ)، هذا مسلك الشيخ عبدالقاهر والزمخشري[8] (ومَن لم يتاملْ قدّر: يَسقُون إبِلَهم، وتَذُودان غَنَمَهُم ولا نَسْقي غَنَمَنَا) هذا مذهب السكاكي، [فإنّه قال][9]: الحذف لمجرد الاختصار، والمراد يسقون مواشيهم، وتذُودان غنمهما، وكذا سائر الأفعال المذكورة في الآية[10]، قال التفتازاني: وهذا أقرب إلى التحقيق، لأنَّ الترحّم لم يكن من جهة صدور الذَّوْد عنهما، وصدور السَّقْيِ من الناس؛ بل من جهة ذَوْدهما غنمهما وسُقْيِ الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما، وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يَصح الترحم[11]، فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخَيْن وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما، [وقال صاحب

---

(1) قاله ابن الوحي: كذا في هامش المخطوط.

(2) الزمر: 9.

(3) الأعراف: 31.

(4) الإنسان: 20.

(5) في (س) بزيادة: هذا نشر على ترتيب اللف.

(6) القصص: 22.

(7) في (س): (لا لِكَوْن).

(8) انظر الكشاف 3/ 405، دلائل الإعجاز ص 161، 162، والمطوّل ص 197.
- وفي (س) بزيادة: واختاره المصنف.

(9) في (س): (لعله أراد بـ«من» صاحبَ المفتاح، فإنّه ذهب إلى أن الحذف...).

(10) انظر المطوّل ص 197.

(11) نفس المصدر السابق.

الأطول:][1] ويمكن تقوية الشيخين إن الترحم لصدور التذود للظلم عليهما، والسّقيُ للتعدي سواء كان[2] لغنمها أوْ لغنم غيرهما، والسّقي لمواشيهم أوْ مواشي غيرهم حتى لو كان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجباً للترحم[3].

(وتارة يقصدُ إسناد الفعل إلي فاعله، وتعليقه بمفعوله فيُذكَرَان نحو: (لاَ تأكُلُوا الرِّبَا)[4]، (ولاَ تقْرَبُوا الزِّنَا)[5] وقولك: «ما أحْسَنَ زيداً»، وهذا النوعُ الذي لم يُذكر مفعوله قيل: محذوف نحو: (مَا وَدَّعَكَ ربُّكَ ومَا قَلَى)[6]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه) [كوقوع الجملة صلة][7] أوصفة[8] (فيَحْصُلَ الجزمُ بوجوب تقديره، نحو: (أهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)[9]، (وكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)[10]، و:

ومَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ)

عجز بيت تقدم شرحه فيما يحتاج إلي الرابط[11]، قيل: فرض الكلام فيما إذا قصد إسناد الفعل إلي فاعله وتعليقه بمفعوله، فإذا لم يذكر حينئذٍ جَزَمْنَا بوجوب تقديره، لأنه مقتضي ذلك القصد سواء وُجِد في اللفظ ما يستدعيه[12]،

---

(1) في (س): (قال بعض المحققين).

(2) في (س) بزيادة: الذود.

(3) الأطول 1/ 518.

(4) آل عمران: 130.

(5) الإسراء: 32.

(6) الضحى: 3.

(7) في (س): (مثل وقوع الجملة صلة)، وبزيادة: محتاجة إلي الضمير.

(8) في (س) بزيادة: كذلك.

(9) الفرقان: 41.

(10) الحديد: 10.

(11) انظر ذلك فيما يحتاج إلي الرابط، وهو لجرير، صدره: حميتَ حِمَي تهامة بعد نجدٍ.

(12) في (س) بزيادة: نحو: (وعد الله الحسنى).

اولم يوجد نحو: [(وَمَا قَلَى)][1] وأجيبَ بأن القصد [مع حذف المفعـول][2] أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع، [فإنَّ في اللفظ ما يستدعيه/ جزم السامع بـه][3]، وإلاّ لم جزم[4].

(بَيانُ مكان المقَدَّر

القيَاسُ أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لـئلاً يخالفَ الأصـل مـن وجهين: الحذفُ وَوَضْعُ الشيء في غير محلّه، فيجب أن يقدَّر المفسَّرُ في نحو: «زيداً رايتُه» مقدماً عليه) أي: على «زيد»[5] (وجوَّز البيانيون تقديرَه متـأخراً عنـه[6])، اي: زيداً رايتُ رأيته (وقـالوا: [إنـه][7] يفيـد الاختـصاص حينـئذٍ، ولـيس كما تَوَهَّمُوا[8]) قيـل: بـل لـيس الأمـر كمـا تـوهم فـإنهم لا يقدرونـه مـؤخراً ليفيـد الاختصاص إلا عند وجود المقتضى لذلك[9]، وقد وافقهم على ذلك حيث قـال: (وإنما يُرتكبُ ذلك عند تَعَذُّرِ الأصلِ، أوْ عند اقتضاءِ أمْر معنـوي)، لـذلك فما وَجْه اعتراضـه عـليهم؟، [قيـل:][10] وجهـه أن كلامهـم يقتـضي جـواز تقـديره [مؤخراً][11] عند عدم ما يقتضي تأخيره، وعنده هو يجب تقديره مقدماً[12].

---

(1) في (س) بزيادة: (ما ودّعَكَ ربّك ومَا قَلى)، وهذا القول للدماميني انظر حاشية الشمني 2/ 249.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): (فإذا كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول).
(4) المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني2/ 249.
(5) في (س) بزيادة: فيقدَّر: رايت زيداً رايته.
(6) انظر المطوّل ص 198.
(7) في (س): (لأنه).
(8) في (س) بزيادة: الأمر.
(9) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 249.
(10) في (س): (واجيب).
(11) ساقط من (س).
(12) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني2/ 249.

(فالأول[1] نحو: «أيُّهم رأيتَه») فإن «أيَّهم» [منصوب بمقدر][2] يتعذر تقديمه عليه، (إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله[3]، ونحو: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)[4] فيمن نصب: إذ لا يلي «أمَّا» فعل) إلاّ مقروناً بحرف الشرط، نحو: (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ)[5] (وكُنَّا قَدَّمْنَا في) آخر الباب الثالث[6] (في نحو: «في الدار زيدٌ» أنَّ متعلَّق الظرف يقدَّرُ مؤخراً عن «زيد» ، لأنه في الحقيقة الخبر، وأصلُ الخبر، أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصلٍ آخرَ، وهو أنه عاملٌ في الظرف، وأصلُ العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلاَّ أنْ يُقَدَّر المتعلَّق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبر الفعليّ لا يتقدم على المبتدأ) عند البصريين (في مثل هذا، وإذا قلت: «إنَّ خلفك زيداً» وجب تأخير المتعلَّق، فعلاً كان أوْ اسماً[7]، لأن مرفوع «إنَّ» لا يسبق منصوبها[8])، ولا يضرّه تقديم الظرف نفسه، (وإذا قلت: «كان خلفَكَ زيدٌ» جاز الوجهان، ولو قدَّرته فِعلاً؛ لأن خبر «كان» يتقدم مع كونه فعلاً محمولاً على المذهب الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية[9])، [مخالف لقول ابن عصفور:][10] الصحيح المنع من تقديم الخبر في نحو: «كان زيد يقوم»؛ لأن الذي [استقر][11] في باب كان

---

(1) في (س) بزيادة: أي: ما فيه يقدَّر الأصل.

(2) في (س): (منصوب العامل).

(3) في (س) بزيادة: فتقديره: أيُّهم رأيتَ رأيتَهُ.

(4) فصلت: 17، وقراءة النصب لابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي، انظر مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص 134.

(5) الواقعة: 88.

(6) انظر آخر الباب الثالث في مغني اللبيب 2/ 513، 514.

(7) في (س) بزيادة: فيقال: إن خلفك زيداً حصل، أوْ حاصل.

(8) في (س) بزيادة: والخبر في المثال عامل الظرف حقيقة، فيجب تأخيره عن اسم «إن».

(9) في (س) بزيادة: كما تلتبس بها في نحو: زيد قام، أشار بذلك إلى الاختلاف في المسألة.

(10) في (س): (لكنه مخالف، قال ابن عصفور:...).

(11) ساقط من (س).

إنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها في: «كان يقوم زيد» لم يرجعا إلى ذلك[1].

(الثاني)، أي: ما فيه أمر معنوي لتقدير العامل [مؤخراً][2] (نحو: متعلَّق باء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدّره مؤخراً عنها[3]؛ لأن قريشاً كانت تقول: «باسم اللات والعُزّى تفعَلُ كذا»[4] فَيُؤَخِّرُون أفعَالَهم عن ذكر مَا اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم، فَوَجَبَ على المُوَحِّدِ أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض)، أي: الزمخشري (بـ(اقرأ باسْمِ رَبِّكَ)[5]، وأجاب بأنها أوّل سورة نزلت[6]، فكان [تقديم][7] الأمْر فيها بالقراءة أهَمّ[8]) [قال الشريف:][9] يعني أهَمّ/ من الأمر باختصاص القراءة، إذ لا يناسب المقام، فلا 421/ ب يرد ما توهّم من كون غير اسم الله أهمّ منه[10]، (وأجاب السكاكي بتقديرها متعلقة بـ(اقرأ) الثاني[11]، واعترض بعض العصريين) شهاب الدين الحلبي

---

(1) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 376.
- وفي (س) بزيادة: وأما ما قيل أنه يحتمل أن يكون هنا اسم كان ضمير الشأن، ويقوم زيد جملة فعلية خبراً عنه، ويحتمل ان يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً أخبر عنه بـ«يقوم» مقدماً عليه، فتجويز التقديم بوقع الإلباس بعد دخول الناسخ أيضاً فاحتمال بعيد، على أن المصنّف ذكر في بحث ضمير الشأن أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الكشاف 1/ 45، 46.

(4) في (س) بزيادة: أي: باسم العزى، كما في الكشاف.

(5) العلق: 1.

(6) في (س) بزيادة: هذا على قول، وقيل: إن أول سورة نزلت هي الفاتحة، وقيل: هي المدّثر.

(7) ساقط من (ظ) والتصويب من (س).

(8) الكشاف 1/ 46.

(9) ساقط من (س).

(10) انظر هامش المطول للسيّد الشريف ص 201.

(11) انظر قول السكاكي في المطول ص 201.
انظر معجم الأدباء 5/ 647، وبغية الوعاة 2/ 346، والأعلام 8/ 222.

المعروف بالسمين[1] (باستلزامه الفصل بين المؤكَّد وتأكيده بمعمول المؤكِّد[2]) بزنة اسم الفاعل (وهذا سهو منه[3]؛ إذ لا تأكيد هنا، بل أُمِرَ أوّلاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيَّدة، ونظيره [قوله تعالى:][4] (الذي خلق ۞ خلق الإنسان من علق)[5] ومثل هذا لا يسميه أحدٌ توكيداً[6]) وإن أراد بالتأكيد[7] مجرد تكرير لفظ الفعل، فلا محذور في الفصل بينهما أصلاً (ثم هذا الإشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده (لازم له) [أي: لذلك البعض][8] (على قوله: إن الباء متعلّقة بـ«اقرأ» الأوّل[9]) فإنه أثبت ذلك في إعرابه، ولم يعترض عليه، وإنما كان لازماً له (لأن التقييد الثاني) بهذا الفاصل بينه وبين [«اقرأ»][10] الأوّل (إذا مُنِعَ من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأوّل) يمنع من كون «اقرأ» الثاني توكيد.

(ثم لو سُلِّم) إنَّ هذا الإشكال ليس بلازم له (فَفَصْلُ الموصوف من صفته بمعمول الصفة الجائز باتفاق كـ«مررْتُ برجل عَمْراً ضارب» فكذا التوكيد، وقد جاز الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد في (وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ)[11]) قال الحلبي: العامة على رفع «كلهنَّ» توكيداً لفاعل «يرضين»، وقرأ أبوإياس بالنصب توكيداً لمفعول «آتيتهن»[12] (مع أنهما مفردان، والجمل أحْمَلُ للفصل.

---

(1) في (س) بزيادة: احمد بن يوسف صاحب إعراب القرآن المسمّى بالدر المصون، صنفه في حيات شيخه أبي حيان وناقشه فيه مناقشات غالبها جيدة، توفي سنة....

(2) الدر المصون 1/ 66.

(3) أي: من السمين.

(4) زيادة يقتضيها المقام.

(5) سورة العلق: 1، 2.

(6) في (س) بزيادة: لأن التاكيد تقوية ثابت فقط وفيه دلالة على معنى زائد.

(7) في (س) بزيادة: غير المصطلح بل....

(8) في (س): (أي: لبعض العصريين).

(9) الدر المصون 1/ 55.

(10) ساقط من (س).

(11) الأحزاب: 51.

(12) قال البيضاوي: «وتقدير الكلام: إن كان الله يريد انْ يغويكم فإنْ اردتُ انْ أنصح لكم لا ينفعكم نصحي، ولذلك تقول: لو قال الرجل: انت طالق إن دخلتِ الدار إنْ كلّمت زيداً، فدخلتْ ثم كلّمتْ لم تُطلّق...» انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 5/ 160.

وقال الراجز:

إذا ظَلِلْتُ الدهر أبكي أجْمَعَا[1]

وأوّله[2]:

يا ليتني كنتُ صبياً مرضعاً   تحملني الذلفاء حولاً اكْتعا
إذا بكيتُ قبّلتني أربعا[3]

الذلفاء بذال معجمة [وفاء][4] اسم امرأة، وإذا للشرط، وقبّلتني جوابه، وأربعاً، أي: تقبيلاً أربعاً، وإذن حرف جواب وجزاء وهنا جواب لشرط محذوف، أي: إن لَمْ يَكُن الأمرُ كذلك إذن ظَلِلتُ، وفيه شواهد أُخَر[5]: تأكيد النكرة وهو «حَوْلاً»، والتأكيد بـ«أكْتع» غير مسبوق بـ«أجْمع» [والتأكيد][6] بـ«أجْمع» غير مسبوق بـ«كل»[7].

(تنبيه

ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ شرطٌ على آخَرَ، نحو: «إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالقٌ» فإنَّ الجوابَ المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلُول عليه

---

(1) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر، وخزانة الأدب 11/ 382، والدرر 2/ 193، وشرح الأشموني2/ 339، وهمع الهوامع 2/ 564.

(2) في (س) بزيادة: فلذلك جزم، والتقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا، ومنهم من قال: الشرط الثاني متقدم في التقدير، فكأنه قال: إن تذعروا وإن تستغيثوا تجدوا.وهذه الزيادة في (ظ) ذكرها في الهامش.

(3) في (س): من الإغاثة.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: اي: زنتها.

(6) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 339، 340.

(7) رجز لابن دريد في شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي ص 20 ورواية البيت فيها «إنْ والت...» والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد بشرطين وهو «فقولا».- وفي (س) بزيادة: بيت من الرجز.

بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخّر عن القسم والشرط[1]، ولهذا) أي: لكون الجواب للشرط السابق (قال محققوا الفقهاء[2]) يعني من الشافعية[3] (في المثال المذكور أنها لا تطلّق حتى يُقدَّم) أي: المرأة المخاطبة بهذا المثال (المؤخر) بأن شربتْ ثم أكلتْ (وتؤخر المقدّم) هذا تأكيد للأول، (وذلك) أي: عدم الطلاق (لأن التقدير حينئذ) أي: حين إذا كان الجواب للشرط السابق (إنْ شربت/ فإن أكلت فأنتِ طالق)، قال الرضي: الشرط إذا دخل على الشرط، 422 / أ
فإن قصدتَ كوْن الثاني مع جزائِه جزاءً للأوّل، فلابُدَّ من الفاء في الأداة الثانية[4]، وإن قصدت الفاء أداة الشرط الثاني لتخلّلها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤها، فلا يكون فيها فاء[5]، وكذا إنَّ أكثر من شرطين، نحو: «إنْ سألت إن لَقِيتَني إنْ دخلت الدارَ أعْطِكَ،أي: إنْ دخلت الدارَ فإن لَقِيتَني فإن سَألتني أعْطِك، فقولك: فإن سألتني مع جزائه جواب «إن لقيتني» وهو جواب «إن دخلت»[6] (وهذا كله حَسَنٌ، ولكنَّهم جَعَلُوا منه قوله تعالى: (وَلاَ يَنفَعُكم نُصْحِي إنْ أَرَدْتُ أنْ أنصَحَ لَكُمْ إنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أن يُغْوِيَكُم)[7])، قال أبوالبقاء وهو حَنْبَلِيٌّ: حُكم الشرْطِ، إذا دخل على الشرط، أنْ يكون الشرطُ الثاني والجوابُ جواباً للشرط الأول، كقولك: إنْ أتيْتَني إن كلّمتني أكْرَمْتُك، فقولك: إنْ كلّمتَني أكرمتك جوابُ «إن أتيتني»، وإذا كان كذلك صَارَ الشرط الأوَّل في الذكر مؤخراً في المعنى حتى لو أتاه ثم كَلّمَه لَمْ يجبْ الإكْرامُ، ولكن إن كَلَّمَهُ ثم أتاه وجب إكرامُه، وعلَّةُ ذلك أنَّ الجواب صار مَعُوقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه قوله تعالى: (إن

---

(1) في (س) بزيادة: نحو: والله إن أتيْتَني لأتيتك.

(2) في (س) بزيادة: قيل.

(3) ذكر ذلك الدماميني، وذكر الشمني أن المراد بمحققي الفقهاء فقهاء الحنفية، انظر حاشية الشمني 2/ 250، 251.
وكلا القولين صحيح بدليل توافق قول أبي البقاء الآتي وهو حنبلي مع قول البيضاوي وهو شافعي.

(4) في (س) بزيادة: تقول: إن سألتك فإن أعطيتك فعليَّ كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال.

(5) في (س) بزيادة: فانشد البيت الآتي لابن دريد.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 465.

(7) هود: 34.

وقد جاء في القرآن منه قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾[1] ووافقه البيضاوي وهو شافعي[2]، (وفيه نظر، إذا لم يتوالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر:

إِنْ تُستَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ[3]

بيت من البسيط، قال العيني: والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد بشرطين وهو «تجدُوا»[4]، فالشرطان إذا كانا بالعطف يكتفي بجواب واحد، ويستغيثوا [من الاستغاثة][5]، وتذعروا مجهول من الذعر، وهو الفزع، ومعاقل [جمع معقل][6] وهو الملجأ، وزانها[7] فعْلُ ومفعول، وكَرَم فاعله، والجملة صفة معاقل[8].

(وقول ابن دُريد:

فإن عثرتُ بعدها إنْ وَأَلَتْ ... نَفْسِيَ من هاتا فقولا: لا لَعَا[9])

---

(1) الأحزاب: 50.
- وانظر البيان 2/ 28، 29.

(2) قال البيضاوي: «وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أنْ يغويكم فإنْ أردتْ أنْ انصح لكم لا ينفعكم نصحي، ولذلك تقول: لو قال الرجل: أنت طالق إن دخلتِ الدار إنْ كلّمت زيداً، فدخلتْ ثم كلّمتْ لم تُطلّق...» انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 5/ 160.

(3) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر، وخزانة الأدب 11/ 382، والدرر 2/ 193، وشرح الأشموني 2/ 339، وهمع الهوامع 2/ 564.

(4) في (س) بزيادة: فلذلك جزم، والتقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا، ومنهم من قال: الشرط الثاني مقدم في التقدير، فكأنه قال: إن تذعروا وإن تستغيثوا تجدوا.
وهذه الزيادة في (ظ) ذكرها في الهامش.

(5) في (س): من الإغاثة.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: أي: زنتها.

(8) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 339، 340.

(9) رجز لابن دريد في شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي ص 20 ورواية البيت فيها «إنْ والت...» والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد بشرطين وهو «فقولا».
- وفي (س) بزيادة: بيت من الرجز.

عثَرْتُ: زَلَلْتُ، «بعدها» [بعد هذه الواقعة][1] «إنْ وَالَتْ» إن طلبت النجاة، «مِن هَاتا» من هذه الواقعة، «فقولا لاَ لَعَا»، أي: لا انتعاش لَكَ، يقال للعاثر: لعاً لَكَ، وهو دُعاء لَهُ بأن يَنْتعِشَ، أي يرتفع، (إذ الآية الكريمة لم يُذكَر فيها جواب)، [علة][2] لعدم توالي الشرطين[3] (وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى) وهو «لا ينفعكم نصحي» (للشرط الأوّل) متعلّق بجواب، وإنما قُيِّد بالمعنى لأن الجواب لا يتقدم على الشرط (فينبغي أن يُقدَّر إلى جانبه)، أي: جانب الشرط الأوّل (ويكون الأصل: إنْ أردْتُ أن أنصحَ لكم فلا ينفعكم نُصحي إنْ كان الله يريد أن يغويكم، وأمّا أن يُقدَّر الجوابُ بعدهما)، أي: بعد الشرطين (ثم يُقَدَّر بعد ذلك) التقدير (مُقَدَّماً إلى جانبَ الشرطِ الأوّلِ، فلا وجهَ له)، فيه تعريض للبيضاوي، حيث/ قدّر: إنْ كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي. 422 / ب

(بيانُ مِقْدَارِ المقَدَّر

ينبغي تقليله [بما أمكنَ][4] لِيَقِلَّ مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضَرْبي زيداً قائماً»: ضَرْبُه قائماً[5] أوْلَى من تقدير باقي البصريين: حاصل إذا كان ـ أوْ إذ كان ـ قائماً) يعني في المستقبل، وفي الماضي[6] (لأنه قدّرَ اثنين) الضرب والضمير (وقدّروا خمسة:) حاصل، وكان، والمستتر فيها، وإذا،

---

[1] في (س): أي: (بعد هذه الواقعة).

[2] في (س): (تعليل).

[3] في (س) بزيادة: في الآية.

[4] في (س): (مَا امكن).

[5] قال الرضي: «وذهب الأخفش إلى انَّ الخبر الذي سدّت الحالُ مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيداً ضربُه قائماً» انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 277، وفي الارتشاف 3/ 1092 «...والأخفش الأصغر إلى أنه لا خبر له...».

[6] في (س) ذكرها هذا بعد قوله: حاصل إذا كان، أ، إذا كان قائماً، وبزيادة فلا يكون إلاّ قائماً.
- انظر تقدير البصريين في شرح الرضي على الكافية 1/ 277.

وإذ، (ولأن التقديرَ من جنس اللفظ) السابق (أولى) من التقدير [من غيره][1]، [وفيه مذاهب][2]، [فذهب البصريون][3] إلى أن تقديره: «ضربي زيدٌ حاصل إذا كان قائماً» بجعل «قائماً» حالاً، و«كان» تامة، و«إذا» ظرفاً [مستقراً][4] خبراً للمبتدأ الذي ليس بجثة، وقال الكوفيون[5]: ضربي زيداً قائماً حاصل بجعْل «قائماً» من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم حذف الخبر وجُوباً من غير سَدِّ شيءٍ مَسَدَّه، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه، بدلالة الاستعمال، وقيل: تقديره: ضربي زيداً ضربه، أو ضربي قائماً، بحذف مصدر مصدر مثله واقعاً خبراً، وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، وضَعْفُهما ظاهرٌ، ذكره الفاضل الهندي، وهذا الأخير ذهب إليه ابن دستوريه، وابن بابشاد[6]، وبناء على أن معنى « ضربي زيداً قائماً: اضربه قائماً، وضَعْفُه ظاهر، إذ لا خلاف بين الجميع إنَّ معناه: [ما اضربُ زيداً قائماً][7]، وهذا المعنى المتّفق عليه لا يُستَفاد إلاّ من تقدير البصريين والأخفش، نعم يرد على الأخفش إن حذف المصدر مع بقاء معمول [ممتنع عندهم][8]، إذ هو بتقدير «إن» وصلتها، والموصول لا يحذف، [لكن لا بأس بحذفه إذا قامت قرينة دالة عليه][9] كما قال سيبويه في باب المفعول معه: إن التقدير «مَالَكَ وزيداً»: مَالَكَ وملابَستك زيداً ذكره الرضي[10]، (وكان تقديره)، أي: تقدير الأخفش (في «أنت مني فرسخان»: بُعْدُكَ مِنّي فرسخان[11]، أوْلَى من تقدير الفارسي: أنت مِنّي ذو

---

(1) في (س): (من جنس اللفظ المذكور)، وبزيادة: للاستئناس والدلالة على المقدر بخلاف عدم المجانسة.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (قال الفاضل الهندي: ذهب البصريون).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: تقديره.

(6) انظر رأي ابن بابشاد وابن دستوريه في شرح الرضي على الكافية 1/ 277، والارتشاف 3/ 1092.

(7) في (س): (ما اضرب زيداً إلاّ قائماً).

(8) في (س): (وذلك عندهم ممتنع).

(9) في (س): (إلاّ أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه).

(10) شرح الرضي على الكافية 1/ 279، وانظر الكتاب 1/ 309.

(11) هو موافق لتقدير ابن مالك في شرح التسهيل 1/ 322.

مسافةِ فَرْسَخَيْن؛ لأنه قدَّر مُضافاً لا يحتاج معهُ إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرفُ) [بناءً على أنّ البعد مصدر أُريد به محله، والظرف يكفيه رائحة الفعل، فلا يحتاج إلى تقدير مضاف آخر ليصحّ الإخبار عنه، أي: مسافة بعدك مني فرسخان، كما قيل][1]، (والفارسي قدّر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث، وضُعّفَ قولُ بعضهم في (وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِم العجل)[2]، إن التقدير: حُبُّ عبادة العجل[3]، والأَوْلَى تقدير الحُبُّ) لقلّته[4]، [لكن يرد عليه أن المنع عليهم مجرد حبّ العجل بدون عبادة له][5]، (وضُعّفَ قول الفارسي ومَنْ وافقه في (واللَّائِي يَئِسْنَ)[6] الآية: إنّ الأصل : واللّائِي لم يحضْنَ فَعِدَّتهن ثلاثةُ أشهر[7]، والأَوْلَى أن يكون الأصلُ:/ واللائي لم يَحِضْنَ كذلك)، [لما ستعرف][8]، (وكذا ينبغي أن يُقدر في نحو: «زيدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جميلاً وبخالد سوءاً وبكر») عطف على «زيد» فهو مبتدأ [حذف خبره][9] بقرينة ما قبله[10] (أي: كذلك، ولا يُقدَّر عَيْنُ المذكور) بأن يقال: «بكر صنع بعمرو جميلاً وبخالد سوءاً» (تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصلَ في الخبر الإفراد، ولأنه لو صرّح بالخبر لم يُحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار. 423 / أ

وَلَكَ أن لا تُقدِّر في الآية شيئاً البَتَّةَ، وذلك بأن تجعَلَ الموصولَ) وهو «واللّائي لم يحضْنَ» (معطوفاً على الموصول،) يعني «واللّائي يئسْنَ» عطف المفرد

---

(1) في (س): (قيل بل يحتاج إلى تقدير مضاف آخر ليصحّ الإخبار عن البعد، أي: مسافة بعدك مني فرسخان، وأجيب بأن البعد مصدر أريد به محلّه فَصَحّ الإخبار عنه وتعلّق «منّي» به، لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل)، وهذا القول للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 252.

(2) البقرة: 93.

(3) لعلّ من البعض ابوحيان، انظر البحر المحيط 1/ 486.

(4) في (س) بزيادة: وفيه إن التقدير الأول أُدخل في الذمّ والتشنيع عليهم.

(5) في (س): (على انه ليس المنع عليهم مجرد حبّ العجل بدون عبادة له).

(6) الطلاق: 4.

(7) انظر الإيضاح ص 94.

(8) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: لأن فيه تعليل الحذف؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد.

(9) في (س): (خبره محذوف).

(10) في (س): ذكرها بعد قوله: أي: كذلك.

على المفرد (فيكون الخبر المذكور) [يعني][1] «فَعِدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهُر» [خبراً][2] (لهما معاً[3]) واستحسنه الحلبي، لكنّه قال: وأكثر ما فيه توسيط [الخبر بَيْنَ][4] المبتدا ومَا عُطف عليه (وكذلك تصنع في نحو: «زيدٌ في الدار وعمرو»[5] ولا يَتأتّى ذلك) أي: عطف المبتدأ على المبتدأ، وعطف مفرد على مفرد، وكون المذكور خبراً [لهما][6] (في المثال السابق) وهو «زيدٌ صَنَعَ بعَمْرٍو جميلاً وبخالد سوءاً وبكْرٌ» (لأن إفراد فاعل الفعل) [يعني][7] المستكن في «صَنَعَ» (يَأْبَاهُ) أي: [ذلك][8] العطف بخلاف الآية فإن الخبر فيها مشتمل على ضمير الجمع، فلا مانع من عطف المفرد على المفرد (نَعَم، لك أن تُسَلِّمَ فيه) أي: في المثال السابق (من الحذف بأنْ تقدِّرُ العطف) أي: عطف « بكر» (على ضمير الفِعل لحصُولِ الفَصْلِ بينهما) بأشياء متعددة (فإنْ قُلْتَ: لو صَحَّ ما ذكَرْتَه في الآية والمثال السابق) يعني «زيدُ في الدار وعمرو» (لَصحَّ «زيدٌ قائمان وعمرو» بتقدير: «زيد وعمرو قائمان») فإن تقدير المثال السابق [هكذا:][9] «زيدُ حَاصِلان في الدار وعمرو» (قلت: إن سُلِّمَ منعه فَلِقُبْحِ اللفظ، وهو منتَفٍ فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله:

ولَستُ مُقِراً للرجال ظُلاَمَةً ... أبى ذاك عَمِّي الأكرَمَان وخاليا[10]

(1) في (س): (وهو قوله تعالى).
(2) ساقط من (س).
(3) في (س) بزيادة: وقد.
(4) زيادة يقتضيها المقام، والتصويب من الدر المصون 6/ 330.
(5) في (س) بزيادة: وقيل: ومن جوّز في مثله أن يكون «في الدار» خبراً عنهما، فقد جوّز تقدير الكلام هكذا: زيد حصلا، أو حاصلا في الدار وعمرو، فيلزمه تجويز أن يقال: زيد قاما وعمرو، وفساد ذلك مما ليس فيه شبهة، ويشير المصنف إلى دفعه.
(6) في (س): (منهما).
(7) في (س): (وهو).
(8) ساقط من (س).
(9) ساقط من (س).
(10) البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 371، وشرح الأشموني 2/ 61، وهمع الهوامع 3/ 156.

بيت من الطويل، قال السيوطي: الأكرمان صفة لـ«عمّي» و«خالي» تَقَدَّمَتْ على أحد الموصوفين، وعلى ذلك استشهد به، وعلى هذا [فلا يكون مما نحن فيه][1] وهو الخبر، قيل: ولهذا قال: يَشْهَدُ[2].

(وقد جَوَّزوا في «أنتَ أَعْلَمُ وزيدٌ» كونَ «زيدٌ» مبتدأ حُذف خبرُه) تقديره: أنتَ أعلم وزيد أعلم، (وكونَه عطفاً على «أنت»، فيكونُ خبراً عنهما،[3]) لأن اسم التفضيل هنا لا يُثنّى ولا يُجمع، [وقد مرّ في الواو أنه استظهر كون الواو في «أنت أعلم ومالك» بمعنى باء الجر][4].

(بيان كيفية التقدير

إذا استدعَى الكلامُ تقديرَ أسماء متضايفَةٍ) [أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بقرينة مثاله][5] (أوْ موصوفٍ وصفةٍ مضافةٍ، أوْ جارٍّ ومجرورٍ مُضْمرٍ عائدٍ على مَا يحتاجُ إلى الرابط فلا يُقَدَّر) جواب (إذْ أنَّ ذلك) أي: الجار والمجرور (حُذِفَ دُفعة واحدة)، كما قدّره سيبويه (بل على التدريج) كما ذهب إليه الأخفش[6][7].

(فالأوّل[8]: نحو: (كَالَّذِي يُغْشَى)[9]، أي: كدَوَرَانِ عَيْنِ الذي.

والثاني[10] كقوله:

---

(1) في (س): (وعلى هذا يكون البيت مما فيه الكلام).

(2) انظر همع الهوامع 3/ 156.

(3) في (س) بزيادة: أي: فيكون «أعلم» خبراً عن «أنت» وما عطف عليه.

(4) في (س): (وفيه أنه قد استظهر في بحث الواو أن يكون الواو بمعنى باء الجر في «أنت أعلم ومالك».

(5) في (س): (فلا بدّ من حمل الجمع هنا على التغليب، أوْ على ما فوق الواحد حتى يستقيم مثاله).

(6) قد سبقت الإشارة إلى قول سيبويه والأخفش في مبحث « الأشياء التي تحتاج إلى ربط »، وانظر الكتاب 1/ 386، ومعاني القرآن للأخفش 1/ 258.

(7) في (س) بزيادة: واختاره المصنف، وقد مرّ تفصيله في الأشياء التي تحتاج إلى الرابط.

(8) في (س) بزيادة: أي: تقدير الأسماء المضافة.

(9) الأحزاب: 19.

(10) في (س) بزيادة: أي: تقدير الموصوف والصفة المضافة.

إذا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ منهما ... نَسِيمَ الصَّبا جَاءتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ)

بيت من معلّقة امرأ القيس، وقبله:

كَدَأبِكَ مِن أمِّ الحُوَيْرِثِ قبلَها ... وَجَارتِها أُمِّ الرَّباب [بِمَأسَلِ][1]

الدأب العادة، والمأسل بفتح السين جبل بعينه[2]، وضمير قامتا لأمّ الحُوَيْرِث وأمُّ الرباب، وتَضَوَّعَ المسك، أي: [انتشرت][3] رائحته، والريا الرائحة الطيبة، والقرنْفُل معروف، ونسيم الصَّبَا نصْب على المصدر بتقدير موصوف وصفة مضافة (أي: تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّع نسيم الصبا.

والثالث[4]: كقوله تعالى: (واتَّقُوا يَوماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيْئاً)[5] أي: لا تجزي فيه، ثم حُذفت «في» فَصَارَ: لا تجزيه، ثم حُذف الضمير منصوباً، لا مخفوظاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حُذفا دفعة واحدة[6]، ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: «والثاني قولُ نحويٌّ آخر، وقال: أكثرُ أهل العربية منهم سيبويه والأخفش بجواز الأمران» انتهى[7]، وهو قول غريب،) [وقد مرّ هذا فيما يحتاج إلى الرابط][8].

(ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن.

---

(1) ف (س): (بماسك).

(2) في (س) بزيادة: وبكسرها ماء يعنيه، والرواية بفتح السين.

(3) في (س): (إنتشار).

(4) في (س) بزيادة: يعني ما استدعى تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط.

(5) البقرة: 48.

(6) تقدّمت الإشارة إلى قول الأخفش وسيبويه، انظر ما تقدّم، وانظر مبحث «الأشياء التي تحتاج إلى الرابط».

(7) الأمالي الشجرية 1/6، وانظر نقل المصنف لنص ابن الشجري في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى الرابط.

(8) ساقط من (س)، وبزيادة: والمخالفة بين النقلين عن سيبويه والأخفش ظاهرة.

فيُقَدَّرُ في «ضربي زيداً قائماً»: ضربُه قائماً، فإنه من لفظ المبتدا، وأقلُّ تقديراً، دون «إذ كان»، أوْ «إذا كان»، ويُقدَّر «اضْرِبْ» دون «أهِنْ») أمْرٌ من الإهَانة (في «زيداً اضْربْهُ».

فإنْ مَنَعَ من تقدير المذكور مَعْنىً أوْ صناعةٌ) فاعل «مَنَع» (قُدِّرَ مَا لاَ مانِعَ له، فالأوّل[1] نحو: «زيداً اضْرِبْ أخاه» يُقدَّر فيه «أهِنْ» دون «اضْرِبْ») [لأن][2] تقديره يؤدي إلى الأمر بـ«ضَرْب زيدٍ»، والمقصود الأمْر بـ«ضَرْب الأخ» [وفيه مَا مَرَّ في بحث « مَا »][3] من أنّ العرب محميّون عن الخطأ في الألفاظ دون المعاني[4]، [ونُقِل عنه][5] أنه قال: لو قدرت العامل في «زيداً ضربت أخاه» لفظ «ضربت» لم يكن عندي بعيداً، ويكون ذلك الضَّربُ كناية عن الإهانة، والضّرب المذكور كناية عن الضّرب الحقيقي[6]، [واعترض بأنه مخالف لما تقدم من أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طِبْق المحذوف، وَبأنَّ الضّرب المذكور ليس بكناية[7]، والجواب عن الأول إنه مَشى هنا على رأي من لا يشترط التطابق المعنوي، وعن الثاني أنه محمول على المشاكلة][8] (فإن قلت: «زيداً أهِنْ أخاه»، قدَّرت «أهِنْ» والثاني[9]: نحو:«زيداً امْرُرْ به» تُقَدِّر فيه «جَاوِزْ» دون «امْرُرْ»، لأنه لا يتعدى بنفسه، نَعَمْ، إنْ كَانَ العامل ممّا يتعدى تارة بنفسه وتارة/ بالجار، نحو «نَصَحَ» في قولك: «زيداً 423 / ب

---

(1) في (س) بزيادة: مثال المانع المعنوي.

(2) في (س): (فإن).

(3) في (س): (وفيه بحث ما مرّ من...).

(4) انظر مبحث «ما» في مغني اللبيب 2/ 334.

(5) في (س): (ونقل عن المصنف).

(6) انظر حاشية الشمني 2/ 252.

(7) المعترض الشمني، انظر حاشية الشمني2/ 252.

(8) في (س): (وفيه بحث، امّا اوّلاً فلأنّه يخالف ما سبق من شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف، إلاّ أن يقال: إنه مشى هنا على رأي من لا يشترط التطابق المعنوي، وأمّا ثانياً: فلأنه الضرب المذكور ليس بكناية، إلاّ أن يحمل على المشاكلة.

(9) في (س) بزيادة: أي: مثال المانع الصناعي.

«نصح» في قولك: «زيداً نصحتُ له» جازَ أنْ يُقَدَّر: «نَصَحْتُ زيداً»، بل أَوْلى من تقدير غير الملفوظ[1]) مثل: «صادفتُ زيداً نصحتُ لَهُ»[2].

(ومما لا يُقدَّرُ فيه مِثْلُ المذكور لمانع صناعيٍّ قوله:

أَيُّهَـا المـائِحُ دَلْـوِي دُونَكُمَـا[3]

إذا قُدِّرَ «دلوي» منصوباً) بالأمر مرفوعاً على أنّـه مبتـدأ خـبره «دُونَـكَ» (فالمُقَدَّر «خُذْ» لاَ «دُونك»، وقد مضى) [في رابع شرط الحذف][4].

(وقوله:

وَأَضْـرَبَ مِنَّـا بالسـيوفِ القَوَانِسـا[5])

عجز بيت من الطويل لعباس بن مرداس[6]، صـدره:

---

(1) في (س) بزيادة: به.

(2) في (س) بزيادة: فإن التقدير الملفوظ مهما امكن يُرجَّح على غيره.

(3) سبق تخريجه في الشرط الرابع من شروط الحذف.، وفي (س) بزيادة: إسقاط حرف النداء هنا في اوّله يُوهم انه نصف بيت من الرمل، وليس كذلك كما مرّ.

(4) في (س): (وقد مضى في الشرط الرابع من شروط الحذف الثمانية).

(5) عجز بيت من الطويل صدره:

اكَـرُّ وَاحْمَـى للحقيقـة مـنهم

وهو للعباس بن مرداس في الأصمعيات ص 172، وحماسة البحتري ص 64، وخزانة الأدب 7/ 10، 8/ 321، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 4/ 1700، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 344، وأمالي بن الحاجب 2/ 158، وشرح الأشموني 2/ 60.

(6) في (س) بزيادة: السلميّ.

س بن مرداس هو: ابوالهيثم عباس بن مرداس بن ابي عامر بن رفاعة بن حارثة بن عبد عبس بن سُليم، ويقال له: ابوالفضل، شاعر مخضرم، وهو احد فرسان الجاهلية وشعرائهم المعدودين، وأمه الخنساء.

انظر طبقات بن سلام ص 29، والشعر والشعراء ص 184، والموشح ص 106، 127.

أكَرُّ وَأَحْمَى للحقيقة منهم[1]

والكَرُّ الرجُوع، والحمَاية المنْعُ، والحقيقة ما يحقُّ على الرجل أن يحميه، والقوانس جمع «قَوْنَس» وزان «كَوْثَر» يُطلق على أعْلى البَيْضَة من الحديد، وعلى عَظْم نَاتٍ بين أذنيْ الفَرسِ (الناصب فيه فعل محذوف) [هو «نضْرِبُ» بدلالة «أضْرَبَ»][2] (لا اسم تفضيل محذوف، لأنّا فَرَرْنَا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يَعْمَلُ فيه المقدّر) [لأن « أفْعَلَ مِنْ »][3] لاَ يعمل إلاّ في النكرات.

(وقولك: «هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهماً» التقدير: أعطاه، ولا يُقدّر اسم فاعل؛ لأنك إنما فَرَرْتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرّد من «ال»، وقال بعضهم في قوله تعالى (لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا)[4]: إنَّ الواو للقسم[5]، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجبُ أن يُقدَّر: والذي فَطَرَنا لا نُؤْثِرَكَ؛ لأن القسم لا يُجابُ بـ«لن» إلاَّ في ضرورة كقول أبي طالب:

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إليك بجَمْعِهِمْ — حتى أُوَسَّدَ فِي الترابِ دَفِينَا[6])

---

(1) في (س) بزيادة: وقبله:

فلم أرَ مثل الحي حيّا مصبحا — ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

يقول: لم أرَ مغاراً عليه كالحيّ الذين صبحناهم، ولا مغيراً مثلنا يوم لقيناهم، والمراد بالحيّ أعداؤه، والمصبح الذي يُؤتى صباحاً.

(2) في (س): (الناصب فيه فعل محذوف دلّ عليه قوله: «أضْرَبَ» وهو «نضرب» على صيغة المضارع المتكلم).

(3) في (س): (وذلك لأن «أفْعَلَ» الذي يتمُّ بـ«من»).

(4) طه: 72.

(5) قال أبوحيان في البحر المحيط 6/ 243: «قيل: الواو للقسم، وجوابه محذوف...».

(6) والشاهد في وقوع «لن» جواباً للقسم في الضرورة.

تقدم شرحه في «لن»[1].

([وقال الفارسي ومتابعيه في ﴿ واللائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[2]: التقدير: فعدتُهنّ ثلاثة أشهر[3]، وهذا لا يَحْسُن وإن كان ممكنا؛ لأنه لو صُرِّحَ به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك ولا تُعاد الجملة ثانية][4]).

(إذا دَارَ الأمرُ بين كَوْنِ المحذوفِ مبتدأ وكونه خبراً فأيُّها أوْلَى؟

قال الواسطي[5]: الأوْلَى كونُ المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبرَ محطّ الفائدة، وقال العبديّ) أحمد بن بكر[6] تلميذ السيرافي، مات ست وأربعمائة (: الأولى كونُه الخبرَ؛ لأنّ التجوّز في آخر الجملة أسْهَلُ،) قيل: هنا سؤال أوْرده بعض الفضلاء وهو: كيف جاز في كلام واحد أنْ يقدَّر المسند تارّة، والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ والجواب أن ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن، فباعتبار كل قرينة يتعيّن محذوف[7]، (نقل القولَيْن إيازَ[8]،) حسين بن بدر، مات سنة إحدى وثمانين وستمائة[9].

(ومثال المسألة: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[10]، أي: شأني صبرٌ جميل، أوْ صَبرٌ جميل أمْثَلُ من غيره،) الأحسن تقدير: صبر جميل لي؛ لأنّه مصدر، والأصل فيه

---

(1) انظر بحث «لن» شاهد رقم (464).

(2) الطلاق: 4.

(3) الإيضاح: 94.

(4) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 709.

(5) والواسطي هو: القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور، ويكنّى أبا محمد، نحويّاً، لغوياً، أديباً فاضلاً، أخذ عن ابن شيب، وهبة الله بن أيوب، توفي سنة 626 هـ صنّف شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وشرح المقامات على حروف المعجم. فوات الوفيات 3/ 129، وبغية الوعاة 2/ 260، والأعلام 5/ 180.

(6) في (س) بزيادة: أحد أئمة النحاة.
- وقد تقدمت ترجمته.

(7) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 252.

(8) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ص 76، رسالة ماجستير بالجامعة الأسمرية (2006)، وانظر شرح اللمع في النحو للواسطي ص33.

(9) في (س) بزيادة: سنة 681.

(10) يوسف: 18، وتقدمت في الجهة الخامسة مما يدخل الاعتراض على المعرب من جهته.

النصب[1]، وقد قرئ به كما في «الحمد لله»، وأشار بتقديم بيان حذف المبتدأ إلى أنه مرجح، وقد ذكر في [المطوّل][2] لترجيحه ستة أوجه[3]، وقد يقال: إن حذف الخبر هنا أجمل، لأن المقصود الأظهر/ من الكلام وهو توطين النفس على الصبر، 424 / أ ويرجحه وربٌ واحدٌ يعدل ألفاً.

(ومثله: (طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ)[4]، أي: الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرتابُ فيها، ولاَ إيمان) أي: تصديق باللسان (لا يُواطِئه القلبُ، أوْ طاعتكم طاعة معروفة، أي: عُرِفَ أنها بالقول دون الفعل، أوْ طاعة معروفة أمثلُ بكم من هذه الأَيْمَانِ الكاذبة[5]) جَمْع يمين.

(ولوْ عَرَضَ ما يُوجبُ التعيين عُمِل به، كما في «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» على القول بأنهما جملتان،) فعلية واسمية على أن «زيد» خبر مبتدأ محذوف وجوباً لاَ مبتدأ خبره محذوف كذلك (إذْ لاَ يُحذف الخبر وجوباً إلاَّ إذا سدَّ شيء مسدّه،) احترز بهذا القول [عن القول:][6] بأن «زيداً» مبتدأ مؤخر خبره «نعم الرجل»[7] (ومثله «حبذا زيدٌ» إذا حُمِلَ على الحذف،) أي: على حذف المبتدأ، واحترز به [عن القول][8]: بأن «زيداً» عطف بيان لفاعل «حبّ» وهو «ذا»[9]، [وعن القول][10]: بأن «ذا» زائدة و«زيد» فاعل «حبَّ»، [ذكره الهندي][11].

---

(1) في (س) بزيادة: فالأصل: فاصبر صبراً جميلاً، عَدَلَ إلى الرفع لإفادة الدّوام، والشائع في العدول جعل معمول الفعل خبراً عن المصدر.

(2) في (س): (صاحب المطوّل).

(3) المطوّل ص 142.

(4) النور: 53.

- وفي (س) بزيادة: يعني في قوله تعالى: (واقسموا بالله جهد أيمانهم)، قل: لا تقسموا طاعة معروفة.

(5) في (س) بزيادة: بفتح الهمزة.

(6) في (س): (على قول من قال).

(7) هذا مذهب سيبويه والأخفش، انظر الكتاب 2/ 176.

(8) في (س): (ما قيل).

(9) انظر الارتشاف 4/ 2060.

(10) في (س): (أوْ قيل).

(11) ساقط من (س).

- في الارتشاف 4/ 2060 «ذهب دَرَوَدْ إلى أنَّ «ذا» صلة يعني زائد».

(وجزم كثير من النحويين في نحو: «عَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» و«أَيْمُنُ الله لأفْعَلَنَّ» بأنَّ المحذوف الخبر. وَجَوَّزَ ابن عصفور كونه المبتدأ؛ ولذلك لم يَعُدَّه) أي: القسم (فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده ولذلك قال: «والتقدير: إمَّا قسمي أيْمُنُ الله، وأَيْمُنُ اللهِ قسم قسم لي»، انتهى[1].

ولو قدَّرتَ: أيْمُنُ الله قسمي لم يمتنع؛ إذ المعرفةُ المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح) تقدم تفصيله في الباب الرابع[2].

(إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف فِعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أوْلَى[3].

لأنَّ المبتدأ عَيْنُ الخبر؛ فالمحذوف عينُ الثابت؛ فيكون حذفاً كَـلاَ حَـذْفٍ، فأمَّا الفِعلُ فإنَّه غير الفاعِلِ، اللَّهم إلاَّ أن يَعْتَضِدَ الأوَّلُ) أي: حذف الفعل وإبقاء الفاعل (برواية أخرى) حاصلة (في ذلك الموضع، أو بموضع آخر) [أي: في موضع غير الموضع الأول][4] (يشبهه) صفة «آخر» ([أو بموضع][5] آت على طريقته)، أي: مطابق جَارٍ على طريقة الأوّل[6]، (فالأوّل كقراءة) شعبة (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا)[7] بفتح الباء) مبنياً للمفعول، (وكقراءة ابن كثير (وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ الله الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)[8] بفتح الحاء[9]،) والتلاوة فيه «كذلك» بدون الواو، (وكقراءة بعضهم (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ

---

(1) أي: كلام ابن عصفور، وانظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 532، 533، والارتشاف 3/ 1090.

(2) انظر الباب الرابع، مغني اللبيب 2/ 521، 522.

(3) في (س) بزيادة: نحو: «زيد» جواباً لمن قال: مَن قَامَ؟، فإن إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيد أولى من إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: قام زيد.

(4) في (س): (وحاصله في موضع غير الموضع الأول).

(5) في (س): (وحاصله).

(6) في (س) بزيادة: فالأوّل، أي: حذف الفعل وإبقاء الفاعل لتقوية برواية أخرى في ذلك الموضع.

(7) النور: 36.

- في النشر في القراءات العشر 2/ 332 «قرأ ابن عامر وأبوبكر بفتح الباء مجهلاً وقرأ الباقون بكسرها».

(8) الشورى: 3.

- انظر النشر في القراءات العشر 2/ 367، والتيسير ص 157.

(9) في (س) بزيادة: وفيه أنَّ.

أَوْلَادِهِم شُرَكاؤُهم)[1] ببناء «زُيِّنَ» للمفعول، وَرَفْعِ القتلِ) على أنه نائب فاعل «زُيِّنَ» (والشركاء) [على أنه فاعل محذوف][2] [كما سيأتي][3]، (كقوله:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ[4] .. ..

صدر بيت من الطويل، عجزه:

ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[5]

عزاه الرضيّ للحارث بن نهيك النهشلي[6]، والتفتازاني لضرار بن نهشل[7] [يرثى به أخاه يزيد بن نهشل][8] «الضارع» الذليل[9]، والمختَبط [المحتاج،

---

(1) الأنعام: 137.
- وهي قراءة ابن عامر، انظر النشر 2/ 263، والتيسير ص 88.
- وهي قراءة ابن عامر، انظر النشر 2/ 263، والتيسير ص 88.

(2) في (س): (على حذف الفعل وإبقاء الفاعل، أي: زينة شركاؤهم).

(3) ساقط من (س).

(4) صدر بيت من الطويل عجزه:

ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب 6/ 241، والكتاب 1/ 288، وشرح المفصل 1/ 80، ولنهشل بن حَرِيّ في خزانة الأدب 1/ 297، ولضرار بن نهشل في الدرر 1/ 358، ومعاهد التنصيص 1/ 202، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 345، وأمالي ابن الحاجب 2/ 149، والخصائص 2/ 353، وشرح الأشموني 1/ 306، ولسان العرب (ط و ح) 2/ 536، والشاهد في «ضارع» حيث رفع مقدر أي: يبكيه ضارع.

(5) في (س) بزيادة: قال نهشل بن حري.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 198، 3/ 418.
- والحارث بن نهيك النهشلي: شاعر جاهلي، انظر خزانة الأدب 3/ 305، ومعاهد التنصيص 1/ 202، ومعجم الشعراء د. عفيف ص 64.

(7) المطوّل ص 144.
- ضرار بن نهشل: لم أعثر على ترجمته.

(8) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: وبعضهم لمزرد، وأبوعبيدة مهلهل يرثي به أخاه يزيد بن نهشل، وقبله:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل	جدتْ تسقي عليه الروائح
لقد كان ممن يبسط الكف بالندى	إذا ظنَّ بالخير الأكف الشحائح.

(9) في (س) بزيادة: واللام تتعلّق به، ويجوز أن يكون بمعنى «عند».

وقال النحاس:][1] هـو طالـب المعـروف[2]، و«مـن» للابتـداء،/ أو للتعليـل[3]، 24
وتطيح من الإطاحة، أي: تذهبُ وتُهْلَكُ بمعنى الماضي، عَدَل إلى المضارع لحكاية الحال، والطوائح جمع مطيحة على غير قياس، (فيمن رواه مبنياً للمفعول) احترز به عن رواية الأصمعي[4] بنصب «يزيد»، و«لِيَبْـك» معلوماً فإنه لا شاهد فيه حينئذٍ، وقيل: لا دليل في البيت أصلاً، لجواز أن يكون «يزيد» منادى، و«ضارع» فاعل «لِيَبك»، أوْ نائباً عنه، أي: يا يزيد يجب بعدك، أي: يبكي الدليل والمحتاج، فإنهما قد هلكا بهلاكك[5]، لكن التوجيه الأوّل أوْلى؛ لأنه لما ظهر «ضارع» فاعلاً في رواية الأصمعي استحق أن يقدَّر فاعلاً في رواية غيره لتستوِيَا، ولأن «يَزيد» في رواية المعلوم منصوب لا مضموم حتى يكون منادى.

(فإنَّ التقدير: يُسَبِّحُه رجالٌ، [ويُوجبه][6] اللهُ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم، وَيَبْكيه ضَارعٌ)، هـذا[7] أنسب بالسؤال المقدر، وهو مَن يبكيه؟، وقدر الزمخشري: «[لِيُبْـكَ][8] ضَـارع»، قال الشريف: هـذا أنسب بـالمعنى[9]، [قـال صـاحب الأطول][10]: الأبْلَغ تقدير صارع لخصومة يبكيه، ولفظ البيت أمر، ومعناه التَحسُّر على فَوْت يزيد[11].

---

(1) ساقط من (س).

(2) استشهد النحاس بهذا الشاهد في اربع مواضع، لكن ما نسبه إليه الشارح لم أجده عنده، انظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 76، 98، 3/ 139، 193. وكذلك الحال في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص 963.

(3) في (س) بزيادة: متعلق به، و«ما» تحتمل ثلاثة أوجه.

(4) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 306، والدرر 1/ 359.

(5) وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري، وعدُّ الرواية الأولى غلطاً، انظر ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص 208، وخزانة الأدب 1/ 297.

(6) في (س): (يوجبه).

(7) في (س) بزيادة: التقدير.

(8) في (س): (لِيَبكِه) وهو الصواب كما في شرح المفصل لابن يعيش 1/ 80.

(9) في الأطول 1/ 440 «... قال السيد السند هو أنسب بالمعنى...».

(10) في (س): (قال بعض المحققين).

(11) الأطول 1/ 439.

(ولا تُقَدَّر هذه المرفوعات مبتدءات حُذِفَتْ أخْبَارُها[1]) قيل: في العبارة[2] قلب، فإن المرفوعات أخبار حُذفت مُبتدءاتُها، لاَ مُبتدءاتٌ حُذفَتْ اخبارها[3]، وَرُدَّ بأن المقصود منها [ليس][4] نفي كَوْن المرفوعات مبتدءات[5]، والبواقي أخبارها؛ [بل نفي كونها مبتدءات حُذفت أخبارها][6]، [وفيه أنه لا يناسب ما تقدّم من كون المحذوف فعلاً، والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالأولَى أن يحمل كلامُ المصنف على استئناف كلام لم يذكره أو لا، بقرينة إيراد قوله تعالى: (لَيَقُولُنَّ الله)[7] فيما بعد][8].

([لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهنَّ للفاعل) وفيه ردّ لما نقله أبوالبقاء من أن التقدير: فيها رجال][9].

(والثاني) أي: حذف الفعل وإبقاء الفاعل لتقوية بموضع آخر يشبهه (كقوله تعالى: (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله)[10] فلا يُقدَّر: ليقولنَّ: الله خلقهم) على أن [اسم الله][11] مبتدأ حذف خبره، (بل خلقهم الله) على أنه فاعل محذوف (لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو (ولئن سألتهم من خلق

---

(1) في (س) بزيادة: لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل، وفيه ردٌّ لما ذكره أبوالبقاء في الآية الأولى من أنه قيل: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: المسيح الدجال.

(2) في (س): (عبارة المصنف).

(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 252.

(4) ساقط من (س)، وهو يوافق نص الشمني في المنصف، ولعله الصواب.

(5) في (س) بزيادة: حذفت أخبارها لا نفي كونها مبتدءات.

(6) ساقط من (س).
- ردّه الشمني في حاشية الشمني2/ 252.

(7) الزخرف: 87.

(8) في (س): (وفي كل منهما بحث، إمّا في الأول فدر القلب هنا غير مناسب لعدم اشتماله على نكتة مقبولة، وأمّا في الثاني فلأنه خارج عمّا الكلام فيه، فالأوْلى ان يحمل كلام المصنف على الاستئناف).

(9) ساقط من (س).
- وانظر قول أبي البقاء في التبيان 2/ 250.

(10) الزخرف: 87.

(11) في (س): (لفظ الجلالة).

السموات والأرض ليقولن خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيم)[1] [كأنه][2] عدل عن المشهور في ترجيح تقدير الفعل، وهو أن السؤال عن الفاعل، وأن القرينة فعلية [أولى][3]، [لما يرد عليه][4] أن السؤال ليس عن الفاعل النحوي[5]، بل عمن صدر عنه الفعل[6]، والقرينة [إنما تطلب تقدير][7] الفعل [لا][8] اسم الفاعل، وأجاب التفتازاني بأن حمل الكلام على جملة أولى من حملة على جملتين، لما فيه من الزيادة، وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية[9]، وردّه الشريف أوّلاً: بأن تلك الزيادة تشتمل على تقوية الإسناد ومطابقة/ الجواب للسؤال، فالحمل على الجملتين أولى[10]، وثانياً: بأن الكلام في [الجملة][11] الباعثة على ترك المطابقة، ثم 1/425
قال: والحق في الجواب أن [يقال][12]: السؤال جملة اسمية صورة، وفعلية حقيقية، بيان ذلك أن قولك: «مَن قام؟» أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟، ولـمّا اريد الاختصار وُضعت كلمة «مَن» دالة إجمالاً على تلك الذّوات المفصلة ومتضمّنة لمعنى الاستفهام، ولهذا وجب تقديمها على الفعل، فصَارت الجملة اسمية في الصورة وهي في الحقيقة فعلية، فنبُه بإيراد الجوَاب فعلية على أصل السؤال، فالمطابقة حَاصلة، ولم يترك ذلك التنبيه إلاّ إذا منع منه مانع، كما في قوله تعالى:

---

(1) الزخرف: 8.

(2) في (س): (لعله).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (لما اعترض عليه).

(5) في (س) بزيادة: إذ لا معنى له.

(6) في (س) بزيادة: فيستوي في نفسه تقدير الفعل والفعلية، أو تقدير الفعلية أولى ليطابق السؤال، لأنه جملة اسمية.

(7) في (س): (لا تطلب إلاّ تقدير...).

(8) في (س): (دون).

(9) المطوّل ص 144.

(10) في (س) بزيادة: وفيه أن المقام ليس مقام التقوية والمطابقة الفعلية.

(11) في (س): (الجهة)، وفي هامش المطوّل للسيّد الشريف «الحكمة».

(12) ساقط من (س).

(قُلِ اللهُ يُنجِيكُم)[1]، فإن قصد [الاختصار][2] هنا أوجب تقديم المسند إليه، وأمّا قوله تعالى: (لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيم)[3]، فقد وَرَدَ على الأصل إذ لا مانع فيه[4]، قال [صاحب الأطول][5] المسند المحذوف في الأكثر الفعل كهذه الآية[6]، لأن السؤال عن الفاعل المطلق، فالسائل خالي الذهن عما يلقى إليه المجيب، فلا يحتاج إلى تقوية الحكم، فلا ينبغي تقديم المسند إليه المفيد للتقوى، [وربما يكون فعلية خبر المبتدأ على المذكور، لاقتضاء المقام قصد التخصيص في الجواب][7]، كما في قوله تعالى: (قُلِ اللهُ يُنجِيكُم)[8] فيقدم المسند إليه، فمن قال: المقدر مطلقاً هو الفعل، [وجعله الشارح][9] مذهب جمهور النحاة غفل لا كمن قال: المحذوف مطلقاً هو الخبر، لأن رعاية المطابقة أمر مهم، والسؤال جملة اسمية، [والشارح غفل أيضاً][10]، حيث أثبت مذهب الجمهور بأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية، لأنك عرفت أنه مختلف[11]، (وفي مواضع)، أي: والمجيء حذف الفعل وإبقاء الفاعل في مواضع (آتية على طريقته نحو: (قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِير)[12]، (قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا

---

(1) الأنعام: 64.

(2) في (س): (الاختصاص)، وهو الصواب.

(3) الزخرف: 9.

(4) انظر هامش المطوّل للسيّد الشريف ص 144.

(5) في (س): (بعض المحققين).

(6) في (س) بزيادة: وربما يكون فعلية خبر المبتدأ على طبق المذكور، فإنه في الأكثر الفعل كهاتين الآيتين، وكقوله تعالى: (قُلْ مَن يُنجِيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قُلِ اللهُ يُنجِيكُمْ)، وذلك.

(7) في (س): (وربما يقتضي المقام قصد التخصيص في الجواب).

(8) الأنعام: 64.

(9) في (س): (وجعله التفتازاني).
- وانظر قول التفتازاني في المطول ص 144.

(10) في (س): (وكذا غفل التفتازاني).

(11) الأطول 1/ 437، 438.

(12) التحريم: 3.

الَّذِي أنشَأَهَا)(1)، ولم يقل: العليمُ الخبير نبّاني، والـذي أنـشأهَا أوَّلَ مـرة يُحيـيهـا حتى تكون جملة اسمية، ولهذا قال في الآية الأولى: خلقهم الله.

(إذا دَار الأمرُ بين كوْنِ المحذوفِ أوّلاً أو ثانياً، فكونُه ثانياً أوْلــى

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: (أَتُحَاجُّونِي)(2) و(تَأْمُرُونِي)(3) فيمن قرأ بنون واحدة(4)، وهو قول أبي العباس») هذا يطلق على المبرد عند البصرية وعلى ثعلب عند الكوفية، (وأبي سـعيد) الـسيرافي، (وأبـي علـي وأبـي الفـتح، وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إنَّ المحذوف الأولى(5) .

الثانية: نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله:

.... يَـسُوءُ الْفَالِيـات إِذا فَلَيْنِـي(6))

---

(1) يس: 78، 79.

(2) الأنعام: 80.

(3) الزمر: 64.

(4) في التيسير ص 86: «نافع وابن عامر بخلاف عن هشام «أتحاجوني» بتخفيف النون والباقون بتشديدها»، وفي ص 154 «وابن عامر «تأمرونني» بنونين الأولى مفتوحة ونافع بواحدة والباقون بواحدة مشددة». وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 259، 363.

(5) المقتضب 1/ 250، والكتاب 3/ 519، وفي شرح التسهيل لابن مالك 1/ 52، «وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية، وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح...»، وفي الحجة لأبي علي 3/ 334: «لا يجوز أن تكون المحذوف الأولى، فيبقى الفعل بلا فاعل، كما لا تحذف الأولى في « أتحاجوني» لأنها إعراب».

(6) لعمرو بن معد يكرب في خزانة الأدب 5/ 361، والدرر 1/ 111، وشرح أبيات سيبويه 2/ 202، وإيضاح شواهد الإيضاح 1/ 282، والكتاب 3/ 520، ولسان العرب (ف ل ى) 15/ 163، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 85، وشرح المفصل لابن يعيش 3/ 91، ولسان العرب (ح ي ج) 2/ 246.

- عمرو بن معد يكرب هو: أبوثور عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيديّ، فارس اليمن، أسلم سنة 9 هـ وشهد اليرموك والقادسية، كان أبيَّ النفس عصيًّا، فيه قسوة الجاهلية، وله شعر جيد، توفي سنة 21/ هـ.
- الشعر والشعراء ص 235، وخزانة الأدب 1/ 334، والأعلام 5/ 86.

عجز بيت من الوافر لعمرو بن معد كرب، صدره:

تــراهُ كالثَّغــامِ يُعِــلُّ مِــسْكاً .. ..

[تراه، أي:/ شعر الرأس][1]، كالثغام مفعول ثان لـ«ترى» أوْ حَـال [مـن الماء][2] تقدم معناه في فصل «ما»، ويُعَلُّ [مجهول][3] نائب فاعله ضمير الشَّعر من العلل وهو الشرب الثاني فكأنَّه يترك فيه المسك مـرّة بعـد مـرّة، ويسوء يحـزن، والفاليات بالفاء جمع فالية من فَلَى الشَّعر إذا أخَـذَ القمـلَ مِنـه[4]، وأصـل فَلَيْنِـي فَلَيْنَنِي، فحُذفت منه نون الوقاية، (هذا هو الصحيح). 425 / ب

(وفي البسيط) اسم كتاب في النحو لِضيَاء الدين بن العلـج (أنَّـه مُجْمَـعٌ عليه[5]؛ لأن نون الفاعل لا يَليقُ بهـا الحـذف، ولكـن في التـسهيل أن المحـذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه[6]) [ويردّه أن الفاعل لا يحذف عنده][7].

(الثالثة: تاءُ الماضي مع تاء المضارعة في نحو: (نَارٗ تَلَظَّى)[8]، وقال أبـو البقاء في قوله تعالى: (فَإِن تَوَلَّوْا فَـإِنَّ اللهَ عَلِيـمٌ بِالْمُفْـسِدِينَ)[9]: يَـضْعُفُ كَـوْنُ «تَوَلَّوْا» فعلاً مضارعاً، لأن حرف المضارعة لا يحذف[10]. انتهـى، وهـذا فاسـد؛

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س): (من ضمير «تراه» العائد للشَّعر).
(3) في (س): (على بناء المفعول).
(4) في (س) بزيادة: من باب «علم».
(5) انظر نص البسيط في المساعد 1/ 98.
(6) شرح التسهيل 1/ 52، والكتاب 3/ 520.
(7) في (س): (وهذا مخالف لما قرّره البصريين من أن الفاعل لا يحذف).
(8) الليل: 14.
(9) آل عمران: 63.
(10) انتهى قول أبي البقاء حيث قال في التبيان 1/ 217: «يجوز أن يكون اللفظ ماضياً، ويجوز أن يكون مستقبلاً تقديره: تتولَّوا، ذكره النحاس، وهو ضعيف، لأن حرف المضارعة لا يحذف». وانظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 383.

لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي[1]، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: (ناراً تلظّى)) [فإنه لو كان ماضياً][2] لوجب أن يقال: تلظت، لإسناده إلى ضمير المؤنث، كما مرّ في الجهة الخامسة[3] ((ولقد كنتم تمنون الموت))[4] فإنه لو لم يكن مضارعاً لم تلحقه نون علامة الرفع.

(الرابعة: نحو: مَقُول ومَبيع، المحذوف منهما واو المفعول)، لأنها زائدة وقريبة من الطرف (والباقي عَينُ الكلمة) هذا عند سيبويه والخليل (خلافاً للأخفش[5]) [فإنه قد عكس][6]؛ لأن واو مفعول زيدت لمعنى، وثمرة الخلاف تظهر في مقروء إذا خففت، [فعلى قولهما][7] تقول: مقروّ بتشديد الواو.

(الخامسة: نحو: إقامةٍ واستقامة، المحذوفُ منهما ألِفُ الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة) هذا عند الجمهور (خلافاً للأخفش[8]) أيضاً، وإنما أوْرد هذه المسألة والتي قبلها على سبيل الاستطراد[9]، وإلاّ فليست من الإعراب في شيء، [وقيل][10]: تتميماً للصناعة بما ليس منها[11].

---

(1) انظر رأي هشام في شرح الأشموني 2/ 565.

(2) في (س): (لو لم يكن مضارعاً) وهو الصواب كما في الشمني 2/ 254، وهذا ما يقتضيه السياق، ثم إن هذه العبارة وما بعدها ذكرها بعد الآية الثانية وهي «ولقد كنتم تمنون الموت».

(3) انظر الجهة الخامسة، مغني اللبيب 2/ 653.

(4) آل عمران: 143.

(5) انظر الكتاب 4/ 340، والمنصف لكتاب التصريف 1/ 287.

(6) ساقط من (س)، وبزيادة: فإنّه ذهب إلى ان المحذوف هو عين الكلمة.

(7) في (س): (فعلى مذهب سيبويه والخليل).

(8) انظر المنصف لكتاب التصريف 1/ 291.

(9) في (س) بزيادة: لا على سبيل الأصالة.

(10) في (س): (وقد يقال).

(11) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(السادسة: نحو:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمُلات الـذُّبَّل[1] .. ..)

بعض بيت من مشطور الرجز، عزاه صاحب المفصّل لولد جرير[2]، والسيوطي لعبدالله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم[3] كان يتيماً في حجره فحملة على رحله، فسار يقول:

يا زيـدَ زيـدَ الـيَعْمُلات الـذُّبَّل تطـاول الليـل عليـك فـانزل

اليعملات جمع يَعْملة، وهي الناقة القوية الحمولة، والـذُّبَّل[4] جمـع ذابـل بمعنى ضامر، (بفَتْحِهما، و:

.. .. بين ذراعَـي وجبهـة الأسـد[5])

---

(1) صدر بيت من الرجز، عجزه:

.. .. تطـاوَلَ اللَّيـلُ عَلَيْـكَ فَـانْزِلِ

وهو لعبدالله بن رواحة في خزانة الأدب 2/ 265، والدرر 2/ 379، وشرح أبيات سيبويه 2/ 35، وشرح شواهد المغني 1/ 433، 2/ 855، ولبعض بني جرير في الكتاب 2/ 206، وشرح المفصل 2/ 10، وبلا نسبة في المقتضب 4/ 230، وشرح الأشموني 2/ 154، لسان العرب (ع م ل) 3/ 476، والشاهد في أن المنادى وقع مكرراً في حالة الإضافة فيجوز في الأول الضم والفتح، ويتعين النصب في الثاني، وحذفت ياء المناداة من الثاني.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 2/ 10.

(3) شرح شواهد المغني 2/ 855.

- زيد بن أرقم هو: زيد بن أرقم الخزرجيّ الأنصاريّ، صحابي، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر غزوة، وشهد صفين مع علي، مات بالكوفة سنة 68 هـ. لهُ في كتب الحديث سبعون حديثاً.
انظر تهذيب التهذيب 4/ 394، وخزانة الأدب 2/ 265، والأعلام 3/ 56.

(4) في (س) بزيادة: بضم المعجمة والتشديد.

(5) عجز بيت من المنسرح، صدره:

يَـا مَـنْ رَأى عارِضـاً أُسَـرُّ بِـهِ .. ..

ولقد تقدم تخريجه، والشاهد فيه حذف المضاف إليه من الأول أي بين دراعي الأسد.

تقدّم شرحه في أوّل الباب الثاني[1] ([وهذا هو الصحيح][2] خلافاً للمبرد[3]) فإنّه ذهب إلى أنّ الحذف من الأوّل لا الثاني فراراً من التقديم والتأخير، ومن الفصل بين المتضايفين./

(السابعة: نحو: «زيدٌ وعمرٌو قائمٌ»، ومذهب سيبويه أنَّ الحذفَ فيه من الأوّل لسلامَتِهِ من الفصلِ[4]، ولأن فيه إعطاءَ الخَبَرِ للمجاوِرِ ولكن مذهبه في نحو:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمُلات الذُّبَّل .. ..)

أنَّ الحَذفَ من الثاني[5]) مقتضى كلام الرضي أنه لا حذف فيه عند سيبويه، فإنه قال: أمّا الضم في الأوّل فواضح لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني عطف بيان، وأمّا نصب الأول[6] فقال سيبويه: إن الثاني[7] مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي، وجاز الفصل بينهما بالتأكيد اللفظي، وإن لم يجز إلاّ في الضرورة وإلاّ في الظرف، لأنّه لما كرر اللفظ الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأنّ الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك[8].

(قال ابن الحاجب: «وإنّما أُعتُرِضَ بالمضاف الثاني بين المتضايفيْن ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذَهَب، وأمّا هنا)، أي: في نحو: زيد وعمروقائم، (فلو كان «قائم» خبراً عن الأوّل لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة

---

(1) انظر أوّل الباب الثاني في الجملة الصغرى والكبرى، مغني اللبيب 2/ 438.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر المقتضب 4/ 230.

(4) الكتاب 2/ 206.

(5) الكتاب 2/ 206.

(6) أي: «تيم» في قول الشاعر:

يــا تــيْم تــيْم عــديٍّ لا أبــا لكــم ... لا يلقيــنّكم في ســـوأةٍ عمــر

(7) أي: «تيم» الثاني.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 385، 386.

تدعوا إلى تأخيره؛ إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض، نحو: «زيدٌ قائم وعمرو» من غير قُبح في ذلك»[1] انتهى. وقيل أيضاً: كُلٌّ من المبتدأين عامل في الخبر،) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، صرّح به ابن عقيل[2]، (فالأوْلَى إعمال الثاني لِقُرْبِهِ[3])، قيل: جعل هذا القائل ذلك من باب التنازع، ولم يجزه الجماعة، كأنه أراد بها الأخفش وابن السراج والرماني، فإنهم ذهبوا إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معاً[4]، (ويلزمُ من هذا التعليل أن يُقال بذلك في المسألة الإضافة) [كما في البيتين][5]، فإن المضاف عامل في المضاف إليه، فينبغي أن يُحذف من الأول ويعمل الثاني.

(تنبيه

الخلافُ إنما هو في التردُّد، وإلاّ فلاَ تَرَدُّد في أنَّ الحذف من الأوّل في قوله:

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَا وَأَنْـتَ بِمَـا   عِنْـدَكَ رَاضٍ وَالـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ[6])

---

(1) انظر شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 244.

(2) المساعد 1/ 205.

(3) في (س) بزيادة: على أنه مختار البصريين في التنازع.

(4) انظر رأي الأخفش والرماني في الارتشاف 1/ 1085، والهمع 1/ 364، والمساعد 1/ 205، ورأي ابن السراج في الأصول 1/ 58.

- وفي (س) بزيادة: وضُعِّفَ بأن الأفعال أقوى العوامل، وليس منها ما يعمل رفعين من دون اتباع أولى بأن لا يعمل رفعين.

(5) في (س): (مثل البيتين السابقين).

(6) البيت لقيس بن الخطيم في الدرر 2/ 349، والكتاب 1/ 75، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر 1/ 61، وشرح أبيات سيبويه 1/ 293، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 152، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 60، 2/ 50، والشاهد فيه هو حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، أي: نحن بما عندنا راضون.

بيت من المنسرح لقيس بن الخطيم الأوسي[1]، شاعر جاهلي[2]، «نحن» مبتدأ حُذف خبره[3]، أي[4]: راضون بما عندنا، وقد أشار إلى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير، تعظيماً لشأنه[5]، «والراي مختلف» جملة حالية، (وقوله:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنّي وأنْتُما وَإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ[6])

تقدم شرحه في أقسام العطف[7].

(ومن الثاني[8]: قوله تعالى: (قُلْ لَئِنْ اجْتَمعتِ الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِه)[9]، يعني أن[10] «لا يأتون» جواب قسم محذوف دلّ عليه اللام الماطئة (إذ لو كان الجواب للشاني)، أي: للشرط (لَجُزِمَ) بإسقاط نون الجمع، وقيل: جواب للشرط، ولم يجزم، لأن الشرط ماضٍ، وذكره أبوالبقاء[11]، وفيه أن هذا مسلم لولا اللام المواطئة، كما في قوله:

---

(1) قيس ابن الخطيم الأوسي هو: أبويزيد قيس بن الخُطيم بن عدي الأوسيّ، شاعر الأوس، وأحد صناديدها، أدرك الإسلام، ولم يُسلم، عدّه ابن سلام من شعراء القرى، توفي سنة 2 ق هـ.
انظر طبقات ابن سلام ص 87، وخزانة الأدب 7/ 23، والأعلام 5/ 205.

(2) في (س) بزيادة: وقيل: لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري.

(3) في (س) بزيادة: يدل عليه خبر المبتدأ الثاني.

(4) في (س) بزيادة: نحن.

(5) في (س) بزيادة: وجملة.

(6) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 144، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 50، وشرح شواهد المغني 2/ 866، وأوضح المسالك 1/ 362 والشاهد فيه هو حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، تقديره: فإني دنف وأنتما دنفان.

(7) انظر مبحث أقسام العطف شاهد رقم (723).

(8) في (س) بزيادة: ولا تردد في أن الحذف من الثاني.

(9) الإسراء: 88.

(10) في (س) بزيادة: قوله تعالى:.

(11) التبيان 2/ 136.

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقـــــول[1].. .. ..

(فقلنا بذلك) [الحذف من الثاني][2] (في نحو: «إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق») قيل: هذا ظاهر في أن المقتضي بجَعْل الجواب/ للشرط الأوّل في هذا 426 / ب
المثال، الْحَمل على ما بت فيه [الْمَذهب][3] لذلك مع عدم تحقّقه فيه، وليس كذلك، بل المقتضي [لذلك][4] عدم الفاء في الشرط الثاني[5]، وأُجيب بأنَّ مُراد المصنف أن الجواب المذكور[6] للأول في هذا المثال كما قلنا: بأن الجواب في الآية للأول هو القسم، وإن كان موجب ذلك فيهما مختلفاً[7].

(وفي (فأمَّا إن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ)[8]) وفي عدِّ هذه الآية مّا لا تُرَدُّدَ في أنّ الحذف من الثاني بحث[9]، قال الحلبي: اختلف النحاة في الجواب المذكور، هل هو لأمَّا؟ أوْ لإنْ؟ وجواب الأخرى محذوف، أو الجواب لهما معاً؟ ثلاثة أقوال: الأول لسيبويه: والثاني للفارسي في أحد قوليه، والثالث للأخفش، ورجّح بعضهم أن الجواب لأمَّا، لأنَّ «إنْ» كَثُرَ حَذْفُ جوابها منفردة، فادِّعَاء ذلك مع شرط آخر أوْلَى[10].

((وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ)[11]، ثم قال تعالى: (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا)) وفيه بحث [أيضاً][12]، قال أبوالبقاء: «لعذبنا» جواب «لو» وجواب «لولا» محذوف،

---

(1) في (س) بزيادة: لا غائب مالي ولاَ حَرَمُ.
(2) في (س): (أي: بالحذف من الشرط الثاني).
(3) في (س): (الموجب).
(4) في (س): (له).
(5) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 255.
(6) في (س) بزيادة: للشرط.
(7) المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 255.
(8) الواقعة: 88، 89.
(9) في (س) بزيادة: إذ لا موجب له.
(10) الدر المصون 6/ 270.
(11) الفتح: 25.
(12) ساقط من (س).

أغنى عنه جواب «لو»، وقيل: هو جوابهما[1]، وقيل: هو جواب الأوّل، وجواب الثاني محذوف[2]، [وجوّز][3] الزمخشري[4] أن تكون «لَوْ تزَيّلوا» كالتكرير لِـ«لولاَ رجال مؤمنون» لِمَرْجِعِهما إلى معنى واحد، فيكون «لعذبنا» هو الجواب[5]، [ومنعه أبو حيان][6]بأن ما تعلّق به الأوّل غير مّا تعلّق به الثاني[7]، وقد يُدفع بأن «لو» هنا لّما دَخَلَتْ على عدم في المعنى، إذ التّزَيّل معناه المفارقة صار معناه ثبوتاً، (وانْبنى على ذلك في المثال أنها[8])، أي: المرأة المخاطَبة به (لا تُطَلّق حتى يُؤَخِّرَ المقدَّم) وهو الأكل (ويقدِّم المؤخر) وهو الشرب، كما مرّ في التنبيه السابق، (إذ التقدير: إنْ أكلتِ فأنتِ طالق إن شربتِ، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأوّل وجوابه)، يعني إنْ أكَلْتِ فَأَنْتِ طَالِق، قيل[9]: يمكن أن يكون [جواب الأوّل محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني][10]، أي: إن أكلتِ فَأَنْتِ طَالِق إنْ شربت فَأَنْتِ طالق، بل [هو][11] أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني[12].

(كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنتَ ظالمٌ إن فعلتِ» ما تقدم على الشرط)، وفي أكثر النسخ «على اسم الشرط»، قيل: أورده بلفظ الاسم ليعمّ اسما

---

(1) في (س) بزيادة: جميعاً.
(2) التبيان 2/ 410.
(3) في (س): (قال).
(4) في (س) بزيادة: ويجوز.
(5) الكشاف 4/ 345.
(6) في (س): (ومنع أبو حيان مرجعهما لمعنى واحد).
(7) البحر المحيط 8/ 97.
(8) في (س) بزيادة: بفتح الهمزة فاعل «انْبَنَى».
(9) في (س) بزيادة: يحمل.
(10) في (س): (فانت طالق جواباً للثاني، وجواب الأول محذوف مدلولاً عليه بجواب الثاني).
(11) في (س): (هذا).
(12) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 255.

الشرط مثل: «من»، «أين»، و«متى»[1]، بل (قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضاً) قال الرضي: إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، بل هو دالّ عليه، وعند الكوفيين جواب واقع موقعه[2].

(ومن ذلك) الحذف من الثاني (قوله:

.. .. فَـإِنِّي وَقَيَّـارٌ بِهَـا لَغَرِيـبُ)

تقدم شرحه في أقسام العطف[3]، (وقد تكلّف بعضهم في البيت الأوّل، فزعم أنّ «نحن» للمعظّم نفسه، وإن «راضٍ» خبر عنه[4]، ولا يُحْفَظُ مثل «نحن قائم» بل يجب في الخبر المطابقة)، [ولا ينتقض بقوله:

والمسجدان والبيت نحن عامرهُ لنا وزمزم والأركان/ والسُّتُر[5] 1 / 427

لأن الأصل: نحن عامروه، فحُذف الواو اجْتِزَاءً عنه بالضمة][6]، (نحو: (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ)[7]) قيل: «نحن» هنا للجماعة لا للمعظّم نفسه، إذ المراد بهم الملائكة، واللائق به أن يمثّل بقوله تعالى: (وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ)[8].

---

(1) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(2) شرح الرضي على الكافية 4/ 98.
(3) انظر مبحث أقسام العطف، شاهد رقم (724).
- وفي (س) بزيادة: وإنما كان من ذلك؛ لأن اللام لا تدخل على غير المبتدأ.
(4) هذا الزعم لابن كيسان، ذكر ذلك البغدادي، انظر شرح أبيات المغني 7/ 300.
(5) بيت من البسيط بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 2/ 263، والرواية فيها: «والأحواض» بدل «الأركان» وكذلك في المساعد 3/ 419، وفيه «أنت عامرُه» بدل «نحن عامره»، وبلا نسبة أيضاً في لسان العرب (ح، د، ج) 2/ 230، والشاهد في «نحن عامره» حيث لم يطابق المبتدأ «نحن» الخبر «عامره».
(6) ساقط من (س).
(7) الصافات: 165، 166.
(8) الحجر 23.

(وأما (قَالَ رَبِّ ارْجِعُون)[1] فَأَفْرَدَ ثم جَمَعَ، فَلأنَّ غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما)، أي: لمغاير المبتدأ ومغاير الخبر (من التطابق ما يجب لهما)، أي: للمبتدأ والخبر، قيل: أراد بغير المبتدأ والخبر غيرهما في نحو: (رَبِّ ارْجِعُون)[2]، فاندفع القول: بأن التطابق ليس مخصوصا بهما، بل يجري في الصفة والحال، ونحوهما، نحو: «جاء الرجلان الفاضلان»، و«ذهب الزيدان رَاكِبَيْنِ»، و«أقبلَ اللّذان أكرمتهما»[3].

(ذِكْرُ أمَاكِنَ من الحَذْفِ يَتَمَرَّنُ بها المُعْرِبُ

1. حذفُ الاسمِ المضاف)

وهو كثير[4]، حتى قيل: ما وقع منه في القرآن ألف موضع[5]، ((وَجَاءَ رَبُّكَ)[6]، (فَأَتَى اللهُ بُنيَانَهم)[7]، أي: أمره، لاستحالة الحقيقي) فإن الفعل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى، وعلى تعيين المحذوف، والأمر بمعنى ما أمر به، [وإلاّ فلا مجيء له][8]، (فأمّا (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم)[9] فالباء للتعدية، أي: أذْهَبَ اللهُ نُورَهم[10].

ومن ذلك ما نُسِبَ فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ، لأنَّ الطلبَ لا يتعلقُ إلاَّ بالأفعال)، وأحسن منه قول[11] الخطيب في الإيضاح، لأن الحكم الشرعي إنما

---

(1) المؤمنون: 99.
(2) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 255.
(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 255.
(4) في (س) بزيادة: شائع.
(5) ....
(6) الفجر: 24.
(7) النحل: 26.
(8) في (س): (فلا يرد أن الأمر أمر معنوي لا مجيء له).
(9) البقرة: 17.
(10) في (س) بزيادة: (تقدم هذا في حرف الباء).
(11) في (س): (لو قال كما قال الخطيب...).

يتعلق بالأفعال دون الإجرام[1] [لتناوله المباح][2]، (نحو: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ)[3]، [أي: استِمْتَاعُهُنَّ][4]، (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)[5]، اي: أكلها)، قيل: إن الميتة يعبر بها عن تناولها فلا حذف، ولو كان ثمة حذف لم يؤنث الفعل المسند إليه، ذكره الزركشي[6]، ((حَرَّمْنَا عَلَيْهِم طَيِّبَاتٍ)[7] أي: تناولَها لا أكلها، ليتناولَ شُرْبَ ألبانِ الإبل)، فإنها من جملة ما حُرِّمت على بني اسرائيل.

((حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا)[8]، أي: منافِعُها)، لا ركوبها (ليتناول الركوبَ والتجميلَ، ومثلهُ: (وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ)[9].

هذا وذهب بعض علماء الأصول، منهم فخر الإسلام البزدوي إلى أن التحريم والتحليل المضافين إلى الأعيان مضاف إليها بطريق الحقيقة، كالتحليل والتحريم المضافين إلى الفعل، فيوصف المحل أولاً بالحرمة، ثم تُثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاماً، ومعنى اتصاف العيْن بالحرمة خروجها عن أن تكون محلاً للفعل شرعاً، فإذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للإضمار، لأنه ضروري يُصار إليه عند تعذُّر العمل بظاهر اللفظ[10].

---

(1) الإيضاح 3/ 186.

(2) في (س): (كانه اولى لتناوله المباح).

(3) النساء: 23.

(4) ما بين قوسين ذكره في (س) متأخراً بعد قوله: «بني إسرائيل».

(5) المائدة: 4.

(6) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي 3/ 143.

- والزركشي هو: ابوعبدالله محمد بن بُهادر بن عبدالله الزركشي، بدر الدين، عالم بفقه الشافعية والأصول، له تصانيف منها: «لقطة العجلان» في أصول الفقه، و«البحر المحيط» في أصول الفقه، و«المنثور»، وغيرهما، توفي سنة 794 هـ انظر الدرر الكامنة 3/ 241، والأعلام 6/ 60.

(7) النساء: 160.

(8) الأنعام: 139.

(9) الحج 30.

(10) انظر هذا القول في حاشية الشمني 2/ 255.

(ومن ذلك ما عُلِّقَ فيه الطلب بما قد وَقَع، نحو: (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)[1]، و(وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ)[2]، فإنهما قولان قد وقعا، فلا يُتَصوَّر فيهما نقضٌ ولا وفاءٌ، وإنّما المرادُ الوفاء بمقتضاهما.

ومنه (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ[3])[4]؛ إذ الذَّوَاتُ لا يتعلّق بها لَوْم، والتقدير: في حبِّه، بدليل (قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً)[5]، أوْ في مُرَاوَدَتِه، بدليل: (تُرَاوِدُ فَتَاهَا/ عَن نَّفْسِهِ)[6]) أوْ في شأنه ليشتمل الأمرين[7]، (وهو)، أي: تقدير «في 427/ ب
مراودته» (أوْلى) من تقدير «في حبِّه» (لأنّه)، أي: المراودة وهي طلب الوصال (فِعْلُهَا بخلاف الحُبُّ)، فإنه أمرٌ ضروري لاَ يُلامُ صاحبه عليه في العادة، لغلبته على صاحبه، وفيه أن قضية هذا أنْ يكون تقدير في مراودته نظر إلى العادة متعيناً، كما قال التفتازاني[8].

((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا)[9]، أي: أهْلَ القرية وأهلَ العِير[10])، وذهب قوم إلى أن القرية عبر بها عن أهلها، والتأنيث باعتبار اللفظ فيكون مجازاً بلا حذف، وقيل: أريد الحقيقة على سبيل المعجزة، وقيل: القرية اسم مشترك بين المكان وأهله، ذكره السبكي في شرح التلخيص[11].

---

(1) المائدة: 1.

(2) النحل: 91.

(3) يوسف: 32.

(4) في (س) بزيادة: فإن الفعل دلّ على أن فيه مضافاً محذوفاً.

(5) يوسف: 30.

(6) يوسف: 30.

(7) في (س) بزيادة: الحب والمراودة.

(8) المطول ص 491.
- وفي (س) بزيادة: لأ أوْلَى كما ادّعاه المنصف.

(9) يوسف: 82.

(10) في (س) بزيادة: فتكون الآية من مجاز الحذف.

(11) انظر شروح التلخيص 3/ 191.
- والسُّبكي هو: أبوحامد أحمد بن علي بن عبدالكافي، بهاء الدين السُّبكي، فاضل، له: «عروس الأفراح، وشرح تلخيص المفتاح»، وُلِّيَ قضاء الشام سنة 762 هـ ثم ولّي قضاء العسكر، وكثرت رحلاته، ومات مجاوراً بمكة سنة 762 هـ
الدرر الكامنة 1/ 125، والبدر الطالع 1/ 57، والأعلام 1/ 276.

((وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً))[1]، اي: وإلى أهل مدين، بدليل: (أَخَاهُمْ شُعَيْباً)، وأنه قد جاء صريحاً (وَمَا كُنتَ ثَاوِياً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ)[2]، وهو بلد بناه مدين بن إبراهيم عليه السلام، فسُمِّيَ باسمه.

(وامَّا (وكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[3] فقدَّر النحويون «الأهل» بعد «مِن» و«أهلكنا»، و«جاء»)، اي: وكم من أهل قرية أهلكنا أهلها فجاء أهلها بأسنا، (وخالفهم الزمخشري في الأوَّلَيْن[4]، لأن القرية تُهْلَك[5])، كما يهلك أهلها، (وافقهم في «فجاءها» لأجل (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)[6]، (إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ)[7]) عطف على «وإلى مدين أخاهم»، ترك العاطف كما هو دأبه في الاختصار (أي: ضِعْفَ عذاب الحياة، وضِعْفَ عذاب الممات.

(لِمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ)[8] اي: رَحْمَتَه.

(يَخَافُونَ رَبَّهُم)[9] اي: عذابَهُ، بدليل (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ)[10]، ولأن المرجوَّ والمخوف يجب أن يكون مما يمكن وصوله الراجي والخائف.

((يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ))[11]، اي: يضاهي قولُهم قول الذين كفروا.

---

(1) الأعراف: 84، وانظر هود: 83، والعنكبوت: 36.

(2) القصص: 45.

(3) الأعراف: 4.

(4) الكشاف 2/ 83.

- وفي (س) بزيادة: اي: في قرية وأهلكنا.

(5) في (س) بزيادة: بالحذف واللوم والحرق والغرق، ونحوها.

(6) الأعراف: 4.

- وفي (س) بزيادة: يعني: إنما وافقهم في تقدير الأهل في «فجاءها» لعود ضمير «هم».

(7) الإسراء: 75.

(8) الأحزاب: 21، وانظر الممتحنة: 6.

(9) النحل: 50.

(10) الإسراء: 57.

(11) التوبة: 30.

وقال الأعشى[1]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَـدَا .. ..)

صدر بيت من الطويل، عجزه:

وبتُّ كما بـات الـسَّلِيمَ مـسَهَّد

الاستفهام للتقرير، والخطاب لنفسه تجريداً، والسليم اللديغ، [قالوا له السليم تفاؤلاً][2]، وقيل: من الأضداد[3]، والمسهّد اسم مفعول من [السهد][4] هو الذي لا ينام، (فحذف المضاف إلى «ليلة»، والمضاف إليه «ليلة»، وأقام صفته مقامه، أي: اغتماضَ ليلةِ رَجُلٍ أرْمَدَ، وعكسه)، [أي: عكس البيت][5] (في نيابة الزمان عن المصدر[6]، «جئتك طلوع الشمس»، أي: وقت طلوعها، فنابَ المصدر عن الزمان) كما ناب الزمان عن المصدر في البيت، (وليس من ذلك «جئتُك مَقْدَمَ الحاجُ» خلافاً للزمخشري[7]، بل المَقْدَم اسم لزمن القدوم.

---

(1) في (س) بزيادة: ابن ميمون بمدح النبي صلى الله عليه وسلم.

(2) في (س): (كأنهم تفاءلوا له بالسلامة).

(3) قاله ابن الأنباري، انظر كتاب الأضداد ص 105.

- وفي (س) بزيادة: كالنّاهل للريّان والعطشان.

(4) في (س): (السهيد).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وعكس البيت مبتدأ خبره....

(7) شرح المفصل لابن يعيش 2/ 44.

(تنبيـــه

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أوّل الجزأين ومع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أوْلَى، نحو: (الْحَجُّ أشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ)[1]، ونحو: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ)[2] فيكون التقدير: الحجُّ حجُّ أشْهُرٍ، والبِرُّ بِرُّ مَنْ آمَن، أوْلَى مِن انْ يُقَدَّر: أشهُر الحج أشهُر، وذا البرّ/ مَنْ آمَنَ؛ لأنك في الأوّل قدّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أوْلَى) [وإذا حُذف المضاف يجوز][3] أن يطرح حكمه، نحو: (واسْأَل الْقَرْيَةَ)[4]، وإن يُعامل معاملة الثابت في بقاء حكمه، كقراءة: (واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ)[5] بالجر، وفي عوْد الضمير مفرداً، نحو: (أوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ)[6]، اي: أوْ كذي ظلماتٍ، ومجموعاً نحو: (أوْ هُمْ قَائِلُونَ)[7]. 428/ ا

(2 ـ حَذْفُ المضافِ إليه[8]

يَكثُر في «ياء المتكلم» مضافاً إليها المنادى، لحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)[9]، وفي الغايات)، اي[10]: في الظروف التي قطعت عن الإضافة، وبُنيت على الضم[11]، (لحو: (للهِ الأمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)[12]، اي: من قبل الْغَلَبِ ومن بَعْدِهِ.

---

(1) البقرة 197.
(2) البقرة: 177.
(3) في (س): (اعلم انّ المضاف إذا حُذف جاز ...).
(4) يوسف: 82.
(5) الأنفال: 67.
وقراءة الجر قراءة ابن جاز على تقدير مضاف كقول الشاعر:

أكلُّ امرئٍ تحسبين امرأً ... ونارٌ توقّدُ بالليل ناراً

(6) النور: 40.
(7) الأعراف: 4.
- وفي (س) بزيادة: لما مرّ.
(8) في (س) بزيادة: وهو أقل من حذف المضاف؛ لأنه الغرض منه التعريف والتخصيص فإذا حذف كان نقضاً للغرض.
(9) الأعراف: 151، ونوح: 28.
(10) في (س) بزيادة: أي: يكثر حذف المضاف إليه في الظروف ...
(11) في (س) بزيادة: وقد مرّ وجه تسميتها غايات في بحث «ما».
(12) الروم: 4.

وفي «أي» و«كُلّ» و«بَعْضٍ» [و«غير» بعد ليس][1]، وجاء غَيْـرِهِنَّ نحـو: (فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِم)[2] فيمن ضَمَّ ولم يُنوِّن، أي: فَلاَ خَوفُ شـيءٍ علـيهم) [قـال الحلبي وهو الأحسن][3]، وقيل إنه على نيّة «ال» ، وقيل: حَذف التنوين تخفيفاً[4]، (وسُمِعَ «سلامُ عليكم») بغير تنوين، حكاه الأخفش عن العـرب، قـالوا يريـدون السلام عليكم، ذكره السفاقسي[5]، (فيحتمـل ذلـك، أي: سـلامُ الله، أوْ إضـمار «ال») وليس هذا بآية كما توهَم من قال: لاَ وَجْه لتفريـق المصنف بـين الآيـتين، حيث جزم في الأولى بتخريج واحد، وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الأولى كذلك[6]، [وكذا من قال: وجه التفريق][7] أن تقـدير كـلا الـوجهين في «سلام» تقدير تعريف، ليصحَّ كونـه مبتـدأ، وفي (فـلا خـوف) أحـدهما تقـدير تعريف، والآخر تقدير تنكير، ولا ضرورة فيه إلى التعريف[8].

(3 – حَذْفُ اسْمَيْن مُضَافَيْن

(فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ)[9] أي: فإنَّ تعظيمها من أفعـال ذوي تقـوى القلوب)، [قال الزمخشري:][10] ولا يستقيم المعنى إلاَّ بتقدير هذه المضافات، لأنـه

---

(1) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 716.

(2) البقرة: 38.

- قرأ ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفاً، انظر اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر 1/ 388.

(3) في (س): (وهذا التقدير استحسنه الحلبي)، وانظر الدر المصون 1/ 199.

(4) قال ابن عطية: «... وهي على أن تعمل «لا» عمل «ليس»، ولكنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال»، وردّه أبوحيان بقوله: «ولا يتعيّن ما قاله، بل الأولى أن يكون مرفوعاً بالإبتداء لوجهين: أحدهما: أن إعمال «لا» عمل «ليس» قليل، ويمكن النزاع في صحته، وان صحّ فيمكن النزاع في اقتباسه، والثاني: حصول التعادل بينهما إذ تكون «لا» قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما».
انظر المحرر الوجيز 1/ 132، والبحر المحيط 1/ 322، واللباب 1/ 583، 584.

(5) انظر قول السفاقسي في حاشية الشمني 2/ 256.

- في (س) بزيادة: وعرض المصنف لهم بقوله: ... .

(6) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 256.

(7) في (س): (واجب بان ...).

(8) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني2/ 256.

(9) الحج: 32.

(10) في (س): (هكذا قدره الزمخشري).

لابُدَّ مِنْ راجع من الجزاء إلى «من» لِيَرْتَبِط به[1]، [واعترض][2] أبو حيان بأن هذا التقدير عارٍ من راجع من الجزاء إلى «من» وإصلاح ما قاله أن يكون التقدير فإن تعظيمها منه[3] إلى آخره[4]، قال السفاقسي: الظاهر أن مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى، وقد قدّر مضافاً ظاهراً هو «من» في المعنى، وهو قوله: ذوي، ويكون قد بُنِيَ على مذهب من يرى الربط بالمعنى[5]، وقيل: الذي يظهر لِي أن في تقدير الزمخشري إشارة إلى الراجع من جهة إن المصدر مضاف إلى المفعول، ولابُدَّ له من فاعل، وإن لم يلزم ذكره، وليس إلا ضمير يعود إلى «من» والتقدير: فإن تعظيمه إيّاها، تأمّل[6].

- ((قبضة من أثر الرسول))[7] أي: مِن أثرِ [حافر][8] فَرَسِ الرسول،

- ((كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مَنَ الْمَوْت))[9]، أي: كَدَوَرَانِ عَيْنِ الذي، وقال:

.. .. وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ أُصْبَعَا[10])

---

(1) الكشاف 3/ 158.

(2) في (س): (ورده).

(3) في (س) بزيادة: ثم قال.
- انظر قول أبي حيان في البحر المحيط 6/ 341.

(4) في (س) بزيادة: من أفعال ذوي تقوى القلوب.

(5) انظر قول السفاقسي في حاشية الشمني 2/ 256.

(6) قائله الدماميني، انظر المصدر السابق.
- وفي (س) بزيادة: ولا يصحّ القلب وإفراد الضمير حملاً على معنى من ولفظها، ويظهر إلينا أن «من» الجارّة يحتمل أن تكون للتعليل، أي: إن تعظيمها لأجل التقوى أو لابتداء الغاية، أي: أن تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب، وعليهم فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين.

(7) طه: 96.

(8) ساقط من (س).

(9) الأحزاب: 19.

(10) لكحلبة بن عبدالله اليربوعي في المفضليات ص 19، ولسان العرب (ح ر م) 12/ 127، و(ب ق ي) 14/ 81، وتاج العروس (ح ر م) 8/ 344، و(ب ق ي) 1/ 41، وللأسود بن يعفر أو لكحلبة في شرح الشواهد للعيني 1/ 526، وللأسود بن يعفر في شرح المفصل 3/ 31، ولكحلبة العرني في خزانة الأدب 4/ 369، والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف إليه وأقيم المضاف إليه الثاني الذي هو الثالث مقامهما، لأن التقدير: فجعلتني من حزيمة قدر مسافة إصبع.

عجز بيت من الطويل، صدره:

فأدْرَكَ إرْقالَ العَـرَادَةِ ظَلْعُهـا[1]

[عزاه الزمخشري للأسـود][2]، قـال العـيني: [والأصـحّ أنـه لكلحبـة بـن عبدالله اليربوعي][3]، وفي بعض نسخ المتن وقال رؤبة، [قيل: هذا سـهو][4]، فـإن رؤبة من أهل الرجز، وليس هذا برجز[5]، [وفيه بحث][6]./ 428/ب

الإرقال بسكر الهمزة نوع من السير، والعرادة كجرادة اسم فرس كلحبة، وظلعها، أي: غمزها في مشيها فاعـل «أدْرَكَ» و«قـد جعلـتني» حـال، وحزيمـة[7] بكسر الزاي هو ابن طارق [الذي أغار على إبله][8]، كـذا ضـبط في الجمهـرة[9]، وضبط في المحكم بالراء المهملة[10]، وقال ابن يعيش حزيمة بكسـر الزاي بَطْـن مـن باهلة[11]، وغلّطه العيني[12].

---

(1) في (س) بزيادة: قاله الكحلبة بن عبدالله اليربوعي.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 3/ 31.

(3) في (س): (هذا أصحّ مما قاله الزمخشري: إنه للأسود).
- وفي (س) بزيادة: وقال الرشاطي: إن الكحلبة اسم له، وأن الأخفش غلط في قوله: إنه لقب له.
- وانظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 526.
- والكحلبة بن عبدالله اليربوعي هو: هُبيرة بن عبدمناف بن عَرين بن ثعلبة بن يربوع بـن حنظلـة بـن مالك بن زيدمناة بن تميم، أحد فرسان تميم وسادتها وشعرائها، يقال له: فارس العَرَادة، وهـي فرسـه انظر المؤتلف ص 288، وخزانة الأدب 1/ 276، والأعلام 8/ 76.

(4) في (س): (وردّ بأن نسبه هذا إلى رؤبة سهو).

(5) قاله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: بفتح الحاء المهملة.

(8) ساقط من (س).
- انظر هذا في خزانة الأدب 4/ 369.

(9) انظر جمهرة اللغة (حزم) 1/ 529.

(10) انظر المحكم 3/ 330.

(11) انظر شرح المفصل 3/ 31.

(12) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 3/ 31.

(أي: ذا مسافة أصبَع.

4- حَذْفُ ثلاث مُتضايفات

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾[1]، أي: فكان مِقْدَارُ مسافةِ قُرْبِه مِثْلَ قابَ فَحُذِفَتْ ثلاثة من اسم كان، وواحدٌ من خبرها، كذا قدَّره الزمخشري[2])، وكذا السكاكي، قال الشريف: فحذف «مثل» مِن خبر «كان» والمضافات الثلاثة على التدريج من اسمها، فانقلب الضمير المجرور الراجع إلى جبرائيل مرفوعاً مستكناً في «كان».

(تنبيه

لِلقاب معنيان: القَدر، وما بين مقبض القوس وطرفها، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل: هي على القلْب، والتقدير: قَابَيْ قَوْس، ولَوْ أُرِيدَ هذا لأغْنَى عنه ذِكْرُ القَوْسِ.

5- حَذْفُ الموصولِ الاسميّ)

هذا القيد بيان للواقع، [ومن قال][3]: احتراز عن الحرفي[4]، [فإنه لا يحذف فقد غفل][5] [عما سيأتي][6]: (ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته[7]، وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كُتبه كَونَه معطوفاً على موصول آخر[8]، ومن حُجّتهم ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُم ﴾[9]، وفيه أن الآية في العنكبوت هكذا ﴿ وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ﴾[10]، (وقول حسان:

---

(1) النجم: 9.

(2) الكشاف 4/ 420، 421.

(3) في (س): (وقيل).

(4) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): (وفيه بحث، وما سيجيء به من أن «ما»، «كي»، و«أن» المصدرية يجوز حذفها).

(7) انظر الهمع 1/ 343، والمساعد 1/ 178.

(8) ذكر هذا في كتابه «شرح الكافية الشافية» 1/ 133.

(9) العنكبوت: 46، وفي (س) جاءت هكذا «آمنوا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم» والصواب ما جاء في «ظ»، والآية التي في (س) هي من سورة آل عمران: 72، انظر هذا التصويب في حاشية الدسوقي 3/ 397، وحاشية الشمني 2/ 256.
وفي (س) بزيادة: هكذا ما في النسخ، وإنما الآية ... .

(10) في (س) بزيادة: «وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ».

أمَـنْ يَهجُـو رَسُـولَ اللهِ مِـنكم   وَيَمْدَحُـهُ وَيَنْـصُرُه سَــواءُ[1])

[بيـت مـن الـوافر][2]، [«مَـن» موصـول مبتـدأ صـلته «يَهجُـو» وخـبره «سواء»، و«يمدحه» عطف على «من يهجو» بتقدير «من»][3].

(وقول آخر:

ما الذي دأبه احتيـاط وحـزم   وهــواه أطــاع يــستويان[4])

بيت من الخفيف، «الدَّأبُ» العادة، و«الاحتيـاط» الأخـذ بمـا فيـه الثقـة، [وكذا الحزم][5].

(أي: والذي أنزِل، ومَن يَمْدَحُه، والذي أَطَاعَ هَوَاهُ) ويدل على حـذف الموصول هنا قوله: يـستويان، فإنه خبر مثنى.

(6- حَذْفُ الصِّلَةِ

يجوز قليلاً لدلالة صِلةٍ أخرى، كقوله:

وعِنْـدَ الـذي والـلاَّتِ عُـدْنَكَ إحْنَـةٌ   عَلَيـكَ فَـلاَ يَغْـرُرْكَ كَيْـدُ الْعَوائِـدِ[6])

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في شرح الديوان ص 61، والدرر 1/ 172، والمقتضب 2/ 137، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 135، وهمع الهوامع 1/ 344، والشاهد فيه جواز حذف الموصـول إن علـم تقـديره: ومَـن يمدحه.

- وفي (س) بزيادة: تقدم في أول الباب الرابع.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): (و «من» مبتدأ، وضمير «يهجو» عائد إليه، و«منكم» حال منه، و«يمدحه» عطف على «يهجـو»، و«سواء» خبر المبتدأ).

(4) البيت بلا نسبة في شواهد التوضيح ص 77، واستشهد به على جواز حذف الموصـول، اي: والـذي اطـاع هواه.

(5) في (س): (والحزم الضبط) ، وبزيادة: والشاهد في قولـه: وهـواه، وأطـاع، فإنـه جملـة فعليـة وقعـت صـلة لموصول محذوف.

(6) البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 168، والهمع 1/ 342، والشاهد فيه دلالة صلة «اللات» وهي «عُدْنَك» على صلة الذي المحذوفة، اي: وعند الذي عادل إحنة.

بيت من الطويل[1]، «عُدْنَ» كَقُلْنَ جمع مؤنث من العيادة زيـارة المـريض، و«إحَنٌ» بكسر الهمزة وسكون المهملة والنون بمعنى الحقـد والحسـد مبتـدأ خـبره «عند الذي»[2] والعوائد جمع عائـدة، وفيـه حـذف عـاطف ومعطـوف، أي: كيـد النساء العوائد، والعائد، وليس فيه تغليب المؤنث[3]، كما قيل[4]، [لما سيأتي مـن ان ذلك في مسألتين فقط][5].

(أي: الذي عادَك.

أوْ دَلاَلَة غيرها، كقوله:

لحـن الألَـى فـاجْمَعْ جمـو ... عَـكَ ثـم وَجِّهْهُـم إلينـا[6])

تقدم شرحه في «إذا»[7].

(إي: لحن الأولَى عرِفُوا[8])، وفيه شـاهد آخـر وهـو أن «الأولى» بمعنـى «الذين» [9]، قال أبوعبيد: «الذين»/ هنا لا صلة لهـا، أمَّـا قولـه: «ثـم وَجِّهْهُـم» 429/ أ عطف على «فاجمع» [ذكره العيني][10].

---

(1) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ.

(2) في (س) بزيادة: فما وقع في بعض النسخ «وعندي» بإضافة «عند» إلى ياء المتكلم ليس بصواب.

(3) في (س) بزيادة: على المذكر.

(4) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 256.

(5) في (س): (لما يأتي في الباب السادس من أن ذلك في مسألتين فقط).

(6) البيت من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في خزانة الأدب 2/ 253، والدرر 1/ 173، وشرح شواهد المغني 1/ 258، وبلا نسبة في خزانة الأدب 6/ 494، وشرح الأشموني 1/ 121، وهمع الهوامع 1/ 344.

(7) انظر مبحث «إذا» شاهد رقم (127).

(8) في (س) بزيادة: إذ لابد من الصلة لفظاً أو تقديراً.

(9) في (س) بزيادة: ذكره العيني.

(10) ساقط من (س).

- وانظر قول العيني في شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 122.

(وقال:

بعـــد اللّتيّـــا واللّتيّـــا الّـــتي   إذا عَلَتْهـــا أنْفُـــسٌ تـــرَدَّتِ[1])

بيت من الرجز[2]، «اللُّتيّا» تصغير «الّتي» قال الحريري: ضم اللام الثانية لحنٌ فاحش، وغلط شائن[3]، [وفي الأشباه][4] قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتحها إلاّ الأخفش فإنه أجاز ضمها[5].

[وفي التسهيل][6]: ضم لام «اللُّذيّا» و«اللُّتيا» لُغيَّة[7].

(فقيل: يُقدَّر مع «اللُّتيّا» فيهما نظيرُ الجملة الشرطية المذكورة) فيكون من باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها[8].

(وقيل: يُقدَّر: اللّتيّا دقَّت، لأن التصغير يقتضي ذلك) فيكون من [باب][9] حذف الصلة لدلالة غيرها عليها[10].

(وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يُقدَّر مع اللُّتيّا فيهما «عَظُمَتْ» لا «دقَّتْ»، وإنه تصغير تعظيم)، وقد قيل: رُبَّ مُسْتَفْتٍ أعْلَمُ من المفتي، واللّتيّا أعظم من التي، (كقوله:

---

(1) الرجز للعجاج في ديوانه ص 223، وشرح أبيات سيبويه 2/ 68، والكتاب 2/ 347، 3488، ولسان العرب (ل ت) 15/ 240، وبلا نسبة في خزانة الأدب 6/ 146، وشرح المفصل 5/ 140، والمقتضب 2/ 289، استشهد به على جواز حذف صلة «اللتيا» لدلالة صلة غيرها عليها.

(2) في (س) بزيادة: لم أعرف راجزه.

(3) درة الغوّاص ص 77.

(4) ساقط من (س).

(5) الأشباه والنظائر 5/ 28، وانظر هذا القول في شرح درة الغوّاص للشهاب المصري ص 77.

(6) في (س): (قال ابن مالك).

(7) لم يذكره ابن مالك في التسهيل، ولقد نسبه إليه شارح درة الغوّاص الشهاب المصري ص 77 حيث قال: «وفي التسهيل ضم لام اللتيا واللذيا لغة». - وفي (س) بزيادة: و«تردت» سقطت.

(8) في (س) بزيادة: نحو: وعبد الذي واللات عدنك.

(9) في (س): (ومن قيل).

(10) في (س) بزيادة: نحن الأولى فاجمع جموعك.

تقدم شرحه في «أم»[1]، وفي شرح ذرة الغواص[2]: معنى قوله: بعد: «اللُّتَيَّا» و«الَّتي» بعد الخطة الصغيرة والكبيرة [فحذفت][3] الصلة إشارة إلى قصور العبارة عن الإحاطة بها، والمتبادر منه أن اللتي هي الكبيرة، واللُّتيا هي الصغيرة، وقيل: بالعكس على أن التصغير للتعظيم، وقيل: إنهما صَارا اسمَيْن للدّاهية العظيمة والصغيرة و لا حذف فيه[4].

وفي مجمع الأمثال: يكنون بهما عن الشدة، واللُّتيا عبارة عن الداهية المتناهية، والتي عبارة عن الداهية التي لم تبلغ النهاية، وهما علمان للداهية، فلذا استغنيا عن الصلة[5].

(7 – حذف الموصوف)

قال صاحب المغني: هو خلاف القياس، لأن المقصود من الوصف إيضاح الموصوف أو مدحه وذمه، والحذف [ينافيه][6]، ويورّث اللّبس، ولأن عامله قد لا يمكن دخوله على الصفة في نحو: «مررت برجل قام أبوه» ، ومع هذا فقد جاء حذفه إذا ظهر أمره[7].

((وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ))[8] أي: حُورٌ قاصرات الطرف) قال الزمخشري: نساء [قاصرات][9] أبصارهنّ على أزواجهن لا ينظرْن إلى غيرهم[10]،

---

(1) انظر بحث «أم» شاهد رقم (62).
(2) في (س) بزيادة: للشهاب المصري.
(3) في شرح درة الغوّاص «وحذفت» وهو الصواب.
(4) شرح ذرة الغوّاص ص 77، 78.
(5) في مجمع الأمثال 1/ 125، «هما الداهية الكبيرة والصغيرة، وكنى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحيّة، فإنها إذا كثر سمها صغرت، لأن السم يأكل جسدها... ».
(6) في (س): (ينافي ذلك).
(7) لم اهتد إليه في الجزء المحقق من كتاب المغني لابن فلاح اليمني.
(8) الصافات: 48.
(9) في (س): (قصرْن)، وهو الصواب كما في الكشاف.
(10) الكشاف 4/ 45.

ونقل الشارح الجديد[1] عن أستاذه الشيخ محرّم أنه قال: يمكن أن يحمل على معنى أنهنَّ لكمال حُسْنِهِنَّ يقصرن طرف أزواجهن عليهن ولا ينظرون إلى غيرهن استغناءً بجمالهنّ الباهر، وقد عرضْتُه على المولى أبي السعود فتلقّى بقبول حسن[2]، [وفيه بحث][3].

-) (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۞ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)[4]، أي: دروعاً سابغات.

- (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً)[5]، أي: ضَحِكاً قليلاً وبُكاءً كثيراً، كذا قيل[6]، وفيه بحث سيأتي) في الباب السادس، حيث حُكي [عن بعضهم][7] أن مذهب سيبويه والمحققين أن المنصوب/ في مثل ذلك الحال من ضمير مصدر الفعل[8].

---

(1) في (س) بزيادة: الشهير بوحي زادة.

(2) الشارح الجديد هو: أبوعبدالله أحمد المعروف بـ«وحي زادة»، عالم بالعربية، رومي مستعرب، من أهل اسكدار، ولد في أزنيق، وتعلم بها وباستنبول، وتولى الوعظ والتحديث في أواخر عمره باسكدار، من آثاره: «مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب»، «تعليقات» في التفسير، توفي سنة 1018 م.
انظر الأعلام 6/ 8.
- والشيخ المحرم هو: محمد بن بيرم مريد القسطموني، المتوفي سنة 983 هـ له رسالة مشتملة على عشر مطالب جمعها من التفاسير والكتب المشهورة لترغيب الناس إلى العلم والحث على العمل به.
انظر كشف الظنون 1/ 888، 1/ 400.
- وفي تفسير ابن مسعود 7/ 191 «قصرن أبصارهن على أزواجهن لا يمددن طرفاً إلى غيرهم».
- وابو السعود هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمّاديّ، الحنفي، فقيه، اصولي، مفسّر، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، قرأ على والده كثيراً، ولزم المولى سعدي حلبي، توفي سنة 951 هـ من تصانيفه: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» في التفسير وغيره.
انظر شذرات الذهب 8/ 399، وكشف الظنون 1/ 65.

(3) في (س): (وفيه أن ظاهره لا يناسب قوله تعالى: «وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين».

(4) سبأ: 10، 11.

(5) التوبة: 82.

(6) في (س) بزيادة: قال ابوالبقاء: أي: ضحكاً قليلاً، أو زمناً قليلاً.
- انظر الارتشاف 4/ 1939.

(7) ساقط من (س).

(8) انظر الباب السادس.
- وفي (س) بزيادة: أي: فليضحكوا، أي: الضحك حال كونه قليلاً، وليبكوه حال كونه كثيراً، تامل.

-) (وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ)[1]، أي: دينُ الأمّة القيّمة) هذا موافق لما رُوِيَ عن النضر بن شميل أنه قال: سألت الخليل عنها فقال: القيّمة جمع القيم، والقيم والقائم واحد، ومعناه: وذلك دِين القائمين بالتوحيد[2]، وقدّر الزمخشري: دين الملّة القيمة، [أي][3]: المستقيمة المعتدلة[4].

-) (وَلَدَارُ الآخِرَةِ)[5]، أي: وَلَدَار الساعة الآخِرةِ، قاله المبرد[6]. وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة بدليل: (ومَا الْحَيَاةُ الدُّنيَا إلاَّ مَتَاعُ الْغُرُور)[7]، ومنه (وَحَبَّ الحَصِيدِ)[8]، أي: حَبُّ النَّبْتِ الحصيدِ) هذا على رأي البصريين، وأمّا عند الكوفيين فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة[9]، ولهذا فصله عما قبله، (وقال سُحَيْم:

أنا ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعِ الثَّنَايا[10] .. ..)

تقدم شرحه في «غير»[11].

---

(1) البيّنة: 5.

(2) انظر هذا القول في حاشية الشمني 2/ 257، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 399.

- والنضْر بن شُمَيْل هو: أبوالحسن النظر بن شُميْل بن خرَاشة بن يزيد المازني التميمي، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، من كتبه «الصفات»، و«كتاب السلاح»، و«المعاني»، وغيرهما، توفي سنة 203 هـ.

انظر وفيات الأعيان 5/ 397، وطبقات النحويين واللغويين ص 55، 61، 179، والأعلام 8/ 33.

(3) في (س): (وعلى هذا القيّمة بمعنى...).

(4) الكشاف 4/ 789.

(5) يوسف: 109.

(6) انظر قول المبرد في الأمالي الشجرية، 1/ 325، والارتشاف 4/ 1939.

(7) آل عمران: 185.

- انظر نص ابن الشجري في الأمالي الشجرية 1/ 325.

(8) ق: 9.

(9) في (س) بزيادة: قاله السفاقسي.

(10) والشاهد فيه حذف الموصوف، أي: انا ابن رجل جلا الأمور.

(11) انظر مبحث «غير» شاهد رقم (263).

(قيل: تقديره أنا ابنُ رجلٍ جَلاَ الأمورَ، وقيل: «جَلاَ» عَلَمٌ مَحْكِيٌّ على أنه منقول من نحو قولك: «زيدٌ جَلاَ» فيكون جملة، لا مِن قولك: «جَلاَ زيد») لأنه لو كان كذلك لكان مفرداً منصرفاً؛ إذ أن هذا الوزن، غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور، وخالف عيسى بن عمرو فرآه مؤثراً فحكم بمنع الصرف في البيت أيضاً[1]، [ويفهم][2] من كلام المصنف أنه على الأول مبني، فلا وجه لما قيل: إذا جعلناه جملة فهل هو مبني أوْ لاَ؟.

(ونظيره قوله:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يَزِيدُ

ظُلماً علينا لَهُمُو فَدِيدُ[3])

[قاله رؤبة][4]، ويجب إشباع ميم «لهم»؛ إذ لو أُسكنت لزِم أنْ يكون [المصراع الأوّل من مُصرّع الرجز، أوْ من مشطور السّريع المكشوف والثاني مخلّع البسيط، وهو فاسد][5]، و«نُبئتُ» [مجهول][6] بمعنى أُخبرت مفعوله الثاني «أخوالي» والثالث «لهم فديد»[7]، و«ظلماً» [بمعنى ظالمين][8]، و«لهم فريد» مُفسِّر لِظلمهم، [وقيل][9]: ظلماً حال أو مفعول له والعامل محذوف، أي: شدوا علينا

---

(1) قال سيبويه – بعد أن ذكر بيت سحيم -: «ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية»، انظر الكتاب 3/ 207.

(2) في (س): (ثم الظاهر من كلام المنصف).

(3) بيت من الرجز لرؤبة في خزانة الأدب 1/ 266، وشرح التصريح 1/ 127، 129، 2/ 338، وبلا نسبة في شرح المفصل 1/ 28، وشرح الأشموني 1/ 95، 2/ 258، ولسان العرب (ز ي د) 3/ 200 (ف د د) 3/ 329، والشاهد في «بني يزيد» فإنه من باب المحكيات.

(4) في (س): (رجز لرؤبة).

(5) في (س): (المصراع الأول من بحر والثاني من آخر، فالثاني من مخلع البسيط والأول من مصرّع الرجز ومن مشطور السريع المكشوف)، وفي هذا الشرح تقديم وتأخير فرقاً بين النسخ.

(6) في (س): (على بناء المفعول).

(7) في (س) بزيادة: وبني وليد بدل من «أخوالي»، أو بيان.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

ظلماً[1]، و«الفديد» بالفاء الصيّاح، (فـ«يزيد» منقولٌ من نحو قولك: «المالُ يَزيدُ»[2]، لاَ مِن قولك: «يَزيدُ المالُ» وإلاَّ لأُعْرِبَ غَيْرَ منصرفٍ، فكان يَفْتَحُ؛ لأنّه مضاف إليه)، مع أن الرواية بالضم، وهذا صريح في أنَّ «يَزيد» في البيت بالياء التحتيّة، [وفيه تعريض لابن يعيش][3]، [حيث قال: صوابه «تزيد»][4]، بالتاء الفوقية وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة وإليه تنسب البرود التزيديّة[5].

([واختُلِفَ في المقدَّر مع الجملة في نحو: «مِنَّا ظَعَنَ ومنَّا أقَام»، فأصحَابُنا يقدِّرون موصوفاً، أي: فريقٌ، والكوفيون يقدِّرون موصولاً، أي: الذي أو «مَن» ومَا قدَّرناه أقْيَسُ؛ لأنَّ اتصال الموصول بصِلَتِهِ أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازُمها.

ومثله: «ما منهما ماتَ حتى لقِيتُه» نقدِّره بـ«أحَد» ويقدِّرونه بـ«مَن».

- ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾[6]، أي: إلاَّ إنسان، أو إلاَّ «مَن»، وحكى الفراء عن بعض قُدمَائهم[7] أن الجملة القسمية لا تكون صلة، وردّه[8] بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُم لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[9]][10].

(حَذْفُ الصِّفَة

---

(1) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 95، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 28.

(2) في (س) بزيادة: دلّ عليه ضمة الدّال، لأنها تدل على الحكاية، إذ لا يحكى خبرها.

(3) في (س): (وقال ابن يعيش).

(4) ساقط من (س).

(5) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 28.
- وتزيد بن حلوان هو: تزيد بن حُلْوَانَ بن عمران بن الحاف بن قُضاعة، وإليه تُنسب البرود التزيدية، وهي برود فيها خطوط حمرٌ تُشبَّهُ بها طرائق الدمّ.
انظر خزانة الأدب 1/ 269، 270، 271، والصحّاح (ز ي د)2/ 60، 70.
- وفي (س) بزيادة: وردّه ابن الحاجب بأن الرواية إنما صحّت بالتحتية، وبأن «تزيد» لم تسمع في كلامهم إلاَّ مفرداً، فاستعماله كالجملة خطأ.
- انظر تفصيل هذا الخلاف في خزانة الأدب 1/ 269، 270، 271.

(6) النساء: 159.

(7) أي: عن بعض قدماء الكوفيين.

(8) أي: ردّ تقدير الكوفيين بالآية.

(9) النساء: 72.
- لم أجد مثل هذا عند الفراء في معانيه بعد آيتي النساء 1/ 275، 1/ 294، وانظر مثل هذا القول غير منسوب للفراء في تفسير اللباب 6/ 486، والبحر المحيط 3/ 302.

(10) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 718، 719.

- (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً)[1]، أي: صالحة، بدليل أنه قُرئ كذلك)، قال سعيد بن جبير: كان ابن عباس [- رضي الله عنه -][2] يقرأ (وَكَانَ أَمَامَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً) ذكره الخطيب في الإيضاح[3]، (وإنَّ تَعْيِيبَها لاَ يُخْرِجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيها حينئذٍ)، أي: في تعييبها [حين عدم تقدير الصفة][4]، فلابد من تقدير، حتى تحصل الفائدة في التعييب.

(- (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ)[5]، أي: سُلِّطَتْ عليه، بدليل (مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ)[6])، فإن الريح في آية الأحقاف، وآية الذاريات، الريح العقيم التي
أرسلت إلى قوم/ عاد، فيكون دليل الحذف من القرآن فهو أولى من تقدير 430/ 1
البيضاوي: تُدَمِّر كل شيء من نفوسهم وأموالهم[7]، بدلالة الحال.

(- (قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)[8]، أي: الواضح، وإلاَّ لكان مفهومه كفراً[9])، وبهذا ضعّف الإمام الرازي قول القاضي عبدالجبار: «قولهم: الآن جئت بالحق» كفر مَن قبلهم لا محالة، لأنه يدل على أنهم اعتقدوا فيما تقدم من الأوامر السابقة إنها ما كانت حقّة[10].

---

(1) الكهف: 79.
(2) ساقط من (س).
(3) الإيضاح في علوم البلاغة 3/ 187.
(4) في (س): (حين أخذ كل ما أطلق عليه السفينة).
(5) الأحقاف: 25.
- وفي (س) بزيادة: عطف على «يأخذ كل سفينة» بتقدير العاطف.
(6) الذاريات: 42.
(7) تفسير البيضاوي 2/ 396.
(8) البقرة: 71.
(9) في (س) بزيادة: أي: وإن من يقدر صفة للحق لزم أن لا يكون ما جاء به موسى من الأوامر حقاً.
(10) في التفسير الكبير 3/ 112 قال الرازي بعد أن ذكر قول القاضي: «وهذا ضعيف لاحتمال أن يكون المراد الآن ظهرت حقيقة ما أمرنا به حتى تميزت من غيرها فلا يكون كفراً».
- القاضي عبدالجبار هو: ابوالحسين عبدالجبار بن احمد بن عبدالجبار الهمداني الأسذابادي، قاض أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره، له تصانيف كثيرة منها: «تنزيه القرآن عن المطاعن»، و«الأمالي»، و«المجموع في المحيط بالتكليف»، وغيرها، توفي سنة 415 هـ انظر ميزان الاعتدال 3/ 247، وطبقات السبكي 3/ 116، والأعلام 3/ 273.

(ـ (وما نريهم من آية إلاّ هي اكبر من أختها)[1]، وقال:

.. .. ولَمْ أُعْـطَ شَيْئاً ولَـمْ أُمْنَـعِ[2])

عجز بيت من المتقارب[3] لعباس بن مرداس السلمي، وأمه الخنساء الشاعرة[4]، وسبب قولهم هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم من سَبي حُنين كل رجل منهم مائة من الإبل، فأعطى عُيَيْنة بن [حصن][5] مائة، والأَقْرَعُ بن حَابِس مائة، وأعطى العبّاس دون المائة، فأنشأ يقول:

أتجعـل نَهْبِـي ونَهْـبَ العُبَيْـد ... بـين عُيَيْنَـة والأقْـرَعِ
فما كـان حِـصنٌ ولا حابـسٌ ... يفوقـان مِـرْدَاسَ في مَجْمَـعِ
وقـد كُنْـتُ في الحـرب ذا تُـدْرَإٍ ... فَلَـم أُعْـطَ شـيئاً ولم أُمْنَـعِ
وَمَـا كُنْـتُ دُونَ امْـرِئٍ منهمـا ... ومَـن تَـضَعِ اليـومَ لا يُرْفَـعِ

---

(1) الزخرف: 48.

(2) عجز بيت من المتقارب صدره:

ولـيس لِعَيْـشِنا هـذا مَهَـاةٌ

وهو لعباس بن مرداس في الشعر والشعراء ص 184، والدرر 2/ 376، وشرح شواهد المغني 2/ 925، ولسان العرب (د ر أ) 1/ 72، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 86، وهمع الهوامع 3/ 158، والشاهد فيه أن النعت إذا علم يجوز حذفه، والأصل: فلم أعط شيئاً طائلاً.

(3) في (س) بزيادة: لأبي الهيثم.

(4) تقدمت ترجمة الخنساء وابنها العباس

(5) ساقط من (س).

فأتم لَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة[1].

فالنُّهب الغنيمة، والعُبيد بضم العين اسم فرس الشاعر، و«ذا تُدْرَإ»، أي: ذا عدّة وقوة على دَفع الأعداء، من الدَّرْء[2]، والتاء فيه زائدة، وقوله: يَفُوقان مرداس، استشهد به ابن مالك وغيره على منع الصرف بسبب واحد[3]، وهو مذهب الكوفيين، وأجيب بأن الرواية: يفوقان شيخي[4].

(وقال:

[ولَيْسَ لِعَيْشِنَا هَـذَا مَهَـاةٌ][5] وَلَيْـسَتْ دَارُنـا هَاتَـا بِـدَارِ[6])

---

(1) انظر هذا في الشعر والشعراء ص 184، وخزانة الأدب 1/ 161، وحاشية الشمني 2/ 257، وشرح شواهد المغني 2/ 925.

- عُيَيْنة بن حصن هو: عُيَيْنة بن حصن بن حُذيفة بن بدر بن عمرو بن جُوَيّة الفزاري، يكنى أبا مالك، صحابي، أسلم بعد الفتح، وقيل: قبل الفتح، وكان من المؤلفة قلوبهم.
  انظر أسد الغابة 4/ 318، والاستيعاب 3/ 1249، وخزانة الأدب 1/ 161.
- والأقرع بن حابس هو: الأقرع بن حابس بن عقال المجاشعي الدارمي التميمي، صحابي، من سادات العرب في الجاهلية، أسلم بعد فتح مكة ولقب بالأقرع لقرع كان في رأسه، وكان من المؤلفة قلوبهم، وكان مع خالد في أغلب وقائعه، واستشهد بالجوزان سنة 31 هـ.
  انظر أسد الغابة 1/ 264، والاستيعاب 1/ 103، والأعلام 2/ 5.

(2) في (س) بزيادة: بالمهملتين، والهمزة... .

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 430، وشرح الأشموني 2/ 273، وهمع الهوامع 1/ 133، وسبب المنع من الصرف هو العلمية.

(4) المجيب المبرد، انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 430، وهمع الهوامع 1/ 133.
- في (س) بزيادة: في مجمع.

(5) ساقط من (س).

(6) البيت لعمران بن حِطّان في خزانة الأدب 5/ 351، وشرح أبيات سيبويه 2/ 185، وإيضاح شواهد الإيضاح 2/ 876، وشرح شواهد المغني 2/ 926، والكتاب 3/ 488، والمقتضب 2/ 288، 4/ 277، استشهد به على جواز حذف إذا علم أي:بدارٍ طائلة.

بيت من الوافر لعمران بن الحِطَّان[1]، رئيس الخوارج على [عهد][2] امير المؤمنين على بن أبي طالب - كرّم الله وجهه -[3]، «المسهَاه» بهائين، وعن الأصمعي بالتاء كحصَاة، قيل: معناه واحد وهو الصّفاء والرونق والمنظر الجميل[4]، [ذكَره السيوطي][5]، (أي: مِن أُختِهَا السَّابقَة، وبِدَار طَائلةٍ، ولم أعطَ شيئاً طائلاً، دفعاً للتناقض فيهنّ[6]، امّا وجه التناقض في الآية؛ فلأنّ «أفعل» التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضَّل عليه، فيقضي ذلك أن يكون كلُّ واحدة من الآي أكبر من أخرى، فيكون أكبر وغير أكبر، ودفعه المصنف بتقدير الصِّفة[7]، وقال الزمخشري: الغرض وصفهنّ بالكبر [لا يَكَدْنَ][8] يَتفَاوَتْنَ فيه[9]، يعني إن أفعل محمول على الزيادة مطلقاً رَوْماً للمبالغة، كقوله تعالى: (أعْلَمُ

---

(1) عمران بن حِطَّان هو: عمران بن حِطّان بن ظَبيان بن شعْل بن الحارث بن سَدوس، تابعي، احد رؤوس الخوارج من القعديّة، وقد أدرك صدراً من الصحابة، وروى عنهم، وروى عنه أصحابه الحديث.
انظر تهذيب التهذيب 8/ 127، والأغاني 18/ 109، وخزانة الأدب 5/ 342.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (س) بزيادة: وبعده:

لَنَـــا إلاّ لَيَــــال باقيـــــاتٍ	وَتَبْلُغُنَـــا بِأيَّـــام قِـــصَـارِ
وإن قُلْنَــا: لعـــلّ بهـــا قـــراراً	فمـــا فيهـــا لِحَـــيٍّ مـــن قـــرار
أرَانـــا لا نمـــلُّ العـــيش فيـــها	وَأوْلِعْنـــا بحـــرصٍ وانتظـــار
وَلاَ نَبْقَـــى ولاَ تَبْقَـــي عليـــها	ولاَ في الأمـــرِ نَأخـــذُ بالخيـــار
وَمَـــا أمْوَالُنـــا إلاّ عَـــوَارٍ	سَـــيَأخُذها المُعِـــيرُ مِـــنَ المُعَـــارِ

(4) انظر شرح شواهد المغني 2/ 927.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: أي في الآية والبيتين.

(7) في (س) بزيادة: ودفعه ابن الحاجب بان المراد إلاّ هي أكبر من اختها من وجه، وقد يكون.... كل منهما أفضل من الأخر من وجه، وبان المراد إلاّ هي اكبر من اختها عندهم وقت أصولها لأن للحاضر أثر في النفس ليس ...

(8) في (س): (لا يكون).

(9) الكشاف 4/ 259.

- في (س) بزيادة: (قال الطيبي).

بكم)[1] فـ«أعلَم» بمعنى عَالِم؛ إذ لا مشاركة لله تعالى في علمه بذلك، [قاله الطيبي][2]، وفيه بحث[3]، يجوز استعمال «أفعل» عارياً عن اللام والإضافة و«مِن»، مجرّداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل والصفة المشبهة قياساً عند المبرد، وسماعاً عند غيره[4]، وهو الأصَحُّ، وأمّا وجه التناقض/ في البيت الثاني[5] 430/ ب
فظاهر، وأمّا في البيت الأوّل ففيه بحث؛ إذ عَدَمُ الإعْطاء لا يناقض عدم المنْع، إلاّ أن يُقال: إنه يناقضه عُرفاً لا عقلاً.

(- (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى)[6]، أي: نافع.

- (إن نَّظُنُّ إلاَّ ظَنّاً)[7]، أي: ضعيفاً)[8]، [فيكون المصدر للنوع فيصح الاستثناء][9]، [وحمله][10] ابن يعيش على التقديم والتأخير، أي: نحن إلاّ نظن ظناً[11].

(9- حذف المعطُوف

ويجب أن يتبعه العاطف)، إذ لم يُسمع حذفه [بدونه][12]، (نحو: (لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ)[13]، أي: ومَن أنفق بعده، دليل

---

(1) النجم: 32.
(2) ساقط من (س).
- وانظر التبيان في البيان للإمام الطيبي ص 316.
(3) في (س) بزيادة: قال الرضي.
(4) هذا قول الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 459، وانظر المقتضب 3/ 245.
(5) في (س) بزيادة: ودفعه.
(6) المائدة: 68.
(7) الجاثية: 32.
(8) في (س) بزيادة: إنّ الظن ممّا يقبل الشدة والضعف.
(9) في (س): (فالمفعول المطلق هنا للنوع، لا للتأكيد فيصحّ الاستثناء).
(10) في (س): (وقال).
(11) شرح المفصل لابن يعيش 7/ 107.
(12) في (س): (بدون العاطف).
(13) الحديد: 10.

التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدّر: (أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا)[1].

(لا نفرق بين أحد من رسله)[2]، (وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ)[3]، اي: بين أَحَدٍ وَأَحَدٍ منهم[4]) فيكون «أحد» هنا بمعنى واحد، والمعنى أنهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، قاله أبوحيان[5]، (وقيل) قائله الواحدي والزمخشري («أحد» فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[6]، بل هو الموضوع للعموم[7]، وهمزته أصلية، لا مُبْدَلَة من الواو[8]، فلا تقدير، [وردّ][9]) ردّه الإمام الرازي[10] (بانه يقتضي حينئذٍ أنَّ المعَرَّض بهم وهم الكافرون) جملة حالية، أوْ اعتراضيّة[11]، (فرّقوا) بين كل الرسل، وإنّما فرّقوا (بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوّة، وفي لزوم هذا نظر[12])، قيل: [وجهه][13]: أن نفي التفريق بين كل

---

(1) الحديد: 10.

(2) البقرة: 285.

(3) النساء: 152.

(4) في (س) بزيادة: قال أبوحيان: ويحتمل عندي أن يكون مما حُذِف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا نفرّق بين أحد من رسله وبين احد.

(5) ذكره أبوحيان في تفسيره لآية البقرة (لا نفرّق بين أحد من رسله)، انظر البحر المحيط 2/ 380.

(6) الإخلاص: 1.

(7) في الكشاف 1/ 617: «... إنَّ أحداً عام في الواحد المذكر والمؤنث وتثنيتها وجمعها، تقول: ما رأيت أحداً، تقصد العموم»، وانظر قول الواحدي في تفسير اللباب 4/ 527، والدر المصون 1/ 285.

(8) في (س) بزيادة: يعني أن «أحد» اسم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع، والمراد هنا الجمع لإضافة «بين» إليه.

(9) في (س): (وردّ، قائله الواحدي والزمخشري).

(10) انظر التفسير الكبير 7/ 117.

(11) في (س) بزيادة: بين اسم «إن» وخبرها، إنهم).

(12) في (س) بزيادة: لأن من قال: بكون «أحد» بمعنى «جميع» إنما يريد العموم؛ لإضافة «بين» إليه، لا لوقوعه في سياق النفي.

(13) في (س): (لأن).

الرسل، تعريض بمن يفعل ذلك، فيصدق على مَن فرّق بـين بعـض وبعـض، فـلا يلزم أن يكون المعرّض بهم، فرّقوا بين الكل[1].

(والذي يظهر لي في وجه التقدير، وأن المقدَّر بين أحد وبين الله، بدليل: (وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ)[2])، وبهذا الدليل يرجح هذا وإن كان فيه الحذف على ما ذهب إليه القائل: [وإن لم يكـن فيـه الحـذف][3]، ومـا قيـل: إن التفريق بين الرسل في الإيمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلـك، فـإن مـن آمن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يـؤمن بـالله تعـالى، [ممنـوع][4]؛ لأن التفريـق [بـين الرسل][5] الإيمانُ ببعض والكفرُ ببعض، والتفريـق بـين الله ورسـله الإيمـانُ بـالله والكفرُ برسله[6] فافترقا.

(ونحو: (سَرَابِيلَ تَقِيكُم الْحَرَّ)[7]، أي: والبَرْدَ، وقد يكـون أُكْتُفِـيَ عـن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أوّل السورة: (لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ)[8]) يشير بـذلك إلى أن الآية ليست من الاكتفاء المصطلح كما هو المشهور [لذكر البرد][9]، قيل ذلـك صريحاً، والاكتفاء أن يقتضي المقام ذكر شـيئين بينهمـا تـلازم وارتبـاط، فيكتفـي بأحدهما عن الآخر لنكتة تقتضي الاقتصار عليه، كما قالوا في الآية تخصيص الحرِّ بالذكر؛ لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارّة، والوقاية عندهم من الحرِّ أهم[10].

---

(1) انظر الدر المصون 1/ 694.

(2) النساء: 150.

(3) في (س): (مع عدم الحذف فيه).
- القائل الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 259.

(4) في (س): (فلا يكون أرجح مما ذهب إليه القائل: ممنوع).

(5) في (س): (بينهم).

(6) قاله الدماميني والشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 259.

(7) النحل: 81.

(8) النحل: 5.

(9) في (س): (لذلك البرد)، وبزيادة: للامتنان بوقايته.

(10) انظر البحر المحيط 5/ 508، وتفسير اللباب 12/ 134.

- (وَلَهُ مَا سَكَنَ)[1]، أي: وَمَا تَحَرَّكَ)، لأن الحركة ضدُّ السكون،/ وبينهما 431/ أ تلازم[2]، وإنما آثر السكون؛ لأنه أغلب الحالَيْن على المخلوق من الحيوان والجماد، وقيل لأن الساكن أكثر عدداً من المتحرك ونقض بالأجرام العلوية[3].

(وإذا فُسِّرَ «سكن» بـ«استقرَّ» لم يُحْتَجْ إلى هذا [التقدير][4].

- (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)[5]، اي: فإن أُحْصِرْتُمْ فَحَلَلْتُمْ.
- (فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أذىً مِن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ)[6]، اي: فَحَلَقَ فَفِدْيَةٌ.

- (لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً)[7]، أي: إيمانها وكسْبها[8].

والآية من اللفّ والنشر) يعني من باب اللفّ التقديري، أي: لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها في الإيمان لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فيه، فيكون نفي نفعَ الأيمان راجعاً إلى نفس لم يصدر عنها الإيمان قبل ذلك، ونفْي نَفْع الكسْب راجعٌ إلى نفسٍ صَدَر عنها الإيمان قبل ذلك، لكنها لم تكن كَسَبَتْ في إيمانها خيراً.

(وبهذا التقدير تَنْدَفِعُ شبْهَةُ المعتزلةِ الزمخشري وغيره[9] إذ قال: «سَوَّى الله تعالى بين عَدَم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقْتَرِنْ بالعمل الصالح في عدم الإنتفاع به)، فيلزم أن يكون الكافر والعاصي في الخلود سواء، قال الزمخشري: «لم

---

(1) الأنعام: 13.
(2) في (س) بزيادة: تضاد وارتباط.
(3) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(4) ساقط من (س).
(5) البقرة: 196.
(6) البقرة: 196.
(7) الأنعام: 159.
(8) في (س) بزيادة: هذا آخر الأمثلة القرينة التي ذكرها المصنف في باب الاكتفاء.
(9) في (س) بزيادة: حيث لم يعتبر والإيمان المجرد عن العمل.

تكن آمنت» صفة «نفساً»[1] «أو اكتسبت في إيمانها خيرا» عطف على «آمنت»، والمعنى: أنه لا ينفع الإيمان حينئذٍ نفساً غير مقدمة إيمانها، أو مقدمة إيمانها غير كاسبة في إيمانها خيراً[2]، [قال البيضاوي][3]: وهو دليل لمن لم يعتبر الإيمان المجرد عن العمل، و[للمفسر][4] تخصيص هذا الحكم، بذلك اليوم[5]، وَحَمل الترديد على اشتراط النفع [بأحد الأمرين][6]، والعطف على «لم تكن» بمعنى لا ينفع نفساً إيمانها الذي أحدثته حينئذٍ وإن كسبت فيه خيراً[7]، وهذا إنما يتم بجعل أو بمعنى الواو.

(وهذا التأويل) وهو جَعْل الآية من باب اللّف التقديري (ذكره ابن عطية وابن الحاجب[8])، وقال التفتازاني: ويقرب من ذلك ما قال ابن الحاجب: إن المعنى «لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل، ولم تعمل العمل الصالح، قيل: فاختصر للعلم به[9]، وقال بعض المحققين: يمكن أن يقال معنى الآية أنه لا ينفع الإيمان باعتبار ذاته إذا لم تُؤمن من قبل، وباعتبار العمل إذا لم تعمل قبل، لأن نفع الإيمان باعتبار العمل إنه يصير سبباً لقبول العمل، فيتم الكلام من غير تقدير لفّ، ولا اعتبار اختصار.

(ومن القليل[10] حَذْفُ «أم» مع معطوفها كقوله:

---

(1) في (س) بزيادة: وقوله.

(2) الكشاف 2/ 78.

(3) في (س): (قيل).

(4) في (س): (واجب)، وكلاهما خطأ، والصواب ما في تفسير البيضاوي وهو «وللمعتبر».

(5) في (س) بزيادة: ولا يلزم منه عدم النفع بالآخرة، وبأن المعنى اشتراط عدم النفع بالخلو عن الأمرين.

(6) في (س): (باحدهما).

(7) انظر تفسير البيضاوي 1/ 329.

(8) ما نسبه المصنف لابن الحاجب وابن عطية لم يذكره ابن عطية في المحرر الوجيز 2/ 366، وكذلك لم أجده عن ابن الحاجب فيما توفر لدي من كتب ابن الحاجب، وذكره ابن المنيِّر في كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال حيث قال: «فإن هذا الكلام اشتمل على النوع المعروف من علم البيان والبلاغة باللف... »، وانظر قول ابن الحاجب في حاشية السعد على الكشاف ل/ 208 ا، والكشاف 2/ 63، واللباب 8/ 529.

(9) حاشية السعد على الكشاف ل/ 208 ا، ب.

(10) في (س) بزيادة: يعني بالنسبة إلى حذف المعطوف مع لو، وحذف «أم» مع معطوفها.

.. .. **فَمَـا أدْرِي أرُشْـدٌ طِلاَبُهَـا**[1])

تم شرحه في أوّل الباب الأوّل[2].

(أي: أمْ غيٌّ، وقد مَرَّ البَحْثُ فيه)، حيث قال هناك: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قوله: «ما أدري هل طِلابها رُشْدٌ».

(10- حذف المعطُوفِ عليه

- (أنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ)[3]، أي: فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ، وَزَعَمَ ابن عصفور/ أن الفاء في «فانفجرت» هي فاء «فَضَرَبَ»، وأنّ فاء «فانفجرت» وحُذِفَتْ ليكون على المحذوف دليل بِبَقَاءِ بَعْضِه[4]) يعني هذا الفعل الأول لدلالة الثاني، وحفت الفاء الثانية لدلالة الأولى عليها، (وليس بشيء لأنّ لفظ الفَاءَيْن واحد، فكيفَ يَحْصُلُ الدليل؟ وجوّز الزمخشري ومن تبعه أن تكون «فاء» الجواب، أي: فإنْ ضَرَبت فقد انفجَرَتْ)، قال: فالفاء متعلقة بمحذوف، أي: 431/ ب

---

(1) عجز بيت من الطويل، صدره:

دَعَـاني إلَيْهَـا القَلْـبُ إنّـي لأمـرِهِ سَـــــــميعٌ .. ..

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب 11/ 267، والدرر 2/ 428، وشرح أشعار الهذليين 1/ 43، وشرح شواهد المغني 1/ 26، 142، 2/ 672، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 119، وهمع الهوامع 3/ 199، استشهد به على أن «أم» قد تحذف هي والمعطوف بها، والأصل: أم غيّ.

(2) انظر الباب الأول مبحث الهمزة شاهد رقم (5).

(3) كذا جاء النص عن المصنف، وهو خلط بين آيتين وقد نبّه على هذا مبارك، فقد ركّب المصنف «فانفجرت» من سورة البقرة مع آية الأعراف في موضع «فانبجست»، والآيتان:
الأولى: (وإذِ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) سورة البقرة: 60.
والثانية: (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أنِ اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عينا) الأعراف: 160.

(4) ما نسبه المصنف لابن عصفور هو من كلام أبي حيان، حيث قال في الارتشاف 4/ 2017: «وزعم ابن عصفور في مثل هذا التركيب أنّه لم يُحذف حرف العطف، والمعطوف عليه، بل حُذف المعطوف عليه وحده وحُذِفت الفاءُ من المعطوف...».
ولقد ذكر ابن عصفور عكس ما نسبه إليه المصنف وأبو حيان، انظر شرح جمل الزجّاجي 1/ 214.

بمحذوف، أي: فَضَرَبَ فانفجرت، أوْ فإن ضَرَبتَ فقد انفجرت، وهي على هذا فاء فصيحة[1]. قال التفتازاني: العلم في الفاء الفصيحة قول الشاعر:

قَالُوا خرَاسَان أقْصَى مَا يُراد بِنا ... ثُم القُفُولُ فقد جِئْنَا خُراسَانَا[2]

فهي على تقدير الثاني[3]، وفي المفتاح على التقدير الأول[4]، والأكثرون على التقديرين، فقوله على هذا إشارة إلى التعلق بمحذوف، سواء كان معطوفاً عليه، أو شرطاً.

(ويرده أنّ ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب)، لأن الجزاء إذا صُدِّر بالفاء فقد لزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى (مثل: (إن يَسْرِق فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِن قَبْل)[5])، وفعل الشرط هنا مستقبل بمعنى، فيكون الانفجار سابقاً على الضرب، وهو باطل لفوات الدلالة على الانفجار الذي هو تَرتُّبِ الانفجار على الضرب، (إلاّ إنْ قيل: المرادُ فقد حَكَمْنَا بِتَرتُّبِ الانفجار على ضَرْبكَ)، والأولى فقد أرَدْنا ترتُّبَه، قيل: هذا لا يفيد دفع الاعتراض من جهة إن الاقتران الماضي بـ«قد» يحقق مُضيَّه معنى، فلا يصلح جواباً بالشرط مستقبل، وفيه أن الاعتراض][6] ليس من هذه الجهة بدليل تمثيل الآية، بل من جهة أن تقدم الانفجار على الضرب باطل[7].

---

(1) الكشاف 1/ 173.

(2) بيت من البسيط لعباس بن الأحنف من جملة أبيات قالها عندما خرج مع الرشيد إلى خراسان، انظر دلائل الإعجاز ص 90، والتبيان في البيان ص 315، وبلا نسبة في المثل السائر 2/ 98، والأطول 2/ 77.

(3) المطوّل ص 289.

(4) انظر مفتاح العلوم ص 278.

(5) يوسف: 77.

(6) في (س): (اعتراض الدماميني).

(7) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 259.

(- وقيلَ في: (أمْ حسبتم أن تدخلوا الجنة)[1]: «أمْ» مُتَّصِلَة[2]، والتقدير أعَلِمتُم انَّ الجنَّة حُفَّتْ بالمكاره أمْ حَسِبْتُم) لاحتياجه إلى تقدير الجملة، وقال الزمخشري: «أم» منقطعة والهمزة للتقرير، أي: حسبتم[3]، وقال الزجّاج: إنها لمجرد الإضراب من غير تقدير الهمزة[4]، والفرّاء إنها بمعنى الهمزة[5].

(11- حذف المبدل منه[6]

قيل في: (وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ)[7]، وفي (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُم)[8] إنَّ «الكذب» بَدَلٌ من مفعولِ «تَصِفُ» المحذوف، أي: لما تصفُه[9])، وقيل: منصوب باضمار «أعني»، ذكره أبوالبقاء أيضاً[10]، (وكذلك في «رسولاً» بناءً على أنَّ «ما» في «كما» موصولٌ اسْمِيٌ)، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولاً[11]، (ويَرُدُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد مِن أُولِي العلم)، وهو قول مرجوح (والظاهرُ أنَّ «ما» كافة)، ويردُه أنه [إنما يُصَارُ إليْه حيث][12] تعذر أنْ يُنْسَبِك منها ومما بعدها مَصْدَرٌ كما إذا اتصلت بجملة اسمية، كقوله[13]:

---

(1) آل عمران: 142.

(2) ذكر هذا أبوحيان، ونسبه لابن بحر، انظر البحر المحيط 3/ 72، واللباب 5/ 562.

(3) قال الزمخشري: «أم» منقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار، انظر الكشاف 1/ 448.

(4) في معاني القرآن للزجاج 1/ 285 «... معناه: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة»، وانظر اللباب 3/ 210.

(5) لم أجد مثل هذا الذي ذكره في معاني القرآن للفراء 1/ 235، وفي البحر المحيط 3/ 72 «وقيل: هي بمعنى الهمزة»، وكذا في تفسير اللباب 5/ 562.

(6) في (س) بزيادة: لكنه يقتضي عدم حذف ما ذكر في امتناع حذف المؤكد من أنه من الإطناب والحذف من الإيجاز، فيتنافيان، وقد مرّ في بحث الجملة التفسيرية أنه اختلف في حذف المبدل منه، ولهذا قال: قيل....

(7) النحل: 116.

(8) البقرة: 151.

(9) في (س) بزيادة: ذكره الحوفي وأبوالبقاء.
- انظر التبيان 2/ 118، والبحر المحيط 5/ 526.

(10) نفس المصدر السابق.

(11) في (س) بزيادة: قال الحلبي: هذا بعيد جداً.

(12) في (س): (لا يُصارُ إليه إلا حيث ...).

(13) في (س) بزيادة: لعمرك انني وابا حميد.

كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ،[1]

(واظهرُ منه أنَّها مصدرية؛ لإبقاء الكافِ حينئذٍ على عَمَلِ الجَرِّ.

وقيل:) قائله الحلبي (في «الكذب» إنه مفعول،/ لـ«تقولوا»، والجملتان[2] بَعْدَهُ بَدَلٌ منه، اي: لا تقولوا الكذِبَ لِمَا تُصِفُهُ أَلْسِنَتُكم من البهائم بِالْحِلِ أوْ الحُرْمَةِ)، واللام علة للنهي، (وإمَّا لمحذوف، اي: فتقولون الكذِبَ، وإمَّا لِـ«تُصِفُ» على أنَّ «ما» مصدريَّة، والجملتان مَحْكِيَّتَا القَوْل، اي: لا تُحَلِّلُوا ولاَ تُحَرِّمُوا بمجرَّدِ قَوْلٍ تَنطِقُ به ألسنتُكم[3].

وقُرِئ بالجرِّ بدلاً من «ما» على أنها اسم[4])، وقال الزمخشري: صفة لـ«ما» المصدرية، كقوله تعالى: ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[5]، وردّه أبوحيان: بأنّ النحاة نصُّوا على أنّ المصدر المنسبك من «أن» والفعل لا يُنعتُ به[6]، وأجاب السفاقسي بأن صريح المصدر يُنعت به[7].

---

(1) عجز بيت من الوافر لزياد الأعجم في الجنى الداني ص 481، وشرح ابيات المغني 4/ 125، وشرح شواهد المغني 1/ 501، صدره:

وَاعْلَمْ أنَّنِي وَأبَا حُمَيْدٍ

استشهد به على كف الكاف عن الجر بما، ولذلك رفع النشوان على الخبرية لـ«أن».

(2) في (س) بزيادة: يعني قوله تعالى: «هذا حلال وهذا حرام».

(3) الدر المصون 4/ 364.

(4) وهي قراءة الحسن، وانظر مختصر في شواذ القرآن ص 77.

(5) يوسف: 18.

- وانظر الكشاف 2/ 598.

(6) البحر المحيط 5/ 526، 527.

(7) ....

(وبالرّفع وَضَمِّ الكاف والدّال جمعاً لكذوب)، وقال أبوالبقاء: أو كاذب[1] (صفة الفاعل) وهو «ألسنتكم» قرأ بذلك ابن أبي عبلة ومعاذ بن جبل[2].

(وقد مرّ) في النوع الثاني[3] (أنه قيل في «لا إله إلا الله»: إنّ اسم الله بدل من ضمير الخبر المحذوف[4].

12- حَذفُ المؤكَّد وبقاء التوكيد

وقد مرّ) في ثالث شروط الحذف[5] (أن سيبويه والخليل أجازاه، وأنّ أبا الحسن ومن تبعه منعوه[6]) والصحيح المنع كما قال الحلبي في قوله تعالى: (إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ)[7].

(13- حَذْفُ المبتدأ

يكثُر ذلك في جواب الإستفهام نحو: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللهِ)[8]، أي: هي نارُ الله.

- (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ)[9]، (مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ)[10] الآيتين[11]). فـ«ما» مبتدأ، و مَا بعده خبره، [وهنا سؤال وهو أنّ

---

(1) التبيان 2/ 118.
(2) وهي قراءة مسلمة بن محارب، انظر مختصر شواذ القرآن ص 77.
(3) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.
(4) انظر النوع الثاني من الجهة السادسة.
(5) في (س) بزيادة: في أوّل الخاتمة.
(6) انظر هذا في الشرط الثالث من شروط الحذف.
(7) البقرة: 130.
- وانظر الدر المصون 1/ 374.
(8) الهمزة: 5، 6.
(9) القارعة 10، 11.
(10) الواقعة: 27، 28.
(11) في (س) بزيادة: اي: قرأ له الآيتين، أو إلى الآيتين.

«ما» نكرة][1]، وما بعده معرفة، فينبغي أن يكون [الأمر][2] بالعكس؛ لأن المعرفة أحَقُّ بالابتداء، وهذا وارد على سيبويه، فإنه يعرب «ما» الاستفهامية، و«كم» و«أفعل» في «كم مالك، ومررت برجل خير منه أبوه» ، مبتدأ وما بعدها خبراً[3]، [والجواب إنه وقوع][4] النكرة خبراً عن هذه الأشياء، فاطّرد الباب، قال الحلبي: وهذا لا ينهض مانعاً في جواز أن يكون «ما، وكم» و«أفْعل» خبراً مقدماً، ولو قيل به لم يكن خطأ، بل أقرب إلى الصواب[5].

قال الزمخشري في أوّل البقرة[6]: إذا بلغك أنّ إنساناً من أهل بلدك قد تاب، فاستخبرت من هو؟، فقيل: زيد التائب[7]، [وخالف][8] السكاكي ورجّح [أن يقال][9]: التائب زيد[10]، قال الشريف: إذا جعل «مَن» مبتدأ، والتائب خبراً، كما هو المشهور من مذهب سيبويه، وقيل في جوابه: زيد كان تقديره: زيد التائب، وإذا جعل «التائب» مبتدأ و«من» خبراً، وقيل في جوابه: زيد كان تقديره: التائب زيد[11]، [واختار السكاكي هذا بناءً على التقدير الثاني][12]، واختار عبدالقاهر والزمخشري الوجه الأول[13] بناء على التقدير الأوّل[14]، فمن اعترض عليهما[15] وردّ كلامهما لم يعرف إنهما بَنَيَا الكلام على مذهب سيبويه، فإن الواجب حينئذٍ

(1) في (س): (واعترض بأن «ما» الاستفهامية نكرة).
(2) ساقط من (س).
(3) الكتاب 1/ 160، 2/ 110.
(4) في (س): (واجيب بانه لما كثر وقوع ...).
(5)
(6) في (س) بزيادة: موافقاً الشيخ عبدالقاهر.
(7) الكشاف 1/ 86، في تفسير لقوله تعالى: (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون).
(8) في (س): (وخالفهما).
(9) في (س): (أن يقدّر).
(10)
(11) هامش المطول ص 177.
(12) في (س): (واختار السكاكي الوجه الثاني).
(13) دلائل الإعجاز ص 124، والكشاف 1/ 86.
(14) في (س) بزيادة: ثم تعرض للتفتازاني حيث قال: ...
(15) المعترض التفتازاني، انظر حاشية السعد على الكشاف ل/ 20ب، وانظر هامش المطول ص 177.

هو ما قدّراه، ومن هذا [تبيّن][1] أن المصنف اختار مسلك السكاكي، [وإلاَّ فالآيات][2] يجوز أن تكون من قبيل حذف الخبر على مذهب سيبويه[3]،/ أي نارُ اللهِ الحُطمة. 432/ ب

(- (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُم النار)[4]) [أي: هي النار][5]، قال الشريف: [لعل هذا أولى من تقدير الخبر][6]، لأن السامع قد عرف ما هو شرّ، ولم يعرف خصوصيته، فهو طالب للحكم عليه بالتعيين، (وبعد فاء الجواب[7] نحو: (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[8]، أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، (وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ)[9]، أي: فهم إخوانكم (فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ)[10]، (وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ)[11]، (فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)[12]، أي: فالشاهد)، بقرينة قوله تعالى: (واسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ)[13] وأشار به إلى أن الشهيد بمعنى الشاهد كما في الصحاحين[14]، وأن المراد به

---

(1) في (س): (يظهر).

(2) في (س): (حيث جعل الآيات) وبزيادة: من قبيل حذف المبتدأ مع أنها تجوز ...

(3) في (س) بزيادة: فإن قوله تعالى: (نار الله) مثلاً جواب (ما الحطمة)، فيقدر: نار الله الحطمة، فتأمل.

(4) الحج: 72.

- وفي (س) بزيادة: وما في بعض النسخ «هل أنبئكم بشر» ليس بصواب.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: عطف على قوله: في جواب الاستفهام.

(8) فصلت: 46.

(9) البقرة: 220.

(10) البقرة: 265.

(11) فصلت: 49.

(12) البقرة: 282.

(13) البقرة: 282.

(14) انظر الصحاح (ش هـ د) 2/ 87، والقاموس المحيط (ش هـ د) 1/ 316.

الجنس، وإلاّ فالأنسب الشهيدان[1]، وقدر الزمخشري: فليشهد[2]، قال التفتـازاني: الأنسب فليشهد، إذ المأمور هم المخاطبون لاَ الشهداء[3]، وأجيب بـأن «فليـشهد» مبني للمفعول من الأشهاد، فهو في قوة «فلنَشهدوا رجلاً وامرأتين»[4].

(وقرأ بن مسعود (إنْ تُعَذِّبْهُمْ فَعِبَادُكَ)[5]. وبَعدَ القول، نحـو: (وَقَـالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ)[6]، وجوّز الحلـبي أن يكـون مبتـدأ خـبره «اكتتبـها»[7]، ((إلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُون)[8]، (سَيَقُولُونَ ثَلاثَة)[9]، الآيات، (بَلْ قَـالُوا أَضْـغَاثُ أَحْلاَمٍ)[10]).

– وبعد ما الخَبَرُ صفةٌ لهُ في المعنى نحو: (التَّائِبُونَ الْعَابِـدُون)[11]، أي: هم التائبون، فهذه الأوصـاف مـن صـفات المـؤمنين في[12] (إن الله اشـترى مـن المؤمنين أنفـسهم)[13] [فقُطعت للمدح][14]، ويجـوز أن تكـون مبتـدأ خـبره «أما العابدون» وما بعده أوصاف أو أخبار متعـددة، [وأمّـا قولـه تعـالى: (الآمِـرُونَ) محذوف][15]، أي: التائبون من أهل الجنة، بقرينة «وبشر المؤمنين»، وأن يكون بدلاً

(1) في (س) بزيادة: وقدر أبوالبقاء: فالمستشهد، وذكر أنه قبل الخبر محذوف، أي: رجل وامرأتان يشهدون، وقيل: هو فاعل بفعل محذوف.
(2) الكشاف 1/ 353.
(3) حاشية السعد على الكشاف ل/ 111أ.
(4) المجيب عصام الدين، كذا في هامش المخطوط.
(5) المائدة: 118.
(6) الفرقان: 5.
(7) الدر المصون 5/ 242.
– وفي (س) بزيادة: فلا يكون فيه حذف اصلاً.
(8) الذاريات: 52.
(9) الكهف: 22.
(10) الأنبياء: 5.
(11) التوبة: 113.
(12) في (س) بزيادة: قوله تعالى.
(13) التوبة: 112.
– وفي (س) بزيادة: وفيه وجه آخر ذكره الحلبي أنه.
(14) في (س) ذكر هذه الجملة بعد قوله: أي هم التائبون حيث قال: «فيكون من قطع النعوت للمدح».
(15) في (س): (وأن الخبر قوله تعالى: (الآمرون)، وضعفه أبوالبقاء، وأن الخبر محذوف).

من ضمير «يقاتلون»، ذكره الحلبي[1]، (ولحو: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[2]) قال الحلبي: ويجيء فيه الخلاف المشهور في تعدد الخبر، فمن أجاز ذلك حمل الآية عليه، ومن منع قال: هذه الأخبار – وإن تعدد لفظاً – فهي متحدة معنى، لأن المعنى: هم غير قائلين للحق [بسبب ذلك][3]، فيكون من باب «هذا حلو حامض»، أوْ يُقدَّر لكل خبر مبتدأ[4]، والمعنى: أنهم جامعون لهذه الأوصاف الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن تكون الآية من باب ما تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدأ، لحو: «الزَّيْدُون فُقَهاء شُعراء كَاتبون» فإنه يحتمل أن يكونوا جامعين لهذه الأوصاف وأن يكونوا كذلك، بل بعضهم اختصّ بالفقه والبعض الآخر بالشعر، والآخر بالكتابة[5].

(وَوَقَعَ في غير ذلك ايضاً، لحو: ﴿ لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلاَدِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾[6]، ﴿ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ ﴾[7]، [أي: هم ثلاثة][8]، [وفي المطول][9] هذا مما يحتمل الأمرين[10]، أي: لا تقولوا لنا، أوْ في الوجود آلهة ثلاثة، أوْ ثلاثة آلهة، فحذف الخبر ثم الموصوف، أو المميز، ثم الظاهر أن يورد هذه الآية مثالاً للحذف بعد القول[11]، وما قيل إن هذا القول نهي، وهو غير القول السابق، لأنه خبر، فقدر بارد[12].

---

(1) الدر المصون 3/ 508.

(2) البقرة: 18.
- وفي (س) بزيادة: اي: هو صمّ بكمْ عميٌ.

(3) في (س): (بسبب عميٌ هو وصمٌ هم).

(4) في (س) بزيادة: اي: هم صمّ هم بكمْ هم عمي.

(5) الدر المصون 1/ 134.

(6) آل عمران: 196، 197.

(7) النساء: 171.

(8) في (س): (الآلهة ثلاثة).

(9) في (س): (وجعل في المطول).

(10) في (س) بزيادة: فقال.

(11) في (س) بزيادة: وإيرادها هنا سهو كما قيل: وقيل: أوجب أن....
- وانظر المطوّل ص 145.

(12) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 259.

((لم يلبثوا/ إلاّ ساعة من نهار بلاغ))[1]، أي: هذا بلاغ وقد صُـرِّحَ بـه في: (هـذا بـلاغ للنـاس)[2]، (سـورة أنزلناهـا)[3]، أي: هـذه سـورة)، جـوّز الزمخشري أيضاً أن يكون المبتدأ حذف خبره، أي: فيما أوحينـا إليـك سـورة[4]، وابن عطية أن يكون خبره (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِـي)[5]، وأمّـا قـول أبـي البقـاء[6]: ولا يكون «سورة» مبتدأ لأنها نكرة[7]، فمشكل. 1/433

(ومثلُه قولُ العلماء: «باب كذا» وسيبويه يُصرِّح به[8]).

14- حذفُ الْخَبَر)

سواء كان خبر المبتدأ أو «كان» أو «إنّ» أو غيرها.

(- (وَطَعَـامُ الَّـذِينَ أُوتُـوا الْكِتَـابَ حِـلٌّ لَّكُـمْ وَطَعَـامُكُمْ حِـلٌّ لَّهُـمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ)[9] ، أي: حِلٌّ لكم[10])، واختار أبوالبقاء كون «والمحصنات» عطف على الطيبات[11].

(- (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)[12]، أي: دائم.

---

(1) الأحقاف: 35.

(2) إبراهيم: 54.

(3) النور: 1.

(4) الكشاف 3/ 211.

في (س) بزيادة: وجوّز.

(5) النور: 2.

- وانظر المحرر الوجيز 4/ 160.

(6) في (س) بزيادة: سورة بالرفع على تقدير: هذه سورة، أو مما يتلى عليك سورة.

(7) التبيان 2/ 242.

(8) جاء هذا في مواضع كثيرة من كتابه.

(9) المائدة: 5.

(10) في (س) بزيادة: وحلّ مصدر بمعنى الحلال فلا يثنى ولا يجمع.

(11) التبيان 1/ 316.

- وفي (س) بزيادة: فلا يكون من حذف الخبر.

(12) الرعد: 35.

- وأما (ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ)[1] ، فلا حاجة إلى دَعْوَى حذف كما قيل، لصحّة كون «أَعْلَمُ» خبراً عنهما) قائله أبوالبقاء فإنه قال: «أم الله» مبتدأ والخبر محذوف، أي: «أم الله أعلم» ، و«أم» هنا المتصلة، أي: أيّكم أعلم[2]، واعترض بأنه إذا قُدِّر له خبراً صار جملة، و«أم» المتصلة لا تعطف الجملة، بل المفرد[3]، [وما قيل][4]: إنه أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب[5]، [فليس بشيء][6].

(- وأمّا «أنتَ أَعْلَمُ ومَالُكَ») تقدم شرحه في الواو[7] (فمشكل، لأنه إن عُطِفَ على «أنت» لَزِم كونُ «أعلم» خبراً عنهما)، مع أن إسناد «العلم» إلى المال لا يصحّ، وفيه أن الكواذب مثل: «السَّمَاء تحتنا» صحيحة بِحَسْب النحو، وقد مرّ أن العرب [محميّين][8] عن الخطأ في المعنى.

(أو على «أَعْلَمُ» لَزِم كونه شريكه في الخبريّة)، فتكون خبراً لِـ«أنت» ولا يصح حمل المال على الإنسان بالمواطاة، (أو على ضمير «أَعْلَمُ» لَزِم أيضاً نِسْبَةُ العلم إليه)، وقد مرّ ما فيه[9]، (والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ولا فَصْلٍ[10]، وإعمالُ «أفعَلُ» في الظاهر)، وهما مانعان صناعيان (وإنْ قُدِّر مبتدأ حُذِفَ خبره) كما قاله عبدالقاهر[11] (لَزِمَ كونُ المحذوف «أعلم».

---

(1) البقرة: 140.

(2) التبيان 1/ 103.

(3) المعترض الحلبي، انظر الدر المصون 1/ 390.

(4) في (س): (وقد يقال).

(5) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) انظر مبحث الواو في مغني اللبيب 2/ 413.

(8) خطأ من الأصل، والصواب: «محميُّون».

(9) في (س) بزيادة: وقوله.

(10) في (س) بزيادة: عطف على فاعل لزم، وكذا قوله.

(11) قال عبدالقاهر: وأمّا قولهم: أنتَ أَعْلَمُ وَرَبُّك... أنت مبتدأ وأعلمُ خبره، وربُّك مبتدأ ثانٍ خبره محذوف، المعنى وربُّك كافيكَ إلاّ أن هذا الخبر حُذف لطول الكلام.
انظر المقتصد 1/ 250.

والوَجهُ فيه أنَّ الأصلَ بمالك ثم أُنِيبَتْ الواو مَنَابَ الباءِ قَصْداً للتَّشاكل اللفظي) بين «أعلم» و«مالك» في ضم الآخر، ولو قيل: أنت أعلم بمالك لفات ذلك[1]، (لاَ للإشتراك المعنوي كما قُصِدَ)، أي: التشاكل اللفظي (بالعطف في نحو: (وَأَرْجُلِكُم)[2] فيمن خَفَضَ على القول بأن الخَفْضَ للجوار) فإن «أرجلكم» [بالجر عطف على مفعول «اغسلوا» حقيقة][3]، لكن أُنِيب الجر عن النصب للتشاكل[4] بينه وبين[5] «برؤوسكم»، للإشتراك[6] في كونهما محسوسا بهما، لأن الرجل مغسول (ونظيره)، أي: نظير هذا [المثال][7] في نيابة الواو مناب الباء («بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً ودِرْهما» والأصْلُ شاةً بدرهم[8].

- وقالوا: «الناسُ مَجزيُّون بأعمالهم، إنْ خَيْرٌ فخير[9]، أي: إنْ كان في عملهم خَيرٌ، فَحُذِفَتْ «كان» وخَبَرُها).

وفيه حذف خبر المبتدأ أيضا، ويجوز فيه أربعة أوجه رفع الاسمين وبضمهما واختلافهما.

(وقال:

---

(1) في (س) بزيادة: لاتجر ومالك.

(2) المائدة: 6.

- قرأ ابن نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض، انظر النشر 2/ 254.

(3) في (س): (بالجر معطوف على المنصوب حقيقة، وهو مفعول «اغسلوا» حقيقة).

(4) في (س) بزيادة: (اللفظي).

(5) في (س) بزيادة: ما في جواره وهو قوله تعالى: ... .

(6) في (س) بزيادة: المعنوي بينهما.

(7) في (س): (التركيب).

(8) في (س) بزيادة: وقد تقدم هذا في بحث الواو أيضاً.

(9) في كشف الخفاء للسيوطي 1/ 297 «... وقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها...» وانظر كشف الخفاء 2/ 280.

- وفي (س) بزيادة: هذا مثال الحذف.

لَهَفِـي عليـكَ لِلَهْفَـةٍ مـن خَـائِفٍ يَبْغِـي جـوارَكَ حِينَ لَـيْسَ مُجِـيرُ[1])

بيت من الكامل لشمردل بن شريك/ الليثي[2]، «لهفي» مبتدأ، و«عليك» خبره[3]، [«وللهفة» متعلق بما دلّ عليه «لهفي» ، أي: يتلهّف لأجل تلهّف الخائف][4]، وقيل: إنه بالكاف، إي: يتلهّف كتلهّف الخائف، قال العيني: ولكن الرواية بلام التعليل، [و«يبغي» صفة لِـ«خائف»، أي: يطلب، و«جوارك» مفعول][5]، وهو بكسر الجيم الأمان، و«مجير» فاعل من أجار اسم ليس، وخبرها محذوف. 433/ ب

(أي: ليس له.

- وقالوا: «من تَأَنّى أصَابَ أوْ كَادَ، ومَنْ اسْتَعْجَلَ أخطَأَ أوْ كَادَ»)، هذا مثال لحذف خبر «كاد» ، أي: كاد يصيب، وكاد يخطيء.

(وقالوا: «إنَّ مَالاً وإنَّ وَلداً»)، مثال لحذف خبر «إن»، أي: إن لنا مالاً وإنّ لنا ولداً، (وقال الأعشى:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً [6] ....)

---

(1) بيت من الكامل للشمردل ابن عبدالله في التصريح 1820، وشرح شواهد المغني 2/ 927، وللتميمي الحماسي في الدرر 1/ 217، وللتميمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 950، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 28، وهمع الهوامع 1/ 426، وفي شرح الأشموني 1/ 213 «حين لات مجيراء، وكذا في الدرر، واستشهد به على جواز حذف خبر «ليس» في الضرورة، أي: ليس في الدنيا.

(2) في (س) بزيادة: يرثى منصور بن زياد.
- قد خلط الشارح بين الشمردل بن شريك اليربوعي، والشمردل بن عبدالله الليثي، فأخذ من الأول اسم الأب ومن الثاني اللقب، وكلا الشاعرين من شعراء الدولة الأموية. انظر ترجته في الأعلام 3/ 176.

(3) في (س) بزيادة: حسرى عليك، وقيل: منادى حذف حرف النداء، وعليك متعلق به، واللام في «للهفة» للتعليل.

(4) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: وهو خطأ.

(5) في (س): (ويبغي يطلب وجوارك مفعوله، والجملة صفة لخائف).
- وانظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 214.

(6) قد سبق تخريجه.

تقدم شرحه في «إذا»[1].

(أي: إنَّ لنا حُلُولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها، وقد [مضى][2] البحث في ﴿ إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ ﴾[3])، قال البيضاوي: خبر «إنَّ» محذوف دلّ عليه آخر الآية، أي: معذبون[4]، (﴿ إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾[5] مُسْتَوْفًى) أما البحث في الآية الثانية [فقد مرَّ في الجهة الرابعة][6]، وامّا في الأولى فلم يمر في هذا الكتاب لا مستوفي ولا غير مستوفي[7].

(ـ وقال تعالى: ﴿ قَالُوا لاَ ضَيْرَ ﴾[8]) مثال لحذف خبر «لا» (أي: علينا).

ـ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ ﴾[9]، أي: لهم.

وقال الحماسي:

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِيرَانِهَــا ... فَأَنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لاَ بَــرَاحُ[10])

---

(1) ينظر بحث «إذا» شاهد رقم (121) في مغني اللبيب.

(2) في (س): (مر).

(3) الحج: 25.

(4) تفسير البيضاوي 2/ 87.

(5) فصلت: 41.

- وفي (س) بزيادة: فإن خبر «إنّ» محذوف على قوله، وقدر معذبون أو مهلكون أو معاندون.

(6) في (س): (فقد مرّ مستوفى في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة)، وانظر ذلك في المثال الأول من الجهة الرابعة.

(7) في (س) بزيادة: فكأنه سهو.

(8) الشعراء: 50.

(9) سبأ: 51.

(10) البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر 8/ 109، وخزانة الأدب 1/ 445، 2/ 151، 4/ 37، والدرر 1/ 248، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 506، وشرح شواهد المغني 2/ 612، والكتاب 1/ 58، وشرح المفصل 1/ 108، ولسان العرب (ب ر ج) 2/ 409، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 2/ 62، والإنصاف 1/ 367، وشرح الأشموني 1/ 210، والمقتضب 4/ 360، واستشهد به على إجراء «لا» مجرى «ليس» في بعض اللغات، فـ«براح» اسمها، والخبر محذوف، أي: لي.

- والحماسي هو: سعد بن مالك بن ضبيعة بن ثعلبة، جد طرفة بن العبد وهو من سراة بكر وفرسانها المعدودين في
الجاهلية، قتل في حرب البسوس.
المؤتلف والمختلف ص 172، وخزانة الأدب 1/ 451، والأعلام 3/ 87.

تقدم شرحه في «لا» [1].

(وقد كثر حذف خبر «لا» حتى قيل: إنه لاَ يُذكر.

وقول آخر:

إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا   جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ القَرن أَعْضَبُ[2]

بيت من الطويل «جَرى» جَواب «إذا» [فاعله «القرن»][3]، و«الأَعْضَبُ» بالعين المهملة والضاد المعجمة [المكسورة القرن من الغنم][4]، شبّه ما يَحول بينهم وبين مَرجوِّهم من قرب ليلى في القبح، وسوء الحال بكبش مَالَ قرنه وعضب، (أي: لعلّها قريبة)، [خبر «إن» بتأويل معروف][5].

(15- ما يحتمل النوعين)

مبتدأ، أو خبر حُذف قرينه، (يكثر بعد الفاء)، [قيل: يعني عقيبها من غير فاصل بينه وبينها][6]، (نحو: (فَتحرِيرُ رَقَبَةٍ)[7]، (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[8]، (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)[9]، (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)[10]، أي: فالواجبُ كذا، أو فَعَلَيْه [كذا][11] أو فَعَلَيْكم كذا، ويأتي في غيره)، أي: في غير ما بعد الفاء[12] [بالمعنى المذكور][13] (نحو: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[14]، أي: أَمْري أوْ أَمْثَلُ)، الظاهر أن هذا من

(1) انظر بحث «لا» شاهد رقم (393) في مغني اللبيب.
(2) البيت لعدي بن زيد في ديوانه.
(3) في (س): (فاعله مائل القرن).
(4) في (س): (هو مكسور القرن الداخل من الغنم).
(5) في (س): (والجملة خبر «إن» وتأويل مثله معروف).
(6) في (س): (قيل: يعني بلا فصل ليخرج «فصبر جميل»)، وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 259.
(7) المجادلة: 3.
(8) البقرة: 185.
(9) البقرة: 196.
(10) البقرة: 281.
(11) ساقط من (س).
(12) في (س) بزيادة: بلا فصل.
(13) ساقط من (س).
(14) يوسف: 18.

أن هذا من أمثلة القسم الأول لا الثاني، و[قيل][1]: إن احتماله للنوعين - وإن كان [بعد][2] الفاء، إلاّ إنه ليس [بعدها بالمعنى المذكور][3]، (ومثله: (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)[4]، أي: أمْرُنا، أوْ أمْثَلُ، ويَدُلُّ للأوّل قولُه:

فقالتْ: على اسمِ اللهِ، أمْرُكَ طَاعَـةٌ[5] .. ..)

صدر بيت من الطويل لعمرو بن أبي ربيعة، عجزه:

.. .. وَإنْ كُنتُ قَـد كُلِّفْـتُ مَـا لَـمْ أُعَـوَّدِ[6]

أي: أمرُكِ موجب طاعة[7]، أو ذو طاعة، وإنما كان البيت دليلاً على ان المبتدأ المحذوف[8] في الآية لفظ الأمر للتصريح به فيه، وأعترض بأنه لا يلزم منه ان

(1) في (س): (وما قيل). 434/ أ

(2) في (س): (ما بعد).

(3) في (س): (ما بعدها للفصل بينه وبينها) وبزيادة: تعسف ظاهر، وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 259.

(4) محمد: 21.

(5) صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 1/ 178، والأغاني 1/ 200، وخزانة الأدب 4/ 170، وشرح شواهد المغني 2/ 928، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 362.

(6) في (س) بزيادة: وقبله:

وناهدة الثديين قلت لها اتكي على الرجل من حافاته لم تُوَسَّد

وبعده:

فلما وتا الإصباح قالت: فضحتني فقم غير مطرود وإن شئت فازدد

«ناهدة الثديين» بمعنى الشابة، وضمير «قالت» عائد إليها، و«على» متعلق بمحذوف أي: اتكي على ... وإن كنت).

(7) في (س) بزيادة: أو ذو طاعة مكلّفاً بما لم اكن معتاداً.

(8) في (س) بزيادة: بطاعة.

يكون كذلك في كل تركيب، وإن الأمر هنا واحد الأوامر وهو ضدُّ النهي[1]، وفي الآية واحد الأمور، وهو بمعنى الشأن، فكيف/ يُجعل الأوّل دَليلاً على الثاني[2]؟ (وقد مرّ) [في «إذا» دار][3] الأمْرُ بين كَوْن المحذوف مبتدأ وكونه خبر[4] (تجويز ابن عصفور الأمرين في «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» ، و«وَايْمُنُ اللهِ لأفعلَنَّ» ، وغَيْرُه جَزَمَ بأنَّ ذلك من حَذْفِ الخبر، وفي «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ»[5] وغَيْرُه جَزَم بأنه إذا حُمِل على الحذف كان من حذف المبتدأ[6])، واعلم أن المخصوص قد يحذف إذا عُلم من سياق الكلام، كقوله تعالى: (نِعْمَ الْعَبدُ)[7]، اي: أيوب، أوْ هُو[8]، فإن قدّرت: «نِعم العبد هو» لم يكون «هو» عائد على العبد، بل على أيوب، وقوله تعالى: (ولَبِئْسَ المَوْلَى ولَبِئْس الْعَشِيرِ)[9]، أي: من (ضره أقرب من نفعه)[10] وقد يحذف الفاعل والمخصوص معاً، كقوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)[11]، اي: بئس البدل إبليس وذريته، [ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «فبها ونعمت»[12]، أي: ونعمت الرخصة هي][13].

---

(1) في (س) بزيادة: والأمر المقدر.

(2) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 260.

(3) في (س): (فيما إن دار).

(4) في (س) بزيادة: فأيهما أوْلى.

(5) في (س) بزيادة: أي: جوّز ابن عصفور الوجهين فيه.

(6) انظر قول ابن عصفور في «إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبر»، وانظر المقرب ومعه مثل المقرب ص 281.

(7) ص: 44.

(8) في (س) بزيادة: لأن القصة في ذكر أيوب.

(9) الحج: 13.

(10) الآية السابقة.

(11) الكهف: 49.

(12) جزء من حديث نبوي وهو: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»، وقد سبق تخريجه في الشرط الثاني من شروط الحذف.

(13) ساقط من (س).

(16- حذفُ الفِعْل وَحْدَه، أوْ مع مُضمرٍ مرفوعٍ، أوْ منصوب، أوْ مَعَهمـــا

يَطّرِدُ حذفُه مُفَسَّراً) ليس معه مرفـوع ولا منـصوب، (نحـو: (وإِنْ أَحَـدٌ مِـنَ الْمُـشْرِكِينَ اسْـتَجَارَكَ)[1]، (إِذَا الـسَّمَاءُ انـشَقَّتْ)[2]، (قُـل لَّـوْ أَنـتُمْ تَمْلِكُون)[3]، والأصل: لو تملكون، فلمّا حُـذف الفعـل انفـصل الـضمير، قالـه الزمخشري وأبوالبقاء وأهلُ البيان[4]، وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيدٌ قام» إلاَّ في الشعر أو الندور، نحو: «لو ذاتُ سِوار لَطَمَتْنِي»،[5]) ونقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحاً، وجوازه نادر[6]، [وقيل][7]: هذا عجيب لمـصادمته مـا وقع في أفصح الكلام [كما في الآية][8].

(وقيل: الأصل: لو كنتم، فحُذفت «كان» دون اسمها، وقيـل: لـو كنـتم أنتم، فحُذفا،) فيكون من حذف الفعل مع مرفوعه، (مثل: «الْتمسْ ولو خاتماً من حديد»[9] فبقى التوكيد، ويكثـر في جـواب الاسـتفهام: (لَيَقُـولُنَّ الله)[10]، اي: ليقولن خلقهم الله، (وَإِذَا قِيلَ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً)[11].

وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو: (وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَـيْهِم مِّـن كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُم)[12]، [أي: يقولون][13]، [فيكون مـن حـذف الفعـل مـع مضمر مرفوع، والجملة حاليـة، ويجـوز أن يقـدر قـائلين، كمـا سـيأتي في حـذف

---

(1) التوبة: 6.
(2) الإنشقاق: 1.
(3) الإسراء: 100.
- وفي (س) بزيادة: تقدم هذه الآية في بحث «لو».
(4) انظر الكشاف 2/ 650، والتبيان 2/ 138، والمطول ص 142.
(5) أي لو ظلمني من كان كفئاً لي لهان عليّ، انظر مجمع الأمثال 2/ 161، وانظر رأي البـصريين في الارتـشاف 4/ 1899.
(6) انظر قول ابن الصائغ في البحر المحيط 6/ 81، والدر المصون 4/ 422.
(7) في (س): (ورُدَّ بانه).
(8) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: قل لو أنتم تملكون.
(9) أخرجه البخاري «باب اللباس» 4/ 95.
(10) العنكبوت: 61.
(11) خلط المصنف بين آيتي سورة النحل 24، 30، والتلاوة في هذه الآية هكذا: (وقيل للذين اتقـوا مـاذا أنـزل ربكم قالوا خيراً)، النحل: 30.
- وفي (س) بزيادة: اي: انزل خيراً.
(12) الرعد: 23، 24.
(13) ساقط من (س).

الحال][1]، (حتى قال أبو علي: «حذف القول من حديث البحر، قُلْ ولا حَرَج»[2].

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك، نحو: (انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ)[3]، أي: وأتوا خيْراً)، هذا مذهب سيبويه والخليل[4].

(وقال الكسائي) وأبوعبيدة: («يَكُنْ الانتهاءُ خيراً» [5]) وردّ الفراء[6] بأنه لو صحَّ هذا لجاز «أنت أخانا» على تقدير: كُن أخانا[7]، ودُفع بأنه ما المانع من صحة هذا التقدير؟ ومنعه البصريون أيضاً، لأن «كان» لا تُحذف مع اسمها إلاَّ فيما لابد منه، ولأنه يؤدي إلى حذف الشرط وجوابه، ذكره أبوالبقاء[8].

(وقال الفرّاء: الكلام جملةٌ واحدةٌ، و«خيراً» نعت لمصدر محذوف، أي: انتهاء خيراً[9]) ونقل مكي عن بعض الكوفيين إنه منصوب على الحال، [ثم استبعده][10].

((وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِم))[11]، أي: واعتقدوا الإيمان من قبل/ هجرتهم)، فيكون الإيمان على حقيقته، [وجُوِّزَ أن يُتجوّز فيه][12] 434/ ب
فيُجْعَل لاختلاطه بهم وثباتهم عليه كالمكان المحيط بهم، فكأنهم نزلوه، لكن يلزم

---

(1) في (س): (فتكون الآية من حذف القول، سواء قدر «قائلين» كما سيأتي في حذف الحال، أو «يقولون» كما هو مناسب هنا).

(2) قال الفارسي: «... وكما قال: «والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم»، أي: يقولون وهذا كثير». انظر الحلبيات ص 240.

(3) النساء: 171.

(4) في (س) بزيادة: بـ«خير» مفعول به.
- انظر الكتاب 1/ 283.

(5) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/ 143، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 508، وقال المبرد في رأي أبي عبيدة: وهو خطأ في تقدير العربية، لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه. انظر المقتضب 3/ 283، وانظر رأي الكسائي في الإيضاح في شرح المفصل 1/ 274، والارتشاف 3/ 1475.

(6) في (س) بزيادة: على الكسائي.

(7) معاني القرآن للفرّاء 1/ 295، 296.

(8) التبيان 1/ 311.

(9) في الارتشاف 3/ 1475: «وصرح بعضهم عنه بان انتصابه به على انه صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاءً خيراً لكم». ولم أجد مثل هذا في معاني القرآن للفراء.

(10) في (س): (ثم قال: وهو بعيد).
- وانظر قول مكي مشكل إعراب القرآن ص 195.

(11) الحشر: 9.

(12) في (س): (واجيز ان يتجوّز في الإيمان).

الجمع بين الحقيقة والمجاز، وفيه أوجه أخر: إنه ضُمِّن «تبوّؤوا» معنى «لزموا»[1]، وأن الأصل: دار الهجرة ودار الإيمان[2] [على أن «ال» عوض عن المضاف إليه في الأول][3]، [والمضاف محذوف من الثاني][4]، وأنه سمّى المدينة بالإيمان، لأنها مكان ظهوره[5]، وأنه مفعول معه، قاله ابن عطية[6]، وفيه أن شرطه أن يجوز عطفه على ما قبله، [ذكره الحلبي][7]، (وقال:

عَلَفْتُهَا تِبناً ومَاءً بَارِداً[8] .. ..)

رَجزٌ[9]، وتمامه:

حَتَّى بَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[10]

[فالضمائر للدابة، و«عيناها» فاعل «بدت»][11]، و«همّالة» تمييز من هملتْ العينُ إذا صبّت دمعها.

(فقيل: التقدير: وسقيتُها)، لتعذر عطف الماء على التبن، (وقيل: لا حذف، بل ضُمِّنَ «علفتها» معنى أنلْتُها وأعطيْتها)، وقال ابن عصفور: ضُمِّنَ

---

(1) في (س) بزيادة: فيصحُ عطف الإيمان.

(2) في (س) بزيادة: فحذف المضاف من الثاني والمضاف إليه من الأول.

(3) في (س): (وعوض عنه «ال»).

(4) ساقط من (س)، وفي (س) بزيادة: الثالث.

(5) ذكر هذه الأوجه ابن عادل الحنبلي في تفسير اللباب 18/ 584، 585.

(6) المحرر الوجيز 3/ 287.

(7) ساقط من (س)، حيث ذكرت متقدمة بعد قوله: وفيه أوجه أخر.
وانظر قول الحلبي في الدر المصون 6/ 296.

(8) رجز بلا نسبة في لسان العرب (ز ج ج) 2/ 287، و(ع ل ف) 9/ 255، والإنصاف 2/ 613، وأوضح المسالك 2/ 245، والخصائص 2/ 431، والدرر 2/ 413، وشرح ابن عقيل 2/ 207، استشهد به على جواز حذف الفعل وبقاء عمله «أي: وسقيتها ماءً».

(9) في (س) بزيادة: لم يعرف راجزه.

(10) في (س) بزيادة: ويروى حتى بَدَتْ، والمعنى واحد.

(11) ساقط من (س).

معنى اطعمتها[1]، (وألْزِمُوا)، اي: أورد على الذين قالوا: لا حذف، بأنه (يلزمهم صحة علفتها ماءً بارداً وتبناً مع أنه [لا يصح][2] لأن الماء ليس مما يعلف، والتزموه)، [أي: قبلوا صحة هذا التركيب][3] (مُحْتَجِّين بقول طرفة:

.. .. لَهَا سَبَبٌ تُرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ[4])

عجز بيت من الطويل، صدره:

أعَمْرو بنَ هِنـدٍ مَا تـرى رَأيَ صِـرْمَةٍ

الهمزة للنداء، والصِّرمة بالكسر القطعة من الإبل[5]، والجملة الاسمية [صفتها][6] والفعلية صفة سبب، ولهم أن يحتجوا أيضا بقوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يُطْعِمْه فَإنَّه مِنِّي)[7].

(وقالوا: «الحمدُ لِلَّهِ أهْلَ الْحَمْدِ» بإضمار «أمْدَح»، وفي التنزيل: (وَامْرَأتُه حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)[8] بإضمار «أذمُّ» ونظائِرُه كثيرة.

وقالوا: أمَّا أنتَ مُنطلقاً انطلَقْتُ» اي: «لأنْ كُنْتَ مُنطَلِقاً انطَلَقْتُ») اي: لإنْ كُنْتَ مُنطلقاً، (وقالوا: «لاَ أكلِّمه ما انَّ حِرَاءَ مكانَه») تقدم إعرابه في فصل سواء[9] «وما انَّ في السماء نجماً»[10] اي: ما ثبت)، يعني أن ثبت مقدّر بعد «ما»

(1) لم أجد مثل هذا عند ابن عصفور في شرح الجمل، فقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل 2/ 467: «تقديره: وسقيتها ماءً بارداً».

(2) في (س): (ليس بصحيح).

(3) في (س): (أي: قبل العاملون بذلك صحة علفتها ماءً).

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص 43، وخزانة الأدب 3/ 123، وشرح شواهد المغني 2/ 929.

(5) في (س) بزيادة: نحو الثلثين، وضمير لها إليها، استشهد به على جواز صحة علفتها ماءً بدليل «ترعى به الماء».

(6) في (س): (صفة صرمة).

(7) البقرة: 249.

(8) المسد: 4.

(9) في فصل «سواء» لأ افعله ما انَّ حِراء مكانه

(10) يروى هذا المثل ما عنَّ، اي ظهر، ويجوز (عَنْ في السماء ... على لغة تميم، وانظر مجمع الأمثال 2/ 231.

«ما» في المثالين، (ويُرْوَى: «لجم» بالرفع، فَأَنْ فِعْلٌ ماضٍ، بمعنى عَـرَض، وأصْـلَه: عَنَّ»[1])، وقد يحذف الفعل بعد «لما، ولم، وقد» كما مرّ في فصولها.

(17- حذفُ المفعول

يكثُر بعد لو شِئتَ،) [أي: بعد فعل المشيئة والإرادة إذا وقع شرطاً لدلالة الجواب عليه، كذا في المطول][2]، [وفي الأطول][3] ولا ينبغي أن يُخـصّ ذلـك في الشرط، [وينبغي أن يُستثنى فعل المشيئة الذي يكون تعلّقه بمفعوله غريبـاً، للـزوم ذكره حينئذٍ كقوله][4]:

وَلَـوْ شِـئْتُ أنْ أبْكِـي دَمـاً لبكيتُـه عَلَيْـه وَلَكِـنْ سَـاحة الـصَّبر أوْسَـع[5]

(نحو: (فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُم)[6]، اي: فلو شاء هدَايتكم، وبعد نفـي العِلـم ونحْوه) مثل الأبصار (نحو: (ألاَ إنَّهم هُـمُ الـسُّفَهَاء ولكـنْ لاَ يَعْلَمُـون)[7]، اي: إنَّهم سُفهاءُ)، قيل: يحتمل إنه لما نزل منه المعتدي منزلة القاصر، فلا حذف، وهـو أبلغ في الذم[8]، [قيل][9]:

---

(1) في (س) بزيادة: فَعَنْ يكون بمعنى ظهر وعَرَضَ.

(2) في (س): (الأظهر بعد فعل المشيئة ليشمل الإرادة ونحوها، فإنه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجواب عليه كما يشير ظاهر عبارته، وصرّح به صاحب المطوّل).
- وانظر المطوّل ص 193.

(3) في (س): (قال صاحب الأطول).

(4) في (س): (ولكن يستثنى منه فعل مشيئة الذي يكون تعلقه بمفعوله غريباً كقول: ...).

(5) البيت من الطويل للخزيمي في المطول ص 193، 194، وبلا نسبة في الأطول 1/ 44، الشاهد في «أن ابكي» حيث جاء المصدر مفعولاً به لـ«شئت» وهذا استثناء من القاعدة السابقة.
- وفي (س) بزيادة: فإن تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب، فلابدَّ من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به.
- في الأطول 1/ 44، «ثم الحذف: إمّا للبيان بعد الإبهام - كما في فعل المشيئة - ما لم يكن تعلُّقه به غريباً، نحو: «لو شاء لهداكم اجمعين» بخلاف نحو: ولو شئت أن ابكي دماً لبكيته.

(6) الأنعام: 149.

(7) البقرة: 13.

(8) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 260.

(9) في (س): (واجب).

احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فيصلح مثالاً لهما[1]، ((وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن/ لاَّ تُبْصِرُونَ))[2]. 435/ ا

وعائدٌ على الموصول) عطف قوله: بعد لو شئت عطف الحال على الحال، او على الظرف ، لأنهما من وَادٍ وَاحد، (نحو: (أَهَـذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً))[3]، أي: بعثه، (وحذف عائد الموصوف دون ذلك)، أي: دون حذف عائد الموصول، وقد مرّ [وجه ذلك][4] فيما يحتاج إلى الرابط، (كقوله:

.. .. وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[5])

تقدّم شرحه هناك[6].

(وعائد المُخْبَر عنه دونهما كقوله:

علـيَّ ذنبـاً كُلُّـه لم اصنَـــعِ)

تقدّم شرحه في «كل»[7].

(وقوله:

---

(1) قائله الشمني. انظر حاشية الشمني2/ 260.

(2) الواقعة: 85.

(3) الفرقان: 41.

(4) في (س): (مروجة التفاوت بينهما).

(5) سبق تخريجه في «فيما يحتاج إلى الرابط».

(6) أي: فيما يحتاج إلى الرابط.

(7) عجز بيت من الرجز صدره:

قـد اصبـحت امُ الخيـار علـيَّ تـدّعي

وقائله جرير، وتقدم ذكره في «كل»، وقد تم تخريجه في روابط الجملة.

فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أجُرّ[1])

تقدّم شرحه في آخر مسوغات الابتداء بالنكرة[2].

(وجاء في غير ذلك[3]) أي: جاء حذف المفعول[4]، (نحو: (فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ)[5]، (فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً)[6]، أي: فمن لم يجد الرَّقَبَة، فَمَنْ لم يستطع الصوْم، ومن غريبه حذفُ المفعول، وبقاء القول، نحو: (قَالَ مُوسَى أتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُم)[7]، أي: هو سِحْرٌ بدليل: (أَسِحْرٌ هَذَا)[8]،) ولا يجوز أن يكون[9] هذا مقول قولهم، لأنهم بيَّتُوا القول، بل هو استيناف بإنكار ما قالوه، إلاّ أن يكون الاستفهام فيه للتقرير، ويجوز أن يكون معنى «أتقولون للحق»: أتعيبونه، من قولهم: فُلانٌ يخافُ القالةَ، كقوله تعالى: (سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُم)[10] فيستغني عن المفعول، ذكره البيضاوي[11].

---

(1) عجز بيت من المتقارب صدره:

فَأقْبَلْتُ زحفاً على الركبتين

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 159، وخزانة الأدب 1/ 359، وشرح أبيات سيبويه 1/ 168، والكتاب 1/ 86، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 1/ 219، الشاهد في «نسيت» أصله «نسيته» فحذف عائد المخبر عنه وهو الهاء.

(2) انظر مبحث مسوغات الابتداء بالنكرة شاهد رقم (719).

(3) في (س) بزيادة: عطف على قوله: يكثر بعد «لو شئت».

(4) في (س) بزيادة: في غير ما ذكر.

(5) النساء: 92، المجادلة: 4.

(6) المجادلة: 4.

(7) يونس: 77.

(8) نفس السورة السابقة والآية.
- وفي (س) بزيادة: وقد جزم به أبوالبقاء.

(9) في (س) بزيادة: أسحر هذا.

(10) الأنبياء: 60.

(11) تفسير البيضاوي 1/ 443.

(ويكثر حذفه في الفواصل نحو: ﴿ وَمَا قَلَى ﴾[1]، و﴿ وَلاَ يَخْشَى ﴾[2]، ويجوز حذف مفعوليْ «أعْطَى») احترز به عن مفعولي باب عَلِم، فإنهما لا يحذفان معاً بدون قرينة، [وأمّا بعدهما فلا باس][3]، نحو: «من يسمع يخل»[4]، ويجوز حذف مفعولي «أعْطَى»[5] بلا قرينة[6]، نحو: «فلان يعطي ويكسو» ، ذكره الرضي[7].

(نحو: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى ﴾[8])، قيل: هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر، [فلا حذف][9]، (وثانيهما فقط، نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[10])، أي: ما يرضيك، (وأوّلُهمَا فقط خلافاً للسُهَيْلي نحو: ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾[11])، [أي: حتى يعطوكم، ويجوز حذف منصوب فعل التعجب إذا كان ضميراً، كقوله:

فَيَا شَوْقَ مَا أَبْقَى وَمَالِي مِنَ النَّوَى[12]

---

(1) الضحى: 3.

(2) طه: 76.

- وفي (س) بزيادة: أي: ولا تخشاه، حذف المفعول... الأولى، وهو قوله تعالى: « .... » .

(3) في (س): (وأمّا مع القرينة فلا بأس بحذفهما).

(4) قد سبق تخريج.

(5) في (س) بزيادة: معاً.

(6) في (س) بزيادة: دالة على تعينها.

(7) شرح الرضي على الكافية 4/ 154.

(8) الليل: 5.

(9) في (س): (فلا يقال: حذف مفعولاه).

وهذا القول قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 261.

(10) الضحى: 5.

(11) التوبة: 29.

- نتائج الفكر ص 270.

(12) صدر بيت من الطويل عجزه:

ويا دمع ما أجْرَى ويَا قلبُ مَا أصبَى

وهو للمتنبي في ديوانه 1/ 59، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 165، استشهد به على جواز حذف منصوب فعل التعجب «ما ابقى» أي: ما أبقاك.

أي: ما أبقاك][1].

(18- حذفُ الحال

أكثر ما يَردُ ذلك إذا كان قَوْلاً[2] عَنْهُ المقُول، نحو: ﴿ والملائكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيهم مِن كُلِّ بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُم ﴾[3]، أي: قائلين ذلك[4]، ومثله: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾[5])، ونظيره في غير الدعاء: ﴿ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[6]، (ويحتملُ أنَّ الواو للحال، وأنَّ القولَ المحذوفَ خبرٌ، أي: وإسماعيل يقول، كما أنَّ القول حُذِفَ خبراً للموصول في: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا ﴾[7])، أي: يقولون: ما نعبدهم[8]، (وَيَحْتَمِلُ أنَّ الخبرَ هنا ﴿ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[9] فالقولُ المحذوفُ نصبٌ على الحال)، [أي: قائلين ذلك][10]، (أوْ رَفْعٌ خبراً أوَّلَ، أوْ لاَ مَوْضِعَ له) عطف على قوله: نصب على الحال، (لأنَّه بَدلٌ من الصلة)، ولا محلَّ للصلة في المشهور، قيل: البدلُ من التوابع، والتابع كلُّ ثانٍ بإعرابِ سابقه، فكيف تكون الجملة التي لا موضع لها بدلاً أو مبدلاً منها؟[11] وفيه أن هذا/ تعريف للتابع المعرب. (هكذا كله إن كان «الذين» للكفار، والعائدُ الواو، فإن كان للمعبودِيْن: 435/ أ
عيسى، والملائكة، والأصنام، فالعائد[12] محذوف، أي: اتخذوهم، فالخبرُ ﴿ إِنَّ اللهَ

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أعني.

(3) الرعد: 23، 24.

(4) في (س) بزيادة: مرّ ذكرها فيما حذف منه المفعول.

(5) البقرة: 127.

(6) الدخان: 11.

(7) الزمر: 3.

(8) في (س) بزيادة: فحذف القول وبقي معموله.

(9) الزمر: 3.

(10) في (س): (أي: والذين اتخذوا قائلين كذا إن الله يحكم بينهم).

(11) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(12) في (س) بزيادة: إلى اثنين.

يَحكُمُ بَيْنَهُمْ)[1] وجملة القول حال أوْ بدل)، [وفيه][2] أن حذف البدل خلاف القياس، ولهذا لم يعقد له فصلاً، وقد يُحذف الحال إذا كانت بالفعل، لدلالة مصدره عليه، نحو: «أتَيْتُهُ رَكْضاً» ، أي: أرْكُضُ رَكْضاً.

(19- حَذْفُ التمييز

نحو: «كَمْ صُمْتَ؟» أي: كمْ يوماً؟ [وقال تعالى: (كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ)][3]، قال تعالى: (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ)[4]، أي: ملكاً أو مُوكَّلاً، ((إنْ يكن مِنْكُمْ عشرُونَ صَابِرُونَ)[5]) أي: رجلاً، أي: حذف التمييز (شاذ في باب «نعم») وقد مرّ في ثاني شروط الحذف أن سيبويه نص على أن تمييز فاعل «نِعم، وبئس» لا يحذف[6]، (نحو «من توضّأ يوم الجمعة فيها ونعِمتْ»[7] أي: فبالرُّخصة أخَذَ، ونعِمتْ رُخصة.

(20- حذف الاستثناء)

أي: المستثنى ([وذلك بعد «إلاّ»، و«غير» المسْبُوقِيْن بـ«ليس»] [8] يُقال: «قَبَضْتُ عشرة ليس إلاّ») أي: ليس المقبوض إلا عشرة (و«ليس غَيْرُ»، وقد تقدم)، أي: الكلام على «ليس غير» في «غير»، (وأجاز بَعضُهم[9] ذلك بعد «لم يكن» وليس بمسموع.

(21- حذفُ حَرْفِ العَطفِ

بابُهُ الشِّعر، كقول الحطيئة:

---

(1) الزمر: 3.
(2) في (س): (فيلزم).
(3) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب، والآية من سورة الدخان: 25.
(4) المدثر: 30.
(5) الأنفال: 65.
(6) انظر الشرط الثاني من شروط الحذف.
(7) قد سبق تخريجه.
(8) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من المغني.
(9) لعلّ منهم ابن مالك، انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 311.

إنَّ امـــرأً رهطُـــه بالـــشّام مَنزِلُــــه   برَمْلِ يَبْرَيْنَ جاراً شـدَّ مَـا اغْتَرَبَا[1]

بيت من البسيط، «رهطه»[2] مبتدأ خبره «بالـشام» والجملـة صـفة امـرأ، و«يَبْرِيْنَ» اسم موضع[3]، و«جار» خبر «إنَّ» و«شذَّ» بالمعجمة بمعنى انفرد، و«مـا» نافية، والفعلان صفتان لِـ«جار» .

(اي : ومنزلُه يَبْرين)، والجملة [عطف][4] على[5] «رهطه بالشام» (كـذا قالوا، ولَكَ أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة.

وحكى أبوزيد: «أكَلْتُ خُبزاً لَحْماً تمراً»[6] فقيـل: علـى حـذف الـواو، وقيل: على بَدَل الإضراب) وهـو مـا قـصد فيـه الأول، ولم يُبـيِّن فَـسَاد قـصده، واضرب عنه، جَعل في حكم المتروك، فيقـال لـه: بـدل البـداء وبـدل الإضـراب، لجريانه مجرى المعطوف بـ«بل».

(وحكي أبو الحسن «أعْطِهِ دِرْهَمـاً، دِرهَمَـيْن، ثلاثـة»[7]، وَخـرِّجَ علـى إضمار «أو» ، ويحتمل البدل المذكور، وقد خُرِّجَ على ذلـك)، أي: علـى حـذف (آيات: إحداها: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَـة)[8]، اي: وَوُجُـوهٌ، عطفـاً علـى (وُجُـوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَة).

---

(1) البيت للحطيئة في ديوانه ص 19، واستشهد به على جواز حذف حرف العطف في « منزله برمل يبرين »، اي: ومنزله.
- وفي (س) بزيادة: وفي بعض النسخ منزله يبرين، وليس بصواب، لأن البيت من البسيط.

(2) في (س) بزيادة: اي: جماعته.

(3) في (س) بزيادة: قيل: ويقال له: رمل يبرين.

(4) في (س): (معطوفة).

(5) في (س) بزيادة: قوله.

(6) انظر قول ابي زيد في الخصائص 2/ 280.

(7) انظر قول ابي الحسن في المساعد 1/ 474.

(8) الغاشية: 8.

والثانية: (إِنَّ الـدِّينَ عِنـدَ اللهِ الإِسْـلاَم)[1] فـيمَنْ فَـتَحَ الهمـزة)، وهـو الكسائي، (اي: وأنَّ الدِّيـنَ، عـطفاً على (أنّه لاَ إله إلاَّ الله)[2]) قـاله [الطبري][3]، وضعّفه ابن عطية[4]، ولم يُبـيِّن وجـه ضـعفه، وأشـار إليـه المصنف بقوله: (ويُبعده أنَّ فيه فصْلاً بين المتعَـاطِفَيْن المرفـوعيْن[5] بالمنـصوب[6]، وبين[7] المنصوبيْن[8] بـالمرفوع[9]، وقيـل: بَـدَلٌ مـن «أنَّ» الأولى وصـلتها) بـدل الشيء من الشيء، وذلك أنَّ «الدِّينَ» هو الإسلام يَتَضَمَّن العـدل والتوحيـد ([أوْ من «القسط»][10]) على الاحتمالين، وهو هـو في المعنـى، أو بـدل اشـتمال، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل[11]، فمحلّ/ «إنّ الدِّين» جرّ، إن كان بـدلاً من لفظ القسط، ونصبٌ، إن كان محله، (أو معمول لِـ«الحكـيم») بإسـقاط الجـار، اي: بأن الدِّين، (على أنَّ أصْـلَهُ الحـاكم ثـم حُـوِّل للمبالغـة)، ولموافقـة العزيـز، ومعنى المبالغة تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع إن الدين عند الله هو الإسـلام إذا

---

(1) آل عمران: 19.
- انظر النشر في القراءات العشر 2/ 238.
(2) آل عمران: 18.
(3) في (س): (محمد بن جرير الطبري).
- انظر جامع البيان 3/ 284.
(4) المحرر الوجيز 1/ 412، والبحر المحيط 2/ 425.
(5) في (س) بزيادة: وهو اسم الله والملائكة.
(6) في (س) بزيادة: وهو أنه لا إله إلاّ هو.
(7) في (س) بزيادة: المتعاطفين.
(8) في (س) بزيادة: وهما أنه لا إله إلاّ هو، وإن الذين.
(9) في (س) بزيادة: وهو الملائكة، وأولوا العلم، ويحملني الاعتراض، وصار في التركيب دون مراعـاة الفـصل في نحو: «أكل زيد خبزاً وعمرو سمكاً»، والأصـل: أكل زيدٌ وعمرٌو خبزاً وسـمكاً.
(10) في (س) ذكرت هذه العبارة بعد قوله: يشتمل على التوحيد والعدل، ففي النص تقديم وتـأخير فرقـاً بـين النسخ.
(11) في (س) بزيادة: أو من القـسط على الوجهين، لأنَّ الدِّين قـسط وعـدل، وأنـه يـشتمل علـى القـسط وهـو العدل.

حكم في كل شريعة بذلك [كذا، قال أبوحيان][1] [ثم قال][2]: لِمَ حَمَلْت الحكيم [على ذلك][3]؟ ولم يجعل «فعيلاً» بمعنى «مفعل» كما قالوا في «أليم»[4]؟، [ودُفع /436 بمنع إتيان ذلك][5]، وعلى تسليمه إنه من النذور والشذوذ بحيث لا ينقاس، بخلاف «فعيل» المحّول، فإنه منقاس كثير جداً[6]، كـ«عليم»، و«قدير»، و«خبير»[7]، وقيل: قيد المصنف بذلك، لأنه لو لم يكن اسم فاعل كذلك، بل كان صفة مشبهة لم يجر عمله في «إنّ الدِّين»، لكونه غير سببي، وشرط معمولها أن يكون سببياً، أي: متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو: «زيد حسن وجهه» أو معنى، نحو: «زيد حسن الوجه»، أي: منه، فتأمّل[8].

(1) في (س): (وهذا أخرجه أبوحيان)، وانظر قول أبي حيان في البحر 2/ 425.
(2) في (س): (ثم اورد سؤالاً ...).
(3) في (س): (على أنه محمول للمبالغة).
(4) في (س) بزيادة: بمعنى مؤلم، وانظر البحر 2/ 425.
(5) في (س): (واجاب بمنع إتيان فعيل بمعنى مفعول)، دفعه ...
(6) في (س) بزيادة: خارج على الحصر.
(7) في (س) بزيادة: وحفيظ، وغير ذلك، وانظر البحر 2/ 526.
(8) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني2/ 261.

(والثالثة: (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لاَ أَجِدُ)[1]، اي: وقلت)، فيكون معطوفاً على الشرط، قاله عبدالقاهر[2] وتبعه ابن عطية[3]، إلاّ إنه قدّر العاطف فاء[4]، ذكره الحلبي[5]، (وقيل: بل هو)، اي: قلت (الجواب، و«تولّوا»[6] جواب سؤال مقدّر، كأنه قيل: فما حالُهم إذ ذاك[7]؟ وقيل «تَوَلَّوْا»[8]) الظاهر ترك الواو، وإتيان الفاء بدلها[9]، (حال) عطف على قوله: الجواب بإضمار «أو» والتقدير: وقيل: أو هو حال من الكاف في «اتوك» (على إضمار «قد»[10])، ولقد أحسن المصنف حيث حذف العاطف [في صدد بيان حذفه][11]، ومن غفل عن ذلك حكم بأنه سهو[12]، ثم [صحح][13] بزيادة «أو»[14] فتبجَّح بأنه لم يتعرض الشرّاح لتصحيحه، كأنه لم يتفطّنوا له، فالحمد لله على ما خصَّني بزيادة الفضيلة، ولو لم أفُزْ في شرح هذا الكتاب إلاّ بها لكفتْ بي.

(وأجاز الزمخشري أن تكون)، اي: (قُلتُ استئنافاً[15]) بعدما أجاز كونه حالاً، (أي: إذا ما أتوك لتحملهم تَوَلّوا، ثم قدّر أنه[16] كأنه لم تولوا باكين؟،

(1) التوبة: 92.
(2) في (س) بزيادة: الجرجاني.
(3) انظر قول الجرجاني وابن عطية في المحرر الوجيز 3/ 71، والبحر المحيط 5/ 88.
(4) في (س) بزيادة: أي: فقلت.
(5) الدر المصون 3/ 492.
(6) في قوله تعالى: (ولاَ على الذينَ إذا ما أتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتُ لاَ أجِدُ مَا أحْمِلُكُم عليه تَوَلَّوْا وأعيُنُهُمْ تفيض من الدَّمْعِ حَزَناً الاَّ يَجِدُوا مَا يُنفِقُون).
(7) انظر البحر المحيط 5/ 88، والدر المصون 3/ 492.
(8) في (س) بزيادة: وقلت.
(9) في (س) بزيادة: اي: قلت.
(10) في (س) بزيادة: اي: إذا ما اتوك فاعلا لأجد تولوا.
(11) في (س): (في بحث حذف حرف العطف).
- انظر مبحث حذف حرف العطف.
(12) في (س) بزيادة: وخبط.
(13) في (س): (صححه).
(14) في (س) بزيادة: فقال: فما حالهم إذ ذاك؟ فقيل: تولو، او حال على إضمار قد.
(15) الكشاف 2/ 287.
(16) في (س): (الأعراب).

فقيل: (قلت لا أجدُ مَا أحمِلُكُمْ)، ثم وسّط بين الشرط والجزاء،) كالاعتراض، قال أبوحيان: لا يجوز ولا يحسن ذلك في كلام [العرب][1]، فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي[2]، قال الحلبي: وما أدري ما سبب عدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى[3].

(22- حذفُ فاء الجواب

وهو مختصٌ بالضرورة، كقوله:

مَـنْ يَفْعَـلِ الْحَـسَنَاتِ اللهُ يَـشْكُرُهَا[4] ....)

تقدم شرحه في «أمّا» المشددة المفتوحة[5]، (وقد مرّ) في الفاء المفردة (أنَّ أبا الحَسن[6] خرّج عليه (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ)[7].

23- حذف واو الحال

تقدّم[8] في قوله:

---

(1) في (س): (الأعراب).

(2) البحر المحيط 5/ 89.

(3) الدر المصون 3/ 492.

(4) صدر بيت من البسيط عجزه:

والـشرُّ بالـشرّ عنـد الله مـثلان

وقد تقدم شرحه، والشاهد في «الله» حيث حذفت فاء الجواب منه للضرورة. أصله: فاللهُ.

(5) انظر مبحث «أمّا» المشددة المفتوحة شاهد رقم (81).

(6) في (س) بزيادة: الأخفش.

(7) البقرة: 180.

- وانظر تخريج الأخفش في مبحث الفاء المفردة، حيث جاء فيه: «وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: (إن ترك خيراً الوصية)، انظر مغني اللبيب 1/ 187، وانظر قول الأخفش في إعراب القرآن للنحاس 1/ 282.

(8) في (س) بزيادة: تقدم شرحه في «أمّا» المشدودة المفتوحة.

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غَامِرُهُ [1]
...............)

مرّ شرحه فيما يحتاج إلى الرابط (أي: انتصف النهار، والحالُ أن الماءَ غامِرُ هذا الغائِصَ.

24 - حذفُ «قد»

زعم البصريون أن الفعلَ الماضِيَ الواقعَ حالاً لابُدَّ معه من «قد» ظاهرةً، نحو: (وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا/ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم)[2]، أوْ 436/ ب
مضمرة، نحو: (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ)[3]، (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[4]، وخالفهم الكوفيون) والأخفش كما مرّ في «قد»[5] (واشترطوا بذلك)، أي: اشترط الكوفيون لزوم «قد» (في الماضي الواقع خبراً لـ«كان») وأخواتها، إمّا ظاهره (كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: «أَلَيْسَ قد صَلَّيْتَ مَعَنا»[6])، أوْ مقدرة، وإليه يشير قوله: (وقول الشاعر:

وَكُنّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً   عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذاماً وَحِمْيَرَا[7]

---

(1) تقدم تخريجه في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، والشاهد فيه هنا هو حذف واو الحال، أي: والماء غامره.

(2) الأنعام: 119.

(3) الشعراء: 111.

(4) النساء: 90.

(5) انظر مبحث «قد»، مغني اللبيب 1/ 159.
- انظر رأي البصريين والكوفيين في شرح الرضي على الكافية 2/ 43.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة» 4/ 286.

(7) بيت من الطويل لزفر بن حارث الكلابي في شرح التصريح 1/ 362، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 155، وشرح شواهد المغني 2/ 930، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 43، استشهد به على اشتراط لزوم «قد» مقدرة في الماضي الواقع خبراً لكان تقديره: لقد حسبنا.

بيت من الطويل لزفر بن الحارث[1]، وبعده:

فلمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضَهُ ... بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكَسَّرَا[2]

«جُذام» بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن[3]، وحِمْيَرا أبو قبيلة من اليمن[4]، و«النبع» شجر صلب[5] تعمل منه القسي، ومن أمثالهم: «النبع يَقْرَعُ بَعضُه بعضاً»[6]، فضربه مثلاً لقومه ولأعدائه، وشهد لهم بالصبر في قوله أبت عيدانه أن تكسّرا[7].

(وخالفهم البصريون[8].

وأجاز بعضهم «إنَّ زيداً لَقَام» على إضمار «قد»[9])، أي: لقد قام.

---

(1) زفر بن الحارث هو: أبوهذيل زفر بن الحارث بن عمرو بن كلاب بن عامر ابن صعصعة، حارب في صفوف معاوية في معركة صفين، وانضم بعد ذلك إلى ابن الزبير، وكان زعيم في مرج راهط، وقد هجاه الأخطل، توفي سنة 75 هـ.

انظر المؤتلف والمختلف ص 164، وخزانة الأدب 2/ 328، والأعلام 3/ 45.

(2) في (س) بزيادة:

ولمَّا لَقِيْنَا عُصبَةً تَغْلِبِيَّةً ... يَقُودُونَ جُرداً لِلْمَنِيَّةِ ضُمَّرَا

سَقَيْنَاهُمْ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا ... وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا

(3) انظر الأنساب للسمعاني 2/ 33.

(4) المصدر السابق 2/ 270.

(5) في (س) بزيادة: ينبت في الجبال.

(6) انظر مجمع الأمثال 2/ 386.

(7) في (س) بزيادة: وجُرد جمع أجرد وهو الفرس، والمنية متعلق بـ«يقودون»، أو «ضمر» وهو جمع ضامر، من ضَمَرَ الفرس خفَّ لحمه، وأصبرا، أي: أصبَر منا، شهد لأعدائه أيضاً بالغلبة، وبعضهم تأوّل على أنه أراد أنَّ القتل كان فيهم أكثر، وقال التبريزي: وهو فاسد، لأن الخبر مشهور، وأن قوم «زفر» هزموا، و... أنهم طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفاء فإذا هم أقوياء.

(8) انظر رأي البصريين في الارتشاف 3/ 1167.

(9) أجاز ذلك الكسائي وهشام، انظر الارتشاف 3/ 1264، والمساعد 1/ 321.

(وقال الجميعُ: حقُّ الماضي المُثْبَتُ المُجَابُ بِهِ القسمُ أن يَقترن باللام و«قد» نحو: ﴿ تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ﴾[1]، وقيل في: ﴿ قُتِلَ أصحاب الأخدود﴾[2]: إنه جواب القسم على إضمار اللام و«قد» جميعاً[3]؛ للطُّول)، فعلى هذا فـ«قُتِلَ» خبراً لاَ دُعاء، وقيل: دعاء[4]، فجواب القسم حينئذ ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين ﴾[5] أوْ ﴿ إنَّ بَطْشَ رَبِّكَ ﴾[6]، قاله المبرد[7]، أو محذوف يدلّ عليه ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود ﴾، وكأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء إنَّ كفّار قريش ملعونون كما لُعِن أصحاب

الأخدود، قاله الزمخشري[8].

(وقال:

حَلَفْتُ لهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ[9])

تقدم شرحه فيه «قد»[10]، (فأضمر «قد»،) [أي][11]: لقد ناموا. (وأمَّا ﴿وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُون ﴾[12]، فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهوٌ، لأن «ظَلُّوا» مُسْتَقْبَلٌ، لأنه مُرَتَّبٌ على الشرط، وسَادٌّ مَسَدَّ

---

(1) يوسف: 91.
(2) البروج: 4.
(3) انظر تفسير اللباب 20/ 247، والبحر المحيط 8/ 443.
(4) المصدر السابق.
(5) البروج: 10.
(6) البروج: 12.
(7) أي: قال المبرد: ﴿ إن بطش ربك لشديد ﴾ جواب القسم. انظر المقتضب 2/ 337.
(8) الكشاف 4/ 731.
(9) البيت من الطويل لأمرئ القيس في ديوانه ص 32، والجنى الداني ص 135، وخزانة الأدب 10/ 79، وشرح شواهد المغني 1/ 341، 494، وشرح المفصل 9/ 21، ولسان العرب (ح ل ف) 9/ 53. استشهد به على لزوم أن تقدير الماضي المثبت المجاب به القسم باللام وقد، أي: لقد ناموا.
(10) انظر مبحث «قد» شاهد رقم (288).
(11) في (س): (تقديره).
(12) الروم: 51.

جوابه، فلا سبيل فيه إلى «قد» إذ المعنى: «لَيَظَلُّنَّ، ولكن النون لا تدخل على الماضي)، قال الحلبي: «لظلُّوا» جواب القسم الموطأ بـ«لئن» وهو ماضٍ لفضاً مستقبل معنى كقوله تعالى: (ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ)[1]، قال أبوالبقاء: أي: لا يتبعون، فهو ماضٍ في معنى المستقبل، ودخلت «ما» حملاً على لفظ الماضي[2].

(25- حذف «لا» التبرئة

حَكَى الأخفش «لاَ رَجُلَ وامرأةَ» بالفتح[3]، وأصْلُه: ولا امرأة»[4]) مثل «لا حول ولا قوة» (فَحُذِفَتْ «لا» وبقي البناءُ للتركيبِ) تقديراً بحاله.

(26- حذف «لا» النافِيَةِ وغيرها)

أي: غير «لا» التبرئة، وفي بعض النسخ بالوَاو، أي: وغير «لا» النافية، وهو «لا» الناهية، والصواب الأوّل، ولهذا لم يمثل إلاَّ لِـ«لا» النافية، وقيل: وما أخال حذفه «لا» الناهية جائز بطريق الاستقلال، وأما بطريق التبعيّة فقد يكون «لا تهنْ/ العالم وتكرم الجاهل»، أي: ولا تكرم[5]. 437/ أ

(يطّردُ ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً، نحو: (قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[6]، وقوله:

فَقُلْتُ يَمينُ اللهِ أبْـرَحُ قاعِـدا[7] ....)

صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، عجزه:

---

(1) البقرة: 145.
- انظر الدر المصون 5/ 382.
(2) التبيان 1/ 105.
(3) انظر نص الأخفش في الإرتشاف 3/ 1311، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 68، وشرح الجمل لابن عصفور الشرح الكبير 2/ 275.
(4) في (س) بزيادة: مبنية على الفتح.
(5) قائله الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب 3/ 422.
(6) يوسف: 85.
(7) لامرئ القيس في ديوانه ص 32، وخزانة الأدب 9/ 241، 10/ 48، 102، 103، والدرر 2/ 106، وشرح أبيات سيبويه 2/ 154، وشرح شواهد المغني 1/ 341، واستشهد به على حذف «لا» النافية في جواب القسم المضارع، اي: لا ابرحُ.

.... وَلَوْ قَطَعُوا رَأسِي لَـدَيْكَ وَأوْصَـالي[1]

الأَوْصَال المفاصل أو مجتمع العظام، وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا يكسر ولا يخلط بغيره، كما في القاموس[2].

(ويَقِلُّ) أي: حذف «لا» النافية (مع الماضي كقوله:

فـإنْ شِـئْتِ آلَيْـتُ بَـيْنَ المقَـا | م والـرُّكنِ والحَجَـرِ الأَسْـود
نَـسيتُكِ مَـا دَام عقْلِـي معـي | أُمُـدُّ بـه أَمَـدَ الـسَّرْمَدِ[3])

بيتان من المتقارب لأمية بن أبي عائذ الهذلي[4]، والأوّل منهما مدرّج، آخر صدره ألف المقام[5]، ويحتمل أن لا يكون مدرجاً بأن يكون آخر صدره ميم المقام[6]، لكن يكون فيه الثلم[7]، والسّرمد الدائم، والشاهد في «نسيتك»، وسَهُل حذف «لا» منه كونه مستقبلاً معنى؛ لعمله في ظرف مستقبل، وهو «ما دام عقلي»؛ إذ تقديره: مُدَّة دوام عقلي[8].

---

(1) وقبله: فقالت:

سَـبَاكَ اللهُ إنَّـكَ فَاضِـحي | أَلَـسْتَ تـرى الـسُّمَّارَ والنـاس أحـوالي

«سَبَاك الله» أبعدك واذهبك إلى غربة، وقيل: دعاء عليه بالسَّبْي وهو الأسر، و«السُّمَّار» جمع سامر وهو الذي يتحدّث بالليل، و«أحوالي» بمعنى حولي.

(2) القاموس المحيط (و ص ل) 4/ 66.

(3) البيتان لأمية بن عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 493، والدرر 2/ 120، وخزانة الأدب 10/ 102، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 931.

(4) أمية بن أبي عائذ الهذلي، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، كان مدّاح بني أمية، له قصائد في عبد الملك بن مروان، توفي سنة 75 هـ. الإصابة 1/ 113، والخزانة 2/ 384، والأعلام 2/ 22.

(5) في (س) بزيادة: وأول عجزه ميمه.

(6) في (س) بزيادة: وأول عجزه واو «الركن».

(7) إذا خرم فعولن بقي: «عولن» فَنُقِلَ إلى «فَعْلُنْ» ويسمى أثلم، وأصل الثَّلْم أن ينكسر بعض السن من طرفها، انظر الكافي في العروض والقوافي ص 23.

(8) في (س) بزيادة: كما سهل حذف «لا» مع المضارع المستقبل.

(ويُسَهِّلُه تقدّم «لا» على القسَم، كقوله:

فَلاَ وَاللهِ نَادَى الحَيُّ قَوْمِي[1] ....)

صدر بيت المتنخّل[2]، عجزه:

هُدوءاً بِالمَسَاءَةِ والْعِلاَطِ

«هدوءاً» كـ«غدُوا» مصدر هدأ بالهمزة، أي: سَكَن [والباء][3] متعلق بـ«نادَى» و[«المساءة][4] مصدر سَاءَه، و«العِلاط»[5] كـ«كِتاب» الخصومة[6]، قيل: وزعم الكوفيون أنه لا حذف في مثله، وإن «لا» المذكورة [أو لا][7] هي نافي الجواب، وقُدِّم اعتناءً بالنّفي، وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع إنه لا يتأتى في قوله تعالى: (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم)[8]، (وسُمِعَ بدون القَسَم) يشعر بقلته (كقوله:

---

(1) البيت لعبدالله للمتنخّل الهذلي في شرح أشعار الهذليين 3/ 1269، وخزانة الأدب 10/ 102، والدرر 2/ 126، ولسان العرب (ع ل ط) 7/ 354، استشهد به على انه قد يُغني النفي السابق على النفي المباشر للجواب، وهذا الإغناء قليل.

(2) المتنخّل هو: مَالك بن عُوَيْمر بن عثمان بن حنيش بن عادية بن صَعْصَعَة بن كعب، أخو بني لحيان بن هذيل، شاعر محسن من شعراء هذيل، وهو صاحب الطائية التي منها هذا البيت، قال الأصمعي: هي أجود طائيّة قالتها العرب.

المؤتلف والمختلف ص 235، والشعر والشعراء ص 248، والخزانة 4/ 140.

(3) في (س): (وبالمساءة)، وهو الصواب.

(4) في (س): (وهو).

(5) في (س) بزيادة: بالمهملتين.

(6) في (س) بزيادة: ومصدر عطله البشر ذكره بسوء.

(7) ساقط من (س).

(8) النساء: 65.

- قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 262.

وَقَــوْلِي إذا مَــا أَطْلَقُــوا عــن بعيرِهــم ... يُلاَقونَــه حتــى يَــؤُوب الْمُنَخَّــلُ[1])

بيت من الطويل للنمر بن تولب، فالمنخَّل بفتح المعجمة مشدداً اسم شاعر[2]، قال ابن مالك في شرح الكافية: أرادَ واللهِ لاَ يُلاَقُونَه، فحذف القسم وحرف النفي[3]، وهذا في غاية الغرابة، قيل: رأيه أوْلَى من رأي المصنف[4] ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف «لا» في جواب القسم[5].

(وقد قيلَ به في (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا)[6]، أي: لئلاَّ) تضلُّوا، (وقيل: المحذوف مضاف، أي: كراهة أن تضلُّوا.

(27- حَذفُ «ما» النَّافية

ذكَرَ ابن مُعْطٍ[7]) يح[8] المغربي[9] الحنفي [تلميذ الجزولي][10]، مات سنة عشرين وستمائة، (ذلك في جواب القسم، فقال في الفيته[11]:

وإنْ أتى الجوابُ مَنْفِيّاً بـ«لا» أو «ما» كقولي: «والسما ما فعلا» فإنه يجوزُ حذفُ الحَـــرفِ

---

(1) البيت لنمر بن تولب في خزانة الأدب 10/ 109، وشرح شواهد المغني 2/ 629، 931، استشهد به على حذف « لا » النافية في غير القسم أرَ او «لا يلاقونه » وهذا قليل.

(2) المُنخَّل هو: بن مسعود اليشكري، أ، ابن عُبيد بن عامر بن ربيعة بن عمرو اليشكري، شاعر جاهلي قديم، كان ينادم النعمان بن المنذر، وكان يشبِّب بهند أخت عمرو بن هند، كان النعمان اتهمه مع امرأته فدفنه حياً، والعرب تضرب المثل به لغائب لا طمع في رجوعه.
خزانة الأدب 10/ 109، والأعلام 7/ 291.

(3) شرح الكافية الشافية 1/ 382.

(4) في (س) بزيادة: وغيره.

(5) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 262.

(6) النساء: 176.

(7) في (س) بزيادة: فاعل من الإعطاء، اسمه.

(8) في (س) بزيادة: وهو.

(9) في (س) بزيادة: كان إماماً في العربية شاعراً محسناً.

(10) في (س): (قرأ على الجزولي).

(11) في (س) بزيادة: أي: في ارجوزته المزدوجة في علم النحو.

إذا أمِنُوا الإلباسَ حَالَ الحـذفِ[1])

هذه الأشطار الأربعة أبيات عند بعض، وبيتان عند بعض، ويؤيِّد الأول لزوم حرف الروي والقافية [لكل شطر واثي بمعنى كان ومنفياً خبرها][2]، و«أوْ مَا» عطف على «لا».

(وقال ابن الخبّاز: «ومَا/ رَأيتُ في كُتبِ النحو إلاَّ حَذْفَ «لا»، وقال لي 437/ ب شيخنا: «لا يجوز حذف «ما» لأن التَّصرُّف في «لا» أكثرُ من التصرّف في «ما».

انتهى[3].

وَأنشد ابنُ مالك:

فواللهِ مَا نِلْـتُمْ ومَـا نِيـلَ مـنكم بِمُعْتَدلٍ وَفْـقٍ وَلاَ مُتَقـارِبِ[4])

بيت من الطويل، «الوفق» من الموافقة بين الشيئين، يقال: حلُوبته وفق عياله، أي: لها لبنٌ قدر كفايتهم [لا فضل فيه][5].

(وقال: «أصْلُه: ما ما نِلْتُمْ»[6]، ثم في بعض كُتبه قدَّر المحذوف «ما» النافية[7] بقرينة العطف ودخول الباء الزائدة في الخبر (وفي بعضها قدره «ما الموصولة»[8]). [وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنهم لا يجيزون بقاء الصلة بلا موصولة][9]، قيل: يحتمل أن يجعل «بمعتدل» مفعولاً به، والباء زائدة، و«ما»

---

(1) الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية 2/ 535.

(2) في (س): (لكل شطر منفياً نصب على أنه خبر «اثي» لأنه بمعنى «كان»).

(3) الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية 2/ 535.

(4) البيت لعبدالله بن رواحة في الدرر 1/ 172، وشرح الكافية الشافية 1/ 381، وشرح التسهيل 1/ 235، 3/ 212، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 931، وهمع الهوامع 2/ 490، استشهد به على جواز حذف «ما» النافية في جواب القسم، أي: مامانلتم.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر شرح الكافية الشافية 1/ 381.

(7) هذا ما قدّره في شرح الكافية الشافية 1/ 381.

(8) ذكر هذا في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 235.

(9) ما بين المعقوفين في (س) ذكره بعد عبارة المصنف السابقة.

المذكورة نافية في الموضعين، والفعلان تنازعا، وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير «ما» لاَ نافية، ولاَ موصولة[1].

(28- حَذفُ «ما» المصْدَريّة

قاله أبوالفتح في قوله:

بآيــةِ يُقــدِمُون الخيــلَ شُــعْثاً[2] ....)

تقدم شرحه في الجملة المضاف إليها[3].

(والصواب أنَّ «آيَةِ» مضافةٌ إلى الجملة كما مرَّ. وعكسه قول سيبويه[4]:

.... بآيــةِ مَــا تحبُّــون الطَّعامَــا[5])

[تقدم شرحه أيضاً هناك][6].

(لأن «ما» زائدة، والصواب: أنّها مصدريّة.

---

(1) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 262.

(2) صدر بيت من الوافر عجزه:

كــأنَّ علَــى سَــنابكها مُــداما

وهو للأعشى في خزانة الأدب 6/ 463، ولسان العرب (أ ي ا) 14/ 62، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الدرر 2/ 153، وشرح شواهد المغني 2/ 811، والكتاب 3/ 118، وشرح المفصل 3/ 18، ولسان العرب (أ ي ا) 14/ 62، وهمع الهوامع 2/ 518، وشرح التسهيل 3/ 259، استشهد به على حذف ما المصدرية أي: ما يقدمون.

- انظر قول أبي الفتح في المساعد 2/ 375، والدرر 2/ 153.

(3) في (س) بزيادة: من الباب الثاني.

- انظر مبحث الجملة المضاف إليها، شاهد رقم (661).

(4) في (س) بزيادة: في قوله.

(5) عجز بيت من الوافر صدره:

ألا مَــن مُبْلِــغٌ عَنّــي تميمــاً

هو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب 6/ 436، والدرر 2/ 154، وشرح أبيات سيبويه 2/ 34، والكتاب 3/ 118، وبلا نسبة في الهمع 2/ 518، استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعلية المقرونة بـ«ما».

(6) في (س): (تقدم هنا أيضاً).

وانظر مبحث الجملة المضاف إليها، شاهد رقم (663).

29- حذفُ «كي» المصدريّة

أجازه السيرافي في نحو: «جِئتُ لِتكرمني»[1] وإنما يُقَدِّر الجمهور هنا «أنْ» بعينها؛ لأنها أمُّ الباب، فهي أوْلَى بالتجوُّزِ) [حذراً عن الجمع بين المجازين، وفيه رمز إلى ضعف قول السيرافي][2].

(30- حذفُ أداة الاستثناء

[قال ابن مالك في التسهيل: نحو: «ما قام وقعد إلاَّ زيد»، وفيه حذف الفاعل، وهو مذهب الكسائي[3]؛ ولهذا قال الرضي: يلزم البصريين متابعة الكسائي في مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا، فإنهم حذفوا الفاعل مع «إلاّ» لدلالة الثاني عليه[4]، فلذلك قال بعض الشراح: أي: قول المصنف: [(لا أعلم أنَّ أحداً أجازه إلاَّ السهيلي): عجيبٌ، كيف لاَ، والمسألة مسطورة في التسهيل، وأجاب بعضهم بأن مراده حذف أداة الاستثناء وحدها[5]، وفيه بحث][6]، (قال)، أي: (السهيلي في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ﴾[7] الآية: «لا يتعلق الاستثناء بـ«فاعل» إذ لم يُنْه عن أن يَصِلَ ﴿ إلاَّ أن يشاء الله ﴾[8] بقوله:

---

(1) انظر قول السيرافي في حاشية الشمني 2/ 262، وقد تقدم في «كي»، انظر مبحث «كي» في مغني اللبيب 1/ 207.

(2) في (س): (من الفرع، والاّ يلزم الجمع بين المجازين، وهذا بيان لوجه تقدير الجمهور، وفيه إشارة إلى الرد على السيرافي).

(3) شرح التسهيل 2/ 174.

(4) شرح الرضي على الكافية 1/ 203.

(5) لعل هؤلاء البعض منهم الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 262.

(6) في (س): (لا اعلم احداً اجازه إلاَّ السهيلي، قيل: هذا عجيب جداً، فكيف لا يعلم احداً اجازه غير السهيلي، والمسألة مسطورة في التسهيل، وفيه في باب التنازع «ما قام إلاَّ زيد» محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير: ما قام إلاَّ زيد وما قعد إلاَّ زيد، فهل هذا شيء غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً، وما قيل في جوابه: أن مراد المصنف حذف أداة الاستثناء وحدها ليس بشيء، ولكن يرد أن فيه حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي إلاّ أنه قال الرضي: ويلزم البصريين متابعة الكسائي في مذهبه، فإنهم يوافقونه ههنا، فإنهم حذفوا الفاعل مع «إلا» لدلالة الثاني عليه).

(7) الكهف: 23.

(8) الكهف: 24.

(ذلك)[1]،) وأجازه أبوالبقاء[2]، فقال: أي: (لا تقولن إني فاعل ذلك غداً) حتى تقرن به قوله: (إن شاء الله)[3]، (ولا بالنهي) عطف على[4] «بفاعل»، وجوَّزه الزمخشري، فقال: وتعلّقه بالنهي على وجهين، أحدهما: ولا تقولن ذلك القول إلاَّ أن يشاء الله أن تقول، بانْ يَأذَنَ لَكَ فِيهِ، والثاني: ولا تقولنّه إلاَّ بأنْ يشاء اللهُ، أي: إلاَّ بمشيئته، وهو في موضع الحال، يعني: إلاَّ مُلتبساً بمشيئة الله قائلاً: إن/ شاء الله[5]. 438/ أ

(لأنك إذا قلت: «أنتَ مَنهيٌّ عن أن تقومَ إلاَّ أن يشاء الله» فلست بمنْهِيّ) من تمام «إذا قلت» وجواب «إذا» قوله: (فقد سَلطتَهُ)، أي: سَلّطْتَ أيُّها المتكلمُ بهذا الكلام مخاطبك (على أنْ يقومَ) أي: المخاطب (ويقول:) حين قيامه («شاء الله ذلك»)، أي: قيامي، ولا معنى لهذا القول، (وتأويل ذلك[6] أنَّ الأصل: إلاَّ قائلاً إلاَّ أن يشاء الله، وحذفُ القول كثير»)، [ولهذا قائلاً ثم حذف أداة الاستثناء، أو حذفاً معاً،][7] (انتهى[8]. فتضمَّن[9] كلامُه حذفَ أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً[10])، [هذا تنبيه على صحة نسبة حذف أداة إلى السهيلي][11]،

---

(1) الكهف: 24.

- في (س) بزيادة: وقد منعه الزمخشري أيضاً.

(2) في (س) بزيادة: حيث.

(3) التبيان 2/ 144.

(4) في (س) بزيادة: قوله.

(5) الكشاف 2/ 668.

(6) في (س) بزيادة: أي: تصحيح ذلك التركيب.

(7) في (س): (ولهذا حذف قائلاً وبقى مقوله ثم حذف أداة الاستثناء وحدها، لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول: كذا قيل، ويحتمل أن يحذفا معاً وامتنع مكابرة.

(8) انتهى قول السهيلي. انظر رأي السهيلي في المساعد 1/ 458.

(9) في (س) بزيادة: أي: السهيلي.

(10) في (س) بزيادة: قيل: هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمن أنها من حذف الأداة والمستثنى جمعاً.

(11) ساقط من (س).

وقيل: اعتراض [عليه][1] بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمن أنها من حذف الأداة والمستثنى جميعاً[2].

(والصواب أن الاستثناء مُفرَّغ، وأنَّ المستثنى مصدر، أو حال، أي: إلاَّ قَوْلاً مصحوباً بـ«أن يشاء الله»[3] أوْ إلاَّ مُلتبساً بـ«أن يشاء الله»[4]، وقد عُلِمَ أنّه لا يكونُ القولُ مصحوباً بذلك)، أي: بـ«أن يشاء الله» (إلاَّ مع حرف الاستثناء) داخلاً على أن يشاء الله، فيكون المحذوف من الآية حرف الاستثناء الداخل على أن يشاء الله، وهو حذف الأداة وحدها، [كذا قيل][5]، (فَطَوَى ذِكْرَه،) أي: ذكر الحرف (لذلك)، أي: للمصحوبة معه، وتذكيره باعتبار المذكور وفيه تقدير الأداة والمستثنى جميعاً، كما ذهب إليه السهيلي، (وعليهما)، أي: على المصدرية والحالية، (فالباءُ محذوفة[6]، وقال بعضهم: «يجوز أن يكون «إن شاء الله » كلمة تأبيد)، كذا في الكشاف[7]، والظاهر إلا أنْ يشاء الله، (أي: لا تقولنَّه أبداً، كما قيل في: (وما يكون لنا أن نعود فيها إلاّ إن يشاء الله)[8] لأن عوده في ملتهم مما لا يشاءه الله سبحانه وتعالى.

---

(1) في (س): (على السهيلي).

(2) قاله الشمني، حاشية الشمني 2/ 262.

- وفي (س) بزيادة: ورد بأن مراد المصنف إسناد حذف الأداة إلى السهيلي، فنقل عنه كلاماً يتضمّن مقصوده، وأمّا حذف المستثنى فقد تعرض له قبل هذا.

(3) في (س) بزيادة: إن قدر المستثنى مصدراً.

(4) في (س) بزيادة: إن قدّر حالاً، وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو «إن شاء الله» لأن معناه بأن يشاء الله.

(5) ساقط من (س).

- وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 262.

(6) في (س) بزيادة: من أن اما على الثاني فظاهر، وامّا على الأول فلأنه صفة مصدر محذوف، والصفة تحتاج إلى الباء.

(7) الكشاف 2/ 668.

- وفي (س) بزيادة: وفي بعض نسخ المتن، ويجوز أن تكون (إلا ان يشاء الله) كلمة وهو والظاهر.

(8) الأعراف: 89.

وجوّز الزمخشري أن يكون المعنى: ولا تقولَنَّ ذلك إلاّ أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه[1].

ولِمَا قاله مُبْعِدٌ، وهو أن ذلك)، [أي: ما قاله][2] (معلوم في كل أمرٍ ونهي)، لأن كلاً منهما لا يقوله النبي – صلى الله عليه وسلم – إلاّ أن يُؤْذَنَ له فيه، قيل: ولقائل أن يمنع ذلك، إذ ربما يذكر الأمور المعلومة لأمور حسنة[3] (ومُبْطِلٌ[4]، وهو أنّه)، أي: التأويل الذي ذكره الزمخشري، (يقتضي النهي عن قول (إني فاعل ذلك غداً) مطلقاً)، لأنه داخل في مقول القول المنهي عنه بقوله: لا تقولن، فيلزم النهي عن أن يقول: إني فاعل ذلك إلاّ أن يشاء الله، مع أن هذا القول ليس بمنهي عنه، (وبهذا)، أي باقتضاء النهي عن قول: إني فاعل ذلك (يَرِد أيضاً قولُ من زعم أنَّ الاستثناء مُنقطِع) [تقديره][5]: لا تقولن ذلك في وَقْتٍ إلاَّ وقْتَ أنْ يَشاء اللهُ، أي: يَأذَنَ، قاله أبوالبقاء[6]، [وردَّ][7] بانه يؤدِّي إلى نهي كل أحد/ أن يقول: إني فاعل غداً كذا مطلقاً، قيّده بشيء أوْ لَمْ يُقيّده، وهو خلاف الإجماع فإنه خلاف في جواز قول القائل: لأفعَلَنَّ غداً كذا إنْ شاء اللهُ، وجَعْلُه متقطعاً يدرجُه في النهي[8]. 438/ ب

(وقول من زعم أنّ (إلاَ أن يشاء الله) كناية عن التأبيد) [وهو][9] نوع من التقييد، وقد [مرّ][10] أنه يؤدي إلى نهي كل أحد عن ذلك القول قُيِّد بشيء أوْ لاَ، وهو خلاف الإجماع، قال ابن الحاجب: وأمَّا مَا ذكر إنه متصل بقوله: «إني فاعل» ففاسد، إذ يصير المعنى: إني فاعل بكل حال إلاَّ في حال مشيئة الله، فيصير

---

(1) الكشاف 2/ 668.
(2) في (س): (أي: كون المعنى ما ذكره).
(3) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(4) في (س) بزيادة: أي: ولما قاله الزمخشري مبطل.
(5) في (س): (وقدره أبوالبقاء:...).
(6) التبيان 2/ 145.
(7) في (س): (وردّه ابن الحاجب).
(8) أمالي ابن الحاجب 1/ 197، وانظر حاشية الشمني 2/ 262.
(9) في (س): (وهذا).
(10) في (س): (وسبق آنفاً).

منهياً عن ذلك، وهو خلاف الإجماع، إذ يصير المعنى النهي عن أن يقول: إني فاعل إن شاء الله، وإني فاعل إلاّ أن يشاء الله، وهذا لا يقوله أحد[1].

(31- حذفُ لام التوطئة

(وإنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذينَ كَفَرُوا)[2]، (وإنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إنَّكُم لَمُشْرِكُون)[3]، (وإنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِين)[4]، بخلاف (وإنْ لاَ تَغْفِرْ لِي وتَرْحَمْنِي أكُن مِّنَ الْخَاسِرِين)[5]. إذ ليس فيهما قسم مقدر، لعدم القرينة، كما في الآيات السابقة، فإن المضارع المصدَّر باللام، والمذيَّل بالنون لا يكون إلاّ جواباً للقسم، وإنما حُمِل قولُه: (إنكم لمشركون) على جواب القسم [دون الشرط][6]، استلزامه[7] الفاء [كما مرَّ في اللام غير العاملة][8].

(32- حذفُ الجار

يكثُر ويطَّرد مع «أنْ»، و«أنَّ» نحو: (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أنْ أَسْلَمُوا)[9]، اي: بأنْ، ومثلُه:) (بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أنْ هَدَاكُمْ)[10]، ((والذي أطْمَعُ أن يَغْفِرَ لي)[11]، (ونطمَعُ انْ يُدخِلَنَا رَبُّنَا)[12]) يشعِرُ بِأنَّ المقدّر فِيهِ الباء، [ويجوز أن يكون «في»][13]، ((وأنَّ المساجدَ لله)[14]، اي: ولأن المساجد لله، (أيَعِدكم أنَّكُمْ إذَا مِتُّمْ)[15]، اي: بأنَّكم.

---

(1) أمالي ابن الحاجب 1/ 198.
(2) المائدة: 73.
(3) الأنعام: 121.
(4) الأعراف: 23.
(5) هود: 47.
(6) ساقط من (س).
- وفي (س) بزيادة: وتقدير اللام قيل إن امتناع حمله على جواب الشرط.
(7) في (س) بزيادة: حينئذٍ.
(8) في(س): (وقد مرّ هذا في البحث في اللام غير العاملة).
(9) الحجرات: 17.
(10) نفس الآية السابقة.
(11) الشعراء: 82.
(12) المائدة: 84.
(13) في (س): (ويجوز أن يقدر «في» في الأخيرتين).
(14) الجن: 18.
(15) المؤمنون: 35.

وجاءَ فِي غيرِهِما[1]، نحو: (قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[2]، أي: قدَّرنا لَهُ، (وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً)[3]، أي: يَبْغُونَ لَهَا، (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ)[4]، أي: يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ.

وقد يُحذف مع بقاء الجر)، تقدم [هذا][5] في النوع الثالث عشر[6]، (كقول رؤبة، وقيل له: كيف أصبحت؟: «خيرٍ) بالجر مقول قول رؤبة، أي: اصبحت بخير[7]، (عافاك الله[8]») دعاء للمخاطب، (وقولِهم: «بِكَمْ دِرْهَمٍ؟»)، اي: من درهم (اشتريتَ» ويقال في القسم: «اللهِ لأَفْعَلَنَّ») بالجرِّ، أي: وَاللهِ.

(33- حَذْفُ «أَنْ» النَّاصِبَة

هو مُطَّرِدٌ في مَوَاضِعَ معروفة)، وهي عشرة مواضع، خمسة منها إضمار «أنْ» فيها على سبيل الوجوب، وخمسة على سبيل الجواز، [كما فصَّل في التسهيل][9]، (وشاذٌ في غيرها، نحو: «خُذِ اللِّصَّ قبل يأخذَك» و«مُرْهُ يَحفرَها»)، أي: مُرِ الحفَّارَ أن يحفرَ البئر، (و«لابُدَّ مِنْ تَتْبَعَها». وقال سيبويه في:

.... نَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَه[10])

---

(1) في (س) بزيادة: اي: غير «أنْ»، و«أنْ».
(2) يس: 39.
(3) الأعراف: 45.
(4) آل عمران: 175.
(5) في (س): (البحث عنه).
(6) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.
- انظر الجهة السادسة «النوع الثالث عشر: يجب في بعض المعمولات أن يحذف ويمتنع الحذف في بعض آخر منها».
(7) في (س) بزيادة: فحذف الفعل وباء الجر، وبقي عمله.
(8) انظر قول رؤبة في مبحث «كيف» في مغني اللبيب 1/ 231، والخصائص 3/ 150، وانظر الارتشاف ص 1575، ولم يَعزُ القولَ إلى رؤبة، بل قال: «جعلوا قول العرب...».
(9) - في (س) بزيادة: من تمام قوله.
في (س): (ذكرها ابن مالك في باب إعراب الفعل في التسهيل).
(10) - انظر شرح التسهيل لابن مالك 4/ 22، 26.
عجز بيت لعامر بن جوين الطائي في الأغاني 9/ 39، وشرح أبيات سيبويه 1/ 321، والكتاب 1/ 307، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني 2/ 931، وبلا نسبة في الدرر 1/ 185، 2/ 28، وشرح الأشموني 2/ 310، وشرح التسهيل لابن مالك 4/ 50، وشرح الكافية الشافية 2/ 135، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 132، والشاهد فيه نصب «أفعله» بإضمار «أن».

عجز بيت من الطويل[1] لعامر بن جوين الطائي[2]، صدره:

فلـم أرَ مِثلَهـا خُبَاسَـة واحـدٍ

«فمثلها» إمَّا مفعول ثانٍ لـ«رأى»[3]، أوْ مفعول أوْ حال، و«خُبَاسة واحد»[4] بدل منه، وهي[5] بالخاء المعجمة، [والباء][6] المغْنَم،/ وما قيل: إنها 439/ أ
بالمهملة كالظلامة وزناً ومعنىً[7]، فخالف لما في [الصحيحين][8]، و«نهْنَهتُ» زجرتُ، و«ما» مصدرية، أي: بعد قربي من الفعل. (وقال المبرد: «الأصلُ: أفعَلُها) بضم اللام، (ثم حُذف الألف، ونقل حركة الهاء إلي ما قبلها»[9]).

وقيل: الأصل: «أفعلنه» حذف منه نون التوكيد[10]، ويُرجّح قول المبرد رجوع الضمير إلي «الخُباسة»، فيُجاب بأن تقليل الحذف والْحَمل على ما ثبت حذفه أوْلى ([وهذا أولَى][11] من قول سيبويه[12]، لأنه أضمر «أنْ» في موضعٍ حَقُّها [أن تدخل][13] فيه صريحاً، وهو خبر «كاد» واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء

---

(1) في (س) بزيادة: نسبه العيني إلى.

(2) عامر بن جوين هو: عامر بن جُوَيْن الطائي، شاعر جاهلي، من الخلعاء والفتاك والمعمرين، كان شاعراً فارساً، أسره ابن حارثة وهبيرة بن صخر الكلبي.
انظر الاشتقاق 391، والأغاني 9/ 95، وخزانة الأدب 1/ 70.

(3) في (س) بزيادة: إن كانت الرؤية العلمية.

(4) في (س) بزيادة: كلام إضافي.

(5) في (س) بزيادة: بضم.

(6) ساقط من (س).

(7) قائله السيوطي، انظر شرح شواهد المغني 2/ 932.

(8) في (س): (الصحاح والقاموس).

- انظر مختار الصحاح (خ ب س) 3/ 83، والقاموس المحيط (خ ب س) 2/ 217.

(9) انظر قول المبرد في شرح شواهد المغني 2/ 932. وفي (س) بزيادة: وذكر السيوطي انه...

(10) في شرح الشواهد للسيوطي 2/ 932 » وقيل: اصله: افعلنه، حذف منه نون التوكيد.

(11) ساقط من الأصل.

(12) قال سيبويه: «فحملوه على «أن»، لأنَّ الشعراء قد يستعملون «أن» ههنا مضطرين كثيراً» انظر الكتاب 1/ 307.

(13) في (س): (الأ تدخل) وكذا في مغني اللبيب تحقيق محمد محي الدين 2/ 37، وهو الصواب.

عملها) اعتُرض بأنه قد تُلحق «كاد» بـ«عَسى» فتدخل «أنْ» في خبرها[1]، كقوله:

قدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أنْ يَمْـصَحَا[2].

وفيه أنْ سيبويه لم يجعل المقرون[3] خبراً، فإذا قلت: عسى زيد أنْ يَقُومَ، فأنْ في مَوضع نصب بإسقاط الجار، أو بتضمين [«عسى»][4] معنى قَارَبَ، [كما مرَّ في «عسى»][5].

(وإذا رُفِع الفعِلُ بعد إضمار «أنْ» سَهُلَ الأمرُ، ومع ذلك فَلا ينقاس، ومنه[6]: (قُلْ أفَغيْرَ اللّهِ تَأْمُرُونِي أعْبُد)[7]، (ومِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ)[8]، وتسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه»، وهو الأشْهَرُ في رواية بيت طرفَة:

ألاَ أيُّهـذا الزاجـري أحْـضرُ الـوغيُ   وأنْ أشهدَ اللذات هـل أنـتَ مُخلِّـدي[9]

تقدم شرحه في الجملة المستأنفة[10].

---

(1) المعترض ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(2) رجز لرؤبة في الدرر 1/ 267، وشرح المفصل 7/ 121، والكتاب 3/ 160، والمقاصد النحوية 2/ 34، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص419، والمقتضب 3/ 75، والشاهد فيه إثبات «أن» في خبر «كاد». ومصح الشيء مصحاً: ذهب وانقطع. انظر الصحاح (م، ص، ح) 1/ 595.
(3) في (س) بزيادة: بان.
(4) في (س): (الفعل).
(5) ساقط من (س). وفي (س) بزيادة: نعم المختار عند الجمهور إن المفسرين بانه خبر كالمجرد منها.
(6) في (س) بزيادة: أي: ومن الفعل بعد إضمار «أن».
(7) الزمر: 64.
(8) الروم: 24.
(9) سبق تخريجه، وقد استشهد به على حذف «أنْ» الناصبة وارتفاع الفعل «أحضرُ».
(10) انظر مبحث الجملة المستأنفة شاهد رقم (616).

وَقُرِئَ «اعْبُدَ» بالنصب[1]، وهي تدل على إرادة [«أن»][2] في الأصل.

(كما رُوِي «أحْضُرَ»[3] كذلك.

وانتصابُ «غيرَ» في الآية على القِرَاءَتَيْنَ لا يكون بـ «اعْبُدُ»، لأن الصلة لا تعملُ فيما قبلَ الموصول).

[فيه تعريض للحلبي][4] حيث استظهر انتصاب «غير» بـ «اعبد»[5].

وقال ابو البقاء: لو حكمنا بذلك لأفْضَى إلي حذف الموصول وبقاء صلته، وذلك لا يجوز إلاَّ في ضرورة[6]، وأجاب الحلبي عن الأول بأن الموصول لما حُذف لم يُراع حكمه[7]، بل إنما يراعَى معناه لتصحيح الكلام، وعن الثاني بأن حذف «أن» وبقاء صلتها مختص بـ«أن» وهو منقاس عند البصريين في مواضع، وفي غيرها إذا حذفت لا يبقى عملها إلاَّ في الضرورة، أو في قليل[8]. (بل بـ«تأمرونِّي»، و«أنْ أعْبُدَ» بدل منه بدل اشتمال، أي: تأمرونِّي بِغَيْرِ عِبَادَتِه) [وجوّز أبو البقاء نصبه بمحذوف][9]، اي: أفَتُلْزِمُوني غير الله؟[10].

(34- حذف لام الطَّلَب

---

(1) وهي قراءة المدنيان وابن كثير، انظر النشر في القراءات العشر 2/ 364.

(2) ساقط من (ظ)، والتصويب من (س).

(3) وهي رواية الكوفيون، يروُونه منصوباً بـ «أن» محذوفة من غير بدل وهو جائز عندهم، وابن عصفور يراه نادراً، ورواية سيبويه والمبرد برفع «احضر»، وهو مذهب البصريين، انظر الكتاب 3/ 99، 100.

(4) في (س): (فكأنه اراد به ردّ علي الحلبي).

(5) الدر المصون 6/ 22.

(6) التبيان 2/ 368.

(7) في (س) بزيادة: فيما ذكر.

(8) الدر المصون 6/ 22.

(9) في (س): (وقال ابو البقاء: إن غير منصوب بفعل محذوف).

(10) في (س) بزيادة: وفسّره ما بعده.

- انظر التبيان 2/ 368.

هو مطّرد عند بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ لِيَفْعَل»، فيقال: «قل له يفعل» وجَعَلَ منه (قلْ لِعِبَادِي الذين آمنوا يُقيمُوا الصَّلاَة)[1]، (وقُلْ لِعِبَادِي يَقُولوا)[2]، وقيل: هو جوابُ لشرطٍ محذوفٍ، أو جوابٌ للطَّلَبِ)، اي: الأمر، وهو[3] «قل» [تقدم البحث في اللام][4].

(والحقُّ أن حذفها مختصٌّ بالشعر كقوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ[5] ....)

[تقدم شرحه أيضاً هناك][6]، قال سيبويه: قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنه شبّهوها بـ«أن» إذا أعملوها مضمرة[7]/ حدّثني أبو الخطاب أنه سَمع هَذا البيت ممن قاله: 439/ ب

مُحمـدُ تَفْـدِ نَفْـسَكَ كُـلُّ نفـسٍ ....

وإنما أراد «لِتَفْدِ نفسك»[8].

---

(1) إبراهيم: 31.
- في (س) بزيادة: أي: ليقيموا.
(2) الإسراء: 53.
- في (س) بزيادة: أي: ليقولوا.
(3) في (س) بزيادة: قل.
(4) في (س): (تقدم الكلام علي الآية في اللام المفردة).
(5) والشاهد فيه: إضمار لام الأمر في «تَفْدِ» ومعناه: لِتَفْدِ، وهذا الحذف خاص بالشعر.
(6) في (س): (تقدم شرحه في اللام الجازمة).
(7) الكتاب 3/ 8.
(8) في (س) بزيادة: وقال صاحب المغني: ومن الضرورات الشعرية حذف لام الأمر وبقاء عمله في قوله: محمد تفد نفسك كل نفس.
- في خزانة الأدب 9/ 12 «... وجدتُ هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه: وحدّثني ابوالخطاب أنه سمع هذا البيت ممن قاله».

35- حَذْفُ حرفِ النِّدَاءِ[1]

نحو: (أيه الثقلان)[2]، (يوسفُ أعرِضْ عَنْ هَذَا)[3]، (أنْ أَدُّوا إليَّ عِبادَ لاله)[4].

وشَذَّ في اسْمَيْ الجنس والإشارة) فالمراد بالجنس على ما [قال][5] الرضي: ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرّف به [أوْلاً][6]، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له[7]، ولأبُدَّ من التقييد بكونه مقصوداً بالنداء، لئلاً ينتقض بنحو: (أيُها الثقلان) فإن «أيّا» جنس متعرّف بالنداء، لكن المقصود [به][8] وصفه[9] أو وصف وصفه، نحو: أيُهذا الرجل، وإنما جاز حذفه من اسم الإشارة، لأنه كالجنس في الإبهام.

وجوّز الكوفيون [الحذف منه][10] اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، واستدلالاً بقوله تعالى: (ثم أنتم هؤلاء)[11].

قال الرضي: وليس [فيه][12] دليل، لأن «هؤلاء» خَبر «أنتم»[13]، [ثم في كلام المصنف إيهام أنّ حذفه من منادي غيرهما ليس شاذاً] [14] فيرد عليه اسم

---

(1) في (س) بزيادة: يعني «يا» لأنها أمُ الباب لكثرة الاستعمال.
(2) الرحمن: 31.
(3) يوسف: 29.
(4) الدخان: 18.
(5) في (س): (حققه).
(6) في (س): (أو لَمْ يتعرف).
(7) شرح الرضي على الكافية 1/ 425.
(8) في (س): (بالنداء).
(9) في (س) بزيادة: وهو معرف قبل النداء بـ «ال» نحو: أيها الرجل.
(10) في (س): (حذف حرف النداء منه).
(11) البقرة: 85.
- انظر راي الكوفيين في شرح الرضي على الكافية 1/ 426.
(12) في (س): (في الآية).
(13) شرح الرضي على الكافية 1/ 426.
(14) في (س): (ثم تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء، وما ذكره يوهم أن حذفه من منادي غيره ليس شاذاً).

الله، فإنه لا يُحذف الحرف منه [إلاّ مع تعويض الميم المشددة مثل][1]: «اللهم»[2] لئلا يلزم الإجحاف، وكذا يرد المندوب والمستغاث والمتعجب منه، فإنه لا يحذف من ذلك.

(في نحو: «أَصْبِحْ ليلُ»[3]) أي ادخُل في الصباح وصِرْ صُبحاً، قالته أمُّ جُندب زوجة امرئ القيس تَبَرُّماً بِهِ، وكان مفركاً، ويقال: إنه سألها عن سبب تفريك النساء، فقالت: إنك ثقيل الصدر خفيف العجز، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة[4]، (وقوله:

.... بِمِثْلِكَ هَـذَا لَوْعَـةٌ وغَـرَامُ[5])

عجز بيت من الطويل لذي الرمة، صدره:

إِذَا أَهْمَلتْ عَـيْني قـالَ صـاحِبِي ....

[قال العيني:][6] احتجتْ به الكوفية، على [جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة]، [أي: يا هذا ولَوْعَة، أي: حُرقةٌ مبتدأ، خبره «بمثلك» و«هَمَلَتْ»، أي: صَبَّت][7].

---

(1) في (س): (إلا مع إبدال الميمين منه في آخره، نحو:).
(2) في (س) بزيادة: وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل بـ «أي» وباسم الإشارة فلما حذفت مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف.
(3) انظر المثل في مجمع الأمثال 1/ 559.
(4) انظر هذا القول في المصدر السابق.
(5) عجز بيت الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 563، والدرر 1/ 380، وهمع الهوامع 2/ 42، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 137.
(6) ساقط من (س).
(7) في (س): (على جواز ذلك).

(ولحَنَ بعضُهم[1] المتنبِّي في قوله:

هـذِي بَـرَزْتِ لنـا فَهِجْـتِ رَسِيـسًا[2] ....)

صدر بيت من الكامل، عجزه:

ثم انْثَنيْـتِ وَمَـا شَـفَيْتِ نَسِيـساً

«الرسيس» ابتداء [الحب][3]، و«النسيس» بالنون[4] بقية الروح وغاية جهد الإنسان[5]، [وهذا التلحين غير وارد، لأن المتنبي من الكوفيين، وقد مرّ أنهم يجيزون الحذف من اسم الإشارة][6].

(وأجيب) [يعني أبا العلاء المعري][7] (بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: بَرَزْتِ هذه البرزة، وردّه ابن مالك بأنه لا يُشار إلي المصدر إلاّ منعوتًا بالمصدر المشار إليه كـ«ضربته ذلك الضرب»[8]، ويردُّه بيت أنشده هو، وهو قوله:

---

(1) في (س): (هملت، اي: صبت لوعة الحب حرقته، وهي مبتدأ خبره بمثلك، والشاهد في هـذا، اي: يـا هـذا فخلف منه ياه شاذاً).
- انظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 2/ 137.

(2) في (س) بزيادة: وهو ابن جني.

(3) صدر بيت للمتنبي في ديوانه 2/ 193، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 138، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 87.
- ولعل البعض منهم ابن جني، انظر شرح الديوان للعكبري 2/ 193، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 87.

(4) في (س): (العبد).

(5) في (س) بزيادة: في اوله.

(6) في (س) بزيادة: والشاهد في «هذي» حيث حذف منه حرف النداء.

(7) في (س): (أجاب أبوالعلاء المعري).
وانظر قول المعري في شرح الديوان للعكبري 2/ 193.

(8) شرح التسهيل 2/ 182.

يا عمرُو إنَّكَ مَلِلْتَ صَحَابتِي وصَحَابَتِيكَ إخالُ ذَاكَ قليلُ[1]

«الملل» السآمة[2]، ووجه الردّ أن ذاك إشارة إلي المصدر الذي هو «صَحَابَتِيك»، ولم يُنعت بالمصدر المشار إليه بل أخبر عنه بـ«قليل» علي أن «إخال» مُلغاةٌ لِسَبْقِ العامل بالمبتدأ الذي هو «صَحَابَتِي»، كما في [قوله][3]:

.... إنِّي رَأَيْتُ مَلاَكَ الشِّيمَةِ/ الأدبُ[4] 1/440

أوْ مُعلَّقَةٌ على أنَّ الأصل: لِذَاكَ [5]، فَعُلِّق باللام ثم [حُذفت][6] وبقي حكمها، كما في قوله:

وإخال إني لاحق مستتبع[7].

---

(1) بيت من الكامل، بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 932، والمقرب ص 130، وحاشية الدسوقي على المغني 3/ 433.

(2) في (س) بزيادة: والمعنى: إنك قد مللت صحابتي وصحابتيك أخالها قليلة، فلا تمل.

(3) في (س): (قول الحماسي).

(4) عجز بيت البسيط صدره:

كَـذَاكَ أُدِّبْـتُ حتـى صَـارَ مِـنْ خُلُقِـي

وهو لبعض الفزاريين في الدرر 1/ 341، وللحماسي في خزانة الأدب 9/ 145، وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 141، والأشباه والنظائر 3/ 133، وأوضح المسالك 2/ 65، وشرح الأشموني 1/ 285، وشرح ابن عقيل 2/ 49.

- وفي (س) بزيادة: لأن العامل هنا سبق بـ «إني».

(5) في (س) بزيادة: قليل.

(6) في(س): (حذف لفظها).

(7) عجز بيت من الكامل، صدره: فغبرتُ بعدهم بعيش ناصب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1/ 8، وخزانة الأدب 1/ 401، والحماسة البصرية 2/ 675، والمفضليات ص239، وجمهرة أشعار العرب ص 535، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 862، والعقد الفريد 3/ 215.

فيمن كسر «إن»، وكسره المصنف في شرح بانت سعاد[1]، وقيل: لم يتضح لي [وجهه][2]، لجواز أن يكون ذاك إشارة إلي الملل المفهوم من «مللت» أو إلي الأمر الذي تضمنه البيت، والمعنى: انك مللتَ صحبتك إيّاي وصحبتي إياك فيما أخاله[3]، وهذا الأمر قليل[4].

(36- حَذْفُ همزة الاستفهام

قد ذُكِر في الباب الأوّل من الكتاب[5].

37- حَذفُ نُونِ التوكيد

يجوز في نحو: «لأَفْعَلَنَّ» في الضرورة، كقوله:

فَــلاَ وَأبِــي لِنَأْتِيهــا جميعــاً ... ولَوْ كَانَتْ بِها عَرَبٌ ورُومُ[6].

بيت من الوافر لعبد الله بن رواحة- رضي الله عنه- رُوى أنه خرج إلي غزوة مُؤتة مع جماعة من الصاحبة، وخرج [النبي][7] – صلى الله عليه وسلم – يشيُّعهم فَودّعهم[8]، فمضوا حتى نزلوا معان من أرض الشام فبلغ الناس أن هرقل قد نزل مآب من أرض البلقاء في مائة ألف من الروم، وانضم إليه لجم وحذام، فلما بلغهم ذلك أقاموا على معان ليلتين، وقالوا: نكتب إلى رسول الله

---

(1) شرح قصيدة كعب بن زهير ص158.

(2) في (س): (وجه الردّ).

(3) في (س) بزيادة: أوْ اخله.

(4) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 264.

(5) انظر الباب الأول (حرف الألف)، مغني اللبيب 1/ 21.

(6) البيت لعبد الله بن رواحة في شرح شواهد المغني 2/ 932، ولسان العرب (ا و ب) 1/ 22، ورواية لسان العرب: فَلاَ وأبي مَآبُ لَنَأْتِيَنْهَا وكذلك في السيرة النبوية لابن هشام 5/ 25، والشاهد في «لنأتيها» حيث حذفت منه نون التوكيد لأنه جاء جواباً للقسم «وأبي».

(7) في (س: (رسول الله).

(8) في (س) بزيادة: وانصرف، ثم...).

فنخبر بعدد عدوِّنا، فإمَّا أن يُمِدّنا، وإمّا أن يأمرنا بأمر فنمضي[1]، فشجع الناس عبدالله[2] فقال أبياتاً منها هذا البيت[3].

لأ ردّ للاحتمال الناشيء عن الكلام السابق، وهو النكُولُ عن الغزو، [الكثرة][4] العدوّ، و«لِنأتِيها» [فعل المتكلم][5] مع الغير سقطت نون التوكيد بقرينة كونه جواباً للقسم وهو «وَأبي»، والهاء[6] للبقعة التي نزل بها جيش العدو.

(ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن[7]، نحو «اضْرِبَ الغُلامَ» بفتح الباء، والأصل: اضْرِبَنْ، وقوله:

لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أنْ   تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ[8])

تقدم شرحه في «عل»[9].

(وإذا وُقِفَ عليها تاليةً) أي: تابعة (ضمة أو كسرة، ويُعَادُ حينئِذٍ مَا كان حُذِفَ لأجلها) وهو واو الضمير وياؤه، (فيقال في «اضْرِبُنْ يا قوم»: اضربُوا، وفي «اضْرِبِنْ يا هند» اضربي[10]) [حُذِفت الواو من الأول، والياء من الثاني][11]؛

---

(1) في (س) بزيادة: له.
(2) في (س) بزيادة: ابن رواحة.
(3) انظر هذه القصة في السيرة النبوية لابن هشام 5/ 24، 25.
- ومعان هي مدينة في طرف بادية الشام تلقاء الحجاز من نواحي البلقاء، انظر معجم البلدان 5/ 153.
- ومآب مدينة طرف الشام من نواحي البلقاء، فتحها أبوعبيدة بن الجراح في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، انظر معجم البلدان 5/ 31.
(4) في (س): (بناءً على كثرة).
(5) في (س): (على صيغة المتكلم).
(6) في (س) بزيادة: في الموضعين راجع.
(7) في (س) بزيادة: خطابها عن التنوين إن التنوين لازم للاسم المتمكن إذا تجرّد عن اللام والإضافة.
(8) والشاهد في «لا تهين» حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة وجوباً لأنه لقيها ساكن وهو همزة الوصل في «الفقير» أصلها: لا تهينَنْ.
(9) انظر بحث «عل» شاهد رقم (255).
(10) في (س) بزيادة: فالأوّل جمع مذكر، والثاني أمر مؤنث.
(11) في (س): (حذف منهما الواو والياء).

لأجل النون، فلما حُذفت النون [عادتا][1]، وقال يونس: الوَاوُ والياء عوض عن النون[2].

(قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورةٌ، كقوله:

اضْـرِبَ عَنْـك الهُمُـوم طارِقهـا ... ضَـرْبَكَ بالـسيفِ قَـوْنَس الفَـرسِ[3])

بيت من الوافر لطرفة[4]، «اضربْ» من الضرب[5] من الصرف[6]، وليس بصحيح، وأصله: اضربن فحذفت النون[7] وبَقِيت الفتحة، ويحتمل أن تكون [الفتحة][8] لإتباع فتحتها العين بعدها[9]، و«الهموم» مفعول «اضرب»، و«طارقها» بدل منه، و«ضربَك» نصب بنزع الخافض، و«قونس»[10] [وزان كَوثر] العظم الناتي بين أذني الفرس، وهو مفعول «ضربك» (وقيل: ربما جاء في النثر، وخرّجَ بعضهم عليه قراءة من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحَ)[11] بالفتح. وقيل:) قائله 440/ ب

(1) في (س): (عاد الواو والياء).
(2) انظر قول يونس في الكتاب 3/ 523.
(3) البيت لطرفة بن العبد في خزانة الأدب 11/ 478، والدرر 2/ 251، وشرح شواهد المغني 2/ 933، وشرح المفصل 6/ 107، ولسان العرب (ق ن س) 6/ 183، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 126، وسر صناعة الإعراب 1/ 82، وشرح الأشموني 2/ 228، وشرح المفصل 9/ 44.
(4) في (س) بزيادة: وقال ابن بري: مصنوع عليه.
(5) في (س) بزيادة: وقيل.
(6) في (س) بزيادة: قال العيني.
(7) في (س) بزيادة: للضرورة.
(8) في (س): (فتحة الباء).
(9) في (س) بزيادة: كما قيل في قراءة (ألم نشرح لك) بالفتح.
(10) في (س) بزيادة: وهو بفتح القاف والنون بينهما واو ساكنة.
(11) الشرح: 1.
وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظرا تفسير ابن عطية 5/ 496.

اللحياني [كما مرّ في «لم»][1] (إنَّ بعضهم)، أي: بعض العرب (ينصب بـ«لم» ويجزم [بـ«لن»][2]) [وإنما ذكر هذا للاستطراد][3].

(ولعلك تقول: المحذوف/ منهما الشديدةُ، فيُجاب بأن تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثَبتَ حذفهُ أولَى.

38- حذفُ نونَيْ التثنية والجَمْع

- يُحذَفانِ للإضافة، نحو: (تبّتْ يَدَا أبِي لَهَبٍ)[4]، و(إنَّا مُرْسِلُوا النَّاقة)[5].

- ولشبه الإضافة، نحو: «لاَ غُلاَمَيْ لزيد»، و«لاَ مُكْرِمِيْ لعمرو»،[6]) وهذا مخصوص بـ «لا» التبرئة والنداء، كما مرّ في اللام[7]، (إذا لم تُقَدَّر اللام مُقحمة). فإن قُدِّرت فهما مضافان[8].

- (ولتقصير الصلة نحو: «الضاربَا زيداً»، «والضاربوا عمراً») والأصل: الضاربان زيداً، والضاربون عمراً، لَمَّا طَالَتْ الصلة [التي هي للصفة الداخلة عليها «ال»][9]، ولم يمكن تقصيرها إلاَّ بحذف النون حُذِفت – وإن كانت علامة – [لأنها][10] من مظان الحذف، واستئناسها بالحذف في[11]

---

(1) في (س): (كما صرّح به في بحث «لم»).
- انظر قول اللحياني في مبحث «لم» في مغني اللبيب 1/ 306، وشرح الأشموني 2/ 7/ 3، وارتشاف الضرب 4/ 1861.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): (ذكره استطراداً).
(4) المسد: 1.
(5) القمر: 27.
(6) في (س) بزيادة: حذفت نونا التثنية والجمع.
(7) في (س) بزيادة: المفردة.
- وانظر مبحث اللام المفردة، مغني اللبيب 1/ 242.
(8) في (س) بزيادة: لا يشابهان.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س): (لكونها).
(11) في (س) بزيادة: صورة.

الإضافة (وللام الساكنة قليلاً، نحو: (لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمُ)[1] فيمن قراه بالنصب) قال الحلبي: قرأه أَبَانُ بن ثعلب بحذف النون، والنصب إجراءً للنون مجرى التنوين، كقوله: (أحد الله الصمد)[2]، [وبه][3] يندفع [قول][4] أبي البقاء: إنه سهو من قارئه، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه «ال»[5].

ـ (وللضرورة، لحو قوله:

همـا خطّتـا: إمّـا إسَـارٍ ومِنَّـةٍ ... وإمَّا دَمٌ، والقتل بالحرِّ أجدر[6].

بيت من الطويل لتأبط شراً، «خطتا» تثنية خُطة بالضم، وهي[7] القصة[8]، حُذفت النون للضرورة، وقال المرزوقي: لاستطالة الاسم ببدله وهو«إمَّا إسار»[9].

---

(1) الصافات: 38.

- قرأه أبو السمال بالنصب، انظر مختصر في شواذ القرآن ص 128.

(2) الإخلاص: 1، 2.

- الدر المصون 5/ 500.

- أبان بن ثعلب هو: أبو سعيد، وقيل: أبو امية، أبان بن تغلب بن رباح البكريّ الجريريّ، قارئ لغوي من غلاة الشيعة، من كتبه «غريب الحديث»، و«القرآن»، وغيرها، وتوفي سنة 141هـ انظر سير أعلام النبلاء 6/ 475، وتهذيب 1/ 93، والأعلام 1/ 26.

(3) في (س): (وبهذا).

(4) في (س): (ما قال).

(5) التبيان 2/ 347.

(6) البيت لتابط شراً في خزانة الأدب 7/ 470، والدرر 1/ 58، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 79، وشرح شواهد المغني 2/ 275، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 405، وشرح الأشموني 1/ 532، وشرح الرضي على الكافية 3/ 358، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 157، والشاهد في «خطتا» حيث حذفت منه نون التثنية للضرورة.

(7) في (س) بزيادة: بالضم.

(8) في (س) بزيادة: والحالة.

(9) شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 79.

(فيمن رواه برفع «إِسَارٌ ومِنَّةٌ»، و أمَّا من خَفَضَ فبالإِضَافة، وفصل بين المتضايفين بـ «إمَّا»)، وقيل[1]: الرفع على الحكاية، وحذف النون للإضافة، كأنه قال: هما خطتا قولكم لي: إمَّا كذا[2].

والإِسَارِ بالكسر الأسر، والمعني: ليس لي [إلاَّ إحدى الخصلتين][3] على زعمكم، إمَّا أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو، وإمَّا قتل، وهو أولي بالحر مما يكسبه الذل، (فلم يَنْفَكَّ البيت عن ضرورة).

واختلفوا في قوله:

.... لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِي القِبَـابَ)[4].

عجز بيت من الخفيف، صدره:

كـلُّ حَـيٍّ عَرَنْـدَسٍ ذِي طَـلاَلٍ

العرندس من الإبل الشديد، واستعمله هنا للعاقل على وجه التشبيه البليغ، أو الإستعارة، والطلال بفتح المهملة الحالة الحسنة والهيئة الجميلة.

(فقيل: الأصل: ضَارِبِين) القباب، فحُذِفت النون للإضافة، (وقيل: للقباب)، فحُذف الجار وبقي عمله شذوذاً، (كقوله:

.... أَشَارَتْ كُلَيْـبٍ بـالأَكُفِّ الأصـابعُ)[5].

---

(1) في (س): (على الرواية الأولي أيضاً حذف النون للإضافة بناء على أن الرفع للحكاية).
(2) انظر هذا القول في حاشية الشمني 2/ 264.
(3) في (س): (إلاَّ واحدة من خصلتين).
(4) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 8/ 61، والدرر 1/ 53، وشرح الأشموني 1/ 50، واوضح المسالك 1/ 59، وهمع الهوامع 1/ 174، وفي جميعها يروى: حيٍّ عَرَنْدس ذِي طلاَل، استشهد به على اختلافهم في حذف نون ضاربي.
(5) عجز بيت تقدم تخريجه.

تقدم شرحه في الديباجة[1]، وقيل[2]: الأصل: القبابي بياء النسب للمبالغة، فحُذفت إحداهما[3]، (وقيل: اعرب ضاربين إعراب مساكين فنصبه بالفتح لا بالياء).

أي: أعرب الشاعر الجمع الذي إعرابه بالحروف كإعراب الجمع المكسر الذي في آخره نون قبله ياء لكون إعرابه بالحركة، وهي لغة بعض العرب.

(39- حذفُ التنوين

441/ أ يُحذف/ لزوماً لدخول «ال» نحو «الرَّجُلُ» وللإضافة نحو: «غُلامك»، [وشبهها][4] نحو: «لاَ مَالَ لزيد»، [إذا لم تُقَدَّر اللام مقحمة، فإن قُدِّرتْ فهو مضاف][5]، ولمانِع الصرف، نحو: «فاطمة» وللوقف في غير النصب)، وأمَّا فيه فينقلب ألفاً عند أكثر العرب، ويحذف في لغة ربيعة[6]، قال الأعشى:

وآخِذُ مِـنْ كُـلِّ حَـيٍّ عُـصُمْ[7]

---

(1) انظر مقدمة المصنف شاهد رقم (2).

(2) في (س) بزيادة: حرّ القباب.

(3) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 50.

(4) في (س): ولشبهها).

(5) ساقط من (ظ)، وفي (س) ساقط قوله: «فإن قدّرتْ فهو مضاف».

(6) في (س) بزيادة: ويقولون رأيت زيد، بلا ألف.

- ربيعة هو: ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، جدٌّ جاهلي قديم كان مسكن أبنائه بين اليمامة والبحرين والعراق من نسله بنو أسد وعنزة، ووائل، وجذيلة، وآخرون، وتفرعت عنهم بطون وأفخاذ كثيرة مازال منها العدد الأوفر حتى اليوم.

انظر الأنساب للسمعاني 3/ 43، والأعلام 3/ 17.

(7) عجز بيت من المتقارب صدره:

إلى المـرءِ قَـيسٍ أطيـلُ السُّـرَى

وهو للأعشى في ديوانه ص 199، وشرح المفصل لابن يعيش 9/ 70، وشرح الرضي على الكافية 2/ 268، استشهد به على لزوم حذف التنوين في الوقف في حالة النصب ويقلب ألفاً ويحذف الألف على لغة ربيعة، كما في «عصم» أصله «عصما».

- وفي (س) بزيادة: ولم يقل عصماً.

حكاه الأخفش [خال][1] ابن يعيش، وذلك في الكلام قليل[2].

(وللإتصال بالضمير، نحو: «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف[3]، فأما قوله:

.... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمٍ شَرَاحِ)

تقدم شرحه في نون الوقاية[4].

(فضرورة)، [وفيه][5] ضرورة أخرى، وهو كون «شراح» مرخّم شراحيل في غير النداء، كما قال الفراء[6]، وقيل يمكن أن [يكون][7] منادى، و«مُسلمنى» خبراً لمحذوف، أي: أنت مُسْلمُني إلى قومي يا شراح[8].

(خلافاً لهشام[9]) الكوفي، فإنه قال: يجوز في السعة «زيد ضَارِبُنِي» بنون قبل الياء، وموضع الياء نصب على المفعولية، لا خفض بالإضافة[10].

(ثم هو نون وقاية لا تنوين، كقوله:

وليس المُوَافِينِي لِيُرفَدَ خائباً ....)

---

(1) في (س): (قال).

(2) انظر قول الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش 9/ 70، وشرح الرضي على الكافية 2/ 268.

(3) في (س) بزيادة: وهو مذهب هشام كما مرّ في نون الوقاية.

(4) انظر مبحث نون الوقاية، شاهد رقم (563).

(5) في (س): (وفي البيت).

(6) قال الفراء: «يريد: شراحيل، ولم يقل أسلميّ، وهو وجه الكلام»، معاني القرآن للفرّاء 2/ 386، وانظر إعراب القرآن للنحاس 3/ 422، وحاشية الشمني 2/ 264.

- في (س) بزيادة: قال الجوهري، شراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيويه في معرفة ولا نكرة، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة.

(7) في (س) بزيادة: شراحي.

(8) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 264.

(9) في (س) بزيادة: ابن معاوية الضرير.

(10) انظر مغني اللبيب 2/ 398.

تقدم شرحه في النون، وبه ردّ المصنف على هشام، حيث زعم إن الذي في نحو: «مُسْلِمُنِي» تنوين لا نون، والياء مفعول لا مضاف إليه[1]، ولا تتأتى هذه الدعوى في الموافيني (إذ لا يجتمع التنوين مع «ال») فتعيَّن أن النون [فيهما][2] نون وقاية لحقت الاسم على سبيل الشذوذ[3].

(ولكون الاسم علماً) عطف على «لدخول ال» (موصوفاً بما اتصل به[4]، وأُضيفَ إلى علم من ابنٍ وابنةٍ اتّفاقاً)، لكثرة استعمالهما بين العلمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين[5]، وخطّاً بحذف الألف، ولكون الأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه[6] اشترط بعضهم [كون][7] العلم المضاف إليه ابن أو ابنة اسماً لأبي الأوّل لاَ لجدّه، وظاهر كلام المصنّف يشعر بالعموم.

(أو بِنْتٍ عند قوم من العرب)، قال الرضي: وأمَّا «بنت» فَلَيْس مثل «ابن» و«ابنة» في النداء، وأما في غير النداء ففي جريها مجراهما وجهان، والأوْلَى المنع[8]. (فأمّا قوله:

جاريةٌ مـن قـيسِ ابـن ثعْلَبَـة[9] ....)

---

(1) انظر ذلك في مبحث نون الوقاية، مغني اللبيب 2/ 398.

(2) في (س): (في الموضعين).

(3) في (س) بزيادة: للضرورة).

(4) في (س) بزيادة: احترز به عن نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو.

(5) في (س) بزيادة: من الموصوف.

(6) في (س) بزيادة: لاَ جَدّه.

(7) في (س): (ان يكون).

(8) في (س) بزيادة: لأن التخفيف معهما لفظاً وخطاً إنما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال «بنت» - انظر شرح الرضي على الكافية 1/ 371.

(9) الرجز للأغلب العجلي في خزانة الأدب 2/ 207، والدرر 1/ 388، وشرح أبيات سيبويه 2/ 207، والكتاب، ولسان العرب (ث ع ل ب)1/ 238، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 491، وسر صناعة الإعراب 2/ 530، ولسان العرب (ق ب ب) 1/ 659، استشهد به على تنوين من اجتمعت فيه الشروط ضرورة وهو «قيس».

وبعده:

.... كريمـــة أخوالهـــا والعَـــصبَة

(فضرورة). وقيل: «ابن» بدل لا وصف، وإلاّ يُحذف التنوين[1]، وإذا كان بدلاً لم يجعل معه الشيء الواحد، وعلى [هذا][2] تقول: «كلمتُ زيداً بن بكر» كأنك قلت: «كلمت زيداً كلمت ابن بكر»[3]، [لأن][4] البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه، [كذا نُقل عن ابن جني][5]. [قيل][6]: لو كان الأمر [على هذا][7] لكان مثل: «كلمت زيداً بن بكر» بالتنوين كثيراً في كلامهم؛ لأنه وجه[8] مطرد، ولكنه قليل، ولقلته كان الوجه أن يحمل على أنه ضرورة[9]، (ويُحذف)، أي: التنوين (لالتقاء الساكنين قليلاً)، وكأنه [لهذا أعاد العامل][10]، (كقوله:

---

(1) قائله ابن جني، انظر الخصائص 2/ 491، وسر صناعة الإعراب 2/ 530.
- في (س) بزيادة: قال ابن جني: والذي أره أنه لم يردفي هذا البيت أن يجري ابناً وصفاً على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، ولكن الشاعر أراد أن يجري إبناً على ما قبله بدلاً منه.

(2) في (س): (ذلك).

(3) في (س) بزيادة: لأن ذلك حكم البدل.

(4) في (س): (إذ).

(5) ساقط من (س).
- انظر قول ابن جني في الخصائص 2/ 491، وسر صناعة الإعراب 2/ 530.

(6) في (س): (قال بعض المتأخرين).

(7) في (س): (على ما قاله ابن جني).

(8) في (س) بزيادة: سائغ.

(9) قال ابن الحاجب في شرح الإيضاح 1/ 236: «وزعم قوم أن «ابن ثعلبة» بدل وقصدُه أنْ يُخرجَه عن الشذوذ، وهو بعيد، لأن المعنى على الوصف كغيره»، وانظر حاشية الشمني 2/ 264.

(10) في (س): (ولهذا القيد أعاد العامل).

فالفيتُـــه غـــيرَ مُــــستَعْتِبٍ ولاَ ذاكِـــرَ اللهَ إلاَّ قلـــيلا[1])

بيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي، قبله:

فذكرتــــه ثـــم عاتبتــــه عتابــاً رفيقــاً وقــولاً جمــيلاً

قال ابن يعيش: إن رجلاً[2] كان يُوْدِ أبا الأسود،/ فذكر له أن عنده جُبَّة 441/ ب
اصبهانية، ثم رآها[3] وطلب ابتياعها منه فاغْلَى ثمنها عليه، وكان أبوالأسود من البخلاء، فذكَّره ما بينهما من المودة فلم يفد عنده، [فأنشأ][4] البيتين[5]، والمعنى ذكرته ما كان بيننا من العهود والمودات، وعاتبته أدنى عتاب، فما وجدته طالباً لرضائي.

يقال: استعتبته فأعتبني، أي: استرضيته فأرضاني (وإنما آثر ذلك)، أي: اختار الشاعر حذف التنوين للإلتقاء[6]، (وعلى حذفه للإضافة، لإرادة تماثل المتعاطفين) [مستعتباً وذاكر][7] (في التنكير)، إذ لو أُضيف «ذاكر» لتعرَّفَ، بكونه بمعنى الماضي[8]، قال الأعلم: [وفي نصب ما بعده][9] وجهان: إما التشبيه بحذف

---

(1) البيت لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني 12/ 310، والأشباه والنظائر وخزانة الأدب 11/ 399، والدرر 2/ 555، وشرح أبيات سيبويه 1/ 196، وشرح شواهد المغني 2/ 933، ولسان العرب (ع ت ب) 1/ 578، والكتاب 1/ 169، والمقتضب 1/ 19، 2/ 313، وشرح المفصل 2/ 6، 9/ 34، 35، استشهد به على حذف التنوين من «ذكر» لالتقاء الساكنين.

(2) في (س) بزيادة: يقال له نسيب بن حميد.

(3) في (س): بزيادة: أبو الأسود.

(4) في (س): (فقال).

(5) شرح المفصل لابن يعيش 9/ 36.

(6) في (س) بزيادة: الساكنين.

(7) في (س): (أي المعطوف وهو ذاكر، والمعطوف عليه وهو مستعتب).

(8) في (س) بزيادة: قال السيوطي: استشهد سيبويه بالبيت على حذف التنوين من «ذاكر» لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده.

(9) في (س): (وفيه).

النون الخفيفة لملاقاة ساكن، [نحو: «اضربَ الرجل»][1]، وإمّا التشبيه بما حُذِف تنوينه من الأعلام الموصوفة بـ«ابن» مضاف إلى علم، والأحسن أن يكون حذف التنوين للضرورة، [ذكره السيوطي][2]، (وقرئ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ)[3]، (ولاَ الليْلُ سَابقُ النَّهارِ)[4] بترك تنوين «أحد»، و«سابق»، وبنصب «النهار»)، لالتقاء الساكنين فيهما.

واختُلِفَ لِمَ تُرِكَ تنوين «غير» في نحو: «قبضْتُ عشرةً ليس غيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ«قَبْلُ»، و«بَعْدُ»[5]، وقيل: لنيّة الإضافة[6]، وإنْ الضمة إعراب، و«غير» متعينة لأنها اسم «ليس»، لا محتملة لذلك، وللخبرية.

---

(1) ساقط من (س).

(2) ساقط من (س).

- شرح شواهد المغني 2/ 933، وانظر الضرائر للألوسي ص 76.

(3) الإخلاص: 1، 2.

- قراءة نصر بن عاصم، وأبوعمر، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه.

انظر مختصر في شواذ القرآن ص 183.

(4) يس: 40.

- قراءة ترك التنوين في «سابق» ونصب «النهار» هي قراءة عمارة بن عقيل.

انظر مختصر في شواذ القرآن ص126.

(5) في ارتشاف الضرب 3/ 1549 «ذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين إلى أن الضمة في «غير» بناء، ونُسب إلى سيبويه». وانظر الكتاب 2/ 344، والمقتضب 4/ 429، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 317.

(6) وهذا الرأي للأخفش، وانظر ارتشاف الضرب 3/ 1549، والمساعد 1/ 595.

ويردُّه أنَّ هذا التركيب[1] مطّرد، ولا يُحذَف تنوينِ مضاف[2]، مذكورِ باطّراد)، فاللام متعلقة بمضاف والباء بـ« يحذف » (إلاَّ إن يشبه في اللفظ المضافَ، نحو: «قطع الله يدَ ورجلَ من قالها»[3]، فإن الأول) وهو لفظ «يد» (مضاف إلى مذكور) يعني «من» الموصولة، (والثاني) وهو لفظ «رجل» (لمجاورته له مع أنه مضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً) ضمير «له» و«إليه» في الموضعين للمذكور، وضمير «إنه»، و«كأنه» للثاني وهو مبتدأ خبره «كأنه»[4]، و«لمجاورته» [علة][5] لهذا الحكم قُدِّم للاهتمام.

(40 - حذف «ال»)

تُحذَف للإضافة المعنوية)، لئلاَّ يلزم تعريف المعرَّف أو تخصيصه[6]، [لاَ للإضافة اللفظية][7]، لأنها لا تفيد إلاَّ تخفيفاً في اللفظ[8]، (وللنداء نحو: «يا رحمان» إلاَّ من اسم الله تعالى)، نحو: «يا الله» فيجتمع فيه النداء و«ال»[9] (والجمل المحكيّة) عطف على اسم الله كما إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ«الرجل قائم»، تقول إذا ناديته: يا الرجل قائم أقبل، قاله سيبويه[10]. قيل: (والاسم المشبه به نحو: «يا الخليفةُ هيبَةً») لأن تقديره: يا مثل الخليفة هيبَةً، فدخول «يا» في الحقيقة على غير «ال»، ولهذا قال: قيل، (وسُمِعَ «سلامٌ عليكم» بغير تنوين، فقيل على إضمار «ال» ويحتملُ عندي على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم، وقال

---

(1) في (س) بزيادة: يعني: قبضت عشرةً ليس غير.
(2) في (س) بزيادة: لغير.
(3) حكاه الفراء عن أبي ثروان العلكي. انظر معاني القرآن للفراء 2/ 322، وسر صناعة الإعراب 1/ 298، وارتشاف الضرب 4/ 1823.
(4) في (س) بزيادة: وما بعده.
(5) في (س): (تعليل).
(6) في (س) بزيادة: ولذلك قيد الإضافة بالمعنوية.
(7) في (س): (لأن «ال» لا تحذف للإضافة اللفظية).
(8) في (س) بزيادة: فلا يلزم المحذور المذكور.
(9) في (س) بزيادة: كما تقرر في موضعه.
(10) الكتاب 3/ 333.

الخليل في «ما يَحْسُنُ[1] بالرجلِ خيرٍ مِنْك[2] أنْ يَفْعَلَ كَذا» فاعل «يحسن» (هو على نيّة «ال» في «خير»[3].) مقول قال، (ويردُّه)، أي: قول الخليل (أنّها لا تجامِع «مِن» الجارّة للمفضولِ)، وهو المخاطب في المثال احترز به عن[4] مثل قول الكميت:

نَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمُ/ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَامِ[5] 442 / أ

[فإنَّ «مِن» فيه لغير المفضول][6].

(فقال الأخفش: اللام زائدة[7]، وليس هذا[8] بقياس، والتركيب) الذي كَلَامُنَا فِيه قياسي، (وقال ابن مالك: «خيرٌ» بدلٌ[9]، وإبدالُ المشتق ضعيف)، قال الرضي:

والأغلب أن يكون البدل جامداً، وإلاّ قدر الموصوف، كقوله:

فلا وَأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل[10]

---

(1) في (س) بزيادة: أي: في قولنا: ما يحسن...

(2) في (س) بزيادة: وقوله.

(3) انظر قول الخليل في الكتاب 2/ 13، وشرح الرضي على الكافية 2/ 300.

(4) في (س) بزيادة: مِن الجارة لغير المفضول كما إذا صيغ «أفعل» مما يتعدى بـ«من».

(5) بيت من الخفيف للكميت بين زيد الأسدي في ديوانه ص 498، وشرح هاشميات الكميت بتفسير ابن رياش القيسي ص 25، وشعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم ص 175، والشاهد في «من كل» فإن «مِن» هنا لغير المفضول.

- والكميت هو: أبو المستهل الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، وهو من أصحاب الملحمات، اشهر شعره الهاشميات، كان الكميت خطيب بني أسد، وفقيه الشيعة، وكان فارساً شجاعاً سخياً، توفي سنة 126 هـ. الشعر والشعراء ص 385، والأغاني 17/ 1، والأعلام 5/ 233.

(6) ساقط من (س).

(7) انظر قول الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 261.

(8) في (س) بزيادة: أي: كون اللام في الرجل زائدة.

(9) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 259، وانظر شرح الرضي على الكافية 2/ 300.

(10) البيت من الوافر لشُمَير بن الحارث الضبيّ في خزانة الأدب 5/ 177، ولسان العرب (ا ذ ن) 13/ 10، وتاج العروس (ا ذ ن) 9/ 120، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 331، وشرح الرضي على الكافية 2/ 382، والشاهد في «خير» حيث انه اعرب بدل والبدل يجب أن يكون جامداً، فإذا جاء مشتقاً كما في «خير» قدر الموصوف «رجل».

أي: فلا وَأبيك رجل خير منك[1].

(والأَولَى عندي أن يُخرَّج على قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِي[2] ....)

تقدم شرحه في الباء[3]، [يعني يصحُّ نعت الرجل بـ«خير»، لأنه في المعنى كالنكرة][4].

(41- حذفُ لامِ الجواب

وذلك ثلاثة:

- حذفُ لامِ جواب «لو» نحو: (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً)[5].
- حذف لام «لقد» يحْسُنُ مع طُولِ الكلام، نحو: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)[6].
- حذف لامِ «لأفعلنَّ»، يختص بالضرورة، كقول عامر ابن طفيل:

---

(1) شرح الرضي على الكافية 2/ 381، 382.

(2) صدر بيت من الكامل عجزه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

وهو لرجل من سلول في الدرر 1/ 10، وشرح شواهد المغني 1/ 310، والكتاب 3/ 34، ولشمر بن عمرو الحنفيّ في الأصمعيات ص 104، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص 171، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر وخزانة الأدب 1/ 347، 3/ 190، 4/ 193، 204، 5/ 23، 7/ 188، 9/ 120، والخصائص 3/ 330، وشرح ابن عقيل 3/ 196، ولسان العرب (ثم) 2/ 81، استشهد به على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «أل» الجنسية لفظي لا يفيد التعيين.

(3) انظر مبحث الباء شاهد رقم (142).

(4) في (س): (فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بها).

(5) الواقعة: 70.

(6) الشمس: 9.

وقتيـــلُ مُـــرَّةَ أثْـــأرَنْ فإنَّـــه   فِـــزْغٌ وإنَّ أخَـــاكُم لم يَثْـــأرِ[1])

بيت من الكامل، «مُرَّة» وزان «غُرَة» أبو قبيلة من قريش، [ومن قيس][2] غيلان[3]، وأثأر مضارع ثأر كـ«منع» طلب دمه، وقتل قاتله، والفرغ[4] بالغين المعجمة الهدر، يقال: ذهب دمه فرغاً، أي: هدراً لم يطلب.

(42- حَذْفُ جُملةِ القَسَمِ

كثيراً جداً، وهو لازمٌ مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلَنَّ» أو «لَقد فَعَل» أو «لَئِنْ فَعَل»، ولم يتقدم جملة القسم فثَمَّة جملة قسم مقدَّرة نحو: ﴿ لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً ﴾[5] الآية، ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَه ﴾[6]، ﴿وَلَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُم ﴾[7].

واختُلِف في نحو: «لزيدٌ قائم»، ونحو: «إن زيداً قائم»، أو «لقائم»، هل يجبُ كونُه جواباً لِقَسَم أوْ لاَ[8].

43- حذف جواب القسم

يَجبُ إذا تقدَّم عليه، أوْ اكْتَنَفَهُ مَا يُغنِي عن الجواب:

---

(1) البيت لعامر بن طفيل في ديوانه ص 56، وخزانة الأدب 10/ 67، والدرر 2/ 115، وشرح شواهد المغني 2/ 935، وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 487، والشاهد في «أثأرن» حيث حذفت لامه، أصله: «لأثأرن».

- وعجز البيت في الخزانة والدرر كالآتي:

فِـــزع وإنَّ اخـــاهُمُ لَـــمْ يقْـــصِدِ

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الأنساب للسمعاني 5/ 269، لُبُّ الألباب في تحرير الأنساب 2/ 253.

(4) في (س) بزيادة: بكسر الفاء وفتحها.

(5) النحل: 21.

(6) آل عمران: 152.

(7) الحشر: 12.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 309.

فالأوَّل: نحو: «زيدٌ قائمٌ واللهِ»، ومنه: «إن جَاءني زيد والله أكرمتُه»، وإنما قال: «ومنه»، [لكون][1] ما يغني عن [الجواب][2] وهو «أكرمته» [«مقدما»][3] عليه رتبةً لا لفظاً، لأن الأصل [فيما][4] إذا اجتمع الشرط والقسم أنْ يُؤتى بجواب السابق مُسْتَغْنًى به عن جواب اللاحق، وبه اندفع ما قيل: إنه سهو، لأنه من القسم الثاني لاَ الأوَّل[5].

(والثاني[6]: نحو: «زيدٌ واللهِ قائم»، فإن قلت: «زيدٌ واللهِ إنَّه قائم» أو «لقائم»، احتمل كون المتأخِّر عنه)، أي: عن القسم، (خبراً عن المتقدم عليه)، أي: على القسم (واحتمل كونه جواباً، وجملةُ القسم وجوابِهِ الخبرُ، ويجوز في غير ذلك)، أي: في غير ما تقدم، واكتنف فيه [ما يغني][7] عن الجواب، (نحو: (والنَّازعات غَرْقاً)[8] الآيات، أي: لتبعثن، بدليل ما بعده[9])، فإنه من أحوال البعث، (وهذا المقدّر هو العامل في (يَوْمَ تَرْجُفُ)، أو عَامِلُه «اذكُرْ»، وقيل: الجواب: (إنَّ في ذلك لَعِبْرَةً) وهو[10] بعيدٌ) معنىً (لِبُعْدِهِ) لفظاً، فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه، قال الحلبي: استقبحه [ابن الأنباري][11] لِطول الفصل[12]، وقيل:

---

(1) في (س): (لأن).

(2) في (س): (عن جواب القسم فيه).

(3) في (س): (متقدم).

(4) في (س): (في الجواب).

(5) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 266.

(6) في (س) بزيادة: أي: ما يكتنفه ما يغني عن الجواب.

(7) في (س): (المغني).

(8) النازعات: 1.

(9) في (س) بزيادة: وهو قوله تعالى: (قلوب يومئذ واجفة أبصارها خاشعة يقولون أإنا لمردودون في الحافرة) الآيات.

(10) في (س) بزيادة: أي: كون جواب القسم «إن في ذلك لعبرة».
- في البحر المحيط 8/ 412 قال أبوحيان: «وقال محمد بن علي الحكيم الترمذي: الجواب (إنْ في ذلك لعبرة)، وفي البيان لابن الأنباري 2/ 492 «وفي جواب القسم هنا ثلاثة أوجه:.... والثاني أن يكون جواب القسم (إنْ في ذلك لعبرة)»، وانظر معاني القرآن للأخفش 2/ 728.

(11) في (س): (ابوبكر الأنباري) وهو الصواب لأن ابن الأنباري لم يستقبحه، انظر البيان 2/ 492.

(12) الدر المصون 6/ 471، وانظر البحر المحيط 8/ 418.

الجواب «هل أتاك»[1]، لأن «هل» بمعنى «قد»[2]، وردَّ بأنها لا تكون «هل» بمعنى «قد» إلاّ في الاستفهام[3]، وقيل: الجواب «تتبعها»، والأصل: لَيومَ ترجف الراجفة تتبعها، فحُذِفت/ اللام ولم تدخل نون التوكيد للفصل [بينهما][4] بالظرف[5]، 442/ ب وقيل: في الكلام تقديم وتأخير، أي: يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة والنازعات[6]، وقال أبوحاتم: كأنه قال: فإذا هُمْ بالساهرة والنازعات[7]، قال ابن الأنباري: وهذا خطأ لأن الفاء لا يفتتح بها الكلام[8].

(ومثله: (قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيد)[9]، أي: ليهلكنَّ، بدليل (وكَمْ أهلَكْنَا)[10] أو «إنك لمنذِر» بدليل (بَلْ عَجِبُوا أن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ)[11].

وقيل: الجواب مذكور:

- فقال الأخفش: «قد عَلِمْنَا»[12]، وحُذفت اللام للطّول، مثل: (قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)[13].
- وابن كيسان :) فاعل فعل محذوف مع العاطف، أي: وقال ابن كيسان ((مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ)[14] الآية.

---

(1) في (س) بزيادة: حديث موسى.
(2) قاله الحلبي، انظر الدر المصون 6/ 471، والبحر المحيط 8/ 412.
(3) رده الحلبي، انظر المصدر السابق.
(4) في (س): (بين اللام المقدرة وبين الفعل المقسم عليه).
(5) في البيان لابن الأنباري 2/ 492، «... والثالث: أن يكون جوابه « يوم ترجف على تقدير حذف اللام، وتقديره: ليوم ترجف، وهذا الوجه أضعف الأوجه، وانظر معاني القرآن للأخفش 2/ 728، والدر المصون 6/ 471.
(6) انظر البحر المحيط 8/ 412.
(7) انظر قول أبي حاتم في البحر المحيط 8/ 412، والدر المصون 6/ 471.
(8) انظر قول الأنباري في الدر المصون 6/ 471، والبحر المحيط 8/ 412، وفي اعراب القرآن للنحاس 8/ 412 «وهذا غلط بيّن لأن الفاء لا يبتدأ بها...».
(9) ق: 1.
(10) ق: 36.
(11) ق: 2.
(12) انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 696.
(13) الشمس: 9.
(14) ق: 18.

- في البحر المحيط 8/ 120 «وابن كيسان والأخفش (ما يلفظ من قول)».

- الكوفيون: (بَلْ عَجِبُوا)[1] والمعنى: لقد عَجِبُوا.
- [بعضهم][2]: (إنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى)[3].

ومثله (صٓ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ)[4]، أي: إنَّه لمعجزٌ[5]، أو (إنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)[6]، أوْ ما الأمر كما تزعمون[7].

- وقيل: مذكور.
- فقال الكوفيون) غير الفراء وثعلب (والزجاج: (إنَّ ذَلِكَ لحقٌّ)[8] وفيه بُعْد) [لِمَا قال الفراء][9]: لا نجده [مستقيما][10] لتأخره[11] عن قوله: (والقرآن)[12].
- (الأخفش:)، أي: وقال الأخفش ((إن كُلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ))[13].
- الفرّاءُ وثعلب: (صٓ)[14]؛ لأن معناه صَدَقَ اللهُ[15]، ويردُّه أنَّ الجوابَ لا يتقدَّم.

---

(1) ق: 2.
انظر قول الكوفيين في البحر المحيط 8/ 120.
(2) في (س): (وكذا قول بعضهم).
(3) ق: 37.
(4) ص: 1.
(5) في (س) بزيادة: قدره الزمخشري.
(6) يس: 3.
- وفي (س) بزيادة: قدره أبوحيان، قال: لأنه نظير «يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين».
(7) في (س) بزيادة: قدّره ابن عطية، وقدره الحوفي: لقد جاءكم الحق.
(8) ص: 64.
وكان المصنف قد ذكر هذا في الجهة الرابعة مما تقدم، وانظر مغني اللبيب 2/ 627، ومعاني القرآن للزجاج 4/ 319، والبحر المحيط 7/ 367.
(9) في (س): (هذا معنى قول الفراء).
(10) في (س): (مستفن).
(11) في (س) بزيادة: جداً.
(12) معاني القرآن للفراء 2/ 397.
(13) ص: 14.
- وفي معاني القرآن للأخفش 2/ 670 «فيزعمون أن موضع القسم في قوله: «إن كل إلا كذب الرسل».
- وفي (س) بزيادة: وكذا قول...
(14) في معاني القرآن للفرّاء 2/ 396 «وص... كقولك: وجب والله، ونزَل والله، وحَقٌّ والله، فهي جواب لقوله: والقرآن، كما تقول: نزل والله».
(15) في (س) بزيادة: قال أبوحيان: هذا مبني على تقدم جواب القسم واعتقاد ان صٓ بدل على ما ذكراه.

- وقيل: (كَمْ أَهْلَكْنَا)، وحُذِفت اللام للطُول)، [وقد مرّ في الجهة الرابعة][1] أن الحلبي نسب هذا القول للفراء وثعلب[2] أيضاً.

(44- حذفُ جُمْلَةِ الشَّرط

هو مُطَّرِد بعد الطَّلب، نحو: (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ)[3]، أي: فَإِنْ تَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُم الله، (فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ)[4]، (رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعْ الرُّسل)[5].

- وجَاءَ بِدُونِه نحو: (إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُون)[6]، [أي][7]: فإن لم يَتَأتَّ إخلاصُ العبادة لي في هذه البلدة فإيَّايَ فاعْبُدُون في غيرها)، نُقِلَ عن الزمخشري أنه قال في (وإيَّايَ فارهبونِ)[8]: أحدهما مضمر، والثاني مظهر، وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء، كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون، لأنه بحسب اللفظ عطف، [ذكره التفتازاني][9].

(- (أم اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِي)[10]، أي: إنْ أرادوا ولياً بحَقٍّ فالله هو الولي.

- (أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِن رَّبِّكُم وَهُدَىً وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ الله)[11]، أي: إنْ صَدَقتم

---

(1) ساقط من (س).
(2) انظر الجهة الرابعة...، وانظر الدر المصون 5/ 520.
(3) آل عمران: 31.
(4) مريم: 43.
(5) إبراهيم: 44.
(6) العنكبوت: 56.
(7) ساقط من (س).
(8) البقرة: 40.
- في (س) بزيادة: وجود من لتأكيد تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفاً عليه ومعطوناً تقديره: إياي ارهبون.
(9) ما بين المعقوفين ذكره في (س) قبل قوله: نقل عن الزمخشري.
انظر حاشية السعد على الكشاف ل/ 154.
(10) الشورى: 9.
(11) الأنعام: 157.

فيما كنتم تعدون به أنفسكم فقد جاءكم بيِّنة، وإن كذّبتم فلا أحَدَ أكْذبُ مِنكم، فمن أظلَمُ.

وإنما جُعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط – وهي من حذفها وحذفِ جملة الجواب – لأنه قد ذكر في اللفظ جملةٌ قائمةٌ مقام الجواب، وذلك يُسمىٌ جواباً تجوُّزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري، وتَبِعَهُ ابن مالك بدْرُ الدين (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ)[1]، أي: إنْ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ[2]، ويردُّه[3] أن الجواب المنفي بـ«لم» لا تدخل عليه الفاء[4])، [وفيه بحث][5]، فإن الزمخشري جعل الجواب جملة اسمية/ 443/ أ بتقدير المبتدأ، حيث قال: الفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم[6].

(وجَعَلَ مِنه أبوالبقاء (فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيم)[7]، أي: إنْ أردْتَ معرفته فذلك، وهو حسن[8]).

وجوّز الزمخشري أن يكون «فذلك» عطفاً على الذي يكذب، إمّا عطف [ذاته][9] على ذات، أوْ صفة على صفة، ويكون جواب (أَرَأَيْتَ)[10] محذوفاً، لدلالة ما بَعده عليه، كأنه قيل: أخبرني، وما تقول فيمن يكذب بالجزاء؟ [أو][11]

---

(1) الأنفال: 17.

(2) انظر الكشاف 2/ 197، وشرح الألفية للابن الناظم ص 706.

(3) في (س) بزيادة: اي: ويرد ما ذهب إليه الزمخشري وتابعه.

(4) في (س) بزيادة: قد سبق أبوحيان بهذا الرد، فاغتر المصنف بكلامه فحسب أنه وارد وليس كذلك لأن الزمخشري....

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: ولكن الله قتلهم.
- انظر الكشاف 2/ 197.

(7) الماعون: 2.
- انظر التبيان 2/ 514.

(8) في (س) بزيادة: عبارته الفاء في ذلك جواب شرط مقدر، تقديره: إن تأمّلته وإنْ طلبْت علمه.

(9) في (س): (ذات) وهو الصواب.

(10) الماعون: 1.

(11) في (س): (و) وهو الصواب.

فيمن يُؤذي اليتيم ولا يطعم المسكين؟، أنِعْمَ ما يصنع؟[1]، وردّه أبوحيان بأن ذلك إشارة إلى الذي يكذب، فَلَيْسَا بذاتين؟ وبأنَّ المحذوف لا يُسمَّى جواباً، بل هو في موضع المفعول الثاني لِـ«أرَأيْتَ»، وبان الاستفهام لا يعلم دخولها على «نِعْمَ» ولا «بئس»، لأنهما إنشاء[2]، والاستفهام لا يدخل إلاّ على الجزاء. وأُجيب عن الأول بأن «فذلك» مُشار به إلى ما بعده، كقولك: «اضْرِبْ زيداً فذلك القائم»[3]، وعن الثاني بأن النحاة يقولون جواب الاستفهام، وعن [الثالث][4]، بأنه [بالمعارضة][5] بقوله تعالى: (فهَلْ عسيتم)[6]، فما كان جواباً له فهو جواب لنا[7].

(ـ وحذفُ جملة الشرط بدون الأداة كثير)، والأكثر على أن حذفها مع بقاء الأداة جائز، وذهب بعضهم إلى أنه لا يحذف إلاّ مع بقاء «لا» النافية إذا كان الشرط منفياً بها[8]، (كقوله:

فَطَلِّقْهَـا فَلَسْـتَ لَهَـا بِكُـفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ [9])

بيت من الوافر للأحْوَص، وقبله:

سَــلاَمُ اللهِ يَــا مَطَـرٌ عَلَيْـــهَا وليْسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ الـسَّلاَمُ

---

(1) الكشاف 4/ 809.
(2) البحر المحيط 8/ 518.
(3) في (س) بزيادة: فذلك إشارة إلى القائم، لاَ إلى زيد، وإن جاز ذلك.
(4) ساقط من (ظ).
(5) في (س): (معارض).
(6) محمد: 22.
(7) المجيب السمين الحلبي، انظر الدر المصون 6/ 575.
(8) لعل البعض منهم الرضي، فقد قال: «... ويحذف في السّعة شرطها وحده إذا كـان منفيـاً بـ«لا» مع إبقاء «لا»...» انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 87.
(9) استشهد به على حذف جملة الشرط وتعويض «لا» منه، والأصل: وإلاّ تطلّقها.

فـإنْ يكـن النكـاح أحـلّ شـيء   فـإنَّ نكاحهـا مَطَـرٌ حــرام[1]

حُكِيَ ان أمَّ حفص أخت زوجة [الشاعر][2] كانت جميلة، والأحوص يحُبها فتزوّجت برجل قبيح المنظر يقال له: مَطر، فغلب عليه حبّها حتى بَاحَ به[3]، ويُرْوَى برفع «مطر» على أنه فاعل المصدر وهو ناكحها، وبالنصب على أنه مفعوله، وبالجر على أنه مضاف إليه فُصِل بينهما بضمير الفاعل أو المفعول، و«طلقها» أمر لِـ«مطر»، والضمير [لزوجته][4]، وليست خطاب له[5]، والفاء الأولى للعطف، والثانية للتعليل، و«الحسام» السيف القاطع فاعل «يَعْلُ»، و«مَفْرَقَك» أي: راسك مفعوله، و«يعل» جواب شرط محذوف.

(أي: إن لا تطلقها) هذا تفسير على الأصل، وإمَّا تفسيرهم بـ«إن لَمْ» فكأنهم أرادوا به بيان المعنى وتفسيراً للحاصل لاَ إشارة إلى أصلها، لاستلزامه قلب الميم اَلِفاً وإبدالها منها بعد الحذف، وكلاهما خلاف الأصل، فاحفظ، فإنه خفيَ على بعض الأفاضل[6] حتى قال: لا أدري ما وجه تغيير «لا» بـ«لم».

(45- حذفُ جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدّم عليه، أوْ اكْتَنَفَهُ ما يدل على الجواب)، وإنما وجب الحذف/ لئلاَّ يلزم اجتماع المعوّض والمعوّض عنه، قال الرضي: إذا تقدم
443/ ، على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له، بل هو دال عليه وكالعِوضِ منه، وقال الكوفيون: بل هو جواب في اللفظ أيضاً[7]

---

(1) في (س) بزيادة: وبعده:

فـــلا غفـــر الإلـــه لمنكحيهـــا   ذنـــوبهم وإن صـــلّوا وصـــاموا

(2) في (س): (الأحوص).
(3) قصة هذا البيت مع أبيات أخرى مذكورة في شرح شواهد المغني 2/ 767.
(4) في (س): (لامرأته أم حفص).
(5) والضمير لامرأته ايضاً.
(6) في هامش (ظ) هو محشي تفسير القاضي سنان افندي.
- وسنان أفندي هو: سنان الدين يوسف بن حسام، له حاشية على تفسير البيضاوي من اول سورة الأنعام إلى آخر سورة الكهف، وعلّق على سورة الملك والمدثر والقمر والحقها واهداها إلى السلطان سليم الثاني، توفي سنان أفندي سنة 986 هـ انظر كشف الظنون 1/ 191.
(7) شرح الرضي على الكافية 4/ 98.

(فالأول: نحو: «هو ظالم إن فَعَلَ».

والثاني[1]: «هو إن فعل ظالم»، (وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ)[2]، فالشرطية معترضة[3]، والاسمية دالة على الجواب مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ولو كانت جواباً لكانت في محل جزم، (ومنه[4] «واللهِ إنْ جَاءَنِي زَيدٌ لأُكْرِمَنَّهُ») [فقوله][5]: «والله» قَسَمٌ، جوابه «لأكرِمَنَّه»، والجملة دليل الجواب المحذوف للشرط المذكور [المعترض بين القسم وجوابه][6].

(وقول ابن مُعْطٍ:

اللّفظُ أنْ يُفِيدْ هو الكلامُ[7]

إمَّا من ذلك[8] فَفيه[9])، أي: إذا كان الأمر كذلك ففي قول ابن مُعْطٍ (ضرورة، وهو حذفُ الجواب مع كون الشرط مضارعاً) [فيه دليل][10] على أن جملة جواب الشرط في السعة مشروط بكون الشرط ماضياً، فكأنه اعتمد على هذا، ولم يذكره في أول كلامه، (وإمَّا الجوابُ الجملة الاسمية) [يعني: هو الكلام][11] (وجملتا الشرط والجواب) خبراً للمبتدأ وهو اللفظ (ففيه) أيضاً[12]

---

(1) في (س) بزيادة: أي: ما اكتنف الشرط فيه ما يدلّ على الجواب.

(2) البقرة: 70.

(3) في (س) بزيادة: بين المبتدأ والخبر.

(4) في (س) بزيادة: أي: من القسم الثاني.

(5) في (س): (فإن قولي).

(6) في (س): (وقد اعترض الشرط هنا بين القسم وجوابه).

(7) في (س) بزيادة: شطر من ألفيته.
انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 1/ 223.

(8) في (س) بزيادة: خبر لقول ابن معطٍ.

(9) في (س) بزيادة: الفاء فصيحة.

(10) في (س): (هذا يدل).

(11) في (س): (وهو قوله: هو الكلام).

(12) في (س) بزيادة: أي: كالوجه الأوّل.

(ضرورة، وهي حذف الفاء) من الاسمية الواقعة جزاء للشرط [لوجوب الفاء فيه][1]، (كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها[2] ....)

تقدم شرحه في «أمّا»[3].

(ووَهِمَ ابن الخبّاز إذ قطَع بهذا الوجه[4].

ويجوز حذف الجواب) بشرط كون الشرط ماضياً في غير ذلك، أي: في غير تقدم دليل الجواب، أو اكتنافه (نحو: (فَإِن اسْتَطَعْتَ أن تَبْتَغِي نَفَقاً فِي الأَرْضِ)[5]، أي: فافعَلْ.

- (وَلَوْ أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ)[6] الآية، أي : لما آمنوا به بدليل (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَن)[7]، والنحويون يقدرونه: لكان هذا القرآن، وما قدَّرتُه أظهَر)، [يعني إنَّ ما قدَّره بالدليل الذي ذكر أظهر من تقدير غيره، بدليل آخر][8]، [فاندفع القول بأن هذا ليس بمخترعه][9]، فإن الزمخشري نقل عن

---

(1) في (س): (إذ هي واجبة فيه).

(2) صدر بيت عجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

وقد تقدم تخريجه، والشاهد في حذف الفاء من جواب الشرط «الله يشكرها» أصله: فالله يشكرها.

(3) في (س) بزيادة: المفتوحة المشددة.

- انظر مبحث «أمّا» شاهد رقم (81).

(4) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 1/ 223.

(5) الأنعام: 35.

(6) الرعد: 31.

(7) الرعد: 30.

- وفي (س) بزيادة: وجعل الفراء هذا جواب «لو» مقدماً عليه وما بينهما اعتراض.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): (يشعر بأن هذا التقدير مخترعه، وليس كذلك).

بعضهم إنه قدّر الجواب: لَمَا آمنوا به، بدليل (وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِم الْمَلَائِكَةَ)[1].

ـ (لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِين)[2]، أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر.

ـ (وَلَوْ افْتَدَى به)[3]، أي: ما يقبل منه.

ـ (وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَة)[4]، أي: لأدرككم.

ـ (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُون)[5]، أي: أعرَضوا بدليل ما بعده)، وهو (إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِين).

ـ (أَئِن ذُكِّرْتُمْ)[6]، أي: تَطَيَّرْتُم.

ـ (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً)[7]، أي: لَنَفِدَ.

ـ (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِم)[8]، أي: لَرَأَيْتَ أمراً فظيعاً.

ـ (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)[9]، أي: لَهَلَكْتُمْ.

ـ (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ)[10]، قال الزمخشري: تقديره:

---

(1) الأنعام: 111.
- وانظر الكشاف 2/ 498.
- وفي (س) بزيادة: ولعل مراد المصنف أن ما قدره بما ذكره من الدليل أظهر من تقدير غيره، فتأمل.

(2) التكاثر: 5.

(3) آل عمران: 91.

(4) النساء: 78.

(5) بس: 45.

(6) بس: 19.

(7) الكهف: 109.

(8) السجدة: 12.

(9) النور: 10.

(10) الأحقاف: 9.
- في (س) بزيادة: قال الحلبي: جواب الشرط محذوف تقديره: فقد ظلمتم، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً.

ألَسْتُمْ ظالمين، بدليل (إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)[1] ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلاَّ بالفاء مؤخَّرةً عن الهمزة نحو: «إنْ/ جِئْتُكَ 444/1 أفَمَا تُحْسِنُ إليَّ؟»، ومقدمه على غيرها نحو: «فَهَلْ تُحْسِنُ إليَّ؟»). كذا ردَّه أبوحيان[2]، وأجاب الحلبي بأن الزمخشري ذكر أمراً تقديرياً فسَّر به المعنى لاَ الإعراب[3].

التحقيق أنَّ مِن حَذْفِ الجواب مثلُ: (مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ)[4]، لأن الجوابَ مُسَبَّبٌ) [مؤلف][5] (عن الشرط) موقوف عليه كـ«الابن» و«الأب»، (وأجَلُ اللهِ آتٍ سواءٌ وجد الرَّجاءُ أوْ لم يُوجَدْ، وإنما الأصل: فَلْيُبَادِر العمل فإنَّ أَجَلَ اللهِ آتٍ.

- ومثله: (وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ)[6]، اي: فَاعْلَمْ أنَّه غَنِيٌّ[7]، (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ)[8].
- (وَإِن يُكَذِّبُوكَ)[9]، اي: فَتَصَبَّر (فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ)[10].
- (إِن يَمْسَسْكَ قَرْحٌ)[11]، اي: فاصْبِر (فقد مَسَّ القومَ قرحٌ مثله)[12].

---

(1) الأحقاف: 10.
- وانظر الكشاف 4/ 302.

(2) البحر المحيط 8/ 58.

(3) الدر المصون 6/ 136.
- وفي (س) بزيادة: وقيل: جواب الشرط هو قوله تعالى: (فآمن واستكبرتم).

(4) العنكبوت: 7.

(5) في (س): (اي: صادر ومتولّد).

(6) طه: 6.

(7) في (س) بزيادة: عن جهرك.

(8) طه: 7.

(9) فاطر: 4.

(10) نفس الآية السابقة.

(11) آل عمران: 140.

(12) نفس الآية السابقة.

- (وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ)[1]، أي: يَفْعَل الفواحِشَ والمنكرات (فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ)[2].
- (وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَه والَّذِينَ آمَنُوا)[3]، أي: يغلب (فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ)[4].
- (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاَقَ)[5] فلا تُؤْذُوهُنَّ بِقَوْلٍ وَلاَ فِعْلٍ، أي[6]: يَسْمَعُ ذَلِكَ [وَيَعْلَم][7]، وفي بعض النسخ «فإن الله يسمع ذلك ويعلمه»، والأوّل ظاهر.
- (فَإِن تَوَلَّوْا)[8]، أي: فلاَ لوْم عليَّ (فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم)[9]، قيل[10]: يشكل على هذا التحقيق [إنهم][11] نصّوا على أن الجواب لا يحذف في السعة إلاّ إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً، ولذلك عدوا من الضرورات، قوله:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بُيُوتُكُمْ لَيَعلمَ رَبِّـي أَنَّ بَيْتِـي واسِـعُ[12]

ودُفع بأنّ مُرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء يسد مسدّه إلا إذا كان الشرط ماضياً، وفي هذه المواقع [التي وقع فيها الشرط مضارعاً][13] شيء ساد مسد الجواب[14].

---

(1) النور: 21.
(2) نفس الآية السابقة.
(3) المائدة: 56.
(4) نفس الآية السابقة.
(5) البقرة: 227.
(6) في (س) بزيادة: فإن الله سميع عليم.
(7) في (س): (ويعلمه).
(8) هود: 57.
(9) نفس الآية السابقة.
(10) في (س) بزيادة: هذا الموضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعاً.
(11) في (س): (فإنهم).
(12) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 297.
(13) ساقط من (س).
(14) دفعه الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 297.

(46- حَذْفُ الكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ

يقع ذلك باطراد في مواضع:

- أحدها: بعد حَرْفِ الجواب، يقال: «أَقَام زيدٌ؟»، فتقول: «نَعَمْ»، و«أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ؟» فتقول: «نَعَمْ»، إنْ صَدَّقْتَ النّفي، و«بَلَى» إن أَبْطَلْتَهُ، ومن ذلك قوله:

قَالوا أَخِفْتَ؟ فقلتُ: إنْ، وخِيفَتِي ... مَا إِنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي[1])

بيت من كامل، «تزال» تامة، و«منوطة» نَصْبٌ على الحال[2] اسم مفعول من «نطّتُ الشيءَ» إذا علقته، و«الرجاء» توقّع أمر محبوب ضدّ [«يئس»][3].

(فـ «إنْ» هنا بمعنى «نَعَم») [وإلاّ][4] لزم[5] اسمها وخبرها جميعاً وهو ممتنع، (وأمّا قوله:

وَيَقُلْنَ: شَيبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ: إنّهْ[6])

تقدم شرحه في «إن» المكسورة[7].

(فلا يَلزَمُ كَوْنُه من ذلك[8] خلافاً لأكثرهم، لجواز ألاّ تكونَ الهاء للسَّكْتِ) علة لعدم اللزوم، (بل اسماً لِـ«إنّ» على أنّها المؤكدة، والخبر محذوف،

---

(1) استشهد به على حذف الكلام بجملته بعد حرف الجواب «إنْ» التي هي بمعنى «نعم».
(2) في (س) بزيادة: وهي.
(3) في (س): الياس.
(4) في (س): (لأنها لو كانت العاملة).
(5) في (س) بزيادة: حذف.
(6) والشاهد في «إنه» فهي ليست بمعنى «نعم» فهو ليس مما يحذف فيه الكلام لاحتمال أن تكون الهاء اسماً لِـ«إنّ» والخبر محذوف.
(7) في (س) بزيادة: المشددة.
- انظر مبحث «إنّ» المكسورة المشددة شاهد رقم (49).
(8) في (س) بزيادة: جواب «إمّا».

أي: إنّه كذلك)، قيل: يرد عليه حذف خبر «إن» وهو ممنوع[1]، ويُدفَع بأن إخراج «إن» عن أصله لا يقصر في المنع.

(الثاني: بعد «نِعْم»، و«بِئْس» إذا حُذِفَ المخصوص، وقيل: إنَّ الكلام جملتان[2]، نحو: (إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْد)[3])، أي: أيوب، [وهو][4] جملة مستقلة بتقدير المبتدأ على قول، أي: هو أيوب، فيكون الكلام جملتين حذفت الجملة الاستئنافية كلها اكتفاء[5] بالقرنية كما في المطوّل[6].

(الثالث: بعد حروف النداء مثل: (يا ليت قَوْمِي يَعْلَمُون)[7] إذا قيل: إنه على حَذْفِ المنادى) احترز به عمّا إذا قيل:/ إن «يا» لمجرد التنبيه بمعنى [الأ][8] فَلاَ يكون مما نحن فيه، (أي: يا هؤلاء)، وإنما كان هذا من حذف الكلام بجملته، لأن المنادى عند جمهور البصريين مفعول «ادعو» مقدراً، فلما حُذِفَ المنادى كان الكلام بجملته محذوفاً على معنى إنه لم يبقَ منه عمدة ولا فضلة، واعترض بأنه لا حاجة لإدخال[9] في جملة الكلام، لأنه يُعَدُّ فضلة منه. 444/ ب

(الرابع: بعد «إنْ» الشرطية، كقوله:

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمى وَإنْ   كان فقيراً مُعْدِماً قالت: وإنْ[10])

---

(1) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) في (س) بزيادة: بناءً على ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

(3) ص: 44.

(4) في (س): (ايوب).

(5) في (س) بزيادة: مجرد.

(6) المطوّل ص 68.

(7) يس: 26.

(8) في (س): (الأ ليت قومي).

(9) في (س) بزيادة: المفعول.

(10) الرجز لرؤبة في خزانة الأدب 9/ 15، 11/ 226، وشرح شواهد المغني 2/ 936، وبلا نسبة في الدرر 2/ 192، وشرح الأشموني 1/ 17، 2/ 335، وهمع الهوامع 2/ 562، استشهد به على حذف الشرط والجزاء بعد «إنْ» أي: وإن كان كما تصفن فزوجنه.

رجز لرؤبة، قال العيني: لم أجده في ديوانه[1]، ويَروى «عيا» بـدل «فقيراً» مِن العَيِّ وهو العجز، وحذف جواب الشرط في الأول والـشرط والجـواب جميعاً في الثـاني، ويحتملـها تقـدير المـصنف بقولـه: (أي: وإن كـان كـذلك رَضِيتُهُ[2]) والمعطوف عليه محذوف، أي: قلت: [كان البعد عيباً][3] وإن كان فقيراً.

(الخامس: في قولهم: «افْعَلْ هـذا إمَّا لا» أي: إنْ كُنتَ لا تفعَلُ غيرَه [فافعل][4])، قيل: [المحذوف في مثال الرابع والخامس][5] بعض الكلام لاَ الكلام بجملته[6]، [ودُفِع بأن الجملة الشرطية قد تعتبر عارية عن أداة الشرط فتصير كلاماً مستقلاً بالإفادة، فتأمل][7].

(47- حَذْفُ أكثَرَ من جملةٍ في غَيْرِ مَا ذُكِرَ

أنْشَدَ أبوالحسن:

إن يكـون طِبُّـك الـدَّلاَلَ فَلَـوْ في سَالِفِ الدَّهْرِ والـسنين الخوالي[8])

---

(1) في (س) بزيادة: وقبله:
قالت: سليمي ليت لي بعلاً يمن بغسل جلدي وينسيني
الحزن والحاجة ما إن لها عندي ثمن
ميسورة قضاؤها منه ومن «سليمي وسلمى» واحدة، والبعل الزوج، و«يمن» بتخفيف النون، وأصله التشديد، لأنه من المنة صفة بعلا، أي: يمن علي، وكذا يغسل، وحاجة عطف على بعلا أراد بها قضاء الشهوة، وما نافية وإن زائدة، وميسورة صفة حاجة، وبمن أصله ومني حذفت الياء والتشديد ضرورة.
- وانظر قول العيني في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 17.
(2) في (س) بزيادة: أيضاً.
(3) في (س): (كان البعل عيباً).
(4) في (س): (فافعله).
(5) في (س): (المحذوف في المثالين الذين مثل بهما للرابع والخامس).
(6) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 267.
- وفي (س) بزيادة: وأجيب بأن المراد من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة، ولا شك أن المحذوف فيهما كذلك، وإنْ بقي أداة شرط ونفي.
وهذه الزيادة من كلام الشمني، انظر المصدر السابق.
(7) ساقط من (س).
(8) البيت لعبيد الله بن الأبرص في شرح أبيات المغني 8/ 8، وشرح شواهد المغني 2/ 937، والبيان والتبين 1/ 236، ومعاني القرآن للأخفش 1/ 346، 2/ 548.

بيت من الخفيف لعبدالله بن الأبرص، «الطب» العادة، و«الدلال» بالفتح التماشي والتمانع على المحب، و«الخوالي» المواضي جمع خالية.

(أي : إنْ كان عادتُك الدلالَ فلو كان هذا فيما مَضَى لاحتملناه منك[1]) ، فحذف مجموع الشرط والجزاء فيكون مثالاً[2] لأكثر من جملة في غير ما ذكر، لأن ما ذكر هو حذف جملة الشرط وحدها، وجملة الجواب وحدها، كذا قيل[3]، فتأمل.

- قالوا في قوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى)[4]: إنْ تقديره: فضربوه فحيي، فقلنا: كذا[5].
- وفي قوله تعالى: (أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ)[6] الآية: إن تقديره: فَأَرْسِلُونِ إلى يوسفَ لأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، فَأَرْسَلُوه، فَأَتاه، وقال له: يا يوسفُ.
- وفي قوله تعالى: (فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً)[7]: إن التقدير فَأَتَيَاهُم، فَأَبْلَغَاهُمْ الرسالة، فَكَذَّبُوهُمَا، فَدَمَّرْنَاهُم.

تنبيه

الحذف الذي يلزمُ النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضتهُ الصناعة، وذلك كأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أوْ بالعكس، [أوْ شرطاً بدون جزاء، أوْ بالعكس][8] ، أوْ

---

(1) قال الأخفش بعد ذكر البيت: «... يقول: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا، فحذف هذا الكلام كله. انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 548.

(2) في (س) بزيادة: لحذف.

(3) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 267.

(4) البقرة: 73.

(5) انظر الكشاف 1/ 181.

(6) يوسف: 45.
- وانظر هذا التقدير في الكشاف 2/ 448، والبحر المحيط 5/ 314.

(7) الفرقان: 36.
- قال الزمخشري: «والمعنى: فَذَهَبَا إليهم فكذبوهما فدمّرناهم»، انظر الكشاف 3/ 285.

(8) ساقط من (س).

معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: (لَيَقُولُنَّ الله)[1]، ونحو: (قالوا خيراً)[2]، ونحو: «خَيْرٍ عَافَاكَ الله»)، وهذه الثلاثة أمثلة للأخير.

(وأمّا قولهم في نحو: (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)[3] إنَّ التقدير: والبرْد، وفي نحو: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[4] إن التقدير: ولم تُعبّدني، ففضول[5] في علم النحو)، أي: فهو زيادة [فيه][6] لاَ مِنْ أصوله، (وإنما ذلك/ 1/445
للمفسّر، وكذلك قولهم[7]: يحذَفُ الفاعل لِعظَمتِه، وحَقَارَةِ المفعول، أوْ العكس، أوْ للجهل به، أوْ للخوف عليه، أوْ مِنْهُ، أوْ نحو ذلك، فإنّه تطفُّلٌ منهم على صناعة البيان) أي: صناعة أهل المعاني (ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جَرْياً على عادتهم) علة للمنفي لاَ لِلنَفي، (وَأُنْشِدَ:) منصوب بـ«أن» مضمرة عطفاً [على جرياً][8]، أوْ مرفوع على الاستئناف النحوي.

(وَهَلْ أنا إلاَّ مِن غُزَيَّةَ إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وإن تُرشُدُ غزيّةُ أرْشُدِ[9])

---

(1) العنكبوت: 61.

(2) النحل: 30.

(3) النحل: 81.

(4) الشعراء: 22.

(5) في (س) بزيادة: جواب إمّا، اي: فهو زيادة.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: اي: قول النحويين.

(8) في (س): (على المصدر).
- وفي (س) بزيادة: على حد قوله: ولبس عباءة وتقر عيني.

(9) البيت لدريد بن الصمة في الأصمعيات ص 107، والأغاني 10/ 9، وخزانة الأدب 11/ 279، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 2/ 815، والشعر والشعراء ص 505، وشرح شواهد المغني 2/ 938، ولسان العرب (غ و ي) 15/ 145.

بيت من الطويل لدريد بن الصمة الجشمي[1]، «غزيّة» بفتح الغين[2] وكسر الزاي المعجمتين قبيلة من اليمن[3]، و«ترشد»، أي: تهتدي من باب «نصر»، و«تعب» وغرضه أنه لم يذكر بعض ما أَوْرَدَه في كتابه مما يتعلق بغير الإعراب، لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فَعل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن ينشد هذا البيت اعتذاراً عن ذلك، وإنما فعله لأمر آخر، أشار إليه بقوله:

(بل لأنّي وضَعْتُ الكتاب لإفادةِ مُتعاطي التفسير والعربية جميعاً) فلا حاجة إلى اعتذار.

(وأمّا قولُهم في «راكبُ النّاقةِ طَلِيحَان»)، [تثنية «طليح» بمعنى مطلوح، أي: مهزول][4]: (إنه على حذف عاطف ومعطوف[5]، أي: الناقة[6]،) ولم يقدروا «الناقة» لأن الحذف اتساع[7] وسط الكلام وآخره، لا أوَّله[8]، ولأن حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ، (فَلاَزِمٌ لهم، لِيُطَابِقَ الخبرُ والمُخبَر عنه) لأن الخبر

---

(1) في (س) بزيادة: اسمه معاوية، أدرك الإسلام فلم يسلم، وحضر يوم حنين مظاهراً للمشركين، فقتل على شركه.
- دريد بن الصمة هو: دُريد بن الصمة الجشميّ البكريّ، شجاع، من الأبطال الشعراء المعمّرين في الجاهلية، وكان سيد بني جشيم وفارسهم وقائدهم، أدرك الإسلام ولم يسلم، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين سنة 8هـ.
انظر الشعر والشعراء ص 504، وخزانة الأدب 11/ 123، والأعلام 2/ 339.

(2) في (س) بزيادة: المعجمة.

(3) انظر الأنساب 4/ 292.

(4) في (س): (تثنية طليح فعيل بمعنى مفعول، أي: مهزول.
وبزيادة: وفي الصحاح: ناقة طليح أسفار إذا أجهدها السير وهزلها.
وفي (س) بزيادة: بكسر «إن» مقول قولهم.

(5) في (س) بزيادة: وراكب الناقة.

(6) وقد أجاز هذه المسألة الكسائي وهشام، انظر ارتشاف الضرب 3/ 1099.

(7) في (س) بزيادة: وبابه.

(8) في (س) بزيادة: ألا ترى إنه كان يزاد وسطاً وأخيراً، لا أوّلاً.

وهو «طليحان» مثنى، فلا بُدَّ أن يكون المبتدأ أيضاً مثنى متعدداً[1]، فيكون من الحذف الذي اقتضته الصناعة[2].

(وقيل: هو على حذف مضاف، أي: أَحَدُ طُلَيْحَيْن، وهذا[3] [الوجه][4] لا يتأتى في نحو: «غلامُ زيدٍ ضربتهما»)، وبخلاف [الوجه الأول][5]، فإنه يتأتى فيه بأن [يقدّر][6]: «غلام زيد وزيد ضربتهما»، فكان[7] أَوْلَى لعمومه، [وقيل: التقدير: راكب الناقة طليح، وهما طليحان، وفيه حذف المبتدأ كما في الأشباه][8].

---

(1) في (س) بزيادة: أيضاً.

(2) في (س) بزيادة: واختار ابن مالك هذا الوجه، حيث قال: وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، أي: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى، وأجاز المسألة الكسائي وهشام، ذكره ابن عقيل.

(3) في (س) بزيادة: أي: حذف المضاف.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (بخلاف حذف العاطف والمعطوف).

(6) في (س): (يقال).

(7) في (س) بزيادة: الوجه الأول.

(8) ساقط من (س).

- قال السيوطي في الأشباه والنظائر 3/116: «... وفيه ثلاثة أقوال: قيل: تقديره: أحد طليحين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف، وقيل: التقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، وقيل: راكبُ الناقة طليحٌ وهما طليحان، وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ».

(الباب السادس
من الكتاب في التَّحذير من
أمور اشتُهرت بين المُعْرِبين والصّوَابُ خِلاَفها

وهي كثير، والذي يَحْضُرني منها الآن عشرون موضعاً.

أحدُها: قولهم في «لو»: إنها حرفُ امتناع [لامتناع][1]، وقد بيَّنَّا الصواب في ذلك في فصل «لو»، وبَسَطْنا القولَ [فيه][2] بما لم نُسبَق إليه[3].

الثاني: قولهم في «إذا» غير الفجائية: «إنها ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط غالباً» وذلك مَعِيبٌ مِن جهات:

- أحداها: أنَّهم يذكرونه في كُلِّ موضع، وإنَّما ذلك تفسير للأداة من حيث هي[4])، لاَ مطلقاً؛ بلا قيد من القيود، كتفسير الإنسان بالحيوان، والحيوان بالجسم، (وعلى المعرب أن يُبَيِّنَ في كل موضع هل هي مُتَضَمِّنَةٌ لمعنى الشرط أو لا؟) فـ«أم» هنا منقطعة لا مُتَّصلة لما مرَّ في أوَّل الكتاب إنه لا يُؤتى لـ«هل» بمعادل[5]، (وأحسنُ ما قالوه أن يُقالَ، إذا أُريد/ تفسيرُها من حيثُ هي: ظرفُ مُستَقْبَلٌ خافِضٌ لشرطه منصوب بجوابه، صالحٌ لغير ذلك)، فيكون كتفسير الإنسان بالحيوان الناطق، والحيوان بالجسم النامي المتحرك بالإرادة. 445/ ب

(الثانية: أنَّ العبارة التي تُلقَى للمتدربين يُطلَب فيها الإيجاز لِتَخِفَّ على الألسنَة؛ إذِ الحاجة داعية إلى تكريرها، وكان أخصَرَ من قولهم: «لما يُستَقبل من الزمان» أن يقولوا: مُستَقبل) اسم كان، و«أخصر» خبرها.

---

(1) زيادة من (س).
(2) زيادة من (س).
(3) انظر ذلك في فصل «لو» مغني اللبيب 1/ 286.
(4) في (س) بزيادة: أي: من حيث هي أداة، يعني....
(5) انظر مبحث «أم»، مغني اللبيب 1/ 55.

(الثالثة: أنَّ المرادَ أنَّها ظرفٌ موضوع للمستقبل، والعبارة مُوهِمَةٌ أنها محلٌ للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسَّفَر، فإن الزمان قد يُجعل ظرفاً للزمان مجازاً، تقول: «كتبتُه في يَوْم الخميس في عام كذا» فإنَّ الثاني حال من الأوّل فهو ظرف له على الإتِّسَاع، ولا يكون بدلاً منه، إذ لا يُبدل الأكثر من الأَقَلِّ على الأصَحِّ، ولو قالوا: «ظرفٌ مُستقبَل» لَسَلِم من الإِسْهَاب وَ الإِيهَام المذكورَيْن.

الرابعة: أنَّ قولهم: «غالباً راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط»، كذا يُفَسِّرُونه، وذلك يقتضي إن كونه ظرفاً وكونه للزمان، وكونه [للمستقبل][1]، لاَ يتخلَّفْنَ، وقد بيَّنا في بحث «إذا» أنَّ الأمر بخلاف ذلك).

وفيه أنه بيَّن هناك خروج «إذا» عن الظرفية وعن الاستقبال، ولم يبيِّن خروجه عن الزمان، نعم [ذكر][2] وقوعه مرفوعاً ومجروراً، ومنصوباً على أنه مفعول به[3].

(الثالث: «النَّعت يتبع المنعُوت في أربعة من عشرة»، وإنَّما ذلك في النعت الحقيقي، وأمَّا السببي فإنَّما يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأمَّا الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيهما كالفعل)، فيفرد النعت على الأصحِّ (تقول: «مررت برجلين قائمٍ أبوهُما»، و«برجال قائم آباؤهم»)، وإنَّما أتى التثنية والجمع؛ لئلاَّ يحتمل الابتداء، (و«برجلٍ قائمةٍ أمُّه»، و«بامْرَأةٍ قَائِمٍ أبوها») وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع إلاَّ إذا كان النعت جمع تكسير[4]، نحو: «مررتُ برجل قعود غلمانه»[5] لأن اسم الفاعل إذا جمعُ جمع التكسير خرج لفظاً من موازنة الفعل[6].

---

(1) في (س): (لما يستقبل).
(2) في (س): (جوز).
(3) انظر مبحث «إذا»، مغني اللبيب 1/ 108، 109.
(4) في (س) بزيادة: فإن المطابقة لا تضعف.
(5) في (س) بزيادة: وإن ضعف ذلك في الفعل.
(6) في (س) بزيادة: لأن الفعل لا يكسر، وأيضاً لم يلزم فيه شبه إجماع فاعلين كما لزم في «قاعدون غلمانه».

(وإنما يقول: «قائمينِ أبَوَاهُما»، و«قائمِين آباؤهم» مَنْ يقـول: «أكلـوني البراغيث»[1])، يجعل الواو حرفاً أو المظهر بـدلاً مـن المـضمر، أو الفعلية خـبراً مقدماً. (وفي التنزيل: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِن الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُها)[2]، غـير أنَّ الـصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفَصيح أنْ تُفرَد وأن تُكسَّرَ[3]، وهـو أرجـح علـى الأصح، كقوله:

بَكَـرْتُ عَلَيْـه بُكْـرَةً فَوَجَدْتُـه قُعُوداً لَدَيْهِ بالصَّرِيمِ عَوَاذِلُه[4])

بيت من الطويل لزهير[5]، «البكرة» الغدوة، ومنه «بكرتُ علـي الـشيء، وإليه وفيه بكوراً»، وبَكّرتُ بالتشديد، وابْتَكرتُ[6] وَبَاكَرْتُ بمعنى: أتَيْتُ بُكْـرَةً،/ 446/ أ
و«الصَّرِيمُ» الأرض المحصود زرعها[7]، و«قعـوداً» جمـع قاعـد حـال مـن مفعـول

(1) وقال ابن يعيش: «وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم...» انظر شرح المفصل 87/3.

(2) النساء: 75.

(3) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(4) البيت لزهير ابن أبي سلمى في ديوانه ص 68، والأضداد ص 42، 195، وشرح شواهد المغني 2/ 940، ولسان العرب (ص ر م) 12/ 337، والشاهد في «قعوداً» فقد جاء صفة رافعة للجمع «عواذ له» فهو يجوز فيه أن يفرد وأن يكسَّر والجمع أرجح، كما هو في «قعود» فهو اسم فاعل جُمع جَمع تكسير.

(5) في (س) بزيادة: بن أبي سلمى، وأول القصيدة:

صحا القلب عن أسمى وأقصر باطله وعُرِّي أفراس الصبا ورواحله

ومنها:

أخي ثقة لا تهلك الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال نائله
تراه إذا ما جئته متهللاً كأنك تعطيه الذي أنت سائله
ترى الجند والأعراب يغشون بابه كما وردت ماء الكُلاب هوامله
إذا ما أتوا أبوابه قال مرحباً لجوا لباب حتى يأتي الجوع قاتله
فلو لم يكن في كفه غير نفسه لجاد بها فليتق الله سائله

المتهلل الضاحك، والجند الفرسان، والأعراب الرجال، والكُلاب بضم الكاف بأرض بني عامر، والهوامل الإبل بلا راعٍ، ولجوا ادخلوا، وقاتل الجذع القرى.

(6) في (س) بزيادة: وابكرت.

(7) في (س) بزيادة: والصبح والليل، وهو من الأضداد.

مفعول «وجدت» بمعنى: صادفت، ولهذا قال: (وَصَحَّ الاستشهادُ بالبيت لأنّ هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر، والحال.

الرابع: قولهم في نحو: (وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً)[1]: إنّ «رغداً» نعت مصدر محذوف.

ومثله: (وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً)[2].

وقول ابن دريد:

واشْـتَعَلَ المبْيضُ في مُسْوَدِّه ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ الْغَضَا[3])

تقدم شرحه في أوّل الباب الثالث[4].

(أي: أكْلاً رغداً، وذِكْراً كثيراً، واشتعالاً مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّار.

وقيل: ومَذْهَبُ سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأنّ المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكُلاهُ، واشتَعَلَهُ، أي: فكُلاَ الأكلَ، واشتعل الاشتعالَ، ودليل ذلك قولُهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً»[5])، [أي: أوْقع السَّيْرَ عَلَى الْبَعِير حَالُ كَوْنِ السَّير طويلاً][6].

(ولا يقولون: طويلٌ) [بالرفع][7] مخالف لقوله في آخر الجهة الخامسة[8]، قولهم: «سِيرَ عليه طويل» ضعيف[9]، (ولو كان نعتاً لمصدر محذوف لَجَازَ[10]،)

---

(1) البقرة: 35.

(2) آل عمران: 41.

(3) الرجز من مقصورة ابن دريد، انظر شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي ص 14، والشاهد في «مثل» وقع نعتاً لمصدر محذوف واشتعالاً.

(4) انظر الكتاب 1/ 234 وارتشاف الضرب3/ 1357، والمساعد 1/ 468.

(5) الكتاب 2/ 370.

(6) ساقط من (س).

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: من أنّ.

(9) انظر آخر الجهة الخامسة.

(10) في (س) بزيادة: أن يقاس عليه طويل لا يرفع على انه صفة مصدر محذوف وقع مفعولاً مطلقاً.

ولما لم يجز [عَلِمَ][1] أن نصبه على الحال من مصدر «سير»، فنائب الفاعل قول عليه، (وبدليل أنه) عطف بحسب المعنى على قوله: «ودليل ذلك»[2] (لا يُحذف الموصوف إلاّ والصفةُ خاصة بجنسه، تقول: «رَأيت كاتباً» ولا تقول: «رَأيتُ طَويلاً»، لأنَّ الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول.

وعندي فيما احتجُّوا به نظر)، فَعَلَى هذا آلَ الأمرُ إلى أنَّ الذي اشتهر بين المعربين صواب، وإن تخطئتهم بما نُقِل عن سيبويه وغيره لم تصادف المحزّ، فلا ينبغي أن يعد هذا فيما اشتهر [بين المعربين][3]، والصواب خلافة إلاَّ أن يقال: إنما عدّه فيه [بناء][4] على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلالهم على ذلك لأ [بناءً][5] على اعتراضه على أدلتهم.

(أمَّا الأول فَلِجَوَازِ أنَّ المانِع مِن الرَّفع كراهيَّةُ اجتماع مجازَيْن: حذفُ الموصوف، وتصييرُ الصفةَ مفعولاً على السَّعَة) قيل: لا نُسَلِّم إنَّ ذَلِك أمْرُ مُسْتنكره، ولاَ إنَّه مَانِع مِمّا ذكره، وكيف؟ ولا نِزاع بَيْنَهم في إنَّ مثل: «احي الأرض شباب الزمان » من مستحسنات الكلام[6]، وأجيب بأن مراد المصنف[7] مجازان للنّحوي بحث عنهما، [والمثال][8] ليس كذلك، وفيه إن المجاز مجازٌ عند الكل، كما أن الحقيقة كذلك[9].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أي: بدليل ما ذكر.

(3) في (س): (بينهم).

(4) في (س): (مبني).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وقد سبق مثل هذا في «ما» الكافة.
وهذا القول للدماميني. انظر حاشية الشمني 2/ 268.

(7) في (س) بزيادة: هنا وهناك.

(8) في (س): (وما ذكره في المثال).

(9) المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 268.

(ولهذا يقولون: «دخلتُ الدار» بحذف «في» توسّعاً، ومَنَعُوا «دخلتُ الأمْرَ»[1] لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز)، [لاختصاص تعديه بالأمكنة][2]، واسقاط الخافض مجاز، ويُوَضِّحُه) أي: يُوَضِّحُ مَنْع جَعْل الصفة مفعولاً [على السعة][3] (انهم يفعلون ذلك) [التصيير][4] (في صفة الأحيان[5]، فيقولون: «سير عليه زمنٌ طويل») بجعل طويل صفة[6] لنائب الفاعل (فإذا حذفوا الزمان قالوا: «سير عليه طويلاً» بالنصب) على الحال، وجعل الجار والمجرور نائب الفاعل، (لما ذكرنا) من/ كراهية اجتماع المجازين. 446/ ب

(وامّا الثاني: فَلأنَّ التحقيق أنَّ حذفَ الموصوف إنّما يتوقفُ على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[7]، أي: دروعاً سابغات.

ومما يَقدَحُ في قولهم) لا يحذف الموصوف إلاّ والصفة خاصة بجنسه (مجيء نحو قولهم: «اشْتَملَ الصَمَّاءَ»[8]، أي: الشَمْلة الصَمَّاء)، [وفي القاموس: الشملة بالكسر هيئة الاشتمال[9]، وفي المصباح المنير: اشتمل الصمّاء الالتحاف بالثوب من غير أن يجعل له موضع تخرج منه اليد][10]،[11] ولَمّا ورَد أنه يقال: [لا يجوز

---

(1) في (س) بزيادة: بحذف « في » توسعاً، ومنعاً لدخلت الأمر.

(2) في (س): (لاختصاصه بالتعدي إلى الأمكنة).

(3) في (س): (على الاتساع).

(4) ساقط من (س).

وفي (س) بزيادة: أي: يجعلون الصفة مفعولاً.

(5) في (س) بزيادة: والأزمنة.

(6) في (س) بزيادة: لزمن الذي هو ... .

(7) سبأ: 10، 11.

(8) في (س) بزيادة: وإن الصمّاء منصوب على انه صفة مصدر محذوف.

(9) القاموس المحيط (ش م ل)3/ 414.

(10) لم اجد مثل هذا في المصباح المنير، وما قاله الفيومي في المصباح مطابق لما جاء في (س) وهو: «قال الجوهري اشتمال الصَمّاء ان يجَلِّلَ جسده كله بالكساء أو بالإزار» انظر المصباح المنير (ش م ل) ص 194.

(11) في (س): (الشملة كساء صغير يؤتزر به، كما قال الفيومي، واشتمال الصماء ان يجَلِّلَ جسده كله بالكساء أو بالإزار قاله الجوهري، وفي القاموس أو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدوا منه فرجه).

الاستدلال به لاحتماله الحالية][1] دفعه بقوله: (والحالية متعذّرة لتعريفه)، [قيل: تعذُّرها][2] في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع[3].

(الخامس: قولهم: «الفاء جواب الشرط»، والصواب أن يقال: رابطةٌ لجواب الشرط، وإنما جوابُ الشّرط الجملة.

السادس: قولهم: «العطفُ على عاملَيْن»، والصواب: العطف على معمولي عاملَيْن)، قيل غاية ما فعلوه [فيهما][4] إن حذفوا مضافاً؛ لقيام قرينة، ولا محذور في ذلك[5]، [وفيه إن][6] الحذف[7] خلاف الأصل [ومجاز لا يليقُ بالمعربين استعماله][8] ولهذا منعوه في الحدود والرسوم[9].

(السابع: [قولهم][10]: «بل حرف إضراب»، وصوابه حرف استدراك واضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة «لكنْ» سواءً.

الثامن: قولهم في نحو: «ائتِني أُكْرِمْكَ»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنّه جواب لشرط محذوف، وقد يكونون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

التاسع: قولُهم في المضارع في مثل: «يقومُ زيدٌ»: فعل مضارع مرفوع لخلوِّه من الناصب والجازم)، هذا مذهب الفراء وحجته إنه إذا وُجِد الناصب

---

(1) في (س): (إنه يحتمل الحالية، ولا يجوز الاستدلال بالمحتمل).
(2) في (س): (واعترض بان تعذر الحالية).
(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 268.
(4) في (س): (فيه وفيما قبله).
(5) في (س) بزيادة: ولا يقال: إن الصواب خلافه.
(6) في (س): (قد يقال إنْ ...).
(7) في (س) بزيادة: والتقدير.
(8) في (س): (مع انه مجاز، واللائق للمعربين ان لا يستعملوا المجاز).
(9) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 268.
(10) ساقط من الأصل: وهي زيادة من (س) يقتضيها المقام.

والجازم أثرًا فيه، وإذا عُدِمَا ارتفع[1]، واختاره المصنف في أوضح المسالك، فقال: رافع المضارع [تجرُّده عن الناصب والجازم][2] وفاقاً للفرّاء، لاَ لِحُلُولِه محل الاسم خلافاً للبصريين، لانتقاضه بنحو: «هلاَّ تفعل»[3]، وخالفه فقال: (والصواب أن يقال: مرفوعٌ لحلُوله مَحَلَّ الاسم، وهو قول البصريين، وكان حَامِلهم)، أي: حامل المعربين (على ما فعلوه إرادة التقريب)، فإن خلوّ المضارع من الناصب والجازم أمرٌ واضح، بخلاف حلوله محل الاسم، فهو أحق لضبط مواضع الرفع، (وإلاَّ فما بالهم يحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أَعْرَبُوا) أي: الكلام (أوْ أعْرَبُوا)، أي: بيِّنوا للطَّالب أنْ يُعربَ[4]، (قالوا) أي[5]: المعربون (خلاف ذلك)، أي: خلاف قول البصريين[6]، فيكون قولهم خلاف الصواب، ومن قال: إن ضمير حاملهم[7]، وقالوا للبصريين وإن ما فعلوه هو قولهم: يقوم في المثال مرفوع، لحلوله محلَّ الاسم فقد وَهِمَ[8]، ثم ذهب الكسائي: إلى أن ارتفاع المضارع بحرف المضارعة، لأنها لما دخلت في/ أول الكلمة حدث الرفع 447/ أ
بحذوتها[9]، قال الرضي: فإحالته عليها أوْلى من إحالتها على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين[10].

---

(1) في (س) بزيادة: واختاره ابن الحاجب في كافيته؛ لأنه يرد على البصريين نقوض يحتاج دفعها إلى تكلّفات بعيدة، فإن المضارع لا يصحّ حلوله محل اسم الفاعل في نحو: «يقوم زيد، وسيقوم، وكاد يقوم، وهلاّ يقوم، والذي يقوم».

(2) في (س): (تجرده عنهما).

(3) انظر أوضح المسالك 1/ 141.

(4) في (س) بزيادة: الكلام.

(5) في (س) بزيادة: قال.

(6) في (س) بزيادة: إن ارتفاع المضارع لحلوله محل الاسم، حيث قالوا: لخلوه من الناصب والجازم.

(7) في (س) بزيادة: وضمير.

(8) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(9) انظر قول الكسائي في حاشية الشمني 2/ 268.، وشرح الرضي على الكافية 4/ 28.

(10) في (س) بزيادة: والفرّاء.

- انظر قول الرضي في شرح الرضي على الكافية 4/ 28.

(العاشر: قولهم: «امتنع نحو: «سكران» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: «عثمان» للعلمية والزيادة»)، [قيل: أراد والزيادة المشبهة بتقدير الصفة الصرف[1]، لكن يرد عليه إن التقدير نوع من التجوّز][2]، ولا يستعمل المجاز في الحدود والرسوم إلاّ إذا كان معروفاً، وفيه بحث، (وهو قول الكوفيين[3]) ذهبوا إلى انّ الألف والنون لا يؤثران [لأنهما][4] زائدتان، لأن الزائد فرعُ ما زِيدَ عليه، (وامّا البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبَّهة، لأِلِفَيْ التأنيث) من جهة امتناع دخول التاء عليهما، وبفوات هذه الجهة سقط الألف والنون عن التأثير، كما قال الرضي[5]، (ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أن تُعَدُّ موانعُ الصرف ثمانية لا تسعة[6])، قيل: يعني أن هذه الزيادة حكمها حكم أَلِفَيْ التأنيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي إسقاطها استغناء بعد التأنيث الشامل للألفين وما هو، بمثابتهما[7]، (وإنما شُرِطت العلميّة أو الصفة، لأنّ الشبه لا يتقوّم إلاّ بأحدهما)، هذا قول الأكثرين، وذهب بعضهم إلى أن الألف والنون كألف التأنيث غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عنده ليست سبباً، بل شرط الألف والنون[8]، إذْ بها يمتنع عن زيادة التاء والصفة عنده، لا سبب ولا شرط، قال الرضي: والأوَّل أوْلَى، لأنها لا تقوم مقام سببين[9] كالألف، لنقصان المشبه على المشبه به، (ويَلْزَمُ الكوفيين أن يمنعوا صرْف «عفريت» عَلَماً، فإن اَجَابُوا بأن المعتَبَر إنّما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مَصْرِفاً[10]) [بكسر الراء

---

(1) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) في (س): (وامّا تصحيح قولهم: بتقدير الصفة، اي: الزيادة المشبهة لألفي التانيث فتكلف، وما قيل: إن التقدير نوع من التجوّز).

(3) في (س) بزيادة: فإنهم.

(4) في (س): (لكونهما).

(5) شرح الرضي على الكافية 1/157.

(6) في كتاب الجمل للجرجاني ص50 «... وجميع مالا ينصرف أحد عشر..».

(7) انظر قول الدماميني في حاشية الدسوقي على المغني 3/462.

(8) قائله الرضي، انظر شرح الرضي على الكافية 1/158.

(9) المصدر السابق.

(10) في (س) بزيادة: أي: وقت الانصراف أو محله.

اسم زمان أو مكان، ويفتحها مصدر ميمي، أي: انصرافاً][1] (عن التعليل بمشابهة أَلِفَيْ التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

الحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[2]: حال من «ما»[3]، وقيل: من النساء[4]، وضُعِّفَ بأنه ليس مقصوداً بالحديث عنه، وإنما المقصود «ما»[5]، وقال أبوالبقاء: بدل من «ما»[6]، وضُعِّفَ بأن البدل على نيّة تكرار العامل، وهذه الألفاظ لا تَلي العوامل[7] («إن الواو نائبةٌ عن أو» ولا يُعرف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض ضُعَفَاء المعربين والمفسرين) يعني في الآية، قيل: هذا مما يقتضي منه العجب، فإنه ذكر في بحث الواو أنَّ قوماً جوّزوا استعمال الواو بمعنى «أو» وهُنا صرّح بأنه ليس معروفاً، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين، واستند بقول رجل خامل ليس في مرتبتهم، وأنت خبير بأن هذا ليس بعجب، كما لا يخفى على من طالع [ما ذكره هناك][8].

(وأمّا الآية فقال أبو طَاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابة المسمى «بالرسالة المُعْرِبَة عن شرف الإعراب»: القولُ بأنَّ الواو بمعنى «أو» عجزٌ عن درْك الحقّ»[9]) أي: الحكم المطابق للواقع، (فاعلموا أنَّ الأعداد التي تُجمَع قسمان:

---

(1) في (س): (هذا إذا كان بكسر الصاد، وإن كان بفتحها يكون مصدراً ميمياً، اي: لا يجدون انصرافاً).

(2) النساء: 3.

(3) قال ابوحيان في البحر المحيط 3/ 171: «وإذا اعربنا «ما» من «ما طاب» مفعولة وتكون موصولة، فانتصاب مثنى وما بعده على الحال منها».

(4) انظر التبيان 1/ 256، والبحر المحيط 3/ 171.

(5) ضعّفه ابن عادل الحنبلي، انظر تفسير اللباب 6/ 161.

(6) التبيان 1/ 256، وكذلك ابن عطية، انظر المحرر الوجيز 2/ 7.

(7) ضعّفه ابن عادل الحنبلي، انظر تفسير اللباب 6/ 161.

(8) في (س): (ما أسلفه).

- وهذا القول لابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.، وانظر قول المصنف في فصل الواو، حيث قال: «زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها: ان تستعمل بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أوجه:...». انظر مغني اللبيب 2/ 412.

(9) في (س) بزيادة: الدَّرْك بفتحتين وسكون الراء لغة بمعنى اللحاق، والمراد الوصول العلم، والحق الحكم....

قسم يُؤتَى به لِيُضَمَّ بعضُه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول) يعني غير المعدولة، (نحو: (ثلاثَة أيَّامٍ فِي الْحَجِّ وسَبْعة إِذَا رَجَعْتُم تِلْكَ/ عَشَرَةٌ كَامِلَة)[1]، (ثلاثين 447/ ب ليلة وأتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أرْبَعِين لَيْلَة)[2].

وقِسْمٌ يُؤتَى به لاَ لِيُضَمَّ بعضهُ إلى بعضٍ وإنما يُرَاد الإنفراد، لاَ الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية، وآية سورة فاطر) وهي (جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاث وَرُبَاع)[3]، قال الزمخشري: وإنما مُنِعت الصَّرف لما فيها من العدلين، عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكرارها[4]، قال أبو حيان: هذا لا أعلم أحداً قاله، فإن المذاهب أربعة، مذهب سيبويه إنها مُنِعَت الصَّرف لِلعَدل والْوَصْف، لأنها معدولة عن صيغة إلى صيغة، ومذهب الفرّاء العدل [والتعريف][5] بنيّة «ال»، ومذهب أبي اسحاق عدلها عن عدد مكرر، وعدلها عن التأنيث، والرابع نقله الأخفش عن بعضهم إنه تكرر العدل، وذلك إنه عدل عن لفظ اثنين، وعن معناه[6]، وأجيب بأن ما ذكره الزمخشري هو الرابع، وعبّر عن العدل في المعنى بعدلها عن تكررها[7]، (وقال:) أي: أبو طاهر في تفسير آية فاطر، (أي: منهم جماعة ذوو جَنَاحَيْن جَنَاحَيْن، ومنهم جماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، ومنهم

---

(1) البقرة: 196.

(2) الأعراف: 142.

(3) فاطر: 1.

(4) قال الزمخشري: «وإنما لم تتصرف لتكرار العدل فيها، وذلك أنها عدلت عن ألفاظ الأعداد عن صيغ إلى صيغ أخرى، كما عدل عمر عن عامر، ...وعن تكرار إلى غير تكرير، وأما الوصفية فلا يفترق الحال فيما بين المعدولة والمعدول عنها...»، انظر الكشاف 3/ 604.

(5) ساقط من (س).

(6) النهر الماد 2/ 14، وانظر الكتاب 3/ 225، ومعاني القرآن للفراء 1/ 254، وفي معاني القرآن للأخفش 1/ 430 «وأما ترك الصرف في «مثنى وثلاث ورباع» فإنه عدل عن «إثنين» و«ثلاث» و«أربع» كما أنه مَن عَدَل «عُمر» عن «عامر» لم يصرف...»، وانظر معاني القرآن للزجاج 4/ 261.

(7) المجيب ابن عادل الحنبلي حيث قال في تفسير اللباب 6/ 126: «وقد يقال: أن هذا هو المذهب الرابع وعبّر عن العدل في المعنى بعدلها عن تكرارها».

- وفي (س) بزيادة: وقال التفتازاني هو عائد إلى ما ذهب إليه ابن السراج إن فيها عدلين لفظاً معنوياً لأنه مثنى معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين.

ومنهم جماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس) من الملائكة ([مفرد][1]) ممتاز عن غيره (بعدد) من المكررات المذكورة[2].

(وقال الشاعر:

ولكنّمــا أهْلِــي بِــوَادٍ أنِيسُهُ ... ذِئابٌ تَبَغَّى النـاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ)

بيت من الطويل لساعدة[3] يرثي ابنه[4]، وقبله:

وَلَوْ أنّه إذْ كَان مَا حُمَّ واقعاً ... بجَانِبِ مَن يَحفَى وَمَنْ يَتَوَدَّدِ[5]

«حُمَّ» قُدِّرَ، و«يَحْفَى» يكرم[6]، يقول: لو كان ابني إذا أصابه ما قُدر له من الموت بجانب من يوده ويكرمه لكان أهون لِمَا بي، ولكنه بوادٍ ليس به أنيس مع الذباب[7]، وتبغي أصله: تبتغي[8]، يقال: تبغيته إذا طلبته، و«مثنى» و«موحد» نعتان للذئاب، أو خبران لمحذوف، أي: بعضها مثنى وبعضها موحد، وقيل بدلاً

---

(1) ساقط من (س).

(2) ابو طاهر هو: حمزة بن الحسن الأصفهاني، مؤرخ، أديب، من أهل أصفهان، وفي الفهرست لابنالنديم ص 267 «من أهل أصبهان»، وكذا في إنباه الرواة 1/ 370، كشف الظنون 1/ 168، 282، وهو فيه «حمزة بن حسين» وتابعه مؤلف هدية العارفين 5/ 336، وزاد عليه أنه حمزة بن حسين الدلال. صنف لعضد الدولة بن بويه كتاب «الخصائص والموازنة بين العربية والفارسية» وله من الكتب: كتاب أصبهان وأخبارها، وكتاب أنواع الدعاء، وكتاب الرسائل، وغيرها توفي سنة 360 هـ. انظر الأعلام 2/ 277.

(3) في (س) بزيادة: بن جؤية.

(4) في (س) بزيادة: أبا سفيان.

(5) في (س) بزيادة:

أرَى الـدهرَ لاَ يَبْقَـى عَلَـى حَدَثانِـه ... أبُـودُ بِـأطْرَافِ المَنَاعَـةِ جَعْلَـدُ

(6) في (س) بزيادة: ويرفق.

(7) في (س) بزيادة: والوحش، والأبود الأبد المتوحش والمناعة بلد، وجعلد غليظ.

(8) في (س) بزيادة: فحذف إحدى التائين.

وقيل بدلاً من ذئاب[1]، [وفيه ما مرَّ][2]، ومن أحكام هذه الألفاظ أن لا تقع إلاَّ حالاً أو صفة[3]، أو خبراً[4]، و[إن تلي][5] العوامل، وأمّا قوله:

ضربت خُماسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِي[6]

فقليل، [ومؤول][7] على حذف المفعول، أي: ضربتهم خماس و[أن لا تؤنث بالتاء][8]، وأن [لا تدخل][9] عليها «ال»؛ فلذلك رُدَّ قول الزمخشري: «فَلاَ يَنكح المثنى»[10].

(ولم يقولوا ثُلاث وخُماس، ويريدون ثمانية كما قال تعالى: ﴿ ثلاثةِ أيّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾[11] وللجهل بمواقع هذه الألفاظ) المعدولة (استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال:

أحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أحادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِي[12])

---

(1) انظر المقاصد النحوية 3/ 320.

(2) في (س): (وقد مرّ ردّه). اي: في آية النساء، حيث رُدَّ بأن البدل على نية تكرار العامل وهذه الألفاظ لا تلي العوامل.

(3) في (س) بزيادة: ... و«فاطر».

(4) في (س) بزيادة: كقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاة الليل مثنى مثنى».

(5) في (س): (وأن تلي)، وهو الصواب.

(6) صدر بيت من الوافر عجزه:

أدَارَ سُدَاسَ أنْ لاَ يَسْتَقِيمَا

(7) في (س): (او مؤوّل).

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) : (لا مدخل).

(10) انظر قول الزمخشري في الكشاف 1/ 498، وقد ردّه أبوحيان، انظر النهر الماد 2/ 15.

- وفي (س) بزيادة: وأن لا تؤنث بالتاء، وقد يجيء مضافة قليلاً، كقوله: بمثنى الزّواق والمترعات وبالجزر.

(11) البقرة: 196.

(12) والشاهد في «أم» فيه محتملة لأن تكون متصلة بتقدير الهمزة، ومحتملة لأن تكون منقطعة بتقدير مبتدأ بعدها.

تقدم شرحه في «أم»[1]، انتهى.

(وقال الزمخشري: «فإن قلتَ: الذي أطْلق)، اي: أبيح (للنكاح في الجمع أن يَجْمَعَ بين اثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فَوَجَبَ التكرير ليصيب كُلَّ ناكحٍ يريدُ الجمع)، [فاعل «يصيب»/ أو مفعوله فاعله أو مفعوله][2] قوله: (ما أراد من العدد الذي أُطْلِقَ 448/ أ له، كما تقول لجماعة: «اقْتَسِمُوا هذا المال) [وهو ألف درهم][3] (دِرهمَيْن دِرهمَيْن، وثلاثةً ثلاثةً، واربعةً أربعةً») انتصابها على الحال من «المال»، [مثل: «أعلمته النحو باباً باباً»، ومن قال:][4] على المصدرية[5]، أي: اقتساماً مُرَتَّباً هكذا مثل: قرأت الكتاب باباً باباً، [فَقَدْ وَهِمَ][6].

(وَلَوْ أفْرَدْتَ)، وقلت: اقْتَسِمُوا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة (لم يكن له معنى)، ولم يصحَّ جعل «درهمين» حالاً من «المال» الذي هو ألف درهم، بخلاف ما إذا كرّرْتَ، فإن القصد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام، وكذا الطيِّبات في حكم النكاح، قاله التفتازاني[7] (فإن قُلْتَ: فَلِمَ جَاءَ العَطفُ بالواو دُون [أو]؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور)، وهو «اقتسموا هذا المال» انتهى، (ولو جئت فيه بـ«أو» لأَعْلَمْتَ أنّه لا يَسُوغُ لهم أن يقتسموه إلاَّ على أحد أنواع القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعض القِسمة على تثنيةٍ، وبعضها على تثليث، وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّت عليه الواو، وتَحْرِيره: أن الواو دلَّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاءوا

---

(1) في (س) بزيادة: وقد وجّه هناك استعمالها للتقسيم.
- انظر فصل «أم» شاهد رقم (59).

(2) في (س): (بنصب «كل» على أنه مفعول «يصيب» فاعله...).

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) قاله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

(7) حاشية السعد على الكشاف ل 1/141.

مختلفين في تلك الأعداد، وإنْ شاءوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك. انتهى[1]) قال التفتازاني: وذلك؛ لأن «أو» لأحد الأمرين، أوْ الأمور لا غير، وإمّا الإباحة، وجواز الجمع في مثل: [الحسن أو ابن سيرين][2]، فإنه يكون بدليل من خارج فيكون أوْلَى بالجواز، وحاصله أن «أو» لأِحدَ الأمرين والحال بيان لكيفية الفعل، والقيد في الكلام يكون نفياً لما يقابله، فمعنى «أو» أن يكون الأقتسام على احد هذه الأنواع غير مجموع بين إثنين منها، ومعنى الواو أن يكون هذه الأنواع غير متجاوز إياها إلى ما فوقها، وهذا معنى قوله: «محظوراً عليهم ما وراء ذلك»، وفيه أشارة إلى دفْع ما ذهب إليه البعض من جواز التسع تمسّكاً بأن الواو للجمع، فيجوز الثتان والثلاث والأربع وهي تسع؛ وذلك لأن من نكح الخمس أوْ ما فوقها لم يحافظ على القيد – أعني كيفية النكاح – وهي كونه على هذا التعديد والتفصيل؛ بل جاوز إلى خماس وسداس[3]، وقال بعض المحققين: والحق أن لاَ تفاوت في فهم المقصود بين «أو» و«الواو»، فإنه [يلتفت][4] الذهن إلى اشتراط أن تكون جميع الأمة على نحو واحد في هذه الأقسام المجوَّزة، وإنما جيء بالواو؛ لأنه أقرب إلى التوزيع؛ لأن المستفيض فيه مقابلة [مجموع][5] بمجموع.

(وَأَبْلَغُ من هذه المقَالة في الفسادِ[6] قولُ من أثْبتَ وَاوُ الثمانية وجَعَل منها (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)[7]، وقد مضى في باب الواو وأنَّ ذلك لا حقيقة له[8]، واختلف فيه هنا)، [أي: الواو في «وثامنهم»][9].

---

(1) أي: كلام الزمخشري، انظر الكشاف 1/ 499.
(2) في (س): (جالس الحسن أو ابن سيرين) وهو الصواب كما في حاشية السعد على الكشاف.
(3) حاشية السعد على الكشاف ل 141/أ.
(4) في (س): (لا يلتفت).
(5) ساقط من (س).
(6) في (س) بزيادة: وهي قولهم أن الواو نائبة عن «أو».
(7) الكهف: 22.
(8) ذكر في باب الواو أن جماعة من الأدباء الحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المقرين كالثعلبي، انظر مبحث الواو مغني اللبيب 2/ 417.
(9) في (س): (أي: في الواو في قوله تعالى: (وثامنهم كلبهم)).

(فقيل: عاطفة خبراً[1] هو جملة) صفة خبراً»، وقيل: معترضة أوْ حالية[2] (على خبرٍ مفرد، والأصلُ: هُمْ سبعة وثامنهم كلبهم) هذا مخالف لقوله: [«في الواو»][3]، وقيل: لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هـم سـبعة[4]، فتأمّـل، (وقيل: للاستئناف والوقف على «سبعة»)، وكون الـواو للاسـتئناف – وإن كـان قليلاً – معروف عند أهل اللغة، ومورده في الأصل عطف المـضارع المرفـوع كمـا مـرّ[5]، وقـد يقـال لهـا: الـواو الزائـدة، حيـث لا تفيـد الجمـع ولاَ العطـف ولاَ الاعتراض.

(وإن في الكلام تقديراً لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: «سبعة» قيل: نَعَـمْ، وثامِنُهم كلبُهم، واتصل الكلامان[6]، ونظيره) في وقـوع قولـه تعـالى: (وثـامنهم كلبهم) غير معمول لقوله تعالى: (يقولـون) كمـا وقـع قولـه تعـالى: (وكـذلك يفعلون)[7] غير معمول لقوله تعالى: ((إنَّ الملوكَ إذا دخلوا قريـة أفـسدوها))[8] الآية، فإن (وَكَـذَلِكَ يَفْعَلُـونَ) لـيس مـن كلامهـا)، وفيـه خـلاف، وقـد جـزم الزمخشري بأن ذلك من كلام بلقيس[9] كما مرّ في الجملة الواقعة مفعولاً[10].

---

(1) في (س) بزيادة: (مفعول عاطفة، وقوله: ...).
(2) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.
(3) في (س): (في باب الواو).
(4) انظر ذلك في بحث الواو، مغني اللبيب 2/ 418، والبحر المحيط 6/ 110.
(5) في (س) بزيادة: في باب الواو.
(6) انظر البحر المحيط 6/ 110.
(7) النمل: 34.
(8) نفس الآية السابقة.
(9) الكشاف 3/ 369.
(10) في (س) بزيادة: من الباب الثاني.
- لم يذكر هذا في الجملة الواقعة مفعولاً، انظر مغني اللبيب 2/ 478.

(ويؤيِّدُه[1] أنه قد جاء في المقالتين الأوليين: (رَجْماً بِالغيب)[2] ولم يجيء مثله في هذه المقالة، فدلّ على مخالفتها لهما، فتكون صدقاً. ولا يُـرَدُّ ذلـك بقولـه تعالى: (مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ)[3] لأنه يمكن أن يكون المـرادُ مـا يَعْلَـمُ عِـدَّتَهُمْ أَوْ بِعِنِّهم قبل أنْ نتلُوها عليك إلاَّ قليل من أهلِ الكتاب الذي عرفوه من الكتب).

أراد بذلك دفع ما قاله ابن الحاجب: إن كونه استئنافاً من الله تعالى لاَ حكاية عـن المتنازعين يضعف من حيث إن الله قال: ما يعلمهـم إلا قلـيلا، فلـو جعلنـا قولـه تعالى: (وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) تصديقاً لمن قال: «سبعة» لوجب أن يكون العـالم بـذلك كثيراً، فإن أَخْبَارَ الله صِدْقٌ، فدلَّ على أنَّه لم يُصَدِّق أحد منهم، وإذا كـان كـذلك وجب أن تكونَ الجملُ كُلُّها متساويةً في المعنى، وقد تعذّر أن تكون الأخيرة وصْفاً لوجود الـواو منهـا فوجـب أن يكـون الجميـع كـذلك[4]، وحاصـل الـدفع منـع التساوي، وتقدير المضاف وتخصيص العالم بأهل الكتاب، لكن الأخيريـن خـلاف الظاهر.

(وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هُمُ الـذين قـالوا: «سـبعة» فينـدفع الإشكال أيضا) [بيان الإشكال][5] أن في قوله تعالى: (مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّـا قَلِيـلٌ) دراً على كون الواو في «وثامنهم» للاستئناف، وعلى كون الكلام تقريراً لكونهم سبعة على مـا فـصله ابـن الحاجـب[6]، ووجـه [الانـدفاع][7] أنـه إذا أريـد بالتعليـل بـ«القائلون» [هم][8] سـبعة لا يلـزم كـون العـالم بـذلك كـثيراً، (ولكنـه خـلاف الظاهر) يشعر بأن ما ذكره ليس كذلك، وليس كذلك، (وقيل: هي واو الحال، أوْ

---

(1) في (س) بزيادة: أي: يزيد كون قوله تعالى: «وثامنهم كلبهم» استئنافاً.
(2) الكهف: 22.
(3) آخر آية الكهف: 22.
(4) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب 1/ 128.
(5) في (س): (وذلك الإشكال).
(6) في (س) بزيادة: فيندفع الإشكال أيضاً... في قوله تعالى.
(7) في (س): (اندفاعه).
(8) في (س): (بانهم).

الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها، لتأكيد لُصُوقِ الموصوف بالصفة كـ«مررتُ برجلٍ ومعه سَيف»[1].

فأمَّا الواو الأولى) - يعني واو الثمانية - (فلا حقيقة لها، وقد مرَّ) في بحث الواو[2]، وأراد بذلك أن يخلص عن ورود التكرير، ومن قال[3]: إنه من تتمة قوله: وقيل: هي واو الحال، فلا يرد إنه تكرار[4]، فقد وَهِم، وغَفَلَ[5] عن قوله: (وأمَّا واو [الحال][6] فأين عامل الحال إنْ قدّرت: هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة؟) الظاهر سبعة[7]، (فإن قيل على/ التقدير الثاني: هو من باب (وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً)[8]، قلنا: العامل المعنوي لا يُحْذَفُ) قيل: الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في 448/ ب
قولك: زيدٌ قائماً، جواب لمن قال: من في الدار؟، أي:زيد فيها قائماً، لقوّة الدلالة على المحذوف[9]، وقد مرّ في فصل الواو أيضاً[10].

(ـ الثاني عَشَر: قولهم: «المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداولُه الفقهاء في محاوراتهم، والصواب: تقييده،) أي: تقييد الجواز (بالمسند إلى المؤنث المجازي، ويكون المسند[11] فِعْلاً [و][12] شبهه، ويكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو: «طَلَع الشمس» و«يَطْلَعُ الشمس» وَ«أطَالِعٌ الشمسُ»، و لا يجوز «هذا

---

(1) الكشاف 2/ 676.

(2) في (س) بزيادة: كما نبّه عليه آنفاً.

- وانظر ذلك في بحث الواو، مغني اللبيب 2/ 417.

(3) في (س) بزيادة: هذا الكلام.

(4) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) في (س) بزيادة: أيضاً.

(6) ساقط من الأصل، والتصويب من (س)، (ح).

(7) في (س) بزيادة: بدل ثلاثة.

(8) هود: 72.

(9) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 269.

(10) انظر ذلك في فصل الواو، مغني اللبيب 1/ 418.

(11) في (س) بزيادة: إلى مؤنث.

(12) في (س): (أو).

الشمس» ولاَ «هُو الشمس»، ولا «الشمس هذا» أوْ هُوَ»، فأمّا قوله تعالى: (هَـذَا رَبِّي)[1] فقال الزمخشري: لتذكير الخبر[2]، وأبوالبقاء: لأنه أراد هذا الكوكـبَ، أوْ الطَّالعَ، او الشخصَ، أوْ الضوءَ، أو الشيء، أوْ لأنَّ التانيث غير حقيقي[3].

(ولا يجوز في غير ضرورة «الشمس طَلَعَ»، خلافاً لابن كَيْسان، واحْتجَّ بقوله:

ولاَ أرْضَ أبْقَـلَ إبقالهــا[4])

عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين يَصِف سحابة وأرضاً، صدره:

فَـلاَ مُزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا

«مزنة» مبتدأ أو اسم «لا»[5]، و«ودَقَتْ» خبر المبتدأ، أو خبر «لاَ» أوْ نعت لِـ«مزنة»، والخبر محذوف، أي: موجودة وهـي الـسحابة البيـضاء، و«وَدَقَ المطـرُ» أي: قطـر[6]، و«أرض» اســم «لا»، و«أبقــل» خبرهــا، وأبقلـت الأرض خــرج بقلها[7]، (قال) أي: ابن كيسان (: وليس بالضرورة لِتَمَكُّنِه من أن يقول: «أبْقَلَت

---

(1) الأنعام: 76، 77، 78.

(2) قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وجه التذكير في قوله: «هذا ربي» والإشارة للشمس؟ قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد، كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومن كانت أمك»، انظر الكشاف 2/ 40.

(3) التبيان 1/ 381.

(4) عجز بيت لعامر بن جوين في شرح شواهد الإيضاح ص 339، وخزانة الأدب 1/ 63، والدرر 2/ 540، وشرح شواهد المغني 2/ 943، والكتاب 2/ 46، ولسان العرب (أ ر ض) 7/ 111، و(ب ق ل) 11/ 60، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 411، وشرح الأشموني 1/ 311، وشرح أبيات سيبويه 1/ 454، وشرح ابن عقيل 2/ 92، وشرح المفصل 5/ 94، وهمع الهوامع 3/ 333، ولسان العرب (خ ص ب) 1/ 357، واستشهد به على أن مجازي التأنيث تلزم التاء في الفعل المسند إلى ضميره، أي: ولا أرض أبقلت إبقالها.

(5) في (س) بزيادة: على إلغائها، أو إعمالها عمل ليس.

(6) في (س) بزيادة: و«ودقها» نصب على المصدر كإبقالها.

(7) في (س) بزيادة: و«ودقها» نصب على المصدر كإبقالها.

إبقالَها» بالنَّقل[1])، أي: بنقل كسر الهمزة إلى التاء، وحذف الهمزة، فلا ينكسر البيت حينئذٍ فلا تتحقق الضرورة، وهذا يدل على أن الضرورة عند ابن كيسان ما ذهب إليه[2] ابن مالك، لا مَا اختاره أبوحيان، كما مرّ في فصل «ال»[3].

(ورُدَّ بأنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقلٍ أو غيره)، قيل: جوابه أنَّ المنع المجرد غير مقبول عند المتأدبين، بل في النقليات مطلقاً[4]، قال السيوطي: رده السيرافي، وذكر ابن يسعون أنه روي بالتاء وبالنقل، وذكر ابن القواس: أنه رُوِيَ «ابقالها» بالرفع، فلا شاهد فيه حينئذٍ، وقيل: لا شاهد فيه على النصب أيضاً، [فإن تقدير:][5] ولا مكان أرض، فحذف المضاف[6]، فاعتبر في «أبقل» دون «ابقالها».

(الثالث عشر: قولهم: «ينوبُ بعضُ حروف الجرِّ عن بعض») تقدم هذا في الباء[7]، (وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحُهُ بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب») لتدل على قلة [النيابة][8] (وحينئذٍ يتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادَّعَوْا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نُسَلِّم أن هذا مما وَقَعَتْ فيه النيابة، ولو

---

(1) انظر قول ابن كيسان في الهمع 3/ 333 حيث قال: «يقاس عليه «على البيت الذي ذكره المصنف» لأن سيبويه حكى «قال فلانة»».

(2) في (س) بزيادة: الجمهور.

(3) لم يشترط ابن مالك الاضطرار، انظر شرح التسهيل 2/ 111، وأما أبوحيان فقد اشترط الاضطرار، قال في ارتشاف الضرب 4/ 377: «يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه...».

(4) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(5) في (س): (على ان يكون الأصل).

(6) انظر تخليص الشواهد 485، والمقاصد النحوية 2/ 466، وخزانة الأدب 1/ 461

- شرح شواهد المغني 2/ 944 حيث جاء فيه «ابن الغواص (بالصاد) في شرح ألفية ابن المعطي»، والصواب «القواس» بالقاف والسين كما في كشف الظنون 1/ 156.

- وابن القواس هو: عبدالعزيز بن جمعة بن زيد النحوي، المعروف بالقواس الموصلي. انظر كشف الظنون 1/ 156.

(7) انظر مبحث الباء، مغني اللبيب 1/ 129.

(8) في (س): (هذه النيابة).

صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررْتُ في زيد»، و«دخلتُ مـن عمـرو»، و«كتبْـتُ إلى القلم». على أن البصريين) علاوة على قوله: وتصحيحِه[1] (ومن تـابعهم يَـرَوْنَ في الأماكن التي ادُّعِيَتْ فيها النيابةُ أن الحرف باقٍ على معناه، وأنَّ العامل ضُـمِّنَ معنى/ عاملٍ متعدٍّ بذلك الحرف[2]؛ لأن التَجَوُّزَ في الفعل) أو شبهه (أسهل منه)، 449/ أ أي: من التجوّز (في الحرف) [حتى][3] أنكره [بعضهم][4] لعدم اسـتقلال الحـرف بالمفهومية.

(الرابع عشر: قـولُهم: «إنَّ النكـرة إذا أُعِيـدَتْ كانـت غـيرَ الأولى، وإذا أعيدت معرفةً، أو أُعيدت المعرفةُ معرفةً أو نكرة كان الثاني عَـيْنَ الأوّل»)، هـذا أحد القولين فيما إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة، وقال ابن الشجري: إنها غير الأول لا نفسه[5]، واختاره التفتازاني [في التلـويح][6]، فقـال: وتفـصيل ذلـك إن المذكور أوّلاً إمّا أن يكون نكرة أوْ معرفة، وعلى التقديرين إمَّـا أن يعـاد نكـرة أو معرفة فيصير أربعة أقسام. وحكمها أن ينظر إلى الثاني، فإن كان نكرة فهو مُغـاير للأول وإلاّ لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونـه معهـوداً سـابقاً في الـذكر، وإن كان معرفة فهـو الأول حـملاً لـه علـى المعهـود الـذي هـو الأصـل في الـلام والإضافة[7].

---

(1) في (س) بزيادة: بإدخال «قد» على «يشرب».

(2) في (س) بزيادة: كما نصّ بعضهم: شَرِبْنَ، في قوله: شربن بماء البحر. بمعنى روين.

(3) في (س): (وقد).

(4) في (س): (البعض).

(5) الأمالي الشجرية 2/ 325.

(6) في (س): (في تلويحه).

(7) شرح التلويح على التوضيح 1/ 102.

(وحَمَلُوا على ذلك ما رُوي «لن يَغْلِبَ عُسْر يُسْرَين»[1]، قال الزجّاج:) [في قوله تعالى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً)[2]] («ذَكَرَ العُسْر مع الألف ثم ثنّى ذِكْرَهُ، فصار المعنى: إنَّ مع العُسْر يُسْرَيْن»، انتهى[3].)

وفي تفسير البغوي قال أبوعلى الحسين بن يحي: تكلم الناس في الحديث فلم يحصل منه غير قولهم: إنَّ العسر معرفة، واليسر نكرة، فوجب أن يكون عسرٌ واحد ويسران، وهذا قول مدخول، فإن قول القائل: إنَّ مع الفارس سيفاً إنَّ مع الفارس سيفاً لا يوجب أن يكون الفارس واحد والسيف اثنين، بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعده الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة، وإنما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا، فأمَّا يسر الآخرة فدائمٌ غير زائل، أي: لا يجتمعان في الغلبة[4].

(ويشهد للصورتين الأولَيَيْن[5] أنك تقول: «اشتريت فرساً»[6] فيكون الثاني غير الأول، ولو قُلتَ: ثم بعْتُ الفرس، كان الثاني عين الأول).

(والرابع) هو إعادة المعرفة نكرة [والتذكير باعتبار القسم][7]، ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة، لأنه ذكر أولاً ما يشهد له، وهو ما حكاه عن الزجّاج، (قول الحماسي:

صَفَحْنَا عن بَنِي ذُهل ... وَقُلْنا: القومُ إخوانُ

(1) عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قال: «... لن يغلب عسر الدنيا يسرين» وقد انفرد به الإمام مالك من بين الكتب التسعة، انظر الموطأ باب «الترغيب في الجهاد» ص 272.

(2) - في (س) بزيادة: يعني في قوله تعالى: (فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً). الشرح: 5.

- ساقط من (س).

(3) معاني القرآن للزجّاج 5/ 341.

(4) في تفسير البغوي 4/ 503 «وقال ابوعلي الحسين ابن يحي بن نصر الجرجاني صاحب النظم: تكلم الناس في...» وانظر ذلك في حاشية الشمني 2/ 270.

(5) في (س) بزيادة: هما إعادة النكرة نكرة، وإعادة النكرة معرفة.

(6) في (س) بزيادة: ثم بعت فرساً. وهو الصواب.

(7) في (س): (وذكره على تأويل القسم).

عســى الأيـــام أن يَرْجَعْـــ ـــنَ قومــاً كالــذي كــانوا[1]

بيتان من الهزج، والثاني منهما مدرّج لِشَهْل بن شَيْبان الزِّمّاني[2] الملقّب بالفِنْد، «صفحنا» عَفَوْنا عن جُرمهم، وحقيقته أعْرَضْنا عَنْهُم وَوَلَيْنَاهُمْ صفحة أعناقنا فلم نُؤَاخِذْهُم بما كان منهم، ومعنى يَرْجِعْنَ قوماً كالـذي كـانوا يـردون أمرهم إلى الايتلاف كما كانوا عليه، أو كالذين كانوا، فحذفت النون تخفيفاً.

(وَيُشْكِلُ على ذلك أمور ثلاثة:

أحدها: أنَّ الظاهر في آية (ألم نشرح)[3] أن الجملة الثانية تكرار للأولى، كما تقول: «إنَّ لزيد داراً إنَّ لزيد داراً» وعلى هذا فالثانيـة/ عـين الأولى)، وقـد صرَّحوا بأنَّها غيرُ الأولى. 449/ ب

والثاني: أنَّ ابن مسعود قال: «لو كان العُسْر في جُحْرٍ لَطَلَبَهُ اليُسْرُ حتـى يدخلَ عليه، إنَّه لن يَغْلِبَ عسر يُسْرِيْن»[4] مع أن الآية في قراءته ومُصحفه مَـرَّةً

---

[1] البيتان للفند الزماني (شَهْلُ بـن شَـيبان) في أمـالي القـالي 1/ 260، وحماسـة البحتري ص 72، والحيـوان 6/415، وخزانة الأدب 3/ 399، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 32، وشرح شواهد المغني 2/ 944، ورواية البيت الأول في كتاب الحيوان، وحماسة البحتري:

كَفَفْنَـــا عـــن بـــني هنـــدٍ وقلنـــا القـــوم إخـــوانُ

والبيت الثاني في كتاب الحيوان:

عســـى الأيـــامُ تُـــرْجِعُهُم جميعـــاً كالـــذي كـــانوا

والشاهد في «القوم قوماً»، أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كان الثاني «قوماً» هو عين الأول «القوم».

[2] في (س) بزيادة: من شعراء الجاهلية.

وشهل بن شيبان هو: شهل بن شيبان بن زمَّان الحنفي، من بني بكر بن وائل، شاعر جاهلي، كان سيِّد بكر في زمانه، وفارسها وقائدها، شهد حرب بكر وتغلب توفي سنة 70 ق هـ.

انظر خزانة الأدب 3/ 179، والأعلام 3/ 402.

[3] الشرح: 1.

[4] انظر النص في الكشاف 4/ 776، وفي معاني القرآن للزجّاج 5/ 341، وفيه غير معزو إلى ابـن مسـعود، وفي الأمالي الشجرية 2/ 325 «قال ابن عباس رضوان الله عليه: لن يغلب عسر يسرين، وقد روى هـذا الكـلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

واحدة[1]) ظرف لخبر محذوف، أي: موجودة مرة واحدة، (فدلَّ على ما ادعيناه من التوكيد، وعلى أنه لم يستفد تكرُّر اليُسْر من تكرُّره، بل هو من غير ذلك، كان يكون فَهِمَهُ مما في التنكير من التفخيم) كأنه قيل: إن اليسر القليل المنقضي يسر لا يكتنه كنهه، (فتَأَوَّلَهُ بِيُسْرِ الدارين)، وذلك يُسْرَانِ في الحقيقة.

(الثالث: انَّ في التنزيل آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأوّل)، وهو انَّ النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، (قوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ)[2] الآية، (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)[3] ، والإله إله واحد سبحانه)، وجعل الطيبي هذه الآية مما يقصد التكرير، [قال][4]: وشرط هذه القاعدة أن لاَ يقصد التكرير.

(وعلى الثاني) وهو أن النكرة إذا أُعيدت معرفة كان الثاني عين الأول، (قوله تعالى: (فَلاَ جُنَاْحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ)[5] فإن الصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزَّوْجَيْن، والثاني عام) فلا يكون عين الأول، لأن المعنى من كون الثاني عين الأول أن يكون المراد به هو المراد بالأول، (ولهذا استُدِلَّ بها على استحباب كُلُّ صلح جائز.

ومثله: (زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَاب)[6]، والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث) وهو أن المعرفة إذا أُعِيدَتْ معرفة كانت عين الأول ((قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء)[7] فإن الملك الأول عام، والثاني خاص، (هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ)[8] فإن الأول العمل والثاني الثواب) فلا يكون

---

(1) انظر قراءة ابن مسعود في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص 176.
(2) الروم: 54.
(3) الزخرف: 84.
(4) ساقط من (س).
(5) النساء: 128.
(6) النحل: 88.
(7) آل عمران: 26.
(8) الرحمن: 60.

يكون عين الأول ((وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ))[1] فإن الأولى القاتلة والثانية المقتولة، وكذا بقية الآية، وعلى الرابع) وهو أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت عين الأولى ((يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً))[2] وقوله:

.. ..　　　إِذَا النَّـاسُ نَـاسٌ والزَّمَـانُ زَمَـانُ[3])

عجز بيت من الطويل آخر جزئه «فعولن»، قال السيوطي: أنشده صاحب الحماسة البصرية هكذا:

أَلاَ هَلْ إلى أَجْبَالِ سَلْمَى بِـذِي اللِّـوَى　　　لِـوَى الرَّمْـلِ مِـنْ قَبْـلِ المَمَـاتِ مَعَـادُ
بِـلاَدٌ بهـا كُنَّـا ونحـن نحبّـها　　　إِذَا النَّـاسُ نَـاسٌ والـبِلاَدُ بِـلاَدُ[4]

(فإن الثاني لو سَاوَى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، إنما هذا من باب قوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري[5])

[رجز لأبي النجم][6]، وبعده:

---

(1) المائدة: 45.

(2) النساء: 153.
- في (س) بزيادة: قوله تعالى (من السماء).

(3) عجز بيت لرجل من عادٍ في الأغاني 21/ 93، وبلا نسبة في الخصائص 3/ 337، والحماسة البصرية 3/ 1071، وشرح شواهد المغني 2/ 947، ولسان العرب (ا ن س) 6/ 11، والشاهد في «الناس الناس» فإن المعرفة « الناس » إذا اعيدت نكرة «ناس» كانت عين الأولى.

(4) شرح شواهد المغني 2/ 947، وانظر الحماسة البصرية 3/ 1071.

(5) لأبي النجم في ديوانه ص 106، وأمالي المرتضي 1/ 350، والخصائص 3/ 337، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد 2/ 241، وبلا نسبة في خزانة الأدب 1/ 118، 8/ 307، 9/ 415، وقد استشهد به على أن ما يستفاد من الخبر يجب أن لا يستفاد من الجزء الأول، فشعري مبتدأ خبره محذوف.

(6) في (س): (شطر مشهور من ارجوزة لأبي النجم).

لله دَرِّي مَــا أَحْــسَنَ صَــدْرِي   تَنَــامُ عَيْنِــي وَفُــؤَادِي يَــسْرِي

مَعَ الْعَفَارِيتِ بِأَرْضٍ قَفْرِ[1] فالعفاريت جمع عفريت، وهـو خبيـث الجـن، والمراد هنا الخيالات الفاسدة، [نُقل عن صاحب المطوّل][2] أنَّ «أنا» بإشباع فتحة النون ليكون مصراعاً [حسناً][3]، وهو مخالف للعروض[4].

(اي: وشعري/ لم يتغيّر عن حالته. 450/ أ

فإن أُدُّعِيَ أن القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرَّة مع عـدم القرينـة، فإمَّـا إنْ وُجِدَتْ قرينةٌ فالتعويل عليهـا) جـواب «أمـا» (سَـهُلَ الأمـر) جـواب «إن»، وفي التلويح[5] هذا هو الأصل عند الإطلاق، وخلوّ المقام عن القرائن، وإلاَّ فقد تُعـاد النكِرة نكِرة مع عدم المغايرة[6]، [كقوله تعالى: (وَهُـوَ الَّـذِي فِي الـسَّماء إِلَـه وفي الأرض إِلَهٌ)][7] وقد تُعاد معرفة[8] كقوله تعـالى: (هَـذَا كِتَـابٌ أَنزَلْنَـاهُ)[9] [إلى قوله:][10] (أَن تَقُولُواْ إِنَّمَـا أُنـزِلَ الْكِتَـابُ)[11]، وقـد تعـادُ المعرفـة [مـع عـدم المغايرة][12] كقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ

---

(1) في (س) بزيادة: الحس من الإحساس.
(2) في (س): (وفي بعض حواشي المطوّل نقل عن الشارح).
(3) ساقط من (س).
(4) نقله حلبي، كذا في هامش المخطوط، وليس في المطول ما نُسب إليه.
(5) في (س) بزيادة: اعلم أن المراد أن.
(6) في (س) بزيادة: ومنه باب التوكيد اللفظي.
(7) الزخرف: 84.
- ساقط من (س).
- وانظر شرح التلويح على التوضيح 1/ 103، وحاشية الشمني 2/ 270.
(8) في (س) بزيادة: على المغايرة.
(9) في (س): (ثم قال).
(10) في (س): (ثم قال).
(11) الأنعام: 157.
(12) في (س): (على المغايرة).

يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾[1] وقد تعاد نكرة [مع المغايرة][2] كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3].

(وفي الكشاف: «فإن قُلت: ما معنى «لنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ؟ قُلت: هذا حَمْلٌ على الظاهر، وبناءٌ على قُوَّة الرجاء[4]، وأنَّ موعد الله لا يُحْمَل إلاَّ على أبلغ ما يحتمله اللفظ[5])، يعني إن ذلك عمل بالظاهر، فإن ما في التنزيل يحتمل التكرير والاستئناف، [والثاني][6] راجح لما عُلم من فضل التأسيس على التأكيد، كيف؟ وكلام الله محمول على أبلغ الاحتمالين وأوفاهما، وبيَّن الاحتمالين بقوله: (والقولُ فيه أنَّ الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريراً للأولى كتكْرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾[7] لتقرير معناه في النفوس، كتكرير المفرد في نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وأنْ تكون الأولى عِدَةً بأنَّ العُسْرَ مرْدوف بِيُسْرٍ لاَ مَحَالة، والثانية عِدةٌ مُستأنفة بأنَّ العُسْرَ متبوع بِيُسْر، فهُما يُسْرَان على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسرُ واحداً، لأن اللام إن كانت فيه[8] للعهد، [وهو][9] العسر الذي كانوا فيه)، وهو حصة معينة من العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب، (فهو هُوَ)، أي: الثاني عين الأول، لأن حكمه [حكم][10] («زيد» في قولك: «إنَّ مع زيدٍ مالاً [إنَّ مع زيد

---

(1) أخطأ في نص الآية، والصواب «وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه...» المائدة: 50.

(2) في (س): (مع عدم المغايرة).

(3) الكهف: 110، الأنبياء: 108، فصلت: 6.

- وفي (س) بزيادة: ثم ذكر ما قاله الزمخشري سنداً لما أورده على قولهم: إن النكرة إذا أُعيدت كانت بمعنى الأولى، آه، فإنه لم يلتفت إليه بل وجه الكلام بتوجيه آخر، فقال:....

(4) في (س) بزيادة: وقوله.

(5) في (س) بزيادة: عطف تفسيري على قوله: «وبناءً على قوة الرجاء» وهو عمل بالظاهر، كذا يعني إن ما ذكروه عمل....

(6) ساقط من (س).

(7) المرسلات: 15.

(8) في (س) بزيادة: أي: في العسر الأولى.

(9) في (س): (في).

(10) ساقط من الأصل، والتوصويب من (س).

مالاً][1]، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل واحد فهو هو أيضاً)، [قال صدر الأفاضل:][2] اعلم أن اللام لنفس الإشارة، لكن الإشارة تقع تارة إلى فرد لمخاطبك به عهد، وأخرى إلى جنس، فمعنى اللام واحد على كل حال فاعرفه، وإنَّ غلط الناس فيه عظيم.

قال الطيبي: فإذن لا بُدَّ له من تقدم مشار إليه، فإذا جاء في الكلام ما يصلح أن يكون مشاراً إليه بأيِّ وجه كان تعيّن له. قال البزدوي: اعلم أن لام المعرفة للعهد، وهو أن تذكر شيئاً تعاوده، كقوله تعالى: (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[3]، أي: الذي ذكرته، فيكون الثاني هو الأول[4]، (وأمَّا اليُسر فَمُنَكَّرٌ مُتَنَاوِلٌ لبعض الجنس، فإذا كان اللام الثاني مُستأنفاً فقد تناولَ بعضاً غير البعض الأوَّل ويكون الأوَّلُ ما تيسَّر لَهُمْ من الفتوح في زَمَنِه عليه الصلاة والسلام، والثاني[5]: في أيّام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يُسرُ الدنيا ويُسر الآخرة، مثل: (هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ)[6] الظفر والثواب، انتهى. ملخصاً[7]، وقال بعضهم الحقُّ أنَّ في تعريف/ الأوَّل ما يُوجِبُ الاتحاد، وفي التنكير يقع 450/ أ الاحتمال)، أي: احتمال التعدد والاتحاد، (والقرينة تُعيِّن)، أي: التعدد (وبيانُها)، أي: بيان القرينة المعينة للتعدد (هنا أنّه عليه الصلاة السلام كان هو وأصحابه في عسر في الدنيا فوسَّع عليهم بالفتوح والغنائم)، الظاهر أن هذا مبني على ما قال البقاعي: أن هذه[8] مدنيّة عند ابن عباس رضي الله عنه[9]، فلا يرد ما قيل: إنها

---

(1) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 758.

(2) في (س): (قال صاحب التخيير).

(3) المزمل: 16.

(4) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي 1/ 128.

(5) في (س) بزيادة: ما تيسَّر.

(6) التوبة: 52.

(7) الكشاف 4/ 776، 777.

(8) في (س) بزيادة: السورة.

(9) لم يذكر البقاعي ما نسبه إليه الشارح في كتابه «نظم الدرر».

- والبقاعي هو: إبراهيم بن عمر بن حسن الرُباط الخرباوي البقاعي الشافعي، عالم أديب مفسر محدِّث ومؤرخ، من مؤلفاته «نظم الدرر في تناسب الآي والسور» في التفسير، و«الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل»، وغيرهما، توفي سنة 885 هـ.

انظر الضوء اللامع 1/ 101، وشذرات الذهب 7/ 339، وكشف الظنون 1/ 81، 86.

مكية بأسرها، ولم يتحقق الفتح والغنيمة عند نزوله فكيف تكون التوسعة بها قرينة تقطع احتمال الاتحاد؟ فتأمل.

(ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خيرٌ له من الأولى، فالتقدير: إنَّ مع العُسر في الدنيا يُسراً في الدنيا وإنَّ مع العُسر في الدنيا يُسراً في الآخرة؛ للقطع بأنه لا عُسْر عليه في الآخرة، فتحقَّقنا اتحاد العسر، وتيقَّنا أن له يسراً في الدنيا ويُسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها») قيل: لا ينبغي أن يعدّ هذا من الخطأ، لأنه مبني على أن قول سيبويه في المسألة صواب وقد ردّه بعد هذا[1]، وأجيب بأن المصنف ما ردّ قول سيبويه، وإنما ردّ ما استشهد له[2]، ولا يلزم منه ردّ قوله[3]، وكأن هذا المجيب غفل عن قول المصنف، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل.

(وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه[4]،) [قال الرضي:][5] «التزامهم اتحاد العامل في الحال، وصاحبها لا دليل لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي[6]».

(ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: «أعجبني وَجْهُ زَيْدٍ مبتسماً، وصوتُه قارئاً»، فإن صاحب الحال معمول للمضاف، أوْ لجار مقدّر، والحال منصوبة بالفعل)، وفيه إشارة إلى أنهم اختلفوا في عامل المضاف إليه، ورجح الأول بأنه لو كان جاراً مقدراً لكان

---

(1) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 270.

(2) في (س) بزيادة: به.

(3) المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 270.

(4) الكتاب 2/ 123، وفي المساعد 2/ 39 قال ابن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما اختاره تشبيهاً بالتمييز والمميز».

(5) في (س): (واختاره الرضي، لكنه حكاه عن المالكي حيث قال).

(6) شرح الرضي على الكافية 1/ 280.

«غلام زيد» نكرة كـ«غلام لزيد»، وقال السهيلي: العامل معنى الإضافة[1]، وردّه الرضي بأنه إن أراد بها كون الاسم مضافاً إليه، فهذا[2] المعنى المقتضي [والعامل بأنه يتقدم هو][3]، وإن أراد بالنسبة التي تبين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول، أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد[4].

(الثاني: قوله:

لِمَيَّـــة مُوحِـــشاً طَلَـــلُ[5])

تقدم شرحه في «إذا»[6].

(فصاحب الحال عند سيبويه النكرة[7]، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً، كما يقول الأخفش والكوفيون[8]) بناءً على عدم الاشتراط في عمل الظرف (والناصبُ للحال الاستقرارُ الذي تعلّق به الظرف.

---

(1) انظر قول السهيلي في شرح الرضي على الكافية 1/ 73.

(2) في (س) بزيادة: هو وهو الصواب.

(3) في شرح الرضي على الكافية «والعامل: ما به يتقدم المعنى المقتضي».

(4) شرح الرضي على الكافية 1/ 73.

- خلف هو: أبوالقاسم خلف بن يوسف بن فَرْتون بن الأربش الأندلسي الشنتريني، النحوي، كان إماماً في العربية واللغة، وله حظ من الفرائض، روَى عن أبي علي الغسانيّ وأبي الربيع الضرير وابن البادش، وكان من أهل الزهد، توفي سنة 532هـ. بغية الوعاة 1/ 557.

(5) عجز بيت من الوافر لكثير غزة، وقد تقدم تخريجه، والشاهد في «موحشاً» فإنه حال من الضمير المستتر في الظرف.

(6) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ: لعزة موحشاً طلل قديم، وهو صدر بيت من الوافر لكثير غزة أيضاً، والطاء فيه مطلقة، عجزه:

عَفَـــاهُ كُـــلُّ أسْـــحَمَ مُـــسْتَدِيم

- وانظر مغني اللبيب شاهد رقم (125).

(7) الكتاب 2/ 123.

(8) انظر قول الأخفش في شرح الرضي على الكافية 2/ 23.

والثالث: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[1]، فإن «أمة» حال من معمول «إنَّ» وهو «أمتكم» وناصِبُ الحال حرف التنبيه، أو اسم الإشارة، ومثله ﴿ إِنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً ﴾[2]، وقال:

هَا بَيِّنا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغِ لَـهُ[3] .. ..)

تقدم شرحه في الجهة الخامسة[4]، والشاهد في «بيِّنا» فإنه حال من المضاف إليه وهو النصح.

(العامل حَرْفُ التنبيه)، وعامل ذي الحال المضاف أو الجار المقدر.

(ولَكَ أنْ تقول: لاَ نُسَلِّم أن صاحب الحال «طَلَلُ»، بل ضميره المستتر في الظرف؛ لأن الحال حينئذٍ من المعرفة،) فيرجح كون «موحشاً» حالاً من المستتر في الظرف، (وأما جواب ابن خروف) عن تجويز كونه موحشاً حالاً من هـذا المستتر (بأنَّ الظرف إنما يتحمَّلُ الضمير إذا تأخر عن المبتدأ[5]) كما في[6] «زيد في الدار»[7]، وأمّا إذا تقدم عليه[8] «في الدّار زيد» فهو خَالٍ من الضمير عنده مع أن «زيداً» مبتدأ والظرف خبر (فمخالف لإطلاقهم) فإن النحاة لم يقيِّدوا تحمل الظرف للضمير بالتقديم، (ولقول أبي الفتح) عطف على «لإطلاقهم» (في:

---

(1) المؤمنون: 52، وانظر الأنبياء: 92.

(2) الأنعام: 153.

(3) صدر بيت من البسيط عجزه:

وَطَـعْ فَطَاعـةُ مُهْـدٍ نُـصْحَهُ رَشَـدُ

وقد تقدم تخريجه في الجهة الخامسة في باب الاستثناء، والشاهد في «بيِّناً» حيث جاء العامل فيه ما في حرف التنبية من معنى الفعل والعامل في صاحبها «النصح» الإضافة.

(4) انظر الجهة الخامسة باب الاستثناء، شاهد رقم (801).

(5) انظر قول ابن خروف في حاشية الشمني 2/ 270.

(6) في (س) بزيادة: إذا قيل.

(7) في (س) بزيادة: فإن فيه ضمير عائد إلى المبتدأ.

(8) في (س) بزيادة: كما إذا قيل.

.. .. عَلَيْـكِ وَرَحْمَـةُ اللهِ الـسَّلَامُ[1]

تقدم شرحه في واو العطف[2].

(إنَّ الأَوْلى حَملُه على العطف على ضمير الظرف لاَ علَى تقديم المعطوف[3] على المعطوف عليه[4]، وقد اعتُرِضَ) على أبي الفتح في قوله: إن عطف «رَحْمَةَ الله» على المستتر في «عليك» أوْلَى من عطفه على «السلام» (بأنه،) أي: ما ذهب إليه (تخلُّص من ضرورة،) وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه (بأخرى،) أي بضرورة أخرى، (وهي العطف) على الضمير[5] المستتر (مع عَدَم الفصل[6]،) ولم يُعْتَرض على أبي الفتح بعدم الضمير في «عَلَيْكَ» لِتقدمه على المبتدأ، [وذلك يدل][7] على أنَّ في الظرف ضميراً مستتراً مع تقدمه على المبتدأ، (وجوابه) [عن الاعتراض على أبي الفتح][8] (أن عدم الفصل أسهل،) يعني أنه لم يخلص من ضرورة إلى ضرورة مثلها، [بل إلى أخرى][9] أسهل منها، (لوُرُودِهِ في النثر كـ«مَرَرْتُ بِرَجل سَواءٍ») بالجر صفة «رجل»، أي: مُسْتَوٍ هو[10] (والعَدَمُ) عطف على[11] المستتر [في «سواء»][12] [كما مرَّ في «سواء»][13] (حتى قيل: إنه قياس.

(1) عجز بيت من الوافر صدره:

(2) انظر مغني اللبيب شاهد رقم (801).

(3) في (س) بزيادة: وهو رحمة الله.

(4) في (س) بزيادة: وهو السلام.
- انظر قول: أبي الفتح في الخصائص 2/ 386.

(5) في (س) بزيادة: المرفوع.

(6) انظر هذا الاعتراض في حاشية الشمني 2/ 271.

(7) في (س): (وعدم اعتراضهم بذلك يدل...).

(8) في (س): (عما اعترض به على أبي الفتح).
وبزيادة: من أنه تخلص من ضرورة تأخيره.

(9) في (س): (وإنما يخلص من ضرورة على ضرورة).

(10) في (س) بزيادة: وقوله.

(11) في (س) بزيادة: المرفوع.

(12) في (س): (فيه).
وبزيادة: وذلك ليس بممتنع.

(13) ساقط من (س).

(وأمّا جواب ابن مالك بأنّ الحَمْلَ على «طلل» أولَى[1] لأنه ظاهر،) وجعل ذي الحال الاسم الظاهر أوْلَى من جعله ضمير ذلك الاسم، [وردّه][2] المصنف بقوله: (فإنّما يصحُّ لو سَاوَى الظاهر والمضمر في التعريف،) بأن كان الظاهر معرفة كالمضمر، وأمّا إذا كان نكرة [فالعكس أوْلَى لأنّ الأصل في ذي الحال أن يكون معرفة][3]، (وأمّا البواقي[4] فاتحاد العامل فيها موجود) [يعني][5] تقديراً (إذِ المعنى: أشير إلى أمّتكم، وإلى صراطي، وتنبَّهْ لصريح النُّصْحِ بَيِّناً.

وأمّا مسألة المضاف إليه فصلاحيّة المضاف فيهما للسقوط جَعَل) الأوْلى «جعلت» (المضاف [إليه][6]، كأنه معمول للفعل، وعلى هذا،) أي: على ما ذكرناه من اتحاد العامل في الأكثر، ومن حكم الاتحاد في البعض، (فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقاً أو تقديراً،) فقد تحقق اشتراط الاتحاد، وحقيقة قول القائلين به، [وعلى هذا لا يكون ما ذهب][7] إليه القوم من وجوب اتحاد العامل وصاحبها خلاف الصواب، وخلاف/ مذهب سيبويه. 451/ أ

(السادس عشر: قولهم: «يُغلَّبُ المؤنّثُ على المذكّر في مسألتين»:

إحداهما: ضَبُعَان في تثنية «ضَبُعَ»[8] للمؤنث، وضِبْعَان) [كسِرْحان][9] (للمذكر؛ إذ لم يقولوا ضبعتان) بتغليب المذكر على المؤنث فراراً من اجتماع

---

(1) قال الشمني: «يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم: لا نُسلّم أنّ صاحب الحال «طَلَلٌ» بل هو ضميره المستتر في الظرف بأنّ جَعْلَ صاحب الحال «طلل» أوْلَى من جعله الضمير المستتر في الظرف، لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك المستتر في الاسم»، انظر حاشية الشمني 2/ 271، وشرح التسهيل 2/ 355.

(2) في (س): (ودفعه).

(3) في (س): (فجعل ذي الحال ضمير الاسم أولى، لكونه معرفة كما هو الأصل في صاحب الحال).

(4) في (س) بزيادة: أي: بواقي الأمثلة المذكورة هنا قوله: لمية موحشاً طلل.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (فيرد النقض على المصنف بأن ما ادّعَاهُ من أنّ مَا ذَهَبَ).

(8) في (س) بزيادة: بضم الباء وسكونها.

(9) في (س): (وزان سندان).

الزوائد، كذا قيل في جَمْعِه: «ضِبَاع» [دون ضباعين][1]، بناء على أنَّ الضَّبُع عند بعض أهل اللغة مخصوص بالمؤنث، وضِبْعان بالمذكر[2]، وحكى ابن الأنباري أن الضبع يطلق على الأنثى والذكر[3]، وكذا حكاه ابن هشام الخضراوي عن المبرد، فلا تغليب حينئذٍ.

(والثانية: التَّأرِيخُ، فإنهم أرَّخُوا بالليالي دون الأيام).

التأريخ: ذكر عدد ما مَضَى من أيّام الشهر ولياليه، فإنْ ذَكَر الأيام فقط، نحو: فعلت هذا الثلاث أيام خلوْن من [أيام][4] الشهر لم يجز التاء في العدد لأن اليوم مذكر، وكذا إن ذَكَر اللَّيالي فقط، [وكذا][5] إنْ ذِكَر اليوم والليلة[6] [أوْ لم يذكر][7]، كقوله:

فطافت[8] بين يوم وليلة ....

وقولك: أقام فلان خمساً، ذكره الرضي[9].

---

(1) في (س): (ولم يقل: ضباعين).

(2) هذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 271، وانظر لسان العرب (ض ب ع) 8/ 217.

(3) انظر قول ابن الأنباري في حاشية الدسوقي على المغني 3/ 476.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: عرى اللفظ على التأنيث.

(7) في (س) ذكره بعد البيت، ففي النص تقديم وتأخير.

(8) في (س) بزيادة: ثلاثاً، وهو الصواب كما سيأتي في الشاهد القادم.

(9) شرح الرضي على الكافية 3/ 311.

- والبيت من الطويل عجزه:

وكان النكير أن تطوف وتجأرا

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه، وأدب الكتاب ص 275، وخزانة الأدب 7/ 380، والكتاب 3/ 563، والشاهد في «ثلاثاً» حيث لم يذكر معها تاء التأنيث مع أنه ذكر معها اليوم والليلة.

(ذكر ذلك الزجاجي[1]) أبوالقاسم، قال في الجمل: وليس في العربية موضع يغلّب فيه المؤنث على المذكر إلاَّ في باب التاريخ وأمَّا سوى هذا فإنه يغلّب فيه المذكر على المؤنث[2].

(وجماعة) منهم الحريري[3] (وهو سَهْوٌ، فإنَّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فَيَجْري حُكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليلُ والنهار،) هذا مُسَلَّم إنْ أراد في الوجود، لكنّه لا يفيد، لأنَّ المراد بالاجتماع في التغليب الاجتماع في الحكم، وأراده المتكلم لدلالة اللفظ الواقع فيه التغليب عليهما، (ولاَ هُنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما [عن الآخر][4]، وإنما أرَّخَتِ العربُ بالليالي لِسَبْقِها، إذ كانت أشْهُرُهُم قمرية)، الظاهر شهورهم قمرية[5] (والقمَرُ إنما يطلع ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة قولك: «كتبتُه لثلاثٍ بين يوم وليلة»[6]، وضابطُها أن يكون معنا عدد مُمَيِّزُ لمذكرٍ ومؤنث كلاهما مما لاَ يَعْقِل، وفُصِلاً من العدد بكلمة «بين» قال:

فَطَافَتْ ثلاثاً بين يوم وليلة[7] .. ..)

صدر بيت من الطويل عجزه:

---

(1) في حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 3/ 476 قال: «ذكر ذلك الجرجاني»، وأشار إلى انه في نسخة الزجاجي، والصواب ما ذكره ابن هشام والدليل على ذلك أن الكلام موجود في الجمل 145، ونسبه إليه أبو حيان في الارتشاف 2/ 474، وابن هشام في شرح الجمل 227، وابن عقيل في المساعد 2/ 93. وانظر المخصص 17/ 115.

(2) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور «الشرح الكبير» 2/ 78.

(3) درة الغواص ص 88، 89.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: لقوله تعالى: (إنَّ عدة الشهور).

(6) في (س) بزيادة: ومنه قوله: خطَّ هذا الكتاب في يوم السبت لثلاث خلوْن من رمضان.

(7) تقدم تخريجه.

وكان النَّكير أن تضيف وئجْأرا[1]

وهذا الضابط ليس بتـام؛ لانتقاضـه بنحـو: «اشْـتَريتُ عـشرة بَـيْن عَبْـدٍ وَأَمَة»، و«رأيْتُ خمسة عشر من النُّـوق والجمـال» فـإن الغلبـة للتـذكير كمـا قـال الرضي[2]، لأن التغليب يقع بدونه، نحو: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)[3]، فإن المراد عـشرة أيـام بليـاليهن، لكـن أُنِّثَ لتغليب الليالي، وَأُجيب بأنَّ هذا الضابط إنما هو لتغليب اللّيالي في التـأريخ، لاَ لتغليب الليالي علـى الأيـام مطلقـاً، ولهـذا [يعلـم][4] أنـه لاَ [اختـصاص][5] تغليب المؤنث على المذكر بالمسألتين[6] كما يُوهم قـولهم: «وقـد غُلِّـبَ المؤنـث في مواضع أُخَر منها:

«المَرْوَتَان» للصفا والمروة، قال ابن/ دريد:

451/ ب

ثُمَّـتَ طَـافَ وَانْثَنَـى مُسْتَـسْلِماً   ثُمَّـتَ جَـاءَ الْمَـرْوَتَيْنِ فَـسَعَا[7]

ومنها «بنات عرس» في ابن عرس، فإن مـا أُضِـيف إلى غـير الأناسـي لا يُجمع على بنين إلاَّ شذوذاً، كـ«بَني نَعْشٍ» في بنات نعش[8]، ومنها: «أمّـاتٌ» لِـلأم والأب، ومنها: «الثَّيِّبان» للمرأة والرجل علـى أن الثيـب لا يقـال لرجـل كمـا في

---

(1) في (س) بزيادة: ثم.
(2) شرح الرضي على الكافية 3/ 310.
(3) البقرة: 234.
(4) في (س): (علم).
(5) في (س): (يختص).
(6) المجيب للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 271.
(7) البيت لابن دريد في شرح مقصورته للخطيب التبريزي ص 51، والشاهد في «المروتين» حيث غلب المؤنث على المذكر «الصفا».
(8) في (س) بزيادة: كما في شرح الدرة.

في القاموس[1]، ومنها باب العطف، نحو: «قامت هند وزيد»[2]، ومنها: قوله عليه الصلاة والسلام: «حُبِّبَ إليَّ من دينكم ثلاث: النساء والطيب، وقرة عيني في الصلاة»[3]، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل تغليب [مؤنث عاقل على مذكر غير عاقل][4]، ومن اللطائف الأدبية هنا قول الأصفهاني:

هَاتِيكَ حبيبتي أَزْدَهَتْني طيباً ... أَوْسَعْتُ بها ابن هاني تكذيباً
لَوْ أَمْعَنَتْ النُّحاة فيها نظراً ... لم تدع للمذكر التغليبا[5]

وقول الشهاب المصري:

لحا اللهُ الزمان فَقَدْ تَعَدَّي ... وَأَخْطَأَ فعله خفظاً ورفعاً
يُغَلِّبُ غَيْرَ ذِي عَقلٍ عَلَى مَنْ ... زَكَا عَقْلاً إِذَا مَا زَادَ جَمعاً[6]

(السابع عَشَر: قولهم في نحو: ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض ﴾[7]: إنَّ السموات مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأنَّ المفعولَ المطلق ما يقع

---

(1) جاء في القاموس المحيط (ث ي ب) 1/ 44 «والثَّيِّب المرأة فارقت زوجها أوْ دُخل بها، والرجلُ دُخل به، أوْ لأ يقال للرجل إلاَّ في قولك: وَلَدُ الثيبين...».

(2) في (س) بزيادة: وقوله تعالى: ﴿ وجمع الشمس والقمر ﴾ قال الكسائي: أي: النوران، ذكره الحلبي.

(3) أخرجه أحمد في مسنده 4/ /330 ونص الحديث جاء بثلاث روايات «حُبِّبَ إليَّ من الدنيا النساء والطيب وجُعِلَ قرة عيني في الصلاة»، وعن ابن أنس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن مما حُبِّبَ إليَّ من الدنيا النساء والطيب وجُعِلَ قرة عيني في الصلاة»، وعن أنس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «... وجعلت...».

وأخرجه النسائي في سننه في باب «حب النساء» عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حُبِّبَ إليَّ النساء والطيب وجُعِلَت قُرّة عيني في الصلاة».

(4) في (س): (الفعل على التذكير).

(5) البيتان من الطويل للأصفهاني في درة الغواص وشرحها وحواشيها ص 311.

وابن هانئ هو: أبونواس.

(6) البيتان من الطويل للشهاب المصري في درة الغواص وشرحها وحواشيها ص 311.

(7) العنكبوت: 44.

عليه اسم المفعول بلا قيد، كقولك: «ضربتُ ضرباً»، والمفعول به لاَ يَقع عليه إلاَّ مقيداً بقولك: «به» كـ«ضربتُ زيداً»، وأنت لو قلتَ: «السموات» مفعول كما تقول: «الضربُ» مفعولُ كان صحيحاً، ولو قلت: «السموات» مفعول به، كما تقول «زيد» مفعول به لم يَصح).

قيل: هذه دعوى بلا دليل، وهي مبنية على أن «السموات» في المثال مفعول مطلق، وهو ممنوع[1].

([وقد يُعارضُ هذا بأن يُصاغ لنحو: «السموات» في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك مختصٌّ بالمفعول به][2]).

(إيضاح آخر:) [مبتدأ محذوف الخبر، أي: عندي][3] (المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عَمِل فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعلُ به فِعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العاملُ فيه هو فِعلُ إيجاده.) قيل هذا من النمط الأول، أيُّ دليل يدلُّ على ذلك؟[4].

(1) قائله الدماميني، ذكر ذلك الدسوقي، انظر حاشية الدسوقي على المغنى 3/ 477.

(2) ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 760.

(3) في (س): (مبتدأ خبره محذوف، مثل: عندي).

(4) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(والذي غَرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لاَ الذّوات، فتوهَّمُوا أن المفعول المطلق لا يكون إلاَّ حَدَثاً، ولو مَثّلوا بأفعال الله عز وجل، لظهر لهم أنه لا يختصُّ بذلك، لأنَّ الله تعالى مُوجد الأفعال والذوات جميعاً، لاَ مُوجِدَ لهما في الحقيقة سواه سبحانه،) فَفِعلُ العبد مُستندٌ إلى الله تعالى من جهة الإيجاد، وإلى العبد من جهة الكسب، وتحقيقه أنَّ صرْفَ العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كَسْبٌ، وَإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدورُ الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففعل العبد مقدوراً اللهِ تعالى إيجاداً ومقدوراً لعبد كسباً[1].

(وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني) يعني عبد القاهر، فإنه أوْرد على من قال: إن السموات مفعول به: إن المفعول به عبارة عما كان موجوداً، فأوجد/ 452 / أ الفاعل فيه شيئاً آخر مثل: الضرب في «ضربتُ زيداً»، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، بل عدماً محضاً، والفاعل يُوجِده ويُخرِجُه من العدم، والسموات في المثال إنما كان عَدَماً محضاً، فأخرجه الله تعالى من العدم إلى الوجود، كذا في الأشباه[2].

(وابن الحاجب في أماليه)، فإنه قال: من قال إن الخلقَ هو المخلوق وجبَ أن يقول: إن السموات مفعول مطلق لبيان النوع، مثل: «قَعَدْتُ القُرْفُصَاء»، ومن قال:

إن المخلوق غيرُ الخلق، وإنما هو متعلّق الخلق وَجَبَ أن يقول: إنها مفعول به[3]، لكنه غير مستقيم، لأنّه لا يخلو أن يكون الخلق متعلّق قديماً أو

---

(1) في (س) بزيادة: كذا قيل.
وهذا القول للشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 271.

(2) انظر قول الجرجاني في الأشباه والنظائر 7/ 140، قال السيوطي: « وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام، ويقال: إنه مذهب الرماني أيضاً».

(3) في (س) بزيادة: مثله في «ضربت زيداً».

مخلوقاً، [فكونه مخلوقاً باطل؛ للزوم التسلسل، وكذا كونه قديماً][1] باطل، [لأنّه][2] يجب انْ يكون متعلق معه، إذ خلق فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزليّة[3]، [فثبت أن الخلق هو المخلوق][4]، وإنما جاء الوهم لهم من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلاّ وهو غير جسم، فتوهموا أن لا مصدر إلاّ ذلك، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها، ورأوا تعلق الفعل بها فحملوها علة المفعول به، ولو نظروا حقَّ النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض فنسبتها إلى خلقه واحدة[5].

(وكذا البحث في «أنْشَأتُ كِتَاباً»، و«عَمِلَ فُلاَنٌ خَيْراً»، و(آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)[6].

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملةً، وجعل من ذلك، نحو: «قال زيد: عمرو منطلق» وقد مضى ردُّه) في الجملة الواقعة مفعولاً، حيث قال: ولصواب أنها مفعول به، إذ يصحُّ أن يُخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن «زيد» في «ضربت زيداً» بأنه مضروب[7].

(وزعم أيضاً في: «أنْبَأتُ زيداً عمراً فاضلاً» انَّ الأول مفعولٌ به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبأ.

قال: بخلاف الثاني والثالث في: «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسُه[8]، وهذا خطأ، بل هما)، أي: الثاني والثالث في «أنبات

---

(1) في (س): (فإن كان مخلوقاً تسلسل فكان باطلاً، وإن كان قديماً فباطل أيضاً).
(2) في (س): (إذ).
(3) في (س) بزيادة: وهو باطل.
(4) ساقط من (س).
(5) أمالي ابن الحاجب 2/ 703.
(6) البقرة: 25.
(7) شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 49، وانظر ما تقدم في الجملة الواقعة مفعولاً.
(8) انظر شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 49.

زيداً عمراً فاضلاً» (أيضاً)، أي: مثل ما في: «عَلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» (مُنْبَأ بهما، لا نفس النبأ، وهذا الذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظرُ الصحيح.

الثامن عشر: قولهم إنَّ «كاد»: «اثباتُها نفي، ونفيها إثبات»[1]، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعله، وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه أنه فعله»؛ ولهذا خُطِّئَ قول ذي الرمّة:

إذا غيَّرَ الْهَجْرُ الْمحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسَ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّة يَبْرَحُ[2]

(دليل الأول: (وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ)[3]، وقوله:

كَادَتِ النفسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْه) مُذْ ثوى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[4]

بيت من الخفيف[5]، «فاظت» بالظاء جائز عند الجميع إلاَّ الأصمعي، فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس، بل يقول:/ فاظ الرجل بالظاء، وفاضت نفسه بالضاد[6]. 452 / ب

---

(1) انظر تفصيل هذه المسالة وردّه في شرح الرضي على الكافية 4/ 223-224.

(2) بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص 78، ودلائل الإعجاز ص 275، ورواية الديوان ودلائل الإعجاز: إذا غير النأي...، والشاهد في «لم يكد» فإنه قد جرى في العرف أن يقال «لم يكد يفعل» في فِعل قد فُعل فلما كان مجيء النفي في «كاد» على هذا السبيل تُوهم أن الشاعر قد زعم أن الهوى قد برح.

والذي خطّأ ذي الرمّة هو ابن شُبْرُمَة، ذكر ذلك الجرجاني في دلائل الإعجاز ص 275.

(3) الإسراء: 73.

(4) البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص 604، واوضح المسالك 1/ 315، وخزانة الأدب 9/ 351، وشرح الأشموني 1/ 218، وشرح شواهد المغني 2/ 948، وشرح ابن عقيل 1/ 330، ولسان العرب (ن ف س) 6/ 234، (ف ي ظ) 7/ 454، والشاهد في «كادت» حيث جاءت ومعناها النفي.

(5) في (س) بزيادة: تفيض من «فاضت نفسه» بالضاد، قال الجرجاني: «فاظت نفسه» بالظاد جائز...

(6) انظر قول الأصمعي في أدب الكاتب ص 604.

وقال ابن بري: المجوّز «فاظت نفسه» بالظاء يحتجّ بهذا البيت، وقال أبوزيد وأبوعبيدة: «فاظت نفسه» بالظاء لغة قيس، وبالضاد لغة تميم، ذكره العيني[1].

وضمير «عليه» للميت[2]، و«الرَّيْطة»[3] كـ«تمرة» الملأة إذا كان قطعة واحدة، و«البرود» جمع برد [من الثياب][4].

(ودليل الثاني (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون)[5])، لقوله تعالى: (فذبحوها) إذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه.

(وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري) أحمد بن سليمان أديب معَرّة النعمان[6] (لغزاً، فقال:

أنَحْوِيُّ هذا العَصْر مَا هِيَ لفظة ... جَرَت في لِسَانِي جُرْهُم وثَمُودِ

إذا استُعْمِلَت في صورة الجَحْدِ أُثبتت ... وإن أُثْبِتَتْ قامتْ مَقَامَ جُحُودِ[7]

بيتان من الطويل، فالهمزة للنداء، و«نحوي»[8] منادى مضاف، و«ما»

---

(1) انظر شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني 1/ 218.

(2) في (س) بزيادة: المرثى.

(3) في (س) بزيادة: بفتح الراء.

(4) في (س): (الكفن يكون منهما).

(5) البقرة: 71.- وفي (س) بزيادة: وإنما كان للإثبات لئلاً يكون منافياً...

(6) تقدمت ترجمته.

(7) انظر هذا اللغز في كتاب الطراز في الألغاز للإمام السيوطي ص 45، وفيه قد قال السيوطي بعد أن ذكر هذا اللغز: وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله:

نعم هي كاد المرء أن يَرِدَ الحمى ... فتأتي لإثبات بنفي ورود

وفي عكسها ما كاد أن يَرِدَ الحِمَى ... فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

(8) في (س) بزيادة: منسوب إلى النحو منصوب على أنه....

استفهامية مبتدأ خبرها «هي»، و«لفظة» خبر ثان[1]، و«جُرْهُم» و«ثمود» قبيلتان[2]، والمراد بيان كثرة استعمال تلك [اللفظ][3]، (والصواب أنَّ حكمها حُكمُ سائر الأفعال في أنَّ نفْيَها نفيٌ وإثباتها إثْبَات)، والمقصود بالنفي غير وقوع الفعل، كقوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[4]، أوْ عدمه وعدم مقارنته، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[5].

(وبيانه: أنَّ معناها المقاربة، ولا شكَّ أنَّ معنى «كاد يفعَلُ»: قَارَبَ الفِعْلَ، وأنَّ معنى: «ما كاد يفعل»: مَا قَارَبَ الفعْلُ، فخبرها منفي دائماً،) قيل: ليس الأمر كما زعمه المصنف، بل هو خطأ، لأن نفيها قد لا يكون نفياً؛ بل استبطاً، صرّح به الزمخشري في آية البقرة، وسبقه عبدالقاهر في دلائل الإعجاز إلى هذا المعنى[6]، وبهذا يتضح عندك أن منشأ قوله: (أمَّا إذا كانت منفية فواضحُ،) خفاء المعنى المذكور عنده، وإن [تعليله][7] بقوله: (لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل) غير تام، لأن مبناه على تعين نفي المقاربة، وقد عرفت أنه غير متعيِّن، ثم إنّ قوله: (ودليله: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[8]، ولهذا كان أبْلَغَ من أن يُقال: «لم يَرَها»، لأن مَن لم يَرَ قد يُقاربُ الرؤية) منظور فيه، لأنه إنما يصلح دليلاً على استعمالها منفية في نفي المقاربة على تعيين ذلك المعنى حينئذٍ؛ إذ لا يلزم من ثبوت الأوّل بثبوت الثاني، وفيه[9] [أن المصنف أشار إلى

---

(1) في (س) بزيادة: ويروى كلمة بدل لفظة.

(2) ثمود قبيلة من العرب الأولى وهم قوم صالح عليه السلام، وجرهم حي من اليمن وهم أصهار اسماعيل عليه السلام، وهو جرهم بن قحطان أخو يعرب. انظر أسماء القبائل وأنسابها ص74،57.

(3) في (س): (الكلمة).

(4) البقرة: 71.

(5) النور: 40.

(6) قاله ابن جمال باشا في رسالته المعروفة بوضع «كاد» كذا في هامش المخطوط.

وانظر الكشاف 1/ 180، ودلائل الإعجاز ص 276.

(7) في (س): (التعليلية).

(8) النور: 40.

(9) في (س) بزيادة: انه كيف يخفي على المصنف معنى الاستبطاء الذي ذكره الشيخان وكتابهما نصب عينه لا سيما الكشاف، ولا شك في ظهور هذا المعنى في صورة المنفي في «كاد».

هذا المعنى بقوله][1]: فالجواب إنه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر[2]، انتهى. إذ ليس هذا إلا التعبير عن معنى الاستبطاء، (وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأنَّ الإخبار[3] يُقرِّب الشيء يقتضي عُرفاً عَدَم حصوله)، وهو الانتفاء، (وإلاَّ)، أي: وإن لم يقتض عدم حصول الخبر، (لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله،) لأن العدم إذا ارتفع حصل الوجود؛ (إذ لا يَحْسُنُ في العُرف أن يقال لمن صَلَّى: « قَارَب الصلاة » وإن كان[4] ما صلَّى حتى قَاربَ الصلاة[5])، بأن يتوضّأ ويذهب إلى المسجد، [فَـ][6] «حتى» غاية لقوله: لا يحسن[7].

(ولا فرقَ فيما ذكرناه بين «كاد» و«يكاد»، فإنْ أُورِدَ على ذلك)، [أي: كون][8] خبرها منفياً دائماً، ((وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون)[9]) [فإن مضمون الخبر هنا ثابت][10] بدليل/ قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا)[11]، (مع أنّهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: (فذبحوها))، قيل: لم يُصِبْ فيه؛ إذ ليس المراد بالفعل الذبح نفسه، وإلاّ لقيل: «وما كادوا يذبحون»؛ إذ لا نكته في العدول عن الظاهر إلى ما فيه من الإطناب؛ إذ تقدير الكلام على ما ذكروا: «ما كادوا يفعلون الذبح»؛ بل مقدمات الذبح ومنع بأن النكتة في العدول [الخلاص][12] عن التكرار، وإنه لا فرق بين «وما كادوا يفعلون»، و«وما كادوا يذبحون» في الإطناب وعدمه، فتأمل[13]. 1 / 453

(1) في (س): (وقد أورده بقوله).
(2) في (س) بزيادة: فإنهم كانوا أولاً بُعَدَاء من ذبحها.
(3) في (س) بزيادة: أي: فوجه كونها دلالة على انتفاء الخبر انَّ الإخبار.
(4) في (س) بزيادة: أي: ذلك الشخص.
(5) في (س) بزيادة: مثل.
(6) في (س): و.
(7) في (س) بزيادة: في العرف.
(8) في (س): (أي: على قوله).
(9) البقرة: 71.
(10) في (س): (فإن خبر «كاد» وهو «يفعلون» مضمونه ثابت).
(11) في (س) بزيادة: فانتقض قوله: فخبرها منفي دائماً.
(12) في (س): (الخلوص).
(13) قائله كمال باشا زاده، كذا في هامش المخطوط.

(فالجواب أنّه عن حالهم في أوّل الأمر، فإنهم كانوا أوّلاً بُعَداء من ذبحها بدليل ما تُلِيَ علينا من تَعَنُّتِهم وتكرُّر سؤالهم، ولمّا كثُرَ استعمال مثل هذا فيمن انْتَفَتْ عنه مُقاربَة الفِعل أوّلاً ثم فِعْلُه بعد ذلك تُوهِّم من تَوَهَّم أنَّ هذا الفعل بعينه هو الدالّ على حصول الفعل، وليس كذلك، وإنما فُهِمَ حصول الفعل من دليلٍ آخرَ كما فُهِمَ من الآية من قوله تعالى: (فذبحوها).

التاسع عشر: قولهم في السِّين وسوف: «حَرْفُ تنفيس» والأحسَنُ حرف استقبال؛ لأنّه أوْضَح)، [هذا مخالف لعقد الباب كما لا يخفى على أولِي الألباب][1]، (ومضى التنفيس التوسيع[2]، فإنَّ هذا الحرفَ ينقل الفعلَ عن الزمن الضيق – وهو الحال – إلى الزمنِ الواسع، وهو المستقبل.

وههنا تنبيهان

أحدهما: أنَّ الزمخشري قال في: (أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُم اللهُ)[3]: «إنَّ السين مُفيدةٌ وُجودَ الرحمةِ لاَ مُحَالَةَ، فهيَ مؤكِّدة للوعْد[4]»، واعترضَه [بعض][5] الفضلاء بأن وجود الرحمة مُسْتَفَادٌ من الفعل، لاَ مِنَ السين، وبأنَّ الوجود المشار إليه بقوله: لا مَحَالةَ لا إشعارَ السين به[6]، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التّأخُّر، فإذا كان المقام ليس مقامَ تأخيرٍ لِكونه بِشارةً تُمَحَّضَتْ)، أي: السين في ذلك المقام (لإفادة الوقوع، وبتحقيق الوقوع) متعلق بقوله (يَصِلُ إلى درجة الوجوب.

(1) في (س): (وفيه ان هذا معقود لأن يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه).

(2) في (س) بزيادة: وعلّل تسميتهم حرف التنفيس لقوله:....

(3) التوبة: 71.

(4) الكشاف 2/ 274.

(5) في (س) بزيادة: ذكر كلام الزمخشري في حرف السين، وزاد هنا ذكر الاعتراض والجواب.

سافط من (س).

(6) لعلّ البعض منهم أبوحيان، حيث قال في البحر المحيط بعد ما ذكر قول الزمخشري: وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة يشير إلى انه يجب على الله تعالى إثابة الطائع، كما تجب عقوبة العاصي، وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه، إنما تدل على تلخيص المضارع للاستقبال فقط. انظر البحر المحيط 5/ 71.

الثاني:) قيل: ذكر هذا التنبيه تكرير محض، [إذ قدّم منه في حرف السين][1]، ولم يتحدد بذكره هنا فائدة[2].

(قال بعضهم في: (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ)[3]: السين للاستمرار، لا للاستقبال، مثل: (سَيَقُولُ السُّفَهَاء)[4]، وإنّها نزلت بعد قولهم: (مَا وَلاَّهُم)) الآية، (ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار[5]، انتهى. والحقُّ أنها للاستقبال، وأنّ «يقول» بمعنى يستمرّ على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُوا)[6] في الأمر،) أي: يأيها الذين آمنوا في الزمان الماضي دُومُوا واثبتوا على إيمانكم في جميع الأزمنة، قال السكاكي: إن كان الطلب بالأمر راجعاً إلى اتصال الواقع كقولك للمتحرّك: تحرّكْ فالأشبه الاستمرار، ولا تَظُنَّنَّ هذا طلباً للحاصل، فإن الطلب حَالَ وقوعه يتوجه إلى الاستقبال، ولا وجود للاستقبال قبل صيرورته حالاً[7].

(هذا إنْ سُلِّم أنّ قولَهم سابقٌ على النزول، وهو خلاف المفهوم من/ 453 / ب كلام الزمخشري، فإنه سَأل: مَا الحكمة في الإعْلامِ بذلك قبل وقوعه؟) فأجاب مُفاجأةُ المكروه أشدُّ، والعلمُ به قبل وقوعه أبْعَدُ من الاضطراب إذا وقع، وأنّ الجواب العنيد اقطع للخصم وقبل الرمي برأس السهم[8].

(تمام العشرين:) خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس[9]، (قولهم في نحو: «جَلَسْتُ أَمَامَ زيدٍ»: إنّ «زيداً» مخفوض بالظرف،) قيل: هذا تمام فيه نقص، لأن

---

(1) في (س): (إذ قد تقدم برمته في حرف السين).

(2) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(3) النساء: 91.

(4) البقرة: 142.

(5) قاله أبوحيان في البحر المحيط 3/ 331، 332، وانظر تفسير اللباب 6/ 556.

(6) النساء: 136.

(7) مفتاح العلوم ص 320، 321، وانظر المطوّل ص 242.

(8) الكشاف 1/ 224.

(9) في (س) بزيادة: ولم يقل العشرون لما ذكرنا في الكلام الجارة، وفي الارتشاف قال سيبويه والفراء: هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين، فيحذف التمام، وقال بعضهم: تقول هذا متمم عشرين ومكمّل عشرين.

الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شكَّ أن «أمام» مضاف، فيكون خافضاً لِـ«زيد» فمرادهم أن «زيداً» مخفوض بالظرف من حيث هو مضاف، لاَ مِنْ حيث هو ظرف[1]، وقوله: (والصواب: أن يُقال مخفوض بالإضافة، فإنه لا مَدْخَلَ في الخفض لخصوصية كوْن المضاف ظرفاً)، غير صحيح، [فإن هذا][2] قول مرجوح[3]، فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ، وأجيب بأن مراد المصنف بالإضافة هو المضاف، لاَ المعنى المصدري، بقرينة ما سبق في الخامس عشر، فإنه لم يعد فيه القول بأن الإضافة عاملة قولاً[4].

---

(1) في (س) بزيادة: وهو صحيح.
قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 272.
(2) في (س): (لأن كون المضاف إليه مخفوضاً بالإضافة).
(3) في (س): (عندهم).
(4) قاله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 272.

(خاتمة[1])

قيل: اللأئق ذكرها في باب السابع؛ إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، والله الموفق للصواب، وإيّاه نسأل حسن الخاتمة[2].

(ينبغي للمعرب ان يتخيّر من العبارات أوْجَزَها وأجْمَعَها للمعنى المراد، فنقول في نحو: «ضُرِبَ» فعل ماضٍ) تركيب توصيفي، أو إضافي، (لم يُسَمَّ فاعلـه، ولا يقول: مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه)، قيل[3]: بل هو في معرض المنع، [كأنه أراد بالمبني مقابل المعرب][4]، واللام يحتمل العليّة حينئذٍ، وهو ليس بمراد هنا[5].

(وأن يقول في المرفوع [به][6] نائب عن الفاعل، ولا يقولُ: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لذلك)، أي: لطوله، (ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً»، الاَ ترى أنه مفعول لِـ«أُعْطِي» و«أُعطِي» لم يُسَمَّ فاعله؟ وأمّا النائب عن الفاعل فلا يَصْدُقُ إلاّ على المرفوع.

- وأن يقول في «قد»: حرفٌ لتقليل زَمَنِ الماضي[7]، وحَدث الآتي[8])، [كما في][9] «قد قامت الصلاة» و«قد يصدق الكذوب» (ولتحقيق حديثهما[10].

---

(1) في (س) بزيادة: بالسكون أو بالضمة على أنها خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس.

(2) قائله الدماميني، أثبت ذلك الدسوقي في حاشيته على المغنى 3/ 482.

(3) في (س) بزيادة: قيل: فيه خفاء.

(4) في (س): (كانه اراد ان قوله: مبني ما لم يسمّ أراد مقابل المعرب).

(5) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

(7) في (س) بزيادة: وتقليل.

(8) في (س) بزيادة: أي: المستقبل.

(9) في (س): (كما إذا قيل).

(10) في (س) بزيادة: فإن الأول يدل على أن قيام الصلاة وقع في زمن قليل، أي: قريب، والثاني على ان الحدث الذي هو الصدق قليل، كما مرَّ في بحث «قد».

- وفي «أمّا»: حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ.
- وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبه ماضياً.
- ويزيد في «لَمّا» مُتّصِلاً نَفْيُه مُتَوَقَّعاً ثُبوتُه.
- والواو: حرف عطفٍ لمجرّد الجمع، أوْ لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق،) تقدم في الواو ما يتعلق به، وإنه لا فرق بين القولين[1].
- (وفي «حتى»: حَرفُ عطف للجمع والغاية.
- وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهلة.
- وفي الفاء: حرف عطف للترتيب والتعقيب.

وإذا اختصرت فيهن) أي: في هذه الكلمات عند التعبير عنها بما دخلت عليه، (فقل: عاطفٌ ومعطوف، وجازمٌ ومجزوم، وناصبٌ ومنصوب، كما تقول: جارٌ ومجرور).

---

[1] انظر مبحث الواو.

الباب السابع
من الكتاب في كَيْفِيَّة الإعراب
والمُخَاطَبُ بِمُعْظَمِ هَذَا الْمُبْتَدِئُون

/454 اعلمْ أنَّ اللَّفظ/ المُعَبَّر عنه إنْ كان حرفاً واحداً)، يعني وليس بعض كلمة، بقرينة ما سيأتي[1] (عُبِّر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو: «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل) مثال التعبير باسمه الخاص، (أو الضمير فاعل) مثال التعبير باسمه المشترك، فإن الضمير يطلق على التاء والهاء والكاف بالاشتراك، (ولا يقال: «تُ» فاعل) معبراً عنه بلفظه، (كما بَلَغَنِي عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم هكذا)، أي لا يوجد اسم ظاهر على حرف واحد، فلا ينتقض بالضمائر المتصلة مع أنها أسماء، منها ما هو على حرف واحد[2]، [ولما ورد النقض بالكاف الاسمية][3]، دفعه بقوله: (فأمَّا الكاف الاسمية) التي تفيد معنى التشبيه في «زيد كالأسد» (فإنَّها ملازمة للإضافة) [مثل «مثل»][4]، (فاعتمدت على المضاف إليه[5]؛ ولهذا) [الاعتماد][6] (إذا تكلمتَ على إعرابها جئت باسمها) وهو الكاف لا بمسماها وهو «ك»، فقلت: (في نحو قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: فإن ما هو بعضها يعبّر عنه بلفظه.

(2) في (س) بزيادة: قيل: إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها، مثل: «ليث» حرف تمنٍ، فهي علم لذلك اللفظ من قبيل الأسماء الظاهرة، وليس فيها ما هو على حرف واحد، فمن ثمة امتنع أن يُعبَّر عن تاء «ضربت» بقولك: «ت» فاعل: لأنه خرج عن المنهج المستقر للاسم الظاهر.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (كالمثل) وبزيادة: لأنها ترادفه.

(5) في (س) بزيادة: هذا جواب عما يرد على قوله: الا يكون اسم هكذا من أن هذه الكاف اسم ظاهر على حرف واحد.

(6) في (س): (أي: لاعتماد) وبزيادة: الكاف الاسمية على المضاف إليه.

ولا هــداك إلى أرض كعالمهــا[1] (...............)

مصراع من البسيط، (والكاف) في «كعالمها» (فاعل[2]، ولا تقــولُ: «كَ» فاعل؛ لزوال ما تعتمدُ عليه،) وهو المـضاف إليـه؛ بـل الوجـه حينئـذٍ لأن يقـال: «كعاملها» فاعل «هَدَاكَ».

(ولا يجوز في نحو: «مُ الله»)، تقدّم في بحث «أيمن» أن «مُ» مختصر منـه[3]، (واق نفسك»، و«شِ الثوب»[4]) أمر من «وَشِيَ»[5]، (و«لِ هذا الأمرَ») أمر مـن «وَلِيَ» (أن تنطقَ بلفظها فتقول: [«مُ»][6] مبتدأ، وذلك على القـول بأنهـا بعـض «أيْمُنُ»، وتقول: «قِ»: فعل أمر) مـن «وَقِـيَ»، (لأن الحـذف) متعلـق بــ«يجـوز» (فيهنُ) أي: في «مُ»، و«قِ»، و«شِ»، و«لِ» (عارضٌ، فَاعْتُبِرَ فيهنَّ الأصلُ)، وهذه المسألة من علم الصرف، ذكرها هنا [على سـبيل الاسـتطراد][7] والاسـتمداد[8]، (ويقول) المتأخِّرون: (الباءُ حرفُ جرٍّ، والوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ فننطـق باسمهـا، ولا ينطق بلفظها) فلا تقول: «ب» حرف جر، و«و» حـرف عطـف، لأن كـلاً منهمـا كلمة مستقلة، لاَ بعض كلمة.

---

[1] لعمرو بن براقة في شرح أبيات المغني 8/ 30، عجزه:

ولاَ أعَانَـــــكَ فِي عَـــــزْمٍ كَعَـــــزَّامِ

[2] والشاهد في الكاف في «كعالمها» فإذا أعربناها قلنا: الكاف وليس «ك»

[3] في (س) بزيادة: وهذه مقول قلت.

[4] انظر مبحث «أيمن» مغني اللبيب.

[5] في (س) بزيادة: فعل.

[6] في (س) بزيادة: لفيف مفروق.

[7] ساقط من جميع النسخ، والتصويب من مغني اللبيب 2/ 767.

[8] ساقط من (س).

في (س) بزيادة: بعض العلوم من بعض.

(وإن كان اللفظ على حَرْفَيْنِ نُطِقَ به، فقيل: «قد» حرفُ تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل أو مفعول) [ظاهره][1] أنه ينطق به من غير تغيير، وقال الرضي: إن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقُصِدَ إعرابها شُدِّدَ الحرف الثاني سواءً كان حرفاً صحيحاً [أوْ لاً][2]، نحو: أكثرت من الكمِّ ومن الهلِّ ومن اللو؛ ليكون على أقل أوزان المعربات، وأمَّا إذا جعلت علماً لغير لفظ، أوْ لم يقصد إعرابها فلا يشدّد ثانيها إذا كانت صحيحاً نحو: جاءني كم، ورأيت مَن، لئلاً يلزم التغيير في اللفظ والمعنى[3].

(والأحسن أن تُعبِّر عنه بقولك: الضمير، لئلاً تنطق بالمتّصِل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك)، أي: مما كان على حرفين بأن تقول مثلاً في «قد»: القاف والدال، وفي «هل» الهاء واللاّم.

(كراهة الإطالة) مع أن الاختصار [مطلوب][4]، (وعلى هذا فقولهم: «ال» أقْيَسُ من قولهم: الألف واللام)، قيل: هذا مُنافٍ لقوله: ولا يجوز أن تنطق/ باسم شيء من ذلك[5]. 454 / ب

(وقد استعمل التعبير بها الخليل وسيبويه[6]، وإن كان أكثر من ذلك نُطِقَ به أيضاً، فقيل: سوف حرف استقبال، وضَرَبَ فعل ماضٍ، و«ضَرَبَ» هذا اسم، ولهذا أُخْبِرَ عنها بقولك: فعلٌ ماضٍ) والمخبر عنه لا يكون إلاّ اسماً، فثبت اسميتها على [أنها][7] عَلَمٌ لنفسها منقول من المعنى إلى اللفظ، ولما توجه البحث

---

(1) في (س): (ظاهر كلامه).
(2) في (س): (او حرف علة).
(3) في (س) بزيادة: معاً.
- انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 268.
(4) في (س): (مرغوب).
(5) قائله الدماميني، أثبت ذلك الدسوقي في حاشية المغني 3/ 488.
(6) الكتاب 4/ 226.
(7) في (س): (ان يكون).

عن حركتها كشفها بقوله: (وإنما فُتحتْ على الحكاية،) ولكن ليست بحتم[1]، قال الرضي: الكلمة[2] إذا جُعلت علماً للفظ سواء كانت في الأصل اسماً أوْ فعلاً أوْ حرفاً فالأكثر الحكاية، كقولك: «مَن» اسم استفهام، و«ضَرَبَ» فعل ماضٍ، و«ليت» حرف تمنٍّ، وقد يجيء معرباً كقوله:

لَيْتَ شِعري وأَنْتَ مِنِّي لَيْتُ   إنَّ لَـــوّاً وإنَّ ليتـــا عَنَـــاء[3]

فإن أوّلته باللفظ فهو منصرف مطلقاً، وإن أوّلته بالكلمة – وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كـ«لَيْث» – فهو كـ«هند» في الصرف، وتركه – وإن كان على أكثر، أو ثلاثياً متحرك الأوسط – فغير منصرف قطعاً[4].

(يَدلّك على ما ذكرنا أنَّ الفعلَ[5] ما دلَّ على حدثٍ وزمان مُحَصَّل، و«ضَرَبَ» هنا لا تدلّ على ذلك، وأنَّ الفعل[6] لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل، ومما يُوَضِّح لك ذلك،) أي: كون «ضرب» هذه اسماً (أنَّك تقول في «زيد» مِن «ضَرَبَ زيدٌ»: زيدٌ مرفوع بـ«ضَرَبَ»، أوْ فاعل بـ«ضَرَبَ»، فتُدخِلُ الجار عليه،) وهذا يُعين اسميته.

(وقال لِي بعضهم: «لاَ دليلَ في ذلك»؛ لأن المعنى بكلمة «ضَرَبَ»، قلتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مضافاً إليه مع أنّه ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أخبَرْتَ عنه بأنه فعل؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في

---

(1) في (س) بزيادة: بل يجوز إعرابها.

(2) في (س) بزيادة: المبنيّة.

(3) بيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب 1/ 124، وشرح أبيات سيبويه 2/ 148، والشعر والشعراء ص 187.، والكتاب 3/ 261، وشرح المفصل 9/ 32، ولسان العرب (أ و ا)14/ 54، وشرح الرضي على الكافية 3/ 100، والمقتضب 1/ 235، 4/ 32، 43، والشاهد في «ليتُ» حيث جاءت معربة خبر مرفوع بالضمة.

(4) شرح الرضي على الكافية 3/ 269.

(5) في (س) بزيادة: بفتح «أنّ» فاعل «يدل».

(6) في (س) بزيادة: بفتح «أنّ» أيضاً عطف على «أن الفعل».

قولك: «زيدٌ قائم» الأ ترى أنك أخبرتَ عن «زيد» باعتبار مُسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن «ضَرَبَ» باعتبار مُسمّاه، وهو «ضَرَبَ» الذي يدلّ على الحدث والزمان، فهذا،) أي: ضرب فعل ماضٍ (في أنه لفظُ مُسمّاه لفظَ كأسماء السُّور وأسماء حروف المعجم)، وذلك أنها ألفاظ[1] مسمّاه ألفاظ، فإن «يَس» مثلاً اسم مُسماه السورة المخصوصة المؤلفة في الكلمات، وجيم مثلاً اسم مسمّاه الحرف المخصوص، قال سيبويه: سأل الخليل أصحابه كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ والباء التي في ضَرَبَ؟ فقيل: نقول: [«كاف»][2]، [«با»][3] فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال، أقول: «كَهْ» «بَهْ»[4].

(ومن هنا قلتَ: حرفُ التعريف «أل» فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلتَ اللفظ من الحرفيّة إلى الاسميّة أجْرَيْتَ عليه قياسَ همزات الأسماءِ) يعني الصرفة، وهي التي ليست جارية مجرى الفعل، فلا يرد نحو الانطلاق من المصادر التي همزتها همزة وصل؛ لأنها ليست بأسماء صرفة [بهذا المعنى][5]، (كما أنك إذا سمّيت بـ«اضربْ» قطعت همزته)، لأنه حينئذٍ اسمٌ صِرف، ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الأسماء الصرفة إلاّ إذا كان/ من الأسماء العشرة المحفوظة، 455 / أ
وهذا مثل «أل» ليس منها، فوجب قطع همزتها، وإنما بقيت همزة مثل «الانطلاق» على حالها إذا سُمّي به مع أنه حينئذٍ غير مصدر، وليس من الأسماء

---

(1) في (س) بزيادة: و.

(2) في (س): (بالكاف).

(3) ساقط من (س).

(4) قال سيبويه: قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في «لَكَ» والكاف التي في «مالك» والباء التي في «ضَرَبَ»؟ فقيل له: نقول: «باء كاف». فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ، وبَهْ. انظر الكتاب 3/ 320.

(5) في (س): (بهذا التفسير).

العشرة، لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل، فاستصحب ما كان ثابتاً قبل التسمية بخلاف مثل «ال»، و«اضرب».

(وأمّا قول ابن مالك: «إنَّ الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإنَّ الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي[1]، فلا تحقيق فيه»،) [فلا يعترض به على قولنا: و«ضرب» هذه اسم. انتهى][2]، لأن قوله هنا لم يصدر عن تحقيق وإثبات ما هو الحق.

(وقال لي بعضهم: كيف يُتَوَهَّم أن ابن مالك اشْتَبَهَ عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلتُ: كيف تُوَهِّمَ ابن مالك أن النحويين غلطوا في قولهم: «إن الفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، وإن الحرف لا يُخْبَرُ به ولا عنه»)، قيل: [كلام ابن مالك][3] لم يقتض تغليط النحاة، وإنما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي[4]: الذي المسند إليه فيه لفظ، سواءٌ عُبِّر عنه بلفظه وحده كـ«ضرب كلمة» و«سوف كلمة»، أو بلفظ مع غيره كلفظة «ضرب»، ولفظة «سوف»، أو[5] بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس[6].

(وممن قلّد ابنَ مالك في هذا الوهم أبوحيان) قال في شرح التسهيل: إنما حد المصنف الإسناد بأنه تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب[7] منه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو: «ضَرَبَ»

---

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 9.

(2) في (س): (جواب عمّا يرد على قوله: وضَرَبَ هذه اسم، ولهذا اخبر عنها، انتهى.).
- وفي (س) بزيادة: من أنه معترض بقول ابن مالك ان الإسناد يعني أن قول ابن مالك لم يصدر عن تحقيق وإمعان، فإنه قال في التسهيل: الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها، أو نظيرها.

(3) في (س): (ما ذكره ابن مالك).

(4) في (س) بزيادة: الإسناد.

(5) في (س) بزيادة: عبّر عنه.

(6) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 273.

(7) في (س) بزيادة: مفيداً مقصوداً لذاته.

فِعْل ماضٍ، وفي الحرف، نحو: «في» حرف جر، [وفي الجملة نحو: «زيد قائم» مبتدأ وخبر][1].

ولابُدّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقوله: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه.

وأمّا قول كثيرٍ من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة فليس بشيء، لأن هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها) متعلق بالكلام، لأنه اسم مصدر بمعنى المتكلم، (على هذا القدر) متعلق بالاقتصار، (لاَ يُعْلَمُ به في موقعها من الإعراب وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عُيِّنَ نوعُه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو مَعَه، أو فيه. وَجَرَى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأُطْلِقَ لم يُرَد إلاَّ المفعول به، لَمّا كان أكثر المفاعيل دَوْراً في الكلام خَفَّفُوا اسمه) بِفَاءَيْن جواب «لَمّا»، والجملة استئناف [لبيان سبب اصطلاحهم على ذلك][2]، ويحتمل أن[3] «لما» بتخفيف الميم علة لقوله: «خفَّفُوا».

(وإنما كان حقُّ ذلك أن لا يصدق إلاَّ على المفعول المطلق؛ ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاَّ مقيداً بقيد الإطلاق، وإن [كان][4] عن المفعول فيه، فقيل: ظرفُ زمان أو ظرف مكان، فحسن،) لأنه لا يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصاً، أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان[5]، [لاَ بتقدير ظرف زمان؛/ لأنه ينتصب من غير شرط][6]. 455 / ب

---

(1) ساقط من (س).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 1/ 31، 32.

(2) في (س): (جواب عن سبب اصطلاحهم على إطلاق المفعول من غير تقيد على المفعول به).

(3) في (س) بزيادة: تكون.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: فمع الاختصاص ينظر هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على انها ظرف مكان مع اختصاصها أوْ لاَ، وإن كان غير مختص، - أي: مبهماً - فلا كلام.

(6) في (س): (وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث في المخصَّص لأنه ينتصب من غير شرط).

(ولاَ بُدَّ من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الـذي لـه متعلـق) احـترز به[1] عن الزوائد والكاف و«رُبَّ»، (وإن كان المفعول به متعدِّداً عَيَّنْتَ كُلَّ واحدٍ فقلت: مفعولٌ أوّل، أوْ ثانٍ، أو ثالث.

- وينبغي أن تُعيِّن للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعلٌ ماضٍ، أو فعل مضارع، أو فعل أمر.
- وتقـول في نحـو: «تلظّـى»: فعـل مـضارع أصـله تتلظّـى) يعـين في نحـو: (نَـارًا تَلَظَّـى)[2]، [لا في نحـو:][3] «تَلَظَّـى النَّـارُ»، [فإنـه يحتمـل الماضـي والمضارع][4].
- (وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر: مبني علـى مـا يُجـزم بـه مضارعه،) من سقوط حركة الآخر، أو الحرف الأخير.
- (وفي نحو: (يَتَرَبَّصْنَ)[5]: مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث.
- وفي نحو: (لَيُنْبَذَنَّ)[6] مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد.
- وتقول في المضارع المعرب: مرفوعٌ لحلُولِه محلَّ الاسم، أو تقول: منـصوب بكذا، أو بإضمار «أنْ»، أو مجـزوم بكـذا، وتُبَيِّنُ علامـة الرفـع والنـصب والجزم.
- وإن كان الفعل ناقصاً نصَّ عليه، فقال مـثلاً: «كـان» فعـل نـاقص، يرفـع الاسم وينصب الخبر.
- وإن كان المُعْرَبُ [حالاً][7] في غير محله عُيِّنَ ذلك، فقيـل: في «قـائم» مـثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مُقَـدَّم[8]؛ لِـيُعْلَمَ) علـة لِـ«قيـل» (إنّـه) أي: أن

---

(1) في (س) بزيادة: عما لا متعلق له....
(2) الليل: 14.
(3) في (س): (وأما في مثل).
(4) في (س): (فيحتمل أن يكون ماضياً وأن يكون مضارعاً).
(5) البقرة: 227.
(6) الهمزة: 4.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س) بزيادة: مقول قيل: وقوله.

«قائم» (فَارَقَ مَوْضِعَهُ الأصلي) بتقدمه على «زيد» (فليُطْلَب مبتدأه) على صيغة المجهول عطف على «لِيُعْلَمَ».

- وقيل في نحو: (ولَوْ تَرَى إِذْ يتوفى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلاَئِكَةَ)[1]: «الذين» مفعول مُقَدَّم على فاعله، الذي هو «الملائكة»[2]، (لِيَتَطَلَّبَ فاعله،) علة لقيل: مقدراً[3].

(وإن كان الخبرُ مثلاً غير مقصودٍ لذاته قيل: خبرٌ مُوَطِّئٌ) اسم فاعل من التوطئة، (لِيُعْلَمَ أنَّ المقصودَ ما بعده، كقوله تعالى: (بلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)[4]، وقوله:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[5]

تقدم شرحه في الباء[6]، وقبله:

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفاً يَوْمَ النَّدَى بَدَنِي   وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ
وروحٌ تَرَدَّدَ فِي مِثْلِ الخِلالِ إِذَا   أَطَارَتِ الرِّيحُ عَنْهُ الثَّوْبَ لَمْ يَبِنِ

يقول: لي روح يذهب ويجيء في بدن مثل الخلال في النحول والدقة إذا طيّرت الريحُ عنه الثوب الذي عليه لم يظهر ذلك البدن لِدِقَّتِهِ، [أولم يفارق][7]، والشاهد في «رجلاً» فإنه خبر «إن» وليس فيه فائدة الخبر، ولاَ لإلزامها، والإفادة تحصل من وصفه[8].

---

(1) الأنفال: 50.
(2) في (س) بزيادة: لا على عامله الذي هو يتوفى.
(3) في (س) بزيادة: مقدّراً، ونائب فاعله قوله: فاعله، أي: فاعل المفعول المقدم.
(4) النمل: 55.
(5) تقدم تخريجه.
(6) انظر مبحث الباء، مغني اللبيب، شاهد رقم (159).
(7) ساقط من (س).
(8) في (س) بزيادة: بقوله: لولا مخاطبتي. انتهى.

(ولهذا أُعِيدَ الضميرُ بَعد «قومٌ»، و«رجلٌ» إلى ما قبلها لاَ إِلَيْها، مثله الحالُ المُوَطِّئة في نحو: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِياً ﴾[1].

وإنْ كان المبحوث فيه حَرْفاً عَيَّن نوعه، ومعنَاهُ، وعَمَلَهُ، إنْ كان عاملاً، فقال مثلاً: إنَّ حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، «لن» حرف نفي ونصب واستقبال، «أن» حرف مصدري ينصب الفعل المضارع، و«لم» حرف نفي يجزم المضارعَ ويقلبُه ماضياً.

ثم بعد الكلام على المفردات تتكلم عن الجُمَلِ، أَلَهَا مَحَلٌ من الإعراب أو لاَ؟.

فصل

وأوّلُ ما يَحْترِزُ مِنه المبتدئُ في/ صناعة الأعراب ثلاثة أمور: 456 / 1

أحدُها: أنْ يلتبس عليه الزائد بأصلي، ومثاله: أنّه إذا سَمِعَ أنَّ «أل» من علامات الاسم، وأنَّ أحْرُفَ «نأيتُ» من علامات الفعل المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علامات الماضي، وأنَّ الواوَ والفاء من أحرف العطف، وأنَّ الباء واللام من أحرف الجر، وأنَّ فِعلَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله مضمومُ الأوَّلِ، سَبَقَ إلى وَهْمِه) جواب «إذا سمع» (إلى أنَّ «أَلْفَيْتُ»، و«أَلْهَيْتُ») بضم التاء (اسمان[2]) [مع أنهما فعلان][3]، (وأنَّ «أَكْرَمْتُ»، و«تَعلَّمتُ» مضارعان[4]) مع أنهما ماضيان، (وأنَّ «وَعَظَ»، و«فَسَخَ» عاطفان ومعطوفان[5]) مع أنَّ الواو والفاء من نفس الكلمة، (وأنَّ نحو: «بَيْتٌ»، و«بَيْنٌ»، و«لَهْوٌ»، و«لَعِبٌ» كُلٌّ

---

(1) يوسف: 2.
(2) في (س) بزيادة: مثال لما في أوله شيء من علامات الاسم.
(3) في (س): (مع انه فعل).
(4) في (س) بزيادة: مثال لما في أوله حرف من حروف «نأيت».
(5) في (س) بزيادة: مثال لما فيه حرف العطف.

منهما جار ومجرور[1]) مع أن الباء واللام فيه من نفس الكلمة، (وأنَّ نحو: «أُدَخْرِجُ» مبنيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله[2]) مع أنه فعل المتكلم من المضارع المعلوم من «دَحرج».

(وقد سمعت من يعرب (أَلْهَاكُمُ التكاثر)[3]) مبتدأ وخبراً، فَظَنَّهُمَا مثل قولك: «المنطلقُ زيدٌ»).

قيل: يجوز أن يُحمَلَ [كلامُ هذا المعربُ][4] على أنَّ «التَّكَاثر» مبتدأ مؤخر، و«أَلْهَاكُمْ» خبر مقدم، بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز[5] مثل هذا الخبر، وأن وقع الاشتباه في[6] الاسمية والفعلية، ولعلّ المصنف قامت عنده قرينة تدل على إنَّ ذلك المعرب قصد أن «أَلْهَاكُم» مبتدأ، و«التكاثر» خبره[7].

(ونظيرُ هذا الوَهْم قراءة كثير من العوام (نارٌ حَامِيةٌ)[8]، (لْهَاكُمُ التكَاثُرُ)[9] بحذف الألف كما تُحذف في أوّل السورة في الوَصْل، فيقال: (لَخَبيرٌ)[10]، (القارعةُ)[11].

---

(1) في (س) بزيادة: مثال لما في أوله حرف جر.

(2) في (س) بزيادة: مثال لما هو مضموم الأول مع أنه ليس فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، لأن ضمَّهُ يكون في الحرف الأصلي، مثل: ضَرب وفرح.

(3) التكاثر: 1.

(4) في (س): (كلامه).

(5) في (س) بزيادة: تقديم.

(6) في (س) بزيادة: بين الجملة.

(7) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 273.

(8) القارعة: 10.

(9) التكاثر: 1.

(10) العاديات: 11.

(11) القارعة: 1.

وذُكِرَ لِي عن رجلٍ كبيرٍ من الفقهاء[1]) فـ« كبيرٌ » بالباء الموحدة[2] (مِمَّنْ يُقرئُ علمَ العربية أنَّه استشكل قول الـشريف المرتـضى) محمـد بـن الحـسين بـن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد البـاقر بـن علـي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه][3]، تـوفي ببغـداد سنة ستين وأربعمائة، وهو أخو الـشريف المرتـضي إمـام أهـل الـسنة، وكلاهمـا شاعر[4]، بليغ، قال ابن الخلكان: اختَلَفَ الناسُ في نهج البلاغة المجموع من كـلام علي بن ابي طالب، وهل جَمَعَهُ المرتضى أم جَمَعَهُ أخوه الرضي؟ وقد قيـل: إنـه ليس من كلام علي، وإنما وضَعه من جَمَعَهُ ونسبَهُ إليه[5]، تـوفي والـدهما ببغـداد سنة اربعمائة، ورثاه أبوالعلاء المعري وعَزَّى ولَدَيْه بقصيدة من الكامل منها قوله:

ابقيــت فِينَــا كَـــوكَبَيْن سَنَاهـــــما في الـصُّبح والإمْـسَاءِ لـيس بِخَـافِ[6]

---

(1) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء.
(2) في (س) بزيادة: في الكل.
(3) ساقط من (س).
(4) خلط الشارح بين الشريف الرضي، والشريف المرتضى، كما أنه أخطأ في سنة الوفاة.
- فالشريف المرتضى هو: علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم، أبوالقاسم من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم – وقد توفي سنة 436 هـ.
- أما الشريف الرضي فهو: محمد بن الحسين بن موسى بن إبراهيم المرتضي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم – المتوفى سنة 406 هـ وهو أخو الشريف المرتضى.
أما قول الشارح في الشريف المرتضى: أنه «إمام أهل السنة» لم اجد هذا الوصف له في كتب التراجم التي رجعت إليها، ولعل الصواب هو «إمام أهل الشيعة».
انظر ترجمتهما في وفيات الأعيان 3/ 313، 4/ 414، ويتيمة الدهر 3/ 155، وبغية الوعاة 2/ 162، والأعلام 4/ 278.
(5) انظر وفيات الأعيان 3/ 313.
(6) تقدمت ترجمته.
البيت من الكامل لأبي العلاء المعري في شرح سقط الزند 3/ 1297.

قال صدر الأفاضل: عنى بالكوكبين الرضي[1] والمرتضى[2]، يدل عليه قوله:

سَاوَى الرَّضِيُّ الْمُرْتَضَى وَتُقَاسَمَا ... خِطَطَ الْعُلَى بِتَنَاصُفٍ وَتَصَافِ[3]

(أَبِيتُ رَيَّانَ الجفون من الكَرَى ... وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ[4])

بيت من الكامل، «الريّان» ضد العطشان، و«الكرى»[5] النوم، وفيه استعارة تبعية شبّه امتلاء جفون الحبيب من النوم بامتلاء الجوف من الماء/ الدافع 456/ ب لمشقة العطش في حصول الراحة به، فجرتْ الاستعارة في الري[6] بالأصالة، وفي الريان[7] بالتبعية، و«الملسوع»[8] من لسعته الحيّةُ[9] لسعاً، قال:

لَسَعَتْ حَيَّةُ الْهَوَى كَبِدِي ... لاَ طَبِيبَ لَهَا وَلاَ رَاقِ[10]

---

(1) في (س) بزيادة: وهو من أهل الأدب، وله شعر فصيح.

(2) في (س) بزيادة: وهو إمام أهل الشيعة عالم بالكلام والأصول، وله شعر أيضاً، وهما الشريف الطاهر أبي أحمد الحسين.

(3)

(4) البيت للشريف الرضي في ديوانه 1/ 593، والدرر 3/ 23، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 302، وهمع الهوامع 2/ 394. وخزانة الأدب.
والبيت كما في الديوان 1/ 593:

أهْونْ عليك إذا امتلأتَ من الكَرَى ... أنّي أبيتُ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

(5) في (س) بزيادة: الفتح.

(6) في (س) بزيادة: اولاً.

(7) في (س) بزيادة: ثانياً.

(8) في (س) بزيادة: اسم مفعول.

(9) في (س) بزيادة: العقرب.

(10) البيت من الوافر، لم اعثر له على قائلن وقد استشهد به على أن الملسوع اسم مفعول مشتق من لَسَعَ.

و«ليلته» كناية عن ليلة السهر.

(وقال: كيف ضمّ التاء من «تبيتُ» وهو للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من «أبيتَ» وهو للمتكلم لا للمخاطب؟. فَبَيَّنْتُ للحاكي أنَّ الفعلين مضارعَان، وأنَّ التاء فيهما لامُ الكلمة، وأنَّ الخطاب في الأوَّل مستفاد من تاء المضارِعة، والتكلُّمَ في الثاني مستفادٌ من الهمزة، والأوَّل مرفوع لحلوله مَحَلَّ الاسم،) وهو ما بعد همزة الاستفهام وابتداء الكلام، كما قيل: ابائت أنت؟.

(والثاني منصوب بـ«أن» مضمرة بعد وَاوِ المصاحبة) محمول (على حدِّ قول الحطيئة) حال من المستتر في منصوب:

(أَلَمْ أكُ جَارَكُمْ ويكون بَيْنِي وبينكم المودّة والأخاء[1])

بيت من الوافر فيه شواهد ورُود الهمزة للتقرير، وحذف نون «أكن»، ونصب المضارع بـ«أن» مقدرة بعد الواو، ولوقوعه بعد الاستفهام.

(وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم: «مَا فَعَلَ أبوك بحمارِه؟» فقال: «بَاعِهِ»؟ فقيل له: لِمَ قلت: باعِهِ؟ قال: فَلِمَ قُلْتَ أنتَ: بحمارِه؟ فقال له أنا جَرَرْتُه بالباء، فقال: فَلِمَ تجرُّ باؤك وبائي لا تُجُرُّ؟[2]).

---

(1) البيت للحطيئة في ديوانه ص 10، والدرر 2/ 32، وشرح ابيات سيبويه 2/ 67، وشرح شواهد المغني 2/ 950، وشرح ابن عقيل 4/ 16، والكتاب 3/ 43، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 302، والمقتضب 2/ 27، وشرح قطر الندى ص 76، ورواية الديوان: ألمْ أكُ محرماً.

(2) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص 202.

- العسكري هو: ابواحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، فقيه، أديب، انتهت إليه رياسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد «خوزستان» في عصره، من كتبه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، و«الزواجر والمواعظ»، و«والحكم والأمثال»، وغيرها، وهو خال أبي هلال العسكري واستاذه، توفي سنة 382 هـ.

انظر وفيات الأعيان 2/ 83، وبغية الوعاة 1/ 506، والأعلام 2/ 196.

[ومثله][1] من القياس الفاسد ما حكاه أبوبكر التاريخي[2] «من أخبار النحويين» أنّ رجلاً قال لِسَمّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجلُ، فقال السمّاك: أنت أحمق، سمعتُ سيبويه يقول: ثمنها درهمان.

وقلتُ يوماً: تُرد الجملة الاسمية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري كقوله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ)[3]، فقال بعض من حَضَرَ: هذه الواو في أوّلها.

وقلت يوماً: الفقهاء يلحنون في قولهم: «البايعُ» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: (فَبَايِعْهُنَّ)[4]، وقال الطّبري في قوله تعالى: (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ)[5]: إنّ «ثُمَّ» بمعنى هناك،[6]) تقدم توجيهه في بحث «ثم»[7] (وقال جماعة من المعربين في (وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ)[8] في قراءة ابن عامر وأبي بكر[9])، وفيه تغليب، [والأصل][10]: ورواية أبي بكر عن عاصم، وقد قال في الجهة الرابعة: كقراءة ابن عامر وعاصم[11]، (بنون واحدة: «إنّ الفعل ماضٍ»[12]، ولو كان كذلك لكان آخِرُه مفتوحاً، «والمؤمنين» مرفوعاً.

---

(1) ساقط من (س).

(2) ابو بكر التاريخي هو: محمد بن عبدالملك التاريخي السرّاج – لُقّب بذلك لاعتنائه بالتواريخ، كنيته أبوبكر، كان اديباً فاضلاً متقناً حسن الأخبار مليح الروايات، له «كتاب اخبار النحويين» وألّف تاريخاً لأبي الحسين محمد بن عبدالرحمن الروذباري. انظر الوافي بالوفيات 2/ 445، وخزانة الأدب 1/ 235.

- وفي (س) بزيادة: وحكى أن واحداً من طلبة علم النحو قرأ كتاب اللفظة، فقيل: هي بالجر، فقال: قد اخطأت وغفلت أن اللام لجرها، فقيل: هي من نفس الكلمة، ولا تجرّ اصلاً، فقال: الآن تفطنت للحق... بالكاف في كتاب.

(3) الزمر: 60، وقد تقدمت، انظر ما سبق «ما يحتاج إلى رابط».

(4) الممتحنة: 12.

(5) يونس: 51.

(6) انظر تفسير الطبري 7/ 159.

(7) انظر بحث «ثم» مغني اللبيب 1/ 138.

(8) الأنبياء: 88.

(9) في (س) بزيادة: وهو راوي عاصم.

- وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 324.

(10) في (س): (والاً فالأولى).

(11) انظر الجهة الرابعة الباب الخامس.

(12) انظر البحر المحيط 6/ 335، وتفسير اللباب 13/ 586.

فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف، كقوله:

هو الخليفة فارْضَوْا مَـا رَضِـيْ لكـم[1] ....)

صدر بيت من البسيط لجرير، عجزه:

ماضـي مـا العزيمـة في حكمـه حيـف

«ماضي العزيمة»، أي: مُجِدٌّ في الأمور، و«الحَيـف» الميـل (فَـأقِيمَ ضـميرُ المصدر مقام/ الفاعل. قلنا: الإسكانُ ضرورة، وإقامة غير المفعول به مع وجـوده 457 / أ
ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحْدَه؛ لأنّه مُبْهَم.

ومما يشتبهُ نحو: «تُوَلَّوْ» بعد الجازم والناصب، والقرائن تبيِّن، فهو في نحو: (فَإِنْ تَوَلَّوْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ)[2] ماض، وفي (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَـيْكُمْ)[3]، (فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ)[4] مـضارع) مخاطـب فيهمـا أصله: تتولـوا، لقولـه تعـالى: (قُـلْ أَطِيعُـوا اللهَ وَأَطِيعُـوا الرَّسُـولَ وَإِن تُطِيعُـوهُ تَهْتَدُوا)[5]. (وقوله تعالى[6]: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعِدْوَانِ)[7] الأوّل أمْرٌ، والثاني مضارع، لأن النهي)، أي: أداته (لا تدخل على الأمر.

---

(1) لجرير في شرح ديوانه لإيليا الحاوي ص 476، والمحتسب 1/ 235 وفي لسـان العـرب (ص، د، ع) 8/ 195 «ماضي العزيمة ما في قوله جنف» وفي شرح الديوان «بالحقّ يَصْدَعُ ما في قوله جَنَفُ»، والشاهد في «رَضِـيْ» حيث اسكنت الياء للتخفيف.

(2) التوبة: 129.

(3) هود: 3.

(4) النور: 54.

(5) النور: 54.

(6) في (س) بزيادة: عطف على «نحو: تولّو، أو على مدخوله.

(7) المائدة: 2.

و«تلظّى» في (فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى)[1] مضارع)، أصله: تتلظّى، (وإلاَّ)، أي: وإن لم يكن مضارعاً (لقيل: تلظّت)، [لإسناده][2] إلى ضمير المؤنث[3]، (وكذا «تَمَنَّى» من قوله:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا[4]

تقدم شرحه في الجهة الخامسة.

(ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب:

وَلاَ أَرْضٌ أَبْقَلَ إبقالَها[5])

تقدم شرحه في الباب السادس، يعني من بابه في حذف تاء التأنيث من الماضي الواجب لحاقها به، وإن كان «تمنّى» مُسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي، وأبْقَلَ مسنداً إلى ضمير غير حقيقي، (وهذا حَمْلٌ على الضرورة من غير ضرورة)، [أي:] لا ضرورة إلى جعل «تمنّى» ماضياً حذف منه تاء التأنيث ضرورة، لجواز [كونه][6] مضارعاً حذف [منه][7] إحدى التاءين.

(وممّا يلتبسُ على المبتدئ أن يقول في نحو: «مَرَرْتُ بقاضٍ»: إنَّ الكسرة علامةُ الجرِّ، حتى إنَّ بعضهم يستشكلُ قوله تعالى: (لاَ يَنكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أَوْ

---

(1) الليل: 14.

(2) في (س): (لاسناد الفعل).

(3) في (س) بزيادة: وادخل اللام على جواب «ان» حملاً لها على لو.

(4) تقدم تخريجه في آخر الجهة السادسة، وهو من أبيات قالها لبيد عجزه:

وهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أو مُضَر

والشاهد في «تمنّى» فهو مضارع.

(5) تقدم تخريجه في «التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين»، والشاهد في «ابقل» اي وهو ابن مالك فجعل «تمنى» من باب «ابقل» في حذف تاء التأنيث الواجب لحاقها به.

وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 2/ 112.

(6) في (س): (جعْله).

(7) في (س): (من اوّله).

مشرك)[1]، وقد سألني عن ذلك بعضهم، فقال: «كيف عَطَفَ المرفوع على المجرور؟»، فقلت: فهلاً استشكلتَ ورود الفاعل مجروراً)، فإن «زَانٍ» فاعل «ينكحها»، وفي آخره كسرة، وهو سابق على إشكال العطف، فالأولى أن يسأل عنه، وكان هذا السائل لعدم الفطنة لا يعرف إلاّ ما يدركُ بالحسّ والفاعل مما يدرك بالفعل.

(وبيّنتُ له أنَّ الأصل «زانيٌ» بياء مضمومة، ثم حذفت الضمّة للاستثقال، فحُذِفَتْ الياءُ لالتقائها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامةُ رفعه ضمةٌ مقدرة على الياء المحذوفة، ويُقال في: «مررتُ بقاضٍ» جارٌ ومجرور، وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة.

وفي نحو: (والْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)[2] «والفجر» جارٌ ومجرور، و«ليال» عاطف ومعطوف، وعلامة جرِّه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع) ولم تثبت (خِفّتها لنيابتها عن الكسرة) لأن غير المنصرف ينوب فيه الفتح مناب الجر، (ونائب الثقيل ثقيل[3]، ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ» كما حُذِفت في «يَعِدُ»، ولم يحذف في «يَوْجَلُ» لأن فتحته ليست نائبة عن الكسر، لأن مَاضِيَهُ «وَجِلَ» بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما «فَعَلَ» بالفتح، فقياس مضارعهما الكسرُ، وقد جاء «يَعِدُ»/ على ذلك) القياس[4]، (وأمّا «يَهِبُ» فإن 457 / ب
الفتحة فيه عارضةٌ لحرف الحلق)، ولهذا خالف القياس.

(ومن هنا أيضاً قال أبوالحسن) عطف على «ولهذا حذفت الواو في يهب»، [فإنه][5] مشارك له في الترتيب على [أنَّ][6] نائب الثقيل ثقيل.(في «يا

---

(1) النور: 3.
(2) الفجر: 1، 2.
(3) في (س) بزيادة: ولهذا لم تثبت.
(4) في (س) بزيادة: وهو أن يكون مضارع «فَعَل» «يفعل» مثل: يضرب.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س): (كون).

غلاماً»: «يَا غُلَامَ»[1] بحذف الألف، وإن كانت أخفَّ الحروف؛ لأن أصلها[2] الياءُ)، فقلبت ألفاً بعد كسرة ما قبلها فتحة.

(ومن ذلك)، أي: مما يلتبس على المبتدئ (أن يُبادرَ[3] في نحو: «المُصْطَفَيْن» و«الأعْلَيْن» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن يُنظر أوّلاً في نونه، فإنْ وجدْتها) على صيغة الخطاب (مفتوحة كما في قوله تعالى: (وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَار)[4] حُكِم) على بناء [المفعول][5] جواب [«ان»][6] (بأنه جمع، وفي الآية دليل ثانٍ، وهو وصفُه بالجمع؛ وثالثٌ وهو دخول «مِن» التبعيضيّة عليه بعد «وإنهم» ومُحَالٌ أن يكون الجمعُ من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس:

ثحلَّمْ عَنِ الأذنين وَاسْتَبْقِ وُدَّهم ... ولَنْ تستطيع الحِلْمَ حَتَّى ثحَلَّمَا[7]

---

(1) قال أبوحيان: «وأجاز الأخفش والمازني والفارسي حذف الألف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها، فتقول: يَا غُلَامَ تريد: يا غُلاما...».
انظر الارتشاف 4/ 1852، وانظر رأي الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 98.

(2) في (س) بزيادة: اي: اصل الألف في «يا غلاماً» الياء....

(3) في (س) بزيادة: اي: المبتدئ.

(4) ص: 47.

(5) في (س): (المجهول).

(6) في (س): (الشرط).

(7) البيت لحاتم الطائي في ادب الكاتب ص 466، وشرح شواهد المغني 2/ 951، والكتاب 4/ 71، وشرح المفصل 7/ 158، وبلا نسبة في لسان العرب (ح، ل، م) 12/ 146.
- والأحنف بن قيس هو: الأحنف بن قيس بن معاوية بن حُصين المرّي السعدي المِنْقري التميمي، وكنيته أبوبحر، سيد تميم، وأحد العظماء والدهاة الفصحاء الشجعان الفاتحين، يُضرب به المثل في الحلم، أدركَ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، شهد الفتوح في خرسان، أخباره كثيرة جداً، وخطبه وكلماته متفرقة في التاريخ والأدب والبلدان، توفي سنة 72 هـ.
انظر طبقات ابن سعد 7/ 66، وطبقات ابن سلام ص 194، والأعلام 1/ 276.

بيت من الطويل، [نسبه][1] السيوطي لحاتم الطائي، الجواد[2]، «تحلّم» امر[3] من التفعّل عُدِّيَ بـ«عن» لتضمين معنى التجاوز، و«الأدنَيْن» جمع الأدنى بمعنى: الأقرب[4]، و«تحلُما» أصله: [تتحلّم][5] منصوب [بإضمار][6] «أن»[7].

(ومن ذلك[8] أن يُعْرِبَ الياء والكاف، والهاء في نحو: «غلامي أكرمني»، و«غلامُك أكرمك»، و«غلامه أكرمه» إعراباً واحداً، أوْ بعكس الصواب) عطف على «يُعرب» و«أو» بمعنى الواو[9]، فكأنه أراد أو يخطأ [وإلاّ فالصواب][10] أو لا يُعرب بإعراب واحد (فليعلم[11]) أمر الغائب[12] المعروف، أي: إذا التبس الأمر في هذه الضمائر[13] على المبتدئ، فَلِيُعْلَمَ وليُتَنَبّه (أنّهنَّ إذا اتّصلْنَ بالفعل كُنَّ مفعولات، وإن اتّصَلْنَ بالاسم كُنَّ مضافاً إليهنّ.

---

(1) في (س): (عزاه).

(2) شرح شواهد المغني 2/ 951.

(3) في (س) بزيادة: المخاطب.

(4) في (س) بزيادة: والحِلم بالكسر حسن الخلق والتجاوز عما فرط.

(5) في (س): (تتحلّما).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: مقدرة بعد حتى، والألف للإطلاق، وبعد هذا البيت:

واغفر عوْرَاء الكريم ادّخارَهُ	وَأعْرضْ عن شتم اللئيم تكرُّما
ولا أخذلُ المولَى وإن كان خاذلاً	وَلا أشْتُمُ ابنَ العَمِّ إن كان مفحما
ولا زاده عنهُ غِنَايَ تباعدا	وإنْ كانَ ذا نَقْصٍ مِنَ المَالِ مُعْدِما

قال ابن بسعون: هذه الأبيات من أحسن ما قيل في مداراة الأقارب.

(8) في (س) بزيادة: أي: مما يلتبس على المبتدئ.

(9) في (س) بزيادة: وهو متعد، قال الطغراي: والدهر يعكس... ويقتضي من... بعد... الفعل فاعله ضمير المبتدئ ومفعوله قوله: الصواب....

(10) في (س): (ولكن الظاهر).

(11) في (س) بزيادة: الفاء فصيحة دخلت على....

(12) في (س) بزيادة: المبني للفاعل.

(13) في (س) بزيادة: المتصلة بالأفعال والأسماء.

وَيُستثنى من الأول[1] نحو: «أرَأيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ») تقدم هذا[2] في الكاف[3]، (و«أبْصِرْكَ زيداً »، فإن الكاف فيهما[4] حَرْفُ خطاب)، والحرف لا محل له من الإعراب.

(ويُستثنى من الثاني[5] نوعان: نوعٌ لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ) مع اتصالها بالاسم، (وذلك نحو قولهم: «ذلك، وتلك، وإيَّايَ، وإيَّاك، وإيَّاه» فإنَّهُنَّ أحْرُفُ تكلُّمٍ وخطابٍ وغيبةٍ.

(ونوعٌ هي)، اي: تلك الألفاظ (فيه)، أي: في هذا النوع (في محلِّ نصب)، لاَ جزمٍ، فلزم أن يُستثنى من الثاني، (وذلك) النوع[6] (نحو: «الضّاربُكَ»، و«الضَّاربه» على قول سيبويه)، فإنه منصوب عنده على المفعوليّة، لا مجرور بالإضافة، (لأنه لا يُضافُ الوَصْفُ الذي بـ«أل» إلى عارٍ منها[7].

ونحو قولهم[8]: «لاَ عَهْدَ لِي بِأَلأَمَ قفاً مِنْهُ[9]» أفعل تفضيل من «لَؤْمَ الرجل»[10] على فعل، والباء متعلق بـ«عَهْد»، و «قفاً» تمييز من «ألأمَ»، و«منه» متعلق بـ«ألأمَ»، والضمير[11] للمتكلم[12] (وَلاَ أوضعه» بفتح العين) عطف على «ألأمَ» (فالها في موضع نصب) عائد إلى «قفاً»، أي: لا عهد لِي بأوْضع قفاً منه واللؤم في القفا، والضّعة فيه كناية عن لؤم صاحبه وضعته، (كالهاء في «الضّاربه» إلاَّ أنَّ ذلك مفعولٌ،/ وهذا مُشبَّهٌ بالمفعول، لأن اسم التفضيل لا يَنْصِب المفعولَ

---

(1) في (س) بزيادة: وهو كون الضمائر المتصلة بالفعل منصوبة المحل على أنها مفعولات.
(2) في (س) بزيادة: المثال.
(3) انظر مبحث الكاف، مغني اللبيب 1/ 205.
(4) في (س) بزيادة: في المثالين.
(5) في (س) بزيادة: وهو كون الضمائر المتصلة بالاسم مضافاً إليهن.
(6) في (س) بزيادة: المستثنى.
(7) انظر الكتاب 1/ 82.
(8) في (س) بزيادة: عطف على نحو: الضاربك.
(9) في (س) بزيادة: ألأمَ.
(10) في (س) بزيادة: لُؤماً.
(11) في (س) بزيادة: المجرور.
(12) في (س) بزيادة: وقوله.

إجماعاً، وليست مضافاً إليه، وإلاّ لخفض «أَوْضَعَ» بالكسرة)، لأن ما لا ينصرف إذا دخله اللام انجرّ بالكسر، (وعلى ذلك فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبيض الوجه لاَ احْمَرَهُ»، فإن فتحتَ الرّاء)، لكون «أحمر» غير منصرف، (فالهاء منصوبة المحل) على التشبيه بالمفعول، (وإنْ كَسَرْتَها فهي مجرورة[1] [بالإضافة][2]، ومن ذلك قوله:

فَإنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حرامٌ[3])

تقدّم شرحه في [حذف جملة الشرط][4].

(فيمن رواه بجَرِّ «مطر»[5]، فالضمير منصوب على المفعوليّة، وهو فاصلٌ بين المتضايفين.

تنبيه

إذا قلت: «رُوَيْدَكَ زَيداً»، فإن قدَّرت «رُوَيداً» اسم فعل فالكاف خطاب)، أي: حرف، (وإن قدّرته مصدراً فهو اسم مضاف إليه، محلّه الرفع؛ لأنه فاعل.

والثاني: أن يَجْرِيَ لِسَانُه إلى عبارةٍ اعتادها، فيستعمل في غير محلّها، كأن يقول في «كنتُ»، و«كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لِمَا أَلِفَ من قول ذلك[6])، مصدر مضاف إلى مفعوله[7]، («فعلتُ» و«فعلوا».

---

(1) في (س) بزيادة: أي: فالهاء مجرورة المحل على الإضافة، لما ذكرنا.

(2) ساقط من (س).

(3) قائله الأحوص الأنصاري، وقد تقدم من هذه الأبيات قوله:

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

والشاهد في الهاء في «نكاحها مطرٌ» فهو منصوب على المفعولية وهذا يدل على جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر او يجره.

(4) في (س): (في بحث التنوين).

(5) ذكر ابن مالك رواية الجر عن ثعلب، انظر شرح التسهيل 3/ 93.

(6) في (س) بزيادة: القول هنا.

(7) في (س) بزيادة: وذلك إشارة إلى قوله: فعل وفاعل.

وإمّا تسميةُ الأقدمين الاسم فاعلاً، والخبرَ مفعولاً، فإنه اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دُمْيَةً)، بالضم[1] وسكون الميم [الصورة المنقشة من الرخام، أوْ عاج، والصنم][2]، (والمبتدئ إنّما يقوله على سبيل الغَلَط)، لعدم ابتنائه على المجاز المبني على التأويل الصحيح، (فلذلك يُعاب عليه)، بخلاف الأقدمين، ثم الظاهر أن التجوز فيه على طريق الاستعارة بعلاقة التشابه.

(الثالث: أن يُعربَ شيئاً طالباً لشيء) صفة «شيئاً»، (ويُهمِل النظر في ذلك المطلوب: كأنْ يُعربَ فعلاً، ولا يطلب فاعِلَه، أو مبتدأ ولا يتعرّضُ لخبره[3]، بل ربما مرَّ به) أي: بالخبر المطلوب، (فاعربه بما لا يستحقه، وينسى ما تقدم له)، من ذكر المبتدأ[4].

(فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُم ﴾[5]، الآية: «قد اهمّتهم» صفة لطائفة، و«يَظُنُّونَ» صفة أخرى، أوْ حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظَانِّين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، و«يقولون» بَدَلٌ من «يظنون»[6]، فكأنه) أي: الزمخشري (نَسِيَ المبتدأ، ولم يجعل شيئاً من هذه الجملة خبراً له) قيل: في إيراد هذا السؤال من الإزراء بالزمخشري مَالاً يخفى[7]، والأدب مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر[8]، وأجيب بأن في جوابه دفعاً لتوهم الإزراء والنقص بالزمخشري، وهو قوله[9]: (قلتُ: لعلّه رأى أن خبره محذوف، أي: ومعكم طائفة صفتهم كَيْتَ وكَيْتَ.

---

(1) في (س) بزيادة: الدال.
(2) في (س): (الصنم، والجمع الدُمَى، وهي الصورة المنقوشة من العاج ونحوه).
(3) في (س) بزيادة: ولم يبيّن اي شيء هو.
(4) في (س) بزيادة: ولمّا نبّه على أنّ هذا الوضع مما يعاب عليه المعرب وتوجّه السؤال على تفسير الزمخشري صدر السؤال....
(5) آل عمران 1/ 154.
(6) الكشاف 1/ 456.
(7) في (س) بزيادة: ولم يكن إيراده بالذي يليق بالمصنف.
(8) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 274.
(9) المجيب الشمني، انظر المصدر السابق.

والظاهر أن الجملة الأولى) وهي «قد أهمَّتهم» (خبر) كما اختاره الحلبي[1]، (وأن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي: وطائفة من غيركم، 458 / ب مثل: «السَّمْنُ مَنَوان بدرهم»، أي: منوان منه، أو اعتماده على واو الحال،) وهو مسوِّغ نصَّ عليه سيبويه[2]، (كما جاء في الحديث: «دخل وَبُرْمَةٌ على النار»/ [3]) و«البُرْمَة» القِدر من الحجر، وذهب الزجاج إلى أنَّ «قد أهمَّتهم» صفة، و«يظنون» خبر[4]، وقيل: الخبر «يقولون»، والجملتان قبل صفة[5].

(وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب «أحَقُّ مَا سَأل العبدُ مَوْلاَه»[6] فيقولون: «مَوْلاَه» مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصوابُ أنّه الخبر، والمفعول العائد المحذوفُ، أي: سَألَهُ، وعلى هذا فيُقال: «أحَقُّ مَا سَألَه العبدُ ربُّهُ» بالرفع)، [قال الصفدي][7]: حضرتُ إلى علاء الدين الكندي فتياً من مصر في قول القائل: «اللهم إني أسألك وخير ما سأل العبد ربه»: هل ينتصب «ربه» أوْ يرتفع؟ فكتب الجواب «ينتصب»، والشيخ السخاوي حاضر، فرأى مَا كتب، فقال: يا مولاي تثبَّتْ في ذلك، وحقق الجواب ففطن الجواب، وكتب يرتفع[8].

(وعَكْسُهُ «إنَّ مُصابَكَ المولى قبيح» يذهب الوهم فيه إلى أنَّ «المولى» خبر، بناء على أن «المصاب» اسم مفعول، وإنما هو مفعول، والمُصَاب مصدر بمعنى

---

(1) الدر المصون 2/ 238.
(2) تسمى واو الابتداء، ومعاني القرآن للزجاج 1/ 480.
(3) أخرجه البخاري كتاب النكاح 3/ 370، وفي كتاب الأطعمة 3/ 458 «... وعلى النار برمة...» وفي صحيح مسلم باب العتق 2/ 421 «... والبُرمة على النار...» وفي هاتين الروايتين لا شاهد فيه.
(4) معاني القرآن للزجاج 1/ 480.
(5) انظر تفسير اللباب 5/ 613.
(6) في (س) بزيادة: هذا مثال اخترعه لامتحان الطلبة.
(7) في (س): (قال شارح لاميّة العجم).
شرح للاميّة العجم لمؤيد الدين أبي اسماعيل الحسين بن علي العميد الطغرائي المتوفي سنة 514 هـ الذي سماه «الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم»، انظر كشف الظنون 2/ 537.
- والصفدي قد تقدمت ترجمته وهو صاحب «الوافي في الوفيات».
- علاء الدين الكندي هو: علي بن المظفر ابن إبراهيم الكندي الوداعي علاء الدين، ويقال له: ابن عرفة، أديب متقن، شاعر، عارف بالحديث والقراءات، له: «التذكرة الكندية» خمسون جزءاً أدب وأخبار وعلوم، و«ديوان الشعر»، توفي سنة 716 هـ.
(8) الدرر الكامنة 3/ 76، وفوات الوفيات 3/ 98، والأعلام 5/ 23.

الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده)، قيل: لا يمتنع أن يكون «المصاب» اسم مفعول، و«المولى» هو الخبر، و«قبيح» خبر مبتدأ محذوف، أي: أن الذي أصبته هو مولاك هذا قبيح[1].

(ومن هنا)، أي: من حمل «المصاب» على المفعول من «أصاب» (أخطأ من قال في مجلس الواثِق بالله في قوله:

أظلُومُ إنَّ مُصَابكم رَجُلاً   أهْدَى السلامَ تحيةً ظُلْمُ[2]

أنه برفع «رَجُل»، وقد مضت الحكاية)، في آخر الجهة الأولى[3].

(تنبيه .

وقد يكون للشيء إعراب[4] إذا كان وَحْدَه، فإذا اتَّصَلَ به شيء آخر تغيَّر إعرابه، فينبغي التحرّز في ذلك. من ذلك «مَا أنت» و«مَا شأنك» فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأتِ بعدهما بنحو قولك: «وزيداً»، فإن جئت به فـ«أنتَ» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع أوْ ما تكون، فلمّا حُذِف الفعل بَرَزَ الضمير[5] وانفصل[6]، وارتفاعُه[7] بالفاعلية) للفعل المحذوف[8]، (أوْ على أنّه اسم لِـ«كان») الناقصة المحذوفة، (و« شأنك»[9] بتقدير: ما يكون، و«ما»[10] فيهما)، أي: في «ما أنت» و«ما شأنك» (في موضع نصب خبراً[11] لِـ«كان»[12]، أو مفعولاً لِـ«تصنع».

---

(1) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 274.
(2) تقدم تخريجه في آخر الجهة الأولى، وهو للعرجي عبدالله بن عمر، ونُسب لغيره.
(3) في (س) بزيادة: فليرجع إليها.
(4) في (س) بزيادة: الظاهر حذف الواو كما في بعض النسخ.
(5) في (س) بزيادة: في الفعل الذي حذف وهو «تصنع» أو «تكون».
(6) في (س) بزيادة: وجوب انفصاله لحذف الفعل.
(7) في (س) بزيادة: أي: ارتفاع ذلك الضمير وهو «أنت».
(8) في (س) بزيادة: وهو «تصنع».
(9) في (س) بزيادة: مبتدأ خبره.
(10) في (س) بزيادة: مبتدأ، أي: لفظ «ما».
(11) في (س) بزيادة: للمبتدأ.
(12) في (س) بزيادة: تمييزاً.

ومثل ذلك)، خبر مقدم، مبتدأه («كيف أنت وزيداً»)، أي: هذا التركيب (إلاّ أنك) استثناء من الجملة[1] السابقة عليه (إذا قدّرت «تصنع» كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به) علة لتعيينه للحالية، لأن «كيف» من الظروف، والظروف والحال من واحد بخلاف المفعول به[2].

- وكذلك يختلفُ إعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحِلُّ فيه، وسألتُ طالباً: ما حقيقة «كان» إذا ذُكرت في قولك: «ما[3] أحْسَنَ زيداً؟»، فقال: زائدة، بناءً منه على أنَّ المثال المسؤول عنه «ما كان أحسن زيداً» وليس في السؤال تعيين ذلك[4].

والصواب: الاستفصال)، أي: طلب المسؤول عنه تعيين موضع « كان » القدرة من السائل، ويجيب بعده عن حال «كان» (فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر؛ لأنها قد جَرت مجرى الحروف.

كما أنَّ في: «قلّما يقوم زيد» لمّا استعملت «ما» النافية لم يحتج لفاعل/) 459 / أ
جواب «لما»، واللام بمعنى إلى، والجملة استئناف لبيان جريان «قلما» مجرى الحرف، (هذا قول الفارسي والمحققين[5]، وعند أبي سعيد السيرافي[6] هي تامة[7]،

---

(1) في (س) بزيادة: الاسمية.

(2) في (س) بزيادة: وقد تقدم هذا في بحث «كيف».

(3) في (س) بزيادة: كان، وهو الصواب.

(4) في (س) بزيادة: قيل: في السؤال ما يشعر بأن «كان» تذكر في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه، و«كان» لا تقع فيه عند ذلك إلاّ زائدة، فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل؛ إذ له أن يقول: متى كان بعد أحسن وجب الإتيان بـ«ما» المصدرية، وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب، ووجب رفع «زيد» وهو في المثال منصوب فحينئذٍ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر، وهو خلاف ظاهر السؤال.

(5) الإيضاح العضدي 96، والارتشاف 2/ 1185، 1186، وشرح الرضي على الكافية 2/ 92.

(6) في (س) بزيادة: شارح كتاب سيبويه.

(7) انظر قول السيرافي في ارتشاف الضرب 2/ 1186.

وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير «ما» والجملة بعدها خبر[1].

وإن ذُكِرَتْ) أي: كلمة «كان» (بعد فعل التعجب وَجَبَ الإتيان قبلها بـ«ما» المصدريّة، وقيل في «ما أَحْسَنَ ما كان زيدُ») برفع «زيد»، (كان تامة)، [هذه][2] الجملة الاسمية نائب الفاعل[3]، [قيل: وأنت خبير بأن هذا تركيب غير تركيب «ما كان أحسن زيداً» فلا عيب على الطالب في عدم التفصيل][4].

وأجاز بعضهم نقصانها) في هذا المثال (على تقدير «ما» اسماً موصولاً[5]، وأن يُنصَب «زيد» على أنه الخبر، أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ[6] بأنَّ «مَا أحْسَنَ زيداً» مُغْنٍ عنه)، قيل: [جوابه إن][7] المقحمان من الأسماء والأفعال والحروف كان التراكيب الخالية عنها مُغنية عنها، وهي في حال الإطناب كحالها مع الإيجاز في أصل المعنى، فلا محذور فيه، وفيه بحث[8].

---

(1) الارتشاف 1185، 1186، وشرح الرضي على الكافية 4/ 92.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: قيل كقوله تعالى: (قيل لهم آمنوا).

(4) ساقط من (س).

- قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 275، وانظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 504.

(5) في (س) بزيادة: وعلى تقدير.

(6) في (س) بزيادة: أي: وجه نقصان «كان» على نلك التقدير.

(7) ساقط من (س).

(8) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

الباب الثامن

من الكتاب في ذِكْرِ أُمور كليَّة يتخرّج عليها مَالاَ ينحصِرُ من الصُّور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة

القاعدة الأولى:

قد يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ في معناه، أَوْ لفظه، أَوْ فيهما.

فأما الأوّل) أي الشبه المعنوي (فَلَهُ صُوَرٌ كثيرة:

إحداها: دخول الباء في خبر «أنَّ» في قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ)[1]، لأنه في معنى: أَوَلَيْسَ اللهُ بِقادر، والذي سَهَّلَ ذلك التقدير تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ على أن يخلق مثلهم)[2].

ومثله: إدخال الباء في (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)[3] لِمَا دَخَلَهُ من معنى: اكتفِ باللهِ شهيداً) لِما بكسر اللام علة للماثلة و«من» بيان لِمَا.

(بخلاف قوله:

قليلٌ مِنكَ يَكْفِينِي وَلَكِن[4] .. ..)

---

(1) الأحقاف: 33.

(2) الإسراء: 99.

(3) الرعد: 43.

(4) صدر بيت من الوافر عجزه:

قليلُكَ لا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ

وهو لأبي النصر احمد بن علي الميكالي في معاهد التنصيص 3/ 259، وردّ ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني 2/ 343، والشاهد في «يكفيني» حيث لا تزاد الباء في فاعل «كفى» بمعنى اجزا او اغنى.

تقدم شرحه في الباء[1].

(وفي قوله:

سُودُ المحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[2])

.. ..

تقدم شرحه في «أن» المفتوحة الخفيفة[3].

(لِمَا دَخَلَهُ من معنى: لاَ يتقَرَّبْن بقراءة السُّوَر) «لِمَا» بكسر اللام[4] أيضاً علة مماثلة، وقيل: «لِما» هنا بتشديد الميم[5]، (ولهذا)، أي: لإدخال الباء بعد «يقرأن» لتضمينه معنى «يتقرّبْن».

(قال السهيلي: «لا يجوز القول: «وصل إليّ كتابُك فقرأتُ به» على حد قوله:

.. .. لا يقرأن بالسور[6]

لأنَّهُ)، أي: «قرأن» في هذا المثال (عارٍ من معنى التقرّب) واللام على لقوله: «لا يجوز»، والمصنف ذكرَ هُنَا أنَّ «يَقْرَأْنَ» مُضمّن معنى «يَتَقَرَّبْن» وفي حرف الباء أنه مُضمّن معنى «يرقين»[7]، وقيل: كأنه يشير بذلك إلى إرادة الجميع في البيت، وعدم إرادته في المثال[8].

---

(1) في (س) بزيادة: المفردة.
- انظر مبحث الباء المفردة مغني اللبيب شاهد رقم (152).

(2) تقدم تخريجه والشاهد في دخول الباء على معمول يقرأن لما دخله من معنى «يتقربن».

(3) انظر مبحث «أن» المفتوحة الخفيفة، مغني اللبيب شاهد رقم (32).

(4) في (س) بزيادة: وتخفيف الميم.

(5) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 275.

(6) انظر نص السهيلي في الخزانة 9/ 109، وانظر مبحث الباء في مغني اللبيب 1/ 127.

(7) انظر ذلك في مبحث الباء، مغني اللبيب 1/ 127.

(8) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 275.

(الثانية:) [من الصور][1] (جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إنَّ زيداً قائم وعمرو» اكتفاءً بخبر «إنَّ»، لَمَّا كان «إنَّ زيداً قائم» في معنى: زيدٌ قائمٌ،) «لِما» بالكسر[2] علة للجواز، وقيل: بالفتح والتشديد[3]، (ولهذا لم يجز «ليث زيداً قائم وعمرو»،) لأنه ليس في معنى «زيد قائم» [«لأنه إنشاء، و«زيد قائم» خبر][4]،

(الثالثة: جواز «أنا زيداً غيرُ ضاربٍ») على أن «أنا»/ مبتدأ خبره «غير» مضافاً إلى «ضارب»، و«زيداً» مفعول «ضارب» قُدِّمَ عليه (لَمَّا كان)، أي: هذا التركيب (في معنى: أنا زيدٌ لاَ أضرِبُ، ولولا ذلك) الشبه المعنوي بين «غير»، و«لا» (لم يجز[5]، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله[6]، لا تقول: «أنا زيدٍ أوّلُ ضاربٍ» أو مثلِ ضاربٍ»[7]) [قيل: الصحيح في المثالين المنع][8]، وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الأوَّل[9]، وحكى ابن الحاج جواز التقديم في الثاني[10]، وإن كان المضاف كلمة [«غير»][11]، [ثلاثة أقوال][12] [المنع مطلقاً وهو رأي ابن السراج واختاره أبوحيان[1]، 459 / ب

---

(1) في (س): (أي: الصورة الثانية).

(2) في (س) بزيادة: اللام.

(3) في (س) بزيادة: الميم.

- قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 275.

(4) في (س): (لأنه لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف زيد قائم).

(5) في (س) بزيادة: هذا التركيب، قال السيرافي والزمخشري وابن مالك: يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه غير مطلقاً، وقال ابن السرّاج: يمتنع مطلقاً، واختاره أبوحيان، وقيل: إن كان المعمول ظرفاً جاز،وإلاَّ امتنع.

(6) في (س) بزيادة: أي: معمول المضاف إليه على المضاف.

(7) في (س) بزيادة: هذا عند الجمهور.

(8) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

- وما بين المعقوفين ساقط من (س).

(9) انظر قول ابن الحاج في حاشية الشمني 2/ 275، وحاشية الدسوقي 3/ 508، والارتشاف 4/ 1811.

(10) انظر قول ابن الحاج في حاشية الشمني 2/ 275، وحاشية الدسوقي 3/ 508، والارتشاف 4/ 1811.

(11) في (س): (حتى).

(12) ساقط من (س).

أبوحيان[1]، والجواز مطلقاً وبه قال السيرافي والزمخشري وابن مالك[2] وهو ظاهر كلام المصنف، والتفصيل، فإن كان المعمول ظرفاً جاز، وإلاَّ امتنع][3].

(ودليل المسالة قوله تعالى: (وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ)[4]) وفيه[5] دليل على جواز تقديم الظرف، فإن «في الخصام» معمول «مبين» قُدِّم عليه لما كان في معنى «لا يبين»، (وقول الشاعر:

فَتىً هُوَ حَقّاً غيرُ مُلْغٍ تَوَلُّهُ ... وَلاَ تَتَّخِذْ يَوْماً سِوَاهُ خَلِيلاً[6])

بيت من الطويل، [فيه][7] دليل على جواز تقديم [غير الظرف][8]، فإن[9] «حقاً» مفعول[10] «ملغ» [قدم عليه][11]، و«فتى» منصوب بمحذوف يفسِّره[12] قوله: «توله»، وجملة النهي عطف على جملة الأمر المحذوفة لا المذكورة، (وقوله:

إنْ امرأً خَصَّنِي يوماً مَوَدّتَه ... عَلى التَّنَائي لعندي غَير مَكْفُور[13])

---

(1) انظر رأي ابن السراج في المساعد 2/ 377، وانظر رأي أبي حيان في الارتشاف 4/ 181، وانظر حاشية الشمني 2/ 275.

(2) شرح التسهيل 3/ 236، والشمني 2/ 275، والارتشاف 4/ 1811، وهمع الهوامع 2/ 510.

(3) في (س): (فمن بعضهم أنه يجوز التقديم لقوله: وإن لا أكثر كل الشجاع فإنني بضرب... وإلمام حتى علم، قال أبوحيان: لا لصحيح المـ...).

(4) الزخرف: 18.

(5) في (س) بزيادة: وهذه الآية.

(6) البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 143، وشرح شواهد المغني 2/ 953، وهمع الهوامع 2/ 510، ورُوي في الدرر «غيرُ مُلعِ فريضةٍ».

(7) في (س): (وهو).

(8) في (س): (الاسم الذي ليس ظرفاً).

(9) في (س) بزيادة: قوله.

(10) في (س) بزيادة: للمضاف إليه، وهو ... .

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: الفعل بعده وهو ....

(13) البيت لأبي زيد الطائي في الدرر 1/ 293، وسر صناعة الإعراب 1/ 375، وشرح أبيات سيبويه 1/ 373، وشرح شواهد المغني 2/ 953، والكتاب 2/ 134، وشرح الأشموني 1/ 538، وشرح المفصل 8/ 65، ولسان العرب (خ، ص، ص) 7/ 24، والشاهد في «مكفور» حيث قُدِّم معموله «على التنائي جوازاً».

بيت من البسيط لأبي زُبَيْد الطائي[1]، [معمول][2] «مكفور»[3] [قدِّم عليه][4]، والثاني التباعد، و«على» بمعنى مع، والمكفور المجحود.

(ويحتمل أن يكونَ منه[5] (فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْر يَسِير)[6]، ويحتمل تعلق «على» [بـ« عسير»] [7]، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره) المستكن [في عسير][8]، وجوّز الحلبي تعلقه بما دلّ عليه «غير يسير»، أي: لا يسهل على الكافرين[9].

(ولو قلت: جاءني غيرُ ضاربٍ زيداً» لم يَجزِ التقدير)، أي: تقدير «غير ضارب زيداً» بلا اضرب زيداً، وفي أكثر النسخ التقديم، أي: تقديم «زيد» على «غير» قيل: حكم المصنف بجواز «أنا زيداً غير ضارب»؛ لأنه[10] في معنى: «أنا زيداً لا أضرب»، وجعل «لا» داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب، فلذلك[11] قال: (لأن النّافي لا يحلُّ هُنَا مكان غير)، إذ لو قلت: جاءني لا اضرب زيداً لم يجز، لكن قال الزمخشري: وتقول: أنا زيداً غير ضارب مع امتناع قولك: أنا زيداً مثل ضارب، لأنه بمنزلة قولك: أنا زيداً، لا ضارب، فجعل «لا» داخلة

---

(1) في (س) بزيادة: في مدح أخيه لأمه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه، وهو دليل على جواز تقديم الظرف.
- وأبوزُبَيْد الطائي هو: حرملة بن المنذر، شاعر جاهلي قديم، أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم، وقد وفد على الوليد بن عقبة والي الكوفة ونادمه زمناً، وقد شهد الغساسنة والمناذرة ومدحهم، عدّه ابن سلاّم من شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين، توفي سنة 62 هـ انظر طبقات ابن سلام ص 180، والشعر والشعراء ص 185.

(2) في (س): (متعلق).

(3) في (س) بزيادة: فقد استوفى أقسام المعمول الثلاثة، ومعنى «خصّني بكذا» أفردني به بحيث لا مشارك لي فيه.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: أي: من كون غير بمعنى النفي.

(6) المدثر: 9، 10.

(7) في (س): (بغير).

(8) في (س): (في غير).

(9) الدر المصون 6/ 415.

(10) في (س) بزيادة: عنده.

(11) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 275.

على اسم الفاعل مع عدم التكرير[1]، قال التفتازاني: فإن قلت: هب أنه يصحّ التقديم في مثال أنا زيداً، لا اضرب، لما ذكرتم، لكن ينبغي أن يمتنع في مثل أنا زيداً لا ضارب، لأنه اسم بمعنى «غير» على ما صرّح به السخاوي، غايته أنه جعل إعرابه فيما بعده، لكونه على صورة الحرف[2]، قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظراً إلى صورة الحرفية[3].

(الرابعة: جواز «غيرُ قائم الزيدان» لَمّا كان في معنى: «ما قائم الزيدان»[4]، ولولا ذلك/ لم يجز[5]، لأن المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبرٍ، أوْ ذا مرفوع يغني عن الخبر)، يشير إلى أن المبتدأ على نوعين، أحدهما: المسند إليه، والآخر المسند وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، ولا يكون له خبر، بل له مرفوع يغني الخبر ويقوم مقامه، و«غير» في المثال ليس واحداً منهما.

(ودليل المسألة قوله:

غَيْـرُ لاَهٍ عِـدَاكَ فـاطْرَحِ اللَّهْـ ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلَمِ[6])

بيت مدرج من الخفيف[7]، فالعارض ما يبدو[8] من غير ثبات، والسَّلم الصلح[9]، والعِدَى بكسر العين الأعداء[10] وهو إمّا مبتدأ [خبره «غير لاه»][11]،

---

(1) انظر حاشية الشمني 2/ 275.
(2) انظر حاشية الشمني 2/ 275.
(3) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 275.
(4) في (س) بزيادة: «لما» علة للجواز.
(5) في (س) بزيادة: لولا أن غير بمعنى «ما» لم يجز التركيب.
(6) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص 366، وشرح ابن عقيل 1/ 190.
(7) في (س) بزيادة: الاغترار الانخداع والطمع.
(8) في (س) بزيادة: ويظهر.
(9) في (س) بزيادة: ووجه الاستدلال به أن ... .
(10) في (س) بزيادة: وهو جمع لا نظير له.
(11) في (س): (خبره ما تقدم).

أو فاعل بالوصف؛ [لكونه][1] في معنى مَا لآوٍ عِداك، لا سبيل إلى الأول؛ لأن غيراً مضاف إلى «لآوٍ» وهو مفرد فيؤدي إلى قولك: الأعداء غير لاوٍ، وهو ممتنع[2]، فتعين الثاني[3]، قيل: ولمانع أن يمنع كون «لاوٍ» مفرداً لفظاً ومعنى؛ لجواز كونه صفة لفريق أوْ نحوه فيكون في معنى الجمع، ولا يخفى أنك لو قلت: عِداك غير فريق لآوٍ لَصَحَّ، فيبطل الاستدلال حينئذٍ[4]، (وهو أحسنُ ما قيل في بيت أبي نواس:

غيرُ مَأسُوفٍ على زمَنٍ ... يَنْقَضِي بالهمِّ والحَزَنِ[5])

تقدم شرحه في «غير»[6].

(الخامسة: اعطاؤهم «ضاربُ زيدٍ الآن أوْ غداً» حُكْمَ «ضاربُ زيداً» في التنكير، لأنه في معناه[7]؛ ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخَفَضُوا بـ«رُبَّ» وأدخلوا عليه «أل»)، ظاهره أن النحاة أوْ العرب أجازوا إدخال «ال» على اسم الفاعل من هذا المثال [فتقول][8]: «الضارب زيدٍ بجر «زيد»، ومثل هذا عند الجمهور ممتنع، وإنما أجازه الفراء[9] قولاً بتقدم الإضافة على اللام، أوْ قياساً

---

(1) في (س): (لكون التركيب).
(2) في (س) بزيادة: إذ لا يقال: الزيدون غير قائم.
(3) في (س) بزيادة: فثبت المطلوب.
(4) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 275.
(5) بيت من المديد لأبي نواس في خزانة الأدب 1/ 337، 9/ 548، والدرر 1/ 183، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 1/ 226، 4/ 290، وشرح التسهيل لابن مالك 4/ 33، 1/ 275، وشرح ابن عقيل 1/ 191، والأشباه والنظائر 3/ 94، 5/ 289، 6/ 113، 7/ 25، استشهد به على إجراء: غيرُ قائم الزيدان مجرى، والأصل: زمنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ ماسوف عليه.
(6) انظر فصل «غير» مغني اللبيب، شاهد رقم (262).
(7) في (س) بزيادة: اي: لأن الوصف الجار في معنى الوصف الناصب.
(8) في (س): (بأن يقال).
(9) في (س) بزيادة: نحو: الضارب زيد.

على «الضارب الرجل»[1] فإنه جازت الإضافة فيه مع [عدّ التخفيف][2]، فلتجز في هذا أيضاً، ورُدّ الأول بأن الإضافة على هذا تكون ضائعة بقاء[3]، والثاني بأن الضارب الرجل وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة [لكنّه][4] محمول على المختار في «الحسن الوجه»[5]، (وأجاز بعضهم تقديم حالٍ مجرورة عليه، نحو: «هذا مَلْتُوتاً شَارِبُ السَّوِيق»[6] كما يتقدّم عليه حالٌ منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أُريد المضي) في الإيجاب؛ (لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

السادسة: وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب في نحو: (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ)[7]، (وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَه)[8] لَمّا كان المعنى وإنها لا تَسْهُلُ إلاّ على الخاشعين، ولا يريدُ الله إلاّ أن يُتِمَّ نُورَه.

السابعة: العطف بـ«وَلاَ» بعد الإيجاب) هذا من قبيل قوله تعالى: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ)[9]، (في نحو قوله:

.. .. أَبى اللهُ أنْ أسمو بِأُمٍّ ولاَ أبِ[10])

---

(1) انظر رأي الفراء في الارتشاف 5/ 2276.

(2) في (س): (مع عدم التحقيق).

(3) في (س) بزيادة: وإن كانت مقيدة ابتداء.

(4) في (س): (إلا أنه).

(5) في (س) بزيادة: وهو جرّ الوجه بالإضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل.
- رذه...

(6) انظر الارتشاف 4/ 1097.

(7) البقرة: 45.

(8) التوبة: 32.

(9) الرحمن: 22. وفي (س) بزيادة: وإلاّ فالعطف لا يكون إلاّ بالواو.

(10) البيت لعامر بن طفيل في خزانة الأدب 2/ 278، 7/ 174، 8/ 345، والشعر والشعراء ص 207، وشرح شواهد المغني 2/ 953، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 185، والخصائص 2/ 342 والشاهد في «ولا ابِ» حيث عطف بـ«ولا» بعد الإيجاب إجراءً لها مجرى «لا تسم بأمٍّ» ولاَ ابِ.

عجز بيت من الطويل لعامر بن الطفيل، صدره:

فَمَا سَوَّدَتني عَامِرُ عن وِرَاثةٍ

وقبله:

وَإنّي وَإنْ كُنتُ ابن سَيّد عَامِرٍ وَفَارِسهَا المشهُور في كُلّ مَوْكِبِ

«عامر» اسم قبيلة، وفارسها» [عطف][1] على «سيّد»، وخبر إنَّ محذوف، أي: لأفتخر بنسبي، وإن كان من العظمة/ بهذا المحل، والفاء فصيحة، أي: إذا كان 460 / ب
الأمر كذا، فما سوّدتني، أي: جعلتني سيّداً، يعني إنه ساد بنفسه، لأ بنسبه، كما قال: نفس عصام سوّدت عصاماً، و«أسْمُو» من السموّ وهو العلوّ سكّن الواو للضرورة، و«لا» زائدة لتأكيد النفي، وقدّم اللام للقافية.

(لمّا كان معناه قال الله لي: لاَ تَسْمُ بأُمٍّ وَلاَ أبٍ.

الثامنة: زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾[2]، قال ابن السيد: المانعُ من الشيء آمِرٌ للممنوع أنْ لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك: لاَ تسجدْ[3]، والأقربُ عندي أن يُقدّر في الأوّل[4]: لم يُردْ اللهُ لي، وفي الثاني[5]: ما الذي أمرك، يوضحه في هذا)، أي: يوضح الأقرب في الثاني، (أن [لا][6] الناهية [لا تصحب][7] الناصبة[8]، بخلاف النافية)، فإنها تصاحب «أنْ» الناصبة كما في تقدير المصنف.

---

(1) ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

(2) الأعراف: 12.

(3) في الانتضاب 2/ 570 قال ابن السيد: «... إلاّ أن تجعل «لا» زائدة كزيادتها في قوله تعالى (ما منعك الا تسجد)، وانظر نص ابن السيد في الأشباه والنظائر 2/ 185.

(4) في (س) بزيادة: أي: قول الشاعر.

(5) في (س) بزيادة: أي: قوله تعالى.

(6) زيادة يقتضيها المقام.

(7) في (س): (لا صاحب).

(8) في (س) بزيادة: وعلى تقدير ابن سعيد صاحبتها.

(التاسعة: تعدّي «رَضِيَ» بـ«على» في قوله:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْر ... لَعَمْرُو اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا[(1)])

تقدّم شرحه في «على»[(2)]، (لَمَّا كان «رَضِيَ عنه» بمعنى «أقْبَلَ عليه بوجه وُدِّه».

وقال الكسائي: «إنّما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو سَخِطَ»[(3)].

العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجَب في قراءة بعضهم: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيل)[(4)]) [تقدم هذا في «لولا»][(5)] (لَمّا كان معناه : فلم يكونوا منه، بدليل: (فَمَنْ شَرِبَ مِنْه فَلَيْس مِنّي)[(6)]، وقيل: [«إلاّ»][(7)] وما بعده صِفة، فقيل: إنّ الضمير يُوصَفُ في هذا الباب، وقيل: مرادُهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يَخْلُص من [الاعتراض][(8)] إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليل مبتدأ حُذف خبره، أي: لم يشربوا)، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع كما مرّ في آخر الجملة التي لها محل[(9)].

(الحادية عشرة: تذكيرُ الإشارة في قوله تعالى: (فَذَانِكَ بُرْهَانَان)[(10)]، مع أنّ المشار إليه اليدُ والعصا، وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عَيْنُ الخبرِ في المعنى،

---

(1) سبق تخريجه، والشاهد في «رَضيت عليّ» لما جاءت «على» بمعنى «عن» أي: رضيت أو قبلت عليه.

(2) ينظر مبحث «على» مغني اللبيب شاهد رقم (223).

(3) انظر النص في الخصائص 2/ 311، 389، والإنصاف 2/ 630، 631.

(4) البقرة: 248.
- قراءة الرفع قراءة أبي والأعمش، انظر مختصر في شواذ القرآن ص 22.

(5) في (س): (تقدم ما يتعلق بهذه الآية في بحث «لا»).

(6) البقرة: 248.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): (الإعراض).

(9) في (س) بزيادة: من الإعراب، فلا يكون مما لحن فيه.
- انظر الجملة التي لها محل من الإعراب ، مغني اللبيب 2/ 491.

(10) القصص: 32.

والبرهان مذكر. ومثله: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾[1] فيمن نَصَبَ الفتنةَ)، على أنه خبر «تكن» واسمها «أن قالوا»، (وَأَنَّث الفعل) المسند إلى المذكر، لأنه عَيْنُ الخبر، قيل: إن هذا مبني على أن المصدر المؤوّل به هو القول، أو المقال، وليس ذلك بمتعيّن لجواز أن يؤوّل بالمقالة[2]، وأجيب بأن المصدر الذي ليس بمزيد أصل للمصدر المزيد، فعند الحاجة إلى التأويل بالمصدر ينبغي أن يؤوّل بغير المزيد[3].

(الثانية عشرة: قولهم: «عَلِمْتُ زيدٌ مَن هو» برفع «زيد» جوازاً[4])، [قيد به لاحتمال نصبه على أنه مفعول أوّل لـ«علمت»][5] (لأنه نفس «مَن» في المعنى).

[الثالثة عشرة][6]: قولهم: «إنَّ أحداً [إلى][7] يقول ذلك» فأوقع «أحداً» في الإثبات) مع أنه لا يستعمل إلاّ في النفي، (لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكأن «أحداً» كذلك)، أي: وقع في سياق النفي، (وقال:

في لَيْلَةٍ لا نَرَى بها أحداً ... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُها[8]

---

(1) الأنعام: 32.
قرأ ابن كثير وبن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.
(2) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 257.
في (س) بزيادة: فلعلّ التأنيث وقع بهذا الاعتبار.
(3) وهذا القول للدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 276.
(4) المصدر السابق.
(5) في (س) بزيادة: (على أنه مبتدأ خبره «من» وعلق «علمت» عن العمل كما علمت من أبوك).
(6) ما بين المعقوفين في (س) ذكره بعد قوله: «لأنه نفس «من» في المعنى».
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): (لا)، وهو الصواب.
البيت المنسرح وقد تم تخريجه، واستشهد به هنا على رفع «كواكب» على البدل من الضمير الفاعل في «يحكي» لأنه في في منفي في المعنى.

تقدّم شرحه في «على»[1].

(فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه راجع إلى «أحد»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكأن الضمير كذلك[2]. وهذا الباب)، أي: إعطاء الشيء حكم ما يشابهه/ في المعنى (واسع) [جداً][3]. ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: « فلانٌ لغوبٌ، أتته كتابي فاحتقرها»، فقال له: كيف قلتَ: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتابُ في معنى الصحيفة[4]؟) فقلت: ما اللغوب؟ فقال: الأحمق، (وقال أبوعبيدة لرؤبة بن الحجاج لمّا أنشد: 1/461

فيها خطُوطٌ من سوادٍ وبَلَــقْ
كأنّه في الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ [5])

ضمير «فيها» للبقرة، و«بَلَقْ» بياض، والتلويع اختلاف الألوان و«البهق» بياض وسواد في الجلد.

(إنْ أردْتَ الخطوط فقل: «كأنها» أوْ السَّوَادَ والبلقَ، فقل: «كأنهما»، فقال: «أردتُ كان ذلك وَيْلَكَ»)[6].

---

(1) ينظر مبحث «على» شاهد رقم (224).

(2) في (س) بزيادة: أي: واقعاً في سياق النفي.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: في الصحاح: الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت تقول: جاءته كتابي، فقال: أليس بصحيفة؟ فقلت: ما اللغوب؟ فقال: الأحمق.

- وانظر النص في سر صناعة الإعراب 1/ 12، والخصائص 1/ 249.
- واللغوب هو الأحمق، انظر لسان العرب (ل، غ، ب) 1/ 742.

(5) الرجز لرؤبة في أساس البلاغة (و، ل، ع) 2/ 527، والأشباه والنظائر 5/ 63، وشرح شواهد المغني 2/ 764، ومجاز القرآن 1/ 43، 2/ 123، ولسان العرب (و، ل، ع) 8/ 411، و(ب، هـ ق) 10/ 29، استشهد به على إجراء «كأنه» مجرى «كان ذلك» لأنه يشابه في المعنى.

- في (س) بزيادة: شطران من قصيدة مرجوزة.

(6) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/ 43، 44.

- وفي (س) بزيادة: ذكره الزمخشري في قوله تعالى: (عوان بين ذلك).

قال التفتازاني: يجوز أن يكنّى باسم الإشارة عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم، كما يكنىٌ به عن أفعال كثيرة [1] سابقة بلفظ نعل لقصد الاختصار، تقول للرجل: نِعم ما فعلت، وقد ذكر لك افعالاً كثيرة رقصة طويلة، كما تقول له: ما أحسن ذاك، وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر وأشهر؛ ولهذا قال رؤبة: أردت ذاك، وأردفه بلفظ ويلك[2] تحقيراً وتنبيهاً[3]، وقال

الطيبي: أي هذا سهل لا يسأل عنه.

(وقالوا: «مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ نَفْسُهُ»، و« يقَوْمٍ عَرَبٍ كلُّهم» و«بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه» برَفْع التوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعل في الأسماء الجامدةِ) [4]، الأب، والعرب، والعرفج، (وأكدوه لَمَّا لَحَظُوا فيها المعنى؛ إذ كان العربُ بمعنى[5] الفصحاء، والعَرْفجُ بمعنى الخَشِن، والأبُ بمعنى الوالد) علة لقوله: لَحَظُوا، أوْ علة ثانية لـ«رفعوا»، يعني أن هذه الأسماء الجامدة مؤولة بالمشتقات، ومن ذلك قولهم: «مَرَرْتُ برَجُل زُهَير أَبُوهُ وَأسد غلامه»، أي: شاعر وشجيع، قيل: [وكذا][6] برجل مصري حماره ووحشي صقره[7].

(تنبيهان

- الأول: أنه وَقَعَ في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه)، فمن بيان لما[8]، (وهو[9] تنزيلهم اللفظ المعدومَ الصالحَ للوجود منزلة الموجود كما في قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: متعددة.

(2) في (س) بزيادة: على عادة العرب.

(3) انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 515.

(4) في (س) بزيادة: التي هي.

(5) في (س) بزيادة: علة لرفعوا.

(6) في (س): (منها قولهم).

في (س) بزيادة: وقد أعطي فيها حكم المشتق بالجامد للشبه المعنوي بينهما.

- قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(8) في (س) بزيادة: ذكرنا، وهو الصواب.

(9) في (س) بزيادة: أي: الأبلغ مما ذكرنا.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شيئاً إذا كـان جَائِيـاً[1]

وقد مضى ذلك) في العطف على التوهم في البـاب الرابـع[2]، [وعكـس هذا قوله][3]:

فَلَـسْنَا بِالْجِبَـالِ وَلاَ الْحَدِيـدا

بنصب «الحديد» عطفاً على الجبال بتنزيل الباء منزلة المعدوم

قيل: وكان ينبغي أن يذكره[4].

- (الثاني: أنّه ليس بلازمٍ أن يُعطى الشيءُ حُكـمَ مـا هـو في معنـاه، ألاَ ترى أنّ المصدر قد لا يُعطَى حُكمَ «أنْ» أو «أنّ» وصلتهما، وبالعكس.

دليل الأول: أنّهم لم يُعْطُوه حكمها في جواز حَذْفِ الجار ولا في سَدّهما مَسَدَّ جُزأي الإسناد، ثم إنهم شركوا بين «أنْ»، و« أنَّ » في هـذه المسألة في بـاب «ظنَّ»، وخصُّوا «أنْ» الخفيفة وصلتها بسَدِّها مَسَدَّهِمَا في باب «عسى»[5])، هـذا على قول ابن مالك أن «عسى» حينئذٍ ناقصة[6]، لا على قولهم: إنهـا فعـل تـام/ 461 / ب مسند إلى «أن» والفعل. (وخَصُّوا الشديدة بذلك) السد[7] (في بـاب «لـو») [كما تقدم في بابها][8].

---

(1) تقدم تخريجه، والشاهد في «سابق» بالجر على توهم وجود الباء في الخبر ليس وهو «مدركَ» لأنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس ويروى «سابقاً» ويروى «سابقٌ» بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وروى «ولا سابقي شيءٌ» بإضافة سابق إلى ياء المتكلم، و«شيء» فاعل «سابق».

(2) انظر الباب الرابع في العطف على التوهم، شاهد رقم (135).

(3) في (س): (ومنه قوله).

(4) في (س) بزيادة: المصنف.

- قائله ابن الوحي: كذا في هامش المخطوط.

(5) في (س) بزيادة: إنما تسدُّ «أن» الخفيفة وصلتها مسدّ الجزاين في باب «عسى» على قول....

(6) انظر شرح الكافية الشافية 1/ 201.

(7) في (س) بزيادة: المذكور.

(8) في (س): (تقدم هذا في بحث لو).

انظر باب «لو» مغني اللبيب 2/ 298.

(ودليل الثاني[1]: أنّهمَا[2] لاَ يُعْطِيَان حُكْمَه)، أي: حكم المصدر (في النيابة عن ظرف الزمان)، فلا يقعان مفعولاً فيهما كما يقع المصدر، [نحو][3]: «آتيك طلوع الشمس»، و«وخرجت قدوم الحاج»، [ثم أورد أمثلة ذلك على ترتيب اللف، فقال][4]: (تقول:

«عجبتُ من قيامك»[5]، و«عجبتُ أن تقومَ»، و«أنك قائم»، ولا يجوز «عجبت قيامَك»، وشذ قولُه:

فإيَّـاكَ إيَّـاكَ المِـرَاءُ فإنَّـه ... إلى الشرِّ دَعَّـاءُ وللشرِّ جالـبُ[6])

بيت من الطويل من شواهد التحذير، والأصل: إياك والمراء، أوْ إيّاك من المراء[7].

(فأجْرِي المصدر) وهو المراء (مُجرَى «أنْ يفعل»)، أي: مجرى أن تمارى (في حذف الجار.

وتقول: «حسبتُ أنّه قائم» و«أن قام»[8]، ولا تقول: «حسبتُ قيامه» حتى تذكر الخبر)، ويقال: حسبتُ قيام زيد حاصلاً، [لأن مفعول باب «ظن» في حكم المسند والمسند إليه][9].

---

(1) في (س) بزيادة: وهو العكس.
(2) في (س) بزيادة: أي: أنْ «أن»، و«أنّ».
(3) في (س): (في قولك).
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: مثال لعدم إعطاء حذف الجر المصدر.
(6) البيت للفضل بن عبدالرحمن في إنباه الرواة 4/ 76، وخزانة الأدب 3/ 63، وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص 296، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 4/ 17، والخصائص 3/ 102، والكتاب 1/ 279، وشرح المفصل 2/ 25، وشرح الأشموني 2/ 192، والمقتضب 3/ 213.
(7) في (س) بزيادة: مثل: إيّاك من الأسد.
(8) في (س) بزيادة: مثال... سدّ المصدر مسدّ جزأي الإسناد.
(9) في (س): (وذلك ان مفعولي باب «ظننت» في حكم المسند مع المسند إليه.

(وتقول: «عسى أن تقومَ»[(1)]، ويمتنع «[عسى][(2)] أنك قائم»، ومثله في ذلك «لعل») يعني[(3)] مثل «عسى» في جواز سدّ «أن» الخفيفة مع صلتها مسد جزئي الإسناد، وفي امتناع [سدّ الشديدة][(4)] مسدهما.

(تقول: «لو أنك تقوم»[(5)]، ولا تقول: «لو أنْ تقومَ».

وتقول: «جئتُكَ صلاةَ العصر»[(6)]، ولا يجوز «جئتك أن تُصلّي العَصْرَ»[(7)]، خلافاً لابن جني والزمخشري[(8)]، [تقدم هذا في بحث ما المصدرية، فليلتفت إليه][(9)].

(والثاني: وهو مَا أعطي حُكمَ الشيء المشْبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً.

إحداها: زيادة «إن») المسكورة (بعد ما «المصدرية» الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[(10)])[(11)]

---

(1) في (س) بزيادة: مثال لاختصاص «أن» الخفيفة.. عسى.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: أنْ لعلّ.

(4) في (س): (أنْ المشددة).

(5) في (س) بزيادة: مثال لاختصاص «أنّ» المشددة بكونها سادّة مسد الجزأين.

(6) في (س) بزيادة: بنصب «صلاة» على الظرفية.

(7) في (س) بزيادة: مثال لمنعهم إعطاء حكم المصدر في النيابة عن الظرف لـ«أنْ» و«أن».

(8) في (س) بزيادة: قال في بحث «ما» المصدرية لا يشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أن» خلافاً لابن جني، وتبعه الزمخشري، وحمل عليه «أن أتاه الله الملك» فإنه جوّز انتصاب على الظرفية من قوله تعالى: «حاجّ إبراهيم ملكه».

- انظر قول ابن جني في الخصائص 2/ 424، وقول الزمخشري في الكشاف 1/ 333 في قوله تعالى: «أنْ آتَاهُ اللهُ الملكَ» البقرة: 258، وقوله تعالى «... إلاَّ أن يصدّقوا» الآية 92 من سورة النساء، انظر الكشاف 1/ 582، والارتشاف 2/ 995، وشرح التسهيل 1/ 226.

(9) انظر مبحث «ما» المصدرية، مغني اللبيب 1/ 335.

(10) تقدم تخريجه.

(11) في (س) بزيادة: تقدم هذا في «ما» المصدرية.

تقدم شرحه في «إن»[1].

(وقوله:

يُرَجِّى المرءُ مَا إنْ لاَ يَرَاهُ ... وَتَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخطوبُ[2])

تقدم شرحه أيضاً هناك[3].

(فهذان محمولان على نحو قوله:

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بمِثْلِهِ ... يَوْماً بِهَانِئ أيْنُقٍ جُرُبِ[4])

بيت من الكامل لدريد[5] [بن الصمّة][6]، «الهانئ» الطالي بالهناء وهو القطران، و«الأينق» جمع ناقة، أصله: أنوق فاستثقل الضم على الواو فقدّمت وقُلبت ياء، والجُرْب جمع جرباء وهي التي أصابها الجرب[7].

---

(1) انظر مبحث «إن» شاهد رقم (27).

(2) بيت من الوافر لجابر بن رالان الطائي، أو لإياس بن الأرن في خزانة الأدب 8/ 442، وشرح شواهد المغني 1/ 85، ولجابر في شرح التصريح 2/ 359، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 188، والجنى الداني ص 210، والدرر 1/ 246، وهمع الهوامع ، استشهد به على زيادة إن بعد «ما» الموصولة.

(3) انظر مبحث «إن» الخفيفة شاهد رقم (26).

(4) البيت لدريد ابن الصمة في الأغاني 10/ 22، وإصلاح المنطق ص 127، وشرح شواهد الإيضاح ص 578، وشرح شواهد المغني 2/ 955، وشرح المفصل 5/ 82، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 188.

(5) في (س) بزيادة: وقبله:

حيّوا تماضر واربعوا صحبي ... وقفوا فإن وقوفكم حسبي

وبعده:

متبذلاً تبدوا محاسنه ... تضع الهنا موضع النقب

اخناس قد هام الفؤاد بكم ... واعتاده داء من الحب

حكى عن أبي عبيدة أن الخنساء خرجت فهنات زوْداً لها جرباً، ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودريد بن الصمة يراها ولا تراه، فقال دريد تلك الأبيات، المبتذل بالمعجمة غير المصون، والهناء بكسر الهاء والمدّ القطران، والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهو أوّل ما يبدوا من الجرب متفرقاً، واخناس هي الخنساء الشاعرة، واسمها تماضر بنت عمرو.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: وهو داء معروف.

(الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله:

لَمَـا أغفَلْـتُ شُـكْرَكَ فاصـطنعني ... فكيفَ ومِنْ عَطَائـك جُـلُّ مَـالِي؟[1])

بيت من الوافر، «ما» نافية، واللام للتوكيد، «فكيف» معناه: فكيف أغفل شكرك، والحال أنَّ معظم مالي من عطائك.

(فهذا محمول في اللفظ على نحو: «لَمَا تُصنَعُهُ حَسَنٌ»).

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية، حَمْلاً لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو (ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُه)[2]، نحو: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً)[3]، فهذا)، أي: قوله تعالى «لا تُصِيبَنَّ» بلاَ النافية (محمولٌ على نحو: (ولا تحسبن الله/ غافلاً)[4])، بلا الناهية لما 462/ أ
بينهما من المشابهة اللفظية، (ومَن أوَّلها[5] على النهي لم يحتج إلى هذا [6]).

(الرابعة: حَذْفَ الفاعل في نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[7] فإن فاعل «أبصِرْ» محذوف بقرينة ما قبله، أي: وأَبْصِرْ بِهِمْ، قال أبوالبقاء: لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، و«بهم» في موضع رفع[8]، وحُكيَ عن الزجاج أنه أمْرٌ

---

(1) البيت للنابغة الدياني في شرح ديوانه ص 68، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 377، 395، وشرح شواهد المغني 2/ 956، والشاهد في «لما» حيث دخلت لام الابتداء على «ما» النافية.

(2) النمل: 18.

(3) الأنفال: 25.

- في (س) بزيادة: تقدمت هذه الآية وما بعدها في بحث لا الناهية.

(4) إبراهيم: 42.

(5) في (س) بزيادة: أي: قوله تعالى: لا يحطمنكم، وقوله تعالى: لا تصيبنّ.

(6) في (س) بزيادة: إلا أن قوله تعالى: «لا تصيبنّ» على تأويله بالنهي إن كان صفة لـ«فتنة» فلا بد إضمار القول وإلا فالنهي وإن كان للفتنة إلا أن المراد نهي القوم عن التعريف للظلم الذي هو سبب إصابة الفتنة.

(6) مريم: 38.

(7) مريم: 38.

(8) التبيان 2/ 171.

- وفي (س) بزيادة: كقولك: «احسن بزيد»، أي: احسن زيد.

حقيقة[1]، [و«بهم»][2] في موضع نصب، والفاعل ضمير متكلم، كأنه يقول لنفسه: أوقِعْ بهم سمعاً.

(لَمَّا كان «أَحْسِنْ بزيد» مُشبهاً في اللفظ بقولك: «امْرُرْ بزيد»)، وهو فضلة، [وفي][3] «أَحْسِنْ بزيد» فاعل مثل: «كَفَى بِالله» إلاَّ أنَّ البَاء زائدة لازمة [في الأول دون الثاني][4].

(الخامسة: دخول «لام» الابتداء بعد «إنَّ» التي بمعنى «نَعَمْ»، لشبهها في اللفظ بـ«إنَّ» المؤكِّدة، قاله بعضهم في قراءة مَن قرأ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[5]، وقد مضى البحث فيها) في «إِنَّ» المكسورة المشددة[6].

(السادسة: قولُهم: «اللهُمَّ اغفر لَنَا أَيَّتُها العِصَابةُ»[7]، بضم «أيَّة»، ورَفْعُ صفتها، كما يقال: «يأيَّتها العِصَابَةُ»، وإنما كان حقُّها)، أي حقُّ إعراب «العصابة» (وجوبَ النصب) على الاختصاص بتقدير: أعْني، [أوْ نحوه][8]، (كقولهم: «نحنُ -العربَ- أقْرَى الناس للضَّيْف»[9]) بنصب «العرب» عن الاختصاص، و«أقْرَى الناس» خبر «نحن»[10]، (ولكنها) أي[11]: «أيَّة» في اغْفِر لَنَا أَيَّتُها العِصَابة، (لَمَّا كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداءِ أُعْطِيَتْ حُكْمَهَا)، أي: حكم «أيَّة» المستعملة في النداء، (وإن انتفى مُوجبُ البناء)، أي: بناء المنادى وهو وقوعه موقع

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 330.

(2) في (س): (الجار والمجرور).

(3) في (س): (بخلاف).

(4) في (س): (في احسن بزيد دونه).

(5) طه: 63.
- قرأ ابوعمر و«هذين» بالياء، وقرأ الباقون بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون، انظر النشر في القراءات العشر 2/ 321.
- وتخريج «إنَّ» على «نعَم» هو رأي سيبويه والأخفش، وحمل المبرد هذه القراءة عليه، انظر الكتاب 3/ 151، 4/ 162، والمقتضب 2/ 364، والجني الداني ص 398.

(6) انظر مبحث «إنَّ» المكسورة المشددة، مغني اللبيب 1/ 47، وانظر مبحث روابط الجملة.

(7) انظر هذا في الكتاب 3/ 170.

(8) في (س): (أوْ اخصص).

(9) في (س) بزيادة: نحن مبتدأ.

(10) في (س) بزيادة: والجملة الاختصاصية معترضة بينهما.

(11) في (س) بزيادة: لكنَّ.

حرف الخطاب، (وأمّا «نحن العرب» في المثال فلأنه لا يكون منادى)، فلا يجوز فيه إلاّ النصب لامتناع حمله على المنادى المبني على ما يرفع به[1]، (لِكونه بـ«أل»، فأُعْطِيَ الحكم الذي يستحقه في نفسه.

فأمّا «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث»[2] فواجب النصب سواء اعْتُبِـرَ حالُه أم حال ما هو شبيه به وهو المنادى) المضاف مثل: يا عبَدالله[3].

(السابعة: بناءً باب «حَذَامِ»[4] في لغة الحجاز على الكسر)، [يعني به][5] ما كان على وزن «فَعَال» من أعلام الأعيان المؤنثة سواء كان في آخره راء أوْلا، فَحذام بمهملتين علم امرأة، وإنما قال: في لغة الحجاز على الكسر (تشبيهاً لها بـ«نزَال» و«دَرَاكِ»)؛ لأن أكثر تميم على أن ذوات الرّاء منه مبنيّة على الكسر للوزن والعدل المقدّر كـ«حضار» وغير ذوات الرّاء كـ«قَطَامِ» معرفة غير منصرفة للتأنيث والعلميّة، وأقلهم على أن [جميع][6] غير منصرف، قال الربعي: علة بناء الحجازيين له تضمّنه معنى هاء التأنيث[7]، وقيل: شبهه بـ«نزَال» من أربعة أوجه: الوزن، والعدل، والتعريف، والتأنيث، وهذا بناءً على قول الأكثر: إن «نزَال» اسم للمنازلة، لاَ لِـ«أَنْزِلَ»، وذهب المبرّد إلى أنها بُنِيَت لتوالي العلل؛ لأنها كانت ممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث، فلماذا زادُوا العدل بَنَوْ، إذْ ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء[8].

(وذلك مشهور في المعارِف، وربّما جاء في غيرها، وعليه وُجِّهَ قولُه:

---

(1) في (س) بزيادة: لكونه معرفاً باللام.

(2) تقدم تخريج الحديث.

(3) في (س) بزيادة: فإنه واجب النصب.

(4) في (س) بزيادة: بمهملتين علم امرأة.

(5) في (س): (وأراد بها).

(6) في (س): (جميع هذا القسم).

(7) انظر قول الربعي في شرح الأشموني 2/ 265.

(8) المقتضب 3/ 374.

يَالَيْتَ حَظِّي مِن جَدَاكَ الـصَّافي   والفَضْلِ أن تَتْرُكَنِي كَفَـافِ[1]

رجز لرؤبة يخاطب به/ أباهُ العجاج، وقد سرق منه أبوه قصيدة وانشدها لسليمان بن عبدالملك فأجازه عـشرة آلاف درهـم، فطلـب منـه[2] نـصيباً منهـا[3] فأبي[4]. 462/ ب

و«الجَدا» بفتح الجيم والقصر العطيّة، و«الصافي» السالم من الكـدر وهـو تهكم، أي: ياليت حظي من إحـسانك وعطائـك الـذي تـزعم أنـه [لا شـيء][5] بكثرة من مَنَّ وغيره أن تتركني كافّاً عن إسَاءَتِكَ إليَّ، أو تتركني ترك كفـاف عـن ذلك فلاَ لِيَّ، ولاَ عليَّ، (والأصل: «كافّاً» فهو حال، أوْ تُرْكَ كفافِ فَمَصْدَر.

ومنه عند أبي حاتم[6] قولُه:

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فقلـت لهـا: أقْـصِري   إنِّـي امْـرُؤٌ صَـرْعِي عَليـكِ حَـرامُ[7])

---

[1] الرجز لرؤبة في ديوانه ص 100، وخزانة الأدب 2/ 39، وشرح شواهد المغني 2/ 956، وأمالي الشجري 1/ 88، والشاهد في «كفافِ» حيث بني على الكسر تشبيهاً له بـ«حذام» في لغة الحجاز.

[2] في (س) بزيادة: ابنه.

[3] في (س) بزيادة: لكونه أجيز لشعره.

[4] في (س) بزيادة: وقبله: إنك لن تنصف أبا الحجاف   وكان يرضى منك بالإنصاف

ظلمتني غيرك ذو الإسراف

«أبو الحجاف» بجيم ثم حاء مهملة كنية رؤبة.

انظر القصة في خزانة الأدب 2/ 49.

[5] ساقط من (س).

[6] أي: أبو حاتم السجستاني.

[7] بيت من الكامل لامرئ القيس في ديوانه ص 116، وأمالي بن الشجري 1/ 28، وشرح شواهد المغني 2/ 959، استشهد به على بناء «حرام» كما في حذام.

وانظر قول أبي حاتم في الأمالي الشجرية 1/ 28.

بيت لامرئ القيس يصف فرساً جَمَحَتْ به، فأمرها [بالرفق][1]، [«جالتْ» مِن الجولأن][2]، و[و«اقْصِدِي»][3] بكسر الصاد والدال [أمْرٌ][4] من القصد بمعنى الرفق، كما صحّحه الخطيب التبريزي[5]، وفي بعض النسخ «جاءَت» من المجيء، و«اقصري» بضم الصاد، والرّاء أمر من قَصَر عن الأمر، أي: انتهى.

(وليس كذلك؛ إذ ليس لِفِعْلِه[6] فاعِل وفَاعِلة) حتى يكون معدولاً عن واحد منهما، فإنه صفة مشبهة من حرم [بالضم][7] فلا يجيء منه اسم الفاعل، (فالأولى قول الفارسي: إنّ أصله: «حرامِيُّ»، كقوله:

.. .. والدهر بالإنسان دوّاري[8])

تقدم شرحه في الألف[9].

(ثم خففت) بحذف الياء المشددة [للوزن][10]، (ولوْ أقْوَى لكانَ أوْلى)، فالإقواء[11] اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والفتح[12]، فإن هذا البيت من قصيدة مكسورة الروي، منها قوله:

عُوجاً على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا نَبْكِي الدِّيَارَ كما بَكَى ابنُ حِذام

---

(1) في (س): (بالرفع).
(2) في (س) جاءت هذه العبارة بعد قوله: صححه الخطيب التبريزي.
(3) في (س): (على ان اقصدي).
(4) ساقط من (س).
(5) انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 521.
(6) في (س) بزيادة: أي: لفعل «حرام».
(7) في (س): (بضم العين).
(8) تقدم تخريجه.
(9) انظر مبحث الألف شاهد رقم (12).
(10) في (س): (لضرورة الوزن).
(11) في (س) بزيادة: في علم القوافي.
(12) انظر الكافي في العروض والقوافي ص 116.

«الحبل» المتغير، و«لأننا» لغة في لعلّنا[1]، وابن جِذام شاعر قديم[2] أوّل من بكى الديار من شعراء العرب[3]، وإنما كان الإقواء أولَى مع أنه عيب في القافية، لأنه أسهل مما ذكر، لأن كثيراً من فصحاء المتقدمين استعمله حتى [قال الأخفش: لا يكاد يسلم منه شاعر][4]، [فمعنى كلام المصنف][5] أن الشاعر ولوْ ارتكب الإقواء فَضَمَّ «حرام» لكان أوْلَى من محافظته على اتفاق الحركة[6].

(وأمّا قوله

طَلَبُــوا صُـــلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَـيْسَ حِينَ بَقَـاءِ[7])

تقدم شرحه في «لات»[8].

---

(1) ذكر ذلك ابن عبيدة، انظر المؤتلف والمختلف ص 173، وخزانة الأدب 4/ 348.

(2) في (س) بزيادة: قيل.

(3) ابن حُذام هو: ويقال ابن حَذام، وابن خدام بالخاء المعجمة، وقيل: هما اثنان، وقد اختلف في ضبط اسمه، فالذي رواه الأمدي في المؤتلف «ابن خذام» بالمعجمتين، وقال ابن رشيق في العمدة: «الذي أعرف أن ابن حذام بذال معجمة وحاء غير معجمة كما رواه الجاحظ وغيره»، وضبطه بعضهم «ابن حُمام» واسمه امرؤ القيس، قال الأمدي عند ذكر المسمّين بامرئ القيس: ومنهم امرؤ القيس ابن حُمام، وقال والذي أدركه الرواة من شعره قليل جداً. انظر المؤتلف ص 11، 137، وكتاب الحيوان 2/ 140، والعمدة في محاسن الشعر 1/ 92، وخزانة الأدب 4/ 347، 348.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): (فمعنى كلامه).

(6) في (س) بزيادة: قيل: هذا يقتضي أن الشاعر لم يرتكب الإقواء، وقد رأيت في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس هذه الكلمة مضبوطة بضم الميم.

(7) بيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب 4/ 158، 171، 173، 6/ 497، والدرر 1/ 253، وشرح شواهد المغني 2/ 640، 960، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 377، وسر صناعة الإعراب 2/ 509، وشرح المفصل 9/ 32، وشرح الأشموني 1/ 212، ولسان العرب (أ، و، ن) 13/ 40، و(لات)، والشاهد في «أوان» فإن علة بنائه قطعه عن الإضافة، اي: ولات أوان صُلح، وكان بناؤه على الكسر تشبهه بـ«نزال» وزناً.

(8) انظر مبحث «لات» شاهد رقم (413).

(فَعِلَّةُ بنائه)، أي: [علة][1] بناء «أَوَانِ» (قطعة عن الإضافة، ولكن علة كسره، وكونه لم يُسْلَك به في الضم مَسْلَكَ «قبلُ»، و«بعدُ» شبهُهُ[2] لِـ«نـزالِ») في الوزن، وفيه وجه آخر مرّ في «ولات»[3].

(الثامنة: بناء «حاشا» في ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[4] لـشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية[5])، وفيه أن الشبه اللفظي بدون المعنوي لا يكفي في البناء كما مرّ في [بحث «حاشا»][6]، (والدليل على اسميتها قراءة بعضهم[7] «حاشاً» بالتنوين على إعرابها كما تقول: «تَنْزِيهاً للهِ».

وإنما قلنا ليست حرفاً لدخولها على الحرف) في «حاشا لله» (ولاَ فِعْلاً؛ إذ ليس بعدها اسم منصوب بها.

وزعم بعضهم أنها فِعْلُ حُذفَ مفعوله[8]، أي: جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويل لاَ يَتَأتَى فِي كل موضع، يُقال لك: «أتفعل كذا؟» أو «أَفَعَلْتَ كذا؟» فتقول: «حاشا لله»/ فإنما هذه[9]، بمعنى: تبرّأتُ لله براءة من هذا 463 / أ
الفعل[10]، وَمَن نَوَّنَها أعْرَبَها على إِلْغَاءِ هذا الشَّبَه[11]، كما أنَّ بني تميم أعْرَبُوا باب «حذامِ» لذلك.

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: خبر لكن إن كانت مشددة وإلاّ فهو خبر لقوله: علة.

(3) وهو قوله: زعم الفراء أن «لات» تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان الخاصة. انظر مبحث «لات».

(4) يوسف: 31.

(5) في (س) بزيادة: كذا قال في بحث حاشا.

(6) ساقط من (س).
- انظر مبحث حاشا، مغني اللبيب 1/ 140.

(7) قرأ أبوعمر بالألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها، واتفقوا على الحذف وقفاً اتباعاً للمصاحف. انظر النشر في القراءات العشر 2/ 295، والمحتسب 2/ 11.

(8) ذكر هذا المصنف في «حاشا» عن المبرد وابن جني والكوفيين.
- انظر ذلك في بحث حاشا مغني اللبيب 1/ 140، وانظر المقتضب 4/ 391، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 495، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 309، والمحتسب 2/ 11، 12، 13.

(9) في (س) بزيادة: بمعنى.

(10) في (س) بزيادة: وكذا قوله تعالى: ﴿ حاشى لله ما هذا بشراً ﴾ فإنه ليس مقام التبرئة من المعصية.

(11) في (س) بزيادة: ويحتمل أن يكون تنوينها تنوين تنكير، فلا يدل ثبوته على الإعراب كما تقدم في بحث حاشا، فتأمل.

التاسِعَةُ: قول بعض الصحابة) وهو حارثة بن وهب الخزاعي[1]: («قَصَرْنَا الصّلاة مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أكثرَ ما كنَّا قطُّ وآمَنُهُ»[2]) عطف على «أكثر»، [والضمير][3] عائد إلى «ما»[4]، و« قط» ظرف بمعنى الدهر، والزمان متعلق بـ«كُنَّا» (فَأَوْقَعَ «قطْ» بعد «ما» المصدريّة [كما][5] تقع بعد «ما» النافية)، وقيل: إنما جيء بـ«قط» لاشتمال الكلام على معنى النفي، لأنهم إذا كانوا في ذلك الزمان أكثر عدداً وآمَنَ زَمَاناً مِمَّا كانوا قبله، يلزم إن لم يكونوا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد، ومثل ذلك إلا من قط[6].

(العاشرة: إعطاءُ الحرفِ حُكم مُقارِبه في المخرج حتى أُدغم فيه)، ذكره على وجه الاستطراد[7]، وقد اعتذر عن مثله في آخر الحذف بأن وضع الكتاب للمفسِّر والمؤدِّب جميعاً، فلا يرد[8] أنه لا مدخل له في الإعراب، فَمَا لَـهُ قد ذكره مع أنه التزم تجنب مثله كما سبق في الديباجة؟ (نحو: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)[9]،

---

(1) في (س) بزيادة: أخو عبيد الله بن عمرو بن الخطاب.

(2) في صحيح البخاري كتاب «الحج» باب «الصلاة بمنى» 1/ 409 « ... عن حارثة بن وهب الخزاعيّ – رضي الله عنه – قال: صلَّى بنا النبي – صلى الله عليه وسلم – وَنَحنُ أكثرُ مَا كُنَّا قطُّ وآمَنَهُ بمنىً ركعتين.

- وحارثة بن وَهب الخزاعي هو: أخو عُبيد الله بن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لأمّه، له صحبة، نزل الكوفة، وروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وعن جندب الخير الأزدي، وحفصة بنت عمر، وروى عنه سعيد بن خالد، وأبوإسحاق السبيعيّ، اسم أمّه كلثوم بنت جرول بن المسيّب الخزاعية.

انظر طبقات بن سعد 6/ 377، وتهذيب التهذيب 2/ 167، وأسد الغابة 1/ 657.

(3) في (س): (والفاء).

(4) في (س) بزيادة: أي: أكثر كوننا فيه وآمنه.

(5) ساقط من (س).

(6) ذكره زيد العرب في «شرح المصابيح»، كذا في هامش المخطوط، وفي مرقاة المصابيح للخطيب التبريزي 3/ 382 «... وقال شارح: ...وجيء بقط لاشتماله على النفي، أي: ما كنا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد ومثل ذلك إلاّ من قط».

- وزين العرب هو: علي بن عبدالله بن احمد المصري، الشهير بزين العرب، صنف «شرح الأنموذج للزمخشري» في النحو، و«وشرح كليات القانون» لابن سينا، و«شرح مصابيح السنة للبغوي».

انظر كشف الظنون 5/ 720، وخزانة الأدب 7/ 57.

(7) في (س) بزيادة: لا القصد.

(8) في (س) بزيادة: ما قبل.

(9) الأنعام: 101.

و(لَكَ قُصُوراً)[1])، أدغم أبوعمرو القاف في الكاف، وبالعكس لقرب المخرج بينهما[2][3].

(وحتى اجتمعا) أي: الحرفان المتقاربان حال كونهما (رَوِيَّيْن) في بيتين، أو في مصراعين[4]، (كقوله:

بُنَيْ إنَّ البِرَّ شَيءٌ هَيِّنْ
المَنْطِقُ الطَّيِّبُ والطُّعَيِّمْ[5])

بيتان من مشطور الرجز، «بنيَّ» تصغير «ابن» مضاف إلى [الياء][6]، و«الطُّعيم» بتشديد الياء تصغير طعام، أي: يا بُنَيَّ إن الإحسان شيء يسير المنطق الطيب وإطعام طعام قليل، فجمع الشاعر بين النون والميم لقرب مخرجهما، فنزل أحدهما منزلة الآخر لشبه لفظي مخرجي.

(وقول أبي جهل:

مَا تَنْقِمُ الحربُ العَوَانُ مِنِّي ... بَازِلُ عَامَيْن حَدِيثُ سِنِّي

---

(1) الفرقان: 10.

(2) انظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص 61.

(3) في (س) بزيادة: قال الشاطبي:

وإن كلمة حرفان فيها تقاربا ... فإدغامه للقاف في الكاف مجتلا

(4) في (س) بزيادة: والروي الحرف الذي تنسب إليه القصيدة من كونها لاميّة او ميميّة.

(5) الرجز لامرأة قالته لابنها في نوادر ابي زيد ص 134، وبلا نسبة في تهذيب اللغة 15/ 370، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 190، وخزانة الأدب 11/ 346، والمقتضب 1/ 217، ولسان العرب (ل، ب، ن) 13/ 394، والشاهد في «هيّن المنطق» حيث جمع بين النون والميم لقرب مخرجهما.

(6) في (س): (ياء المتكلم).

لِمثلِ هذا وَلَدَتْنِي أمّي[1])

[تقدم شرحه في «أم»][2].

(وقول آخر:

إذا ركبتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطاً

إنّي كبيرٌ لاَ أُطِيقُ العُنَّدا[3])

قال الجوهري: العاند: البعير الذي [يجور عن الطريق ويعدل عن القصد][4]، والجمع عُنَّد مثل راكِعْ وَرُكَّع، وأنشد أبوعبيدة:

إذا ركبت فاجعلاني وسطاً   إنّي كبيرٌ لاَ أُطِيقُ العُنَّدا[5]

(ويُسمى ذلك)، أي: اجتماع رَوِيَّيْن متقاربين في المخرج (إكفاءً) وهو اختلاف حرف الروي مأخوذ من قولهم: فلانٌ كفؤُ فلان، أي: مثله، فلمّا ماثل احد الحرفين الآخر بسبب تقاربهما في المخرج أقامه الشاعر مقامه، وهو عيب لا

---

(1) الرجز لأبي جهل في خزانة الأدب 11/ 347، والمقتضب 1/ 218، وامالي بن الشجري 1/ 276، والشاهد في النون في «سين»، والنون في «مني» فكلاهما حرف روي وقد اقتربا في المخرج ويسمى هذا إكفاء.

(2) في (س): (تقدمت هذه الأبيات الثلاثة في فصل «أم».

- انظر مبحث «أم» شاهد رقم (58).

(3) الرجز بلا نسبة في المقتضب 1/ 218، ولسان العرب (ع، ن، د) 3/ 307، و(و، س، ط) 7/ 246، وتاج العروس (ك، ف، ا) 1/ 108، و(ع، ن، د) 2/ 434، والمقتضب 1/ 218، وفي خزانة الأدب 11/ 345ن «وإذا ركبت فاجعلاني وسطأ»، والشاهد في الطاء في «وسطا» والدال في «عندا» فكلاهما حرف روي وهما قريان في المخرج وكلاهما حرف روي وهذا يسمى إكفاءً.

(4) في (س): (يجوز عن القصد).

(5) الصحاح (ع، ن، د) 2/ 115.

يجوز لأحد من المولودين(1) [كما في نهاية الراغب](2)، وقيل: من أكفأت بمعنى: قَلَبْتَ أو أمَلْتَ، لأن الشاعر يقلب الروي ويميل عن طريقه إلى طريق آخر(3).

(والثالث: وهو مَا أُعْطِيَ حُكْمَ الشيءِ لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو: اسم التفضيل، و«أفْعَل» في التعجب)، فإنهم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ«أفعل» في التعجب، (وزناً، وأصْلاً، وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير «أفْعَلَ» في التعجب/ لشبهه بـ«أفعل» التفضيل فيما ذكرنا) من الأصل والوزن 463 / ب والإفادة، (قال:

يَا مَا أُمَيْلَحِ غِزْلاَناً شَـدَنَّ لَنَـا(4) .. ..)

بيت من البسيط، نسبه العيني للعرجي عبدالله بن عمرو، [وقد يتوهم](5)، أنه للمجنون، عجزه:

---

(1) في (س) بزيادة: وثبوته في البيتين الأولين ظاهر وكذا في الأخيرين فإن الألف فيهما للإطلاق، والروي الطاء في الأول والدال في الثاني وكذا في ابيات أبي جهل فإن الباء حرف إطلاق والروي النون والميم، فلا يرد ما قيل: إنا لا نسلم أن فيها كفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها روياً، وقد نص بعض علماء القوافي على جواز كون الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها روياً سواء كانت للمتكلم أو لغيره، وإن كان قليلاً كقوله:

يـــروح ويغـــدوا لحاجتنـــا ... وحاجـــة مـــن عـــاش لا تـــنقض

تمـــوت مـــع المـــرء حاجاتـــه ... وتبقـــى لـــه حاجـــة مـــا بقـــي

(2) انظر الكافي في العروض والقوافي ص117.

(3) في الصحاح (ك، ف، أ) 1/ 99 «... الكسائي: كَفَأْتُ الإناءَ: كَبَبْتُهُ، وأكْفَأْتُهُ: أمَلْتُه...» وانظر الكافي في العروض والقوافي ص 117.

(4) صدر بيت للمجنون في ديوانه ص 130، وله أو للعرجي، أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب 1/ 110، ولكمال الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 2/ 992، وصدره لعلي بن أحمد العُرَيْني في لسان العرب (ش، د، ن) 13/ 235، ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب 9/ 364، ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب 9/ 363، وبلا نسبة في خزانة الأدب 1/ 107، وشرح الأشموني 2/ 21، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 190، وشرح المفصل 3/ 134، والشاهد في «أمليح» حيث صغّر وهو أفعل التعجب تشبيهاً له بأفعل التفضيل.

(5) في (س): (وكثيراً ما يتوهم).

- انظر المقاصد النحوية 3/ 69.

مِنْ هَؤُ لِيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وقبله:

تَـاللهِ يَـا ظَبْيَـاتِ قُلْـنَ لنـا ... لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

«أُمَيْلِح» تصغير «أَمْلَح» مِن مَلَح الشَّيءُ مَلاَحَة، [و«الغزلان» جمع غزال][1]، و«شَدَنٌ» جمع مؤنث من شذن [الظبي][2] شذوناً إذا قَوِيَ وَطَلَعَ قرناهُ واستغنى عن أمّه[3]، [وبه يتعلق «مِـن»][4]، و«الضَّال» بتخفيف اللام السِّدْرُ البرِّي، والسَّمُرَ بضم الميم ضَرْبٌ من شجر الطلح، و«أوْ لِيّاء» تصغير «أو لاء» اسم الإشارة دخل عليه التنبيه، وإنما أتى بـ«كُنَّ» لأنه خاطب مؤنثات وهي «ظبيات»، والإشارة بـ«أولياء» إلى «الضَّال والسَّمُر»، كقوله:

ذُمُّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والْعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ[5]

(ولم يُسمع ذلك إلاَّ في «أَحْسَن»[6]، و«أملح» ذكره الجوهري[7]، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، ولم يَحْكِ ابن مالك اقتباسه إلاَّ عن ابن كيسان[8]، وليس كذلك)، فإن أهل البلدين نصُّوا على ذلك، أمَّا الكوفيون فإنهم اعتقدوا

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (الغزال).

(3) في (س) بزيادة: وفي الصحاح وقع عطون مكان شذن، والعطو التناول ورفع الرأس.

(4) في (س): (ومن متعلقة بـ«شذن»).

(5) البيت من الكامل لجرير في شرح ديوانه لإليا الحاوي ص 657، وفيه «الأقوام» بدل «الأيام» وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 2/ 476، الشاهد في «أولئك الأيام» حيث جاءت الإشارة دالة على الجمع والمشار إليه «الأيام».

(6) في (س) بزيادة: لقولهم: مَا أُحَيْسِنَه.

(7) الصحاح (م، ل، ح) 1/ 597.

(8) قال ابن مالك: «... وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير «أفعَل»، ولم يكفه ذلك حتى اجاز تصغير «أفعِل»، وضعف رأيه في ذلك بيّن، وخلافه متعيّن»، انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 40.

اسمية «أفعَل»، فهو عندهم مقيس فيه، وأمّا البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم، وإن كان خارجاً عن القياس، ذكره أبوحيان[1]، (قال أبوبكر الأنباري: وَلاَ يُقال إلاَّ لِمَنْ صَغُر سِنُّه.

القاعدة الثانية

أنَّ الشيء يُعطَى حُكمَ الشيء إذا جَاوَرَهُ

كقول بعضهم: «هَذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ» بالجر[2]) صفة «جُحْر» لا صفة «ضَبٍّ»، ولهذا قال: (والأكثرُ الرفعُ) لأن «الجحر» مرفوع، (وقال:

كَبِير أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ[3])

تقدم شرحه فيما يكتسبه الاسم بالإضافة، فـ«مزمَّل» مجرور لفظاً مرفوع تقديراً صفة كبير، فلا عبرة لحركة الخفض على الجوار، لأنها حركة إتباع للمشاكلة اللفظية كما تقول: الحمدِ لله بكسر الدَّال[4].

(وقيل: [به][5] في (وحُورٌ عين)[6] فيمن جرَّهما، فإنَّ العطف على (وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ)[7] لاَ على (أكواب وأباريق)[8]؛ إذ ليس المعنى أنَّ الولدان يطوفون عليهم بالحور)، [كذا قاله أبوالبقاء][9] وردّه الحلبي بأنه [لا يلتفت][10]

---

(1) ارتشاف الضرب 1/ 354، وأسرار العربية للأنباري ص 78.

(2) في (س) بزيادة: جُحْر بضم الجيم وسكون الحاء مضاف إلى «نصب» و«خرب» بالجر... .

(3) تقدم تخريجه في مبحث «ما يكتسب الاسم بالإضافة».

(4) في (س) بزيادة: اتباعاً لكسر اللام.

(5) زيادة يقتضيها المقام.

(6) الواقعة: 18.

- قراءة الجر لحمزة والكسائي، انظر التيسير ص 168.

(7) الواقعة: 17.

(8) الواقعة: 20.

(9) في (س): (تبع في ذلك أبا البقاء).

وفي (س) بزيادة: فإنه قال يقرأ بالجر عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى، لأن الحور لا يطاف بهن.

(10) في (س): (لا التفات).

إلى قوله، فإن أبا عمرو بن العلاء وقطرب ذهبا إلى أنه معطوف على «أكواب» حقيقة، وأن الولدان يطوفون عليهم بالحُور كما يطوفون عليهم بالمأكول والمشروب والمنفكَّه به[1].

(وقيل: العطف على (جنَّات)[2]، وكأنه قيل: المقرَّبون في جنَّات، وفاكهة، ولحم طير، وحورٍ) قاله الزمخشري[3]، ورده أبو حيان بأنَّ فيه تفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فَهْمٌ أعجمي[4] وأجيب بأن مراده إنه على حذف مضاف، أي: وفي مُقَارَبة حور[5] (وقيل: على «أكواب» باعتبار المعنى[6]؛ إذ معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب[7].

وقيل في (وأرجلِكم)[8] بالخفض: إنه عطف على «أيديكم» لا على رؤوسكم؛ إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة،/ ولكنه خُفِضَ لمجاورة رؤوسكم[9])، 464 / أ
[وفي الأمالي][10] ليس الخفض على المجاورة، وإنما هو على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، كقولهم: تَقَلَّدْتُ بِالسَّيْفِ وَالرُّمْحِ[11]، وقيل: إنه مخفوض على الجوار، وليس بجيِّد، إذ لم يأت ذلك في القرآن ولا في الكلام الفصيح.

---

(1) الدر المصون 6/ 257.
(2) الواقعة: 12.
(3) الكشاف 4/ 459.
(4) البحر المحيط 8/ 206.
(5) في (س) بزيادة: وقد صرّح به غيره.
- المجيب الحلبي، انظر الدر المصون 6/ 257.
(6) ذكر هذا الزمخشري أيضاً، انظر الكشاف 4/ 429.
(7) في (س) بزيادة: قال الزمخشري أيضاً.
(8) المائدة: 6.
- قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض، انظر النشر في القراءات العشر 2/ 254، والتيسير ص 82.
(9) انظر تفسير اللباب 7/ 224.
(10) في (س): (قال ابن الحاجب).
(11) الأمالي النحوية لابن الحاجب 1/ 150.

(والذي عليه المحققون أنَّ خَفْضَ الجوارِ يكون في النعت قليلاً كما مَثَّلنا[1]، وفي التوكيد نادراً، كقوله:

يَا صَاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوْجَات كُلِّهِم   أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنب[2])

بيت من البسيط، «صَاحِ» مرخَّم صاحب، وهو شاذ، لأنه نكرة[3] عارية من الهاء[4]، و«عُرى الذنب» استعارة مكنية وتخيلية، شبه ذلك الشيء في الشدة، والتمسّك بعدل مشتد متمسّك بعُراه المشْتبكة في شيء آخر، ثم أثبت لذلك الشيء ما هو من لوازم المشبه به وهو العُرَى، وانحلّت ترشيح وهو كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطي، يعني أن الرجل متى فَتَرَ عَنْ الوِقَاع ولم يَسْتَطِعْه هجرته النساء وتركْنَ مواصلته.

(قال الفرّاء: أَنْشَدَنيه أبوالجراح بخفض «كلّهم» فقلت له: هلاّ قلت: «كلَّهم» - يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم اسْتَنْشَدْتُه إيّاه فَأَنْشدنيه بالخفض[5]، ولا يكون في النسق، لأن العاطف يمنع التجاور)، وفي شرح العمدة لابن مالك تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار[6] خاصة، كقوله تعالى:

---

(1) في (س) بزيادة: بقوله: هذا جُحْر ضَبٌ خَربٍ، وقوله: بجادٍ مُزَمَّل.

(2) البيت لأبي غريب النصري في خزانة الأدب 5/ 88، 91، 92، ومنسوب لأبي الجراح العقيلي في معاني القرآن للفرّاء 2/ 75، والمساعد 2/ 404، والدرر 2/ 172، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 11، وشرح شواهد المغني 2/ 962، لسان العرب (ز، و، ج) 2/ 292، والشاهد في «كلّهم» حيث جاء مجروراً بالمجاورة والأصل فيه النصب.

(3) في (س) بزيادة: مقصودة.

(4) في (س) بزيادة: التأنيث، فترخيمه شاذ، وقال ابن خروف: أصله: يا صاحبي، فرخّم بحذف ياء المتكلم إجراءً له مجرى المركب المزجي، ثم رخّم بحذف الياء، والمراد بالذنب هنا الذكر.

(5) معاني القرآن للفرّاء 2/ 75، والارتشاف 4/ 1913.
- وأبوالجرّاح هو: أبوالجراح العقيلي، أعرابيّ فصيح، أُخذت عنه اللغة، وكان ممن شايع الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية.
انظر إنباه الرواة 2/ 317، 338، 4/ 120، والمزهر 2/ 410، 488.

(6) في (س) بزيادة: في الجرّ.

(وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ"[(1)])[(2)]، [وفي تحفة الغريب][(3)] [أن ابن الشارف][(4)] قال: كان ابن هشام جالساً بمصر بجامع عمرو بن العاص، فأرَيْتُه كراسة من تفسير الثعلبي فيها أنَّ «أرجلكم» مخفوض على الجوار، فنظر فيها ثم ألقاها[(5)]، وقال لي: بجدّة خُذْ فأساً، واكشط هذا الكلام، وارْمِ به على وجه صاحبه[(6)].

(وقال الزمخشري: لَمَّا كانت الأرجُلُ من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْسَلُ بِصَبِّ الماء عليها كانت مَظَنَّة الإسراف المذْمُوم شرعاً، فَعُطِفَتْ على الممسوح لاَ لِتُمْسَحَ، ولكن لِيُنَبَّهَ على وجوبِ الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها، وقيل: «إلى الكعبين») عطف على عُطفت، (فجيء بالغاية إمَاطةً لِظنِّ من يَظُنُّ أنها ممسوحة؛ لأن المسحَ لم تُضْرَب له غايةٌ في الشريعة[(7)]، انتهى[(8)].) لعل [الغرض][(9)] من إيراد هذا الكلام تأييد عدم وقوع خفض الجوار في النسق، فإن الزمخشري أجرى النكتة في العطف على رؤوسكم وجعله تحت المسح، لا في جَرِّ الجوار، لكنه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، حيث [أُريد][(10)] بالمسح بالنسبة إلى الرؤوس حقيقة، وبالنسبة إلى الأرجل الغسل الشبيه بالمسح، ودفعه التفتازاني

---

(1) شرح عمدة الحافظ 2/ 638.

(2) في (س) بزيادة: وقوله تعالى: «يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس» في قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): (وحكى ابن الشارف).

(5) في (س) بزيادة: (إليّ).

(6) تحفة الغريب شرح لكتاب مغني اللبيب ألّفه بدرالدين محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة (828) انظر كشف الظنون 2/ 1752.

- الثعلبي: هو أبومنصور عبدالملك بن احمد بن إبراهيم، صاحب تفسير «الكشف والبيان». كشف الظنون 1/ 444، 2/ 1488.

(7) الكشاف 1/ 645.

(8) في (س) بزيادة: متعلق بإماطه.

(9) في (س): (غرض المصنف).

(10) في (س): (يراد).

بالحمل على إعادة العامل في المعطوف مراداً به المعنى المجازي، فتكون [الأرجل][1] معطوفة على الرأس في الظاهر، ومن عطف الجملة في التحقيق، أي: وامسحوا بأرجلكم بمعنى اغسلوها غسلاً شبيهاً بالمسح، لكنه يفضي إلى إضمار الجار، وهو ضعيف[2].

قيل: مراده بالعطف/ على الممسوح الجر بالجوار، وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول، والتنبيه على الاقتصاد مستفاد من صورة العطف، ولما ورد عليه أن الجر بالجوار لم يجئ مع الإلباس أجاب بأنه لاَ إلباس هنا؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع[3]، وردّه التفتازاني بأنه لاَ إلباس هنا؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع، وردّه التفتازاني بأنه لاَ دلالة لكلام الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه[4].

(تنبيه

أنكر السيرافي وابن جني[5] الخفضَ على الجوار، وتأوّلاَ قولهم: «خَرِبٍ» بالجرِّ على أنه صفة لِـ«ضَبّ».

ثم قال السيرافي: الأصلُ، خَرِبٍ الجحْرُ منه، بتنوين «خَرِبٍ» ورفع «الجُحْرُ»، ثم حُذفَ الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضبِّ، وخُفِضَ «الجُحْرِ» كما تقول: «برجلٍ حسنَ الوجهِ» بالإضافة، والأصل: «حَسَنٍ الوَجْهُ منه»، ثم أُتِيَ بضمير الجُحر مكانه لِتقدُّم ذكره، فاستتر[6].

---

(1) في (س): (الرجل).

(2) حاشية السعد على الكشاف ل/ 171 ب، وانظر حاشية الشمني 2/ 278.

(3) المجيب التفتازاني، انظر المصدرين السابقين.

(4) حاشية السعد على الكشاف ل/ 171 ب.

(5) في (س) بزيادة: وكذا ابن الحاجب كما مرّ انتفاء الخفض على الجوار.

(6) انظر الارتشاف 4/ 19.

وقال ابن جني: «الأصلُ خَرِبٍ جُحْرُهُ» ثم أُنِيبَ المضافُ إليه عن المضاف، فارْتَفَعَ واستتر، ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوزُ عند البصريين وإنْ أَمِنَ اللّبْس»[1].

وقول السيرافي[2]) إن هذا، أي: قولهم: هذا جحر ضبٌ خرب مثل «مررت برجل قائم أبواه لا قَاعِدَين» مردود[3]، لأن ذلك إنما يجوز في الوَصْف الثاني دون الأوّل على ما سيأتي) في آخر القاعدة الثامنة.

(ومن ذلك)، أي: من أعطاء الشيء حكم مجاوره[4] («هَنَأَنِي وَمَرَأَنِي»، والأصل: أمْرَأَنِي)، فحذفت [الهمزة] عند الاجتماع للازدواج، ولهذا إذا افرد قيل: «امْرَأَنِي»، هذا قول الفرّاء[5]، وعن الزجاج أنه يقال: مَرَأَنِي وأمْرأنِي بلا اشتراط ازدواج[6]، قال الفيومي: منهم ممن يقول: مَرَأَنِي وأمْرأنِي لغتان[7]، [ثم إنه ذكر هذا، وكذا ما بعده على سبيل الاستطراد؛ إذ لا تعلّق له بالإعراب][8].

(وقولهم: «هُوَ رَجِسٌ نِجْسٌ» بكسرِ النون وسكون الجيم، والأصلُ: نَجِس بفتحة فكسرة)، هذا إذا أُريد به النعت لاَ الاسم، [وإلاّ بفتحتين][9]، (كذا قالوا، وإنما يتمُّ هذا)، أي: كون «نِجْس» بالكسر فالسكون للتناسب (إن لو كانوا لا يقولون: «هذا نَجِس» بفتحة وكسرة) [تعني عند الاجتماع][10]، (وحينئذٍ

---

(1) الخصائص 1/ 192، 3/ 220.
(2) في (س) بزيادة: مبتدأ.
(3) انظر الخزانة 2/ 323.
(4) في (س) بزيادة: خبر المبتدأ.
(5) في (س): (الألف).
(6) انظر قول الفرّاء في انظر حاشية الشمني 2/ 278.
(7) معاني القرآن للزجاج 2/ 12.
(8) المصباح المنير (م، ر، أ) ص 338.
(9) في (س): (قيل: هذا لا تعلق له بالإعراب، وكذا استتار ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى، لأن المصنف اشتراط اجتناب ما هو من هذا القبيل كما مرّ، واجيب بانه التزم اجتنابه على سبيل القصد لا على سبيل الاستطراد).
(10) في (س): (وأما إذا أريد الاسم فهو بفتح النون والجيم).
في (س): (يعني في حال مقارنته للرجس).

فيكون محلُّ الاستشهاد وإنما هو الالتزام للتناسب، وَأمّا إذا لم يُلتَزم فهذا[1] جائز بدون تقدُّم «رِجْس»؛ إذ يقال: «فِعْل» بكسرة فسكون في كل «فَعِل» بفتحة فكسرة)، لمجرد التخفيف (نحو: كَتِف، ولَبن، ونَبق)، [فخففت][2] بنقل كسرة العين إلى الفاء، وكذا فيما عينه حرف حلق[3] كـ«فخذ» و«كتف» هذا في الاسم، وأمّا الفعل، فإن كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك، فيكون في مثل: «شهد من الوجوه العزيمية» فتح الشين وإسكان الهاء وكسرها، وإن لم يكن عينه حرف حلق/ كـ« علم» فليس فيه من العزيمية إلاّ فتح الأول 1/465
فسكون الثاني، وفي الألغاز:

خليلي دَمْعَ العينُ حزناً كَوَى القلبا[4] بفتح «دَمع»، لأنه فعل ماضٍ من باب «علم» سَكَنَ وسطه للتخفيف، ورفع العين لأنه فاعله.

(وقالوا: «أخذه ما قَدُم وما حَدُث» بضم دال حَدُث) للتناسب مع «قدُم»، ولم يسمع «حَدُث» بالضم عند [لانفراده][5]، لأنه من باب فقد.

(وقراءة جماعة (سَلاَسِلاً واغلالاً)[6] بصرف «سلاسل») لتناسب المنصرف الذي يليه[7].

وفي الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غير مَأْجُورَات»[8]، والأصل «موزورات» بالواو؛ لأنه مِن الوزر)، وإنما همزَ ليشاكل مأجورات من الأجر،

---

(1) في (س) بزيادة: أي: الكسر مع السكون.
(2) في (س): (فإنهنّ خففن).
(3) في (س) بزيادة: نحو: فخذ، وفي تحقيق ذلك وجه آخر وهو إسكان العين وإبقاء الفاء على الفتح.
(4) في حاشية الشمني 2/ 279 «... وفي الألغاز: خليلي دَمْعَ العين حزناً كوى القلبا، بفتح دمع لأنه فعل ماض من باب «علم»...».
(5) في (س): (انفراده).
(6) الإنسان: 4.
- قرأ نافع والكسائي وابوبكر وهشام «سلاسلا» بالتنوين، ووقفوا بالألف عوضاً عنه، انظر التيسير ص176.
(7) في (س) بزيادة: قال الرضي: فهو كقولهم: هنّاني الشيء ومرّاني، والأصل امراني.
(8) خرّجه ابن ماجة في كتاب «الجنائز» 1/ 502، 503، والسيوطي في الجامع الصغير 1/ 64.

[إلاّ أنّ أبا علي][1] [قال في التذكرة][2]: لا يصحُّ أن يكون هذا القلب هنا للإتباع، لأنه إنما يتأتى إذا جرى الأمر على القياس والإتباع في الثاني، فإنما قال: مأزورات على حدِّ قولهم: «يَاجل» معنى أبدلت همزة كما في «يَاجل» من غير إتباع[3]، [كذا في الدرّة][4].

- (وقرأ ابوحيّة (يوقنون)[5] بالهمزة)، لمجاورته لقوله تعالى: (يؤمنون).
- (وقوله: أحَبُّ المُؤْقَدِين إليَّ مُؤْسى   وَجَعْدَةٌ إذ أضَاءَهُما الوقودُ[6])

بيت من الوافر لجرير يمدح هشام بن عبدالملك[7]، وقيل: لأبي حيّة، «أحَبُّ» اسم التفضيل مضاف إلى «الموقدين»[8] مبتدأ خبره موسى [ابن جرير][9] [وجَعْدَة بنته، كانا يُوقدان نار القِرى، و«الوقودُ» بالضم مصدر بمعنى الإيقاد][10]، وفي الكشاف: «لَحَبُّ الموقدان» بلام القسم[11]، [قيل][12]: ولم يُؤتَ بـ«قد» مع أن «حَبُّ» فعل ماضي إجراء له مجرى فعل المدح، أصله: حبب مثل كرم، أي: صار

---

(1) في (س): (وعن أبا علي).
(2) ساقط من (س).
(3) انظر قول أبي علي في الأشباه والنظائر 1/ 22.
(4) ساقط من (س).
(5) البقرة: 4.
القراءة لأبي حيّة النميري، ذكر هذا ابوعلي في الحجة نقلاً عن الأخفش 1/ 239.
(6) لجرير في شرح ديوانه لإليا الحاوي ص 173، والأشباه والنظائر 2/ 12، والخصائص 2/ 175، 3/ 146، 149، 319، وشرح شواهد المغني 2/ 962، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 79، وشرح شافية ابن الحاجب 4/ 429 والرواية في شرح الديوان: لَحبُّ الوافدين إليّ موسى... ....
(7) هشام بن عبدالملك هو: هشام بن عبدالملك بن مروان، من ملوك الدولة الأموية في الشام، بويع بالخلافة سنة 105 هـ وكان حسن السياسة يقظاً في أمره، يباشر الأعمال بنفسه، توفي سنة 125 هـ.
انظر مروج الذهب 3/ 213، وابن الأثير 5/ 91، والأعلام 8/ 86.
(8) في (س) بزيادة: جمع موقد.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س): (وجعدة عطف عليه، والوقود بالضم مصدر بمعنى الإيقاد).
(11) الكشاف 1/ 84.
(12) ساقط من (س).

محبوباً، فأدغم الباء بسلب ضمتها، أو بنقلها إلى الحاء؛ فلذلك روِي «الحَبّ» بفتح الحاء وضمها، وعلى هذه الرواية فـ«موسى»، و«جَعْدَة» عطفاً بيان لـ«موقدان»، و«إذا أضاءَهما» بدل اشتمال منهما، والمعنى: مَا أحبَّ إليَّ وقت إضاءت وقودهما إياهما.

(بهمز «المؤقدين»، و«موسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، [فَهُمِزت][1] كما قيل في «وُجُوه»: أجُوه، وفي «وُقّتت»: (أُقّتَتْ)[2].

ومن ذلك)، أي: من إعطاء الشيء حكم مجاوره (قولهم في «صُوَّم»: «صُيَّم» حَمْلاً على قولهم في «عُصُوٌّ»: «عِصِيٌّ» وكان أبوعلي ينشد في مثل ذلك:

قد يؤخذ الجارُ بجرم الجار[3]

شطر من الرجز، رُوِي أن أعرابياً رَاوَدَ امرأته فأخبرته أنها حائض، فتعدى وسَلَكَ مسلكها الآخر، وقال:

أمَا وَرَبِّ الْبَيْتِ ذِي الأَسْتَار ... لأحتنكنْ خَلَق الحِتَار

قد يُؤْخَذُ الجارُ بذنب الجار

حتار الأذن والدبر ما أحاط بهما، ذكره المسعودي في شرح المقامة الأربعين[4].

---

(1) ساقط من الأصل، والتصويب من (س).

(2) المرسلات: 11.

(3) ينظر الرجز في شرح أبيات المغني 8/ 80، والخصائص 2/ 171، وهذا الشطر مَثَلٌ أورده الميداني في حرف القاف 2/ 75، وقال: «هذا مثل إسلامي، وهو في شعر الحكمي».

(4) انظر القصة في الخصائص 2/ 171، والأشباه والنظائر 1/ 325، وشرح أبيات المغنى 8/ 80.

(القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حُكْمَه ويُسَمَّى[1] تضميناً)

وهو لغة جعل الشيء في ضمن الشيء، واصطلاحاً عن العروضيين/ 465 / ب افتقار البيت إلى ما بعده][2]، وعند الأدباء ذكر شيء من كلام الغير، وعند النحاة[3] [يطلق][4] على دلالة الاسم [بالوضع][5] على معنى حقّه أن يدلّ بالحرف، كأسماء الشرط والاستفهام[6].

(وفائدته: أن تُؤَدِّي كلمةٌ مُؤَدَّى كلمتين[7]).

قال التفتازاني: وحقيقته التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه والفعل المذكور في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فقولنا: أحمد إليك فلاناً معناه: أحمده نهياً إليك حمده، وقد يُعكس كما يشعر به قوله: أي يعترفون به، ولا بُدَّ من اعتبار الحال، أي: يعترفون [به][8] مؤمنين، وإلاّ لكان مجازاً محضاً، لا تضميناً، وربما يقال: إنّ ذكر صلة المتروك يدلُّ على زيادة القصد إليه، فَجَعْلُه أصلاً، والمذكور حالاً وتبعاً أولى، ويجاب بأن ذكر صلته يدل على اعتباره في الجملة، لا في زيادة القصد إليه، إذ لا دلاَلَة بدونه، فتعيّن جعل الأصل أصلاً، [والتبع تبعاً][9]، أي: حالاً، ونبه أنّ ذلك يوهم أنّ التضمين منحصر [في إيراد الفعل][10] المضمن على

---

(1) في (س) بزيادة: ذلك.
(2) في (س): (توقف معنى البيت على ما بعده).
(3) انظر الكافي في العروض والقوافي ص 121.
(4) في (س) بزيادة: له استعمالان، أحدهما.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س): (الوضع).
(7) في (س) بزيادة: والثاني.
(8) في (س) بزيادة: قيل: الظاهر انه مبني على رأي من يجوّز الجمع بين الحقيقة والمجاز، قلت: وليس كذلك.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س): (والتبع حالاً).
في (س): (في ذلك).

على طريق الحال، وليس كذلك، بل له طرق أخر، منها أن يكون المذكور فاعلاً للمحذوف، كقوله:

.. .. ينهون عن أكل وعن شرب[1]

أي: يصدر تناهيهم[2]، [صرّح][3] به التفتازاني في قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنها)[4]، ومنها أن يجعل مفعولاً، كقولهم: أَحْمَدُ إليك فلاناً، أي: أنهى حمده إليك، ومنها أن يقدر صفة للمضمن، كقوله تعالى: (ورَسُولاً إِلَى بَنِي إسْرَائِيلَ إِنِّي قَدْ جِئْتُكُم)[5]، أي: رسولاً ناطقاً بأنّي قد جئتكم، وقد يكون من غير حذف وتغيير، وإنما يقتضيه المعنى كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَاراً)[6]، فإن «يأكلون» ضُمِّن معنى «يدخلون».

(قال الزمخشري: «ألاَ تُرَى كيف رَجَعَ معنى: (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)[7] إلى قولك: وَلاَ تَقْتَحِمْهُم عيناك مجاوزين إلى غيرهم؟ (وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم إلى أَمْوَالِكُم)[8]، أي: ولا تضموها إليها آكلين»[9]، انتهى.

---

(1) عجز بيت من البسيط صدره: يمشون دُسماً حول رقُبته، وهو بلا نسبة في المعاني الكبير 1/ 382، ولسان العرب (ن، هـ ي) 15/ 346.

(2) في (س): (ذكر هذا الكلام بعد ردّ التفتازاني، ونصّه «ما يقال ان في التضمين يورد الفعل المضمر على طريق الحال ليس بلازم، بل له طرف أخرى منها أن يكون المذكور فاعلاً للمحذوف كما في

ينهون عن أكل وشرب

أي: يصدر تناهيهم».

(3) في (س): (رده).

(4) البقرة: 36.

- وانظر حاشية السعد على الكشاف ل/ 52 ب.

(5) آل عمران: 49.

(6) النساء: 10.

(7) الكهف: 28.

(8) النساء: 2.

(9) الكشاف 2/ 671.

ومن مُثُل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم ﴾[1] ضُمِّنَ «الرَّفَثُ» معنى الإفضاءِ، فَعُدِّيَ بـ«إلى» مثل: ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْـضٍ ﴾[2]، وإنما أصْلُ الرَّفَثِ أن يتعدّى بالباء، يقال: أَرْفَثَ فلانٌ بامرأته.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَـرُوهُ ﴾[3]، أي: فلـن تُحْرَمُـوه، أي: فلن تُحْرَمُـوا ثَوَابـه، فلهـذا عُـدِّي)، أي: يكفـروه (إلى اثـنين) نائـب الفاعل المستتر [فيه][4] والضمير البارز، (لاَ إلى واحد.

- وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[5]، أي: لا تَنْوُوا، ولهـذا عُـدِّي بنفسه لا بـ« على ».

- وقوله تعالى: ﴿ لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى ﴾[6]، أي: لا يصغون وقولهم: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه»، أي: استجاب، فَعُـدِّي «سَـمع» في الأوّل بــ«إلى» وفي الثاني بـ«اللام»، وإنما أصْلُه أن يتعدى بنفسه مثـل: ﴿ يَـوْمَ يَـسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾[7].

- وقوله تعالى: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِح ﴾[8]، أي: يميز [فهذا عُدِّي بنفسه][9].

- وقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِـن نِّـسَائِهِم ﴾[10]، أي: يمتنعـون مـن/ وطءِ 466 / أ نِسَائِهم بالحَلفِ، ولهذا عُدِّي بـ«مِن»).

---

(1) البقرة: 187.
(2) النساء: 21.
(3) آل عمران: 115.
(4) في (س): (في يكفرون)، وبزيادة: والثاني.
(5) البقرة: 235.
(6) الصافات: 8.
(7) ق: 42.
(8) البقرة: 220.
(9) في (س): (فلهذا عُدِّي بـ«من» لا بنفسه).
(10) البقرة: 226.

قيل: ليس حقيقة الإيلاء إلاَّ الحلف، فاستعماله في الامتناع من الوطئ إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب، فأطلق فعل الإيلاء مراد به ذانك المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز[1].

(ولمَّا خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: «حَلَفَ مِن كذا»؛ بل حَلَفَ عليه، قال: «مِنْ مُتعَلِّقَة» بمعنى «للذين»)، فإنه ظرف مستقر يعمل عمل الفعل لكونه خبراً قُدِّم على المبتدأ وهو «تربص أربعة أشهر»، أي: حصل لهم تربص.

(كما تقول: «لِي مِنكَ مَبرَّةٌ») أي حصل لي منك إحسان، [ذكره الزمخشري][2] بعد ذكر التضمين [بقوله: «قد ضُمِّنَ الإيلاء معنى البعد»][3] فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مولين أو مقسمين[4] (قال: وأمَّا قول الفقهاء: «آلى من امرأته» فَغَلَطٌ، أوقعهم فيه عدم[5] التعلق في الآية)، يعني لم يفهموا معنى التضمين في الآية، ولو فهموه لقالوا: آلى على امرأته.

(وقال أبوكبير الهذلي) [يصف ربيبة تأبط شراً][6]:

(حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ ... كَرْهاً وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[7])

---

(1) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(2) في (س): (وهذا الوجه جوّزه الزمخشري أيضاً).

(3) في (س): (حيث قال: فإن قلت: كيف عدّي «يولون» بـ«من» وهو معدى بـ«على» قلت: «ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد»).

(4) الكشاف 1/ 296.

(5) في (س) بزيادة: فَهْم.

(6) ساقط من (س).

(7) البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 3/ 1072، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 87، ولسان العرب (ح، م، ل) 11/ 176، وله أو لابن جرة في شرح شواهد المغني 1/ 226، 2/ 964.

بيت من الكامل[1]، (وقال قبله:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

مَزْؤُودَة، أي: مذعورة، ويُرْوَى بالجرّ صفة لـ« ليلة») على الإسناد المجازي، (مثل: (وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)[2])[3] [وفي الحقيقة صفة لا للمرأة][4]، (وبالنصب حالاً من المرأة) التي يعود ضمير «حملت» عليها، (وليس بقويّ مع أنه الخفيفة، لأن ذِكْرَ الليلة حينئذٍ لا كثير فائدة فيه)، وبالرفع صفة أقيمت مقام الموصوف[5] [ولهذا جوّز المرزوقي انجراره على الجوار][6] و«كرها» مصدر في موضع الحال، أي: كراهة، و«عقد»[7] مبتدأ، و«النطاق» شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الأعلى إلى الأسفل إلى الركبة، والأسفل ينجر إلى الأرض، و«لَمْ يُحْلَلْ» مفكوك على لغة تميم خبر المبتدأ، والجملة حال، وضمير «حملن» للنسوة[8]، وضمير «به» لمن، و«عواقد» لحكاية الحال الماضية، و[لهذا عمل][9] واستشهد به ابن مالك على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير[10]، لأن «حُبُكَ» منصوب به، وهو جمع «حباك» جمع «حبيكة» وهي الطريقة، ويروى:

---

(1) في (س) بزيادة: يصف به تابط شراً.
(2) الفجر: 4.
(3) في (س) بزيادة: وقال المرزوقي: على الجوار.
(4) في (س): (وفي حقيقة للمرأة).
(5) في (س) بزيادة: وكلام المصنف يشعر باختياره هذا.
(6) ساقط من (س)، انظر شرح الحماسة للمرزوقي 1/ 88.
(7) في (س) بزيادة: بفتح العين وسكون القاف.
(8) في (س) بزيادة: وإن لم يجر لهنّ ذكر.
(9) ساقط من (س).
(10) انظر شرح الشافية لابن مالك 1/ 466.

حَبْكَ الثياب، وهي أولى[1]، لأن النطاق ليس لـه حُبُـك وطريـق، و«شَـبَّ»، أي: كان في زمن الشباب غير مهبل، [أي: مدعوّ بالهبل][2]، أو غير كـثير اللحـم، مِـن هَبَلَهُ اللَّحْمُ إذا أثقله، والعرب تزعم إن المرأة إذا وُطِئت مكرهة فأتـت بولـد كـان نجيباً.

(والشاهد فِيهما[3] أنه، ضَمَّنَ «حَمَلَ» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لعُـدِّيَ بنفسه مثل: (حَمَلَتْهُ أُمُّه كرْهاً)[4]، وقال الفرزدق:

كيفَ تَراني قَالباً مِجَنِّـي
قَدْ قَتَلَ اللهُ زياداً عَني[5])

بيت من الرجز، قلبُ[6] المِجَنّ[7]، أي: التُرس، [عبارة عن الـتغير وسـوء الرأي][8]، وزياد هو الذي استحلفه معاوية بن أبي سـفيان بنـسبه، واعـترف بأنـه أخوه من أبيه، ولهذا يقال له زياد بن أبيه[9]

(اي: صَرَفَهُ عنيُّ بالقتل، وهو)، أي: التضمين في كلام العرب / (كثير. 466/ ب

قال أبو الفتح) عثمان بن جني (في كتاب التمام: «أحْسِبُ لـو جُمِـعَ مـا جاء منه لَجَاءَ مِنه كتابٌ متين أوراقاً»[10]) قيل: هذه الكثرة دليـل كونـه منقاسـاً،

---

(1) في (س) بزيادة: لئلاً يتكرر النطاق.
(2) في (س): (اي: غير مدعوّ بالهبل).
(3) في (س) بزيادة: اي: في البيتين.
(4) الأحقاف: 15.
(5) رجز للفرزدق في الخصائص 2/ 310، وشرح الأشموني 1/ 348، والمحتسب 1/ 52، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 247، وشرح شواهد المغني 2/ 962.
(6) في (س) بزيادة: بالقاف والباء الموحدة.
(7) بكسر الميم وفتح الجيم.
(8) ساقط من (س).
(9) انظر هذا في تاريخ الطبري 5/ 214.
(10) في الخصائص 2/ 310، «وجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحَاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره لا جيعه لجاء كتاباً ضَخماً».

وكونه نوعاً من المجاز، لأن المجاز لم يشترط في مفرداته السماع؛ لأن المعتبر في صحة التجوّز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها، لأن المجاز موضوع بالوضع النوعي، لاَ بالوضع الشخصي[1]، وفيه أن الأوّل مختلف فيه، نقل المصنف في الجملة الواقعة مفعولاً أنه غير منقاس[2]، ونقل في تذكرته أن قوماً من المتأخرين منهم أبوالخطاب الماردي جعلوه قياساً[3]، والحق أنه لا ينقاس، وأمّا الثاني فلم يذهب إليه أحد من المحققين، نعم قال السيوطي في الاتقان: ومن أنواع المجاز التضمين، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء، وإنما كان مجازاً، لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز[4]، [وقال علامة الروم: والحق أنه من قبيل المجاز، فإن التجوّز كما يكون بطريق النقص عن معناه الوضعي بأن يكون ذلك المعنى مركباً، أو مقيداً فيستعمل اللفظ في أحد جزئيه، أو في المطلق، كذلك يكون بطريق الزيادة عليه، والأوّل سمّاه صاحب المفتاح المجاز غير المقيد، والثاني التضمين][5].

(1) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(2) انظر مبحث الجملة الواقعة مفعولاً.

(3) في الأشباه والنظائر 1/ 247 «قال ابن هشام في تذكرته: زعم قوم من المتأخرين منهم خطّاب الماردي: أنه...».

(4) الإتقان ص 353، 354.

(5) ساقط من (س).

انظر مفتاح العلوم ص 364.

(القاعدة الرّابعة

أنّهم يُغلِّبُون علي الشيء مَا لِغَيْره لِتَنَاسُبٍ، أو اختلاط)، مجرور عن التناسب، وحقيقة التغليب، كما مرّ، أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، وقيل: إعطاء الشيء حكم غيره[1]، وقيل ترجيح احد المعلومين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما[2] إجراءً للمختلفين من مجرى المتفقين.

قال التفتازاني في المطول: وجميع باب التغليب من المجاز، لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له[3]، وفي شرح المفتاح، وأما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه، وأنه من اي أنواعه، فلم أرَ أحداً حَامَ حَوْله، وفي آخر سورة النساء وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز وَارِدَةٌ على باب التغليب اجمع[4]، وأجاب الشريف بأن الجمع إنما يلزم إذا كان كل من المعنى الحقيقي والمجازي مراداً باللفظ، وههنا أريد به معنى واحد مركب منهما، ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما؛ بل في المجموع مجازاً، ثم إن الظاهر إنه مجاز مرسل بعلاقة الكلية والجزئية، (فلهذا)، أي: التغليب للتناسب، أوْ الاختلاط، (قالوا: «الأبوين» في الأب والأمّ)، قدّم تغليب المذكر على المؤنث؛ لكثرته وشهرته، (ومنه، (ولأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُس)[5]، قال الزمخشري: السدس مبتدأ خبره «لأبويه»، و«لِكل واحد» بدل من «لأِبويه» متوسط بينهما للبيان[6]، قال التفتازاني: يعني لا حاجة لأن يجعل «لأبويه» خبر مبتدأ محذوف، أي: «لأِبويه الثلث» ثم بيّن قسمة الثلث عليهما بقوله: (لكل واحد منهما السدس) دفعاً لتوهم أن يكون للأب ضعف مَا لِلأم، وَذلك أن الحكم المعلق بالشيء أو المجموع قد يقصد تعلقه/ بالمجموع، وقد يقصد تعلقه بكل

---

(1) انظر شروح التلخيص 2/ 51.

(2) قاله الإمام الطيبي، انظر التبيان في البيان ص 428.

(3) المطوّل ص 159، وشروح التلخيص 2/ 51.

(4) وفي حاشية الدسوقي على المغني 3/ 534 نسب هذا القول للتفتازاني.

(5) النساء: 11.

(6) الكشاف 1/ 513.

فرد، فبيّن بالبدل أن القصد إلى أن الثاني، وبهذا يندفع ما يقال: إن البدل ينبغي 467 / أ
أن يكون بحيث لو أسقط استقام الكلام معنى، وههنا لو قيل: لأبويه السدس لم يستقم[1].

- (وفي الأب والخالة، ومنه (وَرَفَعَ أَبَوَيْه)[2]) هذا على القول بأن أمَّ يوسف قد ماتت فتزوج يعقوب خالته ليّا[3]، وأمّا على قول الحسن: أن أمَّ يوسف كانت حيّة[4]، ورُوي أنه تعالى أحياها حتى جاءت مع يعقوب إلى مصر وسجدت له تحقيقاً لرؤياه كما في تفسير اللباب[5] فهو من الأول.
- (و«المشرقَين»، و«المَغْرِبَيْن») عطف على «الأبوين» فالأول مبني على ما نقل عن شرح التبيان للطيبي إن من شروط التغليب تغليب الأعْلَى على الأدنى[6]، ورُدَّ بأن ذلك لا يَتَأَتَّى في كثير من الأمثلة[7]، والثاني على ما قال ابن الحاجب: إن شرطه تغليب الأدنى على الأعلى[8]، ونقض بـ«البحرين للملح والعذب» فَغُلِّبَ فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب[9]. (ومثله: «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الخافِقُ المغرب ثم إنما سُمِّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوق فيه)، فيكون مجازاً علقياً؛ لأن الخفوق الذي هو الغيبوبة حقيقة النجم قد أسند إلى المغرب الذي هو مكان الخفوق، قال الجوهري: الخافِقان أُفُقاً المشرق والمغرب، قال ابن السكيت:

---

(1) حاشية السعد على الكشاف ل/ 1144.
(2) يوسف: 100.
(3) انظر البحر المحيط 5/ 341.
(4) انظر قول الحسن في تفسير اللباب 11/ 212، والبحر المحيط 5/ 341.
(5) تفسير اللباب 11/ 212.
(6) انظر شرح التلخيص 2/ 54، وفي حاشية الشمني 2/ 280 «وذكر ابن السبكي عن شرح التبيان للطيبي إن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى».
(7) ردّه الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 280.
(8) أمالي ابن الحاجب 2/ 709، وانظر شروح التلخيص 2/ 54.
(9) في حاشية الشمني 2/ 280 «قال السبكي بهاء الدين: وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فغلّب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب»، وانظر شروح التلخيص 2/ 54.

لأن الليل والنهار يخفقان فيهما[1] لا يضطربان، وعلى هذا فلا تغليب فيه.

(و«القمرين» في الشمس والقمر) فغلّب القمر، لأنه مذكر، والشمس مؤنث، قال أبوالطيب:

ومَا التَّأنِيثُ لاِسْمِ الشَّمْسِ عَيْبٌ وَلاَ التَّذْكِيرُ فَخْرٌ لِلْهِلاَلِ[2]

قال التفتازاني: ينبغي أن يُغلَّب الأخف لفظاً إلاَّ أن يكون أحد اللفظين مذكراً فإنه يغلب على المؤنث[3]، يعني وإن كان المؤنث أخف، ورُدَّ بأن القمر أخف من الشمس، لأنه في تقدير شمسة[4] وقيل: هو أثقل لتحرك وسطه[5].

(قال المتنبي:

واستقبلتْ قَمَرَ السَّماءِ بِوَجْهِهَا فَأَرَتْنِي القَمَرَيْنِ فِي وقْتٍ معاً[6])

بيت من الكامل، وقبله:

كشفتْ ثلاث ذوائب من شعرها في ليلة فأرت ليالي أربعا

أي: صارت الليلة بذوائب الحبيبة الثلاث لسوادها أربع ليال، و«معاً» أي: جميعاً حال من القمرين.

---

(1) الصحاح (خ، ف، ق) 4/ 209.

(2) بيت من الوافر لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ص 267.

(3) المطوّل ص 150.

(4) ردّه صاحب الأطول، انظر الأطول 1/ 467.

(5) قائله حسن الحلبي، كذا في هامش المخطوط.

(6) البيت للمتنبي في ديوانه ص 117، وشروح التلخيص 2/ 54، والشاهد في «القمرين» فغلب القمر لأنه مذكر والشمس مؤنث.

(اي: الشمس، وهو وجهها) جعله شمساً في الحسن والضياء (وقمر السماء)، ويؤيِّد هذا المعنى البيت الأول.

(وقال التبريزي: «يجوز أنه أراد قمراً وقمراً، لأنه لا يجتمعُ قَمَرَان في ليلة، كما لا يجتمع الشمس والقمر»، انتهى.) يعني إنه رأى قمر السماء ووجهها الذي هو قمر الأرض الشبيه بالقمر، فلا تغليب حينئذٍ، وما أحسن ما قيل:

رأت قمـر الســماء فـــأذكرتني

ليالي وصلنا بالرقمتين كلانا ناظر قمرا[1]

لكن رأيت بعيني هذا من المبالغة، حيث ادّعى أن القمر الحقيقي هو وجهها، وان قمر السماء ليس قمراً حقيقياً، وإنما أطلق عليه مجازاً، لمشابهته لوجهها،/ والمصراع الأخير يرشد إليه[2]. 467 / ب

(وما ذكرناه أمْدَحُ)، لأن جعل وجهها شمساً ابلغ من جعله قمراً، (والقمران في العُرف الشمس والقمر)، فيكون العُرف دليلاً على ترجيح ما ذكره المصنف.

(وقيل إن منه قول الفرزدق:

أخـذْنا بآفـاقِ الـسَّماء علـيكم لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجومُ الطَّوالِعُ[3])

بيت من الطويل، أراد بآفاق السماء نواحيها، وبقمراها الشمس والقمر.

---

(1) في حاشية الشمني، قال الشارح (يعني الدماميني): ما أحسن قول القائل، ثم ذكر هذين البيتين، انظر حاشية الشمني 2/ 280.

(2) قال الشمني: «ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال، وعبارته: واحسن ما يمكن ان يقال في هذا: إن معنا قمرين قمر حقيقي وهو قمر السماء، وقمر مجازي وهو وجه المحبوب،... وهذه مبالغة وإفراط في الوصف، وهي عادة الشعراء...».

(3) للفرزدق في شرح ديوانه 2/ 73، والأشباه والنظائر 5/ 107، وخزانة الأدب 4/ 360، 9/ 130، وشرح شواهد المغني 1/ 13، 2/ 964، وبلا نسبة في المقتضب 4/ 326، ولسان العرب (ش، ر، ق) 10/ 73.

(وقيل: إنما أراد محمداً والخليل عليهما السلام[1]، لأن نسبه راجع إليهما بوجه)، قيل: ليت شعري من أين أخذ هذه النسبة والفرزدق على ما ذكره السيوطي هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم أبوفراس التميمي البصري[2].

(وإنْ المراد بالنجوم الصحابة)، وقيل: الخلفاء الراشدون[3]، والظاهر أنه أراد بآفاق السماء قبائل آبائه، وبقمراها اثنين منهم ممتازين غاية الإمتياز، وبالنجوم من لم يبلغ مرتبتهن من أقربائه، وقال:

أولئك آبائي فَجِئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

- (وقالوا: «العُمَرين» في أبي بكر وعُمَر رضي الله عنهما)، هذا من تغليب الأخفِّ لفظاً والأدنى على الأعلى، لأن أبابكر أفضل من عمر، وعن الكسائي أن التغليب في العمرين لكثرة الاستعمال، فإن أيام عمر أطول من أيام أبي بكر[4]، (وقيل: المرادُ عُمَرَ بنُ الخطاب وعمرُ بن عبدالعزيز، فلا تغليب، ويَرُدُّه أنه قيل لعثمان رضي الله عنه: «نسألك سيرة العُمَرَيْن»[5]، نَعَمْ قال قتادة رضي الله عنه: «أعْتَقَ العُمَران فَمَنْ بينهما من الخلفاء أمهاتِ الأولاد»[6]، وهذا

(1) قال السبكي: «... وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين، فقيل: أراد النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم عليه السلام، وبالنجوم الصحابة فأعجبه ذلك ورآه مناسباً لحال الفرزدق، ... وبهذا التفسير جزم ابن الشجري، وكانَ الوالد يستحسنه». انظر شروح التلخيص 2/ 52، والعمدة 2/ 46، والشاهد في قمراها حيث غلب القمر على الشمس.

(2) شرح شواهد المغني 1/ 14.

(3) انظر هذا في الأشباه والنظائر 5/ 108.

(4) انظر قول الكسائي في العمدة 2/ 46، وحاشية الشمني 2/ 281، واصلاح المنطق ص 402.

(5) انظر النص في إصلاح المنطق ص 402، وشروح التلخيص 2/ 52.

(6) انظر النص في إصلاح المنطق ص 402، وشرح التلخيص 2/ 52.

- وقتادة هو: قتادة بن النعمان بم زيد بن عامر الأنصاري الظفري الاوسي، صحابي، بدوي، من الرماة المشهورين، شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتوفي بالمدينة سنة 23 هـ. تهذيب التهذيب 8/ 357، وصفة الصفوة 1/ 146، والأعلام 5/ 189.

المراد به عمرُ وَعُمَر)، فلا تغليب، فإن قول قتادة نص في عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، إذ لم يكن بين أبي بكر وعمر خليفة، (وقالوا: «العجَاجَيْن» في رؤبة والعجاج)، فَغُلِّبَ العجّاج نظراً إلى أصالته؛ لأنه لقب عبدالله أبي رؤبة، كلاهما راجزان، (و«المروتين» في الصفا والمروة)، فغُلِّب المؤنث على المذكر، وإلا نقل على الأَخَفّ، ولم يقولوا: الصفوين؛ لأنه سمع من العرب كذلك، وأمّا قول أبي طالب:

«أشواط بين المروتين إلى الصفا»[1]

فليس من باب التغليب، لأن المراد المروة وحدها، وثنّيت باعتبار اجزائها، كما قالوا للرقمة: الرقمتان، لقوله: إلى الصفا.

(ولأجل الاختلاط أطلِقت «مَن» على ما لا يَعقل)، هذا شروع في بيان التغليب لمجرد الاختلاط، إذ لا تناسب بينهما، (في نحو: (فَمِنْهُم مَن يَمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يَمْشِي عَلَى أَرْبع)[2] فإن الإختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: (كلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاء)[3]، وفي (مَن يَمشِي عَلَى رِجلَيْن) اختلاط آخر في عبارة التفصيل)، وهو قوله تعالى: (فمنهم من يمشي). انتهى، (فإنه يعم الإنسان والطائر)، فيكون من تغليب العاقل على غيره.

- (واسم المخاطبين الغائبين) بالرفع عطف على نائب فاعل (أطلقت في قوله تعالى:/ (اعبُدوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون)[4]) 468 / أ
هذا تغليب المخاطب على الغائب، فإن الخطاب في «لعلكم» شامل للناس وللذين قبلكم.

---

(1) صدر بيت من الطويل عجزه: وما فيهما من صورة وتماثل، وهو لأبي طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم في خزانة الأدب 2/ 56.
(2) النور: 45.
(3) نفس الآية السابقة.
(4) البقرة: 21.

(لأن «لعلّ» متعلقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا») حتى يخصّ الخطاب بالناس، فلو تعلق بـ«اعبدوا» صار المعنى: «اعبدوا لعلكم تعبدون»، وهو غير صحيح، نَعَمْ جَوَّزَ البيضاوي كونه حالاً من ضمير، اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين[1]، وردّه التفتازاني بأنه تعليق عن الأقرب إلى الأبعد بلا وجه، وإنه يلزم توسط الحال من الفاعل بين وصفي المفعول، فإن الذي جعل لكم الأرض فراشاً موصول بربكم صفة أو مدحاً منصوباً أو مرفوعاً[2]، وقد يُدفع بأنه يكفي جهة ترجيح تعلقه بالأبعد، أنه حينئذٍ يكون محمولاً على الحقيقة، وبأنه مبني على جعل «الذي» مبتدأ خبره (فلا تجعلوا الله أنداداً)[3]، ولو سُلّم أنه وصف فلا يضرُّ الفصل، لأنه جملة مستقلة في الصورة مع استدعاء رعاية الفاصلة ارتكاب ذلك.

- (والمذكّرين) عطف على المخاطبين (على المؤنث حتى عُدَّت منهم في (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ)[4]) هذا من تغليب المذكر على المؤنث.
- (والملائكة)، أي: ولأجل اختلاط أطلق اسم الملائكة (على إبليسَ حتى استُثني منهم في (فَسَجَدُوا إلاَّ إبْليس)[5])، فغلّب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غيره مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع.

(وقال الزمخشري][6]: الاستثناء متّصل، لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة، فَغُلّبوا عليه في (فَسَجَدُوا) ثم استُثني استثناء أحدهم)، قد يقال: لا حاجة إلى التغليب في تصحيح الاتصال لصحته بدون تعميم لفظ الملائكة

(1) تفسير البيضاوي 1/ 36.
(2) حاشية السعد على الكشاف ل/ 40 ب.
(3) البقرة: 22.
(4) التحريم: 12.
(5) البقرة: 34.
(6) من أوّل القاعدة الرابعة إلى هنا ساقط من (س).

لإبليسَ، فإن ذكر الإباء والاستكبار يدل على أنه مأمور بالسجود، وكأنه قيل: فسجد المأمورون بالسجود إلاَّ إبليس.

(ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً[1])، فلا تغليب حينئذٍ، كما إذا كان إبليس من الملائكة على ما رُوِي عن ابن مسعود[2]، ورَجَّحَه الطبري[3]، وهو ظاهر الآية.

(ومن التغليب: (أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا) بعد (لَنُخْرِجَنَّك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا)[4] فإنه عليه السلام لم يكن في ملَّتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه) فَغُلِّبَ أتباعُه عليه في نسبة العود، [وغُلِّبَ][5] هو عليهم في الخطاب[6]، [فيكون فيه تغليبان، فلهذا فصله عما قبله][7]، وقيل: فصله لخفاء معنى التغليب فيه، [ثم إنه][8] مبني على أن العود رجوع الشيء إلى الحالة التي كان عليها، وأمَّا إذا كان «عاد» بمعنى «صار» فلا تغليب فيه، كما إذا كان ذلك القول منهم باعتقاد أنه كان في ملّتهم قبل نبوّته.

(ومثله قوله تعالى: (جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُم أَزْوَاجاً وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ)[9]، فإن الخطاب فيه شامل/ للعقلاء والأنعام فغلب المخاطبون 468 / ب العاقلون على الغائبين) قال الشريف[10]: ففي لفظ «كم» في يدرؤكم تغليبان، غلب المخاطبون – أعني الناس – على الغير – أعني الأنعام – وإلاَّ قيل: يدرؤكم وإيَّاهن، وغلب العقلاء على غيرهم، وإلاَّ قيل: يدرؤكم وإيَّاكنّ، ولقد أحسن من

---

(1) الكشاف 1/ 156.
(2) في (س) بزيادة: وغيره.
(3) انظر تفسير الطبري «جامع البيان» 1/ 321، 322.
(4) الأعراف: 88.
- في (س) بزيادة: هذا تغليب الاكثر من جنس على اقله بان ينسب إلى الجميع ما هو منتسب إلى اكثر.
(5) في (س): (كما غُلّب).
(6) في (س) بزيادة: ففي قوله تعالى: «ولتعودن» تغليب له، ولعلّ المصنف أشار إليه بفصله عما قبله.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): (ثم ذلك).
(9) الشورى: 11.
(10) في (س) بزيادة: في شرح المفتاح.

قال: لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء، ولتغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم لا بالنون، وإنما استحسنه، لأنه يندفع به لزوم اجتماع مجازين في كلمة واحدة، فإن التغليب الأول مستفاد من الكاف، والثاني من الميم[1].

(ومعنى (يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ) يبثكم ويكثّركم في هذا التدبير، وهو أن جَعَلَ للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التَّوالد، فجعل سبحانه هذا التدبيرُ كالمَنْبَع والمعدِن للبثّ والتكثير، فلهذا جيء بـ«في» دون الباء، ونظيره: (وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاة)[2]؛ لأنه مسوق لإظهار الاقتدار مع الواحدانية فأسقط السببيَّة وأثبت في الظرفية. (وزعم جماعة أنَّ منه)، أي: من باب التغليب ((يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)[3]، ونحو: (بَلْ انتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُون)[4]) بتاء الخطاب، والقياس بياء الغيبة لأن الضمير راجع إلى قوم ولفظه غائب، ومعناه مخاطب، فغُلّب جانب الخطاب على جانب الغيبة، [قال التفتازاني][5] (وإنما هذا[6] من مراعاةِ المعنى) فإن تجهلون صفة قوم[7]، لكن رُعِيَ المعنى، لأن «قوم» خبر لـ«أنتم» ورُدّ بأنه لا يدفع التغليب، إذ لا منافاة بينهما وبين تغليب المعنى على اللفظ، بل فيه تحقيق تغليب المعنى[8]، (والأوّل[9] من مراعاةِ اللفظ)، فإن «الذين» اسم ظاهر وهو المقصود بالنداء، والمنادى مخاطب، فروعي لفظه دون معناه، فقيل: «آمنوا» [بضمير][10] الغيبة[11].

---

(1) هامش المطول ص 160.
(2) البقرة: 179.
(3) البقرة: 104.
(4) النمل: 55.
(5) في (س): (كذا قاله التفتازاني).
- وانظر المطول ص 159.
(6) في (س) بزيادة: أي: قوله تعالى: (بل انتم قوم تجهلون).
(7) في (س) بزيادة: وهو غائب لفظاً.
(8) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 281، 282.
(9) في (س) بزيادة: يعني قوله تعالى :(يأيها الذين آمنوا).
(10) في (س): (بصيغة).
(11) في (س) بزيادة: ولم يقل: آمنتم، على الخطاب.

(القاعدة الخامسة

أنّهم يُعَبِّرُون بالفعل عن أمورٍ

- أحدها: وقوعُه: وهو الأصلُ.
- الثاني: مُشارفته)، ومشارفة الفعل نوع من المجاز، وكذا إرادته، لأنه لم يستعمل فيما وُضع له، (نحو: (وَإِذَا طَلَّقْتُم النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأمْسِكُوهُنَّ)[1]، أي: فشارفْنَ انقضاء العدّة.
- (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم)[2]، أي: والذين يُشارفون الموت وتَرْكَ الأزواج يُوصُون وصية.
- (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم)[3]، أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت)، أي: هذه المسألة والآي المذكورة (في فصل «لو» ونظائرها) من الأدوات وغيرها[4].

(ومما لم يتقدم ذكره قوله:

إلى مَلَكٍ كـاد الجبالُ لِفَقْدِه ... تزولُ وزالَ الرّاسياتُ من الصخرِ[5])

بيت من الطويل، فاللام متعلقة بـ«تزول»، و«تزول» خبر «كاد» والجملة صفة «ملك»، و«زال» عطف على «كاد»[6]، والمراد شارفت الرَّاسِيَاتُ الزوال، لأَنَّ زوالها وَقَعَ وانْفَصَلَ، و«من الصخر» حال من «الراسيات»، أي: الثابتات.

---

(1) البقرة: 231.

(2) البقرة: 239.

(3) النساء: 9.

(4) انظر فصل «لو»، مغني اللبيب 1/ 293.

(5) للفرزدق في شرح الديوان 1/ 366، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 964، والأشباه والنظائر 2/ 293، وشرح أبيات المغني 8/ 90.

(6) في (س) بزيادة: والشاهد فيه، فإنّ ... .

(الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾[1]) [فاستعمل قَرَأْتَ مكان][2] «أردتُ القراءة»، لكون القراءة مسبَّبَة ناشِئةً عن إرادتها مجازاً بقرينة/ الفاء في «فَاسْتَعِذْ»، والسنة 1/469
المستفيضة بتقديم الاستعاذة على القراءة.

(﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا ﴾[3]، ﴿ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُون ﴾[4]، ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾[5]، ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾[6]، ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلاَ تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[7]، ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا ﴾[8] الآية، ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِن ﴾[9]، وفي الصحيح «إذا أتى أحدُكم الجمعةَ فَلْيَغْتَسِلْ»[10]).

(ومنه في غيره)، أي: ومن التعبير بالفعل عن إرادته على طريق المجاز المرسل بعلاقة السببية والمسببية في غير الشرط[11] (﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِين ﴾[12]، أي: فأردنا الإخراج[13])،

---

(1) النحل: 98.
(2) ساقط من (س).
(3) المائدة: 6.
(4) البقرة: 117.
(5) المائدة: 42.
(6) النحل: 126.
(7) المجادلة: 9.
(8) المجادلة: 12.
(9) الطلاق: 1.
(10) رواه البخاري في صحيحة بعدة روايات وهي: «... إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل»، «إذا راح أحدكم الجمعة فليغتسل». و« ... من جاء منكم الجمعة فليغتسل» انظر صحيح البخاري «كتاب الجمعة» 1/ 209، 210.
(11) في (س) بزيادة: قوله تعالى.
(12) الذاريات: 35، 36.
(13) في (س) بزيادة: اي: فاردنا الإخراج.

اي: إخراج من كان في قرية لوط، ولو أريد وقوع الإخراج لم يستقم أن يقال: فما وجدنا فيها، لأن الوجدان فيها بعد الإخراج غير متصور.

((وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ))[1] لأن «ثم» للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحَمْل على الظاهر)، اي: لا يمكن حمل «ثم» على الترتيب مع حمل معنى الآية على ظاهر ما يفهم منها، لأن الأمر بالسجود للملائكة لم يكن بعد خلقنا وتصويرنا[2]، (فإذا حُمِل «خَلَقْنَا»، و«صَوَّرْنَا» على إرادة الخلق والتصوير لم يُشكل، وقيل: هما على حَذْف مضافَيْن، اي: خلقنا أباكم ثم صَوَّرْنا أباكم[3])، اي: خلقنا أباكم آدم حِيناً غير مصَّور ثم صَوَّرناهُ، نزَّل خلقه وتصويره منزلة خلق الكُلِّ وتصويره.

(ومثله: (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[4]، اي: أردنا إهلاكها، (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى)[5]، اي: أراد الدنوَّ من محمد صلى الله عليه وسلم، فَتَدَلَّى: فتعلَّق في الهواء)، وهو تمثيل لعروج [جبريل عليه السلام][6] بالرسول صلى الله عليه وسلم، (وهذا أوْلَى من قول من ادّعى القلب هاتين الآيتين[7]، وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلَّى فدَنا، وقال:

---

(1) الأعراف: 11.

(2) في (س) بزيادة: بل قيل: خلقنا وبعد خلق ... .

(3) انظر البحر المحيط 4/ 272.

(4) الأعراف: 4.

(5) النجم: 8.

- في (س) بزيادة: الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام.

(6) ساقط من (س).

(7) قال الفرّاء: «يقال: إنما أتاها الباس قبل الإهلاك، فكيف تقدم الإهلاك؟ قلت: لأن الإهلاك والباس يقعان معاً...»، انظر معاني القرآن للفراء 1/ 371، وفي آية النجم قال الفراء: «... كان المعنى: ثم تدلى فدنى، ولكنه جائز إذا كان معنى الفعلين واحد، او كالواحد قدّمتَ ايهما شئت » معاني القرآن للفراء 3/ 95. وفي ارتشاف الضرب «وزعم الفراء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه، وجعل من ذلك قوله تعالى: (وكم من قرية ...) الآية. انظر ارتشاف الضرب4/ 1985، وانظر هذا القول منسوباً الى الفراء في الجني الداني ص 62.
وأشار المصنف إلى القلب في الآيتين في القاعدة العاشرة، وانه قول، واحال على هذا الموضع.

فَارَقَنَا قَبلَ أنْ نُفَارِقَه ... لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرَا[1]

بيت من المنسرح[2]، الجماع هنا الاجتماع، والوطر الحاجة، قيل: ولقد كان المصنف في غنية بما أوْرَده من الكتاب والسنة عن إيراد هذا البيت الشنيع، وقد وقع في الحماسة لأبي تمام قول ربيع بن مالك يرثي مالك بن زهير العبسي:

من كان مسروراً بمقتل مالك ... فَلْيَأتِ نسوتنا بوجهِ نهار

يجد النساء حواسر يندبنه ... يلطمن أوجههن بالأسحار[3]

[قال التفتازاني في قوله تعالى: (آمِنُوا وَجْهَ النَّهَارِ)][4]: قال المرزوقي، رأيت ابن العميد يقول: إني لأتعجّب من أبي تمام مع تكلّفه رَمَّ جَوَانبِ ما اختاره من الأبيات، كيف ترك قوله: «فَلْيَأتِ نِسْوَتَنا» وهي لفظة شنيعة جداً، ونِعْمَ ما قال المرزوقي في شرحه: «فَلْيَأتِ سَاحَتَنَا»، وأنا أتعجّبُ من جار الله/ كيف لم 469/ ب

---

(1) البيت للربيع بن ضَبُع الفزاري في شرح أبيات المغني 8/ 90، 91، وخزانة الأدب 7/ 362، 359، ونوادر ابي زيد ص 158.
وفي كتاب المعمرين ص 9 جاءت رواية البيت:

ودّعنا قبل أن نُودّعه ... لَمّا قضى من جاعنا وطرا

وكذلك في الخزانة، والشاهد في «فارقنا» حيث عبر بالفعل وأراد إرادته، أي: أراد فراقنا.

(2) في (س) بزيادة: وفي أكثر النسخ من قبل، ولعل لفظة «من» من هفوة القلم.

(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 282، وخزانة الأدب 7/ 363.
- والبيتان من الكامل للربيع بن زياد في خزانة الأدب 7/ 363، والأغاني 17/ 196، والبيت الأول بلا نسبة في أساس البلاغة (و، ج، هـ) 2/ 494، وتاج العروس (و، ج، هـ) 9/ 418، ولسان العرب (و، ج، هـ) 13/ 556.
- والربيع بن مالك هو: الربيع بن زياد العبسي، وأمه فاطمة بنت الخُرشُبّ وهي إحدى المنجبات، كان يقال لبنيها: الكملة، وهو الربيع وعمارة وأنس ويقال للربيع: الكامل.
انظر الأغاني 17/ 179، وخزانة الأدب 4/ 13.
- مالك بن زهير هو: مالك بن زهير العبسي، أخو قيس صاحب داحس، وكان متزوجاً من فزارة، وقد قتله حذيفة ثأراً لابنه الذي قتله قيس أخو مالك.
خزانة الأدب 8/ 372، وشرح الحماسة للمرزوقي 1/ 203، 452، 2/ 922.

(4) ساقط من (س).
- والصواب في الآية: (آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ)، آل عمران: 72.

يورده على هذا الوجه، وحافظ على لفظ الشاعر؟ ورأيُه في القرآن أن القرّاء يقرؤونه برأيهم[1].

([أي: أراد فِرَاقَنا][2].

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو: (ويُريدون أن يفرّقوا بين الله ورسوله)[3]) فمعناه ويفرقون (بدليل أنه قُوبل بقوله تعالى: (ولم يفرّقوا بين أحدٍ منهم)[4]) حيث لم يقل: ولم يريدوا أن يفرقوا.

(الرابع: القدرة عليه: نحو: (وعداً علينا إنّا كُنّا فاعلين)[5]، أي قادرين على الإعادة)، [كذا أوّلَه الزمخشري بها][6]، وجوّز [علامة الروم][7] أيضاً تأويله بالإرادة، قال: [عارفين][8] في الأزل على أن تفعل ذلك لا محالة، وفي الجلالين: الكاف متعلقة بـ«نعبده»، وضميره عائد [إلى أوّل][9] خلق، و«وعداً» منصوب بـ«وعدنا» مقدّراً قبله، إنا كنا فاعلين ما وعدناه[10]، [فعلى هذا][11] لا حاجة إلى التأويل بالقدرة عليه.

---

(1) حاشية السعد على الكشاف ل/ 123ب، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي 2/ 996، وخزانة الأدب 7/ 363.

- وابن العميد هو: أبوالفضل محمد بن الحسين العميد بن محمد، وزير من أئمة الكتاب، كان متوسعاً في علوم الفلسفة والنجوم، ولقب بالجاحظ الثاني في أدبه وترسله، ولي الوزارة لركن الدولة البويهي، وكان حسن السياسة، خبيراً بتدبير الملك، كريماً ممدوحاً، له: «مجموع رسائل في مجلد ضخم، وشعر رقيق، توفي سنة 360 هـ انظر يتيمة الدهر 3/ 183، ومعاهد التنصيص 2/ 115، والأعلام 6/ 98.

(2) ساقط من (س).

(3) النساء: 150.

(4) النساء: 152.

(5) الأنبياء: 104.

(6) في (س): (وممن ذهب إليه صاحب الكشاف)، وفي (س) بزيادة: حيث قال: إنا كنا فاعلين، أي: قادرين على أن نفعل ذلك.

- قال الزمخشري: «أي قادرين على أن نفعل ذلك» الكشاف 3/ 139.

(7) في (س): (فاضل الروم).

(8) في (س): (عازمين).

(9) في (س): (إلى الأول).

(10) انظر تفسير الجلالين ص 369.

(11) في (س): (وهذا الشعر).

(وأصل ذلك) [التعبير عن الفعل بالإرادة، وبالقدرة عليه][1] (أن الفعل يَتَسبَّبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقامَ المسَبَّب، وبالعكس[2].

فالأوّل) أي: ذكر السبب وإرادة المسبب، (نحو (وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ)[3] [أي: وتعلم أخباركم][4])، فذكر الابتلاء الذي هو سبب العلم، وأريدَ العلم الذي هو مسبب له صادر عنه، وإليه يشير قوله: (لأن الإبتلاءَ الاختبارُ، وبالاختبار يَحْصُلُ العلمُ، وقوله تعالى[5]: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)[6]، الآية، في قراءة غير الكسائي «يستطيع» بالغيبة، و«ربك» بالرفع[7]، معناه: هل يفعل[8]، فعبَّر عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها شرط)، والشرط قد يجري مجرى السبب في كون المشروط موقوفاً عليه، (أي: هل يُنزِّل علينا ربُّك مائدة) من السماء (إنْ دعوتَه، ومثله (فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ)[9]، أي: لن نؤاخذه، فعبَّر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي[10]) بتاء الخطاب لعيسى عليه السلام، وإدغام لام «هل» فيها، (فتقديرها: هل تستطيعُ سؤال ربِّك، فحذف المضاف[11]، أو هل تطلب طاعة ربّك في إنزال المائدة، أي: استجابته) قال الحلبي: وبقراءة الكسائي قرأتْ عائشة رضي الله عنها، وكانت تقول: الحواريون أعْرَف بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربّك؟[12].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أي: وتكون الإقامة المذكورة متسببة بالعكس وهو إقامة المسبب مقام السبب.

(3) محمد: 31.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: عطف على مجرور، ونحو: ... .

(6) المائدة: 112.

- انظر هذه القراءة في التيسير ص 83.

(7) في (س) بزيادة: على الفاعلية.

(8) في (س) بزيادة: ربّك.

(9) الأنبياء: 87.

(10) في (س) بزيادة: هل تستطيع.

(11) في (س) بزيادة: وأقيم المضاف إليه مقامه.

(12) الدر المصون 2/ 648.

(ومن الثاني:) أي: ذكر المسبب وإرادة السبب (﴿ٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾)[1] أي: فاتقوا العِناد الموجِبَ للنار) فإن النار مسببة عن العِناد الموجب لها، [وقد يذكر الفعل ويراد به ثبوته لا نفسه، كقوله:

إذَا مَـا انْتَـسَبْنَا لَـمْ تَلِـدْنِي لَئِيمَـةٌ[2]

أي: لم يثبت أن والدتي لئيمة، كما مرَّ][3].

---

(1) البقرة: 24.

(2) صدر بيت من الطويل عجزه:

وَلَـمْ تَجِـدِي مِـنْ أَنْ تُقِـرِّي بِـهِ بُـدًّا

في حاشية الأمير على المغني 1/ 25، وبلا نسبة في شذور الذهب لابن هشام ص 304، وشرح شواهد المغني 27/1.

(3) ساقط من (س).

- وانظر شاهد رقم (30) في مغني اللبيب.

(القاعدة السادسة

أنّهم يعبرون عن الماضي) تارة (والآتي)، أي: المستقبل أخرى (كما يعبرون عن الشيء الحاضر؛ قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنّه مُشَاهدٌ حالة الإخبار).

ويسمُّون الأوَّل حكاية الحال الماضية وإيراد الماضي بصورة الحال، وعند البيانيين يسمى استحضار الصورة الماضية، والثاني حكاية الحال المستقبلة، وأنكر الرضي ثبوت هذا في كلامهم[1]، ويرد عليه نحو: ((وَإِنَّ رَبَّكَ ليحكم بينهم/ يوم 470 / أ
القيامة))[2]، فإنه مثال لحكاية الحال المستقبلة، (لأن لام الابتداء للحال)، وله أن يقول إنه غير متعين لذلك، لاحتمال [كون][3] اللام مجردة عن الحالية، كما ذهب إليه ابن مالك، كما مرّ في بحث اللام[4]. (ولحو: (هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّه)[5]؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول صلى الله عليه وسلم[6]) بيان لعلة كون هذه الآية لحكاية الحال الماضية، (كما تقول: هذا كتابك فخذه، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فَحُكِيت) قال الحلبي[7]: وقال المبرد: العرب تشير بهذا إلى الغائب، وأنشد لجرير:

هــذا ابــن عمــي في دمــشق خليفــة[8]

---

(1) لم اعثر عليه في شرح الرضي على الكافية.
(2) النحل: 124.
(3) في (س): (أن يكون).
(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 22، وانظر مبحث اللام، مغني اللبيب 1/ 254.
(5) القصص: 15.
(6) في (س) بزيادة: يعني نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.
(7) في (س) بزيادة: هذا، وهذا على حكاية الحال الماضية فكأنهما حاضران.
(8) صدر بيت من الكامل عجزه:

لَــوْ شِــئْتُ سَــاقَكُمْ إِلَــيَّ قَطِينَــا

وهو لجرير في ديوانه ص 685، ولسان العرب (أ، ذ، ن) 13/ 12 و(ق، ط، ن) 13/ 343، استشهد به على أنه أشار بـ«هذا» إلى الغائب.
- انظر الدر المصون 5/ 335.

(ومثله: ﴿ وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾[1])، فمقتضى الظاهر «فأثارت»، لأن طرفيه ماضيان، (قَصَدَ بقوله تعالى: ﴿ فتثير ﴾ إحْضَارَ تلك الصورة البديعة الدّالةِ على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدوا أولاً قِطَعاً، ثم تتضامُ متقلّبة بين أطوارٍ حتى تصيرَ رُكاماً)، أي: ينضمُّ بعضها إلى بعض ويصير متراكماً مُلْصَقاً بعضه ببعض، وهذه صورة بديعة طلبَ من المكلفين مشاهدتها الاستدلال بها على قدرة الله تعالى.

- (ومنه)، أي: من حكاية الصورة الماضية قصداً لاستحضارها في أذهان السامعين كأنها مشاهدة[2]، (﴿ ثم قَالَ لَهُ كُنْ فيكون ﴾[3] أي: فكان)، [فإنه][4] مقتضى الظاهر، لكونه إخباراً عن الماضي[5] [لقوله تعالى: ﴿ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ﴾][6] (﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِاللهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾[7]) فذكر المضارع مع أنَّ الوضع موضع ماضٍ[8] لاحضار الصورة العجيبة، لأن صورة خطف الطائر الإنسان وهوى الريح به في بعض المهالك البعيدة[9] عجيبة يهلك به ذلك الإنسان هلاكاً ليس يعلم غايته، لاضمحلال ما يدخل في حوصلة الطير، وصيرورته إلى حال الفناء، وكذا من تهوي به الريح إلى المطارح البعيدة.

---

(1) فاطر: 9.

(2) في (س) بزيادة: حالة الإخبار، قوله تعالى: ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ﴾.

(3) آل عمران: 59.

(4) في (س): (فهذا).

(5) في (س) بزيادة: (وجملة «خلقه» مفسرة للمثل، وهذا تشبيه الغريب بالأغرب، وهو المخلوق بلا أب أو أم، ويكفي في صحته اشتراكهما في الخلق بلا أب، وثم قيل لترتيب اللفظ، وقيل لترتيب المعنى، أي صورة طيناً، ثم قال له: كن لحماً ودماً.

(6) ساقط من (س).
- آل عمران: 59.

(7) الحج: 31.

(8) في (س) بزيادة: لقوله تعالى: ﴿ خرّ من السماء ﴾ قصداً....

(9) في (س) بزيادة: صورة.

((وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ))[1] إلى قوله تعالى: (وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ[2])[3])، أي: أردنا، وأرينا لقوله تعالى: (عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا)[4]، ولكن أخرجا على صيغة المضارع لاستحضار الصورة العجيبة، وحكاية الحال الماضية، وأجاز الزمخشري كون «نريد» حالاً من يستضعف[5].

- (ومنه عند الجمهور: (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[6]، أي: يبسط ذراعيه، بدليل: (وَنُقَلِّبُهُمْ)، ولم يَقُل: وقَلَّبْنَاهُمْ، وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام: إنّ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل[7].

- ومثله (وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ)[8] إلاّ أنّ هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التَّدَارُئ، وفي الآية الأولى حُكِيَتْ الحال الماضية[9])، ومعنى حكاية الحال الماضية على ما قال الزمخشري واستحسن الرضي: أن تقدر «أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم، وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوّره له ليتعجب منه، تقول: «رأيت الأسد قاصداً السيف فاقتله»[10] (ومثلها) أي: مثل آية/ الكهف في حكاية 470 / ب الحال الماضية، (قوله:

---

(1) القصص: 4.

(2) القصص: 5.

(3) في (س) بزيادة: فإنّ «نريد»، و«نرى» في مقام.

(4) القصص: 3.

(5) الكشاف 3/ 397.

(6) الكهف: 18.

(7) انظر قول هشام والكسائي في الارتشاف 5/ 2272، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 3، 4، وشرح الرضي على الكافية 3/ 418.

(8) البقرة: 72.

(9) في (س) بزيادة: قال البيضاوي، واعمل «مخرج» لأنه حكاية مستقبل كما أعمل «باسط ذراعيه»؛ لأنه حكاية حال ماضية.

(10) انظر قول الزمخشري في شرح الرضي على الكافية 3/ 419.

جاريةٌ من رَمضانَ الماضي
تُقطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ[1]

بيت أو بيتان من مشطور السريع، وقبله:

يا ليتني مثلك في البياض
مثل الغزال زُيّن بالخضاض
قبّاء ذات كَفَل رضراض
أبيض من أخت بني إباض

«الخضاض» كسحاب كتفة الغزال[2]، و«رضراض» كثير اللحم، وامرأة قبّاء بيِّنَة القَبَبِ وهو دقة الخصر، و«بنو إباض»[3] طائفة معروفة، و«جارية» خبر هي محذوفاً، و«تقطِّع» من التقطيع، لاَ مِن القطع[4] [لاَ انكسار الوزن][5]، و«الإيماض» مصدر «أومضت المرأة إذا سارقت النظر».

(ولولا حكاية الحال في قول حسان:

يُغشون حتى لا تُهرُّ كلابُهم[6] .. ..)

---

(1) رجز لرؤبة في خزانة الأدب 1/ 164، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 81، ولسان العرب (ب، ي، ض) 7/ 122، وخزانة الأدب 1/ 164، والإنصاف 1/ 49.

(2) الخضاض الشيء اليسير من الحليّ، انظر لسان العرب (خ، ض، ض) 7/ 143، ومختار الصحاح 3/ 288.

(3) نسبة إلى جماعة من الخوارج يقال لهم: الإباضية، وهم أصحاب الحارث الإباضي انظر الأنساب للسمعاني 1/ 70.

(4) في (س) بزيادة: فاعله ضمير جارية.

(5) ساقط من (س).

(6) سبق تخريجه.

تقدم شرحه في «حتى»[1].

(لم يَصِحُ الرفعُ[2])، أي: رفع «تهرُ»، (لأنه لا يُرْفَع)، أي: المضارع (إلاّ وهو للحال[3])، ولا يستقيم الحالية هنا، لأن المعنى على الاستقبال، لقوله: «يغشون» إلاّ إذا حمل على حكاية الحال المستقبلة.

(ومنه)، أي: من باب حكاية الحال الماضية، (قوله تعالى: (حتى يقول الرسول)[4] بالرفع.

القاعدة السابعةُ

انّ اللّفظ يكون على تقدير، وذلك المقدّرُ على تقدير آخرَ نحو: (وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ)[5]، فإن «يفترى» مؤوّل بالافتراء، والافتراء مؤوّلٌ بـ«مُفْتَرى»)، تقدم هذا في «أن» المفتوحة[6]، (وقال:

لَعَمْرُكَ مـا الفتيـانُ أن تَنْبُـتُ اللحـى ... ولكنّمـا الفتيـانُ كُـلُّ فتـىً نَـدِي[7])

بيت من الطويل، فإن «تَنْبُتُ اللحى» مؤوّل بـ«نبت اللحى»، وهو مؤوّل بـ«نابتي اللحى»[8]، ويحتمل حذف المضاف[9]، أي: مَا فتوّة الفتيان بنبت اللحي،

---

(1) انظر مبحث «حتى» شاهد رقم (197).

(2) في (س) بزيادة: جواب لا.

(3) في (س) بزيادة: هنا.

(4) البقرة: 214.

(5) يونس: 37.

(6) انظر مبحث «أن» المفتوحة، مغني اللبيب 1/ 35.

(7) البيت بلا نسبة في أمالي المرتضي 1/ 201، ومعاني القرآن للفرّاء 1/ 105، والبيت ملفّق من بيتين لابن بيض في شرح أبيات المغني 8/ 97، والبيتان هما:

لعمـرك مـا الفتيـان ان تنبـت اللحـى ... وتعظـم أبـدان الرجـال مـن الهـبر

ولكـن الفتيـان كـل فتـى نـدي ... صبـور علـى الآفـات في العسر و اليسر

(8) في (س) بزيادة: وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل، أي: ما الفتيان نابتي اللحى.

(9) في (س) بزيادة: فلا يكون من هذا الباب.

اللحي، فلا يكون من هذا الباب، واللحى بكسر اللام وضمها جمع لحية [بكسرها][1]، وندى الرجل إذا جاء فهو ند.

(وقالوا: «عسى زيدٌ أن يقومَ» فقيل: هو على ذلك) التأويل[2] (وقيل: هو على حذف مضاف) قبل الاسم أو[3] الخبر، (أي: عسى أمرُ زيدٍ، أو عسى زيدٌ صَاحِبُ القيام[4])، وفيه تكلُّف[5] [كما مرّ في «عسى»][6]، (وقيل: «أن» زائدة، ويردُّه عدمُ صلاحيتها)، أي: صلاحية «أن» بعد «عسى» (للسقوط[7]) والزائد هو الذي يصلح [له][8] (في الأكثر) قيد به، لأن «أن» تسقط بعد عسى قليلاً، (وأنها قد عَمِلت، والزائدة لا تعملُ خِلافاً لأبي الحسن[9].

وأمّا قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة:

حتى يَكُونَ عزيـزاً في نفوسـهم ... اوْ انْ يَبِينَ جَميعاً وهُوَ مختـارُ[10])

---

(1) في (س): (بالكسر).

(2) في (س) بزيادة: أن يقوم بالمصدر، وتأويل المصدر باسم الفاعل.

(3) في (س) بزيادة: قبل.

(4) في (س) بزيادة: وقال الرضي.

(5) في (س) بزيادة: إن لم يظهر هذا المضاف لا في الاسم ولا في الخبر.

(6) ساقط من (س).
- وانظر مبحث «عسى»، مغني اللبيب 1/ 173.

(7) في (س) بزيادة: فلا يكون زائد، لأن ... .

(8) في (س): (للسقوط).

(9) في (س) بزيادة: ولما ورد عليه قول أبي الفتح، ودفعه بقوله.
- انظر قول أبي الحسن في شرح الكافية 2/ 114.

(10) البيت ليزيد بن حمار، أو «حمّان» السكونيّ في الدرر 2/ 14، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 301، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 438، وشرح شواهد المغني 2/ 965، وهمع الهوامع 2/ 380، استشهد به على جواز إظهار ان بعد حتى المعطوفة على أخرى قبلها.

بيت من البسيط ليزيد بن حمّان السكوني[1]، وقبله:

ومِـن تَكَـرُّمِهم في المَحْـلِ أنَّهـم ... لا يعلم الجـارُ فـيهم أنّـه الجـار

«التكرم» تفعّل من الكرم، و«المَحْل» القحط، و«حتى» متعلقة بـ«لا يعلم» ومعنى «يَبِينَ جميعاً» يفارقن وهو مجتمع الحال.

(ويجوزُ كونَ «أنْ» زائدة[2]) مقول قول أبي الفتح (فلأنّ النصب)، أي: نصب «يبين» (هنا يكون بالعطف لا بـ«أنْ») الزائدة[3]، [وقال غيره][4]: إنها ليست بزائدة؛ بل ظهرت في المعطوف على المنصوب/ بعد «حتى»، وإن كانت لازمة للإضمار في الأول، لأنه يُغْتَفَرُ في الثواني ما لاَ يُغْتَفَرُ في الأوائل[5]، فيكون البيت حينئذٍ من أمثلة القاعدة الثامنة، وقد يقال[6]: إنها عطف على خبر «يكون» [بتأويل اسم الفاعل][7] لاَ على «يكون». 1/471

- (وقيل: في (ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا)[8]: إنَّ «ما قالوا» بمعنى القَوْل، والقَوْلُ بتأويل المقول، أي: يعودون للمقول فيهنَّ لفظ الظِّهار، وهنَّ الزوجات[9].

---

(1) يزيد بن حمّان: في المؤتلف قال الآمدي في من يقال له ابن حمار: ومنهم عـدي بـن حمـار السّكوني، ويقـال: عدي بن يزيد بن حمار بن عباد السكوني... وعدي جاهلي ويعرف بالجون، كان نازلاً في بني شيبان» ثم ذكر الأسدي أبياتاً منها البيت السابق.
وفي شرح الحماسة للمرزوقي «يزيد بن حمّان السّكوني».
وفي الأعلام «يزيد بن حمار من فرسان الجاهلية، شهد حرب «ذي قار»، وكان لبني شيبان، وقام بحركة عسكرية كانت من أسباب هزيمة الفرس».
انظر المؤتلف والمختلف ص 116، وشرح الحماسة للمرزوقي 1/ 301، والأعلام 8/ 181.

(2) لم أعثر على قول ابن جني فيما توفر لديَّ من مصادر.

(3) في (س) بزيادة: جواب لِـ«أما» وبيان لعلّه القول المذكور.

(4) في (س): (وقال غير أبي الفتح).

(5) انظر هذا القول في حاشية الشمني 2/ 282.

(6) في (س) بزيادة: مصدرية ناصبة.

(7) في (س): (بتأويل المصدر باسم الفاعل).

(8) المجادلة: 3.

(9) انظر مثل هذا الكلام في الجهة الثالثة من الباب الخامس، وقد ضَعّف المصنف هذا الوجه، قال: «... وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العَوْد الموجبَ للكفارة العوْدُ إلى المرأة، لا العوْد إلى القول نفسه كما يقول أهل الظهار، وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف...».

- وقال أبوالبقاء في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[1]: «يجوز عند ابي علي كون «ما» مصدرية، والمصدرُ في تأويل اسم المفعول»[2]، انتهى).

وإنما احتاج إلى التأويل به لأن المحبة لا تُنفَق، والظاهر أنَّ «ما» موصولة أو موصوفة، [فلا حاجة إليه][3]، (وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك)، بناء على أن المفهوم مُعتبر في العلوم الأدبية، وجوابه أن العمل بالمفهوم مشروط بعدم الدليل على خلافه، والشهرة هنا تدل على أن غيره يجيز ذلك أيضاً.

- (وقال السيرافي: «إذا قيل: قاموا ما خلا زيداً»، و«ماعدا زيداً»، فَـ«ما» مصدريّة، وهي وصلتُها حَال[4]، وفيه معنى الاستثناء[5])، تقدم هذا في «خلا»[6]، (قال ابن مالك: «فوقعت الحال معرفة لتأويلها بنكرة»[7]، انتهى[8].

خالِينَ عن زيد مُتجاوزينَ زيداً.

وأمَّا قول ابن خروف والشَّلوبينَ: «إنَّ «ما» وصلتها نَصْبٌ على الاستثناء»[9]، فغلط؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لأ بهِمَا، والمنصوبُ على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره)، أي: بغير المنصوب، قيل: هذا ينتقض بغير، فإنها تنتصب على الاستثناء، ومعناه قائم بما بعدها[10]، وجوابه أنَّ كلمة «غير» حكمها في الإعراب حكم ما بعد «إلاَّ» كما مر»[11].

---

(1) آل عمران: 92.

(2) قال أبوالبقاء: ««ما» بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية لأن المحبة لا تنفق، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأي أبي علي».
انظر التبيان 1/ 224.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: فلا بُدَّ أن يؤول بمشتق.

(5) انظر رأي السيرافي 3/ 1537، والجنى الداني ص437، وشرح الأشموني 1/ 407، وانظر الكتاب2/ 349.

(6) انظر مبحث «خلا» مغني اللبيب 1/ 153.

(7) شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/ 329.

(8) في (س) بزيادة: والتأويل.

(9) انظر قول ابن خروف في الجنى الداني ص 437، والارتشاف 3/ 1537، وشرح الأشموني 1/ 407.

(10) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 282.

(11) في بحث «غير» انظر مغني اللبيب 1/ 180.

(القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الثواني ما لاَ يُغْتَفَرُ في الأوائل) فيه إشارة إلى أن هذا الاغتفار ليس بمطرد، [وقال][1]: قد يُغْتَفَرُ لكان أحسن.

- (فمن ذلك «كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم») «السَّخْلَة» تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن والمعز ساعة تولد، (وَ:

وَأيُّ فتى هيجاء أنتَ وجارِهـا[2] .. ..)

«الهيجاء»[3] الحرب، و«جارها» عطف على «فتى»، [وإضافتها][4] إلى هيجاء[5] مثل إضافة كوكب الخرقاء.

- (و«ورُبَّ رجلٍ وأخيه»، و(وإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم)[6] فلا يجوز كل سخلة، ولاَ رُبَّ أخيه، ولا أيٌّ جارِها.

- ولا يجوز «إنْ يَقُمْ زيدٌ قام عمرو» في الأصحِّ، إلاَّ في الشعر) احترز بالأصحِّ عن قول الفراء: إن ذلك[7] يقع في النثر أيضاً[8]، واختاره ابن مالك مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من يَقُمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه[9]»، (كقوله:

---

(1) الصواب: وإنْ قال.

(2) صدر بيت من الطويل، عجزه:

إذا مَـــا رجـــال بالرِّحـــالِ اسْـــتَقلَّتِ

وهو بلا نسبة في الكتاب 2/ 55، والشاهد في «وجارها» إذ لا يجوز وأي جارها لأنه لا تضاف «أي» إلى معرفة مفردة.

(3) في (س) بزيادة: بالمدّ والقصر.

(4) في (س): (وإضافة فتى).

(5) في (س) بزيادة: وجاءَ إلى ضميرها.

(6) الشعراء: 4.

(7) في (س) بزيادة: لا يختص بالشعر، بل ... .

(8) معاني القرآن للفراء 2/ 276، وانظر الارتشاف 1886، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 148.

(9) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان) 1/ 161.

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً   عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا[1])

بيت من البسيط لقعنب ابن أم صاحب[2]، وبعده،

صُمٌّ إذا سَمِعُوا خَيْراً إذا ذكرت بِهِ   وَإِنْ ذُكرت بِشَرٍّ عِنْدَهُم أذِنُوا
جهلاً عَلَيْنَا وجُبناً عن عدوّهم   لَبِئْسَتِ الخلقان/ الجهل والجبن 471 / ب

«سبَّة»، [أي: ريبة][3] وعاراً، و«فرحاً» مفعول له، ومعنى «طاروا بها» كثّروها في الناس وأذاعوها، و«صُمٌّ» خبر «هُم» مقدراً، و«آذِنوا» بكسر المعجمة استمعوا، و«جهلاً وجبناً» مصدران، لعلة، أي: يجمعون جهلاً على الأقارب وجبناً عن الأعداد، والجبن بضم الباء وسكونها لغتان ووقعا في البيت، وفيه من أنواع البديع التوشيع، وهو ختم الكلام بمثنى فُسِّر بمفردين[4]، ثم شرع في بيان علة عدم جواز ذلك على ترتيب اللف، فقال: (**إذ لا تُضَافُ «كُلّ»، و«أيّ» إلى معرفةٍ مفردةٍ، كما أنَّ اسم التفضيل كذلك**).

قيل: وسبق في بحث «كل» إنها لاستغراق أجزاء المفرد المعرف، نحو: «كل زيد حسن»، وكان ينبغي أن يقال: يمتنع كل سخلتها؛ لأن «كل» إذا أُضيف إلى مفرد معرفة أفادت عموم الأجزاء، والمقصود هنا إنما هو عموم الأفراد[5].

---

(1) سبق تخريجه، والشاهد في جواز وقوع جواب الشرط ماضياً وهو «طاروا» وفعل الشرط مضارعاً في الشعر.

(2) في (س) بزيادة: من شعراء الحماسة.
- وقعنب بن أم صاحب هو: قعنب بن ضمرة، من بني عبدالله بن غطفان، من شعراء العصر الأموي، يقال له: ابن أم صاحب، كان في أيام الوليد بن عبدالملك، وله هجاء فيه، توفي سنة 95 هـ.
انظر الحماسة البصرية 2/ 947، وديوان الحماسة للمرزوقي3/ 1450، والأعلام 5/ 202.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر معجم البلاغة العربية ص 733.

(5) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 282، 283.

(ولا تجرُّ «رُبَّ» إلاَّ النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشرط مضارعاً والجواب ماضياً) عطف على فعل الشرط، لاَ على الشرط، لئلاً يلزم العطف على معمول عاملين، وهذا بيان لعلة عدم جواز «إن يقم زيد قام عمرو»، وإنما جاز قوله تعالى: (فَظَلَّت)[1] [مع أن المعطوف على الجواب جواب بناءً على هذه القاعدة][2]، [فسقط ما قيل][3]: أيُّ فائدة لهذا بعد قوله: «ولا يجوز أن يقم زيد[4] انتهى. وكذا ما قيل: إنه تصريح بما علم التزاماً منه[5].

(وقال الشاعر:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيل عادتُنا ... أوْ تنزِلُوا فإنَّا معشر نُـزُلُ[6])

بيت من البسيط للأعشى[7]، «نُزُلُ» جمع «نازل» صفة معشر، (فقال يونس: أراد وأنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط[8])، فيكون من باب الاغتفار؛ إذ لا تكون جملة الشرط إلاَّ فعلية، [وكذا ما عُطف عليها][9]، وقيل: وينبغي أن يكون مثل هذا عند الكوفيين والأخفش جائزاً من غير حاجة

---

(1) (فَظَلَّتْ أعناقهم لها خاضعين) الشعراء: 4.

(2) في (س): (عطف على الجواب لفعل شرط مضارع مجزوم مع انه لا يصح ان يكون جواباً).

(3) في (س) : (فلا يرد ما قيل).

(4) قائله الدماميني، كذا في هامش المخطوط.

(5) قائله ابن الوحي، كذا في هامش المخطوط.

(6) البيت للأعشى في ديوانه ص 113، وخزانة الأدب 8/ 394، والدرر 2/ 186، وشرح شواهد المغني 2/ 965، والكتاب 3/ 51، 164، استشهد على جواز أن تكون جملة الشرط جملة اسمية كما هو تقدير يونس فيكون من باب الإغتفار.

(7) في (س) بزيادة: ميمون، وقبله:

لـئن منيـت بنـا عـن غِـبِّ معركـة ... لا تلفنـا عـن دمـاء القـوم ننتفـل

«منيت» ابتليت، أي: قررت لنا، وقدرنا لك، و«عن» بمعنى بعد، و«تنفل» بالفاء تأخذ النفل.

(8) قال يونس: «ارفعه على الابتداء، كأنه قال: او أنتم تنزلون». انظر الكتاب 3/ 51.

(9) ساقط من (س).

إلى هذا الاعتذار، لأنهم يجوِّزون في نحو: (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ)[1] كون «امرأة» مخبراً عنه بـ«خافت» كما سبق في النوع السابع[2].

(وجَعَلَ سيبويه ذلك من العطف على التوهّم[3]، فقال: كأنه قال: اتركبون فذلك عادتنا، أوْ تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: «مررتُ برجل قائم أبَواهُ لا قاعِدين»، ويمتنع قائميْنِ لاَ قاعِدٍ أبواه، على إعمال الثاني، وربْط الأوّل بالمعنى)، [وإنما حَكمُوا بامتناع هذا، لانعدام شرط][4]، وهو إبراز الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له عند البصريين[5]، [وإنما جاز][6] [«لا قاعدين» مع فقده][7] بناءً على الاغتفار، ثم هذه المسألة هي التي وعد في القاعدة الثانية بإتيانها، والمقصود من الإخبار بوقوع التركيب الأوّل امتناع الثاني الاستشهاد على القاعدة الثامنة بذلك.

(القاعدة التاسعة

أنهم يتسعون في الظرف) والجار (والمجرور مَا لاَ يَتَّسِعُون في غيرهما.

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو:/ «كان – في الدار، 472 / أ
أو عندك – زيدٌ جالساً) هذا عند جمهور البصريين، وذهب ابن السراج والفارسي إلى جواز إيلاء كان وأخواتها معمول خبرها في نحو: «كان طعامك يأكل زيد»][8]

---

(1) النساء: 128.
(2) في (س) بزيادة: من الجهة السادسة.
- قائله الدسوقي، انظر حاشية الدسوقي على المغني 3/ 549.
(3) الكتاب 3/ 51.
(4) في (س): (وهو غير جائز لانعدام الشرط).
(5) في (س) بزيادة: بخلاف النعت الثاني كما في المثال الأول.
(6) في (س): (فإنه جائز).
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): (كان طعامك زيداً يأكل).

[دون «كان طعامك زيدٌ يأكل»][1]، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً، تمسكاً بقول الفرزدق:

قنافِذَ هَدَّاجُونَ حولَ بيوتهم ... بما كان أباهم عطيّة عوّدا[2]

وأجاب البصريون بأن في كان ضمير الشأن، أو إنها زائدة، فلا اسم ولا خبر.

- (وفِعلَ التعجّب من المتعجَّب منه[3]، نحو: «ما أحسن في الهيجاءِ لقاءَ زيدٍ»، «وما أثبتَ عند الحرب زيداً».

وبينَ الحرْف الناسخِ ومنسوخه، نحو قوله:

فَلاَ تُلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّهَا ... أخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَ بِلُه[4])

بيت من الطويل، «لاَ تُلْحَني» أي: لا تلمني[5]، وضمير «فيها» للمحبوبة، والفاء للتعليل، و«بِحُبِّها» متعلق بخبر «إنّ»، وهو «مصاب» قدم على اسمها وهو

---

(1) ساقط من (س).
- وانظر الأصول في النحو 1/ 86، 89، والمسائل البصريات 1/ 434.

(2) تقدم تخريج البيت، وقد استشهد به على جواز الفصل بالظرف «أباهم» بين كان ومعمولها لأنه يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره.
- وانظر قول الكوفيين في شرح التصريح 1/ 247.

(3) في (س) بزيادة: بالنصب عطف على الفعل الناقص.

(4) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 231، وخزانة الأدب 8/ 455، والدرر 1/ 286، وشرح الأشموني 1/ 231، وشرح شواهد المغني 2/ 969، والكتاب 2/ 133، استشهد على جواز الفصل بين «إنّ» ومعمولها بالجار والمجرور وهو «بحبها».

(5) في (س) بزيادة: من لحاه يلحاه إذا لامه وعذله.

«أخاك»، و«جمٌّ» أي: عظيم وكثير خبر مقدم[1]؛ [لقوله][2]: بلا بله جمع بلبلة وهي السوسة، وقيل: جمع بلبال[3].

- (وبين الاستفهام والقول الجاري مَجْرَى الظَّن كقوله:

أَبَعْـدَ بُعْـدٍ تقـولُ الـدارَ جَامِعـةً ... شَمْلِي بهم أم تقولُ البُعْـدَ مَحْتُومـاً[4]

بيت من البسيط[5] «بَعْدَ» ظرف لِـ«تقول»، والْبُعْد ضدّ القرب وفيه جناس محرف، و«تقول» بمعنى «تظُنّ» ولهذا نصب المفعولين «الدار»، و«جامعة»، و«شملي» مفعول «جامعة» وهو الاجتماع[6]، و«محتوماً» من الحتم بمعنى الوجوب مفعول ثانٍ لِـ«تقول»، وفي التسهيل يخصُّ أكثر العرب ذلك بمضارع المخاطب بعد استفهامٍ منفصل كهذا البيت، أو متصل، نحو: «أتقول زيداً منطلقاً» أو جار أو مجرور، نحو: «في الدار تقول زيداً منطلقاً» أوْ أحد المفعولين، نحو:

أجُهّـالاً تقـول بَـني لُـؤيٍّ ... لَعَمْـرُ أبيـكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَـا[7]

وبهذا اعترض على المصنف بأن الفصل بينه وبين الاستفهام ليس منوطاً بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما[8].

---

(1) في (س) بزيادة: وبلا بله مبتدأ مؤخر، والجملة خبر آخر، أو بدل من مصاب القلب.

(2) ساقط من (س).

(3) قائله الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 283.

- في (س) بزيادة: وهو الهمُّ ووسواس الصدر.

(4) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 232، وأوضح المسالك 2/ 77، والدرر 1/ 351، وشرح الأشموني 1/ 292، وشرح شواهد المغني 2/ 969، وشرح التصريح 1/ 383، وشرح التسهيل 2/ 96، استشهد به على جواز فصل الاستفهام من مضارع «القول» إذا كان الفاصل ظرفاً.

(5) في (س) بزيادة: الهمزة للاستفهام.

(6) في (س) بزيادة: يقال: جمع الله شمله إذا دعى له بتآلف.

(7) شرح التسهيل 2/ 93، 96.

- تقدم تخريجه، استشهد به على فصل همزة الاستفهام من «تقول» بالمفعول الثاني.

(8) المعترض الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 283.

- (وبين المضاف وحرف الجرّ ومجرورهما، وبين «إذن» و«لن» ومنصوبهما.

- نحو: «هذا غلامُ - واللهِ - زيد»، و«اشتريْته بواللهِ دِرْهَمٍ»، وقوله:

إذن - واللهِ - نـــرمِيَهم بحــــربٍ[1] .. ..)

صدر بيت من الوافر[2] لحسّان، عجزه:

تُشِيبُ الطفلَ من قَبْـلِ المـشِيبِ

واستشهد به على إعمال «إذن» مع الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم،

(وقوله:

لن لما رايت أبا زيـد مقـاتلاً   أدع القتال وأشـهد الهيجـاء[3])

تقدّم شرحه في «لما»[4]، (وقدّموها) عطف على «فصلوا بهما» أي: ولذلك قدّموا الظرف وشبهه حال كونهما (خَبَرَيْن على الاسم في باب «إنّ»، نحو: (إنّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً)[5]، ومعمولين للخبر في باب «ما») [بمعنى][6] «ليس» (نحو: «ما في الدار زيدٌ جالساً»، وقوله:

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص 91، والأشباه والنظائر 2/ 233، والدرر 2/ 11، وشرح شواهد المغني 1/ 97، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 186، وشرح الأشموني 2/ 287، وشرح الندى ص 59.

(2) في (س) بزيادة: قيل إنه هنا.

(3) تقدم تخريجه، استشهد به على جواز الفصل بين «لن» ومنصوبها «أدع».

(4) في (س) بزيادة: المركبة.

وانظر فصل «لما» المركبة، شاهد (645) في مغني اللبيب.

(5) آل عمران: 13.

(6) في (س): (المشبهة).

.. ..　　　فَمَا كُـلَّ حِـينٍ مَـنْ تُـوَالِي مُوَاتِيـا[1])

عجز بيت من الطويل، [صدره][2]:

بِأُهْبَةِ حَـزْمٍ لُـذْ وإنْ كُنْـتَ آمنـاً　　　.. .. ..

[«ثواني»][3] من المواناة، وهي الموافقة، ويروى من توالي مواليا من الموالاة، وهي المعاونة،/ و«كل حين» ظرف لخبر «ما» وهو «مواتيا» قدم على ٩٧٢ / ب الاسم[4]، [و«بأهبة»][5] متعلق بـ«لذ» أمر من لاذ يلوذ، والأهبة عدة الحرب، والمراد هنا الاستعداد والحزم ضبط الأمر، و«إن كنت» عطف على محذوف هو «إن لم تكن آمناً»، والفاء للتعليل[6]. (فإنْ كان المعمولُ غيرهما بَطُلَ عَمَلُها) [بالتقديم][7]، (كقوله:

.. ..　　　وما كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنـا عَـارِفٌ[8])

عجز بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث، صدره:

وَقَالُوا تُعرِّفُها المنازلَ مِـن منـى　　　.. .. ..

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 266، وشرح الأشموني 1/ 204، وأوضح المسالك 1/ 283، استشهد به على إعمال «ما» مع تقدم الظرف «كل حين» على خبر «ما» وهو «مواتيا».

(2) في (س): (تمامه) وبزيادة: على ما في شواهد العيني.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: ولم يبطل به عمل «ما» لأنه معمول الخبر إذ كان ظرفاً أو شبهه، ولا يبطل به عمل «ما» إن تقدم على اسمها.

(5) في (س): (والباء).

(6) في (س) بزيادة: و«ما» بمعنى ليس، و«من» اسم، و«مواليا» خبر.

(7) ساقط من (س).

(8) البيت لمزاحم بن الحارث العقيليّ في خزانة الأدب 2/ 8، 6/ 254، وشرح أبيات سيبويه 1/ 171، وشرح شواهد الإيضاح ص 154، وشرح شواهد المغني 2/ 970، والكتاب 1/ 72، 146، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 233، وشرح الأشموني 1/ 204، ولسان العرب (ع، ر، ف) 9/ 237، والشاهد في « كل من وافى » فقد فصل به بين «ما» وخبرها «عارف» و«كل من وافى» معمول للخبر.

«تُعَرَّفْها» أمر من «تعرّفْتُ ما عند فلان» أي: تطلّبت حتى عرفت، [والهاء][1] لمحبوبته، والمنازل نصْبٌ على نوع الخافض، و«ما» للنفي، و«كل» إمّا [مفعول][2] عارف على لغة تميم، أو[3] اسم «ما»، وجملة «أنا عارف» خبرها على حذف العائد، أي: عارفه، أرَادَ أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسأل عنها، فقالوا: تُعَرَّفْها وسَلْ عنها في منازل الحج من مِنَى، فقال: أنا لاَ أعرف كل من وَافَى، أي: بَلَغَ مِنَىً حتى أسأل عنها.

- (ومعمولين [بصلة][4] «أل»، نحو: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)[5] في قول) تقدم هذا[6] في الجهة الثانية[7].

- (وعلى الفعل المَنفي بـ«ما») عطف على الاسم، لاَ على خبرين في قوله: «وقدموها خبرين على الاسم»، (في نحو قوله:

.. .. وَنَحْـنُ عَـنْ فَـضْلِكَ مَـا اسْـتَغْنَيْنَا[8])

تقدم شرحه في «إذا»[9].

- (قيل وعلى «إنَّ» معمولاً لخبرها في نحو: «أمَّا بَعْدُ فَإنِّي افْعَلُ كذا وكذا»، وقوله:

---

(1) في (س): (والضمير).

(2) في (س): (نصب على أنه مفعول).

(3) في (س) بزيادة: رفع على أنه... ، وفي الكلام تقديم وتأخير.

(4) في (س): (الصلة)، وهو الصواب.

(5) يوسف: 20.

(6) في (س) بزيادة: في المثال السادس من.
- وانظر البحر المحيط 5/292.

(7) انظر المثال السادس في الجهة الثانية.

(8) تقدم تخريجه، والشاهد في «عن فضلك» أي تدم على الفعل المنفي بـ«ما» مع أن لها الصدارة.

(9) انظر مبحث «إذا» شاهد رقم (137).

أَبـا خُراشـةَ أمّـا أنـتَ ذا نَفَـرٍ   فإنَّ قومي لم تأكُلْهُمُ الـضَّبُعُ[1]

تقدم شرحه في «أن» المفتوحة[2].

- (وعلى العامل المعنوي في قولهم: «أكل يوم لك ثوب») جملة اسمية قُدِّم فيها الخبر، و«كل يوم» [ظرف][3] لقوله: «لك» فإنه عامل معنوي ضعيف يعمل في الظرف، وإن كان مقدماً عليه أشار أوّلاً بصيغة قيل إلى أن في المسائل الثلاث خلافاً ثم [زيفها][4]، فقال: (وأقولُ: أمّا مَسْألَةُ «أمّا» فاعلَمْ أنّه إذا تلاها ظرفُ ولم يَلِ الفاءَ مَا يَمْنَعُ تقدمُ معموله عليه)، وهو «إن» المكسورة[5] (نحو: «أمّا في الدار – أو عندك – فزيد جالس» جَازَ كونه)، أي: كون الظرف[6] (معمولاً لـ«أمّا») [لما فيه من رائحة الفعل][7]، (أو لما بَعْدَ الفاء) من الفعل وشبهه (فإنْ تلا الفاء مَا لاَ يتقدمُ عليه معمولهُ، نحو: «أمّا زيداً – أو اليوم – فإني ضارب» فالعاملُ عند المازني «أمّا»[8] فَتَصِحُّ مسألة الظرف فقط، لأن الحروف لا تنصب المفعول به.

---

(1) البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس في خزانة الأدب 4/ 14، 5/ 426، والدرر 1/ 235، وشرح شواهد المغني 1/ 116، الانصاف 1/ 71، واوضح المسالك 1/ 265، والجني الداني ص 528، وشرح الأشموني 1/ 198، والشاهد في «ذا نفر» حيص جاء منصوباً بـ«كان» محذوفة، وجعلت زيادة «ما» لازمة عوضاً من الفعل المحذوف، ولأجل أن الثاني مستحق بالأول حخلت الفاء في الجواب.179، والاشتقاق ص 313، ولجرير في الخصائص 2/ 381، وشرح المفصل 2/ 99، 8/ 132، والكتاب 1/ 293، وبلا نسبة في.

(2) في (س) بزيادة: الهمزة ساكنة الوسط.
- وانظر شاهد رقم (44) مغني اللبيب.

(3) في (س): (منصوب على أنه ظرف).

(4) في (س): (صرّح بتزييفها).

(5) في (س) بزيادة: منع تقدم معمولها عليها.

(6) في (س) بزيادة: وشبهه.

(7) في (س): (لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل في العمل).

(8) انظر رأي المازني في ارتشاف الضرب 4/ 1895، والجني الداني 526.

وعند المبرد تجوز المسألة من وجهين[1]) إعمال «أما»[2] وإعمال «ضارب»[3]، (وتجوز مسألة المفعول به) وهو «زيداً» (من جهة إعمال ما بَعْدَ الفاء) وهو «ضارب»[4] (واحتجّ)، أي: المبرد على جواز مسألة المفعول به، (بأن «أمّا» وُضِعَتْ على أنَّ ما بعد فاء جوابها) وفيه تتابع الإضافات (يتقدم بعضه[5] فاصلاً بينه)، أي: بين ما بعد فاء جواب «أما» (وبين «أمّا»[6]، وجوّزه بعضهم)، أي: إعمال ما بعد «إن» (في الظرف دون المفعول)، تقدم هذا في «أمّا»[7]، (وأمّا قوله:

... أمّـــا أنْـــتَ ذا نفَـــرٍ[8] .. ..

فليس المعنى على تعلّقه بما بعد/ الفاء، بل هو متعلّق تعلّق المفعول 473 / 1
لأجله بفعل محذوفٍ[9]، والتقدير: ألهذا فَخَرْتَ عليّ؟) هذا محصّل المعنى؛ [إذ لا استفهام][10] في البيت، [ثم فيه إشارة إلى أن «أمّا» فيه ليست بشرطية، بل مركبة من «أن» المصدرية، و«ما» الزائدة، والأصل لأن «كُنْتَ ذا نفر» كما مرَّ في فصل

---

(1) في (س) بزيادة: أحدهما.
(2) في (س) بزيادة: والثاني.
- وانظر المقتضب 3/ 27، وارتشاف الضرب 4/ 1895.
(3) في (س) بزيادة: لأن «أما» حرف لا يعمل في المفعول به.
(4) في (س) بزيادة: لأن «أما» حرف لا يعمل في المفعول به.
(5) في (س) بزيادة: اي: بعض ما بعد فاء جوابها.
(6) انظر المقتضب 2/ 543، 355، 3/ 27.
(7) انظر مبحث «أمّا» مغني اللبيب 1/ 70.
وفي الجنى الداني ص 526: «وذهب المبرد وابن دستوريه إلى أن ما بعد «إنْ» يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء... وقيل: يجوز ذلك في الظرف والمجرور... وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد «إنْ» على الفاء وفاقاً للمبرد، وزاد أنه أجاز ذلك في «وليت» و«لعل» وكل ما يدخل على المبتدأ».
وانظر المقتضب 2/ 354، 355، 3/ 27، ومعاني القرآن للفراء 3/ 14، وارتشاف الضرب 4/ 1895.
(8) بعض بيت تقدم تخريجه.
(9) في (س) بزيادة: فيه إشارة إلى ما سبق في بحث «أمّا» من «أنْ» «أمّا» في البيت ليست من أقسام «أمّا» هي كلمتان.
(10) في (س): (وإلاّ لا استفهام).

«أمّا»][1] (وأمّا المسألة الأخيرة) هي تقديم الظرف على عامله المعنوي[2] (فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكن ذلك عنده مختصاً بالظرف) [وفيه تعريض][3] لمن قال أن تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوي من باب الاتساع فاغتفر، [يعني][4] أن ثمة من أجاز تقديم الحال أيضاً على العامل المعنوي، كما في [هذا المثال، فلا اختصاص بالظرف][5]، فتأمل.

---

(1) ساقط من (س).
وانظر فصل «أمّا» مغني اللبيب 1/ 71.

(2) في (س) بزيادة: في نحو: كل يوم لك ثوب.

(3) في (س): (وفيه إشارة إلى الاعتراض).

(4) في (س): (وتقريره).

(5) في (س): (كما في «زيد جالساً في الدار» فلم يكن للظرف اختصاص بذلك الحكم على هذا الرأي).

(القاعدة العاشرة

من [فنون][1] كلامهم القلب)، هو من «قَلَبْتُ الْجَرَاب» إذا جعلتَ ظاهره باطناً، وباطنه ظاهراً، وعند الأدباء تبديل كل من الأمريْن المتناسبين بالآخر مع بقاء المعنى على أصله، [قاله العلامة الكاشي][2] وقال التفتازاني: جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، ولابُدَّ في الحكم بالقلب من داعٍ[3] لفظي، كجعلِ النكرة مسنداً إليه[4]، [أو][5] معنوي، يدعو رعاية جانب المعنى كون الجزئين في الأصل على خلاف [التركيب][6] الواقع (وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان) رضي الله عنه:

(كَـأنَّ سـبيئةً مـن بيـتِ رَأسٍ ... يكـونُ مِزَاجَهـا عَـسَلٌ وَمَـاءُ)

تقدم شرحه في أول الباب الرابع[7].

(فيمن نصب «المزاج» فجعَلَ المعرفة الخبر، والنكرة الاسم[8].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): (قاله الفاضل الكاشي).

- و الفاضل الكاشي هو: بهاء الدين الكاشي، الشهيد، فاضل، من آثاره: شرح الصحيفة الكاملة السجادية، وشرح نهج البلاغة. توفي سنة 1137 هـ معجم المؤلفين 1/ 449.

(3) في (س) بزيادة: (إمّا).

(4) في (س) بزيادة: نحو: «إنَّ أوّل بيت وضع للناس للذي ببكة».

(5) في (س): (وإمّا).

(6) في (س): (الترتيب).

- وانظر المطوّل ص 173.

(7) انظر الباب الرابع شاهد رقم (694)، وقد تقدم تخريج البيت وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص 56.

(8) الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه ابن مالك والرضي في بابي «إنَّ» و«كان» على الاختيار. انظر شرح التسهيل 1/ 355، وشرح الرضي على الكافية 4/ 207، والارتشاف 3/ 1178.

وتأوّلَهُ الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية المجازية[1]) [وفيه دفع لما قيل][2]: إن المزاج ليس معروفاً في الظرف، ولا دليل عليه.

(والأوْلَى رفْعُ المزاجِ ونَصْبُ العَسَل، وقد رُوِيَ أيضاً كذلك[3]، فارتفاع «ماء» بتقدير: وخَالَطَها ماءٌ، ويُرْوَى بِرَفْعِهِنَّ[4] على إضمار الشأن[5])، أي: يكون الشأن مزاجها عسل وماء.

(وأمّا قول ابن السيّد: «إنّ «كان» زائدة[6] فخطأٌ، لأنها لاَ تُزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا[7]) [قال أبوحيان][8]: أجاز الفراء زيادته بين «أفعل» و«ما» في التعجب، نحو: «ما يكون أطول هذا الغلام»، وزيادة «يكون» ينبغي أن تحمل على الشذوذ، فإن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلاّ بلفظ [«كان»][9] الماضي[10]، فلا ينبغي أن يقاس إلاّ على ما وقع الاتفاق، (وقول رؤبة:

---

(1) انظر تأويل أبي على في خزانة الأدب 9/ 286، وفي شرح أبيات الجمل لابن السيد ص 32 «وقيل: نصب «مزاجها» على الظرف الساد مسدَّ الخبر لا على الخبر بعينه، كأنه قال: يكونُ مستقراً في مِزَاجِها».

(2) في (س): (وفي التغيير ردّ على من قال).

(3) في شرح أبيات الجمل لابن السيّد ص 32 «كان أبوعثمان المازني يروي: يكون مزاجُها بالرفع، وتجعله اسم كان، وينصب عسلاً بخبرها، ويرفع ماء بفعل مضمر دلَّ عليه المزاج كأنه قال: ومزاجها ماء»، وانظر خزانة الأدب 9/ 227، 286.

(4) في (س) بزيادة: أي: برفع المزاج والعسل والماء.

(5) في خزانة الأدب 9/ 227 «وهذا التخريج مشهور، وذكره ابن خلف وغيره...»

(6) في خزانة الأدب 9/ 227، «وكذلك قال ابن السيد في «أبيات المعاني»: «تكون زائدة لا اسم لها ولا خبر...».

(7) في (س) بزيادة: في التسهيل وربما زيد أصبح وامسى ومضارع كان، قال أبوحيان: قال المصنف: شذت زيادة يكون في قول ام عقيل بن أبي طالب:

أنتَ تكونُ ماجِدٌ نبيلُ ... إذا تهُبُّ شمْأَلٌ بليلُ

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) شرح التسهيل لأبي حيان... ، والبسيط... .

وَمَهْمَــهٍ مُغْبَــرَّةٍ أَرْجَــاؤُه[1] .. ..

اي:) رُبَّ مفازة متلونة بالغبرة[2] أطرافه[3]، كأنَّ لونَ أرضه سماؤه، (اي: كان لون سمائه [لغبرتها][4] لَوْنُ أَرْضِهِ، فَعَكَسَ التشبيه مبالغة) في غبرة لون السماء، حتى كأنه أصل في الغبرة، (وحذف المضاف إلى سمائه[5]) [وفي الأطول][6]: ويمكن تفسير قوله: كأن لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب، ولا حذف، أي: ارتفع/ الغبار فيها متراكماً، واتصل بالسماء بحيث صار السماء 473/ب
متصلاً بالأرض اتصال اللون بالجسم، كأن لون الأرض نفس السماء[7]، (وقال:

فَـإنْ أَنْـتَ لاَقَيْـتَ فِـي نَجْـدَةٍ فَــلاَ تَتَهَيَّبْــكَ أَنْ تُقْــدِمَا[8])

بيت من المتقارب للنمر بن تولب[9]، وقبله:

فَــإِنَّ المنِيَّــةَ مَــنْ يَخْشَهَــا فَــسَوْفَ تُــصَادِفُه أَيْنَمَــا

---

(1) صدر بيت من الرجز عجزه:

كــان لــون أرضــه سمــاؤه

وهو لرؤبة في شرح شواهد المغني 2/ 971، ومعاهد التنصيص 1/ 178، وشرح التصريح 2/ 339، ولسان العرب (ع، م، ي) 15/ 98، وبلا نسبة في أمالي المرتضي 1/ 216، والإنصاف 1/ 377، وسر صناعة الإعراب 2/ 636، وشرح المفصل 2/ 118، وأوضح المسالك 4/ 342، والشاهد في قلبه للشيء «كان أرضه سماؤه» لأنه تتغير السماء من الغبار فتصير كالأرض، والمهمة هي المفازة، ومغبّرة أي متلونة.

(2) في (س) بزيادة: أرجاؤه.

(3) في (س) بزيادة: والوجه.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: اعني لون، وهو عطف على عكس.

(6) في (س): (قال صاحب الأطول).

(7) الأطول 1/ 429.

(8) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص 378، وخزانة الأدب 9/ 26، 11/ 98، وبلا نسبة في المخصص13/ 264.

(9) تقدمت ترجمته.

[«النجدة» الشدة][1]، وكلمة «في» مقحمة للوزن، قال الجوهري: لاقى فلان نجدة، أي: شدة[2]، والتَّهَيُّب الخوف، (أي: فَلاَ تتهيّبها)، [هذا][3] يدل على ان [الفعل][4] [بالمثناة الفوقية][5] مسند إلى ضمير المنية، لاَ [أنه بالتحتيّة][6] مسند إلى «أن تقدم»، كما وُهِمَ][7]، وإلاَّ لقال: أي: فلا تتهَيّبه[8]، والقلب فيه ظاهر، لأنَّ المنيّة لا تُهَابُ أحداً.

(وقال ابن مُقْبِل:

وَلاَ تهَيَّبُنِـــي الموْمَـــاةُ أركَبُهـــا ... إذا تُجاوَبَـتِ الأصْـدَاءُ بالـسَّحَرِ[9])

بيت من البسيط، أصل تهيّبني: تتهيّبني بتاءين، قال الجوهري: تهيَّبْتُ الشيءَ، وتَهَيَّبَنِي الشَّيْءُ، أي: خِفْتُه وَخَوَّفَنِي[10]، والموماة المفازة فاعل تهيَّبني، وجملة «أركبها» حال منه، والأصداء جمع صدى، والمراد هنا ذكر البوم، أو طائر صغير يصفِّر بالليل ويطير، والسحر قبيل الصبح.

(أي: ولا أتهيبها) [مضارع متكلم وحده][11]، والهاء للموماة، والقلب فيه واضح، (وقال كعب) رضي الله عنه:

---

(1) ساقط من (س).

(2) لم يذكر هذا الجوهري في الصحاح، بل ذكره ابن منظور في لسان العرب (ن، ج، د) 3/ 418.
- وفي (س) بزيادة: والفعل بالمثناة الفوقية مسند إلى ضمير المنية، وما قيل: إنه بالمثناة التحتية مسند إلى «أنْ تقدما» يرده قوله.

(3) في (س: (فإنه).

(4) في (س): (تهيب).

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): (إلى الإقدام).

(8) في (س) بزيادة: بالتذكير.

(9) البيت لابن مقبل في الأضداد ص 99، وأمالي المرتضي 1/ 217، وشرح شواهد المغني 2/ 971، ولسان العرب (هـ ي، ب) 1/ 790، فظاهره أن المفازة تخاف فهو مقلوب، والأصل: أتهيبُ الموماة.

(10) الصحاح (هـ ي، ب) 1/ 357.
- وفي (س) بزيادة: وأنشد هذا البيت.

(11) في (س): (على صيغة المضارع المتكلم وحده).

.. .. وقدْ تَلَفَّعَ بالقُورِ العساقيل[1])

عجز بيت من «بانت سعاد»، وصدره:

كَأنَّ أوْبَ ذِرَاعَيْهَا إذَا عَرِقَتْ

والمراد بالأوْب هنا الرجع، أو سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير، وضمير «ذراعيها» للناقة، وكذا ضمير «عرقت»، وهي كناية عن وقت الهاجرة، أي: كان رجع يديها، أو سرعة تقليب يديها وقت اشتداد الحرّ، والمشبه به مذكور بعد البيتين، وهو قوله: ذراعاً عيطل.

قال المصنف: وفيه عيب مسمى بالتضمين، وهو أن يكون البيت مفتقراً إلى ما بعده [افتقاراً لازماً][2]، وقال قوم: هو تعليق قافية البيت الأول بأول البيت الثاني، وعلى هذا لا عيب فيه، [وفيه قلب، والأصل: قد تلفعت القور بالعساقيل][3]، (القور جمع قارة، وهي الجبل، والعساقيل اسم لأوائل السراب، لاَ وَاحِدَ لَهُ، والتَّلَفُّع: الاشتمال.

وقَال عُرْوَة بنُ الوَرْد:

فَدَيتُ بِنَفسِهِ نَفسِي وَمَالي وَمَا آلُوكَ إلاَّ مَا أُطِيق[4])

---

(1) عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير في أمالي المرتضي 1/ 558، ولسان العرب (ا، و، ب) 1/ 220، و(ق، و، ر) 5/ 122، و(ل، ف، ع) 8/ 321، و(ع، س، ل) 11/ 448، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 971.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

- انظر هذا القول للمصنف في شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ص 59.

(4) لعروة بن الورد في ديوانه ص 99، والأشباه والنظائر 2/ 297، وشرح شواهد المغني 2/ 972، ولسان العرب (ت، ي، ز) 5/ 316.

- وعروة بن الورد هو: عروة بن الورد بن زيد بن عبدالله بن ناشب بن هريم بن قطيعة عبس، من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها، كان يلقب بعروة الصعاليك، توفي نحو 30 ق هـ.
الشعر والشعراء ص 449، والأغاني 3/ 80، والأعلام 4/ 227.

بيت من الوافر، والقلب فيه واضح، إذ المعنى: فديت نفسه بنفسي ثم التفت من الغيبة إلى الخطاب، فقال: ومَا آلوك، أي: ما أتركه، وضُمن معنى المنح والإعطاء، فعُدّي إلى اثنين، أي: ومَا أَمنحُك إلاَّ مَا أطيق وأقْدِرُ عليه.

(وقول القطامي[1]:) عطف على قول حسان، وفي القاموس القطامي [ويُضَمُّ الصقر][2]، وشاعر كلبي اسْمهُ الْحُصَيْنُ بنُ جمال أبوالشرقي، وآخر تغلبي اسمه عُمَير بن شُيَيم.

(فلَمَّـا أنْ جَـرَى سِـمَنٌ عليهـا | كما طَيَّنْتَ بالفَـدَنِ الـسَّيَاعا[3])

بيت من الوافر، جواب «لَمَّا» قوله:

أمـرتُ بهَـا الرِّجَـالَ لِيَأْخُـذُوهَا | وَنَحْنُ/ نَظُـنُّ أنْ لَـنْ تُـسْتَطَاعَا 474 / أ

وهذا وما قبله:

فَلَمَّـا إِنْ مَـضَتْ سَـنَتَانِ عَنْهـا | وَصَارَتْ حِقَّةً تَعْلُـو الجِـدَاعَا[4]

---

(1) في (س) بزيادة: بالجر.

(2) في (س): (وبضلم الصقر) والصواب ما جاء في «أ» لأنه جاء موافقاً لما في القاموس.

(3) البيت للقطامي في أساس البلاغة (ف، د، ن) 2/ 190، 1/ 473، والمطول ص 138، وشرح شواهد المغني 2/ 972، ولسان العرب (ت، ي، ز) 5/ 315، (س، ي، ع) 8/ 170.

- القاموس المحيط (ق، ط، م) 4/ 268.

- والحُصَيْن بن جمال أبوالمشرقي: هو الحصين بن جمال بن حبيب، أحد بني عبد ودّ بن عوف بن كنانة بن بكر بن عوف، وهو القائل لما بلغه خبراً ليزيد بن المهلب:

لعـلَّ عـيني أن تـرى يزيـداً | يقـود جيـشاً جحفـلاً رشـيداً

ترى ذوي التاج لهم سجوداً

انظر المؤتلف والمختلف ص 109، وخزانة الأدب 2/ 328، والقاموس المحيط (ق، ط، م) 4/ 168.

(4) في (س) بزيادة:

رُفنـا مـا يـرى البـصراء فيهـا | فآلَيْنـا عليهـا أن تباعـا
وقلنـا مهلـوا لنُبَيِّنَتَـهـا | لكـي تـزداد للـسفر اطلاعـا

يدل على أن الشاعر وصف ناقة سمينة، وما قيل: إنّه وصف جفنة مملوء بالثريد[1] فغلط ناشئ من تصحيف السِمَن بكسر السين وفتح الميم بالسَّمْن بفتح السين وسكون الميم.

(الفَدَن: القصْر، السِّياع: الطين[2])، وفي الأساس السِّياع بالكسر ما يطين به[3]، ويقال بالفارسية: كل ماله، وبالفتح الطين، وفي الديوان: السِّيَاع بالكسر ما يطين به الطين أيضاً[4]، [كذا قيل][5]: وفي القاموس السّياع كسحاب الطين بالتِّبْن يُطَيَّنُ به[6]، [والبيت من باب القلب][7]، أي: كما طيَّنْتَ الفَدن بالسِّياع، وجعله الخطيب مما لم يتضمن اعتباراً لطيفاً[8]، وردّه التفتازاني بأنه يتضمن[9] المبالغة في وصف الناقة ما لا يتضمنه [العكس][10]، لإيهامه أن السّياع قد بلغ من العِظَم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والفَدَن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفَدَن[11]، وروى الجوهري:

كما بَطَّنْتَ بِالْفَدَن السِّيَاعا[12]

---

(1) قائله الأقسراي شارح الإيضاح، كذا في هامش المخطوط، وفي حاشية الدسوقي على المغني 3/ 557 «وصحف سَمْن بفتح فسكون وجعله في وصف قصعة ثريد عليه سمن، وهو غلط».
- والإقسرائي هو: جمال الدين محمد بن محمد الأقسرائي، المتوفي قبل ثمانمائة، شارح الإيضاح في المعاني والبيان لجلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني المتوفي سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، وسماه إيضاح الإيضاح. انظر كشف الظنون 1/ 210.

(2) في (س) بزيادة: وما في القاموس السِّياع كسحاب الطين بالتبن يطيّن له مخالف لما قيل في الأساس.

(3) في أساس البلاغة (س، ي، ع) 1/ 433، «سيّعَ الجدار: طلاه بالسِّياع وهو الطين... والمِسْيَعة والسِّياع بالكسر آلته...».

(4) في (س) بزيادة: والقلب فيه ظاهر، إذ الأصل كما طينت الفدن بالسياع.

(5) قائله حسن الحلبي، كذا في هامش المخطوط.
- ساقط من (س).

(6) القاموس المحيط (س، ا، ع) 3/ 44.

(7) في (س): (والقلب فيه ظاهر).

(8) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني 2/ 98.

(9) في (س) بزيادة: من.

(10) في (س): (قولنا: كما طينت الفدن بالسياع).

(11) المطوّل ص 138.

(12) الصحاح (س، ي، ع) 3/ 508.

وجعله من باب القلب، [قيل: لكن يخرج البيت عنه][1]، لأن القصر بطانة السياع، لا بالعكس، وفيه أن لا محذور في العكس؛ لأن السِّياع ما يُطيَّن به بطن القصر، لا ظهره فيكون بطانة للقصر[2].

(ومنه في الكلام[3])، [قال المصنف: قد اختَلف في القلب فريقان، أمَّا النحويون فمنهم خصّه بالضرورة، وزعم أنه غني عن التأويل، وهذا فاسد، إذ مَا مِنْ ضرورة إلاّ ولها وجه يحاوله المضطر، نص على ذلك سيبويه، ومنهم من خصّه بالضرورة وشرط التأويل، ومنهم من أجازه في الكلام، وأمَّا البيانيون فاختلفوا في كونه مقبولاً في الكلام الفصيح، فَقَبِلَهُ قوم مطلقاً، وردّه قوم مطلقاً، وفَصَّلَ بعضهم، فقال: إن تضمّن اعتباراً لطيفاً قُبِلَ، وإلاَّ فَلاَ][4].

(«أدخلت القَلَنْسُوَة في راسي»)، اي: أدخلت راسي في القَلَنْسُوَة[5]، (و«عَرَضْتُ الناقةَ على الحوض»[6])، لأن عرض الشيء إراءته إياه، كما في القاموس[7]، ولأن المعروض عليه [ما][8] يجب أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض، أو يرغب عنه، [كما في المطول[9]، والنكتة فيهما إن العادة تحرك المظروف، نحو: الظرف والمعروض عليه، نحو المعروض وههنا بالعكس][10]، (و«عَرَضتُها على الماء»، قاله الجوهري وجماعة، منهم السكاكي والزمخشري،

---

(1) في (س): (وردّ بأنْ البيت حينئذٍ يخرج من باب القلب).
(2) قاله الأقسرائي، وتبعه الحلبي، كذا في هامش المخطوط.
(3) في (س) بزيادة: المنثور، وهذا دليل على القلب ليس بضرورة ولا تختص بالشعراء.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: لأن المدخل هو الرأس، لكنه لما كان المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف قلبوه.
(6) في (س) بزيادة: فإن الأصل فيه عرضت الحوض على الناقة.
(7) القاموس المحيط (ع، ر، ض) 2/ 346.
- في (س) بزيادة: ولا رؤية للحوض، وقال التفتازاني:....
(8) ساقط من (س).
(9) المطول ص 137.
(10) ساقط من (س).

وجعل منه، ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾[1]. وفي كتاب التَّوْسِعَة ليعقوب بن اسحاق بن السكيت: إنَّ «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب[2]، وقال آخر: «لا قلبَ في واحد منهما» واختاره أبوحيان، وردَّ على قول الزمخشري في الآية[3])، قال: لا ينبغي حمل القرآن على القلب، إذ الصحيح إنه ضرورة، وإذا كان المعنى/ صحيحاً دونه، فما الحامل عليه وليس في قولهم «عرضت الناقة على الحوض» ما يدلُّ [عليه][4]، [أي: على القلب][5]، لأن عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحاً[6]، قال تلميذه السبكي[7]: إن المعروض ليس له اختيار، والاختيار إنما هو للمعروض عليه، فإنه قد يُقْبَل وقد يُرَدُّ، فَعَرْضُ الحوض على الناقة لا قَلْبَ فيه[8]، وعرضها عليه مقلوب لفظاً، وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظاً، لأن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم، والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه، كما قالوا: عرضت الجارية على البيع، فالنار لما كانت هي المتصرّفة في العود، قيل: عرضت العود على النار، وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري ، وحاصله أن الذي في الآية قلب معنوي، ولا شذوذ فيه، والذي في عرضت الناقة على الحوض قلب لفظي، وهو شاذ[9] وفيه بحث، [لما ذكرنا][10] أن القلب اللفظي إنما يكون إذا اقتضاه الصناعة كجعل النكرة مسنداً إليه، (وزعم بعضهم في قول المتنبي:

---

(1) الأحقاف: 20.

- انظر الكشاف 4/ 309، والصحاح (ع، ر، ض) 3/ 299.

(2) شروح التلخيص 1/ 490.

(3) في (س) بزيادة: حيث.

(4) في (س): (على القلب).

(5) ساقط من (س).

(6) البحر المحيط 8/ 63.

(7) في (س) بزيادة: عرضت الناقة على الحوض مقلوب لأن....

(8) في (س) بزيادة: لأنها قد تقبله وقد ترده.

(9) في (س) بزيادة: كذا نقل عنه.

(10) في (س): (لما مرّ).

وعَـذَلْتُ أهـلَ العِـشقِ حتـى ذُقْتُـه فَعَجِبْتُ كيف يموتُ مَن لاَ يَعْـشَقُ[1])

بيت من الكامل، وبعده:

وعَـــذَرْتُهم وعَرَفْــــتُ ذَنْبِــــي أنّنِي عَيَّرتُهم فَلَقِيـتُ مـنهم مَـا لَقُـوا

يقول: لَمّا ذقْتُ مرارة العشق وما فيه من ضروب البلاء عذرت العشاق في وقوعهم [فيه][2]، وفي جزعهم، وعرفت أنّي أذنبت بتعييرهم بالعشق، فابْتُليتُ بما ابتلُوا به، ولَقِيت في العشق من الشدائد ما لقوا.

(انَّ أصلُه: كيف لا يموت من يَعْشَقُ[3])، يعني أن العشق يوجب الموت لشدّته[4]، (والصواب خلافه)، أي: خلاف ما زُعِم (وانّ المراد أنه)، أي: الشاعر (صار يَرَى أنْ لاَ سَبَبَ للموتِ سُوَى العشقَ)، [يعني أن من لا يعشق يجب أن لا يموت، لأنه لم يُقاسِ مَا يُوجب الموت، وإنما يوجبه العشق][5]، (ويقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُودُ في الحِرْباء»[6]) فالجوزاء برج في السماء[7] إذا حلّت الشمس به قصر الليل وطال النهار، عكس حلولها ببرج القوس، [قال][8]:

وَصْلُ الْحَبِيـبِ جنَـانُ الخُلْـدِ أَسْكَنُهَا وَهَجْــرُهُ النَّــارُ يُـصْلِينِي بـه النـار

---

(1) تقدم تخريجه.
(2) في (س): (في العشق).
(3) انظر هذا في شرح ديوان المتنبي للعكبري 2/ 333، وشرح أبيات المغني 8/ 123.
(4) في (س) بزيادة: وإنما يتعجب ممن يعشق ثم لا يموت.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س) بزيادة: وهو بالكسر دويبة تستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت، وتتلون ألواناً بحرّ الشمس.
ذكر هذا الشجري في أماليه، 1/ 367، وذكره الفارسي في كتاب الشعر 105.
ويقال أيضاً: طلعت الجوزاء ووافى على عُودِ الحِرباء، وهو من أسجاع العرب في طلوع النجوم، ذكره ابن سيده في المخصص 9/ 15.
(7) في (س) بزيادة: قيل.
(8) في (س): (وإليه يشير القائل).

فَالشَّمْسُ بِالْقَوْسِ أَمْسَتْ وَهْيَ نَازِلَةٌ   إِنْ يَزُرْنِـــي وبِـــالْجَوْزَاءِ إِنْ زَارَ[1]

يعني: إن محبوبه إن لم يزره كان ليله طويلاً، وإن زارَهُ كان قصيراً.

(أي: انتصبَ الحِرباء في العُودِ)، لأن الانتصاب من أفعال ذوي الروح، وإنما كان انتصابه في وقت طلوع الجوزاء بالفجر، [لأن الحِرباء – بالكسر والمد -][2] دُوَيْبَة ضعيفة لاَ عظْم لها، فتحصل بقوة [الحرِّ][3] اشتدادها، ومن خاصتها أنها تستقبل الشمس وتدور معها كيف درات، وتتلوَّن ألواناً بحرِّها][4].

(وقال ثعلب في قوله تعالى: (فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوه)[5]: إنَّ المعنى: اسلكوا فيه سلسلة[6]،) لأنه نقل [في التفسير][7] أنَّ السلسلة تُدْخَلُ مِن فِيهِ وتخرج من دبره، فهي المسلوك فيها،/ لإحاطتها به[8]. 1 / 475

(وقيل: إنَّ منه (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)[9]، (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى)[10]، وقد مضى تأويلهما) في القاعدة الخامسة[11].

(ونقل الجوهري في (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ)[12]: إنَّ أصلَه قَابَيْ قَوْسٍ[13]، فقلب التثنية والإفراد، وهو حسنٌ إنْ فُسِّرَ «القاب» بما بين مَقْبض القوس

---

(1) بيتان من البسيط وهما بلا نسبة في معجم الادباء 5/ 542.
(2) في (س): (لأنها).
(3) في (س): (الشمس).
(4) في (س): (ذكر هذا بعد قول المصنف: «ويقال: إذا طلعت الحرباء ..»).
(5) الحاقة: 32.
(6) انظر قول ثعلب في الأمالي الشجرية 1/ 367.
وكذلك قال الفراء: «والمعنى: ثم اسلكوا فيه سلسلة». انظر معاني القرآن للفراء 3/ 182.
(7) ساقط من (س).
(8) انظر البحر المحيط 8/ 320، وتفسير اللباب 19/ 337.
- وفي (س) بزيادة: قال الحلبي: الظاهر أنه لا يحتاج إلى القلب لأنه رُوِيَ أنها لطولها تجعل في عنقه ويلتوي عليه حتى يحيط به من جميع جهاته فهوا....
(9) الأعراف: 4.
(10) النجم: 8.
(11) في (س) بزيادة: تأويل الآيتين.
انظر القاعدة الخامسة في هذا الباب.
(12) النجم: 9.
(13) قال الجوهري: وقال بعضهم في قوله تعالى: «فكان قاب قوسين أو أدنى»: اراد قَابَيْ قوسٍ، فقلبه. انظر الصحاح (ق، و، ب) 1/ 311.

وسِيَتها) بكسر السين، (أي: طَرَفَها) الذي يعقد عليه الوتر، (ولها طرفان، فلها قابان) لاَ إذا فسِّرَ[1] بالقدر.

(ونظير هذا)، أي: نظير (فكان قاب قوسين) [في قلب التثنية والإفراد][2]، (إنشاد ابن الأعرابي:

إذا أحْسَنَ ابنُ العمِّ بعد إسَاءةٍ ... فَلَسْتُ لِشَرِّيْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ[3])

بيت من الطويل، (أي: فلست لشر فعليْه.

- قيل: ومن القلب (اذهَب بِّكِتَابِي هَذَا)[4] الآية، وأُجيبَ بأنَّ المعنى ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكان يَقْرُب منهم، ليكون ما يقولونه بِمَسْمَعٍ منك، فانظرْ ماذا يرجعون).

قال الحلبي: زعم أبوعلي وغيره إنَّ في الكلام تقديماً، وإن الأصل: فانظر ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم، ولا حاجة إلى هذا، لأن المعنى بدونه صحيح، أي: قف قريباً منهم لننظر ماذا يكون[5]. وممن جعله من القلب السكاكي، وأشار أيضاً إلى أن له محملاً آخر لا قلب فيه[6]، وهو أن المعنى: ثم تولَّ عنهم إلى مكان قريب نتوارى فيه بحيث نسمع كلامهم، فانظر ماذا يرجعون، أيُ: جواب يردّون[7]، [قال الشريف][8]: والنكتة في القلب طلب المساعدة في المراجعة حتى كأنه يرجع قبل أن يسمع الجواب.

---

(1) في (س) بزيادة: اي: لا يحسن الحمل على القلب إذا فسِّر القاب بالقدر وفسره الجوهري به ايضاً.

(2) في (س): (في وقوع المفرد).

(3) لابن الأعرابي في لسان العرب (ش، ر، ر) 4/ 400، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 972، والأشباه والنظائر 2/ 299، والشاهد في «لشرّي بفعله» أصله: لشرّ الفعلين.

(4) النمل: 28.
- في (س) بزيادة: تمامها: «فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون».

(5) الدر المصون 5/ 311.

(6) في (س) بزيادة: قال الشريف.

(7) مفتاح العلوم ص 211.

(8) ساقط من (س).

- (وقيل في: (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكم)[1] إن المعنى فَعُمِّيتُم عنها)، أي: عن البينة، قاله أبوعلي[2]، وردّه أبوحيان بأن القلب لا يجوز إلاّ ضرورة، ولو كان منه لكان التعدّي بـ«عن»[3]، واجيب عن الأوّل بأنه غير مختص بالضرورة، وعن الثاني بأنهم جعلوا «على» بمعنى «عن»[4]، فلهذا ذكروها في القلب[5].

- (وفي (حقيقٌ عليَّ أن لا أقول على الله)[6] الآية، فيمن جرَّ بـ«على» بعد «أنْ» وصلتها على أنّ المعنى: حقيقٌ عليَّ بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع)، [قال الزمخشري: هذا مما يقلب، لأ مِن الإلباس، كقوله:

وتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَّيَاطِرَةِ الحُمُرِ][7].

---

(1) هود: 28.
- وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص، وقرأ الباقون بفتح العين، وتخفيف الميم، واتفقوا على الفتح والتخفيف من قوله تعالى في القصص «فَعَمِيَت عليهم الأنباء» لأنها في أمر الآخرة، نفرقوا بينها وبين أمر الدنيا. انظر النشر في القراءات العشر 2/ 288.

(2) الحجة 4/ 322، وانظر تفسير اللباب 10/ 471.

(3) البحر المحيط 5/ 216.

(4) في (س) بزيادة: اوّلاً.

(5) انظر تفسير اللباب 10/ 471.

(6) الأعراف: 105.
- قرأ نافع «عليَّ» بتشديد الياء وفتحها على أنها ياء الإضافة، وقرأ الباقون «على» على أنها حرف جر، انظر النشر في القراءات العشر 2/ 270.

(7) في (س): (قال البيضاوي: كان أصله حقيق عليّ أن لا أقول كما قرأ نافع، لأ مِن الإلباس كقوله: وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر).
- انظر الكشاف 2/ 129.
- وعجز البيت من الطويل صدره:

نزلت بخيل لأ هَوَادَة بينها

وهو لخدّاش بن زهير في الكامل 2/ 48، وتأويل مشكل القرآن ص 198، ولسان العرب (ض، ط، ر) 4/ 489، وبلا نسبة في الكشاف 2/ 129، والبحر المحيط 4/ 356، ومجاز القرآن لأبي عيدة 2/ 110.
- والضياطرة جمع مفرده ضيطار، وهو الضخم الجبان، انظر لسان العرب (ض، ط، ر) 4/ 489.

وردّه أبوحيان بأن القلب مخصوص بالشعر[1].

(وقيل: ضُمِّنَ «حقيق» معنى حريص[2])، فلا قلب.

(وفي (مَا إنَّ مفاتِحه لتنوّ بالعصبة)[3]) عطف على قوله في (نَعمَيت)[4]، (إن المعنى لتنوُ بالعصبة بها[5]) قال أبوعبيدة: إنَّ في الكلام قلباً، وإن الأصل: لتنوّ العصبة بالمفاتح[6]، (أي: لتنهض بها مُتَثَاقلةً، وقيل: الياء للتعدية)، فلا قلب (أي: لَتُنِيءُ)، أي: المفاتح (العُصْبَة، أي: تجعلَها تنهضُ متاقِلَةَ[7]) نقل هذا عن الخليل وسيبويه والفراء، واختاره النحاس، ذكره السفاقسي[8].

---

(1) البحر المحيط 4/ 356.

(2) المصدر السابق.

(3) القصص: 76.

(4) في (س) بزيادة: أي: وقيل: فيه.

(5) في (س) بزيادة: قال الحلبي.

(6) قال أبوعبيدة: ما إنَّ العصبة ذوي القوة لتنوّ بمفاتح نعمة»، انظر مجاز القرآن 2/ 110.

(7) في (س) بزيادة: قال السفاقسي.

(8) معاني القرآن للفراء 2/ 310، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 243.

(القاعدة الحادية عشرة

من ملح كلامهم) جمع لـ«مُلْحَة» كـ«غُرفة» وَغُرَف، وهي الأحاديث التي تملح، أي: تُعَدُّ مليحة، (تقارُضُ اللّفظين) «تفاعل» من القرض، [شَبَّهَ تَلَبُّس كل واحد/ من اللفظين][1] بحكم الآخر بالقرض. 475/ب

(ولذلك أمثلة:

أحَدُها: إعطاءُ «غير» حُكمَ «إلاَّ» في الاستثناء بها، نحو:

(لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ)[2] فيمن نصب «غير»)، [وتقدم هذا في فصل «غير»][3].

(وإعطاء «إلاَّ» حكم «غير» في الوَصْفِ بها، نحو: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا)[4])، تقدم هذا في فصل «إلاَّ»[5].

(الثاني: إعطاء «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال، كقوله:

إنْ تقرآن عَلَى أسْمَاء ويحكُمَا   مِنِّي السَّلام وألاَّ تُشعِرا أحدا[6])

تقدم شرحه في «أنْ» المفتوحة[7].

---

(1) في (س): (استعير هنا لتلبس كل واحد من اللفظين).

(2) النساء: 95.

- قرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب «غير» والباقون برفعها، انظر التيسير ص 81.

(3) في (س): (تقدمت الأوجه الثلاثة في «غير» في فصله).

وانظر فصل «غير» في مغني اللبيب 1/ 180.

(4) الأنبياء: 22.

(5) انظر بحث «إلا» مغني اللبيب 1/ 83.

(6) تقدم تخريجه.

(7) في (س) بزيادة: ساكنة النون.

- وانظر مبحث «أنْ» شاهد رقم (35).

(الشاهد في «أنْ» الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل «أن» المعطوف عليها[1]) قيل: لا يستقم الدليل؛ إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه احد[2]، [واجيب بأن المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان، وايضاً بأن عطف «أن» الناصبة على المخففة][3]، وإن [لم][4] يُمنع، لكن الأوْلى والأنسب ان يعطف الناصبة على الناصبة، ورعاية التناسب من الأمور المعتبرة عندهم، [وفي هذا بحث][5].

(وإعمال «ما» حملاً على «أنْ» كما رُوِيَ من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يُوَلّى عَلَيْكُم»[6]. ذكره ابن الحاجب[7]) قيل لا حاجة إلى جعل «ما» ناصبة هنا، فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، وقد سُمِعَ ذلك نظماً ونثراً[8]، [قال الشاعر:

أبيتُ أسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلِكي .. ..][9]

---

(1) في (س) بزيادة: لا مانع من عطف «أن» الناصبة وصلتها على «أن» المخففة وصلتها، أوْ هو عطف.

(2) قائله الدماميني، انظر هامش الشمني 2/ 284.
- وفي (س) بزيادة: وقد يقال: إن ذلك وإن....

(3) ساقط من (س).
- المجيب الشمني، انظر حاشية الشمني 2/ 284.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) اخرجه البيهقي بلفظ «يُؤَمَّر عليكم» انظر شعب الإيمان للبيهقي 6/ 2506، وانظر كشف الخفاء2/ 116.

(7) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/ 227.

(8) في (س) بزيادة: وخرّج على ذلك قراءة «قالوا ساحران تظاهرا» بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران تظاهران.

(9) ساقط من (س).
- صدر بيت من الرجز عجزه:

.. .. وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذكي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 82، وخزانة الادب 8/ 340، والدرر 1/ 70، ولسان العرب (د، ل، ك) 10/ 426، (ر، د، م) 12/ 237، والشاهد فيه حذف النون من «تبيتي»، و«تدلكي»، الأصل: تبيتين، وتدلكين.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا»[1].

(والمعروف في الرواية: «كما تكونون» بالنون.

(الثالث: إعطاء «إنْ» الشرطية حُكم «لو» في الإهمال، كما رُوِيَ في الحديث: «فإنْ لا تراه فإنه يراك»[2])، قيل: قد مضى في فصل «لم» أن ابن السيّد خرّج قوله:

.... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا[3]

إنه جاء على لغة [رئى][4]، فأصله «تَرْأَىْ» حذفتْ الألف للساكنين، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً لوقوعها بعد فتحة، ومثل هذا في الحديث مُتَأتٍ[5]. ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لقيل: يراؤك بالهمزة، وكون «تراه» من لغة «يراك» من لغة أخرى من غير دليل بعيد[6]، [وفيه بحث][7].

(وإعطاء «لو» حُكْمَ «إنْ» في الجَزْمِ، كقوله:

---

(1) أخرجه مسلم كتاب «الإيمان» 1/ 78.
- وهذا القول للدماميني، انظر هامش الشمني 2/ 285.

(2) في صحيح البخاري «باب الإيمان» 1/ 20، «فإن لم تكُنْ تراه فإنه يَراك» وانظر صحيح مسلم «كتاب الإيمان» 1/ 53.

(3) تقدم تخريجه.

(4) في حاشية الشمني للدماميني (راء) وهو الصواب كما في شرح أبيات الجمل لابن السيّد ص 251.

(5) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 285، وانظر شرح أبيات الجمل ص 251.

(6) قائله الشمني، انظر المصدر السابق.

(7) ساقط من (س).

لـو يـشأ طَـارَ بهـا ذُو مَيْعَـةٍ[1] .. ..)

تقدم شرحه في «لو»[2].

(ذكر الثاني[3] ابن الشجري[4]، وخَرّجهَ[5] غيره على لغة من يقول: شَايشاً[6]، بالألف، ثم أُبْدِلَتْ الألـف همزة على حدِّ قوله بعضهم: العـألَم والخائم، بالهمزة، ويُؤَيِّده أنه لا يجوزُ مجيء «إنْ» الشرطية في هـذا الموضـع، لأنـه إخبار عما مَضَى، فالمعنى: لو يشاء)، [وفيه يجوز أن يخرج على حكاية الحال الماضية][7]، (وبهذا[8] يُقدَح أيضاً في تخريج الحديث السابق)، وهو « فَإِنْ لاَ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» (على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك[9])، إذ لا يجوز «فلو تراه فإنه يراك».

---

(1) صدر بيت من الرمل عجزه:

لأحِـــقُ الآطْـــالِ نَهْــدٌ ذو خُــصَلْ

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص 134، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية 2/ 711، وخزانة الأدب 1/ 318، والدرر 2/ 198، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 3/ 1108، وشرح شواهد المغني 2/ 664، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 334، والجنى الداني ص 267، والشاهد إعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم بها في «لو شاء».

(2) انظر بحث «لو» شاهد رقم (436).

(3) في (س) بزيادة: يعني إعطاء «لو» حكم «إن».

(4) قال ابن الشجري: «لو من الحروف التي تقضي الأجوبة وتختص بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به، لأنه لا ينقل الماضي الاستقبال كما يفعل حروف الشرط، وتقول: لو زارني زيد أمس أكرمته، وربما جزموا به في الضرورة...» انظر امالي بن الشجري 1/ 333.

(5) في (س) بزيادة: أي: البيت.

(6) انظر شرح التسهيل لابن مالك 4/ 83، والدرر 2/ 198.

(7) في (س): (وقد يقال أن البيت خُرِّج على حكاية الحال الماضية).

(8) في (س) بزيادة: أي: انه لا بد من جواز مجيء الحرف المتروك مكان الحرف المذكور.

(9) انظر شرح التسهيل 4/ 82،: 83.

(والظاهر أنه)، أي: الحديث (يتخرَّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح، كقراءة قُنبل (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ)[1]، بإثبات ياء «يتقي» وجزم «يَصْبِرْ»)، [وفي هذه القراءة أوجه ذكرها/ في أقسام الحذف][2]. 1 / 476

(الرابع: إعطاء «إذا» حُكِمَ «متى» في الجزم بها، كقوله:

.. .. وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجملِ[3])

تقدم شرحه في «إذا»[4].

(وإهمالُ «متى» حملاً على «إذا» كقول عائشة - رضي الله عنها - : «وأنّه متى يَقُوم مَقَامَك لاَ يُسْمِعُ الناسَ»[5]) مورده أنه عليه الصلاة والسلام، [أَمَرَ في مرض موته أنْ يُصَلِّي أبوبكر بالناس، فقالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله إنَّ أبا بكر رجل أَسِيْفٌ، وإنه متى يقوم مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ، فَلَوْ أمرتَ عُمَر، فقال صلى الله عليه وسلم: مُرُوا أَبَا بكر فَلْيُصَلِّ بالناس][6].

(الخامس: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم)، وهو للّحياني، كما مرّ في «لم»[7]، (مستشهداً بقراءة بعضهم (ألم نشرح)[8] بفتح

---

(1) يوسف: 90.
- وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 297.

(2) في (س): (قد سبق هذه القراءة في أقسام العطف، وذكر هناك أوجهاً منها ما ذكره هنا).
- وانظر مبحث أقسام العطف مغني اللبيب 2/ 550.

(3) تقدم تخريجه، والشاهد في «إذا تصبْكَ» حيث أعطى «إذا» حكم «متى» في الجزم بها.

(4) انظر بحث «إذا» شاهد رقم (132).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان) 1/ 164.
والنص في صحيح البخاري: «... وانه متى يقُمْ مقامك لا يُسمع الناس» والنص عند البخاري على إعمال «متى»، ولم أجد الرواية التي ذكرها المصنف.

(6) من هنا إلى آخر المخطوط ساقط من (س).

(7) انظر مبحث «لم»، مغني اللبيب 1/ 306.
- وانظر قول اللحياني في الجنى الداني ص 266، وارتشاف الضرب 4/ 1861، وهمع الهوامع 2/ 368.

(8) الشرح: 1.
- وهي قراءة أبي جعفر المنصور.
انظر النشر ...
- وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر النشر...

الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تَحُلُّ «لَنْ» هنا، وإنما يَصِحُّ أو يَحْسُن حَمْلُ الشيء على ما يَحُلُّ مَحَلَّه كما قدَّمنا[1]، وقيل: أصله: نَشْرَحَنْ، ثم حُذِفت النون الخفيفة، وأبقي الفتح دليلاً عليها.

وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم» مع أنه كالفعل الماضي في المعنى)، ونون التوكيد لا تدخل الماضي، (وحذف النون لغير مُقتضٍ مع أنَّ المؤكد لا يليق به الحذفُ)، لأنه من الإيجاز، والتوكيد من الإطناب، وهما ضدان فلا يجتمعان، - (وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم، كقوله:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِن رَجَائِك مَـنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِـكَ الحَلَقَـه[2]

تقدم شرحه في «لن»[3]، (والرواية بكسر الباء).

قيل: تأملنا هذا مع قوله: «وإنما يَصِحُّ أو يحسن، انتهى. فإن فيه تنافياً، وذلك إذا أتى المتكلمُ بـ«لـن» عَلِـم أن غرضَـه النفـي في المستقبل لا في الماضـي، فليس المحل لِـ«لم» فكيف صحَّ، أو حَسُن حَمل «لن» عليها[4]؟، قيل: تأملنا ذلك، فلم نجد فيه تنافياً، فإن قوله: الآن يمنع أن يكون غرضـه النفـي في المستقبل، كما يَمْنَعُ أن يكون غرضه النفي في الماضي، فـ«لن» فيه أُريد بها مجرد النفـي، وحَلَّـت محل «لم» في الجزم فقط[5].

(السادس: إعطاء «ما» النافية حُكمَ «ليس» في الإعمال، وهـو لغـة أهـل الحجاز، نحو: (مَا هَذَا بَشَراً)[6]، وإعطاءُ «ليس» حُكْـمَ «ما» في الإهمـال عنـد

---

(1) ذكر هذا المثال الثالث في «لو» و«إنْ».

(2) تقدم تخريجه، والشاهد في «لن يخبِ» حيث أعطى «لن» حكم «لم» في الجزم بها.

(3) انظر مبحث «لن» شاهد رقم (466).

(4) قاله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 285.

(5) انظر المصدر السابق.

(6) يوسف: 31.

انتقاض النفي بـ«إلاَّ» كقولهم: «ليس الطيِّبُ إلاَّ المسك») تقدم هذا في «ليس» وهو لغة بني تميم[1].

(السابع: إعطاء «عسى» حكم «لعلَّ» في العمل، كقوله:

.. .. يَـا أَبَتَـا عَلَّـكَ أَوْ عَـسَاكَا[2])

تقدم شرحه في «عسى»[3].

(وإعطاء «لعلّ» حُكْمَ «عسى» في اقتران خبرها بـ« أنْ »، ومنه الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنَ بِحُجَّته مِنْ بَعْض»[4]) تقدم هذا في أقسام العطف[5].

(الثامن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول، وعكسهُ وذلك عند أمن اللبس)، قال ابن الفلاح العرب متفقون على رفع الفاعل، ونصب المفعول، وقد جاء القلب فيهما، فإن كان يلتبس الفاعل بالمفعول لصلاحية كل منهما للفاعلية والمفعولية، فليس إلاَّ يجري على القاعدة المألوفة، وأمَّا إذا لم يلتبس الفاعل بالمفعول في المعنى فإنه جاء في الشعر القلب إتساعاً وارتكالاً على المعنى[6].

(كقولهم: «خرقَ الثوبُ المسارَ»، و«كسرَ الزجاجُ الحجرَ»، وقال:

---

(1) انظر مبحث «ليس»، مغني اللبيب 1/ 324.

(2) تقدم تخريجه، استشهد به على أنَّ من العرب مَن يأتي بالضمير المنصوب نائباً عن المرفوع، لأن «عسى» رفع الضمير على أنه اسمها.

(3) انظر مبحث «عسى» شاهد رقم (246).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب الحيل» 4/ 327، وكتاب «الأحكام» 4/ 328، والرواية في صحيح البخاري «... وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ من بعض...».

(5) انظر أقسام العطف، مغني اللبيب 2/ 552، ورواية البيت هناك «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِن بعضٍ».

(6) لم أجده في الجزء المحقق من كتاب المغني لابن فلاح اليمني.

.. .. قــــــد بَلَغَـــــتْ   نَجْـرانُ أوْبَلَغَـتْ/ سَـوْءاتِهم هَجَـرُ[1] 476/ ب

بعض صدر بيت وعجزٌ كامل من البسيط للأخطـل يهجـو جريـراً، تمـام الصدر:

مِثْلِ القَنَافِذِ هَدَّاجُون قد بَلَغَـتْ   .. ..

وقبله:

أمَّا كُليب بن يربـوع فَلَـيْسَ لهـا   عِنْـدَ التَّفَـاخُرِ إيـرَادٌ وَلاَ صَـدَرُ

تقدم معنى القنافذ، والهدَّاج في بيان شروط الحـذف[2] في قـول الفـرزدق يهجو جريراً:

قَنَافِـذ هَـدَّاجُون حَـوْلَ بُيُـوتِهم   بمَـا كَـانَ إيَّـاهُمْ عَطِيَّـةَ عَـوَّدَا

و«نجران» بنون وجيم كـ«سكران» بلد بـاليمن[3]، و«هَجَـر» محركـة بلـدة باليمن بَيْنَهُ وبَيْنَ عَثَر[4] يوم وليلة، مذكر مصروف، وقـد يؤنـث ويمنـع، والنـسبة

---

(1) البيت للأخطل في ديوانه ص 49، والدرر 1/ 364، وشرح شواهد المغني 2/ 972، ولسان العرب (ن، ج، ر) 5/ 195، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 337، ولسان العرب (ن، ج، ر) 5/ 195، وأمالي المرتضي 1/ 466، استشهد به على أن العرب نصبت الفاعل، ورفعت المفعول به، فـ«السوءات» منصوب وهو فاعل معنى، و«هَجَرُ» مرفوع وهو مفعول.

ورواية الديوان:

علـى العِيَـارَاتِ هَـدَّاجُونَ قـد بَلَغَـتْ   نجْـرَانُ أوْ حُـدِّثَتْ سَـوْءاتِهمْ هَجَـرُ

(2) انظر مبحث شروط الحذف.

(3) معجم البلدان 5/ 266.

(4) عَثَر: بفتح أوله وسكون ثانيه بلد باليمن، انظر معجم البلدان 4/ 84.

هَجَرِيٌّ وهَاجِرِيٌّ، واسم لجميع أرض البحرين، ومنه المثل كمُبْضِعِ تَمْرٍ إلَى هَجَرْ، كما في القاموس[1]، قال الجوهري: والقافية مرفوعة، وإنما السَّوْأَةُ هي البالغة، إلاّ أنّهُ قَلَبَهَا[2] فرفع المفعول، وهو «نجران»، و«هَجَر» ونصب الفاعل، وهو «سَوْءاتِهم» جمع «سَوْءَة»، و«هُمْ» لِبَني كُلَيب.

(وسُمِعَ أيضاً نصبهما)،أي: الفاعل والمفعول، (كقوله:

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا[3])

رجز لأبي حيان الفقعسيّ، وقيل: لمساور العبسيّ[4]، وقيل: للعجاج، وبعده:

الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

---

(1) القاموس المحيط (هـ ج، ر) 2/ 146، وانظر المثل في مجمع الأمثال 2/ 129، ورواية المثل فيه «كَمُسْتَبْضِعِ التَّمرِ إلى هَجَرَ» وانظر معجم البلدان 5/ 393.

(2) الصحاح (ن ، ج ، ر) 2 / 565.

(3) رجز للعجاج في ديوانه ص 417، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيريّ، أو لعبد بني عبس في المقاصد النحوية 3/ 131، وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسيّ أو للتدمريّ، أو لعبد بني الحسحاس في الدرر 1/ 365، وللعجاج أو لأبي حيّان الفقعسيّ أو لمساور العبسي، أو للتدمري، أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني 2/ 973، ولمساور العبسي في لسان العرب (ض، م، ز) 5/ 366، ولعبد بني عبس في الكتاب 1/ 287، وللتدبيري في شرح أبيات سيبويه 1/ 255، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 122، وسر صناعة الإعراب 1/ 431، 483، والمقتضب 3/ 283، وشرح الأشموني 2/ 71، استشهد به على نصب الفاعل «القدما» والمفعول به «الحيّات».

(4) في خزانة الأدب 11/ 443، «ونسب ابن السيد واللخمي هذا الشعر إلى مُساور العبسي ونسبة بعضهم إلى العجّاج».

والمُساور العبسي هو أبو الصَّمْعاء المُسَاور بن هند بن قيس بن زُهير بن جَذيمة العبسيّ، من المتقدمين في الإسلام، وهو من أشراف عبس، كان شاعراً فارساً، وقيل: إنه وَلد في حرب داحس والغبراء، وهو من العور المعمرين، ولم يذكره أبوحاتم في «المعمرين، عاش إلى أيام الحجاج».

الإصابة 3/ 491، وخزانة الأدب 11/ 444، والشعر والشعراء ص 216.

«الأفعوان» بضم الهمزة ذكر الأفعاعي، و«الشّجاع» الحيَّة، وكذا «الشجعم» والميم زائدة.

(في رواية من يرفع «الحيّات») فاعلاً، ونصب «القدم» مفعولاً، ونصب «الأفعوان» وما بعده الذي هو يدل على الرواية الأولى بمضمر، دلَّ عليه «سَالَم» على هذه، أي: سَالَمَتِ الْقَدَمَ وسَالَمَتِ الحَيَّاتُ الْقَدَمَ.

(وقيل: «القدما» تثنية، حُذفت نونه للضرورة) فيكون فاعل «سالم»، و«الحيات» مفعوله، و«الأفعوان» وما بعده بَدَلٌ منها، (كقوله:

هُمَا خِطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ[1] .. ..)

تقدم شرحه في حذف نون التثنية، (فيمن رواه برفع «إسار» و«مِنَّةٌ»).

(وسُمِعَ أيضاً رفعهما)، أي: الفاعل والمفعول، (كقوله:

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كَيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ[2])

قيل: لا دليل فيه على ذلك، لجواز أن يستعمل الشاعر على لغة من يُلزم المثنى الألف في الحالات الثلاث، ويكون «يوم» مرفوعاً على انه مبتدأ حُذف خبره، أي: ومعها بُوم[3]، والبُوم والبُومة بضمها طائر كلاهما للذكر والأنثى، والْعَقْعَقْ طَائِرُ أَبْلَق بسواد وَبياض يُشبه صَوتُه الْعَيْنَ والقاف، كما في القاموس[4]، في حياة الحيوان العرب تَتَشَاءَمُ بالْعَقْعَقِ وبصِيَاحه[5]، قال الشاعر:

---

(1) تقدم تخريجه في «حذف نوني التثنية والجمع» في ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب. الباب الخامس، والشاهد في «خطتا» حيث حذفت النون للضرورة.

(2) بيت من الخفيف بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 976، وهمع الهوامع 1/ 65.

وفيه قال البغدادي: إن قائله غير معروف، وأنه لا يجوز الاستشهاد به، لاحتمال أنه شعر المولدين.

(3) قائله الدماميني، انظر حاشية الشمني 2/ 285.

(4) القاموس المحيط (ع، ق، ع، ق) 3/ 275.

(5) في كتاب حياة الحيوان 2/ 203، «حكى الجوهري ان العرب تتشاءم به وبصياحه».

إذا بـــــارك الله في طـــــائر فــلا بــارك الله في العقعــق[1].

(التاسع: إعطاء «الحسنُ الوجه» حُكْمَ «الـضاربُ الرجـلَ» في النـصب، وإعطاءُ «الضارب الرجلِ» حُكْمَ «الْحَسَن الوجهِ» في الجَرّ)، فإنهما يتقارضان مَا لكلٍّ واحد منهما، فـ«الضارب الرجـل» أصـله: النـصب علـى المفعوليـة، والجـر بالإضافة لتشبيهه بالحسن الوجه، مع عدم/ التخفيف، و«الحسن الوجـه» أصـله: 1/477
الرفع على الفاعلية، والجر على الإضافة، لحصول التخفيف بحذف الـضمير مـن الفاعل، وينصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام، كما قاله الفاضل الهندي.

(العاشر: إعطاءُ «أفْعَل» في التعجّب حُكْمَ «أفْعَل» التفضيل حُكْمَ «أفْعَل» في جواز التصغير، وإعطاء «أفْعَل» التفضيل حُكْمَ «أفْعَل» في التعجـب في أنـه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك) في آخر القاعدة الأولى[2] (لجاء من ذلك أمثلة كثيرة).

وهذا آخر ما تيسَّرَ إيراده في هذا التـأليف، فاسْـألُ الله الـذي مَـنَّ علينـا بإنشائه واتمامه في البلد الحرام في شهر القِعدة الحرام سنة ستٍ وخمسين وسبعمائة، ويَسَّر عَليَّ إتمام مَا ألْحَقْتُ به من الزوائد في شهر رجب الحرام سنة تسع وخمسين وسبعمائة بالقاهرة أن يحرِّم وجهـي علـى النـار، وأن يتجـاوز عمَّـا تحمّلْتُـه مـن الأوزار، وأن يُوقِظني من رقدةِ الغفلة قبل الفَوْتِ، وأنْ يَلْطُفَ بي عنـد سـكرات الموتِ، وأنْ يَفْعَلَ ذلـك بـأهلي وأحبّـائي وجميـع المـسلمين، وأن يُهْـدِي أشـرف صلواته وأزكى تحيَّاتِه إلى أشرَف العالمين وإمام العالِمين والعاملين محمد نبيّ الرحمة الكاشف في يوم الْمَحْشَرِ بشفاعته الغُمَّة وعلى أهلـه الهـادين، وأصـحابه الـذين شادُوا لنا قواعد الدين، وأنْ يُسَلِّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين).

---

(1) البيت بلا نسبة في حياة الحيوان 2/ 202.

(2) انظر القاعدة الأولى.

يقول الفقير إلى خالق الأفلاك مصطفى بن الحاج حسن الأنطاكي: لله الحمد حمد من أولاه كلَّ شيء أولاه منه شرح مغني اللبيب المسَمَّى بغُنيَة الأريب، وشرعتُ في تأليفه وتحريره، وعلى أحسن الصور تصويره في خمسة عشر الأحادي عشر، مُقَدِّراً إتمامه في عشر عشر تسعة عشر، فَيَسَّرَهُ الله تعالى في سبعة عشرة الاعشرين من هجرة خير البشر عليه صلات الصلاة وعلى الآل ما أشرف بقيعة الآل، [وقد نجز على يد العبد الفقير إلى الله تعالى المعترف بالعجز والتقصير الحاج محمد بن على بن الحاج محمد، غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه، ورحم والديه ومشايخه والصالحين، وختم له بخير الدارين، إنه في الدّارَيْن وَلِيٌّ ذلك في يوم الجمعة المباركة الثامن من شهر جمادي الآخرة سنة خمس وستين ومائة وألف، وقد أوْدَعْتُ هذا الكتاب شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله أرسله إلى كافة الخلق بشيراً ونذيراً، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاماً دائمين أبداً إلى يوم الدين. آمين.

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم][1]/ . 477 / ب

---

(1) ساقط من (ح).

فهرس الموضوعات